



وزارة الأوقاف والشؤون الدينية

الموسوعة الفقهية

المجلد الثاني

أجل - أذن

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

« وَمَا كَانَ الْمُؤْمِنُونَ لِيَنفِرُوا كَافَّةً ۚ فَلَوْلَا نَصْرُ
رَبِّكَ فَرَّقَهُ مِنْهُمْ طَائِفَةً لِّيَعْلَمُوا فِي الدِّينِ وَلِيُنذِرُوا
قَوْمَهُمْ إِذَا رَجَعُوا إِلَيْهِمْ لَعَلَّهُمْ يَحْذَرُونَ »

(سورة المائدة آية ١٣٢)

« ما من يرد الله به خيراً يفغفه في الدين »

(الخرعة شعراء ورسد)

الموسوعة الفقهية

إصدار

وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية - الكويت

الطبعة الثانية

١٩٨٢ هـ - ١٩٨٣ م

طبعة ذات السلاسل - الكويت

حقوق الطبع محفوظة للوزارة

ص. ب. ١٠٠ - وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية - الكويت

الأجل في اصطلاح الفقهاء :

٣ - الأجل هو المدة المستقلة التي يضاف إليها أمر من الأمور، سواء كانت هذه الإضافة أجلاً للوفاء بالالتزام، أو أجلاً لإنهاء التزام، وسواء كانت هذه المدة منقضية بالشرع، أو بالمضاء، أو بإرادة المتزام فرداً أو أكثر.

وهذا التمر يفيد بـ :
 أولاً : الأجل الشرعي ، وهو المدة المستقلة التي

حددها الشرع الحكيم ساً لحكم شرعي ، كالمدة التي

ثانياً : الأجل القضائي : وهو المدة المستقلة التي يحددها القضاء أجلاً لأمر من الأمور كإحضار الخصم أو التوبة .

١٥٨١ : الأجل الاشفاقي ، وهو المدة المستقلة

التي يحددها الالتزام موعداً للوفاء بالتزامه (أجل الإضافة) ، أو لإنهاء تنبذ هذا الالتزام (أجل التوفيق) سواء كان ذلك فيما يتم من التصرفات بإرادة منقوضة أو بإرادتين .^(١)

خصائص الأجل :

١ - أ - الأجل هو من مستقل .

ب - الأجل هو أمر حقيق زمني .^(٢)

وثالثاً لخاصية الزمن ، وفي تحقيق ذلك يعود الكلام بين المصالح : « إنه يتربط على الإضافة تأخير الحكم السبب إلى وجود الوقت المعين الذي هو كائن

أجل

التعريف :

١ - أجل الشيء لغة : مدته ووقته الذي يحل فيه . وهو مصدر أجل الشيء أملاً من ذات تب . وأجلته تأجيلاً معنت له أجلاً . والأجل - على وزن فاعل - خلاف العاجل .^(١)

اطلاقات الأجل في كتاب الله تعالى :

٢ - ورد إطلاق الأجل على أمور :

أ - على نهاية الحياه : قال الله تعالى : « أوكل لهم أجلهم فإذا جاء أجلهم لا نشأخرجهم من دعة ولا نشتقئهم » .^(٢)

ب - وعلى نهاية المدة المفروضة أجلاً لإنهاء التزام أو لأدته . قال الله تعالى : « يا أيها الذين آمنوا إذا طعنتكم فديني إلى أجل مسمى فاكثروا » .^(٣)
 ج - وعلى المدة أو الزمن . قال حين ضاره : « ويغير له الأرحام ما طعناه إلى أجل مسمى » .^(٤)

(١) لغويين ، ومعجم صفة (أجل) .

(٢) سورة النور ص ٢٢

(٣) سورة النور ص ١٢٠

(٤) سورة حج ٤٠

(١) هذا التفسير يستلزم استعارة اصطلاحات الفقهاء في الزمان

(٢) ويرى هذا يفتقر من شرط لآل أمر بمقتضى الواقع .

زمن مستقبل بمدة التصرف بعد أداء شرط.
والفرق بين الإضافة والأجل أن الإضافة فيها
تصرف وأجل، أي حين أن الأجل قد يكون من أفعال
تصرف. ففي كل إضافة نفس^(١).

التوقيت :

٧ - هو لغة تقدير من الشيء، اصطلاحاً ثبوت
لشيء في الحاضر وأنه مؤقَّت في وقت معين. والفرق بينه
وبين الأجل أن الأجل وقت مضروب محدود في
تعيين^(٢).

المدة : (٣)

٨ - استثناء ما يوجد في نفعه الإسلامي بعد أن
انتهت مدة التمتع بمدة التمتع، اصطلاحاً هي مدة
الإضافة، ومدة استوفيت، ومدة استحقاق، ومدة
الاستحباب. وإياها فبأن.

مدة الإضافة :

٩ - وهي مدة المسقية التي يضاف إليها أداء
تسبب التمتع، أو تسبب التمتع، أو تسبب التمتع
(للدين).

فمثلاً : لأول ما إذا كان : « إذا أراد عبد
الأصحى معة وكنتان في شراء أضحى لي » بعد

لا عمالة، إذ الزمان من لوازم الوجود الخارجي،
والإضافة إليه إضافة إلى ما قطع بوجوده^(٤).
ج - الأجل أمرانته على أصل التصرف.
وذلك يعني أنه استيفاءات قد تتم متعزلة.
وتسبب أحكامها عليها فور صدور التصرف، ولا
يلحقها تأجيل، وقد يلحقها التأجيل، كالتأجيل
للدين، أو لمبي أو تأجيل تنفيذ الأمر المقدر (مما يصح
فيه ذلك) ذلك السرحي والكسائي ما حاصره في
أجل يضاف أمراً لا يقتضيه أحد، وإن شاع وصفاً
لمعنيين على خلاف القياس^(٥).

الألفاظ ذات الصلة :

التعليق :

٥ - هو لغة : بعد أمر أو بعد، اصطلاحاً : أن
يربط أمر تصرف بوجود أمر مبدوء.

والفرق بين التعليق والأجل أن التعليق يعم
المعنى حين أن يكون مسبباً للتكليف في الحال، أما
الأجل فلا صفة له بالسبب وإنما هو يربط من نفس
التصرف.

الإضافة :

٦ - هي لغة : نسبة الشيء إلى الشيء، اصطلاحاً
وصطلاحاً : تأخير أمر التصرف عن وقت التكليف.

(١) (أ) - استثناء ما يوجد من ١٣٧٠، وأما (ب) -

أما (ج) - من ١٣٧٠، (د) - من ١٣٧٠، (هـ) - من ١٣٧٠

تسبب الأمر على كسب التمتع، (و) - من ١٣٧٠، (ز) - من ١٣٧٠

(٢) - من ١٣٧٠، (٣) - من ١٣٧٠، (٤) - من ١٣٧٠

(٥) - من ١٣٧٠، (٦) - من ١٣٧٠، (٧) - من ١٣٧٠

(١) - من ١٣٧٠، (٢) - من ١٣٧٠

(٣) - من ١٣٧٠، (٤) - من ١٣٧٠

(٥) - من ١٣٧٠، (٦) - من ١٣٧٠

(٧) - من ١٣٧٠، (٨) - من ١٣٧٠

أنضاف عقد الوكالة إلى زمن مستوفى، وقد صرح
جمهور الفقهاء بصحة ذلك^(١).

ومثال الثاني : ما جاء في السلم، من إضافة
الحين المسلم فيها إلى زمن مسموم لقوله صلى الله عليه
وسلم : « من أسلف في شيء فليسلم في كبل معلوم
أو وزن معلوم إلى أجل معلوم »^(٢).

ومثال الثالث : ما إذا باع يمين مؤجل فإنه
يصح، لمخالفته تعالى : « يا أيها الذين آمنوا إذا تد بتم بدين
إلى أجل مسمى فاكتبوه »^(٣).

مدة التوفيق :

١٠ - وهي المدة المستقبلية التي يستمر فيها تجديد
الالتزام حتى انقضاءها. وذلك كما في لعمود الوقت،
كما في الإجارة، فإنها لا تصح إلا على مدة معلومة، أو
على محصل معين يتم في زمن، وبانتهائها ينتهي عقد
الإجارة^(٤) ومدة عقد الإجارة تعتبر أجلاً. مصداق

(١) سيجزى الدين والعقد الفضالة : بأنه على صحة ذلك
موقوف على صحة أصل صحة والمسألة : لقوله صلى الله
عليه وسلم في إجارة « أشركم زائد »، ذلك من
فحصه. هناك فصل لعدم إحداه من رواية
السناري من غير نص صريح « أمر النبي صلى الله
عليه وسلم في منزلة مؤجلة زائدة »، إجارة فضيلة
فصل ويد نصحه ١٠٠٠ (٢) مع قوله (١٩١٩)

(٢) سيجزى الدين والعقد الفضالة : بأنه على صحة ذلك
موقوف على صحة أصل صحة والمسألة : لقوله صلى الله
عليه وسلم في إجارة « أشركم زائد »، ذلك من
فحصه. هناك فصل لعدم إحداه من رواية
السناري من غير نص صريح « أمر النبي صلى الله
عليه وسلم في منزلة مؤجلة زائدة »، إجارة فضيلة
فصل ويد نصحه ١٠٠٠ (٢) مع قوله (١٩١٩)

(٣) سورة البقرة ٢٨٢

(٤) سيأتي في القسم الأول من المجلد الثاني لا تصح إلا مؤجلة.

ذلك قوله تعالى « فإني أرى أن أكبحك بإحدى
أشئتي هاتين على أن تأجزني ثمانين ديناراً
أنتست عشرة قمر عتقك » وأما أن أفق عتقت
سبيجاني إن شاء الله من العتقين. قال ذلك يبي
و يثبت أيتها الأجلين قضيت فلا مذكاة عني والله
على ما أفقوك وكيل. (١٩١٩) كما أن اللغة العربية تعبر
« التأجيل تحديد الوقت » و « التوقيف تحديد
الأوقات، يقال : وقفت يوم كذا توقفاً مثل أجل »^(١).

مدة التنجيم :

١١ - جاء في مختار الصحاح : التنجيم لغة الوقت
المضروب، ومنه سمي التنجيم. ويقال : نجيم المال
تنجيماً إذا أذاه عيوماً (أفراطاً).

والتنجيم اصطلاحاً هو : التأجيل لأجل معلوم،
تجماً أو تجيماً^(٢). أو هو « المال المؤجل بأجلين
فباعداً، بضم قسط كل نجم ومدته من شهر أو سنة
أو نحوها »^(٣) فالتنجيم نوع من الأجل يرد على الدين
المؤجل فيجوز استحقاق بعضه بعد زمن مستعمل
معين، ثم يلبس البعض الآخر لزمن آخر معلوم يلي
الزمن الأول وهكذا.

ومن بين ما مرزبه التنجيم :

أ - ليس للكتابة : فقد اتفق الفقهاء على جواز
تنجيم مال الكتابة. (والزام بالكتابة اتفاق السيد

(١) سورة المصم ٢٧٧ - ٢٨٠

(٢) مختار الصحاح ١ : أعلى ١٠ و ١١ و ١٢ والمصم المصم.

(٣) راجع مصلح نسيم.

(٤) حاشية الفقيه على الشرح الكبير ١/١٩١

(٥) كذا في الفتح ١/١٩١

الإجارة حرراً، لأنه قد يخرج من العمل قبل انقضاء
الدة، فإن امتثل في بقية الدة فقد زاد على ما وقع
عليه العقد، وإن لم يفعل كان نازكاً لعمل في بقية
الدة، وقد لا يخرج من العمل في الدة، فإن أنهه
عمل في غير دة، وإن لم يفعله لم دلت بما وقع عليه
العقد، وهذا غير ممكن اشعور به. ولم يوجد مثله
في عمل التوفيق، فتم يخرج لعقد معه.

وسرى أبو يوسف وبمحمد، وهو مروي عن الإمام
أحمد أنه يجوز الإجارة ههنا، لأن الإجارة مقصودة على
العمل، والدة مذكورة لتشجيع فلا يمنع ذلك، فمن
هذا إذا فرغ من العمل في انقضاء الدة لم يلزمه
شيء آخر، كما عوفي ابن في إجماع، وإن عصى،
الدة قبل العمل والملاستأخر فصح الإجارة، لأن
الأخير لم يف به بشرطه، وإن عصى بالفاء، فإنه لم
يملك الأجير امتنع، لأن الإجماع بالشرط، فلا
يكون ذلك وسيلة إلى الفسخ، كما لو عذر أداء العمل
فب في وقت ففسخك لمسلم إلى الفسخ، وملكه
المسلم، وإن اختار بقاء العقد طامه بالعمل في
غيره، كما لمسلم إذا عصى عند تعدد السلم فيه إلى من
وجوده لم يكن له أكثر من مسلم في. وإن فسخ
المسلم ففسخ عمل سبي من العمل سقط وأجر
والفسخ، وإن كان معه عمل سبي من الدة، فلا أجر
مثله، لأن العقد من نفسه سقط العمل، ورجع إلى
أجره لك. (١)

وعليه على مال مال العقد نظره حرية التصرف في
المال، والدة في مال، بعد أداء المال، واختصوا
في لزوم ذلك، فيرى المالكية عن إراجيع، والتأقية
والحاشية أن الكتابة لا تكون إلا بال مؤجل محرم،
وسببها التبرع بذلك في الديون المؤجلة، واغتنم
الإسلامي يجعل التجميع نوعاً من لأجل.

ب- أدبه في العمل به الدة، والخطأ: ع-
أدبه في العمل به الدة، واغتنم على الدافعة مؤجلة
مصححة على ثلاث سنوات. في كبر سن ذلك الدة،
وهذا ما صرح به فيها، الخفية وبالكيفية والمعاملة
والخاتمة.

ج- الإجارة: جاء في المسمى أنه «إذا شرط
تأجيل الأجر فهو إجارة»، وإن شرطه معها يوماً
يوماً، أو شهراً شهراً، أو أقل من ذلك أو أكثر، فهو
على ما إنفاطه، لأن إجارة العين كبيعها، وبيعها
يصح ضمن حالاً، أو مؤجل، فكذلك إجارةها. (٢)

مدة الاستعجال:

١٤ - المدة بها: الوقت الذي يتعهد مذكوره في
العقد استعجال آثار العقد.

وذكر الوقت للاستعجال تعرض له الفقهاء في
الإجارة، فدلوا أن إجارته على ضربين، أحدهما:
أن يبعد دة من دة، والدة في أن يبعد ما حل عمل
معلوم.

ومضى: قدرته، لأنه لم يخرج من العمل عند إلى
سببه، والتأقية واحدة، لأن الجمع بينهما يريد

(١) انظر: مطبوع مع شرح نكح ١٠٦

(٢) انظر: المطبوع مع شرح نكح ١٠٦

وكرمته استغفارة، وسعة الإناء بالإجماع. وإن لم يضرها حتى مضت الأربعة أشهر ثالث منه بطله من الحنفية، وهو قول ابن مسعود. ويرى المالكية والشافعية والحنابلة وأبو حنيفة إذا انقضى هذه ثلث بعد الطول بين العينة والسكدة، وبطل الحلال لم يحلوف عليه. وهو قول علي وابن عباس^(١).

مدة الرضاع^(٢)

١٩ - سرى صهرو العشاء : المالكية والشافعية والحنابلة وأبو يوسف وعامة من الحنفية، ثم مدة الرضاع التي إذا وقع الرضاع فيها نكح به التحريم سناب، يقول تعالى : « وَنَسِئَ كَلَّتُ كُلُّ نَفْسٍ لَهَا رُضْعُهَا شَهْرًا »^(٣) لمدة الحمل إذا ماها سه أشهر، فبني لفصلان حلالان. وروى مثله من غير وجهين.

وعبرهما، وروى أيضا من علي وابن مسعود وعندهما والغيرة من شعبة. وقال في النهاية : أجمع المسلمون على تساع عشاء عسير رضي الله عنه في فائده سناب. وأما في معنى العسر لأربعة أشهر لأن بعد جماع قد يكون نكاحا من أربعة أشهر في الشتاء، أو بعده فسر في الصيف، أو بعده فسر في الربيع، أو بطرية فسر في الخريف، فإذا مضت السنة، ولا حرجية، عمن أنه عسر نفس^(٤).

عدة الإيمال في الإيلاء^(٥)

٢٨ - إذا أقر الرجل من زوجته أهل وسوا أربعة أشهر، لقوله تعالى : « الَّذِينَ يُؤْتُونَ مِنْ مَنَاقِبِهِمْ نَفْسًا إِيْمَةً أَشْهُرًا بِأَنْ تَأْتِيَهُمْ فَوْتًا وَلَا تَكُنْ فِي كَيْدٍ مِّنْهُمْ »^(٦) فإن طلقها في الأربعة أشهر حتى في عيها.

والمراد من الإيلاء ما إذا أقر الرجل من زوجته أهل وسوا أربعة أشهر، لقوله تعالى : « الَّذِينَ يُؤْتُونَ مِنْ مَنَاقِبِهِمْ نَفْسًا إِيْمَةً أَشْهُرًا بِأَنْ تَأْتِيَهُمْ فَوْتًا وَلَا تَكُنْ فِي كَيْدٍ مِّنْهُمْ »^(٦) فإن طلقها في الأربعة أشهر حتى في عيها.

(١) في نسخة : « وَنَسِئَ كَلَّتُ كُلُّ نَفْسٍ لَهَا رُضْعُهَا شَهْرًا »^(٣) (٢) في نسخة : « وَنَسِئَ كَلَّتُ كُلُّ نَفْسٍ لَهَا رُضْعُهَا شَهْرًا »^(٣) (٣) في نسخة : « وَنَسِئَ كَلَّتُ كُلُّ نَفْسٍ لَهَا رُضْعُهَا شَهْرًا »^(٣) (٤) في نسخة : « وَنَسِئَ كَلَّتُ كُلُّ نَفْسٍ لَهَا رُضْعُهَا شَهْرًا »^(٣) (٥) في نسخة : « وَنَسِئَ كَلَّتُ كُلُّ نَفْسٍ لَهَا رُضْعُهَا شَهْرًا »^(٣) (٦) في نسخة : « وَنَسِئَ كَلَّتُ كُلُّ نَفْسٍ لَهَا رُضْعُهَا شَهْرًا »^(٣)

عدة خيار الشرط: (١٦)

أي مضارته فيها عليه. (١٧)

٢٩ - يرى جمهور الفقهاء جواز خيار الشرط (١٨) واختلفوا في تحديد هذه المدة، يرى أبو حنيفة وزعم والساقفة أنه يجوز خيار الشرط في البيع المانع أو الشئري، أو لها، ثلاثة أيام فمدوا.

ويرى المالكية أن مدة الخيار تختص باختلاف الصانع، فإن الغرض ما يختص به تلك السلعة، وذلك يختلف باختلاف السلع بغير حاجة، ويضرب من أجل فعل ما يمكن، تقليلاً للفرق، كشهر في دار، ومكلاش في دابة. (١٩)

والأصل فيه ما روي أن خاتمه من مدني عمرو الأصمري رضي الله عنه كان يفتي في البيعات: فقال له النبي صل الله عليه وسلم: «إنه بايت فعل: لا خلاية، وفي آخر ثلاثة أيام» (٢٠)

ولذا كانت هذه المشروطة مجهولة، كما إذا شرط الخيار أداء، أو منى شاء، أو قال أحدهما: ولي الخيار، وه يذكّر مدته، أو شرطه إلى مدة مجهولة كقوله زيد، أو وزن الفراء، أو مثورة الساب. ونحو ذلك، لم يرد في التصحيح من مذهب هذه الفيلة ومذهب الساقفة.

ويرى أبو يوسف وعبد الواس المنذر والقبالة أنه يتولى إذا مضى مدة معروفة أو طالب. وسكنى ذلك عن الخضر بن صالح وابن أبي بيل وسعد بن أبي شور. واستدلوا بما روي عن ابن عمر رضي الله عنهما أنه أجاز البيع إلى شهرين، وأن الخيار حتى عند من الشرط، ورجع في تقليده إلى مشروطة، كالأجل، ولقبوله بصل الله عليه وسلم. «المدحون عند شروطهم» (٢١)، ولأن الخيار إما شرعي إجماعاً إلى التروى يندفع الغيب، وقد تنبأ إجماعاً إلى أكثر من ثلاثة أيام، كالتأجيل في الفراء، ومن الأجل شرعي إجماعاً إلى التأخير، بخلافه لغرض العقد، إذ جاز

ويرى عن أحمد أنه يصح، ومما على خيارها أبداً أو يقطعه، أو تنقضي مدته إن كان مشروطاً إلى مدة. وهو قول ابن شريم، لقول النبي صلى الله عليه وسلم: «استمروا عند شروطكم».

وقال مالك: يصح، ويضرب له مدة يحد المبيع في مشقة في العادة، لأن ذلك مقرر في العادة (٢٢).

وقال أبو حنيفة: إن شرط الشرط قبل مضي الثلاث، أو بعد الثلاث عليها، وبنا مدته، صح، لأنها حدها لنفسه قبل انقضاء العدة، فوجب أن يصح كما لو لم يشترطه. (٢٣)

(١٦) راجع تصحيح الجزء.

(١٧) صحيح المدة: ١٦١، ١٦٢، ١٦٣، ١٦٤، ١٦٥، ١٦٦، ١٦٧، ١٦٨، ١٦٩، ١٧٠، ١٧١، ١٧٢، ١٧٣، ١٧٤، ١٧٥، ١٧٦، ١٧٧، ١٧٨، ١٧٩، ١٨٠، ١٨١، ١٨٢، ١٨٣، ١٨٤، ١٨٥، ١٨٦، ١٨٧، ١٨٨، ١٨٩، ١٩٠، ١٩١، ١٩٢، ١٩٣، ١٩٤، ١٩٥، ١٩٦، ١٩٧، ١٩٨، ١٩٩، ٢٠٠، ٢٠١، ٢٠٢، ٢٠٣، ٢٠٤، ٢٠٥، ٢٠٦، ٢٠٧، ٢٠٨، ٢٠٩، ٢١٠، ٢١١، ٢١٢، ٢١٣، ٢١٤، ٢١٥، ٢١٦، ٢١٧، ٢١٨، ٢١٩، ٢٢٠، ٢٢١، ٢٢٢، ٢٢٣، ٢٢٤، ٢٢٥، ٢٢٦، ٢٢٧، ٢٢٨، ٢٢٩، ٢٣٠، ٢٣١، ٢٣٢، ٢٣٣، ٢٣٤، ٢٣٥، ٢٣٦، ٢٣٧، ٢٣٨، ٢٣٩، ٢٤٠، ٢٤١، ٢٤٢، ٢٤٣، ٢٤٤، ٢٤٥، ٢٤٦، ٢٤٧، ٢٤٨، ٢٤٩، ٢٥٠، ٢٥١، ٢٥٢، ٢٥٣، ٢٥٤، ٢٥٥، ٢٥٦، ٢٥٧، ٢٥٨، ٢٥٩، ٢٦٠، ٢٦١، ٢٦٢، ٢٦٣، ٢٦٤، ٢٦٥، ٢٦٦، ٢٦٧، ٢٦٨، ٢٦٩، ٢٧٠، ٢٧١، ٢٧٢، ٢٧٣، ٢٧٤، ٢٧٥، ٢٧٦، ٢٧٧، ٢٧٨، ٢٧٩، ٢٨٠، ٢٨١، ٢٨٢، ٢٨٣، ٢٨٤، ٢٨٥، ٢٨٦، ٢٨٧، ٢٨٨، ٢٨٩، ٢٩٠، ٢٩١، ٢٩٢، ٢٩٣، ٢٩٤، ٢٩٥، ٢٩٦، ٢٩٧، ٢٩٨، ٢٩٩، ٣٠٠، ٣٠١، ٣٠٢، ٣٠٣، ٣٠٤، ٣٠٥، ٣٠٦، ٣٠٧، ٣٠٨، ٣٠٩، ٣١٠، ٣١١، ٣١٢، ٣١٣، ٣١٤، ٣١٥، ٣١٦، ٣١٧، ٣١٨، ٣١٩، ٣٢٠، ٣٢١، ٣٢٢، ٣٢٣، ٣٢٤، ٣٢٥، ٣٢٦، ٣٢٧، ٣٢٨، ٣٢٩، ٣٣٠، ٣٣١، ٣٣٢، ٣٣٣، ٣٣٤، ٣٣٥، ٣٣٦، ٣٣٧، ٣٣٨، ٣٣٩، ٣٤٠، ٣٤١، ٣٤٢، ٣٤٣، ٣٤٤، ٣٤٥، ٣٤٦، ٣٤٧، ٣٤٨، ٣٤٩، ٣٥٠، ٣٥١، ٣٥٢، ٣٥٣، ٣٥٤، ٣٥٥، ٣٥٦، ٣٥٧، ٣٥٨، ٣٥٩، ٣٦٠، ٣٦١، ٣٦٢، ٣٦٣، ٣٦٤، ٣٦٥، ٣٦٦، ٣٦٧، ٣٦٨، ٣٦٩، ٣٧٠، ٣٧١، ٣٧٢، ٣٧٣، ٣٧٤، ٣٧٥، ٣٧٦، ٣٧٧، ٣٧٨، ٣٧٩، ٣٨٠، ٣٨١، ٣٨٢، ٣٨٣، ٣٨٤، ٣٨٥، ٣٨٦، ٣٨٧، ٣٨٨، ٣٨٩، ٣٩٠، ٣٩١، ٣٩٢، ٣٩٣، ٣٩٤، ٣٩٥، ٣٩٦، ٣٩٧، ٣٩٨، ٣٩٩، ٤٠٠، ٤٠١، ٤٠٢، ٤٠٣، ٤٠٤، ٤٠٥، ٤٠٦، ٤٠٧، ٤٠٨، ٤٠٩، ٤١٠، ٤١١، ٤١٢، ٤١٣، ٤١٤، ٤١٥، ٤١٦، ٤١٧، ٤١٨، ٤١٩، ٤٢٠، ٤٢١، ٤٢٢، ٤٢٣، ٤٢٤، ٤٢٥، ٤٢٦، ٤٢٧، ٤٢٨، ٤٢٩، ٤٣٠، ٤٣١، ٤٣٢، ٤٣٣، ٤٣٤، ٤٣٥، ٤٣٦، ٤٣٧، ٤٣٨، ٤٣٩، ٤٤٠، ٤٤١، ٤٤٢، ٤٤٣، ٤٤٤، ٤٤٥، ٤٤٦، ٤٤٧، ٤٤٨، ٤٤٩، ٤٥٠، ٤٥١، ٤٥٢، ٤٥٣، ٤٥٤، ٤٥٥، ٤٥٦، ٤٥٧، ٤٥٨، ٤٥٩، ٤٦٠، ٤٦١، ٤٦٢، ٤٦٣، ٤٦٤، ٤٦٥، ٤٦٦، ٤٦٧، ٤٦٨، ٤٦٩، ٤٧٠، ٤٧١، ٤٧٢، ٤٧٣، ٤٧٤، ٤٧٥، ٤٧٦، ٤٧٧، ٤٧٨، ٤٧٩، ٤٨٠، ٤٨١، ٤٨٢، ٤٨٣، ٤٨٤، ٤٨٥، ٤٨٦، ٤٨٧، ٤٨٨، ٤٨٩، ٤٩٠، ٤٩١، ٤٩٢، ٤٩٣، ٤٩٤، ٤٩٥، ٤٩٦، ٤٩٧، ٤٩٨، ٤٩٩، ٥٠٠، ٥٠١، ٥٠٢، ٥٠٣، ٥٠٤، ٥٠٥، ٥٠٦، ٥٠٧، ٥٠٨، ٥٠٩، ٥١٠، ٥١١، ٥١٢، ٥١٣، ٥١٤، ٥١٥، ٥١٦، ٥١٧، ٥١٨، ٥١٩، ٥٢٠، ٥٢١، ٥٢٢، ٥٢٣، ٥٢٤، ٥٢٥، ٥٢٦، ٥٢٧، ٥٢٨، ٥٢٩، ٥٣٠، ٥٣١، ٥٣٢، ٥٣٣، ٥٣٤، ٥٣٥، ٥٣٦، ٥٣٧، ٥٣٨، ٥٣٩، ٥٤٠، ٥٤١، ٥٤٢، ٥٤٣، ٥٤٤، ٥٤٥، ٥٤٦، ٥٤٧، ٥٤٨، ٥٤٩، ٥٥٠، ٥٥١، ٥٥٢، ٥٥٣، ٥٥٤، ٥٥٥، ٥٥٦، ٥٥٧، ٥٥٨، ٥٥٩، ٥٦٠، ٥٦١، ٥٦٢، ٥٦٣، ٥٦٤، ٥٦٥، ٥٦٦، ٥٦٧، ٥٦٨، ٥٦٩، ٥٧٠، ٥٧١، ٥٧٢، ٥٧٣، ٥٧٤، ٥٧٥، ٥٧٦، ٥٧٧، ٥٧٨، ٥٧٩، ٥٨٠، ٥٨١، ٥٨٢، ٥٨٣، ٥٨٤، ٥٨٥، ٥٨٦، ٥٨٧، ٥٨٨، ٥٨٩، ٥٩٠، ٥٩١، ٥٩٢، ٥٩٣، ٥٩٤، ٥٩٥، ٥٩٦، ٥٩٧، ٥٩٨، ٥٩٩، ٦٠٠، ٦٠١، ٦٠٢، ٦٠٣، ٦٠٤، ٦٠٥، ٦٠٦، ٦٠٧، ٦٠٨، ٦٠٩، ٦١٠، ٦١١، ٦١٢، ٦١٣، ٦١٤، ٦١٥، ٦١٦، ٦١٧، ٦١٨، ٦١٩، ٦٢٠، ٦٢١، ٦٢٢، ٦٢٣، ٦٢٤، ٦٢٥، ٦٢٦، ٦٢٧، ٦٢٨، ٦٢٩، ٦٣٠، ٦٣١، ٦٣٢، ٦٣٣، ٦٣٤، ٦٣٥، ٦٣٦، ٦٣٧، ٦٣٨، ٦٣٩، ٦٤٠، ٦٤١، ٦٤٢، ٦٤٣، ٦٤٤، ٦٤٥، ٦٤٦، ٦٤٧، ٦٤٨، ٦٤٩، ٦٥٠، ٦٥١، ٦٥٢، ٦٥٣، ٦٥٤، ٦٥٥، ٦٥٦، ٦٥٧، ٦٥٨، ٦٥٩، ٦٦٠، ٦٦١، ٦٦٢، ٦٦٣، ٦٦٤، ٦٦٥، ٦٦٦، ٦٦٧، ٦٦٨، ٦٦٩، ٦٧٠، ٦٧١، ٦٧٢، ٦٧٣، ٦٧٤، ٦٧٥، ٦٧٦، ٦٧٧، ٦٧٨، ٦٧٩، ٦٨٠، ٦٨١، ٦٨٢، ٦٨٣، ٦٨٤، ٦٨٥، ٦٨٦، ٦٨٧، ٦٨٨، ٦٨٩، ٦٩٠، ٦٩١، ٦٩٢، ٦٩٣، ٦٩٤، ٦٩٥، ٦٩٦، ٦٩٧، ٦٩٨، ٦٩٩، ٧٠٠، ٧٠١، ٧٠٢، ٧٠٣، ٧٠٤، ٧٠٥، ٧٠٦، ٧٠٧، ٧٠٨، ٧٠٩، ٧١٠، ٧١١، ٧١٢، ٧١٣، ٧١٤، ٧١٥، ٧١٦، ٧١٧، ٧١٨، ٧١٩، ٧٢٠، ٧٢١، ٧٢٢، ٧٢٣، ٧٢٤، ٧٢٥، ٧٢٦، ٧٢٧، ٧٢٨، ٧٢٩، ٧٣٠، ٧٣١، ٧٣٢، ٧٣٣، ٧٣٤، ٧٣٥، ٧٣٦، ٧٣٧، ٧٣٨، ٧٣٩، ٧٤٠، ٧٤١، ٧٤٢، ٧٤٣، ٧٤٤، ٧٤٥، ٧٤٦، ٧٤٧، ٧٤٨، ٧٤٩، ٧٥٠، ٧٥١، ٧٥٢، ٧٥٣، ٧٥٤، ٧٥٥، ٧٥٦، ٧٥٧، ٧٥٨، ٧٥٩، ٧٦٠، ٧٦١، ٧٦٢، ٧٦٣، ٧٦٤، ٧٦٥، ٧٦٦، ٧٦٧، ٧٦٨، ٧٦٩، ٧٧٠، ٧٧١، ٧٧٢، ٧٧٣، ٧٧٤، ٧٧٥، ٧٧٦، ٧٧٧، ٧٧٨، ٧٧٩، ٧٨٠، ٧٨١، ٧٨٢، ٧٨٣، ٧٨٤، ٧٨٥، ٧٨٦، ٧٨٧، ٧٨٨، ٧٨٩، ٧٩٠، ٧٩١، ٧٩٢، ٧٩٣، ٧٩٤، ٧٩٥، ٧٩٦، ٧٩٧، ٧٩٨، ٧٩٩، ٨٠٠، ٨٠١، ٨٠٢، ٨٠٣، ٨٠٤، ٨٠٥، ٨٠٦، ٨٠٧، ٨٠٨، ٨٠٩، ٨١٠، ٨١١، ٨١٢، ٨١٣، ٨١٤، ٨١٥، ٨١٦، ٨١٧، ٨١٨، ٨١٩، ٨٢٠، ٨٢١، ٨٢٢، ٨٢٣، ٨٢٤، ٨٢٥، ٨٢٦، ٨٢٧، ٨٢٨، ٨٢٩، ٨٣٠، ٨٣١، ٨٣٢، ٨٣٣، ٨٣٤، ٨٣٥، ٨٣٦، ٨٣٧، ٨٣٨، ٨٣٩، ٨٤٠، ٨٤١، ٨٤٢، ٨٤٣، ٨٤٤، ٨٤٥، ٨٤٦، ٨٤٧، ٨٤٨، ٨٤٩، ٨٥٠، ٨٥١، ٨٥٢، ٨٥٣، ٨٥٤، ٨٥٥، ٨٥٦، ٨٥٧، ٨٥٨، ٨٥٩، ٨٦٠، ٨٦١، ٨٦٢، ٨٦٣، ٨٦٤، ٨٦٥، ٨٦٦، ٨٦٧، ٨٦٨، ٨٦٩، ٨٧٠، ٨٧١، ٨٧٢، ٨٧٣، ٨٧٤، ٨٧٥، ٨٧٦، ٨٧٧، ٨٧٨، ٨٧٩، ٨٨٠، ٨٨١، ٨٨٢، ٨٨٣، ٨٨٤، ٨٨٥، ٨٨٦، ٨٨٧، ٨٨٨، ٨٨٩، ٨٩٠، ٨٩١، ٨٩٢، ٨٩٣، ٨٩٤، ٨٩٥، ٨٩٦، ٨٩٧، ٨٩٨، ٨٩٩، ٩٠٠، ٩٠١، ٩٠٢، ٩٠٣، ٩٠٤، ٩٠٥، ٩٠٦، ٩٠٧، ٩٠٨، ٩٠٩، ٩١٠، ٩١١، ٩١٢، ٩١٣، ٩١٤، ٩١٥، ٩١٦، ٩١٧، ٩١٨، ٩١٩، ٩٢٠، ٩٢١، ٩٢٢، ٩٢٣، ٩٢٤، ٩٢٥، ٩٢٦، ٩٢٧، ٩٢٨، ٩٢٩، ٩٣٠، ٩٣١، ٩٣٢، ٩٣٣، ٩٣٤، ٩٣٥، ٩٣٦، ٩٣٧، ٩٣٨، ٩٣٩، ٩٤٠، ٩٤١، ٩٤٢، ٩٤٣، ٩٤٤، ٩٤٥، ٩٤٦، ٩٤٧، ٩٤٨، ٩٤٩، ٩٥٠، ٩٥١، ٩٥٢، ٩٥٣، ٩٥٤، ٩٥٥، ٩٥٦، ٩٥٧، ٩٥٨، ٩٥٩، ٩٦٠، ٩٦١، ٩٦٢، ٩٦٣، ٩٦٤، ٩٦٥، ٩٦٦، ٩٦٧، ٩٦٨، ٩٦٩، ٩٧٠، ٩٧١، ٩٧٢، ٩٧٣، ٩٧٤، ٩٧٥، ٩٧٦، ٩٧٧، ٩٧٨، ٩٧٩، ٩٨٠، ٩٨١، ٩٨٢، ٩٨٣، ٩٨٤، ٩٨٥، ٩٨٦، ٩٨٧، ٩٨٨، ٩٨٩، ٩٩٠، ٩٩١، ٩٩٢، ٩٩٣، ٩٩٤، ٩٩٥، ٩٩٦، ٩٩٧، ٩٩٨، ٩٩٩، ١٠٠٠، ١٠٠١، ١٠٠٢، ١٠٠٣، ١٠٠٤، ١٠٠٥، ١٠٠٦، ١٠٠٧، ١٠٠٨، ١٠٠٩، ١٠١٠، ١٠١١، ١٠١٢، ١٠١٣، ١٠١٤، ١٠١٥، ١٠١٦، ١٠١٧، ١٠١٨، ١٠١٩، ١٠٢٠، ١٠٢١، ١٠٢٢، ١٠٢٣، ١٠٢٤، ١٠٢٥، ١٠٢٦، ١٠٢٧، ١٠٢٨، ١٠٢٩، ١٠٣٠، ١٠٣١، ١٠٣٢، ١٠٣٣، ١٠٣٤، ١٠٣٥، ١٠٣٦، ١٠٣٧، ١٠٣٨، ١٠٣٩، ١٠٤٠، ١٠٤١، ١٠٤٢، ١٠٤٣، ١٠٤٤، ١٠٤٥، ١٠٤٦، ١٠٤٧، ١٠٤٨، ١٠٤٩، ١٠٥٠، ١٠٥١، ١٠٥٢، ١٠٥٣، ١٠٥٤، ١٠٥٥، ١٠٥٦، ١٠٥٧، ١٠٥٨، ١٠٥٩، ١٠٦٠، ١٠٦١، ١٠٦٢، ١٠٦٣، ١٠٦٤، ١٠٦٥، ١٠٦٦، ١٠٦٧، ١٠٦٨، ١٠٦٩، ١٠٧٠، ١٠٧١، ١٠٧٢، ١٠٧٣، ١٠٧٤، ١٠٧٥، ١٠٧٦، ١٠٧٧، ١٠٧٨، ١٠٧٩، ١٠٨٠، ١٠٨١، ١٠٨٢، ١٠٨٣، ١٠٨٤، ١٠٨٥، ١٠٨٦، ١٠٨٧، ١٠٨٨، ١٠٨٩، ١٠٩٠، ١٠٩١، ١٠٩٢، ١٠٩٣، ١٠٩٤، ١٠٩٥، ١٠٩٦، ١٠٩٧، ١٠٩٨، ١٠٩٩، ١١٠٠، ١١٠١، ١١٠٢، ١١٠٣، ١١٠٤، ١١٠٥، ١١٠٦، ١١٠٧، ١١٠٨، ١١٠٩، ١١١٠، ١١١١، ١١١٢، ١١١٣، ١١١٤، ١١١٥، ١١١٦، ١١١٧، ١١١٨، ١١١٩، ١١٢٠، ١١٢١، ١١٢٢، ١١٢٣، ١١٢٤، ١١٢٥، ١١٢٦، ١١٢٧، ١١٢٨، ١١٢٩، ١١٣٠، ١١٣١، ١١٣٢، ١١٣٣، ١١٣٤، ١١٣٥، ١١٣٦، ١١٣٧، ١١٣٨، ١١٣٩، ١١٤٠، ١١٤١، ١١٤٢، ١١٤٣، ١١٤٤، ١١٤٥، ١١٤٦، ١١٤٧، ١١٤٨، ١١٤٩، ١١٥٠، ١١٥١، ١١٥٢، ١١٥٣، ١١٥٤، ١١٥٥، ١١٥٦، ١١٥٧، ١١٥٨، ١١٥٩، ١١٦٠، ١١٦١، ١١٦٢، ١١٦٣، ١١٦٤، ١١٦٥، ١١٦٦، ١١٦٧، ١١٦٨، ١١٦٩، ١١٧٠، ١١٧١، ١١٧٢، ١١٧٣، ١١٧٤، ١١٧٥، ١١٧٦، ١١٧٧، ١١٧٨، ١١٧٩، ١١٨٠، ١١٨١، ١١٨٢، ١١٨٣، ١١٨٤، ١١٨٥، ١١٨٦، ١١٨٧، ١١٨٨، ١١٨٩، ١١٩٠، ١١٩١، ١١٩٢، ١١٩٣، ١١٩٤، ١١٩٥، ١١٩٦، ١١٩٧، ١١٩٨، ١١٩٩، ١٢٠٠، ١٢٠١، ١٢٠٢، ١٢٠٣، ١٢٠٤، ١٢٠٥، ١٢٠٦، ١٢٠٧، ١٢٠٨، ١٢٠٩، ١٢١٠، ١٢١١، ١٢١٢، ١٢١٣، ١٢١٤، ١٢١٥، ١٢١٦، ١٢١٧، ١٢١٨، ١٢١٩، ١٢٢٠، ١٢٢١، ١٢٢٢، ١٢٢٣، ١٢٢٤، ١٢٢٥، ١٢٢٦، ١٢٢٧، ١٢٢٨، ١٢٢٩، ١٢٣٠، ١٢٣١، ١٢٣٢، ١٢٣٣، ١٢٣٤، ١٢٣٥، ١٢٣٦، ١٢٣٧، ١٢٣٨، ١٢٣٩، ١٢٤٠، ١٢٤١، ١٢٤٢، ١٢٤٣، ١٢٤٤، ١٢٤٥، ١٢٤٦، ١٢٤٧، ١٢٤٨، ١٢٤٩، ١٢٥٠، ١٢٥١، ١٢٥٢، ١٢٥٣، ١٢٥٤، ١٢٥٥، ١٢٥٦، ١٢٥٧، ١٢٥٨، ١٢٥٩، ١٢٦٠، ١٢٦١، ١٢٦٢، ١٢٦٣، ١٢٦٤، ١٢٦٥، ١٢٦٦، ١٢٦٧، ١٢٦٨، ١٢٦٩، ١٢٧٠، ١٢٧١، ١٢٧٢، ١٢٧٣، ١٢٧٤، ١٢٧٥، ١٢٧٦، ١٢٧٧، ١٢٧٨، ١٢٧٩، ١٢٨٠، ١٢٨١، ١٢٨٢، ١٢٨٣، ١٢٨٤، ١٢٨٥، ١٢٨٦، ١٢٨٧، ١٢٨٨، ١٢٨٩، ١٢٩٠، ١٢٩١، ١٢٩٢، ١٢٩٣، ١٢٩٤، ١٢٩٥، ١٢٩٦، ١٢٩٧، ١٢٩٨، ١٢٩٩، ١٣٠٠، ١٣٠١، ١٣٠٢، ١٣٠٣، ١٣٠٤، ١٣٠٥، ١٣٠٦، ١٣٠٧، ١٣٠٨، ١٣٠٩، ١٣١٠، ١٣١١، ١٣١٢، ١٣١٣، ١٣١٤، ١٣١٥، ١٣١٦، ١٣١٧، ١٣١٨، ١٣١٩، ١٣٢٠، ١٣٢١، ١٣٢٢، ١٣٢٣، ١٣٢٤، ١٣٢٥، ١٣٢٦، ١٣٢٧، ١٣٢٨، ١٣٢٩، ١٣٣٠، ١٣٣١، ١٣٣٢، ١٣٣٣، ١٣٣٤، ١٣٣٥، ١٣٣٦، ١٣٣٧، ١٣٣٨، ١٣٣٩، ١٣٤٠، ١٣٤١، ١٣٤٢، ١٣٤٣، ١٣٤٤، ١٣٤٥، ١٣٤٦، ١٣٤٧، ١٣٤٨، ١٣٤٩، ١٣٥٠، ١٣٥١، ١٣٥٢، ١٣٥٣، ١٣٥٤، ١٣٥٥، ١٣٥٦، ١٣٥٧، ١٣٥٨، ١٣٥٩، ١٣٦٠، ١٣٦١، ١٣٦٢، ١٣٦٣، ١٣٦٤، ١٣٦٥، ١٣٦٦، ١٣٦٧، ١٣٦٨، ١٣٦٩، ١٣٧٠، ١٣٧١، ١٣٧٢، ١٣٧٣، ١٣٧٤، ١٣٧٥، ١٣٧٦، ١٣٧٧، ١٣٧٨، ١٣٧٩، ١٣٨٠، ١٣٨١، ١٣٨٢، ١٣٨٣، ١٣٨٤، ١٣٨٥، ١٣٨٦، ١٣٨٧، ١٣٨٨، ١٣٨٩، ١٣٩٠، ١٣٩١، ١٣٩٢، ١٣٩٣، ١٣٩٤، ١٣٩٥، ١٣٩٦، ١٣٩٧، ١٣٩٨، ١٣٩٩، ١٤٠٠، ١٤٠١، ١٤٠٢، ١٤٠٣، ١٤٠٤، ١٤٠٥، ١٤٠٦، ١٤٠٧، ١٤٠٨، ١٤٠٩، ١٤١٠، ١٤١١، ١٤١٢، ١٤١٣، ١٤١٤، ١٤١٥، ١٤١٦، ١٤١٧، ١٤١٨، ١٤١٩، ١٤٢٠، ١٤٢١، ١٤٢٢، ١٤٢٣، ١٤٢٤، ١٤٢٥، ١٤٢٦، ١٤٢٧، ١٤٢٨، ١٤٢٩، ١٤٣٠، ١٤٣١، ١٤٣٢، ١٤٣٣، ١٤٣٤، ١٤٣٥، ١٤٣٦، ١٤٣٧، ١٤٣٨، ١٤٣٩، ١٤٤٠، ١٤٤١، ١٤٤٢، ١٤٤٣، ١٤٤٤، ١٤٤٥، ١٤٤٦، ١٤٤٧، ١٤٤٨، ١٤٤٩، ١٤٥٠، ١٤٥١، ١٤٥٢، ١٤٥٣، ١٤٥٤، ١٤٥

مدة الحيض :

٢٢ - أقل مدة الحيض يوم وليلة عنه الشافعية والخاسطة، وكثرها خمسة عشر يوماً بيانها، وذلك لأنه ورد في الشرع مطلقاً دون تحديد، ولا حذو له في النسخة ولا في الشريعة، فوجب الرشح فيه إزاء العرف والعادة، كما في الفرض والإجرام والتفرق^(١) بينها. وقد وجد حيضاً معتاداً يوماً. قال عطاء: رأيت من النساء من تحيض يوماً وتحيض خمسة عشر^(٢).

ويروى خفيفة أن أقل الحيض ثلاثة أيام وليبها، وما نقص عن ذلك فهو استحاضة، وذلك لقونه عليه الصلاة والسلام: «أقل حيض الحارثة ابكر واليب ثلاثة أيام، وأكثر ما يكون عشرة أيام، فإذا زاد فهي مستحاضة»^(٣). وعن أبي يوسف أنه يومان والأكثر من اثالث، إمددة للأكثر مقام الكل، وأكثر الحيض عشرة أيام ونسبها، والنزلة استحاضة^(٤).

ويرى المالكية أنه لا حد لأقل الحيض بالرومان، وأكثره لميقته غير حامل ثمادى بها نصف شهر، وأكثره لمعتاده غير حامل سبق لها حيض ولو مرة ثلاثة أيام وباده على أكثر عاداتها أياماً لا وقوعاً^(٥) وفي ذلك تفصيل موطنه مصطلح (حيض).

(١) محسن لفتح ١٠٥/١، والمسمى وشرح الكبير ٢٤١/١، وأروى المربع ١٤١/١.

(٢) رواه الشافعية عن أبي نعيم، ورواه غيره، وثالث محمدي، في التماس وأد الحيض والعصم وأبو الجوزي في التماس للتشابهة برقمها ما أحدث من الحيض إلى درجة الحس.

(٣) فتح المبر ١١٤/١.

(٤) المحرشي ٣٠٥/١، وحنابلة المسمى على الشرح الكبير ١٣٢/١.

مدة الطهر :

٢٣ - يرى الحنفية والمالكية والشافعية والثوري أن أقل الطهر بين الحيضين خمسة عشر يوماً، واستدل الحنفية على ذلك بقول النبي صلى الله عليه وسلم: «أقل حيض ثلاثة، وأكثره عشرة أيام»، وأقل ما بين الحيضين خمسة عشر يوماً^(١) لقولهم عن إبراهيم النخعي، وفيه قيل: أجمت الصحابة عليه، ولأنه مدة النزوم، فكانه كمدة الإقامة^(٢).

واستدل الشافعية على ذلك بأن الشهر غائب لا يخلو عن حيض وطهر، وإذا كان أكثر الحيض - على رأيهم - خمسة عشر يوماً لزم أن يكون أقل الطهر كذلك.

ولا حد لأكثر الطهر بالإجماع، فقد لا تحيض المرأة في عمرها إلا مرة، وقد لا تحيض أصلاً.

ويرى المختار أنه أقل الطهر بين الحيضين ثلاثة عشر، لما روي عن علي: «أن المرأة جاءت، وقد طلقها زوجها، فزعمت أنها حاضت في شهر ثلاث حبص، طهرت بعد كل فرة وصلت. فقال علي بشرح: قل فيها. فقال شرح: إن جاءت ببينة من بطنه أهلها، ممن يرضى دينه وأمانته، فثبتت بذلك، وإلا فهي كاذبة. فقال علي: قائلون: ألي جيد، بالرواية. رواه إمام أحمد

(١) حديث: «أقل الحيض ثلاث وأكثره عشر، وأقل طهر الحيضين خمسة عشر يوم». كرهه أبو الجوزي في التماس التناهي وفيه مواد النفي وهو راجع.

وروي أوله ببعض اختلاف العري والرافضي وإسناده ضعيف، وروي نحو من متى يأتى له. [انظر رواية ٨٤٠/١].

(٢) مجمع زوائد ٢٨٠/١، فتح المبر ١٠٥/١.

(٨)
رعد الخمدى : ع

و يترك بعض الشافعية ، وهو رواية عن الإمام أحمد ، أن لا ينال من الخبز بقينا بن سبطين سنة .
و يرى شافعية - عن أشهر الأئمة - أن من
الإيمان اقتان وستين سنة .

و يرى القانكة انه يتحقق في من السعي،
و قد انه عن بعض "الاعادة"، وانها بعد اعادة
والجسم مشكوك في بانها، فربيع في تراء ان
النساء تعرفه هل هو جوف، أو ليس غيب، أي من
طلب من السعي فلا يأتى عنها. ¹¹

مدة النفاس (٢٠)

١٥٥ - نعم النعماء على أنه لا حد لأفان انعامس.
فأى وفد- رأيت المرأة "نظم" اختطبت، وهي صاهر.
وحتلفه بن "نظم".

هيدري، جمع من العلم، أن أكثر الناس أرباب
ووما قال أبو عيسى الترمذي: أجمع⁽¹⁾ العلم من
أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ومن بعدهم

باسنادہ^{۱۱۱} وھذا لا یقولہ إلا توحیداً، ولانہ من
معانی انشیر، نہ یعنی عبادت

مسألة الأمان:

۴۴ = اختلاف "لحمها" في كتابي من "نور"
الغلاف كـ

فجری، بعضهم أنه لا تقدير لـس إلا لاسر. وإيس
لـس على هذا أن يرفع من الس ما لا يرفع فيه
متمها. فإذا بفت هذا السع. وسنفع له. حكم
بأساسه. ويمكن أن يرد عنها في ذكر المكنة في
سر كيب التبدن. والشمس. والفران. وهو رأى في
ذهب الخليل.

ويزرى بعض العلماء تشديدهم على هذه المسألة ويقولون لأشياء عدة، ورواية عن الإمام أحمد، وقال إسحاق بن إبراهيم: لا يكون جيل بعد الخمسين، ويكون حاكمها في نراه من الله حكم استخفافه، وأروى عن عائشة رضي الله عنها أنها قالت: ما بلغني المرأة حميم سنة خرجت من جد أخويها، وروى عنها أنها قالت: قال زكريا المرأتان في عنيها وأنا

$$H_{\text{eff}} = H_0 + H_1 + H_2 + \dots = H_0 + H_1 + H_2 + \dots$$

— ۱۲۸ —

$$= \frac{1}{\sqrt{\pi}} \int_{-\infty}^{\infty} e^{-t^2} dt = \frac{1}{\sqrt{\pi}} \cdot \sqrt{\pi} = 1$$

— 222 —

المسألة الأولى: ما هو الفرق بين المصداق والمصادق؟

$$h = \frac{1}{2} \omega$$

المجلس الأعلى للدراسات والبحوث

[illegible]

1998, 1999, 2000, 2001, 2002, 2003, 2004, 2005, 2006, 2007, 2008, 2009, 2010, 2011, 2012, 2013, 2014, 2015, 2016, 2017, 2018, 2019, 2020, 2021, 2022, 2023, 2024, 2025, 2026, 2027, 2028, 2029, 2030, 2031, 2032, 2033, 2034, 2035, 2036, 2037, 2038, 2039, 2040, 2041, 2042, 2043, 2044, 2045, 2046, 2047, 2048, 2049, 2050, 2051, 2052, 2053, 2054, 2055, 2056, 2057, 2058, 2059, 2060, 2061, 2062, 2063, 2064, 2065, 2066, 2067, 2068, 2069, 2070, 2071, 2072, 2073, 2074, 2075, 2076, 2077, 2078, 2079, 2080, 2081, 2082, 2083, 2084, 2085, 2086, 2087, 2088, 2089, 2090, 2091, 2092, 2093, 2094, 2095, 2096, 2097, 2098, 2099, 2100, 2101, 2102, 2103, 2104, 2105, 2106, 2107, 2108, 2109, 2110, 2111, 2112, 2113, 2114, 2115, 2116, 2117, 2118, 2119, 2120, 2121, 2122, 2123, 2124, 2125, 2126, 2127, 2128, 2129, 2130, 2131, 2132, 2133, 2134, 2135, 2136, 2137, 2138, 2139, 2140, 2141, 2142, 2143, 2144, 2145, 2146, 2147, 2148, 2149, 2150, 2151, 2152, 2153, 2154, 2155, 2156, 2157, 2158, 2159, 2160, 2161, 2162, 2163, 2164, 2165, 2166, 2167, 2168, 2169, 2170, 2171, 2172, 2173, 2174, 2175, 2176, 2177, 2178, 2179, 2180, 2181, 2182, 2183, 2184, 2185, 2186, 2187, 2188, 2189, 2190, 2191, 2192, 2193, 2194, 2195, 2196, 2197, 2198, 2199, 2200, 2201, 2202, 2203, 2204, 2205, 2206, 2207, 2208, 2209, 2210, 2211, 2212, 2213, 2214, 2215, 2216, 2217, 2218, 2219, 2220, 2221, 2222, 2223, 2224, 2225, 2226, 2227, 2228, 2229, 2230, 2231, 2232, 2233, 2234, 2235, 2236, 2237, 2238, 2239, 2240, 2241, 2242, 2243, 2244, 2245, 2246, 2247, 2248, 2249, 2250, 2251, 2252, 2253, 2254, 2255, 2256, 2257, 2258, 2259, 2260, 2261, 2262, 2263, 2264, 2265, 2266, 2267, 2268, 2269, 2270, 2271, 2272, 2273, 2274, 2275, 2276, 2277, 2278, 2279, 2280, 2281, 2282, 2283, 2284, 2285, 2286, 2287, 2288, 2289, 2290, 2291, 2292, 2293, 2294, 2295, 2296, 2297, 2298, 2299, 2300, 2301, 2302, 2303, 2304, 2305, 2306, 2307, 2308, 2309, 2310, 2311, 2312, 2313, 2314, 2315, 2316, 2317, 2318, 2319, 2320, 2321, 2322, 2323, 2324, 2325, 2326, 2327, 2328, 2329, 2330, 2331, 2332, 2333, 2334, 2335, 2336, 2337, 2338, 2339, 2340, 2341, 2342, 2343, 2344, 2345, 2346, 2347, 2348, 2349, 2350, 2351, 2352, 2353, 2354, 2355, 2356, 2357, 2358, 2359, 2360, 2361, 2362, 2363, 2364, 2365, 2366, 2367, 2368, 2369, 2370, 2371, 2372, 2373, 2374, 2375, 2376, 2377, 2378, 2379, 2380, 2381, 2382, 2383, 2384, 2385, 2386, 2387, 2388, 2389, 2390, 2391, 2392, 2393, 2394, 2395, 2396, 2397, 2398, 2399, 2400, 2401, 2402, 2403, 2404, 2405, 2406, 2407, 2408, 2409, 2410, 2411, 2412, 2413, 2414, 2415, 2416, 2417, 2418, 2419, 2420, 2421, 2422, 2423, 2424, 2425, 2426, 2427, 2428, 2429, 2430, 2431, 2432, 2433, 2434, 2435, 2436, 2437, 2438, 2439, 2440, 2441, 2442, 2443, 2444, 2445, 2446, 2447, 2448, 2449, 2450, 2451, 2452, 2453, 2454, 2455, 2456, 2457, 2458, 2459, 2460, 2461, 2462, 2463, 2464, 2465, 2466, 2467, 2468, 2469, 2470, 2471, 2472, 2473, 2474, 2475, 2476, 2477, 2478, 2479, 2480, 2481, 2482, 2483, 2484, 2485, 2486, 2487, 2488, 2489, 2490, 2491, 2492, 2493, 2494, 2495, 2496, 2497, 2498, 2499, 2500, 2501, 2502, 2503, 2504, 2505, 2506, 2507, 2508, 2509, 2510, 2511, 2512, 2513, 2514, 2515, 2516, 2517, 2518, 2519, 2520, 2521, 2522, 2523, 2524, 2525, 2526, 2527, 2528, 2529, 2530, 2531, 2532, 2533, 2534, 2535, 2536, 2537, 2538, 2539, 2540, 2541, 2542, 2543, 2544, 2545, 2546, 2547, 2548, 2549, 2550, 2551, 2552, 2553, 2554, 2555, 2556, 2557, 2558, 2559, 2560, 2561, 2562, 2563, 2564, 2565, 2566, 2567, 2568, 2569, 2570, 2571, 2572, 2573, 2574, 2575, 2576, 2577, 2578, 2579, 2580, 2581, 2582, 2583, 2584, 2585, 2586, 2587, 2588, 2589, 2590, 2591, 2592, 2593, 2594, 2595, 2596, 2597, 2598, 2599, 2600, 2601, 2602, 2603, 2604, 2605, 2606, 2607, 2608, 2609, 2610, 2611, 2612, 2613, 2614, 2615, 2616, 2617, 2618, 2619, 2620, 2621, 2622, 2623, 2624, 2625, 2626, 2627, 2628, 2629, 2630, 2631, 2632, 2633, 2634, 2635, 2636, 2637, 2638, 2639, 2640, 2641, 2642, 2643, 2644, 2645, 2646, 2647, 2648, 2649, 2650, 2651, 2652, 2653, 2654, 2655, 2656, 2657, 2658, 2659, 2660, 2661, 2662, 2663, 2664, 2665, 2666, 2667, 2668, 2669, 2670, 2671, 2672, 2673, 2674, 2675, 2676, 2677, 2678, 2679, 26

اذا لم يكن كذلك، فليكن α هو الحد الأدنى لـ α الذي يحقق $\alpha \leq \beta$ ، حيث β هو الحد الأقصى لـ α الذي يحقق $\alpha \leq \beta$. هذا يعني أن α هو الحد الأدنى لـ α الذي يحقق $\alpha \leq \beta$ ، حيث β هو الحد الأقصى لـ α الذي يحقق $\alpha \leq \beta$.

$\frac{d}{dt} \left(\frac{\partial L}{\partial \dot{x}} \right) = \frac{\partial L}{\partial x}$

المُخَافَةُ: إِبْ غَالَهُ أَرِيحُونُ يَرَوْنَ^(١)

س انسولوجي :

٢٩ - لغ: جعل اشارة الطوق امانة على تكامل العمل، لأن الاطلاع على تكامل العمل متغير، وثم المبنى مقامه.

وقد اختلف في معنى الجرو:

فيري الشافعية واحسانه^(٦٧) وأبو يوسف ومحمد من
الحنفية، وبرأيها بعض من الذهب والأزاعي، أن
السفر بالسن يكون تمام خمس عشرة سنة فربة
للكفر والأشئ (محددية كما صرح الشافعية)، غير
ابن عمر: «عصمت على النبي صلى الله عليه وسلم
يوم أحد وأما ابن أربع عشرة سنة، فلم يجزني ولم
يربي طغت، وعصمت عليه يوم الخندق وأما ابن خمس
عشرة سنة، فأجازني، وزكيت طغت»، رواه ابن
حسان، وأصله في الصحيحين^(٦٨) قال الشافعي: «رد
النسي صلى الله عليه وسلم سبعة عشر من الصلاة
وهو أثناء أربع عشرة سنة، لأنه لم يرب بلقوا، لم
عرضوا عليه وهم أبناء خمس عشرة، فأجازهم، ميم

هل أن النساء ندع الصلاة أربعين يوماً، إلا أن ترضى
الطهر قبل ذلك، فتغتسل وتصلّي، وقال أبو عبيد:
وعباس وعثمان بن أبي العاص وعبد الله بن عمر
وأشعث وأبو سلمة رضي الله عنهم، وبه قال الثوري
وابن أبي عمير والشافعية والحنابلة.

واستدلو: عما دوى أوسهل كتير و يادى من
 لطة الأتزية من أم سيلة قالت: « كانت الغشاء
 تحبس على عهد النبى صلى الله عليه وسلم أرعون
 بودا، و أرعون ابنة. ⁶¹

وروى الشيخان من غيبة عن شدة الأروبة عن أبي
سليمة: «أما سألت النبي صلى الله عليه وسلم إنك تعلم
أمره إذا ولدته؟ قال: أو بعين سيماء، إلا أنه نرى
الطهر قبل ذلك: «رواه الألفهشي. قال ابن دماض:
«وإن شئت من سيماء من النجاسة، ولم يعرفهم
مخالفاً في عصرهم فكان إجماعاً، وقد حكاه الترمذي
إجماعاً، وهو حكى أبو عبيد.

ويروى في الحديث والتأنيب أن أكره من رواية
 وحكي ابن عبيد عن أبي من حديث رواية
 فيها، لأنه روى عن الأوزاعي أنه قال: عندنا امرأة
 تسمى الشعامي شهيرة، وروى مثلي ذلك عن عطاء
 له وحده. والرحم في ذلك ابن الجوزي. وفيه

(١) فتح البدر، ١٦٣: ١، والخبر، ١: ١٠٠، وصلة: ١٠٠٠.
عن: شرح الكبير، ١٦٣: ١، وصلة: ١٠٠٠، والخبر،
١: ١٠٠، وصلة: ١٠٠٠.

(٢) هذه البراءة لا ترفع من سرعة الحكم.

(٤) عروة أهدى كانت في سواك سنة ثلاث من أبعبر، والحدف
كانت في برد حدف من الطخرة، وقد صرّفه رحمه الله
وهو وأنا ابن أربع عشرة سنة - أي طبعها - وبمروء وأنا
ابن خمس عشرة سنة أي استكثرت. ويراعع من السلام

٣٨١/٥ منبذ الإيتام - ١٣٨٧

(١) حديث سنه ورواه أبو داود، ١٢٣٠١، والترمذي ٣٠٠٩، وابن ماجه ١٨١٦، والنسائي ٣١٢٩، ورواه الحاكم في المستدرک ١٧٩١٦، وصححه هو والمحدثين. وقال الترمذی: "لا يرويه إلا عن حديث في سنده وهو ضعيف". وقال الخطيب: "ليس حديث به إسماعيل عن هذا الحديث".

وراء بعض شراح الصلاة سنة عشر. وسنة عشر،
ووردى ابن وهب قصة عشر حدثت ابن عمر^(١)
و يرى أبو حنيفة أن يكون الغلاء وليس هو بنوعه
تسعى عشرة سنة، والغلاء سبع عشرة سنة. وكانت
للمسلمين نكاح «وَأَنْ تَقْرَأُوا مِنَ الْكِتَابِ إِلَّا نَفْسُ هِيَ
أُخْضِرْتُ حَتَّى يَخْرُجَ الْغَيْدُ» قال ابن عباس رضي الله
عنه: «تسعى عشرة سنة» وهي أقل ما قيل به،
وتأخذ به جماعة، هذا عند المصنف، والأشبه أسرع
بنوعه من الغلاء تسعة أشهر^(٢) أو يرجع في تعيين
الأحكام إلى معصلي (استلام) و (ملوك).

هذه المسألة على الخلف، (٣)

٢٧ - يرى الجمهور سواز كبح عن الخلف عدة يوم وليلة للمضي، وثلاثة أيام وثياليا للمسافر. وهو رأي الحنفية والشافعية والحدابلة والنعوى والأيزعى والحسن بن صالح بن حلى وامحمد بن من أهويه ومحمد بن جرير الطبرى.^(١) أقول: إن سيد الناس في شرح الزمردى: وثبت التوقيف على عمر بن الخطاب، وعن ابن أبي طالب، وابن مسعود، وابن عباس، وحذيفة، والمفسر، وأبي ربه لأخبار... بخلافه من

زید بن ثابت، ورافع بن خدیج، وابن عمر،^(۱)
وروی عن انس أن النبی صلی الله علیه وسلم قال:
«إِذَا اسْتَكْمَلَ الْمَوْلُودُ حَمْلَ عَمِّهِ، سَبَّ كَبَ مَاءَهُ وَوَأَمَّ عَمْرَهُ، وَأَحْبَبَ مِنْ أَحَدِهِ»^(۲)

و يرى الناحية أن النبط يكون سنة ثماني
عشرة سنة، وقيل بل ثلثون سنة، أو احدى
الانوار، نحوه من انه عليه و« ربيع الخد عن
ثلاث: عن النبي عن خلف، (٣١) أو احدى
نحوه من انه عليه و« ربيع الخد عن
خلف، (٣٢) أو احدى ثلاث، أو اثبات
الحسن للمنة، (٣٣) وقد أوردنا اختلافات هذه أقوال في
المذهب، في رواية لعائنة عشر وقد وردت سنة عشر،

(1) مع ١٠٠ - ١٠٠

[illegible]
$$x_1, x_2, \dots, x_n \in \mathbb{R}^n \text{ and } y_1, y_2, \dots, y_n \in \mathbb{R}^n \text{ are given by (2)}$$
[illegible]

*** (c) رسول الله ﷺ ***

معهم قال: يومئذ قال: وروى عن أبيه؟ قال: وثلاثة أئمة؟
قال: ... وما شاهدت. وروى رواية حتى بلغ صعد.
قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: نعم، وما بد
لك. الرواه أبو عبد الله. وروى ذلك عن حمير
الخطاب، وعففة بن عامر، وعنه أبو بن عمر،
والحسن البصري، والليث بن سعد، كما أنه فاسد
على مسح الرأس والخبر، فكأن السج سبها لا
يتوقف، فكذا المسح على الخفين.^(٢٢)

عدة السفر:

٢٨ - السمرقة قطع الساقة، وليس كل سفر تخير
به الأركان، من جواز الإقطار، وقصر الصلاة
لرباعية، ومسح الخف، وإغماغ رخص، حده
العشاء، وإن احتفظ في هذا التحديد:
فيبقى المالكية والشافعية والحنابلة أن طوي
السفر هو الجور لقصر الصلاة، وقالوا: إن سفر
الطويل هو أربعة برد فأكثر بر أو بحراً.

وقد استدرك أصحاب هذا الرأي ما روي أن ابن
عمر وابن عباس كانا يقصران وينظران في أربعة
برد فما فوقها، ولا يعرفانها تخالف. واستند الشافعي
بسنن صحيح، قال الخطابي: ومثل هذا لا يكون إلا
عن توقيف.^(٢٣)

(٢٢) قال أبو داود: وقد سئل في إسناده وغيره ما قيل، وقد
سئل عن يوم، وقد إسناده صحيح، لا يبرهن، وغيره.
الخطابي قال: هذا إسناده لا يثبت، (راجع من لا يهمل
٢٨٩، ٢٩٠) قد سئل الخس.

(٢٣) إلا أنه يفتقر إلى معاملة المصنفين. (٢٤)
في الحديث (٢٩٠) قد احتسب، وأما في جمع الخس
الكثير (٢٩٠)، وضع القدم ١٢٢

الصحابة. وروى عن جماعة من التابعين منهم شريح
الضاحي، وعنه بن أبي رباح، والشمسي، وحمير
بن العزير. قال أبو عمر بن عبد الجار: وأما للناقص
والفقيه على ذلك.

واستدلوا بأحاديث وأثر كثيرة، منها ما روى
صنفان بن عثمان، قال: «أمرنا - يعني النبي صلى
الله عليه وسلم - أن نمسح على خفنا إذا نحن
أدخلناهما على طهر ثلاثة أيام، قرنا، وبرد، وبيلة إذا
أقمنا، ولا نخلعها من شاطئ ولا يمين ولا يوم، ولا
نخلعها إلا من جنبها». رواه أحمد وابن حزم، وقال
الخطابي: هو صحيح الإسناد، وعنه عوف بن مالك
الأشجعي أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أمر
بالمسح على الخفين في غزوة تبوك ثلاثة أيام وليالين
لمسافر، وبردًا ولية الخفين. رواه أحمد، وقال: هو
أحد حديث في المسح على الخفين، لأنه في غزوة
تبوك، وهي آخر غزاه رسول الله صلى الله عليه
وسلم، وهو آخر فعله.

ويرى المالكية^(٢٤) أن المسح على الخفين عبر
مؤقت، وأن لا يمسح حين وهو طهر يمسح عليها
ما بدا له، والمساير والتغير في ذلك سواء، ما
بشرعها، أو قصد جنبة. إلا أنه يندب نزوع كل يوم
جمعة، ويستحب كل أسبوع أيضاً. وقد استدرك هذا
الرأي بما روي عن أبي بن عمار أنه قال: قال رسول
الله صلى الله عليه وسلم: أمسح على الخفين؟ قال:

(٢٤) مراد من غيبيل الخطاب (٣٥٥ - ٣٦٤)، الخش
(٢٩٦) - ٢٩٣ الطحا الأثر، وماذا خرج للكثير من

احضار الكميال. أو تأجيل المصار إلى مسخرة.

وروي عن جماعة من السلف ما يدل على جوار
العصمر في قل من يوم، فها هو لا واعي؛ كأن أسر
بعضهم بما... وبني حمة فواسج، وروي عن علي
رضي الله عنه أنه خرج من قصره بالركوة حتى أتى
المنقلة فبذل... كلاً من الظهور والعصمر ركبتين، ثم
رجع من يومه، فقال: «أورد، أن أذهب كما
كنتك».

ويروى أيضاً أن السفر إلى الأندلس كان في سنة ١٠٠٠ هـ. وروى أيضاً أن السفر إلى الأندلس كان في سنة ١٠٠٠ هـ. وروى أيضاً أن السفر إلى الأندلس كان في سنة ١٠٠٠ هـ.

القسم الثاني

الأبواب القصصية

٢٩ - الرد: لأجل التضامني: الأجل الذي
يضمه الماضي حضور الحضور، أو إحصاء "شيء" أو

الحصول للتفاصيل :

٣٠ = إن الأعراس لندى يفسر به العاصم خضر.
 المتحاصمين موكباً، في تعدية، وفي لغة موضع
 السراة. ولعمدة، تفصيلات كثيرة في هذا، هي من
 قبيل (أوصاف الرجة التي تنمى، ومعناها) أو باب
 المدحوى وانضواء من كتب لغوي (١٠)

أحضار البيئة :

٣١ - يدعى الخفية والشفاعة أن لما مضى أن أهل
المدعي ثلاثة أيام لإصدار البينة، فيما يرى ثالثة
والخاتمة أن ذلك هو كون لاحتواء القضية^(٤)

المبحث الثالث

الأجل إلا تعافى

٣٣٢- بمقتضى هذه النسخة التي يصدرها المجلس
المطابق، التزمه، سواء كان هذا الالتزام بمقتضى التزام
من أحرار لا بغيره، أو بحددها لإلزام هذا الالتزام.
ويضمن هذا النوع من الأضيق في نفسها أن
مصادره، وعلى أن أحكامه مصطنع (بمصادره) وأصل
وقد. وفي بلراء الفقه في حكمه.

(١) كلمة صبح عذير ١٩٧٦، وبعثاني صبح ٢٣٨٠
والاستبيان ٢٠٠١، ومضى انتاج ١٩٧٤، ١٩٧٥، والبرق مع
الشيخ الكبير ١٩٧٦، وتوان ١٩٧٦، والعربي
١٩٧٥، والنسور ١٩٨٥
(٢) بكه في ادمر ١٩٧٦، وبقي كتاب ١٩٧٦، واعدوا
عن الجرس ١٩٧٥، ومات الشيخ ١٩٨٤، وحبي مع
سر الكبر ١٩٨٤

(١) حضرت اے پیغمبر! تم کہنا کہ وہ ایک عورت ہے جس کا
 اسمعق ہے اور لقب: عیسیٰ بنت مریم ہے اور تم کہو کہ وہ
 ولادت کے وقت ہی اس کے ساتھ تھی اور وہ اس کے پیچھے آ رہی تھی
 اور اس کے پیچھے آ رہی تھی۔ (ابن کثیر، ص ۱۰۹)

(۲) اسی طرح کہ وہ عیسیٰ بنت مریم ہے اور اس کے پیچھے آ رہی تھی۔ (ابن کثیر، ص ۱۰۹)

عها: لأن رسول الله صلى الله عليه وسلم اشترى من يهودي طعاماً إلى أمي، ورواه زرعة عنه من حديثه، «
رواه مسلم واللفظ له، فهو يدل على مشروعية تأجيل الأجلين»
وقد أجمعت الأمة على ذلك (١)

واعتبرت محمد بن، فقال له عمر: لا تعرب فيها مشوية» (٢)
وأما إذا حصل تأجيل تعميم العين لمصلحة المصلحة
من لعمري، كما إذا باعته بمرمى أو بفتح أو
«الأخضر» عن العبد، فله برخصة هذا الحد
من الفقهاء غير الخاصة (٣)

حكمة قبول الدين التأجيل دون العين:

٣٥ - حسن الفقهاء على أن التعريف بين الأجلين
والديون من حيث حوزات تأجيل في الثانية دون
الأولى: أن الأجلين معية ومشاهدة، والعين حاضلة
وموجودة، والحاصل والموجود ليس هاتان مدعة لجواز
ورود الأجل عليه.

أما الدين - فهي من حكمة يشترط في المعية
فهي مع حاضنة ولا موجودة، ومن ثم شرع جواز
تأجيلها، وفقد بالدين، وتكفي له غير اكتسابها
وتخصيصها في ثمة المصروف، حتى إذا اشترى أو
عنى انقضاء شيء اشترى بها ثم يصح تأجيلها.

الديون من حيث حوزات التأجيل وعندها:

٣٦ - أوضح الفقهاء أن الدين تكون حائلة، وأنه
يجوز تأجيلها إذا قبل القائل. وإشترى جمهور الفقهاء
من هذا الأصل عدة ديون:

أ - رأس مال السلم:

٣٧ - ودل لأن حقيقته شرط أجل، وهو رأس
فوقه (وهو اسمية)، عجزه، وهو رأس مال (وهو
النس) فهو رأس مال، تستمر لأجله من كونه مالاً مع
الطبيعة والمضاهية والحائنة، لأن من شرط صحة حد

تأجيل الدين

الدين: هو مال حكمي يحدث في الدمة ببيع أو
شئ ذلك أو غيره (٤)

مشروعية تأجيل الديون:

٣٨ - لقد سرح حوزات تأجيل الديون، فكانت
ولست والإجماع.

أما الكذب فهو تعالى: «بأنها» لغير تقي
إذا تارة يُشتم بغير إلى أجل مُشَقَّى فاكثورة... «ألا»
هذه الآية، وإن كانت لا تدل على جواز تأجيل ماله
لديون، إلا أنها تدل على أن من الديون ما يكون
مزوجلاً، وهو ما بعده هذا من الاستدلال بما على
مشروعية الأجل.

وأما سنة في روى عن السيدة عائشة رضي الله

(١) صحيح البخاري ٢٦٠٥، ٢٦٠٦، ٢٦٠٧، ٢٦٠٨، ٢٦٠٩، ٢٦١٠، ٢٦١١، ٢٦١٢، ٢٦١٣، ٢٦١٤، ٢٦١٥، ٢٦١٦، ٢٦١٧، ٢٦١٨، ٢٦١٩، ٢٦٢٠، ٢٦٢١، ٢٦٢٢، ٢٦٢٣، ٢٦٢٤، ٢٦٢٥، ٢٦٢٦، ٢٦٢٧، ٢٦٢٨، ٢٦٢٩، ٢٦٣٠، ٢٦٣١، ٢٦٣٢، ٢٦٣٣، ٢٦٣٤، ٢٦٣٥، ٢٦٣٦، ٢٦٣٧، ٢٦٣٨، ٢٦٣٩، ٢٦٤٠، ٢٦٤١، ٢٦٤٢، ٢٦٤٣، ٢٦٤٤، ٢٦٤٥، ٢٦٤٦، ٢٦٤٧، ٢٦٤٨، ٢٦٤٩، ٢٦٥٠، ٢٦٥١، ٢٦٥٢، ٢٦٥٣، ٢٦٥٤، ٢٦٥٥، ٢٦٥٦، ٢٦٥٧، ٢٦٥٨، ٢٦٥٩، ٢٦٦٠، ٢٦٦١، ٢٦٦٢، ٢٦٦٣، ٢٦٦٤، ٢٦٦٥، ٢٦٦٦، ٢٦٦٧، ٢٦٦٨، ٢٦٦٩، ٢٦٧٠، ٢٦٧١، ٢٦٧٢، ٢٦٧٣، ٢٦٧٤، ٢٦٧٥، ٢٦٧٦، ٢٦٧٧، ٢٦٧٨، ٢٦٧٩، ٢٦٨٠، ٢٦٨١، ٢٦٨٢، ٢٦٨٣، ٢٦٨٤، ٢٦٨٥، ٢٦٨٦، ٢٦٨٧، ٢٦٨٨، ٢٦٨٩، ٢٦٩٠، ٢٦٩١، ٢٦٩٢، ٢٦٩٣، ٢٦٩٤، ٢٦٩٥، ٢٦٩٦، ٢٦٩٧، ٢٦٩٨، ٢٦٩٩، ٢٧٠٠، ٢٧٠١، ٢٧٠٢، ٢٧٠٣، ٢٧٠٤، ٢٧٠٥، ٢٧٠٦، ٢٧٠٧، ٢٧٠٨، ٢٧٠٩، ٢٧١٠، ٢٧١١، ٢٧١٢، ٢٧١٣، ٢٧١٤، ٢٧١٥، ٢٧١٦، ٢٧١٧، ٢٧١٨، ٢٧١٩، ٢٧٢٠، ٢٧٢١، ٢٧٢٢، ٢٧٢٣، ٢٧٢٤، ٢٧٢٥، ٢٧٢٦، ٢٧٢٧، ٢٧٢٨، ٢٧٢٩، ٢٧٣٠، ٢٧٣١، ٢٧٣٢، ٢٧٣٣، ٢٧٣٤، ٢٧٣٥، ٢٧٣٦، ٢٧٣٧، ٢٧٣٨، ٢٧٣٩، ٢٧٤٠، ٢٧٤١، ٢٧٤٢، ٢٧٤٣، ٢٧٤٤، ٢٧٤٥، ٢٧٤٦، ٢٧٤٧، ٢٧٤٨، ٢٧٤٩، ٢٧٥٠، ٢٧٥١، ٢٧٥٢، ٢٧٥٣، ٢٧٥٤، ٢٧٥٥، ٢٧٥٦، ٢٧٥٧، ٢٧٥٨، ٢٧٥٩، ٢٧٦٠، ٢٧٦١، ٢٧٦٢، ٢٧٦٣، ٢٧٦٤، ٢٧٦٥، ٢٧٦٦، ٢٧٦٧، ٢٧٦٨، ٢٧٦٩، ٢٧٧٠، ٢٧٧١، ٢٧٧٢، ٢٧٧٣، ٢٧٧٤، ٢٧٧٥، ٢٧٧٦، ٢٧٧٧، ٢٧٧٨، ٢٧٧٩، ٢٧٨٠، ٢٧٨١، ٢٧٨٢، ٢٧٨٣، ٢٧٨٤، ٢٧٨٥، ٢٧٨٦، ٢٧٨٧، ٢٧٨٨، ٢٧٨٩، ٢٧٩٠، ٢٧٩١، ٢٧٩٢، ٢٧٩٣، ٢٧٩٤، ٢٧٩٥، ٢٧٩٦، ٢٧٩٧، ٢٧٩٨، ٢٧٩٩، ٢٨٠٠، ٢٨٠١، ٢٨٠٢، ٢٨٠٣، ٢٨٠٤، ٢٨٠٥، ٢٨٠٦، ٢٨٠٧، ٢٨٠٨، ٢٨٠٩، ٢٨١٠، ٢٨١١، ٢٨١٢، ٢٨١٣، ٢٨١٤، ٢٨١٥، ٢٨١٦، ٢٨١٧، ٢٨١٨، ٢٨١٩، ٢٨٢٠، ٢٨٢١، ٢٨٢٢، ٢٨٢٣، ٢٨٢٤، ٢٨٢٥، ٢٨٢٦، ٢٨٢٧، ٢٨٢٨، ٢٨٢٩، ٢٨٣٠، ٢٨٣١، ٢٨٣٢، ٢٨٣٣، ٢٨٣٤، ٢٨٣٥، ٢٨٣٦، ٢٨٣٧، ٢٨٣٨، ٢٨٣٩، ٢٨٤٠، ٢٨٤١، ٢٨٤٢، ٢٨٤٣، ٢٨٤٤، ٢٨٤٥، ٢٨٤٦، ٢٨٤٧، ٢٨٤٨، ٢٨٤٩، ٢٨٥٠، ٢٨٥١، ٢٨٥٢، ٢٨٥٣، ٢٨٥٤، ٢٨٥٥، ٢٨٥٦، ٢٨٥٧، ٢٨٥٨، ٢٨٥٩، ٢٨٦٠، ٢٨٦١، ٢٨٦٢، ٢٨٦٣، ٢٨٦٤، ٢٨٦٥، ٢٨٦٦، ٢٨٦٧، ٢٨٦٨، ٢٨٦٩، ٢٨٧٠، ٢٨٧١، ٢٨٧٢، ٢٨٧٣، ٢٨٧٤، ٢٨٧٥، ٢٨٧٦، ٢٨٧٧، ٢٨٧٨، ٢٨٧٩، ٢٨٨٠، ٢٨٨١، ٢٨٨٢، ٢٨٨٣، ٢٨٨٤، ٢٨٨٥، ٢٨٨٦، ٢٨٨٧، ٢٨٨٨، ٢٨٨٩، ٢٨٩٠، ٢٨٩١، ٢٨٩٢، ٢٨٩٣، ٢٨٩٤، ٢٨٩٥، ٢٨٩٦، ٢٨٩٧، ٢٨٩٨، ٢٨٩٩، ٢٩٠٠، ٢٩٠١، ٢٩٠٢، ٢٩٠٣، ٢٩٠٤، ٢٩٠٥، ٢٩٠٦، ٢٩٠٧، ٢٩٠٨، ٢٩٠٩، ٢٩١٠، ٢٩١١، ٢٩١٢، ٢٩١٣، ٢٩١٤، ٢٩١٥، ٢٩١٦، ٢٩١٧، ٢٩١٨، ٢٩١٩، ٢٩٢٠، ٢٩٢١، ٢٩٢٢، ٢٩٢٣، ٢٩٢٤، ٢٩٢٥، ٢٩٢٦، ٢٩٢٧، ٢٩٢٨، ٢٩٢٩، ٢٩٣٠، ٢٩٣١، ٢٩٣٢، ٢٩٣٣، ٢٩٣٤، ٢٩٣٥، ٢٩٣٦، ٢٩٣٧، ٢٩٣٨، ٢٩٣٩، ٢٩٤٠، ٢٩٤١، ٢٩٤٢، ٢٩٤٣، ٢٩٤٤، ٢٩٤٥، ٢٩٤٦، ٢٩٤٧، ٢٩٤٨، ٢٩٤٩، ٢٩٥٠، ٢٩٥١، ٢٩٥٢، ٢٩٥٣، ٢٩٥٤، ٢٩٥٥، ٢٩٥٦، ٢٩٥٧، ٢٩٥٨، ٢٩٥٩، ٢٩٦٠، ٢٩٦١، ٢٩٦٢، ٢٩٦٣، ٢٩٦٤، ٢٩٦٥، ٢٩٦٦، ٢٩٦٧، ٢٩٦٨، ٢٩٦٩، ٢٩٧٠، ٢٩٧١، ٢٩٧٢، ٢٩٧٣، ٢٩٧٤، ٢٩٧٥، ٢٩٧٦، ٢٩٧٧، ٢٩٧٨، ٢٩٧٩، ٢٩٨٠، ٢٩٨١، ٢٩٨٢، ٢٩٨٣، ٢٩٨٤، ٢٩٨٥، ٢٩٨٦، ٢٩٨٧، ٢٩٨٨، ٢٩٨٩، ٢٩٩٠، ٢٩٩١، ٢٩٩٢، ٢٩٩٣، ٢٩٩٤، ٢٩٩٥، ٢٩٩٦، ٢٩٩٧، ٢٩٩٨، ٢٩٩٩، ٣٠٠٠، ٣٠٠١، ٣٠٠٢، ٣٠٠٣، ٣٠٠٤، ٣٠٠٥، ٣٠٠٦، ٣٠٠٧، ٣٠٠٨، ٣٠٠٩، ٣٠١٠، ٣٠١١، ٣٠١٢، ٣٠١٣، ٣٠١٤، ٣٠١٥، ٣٠١٦، ٣٠١٧، ٣٠١٨، ٣٠١٩، ٣٠٢٠، ٣٠٢١، ٣٠٢٢، ٣٠٢٣، ٣٠٢٤، ٣٠٢٥، ٣٠٢٦، ٣٠٢٧، ٣٠٢٨، ٣٠٢٩، ٣٠٣٠، ٣٠٣١، ٣٠٣٢، ٣٠٣٣، ٣٠٣٤، ٣٠٣٥، ٣٠٣٦، ٣٠٣٧، ٣٠٣٨، ٣٠٣٩، ٣٠٤٠، ٣٠٤١، ٣٠٤٢، ٣٠٤٣، ٣٠٤٤، ٣٠٤٥، ٣٠٤٦، ٣٠٤٧، ٣٠٤٨، ٣٠٤٩، ٣٠٥٠، ٣٠٥١، ٣٠٥٢، ٣٠٥٣، ٣٠٥٤، ٣٠٥٥، ٣٠٥٦، ٣٠٥٧، ٣٠٥٨، ٣٠٥٩، ٣٠٦٠، ٣٠٦١، ٣٠٦٢، ٣٠٦٣، ٣٠٦٤، ٣٠٦٥، ٣٠٦٦، ٣٠٦٧، ٣٠٦٨، ٣٠٦٩، ٣٠٧٠، ٣٠٧١، ٣٠٧٢، ٣٠٧٣، ٣٠٧٤، ٣٠٧٥، ٣٠٧٦، ٣٠٧٧، ٣٠٧٨، ٣٠٧٩، ٣٠٨٠، ٣٠٨١، ٣٠٨٢، ٣٠٨٣، ٣٠٨٤، ٣٠٨٥، ٣٠٨٦، ٣٠٨٧، ٣٠٨٨، ٣٠٨٩، ٣٠٩٠، ٣٠٩١، ٣٠٩٢، ٣٠٩٣، ٣٠٩٤، ٣٠٩٥، ٣٠٩٦، ٣٠٩٧، ٣٠٩٨، ٣٠٩٩، ٣١٠٠، ٣١٠١، ٣١٠٢، ٣١٠٣، ٣١٠٤، ٣١٠٥، ٣١٠٦، ٣١٠٧، ٣١٠٨، ٣١٠٩، ٣١١٠، ٣١١١، ٣١١٢، ٣١١٣، ٣١١٤، ٣١١٥، ٣١١٦، ٣١١٧، ٣١١٨، ٣١١٩، ٣١٢٠، ٣١٢١، ٣١٢٢، ٣١٢٣، ٣١٢٤، ٣١٢٥، ٣١٢٦، ٣١٢٧، ٣١٢٨، ٣١٢٩، ٣١٣٠، ٣١٣١، ٣١٣٢، ٣١٣٣، ٣١٣٤، ٣١٣٥، ٣١٣٦، ٣١٣٧، ٣١٣٨، ٣١٣٩، ٣١٤٠، ٣١٤١، ٣١٤٢، ٣١٤٣، ٣١٤٤، ٣١٤٥، ٣١٤٦، ٣١٤٧، ٣١٤٨، ٣١٤٩، ٣١٥٠، ٣١٥١، ٣١٥٢، ٣١٥٣، ٣١٥٤، ٣١٥٥، ٣١٥٦، ٣١٥٧، ٣١٥٨، ٣١٥٩، ٣١٦٠، ٣١٦١، ٣١٦٢، ٣١٦٣، ٣١٦٤، ٣١٦٥، ٣١٦٦، ٣١٦٧، ٣١٦٨، ٣١٦٩، ٣١٧٠، ٣١٧١، ٣١٧٢، ٣١٧٣، ٣١٧٤، ٣١٧٥، ٣١٧٦، ٣١٧٧، ٣١٧٨، ٣١٧٩، ٣١٨٠، ٣١٨١، ٣١٨٢، ٣١٨٣، ٣١٨٤، ٣١٨٥، ٣١٨٦، ٣١٨٧، ٣١٨٨، ٣١٨٩، ٣١٩٠، ٣١٩١، ٣١٩٢، ٣١٩٣، ٣١٩٤، ٣١٩٥، ٣١٩٦، ٣١٩٧، ٣١٩٨، ٣١٩٩، ٣٢٠٠، ٣٢٠١، ٣٢٠٢، ٣٢٠٣، ٣٢٠٤، ٣٢٠٥، ٣٢٠٦، ٣٢٠٧، ٣٢٠٨، ٣٢٠٩، ٣٢١٠، ٣٢١١، ٣٢١٢، ٣٢١٣، ٣٢١٤، ٣٢١٥، ٣٢١٦، ٣٢١٧، ٣٢١٨، ٣٢١٩، ٣٢٢٠، ٣٢٢١، ٣٢٢٢، ٣٢٢٣، ٣٢٢٤، ٣٢٢٥، ٣٢٢٦، ٣٢٢٧، ٣٢٢٨، ٣٢٢٩، ٣٢٣٠، ٣٢٣١، ٣٢٣٢، ٣٢٣٣، ٣٢٣٤، ٣٢٣٥، ٣٢٣٦، ٣٢٣٧، ٣٢٣٨، ٣٢٣٩، ٣٢٤٠، ٣٢٤١، ٣٢٤٢، ٣٢٤٣، ٣٢٤٤، ٣٢٤٥، ٣٢٤٦، ٣٢٤٧، ٣٢٤٨، ٣٢٤٩، ٣٢٥٠، ٣٢٥١، ٣٢٥٢، ٣٢٥٣، ٣٢٥٤، ٣٢٥٥، ٣٢٥٦، ٣٢٥٧، ٣٢٥٨، ٣٢٥٩، ٣٢٦٠، ٣٢٦١، ٣٢٦٢، ٣٢٦٣، ٣٢٦٤، ٣٢٦٥، ٣٢٦٦، ٣٢٦٧، ٣٢٦٨، ٣٢٦٩، ٣٢٧٠، ٣٢٧١، ٣٢٧٢، ٣٢٧٣، ٣٢٧٤، ٣٢٧٥، ٣٢٧٦، ٣٢٧٧، ٣٢٧٨، ٣٢٧٩، ٣٢٨٠، ٣٢٨١، ٣٢٨٢، ٣٢٨٣، ٣٢٨٤، ٣٢٨٥، ٣٢٨٦، ٣٢٨٧، ٣٢٨٨، ٣٢٨٩، ٣٢٩٠، ٣٢٩١، ٣٢٩٢، ٣٢٩٣، ٣٢٩٤، ٣٢٩٥، ٣٢٩٦، ٣٢٩٧، ٣٢٩٨، ٣٢٩٩، ٣٣٠٠، ٣٣٠١، ٣٣٠٢، ٣٣٠٣، ٣٣٠٤، ٣٣٠٥، ٣٣٠٦، ٣٣٠٧، ٣٣٠٨، ٣٣٠٩، ٣٣١٠، ٣٣١١، ٣٣١٢، ٣٣١٣، ٣٣١٤، ٣٣١٥، ٣٣١٦، ٣٣١٧، ٣٣١٨، ٣٣١٩، ٣٣٢٠، ٣٣٢١، ٣٣٢٢، ٣٣٢٣، ٣٣٢٤، ٣٣٢٥، ٣٣٢٦، ٣٣٢٧، ٣٣٢٨، ٣٣٢٩، ٣٣٣٠، ٣٣٣١، ٣٣٣٢، ٣٣٣٣، ٣٣٣٤، ٣٣٣٥، ٣٣٣٦، ٣٣٣٧، ٣٣٣٨، ٣٣٣٩، ٣٣٤٠، ٣٣٤١، ٣٣٤٢، ٣٣٤٣، ٣٣٤٤، ٣٣٤٥، ٣٣٤٦، ٣٣٤٧، ٣٣٤٨، ٣٣٤٩، ٣٣٥٠، ٣٣٥١، ٣٣٥٢، ٣٣٥٣، ٣٣٥٤، ٣٣٥٥، ٣٣٥٦، ٣٣٥٧، ٣٣٥٨، ٣٣٥٩، ٣٣٦٠، ٣٣٦١، ٣٣٦٢، ٣٣٦٣، ٣٣٦٤، ٣٣٦٥، ٣٣٦٦، ٣٣٦٧، ٣٣٦٨، ٣٣٦٩، ٣٣٧٠، ٣٣٧١، ٣٣٧٢، ٣٣٧٣، ٣٣٧٤، ٣٣٧٥، ٣٣٧٦، ٣٣٧٧، ٣٣٧٨، ٣٣٧٩، ٣٣٨٠، ٣٣٨١، ٣٣٨٢، ٣٣٨٣، ٣٣٨٤، ٣٣٨٥، ٣٣٨٦، ٣٣٨٧، ٣٣٨٨، ٣٣٨٩، ٣٣٩٠، ٣٣٩١، ٣٣٩٢، ٣٣٩٣، ٣٣٩٤، ٣٣٩٥، ٣٣٩٦، ٣٣٩٧، ٣٣٩٨، ٣٣٩٩، ٣٤٠٠، ٣٤٠١، ٣٤٠٢، ٣٤٠٣، ٣٤٠٤، ٣٤٠٥، ٣٤٠٦، ٣٤٠٧، ٣٤٠٨، ٣٤٠٩، ٣٤١٠، ٣٤١١، ٣٤١٢، ٣٤١٣، ٣٤١٤، ٣٤١٥، ٣٤١٦، ٣٤١٧، ٣٤١٨، ٣٤١٩، ٣٤٢٠، ٣٤٢١، ٣٤٢٢، ٣٤٢٣، ٣٤٢٤، ٣٤٢٥، ٣٤٢٦، ٣٤٢٧، ٣٤٢٨، ٣٤٢٩، ٣٤٣٠، ٣٤٣١، ٣٤٣٢، ٣٤٣٣، ٣٤٣٤، ٣٤٣٥، ٣٤٣٦، ٣٤٣٧، ٣٤٣٨، ٣٤٣٩، ٣٤٤٠، ٣٤٤١، ٣٤٤٢، ٣٤٤٣، ٣٤٤٤، ٣٤٤٥، ٣٤٤٦، ٣٤٤٧، ٣٤٤٨، ٣٤٤٩، ٣٤٥٠، ٣٤٥١، ٣٤٥٢، ٣٤٥٣، ٣٤٥٤، ٣٤٥٥، ٣٤٥٦، ٣٤٥٧، ٣٤٥٨، ٣٤٥٩، ٣٤٦٠، ٣٤٦١، ٣٤٦٢، ٣٤٦٣، ٣٤٦٤، ٣٤٦٥، ٣٤٦٦، ٣٤٦٧، ٣٤٦٨، ٣٤٦٩، ٣٤٧٠، ٣٤٧١، ٣٤٧٢، ٣٤٧٣، ٣٤٧٤، ٣٤٧٥، ٣٤٧٦، ٣٤٧٧، ٣٤٧٨، ٣٤٧٩، ٣٤٨٠، ٣٤٨١، ٣٤٨٢، ٣٤٨٣، ٣٤٨٤، ٣٤٨٥، ٣٤٨٦، ٣٤٨٧، ٣٤٨٨، ٣٤٨٩، ٣٤٩٠، ٣٤٩١، ٣٤٩٢، ٣٤٩٣، ٣٤٩٤، ٣٤٩٥، ٣٤٩٦، ٣٤٩٧، ٣٤٩٨، ٣٤٩٩، ٣٥٠٠، ٣٥٠١، ٣٥٠٢، ٣٥٠٣، ٣٥٠٤، ٣٥٠٥، ٣٥٠٦، ٣٥٠٧، ٣٥٠٨، ٣٥٠٩، ٣٥١٠، ٣٥١١، ٣٥١٢، ٣٥١٣، ٣٥١٤، ٣٥١٥، ٣٥١٦، ٣٥١٧، ٣٥١٨، ٣٥١٩، ٣٥٢٠، ٣٥٢١، ٣٥٢٢، ٣٥٢٣، ٣٥٢٤، ٣٥٢٥، ٣٥٢٦، ٣٥٢٧، ٣٥٢٨، ٣٥٢٩، ٣٥٣٠، ٣٥٣١، ٣٥٣٢، ٣٥٣٣، ٣٥٣٤، ٣٥٣٥، ٣٥٣٦، ٣٥٣٧، ٣٥٣٨، ٣٥٣٩، ٣٥٤٠، ٣٥٤١، ٣٥٤٢، ٣٥٤٣، ٣٥٤٤، ٣٥٤٥، ٣٥٤٦، ٣٥٤٧، ٣٥٤٨، ٣٥٤٩، ٣٥٥٠، ٣٥٥١، ٣٥٥٢، ٣٥٥٣، ٣٥٥٤، ٣٥٥٥، ٣٥٥٦، ٣٥٥٧، ٣٥٥٨، ٣٥٥٩، ٣٥٦٠، ٣٥٦١، ٣٥٦٢، ٣٥٦٣، ٣٥٦٤، ٣٥٦٥، ٣٥٦٦، ٣٥٦٧، ٣٥٦٨، ٣٥٦٩، ٣٥٧٠، ٣٥٧١، ٣٥٧٢، ٣٥٧٣، ٣٥٧٤، ٣٥٧٥، ٣٥٧٦، ٣٥٧٧، ٣٥٧٨، ٣٥٧٩، ٣٥٨٠، ٣٥٨١، ٣٥٨٢، ٣٥٨٣، ٣٥٨٤، ٣٥٨٥، ٣٥٨٦، ٣٥٨٧، ٣٥٨٨، ٣٥٨٩، ٣٥٩٠، ٣٥٩١، ٣٥٩٢، ٣٥٩٣، ٣٥٩٤، ٣٥٩٥، ٣٥٩٦، ٣٥٩٧، ٣٥٩٨، ٣٥٩٩، ٣٦٠٠، ٣٦٠١، ٣٦٠٢، ٣٦٠٣، ٣٦٠٤، ٣٦٠٥، ٣٦٠٦، ٣٦٠٧، ٣٦٠٨، ٣٦٠٩، ٣٦١٠، ٣٦١١، ٣٦١٢، ٣٦١٣، ٣٦١٤، ٣٦١٥، ٣٦١٦، ٣٦١٧، ٣٦١٨، ٣٦١٩، ٣٦٢٠، ٣٦٢١، ٣٦٢٢، ٣٦٢٣، ٣٦٢٤، ٣٦٢٥، ٣٦٢٦، ٣٦٢٧، ٣٦٢٨، ٣٦٢٩، ٣٦٣٠، ٣٦٣١، ٣٦٣٢، ٣٦٣٣، ٣٦٣٤، ٣٦٣٥، ٣٦٣٦، ٣٦٣٧، ٣٦٣٨، ٣٦٣٩، ٣٦٤٠، ٣٦٤١، ٣٦٤٢، ٣٦٤٣، ٣٦٤٤، ٣٦٤٥، ٣٦٤٦، ٣٦٤٧، ٣٦٤٨، ٣٦٤٩، ٣٦٥٠، ٣٦٥١، ٣٦٥٢، ٣٦٥٣، ٣٦٥٤، ٣٦٥٥، ٣٦٥٦، ٣٦٥٧، ٣٦٥٨، ٣٦٥٩، ٣٦٦٠، ٣٦٦١، ٣٦٦٢، ٣٦٦٣، ٣٦٦٤، ٣٦٦٥، ٣٦٦٦، ٣٦٦٧، ٣٦٦٨، ٣٦٦٩، ٣٦٧٠، ٣٦٧١، ٣٦٧٢، ٣٦٧٣، ٣٦٧٤، ٣٦٧٥، ٣٦٧٦، ٣٦٧٧، ٣٦٧٨، ٣٦٧٩، ٣٦٨٠، ٣٦٨١، ٣٦٨٢، ٣٦٨٣، ٣٦٨٤، ٣٦٨٥، ٣٦٨٦، ٣٦٨٧، ٣٦٨٨، ٣٦٨٩، ٣٦٩٠، ٣٦٩١، ٣٦٩٢، ٣٦٩٣، ٣٦٩٤، ٣٦٩٥، ٣٦٩٦، ٣٦٩٧، ٣٦٩٨، ٣٦٩٩، ٣٧٠٠، ٣٧٠١، ٣٧٠٢، ٣٧٠٣، ٣٧٠٤، ٣٧٠٥، ٣٧٠٦، ٣٧٠٧، ٣٧٠٨، ٣٧٠٩، ٣٧١٠، ٣٧١١، ٣٧١٢، ٣٧١٣، ٣٧١٤، ٣٧١٥، ٣٧

والجبهة والحزب العربي والأيديولوجي والسياسي (١)

وذلك لأنه سبب يوجب رد الكس في التلبات،
فأوجبها حالاً، كالإتلاف، ولو أقره بتفاديها، ثم
مطالبه بها جلة منه ذلك، لأنه أجمع حال، ونفسه
مالي بانه يوعاً حاله، فمطالبة نفسها جلة.

ولذلك الحق بنسبه حالاً، والتأجير تسريحه
ووعده، فلا بد من إتمامه. كقولنا: ساء، وهذا
لا يقع عليه اسم الشرط، ولو ساء ساءنا، فلا بد من
شيء جديد: «انتمون عند ساءنا»^(١)

هـ - نعم المتفهم فيه :

١١ - احتفلت الغنم، في كون نيس المسكون فيه
 هل يجب حالاً، أو يتجزأ فيه المأجور، هيروغليفية
 والتشافية أنه يجب حالاً ولو كان. انظر موجلا على
 المشتري. و يرى المائكة والمائة أنه إدماج النص
 موجلا أخذه الشيع إلى أجله. ^(٢)

الكديون اذوجه بمحكم الشرع

(٤) - اللغة:

٤٦ - لَمَّا كَانَتِ اللَّيْلَةُ قَدْ نَجَبَ فِي الْمَنَى الْعَمَمَ (إِذَا مَعْنَى عَنِ الْعَالَمَاتِ، وَظُلُمَاتِ أَوْبَاءِ الْمَشْتَرِكِ، كَمَا يَحْوِيهِ قُرْآنُ

المادة 10: لا يجوز للمحكمة أن تصدر حكمًا بغير ما يطلبه المدعي، ولا أن تقرر ما لم يطلبه المدعي، ولا أن تقرر ما لم يطلبه المدعي، ولا أن تقرر ما لم يطلبه المدعي.

1. The first step is to identify the problem or question that needs to be answered. This involves understanding the context and the specific requirements of the task.

ج - الثمن بعد الإقالة : ١١

٣٩ - الإنفاضة جائز في البيع مثل أهل الأوثان عليه (إجماع المسلمين) لقوله صلى الله عليه وسلم «من أكل ما دام بيعته أكل الله حنثه يوم القيامة» أخرجه أبو داود وابن ماجه عن الأعمش عن أبي صالح عن أبي هريرة رضي الله عنه ، قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : «من أكل من بيعته أكل الله حنثه» (بخاري) ابن ماجه : «يوم القيامة» .
ورواه ابن حبان في صحيحه وحاكمه ، وقال عن شرط الشيخين ، وأما لفظ «أداما» فعند السمر .

والإقامة منه الجمهور عود التمتع به إلى الحال
الأول، بحيث يأخذ بالتأنيع اتساع والمستثري الخ. فإن
شروط غير جنس التمس. أو أكثر منه، أو أحد، بأن
كذلك التمس حلالاً وأجونه المقتدر عند الإقامة، وبأن
التأجيل بطل، ونصح إقامة.
وهذه المالكية إلى أن الإقامة مع تحري غير
أحكامه من التأنيب وغيره.^(١)

١٠ - جدول القرض :

٤١ = احضرت النعمان في حوار افتراضي تأجيل
تقصي:

فبقي مشهور الغناء أنه يغور للمعاصرين المطانية
ببعضه في الغناء، وأنه لو استمر به التأجيل لم
يتأجل، بل كان جازاً. وهذا في الحقة والقيمة

1. 4. 1. 2. 3. 4. 5. 6. 7. 8. 9. 10. 11. 12. 13. 14. 15. 16. 17. 18. 19. 20. 21. 22. 23. 24. 25. 26. 27. 28. 29. 30. 31. 32. 33. 34. 35. 36. 37. 38. 39. 40. 41. 42. 43. 44. 45. 46. 47. 48. 49. 50. 51. 52. 53. 54. 55. 56. 57. 58. 59. 60. 61. 62. 63. 64. 65. 66. 67. 68. 69. 70. 71. 72. 73. 74. 75. 76. 77. 78. 79. 80. 81. 82. 83. 84. 85. 86. 87. 88. 89. 90. 91. 92. 93. 94. 95. 96. 97. 98. 99. 100. 101. 102. 103. 104. 105. 106. 107. 108. 109. 110. 111. 112. 113. 114. 115. 116. 117. 118. 119. 120. 121. 122. 123. 124. 125. 126. 127. 128. 129. 130. 131. 132. 133. 134. 135. 136. 137. 138. 139. 140. 141. 142. 143. 144. 145. 146. 147. 148. 149. 150. 151. 152. 153. 154. 155. 156. 157. 158. 159. 160. 161. 162. 163. 164. 165. 166. 167. 168. 169. 170. 171. 172. 173. 174. 175. 176. 177. 178. 179. 180. 181. 182. 183. 184. 185. 186. 187. 188. 189. 190. 191. 192. 193. 194. 195. 196. 197. 198. 199. 200. 201. 202. 203. 204. 205. 206. 207. 208. 209. 210. 211. 212. 213. 214. 215. 216. 217. 218. 219. 220. 221. 222. 223. 224. 225. 226. 227. 228. 229. 230. 231. 232. 233. 234. 235. 236. 237. 238. 239. 240. 241. 242. 243. 244. 245. 246. 247. 248. 249. 250. 251. 252. 253. 254. 255. 256. 257. 258. 259. 260. 261. 262. 263. 264. 265. 266. 267. 268. 269. 270. 271. 272. 273. 274. 275. 276. 277. 278. 279. 280. 281. 282. 283. 284. 285. 286. 287. 288. 289. 290. 291. 292. 293. 294. 295. 296. 297. 298. 299. 300. 301. 302. 303. 304. 305. 306. 307. 308. 309. 310. 311. 312. 313. 314. 315. 316. 317. 318. 319. 320. 321. 322. 323. 324. 325. 326. 327. 328. 329. 330. 331. 332. 333. 334. 335. 336. 337. 338. 339. 340. 341. 342. 343. 344. 345. 346. 347. 348. 349. 350. 351. 352. 353. 354. 355. 356. 357. 358. 359. 360. 361. 362. 363. 364. 365. 366. 367. 368. 369. 370. 371. 372. 373. 374. 375. 376. 377. 378. 379. 380. 381. 382. 383. 384. 385. 386. 387. 388. 389. 390. 391. 392. 393. 394. 395. 396. 397. 398. 399. 400. 401. 402. 403. 404. 405. 406. 407. 408. 409. 410. 411. 412. 413. 414. 415. 416. 417. 418. 419. 420. 421. 422. 423. 424. 425. 426. 427. 428. 429. 430. 431. 432. 433. 434. 435. 436. 437. 438. 439. 440. 441. 442. 443. 444. 445. 446. 447. 448. 449. 450. 451. 452. 453. 454. 455. 456. 457. 458. 459. 460. 461. 462. 463. 464. 465. 466. 467. 468. 469. 470. 471. 472. 473. 474. 475. 476. 477. 478. 479. 480. 481. 482. 483. 484. 485. 486. 487. 488. 489. 490. 491. 492. 493. 494. 495. 496. 497. 498. 499. 500. 501. 502. 503. 504. 505. 506. 507. 508. 509. 510. 511. 512. 513. 514. 515. 516. 517. 518. 519. 520. 521. 522. 523. 524. 525. 526. 527. 528. 529. 530. 531. 532. 533. 534. 535. 536. 537. 538. 539. 540. 541. 542. 543. 544. 545. 546. 547. 548. 549. 550. 551. 552. 553. 554. 555. 556. 557. 558. 559. 560. 561. 562. 563. 564. 565. 566. 567. 568. 569. 570. 571. 572. 573. 574. 575. 576. 577. 578. 579. 580. 581. 582. 583. 584. 585. 586. 587. 588. 589. 590. 591. 592. 593. 594. 595. 596. 597. 598. 599. 600. 601. 602. 603. 604. 605. 606. 607. 608. 609. 610. 611. 612. 613. 614. 615. 616. 617. 618. 619. 620. 621. 622. 623. 624. 625. 626. 627. 628. 629. 630. 631. 632. 633. 634. 635. 636. 637. 638. 639. 640. 641. 642. 643. 644. 645. 646. 647. 648. 649. 650. 651. 652. 653. 654. 655. 656. 657. 658. 659. 660. 661. 662. 663. 664. 665. 666. 667. 668. 669. 670. 671. 672. 673. 674. 675. 676. 677. 678. 679. 680. 681. 682. 683. 684. 685. 686. 687. 688. 689. 690. 691. 692. 693. 694. 695. 696. 697. 698. 699. 700. 701. 702. 703. 704. 705. 706. 707. 708. 709. 710. 711. 712. 713. 714. 715. 716. 717. 718. 719. 720. 721. 722. 723. 724. 725. 726. 727. 728. 729. 730. 731. 732. 733. 734. 735. 736. 737. 738. 739. 740. 741. 742. 743. 744. 745. 746. 747. 748. 749. 750. 751. 752. 753. 754. 755. 756. 757. 758. 759. 760. 761. 762. 763. 764. 765. 766. 767. 768. 769. 770. 771. 772. 773. 774. 775. 776. 777. 778. 779. 780. 781. 782. 783. 784. 785. 786. 787. 788. 789. 790. 791. 792. 793. 794. 795. 796. 797. 798. 799. 800. 801. 802. 803. 804. 805. 806. 807. 808. 809. 810. 811. 812. 813. 814. 815. 816. 817. 818. 819. 820. 821. 822. 823. 824. 825. 826. 827. 828. 829. 830. 831. 832. 833. 834. 835. 836. 837. 838. 839. 8

[illegible]

(T) $\vdash \neg \exists x (x \neq x)$

2001

[illegible]

العرفان في الزمان — (١١) وأما مخالف ضلالت عصرها
فكان زياداً، ولأن المروء عنها كالمروء من انبي
صلى الله عنه وسلم لأنه تعالى يعرف بالرائي (١٢)

الديانة في انقضي الخطأ :

٤٥ - يرى جمهور العلماء أن لدية في القتل الخطأ تركوا مؤبعة لدة ثلاث سنوات ، يؤخذ في كل سنة ثلث اللدية . ويجب في أتمر كل سنه . وهو روي حنابلة والاكبة والشافعية والحنابلة . واستدلوا به روي عن عمر بن الخطاب أنه قضى بالدية عن الألفه في ثلاث سنين . وقد قول هذا أيضا عبي وعبد الله بن عباس . وقد نزل الإمام الشافعي في مختصره إلى قضاء رسول الله صلى الله عليه وسلم . وقد فعل الرافعي والترمذي في جامعهم من لمصر الإجماع هو ذلك .

سنة الميقات فيه: ١١١

٤٩ - لما كنت في مكة فوجدت رجلا من بني
والأخ هو الذي جاءني، فحدثني عن أخيه وأخيه

(١) راجع إلى محسن ومحمود في: *عربيا في القضاة*، دة علي المصطفى في ثلاث دواوين: *قضاء محسن*، *رواه أمي*، *في عهد محمد الرابع*، (مطبعة: دار الكتب، ١٩٦٠)، *إبراهيم*، (١٩٦٠)، *رواه*، (١٩٦٠).

١٨١ مع الطبر (١١١)، وأخيراً وأجرح التكملة ١٣٠٩ ط مع
رد المحتار في كتابه بزيادته تصانيف من بعد ما ذكره.

$$10000 - 6000 = 4000 \text{ (元)}$$

والله اعلم بالصواب، وصلى الله على سيدنا محمد وآله

BY THE COURT:

والأفعية والمثله - أرفسى الإلهاء المده وبسى
القائل بدمعيا كز هو أبى العوبة واللكة ، دن
نبيه الصد ، وبى الخفاء ، ولا كنت اعشاء قد احتسوا
ن كسفة أذلها فى كن وب من نوع احل لى
وبت فيه ، كان لا بد من باند آرائهم بها يكون بها
حالا أو مؤسلا :

والله في الغنى العبد :

٤٣ - يرى جمهور الفقهاء (المالكية، والشافعية، والحنابلة) أنه يجب في مال العاقلة حالة عدم مرحلة ولا منقضية، وذلك لأن ماوجب للنقل لعدم كان حالاً، كالقصاص، فإنه يجب حالاً.

و يرى المحاسبة الشرعي من الدولة التي تحب
الصنيع، فيحطوب جانه في حال الفائق، ومن التي
تحد بسقوط الفضايل منه، كما في قول أبي جهم
عنه، فنهنا تحب في حال العال في ثلاث سبب،
وذلك قياسا على الفد حذونا 12

الديه في القتل تنبيه العهد :

٤٤ - نصب المدينة في هذا المنح من نزل على
العاقبة في ثلاث سنين، وهو من أخوة والشافية
واختصاصه، (وهو نزل عن عمر وعلي وأبى حمزة
رضي الله عنهم، وبه قال الشعبي والمخفي وفخادة
وعبد الله بن عمر وإسحاق وأبو ثور وأبو الدرداء
سندوا ما روى أبو حمزة وبه فضاء المدينة على

[illegible]
$$T_1 = \frac{1}{2} \pi^2 \frac{h^2}{m^*} \frac{1}{\lambda^2}$$

ذلك، بل يصح مال مؤجل ومال حال.

وبرى المالكية - عمر انصرح عنه -
والشافعية والحنابلة: أنها لا تكون إلا مال مؤجل
منجم تبسراً على المالك في الحقة.^(١)

د - توقيت القرض :

٤٨ - سبق بيان آراء الفقهاء في جوار تأجيل بدل
القرض وعدمه .

أما عقيد اقترض فهو عقد لا يصدر إلا مؤقّتا ،
وذلك لأنه عقد يرجع ابتداءً ، ومعاوضة انتهاء ، أو دفع
مال ارفاقاً لمن يستغنى به ويرد بدله . والانتفاع به
يكون ممضي فترة ينتفع فيها المقرض بمال القرض ،
ودلت باستهلاك عينه ، لأنه لو كان الانتفاع به مع
بقاء عينه كان عبارة لا قرضاً ، ثم يرد مثله إذا كان
متلباً وقبضته إذا كان قبيحاً .

وقد اختلف الفقهاء في المدة التي يلزم فيها هذا
العقد :

فبرى المالكية أنه عقد لازم في حق الطرفين
طوال مدة المشروط في تعهده ، فإن لم يكن اشتراط
غلبة التي اعتد اقترض مثله هذا .

وبرى الحنابلة أن عقد القرض عقد لازم
بالقبض في حق القرض ، جائز في حق المقرض ،
ويثبت العوض عن القرض في ذمة المقرض حالاً ،
وإن أجليه ، لأنه عقد مسع فيه من التفاضل ، فتح
الأجل في فيه ، كالصرف ، إذ الحائز لا يتأجل

والحائز والأوزاعي لصحة السلم أن يكون المسع
فيه مؤجلاً إلى أجل معلوم ، ولا يصح السلم الحال
لقبول النبي عليه الصلاة والسلام : « من أسلف في
شيء فليسلف في كيل معلوم ، أو وزن معلوم ، إلى
أجل معلوم »^(٢) ، فأمر بالأجل ، وأمره يقتضي الوجوب ،
ولأنه أمر بهذه الأمور نبيينا لشروط السلم ، ومنعاه
بدونها ، وكذلك لا يصح إذا انتهى الكيل والوزن ،
فكذلك الأجل ، ولأن السلم إما جاز رخصة للرفق ،
ولا يحصل الرفق إلا بالأجل ، فإذا انتهى الأجل
انتهى الرفق ، فلا يصح ، كالكفاية ، ولأنه لا يخلو
يخرجه عن اسمه ومنه.^(٣)

وبرى الشافعية وأبو ثور وابن المديني أنه يجوز أن
يكون السلم في طاعة ، لأنه عقد يصح مؤجلاً فصع
حالاً ، كبيع الأعيان ، ولأنه إذا جاز مؤجلاً ، فعلاً
أجزء ، ومن القرض أبعده.^(٤)

ج - مال الكتابة :

٤٧ - اختلف المتقدمون في وجوب تأجيل العوض
للمالك به إلى أجل معين :

فبرى الشخصية ، ومن رخص من المالكية ، وابن
عبد السلام والروائي من الشافعية ، أنه لا يشترط

(١) وبصحة السلم صحيح مسلم عن ابن مسعود رضي الله عنه قال :
قدم رسول الله صلى الله عليه وسلم المدينة وهو يصدق في تمام
السنة والسنين ، فقال : « من أسلف في شيء فليسلف في كيل
معلوم ، أو وزن معلوم ، إلى أجل معلوم » .

(٢) رد المحتار ٢/١٠٦ ، وكشاف الشافعي ١/١٦٩ ، والندوة

٢/٩٢ ، والمصنف والشرح الكبير ٢/١٠٨

(٣) مفتي الخليل ١٠٥/٢

(٤) كفاية مع ١٠٦٨ ، والندوة ١/١٦٩ ، وكشاف الشافعي

١/١٠٦ ، ومفتي الخليل ١٠٥/٢

المبحث الأول

عقود لا تصح إلا بمدة لأجل (مؤقتة)

وهذه القسم يشمل عقود : الإجارة ، والكتابة واغراض .

أ - عقد الإجارة :

٥٠ - إن الإجارة مؤقتة إما مدة ، وإما بعمل معين ، والحمل يتم في زمن عادة ، وينتهي العمل بانتهى عقد الإجارة ، فهو عقد مؤقت . ومثل عقد الإجارة : المساقاة والمزارعة .^(١)

عقد المساقاة :

٥١ - يرى الحنفية والمالكية والشافعية أن المساقاة تكون مؤقتة ، فإن لم يثبت مدة وقع على أول ثمر يخرج .
وبرى المالكية أنها يصح نوعها ، لأنه لا ضرر في تقدير مدتها ، ولا يشترط نوعها .^(٢)

تأقيت المزارعة :

٥٢ - المزارعة لا يحجزها لإمام أبو حنيفة ، ويجزها الصاحبان أبو يوسف ومحمد . ويعوها يفتى في المذهب . كما لا يحجزها الشافعية إلا إذا كان بين الحن أو العصب يباح (أي أرض لا زرع فيها)

مأثراً جليل ، وهو عينة ترجح لا يرم الوفاء به . قال أحمد : المفروض حاله ، وينبغي أن يعي بوعده ، ويجوز الإلزام بتأجيل المفروض ، لأنه إلزام بما لا يلزم .^(٣)
ويرى الحنفية والشافعية أن المفروض عند إرفاق جائز في حق الطرفين . وذلك لأن الملك في المفروض غير تمام ، لأنه يجوز لكل واحد منها أن يفسده بالفسخ .^(٤)

أجل التوقيت

٤٩ - يفصل بأجل التوقيت : الزمن الذي يترتب على انقضاءه زوال التصرف ، أو انتهاء الحق الذي كتب خلال هذه المدة المقتضى عليه .
والعقود والتصرفات من حيث قبوفاً للتوقيت تنقسم إلى :

أ - عقود لا تصح إلا بمدة لأجل (مؤقتة) .
ب - عقود تصح حاله ومؤقتة .

كما أن هذه العقود منها ما لا يصح إلا بأجل معلوم ، ومنها ما لا يصح إلا بأجل مجهول . ومنها ما يصح بأجل معلوم أو مجهول .
وقفاً على بهاء ذلك .

(١) المسند لابن الكجور ، ١٠٦ ، ولأبي حنيفة وأحمد والشافعية .
مس ٢٦٥ (دار نهج ص ٣٣٦) . وقع العمل ٦٨٨ .
(٢) في المذهب ٢٤٦/٥ ، وانصرح : ص ٢٥٥ ، ١٩٧ ، وصفي .
اصح ٣٢٥/٢ ، وكذا في المذهب ٣٢٨/٣ .

(٣) كشاف المحققين ٣١٧/٢ ، ٣١٩ ، نسخة أحمد بن محمد .
نسخة أحمد بن محمد في الشرح الصغير ١٩٩ ، ١٩٤ ، انظر في
١٣٣٤ .
(٤) انظر المذهب ١٠٦ ، ١٠٩ ، ١١٠ ، ١١١ ، ١١٢ ، ١١٣ ، ١١٤ ، ١١٥ ، ١١٦ ، ١١٧ ، ١١٨ ، ١١٩ ، ١٢٠ ، ١٢١ ، ١٢٢ ، ١٢٣ ، ١٢٤ ، ١٢٥ ، ١٢٦ ، ١٢٧ ، ١٢٨ ، ١٢٩ ، ١٣٠ ، ١٣١ ، ١٣٢ ، ١٣٣ ، ١٣٤ ، ١٣٥ ، ١٣٦ ، ١٣٧ ، ١٣٨ ، ١٣٩ ، ١٤٠ ، ١٤١ ، ١٤٢ ، ١٤٣ ، ١٤٤ ، ١٤٥ ، ١٤٦ ، ١٤٧ ، ١٤٨ ، ١٤٩ ، ١٥٠ ، ١٥١ ، ١٥٢ ، ١٥٣ ، ١٥٤ ، ١٥٥ ، ١٥٦ ، ١٥٧ ، ١٥٨ ، ١٥٩ ، ١٦٠ ، ١٦١ ، ١٦٢ ، ١٦٣ ، ١٦٤ ، ١٦٥ ، ١٦٦ ، ١٦٧ ، ١٦٨ ، ١٦٩ ، ١٧٠ ، ١٧١ ، ١٧٢ ، ١٧٣ ، ١٧٤ ، ١٧٥ ، ١٧٦ ، ١٧٧ ، ١٧٨ ، ١٧٩ ، ١٨٠ ، ١٨١ ، ١٨٢ ، ١٨٣ ، ١٨٤ ، ١٨٥ ، ١٨٦ ، ١٨٧ ، ١٨٨ ، ١٨٩ ، ١٩٠ ، ١٩١ ، ١٩٢ ، ١٩٣ ، ١٩٤ ، ١٩٥ ، ١٩٦ ، ١٩٧ ، ١٩٨ ، ١٩٩ ، ٢٠٠ ، ٢٠١ ، ٢٠٢ ، ٢٠٣ ، ٢٠٤ ، ٢٠٥ ، ٢٠٦ ، ٢٠٧ ، ٢٠٨ ، ٢٠٩ ، ٢١٠ ، ٢١١ ، ٢١٢ ، ٢١٣ ، ٢١٤ ، ٢١٥ ، ٢١٦ ، ٢١٧ ، ٢١٨ ، ٢١٩ ، ٢٢٠ ، ٢٢١ ، ٢٢٢ ، ٢٢٣ ، ٢٢٤ ، ٢٢٥ ، ٢٢٦ ، ٢٢٧ ، ٢٢٨ ، ٢٢٩ ، ٢٣٠ ، ٢٣١ ، ٢٣٢ ، ٢٣٣ ، ٢٣٤ ، ٢٣٥ ، ٢٣٦ ، ٢٣٧ ، ٢٣٨ ، ٢٣٩ ، ٢٤٠ ، ٢٤١ ، ٢٤٢ ، ٢٤٣ ، ٢٤٤ ، ٢٤٥ ، ٢٤٦ ، ٢٤٧ ، ٢٤٨ ، ٢٤٩ ، ٢٥٠ ، ٢٥١ ، ٢٥٢ ، ٢٥٣ ، ٢٥٤ ، ٢٥٥ ، ٢٥٦ ، ٢٥٧ ، ٢٥٨ ، ٢٥٩ ، ٢٦٠ ، ٢٦١ ، ٢٦٢ ، ٢٦٣ ، ٢٦٤ ، ٢٦٥ ، ٢٦٦ ، ٢٦٧ ، ٢٦٨ ، ٢٦٩ ، ٢٧٠ ، ٢٧١ ، ٢٧٢ ، ٢٧٣ ، ٢٧٤ ، ٢٧٥ ، ٢٧٦ ، ٢٧٧ ، ٢٧٨ ، ٢٧٩ ، ٢٨٠ ، ٢٨١ ، ٢٨٢ ، ٢٨٣ ، ٢٨٤ ، ٢٨٥ ، ٢٨٦ ، ٢٨٧ ، ٢٨٨ ، ٢٨٩ ، ٢٩٠ ، ٢٩١ ، ٢٩٢ ، ٢٩٣ ، ٢٩٤ ، ٢٩٥ ، ٢٩٦ ، ٢٩٧ ، ٢٩٨ ، ٢٩٩ ، ٣٠٠ ، ٣٠١ ، ٣٠٢ ، ٣٠٣ ، ٣٠٤ ، ٣٠٥ ، ٣٠٦ ، ٣٠٧ ، ٣٠٨ ، ٣٠٩ ، ٣١٠ ، ٣١١ ، ٣١٢ ، ٣١٣ ، ٣١٤ ، ٣١٥ ، ٣١٦ ، ٣١٧ ، ٣١٨ ، ٣١٩ ، ٣٢٠ ، ٣٢١ ، ٣٢٢ ، ٣٢٣ ، ٣٢٤ ، ٣٢٥ ، ٣٢٦ ، ٣٢٧ ، ٣٢٨ ، ٣٢٩ ، ٣٣٠ ، ٣٣١ ، ٣٣٢ ، ٣٣٣ ، ٣٣٤ ، ٣٣٥ ، ٣٣٦ ، ٣٣٧ ، ٣٣٨ ، ٣٣٩ ، ٣٤٠ ، ٣٤١ ، ٣٤٢ ، ٣٤٣ ، ٣٤٤ ، ٣٤٥ ، ٣٤٦ ، ٣٤٧ ، ٣٤٨ ، ٣٤٩ ، ٣٥٠ ، ٣٥١ ، ٣٥٢ ، ٣٥٣ ، ٣٥٤ ، ٣٥٥ ، ٣٥٦ ، ٣٥٧ ، ٣٥٨ ، ٣٥٩ ، ٣٦٠ ، ٣٦١ ، ٣٦٢ ، ٣٦٣ ، ٣٦٤ ، ٣٦٥ ، ٣٦٦ ، ٣٦٧ ، ٣٦٨ ، ٣٦٩ ، ٣٧٠ ، ٣٧١ ، ٣٧٢ ، ٣٧٣ ، ٣٧٤ ، ٣٧٥ ، ٣٧٦ ، ٣٧٧ ، ٣٧٨ ، ٣٧٩ ، ٣٨٠ ، ٣٨١ ، ٣٨٢ ، ٣٨٣ ، ٣٨٤ ، ٣٨٥ ، ٣٨٦ ، ٣٨٧ ، ٣٨٨ ، ٣٨٩ ، ٣٩٠ ، ٣٩١ ، ٣٩٢ ، ٣٩٣ ، ٣٩٤ ، ٣٩٥ ، ٣٩٦ ، ٣٩٧ ، ٣٩٨ ، ٣٩٩ ، ٤٠٠ ، ٤٠١ ، ٤٠٢ ، ٤٠٣ ، ٤٠٤ ، ٤٠٥ ، ٤٠٦ ، ٤٠٧ ، ٤٠٨ ، ٤٠٩ ، ٤١٠ ، ٤١١ ، ٤١٢ ، ٤١٣ ، ٤١٤ ، ٤١٥ ، ٤١٦ ، ٤١٧ ، ٤١٨ ، ٤١٩ ، ٤٢٠ ، ٤٢١ ، ٤٢٢ ، ٤٢٣ ، ٤٢٤ ، ٤٢٥ ، ٤٢٦ ، ٤٢٧ ، ٤٢٨ ، ٤٢٩ ، ٤٣٠ ، ٤٣١ ، ٤٣٢ ، ٤٣٣ ، ٤٣٤ ، ٤٣٥ ، ٤٣٦ ، ٤٣٧ ، ٤٣٨ ، ٤٣٩ ، ٤٤٠ ، ٤٤١ ، ٤٤٢ ، ٤٤٣ ، ٤٤٤ ، ٤٤٥ ، ٤٤٦ ، ٤٤٧ ، ٤٤٨ ، ٤٤٩ ، ٤٥٠ ، ٤٥١ ، ٤٥٢ ، ٤٥٣ ، ٤٥٤ ، ٤٥٥ ، ٤٥٦ ، ٤٥٧ ، ٤٥٨ ، ٤٥٩ ، ٤٦٠ ، ٤٦١ ، ٤٦٢ ، ٤٦٣ ، ٤٦٤ ، ٤٦٥ ، ٤٦٦ ، ٤٦٧ ، ٤٦٨ ، ٤٦٩ ، ٤٧٠ ، ٤٧١ ، ٤٧٢ ، ٤٧٣ ، ٤٧٤ ، ٤٧٥ ، ٤٧٦ ، ٤٧٧ ، ٤٧٨ ، ٤٧٩ ، ٤٨٠ ، ٤٨١ ، ٤٨٢ ، ٤٨٣ ، ٤٨٤ ، ٤٨٥ ، ٤٨٦ ، ٤٨٧ ، ٤٨٨ ، ٤٨٩ ، ٤٩٠ ، ٤٩١ ، ٤٩٢ ، ٤٩٣ ، ٤٩٤ ، ٤٩٥ ، ٤٩٦ ، ٤٩٧ ، ٤٩٨ ، ٤٩٩ ، ٥٠٠ ، ٥٠١ ، ٥٠٢ ، ٥٠٣ ، ٥٠٤ ، ٥٠٥ ، ٥٠٦ ، ٥٠٧ ، ٥٠٨ ، ٥٠٩ ، ٥١٠ ، ٥١١ ، ٥١٢ ، ٥١٣ ، ٥١٤ ، ٥١٥ ، ٥١٦ ، ٥١٧ ، ٥١٨ ، ٥١٩ ، ٥٢٠ ، ٥٢١ ، ٥٢٢ ، ٥٢٣ ، ٥٢٤ ، ٥٢٥ ، ٥٢٦ ، ٥٢٧ ، ٥٢٨ ، ٥٢٩ ، ٥٣٠ ، ٥٣١ ، ٥٣٢ ، ٥٣٣ ، ٥٣٤ ، ٥٣٥ ، ٥٣٦ ، ٥٣٧ ، ٥٣٨ ، ٥٣٩ ، ٥٤٠ ، ٥٤١ ، ٥٤٢ ، ٥٤٣ ، ٥٤٤ ، ٥٤٥ ، ٥٤٦ ، ٥٤٧ ، ٥٤٨ ، ٥٤٩ ، ٥٥٠ ، ٥٥١ ، ٥٥٢ ، ٥٥٣ ، ٥٥٤ ، ٥٥٥ ، ٥٥٦ ، ٥٥٧ ، ٥٥٨ ، ٥٥٩ ، ٥٦٠ ، ٥٦١ ، ٥٦٢ ، ٥٦٣ ، ٥٦٤ ، ٥٦٥ ، ٥٦٦ ، ٥٦٧ ، ٥٦٨ ، ٥٦٩ ، ٥٧٠ ، ٥٧١ ، ٥٧٢ ، ٥٧٣ ، ٥٧٤ ، ٥٧٥ ، ٥٧٦ ، ٥٧٧ ، ٥٧٨ ، ٥٧٩ ، ٥٨٠ ، ٥٨١ ، ٥٨٢ ، ٥٨٣ ، ٥٨٤ ، ٥٨٥ ، ٥٨٦ ، ٥٨٧ ، ٥٨٨ ، ٥٨٩ ، ٥٩٠ ، ٥٩١ ، ٥٩٢ ، ٥٩٣ ، ٥٩٤ ، ٥٩٥ ، ٥٩٦ ، ٥٩٧ ، ٥٩٨ ، ٥٩٩ ، ٦٠٠ ، ٦٠١ ، ٦٠٢ ، ٦٠٣ ، ٦٠٤ ، ٦٠٥ ، ٦٠٦ ، ٦٠٧ ، ٦٠٨ ، ٦٠٩ ، ٦١٠ ، ٦١١ ، ٦١٢ ، ٦١٣ ، ٦١٤ ، ٦١٥ ، ٦١٦ ، ٦١٧ ، ٦١٨ ، ٦١٩ ، ٦٢٠ ، ٦٢١ ، ٦٢٢ ، ٦٢٣ ، ٦٢٤ ، ٦٢٥ ، ٦٢٦ ، ٦٢٧ ، ٦٢٨ ، ٦٢٩ ، ٦٣٠ ، ٦٣١ ، ٦٣٢ ، ٦٣٣ ، ٦٣٤ ، ٦٣٥ ، ٦٣٦ ، ٦٣٧ ، ٦٣٨ ، ٦٣٩ ، ٦٤٠ ، ٦٤١ ، ٦٤٢ ، ٦٤٣ ، ٦٤٤ ، ٦٤٥ ، ٦٤٦ ، ٦٤٧ ، ٦٤٨ ، ٦٤٩ ، ٦٥٠ ، ٦٥١ ، ٦٥٢ ، ٦٥٣ ، ٦٥٤ ، ٦٥٥ ، ٦٥٦ ، ٦٥٧ ، ٦٥٨ ، ٦٥٩ ، ٦٦٠ ، ٦٦١ ، ٦٦٢ ، ٦٦٣ ، ٦٦٤ ، ٦٦٥ ، ٦٦٦ ، ٦٦٧ ، ٦٦٨ ، ٦٦٩ ، ٦٧٠ ، ٦٧١ ، ٦٧٢ ، ٦٧٣ ، ٦٧٤ ، ٦٧٥ ، ٦٧٦ ، ٦٧٧ ، ٦٧٨ ، ٦٧٩ ، ٦٨٠ ، ٦٨١ ، ٦٨٢ ، ٦٨٣ ، ٦٨٤ ، ٦٨٥ ، ٦٨٦ ، ٦٨٧ ، ٦٨٨ ، ٦٨٩ ، ٦٩٠ ، ٦٩١ ، ٦٩٢ ، ٦٩٣ ، ٦٩٤ ، ٦٩٥ ، ٦٩٦ ، ٦٩٧ ، ٦٩٨ ، ٦٩٩ ، ٧٠٠ ، ٧٠١ ، ٧٠٢ ، ٧٠٣ ، ٧٠٤ ، ٧٠٥ ، ٧٠٦ ، ٧٠٧ ، ٧٠٨ ، ٧٠٩ ، ٧١٠ ، ٧١١ ، ٧١٢ ، ٧١٣ ، ٧١٤ ، ٧١٥ ، ٧١٦ ، ٧١٧ ، ٧١٨ ، ٧١٩ ، ٧٢٠ ، ٧٢١ ، ٧٢٢ ، ٧٢٣ ، ٧٢٤ ، ٧٢٥ ، ٧٢٦ ، ٧٢٧ ، ٧٢٨ ، ٧٢٩ ، ٧٣٠ ، ٧٣١ ، ٧٣٢ ، ٧٣٣ ، ٧٣٤ ، ٧٣٥ ، ٧٣٦ ، ٧٣٧ ، ٧٣٨ ، ٧٣٩ ، ٧٤٠ ، ٧٤١ ، ٧٤٢ ، ٧٤٣ ، ٧٤٤ ، ٧٤٥ ، ٧٤٦ ، ٧٤٧ ، ٧٤٨ ، ٧٤٩ ، ٧٥٠ ، ٧٥١ ، ٧٥٢ ، ٧٥٣ ، ٧٥٤ ، ٧٥٥ ، ٧٥٦ ، ٧٥٧ ، ٧٥٨ ، ٧٥٩ ، ٧٦٠ ، ٧٦١ ، ٧٦٢ ، ٧٦٣ ، ٧٦٤ ، ٧٦٥ ، ٧٦٦ ، ٧٦٧ ، ٧٦٨ ، ٧٦٩ ، ٧٧٠ ، ٧٧١ ، ٧٧٢ ، ٧٧٣ ، ٧٧٤ ، ٧٧٥ ، ٧٧٦ ، ٧٧٧ ، ٧٧٨ ، ٧٧٩ ، ٧٨٠ ، ٧٨١ ، ٧٨٢ ، ٧٨٣ ، ٧٨٤ ، ٧٨٥ ، ٧٨٦ ، ٧٨٧ ، ٧٨٨ ، ٧٨٩ ، ٧٩٠ ، ٧٩١ ، ٧٩٢ ، ٧٩٣ ، ٧٩٤ ، ٧٩٥ ، ٧٩٦ ، ٧٩٧ ، ٧٩٨ ، ٧٩٩ ، ٨٠٠ ، ٨٠١ ، ٨٠٢ ، ٨٠٣ ، ٨٠٤ ، ٨٠٥ ، ٨٠٦ ، ٨٠٧ ، ٨٠٨ ، ٨٠٩ ، ٨١٠ ، ٨١١ ، ٨١٢ ، ٨١٣ ، ٨١٤ ، ٨١٥ ، ٨١٦ ، ٨١٧ ، ٨١٨ ، ٨١٩ ، ٨٢٠ ، ٨٢١ ، ٨٢٢ ، ٨٢٣ ، ٨٢٤ ، ٨٢٥ ، ٨٢٦ ، ٨٢٧ ، ٨٢٨ ، ٨٢٩ ، ٨٣٠ ، ٨٣١ ، ٨٣٢ ، ٨٣٣ ، ٨٣٤ ، ٨٣٥ ، ٨٣٦ ، ٨٣٧ ، ٨٣٨ ، ٨٣٩ ، ٨٤٠ ، ٨٤١ ، ٨٤٢ ، ٨٤٣ ، ٨٤٤ ، ٨٤٥ ، ٨٤٦ ، ٨٤٧ ، ٨٤٨ ، ٨٤٩ ، ٨٥٠ ، ٨٥١ ، ٨٥٢ ، ٨٥٣ ، ٨٥٤ ، ٨٥٥ ، ٨٥٦ ، ٨٥٧ ، ٨٥٨ ، ٨٥٩ ، ٨٦٠ ، ٨٦١ ، ٨٦٢ ، ٨٦٣ ، ٨٦٤ ، ٨٦٥ ، ٨٦٦ ، ٨٦٧ ، ٨٦٨ ، ٨٦٩ ، ٨٧٠ ، ٨٧١ ، ٨٧٢ ، ٨٧٣ ، ٨٧٤ ، ٨٧٥ ، ٨٧٦ ، ٨٧٧ ، ٨٧٨ ، ٨٧٩ ، ٨٨٠ ، ٨٨١ ، ٨٨٢ ، ٨٨٣ ، ٨٨٤ ، ٨٨٥ ، ٨٨٦ ، ٨٨٧ ، ٨٨٨ ، ٨٨٩ ، ٨٩٠ ، ٨٩١ ، ٨٩٢ ، ٨٩٣ ، ٨٩٤ ، ٨٩٥ ، ٨٩٦ ، ٨٩٧ ، ٨٩٨ ، ٨٩٩ ، ٩٠٠ ، ٩٠١ ، ٩٠٢ ، ٩٠٣ ، ٩٠٤ ، ٩٠٥ ، ٩٠٦ ، ٩٠٧ ، ٩٠٨ ، ٩٠٩ ، ٩١٠ ، ٩١١ ، ٩١٢ ، ٩١٣ ، ٩١٤ ، ٩١٥ ، ٩١٦ ، ٩١٧ ، ٩١٨ ، ٩١٩ ، ٩٢٠ ، ٩٢١ ، ٩٢٢ ، ٩٢٣ ، ٩٢٤ ، ٩٢٥ ، ٩٢٦ ، ٩٢٧ ، ٩٢٨ ، ٩٢٩ ، ٩٣٠ ، ٩٣١ ، ٩٣٢ ، ٩٣٣ ، ٩٣٤ ، ٩٣٥ ، ٩٣٦ ، ٩٣٧ ، ٩٣٨ ، ٩٣٩ ، ٩٤٠ ، ٩٤١ ، ٩٤٢ ، ٩٤٣ ، ٩٤٤ ، ٩٤٥ ، ٩٤٦ ، ٩٤٧ ، ٩٤٨ ، ٩٤٩ ، ٩٥٠ ، ٩٥١ ، ٩٥٢ ، ٩٥٣ ، ٩٥٤ ، ٩٥٥ ، ٩٥٦ ، ٩٥٧ ، ٩٥٨ ، ٩٥٩ ، ٩٦٠ ، ٩٦١ ، ٩٦٢ ، ٩٦٣ ، ٩٦٤ ، ٩٦٥ ، ٩٦٦ ، ٩٦٧ ، ٩٦٨ ، ٩٦٩ ، ٩٧٠ ، ٩٧١ ، ٩٧٢ ، ٩٧٣ ، ٩٧٤ ، ٩٧٥ ، ٩٧٦ ، ٩٧٧ ، ٩٧٨ ، ٩٧٩ ، ٩٨٠ ، ٩٨١ ، ٩٨٢ ، ٩٨٣ ، ٩٨٤ ، ٩٨٥ ، ٩٨٦ ، ٩٨٧ ، ٩٨٨ ، ٩٨٩ ، ٩٩٠ ، ٩٩١ ، ٩٩٢ ، ٩٩٣ ، ٩٩٤ ، ٩٩٥ ، ٩٩٦ ، ٩٩٧ ، ٩٩٨ ، ٩٩٩ ، ١٠٠٠ ، ١٠٠١ ، ١٠٠٢ ، ١٠٠٣ ، ١٠٠٤ ، ١٠٠٥ ، ١٠٠٦ ، ١٠٠٧ ، ١٠٠٨ ، ١٠٠٩ ، ١٠١٠ ، ١٠١١ ، ١٠١٢ ، ١٠١٣ ، ١٠١٤ ، ١٠١٥ ، ١٠١٦ ، ١٠١٧ ، ١٠١٨ ، ١٠١٩ ، ١٠٢٠ ، ١٠٢١ ، ١٠٢٢ ، ١٠٢٣ ، ١٠٢٤ ، ١٠٢٥ ، ١٠٢٦ ، ١٠٢٧ ، ١٠٢٨ ، ١٠٢٩ ، ١٠٣٠ ، ١٠٣١ ، ١٠٣٢ ، ١٠٣٣ ، ١٠٣٤ ، ١٠٣٥ ، ١٠٣٦ ، ١٠٣٧ ، ١٠٣٨ ، ١٠٣٩ ، ١٠٤٠ ، ١٠٤١ ، ١٠٤٢ ، ١٠٤٣ ، ١٠٤٤ ، ١٠٤٥ ، ١٠٤٦ ، ١٠٤٧ ، ١٠٤٨ ، ١٠٤٩ ، ١٠٥٠ ، ١٠٥١ ، ١٠٥٢ ، ١٠٥٣ ، ١٠٥٤ ، ١٠٥٥ ، ١٠٥٦ ، ١٠٥٧ ، ١٠٥٨ ، ١٠٥٩ ، ١٠٦٠ ، ١٠٦١ ، ١٠٦٢ ، ١٠٦٣ ، ١٠٦٤ ، ١٠٦٥ ، ١٠٦٦ ، ١٠٦٧ ، ١٠٦٨ ، ١٠٦٩ ، ١٠٧٠ ، ١٠٧١ ، ١٠٧٢ ، ١٠٧٣ ، ١٠٧٤ ، ١٠٧٥ ، ١٠٧٦ ، ١٠٧٧ ، ١٠٧٨ ، ١٠٧٩ ، ١٠٨٠ ، ١٠٨١ ، ١٠٨٢ ، ١٠٨٣ ، ١٠٨٤ ، ١٠٨٥ ، ١٠٨٦ ، ١٠٨٧ ، ١٠٨٨ ، ١٠٨٩ ، ١٠٩٠ ، ١٠٩١ ، ١٠٩٢ ، ١٠٩٣ ، ١٠٩٤ ، ١٠٩٥ ، ١٠٩٦ ، ١٠٩٧ ، ١٠٩٨ ، ١٠٩٩ ، ١١٠٠ ، ١١٠١ ، ١١٠٢ ، ١١٠٣ ، ١١٠٤ ، ١١٠٥ ، ١١٠٦ ، ١١٠٧ ، ١١٠٨ ، ١١٠٩ ، ١١١٠ ، ١١١١ ، ١١١٢ ، ١١١٣ ، ١١١٤ ، ١١١٥ ، ١١١٦ ، ١١١٧ ، ١١١٨ ، ١١١٩ ، ١١٢٠ ، ١١٢١ ، ١١٢٢ ، ١١٢٣ ، ١١٢٤ ، ١١٢٥ ، ١١٢٦ ، ١١٢٧ ، ١١٢٨ ، ١١٢٩ ، ١١٣٠ ، ١١٣١ ، ١١٣٢ ، ١١٣٣ ، ١١٣٤ ، ١١٣٥ ، ١١٣٦ ، ١١٣٧ ، ١١٣٨ ، ١١٣٩ ، ١١٤٠ ، ١١٤١ ، ١١٤٢ ، ١١٤٣ ، ١١٤٤ ، ١١٤٥ ، ١١٤٦ ، ١١٤٧ ، ١١٤٨ ، ١١٤٩ ، ١١٥٠ ، ١١٥١ ، ١١٥٢ ، ١١٥٣ ، ١١٥٤ ، ١١٥٥ ، ١١٥٦ ، ١١٥٧ ، ١١٥٨ ، ١١٥٩ ، ١١٦٠ ، ١١٦١ ، ١١٦٢ ، ١١٦٣ ، ١١٦٤ ، ١١٦٥ ، ١١٦٦ ، ١١٦٧ ، ١١٦٨ ، ١١٦٩ ، ١١٧٠ ، ١١٧١ ، ١١٧٢ ، ١١٧٣ ، ١١٧٤ ، ١١٧٥ ، ١١٧٦ ، ١١٧٧ ، ١١٧٨ ، ١١٧٩ ، ١١٨٠ ، ١١٨١ ، ١١٨٢ ، ١١٨٣ ، ١١٨٤ ، ١١٨٥ ، ١١٨٦ ، ١١٨٧ ، ١١٨٨ ، ١١٨٩ ، ١١٩٠ ، ١١٩١ ، ١١٩٢ ، ١١٩٣ ، ١١٩٤ ، ١١٩٥ ، ١١٩٦ ، ١١٩٧ ، ١١٩٨ ، ١١٩٩ ، ١٢٠٠ ، ١٢٠١ ، ١٢٠٢ ، ١٢٠٣ ، ١٢٠٤ ، ١٢٠٥ ، ١٢٠٦ ، ١٢٠٧ ، ١٢٠٨ ، ١٢٠٩ ، ١٢١٠ ، ١٢١١ ، ١٢١٢ ، ١٢١٣ ، ١٢١٤ ، ١٢١٥ ، ١٢١٦ ، ١٢١٧ ، ١٢١٨ ، ١٢١٩ ، ١٢٢٠ ، ١٢٢١ ، ١٢٢٢ ، ١٢٢٣ ، ١٢٢٤ ، ١٢٢٥ ، ١٢٢٦ ، ١٢٢٧ ، ١٢٢٨ ، ١٢٢٩ ، ١٢٣٠ ، ١٢٣١ ، ١٢٣٢ ، ١٢٣٣ ، ١٢٣٤ ، ١٢٣٥ ، ١٢٣٦ ، ١٢٣٧ ، ١٢٣٨ ، ١٢٣٩ ، ١٢٤٠ ، ١٢٤١ ، ١٢٤٢ ، ١٢٤٣ ، ١٢٤٤ ، ١٢٤٥ ، ١٢٤٦ ، ١٢٤٧ ، ١٢٤٨ ، ١٢٤٩ ، ١٢٥٠ ، ١٢٥١ ، ١٢٥٢ ، ١٢٥٣ ، ١٢٥٤ ، ١٢٥٥ ، ١٢٥٦ ، ١٢٥٧ ، ١٢٥٨ ، ١٢٥٩ ، ١٢٦٠ ، ١٢٦١ ، ١٢٦٢ ، ١٢٦٣ ، ١٢٦٤ ، ١٢٦٥ ، ١٢٦٦ ، ١٢٦٧ ، ١٢٦٨ ، ١٢٦٩ ، ١٢٧٠ ، ١٢٧١ ، ١٢٧٢ ، ١٢٧٣ ، ١٢٧٤ ، ١٢٧٥ ، ١٢٧٦ ، ١٢٧٧ ، ١٢٧٨ ، ١٢٧٩ ، ١٢٨٠ ، ١٢٨١ ، ١٢٨٢ ، ١٢٨٣ ، ١٢٨٤ ، ١٢٨٥ ، ١٢٨٦ ، ١٢٨٧ ، ١٢٨٨ ، ١٢٨٩ ، ١٢٩٠ ، ١٢٩١ ، ١٢٩٢ ، ١٢٩٣ ، ١٢٩٤ ، ١٢٩٥ ، ١٢٩٦ ، ١٢٩٧ ، ١٢٩٨ ، ١٢٩٩ ، ١٣٠٠ ، ١٣٠١ ، ١٣٠٢ ، ١٣٠٣ ، ١٣٠٤ ، ١٣٠٥ ، ١٣٠٦ ، ١٣٠٧ ، ١٣٠٨ ، ١٣٠٩ ، ١٣١٠ ، ١٣١١ ، ١٣١٢ ، ١٣١٣ ، ١٣١٤ ، ١٣١٥ ، ١٣١٦ ، ١٣١٧ ، ١٣١٨ ، ١٣١٩ ، ١٣٢٠ ، ١٣٢١ ، ١٣٢٢ ، ١٣٢٣ ، ١٣٢٤ ، ١٣٢٥ ، ١٣٢٦ ، ١٣٢٧ ، ١٣٢٨ ، ١٣٢٩ ، ١٣٣٠ ، ١٣٣١ ، ١٣٣٢ ، ١٣٣٣ ، ١٣٣٤ ، ١٣٣٥ ، ١٣٣٦ ، ١٣٣٧ ، ١٣٣٨ ، ١٣٣٩ ، ١٣٤٠ ، ١٣٤١ ، ١٣٤٢ ، ١٣٤٣ ، ١٣٤٤ ، ١٣٤٥ ، ١٣٤٦ ، ١٣٤٧ ، ١٣٤٨ ، ١٣٤٩ ، ١٣٥٠ ، ١٣٥١ ، ١٣٥٢ ، ١٣٥٣ ، ١٣٥٤ ، ١٣٥٥ ، ١٣٥٦ ، ١٣٥٧ ، ١٣٥٨ ، ١٣٥٩ ، ١٣٦٠ ، ١٣٦١ ، ١٣٦٢ ، ١٣٦٣ ، ١٣٦٤ ، ١٣٦٥ ، ١٣٦٦ ، ١٣٦٧ ، ١٣٦٨ ، ١٣٦٩ ، ١٣٧٠ ، ١٣٧١ ، ١٣٧٢ ، ١٣٧٣ ، ١٣٧٤ ، ١٣٧٥ ، ١٣٧٦ ، ١٣٧٧ ، ١٣٧٨ ، ١٣٧٩ ، ١٣٨٠ ، ١٣٨١ ، ١٣٨٢ ، ١٣٨٣ ، ١٣٨٤ ، ١٣٨٥ ، ١٣٨٦ ، ١

يجل الانتفاع بها مع بقاء العين، ليردها عن مالكها،
لذلك لم يثبت الفقهاء في أن هذه الإباحة مؤقتة.
فإن أن هذا الوقت قد يكون محددًا. ونسب عبارة
مقدمة - وقد لا يكون، ونسب العبارة المطلقة.
و يرى جمهور الفقهاء أن العبارة عقد غير لازم
فلنكل واحد من المتعاقدين الرجوع متى شاء، خلافا
للمشائكية في المبدئية، وفي المطلق إلى مدة ينقطع فيها
بطلان عادة (١).

تأقيت الوكالة لأجل :

٥٥ - يجوز تأقيت الوكالة بأجل من جميع الفقهاء،
كقولهم «وكالتك شهوراً» فهذا مقضى الشهر المتع
الوكيل عن التصرف «أو ولو فاني وكلفتك في شراء
كذا في وقت كذا» صحيح بلا خلاف (٢) لأن توكيل
فأجل من التصرف إلا ما يقتضيه إبدان التوكيل،
وعن الوجه الذي أرادوه، وفي الزمن والمكان الذي
يحدده (٣).

والأصل في الوكالة أنها عقد حائز من الطرفين،
لكنه من جهة صحة من شرطه، إلا إذا اتفق به
حين معين، لأنه إبدان في العرف، فكان لكل واحد

صحت كمرعة عليه مع المساقاة عن التخل أو العقب
تبعاً لمساواة.

و يرى المالكية ومحمد بن الحسن والخاتبة أن
عقد المساقاة يجوز بلا بيان مدة، وينتفع على أول زوج
يخرج، و يرى جمهور الحنفية أن من شروط صحة
عقد المراجعة ذكر مدة مضارفة، فمستبعد أن لا يتم
فيها من المراجعة، وما لا يمتش إليها أحدهم غالباً.
ب - عقد الكتابة :

٥٣ - هو عقد بين السيد ومملوكه على ما يوجب
نحر بريرة المديونة (أي تصرف) في الحال، ورفقته في
الحال وهو من محاسن الإسلام، إذ فيه فتح باب
طرية للأرقاء.

وعقد الكتابة يوجد - تأصيل الموضع الكتاب به
إني أجل معين عند جمهور الفقهاء، وقد أراد المالكية
منه، فيكون هذا العقد مؤقلاً بتأقيت الموضع فيه (٤)
فإذا وقع ما يلزمه تأقيت عقد الكتابة، وعش،
وإن لم يبرف أو عجز نفسه، انتهى عقد الكتابة ويعد
بطلاناً عن تعصيل في ذلك.

المبحث الثاني

عقد نصيب مطلقه ومقيدة

تأقيت عقد العبارة لأجل :

٥٤ - لا كمال تأقيت العبارة أنها إباحة تقع على

(١) المحلى في ٢٣٣، ٢٣٤، ٢٣٥، ٢٣٦، ٢٣٧، ٢٣٨، ٢٣٩، ٢٤٠، ٢٤١، ٢٤٢، ٢٤٣، ٢٤٤، ٢٤٥، ٢٤٦، ٢٤٧، ٢٤٨، ٢٤٩، ٢٥٠، ٢٥١، ٢٥٢، ٢٥٣، ٢٥٤، ٢٥٥، ٢٥٦، ٢٥٧، ٢٥٨، ٢٥٩، ٢٦٠، ٢٦١، ٢٦٢، ٢٦٣، ٢٦٤، ٢٦٥، ٢٦٦، ٢٦٧، ٢٦٨، ٢٦٩، ٢٧٠، ٢٧١، ٢٧٢، ٢٧٣، ٢٧٤، ٢٧٥، ٢٧٦، ٢٧٧، ٢٧٨، ٢٧٩، ٢٨٠، ٢٨١، ٢٨٢، ٢٨٣، ٢٨٤، ٢٨٥، ٢٨٦، ٢٨٧، ٢٨٨، ٢٨٩، ٢٩٠، ٢٩١، ٢٩٢، ٢٩٣، ٢٩٤، ٢٩٥، ٢٩٦، ٢٩٧، ٢٩٨، ٢٩٩، ٣٠٠، ٣٠١، ٣٠٢، ٣٠٣، ٣٠٤، ٣٠٥، ٣٠٦، ٣٠٧، ٣٠٨، ٣٠٩، ٣١٠، ٣١١، ٣١٢، ٣١٣، ٣١٤، ٣١٥، ٣١٦، ٣١٧، ٣١٨، ٣١٩، ٣٢٠، ٣٢١، ٣٢٢، ٣٢٣، ٣٢٤، ٣٢٥، ٣٢٦، ٣٢٧، ٣٢٨، ٣٢٩، ٣٣٠، ٣٣١، ٣٣٢، ٣٣٣، ٣٣٤، ٣٣٥، ٣٣٦، ٣٣٧، ٣٣٨، ٣٣٩، ٣٤٠، ٣٤١، ٣٤٢، ٣٤٣، ٣٤٤، ٣٤٥، ٣٤٦، ٣٤٧، ٣٤٨، ٣٤٩، ٣٥٠، ٣٥١، ٣٥٢، ٣٥٣، ٣٥٤، ٣٥٥، ٣٥٦، ٣٥٧، ٣٥٨، ٣٥٩، ٣٦٠، ٣٦١، ٣٦٢، ٣٦٣، ٣٦٤، ٣٦٥، ٣٦٦، ٣٦٧، ٣٦٨، ٣٦٩، ٣٧٠، ٣٧١، ٣٧٢، ٣٧٣، ٣٧٤، ٣٧٥، ٣٧٦، ٣٧٧، ٣٧٨، ٣٧٩، ٣٨٠، ٣٨١، ٣٨٢، ٣٨٣، ٣٨٤، ٣٨٥، ٣٨٦، ٣٨٧، ٣٨٨، ٣٨٩، ٣٩٠، ٣٩١، ٣٩٢، ٣٩٣، ٣٩٤، ٣٩٥، ٣٩٦، ٣٩٧، ٣٩٨، ٣٩٩، ٤٠٠، ٤٠١، ٤٠٢، ٤٠٣، ٤٠٤، ٤٠٥، ٤٠٦، ٤٠٧، ٤٠٨، ٤٠٩، ٤١٠، ٤١١، ٤١٢، ٤١٣، ٤١٤، ٤١٥، ٤١٦، ٤١٧، ٤١٨، ٤١٩، ٤٢٠، ٤٢١، ٤٢٢، ٤٢٣، ٤٢٤، ٤٢٥، ٤٢٦، ٤٢٧، ٤٢٨، ٤٢٩، ٤٣٠، ٤٣١، ٤٣٢، ٤٣٣، ٤٣٤، ٤٣٥، ٤٣٦، ٤٣٧، ٤٣٨، ٤٣٩، ٤٤٠، ٤٤١، ٤٤٢، ٤٤٣، ٤٤٤، ٤٤٥، ٤٤٦، ٤٤٧، ٤٤٨، ٤٤٩، ٤٥٠، ٤٥١، ٤٥٢، ٤٥٣، ٤٥٤، ٤٥٥، ٤٥٦، ٤٥٧، ٤٥٨، ٤٥٩، ٤٦٠، ٤٦١، ٤٦٢، ٤٦٣، ٤٦٤، ٤٦٥، ٤٦٦، ٤٦٧، ٤٦٨، ٤٦٩، ٤٧٠، ٤٧١، ٤٧٢، ٤٧٣، ٤٧٤، ٤٧٥، ٤٧٦، ٤٧٧، ٤٧٨، ٤٧٩، ٤٨٠، ٤٨١، ٤٨٢، ٤٨٣، ٤٨٤، ٤٨٥، ٤٨٦، ٤٨٧، ٤٨٨، ٤٨٩، ٤٩٠، ٤٩١، ٤٩٢، ٤٩٣، ٤٩٤، ٤٩٥، ٤٩٦، ٤٩٧، ٤٩٨، ٤٩٩، ٥٠٠، ٥٠١، ٥٠٢، ٥٠٣، ٥٠٤، ٥٠٥، ٥٠٦، ٥٠٧، ٥٠٨، ٥٠٩، ٥١٠، ٥١١، ٥١٢، ٥١٣، ٥١٤، ٥١٥، ٥١٦، ٥١٧، ٥١٨، ٥١٩، ٥٢٠، ٥٢١، ٥٢٢، ٥٢٣، ٥٢٤، ٥٢٥، ٥٢٦، ٥٢٧، ٥٢٨، ٥٢٩، ٥٣٠، ٥٣١، ٥٣٢، ٥٣٣، ٥٣٤، ٥٣٥، ٥٣٦، ٥٣٧، ٥٣٨، ٥٣٩، ٥٤٠، ٥٤١، ٥٤٢، ٥٤٣، ٥٤٤، ٥٤٥، ٥٤٦، ٥٤٧، ٥٤٨، ٥٤٩، ٥٥٠، ٥٥١، ٥٥٢، ٥٥٣، ٥٥٤، ٥٥٥، ٥٥٦، ٥٥٧، ٥٥٨، ٥٥٩، ٥٦٠، ٥٦١، ٥٦٢، ٥٦٣، ٥٦٤، ٥٦٥، ٥٦٦، ٥٦٧، ٥٦٨، ٥٦٩، ٥٧٠، ٥٧١، ٥٧٢، ٥٧٣، ٥٧٤، ٥٧٥، ٥٧٦، ٥٧٧، ٥٧٨، ٥٧٩، ٥٨٠، ٥٨١، ٥٨٢، ٥٨٣، ٥٨٤، ٥٨٥، ٥٨٦، ٥٨٧، ٥٨٨، ٥٨٩، ٥٩٠، ٥٩١، ٥٩٢، ٥٩٣، ٥٩٤، ٥٩٥، ٥٩٦، ٥٩٧، ٥٩٨، ٥٩٩، ٦٠٠، ٦٠١، ٦٠٢، ٦٠٣، ٦٠٤، ٦٠٥، ٦٠٦، ٦٠٧، ٦٠٨، ٦٠٩، ٦١٠، ٦١١، ٦١٢، ٦١٣، ٦١٤، ٦١٥، ٦١٦، ٦١٧، ٦١٨، ٦١٩، ٦٢٠، ٦٢١، ٦٢٢، ٦٢٣، ٦٢٤، ٦٢٥، ٦٢٦، ٦٢٧، ٦٢٨، ٦٢٩، ٦٣٠، ٦٣١، ٦٣٢، ٦٣٣، ٦٣٤، ٦٣٥، ٦٣٦، ٦٣٧، ٦٣٨، ٦٣٩، ٦٤٠، ٦٤١، ٦٤٢، ٦٤٣، ٦٤٤، ٦٤٥، ٦٤٦، ٦٤٧، ٦٤٨، ٦٤٩، ٦٥٠، ٦٥١، ٦٥٢، ٦٥٣، ٦٥٤، ٦٥٥، ٦٥٦، ٦٥٧، ٦٥٨، ٦٥٩، ٦٦٠، ٦٦١، ٦٦٢، ٦٦٣، ٦٦٤، ٦٦٥، ٦٦٦، ٦٦٧، ٦٦٨، ٦٦٩، ٦٧٠، ٦٧١، ٦٧٢، ٦٧٣، ٦٧٤، ٦٧٥، ٦٧٦، ٦٧٧، ٦٧٨، ٦٧٩، ٦٨٠، ٦٨١، ٦٨٢، ٦٨٣، ٦٨٤، ٦٨٥، ٦٨٦، ٦٨٧، ٦٨٨، ٦٨٩، ٦٩٠، ٦٩١، ٦٩٢، ٦٩٣، ٦٩٤، ٦٩٥، ٦٩٦، ٦٩٧، ٦٩٨، ٦٩٩، ٧٠٠، ٧٠١، ٧٠٢، ٧٠٣، ٧٠٤، ٧٠٥، ٧٠٦، ٧٠٧، ٧٠٨، ٧٠٩، ٧١٠، ٧١١، ٧١٢، ٧١٣، ٧١٤، ٧١٥، ٧١٦، ٧١٧، ٧١٨، ٧١٩، ٧٢٠، ٧٢١، ٧٢٢، ٧٢٣، ٧٢٤، ٧٢٥، ٧٢٦، ٧٢٧، ٧٢٨، ٧٢٩، ٧٣٠، ٧٣١، ٧٣٢، ٧٣٣، ٧٣٤، ٧٣٥، ٧٣٦، ٧٣٧، ٧٣٨، ٧٣٩، ٧٤٠، ٧٤١، ٧٤٢، ٧٤٣، ٧٤٤، ٧٤٥، ٧٤٦، ٧٤٧، ٧٤٨، ٧٤٩، ٧٥٠، ٧٥١، ٧٥٢، ٧٥٣، ٧٥٤، ٧٥٥، ٧٥٦، ٧٥٧، ٧٥٨، ٧٥٩، ٧٦٠، ٧٦١، ٧٦٢، ٧٦٣، ٧٦٤، ٧٦٥، ٧٦٦، ٧٦٧، ٧٦٨، ٧٦٩، ٧٧٠، ٧٧١، ٧٧٢، ٧٧٣، ٧٧٤، ٧٧٥، ٧٧٦، ٧٧٧، ٧٧٨، ٧٧٩، ٧٨٠، ٧٨١، ٧٨٢، ٧٨٣، ٧٨٤، ٧٨٥، ٧٨٦، ٧٨٧، ٧٨٨، ٧٨٩، ٧٩٠، ٧٩١، ٧٩٢، ٧٩٣، ٧٩٤، ٧٩٥، ٧٩٦، ٧٩٧، ٧٩٨، ٧٩٩، ٨٠٠، ٨٠١، ٨٠٢، ٨٠٣، ٨٠٤، ٨٠٥، ٨٠٦، ٨٠٧، ٨٠٨، ٨٠٩، ٨١٠، ٨١١، ٨١٢، ٨١٣، ٨١٤، ٨١٥، ٨١٦، ٨١٧، ٨١٨، ٨١٩، ٨٢٠، ٨٢١، ٨٢٢، ٨٢٣، ٨٢٤، ٨٢٥، ٨٢٦، ٨٢٧، ٨٢٨، ٨٢٩، ٨٣٠، ٨٣١، ٨٣٢، ٨٣٣، ٨٣٤، ٨٣٥، ٨٣٦، ٨٣٧، ٨٣٨، ٨٣٩، ٨٤٠، ٨٤١، ٨٤٢، ٨٤٣، ٨٤٤، ٨٤٥، ٨٤٦، ٨٤٧، ٨٤٨، ٨٤٩، ٨٥٠، ٨٥١، ٨٥٢، ٨٥٣، ٨٥٤، ٨٥٥، ٨٥٦، ٨٥٧، ٨٥٨، ٨٥٩، ٨٦٠، ٨٦١، ٨٦٢، ٨٦٣، ٨٦٤، ٨٦٥، ٨٦٦، ٨٦٧، ٨٦٨، ٨٦٩، ٨٧٠، ٨٧١، ٨٧٢، ٨٧٣، ٨٧٤، ٨٧٥، ٨٧٦، ٨٧٧، ٨٧٨، ٨٧٩، ٨٨٠، ٨٨١، ٨٨٢، ٨٨٣، ٨٨٤، ٨٨٥، ٨٨٦، ٨٨٧، ٨٨٨، ٨٨٩، ٨٩٠، ٨٩١، ٨٩٢، ٨٩٣، ٨٩٤، ٨٩٥، ٨٩٦، ٨٩٧، ٨٩٨، ٨٩٩، ٩٠٠، ٩٠١، ٩٠٢، ٩٠٣، ٩٠٤، ٩٠٥، ٩٠٦، ٩٠٧، ٩٠٨، ٩٠٩، ٩١٠، ٩١١، ٩١٢، ٩١٣، ٩١٤، ٩١٥، ٩١٦، ٩١٧، ٩١٨، ٩١٩، ٩٢٠، ٩٢١، ٩٢٢، ٩٢٣، ٩٢٤، ٩٢٥، ٩٢٦، ٩٢٧، ٩٢٨، ٩٢٩، ٩٣٠، ٩٣١، ٩٣٢، ٩٣٣، ٩٣٤، ٩٣٥، ٩٣٦، ٩٣٧، ٩٣٨، ٩٣٩، ٩٤٠، ٩٤١، ٩٤٢، ٩٤٣، ٩٤٤، ٩٤٥، ٩٤٦، ٩٤٧، ٩٤٨، ٩٤٩، ٩٥٠، ٩٥١، ٩٥٢، ٩٥٣، ٩٥٤، ٩٥٥، ٩٥٦، ٩٥٧، ٩٥٨، ٩٥٩، ٩٦٠، ٩٦١، ٩٦٢، ٩٦٣، ٩٦٤، ٩٦٥، ٩٦٦، ٩٦٧، ٩٦٨، ٩٦٩، ٩٧٠، ٩٧١، ٩٧٢، ٩٧٣، ٩٧٤، ٩٧٥، ٩٧٦، ٩٧٧، ٩٧٨، ٩٧٩، ٩٨٠، ٩٨١، ٩٨٢، ٩٨٣، ٩٨٤، ٩٨٥، ٩٨٦، ٩٨٧، ٩٨٨، ٩٨٩، ٩٩٠، ٩٩١، ٩٩٢، ٩٩٣، ٩٩٤، ٩٩٥، ٩٩٦، ٩٩٧، ٩٩٨، ٩٩٩، ١٠٠٠، ١٠٠١، ١٠٠٢، ١٠٠٣، ١٠٠٤، ١٠٠٥، ١٠٠٦، ١٠٠٧، ١٠٠٨، ١٠٠٩، ١٠١٠، ١٠١١، ١٠١٢، ١٠١٣، ١٠١٤، ١٠١٥، ١٠١٦، ١٠١٧، ١٠١٨، ١٠١٩، ١٠٢٠، ١٠٢١، ١٠٢٢، ١٠٢٣، ١٠٢٤، ١٠٢٥، ١٠٢٦، ١٠٢٧، ١٠٢٨، ١٠٢٩، ١٠٣٠، ١٠٣١، ١٠٣٢، ١٠٣٣، ١٠٣٤، ١٠٣٥، ١٠٣٦، ١٠٣٧، ١٠٣٨، ١٠٣٩، ١٠٤٠، ١٠٤١، ١٠٤٢، ١٠٤٣، ١٠٤٤، ١٠٤٥، ١٠٤٦، ١٠٤٧، ١٠٤٨، ١٠٤٩، ١٠٥٠، ١٠٥١، ١٠٥٢، ١٠٥٣، ١٠٥٤، ١٠٥٥، ١٠٥٦، ١٠٥٧، ١٠٥٨، ١٠٥٩، ١٠٦٠، ١٠٦١، ١٠٦٢، ١٠٦٣، ١٠٦٤، ١٠٦٥، ١٠٦٦، ١٠٦٧، ١٠٦٨، ١٠٦٩، ١٠٧٠، ١٠٧١، ١٠٧٢، ١٠٧٣، ١٠٧٤، ١٠٧٥، ١٠٧٦، ١٠٧٧، ١٠٧٨، ١٠٧٩، ١٠٨٠، ١٠٨١، ١٠٨٢، ١٠٨٣، ١٠٨٤، ١٠٨٥، ١٠٨٦، ١٠٨٧، ١٠٨٨، ١٠٨٩، ١٠٩٠، ١٠٩١، ١٠٩٢، ١٠٩٣، ١٠٩٤، ١٠٩٥، ١٠٩٦، ١٠٩٧، ١٠٩٨، ١٠٩٩، ١١٠٠، ١١٠١، ١١٠٢، ١١٠٣، ١١٠٤، ١١٠٥، ١١٠٦، ١١٠٧، ١١٠٨، ١١٠٩، ١١١٠، ١١١١، ١١١٢، ١١١٣، ١١١٤، ١١١٥، ١١١٦، ١١١٧، ١١١٨، ١١١٩، ١١٢٠، ١١٢١، ١١٢٢، ١١٢٣، ١١٢٤، ١١٢٥، ١١٢٦، ١١٢٧، ١١٢٨، ١١٢٩، ١١٣٠، ١١٣١، ١١٣٢، ١١٣٣، ١١٣٤، ١١٣٥، ١١٣٦، ١١٣٧، ١١٣٨، ١١٣٩، ١١٤٠، ١١٤١، ١١٤٢، ١١٤٣، ١١٤٤، ١١٤٥، ١١٤٦، ١١٤٧، ١١٤٨، ١١٤٩، ١١٥٠، ١١٥١، ١١٥٢، ١١٥٣، ١١٥٤، ١١٥٥، ١١٥٦، ١١٥٧، ١١٥٨، ١١٥٩، ١١٦٠، ١١٦١، ١١٦٢، ١١٦٣، ١١٦٤، ١١٦٥، ١١٦٦، ١١٦٧، ١١٦٨، ١١٦٩، ١١٧٠، ١١٧١، ١١٧٢، ١١٧٣، ١١٧٤، ١١٧٥، ١١٧٦، ١١٧٧، ١١٧٨، ١١٧٩، ١١٨٠، ١١٨١، ١١٨٢، ١١٨٣، ١١٨٤، ١١٨٥، ١١٨٦، ١١٨٧، ١١٨٨، ١١٨٩، ١١٩٠، ١١٩١، ١١٩٢، ١١٩٣، ١١٩٤، ١١٩٥، ١١٩٦، ١١٩٧، ١١٩٨، ١١٩٩، ١٢٠٠، ١٢٠١، ١٢٠٢، ١٢٠٣، ١٢٠٤، ١٢٠٥، ١٢٠٦، ١٢٠٧، ١٢٠٨، ١٢٠٩، ١٢١٠، ١٢١١، ١٢١٢، ١٢١٣، ١٢١٤، ١٢١٥، ١٢١٦، ١٢١٧، ١٢١٨، ١٢١٩، ١٢٢٠، ١٢٢١، ١٢٢٢، ١٢٢٣، ١٢٢٤، ١٢٢٥، ١٢٢٦، ١٢٢٧، ١٢٢٨، ١٢٢٩، ١٢٣٠، ١٢٣١، ١٢٣٢، ١٢٣٣، ١٢٣٤، ١٢٣٥، ١٢٣٦، ١٢٣٧، ١٢٣٨، ١٢٣٩، ١٢٤٠، ١٢٤١، ١٢٤٢، ١٢٤٣، ١٢٤٤، ١٢٤٥، ١٢٤٦، ١٢٤٧، ١٢٤٨، ١٢٤٩، ١٢٥٠، ١٢٥١، ١٢٥٢، ١٢٥٣، ١٢٥٤، ١٢٥٥، ١٢٥٦، ١٢٥٧، ١٢٥٨، ١٢٥٩، ١٢٦٠، ١٢٦١، ١٢٦٢، ١٢٦٣، ١٢٦٤، ١٢٦٥، ١٢٦٦، ١٢٦٧، ١٢٦٨، ١٢٦٩، ١٢٧٠، ١٢٧١، ١٢٧٢، ١٢٧٣، ١٢٧٤، ١٢٧٥، ١٢٧٦، ١٢٧٧، ١٢٧٨، ١٢٧٩، ١٢٨٠، ١٢٨١، ١٢٨٢، ١٢٨٣، ١٢٨٤، ١٢٨٥، ١٢٨٦، ١٢٨٧، ١٢٨٨، ١٢٨٩، ١٢٩٠، ١٢٩١، ١٢٩٢، ١٢٩٣، ١٢٩٤، ١٢٩٥، ١٢٩٦، ١٢٩٧، ١٢٩٨، ١٢٩٩، ١٣٠٠، ١٣٠١، ١٣٠٢، ١٣٠٣، ١٣٠٤، ١٣٠٥، ١٣٠٦، ١٣٠٧، ١٣٠٨، ١٣٠٩، ١٣١٠، ١٣١١، ١٣١٢، ١٣١٣، ١٣١٤، ١٣١٥، ١٣١٦، ١٣١٧، ١٣١٨، ١٣١٩، ١٣٢٠، ١٣٢١، ١٣٢٢، ١٣٢٣، ١٣٢٤، ١٣٢٥، ١٣٢٦، ١٣٢٧، ١٣٢٨، ١٣٢٩، ١٣٣٠، ١٣٣١، ١٣٣٢، ١٣٣٣، ١٣٣٤، ١٣٣٥، ١٣٣٦، ١٣٣٧، ١٣٣٨، ١٣٣٩، ١٣٤٠، ١٣٤١، ١٣٤٢، ١٣٤٣، ١٣٤٤، ١٣٤٥، ١٣٤٦، ١٣٤٧، ١٣٤٨، ١٣٤٩، ١٣٥٠، ١٣٥١، ١٣٥٢، ١٣٥٣، ١٣٥٤، ١٣٥٥، ١٣٥٦، ١٣٥٧، ١٣٥٨، ١٣٥٩، ١٣٦٠، ١٣٦١، ١٣٦٢، ١٣٦٣، ١٣٦٤، ١٣٦٥، ١٣٦٦، ١٣٦٧، ١٣٦٨، ١٣٦٩، ١٣٧٠، ١٣٧١، ١٣٧٢، ١٣٧٣، ١٣٧٤، ١٣٧٥، ١٣٧٦، ١٣٧٧، ١٣٧٨، ١٣٧٩، ١٣٨٠، ١٣٨١، ١٣٨٢، ١٣٨٣، ١٣٨٤، ١٣٨٥، ١٣٨٦، ١٣٨٧، ١٣٨٨، ١٣٨٩، ١٣٩٠، ١٣٩١، ١٣٩٢، ١٣٩٣، ١٣٩٤، ١٣٩٥، ١٣٩٦، ١٣٩٧، ١٣٩٨، ١٣٩٩، ١٤٠٠، ١٤٠١، ١٤٠٢، ١٤٠٣، ١٤٠٤، ١٤٠٥، ١٤٠٦، ١٤٠٧، ١٤٠٨، ١٤٠٩، ١٤١٠، ١٤١١، ١٤١٢، ١٤١٣، ١٤١٤، ١٤١٥، ١٤١٦، ١٤١٧، ١٤١٨، ١٤١٩، ١٤٢٠، ١٤٢١، ١٤٢٢، ١٤٢٣، ١٤٢٤، ١٤٢٥، ١٤٢٦، ١٤٢٧، ١٤٢٨، ١٤٢٩، ١٤٣٠، ١٤٣١، ١٤٣٢، ١٤٣٣، ١٤٣٤، ١٤٣٥، ١٤٣٦، ١٤٣٧، ١٤٣٨، ١٤٣٩، ١٤٤٠، ١٤٤١، ١٤٤٢، ١٤٤٣، ١٤٤٤، ١٤٤٥، ١٤٤٦، ١٤٤٧، ١٤٤٨، ١٤٤٩، ١٤٥٠، ١٤٥١، ١٤٥٢، ١٤٥٣، ١٤٥٤، ١٤٥٥، ١٤٥٦، ١٤٥٧، ١٤٥٨، ١٤٥٩، ١٤٦٠، ١٤٦١، ١٤٦٢، ١٤٦٣، ١٤٦٤، ١٤٦٥، ١٤٦٦، ١٤٦٧، ١٤٦٨، ١٤٦٩، ١٤٧٠، ١٤٧١، ١٤٧٢، ١٤٧٣، ١٤٧٤، ١٤٧٥، ١٤٧٦، ١٤٧٧، ١٤٧٨، ١٤٧٩، ١٤٨٠، ١٤٨١، ١٤٨٢، ١٤٨٣، ١٤٨٤، ١٤٨٥، ١٤٨٦، ١٤٨٧، ١٤٨٨، ١٤٨٩، ١٤٩٠، ١٤٩١، ١٤٩٢، ١٤٩٣، ١٤٩٤، ١٤٩٥، ١٤٩٦، ١٤٩٧، ١٤٩٨، ١٤٩٩، ١٥٠٠، ١٥٠١، ١٥٠٢، ١٥٠٣، ١٥٠٤، ١٥٠٥، ١٥٠٦، ١٥٠٧، ١٥٠٨،

انضاربه (١)

تأقيت الكفالة بأجل :

٥٧ - اختلف الفقهاء في جواز تأييد الكفالة :
كما لو قال : «أنا كفيل بريد إلى شهر و بعدة أنا
بري»^(٢).

فيري الحنفية والشافعية (على الصحيح عندهم)
واختصاصاً أنه يجوز تأييدها ، وكذلك المالكية بشروط
تخصيصها في باب العهد من كتبهم . لأنه قد يكون
له غرض في تنفيذ هذه المدف . وقد أورد الحنفية بعض
مصادر التأقيت . واختلف المذهب في صحة التأقيت
فها يرجع إليها في الكفالة^(٣) .
وبدى الشافعية (حل الأصح عندهم) أنه لا
يجوز تأييد الكفالة^(٤) .

تأقيت الوفاء بأجل :

٥٨ - إذا صدر الوفاء مؤقّتاً وذلك بأن علق
فسخه على عيى زمن معين ، كما هو قال : «أري
وفاء إلى سنة» أو إن أن يقدم الحاج . فقد اختلف
المصنفاء في حكمه : فيري الحنفية والشافعية والحنابلة
أنه لا يصح ، لأن الوفاء مقتضى أخايبه^(٥) .

منها يبطله كالأدب في أكل طعامه^(٦) . وهذا
ما صرح به جمهور المصنفاء في الحنفية . والمالكية
تفصيل في هذا مع بعض وعده ، رجع فيه وفي
التفصيلات الأخرى إلى لو كاله^(٧) .

توقيت المضاربة (الغراض) :

٥٩ - اختلف المصنفاء في جواز تأييد المضاربة :
فيري الحنفية والحنابلة أنه يجوز تأييد المضاربة ،
مثل أن يقول : خذ ربحك على هذه الدراهم سنة ، فإذا
انقضت فلا تبع ولا تسر . فإذا وقت لها وقتاً انتهت
عصية . لأن التوقيت مفيد^(٨) . وهو مكش ، فيصحبها
وفته كالتعديد . النوع والمكان^(٩) . ولأنه تحريف
بشروط يبيع من المتاع ، فجاءت توقيت في الزمان ،
كالوكالة . ولأن لرب المال منه من ابيع والغرض في
كل وقت إذا رضى أن يأخذ ماله عرضاً ، فإذا اشترط
ذلك فعد شرط ما هو من مقتضى العهد ، نصح ، كما
وقال : إذا مضى السنة فلا تسرب^(١٠) .

وبرى المالكية . والسابع ، أنه لا يجوز توقيت

(١) الخرج الكبير مع د ب ٩١٥ هـ . ونهدب ٣٥٦١ هـ . ونكه

فتح القدير ٢٢٧

(٢) شيخ والإكبر . إمام . هاشم مهابد العدل الطاهر

١٨٨٠ ، ١٨٨١ ، ١٨٨٢

(٣) رد المحتار على الدر المختار ٥٠٨ هـ . وقد معنى لب هل أن
المضاربة تعمل بطلبية العقد . وبوجه العقد . أنه يعرض له
عرضاً ، وأنه لا يملك غيره ، فلا يملك عهده . ولهذا
المسند لأن مرادها لا عهده . كما هو راجع إمام .
يسر . ثم بعد ما علم سره . مع ما هو على كذا في الدرر .

(٤) رد المحتار على الدر المختار ١١٦ هـ . ولاختيار ٢١٦ هـ

(٥) المعنى ٧٠/٥

(٦) المغنى ٥٣٢ هـ . ومضى إمام ٢٢٢ هـ

(٧) رد المحتار ٢٢٦ هـ . ومضى إمام ١٠٧ هـ . والنسي الطاهر

مع تنزيح الكبير ٩٩٥ هـ . والنسب ٣٢٢ ، ٣٣١ هـ

(٨) إمام المختار ٣٠٠ هـ . وانهدب للشيخ ٢٢١ هـ ط
المضى .

(٩) رد المحتار على الدر المختار ٥١٦ هـ . والفتاوى الجديدة ٣٠٥ هـ

وحاشية ١٠٠ هـ على من الشرح الكبير ٧٩٠ هـ . ومضى إمام

٣٨٢ هـ . وكشاف النسخ ٢٥٠ هـ

يسوع الآجان عند المالكية :

٦٠ - وهي يسوع دخل فيها الأجل ، واتخذت فيها المسلمة ، واتخذ فيها التعاقدان ، وقد أبرزها صها ، المالكية . ويبدو أن هذه البيوع طهرها الجواز ، فكما قد تؤدي إلى منسوع ، وذلك لأنها قد تؤدي إلى بيع وسلف ، أو سلف جز منسوع ، وكلاهما منسوع .

كما وضعوا ضابطاً لما يبيع من هذه البيوع ، فمثلاً : منع من هذه البيوع - تشمل على بيع وسلف ، وما تشمل على سلف جز منسوع ، أو بيع منها ما كثر قصد الزناش إليه للشميل إلى الزناش المنسوع ، كبيع وسلف ، وسلف منسوع . ولا يمنع من قبل قصده ، كصداً ببيع ، أي كبيع جز تؤدي إلى صداً ببيع .

صواعق البيوع الآجال :

٦١ - وصورها كما ذكرها المالكية منسوعة ، ونشمن الصور التالية :

إذا باع شيئاً لأجل ، ثم اشتراه بحسن ثمنه فهذا إما أن يكون :

- (١) نقداً .
- (٢) أو لأجل أقل .
- (٣) أو لأجل أكثر .
- (٤) أو لأجل مساو لأجل الأول .

وكل ذلك إما أن يكون :

- (١) مثل آخر الأول .
- (٢) أو أقل من آخر الأول .
- (٣) أو أكثر من آخر الأول .

ويرى المالكية ، وهو قول للمخالفة ، أنه لا يشترط في صحة الوفاء لتأجيل ، فيصح مدة معينة ، ثم يرجع ملكاً كما كان^(١) .

تأجيل البيع^(٢) :

٥٩ - لما كان البيع هو مبادلة المال بالمال بالتراضي ، وكان حكمه هو ثبوت ذلك لمشتري ، في البيع ، ولتأجيل في الحق للعالم^(٣) ، ولما كان هذا الملك يشتت له على التأجيل ، فإنه لا يحمل التأجيل^(٤) جاء في الأقسام والقطاير لسوطي : « أن يبا لا يضل التأجيل بجل ، ومتى أت بطل ، البيع بشواحه ... » « تؤفلك كما قال الكاساني : « لأن عقود تملك الأيمان لا تصح مؤجلة^(٥) . »

وقد أبطل الفقه كل شرط يؤدي إلى تأجيل البيع ، أي إلى هودة البيع إلى بائعه الأول ، سواء كان هذا اشتأجيل ، أو تأجيل من الصيغة ، كبيعك هذا سنة ، أو عس شرط يؤدي إلى تأجيل البيع ، كبيعك هذا بشرط أن تترده لي بعد مدة كذا .

(١) - مثله كقول من شرح الكفر ١٩٦١ ، وآخر الصحيح مع

شرح الكفر ١٩٦١ .

(٢) - آخر مطبوع (مع)

(٣) - مثله ٢٣٣ .

(٤) - انظر أصح ٣٢٥ وقد جاء في « شرح الكفر » مع ١٩٦١ .

(٥) - مثله ٢٣٣ .

(٦) - انظر أصح ٣٢٥ وقد جاء في « شرح الكفر » مع ١٩٦١ .

(٧) - مثله ٢٣٣ .

(٨) - مثله ٢٣٣ .

تصل إليه من فوره، فيصل به إلى حضوره.

وقد روي عدم جواز بيع العينة عن ابن عباس وعائشة ومن سيرين وأنشبي ونخعي، وبه قال الشوري والأوزاعي وأبو حنيفة ومالك وسحاق وأحمد، وقد استدلوا بأحاديث، منها ما روي عن ابن عمر أنه النبي صلى الله عليه وسلم قال: «إذا حضر الناس بالدينار والبرهم وتبايعوا بالعينة، والتبايعوا أنساب بغيره وتركوا الجهاد في سبيل الله، أنزل الله بهم يلام، فلا يرعد حتى يرأسوا دينهم». رواه أحمد وأبو داود، ولغظه: «إذا تب بعتهم بالعينة، وأخذتم أنساب بغيره ورغبتهم بالزور، وتركتم الجهاد، سخط الله عليكم فلا يقره حتى ترجعوا إلى دينكم» (١).

وسند ابن القيم على عدم جواز بيع العينة بما روي عن الأوزاعي عن أنس بن مالك عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال: «لا تبشئ على الناس ديناً يستحلون لرباً بالبيع». قال: وهذا الحديث وإن كان مرسل فإنه صالح للاحتياط به بالاتفاق، وله من المنع ما يشهد له، وهي الأحاديث الدالة على تحريم العينة، فإنه من العلوم أن العينة عند من يستعملها إنما سبها ببيعها. وقد انعاض على حفيضة امرأة الصريح حين اتفقه، ثم غير اسمها إلى المملوءة، وصورتها إلى التبايع الذي لا قصد لها فيه أنة، وإنما هو حيلة ومكر

فتكون هذه صورة اثنتي عشرة صورة، يجمع من هذه الصور ثلاث فقط وهي ما تجل فيه الأثم، وهي:

(١) ما إذا باع سلعة لأجل، ثم اشتراها بأثن نقد (بيع العينة).

(٢) وما إذا باع سلعة لأجل ثم اشتراها لأجل دون الأجل الأول.

(٣) وما إذا باع سلعة لأجل ثم اشتراها لأثن بعد من الأجل الأول.

وعلة المنع في هذه الصور هي دفع غليل في كبر، وهو سلف بمنفعة، إلا أنه في صورتين الأوليين من البائع، وفي الأخيرة من المشتري.

وأما الصور التسع الباقية مجتزئة، والضابط أنه إذا تساوى الأجلان أو التماثل فاجوز وإن اختلف الأجلان والتماثل فيظهر إلى اليد الساعية بالعطاء، فإن دفعت فديلاً عاد إليها كثيراً فالحل، وإلا فاجوز (٢).

٦٢- في صورة «بيع لأجل» بيع العينة. وبيع العينة قال الرعي: هو أن يبيع شيئاً من غيره بمنزلة من أجل، ويسلمه إلى المشتري، ثم يشتريه قبل قبضه الثمن بشئ مقدّر من ذلك القدر (٣) وقال ابن رسلان في شرح السنن: وسبب هذه المباحة عينة حصول النقد لمصاحب العينة، لأن العينة هو المال الحاضر والمشتري إذا يشتري ليبيعها حين حاضرة

(١) في الإيضاح للشيخان ١٠٦٦، وفي الحديث أخرجه العمري وغيره، انظر وصحة. قال الحافظ في شرح المروزي: «هذا الحديث في حديث أبيه في الحديث» (٢) في الإيضاح للشيخان ١٠٦٦، وفي الحديث أخرجه العمري وغيره، انظر وصحة. قال الحافظ في شرح المروزي: «هذا الحديث في حديث أبيه في الحديث» (٣) في الإيضاح للشيخان ١٠٦٦، وفي الحديث أخرجه العمري وغيره، انظر وصحة. قال الحافظ في شرح المروزي: «هذا الحديث في حديث أبيه في الحديث»

(١) حاشية العمري على شرح المروزي ١٠٦٦، وفي الحديث أخرجه العمري وغيره، انظر وصحة. قال الحافظ في شرح المروزي: «هذا الحديث في حديث أبيه في الحديث» (٢) في الإيضاح للشيخان ١٠٦٦، وفي الحديث أخرجه العمري وغيره، انظر وصحة. قال الحافظ في شرح المروزي: «هذا الحديث في حديث أبيه في الحديث» (٣) في الإيضاح للشيخان ١٠٦٦، وفي الحديث أخرجه العمري وغيره، انظر وصحة. قال الحافظ في شرح المروزي: «هذا الحديث في حديث أبيه في الحديث»

وتفصيله في نكاح النية^(١).

وعديعة لله تعالى. (١)

ب - النكاح المؤقت أو النكاح لأجل :

٦٥ - وهو أن يتزوج امرأة بشهادة شاهدين إلى عشرة أيام مثلاً، وهذا النكاح أيضا باطل عند الحنفية (عدا زمرته كان بضعة بعد وعلان الشريط) والاكبية والشافعية والخبانية لأنه في معنى المنعة، وتفصيل حكماته في موضع آخر (رأى نكاح) (٢).

تأبى المنعة :

٦٣ - اتفق الفقهاء على أن المنعة لا يجوز توقيفها لأنها عقد تمليك لعين في الحال، وتمليك الأعبان لا يصح مؤقتاً، كالأبيع، ولو قال : وهتك هذه سنة في يوم إلى، لم يصح (٣).

وقد استثنى بعض الفقهاء من ذلك لعمرى والرقي على خلاف وتفصيل موطنه في مصطلحها.

ج - النكاح المؤقت بمدة عمره أو عمرها، أو إن هذه لا يمينان إليها :

٦٦ - اختلف الفقهاء في حكم النكاح المؤقت إلى مدة عمر الزوج أو الزوجة أو إلى مدة لا يمينان أو أحدهما إليها :

فيرى الحنفية غير الحسن من زيادة ذلك لكونه بيع إلى الحسن والشافعية غير المنعني واحدة أنه باطل، لأن في معنى نكاح المنعة.

ويرى الحسن من زيادة أنها إما كفر من الوقت ما يعمم أنها لا يمينان إليه، كمدة سنة أو أكثر، كان النكاح صحيحاً، لأنه في معنى العايد، وهو رواية عن أبي حنيفة (٤).

ويرى الشافعية أنه يمينان من بطلان نكاح

تأبى النكاح :

تأبى نكاح كصورتيه وتبين آراء الفقهاء في كل صورة من :

أ - نكاح المنعة :

٦٤ - وهو أن يقول لامرأة حالية من الموانع : أتبيع بك مدة كذا (٥) وقد ذهب إلى حرمة المنعة والاكبية والشافعية والخبانية وكثير من السلف.

(١) فتح سديد ١٤٩٣ - ١٥١٠ ومن (أجر) ١٣٩٠ ومن

اهتمام ١٤٩٣ - وأيضاً مع الشرح ١٤٩٣ - ١٥١٠ من الأثرين.

(٢) فتح العصور ١٤٩٣ - ومن (الأوطار) ١٣٩٠، والله سولي

١٤٩٣ - ١٥١٠ - ومقتضى اهتمام ١٤٩٣ - ١٥١٠ ومن

الشرح ١٤٩٣ - ١٥١٠

(٣) من مراجع الحديث

(٤) (أثر) من سوابق (أ) حديثاً من فتح العصور ١٤٩٣ - ١٥١٠

(١) غير الأوطار ١٤٩٣ - ١٥١٠ وكان نكاح ١٤٩٣ - ١٥١٠ من

والفتح الكبير تحقيق مع العمى (أثر) المنعة النية -

(٢) (أثر) ١٤٩٣ - ١٥١٠

(٣) (أثر) ١٤٩٣ - ١٥١٠ ومقتضى اهتمام ١٤٩٣ - ١٥١٠ من

(٤) (أثر) والفتح مع شرح ١٤٩٣ - ١٥١٠

(٥) فتح سديد ١٤٩٣ - ١٥١٠

نكاح متعة، وهو باطل^(١)، ولكن جاء في المفتي:
«وإن تزوجها بغير شرط إلا أن في تينة طلائها بعد
شهر، أو إذا انقضت حاجته في هذا البلد، فالتكاح
صحيح في قول عامة أهل العلم إلا الأوزاعي، فإن:
هونكاح متعة. والصحيح أنه لا بأس به، ولا
نصونه، وليس على الرجل أن ينوي حس امرأته،
وحسبه إن وافقت ولا طلائها»^(٢)

هـ - انحوله النكاح على وقت يقع فيه الطلاق:

٦٨ - إذا تزوج امرأة بشرط أن يطلقها في وقت
معين، لم يصح النكاح. وسواء كان معلوما أو
مجهولا، مثل أن يشترط عليه طلائها إن قدم أبوها أو
أخوها، وقال أبو حنيفة: يصح النكاح، ويطلق
الشرط، وهو أقبح لقرني الشافعي، قاله في عامة
كتبه، لأن النكاح وقع مطلقا، وإنما شرط على نفسه
شرطا، وذلك لا يؤثر فيه، كما لو شرط ألا يتزوج
عليها أو لا ينفق بها.

واستدل القائلون بالبطلان بأن هذا الشرط مانع من
بقاء النكاح فأشبهه نكاح المتعة، وبفارق ما قاسوا
عليها فإنه لم يشترط قطع النكاح^(٣).

تأثيت الرهن بأجل:

٦٩ - ذهب الفقهاء إلى أنه لا يجوز تأثيت الرهن
بأجل، كان يقول: وهنك هذا الشيء، شهر آ، في

ما إذا فكحها مدة عمره، أو مدة عمرها، قال: فإن
النكاح المطلق لا يربد على ذلك، والنصر يح
بمقتضى الإطلاق لا بغيره، فينبغي أن يصح النكاح
في هاتين العورتين، وقال: وفي نص الأثر ما يشهد
له، وتعمه على ذلك بعض المتأخرين^(٤).

وجاء في حاشية الدرر^(٥) أن «ظاهر كلام أبي
الحسن أن الأجل التبعيد الذي لا يبلغه عمرها لا
يقرب بخلاف ما يبلغه عمر أحدهما فيضرب».

د - إضمار الزوج تأثيت النكاح:

٦٧ - صرح الحنفية والشافعية بأنه لو تزوج وفي
نيتته أن يطلقها بعد مدة توأها صح رواجه، لكن
الشافعية قالوا بكرهه النكاح، إذ كان ما صرح به
أبطلن يكون إضماره مكرها عتدهم^(٦) كما قال
المالكية: إن الأجل إذا لم يقع في العقد، ولم يعلما
الزوج بذلك، وإنما قضت في نفسه، وفهمتم المرأة
أوليها المفاخرة بعد مدة، فإنه لا يضر^(٧) لو هذا هو
المراجع، وإن كان بهرام صدر في «شروحه» وفي
«شامله» بالفساد إذا فهمت منه ذلك الأمر الذي
قصده في نفسه فإن لم يصرح للمرأة ولا لوليها بذلك
ولم تفهم المرأة ما قصده في نفسه طيس نكاح متعة.

أما الحنابلة فقد صرحوا بأنه لو تزوج العريب
بنية طلائها إذا خرج، فإن النكاح يطل، لأنه

(١) مفتي جامع ١٤٠٧.

(٢) حاشية الدرر على شرح الكبير ١/٢٧٧، ١٢٢.

(٣) فتح القدير ١/١٥٠، وحرمان التقاض ١/٢٠٨، ومعه

الحنفي.

(٤) حاشية الدرر على شرح الكبير ١/٢٧٧.

(١) الدرر شرح ١/٢٧٧.

(٢) شرح ١/٢٧٧.

(٣) مسر المطوع مع الشرح الكبير ١/٢٧٧.

الدين الذي لك عليّ: ١١٠ وقد انعقد الإجماع على صحة التأجيل إلى أجل مصر.

تقسيم الأجل باعتبار ضبطه وتقديره: ٧٠ - بدو الأجل من حيث ضبطه وتقسيمه في أجل معنوي وأجل محض. والمعنوي لأجل وجهاته ها أثر على صحة العقد وعدم صحته. لا يترتب الإحصائية من انقضاء الأجل من الجهتين ما كان متعارفاً، ومما ما كان متعارفاً وفيه بطل آراء المذهب في ذلك.

أباحت الأول الأجل المعلوم

٧١ - اتفق الفقهاء على صحة الأجل (فيما يخص التأجيل) إذا كان الأجل معلوماً^(١) وأما كيفية تعلمه فإنه يحتاج فيه إلى أنه معلوم بغير غش ولا يختلف من شخص إلى شخص ومن جماعة إلى جماعة وذلك إما يكون إذا كان محدد باسمه واشتهر بالعرف، وإلا فبالإشارة على اشتراف مجموعة الأهل فبأنه تعالى: «فإن أيتها الشيعة فتووا فإنا إن شاء الله بكم لن نقول»^(٢) فثبت بذلك على كل من حضر في مجلسه والجميع^(٣) سورة الشورى ٢٨٢.

ولأن الله عز وجل تعالى: «فإن أيتها الشيعة فتووا فإنا إن شاء الله بكم لن نقول»^(٤) فثبت بذلك على كل من حضر في مجلسه والجميع^(٥) سورة الشورى ٢٨٢.

التأجيل إلى أئمة منصوبة

٧٣ - اتفق الفقهاء على صحة التأجيل إلى أئمة منصوبة، كما حوّلوا إلى الأئمة هذا الدين معاً في إرث فتح إلى أن شهر رجب من هذا العام، أو تحته منك بعد عشر من يوم^(٦).

(١) في الأصل: «فإن أيتها الشيعة فتووا فإنا إن شاء الله بكم لن نقول»

(٢) في الأصل: «فإن أيتها الشيعة فتووا فإنا إن شاء الله بكم لن نقول»

(٣) في الأصل: «فإن أيتها الشيعة فتووا فإنا إن شاء الله بكم لن نقول»

(٤) في الأصل: «فإن أيتها الشيعة فتووا فإنا إن شاء الله بكم لن نقول»

(٥) في الأصل: «فإن أيتها الشيعة فتووا فإنا إن شاء الله بكم لن نقول»

(٦) في الأصل: «فإن أيتها الشيعة فتووا فإنا إن شاء الله بكم لن نقول»

كانت أجبل إلى النيرور^(١) والمهرجان^(٢) ونحوهما فقد ذهب جمهور الفقهاء إلى جواز التأجيل فيه^(٣).

التأجيل بالأشهر بإطلاق :

٧٥ - إذا جعل التأجيل بالأشهر، دون النص على أنها هلالية أو رومية أو فارسية، فإد الغفهاء (الحنفية والمالكية والشافعية والحنابلة) قد انصرفوا على أنه عند التأجيل بالأشهر بإطلاق تنصرف إلى الهلالية، وذلك لأن الشهر في عرف الشارع شهر الأهلة، وليس قوله تعالى: «إِنَّ يَدْرُ الشَّهْرِ عِنْدَ اللَّهِ اثْنَا عَشَرَ مِثْرًا» في كتاب الله يَدْرُ تَعْلَقُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضُ مِثْمَا أَرْبَعَةٌ حُرْمٌ^(٤)، فإد الغفهاء إلى إطلاق يحمل العقد عليها.

واعتساب هذه لمدة إذا وقع العقد في أول الشهر من أونه، أما إذا لم يقع في أوله، فإما أن يكون لشهر أو أكثر، أو سنة. فإن كان لشهر، فإن وقع العقد في غرة الشهر، يقع على الأهلة بخلاف، حتى لو نقص الشهر يوماً كان عليه كماله لأجره، لأن الشهر اسم للهلال.

وإن وقع بعد مضي بعض الشهر، ففي إجازة

والأصل في التأجيل إلى اشهور والسنين عند الإطلاق أنه تكون هلالية، وقد ضرب أمثلة مدت شهر أو شهرين. أو سنة أو سنتين، مثلاً، اعرف عند الإطلاق إلى الأشهر والسنين إطلاقياً، وذلك لأنه عرف الشارع، قال تعالى: «تَتَأَلَّفُونَ فِي الْأَجَلَةِ قُلُوبٌ فِي مَوَاقِفٍ لِّكَسْبِ وَالْعَيْشِ»^(١) وقال تعالى: «إِنَّ عِدَّةَ الشُّهُورِ عِنْدَ اللَّهِ اثْنَا عَشَرَ شَهْرًا فِي كِتَابِ اللَّهِ يَوْمَ تَخْلَقُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ مِثْمَا أَرْبَعَةٌ حُرْمٌ»^(٢) وقد صرح هذا الحنفية والمالكية والشافعية والحنابلة^(٣).

التأجيل بغير الشهور العربية :

٧٤ - إذا جُمع لأحد مبدع بغير اشهور الهلالية فذلك فاسد :

القسم الأول : ما يعرفه المسلمون، وهو بينهم مشهور، كالكثوث وشباط. فقد جاز ذلك عند جمهور الفقهاء (الحنفية والمالكية والشافعية والحنابلة) لأنه أجل معلوم لا يختلف، فصار كالتأجيل بالشهور الهلالية^(١).

القسم الثاني : ما قد لا يعرفه المسلمون

(١) مصنف ١٠٠٠، ١٠١٠، ١٠١٩، ١٠٢٠، ١٠٢١، ١٠٢٢، ١٠٢٣، ١٠٢٤، ١٠٢٥، ١٠٢٦، ١٠٢٧، ١٠٢٨، ١٠٢٩، ١٠٣٠، ١٠٣١، ١٠٣٢، ١٠٣٣، ١٠٣٤، ١٠٣٥، ١٠٣٦، ١٠٣٧، ١٠٣٨، ١٠٣٩، ١٠٤٠، ١٠٤١، ١٠٤٢، ١٠٤٣، ١٠٤٤، ١٠٤٥، ١٠٤٦، ١٠٤٧، ١٠٤٨، ١٠٤٩، ١٠٥٠، ١٠٥١، ١٠٥٢، ١٠٥٣، ١٠٥٤، ١٠٥٥، ١٠٥٦، ١٠٥٧، ١٠٥٨، ١٠٥٩، ١٠٦٠، ١٠٦١، ١٠٦٢، ١٠٦٣، ١٠٦٤، ١٠٦٥، ١٠٦٦، ١٠٦٧، ١٠٦٨، ١٠٦٩، ١٠٧٠، ١٠٧١، ١٠٧٢، ١٠٧٣، ١٠٧٤، ١٠٧٥، ١٠٧٦، ١٠٧٧، ١٠٧٨، ١٠٧٩، ١٠٨٠، ١٠٨١، ١٠٨٢، ١٠٨٣، ١٠٨٤، ١٠٨٥، ١٠٨٦، ١٠٨٧، ١٠٨٨، ١٠٨٩، ١٠٩٠، ١٠٩١، ١٠٩٢، ١٠٩٣، ١٠٩٤، ١٠٩٥، ١٠٩٦، ١٠٩٧، ١٠٩٨، ١٠٩٩، ١١٠٠، ١١٠١، ١١٠٢، ١١٠٣، ١١٠٤، ١١٠٥، ١١٠٦، ١١٠٧، ١١٠٨، ١١٠٩، ١١١٠، ١١١١، ١١١٢، ١١١٣، ١١١٤، ١١١٥، ١١١٦، ١١١٧، ١١١٨، ١١١٩، ١١٢٠، ١١٢١، ١١٢٢، ١١٢٣، ١١٢٤، ١١٢٥، ١١٢٦، ١١٢٧، ١١٢٨، ١١٢٩، ١١٣٠، ١١٣١، ١١٣٢، ١١٣٣، ١١٣٤، ١١٣٥، ١١٣٦، ١١٣٧، ١١٣٨، ١١٣٩، ١١٤٠، ١١٤١، ١١٤٢، ١١٤٣، ١١٤٤، ١١٤٥، ١١٤٦، ١١٤٧، ١١٤٨، ١١٤٩، ١١٥٠، ١١٥١، ١١٥٢، ١١٥٣، ١١٥٤، ١١٥٥، ١١٥٦، ١١٥٧، ١١٥٨، ١١٥٩، ١١٦٠، ١١٦١، ١١٦٢، ١١٦٣، ١١٦٤، ١١٦٥، ١١٦٦، ١١٦٧، ١١٦٨، ١١٦٩، ١١٧٠، ١١٧١، ١١٧٢، ١١٧٣، ١١٧٤، ١١٧٥، ١١٧٦، ١١٧٧، ١١٧٨، ١١٧٩، ١١٨٠، ١١٨١، ١١٨٢، ١١٨٣، ١١٨٤، ١١٨٥، ١١٨٦، ١١٨٧، ١١٨٨، ١١٨٩، ١١٩٠، ١١٩١، ١١٩٢، ١١٩٣، ١١٩٤، ١١٩٥، ١١٩٦، ١١٩٧، ١١٩٨، ١١٩٩، ١٢٠٠، ١٢٠١، ١٢٠٢، ١٢٠٣، ١٢٠٤، ١٢٠٥، ١٢٠٦، ١٢٠٧، ١٢٠٨، ١٢٠٩، ١٢١٠، ١٢١١، ١٢١٢، ١٢١٣، ١٢١٤، ١٢١٥، ١٢١٦، ١٢١٧، ١٢١٨، ١٢١٩، ١٢٢٠، ١٢٢١، ١٢٢٢، ١٢٢٣، ١٢٢٤، ١٢٢٥، ١٢٢٦، ١٢٢٧، ١٢٢٨، ١٢٢٩، ١٢٣٠، ١٢٣١، ١٢٣٢، ١٢٣٣، ١٢٣٤، ١٢٣٥، ١٢٣٦، ١٢٣٧، ١٢٣٨، ١٢٣٩، ١٢٤٠، ١٢٤١، ١٢٤٢، ١٢٤٣، ١٢٤٤، ١٢٤٥، ١٢٤٦، ١٢٤٧، ١٢٤٨، ١٢٤٩، ١٢٥٠، ١٢٥١، ١٢٥٢، ١٢٥٣، ١٢٥٤، ١٢٥٥، ١٢٥٦، ١٢٥٧، ١٢٥٨، ١٢٥٩، ١٢٦٠، ١٢٦١، ١٢٦٢، ١٢٦٣، ١٢٦٤، ١٢٦٥، ١٢٦٦، ١٢٦٧، ١٢٦٨، ١٢٦٩، ١٢٧٠، ١٢٧١، ١٢٧٢، ١٢٧٣، ١٢٧٤، ١٢٧٥، ١٢٧٦، ١٢٧٧، ١٢٧٨، ١٢٧٩، ١٢٨٠، ١٢٨١، ١٢٨٢، ١٢٨٣، ١٢٨٤، ١٢٨٥، ١٢٨٦، ١٢٨٧، ١٢٨٨، ١٢٨٩، ١٢٩٠، ١٢٩١، ١٢٩٢، ١٢٩٣، ١٢٩٤، ١٢٩٥، ١٢٩٦، ١٢٩٧، ١٢٩٨، ١٢٩٩، ١٣٠٠، ١٣٠١، ١٣٠٢، ١٣٠٣، ١٣٠٤، ١٣٠٥، ١٣٠٦، ١٣٠٧، ١٣٠٨، ١٣٠٩، ١٣١٠، ١٣١١، ١٣١٢، ١٣١٣، ١٣١٤، ١٣١٥، ١٣١٦، ١٣١٧، ١٣١٨، ١٣١٩، ١٣٢٠، ١٣٢١، ١٣٢٢، ١٣٢٣، ١٣٢٤، ١٣٢٥، ١٣٢٦، ١٣٢٧، ١٣٢٨، ١٣٢٩، ١٣٣٠، ١٣٣١، ١٣٣٢، ١٣٣٣، ١٣٣٤، ١٣٣٥، ١٣٣٦، ١٣٣٧، ١٣٣٨، ١٣٣٩، ١٣٤٠، ١٣٤١، ١٣٤٢، ١٣٤٣، ١٣٤٤، ١٣٤٥، ١٣٤٦، ١٣٤٧، ١٣٤٨، ١٣٤٩، ١٣٥٠، ١٣٥١، ١٣٥٢، ١٣٥٣، ١٣٥٤، ١٣٥٥، ١٣٥٦، ١٣٥٧، ١٣٥٨، ١٣٥٩، ١٣٦٠، ١٣٦١، ١٣٦٢، ١٣٦٣، ١٣٦٤، ١٣٦٥، ١٣٦٦، ١٣٦٧، ١٣٦٨، ١٣٦٩، ١٣٧٠، ١٣٧١، ١٣٧٢، ١٣٧٣، ١٣٧٤، ١٣٧٥، ١٣٧٦، ١٣٧٧، ١٣٧٨، ١٣٧٩، ١٣٨٠، ١٣٨١، ١٣٨٢، ١٣٨٣، ١٣٨٤، ١٣٨٥، ١٣٨٦، ١٣٨٧، ١٣٨٨، ١٣٨٩، ١٣٩٠، ١٣٩١، ١٣٩٢، ١٣٩٣، ١٣٩٤، ١٣٩٥، ١٣٩٦، ١٣٩٧، ١٣٩٨، ١٣٩٩، ١٤٠٠، ١٤٠١، ١٤٠٢، ١٤٠٣، ١٤٠٤، ١٤٠٥، ١٤٠٦، ١٤٠٧، ١٤٠٨، ١٤٠٩، ١٤١٠، ١٤١١، ١٤١٢، ١٤١٣، ١٤١٤، ١٤١٥، ١٤١٦، ١٤١٧، ١٤١٨، ١٤١٩، ١٤٢٠، ١٤٢١، ١٤٢٢، ١٤٢٣، ١٤٢٤، ١٤٢٥، ١٤٢٦، ١٤٢٧، ١٤٢٨، ١٤٢٩، ١٤٣٠، ١٤٣١، ١٤٣٢، ١٤٣٣، ١٤٣٤، ١٤٣٥، ١٤٣٦، ١٤٣٧، ١٤٣٨، ١٤٣٩، ١٤٤٠، ١٤٤١، ١٤٤٢، ١٤٤٣، ١٤٤٤، ١٤٤٥، ١٤٤٦، ١٤٤٧، ١٤٤٨، ١٤٤٩، ١٤٥٠، ١٤٥١، ١٤٥٢، ١٤٥٣، ١٤٥٤، ١٤٥٥، ١٤٥٦، ١٤٥٧، ١٤٥٨، ١٤٥٩، ١٤٦٠، ١٤٦١، ١٤٦٢، ١٤٦٣، ١٤٦٤، ١٤٦٥، ١٤٦٦، ١٤٦٧، ١٤٦٨، ١٤٦٩، ١٤٧٠، ١٤٧١، ١٤٧٢، ١٤٧٣، ١٤٧٤، ١٤٧٥، ١٤٧٦، ١٤٧٧، ١٤٧٨، ١٤٧٩، ١٤٨٠، ١٤٨١، ١٤٨٢، ١٤٨٣، ١٤٨٤، ١٤٨٥، ١٤٨٦، ١٤٨٧، ١٤٨٨، ١٤٨٩، ١٤٩٠، ١٤٩١، ١٤٩٢، ١٤٩٣، ١٤٩٤، ١٤٩٥، ١٤٩٦، ١٤٩٧، ١٤٩٨، ١٤٩٩، ١٥٠٠، ١٥٠١، ١٥٠٢، ١٥٠٣، ١٥٠٤، ١٥٠٥، ١٥٠٦، ١٥٠٧، ١٥٠٨، ١٥٠٩، ١٥١٠، ١٥١١، ١٥١٢، ١٥١٣، ١٥١٤، ١٥١٥، ١٥١٦، ١٥١٧، ١٥١٨، ١٥١٩، ١٥٢٠، ١٥٢١، ١٥٢٢، ١٥٢٣، ١٥٢٤، ١٥٢٥، ١٥٢٦، ١٥٢٧، ١٥٢٨، ١٥٢٩، ١٥٣٠، ١٥٣١، ١٥٣٢، ١٥٣٣، ١٥٣٤، ١٥٣٥، ١٥٣٦، ١٥٣٧، ١٥٣٨، ١٥٣٩، ١٥٤٠، ١٥٤١، ١٥٤٢، ١٥٤٣، ١٥٤٤، ١٥٤٥، ١٥٤٦، ١٥٤٧، ١٥٤٨، ١٥٤٩، ١٥٥٠، ١٥٥١، ١٥٥٢، ١٥٥٣، ١٥٥٤، ١٥٥٥، ١٥٥٦، ١٥٥٧، ١٥٥٨، ١٥٥٩، ١٥٦٠، ١٥٦١، ١٥٦٢، ١٥٦٣، ١٥٦٤، ١٥٦٥، ١٥٦٦، ١٥٦٧، ١٥٦٨، ١٥٦٩، ١٥٧٠، ١٥٧١، ١٥٧٢، ١٥٧٣، ١٥٧٤، ١٥٧٥، ١٥٧٦، ١٥٧٧، ١٥٧٨، ١٥٧٩، ١٥٨٠، ١٥٨١، ١٥٨٢، ١٥٨٣، ١٥٨٤، ١٥٨٥، ١٥٨٦، ١٥٨٧، ١٥٨٨، ١٥٨٩، ١٥٩٠، ١٥٩١، ١٥٩٢، ١٥٩٣، ١٥٩٤، ١٥٩٥، ١٥٩٦، ١٥٩٧، ١٥٩٨، ١٥٩٩، ١٦٠٠، ١٦٠١، ١٦٠٢، ١٦٠٣، ١٦٠٤، ١٦٠٥، ١٦٠٦، ١٦٠٧، ١٦٠٨، ١٦٠٩، ١٦١٠، ١٦١١، ١٦١٢، ١٦١٣، ١٦١٤، ١٦١٥، ١٦١٦، ١٦١٧، ١٦١٨، ١٦١٩، ١٦٢٠، ١٦٢١، ١٦٢٢، ١٦٢٣، ١٦٢٤، ١٦٢٥، ١٦٢٦، ١٦٢٧، ١٦٢٨، ١٦٢٩، ١٦٣٠، ١٦٣١، ١٦٣٢، ١٦٣٣، ١٦٣٤، ١٦٣٥، ١٦٣٦، ١٦٣٧، ١٦٣٨، ١٦٣٩، ١٦٤٠، ١٦٤١، ١٦٤٢، ١٦٤٣، ١٦٤٤، ١٦٤٥، ١٦٤٦، ١٦٤٧، ١٦٤٨، ١٦٤٩، ١٦٥٠، ١٦٥١، ١٦٥٢، ١٦٥٣، ١٦٥٤، ١٦٥٥، ١٦٥٦، ١٦٥٧، ١٦٥٨، ١٦٥٩، ١٦٦٠، ١٦٦١، ١٦٦٢، ١٦٦٣، ١٦٦٤، ١٦٦٥، ١٦٦٦، ١٦٦٧، ١٦٦٨، ١٦٦٩، ١٦٧٠، ١٦٧١، ١٦٧٢، ١٦٧٣، ١٦٧٤، ١٦٧٥، ١٦٧٦، ١٦٧٧، ١٦٧٨، ١٦٧٩، ١٦٨٠، ١٦٨١، ١٦٨٢، ١٦٨٣، ١٦٨٤، ١٦٨٥، ١٦٨٦، ١٦٨٧، ١٦٨٨، ١٦٨٩، ١٦٩٠، ١٦٩١، ١٦٩٢، ١٦٩٣، ١٦٩٤، ١٦٩٥، ١٦٩٦، ١٦٩٧، ١٦٩٨، ١٦٩٩، ١٧٠٠، ١٧٠١، ١٧٠٢، ١٧٠٣، ١٧٠٤، ١٧٠٥، ١٧٠٦، ١٧٠٧، ١٧٠٨، ١٧٠٩، ١٧١٠، ١٧١١، ١٧١٢، ١٧١٣، ١٧١٤، ١٧١٥، ١٧١٦، ١٧١٧، ١٧١٨، ١٧١٩، ١٧٢٠، ١٧٢١، ١٧٢٢، ١٧٢٣، ١٧٢٤، ١٧٢٥، ١٧٢٦، ١٧٢٧، ١٧٢٨، ١٧٢٩، ١٧٣٠، ١٧٣١، ١٧٣٢، ١٧٣٣، ١٧٣٤، ١٧٣٥، ١٧٣٦، ١٧٣٧، ١٧٣٨، ١٧٣٩، ١٧٤٠، ١٧٤١، ١٧٤٢، ١٧٤٣، ١٧٤٤، ١٧٤٥، ١٧٤٦، ١٧٤٧، ١٧٤٨، ١٧٤٩، ١٧٥٠، ١٧٥١، ١٧٥٢، ١٧٥٣، ١٧٥٤، ١٧٥٥، ١٧٥٦، ١٧٥٧، ١٧٥٨، ١٧٥٩، ١٧٦٠، ١٧٦١، ١٧٦٢، ١٧٦٣، ١٧٦٤، ١٧٦٥، ١٧٦٦، ١٧٦٧، ١٧٦٨، ١٧٦٩، ١٧٧٠، ١٧٧١، ١٧٧٢، ١٧٧٣، ١٧٧٤، ١٧٧٥، ١٧٧٦، ١٧٧٧، ١٧٧٨، ١٧٧٩، ١٧٨٠، ١٧٨١، ١٧٨٢، ١٧٨٣، ١٧٨٤، ١٧٨٥، ١٧٨٦، ١٧٨٧، ١٧٨٨، ١٧٨٩، ١٧٩٠، ١٧٩١، ١٧٩٢، ١٧٩٣، ١٧٩٤، ١٧٩٥، ١٧٩٦، ١٧٩٧، ١٧٩٨، ١٧٩٩، ١٨٠٠، ١٨٠١، ١٨٠٢، ١٨٠٣، ١٨٠٤، ١٨٠٥، ١٨٠٦، ١٨٠٧، ١٨٠٨، ١٨٠٩، ١٨١٠، ١٨١١، ١٨١٢، ١٨١٣، ١٨١٤، ١٨١٥، ١٨١٦، ١٨١٧، ١٨١٨، ١٨١٩، ١٨٢٠، ١٨٢١، ١٨٢٢، ١٨٢٣، ١٨٢٤، ١٨٢٥، ١٨٢٦، ١٨٢٧، ١٨٢٨، ١٨٢٩، ١٨٣٠، ١٨٣١، ١٨٣٢، ١٨٣٣، ١٨٣٤، ١٨٣٥، ١٨٣٦، ١٨٣٧، ١٨٣٨، ١٨٣٩، ١٨٤٠، ١٨٤١، ١٨٤٢، ١٨٤٣، ١٨٤٤، ١٨٤٥، ١٨٤٦، ١٨٤٧، ١٨٤٨، ١٨٤٩، ١٨٥٠، ١٨٥١، ١٨٥٢، ١٨٥٣، ١٨٥٤، ١٨٥٥، ١٨٥٦، ١٨٥٧، ١٨٥٨، ١٨٥٩، ١٨٦٠، ١٨٦١، ١٨٦٢، ١٨٦٣، ١٨٦٤، ١٨٦٥، ١٨٦٦، ١٨٦٧، ١٨٦٨، ١٨٦٩، ١٨٧٠، ١٨٧١، ١٨٧٢، ١٨٧٣، ١٨٧٤، ١٨٧٥، ١٨٧٦، ١٨٧٧، ١٨٧٨، ١٨٧٩، ١٨٨٠، ١٨٨١، ١٨٨٢، ١٨٨٣، ١٨٨٤، ١٨٨٥، ١٨٨٦، ١٨٨٧، ١٨٨٨، ١٨٨٩، ١٨٩٠، ١٨٩١، ١٨٩٢، ١٨٩٣، ١٨٩٤، ١٨٩٥، ١٨٩٦، ١٨٩٧، ١٨٩٨، ١٨٩٩، ١٩٠٠، ١٩٠١، ١٩٠٢، ١٩٠٣، ١٩٠٤، ١٩٠٥، ١٩٠٦، ١٩٠٧، ١٩٠٨، ١٩٠٩، ١٩١٠، ١٩١١، ١٩١٢، ١٩١٣، ١٩١٤، ١٩١٥، ١٩١٦، ١٩١٧، ١٩١٨، ١٩١٩، ١٩٢٠، ١٩٢١، ١٩٢٢، ١٩٢٣، ١٩٢٤، ١٩٢٥، ١٩٢٦، ١٩٢٧، ١٩٢٨، ١٩٢٩، ١٩٣٠، ١٩٣١، ١٩٣٢، ١٩٣٣، ١٩٣٤، ١٩٣٥، ١٩٣٦، ١٩٣٧، ١٩٣٨، ١٩٣٩، ١٩٤٠، ١٩٤١، ١٩٤٢، ١٩٤٣، ١٩٤٤، ١٩٤٥، ١٩٤٦، ١٩٤٧، ١٩٤٨، ١٩٤٩، ١٩٥٠، ١٩٥١، ١٩٥٢، ١٩٥٣، ١٩٥٤، ١٩٥٥، ١٩٥٦، ١٩٥٧، ١٩٥٨، ١٩٥٩، ١٩٦٠، ١٩٦١، ١٩٦٢، ١٩٦٣، ١٩٦٤، ١٩٦٥، ١٩٦٦، ١٩٦٧، ١٩٦٨، ١٩٦٩، ١٩٧٠، ١٩٧١، ١٩٧٢، ١٩٧٣، ١٩٧٤، ١٩٧٥، ١٩٧٦، ١٩٧٧، ١٩٧٨، ١٩٧٩، ١٩٨٠، ١٩٨١، ١٩٨٢، ١٩٨٣، ١٩٨٤، ١٩٨٥، ١٩٨٦، ١٩٨٧، ١٩٨٨، ١٩٨٩، ١٩٩٠، ١٩٩١، ١٩٩٢، ١٩٩٣، ١٩٩٤، ١٩٩٥، ١٩٩٦، ١٩٩٧، ١٩٩٨، ١٩٩٩، ٢٠٠٠، ٢٠٠١، ٢٠٠٢، ٢٠٠٣، ٢٠٠٤، ٢٠٠٥، ٢٠٠٦، ٢٠٠٧، ٢٠٠٨، ٢٠٠٩، ٢٠١٠، ٢٠١١، ٢٠١٢، ٢٠١٣، ٢٠١٤، ٢٠١٥، ٢٠١٦، ٢٠١٧، ٢٠١٨، ٢٠١٩، ٢٠٢٠، ٢٠٢١، ٢٠٢٢، ٢٠٢٣، ٢٠٢٤، ٢٠٢٥، ٢٠٢٦، ٢٠٢٧، ٢٠٢٨، ٢٠٢٩، ٢٠٣٠، ٢٠٣١، ٢٠٣٢، ٢٠٣٣، ٢٠٣٤، ٢٠٣٥، ٢٠٣٦، ٢٠٣٧، ٢٠٣٨، ٢٠٣٩، ٢٠٤٠، ٢٠٤١، ٢٠٤٢، ٢٠٤٣، ٢٠٤٤، ٢٠٤٥، ٢٠٤٦، ٢٠٤٧، ٢٠٤٨، ٢٠٤٩، ٢٠٥٠، ٢٠٥١، ٢٠٥٢، ٢٠٥٣، ٢٠٥٤، ٢٠٥٥، ٢٠٥٦، ٢٠٥٧، ٢٠٥٨، ٢٠٥٩، ٢٠٦٠، ٢٠٦١، ٢٠٦٢، ٢٠٦٣، ٢٠٦٤، ٢٠٦٥، ٢٠٦٦، ٢٠٦٧، ٢٠٦٨، ٢٠٦٩، ٢٠٧٠، ٢٠٧١، ٢٠٧٢، ٢٠٧٣، ٢٠٧٤، ٢٠٧٥، ٢٠٧٦، ٢٠٧٧، ٢٠٧٨، ٢٠٧٩، ٢٠٨٠، ٢٠٨١، ٢٠٨٢، ٢٠٨٣، ٢٠٨٤، ٢٠٨٥، ٢٠٨٦، ٢٠٨٧، ٢٠٨٨، ٢٠٨٩، ٢٠٩٠، ٢٠٩١، ٢٠٩٢، ٢٠٩٣، ٢٠٩٤، ٢٠٩٥، ٢٠٩٦، ٢٠٩٧، ٢٠٩٨، ٢٠٩٩، ٢١٠٠، ٢١٠١، ٢١٠٢، ٢١٠٣، ٢١٠٤، ٢١٠٥، ٢١٠٦، ٢١٠٧، ٢١٠٨، ٢١٠٩، ٢١١٠، ٢١١١، ٢١١٢، ٢١١٣، ٢١١٤، ٢١١٥، ٢١١٦، ٢١١٧، ٢١١٨، ٢١١٩، ٢١٢٠، ٢١٢١، ٢١٢٢، ٢١٢٣، ٢١٢٤، ٢١٢٥، ٢١٢٦، ٢١٢٧، ٢١٢٨، ٢١٢٩، ٢١٣٠، ٢١٣١، ٢١٣٢، ٢١٣٣، ٢١٣٤، ٢١٣٥، ٢١٣٦، ٢١٣٧، ٢١٣٨، ٢١٣٩، ٢١٤٠، ٢١٤١، ٢١٤٢، ٢١٤٣، ٢١٤٤، ٢١٤٥، ٢١٤

أولهم، كم خرج الضمنية (عن الأصح عندهم) وأعطاه، كذا حله بعد، أم جازو، أو رجع، أو
بغير الحج، فإن أعيد عند نصر وعد الأهمى،
وحدثي الأولى والثانية، ورجع، أو لا، وثنى، وبغير
الحج فإن أيتام الشربين وثانها، فيجعل على الأول
من عاتق الحلق الأسبب
والثاني، لا، حر بعمده، ثمردود عن الأول
والثاني،

الشهر وقع غل ثلاثين يوماً، إلا حراماً، بعد اعتنا
لأهلها، فتمت، وآياتها

وأما من حارة ثلاثة أشهر، فلا يزال قد استعمل،
بعد قس، أن كل شهر من الثلاثة، وشهر واحد
ثلاثين يوماً، وهو في الحيرة والتكليف، وشافعية
والحنابلة، وفي تكليف الثلاثة أياماً، وهو
في لأن حبيبة، ورأي سيد حسنة، ومن ذلك في
حارة السنة، مثلاً.

التحويل إلى مواسم معتادة :

٧٩- حنيفة: السجاء في جروج، كالحفص،
والمس، وجذر، وقدره الخراج، إن رؤيته
يرى الخصية والندبة وخاية وان الشف،
لا يجوز التمثيل إلى غيره الأسماء.
واستقلوا - روى عن ابن عباس أنه قال: لا
تسبحوا في العباد والمسلمين، ولا تسبحوا إلا إلى
شهر مملو. " ١٧

وَأَنْتَ يَا شَاعِرِي بِذَلِكَ تَعْتَبُ، وَتَعْرِفُ بِرَأْسِكَ

بدء احزاب هذه الاحزاب :

٧٦ - يجب اعتساب هذا لأجل من الوقت الذي
يحدده المصدقون ولم يحدد المكان من وقت التفتيش.

أنا جليل بأعباد المسلمين :

٧٧- يقع الشَّجَرُ في أَعْيَادِ حَارِبٍ كَذَّابٍ
التيبة عُدَّةُ مَسِيحِيَّةٍ كَذِبَةٍ عَطَّرَ اسْمُهُ الْأَصْحَى
بِهَذَا اسْمِهِ سَائِحِيَا إِلَيْهِ

التأجيل إلى ما يحصل أحمد أمرين :

٧٨ — اذا وقع الزلزال ما يجتمع فيه من البرد والحر

[illegible]

وقد كان من شأن هذه الدراسات أن تساهم في تطوير النظم التعليمية والتدريبية في مجال السلامة المهنية، وذلك من خلال توفير المعلومات اللازمة لوضع البرامج التعليمية والتدريبية المناسبة، والتي تهدف إلى تحسين مستوى الوعي بالسلامة المهنية، وتطوير المهارات اللازمة للتعامل مع المخاطر المهنية، وتعزيز ثقافة السلامة المهنية في المؤسسات.

[illegible]

1. $\frac{1}{2} \times \frac{1}{2} = \frac{1}{4}$
 2. $\frac{1}{2} \times \frac{1}{2} = \frac{1}{4}$
 3. $\frac{1}{2} \times \frac{1}{2} = \frac{1}{4}$
 4. $\frac{1}{2} \times \frac{1}{2} = \frac{1}{4}$
 5. $\frac{1}{2} \times \frac{1}{2} = \frac{1}{4}$
 6. $\frac{1}{2} \times \frac{1}{2} = \frac{1}{4}$
 7. $\frac{1}{2} \times \frac{1}{2} = \frac{1}{4}$
 8. $\frac{1}{2} \times \frac{1}{2} = \frac{1}{4}$
 9. $\frac{1}{2} \times \frac{1}{2} = \frac{1}{4}$
 10. $\frac{1}{2} \times \frac{1}{2} = \frac{1}{4}$

والحصاد والجداد بما أخران أياماً إن كان المطر متواتراً، ويتقدمان بحرّ الهواء وعدم المطر. وأما العطاء فقد ينقطع جلاءً.

٨٠ - وقد تختلف هؤلاء الفقهاء في أثر اشتراط التأجيل إلى أجل مجهول جهالة متقاربة.

فيرى الخسعية أنه لا يجوز البيع إن أجل مجهول سواء كانت اجهالة متقاربة كالحصاد والديانس مثلاً، أو متفاوتة، كهبوب الريح وقدم واحد من سفر، فإن أبطل المشتري الأجل المجهول انتدرب قيل محله، وقبل قسّم العقد بالفاسد، انقلب البيع حائراً عند أبي حنيفة وأبي يوسف ومحمد، وعذر قروا ينقلب، ولو وصفت المدة قبل اتصال الأجل أكد الغاء، ولا ينقلب، جازاً بإجماع علماء الحنفية.

ويرى الشافعية فساد العقد، وذلك لأنه ينترط عدهم في المؤجل اعلم بالأجل، بأن يكون معلوماً مصححاً، فلا يجوز بما يختلف، كالحصاد وقدم الخاء، لمحدث ابن أبي شيبة، طيسف في كسب معلوم، ويزن معظم إلى أجل معلوم، (منفن عليه) ولأن ذلك غير معلوم، لأنه يتقدم و يتأخر^(١) ويرى الحنابلة أنه يلتزم تأجيل، وبصح العقد، وذلك لأنهم يستلظون أن يكون الأجل مقدراً برمي معلوم، وإن شرط حدراً أو أجلاً مجهولاً - بأن داء بشرط الخيار وأطلق، أو إلى اعضاء ونحوه، أو يضمن مؤجلاً إلى احصاد ونحوه - لم يصح الشرط وصح البيع، بل يذوي غاب غرضه بعد الشرط من مانع

ومشترط سواء علم بعناء الشرط أو لا - أحد أمرين: فسح البيع، لأنه لم يسلم له ما دخل عليه من الشرط، أو أرفش (أي شوبق) ما نقص من الزمن سلعاء الشرط إن كان لمشرطاً بالتمام، أو مازة إن كان مشترطاً. يعني إذا شترى زيادة على الفين^(٢) أما في السلم فإنه لا يصح العقد إذا وقع التأجيل بذلك، وذلك لغوات شرط صحت، وهو الأجل لمعلوم، لاختلاف هذه الأشياء^(٣).

ويرى المالكية أنه يجوز التأجيل إليه، ويعتوي الحصاد والديانس ونحوها هيئات معلومة، أي الوقت الذي يحصل فيه غالب ما ذكر، وهو وسط الوقت الممد لذلك، وسواء وجدت الإقمان في بلد العقد، أو عديم - أي لم توجد - المراء وجود الوقت الذي يقلب فيه الوقع^(٤).

وذهب ما ذكره ابن قدامة في رواية أخرى عن الإمام أحمد أنه قال: أرجو ألا يكون به بأس، وبه قال أبو ثور. وعبر ابن عمر أنه كان يتناع إلى العطاء، وبه قال ابن أبي عبيد، وقال أحمد: إن كان شيء به عرف فأرجو، وكذلك إن قال إلى قدم العزاة، وهذا محمول على أنه أراد وقت العطاء، لأن ذلك معلوم. فأت نفس اعطاء مجهول في نفسه مجهول، يختلف، ويتقدم و يتأخر. ويحتمل أنه أراد نفس العطاء، لكونه يتفاوت أيضاً، فألمه الحصاد، واحتج من أجاز ذلك بأنه أجل ينطق بوقت من

(١) كذا في نسخة، م ٦٥٥ م ٦٦٥ م ٦٧٥ م.

(٢) في نسخة، م ٦٧٥ م ٦٨٥ م.

(٣) في نسخة، م ٦٨٥ م ٦٩٥ م.

(٤) في نسخة، م ٦٩٥ م ٧٠٥ م.

و قد ذكره في نسخة، م ٧٠٥ م ٧١٥ م.

يطأه في مرسى نعمة، ولا يترك مرسى، ولا
لأجل مجهول لا يعيد، لأنه يؤدي إلى حرج.

الزمن يعرف في العادة، لا يتفاوت فيه تفاوتاً كثيراً،
فإنه ما إذا كان ليس نعمة.

الأجل المجهول

أما أنجيل إلى أجل مجهول جهالة مطلقة:

٨٢ - سبق بيان تماماتها على عدة حوار
تتأجل إلى أجل مجهول جهالة مضمرة، واحتلوا في
ثم هذا التأجيل على انصرف ويرى الحفظة، كما يكمه
والشافية، وهو يرى سحابية، أنه لا يصح العدم
أبصار، وذلك، لأنه أجل فاسد فاقده العدم، لأن
لأنه المزمع رضياً به مزجلاً إلى هذا الأجل، وإذا لم
يصح الأجل، فلهذا يصحته حالاً بإحدى رادتها
وما أضافها عليه، ولا يبيع - ونحوه - يقوم على
لتراضي، فاقده العدم.

غير أن أهمية يرون أنه إن أجل المشتري الأجل
المجهول المتفاوتات في التفرق، بعد الفهم، تنسب
جداً، وعند زهر لا يسلط جائراً، ولو عرفنا قبل
الإنطاك نأكد التعبد، ولا يسلط جائراً بإحجام
الحفظة.

ويرى المحاملة أن الأجل المجهول في السبع
يعد، ويصح السبع، في السبع يعد لأجل
واحد.

وإذا استدلو على صحة البيع وطلال لأجل

التأجيل إلى فعل غير مبسط أو قوحي:

٨٦ - نفس النسخة على عدة حوار التأجيل إلى
ما لا يعلم وقت وقوعه - حيث أو حكاية ولا
ينقطع، وهو الأجل المجهول.

وذلك كما لو دأبه شغل مؤجل إلى قدوم زيد من
سفره، أو تروك مصر، أو هبوب ريح، وكذا إذا دأبه
إلى مصر.

وقد استدلو على عدم حوار هذا النوع من الأجل
والآثار التي استدلو بها على عدة حوار التأجيل
بالمعنى المتأخر، يقع في زمان معمار، كما خصص
والدراهم، بل هذا النوع نوع، لأن الجهة هناك
متقاربة، وهذا الجهة فيها اختلافة.

ولأن التأجيل يمثل ذلك غير مبسوط، وأنه
يختلف: يصر، ويصدق، يتعد، ويتأخر، ولا
جهالة نفقش إلى المازعة في التسليم والتسليم، فهو

(١) شرح المودع شرح المجلد ١، ص ١٠١.

(٢) شرح المودع شرح المجلد ١، ص ١٠١، شرح المودع ١٠١.

(٣) شرح المودع شرح المجلد ١، ص ١٠١، شرح المودع ١٠١.

(٤) شرح المودع شرح المجلد ١، ص ١٠١، شرح المودع ١٠١.

(٥) شرح المودع شرح المجلد ١، ص ١٠١، شرح المودع ١٠١.

(٦) شرح المودع شرح المجلد ١، ص ١٠١، شرح المودع ١٠١.

(٧) شرح المودع شرح المجلد ١، ص ١٠١، شرح المودع ١٠١.

(٨) شرح المودع شرح المجلد ١، ص ١٠١، شرح المودع ١٠١.

(٩) شرح المودع شرح المجلد ١، ص ١٠١، شرح المودع ١٠١.

يحد هذا بالفقد، والأخرى بالنسبة، من أن يقول
نفسه: هذا فقد أحشره، وبالنسبة لجمعة عشر،
سوى جمهور العلماء أن هذا البيع إذا صدر منه
لصيقه لا يصح، لأن النبي صلى الله عليه وسلم من
عنه سيحشر في سبعة أجزاء في الشرح الكبير
: «كذلك فيه مالك والفرعي، وإسحاق». وهذا قول
أكثر أهل العلم، لأنه لم يخرجه بيع واحد، أشبه
من لو قال بعثك أحد هذين، ولأن النبي صلى الله عليه وسلم
يصح، كالمبيع بارقه المجهول. »

وهذا روي عن طوس والحكم وحده أنه قالوا:
لا بأس أن يبعث: «يبيحك» نفسه بكدا، وبالنسبة
بكدا، يذهب إلى أحدهما، فحتم أن يجرى بينهما
بعد ما يجري في العقد، فكان يشترى قول: «أنا أعهده
بالنسيئة بكدا» فقال: نعم، أو قال: قد رضيت،
ولم يذلل، فيكون عقدًا كاملاً، فيكون فوهم كقول
الجمهور.

فعل هذا: إن لم يجد ما يدل على الإيجاب أو
ما يبيح مفاعله لم يصح، لأن ما مضى من القول لا
يصح أنه يكون إيجاباً.

فهذا الخلاف الوارد في صحة هذا البيع مضمرة

المجهول من روى عن عائشة أنها قالت: «جاءني
بدريرة، فضاللت: كانت أهلي حل تسع أواق، في
كل عام ثوبان، فأعجبني». قلت: إن أحب أعتد
أن أعدها لهم عدة واحدة، ويكون ولاؤك لله،
فعلت، فذهبت بربوة إلى أهلها، فماتت، فأبوا
عليها. فجاءت من عندهم ورسول الله صلى الله عليه
وسلم، فقلت: «يا رسول الله، إن عروسان عنده فأبوا إلا
أن يكون الولاء لهم». فصنع النبي صلى الله عليه
وسلم، فأعيرت عائشة النبي صلى الله عليه وسلم
فكان: أخذها واشترطت له الولاء، فبذل الولاء لمن
أعنت ففعلت عائشة، فقام رسول الله صلى الله عليه
وسلم في لباس قصير من وأبى عليه، ثم قال: «أنا
بعد قد بان رجاء بشرطين شروهاً ليمت في كتاب
في تعالي؟»، كان من شرط أبي في كتاب الله فهو
باطل، وإن كان مائة شرط. قضاء الله أحق. وشرط
فما أوثق، وإنما الولاء من أعنت». مفتي عنه.
«أفضل شرط ولم يطل العقد، قال امرؤ قيس: حبر
مردة ثلثت، ولا تعلم حبر بعارضه. فالقول به
يحب.»

الإعصا من الأجل بالماء:

يزد الأعصا من الأجل بالماء في صورته
ما يلي:

النسوة الأولى:

٨٣ - صدور إيجاب مستحسن على عدة زوج،

(١) الشرح الكبير للشيخ أبي القاسم ١٠٢١، وفي الأثر
١٠٢١، وفي القدر ٨١، ٨٢، «وأما الخلاف في إذا
قال: بعثك بأحد هذين، وأبى إلى سنة فلهما من». «
ومضى هذا» ١٠٢٢
(٢) حديث «من عرس رجلين في بيعة، ورواه الترمذي، وسبق
عن عروسة أو عروسة عروسة، وقال الترمذي حسن صحيح.
رواه البيهقي، ورواه «صحة واحدة» بإحدى التفسير
١٠٢٣، ١٠٢٤

الآفة». قال الجصاص: معلوم أن ربا الجاهلية بما كان فرضاً مؤجلاً من بادة مشروطة، فكانت الزيادة بدلاً من الأجل، فأبطله الله تعالى وحرمه، وقال: «وَمَنْ تَبَيَّنَ مِنْكُمْ مَنْ لَكُمْ رَأْسٌ فَاتَّبِعُوا رَأْسَهُ» وقال تعالى: «وَذَرُوا مَا بَيْنَ أَيْدِيكُمْ مِنَ الزَّيْنِ» ^(١) «حَظَرُكُمْ يَزِيدُكُمْ لِلْأَيْدِي عَوْضٌ». ولا خلاف أنه لو كان عليه ألف درهم حاله، فقال له: اجنني وأزبك فيها مائة درهم، لا يجوز، لأن أمانة عوض من الأجل ^(٢).

الصورة الرابعة:

وهي تعجيل لعين المؤجل في مقدس تشارك عن نفسه «ضع وتمجل».

٨٦ - يرى جمهور المصنف أنه إذا كان لرجل على آخر دين مؤجل، فقال الدين لقربه: ضع عني بعنه وتعجل لك بغيره، فإن ذلك لا يجوز عند الخليفة والمالكة والشافعية والحنابلة، وكمره يريد من ثابت، وابن حمر، والمفتاد، وسعيد بن المسيب، وسالم، والحسن، وحده، والمحكم، والثوري، وهشيم، وابن علق، وإسحاق ^(٣).

فقد روي أن رجلاً سأل ابن عمر فنهى عن ذلك، ثم سأله، فقالت: إن هذا يريد أن أخضع الربا ^(٤).

الصيغة الصادرة مختلفة على صيغتين في أن واحد، فلم يحرم المبالغ ببيع واحد، ولأن الثمن مجهول عن هو عشرة أو خمسة عشر، وإذا كان المبالغ غير حازم لا يصح، ويكون فرضاً، فإذا قبل لموجه إليه العرض إحدى الصفقتين كان بيعاً موبهاً إلى الطرف الأول، فإن قبل تم الصفقة، ولا لم يتبر.

الصورة الثانية:

٨٤ - وهي بيع الشيء بأكثر من سعر يومه لأجل النساء. يرى جمهور الفقهاء ^(٥) يجوز بيع الشيء بأكثر من سعر يومه لأجل النساء، وذلك لعدم الأدلة النصية بجواز البيع. قال الله تعالى: «وَأَعْلَ اللَّهُ الْبَيْعَ» ^(٦) وهو عام في إباحة ما سائر أبحاث إلا ما يخص مدني، ولا يوجد دليل يخص هذا المصنف ^(٧).

الصورة الثالثة:

وهي تأجيل البيع لحال في مقابل زيادة: ٨٥ - وهذه الصورة تدخل في باب الربا ^(٨) إذا أربى المحرم شرعاً شيئاً: ربا للنساء، وربما التفاضل، وقاب ما كانت العرب تعله، من قولها لتفريم: تفضي أم تربي؟ فكان التفريم يريد في الماء، وبصر الطائف عليه، وهذا كله محرم باتفاق

(١) سورة العنكبوت: ٢٧، ٢٨.

(٢) أحكام خزانة الشارح: ٣١٨/١ ط أول، وأحكام الفرق للمصنف: ٤٤٢/١، ٤٤٢ ط النسخة الثانية: ١٣٦٧ هـ.

(٣) لغز الطبع مع الشيخ الكبير: ١٧٩/١ ط الباز.

(٤) لسانه: ٣٣٦/٧ ط الأخير: ٣٣٦/٧ ط الباز.

(٥) راجع مصنف: ١١٠.

(٦) ماب: لأوس رشودي: ١٥٢/١ ط أول: ١٣٩٧ هـ.

(٧) مؤلف الشرح: ٢٧٥.

(٨) تل: الأوطار: ١٥٣/١.

(٩) راجع مصنف: ١١٠.

فحقيقته أولى بذلك، وأيضاً فإنه لا يمكن من هذا على إسقاط الدلائل لبعضه، لأنه إما أن لم يكن مستحقاً للعقد، حينئذ يكون سبباً له لسبباً بعضه.

والمعدن حذر من الزنجار لا تذابة ، ويكفر (فبا) لو
كانت له عمامة كذا . موزلة فصبه على عمامة
ه (ال) عمامة في معاني منه من الدين ، وصحة
التمثيل في عمامة اساق - وهو خشيانه - وذات
عمامة عن الأجل - وهو حرام .

وأبشع لأن لأجل صفة كاحوده، وأغرب
عن الماده، يجوز، فكذلك لأجل

و يقول ابن همام: "كتب مع الحلون، فنه بخبره
كثيرا حورده فندني له الدرس، و اداب به، و اهدى لك سره
دراهم و تحب ان اكون اني علمت.

ويعرّف صاحب الكفاية : والأصل فيه أنه
الإحسان متى وُعد من الخصال يكون محمولاً على
الخاصة كقوله الله : وإن الله من أعط من
أراد من عباده ، وأما قوله : أصله حتى في الأصل في
الاحتمالية الواسعة ، فيكون مقابله بخلاف ما إذا
صالح من أصل على حسنة ، فإنه يكون محمولاً على
بعض بعض خلق ، دون له أوصه ، لأن الإحسان في
يوجد إما من طرف رب الغير ،^{١٢}

وہابیوں نے اس کے ساتھ ساتھ یہ بھی کہا کہ یہاں تک کہ

دوروي غږ زه د سږ شات اېښه کړې غور
 دځمکې ۱۱

وروى أبو النضر في تاريخه عن علي بن الحسين
قال: كان له نزل بحرب من أمة يرسعه.

واستدرك جمهور الفقهاء على بطلان ذلك بشبهتين:
 ١- من سمع نعيه من عمر أو غيره، أو مثل ذلك،
 ٢- من رأى ناله، أو سمع الشراء فيه.

والأجل أنه معطوف لـ «وإذا أيقظت بها كفتة»
فمرصاً متوجلاً زيادة معروفة، فقلت: انظر يا رب
من لأجل، وأظنه أنه تعالى، وجرمه، وقال: «والأجل
نقيم فذلكم لؤلؤم لؤلؤكم»^١ وقال تعالى: «وإذا
هاضمت من الرماح»^٢ فحظ أن يؤخذ للرجس عوض، فإذا
كانت غيبه لك مذهب متوجه، فربح ع. على أن
يعطيه، فلما جعل خطب الأحم، فكانت قد هو
مبني الرب الذي من الله تعالى على جرمه. ولا
حلاص أن لو كان عليه ألف درهم، قال: فقال له
أبليس: وأر بلك فيها مائة درهم، فلا يخبر، لأنه أمانة
عوض من الأحم، فكان الخطي مبني الرماح.
وإذا علم أنه عوضاً عن الأجل، وهذا هو الأصل في
مقتضى حلال آفة الأبدان من الأحم.

والأحرار. وإذا كان نسب سبعة أحرار موجبة للحرمة

۱۳۱. ق. ۱۳۱، المجلد ۱، العدد ۱، ۱۳۱۰، ۱۳۱۱، ۱۳۱۲، ۱۳۱۳، ۱۳۱۴، ۱۳۱۵، ۱۳۱۶، ۱۳۱۷، ۱۳۱۸، ۱۳۱۹، ۱۳۲۰، ۱۳۲۱، ۱۳۲۲، ۱۳۲۳، ۱۳۲۴، ۱۳۲۵، ۱۳۲۶، ۱۳۲۷، ۱۳۲۸، ۱۳۲۹، ۱۳۳۰، ۱۳۳۱، ۱۳۳۲، ۱۳۳۳، ۱۳۳۴، ۱۳۳۵، ۱۳۳۶، ۱۳۳۷، ۱۳۳۸، ۱۳۳۹، ۱۳۴۰، ۱۳۴۱، ۱۳۴۲، ۱۳۴۳، ۱۳۴۴، ۱۳۴۵، ۱۳۴۶، ۱۳۴۷، ۱۳۴۸، ۱۳۴۹، ۱۳۵۰، ۱۳۵۱، ۱۳۵۲، ۱۳۵۳، ۱۳۵۴، ۱۳۵۵، ۱۳۵۶، ۱۳۵۷، ۱۳۵۸، ۱۳۵۹، ۱۳۶۰، ۱۳۶۱، ۱۳۶۲، ۱۳۶۳، ۱۳۶۴، ۱۳۶۵، ۱۳۶۶، ۱۳۶۷، ۱۳۶۸، ۱۳۶۹، ۱۳۷۰، ۱۳۷۱، ۱۳۷۲، ۱۳۷۳، ۱۳۷۴، ۱۳۷۵، ۱۳۷۶، ۱۳۷۷، ۱۳۷۸، ۱۳۷۹، ۱۳۸۰، ۱۳۸۱، ۱۳۸۲، ۱۳۸۳، ۱۳۸۴، ۱۳۸۵، ۱۳۸۶، ۱۳۸۷، ۱۳۸۸، ۱۳۸۹، ۱۳۹۰، ۱۳۹۱، ۱۳۹۲، ۱۳۹۳، ۱۳۹۴، ۱۳۹۵، ۱۳۹۶، ۱۳۹۷، ۱۳۹۸، ۱۳۹۹، ۱۴۰۰، ۱۴۰۱، ۱۴۰۲، ۱۴۰۳، ۱۴۰۴، ۱۴۰۵، ۱۴۰۶، ۱۴۰۷، ۱۴۰۸، ۱۴۰۹، ۱۴۱۰، ۱۴۱۱، ۱۴۱۲، ۱۴۱۳، ۱۴۱۴، ۱۴۱۵، ۱۴۱۶، ۱۴۱۷، ۱۴۱۸، ۱۴۱۹، ۱۴۲۰، ۱۴۲۱، ۱۴۲۲، ۱۴۲۳، ۱۴۲۴، ۱۴۲۵، ۱۴۲۶، ۱۴۲۷، ۱۴۲۸، ۱۴۲۹، ۱۴۳۰، ۱۴۳۱، ۱۴۳۲، ۱۴۳۳، ۱۴۳۴، ۱۴۳۵، ۱۴۳۶، ۱۴۳۷، ۱۴۳۸، ۱۴۳۹، ۱۴۴۰، ۱۴۴۱، ۱۴۴۲، ۱۴۴۳، ۱۴۴۴، ۱۴۴۵، ۱۴۴۶، ۱۴۴۷، ۱۴۴۸، ۱۴۴۹، ۱۴۵۰، ۱۴۵۱، ۱۴۵۲، ۱۴۵۳، ۱۴۵۴، ۱۴۵۵، ۱۴۵۶، ۱۴۵۷، ۱۴۵۸، ۱۴۵۹، ۱۴۶۰، ۱۴۶۱، ۱۴۶۲، ۱۴۶۳، ۱۴۶۴، ۱۴۶۵، ۱۴۶۶، ۱۴۶۷، ۱۴۶۸، ۱۴۶۹، ۱۴۷۰، ۱۴۷۱، ۱۴۷۲، ۱۴۷۳، ۱۴۷۴، ۱۴۷۵، ۱۴۷۶، ۱۴۷۷، ۱۴۷۸، ۱۴۷۹، ۱۴۸۰، ۱۴۸۱، ۱۴۸۲، ۱۴۸۳، ۱۴۸۴، ۱۴۸۵، ۱۴۸۶، ۱۴۸۷، ۱۴۸۸، ۱۴۸۹، ۱۴۹۰، ۱۴۹۱، ۱۴۹۲، ۱۴۹۳، ۱۴۹۴، ۱۴۹۵، ۱۴۹۶، ۱۴۹۷، ۱۴۹۸، ۱۴۹۹، ۱۵۰۰، ۱۵۰۱، ۱۵۰۲، ۱۵۰۳، ۱۵۰۴، ۱۵۰۵، ۱۵۰۶، ۱۵۰۷، ۱۵۰۸، ۱۵۰۹، ۱۵۱۰، ۱۵۱۱، ۱۵۱۲، ۱۵۱۳، ۱۵۱۴، ۱۵۱۵، ۱۵۱۶، ۱۵۱۷، ۱۵۱۸، ۱۵۱۹، ۱۵۲۰، ۱۵۲۱، ۱۵۲۲، ۱۵۲۳، ۱۵۲۴، ۱۵۲۵، ۱۵۲۶، ۱۵۲۷، ۱۵۲۸، ۱۵۲۹، ۱۵۳۰، ۱۵۳۱، ۱۵۳۲، ۱۵۳۳، ۱۵۳۴، ۱۵۳۵، ۱۵۳۶، ۱۵۳۷، ۱۵۳۸، ۱۵۳۹، ۱۵۴۰، ۱۵۴۱، ۱۵۴۲، ۱۵۴۳، ۱۵۴۴، ۱۵۴۵، ۱۵۴۶، ۱۵۴۷، ۱۵۴۸، ۱۵۴۹، ۱۵۵۰، ۱۵۵۱، ۱۵۵۲، ۱۵۵۳، ۱۵۵۴، ۱۵۵۵، ۱۵۵۶، ۱۵۵۷، ۱۵۵۸، ۱۵۵۹، ۱۵۶۰، ۱۵۶۱، ۱۵۶۲، ۱۵۶۳، ۱۵۶۴، ۱۵۶۵، ۱۵۶۶، ۱۵۶۷، ۱۵۶۸، ۱۵۶۹، ۱۵۷۰، ۱۵۷۱، ۱۵۷۲، ۱۵۷۳، ۱۵۷۴، ۱۵۷۵، ۱۵۷۶، ۱۵۷۷، ۱۵۷۸، ۱۵۷۹، ۱۵۸۰، ۱۵۸۱، ۱۵۸۲، ۱۵۸۳، ۱۵۸۴، ۱۵۸۵، ۱۵۸۶، ۱۵۸۷، ۱۵۸۸، ۱۵۸۹، ۱۵۹۰، ۱۵۹۱، ۱۵۹۲، ۱۵۹۳، ۱۵۹۴، ۱۵۹۵، ۱۵۹۶، ۱۵۹۷، ۱۵۹۸، ۱۵۹۹، ۱۶۰۰، ۱۶۰۱، ۱۶۰۲، ۱۶۰۳، ۱۶۰۴، ۱۶۰۵، ۱۶۰۶، ۱۶۰۷، ۱۶۰۸، ۱۶۰۹، ۱۶۱۰، ۱۶۱۱، ۱۶۱۲، ۱۶۱۳، ۱۶۱۴، ۱۶۱۵، ۱۶۱۶، ۱۶۱۷، ۱۶۱۸، ۱۶۱۹، ۱۶۲۰، ۱۶۲۱، ۱۶۲۲، ۱۶۲۳، ۱۶۲۴، ۱۶۲۵، ۱۶۲۶، ۱۶۲۷، ۱۶۲۸، ۱۶۲۹، ۱۶۳۰، ۱۶۳۱، ۱۶۳۲، ۱۶۳۳، ۱۶۳۴، ۱۶۳۵، ۱۶۳۶، ۱۶۳۷، ۱۶۳۸، ۱۶۳۹، ۱۶۴۰، ۱۶۴۱، ۱۶۴۲، ۱۶۴۳، ۱۶۴۴، ۱۶۴۵، ۱۶۴۶، ۱۶۴۷، ۱۶۴۸، ۱۶۴۹، ۱۶۵۰، ۱۶۵۱، ۱۶۵۲، ۱۶۵۳، ۱۶۵۴، ۱۶۵۵، ۱۶۵۶، ۱۶۵۷، ۱۶۵۸، ۱۶۵۹، ۱۶۶۰، ۱۶۶۱، ۱۶۶۲، ۱۶۶۳، ۱۶۶۴، ۱۶۶۵، ۱۶۶۶، ۱۶۶۷، ۱۶۶۸، ۱۶۶۹، ۱۶۷۰، ۱۶۷۱، ۱۶۷۲، ۱۶۷۳، ۱۶۷۴، ۱۶۷۵، ۱۶۷۶، ۱۶۷۷، ۱۶۷۸، ۱۶۷۹، ۱۶۸۰، ۱۶۸۱، ۱۶۸۲، ۱۶۸۳، ۱۶۸۴، ۱۶۸۵، ۱۶۸۶، ۱۶۸۷، ۱۶۸۸، ۱۶۸۹، ۱۶۹۰، ۱۶۹۱، ۱۶۹۲، ۱۶۹۳، ۱۶۹۴، ۱۶۹۵، ۱۶۹۶، ۱۶۹۷، ۱۶۹۸، ۱۶۹۹، ۱۷۰۰، ۱۷۰۱، ۱۷۰۲، ۱۷۰۳، ۱۷۰۴، ۱۷۰۵، ۱۷۰۶، ۱۷۰۷، ۱۷۰۸، ۱۷۰۹، ۱۷۱۰، ۱۷۱۱، ۱۷۱۲، ۱۷۱۳، ۱۷۱۴، ۱۷۱۵، ۱۷

9897-06-10-10-10

^a $\chi^2 = 0.89$, $p = .64$.

|| أَمْ يَكُنْ مِنْ أَهْلِ الْيَمِينِ ||

فهو المصنف والمخترع له القول، لكن سفي
وأجل، وهو المصنف، مع بيت، وذلك لأن الأصل
للمفرد، والاشتراك على المشتري، لأنه ثبت خلاف
لقد هو، والاشتراك للإشهاد.

و يرى كما ليكية أنه يعين بأحرف مانج، سواء
أكتبت النسخة فائمة أو ثابت، فإن لم يكن حرف
نحاما ونفاسحا، كانت فائمة، فترد الكلمة له فيها،
وإن لم تكن فائمة صدق المشتري حينئذ، إذا لم يكن أحلا
فربما لا يثبت فيه، وإذا فالقول للبايع إن حلف.
و يرى المتألفين، وهو رواية في مذهب الحنابلة،
أنها باعها، عونه صل الله عليه وسلم: «أرى يعطي
المشتري ما يوافق لأفعي ناس وماء رحا، وأموالهم،
ولكنهم آمن على المديني منه»، رواه مسلم، وكل
منها مذهب عليه، كما أنه مدع، والاشهاد أحمد في
صحة المصنف، فموجب أنه يتحد لها، فثبت على
الاختلاف في الأمر.^(١)

الاختلاف في مقدار الأجل:

٨٩ - إذا اختلف المتفقان في مقدار الأجل، كما
إذا كان البايع يشترط مؤجل أمي شهر، ومدهي
لمشتري أكثر من ذلك، فإن المعطاء احتفظ فيه.

فروى، أنه موصية والحنابلة أن المصنف قول
مقصي لأجل، لإنكاره الزيادة، واليه للمشتري.

٨٨ - وروى ذلك عن النجاشي، وأبو ثور،
لأنه أخذ للمصنف حقه، ثلاث شهور، فصار كما لو
كان الدين ثلاثة أشهر.

واستثنى من ذلك الحنفية والحنابلة (وهو قول
المحدثين من عندناهم) أنه يجوز أن يصاح أبوي
مكتاب على تعجيل بدل الكتابة، مقابل الخط منه،
وذلك لأن معنى الإرفاق في سبيل التعجيل من معنى
المعاوضة، فلا يكون هذا في معاده الأجل بعض
ذلك، ولكن إرفاق من الدال على بعض المال،
ومساهمة من المكتاتب فيما يبقى قبل حلول الأجل
بتحويل إلى صرف نظرية.

ولأن لعامله ما هي مدة الكتب مع سيده،
وهو يتبع بعض ماله بعض، فمكتاتب المأجور،
بشروط شرو.

اختلاف المتعاقدين

في الأصل

٨٧ - اختلاف المتعاقدين في الأصل إما أن يكون
في أصل الأجل، أو في معضده، أو في نحوه، أو في
مضيه، وفيما يلي أنواع الفتناء في ذلك:

الاختلاف في أصل الأجل في البيع:

٨٨ - إذا اختلف المتفقان في أصل الأجل، فإن
قال أحدهم: اشترى، واشترى يشترط به يسير مؤجل، وثكره
البايع - فإن المعطاء قد احتفظوا:

(١) في نسخة عن أحمد، ٢٥٦، وكذا في نسخة ٢٥٦، ط

٢٥٦، ط، في نسخة ٢٥٦، ط، مع شرح ٢٥٦، ط

(٢) نسخة ٢٥٦، ط، في شرح ٢٥٦، ط

(٣) نسخة ٢٥٦، ط، في شرح ٢٥٦، ط

(٤) نسخة ٢٥٦، ط، في شرح ٢٥٦، ط

(١) في نسخة ٢٥٦، ط، في شرح ٢٥٦، ط

(٢) في نسخة ٢٥٦، ط، في شرح ٢٥٦، ط

الاختلاف في انتهاء الأجل :

٩٠ - إذا اختلف التمتعان في مضي الأجل ، مع اشتافهما على التأجيل - كما إذا قال البائع بعديك بمشمن مزحل إن شهر أونه هلال رمضان ، وقد انقضى ، ويقول المشتري : بل أركه نصف رمضان فانتهاء لأجل نصف شوال ، فقد اختلف الفقهاء في حكمه :

فيرى الحق أن القول والنية المشتري ، لأنها لما انعقا على «أجل» ، فالأصل بقاءه ، فكان القول للمشتري في عدم مضيهِ ، ولأنه منكر نوجة المطالبة ، وأما تقديمه على نية البائع فلكونها أكثر إثباتاً^(١) ويرى المالكية^(٢) أن القول ينكر التفضي بعبه ، لأن الأصل بقاء الأجل ، «أي أن القول نزل لرعى بقاء الأجل» ، وأنكر انقضاءه ، سواء كان بالثما أو مشترياً ، كان مكرراً أو مكرراً ، إذ لم يوجد سببه ، فإن كان لأحدهما بنية عمل بها... وهذا إن أشبه قوله عادة الناس في الأجل - أشبه «آخراً» لا - فإن لم يشبهها مما عادة الناس حياء ، وفسخ إن كانت السلعة قائمة ، وإلا فالقبض ، ويقضى للعالم على الباكي...» .

مسقطات الأجل

٩١ - الأجل إذا آن يكون أيسر بقاءه ، وهو ، بشرط على تحييفه شرط أحكام الصرف ، أو يترك على

لأنه يثبت خلاف الظاهر ، والبيانات لإثبات خلاف الظاهر^(٣)

ويرى المالكية والشافعية والمناقلة (ي رواية أخرى) أنها بتحاليف ، للحدث المتقدم ، ولأن كلا منها مدعى عليه ، كما أنه مدعى ، فإذ تحالفا عند المالكية^(٤) ففسخ المبيع كان السلعة قائمة - على اشتهار - إن حكم بالفسخ حكم ، أو قرضياً عليه ، ونعود السلعة على ملك البائع حقيقاً ، طناً أو مطلقاً ، وقيل يحصل الفسخ بمجرد التحاليف ، كالطلاق ، ولا تنوف على حكم ، وحلف المشتري إن فسخ المبيع كله ، فإن ذات البعز فلكل حكمه .

ويرى الشافعية أنها إذا تحالفا فالصحيح أن العقد لا يفسخ بنفس التحاليف ، لأن أينة أقوى من الجبر ، ولو أقام كل منها بينة لم يفسخ قبالتحاليف أولاً .

بل إن رخصاً على ما قال أحدهما أم المدة وإن لم يرضيا بأن شرط بينهما فيفسخا ، أو أحدهما ، أو الحاكم لقطع النزاع ، وحق الفسخ عند التحاليف ليس على الفور ، نولم يفسخ في الحال كان لها بعد ذلك بقاء الضرر المخرج للفسخ .

وقيل إنما يفسخ الحاكم ، لأنه فسخ مجتهد فيه فلا يفسخ أحدهما .

ومقابل لصحيح أنه يصح بالتحاليف ونعود الحال إلى ما كانت عليه قبل العقد^(٥)

(١) رد مختار ج ١ ص ١٧٢ ، ١٧٣ - ولا اعتبار ١٨٧٢ طرم حجازي ، لمأهون .

(٢) سائبة ، مسجل على الشرح الكبير ١٩١/٣ ، والمختصر ١٨٨٦ ، وجهاً للناس لأثر البقاء للعالم ١٨٨٦ .

(٣) رد مختار ج ١ ص ١٧٢ ، ١٧٣ ، وكشاف ١٧٨٢/٣ .

(٤) حاشية السور على الشرح الكبير ١٨٩/٣ ، مصطفى محمد .

(٥) سر مختار ١٧٢/٩ .

يؤدي هذا الإسقاط إلى ضرر بالدين. أما الدائن فإن إسقاطه الأجل يجب أن يفرق فيه بين أجل تيقن المقد وقت صدوره - كما لو باع شئ مؤجل - وفي هذه الحالة يكون الأجل لازماً لدن لأنه التحق بصاحب العقد سائفاً الفقهاء ، وبين أجل أرادته الدن والمدين بعد صدور المقد شئ حال ، وهذا النوع قد اختلف الفقهاء في لزومه للدائن ، أي أنه لا يمكن أن يستد بإسقاطه دون الرجوع إلى الدين .

ذهب الحنفية (غير زفر) والمالكية إلى أن من باع شئ حال ، ثم أجله إلى أجل معلوم أن الدين يصير مؤجلاً ، كما لو باع شئ مؤجل ابتداء ، و يصبح الأجل لازماً للدائن لا يصبح وجوبه عنه دون رضا المدين . أما التأجيل فلأن الدين حقه ، فله أن يؤخره تيسيراً على من عليه ، ولأن التأجيل إثبات براءة مؤقتة إلى حلول الأجل ، وهو ملك الميرة المطلقة بالإبراء عن الدين فلأن ملك الميرة المؤقتة أولى . وأما كونه لازماً له فذلك لأن الشرع أثبت من إسقاطه بالمرأة المطلقة الموقوف ، والتأجيل التزام الإسقاط إلى وقت معين ، فثبتت شرعاً سقوطه إلى ذلك الوقت ، كما ثبت شرعاً سقوطه بإسقاطه مطلقاً^(١)

وقال زفر (من علماء الحنفية) والشافعية والحنابلة : إن كل دين حال لا يصير مؤجلاً بالتأجيل ، لأنه بعد أن كان حالاً ليس إلا وهذا بالتأجيل ، بحيث يكون له الحق في الرجوع عنه ، وكذلك الموقوف في لزوم شرط تأجيل القرض ، وقد سبق أن جمهور الفقهاء لا يرون تأجيله ، حتى لو

تحققه حلول الدين أو حلول العين بما أصبح إضات من الأعيان إلى أجل ، أو يكون أجل توثبت وهو الذي يترب على تحققه انتهاء الحق الذي كان له ، والمسقطات - بوجه عام - إما بطريق الإسقاط ، وإما بطريق السقوط . وفيما يلي بيان ذلك :

أولاً : إسقاط الأجل

أ - إسقاط الأجل من قبل المدين :

٩٢ - لا كان الأصل قد شرع رخصاً بالدين وتمكيناً له من وقاء الدين في الوقت المناسب له ، و رعاة الحالة لعدم الشيء يتعرض لها ، كان من حقه أن يفظ أصل الدين ، و يصبح الدين حالاً ، وعلى الدائن قبض الدين . وهذا هو رأي جمهور الفقهاء : (الحنفية مطلقاً وكذا المالكية والشافعية والحنابلة إذا لم يؤد دنت إلى الاضرار بالدائن كأن كان لأداء في مكان مخوف ، أو كان له حمل ومؤونة أو كان في وقت كساد) على تفصيل في هذه المذاهب الثلاثة يرجع إليه في مواضعه^(٢)

ب - إسقاط الأجل من قبل الدائن :

٩٣ - تبين مما تقدم أن الأجل حق لمن عليه الدين ، وإذا كان حقا له فإنه يستد بإسقاطه طالما أنه لا

(١) فتح القدير ٢٢٥/٢ ، رد المحتار ١٧٧/١ ، وحاشية القسبي على الشرح الكبير ١٩٦/٣ ، وأجود ٣٠٠/١ ، وكشاف القناع ٣٠١/٣ ، انظر أيضاً ، ونص في الشرح الكبير ٢١٩/١ ط الشارح .

(٢) فتح القدير ٢٢٥/٢ ط المسبب ، ورد المحتار ٢١/٢

ويعطاه.^(١)

ومثل الموت الخفيص الموت الحكي، وذلك كما
توضح مرند "مذاهب الحرب" - كما صرح الخفيص - أو
كما وردت المصنفات الموت أو استرواف أخرى - كما
صرح المصنف.^(٢)

ويرى التكميكة ذلك إلا أنهم يستنون
ثلاث حالات. جاء في شرح الحرشي:^(٣) "إن الذين
لأن الدمة في الحالتين قد غرسة. وأشرح قد حكم
بمحلل، ولأنه لو لم يحل لزم ما تمكن الوارث من
العسة، أو عمد، وكلاهما باطل، لهونه تعالى:
«مَنْ بَغَىٰ ذِيَّ ذِيٍّ يُؤَيِّدْ بِنَاصِيَّتِهِ ذِيَّ ذِيٍّ»^(٤) وللضرورة
الخاصة بوضعه.

وعن المشهور: لو طلبت بعض العرفاء بدهاء
مؤيداً منع من ذلك. «وأما لو طلب لكل لكان لهم
ذلك». و يستثنى من الموت من قتل مدب (عمداً)
فمن دبت التوحيلا لا يحل، فحطه عن شتمه
من أجل. وأما المدب الذي لا فلا يحل نفسه ولا
مؤيده، وغرامته بأخيرة إلى أحد، أو بيده الآن. وحل
حقوق الذين المؤيد بالموت أو النفس عالم بشرط من
عليه أنه لا يحل عليه الذين بذلك، ولا يحل بشرطه.

(١) مدني المصنف للكتاب ٧١٢/٥

(٢) لأشبهه والخبر لا يحرم من ٥٧ ط عاصم.

(٣) إنبات ٢٩٧/١، والأشبهه واستدراكه ٣٣٩ ط

عربي، ومضي المخرج ١١٥/١، ١١٥/٢

(٤) الحرشي ١١٩/١، ومدينة مدني عن شرح الحكم

٢١٥/٣

(٥) في غير أشهر قد يؤخذ لا يحل بدني ولا بانوت.

(٦) سورة المد ١٢/٢

الشروط هذه لتأجيل، خلافاً لتكميكة ولبيت الذين
يرون نومه حسب الخفيص الذي من ١٢٠.

ج - إسقاط الأجل بتراضي الدائن والمدين:

٩٤ - لا خلاف بين المصنفين في أنه إذا تراضى
الدائن والمدين على إسقاط شرط التأجيل أن ذلك
جائز وصحيح.

ثانياً: سقوط الأجل

سأول المصنف، عدة أسباب إذا وقعت أدت إلى
سقوط شرط التأجيل، ومنها الموت والتفليس
والإعسار، والجنون والأسر.

أ - سقوط الأجل بالموت:

٩٥ - اختلاف المصنف في سقوط الأجل بموت
الدائن أو الدائن:

ويرى الحنفية وإضافة أنه الأجل يظل يمتد
تدريج حراب دت. ولا يحل موت الدائن، سواء
كان مؤثماً حقيقياً، أم حاكماً، وذلك لأن قاعدة
التأجيل أن ينصرف فيؤدى، نحن من فناء الدائن، فإذا
فوت من له الأجل تعدى المترك القضاء للمدين، فلا
يفيد التأجيل، "ولأن الأجل حق المدين، لا حق
صاحب الدين، فتعتبر حياته وموته في الأجل

(١) المدني ١٢٩/١ ط الأول، بشر، وبيت ٢٩٢/٢، لا يعلق

٢٩٢/١، ولا يعلق ٢٩٢/٢، ٢٩٢/٣

(٢) راجع مطلق الموت

(٣) رد المحتار، على بحر هشام ٢٩٢/١، ٢٩٢/٢، ومذاهب المصنف

١٢/٢

ح - مقفوض إلى أجل بالحسب :

٤٧ = إذا جاز من عنده الدين الذي أمر به
الدين، أهل بيعة الأهل بحرية؟
سرى الحقة والسماحة والحسابات من دون الدين
لا يوجد عمل الدين عليه لا يمكن التحصيل عند
حلون الأهل وسعة وليه، والأهل باق، والمصاحبة
التي عند حياض الأهل مطالعة وليه ماله، والأهل
الأهل من المحل ولا ينفذ بحرية كماله عنده،
ولأنه لا يوجد به عمل ماله قبل غيره، ولا يوجد
حين ما عنه.

ولما انكزها فقد نكسوا عن أنف "الذين المؤمنين" بطل
 العصب والود. عما يشرفه الذين عا خلقوا بها
 وما لم يمسس لدائس أمدن عمداً، وما يتصاها عن
 الحضور معها كما لا. على أن انكزوا عنده لا ينكز
 الذين انكزوا (١١)

في مشروط "الأجل للأمر أو الفقد":¹⁴

٩٨ سرور، فنهذه الحبيب وانفكعبه بالحبايه لئلا الأسير
في أفض الأعداء لاداءهم حرم ومكونه، كان حاكمه
كنا عبد الله، بعدت تشبه ديوه عمر و من غير من

٩٦ - إنا حكمنا عليك بالاحكام ما نضعه على المسلمين
 الا بالامس، فهل نحن ربون النفس الخبيثة ؟
 يرى المحسنة والخبيثة والضعفة (من الضعفاء)
 وهو ف... بما كفى ^{١٠} انه لا نحن - ربون النفس الخبيثة،
 ذلك الاصل حتى للمحسنة - ولا يمتنع عليه كذا
 منصفه، ولا لا - يوجب حوله له، ولا يوجب خوف
 ما عليه - كالطبيبة والاعاظم - وانه من موحي عن
 حني - فله حق من اجتهاد كغير النفس - وانما هي
 المحسنة واسمها ان دعه انبثت غير - ونظمت
 الا بالامس الخبيثة.

والمسهر عند الحجة الأولى القاصد^(١) الذي هو الواجب على القاصد^(٢) (أي الشخص) العذر حكيم أو كرم بخلق ذات لهؤلاء الخلق. فلهذا القاصد، وأما غيره فليس له عذر فيكون بالفساد، وبما يبين غيره، عذر على ما، وبما يبين

أف حقوق الفلسطينيين الموجدة في العهد العثماني
المتناهية تمتد على ثلاثة أقاليم (أراضي من الحيرة،
وهي لغز صالحة لحياتنا الإنسانية).

$$H_{\text{eff}} = H_0 + H_1 + H_2 + \dots$$
[illegible][illegible]

915.9

والجواب: "نعم" — إذ لم يكن إلقاءه معه —
هو ذاته ما سمر به نبيه تارة عليه من وقت حدمرد
المذنب المصعد المصعد المصعد، وإن لم يكن له من
— وكان من المصعد — التي نفس المصعد
التي كانت لها من وقت حملها إلى المصعد، وكانت
بداً على غل — وكان من المصعد التي غل
المصعد — فقد انقلب له من وقت حدمرد المصعد
المصعد عليه المصعد (1)

و. إضافة قوله: «كذلك لأن بعضي يتفاهة
العباد» و«هذه التي» و«أشبه» و«الأخ» و«أن الأخ»
و«وعنه» و«بعد» و«مؤلف» و«اعتبار» و«سريع» و«إنما» و«لأن»
و«المؤلف» و«أن» و«الوجه».

المنع من العمل بموجب العقد المقتضى أحده : فمما
المنع من :

١٠٠٠ حقد شخصي اتعهد انقذ، وحسنه على
الممنوع بدفعه إلى حاميها، ولكن قد يؤدى ذلك
إلى ضرر، ومن ثم أجتر العشاء تأخير الرد إلى الوقت
اللائق، وأسى لا يؤدى إلى ضرر، مع عدم جرم
الطرف الآخر، ولذلك تصدقت في الإجابة والتعاطف
نظراً لفساد

زاحیل اور حبیب، عداوت انکو نے۔ ان کو عداوت
 تھی۔ ادا الم یحب حذرہ ولا یکرہہ، میرا
 واسع ہے۔ واحذر ان یکرہک، جبکہ انا
 فی حق یرہم، میں ہی حق ہوں۔

و يروى في نسخة أخرى أنه قد يوهى نفس على أحد من
تأجيل أو حصوله ، كما الغائب - وإن كان ذلك
المقصود لأنه قد عرف أنه من الأهل ، إذ كان له صوت
العمود يرمى كذا في ، وهو وإن كان في ذلك
أما إذا كان له صوت ، الأصح ، فإنه ، أو أنه ، فيكم
المرء ، وكذلك ، في نفسه بأنه أحدكم أنتم ، ومن
موت حاكم كذا ، في الأئمة ، إذ ذلك من أن الأئمة
تقطع صوت الذين يمتنعون ، أو ، فيكم .

هـ - سقوط الأجل بانتهاء مدته :¹¹²

٩٩- له كان هذا النوع من أوْجَلْ يحدّد لنا مدى التزمّي لاسيّما، الحق، فاعقد أو التصرف المعتبر بأجل التوقيت، أو التوقيت، إذ انقضى أجله الشيء بذلك العقد. وعاد الحق إلى صفة، كما كان أولاً، فيكون عن التعاقب. رد الزمن إلى ما كان إذا كان المضمون عليه شيئاً، ويكون عليه غير المصروف إذ كان العقد يحلّ للشخص تصرفاً من التصرفات.^{١٥١}

$$= \frac{1}{2} \left(\frac{1}{2} + \frac{1}{2} \right) = \frac{1}{2}$$
$$E_{\text{eff}} = E_{\text{eff}}(T) = \frac{E_0}{1 + \frac{E_0}{E_{\text{eff}}(T)}} \quad (1)$$
[illegible]

(۱) اگر ایمن را نگاه داریم، یعنی

(*) لا بد من التمييز بين المصطلحين التاليين:

والأموالين موقفه المثلج الأصوب.

وذهب قوم إلى أن العجبة بتأنيق الخنساء
الرائدیں فقط، لم ورد عن النبي صلى الله عليه
وسلم أنه قال: «عليكم بسني وستة أسماء
الرائدیں اسہدین من بعدی، عضو علیہ
بالتواجد»، «وهذا خير أئمة لا يفيد اليقين، وعلى
قصر التسليم فإنه برغيد وجحد الانتفاء بهم لا
إتفاء.

وقال قوم: إن الإصباح هو: جامع أهل مدينة دون غيرها. وهذا ظاهر منه: مالك ما كان عليه. واستعمل المتأخر، كبعض أهل المدينة، وسلم، كالأدب، والإمامة، وتعدد الأوقات، وتعدد الأصباح، والماء وغير ذلك مما يعتمد على انقضاء ليلته لا على الاجتهاد، وما سببه: الاجتهاد فلا يعتمد عليه إجماعهم.

إمكان الإجماع :

٢- انتمى الأصوليون على أن الإجماع ممكن فعلاً،
وذهب جمهورهم إلى أنه ممكن عادة. وشال في ذلك
النظام وغيره.^{١١}

وحالف البعض في إمكان نقله.

إنكار الإجماع :

٧ - قيل : يكفر منكر حكم الإجماع القطعي .
وفصل بعض الأصوليين بين ما كان من ضرورات
دين الإسلام ، وهو ما يعرف بالخاص والمواظ . من غير
فسوق للشكك ، كوجوب الصلاة والصوم ، وحرمة
الزنا والخمر ، فكفر منكره ، وبين ما سوى ذلك ،
فلا يكفر منكره ، كالإجماع على بعض دقائق علم
الوزارت التي قد تخص على المواظ .^(١)

وفرق فخر الإسلام بين الإجماع القطعي من إجماع
الضمانية نصاً ، كإجماعهم على قتال دأب الركاك ،
أو مع سكوت بعضهم ، فكفر منكره ، وبين إجماع
غيرهم بفصل .

الإجماع السكوني :

٨ - بتحقيق الإجماع السكوني إذا أفتى بعض
المجتهدين في مسألة اجتهادية ، أو قضى ، واشتهر ذلك
بين أهل عصره ، وعرفه جميع من سواء من المجتهدين ،
ولم يخالفوه ، واستمرت الحال على هذا إلى مضي مدة
التأمل .

وقد ذهب أكثر الغنبة وبعض الشافعية إلى أنه
إذا تحقق ذلك فهو إجماع قطعي . وإنما يكون إجماعاً
مذهباً حيث لا يحمل سكوتهم على التفتة خوفاً .
وموضع اعتبار سكوتهم إجماعاً إنما هو قبل استقرار
المذاهب ، وأما بعد استقرارها فلا يعتبر السكوت
إجماعاً لأنه لا وجه للإنكار على صاحب مذهب في

حجية الإجماع :

٤ - الإجماع حجة قطعية على الصحيح . وإنما يكون
قطعياً حيث اتفق المتبرون على أنه إجماع ، لا حيث
اختلفوا ، كما في الإجماع السكوني وما نقله عنه .^(٢)

ما يجمع عليه بالإجماع :

٥ - يجمع ، بالإجماع على الأمور الدينية التي لا
تتوقف حجية الإجماع عليها ، سواء أكانت اعتقادية
كخفي الشريك عن الله تعالى ، أو عملية كاتحادات
وكمعاملات . وقيل : لا أثر للإجماع في العقليات ، فإن
المعشر فيها الأدلة القاطعة ، فإذا انتصبت لم يعارضها
شقاق ولم يصددها وفاق .

أما ما تتوقف عليه حجية الإجماع ، كوجود
البياري تعالى ، ورأفة محمد صلى الله عليه وسلم ،
فلا يجمع عليه بالإجماع ، فلا يزم الدور .

مسند الإجماع :

٦ - لا بد للإجماع من مسند ، نفس أو قياس ، وقد
يكون النص أو قياس حقيقياً ، فإذا أجمع على مقتضاه
مسقط السحت منه ، وحرمت مخالفته مع عدم التفتة
به ، ويطبق بحكمه وإن كان ظاهراً .^(٣)

(١) شرح مع الطوايع ، وحاشية السامي ٢٤١٣ ط مطبع الطابع
١٣٥٦ هـ

(٢) شرح مع الطوايع ، ومقر بر الترتيب ١٣٥١ هـ

(٣) لشمس التنوير ٢٥٩/٣ ط مطبع الطابع ، وشرح مع الطوايع
٢٠١٢ هـ

العمل على موجب مذهبه .
 وذهب أبو هاشم لجباني إلى أنه حجة وليس
 إجماعاً .

وذهب الشافعي إلى أنه ليس بحجة فضلاً أن
 يكون إجماعاً . وذهب ابن أبيان والباقلاني وبعض
 المعتزلة وأكثر المالكية وأبو زيد الدبوسي من الحنفية ،
 والرافضي والندوي من الشافعية .^(١)

التعارض بين الإجماع وغيره :

٩ - الإجماع لا ينسخ ولا ينسخ به عند الجمهور ،
 لأن الإجماع لا يكون إلا بعد وفاة النبي صل الله
 عليه وسلم ، والنسخ لا يكون بعد موته .
 ولا ينسخ الإجماع الإجماع .

ولقد جاء الإجماع بمخالفاً لشيء من النصوص
 استدلالاً على أن ذلك النص منسوخ . فيكون الإجماع
 دليل لنسخ وليس هو بالنسخ .^(٢)

رؤية الإجماع بين الأدلة :

١٠ - يرى بعض الأصوليين عز المسألة السابقة
 لتقديم الإجماع حل فيه . قال الثوري : « يجب على
 المجتهد في كل مسألة أن يرد نظره إلى العمي الأصلي
 قبل ورود الشرح » ثم يبحث عن الأدلة الشرعية ،
 فيستظهر أول شيء في الإجماع ، فإن وجد في المسألة
 إجماعاً ترك النظر في الكتاب والسنة ، فإنها يقتلان
 النسخ ، والإجماع لا يقسه . والإجماع على خلاف ما

إجْمال

التعريف :

١ - الإجمال مصدر أعمل . ومن معانيه في اللغة :
 جمع الشيء من غير تفصيل .
 وللأصوليين في الإجمال اصطلاحان ، نبعاً
 لاختلافهم في تعريف الجمل :

(١) المصنف مع مسلم النوت ٢١٢/٣

(٢) مجموع فتاوى ١١٥/٣٢

(٣) مجموع الفتاوى ١١٢/٢٨

(١) شرح مسلم النوت ٢٢٢/٣

(٢) إرشاد المفيد ١٩٣

يقول الله تعالى: «فَأَنزَلْنَاكَ أَتَىٰ يَبْنَؤُهُ» (١١)
 حين «أتى» «أشبه» من معنى «أتى» ومعنى
 «كعب» : «وبأنامل يظهر أنه المراد الثاني، بقرينة
 الجرد، وغيره الأدنى» (١٢)
 ب - التثنية :

٣ - وأما إن كان لا يرجى معرفة معناه في الدبا
 فهو عنده «مثنى» وهو التثنية في اللفظ
 بلبه، كما حروف القطعة في أول ثلث أسور
 ح - الحذف :

٤ - وهو ما كان جعائوه وإطباقه على بعض
 أفرادها غير هو تسمية ذلك الفرد باسم آخر،
 كلفظ «أخرف»، فهو ظاهر في مفهومه الشرعي،
 ولكنه حفي في الظاهر والتأني (١٣)

حكم العمل :

٥ - هـ - أم وأب والطبعية إن أ حكم العمل
 انصرف فيه إلى أن ليس مراد به، فلا يستلزم
 صدره العمل .

وذهب غيره إلى أن حكم العمل التوقف فيه
 إلى أن ينشئ من جهة المحصل، أو بالعدائين، أو
 بالعرف، أو بالاجتهاد (١٤)
 في ذلك تفصيل فوطه الملحق الأصولي .

الأول : اصطلاح الأصوليين غير الحنفية
 (لشككتهم) . وهو أن العمل ما تنفع دلالته (١٥)
 يكون عاماً في كل ما تنفع دلالته (١٦)
 وما خلفه إلا أن يخرج من الإجمال بلا تعلق (١٧)
 بيان :

وكما يكون الإجمال عنده في الأقوال، يكون في
 الأفعال . وقد مثل له بعض الأصوليين بما ورد أن
 النبي صلى الله عليه وسلم «سلم في صلاة رداعية
 من تسب» . فذكر معه من أن يكون سلم سهواً
 وبين أن يكون الصلاة قصراً، فاستصحب منه ذو
 اليد، فبين أنه منها (١٨)

الثاني : اصطلاح الأصوليين من الحنفية . وهو
 أن العمل ما لا يعرف مراده إلا ببيان يرجى من
 جهة العمل .

ومعنى ذلك أن حقه لا يعرف بمجرد التأمل .
 يستلزمه ما لا يعرف ما الصلاة والركعة وهو ما لا
 بيان مراد الشارع منها .

الألفاظ ذات الصلة :

أ - التشكل :

١ - إن كان التشكل مما يشكك في التأمل فليس
 الجمعية تشكلاً، بل يسمى «مشكلاً» . ومثله

(١١) من أحكام صحيح البخاري ٥٠٤

(١٢) تنوير القلوب ١٠٠

(١٣) فتح مكي ١٠٠٠ - ١٠٠١ - ١٠٠٢ - ١٠٠٣ - ١٠٠٤ - ١٠٠٥ - ١٠٠٦ - ١٠٠٧ - ١٠٠٨ - ١٠٠٩ - ١٠١٠ - ١٠١١ - ١٠١٢ - ١٠١٣ - ١٠١٤ - ١٠١٥ - ١٠١٦ - ١٠١٧ - ١٠١٨ - ١٠١٩ - ١٠٢٠ - ١٠٢١ - ١٠٢٢ - ١٠٢٣ - ١٠٢٤ - ١٠٢٥ - ١٠٢٦ - ١٠٢٧ - ١٠٢٨ - ١٠٢٩ - ١٠٣٠ - ١٠٣١ - ١٠٣٢ - ١٠٣٣ - ١٠٣٤ - ١٠٣٥ - ١٠٣٦ - ١٠٣٧ - ١٠٣٨ - ١٠٣٩ - ١٠٤٠ - ١٠٤١ - ١٠٤٢ - ١٠٤٣ - ١٠٤٤ - ١٠٤٥ - ١٠٤٦ - ١٠٤٧ - ١٠٤٨ - ١٠٤٩ - ١٠٥٠ - ١٠٥١ - ١٠٥٢ - ١٠٥٣ - ١٠٥٤ - ١٠٥٥ - ١٠٥٦ - ١٠٥٧ - ١٠٥٨ - ١٠٥٩ - ١٠٦٠ - ١٠٦١ - ١٠٦٢ - ١٠٦٣ - ١٠٦٤ - ١٠٦٥ - ١٠٦٦ - ١٠٦٧ - ١٠٦٨ - ١٠٦٩ - ١٠٧٠ - ١٠٧١ - ١٠٧٢ - ١٠٧٣ - ١٠٧٤ - ١٠٧٥ - ١٠٧٦ - ١٠٧٧ - ١٠٧٨ - ١٠٧٩ - ١٠٨٠ - ١٠٨١ - ١٠٨٢ - ١٠٨٣ - ١٠٨٤ - ١٠٨٥ - ١٠٨٦ - ١٠٨٧ - ١٠٨٨ - ١٠٨٩ - ١٠٩٠ - ١٠٩١ - ١٠٩٢ - ١٠٩٣ - ١٠٩٤ - ١٠٩٥ - ١٠٩٦ - ١٠٩٧ - ١٠٩٨ - ١٠٩٩ - ١١٠٠ - ١١٠١ - ١١٠٢ - ١١٠٣ - ١١٠٤ - ١١٠٥ - ١١٠٦ - ١١٠٧ - ١١٠٨ - ١١٠٩ - ١١١٠ - ١١١١ - ١١١٢ - ١١١٣ - ١١١٤ - ١١١٥ - ١١١٦ - ١١١٧ - ١١١٨ - ١١١٩ - ١١٢٠ - ١١٢١ - ١١٢٢ - ١١٢٣ - ١١٢٤ - ١١٢٥ - ١١٢٦ - ١١٢٧ - ١١٢٨ - ١١٢٩ - ١١٣٠ - ١١٣١ - ١١٣٢ - ١١٣٣ - ١١٣٤ - ١١٣٥ - ١١٣٦ - ١١٣٧ - ١١٣٨ - ١١٣٩ - ١١٤٠ - ١١٤١ - ١١٤٢ - ١١٤٣ - ١١٤٤ - ١١٤٥ - ١١٤٦ - ١١٤٧ - ١١٤٨ - ١١٤٩ - ١١٥٠ - ١١٥١ - ١١٥٢ - ١١٥٣ - ١١٥٤ - ١١٥٥ - ١١٥٦ - ١١٥٧ - ١١٥٨ - ١١٥٩ - ١١٦٠ - ١١٦١ - ١١٦٢ - ١١٦٣ - ١١٦٤ - ١١٦٥ - ١١٦٦ - ١١٦٧ - ١١٦٨ - ١١٦٩ - ١١٧٠ - ١١٧١ - ١١٧٢ - ١١٧٣ - ١١٧٤ - ١١٧٥ - ١١٧٦ - ١١٧٧ - ١١٧٨ - ١١٧٩ - ١١٨٠ - ١١٨١ - ١١٨٢ - ١١٨٣ - ١١٨٤ - ١١٨٥ - ١١٨٦ - ١١٨٧ - ١١٨٨ - ١١٨٩ - ١١٩٠ - ١١٩١ - ١١٩٢ - ١١٩٣ - ١١٩٤ - ١١٩٥ - ١١٩٦ - ١١٩٧ - ١١٩٨ - ١١٩٩ - ١٢٠٠ - ١٢٠١ - ١٢٠٢ - ١٢٠٣ - ١٢٠٤ - ١٢٠٥ - ١٢٠٦ - ١٢٠٧ - ١٢٠٨ - ١٢٠٩ - ١٢١٠ - ١٢١١ - ١٢١٢ - ١٢١٣ - ١٢١٤ - ١٢١٥ - ١٢١٦ - ١٢١٧ - ١٢١٨ - ١٢١٩ - ١٢٢٠ - ١٢٢١ - ١٢٢٢ - ١٢٢٣ - ١٢٢٤ - ١٢٢٥ - ١٢٢٦ - ١٢٢٧ - ١٢٢٨ - ١٢٢٩ - ١٢٣٠ - ١٢٣١ - ١٢٣٢ - ١٢٣٣ - ١٢٣٤ - ١٢٣٥ - ١٢٣٦ - ١٢٣٧ - ١٢٣٨ - ١٢٣٩ - ١٢٤٠ - ١٢٤١ - ١٢٤٢ - ١٢٤٣ - ١٢٤٤ - ١٢٤٥ - ١٢٤٦ - ١٢٤٧ - ١٢٤٨ - ١٢٤٩ - ١٢٥٠ - ١٢٥١ - ١٢٥٢ - ١٢٥٣ - ١٢٥٤ - ١٢٥٥ - ١٢٥٦ - ١٢٥٧ - ١٢٥٨ - ١٢٥٩ - ١٢٦٠ - ١٢٦١ - ١٢٦٢ - ١٢٦٣ - ١٢٦٤ - ١٢٦٥ - ١٢٦٦ - ١٢٦٧ - ١٢٦٨ - ١٢٦٩ - ١٢٧٠ - ١٢٧١ - ١٢٧٢ - ١٢٧٣ - ١٢٧٤ - ١٢٧٥ - ١٢٧٦ - ١٢٧٧ - ١٢٧٨ - ١٢٧٩ - ١٢٨٠ - ١٢٨١ - ١٢٨٢ - ١٢٨٣ - ١٢٨٤ - ١٢٨٥ - ١٢٨٦ - ١٢٨٧ - ١٢٨٨ - ١٢٨٩ - ١٢٩٠ - ١٢٩١ - ١٢٩٢ - ١٢٩٣ - ١٢٩٤ - ١٢٩٥ - ١٢٩٦ - ١٢٩٧ - ١٢٩٨ - ١٢٩٩ - ١٣٠٠ - ١٣٠١ - ١٣٠٢ - ١٣٠٣ - ١٣٠٤ - ١٣٠٥ - ١٣٠٦ - ١٣٠٧ - ١٣٠٨ - ١٣٠٩ - ١٣١٠ - ١٣١١ - ١٣١٢ - ١٣١٣ - ١٣١٤ - ١٣١٥ - ١٣١٦ - ١٣١٧ - ١٣١٨ - ١٣١٩ - ١٣٢٠ - ١٣٢١ - ١٣٢٢ - ١٣٢٣ - ١٣٢٤ - ١٣٢٥ - ١٣٢٦ - ١٣٢٧ - ١٣٢٨ - ١٣٢٩ - ١٣٣٠ - ١٣٣١ - ١٣٣٢ - ١٣٣٣ - ١٣٣٤ - ١٣٣٥ - ١٣٣٦ - ١٣٣٧ - ١٣٣٨ - ١٣٣٩ - ١٣٤٠ - ١٣٤١ - ١٣٤٢ - ١٣٤٣ - ١٣٤٤ - ١٣٤٥ - ١٣٤٦ - ١٣٤٧ - ١٣٤٨ - ١٣٤٩ - ١٣٥٠ - ١٣٥١ - ١٣٥٢ - ١٣٥٣ - ١٣٥٤ - ١٣٥٥ - ١٣٥٦ - ١٣٥٧ - ١٣٥٨ - ١٣٥٩ - ١٣٦٠ - ١٣٦١ - ١٣٦٢ - ١٣٦٣ - ١٣٦٤ - ١٣٦٥ - ١٣٦٦ - ١٣٦٧ - ١٣٦٨ - ١٣٦٩ - ١٣٧٠ - ١٣٧١ - ١٣٧٢ - ١٣٧٣ - ١٣٧٤ - ١٣٧٥ - ١٣٧٦ - ١٣٧٧ - ١٣٧٨ - ١٣٧٩ - ١٣٨٠ - ١٣٨١ - ١٣٨٢ - ١٣٨٣ - ١٣٨٤ - ١٣٨٥ - ١٣٨٦ - ١٣٨٧ - ١٣٨٨ - ١٣٨٩ - ١٣٩٠ - ١٣٩١ - ١٣٩٢ - ١٣٩٣ - ١٣٩٤ - ١٣٩٥ - ١٣٩٦ - ١٣٩٧ - ١٣٩٨ - ١٣٩٩ - ١٤٠٠ - ١٤٠١ - ١٤٠٢ - ١٤٠٣ - ١٤٠٤ - ١٤٠٥ - ١٤٠٦ - ١٤٠٧ - ١٤٠٨ - ١٤٠٩ - ١٤١٠ - ١٤١١ - ١٤١٢ - ١٤١٣ - ١٤١٤ - ١٤١٥ - ١٤١٦ - ١٤١٧ - ١٤١٨ - ١٤١٩ - ١٤٢٠ - ١٤٢١ - ١٤٢٢ - ١٤٢٣ - ١٤٢٤ - ١٤٢٥ - ١٤٢٦ - ١٤٢٧ - ١٤٢٨ - ١٤٢٩ - ١٤٣٠ - ١٤٣١ - ١٤٣٢ - ١٤٣٣ - ١٤٣٤ - ١٤٣٥ - ١٤٣٦ - ١٤٣٧ - ١٤٣٨ - ١٤٣٩ - ١٤٤٠ - ١٤٤١ - ١٤٤٢ - ١٤٤٣ - ١٤٤٤ - ١٤٤٥ - ١٤٤٦ - ١٤٤٧ - ١٤٤٨ - ١٤٤٩ - ١٤٥٠ - ١٤٥١ - ١٤٥٢ - ١٤٥٣ - ١٤٥٤ - ١٤٥٥ - ١٤٥٦ - ١٤٥٧ - ١٤٥٨ - ١٤٥٩ - ١٤٦٠ - ١٤٦١ - ١٤٦٢ - ١٤٦٣ - ١٤٦٤ - ١٤٦٥ - ١٤٦٦ - ١٤٦٧ - ١٤٦٨ - ١٤٦٩ - ١٤٧٠ - ١٤٧١ - ١٤٧٢ - ١٤٧٣ - ١٤٧٤ - ١٤٧٥ - ١٤٧٦ - ١٤٧٧ - ١٤٧٨ - ١٤٧٩ - ١٤٨٠ - ١٤٨١ - ١٤٨٢ - ١٤٨٣ - ١٤٨٤ - ١٤٨٥ - ١٤٨٦ - ١٤٨٧ - ١٤٨٨ - ١٤٨٩ - ١٤٩٠ - ١٤٩١ - ١٤٩٢ - ١٤٩٣ - ١٤٩٤ - ١٤٩٥ - ١٤٩٦ - ١٤٩٧ - ١٤٩٨ - ١٤٩٩ - ١٥٠٠ - ١٥٠١ - ١٥٠٢ - ١٥٠٣ - ١٥٠٤ - ١٥٠٥ - ١٥٠٦ - ١٥٠٧ - ١٥٠٨ - ١٥٠٩ - ١٥١٠ - ١٥١١ - ١٥١٢ - ١٥١٣ - ١٥١٤ - ١٥١٥ - ١٥١٦ - ١٥١٧ - ١٥١٨ - ١٥١٩ - ١٥٢٠ - ١٥٢١ - ١٥٢٢ - ١٥٢٣ - ١٥٢٤ - ١٥٢٥ - ١٥٢٦ - ١٥٢٧ - ١٥٢٨ - ١٥٢٩ - ١٥٣٠ - ١٥٣١ - ١٥٣٢ - ١٥٣٣ - ١٥٣٤ - ١٥٣٥ - ١٥٣٦ - ١٥٣٧ - ١٥٣٨ - ١٥٣٩ - ١٥٤٠ - ١٥٤١ - ١٥٤٢ - ١٥٤٣ - ١٥٤٤ - ١٥٤٥ - ١٥٤٦ - ١٥٤٧ - ١٥٤٨ - ١٥٤٩ - ١٥٥٠ - ١٥٥١ - ١٥٥٢ - ١٥٥٣ - ١٥٥٤ - ١٥٥٥ - ١٥٥٦ - ١٥٥٧ - ١٥٥٨ - ١٥٥٩ - ١٥٦٠ - ١٥٦١ - ١٥٦٢ - ١٥٦٣ - ١٥٦٤ - ١٥٦٥ - ١٥٦٦ - ١٥٦٧ - ١٥٦٨ - ١٥٦٩ - ١٥٧٠ - ١٥٧١ - ١٥٧٢ - ١٥٧٣ - ١٥٧٤ - ١٥٧٥ - ١٥٧٦ - ١٥٧٧ - ١٥٧٨ - ١٥٧٩ - ١٥٨٠ - ١٥٨١ - ١٥٨٢ - ١٥٨٣ - ١٥٨٤ - ١٥٨٥ - ١٥٨٦ - ١٥٨٧ - ١٥٨٨ - ١٥٨٩ - ١٥٩٠ - ١٥٩١ - ١٥٩٢ - ١٥٩٣ - ١٥٩٤ - ١٥٩٥ - ١٥٩٦ - ١٥٩٧ - ١٥٩٨ - ١٥٩٩ - ١٦٠٠ - ١٦٠١ - ١٦٠٢ - ١٦٠٣ - ١٦٠٤ - ١٦٠٥ - ١٦٠٦ - ١٦٠٧ - ١٦٠٨ - ١٦٠٩ - ١٦١٠ - ١٦١١ - ١٦١٢ - ١٦١٣ - ١٦١٤ - ١٦١٥ - ١٦١٦ - ١٦١٧ - ١٦١٨ - ١٦١٩ - ١٦٢٠ - ١٦٢١ - ١٦٢٢ - ١٦٢٣ - ١٦٢٤ - ١٦٢٥ - ١٦٢٦ - ١٦٢٧ - ١٦٢٨ - ١٦٢٩ - ١٦٣٠ - ١٦٣١ - ١٦٣٢ - ١٦٣٣ - ١٦٣٤ - ١٦٣٥ - ١٦٣٦ - ١٦٣٧ - ١٦٣٨ - ١٦٣٩ - ١٦٤٠ - ١٦٤١ - ١٦٤٢ - ١٦٤٣ - ١٦٤٤ - ١٦٤٥ - ١٦٤٦ - ١٦٤٧ - ١٦٤٨ - ١٦٤٩ - ١٦٥٠ - ١٦٥١ - ١٦٥٢ - ١٦٥٣ - ١٦٥٤ - ١٦٥٥ - ١٦٥٦ - ١٦٥٧ - ١٦٥٨ - ١٦٥٩ - ١٦٦٠ - ١٦٦١ - ١٦٦٢ - ١٦٦٣ - ١٦٦٤ - ١٦٦٥ - ١٦٦٦ - ١٦٦٧ - ١٦٦٨ - ١٦٦٩ - ١٦٧٠ - ١٦٧١ - ١٦٧٢ - ١٦٧٣ - ١٦٧٤ - ١٦٧٥ - ١٦٧٦ - ١٦٧٧ - ١٦٧٨ - ١٦٧٩ - ١٦٨٠ - ١٦٨١ - ١٦٨٢ - ١٦٨٣ - ١٦٨٤ - ١٦٨٥ - ١٦٨٦ - ١٦٨٧ - ١٦٨٨ - ١٦٨٩ - ١٦٩٠ - ١٦٩١ - ١٦٩٢ - ١٦٩٣ - ١٦٩٤ - ١٦٩٥ - ١٦٩٦ - ١٦٩٧ - ١٦٩٨ - ١٦٩٩ - ١٧٠٠ - ١٧٠١ - ١٧٠٢ - ١٧٠٣ - ١٧٠٤ - ١٧٠٥ - ١٧٠٦ - ١٧٠٧ - ١٧٠٨ - ١٧٠٩ - ١٧١٠ - ١٧١١ - ١٧١٢ - ١٧١٣ - ١٧١٤ - ١٧١٥ - ١٧١٦ - ١٧١٧ - ١٧١٨ - ١٧١٩ - ١٧٢٠ - ١٧٢١ - ١٧٢٢ - ١٧٢٣ - ١٧٢٤ - ١٧٢٥ - ١٧٢٦ - ١٧٢٧ - ١٧٢٨ - ١٧٢٩ - ١٧٣٠ - ١٧٣١ - ١٧٣٢ - ١٧٣٣ - ١٧٣٤ - ١٧٣٥ - ١٧٣٦ - ١٧٣٧ - ١٧٣٨ - ١٧٣٩ - ١٧٤٠ - ١٧٤١ - ١٧٤٢ - ١٧٤٣ - ١٧٤٤ - ١٧٤٥ - ١٧٤٦ - ١٧٤٧ - ١٧٤٨ - ١٧٤٩ - ١٧٥٠ - ١٧٥١ - ١٧٥٢ - ١٧٥٣ - ١٧٥٤ - ١٧٥٥ - ١٧٥٦ - ١٧٥٧ - ١٧٥٨ - ١٧٥٩ - ١٧٦٠ - ١٧٦١ - ١٧٦٢ - ١٧٦٣ - ١٧٦٤ - ١٧٦٥ - ١٧٦٦ - ١٧٦٧ - ١٧٦٨ - ١٧٦٩ - ١٧٧٠ - ١٧٧١ - ١٧٧٢ - ١٧٧٣ - ١٧٧٤ - ١٧٧٥ - ١٧٧٦ - ١٧٧٧ - ١٧٧٨ - ١٧٧٩ - ١٧٨٠ - ١٧٨١ - ١٧٨٢ - ١٧٨٣ - ١٧٨٤ - ١٧٨٥ - ١٧٨٦ - ١٧٨٧ - ١٧٨٨ - ١٧٨٩ - ١٧٩٠ - ١٧٩١ - ١٧٩٢ - ١٧٩٣ - ١٧٩٤ - ١٧٩٥ - ١٧٩٦ - ١٧٩٧ - ١٧٩٨ - ١٧٩٩ - ١٨٠٠ - ١٨٠١ - ١٨٠٢ - ١٨٠٣ - ١٨٠٤ - ١٨٠٥ - ١٨٠٦ - ١٨٠٧ - ١٨٠٨ - ١٨٠٩ - ١٨١٠ - ١٨١١ - ١٨١٢ - ١٨١٣ - ١٨١٤ - ١٨١٥ - ١٨١٦ - ١٨١٧ - ١٨١٨ - ١٨١٩ - ١٨٢٠ - ١٨٢١ - ١٨٢٢ - ١٨٢٣ - ١٨٢٤ - ١٨٢٥ - ١٨٢٦ - ١٨٢٧ - ١٨٢٨ - ١٨٢٩ - ١٨٣٠ - ١٨٣١ - ١٨٣٢ - ١٨٣٣ - ١٨٣٤ - ١٨٣٥ - ١٨٣٦ - ١٨٣٧ - ١٨٣٨ - ١٨٣٩ - ١٨٤٠ - ١٨٤١ - ١٨٤٢ - ١٨٤٣ - ١٨٤٤ - ١٨٤٥ - ١٨٤٦ - ١٨٤٧ - ١٨٤٨ - ١٨٤٩ - ١٨٥٠ - ١٨٥١ - ١٨٥٢ - ١٨٥٣ - ١٨٥٤ - ١٨٥٥ - ١٨٥٦ - ١٨٥٧ - ١٨٥٨ - ١٨٥٩ - ١٨٦٠ - ١٨٦١ - ١٨٦٢ - ١٨٦٣ - ١٨٦٤ - ١٨٦٥ - ١٨٦٦ - ١٨٦٧ - ١٨٦٨ - ١٨٦٩ - ١٨٧٠ - ١٨٧١ - ١٨٧٢ - ١٨٧٣ - ١٨٧٤ - ١٨٧٥ - ١٨٧٦ - ١٨٧٧ - ١٨٧٨ - ١٨٧٩ - ١٨٨٠ - ١٨٨١ - ١٨٨٢ - ١٨٨٣ - ١٨٨٤ - ١٨٨٥ - ١٨٨٦ - ١٨٨٧ - ١٨٨٨ - ١٨٨٩ - ١٨٩٠ - ١٨٩١ - ١٨٩٢ - ١٨٩٣ - ١٨٩٤ - ١٨٩٥ - ١٨٩٦ - ١٨٩٧ - ١٨٩٨ - ١٨٩٩ - ١٩٠٠ - ١٩٠١ - ١٩٠٢ - ١٩٠٣ - ١٩٠٤ - ١٩٠٥ - ١٩٠٦ - ١٩٠٧ - ١٩٠٨ - ١٩٠٩ - ١٩١٠ - ١٩١١ - ١٩١٢ - ١٩١٣ - ١٩١٤ - ١٩١٥ - ١٩١٦ - ١٩١٧ - ١٩١٨ - ١٩١٩ - ١٩٢٠ - ١٩٢١ - ١٩٢٢ - ١٩٢٣ - ١٩٢٤ - ١٩٢٥ - ١٩٢٦ - ١٩٢٧ - ١٩٢٨ - ١٩٢٩ - ١٩٣٠ - ١٩٣١ - ١٩٣٢ - ١٩٣٣ - ١٩٣٤ - ١٩٣٥ - ١٩٣٦ - ١٩٣٧ - ١٩٣٨ - ١٩٣٩ - ١٩٤٠ - ١٩٤١ - ١٩٤٢ - ١٩٤٣ - ١٩٤٤ - ١٩٤٥ - ١٩٤٦ - ١٩٤٧ - ١٩٤٨ - ١٩٤٩ - ١٩٥٠ - ١٩٥١ - ١٩٥٢ - ١٩٥٣ - ١٩٥٤ - ١٩٥٥ - ١٩٥٦ - ١٩٥٧ - ١٩٥٨ - ١٩٥٩ - ١٩٦٠ - ١٩٦١ - ١٩٦٢ - ١٩٦٣ - ١٩٦٤ - ١٩٦٥ - ١٩٦٦ - ١٩٦٧ - ١٩٦٨ - ١٩٦٩ - ١٩٧٠ - ١٩٧١ - ١٩٧٢ - ١٩٧٣ - ١٩٧٤ - ١٩٧٥ - ١٩٧٦ - ١٩٧٧ - ١٩٧٨ - ١٩٧٩ - ١٩٨٠ - ١٩٨١ - ١٩٨٢ - ١٩٨٣ - ١٩٨٤ - ١٩٨٥ - ١٩٨٦ - ١٩٨٧ - ١٩٨٨ - ١٩٨٩ - ١٩٩٠ - ١٩٩١ - ١٩٩٢ - ١٩٩٣ - ١٩٩٤ - ١٩٩٥ - ١٩٩٦ - ١٩٩٧ - ١٩٩٨ - ١٩٩٩ - ٢٠٠٠ - ٢٠٠١ - ٢٠٠٢ - ٢٠٠٣ - ٢٠٠٤ - ٢٠٠٥ - ٢٠٠٦ - ٢٠٠٧ - ٢٠٠٨ - ٢٠٠٩ - ٢٠١٠ - ٢٠١١ - ٢٠١٢ - ٢٠١٣ - ٢٠١٤ - ٢٠١٥ - ٢٠١٦ - ٢٠١٧ - ٢٠١٨ - ٢٠١٩ - ٢٠٢٠ - ٢٠٢١ - ٢٠٢٢ - ٢٠٢٣ - ٢٠٢٤ - ٢٠٢٥ - ٢٠٢٦ - ٢٠٢٧ - ٢٠٢٨ - ٢٠٢٩ - ٢٠٣٠ - ٢٠٣١ - ٢٠٣٢ - ٢٠٣٣ - ٢٠٣٤ - ٢٠٣٥ - ٢٠٣٦ - ٢٠٣٧ - ٢٠٣٨ - ٢٠٣٩ - ٢٠٤٠ - ٢٠٤١ - ٢٠٤٢ - ٢٠٤٣ - ٢٠٤٤ - ٢٠٤٥ - ٢٠٤٦ - ٢٠٤٧ - ٢٠٤٨ - ٢٠٤٩ - ٢٠٥٠ - ٢٠٥١ - ٢٠٥٢ - ٢٠٥٣ - ٢٠٥٤ - ٢٠٥٥ - ٢٠٥٦ - ٢٠٥٧ - ٢٠٥٨ - ٢٠٥٩ - ٢٠٦٠ - ٢٠٦١ - ٢٠٦٢ - ٢٠٦٣ - ٢٠٦٤ - ٢٠٦٥ - ٢٠٦٦ - ٢٠٦٧ - ٢٠٦٨ - ٢٠٦٩ - ٢٠٧٠ - ٢٠٧١ - ٢٠٧٢ - ٢٠٧٣ - ٢٠٧٤ - ٢٠٧٥ - ٢٠٧٦ - ٢٠٧٧ - ٢٠٧٨ - ٢٠٧٩ - ٢٠٨٠ - ٢٠٨١ - ٢٠٨٢ - ٢٠٨٣ - ٢٠٨٤ - ٢٠٨٥ - ٢٠٨٦ - ٢٠٨٧ - ٢٠٨٨ - ٢٠٨٩ - ٢٠٩٠ - ٢٠٩١ - ٢٠٩٢ - ٢٠٩٣ - ٢٠٩٤ - ٢٠٩٥ - ٢٠٩٦ - ٢٠٩٧ - ٢٠٩٨ - ٢٠٩٩ - ٢١٠٠ - ٢١٠١ - ٢١٠٢ - ٢١٠٣ - ٢١٠

مسدودة، أي شخص عرب عن العبد، ليس هو
الذئب ولا المستنير، وكقولهم: «هل يصح شرب
نخيل لأجنسي» وبني لأجنسي إذا انصرف
ليس به: «أفوليا»

جـ - بالأجنسي: العرب من الوطن، ودار
بهم كلها وطن للعرب، ولأجنسي عما من ليس
عليه ولا ذم.

د - والأجنسي من رأى من لم يكن لغرامها،
ونحرم من يحرم عليه مخالطة على الجليل، أو
سبب مباح، وهو يهلك سب، وروكان فرينا
كاتب سمها وبن حنفا.

انقلاب الأجنسي إلى ذي علاقة، وعكسه:

٣ - وبسبب الأجنسي إلى ذي علاقة في أمور،
مما:

أ - بالنسبة، كعقد النكاح، فإنه انعقاد
الذات الأجنسية إلى زوج، وتعد الشراكة، وعقد
الوكالة، وعقد، وتفصيل ذلك في أنواعه من الفقه.
ب - الأجنسي، والتبويض، ونحوهما،^(١) كقولهم
الطلاق إلى المرأة أو إلى غيرها، وكالتوكيل
والإبراء.

ج - بالأجنسي، كالأند من شدة حوصه ما في
بد غيره من نفاذ، وانفاذ عن ضروره بغيره،^(٢)
ب - كالكافة، كسب الأجنسي وصبا أو

أجنسي

العرب:

١ - الأجنسي في اللغة العرب، وبه في شعره
أندما خلعت، وأجس، ومنه في حنيفة، العربية،
وإن: «فلان فلان إذا أجنسي» وبني
انفاج عن الأساس: «ومن الخار: هو أجنسي عن
كدار، أن لا على له، وقد معرفة: بني كرايون.
فلان أجنسي عن هذا العلم، أو عن هذا المدينة،
فقط: الأجنسي عن من هو عرب - سأ أومنى.

٢ - ولم نجد أمدا من المعها، نوك، هذا المصطلح
والنكر، واستمر، مواضع وروية في كلامه، تبين أنه
ليست ليس له معنى واحد، من معنى في كل مقام
عنه،^(٣) كمنه مايل:

أ - لأجنسي نجد عنه في العربية، وهو له،
فانصله بين رابطة الذئب، كقولهم: «فلان من
مباح، انطالق»^(٤) والأجنسي أن ينجح عن الميت
سبحه الإسلام، عبادان، قال غيره، واستبحر.
«الذئب» لأجنسي مع الوارث، فانه شيخنا، ونجاس
لصوم أن يركب، عن العرب:

ب - بالأجنسي العرب عن الآخر من عدد أو
غيره، كقولهم: «الذئب الذئب أجنسي من قنف

(١) البصر، ج ٢، ص ٢٥٥، ٢٥٦، ٢٥٧، ٢٥٨، ٢٥٩، ٢٦٠، ٢٦١، ٢٦٢، ٢٦٣، ٢٦٤، ٢٦٥، ٢٦٦، ٢٦٧، ٢٦٨، ٢٦٩، ٢٧٠، ٢٧١، ٢٧٢، ٢٧٣، ٢٧٤، ٢٧٥، ٢٧٦، ٢٧٧، ٢٧٨، ٢٧٩، ٢٨٠، ٢٨١، ٢٨٢، ٢٨٣، ٢٨٤، ٢٨٥، ٢٨٦، ٢٨٧، ٢٨٨، ٢٨٩، ٢٩٠، ٢٩١، ٢٩٢، ٢٩٣، ٢٩٤، ٢٩٥، ٢٩٦، ٢٩٧، ٢٩٨، ٢٩٩، ٣٠٠، ٣٠١، ٣٠٢، ٣٠٣، ٣٠٤، ٣٠٥، ٣٠٦، ٣٠٧، ٣٠٨، ٣٠٩، ٣١٠، ٣١١، ٣١٢، ٣١٣، ٣١٤، ٣١٥، ٣١٦، ٣١٧، ٣١٨، ٣١٩، ٣٢٠، ٣٢١، ٣٢٢، ٣٢٣، ٣٢٤، ٣٢٥، ٣٢٦، ٣٢٧، ٣٢٨، ٣٢٩، ٣٣٠، ٣٣١، ٣٣٢، ٣٣٣، ٣٣٤، ٣٣٥، ٣٣٦، ٣٣٧، ٣٣٨، ٣٣٩، ٣٤٠، ٣٤١، ٣٤٢، ٣٤٣، ٣٤٤، ٣٤٥، ٣٤٦، ٣٤٧، ٣٤٨، ٣٤٩، ٣٥٠، ٣٥١، ٣٥٢، ٣٥٣، ٣٥٤، ٣٥٥، ٣٥٦، ٣٥٧، ٣٥٨، ٣٥٩، ٣٦٠، ٣٦١، ٣٦٢، ٣٦٣، ٣٦٤، ٣٦٥، ٣٦٦، ٣٦٧، ٣٦٨، ٣٦٩، ٣٧٠، ٣٧١، ٣٧٢، ٣٧٣، ٣٧٤، ٣٧٥، ٣٧٦، ٣٧٧، ٣٧٨، ٣٧٩، ٣٨٠، ٣٨١، ٣٨٢، ٣٨٣، ٣٨٤، ٣٨٥، ٣٨٦، ٣٨٧، ٣٨٨، ٣٨٩، ٣٩٠، ٣٩١، ٣٩٢، ٣٩٣، ٣٩٤، ٣٩٥، ٣٩٦، ٣٩٧، ٣٩٨، ٣٩٩، ٤٠٠، ٤٠١، ٤٠٢، ٤٠٣، ٤٠٤، ٤٠٥، ٤٠٦، ٤٠٧، ٤٠٨، ٤٠٩، ٤١٠، ٤١١، ٤١٢، ٤١٣، ٤١٤، ٤١٥، ٤١٦، ٤١٧، ٤١٨، ٤١٩، ٤٢٠، ٤٢١، ٤٢٢، ٤٢٣، ٤٢٤، ٤٢٥، ٤٢٦، ٤٢٧، ٤٢٨، ٤٢٩، ٤٣٠، ٤٣١، ٤٣٢، ٤٣٣، ٤٣٤، ٤٣٥، ٤٣٦، ٤٣٧، ٤٣٨، ٤٣٩، ٤٤٠، ٤٤١، ٤٤٢، ٤٤٣، ٤٤٤، ٤٤٥، ٤٤٦، ٤٤٧، ٤٤٨، ٤٤٩، ٤٥٠، ٤٥١، ٤٥٢، ٤٥٣، ٤٥٤، ٤٥٥، ٤٥٦، ٤٥٧، ٤٥٨، ٤٥٩، ٤٦٠، ٤٦١، ٤٦٢، ٤٦٣، ٤٦٤، ٤٦٥، ٤٦٦، ٤٦٧، ٤٦٨، ٤٦٩، ٤٧٠، ٤٧١، ٤٧٢، ٤٧٣، ٤٧٤، ٤٧٥، ٤٧٦، ٤٧٧، ٤٧٨، ٤٧٩، ٤٨٠، ٤٨١، ٤٨٢، ٤٨٣، ٤٨٤، ٤٨٥، ٤٨٦، ٤٨٧، ٤٨٨، ٤٨٩، ٤٩٠، ٤٩١، ٤٩٢، ٤٩٣، ٤٩٤، ٤٩٥، ٤٩٦، ٤٩٧، ٤٩٨، ٤٩٩، ٥٠٠، ٥٠١، ٥٠٢، ٥٠٣، ٥٠٤، ٥٠٥، ٥٠٦، ٥٠٧، ٥٠٨، ٥٠٩، ٥١٠، ٥١١، ٥١٢، ٥١٣، ٥١٤، ٥١٥، ٥١٦، ٥١٧، ٥١٨، ٥١٩، ٥٢٠، ٥٢١، ٥٢٢، ٥٢٣، ٥٢٤، ٥٢٥، ٥٢٦، ٥٢٧، ٥٢٨، ٥٢٩، ٥٣٠، ٥٣١، ٥٣٢، ٥٣٣، ٥٣٤، ٥٣٥، ٥٣٦، ٥٣٧، ٥٣٨، ٥٣٩، ٥٤٠، ٥٤١، ٥٤٢، ٥٤٣، ٥٤٤، ٥٤٥، ٥٤٦، ٥٤٧، ٥٤٨، ٥٤٩، ٥٥٠، ٥٥١، ٥٥٢، ٥٥٣، ٥٥٤، ٥٥٥، ٥٥٦، ٥٥٧، ٥٥٨، ٥٥٩، ٥٦٠، ٥٦١، ٥٦٢، ٥٦٣، ٥٦٤، ٥٦٥، ٥٦٦، ٥٦٧، ٥٦٨، ٥٦٩، ٥٧٠، ٥٧١، ٥٧٢، ٥٧٣، ٥٧٤، ٥٧٥، ٥٧٦، ٥٧٧، ٥٧٨، ٥٧٩، ٥٨٠، ٥٨١، ٥٨٢، ٥٨٣، ٥٨٤، ٥٨٥، ٥٨٦، ٥٨٧، ٥٨٨، ٥٨٩، ٥٩٠، ٥٩١، ٥٩٢، ٥٩٣، ٥٩٤، ٥٩٥، ٥٩٦، ٥٩٧، ٥٩٨، ٥٩٩، ٦٠٠، ٦٠١، ٦٠٢، ٦٠٣، ٦٠٤، ٦٠٥، ٦٠٦، ٦٠٧، ٦٠٨، ٦٠٩، ٦١٠، ٦١١، ٦١٢، ٦١٣، ٦١٤، ٦١٥، ٦١٦، ٦١٧، ٦١٨، ٦١٩، ٦٢٠، ٦٢١، ٦٢٢، ٦٢٣، ٦٢٤، ٦٢٥، ٦٢٦، ٦٢٧، ٦٢٨، ٦٢٩، ٦٣٠، ٦٣١، ٦٣٢، ٦٣٣، ٦٣٤، ٦٣٥، ٦٣٦، ٦٣٧، ٦٣٨، ٦٣٩، ٦٤٠، ٦٤١، ٦٤٢، ٦٤٣، ٦٤٤، ٦٤٥، ٦٤٦، ٦٤٧، ٦٤٨، ٦٤٩، ٦٥٠، ٦٥١، ٦٥٢، ٦٥٣، ٦٥٤، ٦٥٥، ٦٥٦، ٦٥٧، ٦٥٨، ٦٥٩، ٦٦٠، ٦٦١، ٦٦٢، ٦٦٣، ٦٦٤، ٦٦٥، ٦٦٦، ٦٦٧، ٦٦٨، ٦٦٩، ٦٧٠، ٦٧١، ٦٧٢، ٦٧٣، ٦٧٤، ٦٧٥، ٦٧٦، ٦٧٧، ٦٧٨، ٦٧٩، ٦٨٠، ٦٨١، ٦٨٢، ٦٨٣، ٦٨٤، ٦٨٥، ٦٨٦، ٦٨٧، ٦٨٨، ٦٨٩، ٦٩٠، ٦٩١، ٦٩٢، ٦٩٣، ٦٩٤، ٦٩٥، ٦٩٦، ٦٩٧، ٦٩٨، ٦٩٩، ٧٠٠، ٧٠١، ٧٠٢، ٧٠٣، ٧٠٤، ٧٠٥، ٧٠٦، ٧٠٧، ٧٠٨، ٧٠٩، ٧١٠، ٧١١، ٧١٢، ٧١٣، ٧١٤، ٧١٥، ٧١٦، ٧١٧، ٧١٨، ٧١٩، ٧٢٠، ٧٢١، ٧٢٢، ٧٢٣، ٧٢٤، ٧٢٥، ٧٢٦، ٧٢٧، ٧٢٨، ٧٢٩، ٧٣٠، ٧٣١، ٧٣٢، ٧٣٣، ٧٣٤، ٧٣٥، ٧٣٦، ٧٣٧، ٧٣٨، ٧٣٩، ٧٤٠، ٧٤١، ٧٤٢، ٧٤٣، ٧٤٤، ٧٤٥، ٧٤٦، ٧٤٧، ٧٤٨، ٧٤٩، ٧٥٠، ٧٥١، ٧٥٢، ٧٥٣، ٧٥٤، ٧٥٥، ٧٥٦، ٧٥٧، ٧٥٨، ٧٥٩، ٧٦٠، ٧٦١، ٧٦٢، ٧٦٣، ٧٦٤، ٧٦٥، ٧٦٦، ٧٦٧، ٧٦٨، ٧٦٩، ٧٧٠، ٧٧١، ٧٧٢، ٧٧٣، ٧٧٤، ٧٧٥، ٧٧٦، ٧٧٧، ٧٧٨، ٧٧٩، ٧٨٠، ٧٨١، ٧٨٢، ٧٨٣، ٧٨٤، ٧٨٥، ٧٨٦، ٧٨٧، ٧٨٨، ٧٨٩، ٧٩٠، ٧٩١، ٧٩٢، ٧٩٣، ٧٩٤، ٧٩٥، ٧٩٦، ٧٩٧، ٧٩٨، ٧٩٩، ٨٠٠، ٨٠١، ٨٠٢، ٨٠٣، ٨٠٤، ٨٠٥، ٨٠٦، ٨٠٧، ٨٠٨، ٨٠٩، ٨١٠، ٨١١، ٨١٢، ٨١٣، ٨١٤، ٨١٥، ٨١٦، ٨١٧، ٨١٨، ٨١٩، ٨٢٠، ٨٢١، ٨٢٢، ٨٢٣، ٨٢٤، ٨٢٥، ٨٢٦، ٨٢٧، ٨٢٨، ٨٢٩، ٨٣٠، ٨٣١، ٨٣٢، ٨٣٣، ٨٣٤، ٨٣٥، ٨٣٦، ٨٣٧، ٨٣٨، ٨٣٩، ٨٤٠، ٨٤١، ٨٤٢، ٨٤٣، ٨٤٤، ٨٤٥، ٨٤٦، ٨٤٧، ٨٤٨، ٨٤٩، ٨٥٠، ٨٥١، ٨٥٢، ٨٥٣، ٨٥٤، ٨٥٥، ٨٥٦، ٨٥٧، ٨٥٨، ٨٥٩، ٨٦٠، ٨٦١، ٨٦٢، ٨٦٣، ٨٦٤، ٨٦٥، ٨٦٦، ٨٦٧، ٨٦٨، ٨٦٩، ٨٧٠، ٨٧١، ٨٧٢، ٨٧٣، ٨٧٤، ٨٧٥، ٨٧٦، ٨٧٧، ٨٧٨، ٨٧٩، ٨٨٠، ٨٨١، ٨٨٢، ٨٨٣، ٨٨٤، ٨٨٥، ٨٨٦، ٨٨٧، ٨٨٨، ٨٨٩، ٨٩٠، ٨٩١، ٨٩٢، ٨٩٣، ٨٩٤، ٨٩٥، ٨٩٦، ٨٩٧، ٨٩٨، ٨٩٩، ٩٠٠، ٩٠١، ٩٠٢، ٩٠٣، ٩٠٤، ٩٠٥، ٩٠٦، ٩٠٧، ٩٠٨، ٩٠٩، ٩١٠، ٩١١، ٩١٢، ٩١٣، ٩١٤، ٩١٥، ٩١٦، ٩١٧، ٩١٨، ٩١٩، ٩٢٠، ٩٢١، ٩٢٢، ٩٢٣، ٩٢٤، ٩٢٥، ٩٢٦، ٩٢٧، ٩٢٨، ٩٢٩، ٩٣٠، ٩٣١، ٩٣٢، ٩٣٣، ٩٣٤، ٩٣٥، ٩٣٦، ٩٣٧، ٩٣٨، ٩٣٩، ٩٤٠، ٩٤١، ٩٤٢، ٩٤٣، ٩٤٤، ٩٤٥، ٩٤٦، ٩٤٧، ٩٤٨، ٩٤٩، ٩٥٠، ٩٥١، ٩٥٢، ٩٥٣، ٩٥٤، ٩٥٥، ٩٥٦، ٩٥٧، ٩٥٨، ٩٥٩، ٩٦٠، ٩٦١، ٩٦٢، ٩٦٣، ٩٦٤، ٩٦٥، ٩٦٦، ٩٦٧، ٩٦٨، ٩٦٩، ٩٧٠، ٩٧١، ٩٧٢، ٩٧٣، ٩٧٤، ٩٧٥، ٩٧٦، ٩٧٧، ٩٧٨، ٩٧٩، ٩٨٠، ٩٨١، ٩٨٢، ٩٨٣، ٩٨٤، ٩٨٥، ٩٨٦، ٩٨٧، ٩٨٨، ٩٨٩، ٩٩٠، ٩٩١، ٩٩٢، ٩٩٣، ٩٩٤، ٩٩٥، ٩٩٦، ٩٩٧، ٩٩٨، ٩٩٩، ١٠٠٠، ١٠٠١، ١٠٠٢، ١٠٠٣، ١٠٠٤، ١٠٠٥، ١٠٠٦، ١٠٠٧، ١٠٠٨، ١٠٠٩، ١٠١٠، ١٠١١، ١٠١٢، ١٠١٣، ١٠١٤، ١٠١٥، ١٠١٦، ١٠١٧، ١٠١٨، ١٠١٩، ١٠٢٠، ١٠٢١، ١٠٢٢، ١٠٢٣، ١٠٢٤، ١٠٢٥، ١٠٢٦، ١٠٢٧، ١٠٢٨، ١٠٢٩، ١٠٣٠، ١٠٣١، ١٠٣٢، ١٠٣٣، ١٠٣٤، ١٠٣٥، ١٠٣٦، ١٠٣٧، ١٠٣٨، ١٠٣٩، ١٠٤٠، ١٠٤١، ١٠٤٢، ١٠٤٣، ١٠٤٤، ١٠٤٥، ١٠٤٦، ١٠٤٧، ١٠٤٨، ١٠٤٩، ١٠٥٠، ١٠٥١، ١٠٥٢، ١٠٥٣، ١٠٥٤، ١٠٥٥، ١٠٥٦، ١٠٥٧، ١٠٥٨، ١٠٥٩، ١٠٦٠، ١٠٦١، ١٠٦٢، ١٠٦٣، ١٠٦٤، ١٠٦٥، ١٠٦٦، ١٠٦٧، ١٠٦٨، ١٠٦٩، ١٠٧٠، ١٠٧١، ١٠٧٢، ١٠٧٣، ١٠٧٤، ١٠٧٥، ١٠٧٦، ١٠٧٧، ١٠٧٨، ١٠٧٩، ١٠٨٠، ١٠٨١، ١٠٨٢، ١٠٨٣، ١٠٨٤، ١٠٨٥، ١٠٨٦، ١٠٨٧، ١٠٨٨، ١٠٨٩، ١٠٩٠، ١٠٩١، ١٠٩٢، ١٠٩٣، ١٠٩٤، ١٠٩٥، ١٠٩٦، ١٠٩٧، ١٠٩٨، ١٠٩٩، ١١٠٠، ١١٠١، ١١٠٢، ١١٠٣، ١١٠٤، ١١٠٥، ١١٠٦، ١١٠٧، ١١٠٨، ١١٠٩، ١١١٠، ١١١١، ١١١٢، ١١١٣، ١١١٤، ١١١٥، ١١١٦، ١١١٧، ١١١٨، ١١١٩، ١١٢٠، ١١٢١، ١١٢٢، ١١٢٣، ١١٢٤، ١١٢٥، ١١٢٦، ١١٢٧، ١١٢٨، ١١٢٩، ١١٣٠، ١١٣١، ١١٣٢، ١١٣٣، ١١٣٤، ١١٣٥، ١١٣٦، ١١٣٧، ١١٣٨، ١١٣٩، ١١٤٠، ١١٤١، ١١٤٢، ١١٤٣، ١١٤٤، ١١٤٥، ١١٤٦، ١١٤٧، ١١٤٨، ١١٤٩، ١١٥٠، ١١٥١، ١١٥٢، ١١٥٣، ١١٥٤، ١١٥٥، ١١٥٦، ١١٥٧، ١١٥٨، ١١٥٩، ١١٦٠، ١١٦١، ١١٦٢، ١١٦٣، ١١٦٤، ١١٦٥، ١١٦٦، ١١٦٧، ١١٦٨، ١١٦٩، ١١٧٠، ١١٧١، ١١٧٢، ١١٧٣، ١١٧٤، ١١٧٥، ١١٧٦، ١١٧٧، ١١٧٨، ١١٧٩، ١١٨٠، ١١٨١، ١١٨٢، ١١٨٣، ١١٨٤، ١١٨٥، ١١٨٦، ١١٨٧، ١١٨٨، ١١٨٩، ١١٩٠، ١١٩١، ١١٩٢، ١١٩٣، ١١٩٤، ١١٩٥، ١١٩٦، ١١٩٧، ١١٩٨، ١١٩٩، ١٢٠٠، ١٢٠١، ١٢٠٢، ١٢٠٣، ١٢٠٤، ١٢٠٥، ١٢٠٦، ١٢٠٧، ١٢٠٨، ١٢٠٩، ١٢١٠، ١٢١١، ١٢١٢، ١٢١٣، ١٢١٤، ١٢١٥، ١٢١٦، ١٢١٧، ١٢١٨، ١٢١٩، ١٢٢٠، ١٢٢١، ١٢٢٢، ١٢٢٣، ١٢٢٤، ١٢٢٥، ١٢٢٦، ١٢٢٧، ١٢٢٨، ١٢٢٩، ١٢٣٠، ١٢٣١، ١٢٣٢، ١٢٣٣، ١٢٣٤، ١٢٣٥، ١٢٣٦، ١٢٣٧، ١٢٣٨، ١٢٣٩، ١٢٤٠، ١٢٤١، ١٢٤٢، ١٢٤٣، ١٢٤٤، ١٢٤٥، ١٢٤٦، ١٢٤٧، ١٢٤٨، ١٢٤٩، ١٢٥٠، ١٢٥١، ١٢٥٢، ١٢٥٣، ١٢٥٤، ١٢٥٥، ١٢٥٦، ١٢٥٧، ١٢٥٨، ١٢٥٩، ١٢٦٠، ١٢٦١، ١٢٦٢، ١٢٦٣، ١٢٦٤، ١٢٦٥، ١٢٦٦، ١٢٦٧، ١٢٦٨، ١٢٦٩، ١٢٧٠، ١٢٧١، ١٢٧٢، ١٢٧٣، ١٢٧٤، ١٢٧٥، ١٢٧٦، ١٢٧٧، ١٢٧٨، ١٢٧٩، ١٢٨٠، ١٢٨١، ١٢٨٢، ١٢٨٣، ١٢٨٤، ١٢٨٥، ١٢٨٦، ١٢٨٧، ١٢٨٨، ١٢٨٩، ١٢٩٠، ١٢٩١، ١٢٩٢، ١٢٩٣، ١٢٩٤، ١٢٩٥، ١٢٩٦، ١٢٩٧، ١٢٩٨، ١٢٩٩، ١٣٠٠، ١٣٠١، ١٣٠٢، ١٣٠٣، ١٣٠٤، ١٣٠٥، ١٣٠٦، ١٣٠٧، ١٣٠٨، ١٣٠٩، ١٣١٠، ١٣١١، ١٣١٢، ١٣١٣، ١٣١٤، ١٣١٥، ١٣١٦، ١٣١٧، ١٣١٨، ١٣١٩، ١٣٢٠، ١٣٢١، ١٣٢٢، ١٣٢٣، ١٣٢٤، ١٣٢٥، ١٣٢٦، ١٣٢٧، ١٣٢٨، ١٣٢٩، ١٣٣٠، ١٣٣١، ١٣٣٢، ١٣٣٣، ١٣٣٤، ١٣٣٥، ١٣٣٦، ١٣٣٧، ١٣٣٨، ١٣٣٩، ١٣٤٠، ١٣٤١، ١٣٤٢، ١٣٤٣، ١٣٤٤، ١٣٤٥، ١٣٤٦، ١٣٤٧، ١٣٤٨، ١٣٤٩، ١٣٥٠، ١٣٥١، ١٣٥٢، ١٣٥٣، ١٣٥٤، ١٣٥٥، ١٣٥٦، ١٣٥٧، ١٣٥٨، ١٣٥٩، ١٣٦٠، ١٣٦١، ١٣٦٢، ١٣٦٣، ١٣٦٤، ١٣٦٥، ١٣٦٦، ١٣٦٧، ١٣٦٨، ١٣٦٩، ١٣٧٠، ١٣٧١، ١٣٧٢، ١٣٧٣، ١٣٧٤، ١٣٧٥، ١٣٧٦، ١٣٧٧، ١٣٧٨، ١٣٧٩، ١٣٨٠، ١٣٨١، ١٣٨٢، ١٣٨٣، ١٣٨٤، ١٣٨٥، ١٣٨٦، ١٣٨٧، ١٣٨٨، ١٣٨٩، ١٣٩٠، ١٣٩١، ١٣٩٢، ١٣٩٣، ١٣٩٤، ١٣٩٥، ١٣٩٦، ١٣٩٧، ١٣٩٨، ١٣٩٩، ١٤٠٠، ١٤٠١، ١٤٠٢، ١٤٠٣، ١٤٠٤، ١٤٠٥، ١٤٠٦، ١٤٠٧، ١٤٠٨، ١٤٠٩، ١٤١٠، ١٤١١، ١٤١٢، ١٤١٣، ١٤١٤، ١٤١٥، ١٤١٦، ١٤١٧، ١٤١٨، ١٤١٩، ١٤٢٠، ١٤٢١، ١٤٢٢، ١٤٢٣، ١٤٢٤، ١٤٢٥، ١٤٢٦، ١٤٢٧، ١٤٢٨، ١٤٢٩، ١٤٣٠، ١٤٣١، ١٤٣٢، ١٤٣٣، ١٤٣٤، ١٤٣٥، ١٤٣٦، ١٤٣٧، ١٤٣٨، ١٤٣٩، ١٤٤٠، ١٤٤١، ١٤٤٢، ١٤٤٣، ١٤٤٤، ١٤٤٥، ١٤٤٦، ١٤٤٧، ١٤٤٨، ١٤٤٩، ١٤٥٠، ١٤٥١، ١٤٥٢، ١٤٥٣، ١٤٥٤، ١٤٥٥، ١٤٥٦، ١٤٥٧، ١٤٥٨، ١٤٥٩، ١٤٦٠، ١٤٦١، ١٤٦٢، ١٤٦٣، ١٤٦٤، ١٤٦٥، ١٤٦٦، ١٤٦٧، ١٤٦٨، ١٤٦٩، ١٤٧٠، ١٤٧١، ١٤٧٢، ١٤٧٣، ١٤٧٤، ١٤٧٥، ١٤٧٦، ١٤٧٧، ١٤٧٨، ١٤٧٩، ١٤٨٠، ١٤٨١، ١٤٨٢، ١٤٨٣، ١٤٨٤، ١٤٨٥، ١٤٨٦، ١٤٨٧، ١٤٨٨، ١٤٨٩، ١٤٩٠، ١٤٩١، ١٤٩٢، ١٤٩٣، ١٤٩٤، ١٤٩٥، ١٤٩٦، ١٤٩٧، ١٤٩٨، ١٤٩٩، ١٥٠٠، ١٥٠١، ١٥٠٢، ١٥٠٣، ١٥٠٤، ١٥٠٥، ١٥٠٦، ١٥٠٧، ١٥٠٨، ١٥٠٩، ١٥١٠، ١٥١١، ١٥١٢، ١٥١٣، ١٥١٤، ١٥

لبيع الأجنبي بأداء الحقوق :

٩ - تبرع الأجنبي بأداء ما ترتب على الغير من الحقوق جائز، وذلك كقضاء دينه، ودفع مهر زوجته ونسختها ونفقة أولاده. وله حق الرجوع إن كان فعل ذلك بإرادته حاكمه، أو نوى الرجوع به. وفي ذلك تفصيل وشكاف يرجع معرفته إلى الأبواب الخاصة بذلك الخوف من كتب الفقه. (١)

ثالثاً : الأجنبي بمعنى من لم يكن من أهل الوطن :

١٠ - الأجنبي عن دار الإسلام هو الحربي، وهو من لم يكن مسلماً ولا ذمياً، ولا يحق لمن لم يكن كذلك دخول دار الإسلام إلا بإذنه، فإذا دخل دار الإسلام بالأشهاد مستقي مستأنفاً، ولمعرفة أحكام الأجنبي بهذا المعنى (رأى أمان). مستأنف. أهل الغربة).

رابعاً : الأجنبي عن المرأة :

١١ - خصصت الشريعة للأجانب أحكاماً خاصة، ذلك خروج وذوي المحرم. وذلك رعاية لسلامة المرأة وحفاظتها على من أتى يصل إليها ما يجرح كرامتها، وقد بشرت الشريعة في العلاقة بين المرأة وزوجها، إذ أن عقد الزواج يبيع لكل من الزوجين من التمتع بالآخر ما يكون سبباً للمساكنة بينهما، لتتفرج حكمة الله بدوام النسل ونشوء في كنف الأبوين عن أحسن وجه. ولم تقيض الشرعة أيضاً

أما إن تصرف عن غيره من غير أن تكون له ولاية أو نيابة فهو الذي يسمى عد الفهاء المقتضى. واحتسبوا في تصرفه ذلك، فهم من أبطنه، ومهم من جسمه موقوفاً على الإجازة. (١) (رأى إجازة. موقوف).

الأجنبي والعبادة :

٨ - لا يختلف حكم الأجنبي عن حكم الوثني في شأن أداء العبادات الدينية عن الغير، فلا تصح الصلاة والعباد عن الأجنبي، إلا لبدن في ذلك من النيابة، ولا يجب على الوثني أو غيره القضاء عن الميت لما في ذمت من العبادات. وإن تسرع به الوثني أو لأجنبي في إيجاله عن الميت خلاف.

أما العبادات المالية المقتضية كالزكاة وبعض التكفارات وعدة الصوم، أو المالية البدنية كالخبر، فلا يصح كذلك فعلها عن الغير بغير إذنه، إن كان متباً فادراً. وأما فعلها عن الميت فيجب على الوثني أو الوصي أو أوصى من هو عليه قبل وفاته بذلك، في حدود ثلث الثروة، هي مذهب الحنفية. وبعد غيرهم تمتد من كل المال، سواء أوصى به أم لم يوص به، كسائر الدين. وفي المسألة خلاف وتفصيل يرجع لمعرفة إلى أبواب الزكاة والنجس والصوم والكفارات. (١)

١٠١ - ابن عسك ١٢٤١٢، وجمواهر الإك ٢٠٠ - ٢٠١، ٢٠٢، ٢٠٣، ٢٠٤، ٢٠٥، ٢٠٦، ٢٠٧، ٢٠٨، ٢٠٩، ٢١٠، ٢١١، ٢١٢، ٢١٣، ٢١٤، ٢١٥، ٢١٦، ٢١٧، ٢١٨، ٢١٩، ٢٢٠، ٢٢١، ٢٢٢، ٢٢٣، ٢٢٤، ٢٢٥، ٢٢٦، ٢٢٧، ٢٢٨، ٢٢٩، ٢٣٠، ٢٣١، ٢٣٢، ٢٣٣، ٢٣٤، ٢٣٥، ٢٣٦، ٢٣٧، ٢٣٨، ٢٣٩، ٢٤٠، ٢٤١، ٢٤٢، ٢٤٣، ٢٤٤، ٢٤٥، ٢٤٦، ٢٤٧، ٢٤٨، ٢٤٩، ٢٥٠، ٢٥١، ٢٥٢، ٢٥٣، ٢٥٤، ٢٥٥، ٢٥٦، ٢٥٧، ٢٥٨، ٢٥٩، ٢٦٠، ٢٦١، ٢٦٢، ٢٦٣، ٢٦٤، ٢٦٥، ٢٦٦، ٢٦٧، ٢٦٨، ٢٦٩، ٢٧٠، ٢٧١، ٢٧٢، ٢٧٣، ٢٧٤، ٢٧٥، ٢٧٦، ٢٧٧، ٢٧٨، ٢٧٩، ٢٨٠، ٢٨١، ٢٨٢، ٢٨٣، ٢٨٤، ٢٨٥، ٢٨٦، ٢٨٧، ٢٨٨، ٢٨٩، ٢٩٠، ٢٩١، ٢٩٢، ٢٩٣، ٢٩٤، ٢٩٥، ٢٩٦، ٢٩٧، ٢٩٨، ٢٩٩، ٣٠٠، ٣٠١، ٣٠٢، ٣٠٣، ٣٠٤، ٣٠٥، ٣٠٦، ٣٠٧، ٣٠٨، ٣٠٩، ٣١٠، ٣١١، ٣١٢، ٣١٣، ٣١٤، ٣١٥، ٣١٦، ٣١٧، ٣١٨، ٣١٩، ٣٢٠، ٣٢١، ٣٢٢، ٣٢٣، ٣٢٤، ٣٢٥، ٣٢٦، ٣٢٧، ٣٢٨، ٣٢٩، ٣٣٠، ٣٣١، ٣٣٢، ٣٣٣، ٣٣٤، ٣٣٥، ٣٣٦، ٣٣٧، ٣٣٨، ٣٣٩، ٣٤٠، ٣٤١، ٣٤٢، ٣٤٣، ٣٤٤، ٣٤٥، ٣٤٦، ٣٤٧، ٣٤٨، ٣٤٩، ٣٥٠، ٣٥١، ٣٥٢، ٣٥٣، ٣٥٤، ٣٥٥، ٣٥٦، ٣٥٧، ٣٥٨، ٣٥٩، ٣٦٠، ٣٦١، ٣٦٢، ٣٦٣، ٣٦٤، ٣٦٥، ٣٦٦، ٣٦٧، ٣٦٨، ٣٦٩، ٣٧٠، ٣٧١، ٣٧٢، ٣٧٣، ٣٧٤، ٣٧٥، ٣٧٦، ٣٧٧، ٣٧٨، ٣٧٩، ٣٨٠، ٣٨١، ٣٨٢، ٣٨٣، ٣٨٤، ٣٨٥، ٣٨٦، ٣٨٧، ٣٨٨، ٣٨٩، ٣٩٠، ٣٩١، ٣٩٢، ٣٩٣، ٣٩٤، ٣٩٥، ٣٩٦، ٣٩٧، ٣٩٨، ٣٩٩، ٤٠٠، ٤٠١، ٤٠٢، ٤٠٣، ٤٠٤، ٤٠٥، ٤٠٦، ٤٠٧، ٤٠٨، ٤٠٩، ٤١٠، ٤١١، ٤١٢، ٤١٣، ٤١٤، ٤١٥، ٤١٦، ٤١٧، ٤١٨، ٤١٩، ٤٢٠، ٤٢١، ٤٢٢، ٤٢٣، ٤٢٤، ٤٢٥، ٤٢٦، ٤٢٧، ٤٢٨، ٤٢٩، ٤٣٠، ٤٣١، ٤٣٢، ٤٣٣، ٤٣٤، ٤٣٥، ٤٣٦، ٤٣٧، ٤٣٨، ٤٣٩، ٤٤٠، ٤٤١، ٤٤٢، ٤٤٣، ٤٤٤، ٤٤٥، ٤٤٦، ٤٤٧، ٤٤٨، ٤٤٩، ٤٥٠، ٤٥١، ٤٥٢، ٤٥٣، ٤٥٤، ٤٥٥، ٤٥٦، ٤٥٧، ٤٥٨، ٤٥٩، ٤٦٠، ٤٦١، ٤٦٢، ٤٦٣، ٤٦٤، ٤٦٥، ٤٦٦، ٤٦٧، ٤٦٨، ٤٦٩، ٤٧٠، ٤٧١، ٤٧٢، ٤٧٣، ٤٧٤، ٤٧٥، ٤٧٦، ٤٧٧، ٤٧٨، ٤٧٩، ٤٨٠، ٤٨١، ٤٨٢، ٤٨٣، ٤٨٤، ٤٨٥، ٤٨٦، ٤٨٧، ٤٨٨، ٤٨٩، ٤٩٠، ٤٩١، ٤٩٢، ٤٩٣، ٤٩٤، ٤٩٥، ٤٩٦، ٤٩٧، ٤٩٨، ٤٩٩، ٥٠٠، ٥٠١، ٥٠٢، ٥٠٣، ٥٠٤، ٥٠٥، ٥٠٦، ٥٠٧، ٥٠٨، ٥٠٩، ٥١٠، ٥١١، ٥١٢، ٥١٣، ٥١٤، ٥١٥، ٥١٦، ٥١٧، ٥١٨، ٥١٩، ٥٢٠، ٥٢١، ٥٢٢، ٥٢٣، ٥٢٤، ٥٢٥، ٥٢٦، ٥٢٧، ٥٢٨، ٥٢٩، ٥٣٠، ٥٣١، ٥٣٢، ٥٣٣، ٥٣٤، ٥٣٥، ٥٣٦، ٥٣٧، ٥٣٨، ٥٣٩، ٥٤٠، ٥٤١، ٥٤٢، ٥٤٣، ٥٤٤، ٥٤٥، ٥٤٦، ٥٤٧، ٥٤٨، ٥٤٩، ٥٥٠، ٥٥١، ٥٥٢، ٥٥٣، ٥٥٤، ٥٥٥، ٥٥٦، ٥٥٧، ٥٥٨، ٥٥٩، ٥٦٠، ٥٦١، ٥٦٢، ٥٦٣، ٥٦٤، ٥٦٥، ٥٦٦، ٥٦٧، ٥٦٨، ٥٦٩، ٥٧٠، ٥٧١، ٥٧٢، ٥٧٣، ٥٧٤، ٥٧٥، ٥٧٦، ٥٧٧، ٥٧٨، ٥٧٩، ٥٨٠، ٥٨١، ٥٨٢، ٥٨٣، ٥٨٤، ٥٨٥، ٥٨٦، ٥٨٧، ٥٨٨، ٥٨٩، ٥٩٠، ٥٩١، ٥٩٢، ٥٩٣، ٥٩٤، ٥٩٥، ٥٩٦، ٥٩٧، ٥٩٨، ٥٩٩، ٦٠٠، ٦٠١، ٦٠٢، ٦٠٣، ٦٠٤، ٦٠٥، ٦٠٦، ٦٠٧، ٦٠٨، ٦٠٩، ٦١٠، ٦١١، ٦١٢، ٦١٣، ٦١٤، ٦١٥، ٦١٦، ٦١٧، ٦١٨، ٦١٩، ٦٢٠، ٦٢١، ٦٢٢، ٦٢٣، ٦٢٤، ٦٢٥، ٦٢٦، ٦٢٧، ٦٢٨، ٦٢٩، ٦٣٠، ٦٣١، ٦٣٢، ٦٣٣، ٦٣٤، ٦٣٥، ٦٣٦، ٦٣٧، ٦٣٨، ٦٣٩، ٦٤٠، ٦٤١، ٦٤٢، ٦٤٣، ٦٤٤، ٦٤٥، ٦٤٦، ٦٤٧، ٦٤٨، ٦٤٩، ٦٥٠، ٦٥١، ٦٥٢، ٦٥٣، ٦٥٤، ٦٥٥، ٦٥٦، ٦٥٧، ٦٥٨، ٦٥٩، ٦٦٠، ٦٦١، ٦٦٢، ٦٦٣، ٦٦٤، ٦٦٥، ٦٦٦، ٦٦٧، ٦٦٨، ٦٦٩، ٦٧٠، ٦٧١، ٦٧٢، ٦٧٣، ٦٧٤، ٦٧٥، ٦٧٦، ٦٧٧، ٦٧٨، ٦٧٩، ٦٨٠، ٦٨١، ٦٨٢، ٦٨٣، ٦٨٤، ٦٨٥، ٦٨٦، ٦٨٧، ٦٨٨، ٦٨٩، ٦٩٠، ٦٩١، ٦٩٢، ٦٩٣، ٦٩٤، ٦٩٥، ٦٩٦، ٦٩٧، ٦٩٨، ٦٩٩، ٧٠٠، ٧٠١، ٧٠٢، ٧٠٣، ٧٠٤، ٧٠٥، ٧٠٦، ٧٠٧، ٧٠٨، ٧٠٩، ٧١٠، ٧١١، ٧١٢، ٧١٣، ٧١٤، ٧١٥، ٧١٦، ٧١٧، ٧١٨، ٧١٩، ٧٢٠، ٧٢١، ٧٢٢، ٧٢٣، ٧٢٤، ٧٢٥، ٧٢٦، ٧٢٧، ٧٢٨، ٧٢٩، ٧٣٠، ٧٣١، ٧٣٢، ٧٣٣، ٧٣٤، ٧٣٥، ٧٣٦، ٧٣٧، ٧٣٨، ٧٣٩، ٧٤٠، ٧٤١، ٧٤٢، ٧٤٣، ٧٤٤، ٧٤٥، ٧٤٦، ٧٤٧، ٧٤٨، ٧٤٩، ٧٥٠، ٧٥١، ٧٥٢، ٧٥٣، ٧٥٤، ٧٥٥، ٧٥٦، ٧٥٧، ٧٥٨، ٧٥٩، ٧٦٠، ٧٦١، ٧٦٢، ٧٦٣، ٧٦٤، ٧٦٥، ٧٦٦، ٧٦٧، ٧٦٨، ٧٦٩، ٧٧٠، ٧٧١، ٧٧٢، ٧٧٣، ٧٧٤، ٧٧٥، ٧٧٦، ٧٧٧، ٧٧٨، ٧٧٩، ٧٨٠، ٧٨١، ٧٨٢، ٧٨٣، ٧٨٤، ٧٨٥، ٧٨٦، ٧٨٧، ٧٨٨، ٧٨٩، ٧٩٠، ٧٩١، ٧٩٢، ٧٩٣، ٧٩٤، ٧٩٥، ٧٩٦، ٧٩٧، ٧٩٨، ٧٩٩، ٨٠٠، ٨٠١، ٨٠٢، ٨٠٣، ٨٠٤، ٨٠٥، ٨٠٦، ٨٠٧، ٨٠٨، ٨٠٩، ٨١٠، ٨١١، ٨١٢، ٨١٣، ٨١٤، ٨١٥، ٨١٦، ٨١٧، ٨١٨، ٨١٩، ٨٢٠، ٨٢١، ٨٢٢، ٨٢٣، ٨٢٤، ٨٢٥، ٨٢٦، ٨٢٧، ٨٢٨، ٨٢٩، ٨٣٠، ٨٣١، ٨٣٢، ٨٣٣، ٨٣٤، ٨٣٥، ٨٣٦، ٨٣٧، ٨٣٨، ٨٣٩، ٨٤٠، ٨٤١، ٨٤٢، ٨٤٣، ٨٤٤، ٨٤٥، ٨٤٦، ٨٤٧، ٨٤٨، ٨٤٩، ٨٥٠، ٨٥١، ٨٥٢، ٨٥٣، ٨٥٤، ٨٥٥، ٨٥٦، ٨٥٧، ٨٥٨، ٨٥٩، ٨٦٠، ٨٦١، ٨٦٢، ٨٦٣، ٨٦٤، ٨٦٥، ٨٦٦، ٨٦٧، ٨٦٨، ٨٦٩، ٨٧٠، ٨٧١، ٨٧٢، ٨٧٣، ٨٧٤، ٨٧٥، ٨٧٦، ٨٧٧، ٨٧٨، ٨٧٩، ٨٨٠، ٨٨١، ٨٨٢، ٨٨٣، ٨٨٤، ٨٨٥، ٨٨٦، ٨٨٧، ٨٨٨، ٨٨٩، ٨٩٠، ٨٩١، ٨٩٢، ٨٩٣، ٨٩٤، ٨٩٥، ٨٩٦، ٨٩٧، ٨٩٨، ٨٩٩، ٩٠٠، ٩٠١، ٩٠٢، ٩٠٣، ٩٠٤، ٩٠٥، ٩٠٦، ٩٠٧، ٩٠٨، ٩٠٩، ٩١٠، ٩١١، ٩١٢، ٩١٣، ٩١٤، ٩١٥، ٩١٦، ٩١٧، ٩١٨، ٩١٩، ٩٢٠، ٩٢١، ٩٢٢، ٩٢٣، ٩٢٤، ٩٢٥، ٩٢٦، ٩٢٧، ٩٢٨، ٩٢٩، ٩٣٠، ٩٣١، ٩٣٢، ٩٣٣، ٩٣٤، ٩٣٥، ٩٣٦، ٩٣٧، ٩٣٨، ٩٣٩، ٩٤٠، ٩٤١، ٩٤٢، ٩٤٣، ٩٤٤، ٩٤٥، ٩٤٦، ٩٤٧، ٩٤٨، ٩٤٩، ٩٥٠، ٩٥١، ٩٥٢، ٩٥٣، ٩٥٤، ٩٥٥، ٩٥٦، ٩٥٧، ٩٥٨، ٩٥٩، ٩٦٠، ٩٦١، ٩٦٢، ٩٦٣، ٩٦٤، ٩٦٥، ٩٦٦، ٩٦٧، ٩٦٨، ٩٦٩، ٩٧٠، ٩٧١، ٩٧٢، ٩٧٣، ٩٧٤، ٩٧٥، ٩٧٦، ٩٧٧، ٩٧٨، ٩٧٩، ٩٨٠، ٩٨١، ٩٨٢، ٩٨٣، ٩٨٤، ٩٨٥، ٩٨٦، ٩٨٧، ٩٨٨، ٩٨٩، ٩٩٠، ٩٩١، ٩٩٢، ٩٩٣، ٩٩٤، ٩٩٥، ٩٩٦، ٩٩٧، ٩٩٨، ٩٩٩، ١٠٠٠، ١٠٠١، ١٠٠٢، ١٠٠٣، ١٠٠٤، ١٠٠٥، ١٠٠٦، ١٠٠٧، ١٠٠٨، ١٠٠٩، ١٠١٠، ١٠١١، ١٠١٢، ١٠١٣، ١٠١٤، ١٠١٥، ١٠١٦، ١٠١٧، ١٠١٨، ١٠١٩، ١٠٢٠، ١٠٢١، ١٠٢٢، ١٠٢٣، ١٠٢٤، ١٠٢٥، ١٠٢٦، ١٠٢٧، ١٠٢٨، ١٠٢٩، ١٠٣٠، ١٠٣١، ١٠٣٢، ١٠٣٣، ١٠٣٤، ١٠٣٥، ١٠٣٦، ١٠٣٧، ١٠٣٨، ١٠٣٩، ١٠٤٠، ١٠٤١، ١٠٤٢، ١٠٤٣، ١٠٤٤، ١٠٤٥، ١٠٤٦، ١٠٤٧، ١٠٤٨، ١٠٤٩، ١٠٥٠، ١٠٥١، ١٠٥٢، ١٠٥٣، ١٠٥٤، ١٠٥٥، ١٠٥٦، ١٠٥٧، ١٠٥٨، ١٠٥٩، ١٠٦٠، ١٠٦١، ١٠٦٢، ١٠٦٣، ١٠٦٤، ١٠٦٥، ١٠٦٦، ١٠٦٧، ١٠٦٨، ١٠٦٩، ١٠٧٠، ١٠٧١، ١٠٧٢، ١٠٧٣، ١٠٧٤، ١٠٧٥، ١٠٧٦، ١٠٧٧، ١٠٧٨، ١٠٧٩، ١٠٨٠، ١٠٨١، ١٠٨٢، ١٠٨٣، ١٠٨٤، ١٠٨٥، ١٠٨٦، ١٠٨٧، ١٠٨٨، ١٠٨٩، ١٠٩٠، ١٠٩١، ١٠٩٢، ١٠٩٣، ١٠٩٤، ١٠٩٥، ١٠٩٦، ١٠٩٧، ١٠٩٨، ١٠٩٩، ١١٠٠، ١١٠١، ١١٠٢، ١١٠٣، ١١٠٤، ١١٠٥، ١١٠٦، ١١٠٧، ١١٠٨، ١١٠٩، ١١١٠، ١١١١، ١١١٢، ١١١٣، ١١١٤، ١١١٥، ١١١٦، ١١١٧، ١١١٨، ١١١٩، ١١٢٠، ١١٢١، ١١٢٢، ١١٢٣، ١١٢٤، ١١٢٥، ١١٢٦، ١١٢٧، ١١٢٨، ١١٢٩، ١١٣٠، ١١٣١، ١١٣٢، ١١٣٣، ١١٣٤، ١١٣٥، ١١٣٦، ١١٣٧، ١١٣٨، ١١٣٩، ١١٤٠، ١١٤١، ١١٤٢، ١١٤٣، ١١٤٤، ١١٤٥، ١١٤٦، ١١٤٧، ١١٤٨، ١١٤٩، ١١٥٠، ١١٥١، ١١٥٢، ١١٥٣، ١١٥٤، ١١٥٥، ١١٥٦، ١١٥٧، ١١٥٨، ١١٥٩، ١١٦٠، ١١٦١، ١١٦٢، ١١٦٣، ١١٦٤، ١١٦٥، ١١٦٦، ١١٦٧، ١١٦٨، ١١٦٩، ١١٧٠، ١١٧١، ١١٧٢، ١١٧٣، ١١٧٤، ١١٧٥، ١١٧٦، ١١٧٧، ١١٧٨، ١١٧٩، ١١٨٠، ١١٨١، ١١٨٢، ١١٨٣، ١١٨٤، ١١٨٥، ١١٨٦، ١١٨٧، ١١٨٨، ١١٨٩، ١١٩٠، ١١٩١، ١١٩٢، ١١٩٣، ١١٩٤، ١١٩٥، ١١٩٦، ١١٩٧، ١١٩٨، ١١٩٩، ١٢٠٠، ١٢٠١، ١٢٠٢، ١٢٠٣، ١٢٠٤، ١٢٠٥، ١٢٠٦، ١٢٠٧، ١٢٠٨، ١٢٠٩، ١٢١٠، ١٢١١، ١٢١٢، ١٢١٣، ١٢١٤، ١٢١٥، ١٢١٦، ١٢١٧، ١٢١٨، ١٢١٩، ١٢٢٠، ١٢٢١، ١٢٢٢، ١٢٢٣، ١٢٢٤، ١٢٢٥، ١٢٢٦، ١٢٢٧، ١٢٢٨، ١٢٢٩، ١٢٣٠، ١٢٣١، ١٢٣٢، ١٢٣٣، ١٢٣٤، ١٢٣٥، ١٢٣٦، ١٢٣٧، ١٢٣٨، ١٢٣٩، ١٢٤٠، ١٢٤١، ١٢٤٢، ١٢٤٣، ١٢٤٤، ١٢٤٥، ١٢٤٦، ١٢٤٧، ١٢٤٨، ١٢٤٩، ١٢٥٠، ١٢٥١، ١٢٥٢، ١٢٥٣، ١٢٥٤، ١٢٥٥، ١٢٥٦، ١٢٥٧، ١٢٥٨، ١٢٥٩، ١٢٦٠، ١٢٦١، ١٢٦٢، ١٢٦٣، ١٢٦٤، ١٢٦٥، ١٢٦٦، ١٢٦٧، ١٢٦٨، ١٢٦٩، ١٢٧٠، ١٢٧١، ١٢٧٢، ١٢٧٣، ١٢٧٤، ١٢٧٥، ١٢٧٦، ١٢٧٧، ١٢٧٨، ١٢٧٩، ١٢٨٠، ١٢٨١، ١٢٨٢، ١٢٨٣، ١٢٨٤، ١٢٨٥، ١٢٨٦، ١٢٨٧، ١٢٨٨، ١٢٨٩، ١٢٩٠، ١٢٩١، ١٢٩٢، ١٢٩٣، ١٢٩٤، ١٢٩٥، ١٢٩٦، ١٢٩٧، ١٢٩٨، ١٢٩٩، ١٣٠٠، ١٣٠١، ١٣٠٢، ١٣٠٣، ١٣٠٤، ١٣٠٥، ١٣٠٦، ١٣٠٧، ١٣٠٨، ١٣٠٩، ١٣١٠، ١٣١١، ١٣١٢، ١٣١٣، ١٣١٤، ١٣١٥، ١٣١٦، ١٣١٧، ١٣١٨، ١٣١٩، ١٣٢٠، ١٣٢١، ١٣٢٢، ١٣٢٣، ١٣٢٤، ١٣٢٥، ١٣٢٦، ١٣٢٧، ١٣٢٨، ١٣٢٩، ١٣٣٠، ١٣٣١، ١٣٣٢، ١٣٣٣، ١٣٣٤، ١٣٣٥، ١٣٣٦، ١٣٣٧، ١٣٣٨، ١٣٣٩، ١٣٤٠، ١٣٤١، ١٣٤٢، ١٣٤٣، ١٣٤٤، ١٣٤٥، ١٣٤٦، ١٣٤٧، ١٣٤٨، ١٣٤٩، ١٣٥٠، ١٣٥١، ١٣٥٢، ١٣٥٣، ١٣٥٤، ١٣٥٥، ١٣٥٦، ١٣٥٧، ١٣٥٨، ١٣٥٩، ١٣٦٠، ١٣٦١، ١٣٦٢، ١٣٦٣، ١٣٦٤، ١٣٦٥، ١٣٦٦، ١٣٦٧، ١٣٦٨، ١٣٦٩، ١٣٧٠، ١٣٧١، ١٣٧٢، ١٣٧٣، ١٣٧٤، ١٣٧٥، ١٣٧٦، ١٣٧٧، ١٣٧٨، ١٣٧٩، ١٣٨٠، ١٣٨١، ١٣٨٢، ١٣٨٣، ١٣٨٤، ١٣٨٥، ١٣٨٦، ١٣٨٧، ١٣٨٨، ١٣٨٩، ١٣٩٠، ١٣٩١، ١٣٩٢، ١٣٩٣، ١٣٩٤، ١٣٩٥، ١٣٩٦، ١٣٩٧، ١٣٩٨، ١٣٩٩، ١٤٠٠، ١٤٠١، ١٤٠٢، ١٤٠٣، ١٤٠٤، ١٤٠٥، ١٤٠٦، ١٤٠٧، ١٤٠٨، ١٤٠٩، ١٤١٠، ١٤١١، ١٤١٢، ١٤١٣، ١٤١٤، ١٤١٥، ١٤١٦، ١٤١٧، ١٤١٨، ١٤١٩، ١٤٢٠، ١٤٢١، ١٤٢٢، ١٤٢٣، ١٤٢٤، ١٤٢٥، ١٤٢٦، ١٤٢٧، ١٤٢٨، ١٤٢٩، ١٤٣٠، ١٤٣١، ١٤٣٢، ١٤٣٣، ١٤٣٤، ١٤٣٥، ١٤٣٦، ١٤٣٧، ١٤٣٨، ١٤٣٩، ١٤٤٠، ١٤٤١، ١٤٤٢، ١٤٤٣، ١٤٤٤، ١٤٤٥، ١٤٤٦، ١٤٤٧، ١٤٤٨، ١٤٤٩، ١٤٥٠، ١٤٥١، ١٤٥٢، ١٤٥٣، ١٤٥٤، ١٤٥٥، ١٤٥٦، ١٤٥٧، ١٤٥٨، ١٤٥٩، ١٤٦٠، ١٤٦١، ١٤٦٢، ١٤٦٣، ١٤٦٤، ١٤٦٥، ١٤٦٦، ١٤٦٧، ١٤٦٨، ١٤٦٩، ١٤٧٠، ١٤٧١، ١٤٧٢، ١٤٧٣، ١٤٧٤، ١٤٧٥، ١٤٧٦، ١٤٧٧، ١٤٧٨، ١٤٧٩، ١٤٨٠، ١٤٨١، ١٤٨٢، ١٤٨٣، ١٤٨٤، ١٤٨٥، ١٤٨٦، ١٤٨٧، ١٤٨٨، ١٤٨٩، ١٤٩٠، ١

د - صوت المرأة :

١٥ - في حرم استماع الأجسي لصوت المرأة على

العدل المرفوع عند الحففة لأنه عورة.

وفي كتيب ما ذكرناه خلاف بين الفقهاء وتفصيل

والاستثناءات يرجع لعرفنا إلى بناء الحظر والزيادة

من كتب الحففة، وإن أوالل أنوب التكليف وروى

عن السجدة عن شرويه انفصالة في كتيب مسائل

للشافعي (١).

في العلاقة بين المرأة ومجرها لأن ما يده بأصها من

مودة ولا احترام بحيث يراعى لرعه، ونكر تتكون

لأراء وأفاربه الأثر من من العيش معاً سر ومهولة.

ولزوج والعرة في ذلك مخالفة للأجسي، فيصعب

الشرع حدوداً للحد من المرأة وبنته. فنخلص فيما

يلي

أ - النظر :

١٢ - فيحرم على الأجسي النظر إلى رثة امرأة

وسننها، كمنه على رأى بعض المنه، أو ما بدا

لوجهه والكعب وأدمع من عند الحصى الآخر.

وكذلك عت على امرأة أن تبتز عن الأجسي

بشفطة، ولا يجل، ولا يده، وأما أن يزوج عن

النظر من رثه الأجسي - وأمره مثله - فلا أن

ماسون السجدة، أو إلى ما سجد ما تنظره المرأة من

نكره.

أجنبية

نظر : أجنبي

إجهاز

ب - اللبس :

١٣ - فلا يمس الأجسي رثة المرأة

التعريف :

أ - من معاصي وجهه في اللغة : (الإسراع،

فالإجهاز على أمر يبع : إتمام قتله، (١) ويستعمل

اللفظاء «إجهاز» بهذا المعنى. (٢)

ج - الخلوة :

١٤ - فلا يعمل للرجل والمرأة إذا كانا أجسي أن

يتسوا أحدهما بالآخر، لا يرد في حديث البخاري

برويحا «إنكم لم تدخل على النساء» وحديث

الآخر «لا يخلون رجل امرأة إلا مع ذي محرم» (٣)

(١) - نظر مثلاً إلى ما في «الدرر» ١٣٨/٥ - ١٣٩/٥، والخطي

٣٥٩/٥ - ٣٦٠/٥

(٢) - نظر مثلاً في «الدرر» والصحاح الخ. - ويصغر من اللغة (جهر)

(٣) - «الدرر» حقة اللغة من ١٣٨/٥ دار المطبعة العامة، ١٣٩٠هـ

إسبانية من «الدرر» ١٣٨/٥ - ١٣٩/٥

(١) - صح - تاريخ الإسلام ٣٣٠/٥ طبعه

كما يستعملون هذا المعنى أيضا كلمة
التدفق: ١١

١٠ : تعريف

الحكماء العام :

اجہکاض

النزيف:

٩ - يضيق الإجهاض في اللغة عن صورتين: إلقاء الحمل داخل خلق، أو داخل المدة، سواء من المرأة أو غيرها. والإطلاق التخوي يصدق سواء كان الإلقاء فعل فاعل أم تلقائياً.^{١٦}

٢ - ولا يخرج استحداث البتراء لكافة إجهاض
عن هذا المبدأ.^(١)

وكتبوا ما يعمرون من الأبنية من أجل الله
كالإسقاط والإلفاء والفرج والاملاص.

صفة الاجهاض (حكمه التكليفى) :

٢- من الصفات من فرق بين حكم الإجهاد بعد
منع الروح، وبين حكمه قبل ذلك وبعد التكون في
الرحم والاستقرار. وإذا كان حكم الإجهاد بعد
منع الروح موضع اتفاق كان الأنسب البدء به ثم
الاعتناء بحكم قبل منع الروح، مع بيان آراء
اللفقاء وأما هاتين فهـ.

(١٥) المصاحف والمناشير واللغات (جوهري). وفي
"المعجم الروماني" أو مجمع اللغة العربية أقر
إصلاح كلمة إجماعه في سروج لنجد في أشهر
الربيع، وكتب إسحاق بن العبد مائة أشهر
الربيع والمناشير. وفيه اصطلاح متأخر من اللغة
التي هي المصاحف.

(٢) البحر الزاوي، ٢٤١: ٢٤٢، وحقنة السحور، ١٢-١٤

٣ - الإجهار على الألسان الجريح : الإجهار على
جرحى الكهكاه القاتلن حائر، وكذلك جرحى الشفة
الضالئل اء كانت غم فائل، فاك لم تكمل غم فلة قلا
بجور قل جرهم .^{١١}
أء الإءة : على من وء عبء الموتى ءء أو
فءامم هم وءءء لا فاق.

۳- الإجهاز على العيون: الخيول على نوعين: جوف
بجوف ذنبه، بأن كان مأكولاً، أو فقه، بأن
كان مؤذياً. وهذا النوع بجوف الإجهاز عليه إن أصابه
مرض أو جرح، لأنه يجوز ذنبه أو قتل ابتداءً.

ونعم لا يجوز قتله كما عار ونعم. وفي حوار
الإيجار عليه إن أصابه مرض أو جرح - إراحة
- خلاف، أجاز ذلك الحقة والألكنة، ومنه
النافعة والخاسرة. "وقد ذكر ذلك الفقهاء في
كتب المباح، وذكره الحنفية في كتاب الحظر
والإباحة.

(1) $\text{C}_2\text{H}_5\text{Br}$ (1)

(١٨) حكاية في تاريخ فارس ٣٣١ هـ الأول، (مكتبة الخن عمر
البيع ١٣٣٥) ص ١٠١٥ وأر إحياء شرات احدث، والمجلس
١٣٩٦، ١٣٩٥، ١٣٩٤، ١٣٩٣، ١٣٩٢، ١٣٩١، ١٣٩٠، ١٣٨٩، ١٣٨٨، ١٣٨٧، ١٣٨٦، ١٣٨٥، ١٣٨٤، ١٣٨٣، ١٣٨٢، ١٣٨١، ١٣٨٠، ١٣٧٩، ١٣٧٨، ١٣٧٧، ١٣٧٦، ١٣٧٥، ١٣٧٤، ١٣٧٣، ١٣٧٢، ١٣٧١، ١٣٧٠، ١٣٦٩، ١٣٦٨، ١٣٦٧، ١٣٦٦، ١٣٦٥، ١٣٦٤، ١٣٦٣، ١٣٦٢، ١٣٦١، ١٣٦٠، ١٣٥٩، ١٣٥٨، ١٣٥٧، ١٣٥٦، ١٣٥٥، ١٣٥٤، ١٣٥٣، ١٣٥٢، ١٣٥١، ١٣٥٠، ١٣٤٩، ١٣٤٨، ١٣٤٧، ١٣٤٦، ١٣٤٥، ١٣٤٤، ١٣٤٣، ١٣٤٢، ١٣٤١، ١٣٤٠، ١٣٣٩، ١٣٣٨، ١٣٣٧، ١٣٣٦، ١٣٣٥، ١٣٣٤، ١٣٣٣، ١٣٣٢، ١٣٣١، ١٣٣٠، ١٣٢٩، ١٣٢٨، ١٣٢٧، ١٣٢٦، ١٣٢٥، ١٣٢٤، ١٣٢٣، ١٣٢٢، ١٣٢١، ١٣٢٠، ١٣١٩، ١٣١٨، ١٣١٧، ١٣١٦، ١٣١٥، ١٣١٤، ١٣١٣، ١٣١٢، ١٣١١، ١٣١٠، ١٣٠٩، ١٣٠٨، ١٣٠٧، ١٣٠٦، ١٣٠٥، ١٣٠٤، ١٣٠٣، ١٣٠٢، ١٣٠١، ١٣٠٠، ١٢٩٩، ١٢٩٨، ١٢٩٧، ١٢٩٦، ١٢٩٥، ١٢٩٤، ١٢٩٣، ١٢٩٢، ١٢٩١، ١٢٩٠، ١٢٨٩، ١٢٨٨، ١٢٨٧، ١٢٨٦، ١٢٨٥، ١٢٨٤، ١٢٨٣، ١٢٨٢، ١٢٨١، ١٢٨٠، ١٢٧٩، ١٢٧٨، ١٢٧٧، ١٢٧٦، ١٢٧٥، ١٢٧٤، ١٢٧٣، ١٢٧٢، ١٢٧١، ١٢٧٠، ١٢٦٩، ١٢٦٨، ١٢٦٧، ١٢٦٦، ١٢٦٥، ١٢٦٤، ١٢٦٣، ١٢٦٢، ١٢٦١، ١٢٦٠، ١٢٥٩، ١٢٥٨، ١٢٥٧، ١٢٥٦، ١٢٥٥، ١٢٥٤، ١٢٥٣، ١٢٥٢، ١٢٥١، ١٢٥٠، ١٢٤٩، ١٢٤٨، ١٢٤٧، ١٢٤٦، ١٢٤٥، ١٢٤٤، ١٢٤٣، ١٢٤٢، ١٢٤١، ١٢٤٠، ١٢٣٩، ١٢٣٨، ١٢٣٧، ١٢٣٦، ١٢٣٥، ١٢٣٤، ١٢٣٣، ١٢٣٢، ١٢٣١، ١٢٣٠، ١٢٢٩، ١٢٢٨، ١٢٢٧، ١٢٢٦، ١٢٢٥، ١٢٢٤، ١٢٢٣، ١٢٢٢، ١٢٢١، ١٢٢٠، ١٢١٩، ١٢١٨، ١٢١٧، ١٢١٦، ١٢١٥، ١٢١٤، ١٢١٣، ١٢١٢، ١٢١١، ١٢١٠، ١٢٠٩، ١٢٠٨، ١٢٠٧، ١٢٠٦، ١٢٠٥، ١٢٠٤، ١٢٠٣، ١٢٠٢، ١٢٠١، ١٢٠٠، ١١٩٩، ١١٩٨، ١١٩٧، ١١٩٦، ١١٩٥، ١١٩٤، ١١٩٣، ١١٩٢، ١١٩١، ١١٩٠، ١١٨٩، ١١٨٨، ١١٨٧، ١١٨٦، ١١٨٥، ١١٨٤، ١١٨٣، ١١٨٢، ١١٨١، ١١٨٠، ١١٧٩، ١١٧٨، ١١٧٧، ١١٧٦، ١١٧٥، ١١٧٤، ١١٧٣، ١١٧٢، ١١٧١، ١١٧٠، ١١٦٩، ١١٦٨، ١١٦٧، ١١٦٦، ١١٦٥، ١١٦٤، ١١٦٣، ١١٦٢، ١١٦١، ١١٦٠، ١١٥٩، ١١٥٨، ١١٥٧، ١١٥٦، ١١٥٥، ١١٥٤، ١١٥٣، ١١٥٢، ١١٥١، ١١٥٠، ١١٤٩، ١١٤٨، ١١٤٧، ١١٤٦، ١١٤٥، ١١٤٤، ١١٤٣، ١١٤٢، ١١٤١، ١١٤٠، ١١٣٩، ١١٣٨، ١١٣٧، ١١٣٦، ١١٣٥، ١١٣٤، ١١٣٣، ١١٣٢، ١١٣١، ١١٣٠، ١١٢٩، ١١٢٨، ١١٢٧، ١١٢٦، ١١٢٥، ١١٢٤، ١١٢٣، ١١٢٢، ١١٢١، ١١٢٠، ١١١٩، ١١١٨، ١١١٧، ١١١٦، ١١١٥، ١١١٤، ١١١٣، ١١١٢، ١١١١، ١١١٠، ١١٠٩، ١١٠٨، ١١٠٧، ١١٠٦، ١١٠٥، ١١٠٤، ١١٠٣، ١١٠٢، ١١٠١، ١١٠٠، ١٠٩٩، ١٠٩٨، ١٠٩٧، ١٠٩٦، ١٠٩٥، ١٠٩٤، ١٠٩٣، ١٠٩٢، ١٠٩١، ١٠٩٠، ١٠٨٩، ١٠٨٨، ١٠٨٧، ١٠٨٦، ١٠٨٥، ١٠٨٤، ١٠٨٣، ١٠٨٢، ١٠٨١، ١٠٨٠، ١٠٧٩، ١٠٧٨، ١٠٧٧، ١٠٧٦، ١٠٧٥، ١٠٧٤، ١٠٧٣، ١٠٧٢، ١٠٧١، ١٠٧٠، ١٠٦٩، ١٠٦٨، ١٠٦٧، ١٠٦٦، ١٠٦٥، ١٠٦٤، ١٠٦٣، ١٠٦٢، ١٠٦١، ١٠٦٠، ١٠٥٩، ١٠٥٨، ١٠٥٧، ١٠٥٦، ١٠٥٥، ١٠٥٤، ١٠٥٣، ١٠٥٢، ١٠٥١، ١٠٥٠، ١٠٤٩، ١٠٤٨، ١٠٤٧، ١٠٤٦، ١٠٤٥، ١٠٤٤، ١٠٤٣، ١٠٤٢، ١٠٤١، ١٠٤٠، ١٠٣٩، ١٠٣٨، ١٠٣٧، ١٠٣٦، ١٠٣٥، ١٠٣٤، ١٠٣٣، ١٠٣٢، ١٠٣١، ١٠٣٠، ١٠٢٩، ١٠٢٨، ١٠٢٧، ١٠٢٦، ١٠٢٥، ١٠٢٤، ١٠٢٣، ١٠٢٢، ١٠٢١، ١٠٢٠، ١٠١٩، ١٠١٨، ١٠١٧، ١٠١٦، ١٠١٥، ١٠١٤، ١٠١٣، ١٠١٢، ١٠١١، ١٠١٠، ١٠٠٩، ١٠٠٨، ١٠٠٧، ١٠٠٦، ١٠٠٥، ١٠٠٤، ١٠٠٣، ١٠٠٢، ١٠٠١، ١٠٠٠، ٩٩٩، ٩٩٨، ٩٩٧، ٩٩٦، ٩٩٥، ٩٩٤، ٩٩٣،

١٣١: التناوب احدى ١٨٠ ط حرف، وخواصه ان كل ١٨٠
والجبري على احدى ١٨٠ ط حرف، وخواصه ان كل ١٨٠
١٨٠ ط حرف، وخواصه ان كل ١٨٠ ط حرف، وخواصه ان كل ١٨٠
١٨٠ ط حرف، وخواصه ان كل ١٨٠ ط حرف، وخواصه ان كل ١٨٠

سأعبر من الخلاء فقال: لو كنت الجنة حياة، وبخشي
عني حياة: الأدم من عذابي، وأنه لا يجوز غضبه، لأن
موت الأدم به مروهو، فلا يجوز قتل آدمي دأمر
موجوب.

ب - حكم الإجهاد قبل دفع الروح :

٥ - في حكمة لإبصار في فتح الزوج ثمارات
تختلف وأقوال متضد، حتى فيذهب الواحد،
فبه من كان إلا نعمة مطلقاً، وهو ما ذكره بعض
الغرامية، فقد ذكره في بيان لإسقاط مدعيه،
و لم تنحط فيه منه. وأما ما يتعلق في عبارته
بأنك صرح الزوج، وهو ما انفرد به عن الكمية
التي هي فيها في الأربعين يوماً، وأقول به أبو حنيفة
الذي من الشريعة قبل الأربعين أيضاً، وقال

١- حكم الإجهاض عند بفتح الروم :

١٤ - يبيع الروح بكونه بعد صلاة وضوء من جماعة كما
ثبت في الحديث الصحيح الخلف رواية ابن مسعود
عنه ورواه الألبان أحمد كرم مجمع خاتمه في نقله أنه
أول بعض الروايات بطلانها ثم يكون هل ذلك، ثم يكون
هذا ما هو مثل ذلك، ثم يرسل الملك بجمع فيه
الروح «أولاً بعد» ثم يأتى من العهد، في تقرر
الإجماع بعد دفع الروح، فقد انصاع على أنه إذا
تفحصت في الحديث لروح غيره الإجماع من جماعة
وقالوا في ذلك، ولا خلاف^{١١}

والذي يؤخذ من الحلال اقتضاه تحريم الإجهاض
بعد انجاس الروح أنه يشمل المولود كان في بطنه حط
عن حياة الأم ولا يؤلم بكى كشدق. وصرح ابن

[illegible]
$$P_{\text{max}} = \frac{\rho_0}{2} \left(\frac{c_p}{\rho_0} \right)^2 \left(\frac{A}{L} \right) \left(\frac{V}{A} \right)$$

١٣١ منبأ رهنور در جرد ابروون ٢٩٠٠ ط ١١١١

(١) انصاف = إن احسن حالاً، في ذلك المجدد، وهو جليل

(٢) انكسروا = انكمضوا، انصرفوا

في قوله تعالى:

[illegible]

٧ - وبهم من قال مانكراهة مطلقا. وهو ما نقل به على بن موسى عن فضلاء حنفية. فقد نقل ابن عباس عن: أنه يكره الإجهاض قبل مضي زمن سبع فروع الروح، لأن الزمان بعد ما وقع في الرحم ماله الحساد، فيكون له حكم الجاهل، كما في بقية أحد الحزم.^(١) وهو رأي أحد المالكية فيما قبل الأربعين يوما،^(٢) وفوق خمس عند الشافعية. يقول الزملي: لا يقال في الإجهاض نسل نوح الروح إليه خلاص الأول. بن عثمان للثوري والتمريم. وبنو التميمي فيها قرب من زمن انتعش وأنه جنة.^(٣)

٨ - وبهم من قال بالتحريم. وهو أحد عند المالكية. يقول الثوري: لا يجوز إخراج النسل المتكون في الرحم ولو قبل الأربعين يوما. ونقل المصنف عن ذلك قوله: هذا هو المقتضى. وفي يكره. مما يعتد أن القصد بعدم الجواز في عبارة الثوري التحريم.^(٤) كما نقل ابن رشد أن مالك قال: كل ما طرحته المرأة من ما فيها من مضرة أو هفوة، مما يعلم أنه ولد، فصبه الثرة.^(٥) وقال: ومتحسن مالك الكفرة مع الحرة.

الزملي: لو كانت لطفة من زنى فقد يباح جواز قبل نضج الروح.^(٦) وإباحة قول عند الحنابلة في أول مراحل الحمل، إذ أجازوا للمرأة شرب الدواء ينجي الجنين بصفة لا تعلق. ومن ابن عثيمين أن ما لم تعلق الروح لا يبعث. فيؤخذ منه أنه لا يحرم إسقاطه. وقال صاحب المروغ: والكلام ابن عقيل وجه.^(٧)

٩ - وبهم من قال بالإباحة بعد لفظ. وهو حقيقة مذهب له. فبعد فقد نفس من عاين من كراهة الحائض عدم الحمل بغير غرض. إذ يحرم لو كسر يمين الصبي خمس لأنه أصل المصيد. فما كان يأخذ بالجره فلا أثر من أن يلمحها. من أجهض نفسها. ثم قد إذ أسقطت بغير غرض. ونقل عن ابن وهبان أن من الاعتدال أن يستصح لها بعد ظهور حمل وبسبب لأن الصبي ما يستخرجه النطفة (الرضع) ويكفها هلاكه. وقال ابن وهبان: إن إباحة الإسقاط محمولة على حالة الضرورة.^(٨) يؤمن قول من إباحة في الشريعة والحياة بالإباحة دون تعقيب العذر فيها بوجه هنا الأول. وقد نقل الحنابلة للربيعي عن ثور كشي: أن المرأة لو دعتا ضرورة لشرب دواء ينجي بترتب عليه الإجهاض فيبني أنها لا تعصم بسببه.^(٩)

(١) حاشية رقم ٢٨٠٢
(٢) حاشية رقم ٢١٦٥ - ٢١٦٦ طبع مصر. خلاص.
(٣) حاشية رقم ١١٦٦
(٤) شرح الكافي حاشية رقم ١١٦٦ - ١١٦٧
(٥) حاشية رقم ١٢٥٦ - ١٢٥٧ حاشية رقم ١٢٥٦
في تحصيل صحة عبد الله. وأما الشافعية فيسبب
في ما لا يرضى ويستحب نفس المقتضى. وأما
عمره. وروى بعض أصحابنا عن حماد بن عمار
في حديثه أن امرأة من بني عبد الله
عاش متزوجا كذا وكذا سنة. ثم مات.

(١) حاشية رقم ٢٠٢٢ - وحاشية رقم ٢١٨٦
وإباحة رقم ١١٦٦
(٢) المصنف رقم ١١٦٦ - وإباحة رقم ١١٦٦
١١٦٦ - وروى المصنف رقم ١١٦٦ - وإباحة رقم ١١٦٦
المصنف رقم ١١٦٦
(٣) حاشية رقم ١١٦٦ - وإباحة رقم ١١٦٦
(٤) إباحة رقم ١١٦٦ - وإباحة رقم ١١٦٦

دواء موصوف في سقاء الحسل، ومنه ما ذكره
الحمدي من أن امرأة قد شمت رائحة فدام من
الجيرة سلا، وغلب على طبا أنها إن لم تأكل منه
أصبحت فعليه الطاب. فإن لم تطلب، ولم تعلموا
بما سبب، حتى أنعمته، فمنها الفرد لتفسيرها
وتبنيها^(١).

عقوبة الإجهاض :

١٠ - اتفق الفقهاء على أن الواجب في العقوبة على
حبس لمدة أو غرامة. ما ثبت عنه من أن الله عليه وسلم
من حديث أبي هريرة وغيره. أن امرأة من هذيل
رمت إحداها الأخرى، طرحت جنبها، فقتل في
رسول الله صلى الله عليه وسلم مرة عند أوليدة^(٢).
١١ - واتفق فيها الكذا على أن مقدار الغرامة في
ذلك هو نصف عشر لدية الكاملة، وأن الموصوب
للعنة كمن جباية ترمي عليها انفصال الجنين عن أمه
مما سواه. وكانت أخت به نبيعة فعل أم قول أم
ترك، ولو من الحامل نفسها أو زوجها، عند كان أو
نحوها^(٣).

والقول باتحريم هو الأوجه عند الشافعية، لأن
المنطقة - من الاستقرار أية إن لم تكن مهية نقيج
الرجوع، وهو منعت المطالبة مطلقا كما ذكره ابن
القثير، وهو هو كلام ابن عبيد، وما شرعه
كلام ابن قدامة وغيره بعد مرحلة المنفعة، إذ ربما
الكسوة والعدة على من ضرب بطن امرأة فألقت
حبيها، وعلى الحامل إذا ضرب، دواء فألقت
جنبها^(٤).

بواعث الإجهاض ووسائله :

٩ - سوغ الإجهاض كثيرة، منها قصد التخلص
من الحمل سواء أكان الحمل نتيجة زنا أو سفاح،
أو قصد سلامة الأم، دفع خطر عنها من جراء الحمل أو
سوقا عن رضيعها، على ما سبق بيانه.
كما أن وسائل الإجهاض كثيرة قديما وحديثا.
وهي إما انتخابية وإما صليبية. فمن الإبهية :
التشويش أو الإمراع كأن يطلب السلطان من
ذكرت عنده سوء فعله فزع فرع. ومنها شتم المرأة،
أو نحويع، أو نصب، أو حرف عده، شدة عار مؤث
أو إساءة بالغة، ولا أثر لاختلاف كل هذا.

ومن السنة ائراج المرأة عن الصوم، أو عن

(١) حاشية ابن عديم في شرحه، وحاشية ابن عديم.

(٢) ١١٠١، وشرح الخرس في ١١٠١، وهو هو الحفل.

(٣) ١١٠١، والآثار ١١٠١، ١١٠١.

(٤) ١١٠١، والآثار ١١٠١، وهو هو الحفل.

(٥) حاشية ابن عديم في ١١٠١، وسأله في ١١٠١.

(٦) ١١٠١، وأما في ١١٠١، وحاشية ابن عديم في ١١٠١.

(٧) ١١٠١، وأما في ١١٠١، وحاشية ابن عديم في ١١٠١.

(٨) ١١٠١، وأما في ١١٠١، وحاشية ابن عديم في ١١٠١.

= التفسير هو، أن أي شيء - إن من سبب
سواء - ولا أنه يجوز به من أي شيء (سواء
الأمر أو النهي)، فيعتبر الكلام من إساءة أو إيذاء
معتاد.

(٩) ١١٠١، حاشية ابن عديم في ١١٠١، وحاشية ابن عديم في ١١٠١.

وهو هو الحفل.

(١٠) الإجماع في ١١٠١، والمصنف في ١١٠١.

مضفة أو علة بما يعلم أنه ولا فيه عرة والأجود أن
يعبر بفتح الـ وفتح الجيم.
والشاعبة يوحى العرة أيضا لو ألفت لها في
صورة آدمي.

وعند خديجة إذا ألفت مضفة، فشهد ثقات من
العواس أنه مبتدأ خلق آدمي، وجهان: أحدهما لا
شيء فيه. وهو مذهب الشافعي فما ليس فيه صورة
لآدمي. أم عند الحنفية ففيه سكونة عدل، إذ ينفل
المن عابدين عن الضميمة: أن المضفة غير المنسبة التي
يشهد الثقات من الغزالي أنها بدء خلق آدمي فيها
حكمة عدل.^(١)

تعدد الأجنة في الإجهاض:

١٤ - لا خلاف بين فقهاء المذاهب في أن الواجب
المال من عرة أو دية بتعدد بتعدد الأجنة. فإن أُنثت
المرأة بسبب الجنابة جنينين أو أكثر تعدد الواجب
باعتداده، لأنه ضمان آدمي، فتعده بتعده.
ككنديات^(٢) والشافعية يوجبون الكفارة مع
العره. وهم الشافعية والمالكية كما تقدم - يرون أنها

فيستحق موتها، فلا يكون في ممس ما ورد به
لنفس، إذ الاحتمال فيه أقل، فلا يضمن بالشك،
ولأنه يجري مجرى أحصائها، وبسبب سقط حكم
نفسها.^(٣)

وقال الحنفية والمالكية: العرة واجبة في الجنين
بموته حين موت أمه.^(٤) وقال ابن رشد: ويشترط أن
يجري الجنين ميتا ولا تموت أمه من الضرب.^(٥)
أما الشافعية والمالكية فيرجون العرة سواء أكان
انفصال الجنين مبدا حدث في حياة الأم أو بعد موتها
لأنه كما يقول ابن قدامة: حين تلف بطنها، وعلم
ذلك بغير وجه، فيوجب ضمانه كما لو سقط في
حياتها. ولأنه لو سقط حيا ضمه، فكذلك إذا سقط
ميتا كما لو سقطت في حياتها.^(٦) ويقول القاضي
زكريا الأنصاري: ضرب أم، فانت، ثم ألق
ميتا، وجبت العرة، كما لو انفصل في حياتها.^(٧)
ينبغي الفقهاء في أصل ترتب العرة إذا استبان
مضغ خلق الجنين، كظفر وشعر، فإنه يكون في
حكمه. ثم اثنى اتفاقا ولا يكون ذلك كما يقول ابن
عابدين إلا بعد مائة وعشرين يوما.

وتوسع المالكية فأوجبوا العرة حتى لو لم يمتين
شيء من خلقه، ولو ألفت عمة أي دما مجمعا، ونفل
بش رشده عن الإمام مالك قوله: كل ما طرحت من

(١) أس سديد ٣٧٩/٥، حاشية الديلمي ١٦٨/١، ٢٩٩،
وأس سديد ٨٨/٥، ولفظ ٨٠/٢.

(٢) معاشية ابن عابدين، والفرد ٣٧٧/٥، ونسب الحنفية،

وسانحة الشمس ١٢٠/٢، وشرح كبر وسانحة
الشمس ٣٨٨/٢، ١٦١، وموافق بسيل، وإسحاق
والكلبي ٢٨٧/٢، ٢٨٨، وشرح الروض ومالكية
الرمز ٨٩١/٢، فما سنها، وشرح السراج حاشية - بيت
الحشر ١٠٠/٥، ونهضة المشتاق ٣٦٢/٢، وسانحة
الطريق ١٦٢/٢، ١٦٣، ونسب ١٠٦/٢، ط الرابح.

(٣) حاشية ابن عابدين ٣٧٨/٥.

(٤) حرفه الجليل، إسحاق والإكبل ٣٨٧/٢.

(٥) حاشية الجليل ٢٦١/٢، ٢٦٢، ٢٦٣، ٢٦٤.

(٦) الفقه ١٠٦/٢، ١٠٧، ط الرابح.

(٧) أس سديد حاشية الرمز ٨٩١/٢، ٨٩٢، ٨٩٣،
والفرد ٣٧٧/٥، ٣٧٨، ٣٧٩، ٣٨٠، ٣٨١، ٣٨٢، ٣٨٣، ٣٨٤، ٣٨٥، ٣٨٦، ٣٨٧، ٣٨٨، ٣٨٩، ٣٩٠، ٣٩١، ٣٩٢، ٣٩٣، ٣٩٤، ٣٩٥، ٣٩٦، ٣٩٧، ٣٩٨، ٣٩٩، ٤٠٠، ٤٠١، ٤٠٢، ٤٠٣، ٤٠٤، ٤٠٥، ٤٠٦، ٤٠٧، ٤٠٨، ٤٠٩، ٤١٠، ٤١١، ٤١٢، ٤١٣، ٤١٤، ٤١٥، ٤١٦، ٤١٧، ٤١٨، ٤١٩، ٤٢٠، ٤٢١، ٤٢٢، ٤٢٣، ٤٢٤، ٤٢٥، ٤٢٦، ٤٢٧، ٤٢٨، ٤٢٩، ٤٣٠، ٤٣١، ٤٣٢، ٤٣٣، ٤٣٤، ٤٣٥، ٤٣٦، ٤٣٧، ٤٣٨، ٤٣٩، ٤٤٠، ٤٤١، ٤٤٢، ٤٤٣، ٤٤٤، ٤٤٥، ٤٤٦، ٤٤٧، ٤٤٨، ٤٤٩، ٤٥٠، ٤٥١، ٤٥٢، ٤٥٣، ٤٥٤، ٤٥٥، ٤٥٦، ٤٥٧، ٤٥٨، ٤٥٩، ٤٦٠، ٤٦١، ٤٦٢، ٤٦٣، ٤٦٤، ٤٦٥، ٤٦٦، ٤٦٧، ٤٦٨، ٤٦٩، ٤٧٠، ٤٧١، ٤٧٢، ٤٧٣، ٤٧٤، ٤٧٥، ٤٧٦، ٤٧٧، ٤٧٨، ٤٧٩، ٤٨٠، ٤٨١، ٤٨٢، ٤٨٣، ٤٨٤، ٤٨٥، ٤٨٦، ٤٨٧، ٤٨٨، ٤٨٩، ٤٩٠، ٤٩١، ٤٩٢، ٤٩٣، ٤٩٤، ٤٩٥، ٤٩٦، ٤٩٧، ٤٩٨، ٤٩٩، ٥٠٠، ٥٠١، ٥٠٢، ٥٠٣، ٥٠٤، ٥٠٥، ٥٠٦، ٥٠٧، ٥٠٨، ٥٠٩، ٥١٠، ٥١١، ٥١٢، ٥١٣، ٥١٤، ٥١٥، ٥١٦، ٥١٧، ٥١٨، ٥١٩، ٥٢٠، ٥٢١، ٥٢٢، ٥٢٣، ٥٢٤، ٥٢٥، ٥٢٦، ٥٢٧، ٥٢٨، ٥٢٩، ٥٣٠، ٥٣١، ٥٣٢، ٥٣٣، ٥٣٤، ٥٣٥، ٥٣٦، ٥٣٧، ٥٣٨، ٥٣٩، ٥٤٠، ٥٤١، ٥٤٢، ٥٤٣، ٥٤٤، ٥٤٥، ٥٤٦، ٥٤٧، ٥٤٨، ٥٤٩، ٥٥٠، ٥٥١، ٥٥٢، ٥٥٣، ٥٥٤، ٥٥٥، ٥٥٦، ٥٥٧، ٥٥٨، ٥٥٩، ٥٦٠، ٥٦١، ٥٦٢، ٥٦٣، ٥٦٤، ٥٦٥، ٥٦٦، ٥٦٧، ٥٦٨، ٥٦٩، ٥٧٠، ٥٧١، ٥٧٢، ٥٧٣، ٥٧٤، ٥٧٥، ٥٧٦، ٥٧٧، ٥٧٨، ٥٧٩، ٥٨٠، ٥٨١، ٥٨٢، ٥٨٣، ٥٨٤، ٥٨٥، ٥٨٦، ٥٨٧، ٥٨٨، ٥٨٩، ٥٩٠، ٥٩١، ٥٩٢، ٥٩٣، ٥٩٤، ٥٩٥، ٥٩٦، ٥٩٧، ٥٩٨، ٥٩٩، ٦٠٠، ٦٠١، ٦٠٢، ٦٠٣، ٦٠٤، ٦٠٥، ٦٠٦، ٦٠٧، ٦٠٨، ٦٠٩، ٦١٠، ٦١١، ٦١٢، ٦١٣، ٦١٤، ٦١٥، ٦١٦، ٦١٧، ٦١٨، ٦١٩، ٦٢٠، ٦٢١، ٦٢٢، ٦٢٣، ٦٢٤، ٦٢٥، ٦٢٦، ٦٢٧، ٦٢٨، ٦٢٩، ٦٣٠، ٦٣١، ٦٣٢، ٦٣٣، ٦٣٤، ٦٣٥، ٦٣٦، ٦٣٧، ٦٣٨، ٦٣٩، ٦٤٠، ٦٤١، ٦٤٢، ٦٤٣، ٦٤٤، ٦٤٥، ٦٤٦، ٦٤٧، ٦٤٨، ٦٤٩، ٦٥٠، ٦٥١، ٦٥٢، ٦٥٣، ٦٥٤، ٦٥٥، ٦٥٦، ٦٥٧، ٦٥٨، ٦٥٩، ٦٦٠، ٦٦١، ٦٦٢، ٦٦٣، ٦٦٤، ٦٦٥، ٦٦٦، ٦٦٧، ٦٦٨، ٦٦٩، ٦٧٠، ٦٧١، ٦٧٢، ٦٧٣، ٦٧٤، ٦٧٥، ٦٧٦، ٦٧٧، ٦٧٨، ٦٧٩، ٦٨٠، ٦٨١، ٦٨٢، ٦٨٣، ٦٨٤، ٦٨٥، ٦٨٦، ٦٨٧، ٦٨٨، ٦٨٩، ٦٩٠، ٦٩١، ٦٩٢، ٦٩٣، ٦٩٤، ٦٩٥، ٦٩٦، ٦٩٧، ٦٩٨، ٦٩٩، ٧٠٠، ٧٠١، ٧٠٢، ٧٠٣، ٧٠٤، ٧٠٥، ٧٠٦، ٧٠٧، ٧٠٨، ٧٠٩، ٧١٠، ٧١١، ٧١٢، ٧١٣، ٧١٤، ٧١٥، ٧١٦، ٧١٧، ٧١٨، ٧١٩، ٧٢٠، ٧٢١، ٧٢٢، ٧٢٣، ٧٢٤، ٧٢٥، ٧٢٦، ٧٢٧، ٧٢٨، ٧٢٩، ٧٣٠، ٧٣١، ٧٣٢، ٧٣٣، ٧٣٤، ٧٣٥، ٧٣٦، ٧٣٧، ٧٣٨، ٧٣٩، ٧٤٠، ٧٤١، ٧٤٢، ٧٤٣، ٧٤٤، ٧٤٥، ٧٤٦، ٧٤٧، ٧٤٨، ٧٤٩، ٧٥٠، ٧٥١، ٧٥٢، ٧٥٣، ٧٥٤، ٧٥٥، ٧٥٦، ٧٥٧، ٧٥٨، ٧٥٩، ٧٦٠، ٧٦١، ٧٦٢، ٧٦٣، ٧٦٤، ٧٦٥، ٧٦٦، ٧٦٧، ٧٦٨، ٧٦٩، ٧٧٠، ٧٧١، ٧٧٢، ٧٧٣، ٧٧٤، ٧٧٥، ٧٧٦، ٧٧٧، ٧٧٨، ٧٧٩، ٧٨٠، ٧٨١، ٧٨٢، ٧٨٣، ٧٨٤، ٧٨٥، ٧٨٦، ٧٨٧، ٧٨٨، ٧٨٩، ٧٩٠، ٧٩١، ٧٩٢، ٧٩٣، ٧٩٤، ٧٩٥، ٧٩٦، ٧٩٧، ٧٩٨، ٧٩٩، ٨٠٠، ٨٠١، ٨٠٢، ٨٠٣، ٨٠٤، ٨٠٥، ٨٠٦، ٨٠٧، ٨٠٨، ٨٠٩، ٨١٠، ٨١١، ٨١٢، ٨١٣، ٨١٤، ٨١٥، ٨١٦، ٨١٧، ٨١٨، ٨١٩، ٨٢٠، ٨٢١، ٨٢٢، ٨٢٣، ٨٢٤، ٨٢٥، ٨٢٦، ٨٢٧، ٨٢٨، ٨٢٩، ٨٣٠، ٨٣١، ٨٣٢، ٨٣٣، ٨٣٤، ٨٣٥، ٨٣٦، ٨٣٧، ٨٣٨، ٨٣٩، ٨٤٠، ٨٤١، ٨٤٢، ٨٤٣، ٨٤٤، ٨٤٥، ٨٤٦، ٨٤٧، ٨٤٨، ٨٤٩، ٨٥٠، ٨٥١، ٨٥٢، ٨٥٣، ٨٥٤، ٨٥٥، ٨٥٦، ٨٥٧، ٨٥٨، ٨٥٩، ٨٦٠، ٨٦١، ٨٦٢، ٨٦٣، ٨٦٤، ٨٦٥، ٨٦٦، ٨٦٧، ٨٦٨، ٨٦٩، ٨٧٠، ٨٧١، ٨٧٢، ٨٧٣، ٨٧٤، ٨٧٥، ٨٧٦، ٨٧٧، ٨٧٨، ٨٧٩، ٨٨٠، ٨٨١، ٨٨٢، ٨٨٣، ٨٨٤، ٨٨٥، ٨٨٦، ٨٨٧، ٨٨٨، ٨٨٩، ٨٩٠، ٨٩١، ٨٩٢، ٨٩٣، ٨٩٤، ٨٩٥، ٨٩٦، ٨٩٧، ٨٩٨، ٨٩٩، ٩٠٠، ٩٠١، ٩٠٢، ٩٠٣، ٩٠٤، ٩٠٥، ٩٠٦، ٩٠٧، ٩٠٨، ٩٠٩، ٩١٠، ٩١١، ٩١٢، ٩١٣، ٩١٤، ٩١٥، ٩١٦، ٩١٧، ٩١٨، ٩١٩، ٩٢٠، ٩٢١، ٩٢٢، ٩٢٣، ٩٢٤، ٩٢٥، ٩٢٦، ٩٢٧، ٩٢٨، ٩٢٩، ٩٣٠، ٩٣١، ٩٣٢، ٩٣٣، ٩٣٤، ٩٣٥، ٩٣٦، ٩٣٧، ٩٣٨، ٩٣٩، ٩٤٠، ٩٤١، ٩٤٢، ٩٤٣، ٩٤٤، ٩٤٥، ٩٤٦، ٩٤٧، ٩٤٨، ٩٤٩، ٩٥٠، ٩٥١، ٩٥٢، ٩٥٣، ٩٥٤، ٩٥٥، ٩٥٦، ٩٥٧، ٩٥٨، ٩٥٩، ٩٦٠، ٩٦١، ٩٦٢، ٩٦٣، ٩٦٤، ٩٦٥، ٩٦٦، ٩٦٧، ٩٦٨، ٩٦٩، ٩٧٠، ٩٧١، ٩٧٢، ٩٧٣، ٩٧٤، ٩٧٥، ٩٧٦، ٩٧٧، ٩٧٨، ٩٧٩، ٩٨٠، ٩٨١، ٩٨٢، ٩٨٣، ٩٨٤، ٩٨٥، ٩٨٦، ٩٨٧، ٩٨٨، ٩٨٩، ٩٩٠، ٩٩١، ٩٩٢، ٩٩٣، ٩٩٤، ٩٩٥، ٩٩٦، ٩٩٧، ٩٩٨، ٩٩٩، ١٠٠٠، ١٠٠١، ١٠٠٢، ١٠٠٣، ١٠٠٤، ١٠٠٥، ١٠٠٦، ١٠٠٧، ١٠٠٨، ١٠٠٩، ١٠١٠، ١٠١١، ١٠١٢، ١٠١٣، ١٠١٤، ١٠١٥، ١٠١٦، ١٠١٧، ١٠١٨، ١٠١٩، ١٠٢٠، ١٠٢١، ١٠٢٢، ١٠٢٣، ١٠٢٤، ١٠٢٥، ١٠٢٦، ١٠٢٧، ١٠٢٨، ١٠٢٩، ١٠٣٠، ١٠٣١، ١٠٣٢، ١٠٣٣، ١٠٣٤، ١٠٣٥، ١٠٣٦، ١٠٣٧، ١٠٣٨، ١٠٣٩، ١٠٤٠، ١٠٤١، ١٠٤٢، ١٠٤٣، ١٠٤٤، ١٠٤٥، ١٠٤٦، ١٠٤٧، ١٠٤٨، ١٠٤٩، ١٠٥٠، ١٠٥١، ١٠٥٢، ١٠٥٣، ١٠٥٤، ١٠٥٥، ١٠٥٦، ١٠٥٧، ١٠٥٨، ١٠٥٩، ١٠٦٠، ١٠٦١، ١٠٦٢، ١٠٦٣، ١٠٦٤، ١٠٦٥، ١٠٦٦، ١٠٦٧، ١٠٦٨، ١٠٦٩، ١٠٧٠، ١٠٧١، ١٠٧٢، ١٠٧٣، ١٠٧٤، ١٠٧٥، ١٠٧٦، ١٠٧٧، ١٠٧٨، ١٠٧٩، ١٠٨٠، ١٠٨١، ١٠٨٢، ١٠٨٣، ١٠٨٤، ١٠٨٥، ١٠٨٦، ١٠٨٧، ١٠٨٨، ١٠٨٩، ١٠٩٠، ١٠٩١، ١٠٩٢، ١٠٩٣، ١٠٩٤، ١٠٩٥، ١٠٩٦، ١٠٩٧، ١٠٩٨، ١٠٩٩، ١١٠٠، ١١٠١، ١١٠٢، ١١٠٣، ١١٠٤، ١١٠٥، ١١٠٦، ١١٠٧، ١١٠٨، ١١٠٩، ١١١٠، ١١١١، ١١١٢، ١١١٣، ١١١٤، ١١١٥، ١١١٦، ١١١٧، ١١١٨، ١١١٩، ١١٢٠، ١١٢١، ١١٢٢، ١١٢٣، ١١٢٤، ١١٢٥، ١١٢٦، ١١٢٧، ١١٢٨، ١١٢٩، ١١٣٠، ١١٣١، ١١٣٢، ١١٣٣، ١١٣٤، ١١٣٥، ١١٣٦، ١١٣٧، ١١٣٨، ١١٣٩، ١١٤٠، ١١٤١، ١١٤٢، ١١٤٣، ١١٤٤، ١١٤٥، ١١٤٦، ١١٤٧، ١١٤٨، ١١٤٩، ١١٥٠، ١١٥١، ١١٥٢، ١١٥٣، ١١٥٤، ١١٥٥، ١١٥٦، ١١٥٧، ١١٥٨، ١١٥٩، ١١٦٠، ١١٦١، ١١٦٢، ١١٦٣، ١١٦٤، ١١٦٥، ١١٦٦، ١١٦٧، ١١٦٨، ١١٦٩، ١١٧٠، ١١٧١، ١١٧٢، ١١٧٣، ١١٧٤، ١١٧٥، ١١٧٦، ١١٧٧، ١١٧٨، ١١٧٩، ١١٨٠، ١١٨١، ١١٨٢، ١١٨٣، ١١٨٤، ١١٨٥، ١١٨٦، ١١٨٧، ١١٨٨، ١١٨٩، ١١٩٠، ١١٩١، ١١٩٢، ١١٩٣، ١١٩٤، ١١٩٥، ١١٩٦، ١١٩٧، ١١٩٨، ١١٩٩، ١٢٠٠، ١٢٠١، ١٢٠٢، ١٢٠٣، ١٢٠٤، ١٢٠٥، ١٢٠٦، ١٢٠٧، ١٢٠٨، ١٢٠٩، ١٢١٠، ١٢١١، ١٢١٢، ١٢١٣، ١٢١٤، ١٢١٥، ١٢١٦، ١٢١٧، ١٢١٨، ١٢١٩، ١٢٢٠، ١٢٢١، ١٢٢٢، ١٢٢٣، ١٢٢٤، ١٢٢٥، ١٢٢٦، ١٢٢٧، ١٢٢٨، ١٢٢٩، ١٢٣٠، ١٢٣١، ١٢٣٢، ١٢٣٣، ١٢٣٤، ١٢٣٥، ١٢٣٦، ١٢٣٧، ١٢٣٨، ١٢٣٩، ١٢٤٠، ١٢٤١، ١٢٤٢، ١٢٤٣، ١٢٤٤، ١٢٤٥، ١٢٤٦، ١٢٤٧، ١٢٤٨، ١٢٤٩، ١٢٥٠، ١٢٥١، ١٢٥٢، ١٢٥٣، ١٢٥٤، ١٢٥٥، ١٢٥٦، ١٢٥٧، ١٢٥٨، ١٢٥٩، ١٢٦٠، ١٢٦١، ١٢٦٢، ١٢٦٣، ١٢٦٤، ١٢٦٥، ١٢٦٦، ١٢٦٧، ١٢٦٨، ١٢٦٩، ١٢٧٠، ١٢٧١، ١٢٧٢، ١٢٧٣، ١٢٧٤، ١٢٧٥، ١٢٧٦، ١٢٧٧، ١٢٧٨، ١٢٧٩، ١٢٨٠، ١٢٨١، ١٢٨٢، ١٢٨٣، ١٢٨٤، ١٢٨٥، ١٢٨٦، ١٢٨٧، ١٢٨٨، ١٢٨٩، ١٢٩٠، ١٢٩١، ١٢٩٢، ١٢٩٣، ١٢٩٤، ١٢٩٥، ١٢٩٦، ١٢٩٧، ١٢٩٨، ١٢٩٩، ١٣٠٠، ١٣٠١، ١٣٠٢، ١٣٠٣، ١٣٠٤، ١٣٠٥، ١٣٠٦، ١٣٠٧، ١٣٠٨، ١٣٠٩، ١٣١٠، ١٣١١، ١٣١٢، ١٣١٣، ١٣١٤، ١٣١٥، ١٣١٦، ١٣١٧، ١٣١٨، ١٣١٩، ١٣٢٠، ١٣٢١، ١٣٢٢، ١٣٢٣، ١٣٢٤، ١٣٢٥، ١٣٢٦، ١٣٢٧، ١٣٢٨، ١٣٢٩، ١٣٣٠، ١٣٣١، ١٣٣٢، ١٣٣٣، ١٣٣٤، ١٣٣٥، ١٣٣٦، ١٣٣٧، ١٣٣٨، ١٣٣٩، ١٣٤٠، ١٣٤١، ١٣٤٢، ١٣٤٣، ١٣٤٤، ١٣٤٥، ١٣٤٦، ١٣٤٧، ١٣٤٨، ١٣٤٩، ١٣٥٠، ١٣٥١، ١٣٥٢، ١٣٥٣، ١٣٥٤، ١٣٥٥، ١٣٥٦، ١٣٥٧، ١٣٥٨، ١٣٥٩، ١٣٦٠، ١٣٦١، ١٣٦٢، ١٣٦٣، ١٣٦٤، ١٣٦٥، ١٣٦٦، ١٣٦٧، ١٣٦٨، ١٣٦٩، ١٣٧٠، ١٣٧١، ١٣٧٢، ١٣٧٣، ١٣٧٤، ١٣٧٥، ١٣٧٦، ١٣٧٧، ١٣٧٨، ١٣٧٩، ١٣٨٠، ١٣٨١، ١٣٨٢، ١٣٨٣، ١٣٨٤، ١٣٨٥، ١٣٨٦، ١٣٨٧، ١٣٨٨، ١٣٨٩، ١٣٩٠، ١٣٩١، ١٣٩٢، ١٣٩٣، ١٣٩٤، ١٣٩٥، ١٣٩٦، ١٣٩٧، ١٣٩٨، ١٣٩٩، ١٤٠٠، ١٤٠١، ١٤٠٢، ١٤٠٣، ١٤٠٤، ١٤٠٥، ١٤٠٦، ١٤٠٧، ١٤٠٨، ١٤٠٩، ١٤١٠، ١٤١١، ١٤١٢، ١٤١٣، ١٤١٤، ١٤١٥، ١٤١٦، ١٤١٧، ١٤١٨، ١٤١٩، ١٤٢٠، ١٤٢١، ١٤٢٢، ١٤٢٣، ١٤٢٤، ١٤٢٥، ١٤٢٦، ١٤٢٧، ١٤٢٨، ١٤٢٩، ١٤٣٠، ١٤٣١، ١٤٣٢، ١٤٣٣، ١٤٣٤، ١٤٣٥، ١٤٣٦، ١٤٣٧، ١٤٣٨، ١٤٣٩، ١٤٤٠، ١٤٤١، ١٤٤٢، ١٤٤٣، ١٤٤٤، ١٤٤٥، ١٤٤٦، ١٤٤٧، ١٤٤٨، ١٤٤٩، ١٤٥٠، ١٤٥١، ١٤٥٢، ١٤٥٣، ١٤٥٤، ١٤٥٥، ١٤٥٦، ١٤٥٧، ١٤٥٨، ١٤٥٩، ١٤٦٠، ١٤٦١، ١٤٦٢، ١٤٦٣، ١٤٦٤، ١٤٦٥، ١٤٦٦، ١٤٦٧، ١٤٦٨، ١٤٦٩، ١٤٧٠، ١٤٧١، ١٤٧٢، ١٤٧٣، ١٤٧٤، ١٤٧٥، ١٤٧٦، ١٤٧٧، ١٤٧٨، ١٤٧٩، ١٤٨٠، ١٤٨١، ١٤٨٢، ١٤٨٣، ١٤٨٤، ١٤٨٥، ١٤٨٦، ١٤٨٧، ١٤٨٨، ١٤٨٩، ١٤٩٠، ١٤٩١، ١٤٩٢، ١٤٩٣، ١٤٩٤، ١٤٩٥، ١٤٩٦، ١٤٩٧، ١٤٩٨، ١٤٩٩، ١٥٠٠، ١٥٠١، ١٥٠٢، ١٥٠٣، ١٥٠٤، ١٥٠٥، ١٥٠٦، ١٥٠٧، ١٥٠٨، ١٥٠٩، ١٥١٠، ١٥١١، ١٥١٢، ١٥١٣، ١٥١٤، ١٥١٥، ١٥١٦، ١٥١٧، ١٥١٨، ١٥١٩، ١٥٢٠، ١٥٢١، ١٥٢٢، ١٥٢٣، ١٥٢٤، ١٥٢٥، ١٥٢٦، ١٥٢٧، ١٥٢٨، ١٥٢٩، ١٥٣٠، ١٥٣١، ١٥٣٢، ١٥٣٣، ١٥٣٤، ١٥٣٥، ١٥٣٦، ١٥٣٧، ١٥٣٨، ١٥٣٩، ١٥٤٠، ١٥٤١، ١٥٤٢، ١٥٤٣، ١٥٤٤، ١٥٤٥، ١٥٤٦، ١٥٤٧، ١٥٤٨، ١٥٤٩، ١٥٥٠، ١٥٥١، ١٥٥٢، ١٥٥٣، ١٥٥٤، ١٥٥٥، ١٥٥٦، ١٥٥٧، ١٥٥٨، ١٥٥٩، ١٥٦٠، ١٥٦١، ١٥٦٢، ١٥٦٣، ١٥٦٤،

تعدد بتعدد جنين ألقاها (١).

تضمن المأثورة، إذا كان ذلك بإذن الزوج (٢).

من تلزمه الفرة :

١٥ - العرة تلزم العاقلة في سنة بالنسبة للمعتن الحر عند سفهاء الخنثى، للغير الذي ووي عن محمد بن الحسن أن الرسول صلى الله عليه وسلم نفى بالعره على العاقلة أن سنة. ولا يبرئ الحاق. وهذا هو الأصح عند المتأدبة، فقد قالوا: العرة على عاقلة أبقائي ولو الخاض، فسها، لأن الحناية على الجنين لا عدهم حتى يعقد بالجنابة، من يجرى فيها الخطأ ونسبه العمد، سواء أكانت الحناية على أنه خطأ أم عداً أم شبه عدا (٣).

والحنفية تفصيل: فوضرب الرجل بطل امرأته، فكنت حنبلاً ميتاً، فنفى عاقلة لأب العرة. ولا يبرئ فيه. ولما رأنا أن أجهضت نفسها متمسكة دون إذن الزوج، فإن عاقلة تصبر الفرة ولا تبرت فيها. وأما إن أذن الزوج، أو لم تصد، فعين لا عره، لعدم التعدي، لأنه هو الواووت والفرة حقه، وقد أذن بإتلاف حقه. والصحيح أن الفرة واجبة على عاقلة أيضاً، لأنه بالنظر إلى أن الفرة حقه لم يجب عره شيء، ولكن لأن المأثمة لا علك أحد إهدار أعره وجبت على العاقلة، فإن لم يكن لها عاقلة فليل إلى مالها، وفي ظاهر الرواية: أن يبر المال، وقالوا: إن المروجة تزوير غيرها أن تجهدها، فمعدت، لا

ويرى المالكية وجوب الفرة في مال الحاق، في تعدد مطلقاً، وكذا في الخطأ، إلا أن يبلغ ثلث دية ما كثر فعل عاقلة، كما لو ضرب مجوسي عره حبل، فألغمت جنينا، فإن الفرة الواجة لها كثر من ثلث دية البقاي (٤).

ويوافقهم الشافعية في كون عر صحيح عندهم فيها إذا كانت الجديدة عهداً، إذ قالوا: وغير إن تعدد الجنانية فعليه الفرة لا على عاقلة، بناء على تصور العمد فيه. والأصح عدم تصوره لتوقفه على علم بوجوده وحادثه (٥).

أما الحنابلة فقد جعلوا لعره على العاقلة إذا مات الجنين مع أنه وكانت الجنانية عليها خطأ أو شبه عمد، أما إذا كان انفسل عداً، أو مات الجنين وسده، فتكون في مال الجنين.

وما يخصه العاقلة عر مراً في ثلاث سنين. وابن من لزمت الكفارة في مال مطلق على الصحيح من المذهب، وقيل به حله بيت المال من خطأ الإمام

(١) صاحب سنن أبي داود، والدر المختار ٢٧٧/٢، ومعهما.

سائر الحقائق وجبة على ١١-١٢١٢.

(٢) أنه إذا جحد المجوسي سنة وستون مائة، وأما قلت،

سئلها الستون ومعدون مائة ومائة من ثلثي الدر.

ببهاية أنه ما عدا ذلك من غير ما رواها

محمد بن داود، وهو أكثر من ثلث دية الحاق.

هبة بنسب ٢٦٤/١.

(٣) صاحب الدرر ١٠٦٤، ودواهد الجليل والذخ

ولا كمثل بامنه ١٥٧/٢، ٢٨٨، وبه المختلف

٢٦٣/٧.

(٤) شرح المنهج بحسب الحسن ١٠١٧، والدر ١٦٦/٧.

م الذي يفي.

(٥) أنشئ القضا ١١/٤.

تسربت عليه الأحكام التي تترتب على الولادة. من حيث الطهارة، والنضاء، العدة، ووقوع الطلاق المعلق على الولادة، لتبين مراءاة الرحم بذلك. ولا خلاف في أن الإجهاض لا أثر له فيما يوقف فيه مستحق الحيز على تحقق الحياء وتعاضله عن أنه حي كالإرث والوصية والوقف.

أما الإجهاض في مراحل الحمل الأول قبل منح الروح فغيبه الامامات الشيعية الآتية: فبالنسبة لاعتبار أنه نفس، وما يتطلقه ذلك من ظهور، يرى لذلك في المعتمد عدمه. والشبهة، استباحها نفسه، ولو بإلقاء مضغة هي أصل آدمي، أو بإلقاء علقه^(١).

ويرى الحنفية والحدادة أنه إذا لم يظهر شيء من خلقه فإن لمرة لا يصير به نساء^(٢). أو يرى أبو يوسف ومحمد في رواية عنه أنه لا غسل فيها، لكن يجب عليها الوضوء، وهو الصحيح^(٣).

وبالنسبة لانتهاء العدة ووقوع الطلاق المعلق على الولادة فإن الحنفية والشافعية والمالكية يرون أن لعنته وانضغته التي ليس فيها أي صورة آدمي لا تنقص بها العدة، ولا يقع الطلاق المعلق على الولادة، لأنه لم يثبت أنه ولد لمشاهدة ولا بالينة. أما النجعة المخالفة والتي بها صورة آدمي ولو خفية، وشهدت الشفعات العوامل بأنها لو بعث لتصور، فبالنسبة لتنقضي بها العدة ويقع الطلاق، لأنه علم به

والدكم في بيت المال^(٤). والتعصيل في مصطلحات (عائلة، حرة، حنين، دية، كفارة).

الآثار البقية للإجهاض:

١٦ - الإجهاض ينفصل الحين عن أمه ميت، ويسمى سقطاً^(١) والسقط هو أوتة تصبه امرأة ميتاً أو غير تمام أشهره ولم يسقط^(٢). وقد شكك في الإفتاء عن حكم تحينه وتعليه وتكفينه والصلاة عليه ودفعه^(٣) الموضوع بيان ذلك وتفصيله مصطلح (سقط).

أثر الإجهاض في الطهارة والعدة والطلاق:

١٧ - لا خلاف، في أن الإجهاض بعد تمام الخلق

(١) القمى ١٠٠/٢، والإصط ٦٠/١، ٦١/١، ١٢٣/١، ١٢٤/١، ١٢٥/١، ١٢٦/١، ١٢٧/١، ١٢٨/١، ١٢٩/١، ١٣٠/١، ١٣١/١، ١٣٢/١، ١٣٣/١، ١٣٤/١، ١٣٥/١، ١٣٦/١، ١٣٧/١، ١٣٨/١، ١٣٩/١، ١٤٠/١، ١٤١/١، ١٤٢/١، ١٤٣/١، ١٤٤/١، ١٤٥/١، ١٤٦/١، ١٤٧/١، ١٤٨/١، ١٤٩/١، ١٥٠/١، ١٥١/١، ١٥٢/١، ١٥٣/١، ١٥٤/١، ١٥٥/١، ١٥٦/١، ١٥٧/١، ١٥٨/١، ١٥٩/١، ١٦٠/١، ١٦١/١، ١٦٢/١، ١٦٣/١، ١٦٤/١، ١٦٥/١، ١٦٦/١، ١٦٧/١، ١٦٨/١، ١٦٩/١، ١٧٠/١، ١٧١/١، ١٧٢/١، ١٧٣/١، ١٧٤/١، ١٧٥/١، ١٧٦/١، ١٧٧/١، ١٧٨/١، ١٧٩/١، ١٨٠/١، ١٨١/١، ١٨٢/١، ١٨٣/١، ١٨٤/١، ١٨٥/١، ١٨٦/١، ١٨٧/١، ١٨٨/١، ١٨٩/١، ١٩٠/١، ١٩١/١، ١٩٢/١، ١٩٣/١، ١٩٤/١، ١٩٥/١، ١٩٦/١، ١٩٧/١، ١٩٨/١، ١٩٩/١، ٢٠٠/١، ٢٠١/١، ٢٠٢/١، ٢٠٣/١، ٢٠٤/١، ٢٠٥/١، ٢٠٦/١، ٢٠٧/١، ٢٠٨/١، ٢٠٩/١، ٢١٠/١، ٢١١/١، ٢١٢/١، ٢١٣/١، ٢١٤/١، ٢١٥/١، ٢١٦/١، ٢١٧/١، ٢١٨/١، ٢١٩/١، ٢٢٠/١، ٢٢١/١، ٢٢٢/١، ٢٢٣/١، ٢٢٤/١، ٢٢٥/١، ٢٢٦/١، ٢٢٧/١، ٢٢٨/١، ٢٢٩/١، ٢٣٠/١، ٢٣١/١، ٢٣٢/١، ٢٣٣/١، ٢٣٤/١، ٢٣٥/١، ٢٣٦/١، ٢٣٧/١، ٢٣٨/١، ٢٣٩/١، ٢٤٠/١، ٢٤١/١، ٢٤٢/١، ٢٤٣/١، ٢٤٤/١، ٢٤٥/١، ٢٤٦/١، ٢٤٧/١، ٢٤٨/١، ٢٤٩/١، ٢٥٠/١، ٢٥١/١، ٢٥٢/١، ٢٥٣/١، ٢٥٤/١، ٢٥٥/١، ٢٥٦/١، ٢٥٧/١، ٢٥٨/١، ٢٥٩/١، ٢٦٠/١، ٢٦١/١، ٢٦٢/١، ٢٦٣/١، ٢٦٤/١، ٢٦٥/١، ٢٦٦/١، ٢٦٧/١، ٢٦٨/١، ٢٦٩/١، ٢٧٠/١، ٢٧١/١، ٢٧٢/١، ٢٧٣/١، ٢٧٤/١، ٢٧٥/١، ٢٧٦/١، ٢٧٧/١، ٢٧٨/١، ٢٧٩/١، ٢٨٠/١، ٢٨١/١، ٢٨٢/١، ٢٨٣/١، ٢٨٤/١، ٢٨٥/١، ٢٨٦/١، ٢٨٧/١، ٢٨٨/١، ٢٨٩/١، ٢٩٠/١، ٢٩١/١، ٢٩٢/١، ٢٩٣/١، ٢٩٤/١، ٢٩٥/١، ٢٩٦/١، ٢٩٧/١، ٢٩٨/١، ٢٩٩/١، ٣٠٠/١، ٣٠١/١، ٣٠٢/١، ٣٠٣/١، ٣٠٤/١، ٣٠٥/١، ٣٠٦/١، ٣٠٧/١، ٣٠٨/١، ٣٠٩/١، ٣١٠/١، ٣١١/١، ٣١٢/١، ٣١٣/١، ٣١٤/١، ٣١٥/١، ٣١٦/١، ٣١٧/١، ٣١٨/١، ٣١٩/١، ٣٢٠/١، ٣٢١/١، ٣٢٢/١، ٣٢٣/١، ٣٢٤/١، ٣٢٥/١، ٣٢٦/١، ٣٢٧/١، ٣٢٨/١، ٣٢٩/١، ٣٣٠/١، ٣٣١/١، ٣٣٢/١، ٣٣٣/١، ٣٣٤/١، ٣٣٥/١، ٣٣٦/١، ٣٣٧/١، ٣٣٨/١، ٣٣٩/١، ٣٤٠/١، ٣٤١/١، ٣٤٢/١، ٣٤٣/١، ٣٤٤/١، ٣٤٥/١، ٣٤٦/١، ٣٤٧/١، ٣٤٨/١، ٣٤٩/١، ٣٥٠/١، ٣٥١/١، ٣٥٢/١، ٣٥٣/١، ٣٥٤/١، ٣٥٥/١، ٣٥٦/١، ٣٥٧/١، ٣٥٨/١، ٣٥٩/١، ٣٦٠/١، ٣٦١/١، ٣٦٢/١، ٣٦٣/١، ٣٦٤/١، ٣٦٥/١، ٣٦٦/١، ٣٦٧/١، ٣٦٨/١، ٣٦٩/١، ٣٧٠/١، ٣٧١/١، ٣٧٢/١، ٣٧٣/١، ٣٧٤/١، ٣٧٥/١، ٣٧٦/١، ٣٧٧/١، ٣٧٨/١، ٣٧٩/١، ٣٨٠/١، ٣٨١/١، ٣٨٢/١، ٣٨٣/١، ٣٨٤/١، ٣٨٥/١، ٣٨٦/١، ٣٨٧/١، ٣٨٨/١، ٣٨٩/١، ٣٩٠/١، ٣٩١/١، ٣٩٢/١، ٣٩٣/١، ٣٩٤/١، ٣٩٥/١، ٣٩٦/١، ٣٩٧/١، ٣٩٨/١، ٣٩٩/١، ٤٠٠/١، ٤٠١/١، ٤٠٢/١، ٤٠٣/١، ٤٠٤/١، ٤٠٥/١، ٤٠٦/١، ٤٠٧/١، ٤٠٨/١، ٤٠٩/١، ٤١٠/١، ٤١١/١، ٤١٢/١، ٤١٣/١، ٤١٤/١، ٤١٥/١، ٤١٦/١، ٤١٧/١، ٤١٨/١، ٤١٩/١، ٤٢٠/١، ٤٢١/١، ٤٢٢/١، ٤٢٣/١، ٤٢٤/١، ٤٢٥/١، ٤٢٦/١، ٤٢٧/١، ٤٢٨/١، ٤٢٩/١، ٤٣٠/١، ٤٣١/١، ٤٣٢/١، ٤٣٣/١، ٤٣٤/١، ٤٣٥/١، ٤٣٦/١، ٤٣٧/١، ٤٣٨/١، ٤٣٩/١، ٤٤٠/١، ٤٤١/١، ٤٤٢/١، ٤٤٣/١، ٤٤٤/١، ٤٤٥/١، ٤٤٦/١، ٤٤٧/١، ٤٤٨/١، ٤٤٩/١، ٤٥٠/١، ٤٥١/١، ٤٥٢/١، ٤٥٣/١، ٤٥٤/١، ٤٥٥/١، ٤٥٦/١، ٤٥٧/١، ٤٥٨/١، ٤٥٩/١، ٤٦٠/١، ٤٦١/١، ٤٦٢/١، ٤٦٣/١، ٤٦٤/١، ٤٦٥/١، ٤٦٦/١، ٤٦٧/١، ٤٦٨/١، ٤٦٩/١، ٤٧٠/١، ٤٧١/١، ٤٧٢/١، ٤٧٣/١، ٤٧٤/١، ٤٧٥/١، ٤٧٦/١، ٤٧٧/١، ٤٧٨/١، ٤٧٩/١، ٤٨٠/١، ٤٨١/١، ٤٨٢/١، ٤٨٣/١، ٤٨٤/١، ٤٨٥/١، ٤٨٦/١، ٤٨٧/١، ٤٨٨/١، ٤٨٩/١، ٤٩٠/١، ٤٩١/١، ٤٩٢/١، ٤٩٣/١، ٤٩٤/١، ٤٩٥/١، ٤٩٦/١، ٤٩٧/١، ٤٩٨/١، ٤٩٩/١، ٥٠٠/١، ٥٠١/١، ٥٠٢/١، ٥٠٣/١، ٥٠٤/١، ٥٠٥/١، ٥٠٦/١، ٥٠٧/١، ٥٠٨/١، ٥٠٩/١، ٥١٠/١، ٥١١/١، ٥١٢/١، ٥١٣/١، ٥١٤/١، ٥١٥/١، ٥١٦/١، ٥١٧/١، ٥١٨/١، ٥١٩/١، ٥٢٠/١، ٥٢١/١، ٥٢٢/١، ٥٢٣/١، ٥٢٤/١، ٥٢٥/١، ٥٢٦/١، ٥٢٧/١، ٥٢٨/١، ٥٢٩/١، ٥٣٠/١، ٥٣١/١، ٥٣٢/١، ٥٣٣/١، ٥٣٤/١، ٥٣٥/١، ٥٣٦/١، ٥٣٧/١، ٥٣٨/١، ٥٣٩/١، ٥٤٠/١، ٥٤١/١، ٥٤٢/١، ٥٤٣/١، ٥٤٤/١، ٥٤٥/١، ٥٤٦/١، ٥٤٧/١، ٥٤٨/١، ٥٤٩/١، ٥٥٠/١، ٥٥١/١، ٥٥٢/١، ٥٥٣/١، ٥٥٤/١، ٥٥٥/١، ٥٥٦/١، ٥٥٧/١، ٥٥٨/١، ٥٥٩/١، ٥٦٠/١، ٥٦١/١، ٥٦٢/١، ٥٦٣/١، ٥٦٤/١، ٥٦٥/١، ٥٦٦/١، ٥٦٧/١، ٥٦٨/١، ٥٦٩/١، ٥٧٠/١، ٥٧١/١، ٥٧٢/١، ٥٧٣/١، ٥٧٤/١، ٥٧٥/١، ٥٧٦/١، ٥٧٧/١، ٥٧٨/١، ٥٧٩/١، ٥٨٠/١، ٥٨١/١، ٥٨٢/١، ٥٨٣/١، ٥٨٤/١، ٥٨٥/١، ٥٨٦/١، ٥٨٧/١، ٥٨٨/١، ٥٨٩/١، ٥٩٠/١، ٥٩١/١، ٥٩٢/١، ٥٩٣/١، ٥٩٤/١، ٥٩٥/١، ٥٩٦/١، ٥٩٧/١، ٥٩٨/١، ٥٩٩/١، ٦٠٠/١، ٦٠١/١، ٦٠٢/١، ٦٠٣/١، ٦٠٤/١، ٦٠٥/١، ٦٠٦/١، ٦٠٧/١، ٦٠٨/١، ٦٠٩/١، ٦١٠/١، ٦١١/١، ٦١٢/١، ٦١٣/١، ٦١٤/١، ٦١٥/١، ٦١٦/١، ٦١٧/١، ٦١٨/١، ٦١٩/١، ٦٢٠/١، ٦٢١/١، ٦٢٢/١، ٦٢٣/١، ٦٢٤/١، ٦٢٥/١، ٦٢٦/١، ٦٢٧/١، ٦٢٨/١، ٦٢٩/١، ٦٣٠/١، ٦٣١/١، ٦٣٢/١، ٦٣٣/١، ٦٣٤/١، ٦٣٥/١، ٦٣٦/١، ٦٣٧/١، ٦٣٨/١، ٦٣٩/١، ٦٤٠/١، ٦٤١/١، ٦٤٢/١، ٦٤٣/١، ٦٤٤/١، ٦٤٥/١، ٦٤٦/١، ٦٤٧/١، ٦٤٨/١، ٦٤٩/١، ٦٥٠/١، ٦٥١/١، ٦٥٢/١، ٦٥٣/١، ٦٥٤/١، ٦٥٥/١، ٦٥٦/١، ٦٥٧/١، ٦٥٨/١، ٦٥٩/١، ٦٦٠/١، ٦٦١/١، ٦٦٢/١، ٦٦٣/١، ٦٦٤/١، ٦٦٥/١، ٦٦٦/١، ٦٦٧/١، ٦٦٨/١، ٦٦٩/١، ٦٧٠/١، ٦٧١/١، ٦٧٢/١، ٦٧٣/١، ٦٧٤/١، ٦٧٥/١، ٦٧٦/١، ٦٧٧/١، ٦٧٨/١، ٦٧٩/١، ٦٨٠/١، ٦٨١/١، ٦٨٢/١، ٦٨٣/١، ٦٨٤/١، ٦٨٥/١، ٦٨٦/١، ٦٨٧/١، ٦٨٨/١، ٦٨٩/١، ٦٩٠/١، ٦٩١/١، ٦٩٢/١، ٦٩٣/١، ٦٩٤/١، ٦٩٥/١، ٦٩٦/١، ٦٩٧/١، ٦٩٨/١، ٦٩٩/١، ٧٠٠/١، ٧٠١/١، ٧٠٢/١، ٧٠٣/١، ٧٠٤/١، ٧٠٥/١، ٧٠٦/١، ٧٠٧/١، ٧٠٨/١، ٧٠٩/١، ٧١٠/١، ٧١١/١، ٧١٢/١، ٧١٣/١، ٧١٤/١، ٧١٥/١، ٧١٦/١، ٧١٧/١، ٧١٨/١، ٧١٩/١، ٧٢٠/١، ٧٢١/١، ٧٢٢/١، ٧٢٣/١، ٧٢٤/١، ٧٢٥/١، ٧٢٦/١، ٧٢٧/١، ٧٢٨/١، ٧٢٩/١، ٧٣٠/١، ٧٣١/١، ٧٣٢/١، ٧٣٣/١، ٧٣٤/١، ٧٣٥/١، ٧٣٦/١، ٧٣٧/١، ٧٣٨/١، ٧٣٩/١، ٧٤٠/١، ٧٤١/١، ٧٤٢/١، ٧٤٣/١، ٧٤٤/١، ٧٤٥/١، ٧٤٦/١، ٧٤٧/١، ٧٤٨/١، ٧٤٩/١، ٧٥٠/١، ٧٥١/١، ٧٥٢/١، ٧٥٣/١، ٧٥٤/١، ٧٥٥/١، ٧٥٦/١، ٧٥٧/١، ٧٥٨/١، ٧٥٩/١، ٧٦٠/١، ٧٦١/١، ٧٦٢/١، ٧٦٣/١، ٧٦٤/١، ٧٦٥/١، ٧٦٦/١، ٧٦٧/١، ٧٦٨/١، ٧٦٩/١، ٧٧٠/١، ٧٧١/١، ٧٧٢/١، ٧٧٣/١، ٧٧٤/١، ٧٧٥/١، ٧٧٦/١، ٧٧٧/١، ٧٧٨/١، ٧٧٩/١، ٧٨٠/١، ٧٨١/١، ٧٨٢/١، ٧٨٣/١، ٧٨٤/١، ٧٨٥/١، ٧٨٦/١، ٧٨٧/١، ٧٨٨/١، ٧٨٩/١، ٧٩٠/١، ٧٩١/١، ٧٩٢/١، ٧٩٣/١، ٧٩٤/١، ٧٩٥/١، ٧٩٦/١، ٧٩٧/١، ٧٩٨/١، ٧٩٩/١، ٨٠٠/١، ٨٠١/١، ٨٠٢/١، ٨٠٣/١، ٨٠٤/١، ٨٠٥/١، ٨٠٦/١، ٨٠٧/١، ٨٠٨/١، ٨٠٩/١، ٨١٠/١، ٨١١/١، ٨١٢/١، ٨١٣/١، ٨١٤/١، ٨١٥/١، ٨١٦/١، ٨١٧/١، ٨١٨/١، ٨١٩/١، ٨٢٠/١، ٨٢١/١، ٨٢٢/١، ٨٢٣/١، ٨٢٤/١، ٨٢٥/١، ٨٢٦/١، ٨٢٧/١، ٨٢٨/١، ٨٢٩/١، ٨٣٠/١، ٨٣١/١، ٨٣٢/١، ٨٣٣/١، ٨٣٤/١، ٨٣٥/١، ٨٣٦/١، ٨٣٧/١، ٨٣٨/١، ٨٣٩/١، ٨٤٠/١، ٨٤١/١، ٨٤٢/١، ٨٤٣/١، ٨٤٤/١، ٨٤٥/١، ٨٤٦/١، ٨٤٧/١، ٨٤٨/١، ٨٤٩/١، ٨٥٠/١، ٨٥١/١، ٨٥٢/١، ٨٥٣/١، ٨٥٤/١، ٨٥٥/١، ٨٥٦/١، ٨٥٧/١، ٨٥٨/١، ٨٥٩/١، ٨٦٠/١، ٨٦١/١، ٨٦٢/١، ٨٦٣/١، ٨٦٤/١، ٨٦٥/١، ٨٦٦/١، ٨٦٧/١، ٨٦٨/١، ٨٦٩/١، ٨٧٠/١، ٨٧١/١، ٨٧٢/١، ٨٧٣/١، ٨٧٤/١، ٨٧٥/١، ٨٧٦/١، ٨٧٧/١، ٨٧٨/١، ٨٧٩/١، ٨٨٠/١، ٨٨١/١، ٨٨٢/١، ٨٨٣/١، ٨٨٤/١، ٨٨٥/١، ٨٨٦/١، ٨٨٧/١، ٨٨٨/١، ٨٨٩/١، ٨٩٠/١، ٨٩١/١، ٨٩٢/١، ٨٩٣/١، ٨٩٤/١، ٨٩٥/١، ٨٩٦/١، ٨٩٧/١، ٨٩٨/١، ٨٩٩/١، ٩٠٠/١، ٩٠١/١، ٩٠٢/١، ٩٠٣/١، ٩٠٤/١، ٩٠٥/١، ٩٠٦/١، ٩٠٧/١، ٩٠٨/١، ٩٠٩/١، ٩١٠/١، ٩١١/١، ٩١٢/١، ٩١٣/١، ٩١٤/١، ٩١٥/١، ٩١٦/١، ٩١٧/١، ٩١٨/١، ٩١٩/١، ٩٢٠/١، ٩٢١/١، ٩٢٢/١، ٩٢٣/١، ٩٢٤/١، ٩٢٥/١، ٩٢٦/١، ٩٢٧/١، ٩٢٨/١، ٩٢٩/١، ٩٣٠/١، ٩٣١/١، ٩٣٢/١، ٩٣٣/١، ٩٣٤/١، ٩٣٥/١، ٩٣٦/١، ٩٣٧/١، ٩٣٨/١، ٩٣٩/١، ٩٤٠/١، ٩٤١/١، ٩٤٢/١، ٩٤٣/١، ٩٤٤/١، ٩٤٥/١، ٩٤٦/١، ٩٤٧/١، ٩٤٨/١، ٩٤٩/١، ٩٥٠/١، ٩٥١/١، ٩٥٢/١، ٩٥٣/١، ٩٥٤/١، ٩٥٥/١، ٩٥٦/١، ٩٥٧/١، ٩٥٨/١، ٩٥٩/١، ٩٦٠/١، ٩٦١/١، ٩٦٢/١، ٩٦٣/١، ٩٦٤/١، ٩٦٥/١، ٩٦٦/١، ٩٦٧/١، ٩٦٨/١، ٩٦٩/١، ٩٧٠/١، ٩٧١/١، ٩٧٢/١، ٩٧٣/١، ٩٧٤/١، ٩٧٥/١، ٩٧٦/١، ٩٧٧/١، ٩٧٨/١، ٩٧٩/١، ٩٨٠/١، ٩٨١/١، ٩٨٢/١، ٩٨٣/١، ٩٨٤/١، ٩٨٥/١، ٩٨٦/١، ٩٨٧/١، ٩٨٨/١، ٩٨٩/١، ٩٩٠/١، ٩٩١/١، ٩٩٢/١، ٩٩٣/١، ٩٩٤/١، ٩٩٥/١، ٩٩٦/١، ٩٩٧/١، ٩٩٨/١، ٩٩٩/١، ١٠٠٠/١، ١٠٠١/١، ١٠٠٢/١، ١٠٠٣/١، ١٠٠٤/١، ١٠٠٥/١، ١٠٠٦/١، ١٠٠٧/١، ١٠٠٨/١، ١٠٠٩/١، ١٠١٠/١، ١٠١١/١، ١٠١٢/١، ١٠١٣/١، ١٠١٤/١، ١٠١٥/١، ١٠١٦/١، ١٠١٧/١، ١٠١٨/١، ١٠١٩/١، ١٠٢٠/١، ١٠٢١/١، ١٠٢٢/١، ١٠٢٣/١، ١٠٢٤/١، ١٠٢٥/١، ١٠٢٦/١، ١٠٢٧/١، ١٠٢٨/١، ١٠٢٩/١، ١٠٣٠/١، ١٠٣١/١، ١٠٣٢/١، ١٠٣٣/١، ١٠٣٤/١، ١٠٣٥/١، ١٠٣٦/١، ١٠٣٧/١، ١٠٣٨/١، ١٠٣٩/١، ١٠٤٠/١، ١٠٤١/١، ١٠٤٢/١، ١٠٤٣/١، ١٠٤٤/١، ١٠٤٥/١، ١٠٤٦/١، ١٠٤٧/١، ١٠٤٨/١، ١٠٤٩/١، ١٠٥٠/١، ١٠٥١/١، ١٠٥٢/١، ١٠٥٣/١، ١٠٥٤/١، ١٠٥٥/١، ١٠٥٦/١، ١٠٥٧/١، ١٠٥٨/١، ١٠٥٩/١، ١٠٦٠/١، ١٠٦١/١، ١٠٦٢/١، ١٠٦٣/١، ١٠٦٤/١، ١٠٦٥/١، ١٠٦٦/١، ١٠٦٧/١، ١٠٦٨/١، ١٠٦٩/١، ١٠٧٠/١، ١٠٧١/١، ١٠٧٢/١، ١٠٧٣/١، ١٠٧٤/١، ١٠٧٥/١، ١٠٧٦/١، ١٠٧٧/١، ١٠٧٨/١، ١٠٧٩/١، ١٠٨٠/١، ١٠٨١/١، ١٠٨٢/١، ١٠٨٣/١، ١٠٨٤/١، ١٠٨٥/١، ١٠٨٦/١، ١٠٨٧/١، ١٠٨٨/١، ١٠٨٩/١، ١٠٩٠/١، ١٠٩١/١، ١٠٩٢/١، ١٠٩٣/١، ١٠٩٤/١، ١٠٩٥/١، ١٠٩٦/١، ١٠٩٧/١، ١٠٩٨/١، ١٠٩٩/١، ١١٠٠/١، ١١٠١/١، ١١٠٢/١، ١١٠٣/١، ١١٠٤/١، ١١٠٥/١، ١١٠٦/١، ١١٠٧/١، ١١٠٨/١، ١١٠٩/١، ١١١٠/١، ١١١١/١، ١١١٢/١، ١١١٣/١، ١١١٤/١، ١١١٥/١، ١١١٦/١، ١١١٧/١، ١١١٨/١، ١١١٩/١، ١١٢٠/١، ١١٢١/١، ١١٢٢/١، ١١٢٣/١، ١١٢٤/١، ١١٢٥/١، ١١٢٦/١، ١١٢٧/١، ١١٢٨/١، ١١٢٩/١، ١١٣٠/١، ١١٣١/١، ١١٣٢/١، ١١٣٣/١، ١١٣٤/١،

اجز

ببرادة الرحم عند الخفية واختابطة، لكن الشافعية لا يوقعون الطلاق المعلن على الولادة، لأنه لا يسمى ولادة، أما المالكية فيلزم ينصرون على أن العلة تنفصم بانفصال الحمل كنه ولو حلقه^(١٤)

اجتهاد من جنس البهيمية :

١٨ - ذهب الخنعية والمالكية، وهو الصحيح عنه
الحنابلة، إلى أنه يجب في جنين البهيمة إذا اقتت
بجناية منها ما يقتضى لأمر، أي حكومة عدل، وهو
أشرف ما يقتضى من قيمتها. وإذا نزل حيا ثم مات من
أثر الجناية فقيمت مع الحكومة. وفي اقتتاس مخلوقه
اقتت القدر بها مالم يكن عليه عشر قيمته له، وهو
ما وافق به أبو بكر من الحنابلة. ^(١) ولم ينق للشافعية
على كلامه في هذا أكثر من قولهم: لم يثبت البهيمة
وهي حامل على إنسان، فدفعها، فسقط جنينها، فلا
صنك. وهذا يفيد أن لدفع لو كان عدونا لزمه
القصاص.

التعليق :

١- الأجير هو المتأجر. والجمع أجور^(١) ولا يخرج استعمال الفقهاء له عن هذا المعنى، وهو على قسمين:

أجير خاص: وهو الذي يقع لعقد عليه في مدة معلومة يشترط المتأجر مفعلة العقود عليها في تلك المدة. ويسمى بالأجير الوحيد، لأنه لا يعمل لغير مستأجره، كمن استأجره شهراً للخدمة.

وأجير مشترك: وهو من يعمل لبعض العامة الناس كالبحار والطبيب^(٢).

الحكم الاجمالي :

[illegible]

(١) رسائل نحات ١٦٩٣، وحاشي ابن عابد
١٠١١، رسالة القضاء ١٦٩٦، وألفه بيولي من
ابح ١٤١٨، وأنتروني من النجمة ٩١٨
ط بولاق، اكتشاف لسان ١٦٩٧، والذرع حجر
١٦٩١، والفرح الكبير وحاشي ١٦٩٢
(٢) حاشية ابن عابد ١٦٩٥، وتفسير الحقائق
١٦٩٣ - ١٦٩١، وتكملة النسخ ١٦٩٨ - ١٦٩٤،
والمشرح الكبير، وحاشية له ١٦٩١، وحاشية
الرمضاني ١٦٩٤، وسورة - الجليل ١٦٩٦، ١٦٩٤،
والنسخ والإكمال ١٦٩٦، ولغة نسي ١٦٩٧ ط
قرطاس، والإحاديث ١٦٩١
(٣) مائة السؤال ١٦٩١

(١) تاريخ العلوم (أجر)
(٢) المعنى مع الشرح فكله ١٥٠٠ ط قنار الأول، وغدايه ١٤١٠، ٢٢١/٢ ط معصّل، صبي، وبهاة الختاج ٢٠٧/٢ ط معصّل غلبي، وزواج الحادي لشرح عنصر سبيل ٢٢٦/٢ ط شرب، ومنع حنّ اللّك ٢٢٦/٢ ط معصّل غلبي.
(٣) سورة القصص ٢٧

المنوم واليقظ واستغاص الوضع^(١) وهو مكروه في الصلاة لما ورد من النبي عنه: وما فيه من مخالفة الوضع المأمور في الصلاة^(٢).
١ - وقد فصل ابنهذه حكم الاحتباء في كتاب الصلاة، عند كلامهم على مكروهات الصلاة.

احتباء

الترتيب:

١ - الاحتباء في اللغة التقوى على مقدمته وضعه فعدبه ابن بطنة واشتملها مع ظهره بطوب أو نحوه، أو باليد^(٣).

وهو عند الفقهاء كذلك^(٤).

احتباس

الترتيب:

١ - الحبس والاحتباس، ضد القنينة أو هو النجس من حرمة الشيء، ولكن الاحتباس - كما يزعم أهل اللغة - يخص ما يجبه الإنسان له، قال في لسان العرب: احتبست الشيء إذا غصصته لنفسك خاصة.
وكذا أنه يأتي متعدياً فإنه يأتي لا زمًا، مثل ما في الحديث: «استبس جبريل على النبي صلى الله عليه وسلم» وقومهم: احتبس العطر أو المزار^(٥).

الفرق بين الاحتباء والإقعاء:

٢ - الإقعاء وضع الأيمن واليسر على الأرض مع نصب الركبتين^(٦) وعلى هذا يكون الفرق بينهما أنه يرفع الاحتباء ضم الفخذين إلى البطن، واركبتين إلى الصدر، والمزمع باليدين أو سوط بين لا يكون في الإقعاء ذلك الالتزام.

احكم العام وموافق البحث:

٣ - الاحتباء خارج الصلاة ما عدا إن لم يرافقه بطور شرعي آخر كتنصب العورة مثلاً، والأولى تركه وقت خطبته وعند انتظار الصلاة، لأنه يكون مؤثراً

(١) لسان العرب، مجمع حروس، والبيان لأبي الأثير (خير).

(٢) جواهر الإكثار ١/١١١، شرح مناسك، وشرح مناسك.

(٣) مجمع مناسك، ص ١١١.

(٤) إمامة ١/١١١، مجمع مناسك، وشرح مناسك.

(٥) مجمع مناسك، وشرح مناسك، والعلوي ١/١١١.

(٦) مجمع مناسك.

(١) مجمع مناسك، ص ١١١.

(٢) مجمع مناسك، ص ١١١، وشرح مناسك، وشرح مناسك.

(٣) مجمع مناسك، ص ١١١، وشرح مناسك، وشرح مناسك.

(٤) مجمع مناسك، ص ١١١، وشرح مناسك، وشرح مناسك.

(٥) مجمع مناسك، ص ١١١، وشرح مناسك، وشرح مناسك.

بسم اللّٰہ :

ذكر ذلك الصفا، في كتاب الزهد، وحسب الأجدع
المتنوع من التي فيها أثر حتى بث في الأجره
وحسب... الخ من يده من الجمع حتى يعلم
استرق من يده من التي لا يعرفه غيره.

أحد السامية : عندما تتطلب النسخة هذا الاحتياط^(١) كما احتياطات الدال عن ذلك الحرف ، كما ذكر ذلك المصنف في كتاب الحجر ، واحتياط ما نفعه أهل العلم من أموال الباعة حتى يتموا . كي . كذا في الحنفية في كتاب النكاح ، واحتياط الأرض المنوعة بموه للمعلمين ، وعلم في جهات الفرائض ، وهو ذلك .

٧ - وفيه "الاعانة" في الدعوى :

الملك الأول - عندما يحكم - حين المبره
الملك، كبحو الرئيس في المن المبرهه في هذه
الملك ينسج عن الملك (الملك) حقه الأصل في
الملك.

حالة الثانية : حالة الضرورة ، كما حدثت
الضرورة ذات الإغلاء السريع الناس ، وتفصيل
الإغلاء عن ذلك موضع مقرر في « الاحتكاك » .

الْحَمْدُ لِلَّهِ . حَالَةُ الْخَاجَةِ (١٢) وَذَلِكَ مَكْرَه

٣- و يعرف من الاعراض و الخصال انه فخر مع
محضر من الصدوق و ما به يدية نصيبه. (١١)
و بذلك يكون الفرق بينه و بين الاعراض هو عدم
تصالح الخصال (ذكرناه)، و افخر مع خصال
فخر عليه.

ج. من الحضر:

١- والحدوث من الألفاظ والنقص، أن النقص هو خس مع التعميم، والتعميم لا يرد إلا على ذاتي روح، والأحسنس يرد على ذاتي الروح وغيره، كذا لا يرد أن يكون في الاحتسام صديق.

د الأعضاء :

٥٥ - وصارت بين الاثنين والاعتناء: ان الاعتناء هو الخبيس عن حديقته، أو هو الخبيس من آفة ما هم من وطئ نفسه، ومن هذا يقولون: اعتصل نساءه إذا خسر وجهه عن الكلام.^(١)

وليس كذلك إلا على ما سطره في ذلك بعضه من القوم

الحكم الإلهي ومواطني الشعب :

٦ - فيقولون لا علم لنا بهذا

حرف اولیٰ عیناً یکبار جمع انیس و
 بیست و نه حرف است (۴) تحریک از حروف بدو — کرا

(۱) هـ، لا تكتبه - بحذف جيم (ر) بعد حـ، لا تكتبه

1929, 1930, 1931, 1932, 1933, 1934, 1935, 1936, 1937, 1938, 1939, 1940, 1941, 1942, 1943, 1944, 1945, 1946, 1947, 1948, 1949, 1950, 1951, 1952, 1953, 1954, 1955, 1956, 1957, 1958, 1959, 1960, 1961, 1962, 1963, 1964, 1965, 1966, 1967, 1968, 1969, 1970, 1971, 1972, 1973, 1974, 1975, 1976, 1977, 1978, 1979, 1980, 1981, 1982, 1983, 1984, 1985, 1986, 1987, 1988, 1989, 1990, 1991, 1992, 1993, 1994, 1995, 1996, 1997, 1998, 1999, 2000, 2001, 2002, 2003, 2004, 2005, 2006, 2007, 2008, 2009, 2010, 2011, 2012, 2013, 2014, 2015, 2016, 2017, 2018, 2019, 2020, 2021, 2022, 2023, 2024, 2025, 2026, 2027, 2028, 2029, 2030, 2031, 2032, 2033, 2034, 2035, 2036, 2037, 2038, 2039, 2040, 2041, 2042, 2043, 2044, 2045, 2046, 2047, 2048, 2049, 2050, 2051, 2052, 2053, 2054, 2055, 2056, 2057, 2058, 2059, 2060, 2061, 2062, 2063, 2064, 2065, 2066, 2067, 2068, 2069, 2070, 2071, 2072, 2073, 2074, 2075, 2076, 2077, 2078, 2079, 2080, 2081, 2082, 2083, 2084, 2085, 2086, 2087, 2088, 2089, 2090, 2091, 2092, 2093, 2094, 2095, 2096, 2097, 2098, 2099, 2100, 2101, 2102, 2103, 2104, 2105, 2106, 2107, 2108, 2109, 2110, 2111, 2112, 2113, 2114, 2115, 2116, 2117, 2118, 2119, 2120, 2121, 2122, 2123, 2124, 2125, 2126, 2127, 2128, 2129, 2130, 2131, 2132, 2133, 2134, 2135, 2136, 2137, 2138, 2139, 2140, 2141, 2142, 2143, 2144, 2145, 2146, 2147, 2148, 2149, 2150, 2151, 2152, 2153, 2154, 2155, 2156, 2157, 2158, 2159, 2160, 2161, 2162, 2163, 2164, 2165, 2166, 2167, 2168, 2169, 2170, 2171, 2172, 2173, 2174, 2175, 2176, 2177, 2178, 2179, 2180, 2181, 2182, 2183, 2184, 2185, 2186, 2187, 2188, 2189, 2190, 2191, 2192, 2193, 2194, 2195, 2196, 2197, 2198, 2199, 2200, 2201, 2202, 2203, 2204, 2205, 2206, 2207, 2208, 2209, 2210, 2211, 2212, 2213, 2214, 2215, 2216, 2217, 2218, 2219, 2220, 2221, 2222, 2223, 2224, 2225, 2226, 2227, 2228, 2229, 2230, 2231, 2232, 2233, 2234, 2235, 2236, 2237, 2238, 2239, 2240, 2241, 2242, 2243, 2244, 2245, 2246, 2247, 2248, 2249, 2250, 2251, 2252, 2253, 2254, 2255, 2256, 2257, 2258, 2259, 2260, 2261, 2262, 2263, 2264, 2265, 2266, 2267, 2268, 2269, 2270, 2271, 2272, 2273, 2274, 2275, 2276, 2277, 2278, 2279, 2280, 2281, 2282, 2283, 2284, 2285, 2286, 2287, 2288, 2289, 2290, 2291, 2292, 2293, 2294, 2295, 2296, 2297, 2298, 2299, 2300, 2301, 2302, 2303, 2304, 2305, 2306, 2307, 2308, 2309, 2310, 2311, 2312, 2313, 2314, 2315, 2316, 2317, 2318, 2319, 2320, 2321, 2322, 2323, 2324, 2325, 2326, 2327, 2328, 2329, 2330, 2331, 2332, 2333, 2334, 2335, 2336, 2337, 2338, 2339, 2340, 2341, 2342, 2343, 2344, 2345, 2346, 2347, 2348, 2349, 2350, 2351, 2352, 2353, 2354, 2355, 2356, 2357, 2358, 2359, 2360, 2361, 2362, 2363, 2364, 2365, 2366, 2367, 2368, 2369, 2370, 2371, 2372, 2373, 2374, 2375, 2376, 2377, 2378, 2379, 2380, 2381, 2382, 2383, 2384, 2385, 2386, 2387, 2388, 2389, 2390, 2391, 2392, 2393, 2394, 2395, 2396, 2397, 2398, 2399, 2400, 2401, 2402, 2403, 2404, 2405, 2406, 2407, 2408, 2409, 2410, 2411, 2412, 2413, 2414, 2415, 2416, 2417, 2418, 2419, 2420, 2421, 2422, 2423, 2424, 2425, 2426, 2427, 2428, 2429, 2430, 2431, 2432, 2433, 2434, 2435, 2436, 2437, 2438, 2439, 2440, 2441, 2442, 2443, 2444, 2445, 2446, 2447, 2448, 2449, 2450, 2451, 2452, 2453, 2454, 2455, 2456, 2457, 2458, 2459, 2460, 2461, 2462, 2463, 2464, 2465, 2466, 2467, 2468, 2469, 2470, 2471, 2472, 2473, 2474, 2475, 2476, 2477, 2478, 2479, 2480, 2481, 2482, 2483, 2484, 2485, 2486, 2487, 2488, 2489, 2490, 2491, 2492, 2493, 2494, 2495, 2496, 2497, 2498, 2499, 2500, 2501, 2502, 2503, 2504, 2505, 2506, 2507, 2508, 2509, 2510, 2511, 2512, 2513, 2514, 2515, 2516, 2517, 2518, 2519, 2520, 2521, 2522, 2523, 2524, 2525, 2526, 2527, 2528, 2529, 2530, 2531, 2532, 2533, 2534, 2535, 2536, 2537, 2538, 2539, 2540, 2541, 2542, 2543, 2544, 2545, 2546, 2547, 2548, 2549, 2550, 2551, 2552, 2553, 2554, 2555, 2556, 2557, 2558, 2559, 2560, 2561, 2562, 2563, 2564, 2565, 2566, 2567, 2568, 2569, 2570, 2571, 2572, 2573, 2574, 2575, 2576, 2577, 2578, 2579, 2580, 2581, 2582, 2583, 2584, 2585, 2586, 2587, 2588, 2589, 2590, 2591, 2592, 2593, 2594, 2595, 2596, 2597, 2598, 2599, 2600, 2601, 2602, 2603, 2604, 2605, 2606, 2607, 2608, 2609, 2610, 26

[illegible]

(2) 土地の用途は、農業、林業、牧畜業、漁業、工業、商業、住宅、公共施設、その他である。

[illegible][illegible]

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

١٩٩٥

[illegible]

1. *Journal of the American Medical Association*, 1997; 277: 1001-1005.

تاریخ: ۱۳۹۵/۰۵/۰۵

FFT, $\frac{1}{N} \sum_{n=0}^{N-1} x[n] e^{-j2\pi f n}$ — $\omega = 2\pi f$ — rad/sec

الحق، يقال: احتجبت العبيد لسي أمي، أي، مقبى، ومن هذا معنى احتجاس بذلك، لأنه نفس الإخراج. وقيل: احتجس وحتجافه بمعنى الحجة. ولا يخرج استسبال الحجة، لهذا الكلمة عن هذا المعنى.^(١)

وتفرق بين طاعة الله والطاعة، لأن الطاعة هي شق المعنى لإخراج ثم من هو الاحتجاس.

الحكم الإحتجاسي :

٢ - الاحتجاس ما من المعطى به، و يكره في الوقت الذي يحتاج فيه السمع لقوة والكفاية لأداء عبادة وتعبها، أي، وقوله من ضعف في الشد، أي، كماله للصيام.^(٢) أي نفس التضعف، عن ذلك في كتاب الصوم، عند كلامهم عن ذكر وهاد الصيام.

ودعت الحديث إلى فساد الصيام بالحجامة، وقد ذكره ذلك في كتاب الصوم عند كلامهم عن ما بعد الصوم ولا يوجب لكفارة.^(٣)

٣ - والحجامة عرقه بنبلة لحافة فاحشرفها الحدية، ويترك عليها من آثار ما يترك على طرفه، أي، بنبلة.^(٤) يتفصّل ذلك في مصطلح

حجس الأشياء، لهذا إيجاز عن التفرّد احتجاس إليه، لأنه خبر.

هي آثار الاحتجاس :

٨ - من احتجس استناً أو ميلاً وجد، علمه مؤثته، ولذلك يوم يبتل نفعاً للرجة، والمفاس، والمصوب، والخبولان، أي، من، ووجبت الأثرة لأجور خاص عبرة الاحتجاس. ونحو ذلك.^(٥)

وتكره الصلاة مع احتجاس أربع أو اعانظ ما افعله الاحتجاس - وقد ذكر ذلك الفقهاء في كتب الصلاة عند كلامهم على مكروهات الصلاة. وبني صلاة الاحتجاس عند احتجاس الطهر. ونحو ذلك، فالاحتجاس في كتب الصلاة، تحصل صلاة الاحتجاس من كتب الله.

و بعد من احتجس الكلام - أي من اعتزل الناس - معذلة الآخرى إلا هذا احتجاس بالكلام عنه كما تفصل ذلك في كلمة «أخرى».

احتجاس

المعرب :

٩ - الاحتجاس طلب الحيانة.^(٦) والمعنى في الاحتجاس :

(١) انظر حاشية ابن خلدون، ٣٩٧، ٣٩٨، ٣٩٩، ٤٠٠، ٤٠١، ٤٠٢، ٤٠٣، ٤٠٤، ٤٠٥، ٤٠٦، ٤٠٧، ٤٠٨، ٤٠٩، ٤١٠، ٤١١، ٤١٢، ٤١٣، ٤١٤، ٤١٥، ٤١٦، ٤١٧، ٤١٨، ٤١٩، ٤٢٠، ٤٢١، ٤٢٢، ٤٢٣، ٤٢٤، ٤٢٥، ٤٢٦، ٤٢٧، ٤٢٨، ٤٢٩، ٤٣٠، ٤٣١، ٤٣٢، ٤٣٣، ٤٣٤، ٤٣٥، ٤٣٦، ٤٣٧، ٤٣٨، ٤٣٩، ٤٤٠، ٤٤١، ٤٤٢، ٤٤٣، ٤٤٤، ٤٤٥، ٤٤٦، ٤٤٧، ٤٤٨، ٤٤٩، ٤٥٠، ٤٥١، ٤٥٢، ٤٥٣، ٤٥٤، ٤٥٥، ٤٥٦، ٤٥٧، ٤٥٨، ٤٥٩، ٤٦٠، ٤٦١، ٤٦٢، ٤٦٣، ٤٦٤، ٤٦٥، ٤٦٦، ٤٦٧، ٤٦٨، ٤٦٩، ٤٧٠، ٤٧١، ٤٧٢، ٤٧٣، ٤٧٤، ٤٧٥، ٤٧٦، ٤٧٧، ٤٧٨، ٤٧٩، ٤٨٠، ٤٨١، ٤٨٢، ٤٨٣، ٤٨٤، ٤٨٥، ٤٨٦، ٤٨٧، ٤٨٨، ٤٨٩، ٤٩٠، ٤٩١، ٤٩٢، ٤٩٣، ٤٩٤، ٤٩٥، ٤٩٦، ٤٩٧، ٤٩٨، ٤٩٩، ٥٠٠، ٥٠١، ٥٠٢، ٥٠٣، ٥٠٤، ٥٠٥، ٥٠٦، ٥٠٧، ٥٠٨، ٥٠٩، ٥١٠، ٥١١، ٥١٢، ٥١٣، ٥١٤، ٥١٥، ٥١٦، ٥١٧، ٥١٨، ٥١٩، ٥٢٠، ٥٢١، ٥٢٢، ٥٢٣، ٥٢٤، ٥٢٥، ٥٢٦، ٥٢٧، ٥٢٨، ٥٢٩، ٥٣٠، ٥٣١، ٥٣٢، ٥٣٣، ٥٣٤، ٥٣٥، ٥٣٦، ٥٣٧، ٥٣٨، ٥٣٩، ٥٤٠، ٥٤١، ٥٤٢، ٥٤٣، ٥٤٤، ٥٤٥، ٥٤٦، ٥٤٧، ٥٤٨، ٥٤٩، ٥٥٠، ٥٥١، ٥٥٢، ٥٥٣، ٥٥٤، ٥٥٥، ٥٥٦، ٥٥٧، ٥٥٨، ٥٥٩، ٥٦٠، ٥٦١، ٥٦٢، ٥٦٣، ٥٦٤، ٥٦٥، ٥٦٦، ٥٦٧، ٥٦٨، ٥٦٩، ٥٧٠، ٥٧١، ٥٧٢، ٥٧٣، ٥٧٤، ٥٧٥، ٥٧٦، ٥٧٧، ٥٧٨، ٥٧٩، ٥٨٠، ٥٨١، ٥٨٢، ٥٨٣، ٥٨٤، ٥٨٥، ٥٨٦، ٥٨٧، ٥٨٨، ٥٨٩، ٥٩٠، ٥٩١، ٥٩٢، ٥٩٣، ٥٩٤، ٥٩٥، ٥٩٦، ٥٩٧، ٥٩٨، ٥٩٩، ٦٠٠، ٦٠١، ٦٠٢، ٦٠٣، ٦٠٤، ٦٠٥، ٦٠٦، ٦٠٧، ٦٠٨، ٦٠٩، ٦١٠، ٦١١، ٦١٢، ٦١٣، ٦١٤، ٦١٥، ٦١٦، ٦١٧، ٦١٨، ٦١٩، ٦٢٠، ٦٢١، ٦٢٢، ٦٢٣، ٦٢٤، ٦٢٥، ٦٢٦، ٦٢٧، ٦٢٨، ٦٢٩، ٦٣٠، ٦٣١، ٦٣٢، ٦٣٣، ٦٣٤، ٦٣٥، ٦٣٦، ٦٣٧، ٦٣٨، ٦٣٩، ٦٤٠، ٦٤١، ٦٤٢، ٦٤٣، ٦٤٤، ٦٤٥، ٦٤٦، ٦٤٧، ٦٤٨، ٦٤٩، ٦٥٠، ٦٥١، ٦٥٢، ٦٥٣، ٦٥٤، ٦٥٥، ٦٥٦، ٦٥٧، ٦٥٨، ٦٥٩، ٦٦٠، ٦٦١، ٦٦٢، ٦٦٣، ٦٦٤، ٦٦٥، ٦٦٦، ٦٦٧، ٦٦٨، ٦٦٩، ٦٧٠، ٦٧١، ٦٧٢، ٦٧٣، ٦٧٤، ٦٧٥، ٦٧٦، ٦٧٧، ٦٧٨، ٦٧٩، ٦٨٠، ٦٨١، ٦٨٢، ٦٨٣، ٦٨٤، ٦٨٥، ٦٨٦، ٦٨٧، ٦٨٨، ٦٨٩، ٦٩٠، ٦٩١، ٦٩٢، ٦٩٣، ٦٩٤، ٦٩٥، ٦٩٦، ٦٩٧، ٦٩٨، ٦٩٩، ٧٠٠، ٧٠١، ٧٠٢، ٧٠٣، ٧٠٤، ٧٠٥، ٧٠٦، ٧٠٧، ٧٠٨، ٧٠٩، ٧١٠، ٧١١، ٧١٢، ٧١٣، ٧١٤، ٧١٥، ٧١٦، ٧١٧، ٧١٨، ٧١٩، ٧٢٠، ٧٢١، ٧٢٢، ٧٢٣، ٧٢٤، ٧٢٥، ٧٢٦، ٧٢٧، ٧٢٨، ٧٢٩، ٧٣٠، ٧٣١، ٧٣٢، ٧٣٣، ٧٣٤، ٧٣٥، ٧٣٦، ٧٣٧، ٧٣٨، ٧٣٩، ٧٤٠، ٧٤١، ٧٤٢، ٧٤٣، ٧٤٤، ٧٤٥، ٧٤٦، ٧٤٧، ٧٤٨، ٧٤٩، ٧٥٠، ٧٥١، ٧٥٢، ٧٥٣، ٧٥٤، ٧٥٥، ٧٥٦، ٧٥٧، ٧٥٨، ٧٥٩، ٧٦٠، ٧٦١، ٧٦٢، ٧٦٣، ٧٦٤، ٧٦٥، ٧٦٦، ٧٦٧، ٧٦٨، ٧٦٩، ٧٧٠، ٧٧١، ٧٧٢، ٧٧٣، ٧٧٤، ٧٧٥، ٧٧٦، ٧٧٧، ٧٧٨، ٧٧٩، ٧٨٠، ٧٨١، ٧٨٢، ٧٨٣، ٧٨٤، ٧٨٥، ٧٨٦، ٧٨٧، ٧٨٨، ٧٨٩، ٧٩٠، ٧٩١، ٧٩٢، ٧٩٣، ٧٩٤، ٧٩٥، ٧٩٦، ٧٩٧، ٧٩٨، ٧٩٩، ٨٠٠، ٨٠١، ٨٠٢، ٨٠٣، ٨٠٤، ٨٠٥، ٨٠٦، ٨٠٧، ٨٠٨، ٨٠٩، ٨١٠، ٨١١، ٨١٢، ٨١٣، ٨١٤، ٨١٥، ٨١٦، ٨١٧، ٨١٨، ٨١٩، ٨٢٠، ٨٢١، ٨٢٢، ٨٢٣، ٨٢٤، ٨٢٥، ٨٢٦، ٨٢٧، ٨٢٨، ٨٢٩، ٨٣٠، ٨٣١، ٨٣٢، ٨٣٣، ٨٣٤، ٨٣٥، ٨٣٦، ٨٣٧، ٨٣٨، ٨٣٩، ٨٤٠، ٨٤١، ٨٤٢، ٨٤٣، ٨٤٤، ٨٤٥، ٨٤٦، ٨٤٧، ٨٤٨، ٨٤٩، ٨٥٠، ٨٥١، ٨٥٢، ٨٥٣، ٨٥٤، ٨٥٥، ٨٥٦، ٨٥٧، ٨٥٨، ٨٥٩، ٨٦٠، ٨٦١، ٨٦٢، ٨٦٣، ٨٦٤، ٨٦٥، ٨٦٦، ٨٦٧، ٨٦٨، ٨٦٩، ٨٧٠، ٨٧١، ٨٧٢، ٨٧٣، ٨٧٤، ٨٧٥، ٨٧٦، ٨٧٧، ٨٧٨، ٨٧٩، ٨٨٠، ٨٨١، ٨٨٢، ٨٨٣، ٨٨٤، ٨٨٥، ٨٨٦، ٨٨٧، ٨٨٨، ٨٨٩، ٨٩٠، ٨٩١، ٨٩٢، ٨٩٣، ٨٩٤، ٨٩٥، ٨٩٦، ٨٩٧، ٨٩٨، ٨٩٩، ٩٠٠، ٩٠١، ٩٠٢، ٩٠٣، ٩٠٤، ٩٠٥، ٩٠٦، ٩٠٧، ٩٠٨، ٩٠٩، ٩١٠، ٩١١، ٩١٢، ٩١٣، ٩١٤، ٩١٥، ٩١٦، ٩١٧، ٩١٨، ٩١٩، ٩٢٠، ٩٢١، ٩٢٢، ٩٢٣، ٩٢٤، ٩٢٥، ٩٢٦، ٩٢٧، ٩٢٨، ٩٢٩، ٩٣٠، ٩٣١، ٩٣٢، ٩٣٣، ٩٣٤، ٩٣٥، ٩٣٦، ٩٣٧، ٩٣٨، ٩٣٩، ٩٤٠، ٩٤١، ٩٤٢، ٩٤٣، ٩٤٤، ٩٤٥، ٩٤٦، ٩٤٧، ٩٤٨، ٩٤٩، ٩٥٠، ٩٥١، ٩٥٢، ٩٥٣، ٩٥٤، ٩٥٥، ٩٥٦، ٩٥٧، ٩٥٨، ٩٥٩، ٩٦٠، ٩٦١، ٩٦٢، ٩٦٣، ٩٦٤، ٩٦٥، ٩٦٦، ٩٦٧، ٩٦٨، ٩٦٩، ٩٧٠، ٩٧١، ٩٧٢، ٩٧٣، ٩٧٤، ٩٧٥، ٩٧٦، ٩٧٧، ٩٧٨، ٩٧٩، ٩٨٠، ٩٨١، ٩٨٢، ٩٨٣، ٩٨٤، ٩٨٥، ٩٨٦، ٩٨٧، ٩٨٨، ٩٨٩، ٩٩٠، ٩٩١، ٩٩٢، ٩٩٣، ٩٩٤، ٩٩٥، ٩٩٦، ٩٩٧، ٩٩٨، ٩٩٩، ١٠٠٠، ١٠٠١، ١٠٠٢، ١٠٠٣، ١٠٠٤، ١٠٠٥، ١٠٠٦، ١٠٠٧، ١٠٠٨، ١٠٠٩، ١٠١٠، ١٠١١، ١٠١٢، ١٠١٣، ١٠١٤، ١٠١٥، ١٠١٦، ١٠١٧، ١٠١٨، ١٠١٩، ١٠٢٠، ١٠٢١، ١٠٢٢، ١٠٢٣، ١٠٢٤، ١٠٢٥، ١٠٢٦، ١٠٢٧، ١٠٢٨، ١٠٢٩، ١٠٣٠، ١٠٣١، ١٠٣٢، ١٠٣٣، ١٠٣٤، ١٠٣٥، ١٠٣٦، ١٠٣٧، ١٠٣٨، ١٠٣٩، ١٠٤٠، ١٠٤١، ١٠٤٢، ١٠٤٣، ١٠٤٤، ١٠٤٥، ١٠٤٦، ١٠٤٧، ١٠٤٨، ١٠٤٩، ١٠٥٠، ١٠٥١، ١٠٥٢، ١٠٥٣، ١٠٥٤، ١٠٥٥، ١٠٥٦، ١٠٥٧، ١٠٥٨، ١٠٥٩، ١٠٦٠، ١٠٦١، ١٠٦٢، ١٠٦٣، ١٠٦٤، ١٠٦٥، ١٠٦٦، ١٠٦٧، ١٠٦٨، ١٠٦٩، ١٠٧٠، ١٠٧١، ١٠٧٢، ١٠٧٣، ١٠٧٤، ١٠٧٥، ١٠٧٦، ١٠٧٧، ١٠٧٨، ١٠٧٩، ١٠٨٠، ١٠٨١، ١٠٨٢، ١٠٨٣، ١٠٨٤، ١٠٨٥، ١٠٨٦، ١٠٨٧، ١٠٨٨، ١٠٨٩، ١٠٩٠، ١٠٩١، ١٠٩٢، ١٠٩٣، ١٠٩٤، ١٠٩٥، ١٠٩٦، ١٠٩٧، ١٠٩٨، ١٠٩٩، ١١٠٠، ١١٠١، ١١٠٢، ١١٠٣، ١١٠٤، ١١٠٥، ١١٠٦، ١١٠٧، ١١٠٨، ١١٠٩، ١١١٠، ١١١١، ١١١٢، ١١١٣، ١١١٤، ١١١٥، ١١١٦، ١١١٧، ١١١٨، ١١١٩، ١١٢٠، ١١٢١، ١١٢٢، ١١٢٣، ١١٢٤، ١١٢٥، ١١٢٦، ١١٢٧، ١١٢٨، ١١٢٩، ١١٣٠، ١١٣١، ١١٣٢، ١١٣٣، ١١٣٤، ١١٣٥، ١١٣٦، ١١٣٧، ١١٣٨، ١١٣٩، ١١٤٠، ١١٤١، ١١٤٢، ١١٤٣، ١١٤٤، ١١٤٥، ١١٤٦، ١١٤٧، ١١٤٨، ١١٤٩، ١١٥٠، ١١٥١، ١١٥٢، ١١٥٣، ١١٥٤، ١١٥٥، ١١٥٦، ١١٥٧، ١١٥٨، ١١٥٩، ١١٦٠، ١١٦١، ١١٦٢، ١١٦٣، ١١٦٤، ١١٦٥، ١١٦٦، ١١٦٧، ١١٦٨، ١١٦٩، ١١٧٠، ١١٧١، ١١٧٢، ١١٧٣، ١١٧٤، ١١٧٥، ١١٧٦، ١١٧٧، ١١٧٨، ١١٧٩، ١١٨٠، ١١٨١، ١١٨٢، ١١٨٣، ١١٨٤، ١١٨٥، ١١٨٦، ١١٨٧، ١١٨٨، ١١٨٩، ١١٩٠، ١١٩١، ١١٩٢، ١١٩٣، ١١٩٤، ١١٩٥، ١١٩٦، ١١٩٧، ١١٩٨، ١١٩٩، ١٢٠٠، ١٢٠١، ١٢٠٢، ١٢٠٣، ١٢٠٤، ١٢٠٥، ١٢٠٦، ١٢٠٧، ١٢٠٨، ١٢٠٩، ١٢١٠، ١٢١١، ١٢١٢، ١٢١٣، ١٢١٤، ١٢١٥، ١٢١٦، ١٢١٧، ١٢١٨، ١٢١٩، ١٢٢٠، ١٢٢١، ١٢٢٢، ١٢٢٣، ١٢٢٤، ١٢٢٥، ١٢٢٦، ١٢٢٧، ١٢٢٨، ١٢٢٩، ١٢٣٠، ١٢٣١، ١٢٣٢، ١٢٣٣، ١٢٣٤، ١٢٣٥، ١٢٣٦، ١٢٣٧، ١٢٣٨، ١٢٣٩، ١٢٤٠، ١٢٤١، ١٢٤٢، ١٢٤٣، ١٢٤٤، ١٢٤٥، ١٢٤٦، ١٢٤٧، ١٢٤٨، ١٢٤٩، ١٢٥٠، ١٢٥١، ١٢٥٢، ١٢٥٣، ١٢٥٤، ١٢٥٥، ١٢٥٦، ١٢٥٧، ١٢٥٨، ١٢٥٩، ١٢٦٠، ١٢٦١، ١٢٦٢، ١٢٦٣، ١٢٦٤، ١٢٦٥، ١٢٦٦، ١٢٦٧، ١٢٦٨، ١٢٦٩، ١٢٧٠، ١٢٧١، ١٢٧٢، ١٢٧٣، ١٢٧٤، ١٢٧٥، ١٢٧٦، ١٢٧٧، ١٢٧٨، ١٢٧٩، ١٢٨٠، ١٢٨١، ١٢٨٢، ١٢٨٣، ١٢٨٤، ١٢٨٥، ١٢٨٦، ١٢٨٧، ١٢٨٨، ١٢٨٩، ١٢٩٠، ١٢٩١، ١٢٩٢، ١٢٩٣، ١٢٩٤، ١٢٩٥، ١٢٩٦، ١٢٩٧، ١٢٩٨، ١٢٩٩، ١٣٠٠، ١٣٠١، ١٣٠٢، ١٣٠٣، ١٣٠٤، ١٣٠٥، ١٣٠٦، ١٣٠٧، ١٣٠٨، ١٣٠٩، ١٣١٠، ١٣١١، ١٣١٢، ١٣١٣، ١٣١٤، ١٣١٥، ١٣١٦، ١٣١٧، ١٣١٨، ١٣١٩، ١٣٢٠، ١٣٢١، ١٣٢٢، ١٣٢٣، ١٣٢٤، ١٣٢٥، ١٣٢٦، ١٣٢٧، ١٣٢٨، ١٣٢٩، ١٣٣٠، ١٣٣١، ١٣٣٢، ١٣٣٣، ١٣٣٤، ١٣٣٥، ١٣٣٦، ١٣٣٧، ١٣٣٨، ١٣٣٩، ١٣٤٠، ١٣٤١، ١٣٤٢، ١٣٤٣، ١٣٤٤، ١٣٤٥، ١٣٤٦، ١٣٤٧، ١٣٤٨، ١٣٤٩، ١٣٥٠، ١٣٥١، ١٣٥٢، ١٣٥٣، ١٣٥٤، ١٣٥٥، ١٣٥٦، ١٣٥٧، ١٣٥٨، ١٣٥٩، ١٣٦٠، ١٣٦١، ١٣٦٢، ١٣٦٣، ١٣٦٤، ١٣٦٥، ١٣٦٦، ١٣٦٧، ١٣٦٨، ١٣٦٩، ١٣٧٠، ١٣٧١، ١٣٧٢، ١٣٧٣، ١٣٧٤، ١٣٧٥، ١٣٧٦، ١٣٧٧، ١٣٧٨، ١٣٧٩، ١٣٨٠، ١٣٨١، ١٣٨٢، ١٣٨٣، ١٣٨٤، ١٣٨٥، ١٣٨٦، ١٣٨٧، ١٣٨٨، ١٣٨٩، ١٣٩٠، ١٣٩١، ١٣٩٢، ١٣٩٣، ١٣٩٤، ١٣٩٥، ١٣٩٦، ١٣٩٧، ١٣٩٨، ١٣٩٩، ١٤٠٠، ١٤٠١، ١٤٠٢، ١٤٠٣، ١٤٠٤، ١٤٠٥، ١٤٠٦، ١٤٠٧، ١٤٠٨، ١٤٠٩، ١٤١٠، ١٤١١، ١٤١٢، ١٤١٣، ١٤١٤، ١٤١٥، ١٤١٦، ١٤١٧، ١٤١٨، ١٤١٩، ١٤٢٠، ١٤٢١، ١٤٢٢، ١٤٢٣، ١٤٢٤، ١٤٢٥، ١٤٢٦، ١٤٢٧، ١٤٢٨، ١٤٢٩، ١٤٣٠، ١٤٣١، ١٤٣٢، ١٤٣٣، ١٤٣٤، ١٤٣٥، ١٤٣٦، ١٤٣٧، ١٤٣٨، ١٤٣٩، ١٤٤٠، ١٤٤١، ١٤٤٢، ١٤٤٣، ١٤٤٤، ١٤٤٥، ١٤٤٦، ١٤٤٧، ١٤٤٨، ١٤٤٩، ١٤٥٠، ١٤٥١، ١٤٥٢، ١٤٥٣، ١٤٥٤، ١٤٥٥، ١٤٥٦، ١٤٥٧، ١٤٥٨، ١٤٥٩، ١٤٦٠، ١٤٦١، ١٤٦٢، ١٤٦٣، ١٤٦٤، ١٤٦٥، ١٤٦٦، ١٤٦٧، ١٤٦٨، ١٤٦٩، ١٤٧٠، ١٤٧١، ١٤٧٢، ١٤٧٣، ١٤٧٤، ١٤٧٥، ١٤٧٦، ١٤٧٧، ١٤٧٨، ١٤٧٩، ١٤٨٠، ١٤٨١، ١٤٨٢، ١٤٨٣، ١٤٨٤، ١٤٨٥، ١٤٨٦، ١٤٨٧، ١٤٨٨، ١٤٨٩، ١٤٩٠، ١٤٩١، ١٤٩٢، ١٤٩٣، ١٤٩٤، ١٤٩٥، ١٤٩٦، ١٤٩٧، ١٤٩٨، ١٤٩٩، ١٥٠٠، ١٥٠١، ١٥٠٢، ١٥٠٣، ١٥٠٤، ١٥٠٥، ١٥٠٦، ١٥٠٧، ١٥٠٨، ١٥٠٩، ١٥١٠، ١٥١١، ١٥١٢، ١٥١٣، ١٥١٤، ١٥١٥، ١٥١٦، ١٥١٧، ١٥١٨، ١٥١٩، ١٥٢٠، ١٥٢١، ١٥٢٢، ١٥٢٣، ١٥٢٤، ١٥٢٥، ١٥٢٦، ١٥٢٧، ١٥٢٨، ١٥٢٩، ١٥٣٠، ١٥٣١، ١٥٣٢، ١٥٣٣، ١٥٣٤، ١٥٣٥، ١٥٣٦، ١٥٣٧، ١٥٣٨، ١٥٣٩، ١٥٤٠، ١٥٤١، ١٥٤٢، ١٥٤٣، ١٥٤٤، ١٥٤٥، ١٥٤٦، ١٥٤٧، ١٥٤٨، ١٥٤٩، ١٥٥٠، ١٥٥١، ١٥٥٢، ١٥٥٣، ١٥٥٤، ١٥٥٥، ١٥٥٦، ١٥٥٧، ١٥٥٨، ١٥٥٩، ١٥٦٠، ١٥٦١، ١٥٦٢، ١٥٦٣، ١٥٦٤، ١٥٦٥، ١٥٦٦، ١٥٦٧، ١٥٦٨، ١٥٦٩، ١٥٧٠، ١٥٧١، ١٥٧٢، ١٥٧٣، ١٥٧٤، ١٥٧٥، ١٥٧٦، ١٥٧٧، ١٥٧٨، ١٥٧٩، ١٥٨٠، ١٥٨١، ١٥٨٢، ١٥٨٣، ١٥٨٤، ١٥٨٥، ١٥٨٦، ١٥٨٧، ١٥٨٨، ١٥٨٩، ١٥٩٠، ١٥٩١، ١٥٩٢، ١٥٩٣، ١٥٩٤، ١٥٩٥، ١٥٩٦، ١٥٩٧، ١٥٩٨، ١٥٩٩، ١٦٠٠، ١٦٠١، ١٦٠٢، ١٦٠٣، ١٦٠٤، ١٦٠٥، ١٦٠٦، ١٦٠٧، ١٦٠٨، ١٦٠٩، ١٦١٠، ١٦١١، ١٦١٢، ١٦١٣، ١٦١٤، ١٦١٥، ١٦١٦، ١٦١٧، ١٦١٨، ١٦١٩، ١٦٢٠، ١٦٢١، ١٦٢٢، ١٦٢٣، ١٦٢٤، ١٦٢٥، ١٦٢٦، ١٦٢٧، ١٦٢٨، ١٦٢٩، ١٦٣٠، ١٦٣١، ١٦٣٢، ١٦٣٣، ١٦٣٤، ١٦٣٥، ١٦٣٦، ١٦٣٧، ١٦٣٨، ١٦٣٩، ١٦٤٠، ١٦٤١، ١

«احتراف» و بذكرة الضماء في الكفاية من باب
التكجح. وفي باب الإجازة.

احتراف

التعريف :

١ - الاحتراف في اللغة : الإكساب ، أو طلب
معرفة للكسب .^(١) والحرف كل ما تشغل به الإنسان
والشعر به ، فينبغيون حرفة فلان كذا . يريدون دأبه
وبذنه .^(٢) وهي بهذا المراد كل مشي صناعي ،
وعمل .^(٣) أما الألفاظ فيه لا فرق بينه وبين
احتراف ، لأن معنى كلمة يراد به معنى الحرفة ،
وكن منها يراد به حذف العمل .^(٤)

و يوافق الضمياء اللغويين في هذا ، فيظلمون
«الاحتراف على مرادوية الحرفة وعلى الإكساب
معها» .^(٥)

الألفاظ ذات الصلة :

أ - الصناعة :

٢ - الاحتراف يندرج عن « الصناعة » لأن عند
أهل « القعة » يربط العمل عن ما تقدم عليه ، وما

(١) الجوهري ، الألفاظ ، ص ١٠٠ .

(٢) الجوهري ، الألفاظ ، ص ١٠٠ .

(٣) الجوهري ، الألفاظ ، ص ١٠٠ .
والجوهري ، الألفاظ ، ص ١٠٠ .
والجوهري ، الألفاظ ، ص ١٠٠ .

(٤) الجوهري ، الألفاظ ، ص ١٠٠ .

(٥) الجوهري ، الألفاظ ، ص ١٠٠ .
والجوهري ، الألفاظ ، ص ١٠٠ .

٤ - الصناعة ضميم . فيثبت جنبها ما يرتب عن
التطبيب من آثار : كجواز نظر أخصه إلى عبدة
العبود عند الضرورة .^(١) أو ذكر أخفية ذلك في
كتاب الحرف والإجازة في باب النظر ، وبذكرة غيره
غالبها في كتاب الكسح المستفاد أو في كتاب
التصانيف عند كلامه على متر تعبده ، وكسبها من
سلف يعمل الخدم ، ذكر ذلك جمهور النحويين .^(٢)
كتاب الجنداب . وبذكرة الذكبة في الإجازة ،
وبذكرة من فاعلة من جنابة في الكفر .

٥ - ورد الخجامة خمس كعبه . ولكن يخرق ،
نكح في نظير مكان الجرح منه للضرورة .^(٣)
ويجب أن يره انسحق عن المداغة فيه .^(٤)



(١) الجوهري ، الألفاظ ، ص ١٠٠ .
والجوهري ، الألفاظ ، ص ١٠٠ .
والجوهري ، الألفاظ ، ص ١٠٠ .

(٢) الجوهري ، الألفاظ ، ص ١٠٠ .
والجوهري ، الألفاظ ، ص ١٠٠ .
والجوهري ، الألفاظ ، ص ١٠٠ .

ويطلق الفقهاء الاكتساب أو الكسب على
تحصيل مال بما حل أو حرم من الأسباب^(١) سواء
أكان باحتراف أم بغير احتراف، كما يطمعون
الكسب على الحاصل بالاكساب.

الحكم التكليفي إجمالاً :

٥ - الاحتراف فرض كدبة على العموم لاحتياج
الناس إليه وعدم استغنائهم عنه. وسأتم تفصيل
ذلك فيما بعد إن شاء الله.

تصنيفه الحرف :

٦ - تنصب الحرف إلى صنفين :

الصنف الأول : حرف شريفة، والصنف
الثاني : حرف دنيئة. ولأصل في هذا التصنيف
ما رواه عمر بن الخطاب، قال : سمعت رسول الله
صلى الله عليه وسلم يقول : إني وهبت خذلي غلاماً،
وأنا أرحم أن يترك لها قيد. فقلت لها : لا تسليدي
حجاماً، ولا صائدات، ولا نصائباً.^(٢)

قال ابن الأثير : الصانع رب كان من صنعه
تسبي لمرجل، وهو حرام، أو كيان مربية وهي
حرم. أما لصاب فلاجل النجاسة : أما لبا هل توبة
وبده مع تعذر لاحتراز^(٣)

وروي أن النبي صلى الله عليه وسلم قال :
« العرب أكفأ معصم لبعض إلا حانكاً أو

يوصل إلى كراء منه^(٤) وكذا قيل للحدود صانع ولا
يقال لتاجر صانع، فلا يشترط في الصناعة أن
يملك الشخص دأبه ويدنه.

ويخص الجنداء ككلمة «صناعة» بالحرف التي
تتمثل فيها الآلة، فقالوا : الصناعة ما كان آلة^(٥)

ب - العمل :

٣ - يفترق الاحتراف عن العمل، بأن العمل
يطلق عن العمل سواء حذقه الإنسان أو لم يحذقه،
أخذ ديدماً له أو لم يتخذ، ولذلك قالوا : العمل
الهيئة والمفعول^(٦).

وغالب استعملان لفهواء اصلاص العمل على
ما عوافة من لاحتراف والصفة، كما أن
الاحتراف أعم من الصناعة.

ج - الاكتساب أو الكسب :

٤ - يعترف معنى لاحتراف عن معنى لأكساب
أو الكسب، ما كلاً منها أعم من الاحتراف، لأنها
عند أهل اللغة ما يتجرأ الإنسان ما فيه اجتلاب
منع وتصيل حظ^(٧) فلا يشترط فيه أن يعمل
الشخص دأبه ويدنه كما هو الحال في لاحتراف.

(١) البرقي في اللغة ص ١٧٨ يعرف

(٢) حطب الطنجري ص ٢١

(٣) مداد العرب مادة ر ص ٤

(٤) مفردات الزاجح الاسم

(١) مسبوطة شريفة - ص ١١٤، ودراسة الفقهية

١٩٤٥، ١٩٦٠، ١٩٦٥

(٢) ر. أورد في سند محمد (ص ١٠٠، ١٠١، ١٠٢)

(٣) مانع الأصول ر ص ١٩٩

ونكس هل هذا التحول أثر في الكفاية بين الزوجين في الحرفة؟ (ر: كفاية، كتاب)

الحكم التكليفي للاحتراف تفصيلاً:

٩٠ - ١ - تندب للمرأة أن يختار حرفة لنفسه ورقه، قال عمر بن الخطاب: «إني لأرى الرجل مسجس، وأقول: له حرفة؟ فإني أظن: لا، سقط من عيني.» (١)

ب - تندب - على الكفاية - أن يتوفر في بلاد المسلمين أصول الحرف جميعها، احتج بها أولاً. قال ابن تيمية: قال عمر واحد من أصحاب الشافعي وأحد وعيرهم كالثوري، وابن الجوزي وغيرهم: إن هذه الفاعلات فرض من الكفاية، فإنه لا تتم مصلحة الناس إلا بها. (٢)

وقد اختار ابن تيمية أن احترام بعض الحرف يصبح فرض كفاية إذا احتاج المسلمون إليها، فإن استغنوا عنها بما يملكونه أو يوجب إليهم فنه سقط وجوب احترامها. (٣) فإذا امتنع المخترفون عن القيام بهذا الموضع أخبرهم الإمام عليه بنوع الشئ. قال ابن تيمية: إن هذه الأعمال التي هي فرض على الكفاية متى لم يضر بها إلا إنسان بعينه صارت فرض عين عليه، إن كان غيره عاجزاً عنها، وإذا كان الناس عاجزين إلى فلاحه قوم أو ساجدين أو ينافي

صبرهم في تحبب الحرف الدينية. (٤)

هذا، وإن ساء جاء في بعض الكتب المنهية من وصف بعض أنواع من الحرف بالذميمة - تبعاً لأوضاع زمنية - فإن الفاعل بذلك صرحوا بأنه نزول كراهة الاختلاف بحرفة دينية إذا كان احترامها للقيام بفرض الكفاية، إذ ينبغي أن يكون في كل بلد جميع الصنائع المحتاج إليها. (٥)

النحو من حرفة إلى حرفة:

٩ - قال ابن مفلح في الآداب الشرعية: قال القاضي (أبو علي): يستحب إذ وجد الخبير نوع من الدجارة أن يرمه، وإن قصد إلى جهة من التجاره فتم نعم له فيها رزق، عدل إلى غيره. لا روى بن أبي الدنيا عن موسى بن عذبة مرفوعاً: «إذا رزق أحدكم في اليوم من التجارة قليلاً فزعه.» (٦) وروى ابن أبي شيبة عن عمر بن الخطاب قال: «الدمس أخرف في شيء ثلاث مرات، فلم يصعب فيه فلينعزل إلى غيره.» (٧)

وقال عبد الله بن عمر: من أخرف في شيء ثلاث مرات فلم يصعب فيه، فلينعزل إلى غيره. (٨)

(١) المغيرة حاشية المسند ٢٤٦٩، وجمعة شرح الشفا ١٦٩٦، والمصنف ٣٧٦٣، وادب - العربية لأن مطلع ٣٠٠، ٣٠٣، ٣٠٤، والسبكي ٣٣٨، وبنو ١٠٠٠، وروضة الصالحين ٥٦٧، ومجلس شرح ١٦٦٣، والمصنف المرفوع ١٢٣٣، ونس حاشية ٣٠٠، واهو به شرح القدر ١٢٣٣

(٢) الآداب الشرعية ٣٠٠

(٣) الآداب الشرعية ٣٠٠

(٤) كمر الدعا ٩٨٦٥، ما يضي

(٥) الآداب الشرعية ٣٠٠

(١) كمر الدعا ٩٨٦٥

(٢) مختار السبعة ١٩٦٩، ١٩٦٩، ما يضي الرباض

١٣٥٣

(٣) مشافى ابن تيمية ١٦٧٥، ١٦٧٥، ١٦٧٥، والآداب

شرعية ٣٠٠

حوائجها هاداً سواء آكالت مطلقاً أو متوقفاً عليها
وليس لها أصيبت في غريبتها ولا المروح لئلا
تضر به. (تفصيله في عدة) و (إعداد).

وتمحيصه من (مكا =).

و- تلا احترام كرفي تحريم بعض الأحكام الشرعية، كذا، يخص للعقاب بالصلابة في ثبات منهته مع مدعا من أنه، قائم بعرض، وغيبه في (غاية - مدعى - من الخصم)

کے حواضِ شامِ جنوبِ احاطہ بدبازیں بھٹیہ لیں
خفہ بدبازی و رختِ نوری۔

فذهب سعد بن جابر فذلت، لأن مثل هذه الإجابة كالسبع، وسبع البيع يجوز برأس المال وسأل عنه وقالوا: كذا كذا في حجارة إلا أنه أخفية جداً عن أنه إذا كانت الأعمدة الثانية من جسي وأجرة الأول فإنه لا بد أن تكتب له إلا إذا بدله جهداً أو غيره، فإنه تكتب الواحد اجس.^(١٤)

آثار الاحناف :

ويعتبر ذلك في الركاه).

فبعضهم يقولون: لا ينبغي أن يفتخر الإنسان بما آتاه الله من نعمه، وإنما ينبغي أن يشكر الله على ما آتاهه من نعمه، وأن يعترف بفضله عليه.

ج - سری بعضی انسواء حور اعطاء و رضائے سے
بجائے اس کے شافعی و مالکی جہد انعام معہہ و ایسی
اس کی بنا پر نہیں ہے۔ (۱۱)

د - لا حمتنه - ولا سم الترفه - اذروج في

١٩٧٦، ص ٢٠٠، ج ١، المجلد الثاني، وحفظه - ١٩٨٤
والترجمة: ١٩٨٥، ص ٤٣، ج ١، المجلد الأول، وحفظه -
١٩٨٥، ص ٢٢٢، ج ١، المجلد الثاني

(۱۲) عبدالحق، احمد، شرح مختصر، ۱۳۰۱، ج ۱، ص ۱۸۲.

[illegible]

11. $\nabla_{\mu} \nabla_{\nu} \nabla_{\rho} \nabla_{\sigma} \nabla_{\tau} (1)$

الحساب

التعميم

١- تأتي كلمة « انتخاب » في اللغة بمعنى
اختياره بها :

١- الاعتدال : الشيء من الحسب ، وهو العذ .
٢- عذ : الثوب .

وقد استحسن الخفاء هذا اللفظ هذين المعينين
كلية؛ على أنه عند الإصلاقي ينصرف إلى معنى
الاستعانة بهما.

الاحتساب بمعنى الاعتداد أو الاعتراف؛

٢ - يطلق لفظها، كلمة « حذائب » عندما يأتي
المكلف بالجمع يعني غير موصى الكمال، ومع ذلك فإن

$$(\nabla^2 + \lambda)u = f \quad (1)$$

(—) ۱۰۰۰ — (۲)

عائب مؤكدة، "وهو ما لا يستلزمه الأديم -
كطلائ، وعش، وعقو عن خصاص، وبقاء عاق،
وتفنائها، وحده، ونس،
وفه فعل التفهاء، القول في ذلك في كتاب
الشيء، أدات عند كلامهم عن ما يؤدى حصة من
الشهادت، وما يتصل بالحكام تختب بظرف في
مصطلح «حصة».

الشارع يعتبره صحيحاً مقبولاً.^(١)
فالمقبول في الصلاة إذا أدرك الركوع مع
الإمام احتسبت له ركعة، وإن لم يأت بالغرض
آخر قبله.
ومن حذر الشك، قرأ الصلاة فامة للصلاة
الظهر فتوى تحية المسجد وصلاة الظهر ودخل معهم
في الصلاة، احتسبت له تلك الصلاة تحية مسجد
وصلاة ظهر.

وتعقل ذلك في «الصلاة».

احتشاش

تعريف:

١ - الاحتشاش معناه في اللغة طلب الحشيش
ومعه، والحشيش بالاس الكلاء، قال الأزهري: لا
يقال للزط حشيش.^(٢)
واصطلاحاً: قطع الحشيش، سواء أكان داساً
أم رطباً، واخلافه في الرطب من قبل الجاز، باعتبار
ما يؤدى إليه.^(٣)

الحكمة الإلهية:

٢ - لا تمتثل لذهاب في الجملة عن إبادة
الاحتشاش، وطبياً كذا الكلاء أو جفافاً، في غير

الإحتساب بمعنى طلب الثواب من الله تعالى:

٣ - طلب الثواب من الله تعالى، بالاحتساب
يتحقق في أمور كثيرة، منها:
أ - إزالة الشرع عن حقه المتميز على الشرط
ثواب الله تعالى، لا عجزاً، "كعشق الرفيق،
احتساباً، ووضع السبب، بعض ما لا يكتب احتساباً"^(٤)
واسم عن الفضائل دون مقابل، حشاشاً، وإصراع
الصغير دون عدل، احتساباً.

ب - أداء حق من حقوق الله تعالى المقتضى
كالصلاة، والصيام، وأداء الشهادة دون طلب في
حق من حقوق الله المقتضى، وفيه له تعالى به من

(١) - المصري ٢٠٦٦، وادبي، وجد من التكميل ٢٠٦٦، ٨٤.
(٢) - وحده من حاشيت ٢٠٦٦، وحده من حاشيت ٢٠٦٦.
(٣) - نفس ٢٠٦٦، ٧٢.
(٤) - نفس ٢٠٦٦، ٧٢.

(١) - المصري ٢٠٦٦، وادبي، وجد من التكميل ٢٠٦٦، ٨٤.
(٢) - وحده من حاشيت ٢٠٦٦، وحده من حاشيت ٢٠٦٦.
(٣) - نفس ٢٠٦٦، ٧٢.
(٤) - نفس ٢٠٦٦، ٧٢.

عن سرعى حبل فجاهدى وف يشبه ذلك من
الصالح العاده. اما الالكه والنفه بهم لا يغيرون.
انهم من الاحشاش.

الشركة في الاحتشاش :

٥٠ - الجمعية والشعبة لا يجوزون عقد الشركة في
تحصيل انصافت الامانة ولا السوكس فيها
والاحتشاش والاحتشاش من هذا الغيل، أما
المالكية واخذانة هذا أحوار واذالك. ولتحصيل ذلك
يرجع إلى: جواب الشركة وأوكالة.^{١١١}

الحريم. وما دم غم شاموك لأحد. أما إذا كانت ملحوظاً
فلا يجوز احتشامه إلا في ذنوب ما لك.

[illegible]

الرفقة في الإحياء :

٣٢- قال الشيخ والحامدة، وهو في لغة الملة،
تضع ايها النابض اعني اذا أخذ من حوز
وبعد فاسته نصا.

وقال الحنفية وهو رأي لنا: لا قطع فيه^{١٣}

الحضار

النهر صفه :

حقابه المكلأ من الاحتشائين :

٤- قال جنسية، عـ: بلة وهو رأى ملتصبة به
يعزى إليه أنه من غير احتشاش في مكان مدني بجملة

(١٠) من كتاب: "الرياضة في الفقه" ج ١، ص ١٢٠، طبع في دار الفقه.

[illegible][illegible]

علامات الاحتضار:

٢ - لا محضار علامه - كثيره يعرفه بحقه

(١) التمسى (المسمى) على الناحية: ورد اعتبارها ٢٧٧٠/١٢٠٠
على الأقل: (وضع جعفر ١٢٠٧، ٢٧٠، وخرشي ١٢٠٧،
٢٧٠، وبستان... أول التمس ٢٧٠) وقال تقي
وتيسر: ٢٧٠٠ جعفر اعني
(٢) تاريخ جعفر: وبستان، وخرشي ١٢٠٧، ٢٧٠
وقد في الكتاب ١٢٠٧، وقد في الآخر ١٢٠٧

هدأ، أو نسياناً، أو ظمناً، أو من أهيب إجابة
فتلة^(١) كما يجري حل من كان عند احتدام صفوف
المركة.

ما يفعله المختصر :

٥ - أ - ينبغي لمختصر تحسين الظن بالله تعالى،
فينتدب لمن حضرته الوفاة أن يرمو ردة ربه ويفترقه
وسعة عضوه، زيادة على حالة الصحة، ترجيحاً
للدعاء على الخوف،^(٢) كما روي عن جابر رضي الله
عنه قال: «سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول
قبل ميته بثلاث: لا حولي أحدكم إلا وهو بحسن
الظن بالله تعالى»^(٣) و«الشيخين في الحديث
القدسي قال: لله تعالى: «أنا عند حسن ظن عبدي
بي، فلا يظن بي إلا خيراً»^(٤) والحديث أسرى الله
عنه بأن النبي صلى الله عليه وسلم دعى عن شاب
وهو بالموت، فقال: كيف نجدك؟ قال: والله
بأمر من الله إلى أرجو الله، وإني أخاف دنوبي،
فقال: رسول الله صلى الله عليه وسلم: لا يجتمعان في
قلب عبده في مثل هذا المكان إلا أعطاه الله ما يريد
ونحنه مما يخاف»^(٥).

ب - وجب الإيصاء بأداء الحقوق

ذكر منها الفقهاء: استرخاء القدمين، وإعوجاج
الأشرف، وإغفال الصنفين، واستدراك جلسة
الوجه.^(٦)

ملاحظة أهل المختصر له :

٣ - يجب على أقارب المختصر أن يلازموه، فإن لم
يكن عمل أصحابه، فإن لم يكن عمل حبرائه، فإن لم
يكن عمل عموم المسلمين على وجه الكفاية،
ويستحب أن يليه من أقاربه أحسن خلقاً وخيراً
ودناً، وأرقهم به، وأعلمهم بيساسته، وأغفاهم قد،
وتدب أن يحضروا عتده طلياً، وأن يعدوا النساء نفلة
صبرهن، وسدب إظهار التجمل من حضر من
الرجال.^(٧)

ولا بأس بحضور الحائض والنفساء والجنب عند
المختصر وقت الموت، إذ أنه قد لا يمكن معونه
للتشفعة، أو للاحتياج إلين. وعن الحسن أنه كان
لا يرى بأساً أن تحضر الحائض البيت^(٨) والكراهة
قول الحائض.^(٩)

والمات الشاكية: يتدب تجنب حائض، وجنب
وتشال وآلة هو.^(١٠)

من تجري عليهم حكم الاحتضار:

٤ - تجري حكم الاحتضار من من قدم للقتل

(١) حاشية تطهعات على ميزان إصلاح ٣٠٠، والغني

٥٠٠، والتهذيب ١١١٢

(٢) حاشية تصديق على التبرج الكبير ١١١/١، وشذبه

الجن من غير المصحح ١٢٨/١

(٣) أخرجه مسلم

(٤) أخرجه ابن ماجه والترمذي عن أبي عبد حسن

(١) الفاضل العبدية ١٠٥٧/١، وضع شهر ١١٦٠

(٢) كفاية الطالب ٣١٢/١، وحاشية حاشية ٢٢٧/١، وضع

الفتن ١١٦٠

(٣) المصنف، لا يرى أية شبهة ٧٥٢/١

(٤) كفاية الطالب ٨٣/٧

(٥) مصنف ابن أبي شيبة ١٠٧/١، وكذا: حاشية ٣١٣/١

الأصحية: (١)

مائي؟ قال: لا. قلت: فمت مائي؟ قال: ائمت،
والثب كثير، إنك يا سعد أن تدع ورثتك أغنياء غير
لك من أن تدعهم غالة بتكفرون الأساس (١).

التوبة إلى الله:

٦ - يجب على المحتضر ومن في حكمه أن يتوب إلى
الله من ذنوبه قبل وصول الروح إلى الخلق، لأن
ضرب الموت لا يمنع من قبول التوبة، موله عليه
الصلاة والسلام: «إن الله يعبد توباً تمتد إلى
بعضه» (٢).

وتفصيل ما يتعلق بالتوبة من أحكامه في مصطلح
«التوبة».

تصرفاته المحتضرون في حكمه:

٧ - يجري على تصرفات المحتضر ومن في حكمه
ما يجري على تصرفات المريض مريض الموت من
أحكامه، إذا كان في وعيه.

وعصية في مصطلح «مريض الموت».

ما يس للعاصر بين أن يفعلوه عند الاحتضار:

أولاً: التلويح:

٨ - يعني تعين المحتضر: «لا إله إلا الله»، يقول
الرسول صلى الله عليه وسلم: «ألقوا موتاكم

ح - توصية أهله بأربع ما حثت به السنة في
الشجر والدمع، واجتناب البيع في ذلك اتباعاً
لأصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم، فلهذا
وردت الآثار الكثيرة عنهم في هذا الحال، مما ما ورد
عن أبي برة قال: «أوصى أبو موسى رضي الله عنه
حين حضره الموت، قال: إذا انقطعتم بعد ربي
فأسيروا في الشيء، ولا تبيعوا معكم، ولا تجلس على
خدي شيئاً يقول بيني وبين التراب، ولا تمس على
قبوري شيئاً، وأشهدكم أني بريء من كل دابة أو
ساعة أو عارفة» (٣) قالوا: سمعت فيه شيئاً؟ قال: نعم
من رسول الله صلى الله عليه وسلم (٤).

د - التوصية لأقربائه الذين لا يرثون منه، إن لم
يكن وصي لهم في حال صحته، كموله تعالى:
«كُتِبَ عَلَيْكُمُ إِذَا حَضَرَ أَحَدُكُمُ الْمَوْتُ أَنْ يُرِثَهُ
خَيْرُ الرِّجْسِ لِلَّذِينَ فِي الْأَقْرَبِينَ بِالْمَعْرُوفِ حَقًّا
عَلَى الْمُتَشَبِّهِينَ» (٥) وأول حديث بعد من أبي وقاص
رضي الله عنه قال: «كتب مع رسول الله في حجة
الوداع، فمرضت مريضاً أئتميت به على الموت،
فعاذني بموت الله صلى الله عليه وسلم، فقلت:
يا رسول الله إن ذنوباً لكبيراً، ونبي يرمى إلا به
في، أنا أوصي بشيئ مائي؟ قال: لا. قلت: سطر

(١) الاحتضار: ٥٧، ٥٨، ٥٩، وكذا في الجمع: ٣٨٩، ٣٩٠.

(٢) يعني محتضراً، وسج: ١٧٥، ١٧٦.

(٣) التي تحل شرها عند الحاجة.

(٤) ابن: ١٠٤، ١٠٥: هي التوبة مع صحتها عند الاحتضار.

(٥) واستقره القرآن الكريم.

(٦) أخرجه أحمد وأبو داود وابن ماجه وسنن.

(٧) سورة البقرة: ١٨٠.

(١) أخرجه أحمد وأبو داود.

(٢) أخرجه أحمد، أبو داود، وابن ماجه، وسنن، وكذا.

(٣) يعني: ١١.

لا إله إلا الله^(١) جهراً وهو يسبح : « أشهد أن لا إله إلا الله وأشهد أن محمداً رسول الله » ولا يقال له : قل ، ولا يبعث عليه في قولها ، عفاة أن يصغر فيأبى بكلام غير لائق . وإذا قلنا ما لا يعيدها عليه الممنون إلا أن يتكلم بكلام غيرها

و يظهر الحديث بفضي وجوب التلحين وإليه مال الجمهور . والذين عليه الجمهور أن يمددوا ، وأنه لا يسمن زيادة « محمد رسول الله » وهو مدد مد في الروضة والجموع^(٢) .
و يكون التلحين في « أفرقة » جهراً وهو يسبح ، لأن المدد مد في « أفرقة » كونه أروح في الحلقوة ، وحسنة لا تلي التلحين بها^(٣)

و للتلحين إما يكون في صدر عمدة ، وقد روي الكلام ، في خبرنا الألب لا يمكن تلحينه ، وتعلم عن الكلام يرد تشهد في مدد .

والمادة به « ما عاينه الملائكة والسلام » : « عوا موتاً كنه لا إله إلا الله » ذكرنا اختصار « لا إله إلا الله » لكي يكون آخر كلام ، كما في حديث : « من كان آخر كلامه لا إله إلا الله دخل الجنة »^(٤)

و يرى جماعة أنه يلقن التهافتين . وقالوا : صبرة التلحين أن يقال عمدة في حالة نزع من أفرقة .

وقال الشعبي : « كان الأصابع يرموه عند

(١) : « لا إله إلا الله » وهو يسبح : « أشهد أن لا إله إلا الله وأشهد أن محمداً رسول الله »
(٢) : « أفرقة » : « ما عاينه الملائكة والسلام » : « عوا موتاً كنه لا إله إلا الله » ذكرنا اختصار « لا إله إلا الله » لكي يكون آخر كلام ، كما في حديث : « من كان آخر كلامه لا إله إلا الله دخل الجنة »
(٣) : « أفرقة » : « ما عاينه الملائكة والسلام » : « عوا موتاً كنه لا إله إلا الله » ذكرنا اختصار « لا إله إلا الله » لكي يكون آخر كلام ، كما في حديث : « من كان آخر كلامه لا إله إلا الله دخل الجنة »
(٤) : « أفرقة » : « ما عاينه الملائكة والسلام » : « عوا موتاً كنه لا إله إلا الله » ذكرنا اختصار « لا إله إلا الله » لكي يكون آخر كلام ، كما في حديث : « من كان آخر كلامه لا إله إلا الله دخل الجنة »

البيت بسورة البقرة».

ومن جابر بن زيد أنه كان يقرأ عند البيت سورة
الرعد^(١)

وقال ابن أبي عمير: يكره قراءة شيء من القرآن
عند الموت وعنده وعلى الذور، لأنه ليس من عمل
السلف^(٢).

ثالثاً: التوجيه:

١٠ - يوجه المحتضر بالقبلة عند شحوص بصره إلى
السبأ، لا من ذلك، لئلا يفرغه، ويوجه إليها
مضطجعا عن شدة الأوجع، عثمان بن محمد الوضع في
القبور، لأنه أشرف عليه^(٣).

وفي توجيهه المختصر إلى القبلة ورد: «أن النبي
صلى الله عليه وسلم لما قدم المدينة سأل عن انراء بين
عمرو وفضالوا: توبى وأوصى ثلث ماله أن، وأن
يوجه لمقبلة، لا احتصر. فقال النبي صلى الله عليه
وسلم: أصاب المقطوع. وقد رددت ثلث ماله على
وكده، ثم ذهب بعضي عليه، وقال: اللهم اغفر له
وأرحمه وأخذه حنث، وقد فعلت^(٤)».

قال الحاكم: ولا أعلم توجيه المختصر إلى
القبلة غيره.

وفي اضطجاعه على شق الأيمن فيل: يمكن
الاستدلال عليه بحديث اليوم وفن البراء بن عازب
رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم، قال:

(١) الميمون لا ز غنة

(٢) الترحم الصغير ٢٢٨

(٣) مع القدير ١١٩، وفتح المغني ١٩٩

(٤) رواه البيهقي والحاكم وصححه عن ابن جندب

«إذ ثبت مصححك فتوحاً وشودك للصلاة، ثم
اضطجع على شقك الأيمن، وش: اللهم إني أسألك
نعمي إليك... إلى أن قال: فإن كنت ميتاً على
القبلة»^(١) وليس فيه ذكر القبلة.

وذكر ابن مهابذ في باب المختصر من كتب
احدائز له غير أقل عن إبراهيم النخعي قال: «يستقبل
بالبكة القبلة» ورواه عنه ابن أبي رباح: «أعني شق
الأيمن. ما علمت أحداً تركه من ميت»، ورواه
غيره من الوضع في القبر، ومن اضطجاعه في
مرفه، والبكة فيما ذلت، فكذلك هنا قرب منها.

ويستدل عليه أيضاً بما روى أحمد: «أن قاصدة
رعي الله عنها عند موتها استقبلت القبلة، ثم تومضت
بها».

ويصح أن يوجه المختصر إلى القبلة مستظهاً على
طهره: فذلك أسهل لخروج الروح، وأيسر لمنصبه
وسند حبيب، وأصح من تحوس أعضائه. ثم إذا ألقى
عن القفا برفع رأسه قليلاً يهبط وجهه إلى القبلة دون
السبأ^(٢).

ويقول بعض الفقهاء: إنه لم يصح حديث في
توجيه المختصر إلى القبلة، بل كره سعيد بن المسيب
توجيهه إليها. فلهذا ورد عن زرعة بن عبد الرحمن:
«أنه شهد سعيد بن المسيب في مرضه وعنده أقر
سأله فبين عبه الرحمن، معش على سعيد، فأمر
أسوسلة أن يقول غرأته إلى الكعبة، فأقاف، فقال:
عولم فرائشي؟ قالوا: نعم، فططر إلى أبي مسلمة

(١) أسرية البخاري واصله.

(٢) ضع حيدر ١١٧، وأهنية ١١٧

فتمتعن عليهم ذلك، أخذنا من قائمة النصبية
الواجبة. وهذا اخاف من أهمها^(١)

فقال: أراه بملك، فقال: أما أمرهم، فأمر سعيد أن
يعاد مرارته^(٢)

وأبعاً: بل خلق المحتضر بالقاء:

ما يصح للحاضرين أن يفعلوه عند موت المحتضر:
١٤ - إذا نطق المحتضرون بموت المحتضر، وعلامة
ذلك استطاع نفسه وانفراج شعبه تولى أوفى أهله به
إخماس عينيه، والدعاء له، وشد عليه بحضنة
عريضة تشد في لحية للأفضل وتربط فوق رأسه،
لأنه لو ترك مفتوح العينين والسم حتى يبرد ينمى
مفتوحها ففجح منظره، ولا يؤمن دخول الأرواح فيه
والداء في وقت غسله، وبلين مفاصله ويرد ذراعيه
إلى عضديه ثم يدهما، ويرد أصابع يديه إلى كفيه ثم
يدهما، ويرد فخذه إلى بطنه، وساقه إلى فخذيه ثم
يدهما^(٣)

١١ - يسن المحتضر من أن يشاهدوا بل خلق
المحتضر جاء أو شارب، وأن يفعلوه ندية شفبه
منظرة لأنه ربما ينشف خلقه من شدة ما ترك به فجبر
من الكلام. وتعدده بذلك يطفى ما تركه من
الشفة، ويسهل عليه النطق بالشهادة^(٤)

خاصاً: ذكر الله تعالى:

١٢ - يستحب للصالحين من يمضون عند المحتضر
أن يذكروا الله تعالى، وأن يكسروا من الدعاء له
بسهل. «أمر الذي هو به، وأد دعوا للحاضرين،
إذ هو من مواطن الإجابة لأن الملائكة يؤمنون على
فهوم^(٥) قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «إذا
خضرتم المرىض، أو الميت، فقولوا خيراً، فإن
الملائكة يؤمنون على ما تقولون»^(٦)

صاحباً: تحميم ظن المحتضر بالله تعالى:

ويعون مضميه: «باسم الله، وعلى ملا رسول
الله صلى الله عليه وسلم، اللهم ير عليه أمره،
وسهل عليه ما بعده، وأسعده بقلائك، واجعل
ما خرج إليه خيراً مما خرج منه»^(٧) فقد روي عن
أم سلمة أنها قالت: «دخل رسول الله صلى الله عليه
وسلم عن أبي سلمة وقد نسق بصره، فأغمضه ثم
قال: إن الروح إذا قبض تبعه البصر، فصيح ناس من
أهله فقال: لا تدعوا عن أنفسكم إلا يخبر، فإن
الملائكة يؤمنون على ما تقولون، ثم قال: اللهم اغفر
لأبي سلمة، وارفع درجته في الهديين المقربين واخلفه

١٣ - إذا رأى الحاضرون من المحتضر أمارات
النبأ والعمود وجب عليهم أن يحسوا طه بربه،
وأن يطعموه في رحمة، إذ قد يفارق على ذلك فيلث،

(١) أخرجه ابن أبي شيبة في الشعب ٦١/٤ بعد صحيح.

(٢) مطالب أبو المبر في شرح شعبه الشيوخ ١٠٢/١،
والمتن لا ناهى ١٠٢/٢ ط النار الثالثة.

(٣) حاشية الأسماء على شرح الكبير ١١٦/١

(٤) رواه أحمد ومسلم وأصحاب السنن من أم سلمة.

(١) بآية الفتح إلى شرح البهاج ٢٢٨/٢

(٢) الفتاوى الهندية ١٠٤/١ وغاية المنى ١٢٨/١.

ويعبر القرني ١١٦/١

(٣) الفتاوى الهندية ١٠٤/١، وفتاوى خليل ٣٧/١

الدمع: نسي عن وجيبه»^(١) وعن عبد الله بن جعفر
رضي الله عنه «أن النبي أهدى آل جعفر ثلاثاً من
بائسهم، ثم أتاهم، فقال: لا تسكنوا على أبي سعد
توم»^(٢).

في عقبه في الغارين، وأغفر لنا وله يارب العالمين.
وافصح له في قبده، وهو له فيه»^(٣).

وعن شداد بن أوس: قال: قال رسول الله صلى
الله عليه وسلم: «إذا حضرتم موتاكم فأغتموها
الصبر. وإن أنصبر ينفع الروح. وقولاً خيراً، فإنه
يؤخر على ما قال أهل البيت»^(٤).

احتطاب

كشف وجه الميت والكناء عليه :

١٥ - يحوي المعاصرين وغيرهم كشف وجه الميت
وتغيبه، والكناء عليه ثلاثة أيام بكرة خالد من
الصراع والنتائج، ثم ورد عن جابر بن عبد الله رضي
الله عنه قال: «لما قُتل في حلب أكشف الثوب
عن وجهه لكي، ويهتس، وأنني من الله عليه
وسم لا ينال، فأمر به النبي صلى الله عليه وسلم
فدفع فوجد عتي فاضمة لكي. فقال النبي صلى
الله عليه وسلم: «يكنى أو لا تسكن، ما رأت
اللائكة تظله بأحجبها حتى رفعتوه»^(١)، وقد ورد
عن عائشة رضي الله عنها: «أن أبا بكر كشف وجه
النبي صلى الله عليه وسلم وقبلة من عقبه، ثم لكي،
وقال: «يكنى أنت وأمي يا رسول الله، طيب جداً
وميشاً»^(٢)، «وأن النبي صلى الله عليه وسلم دخل
على عثمان بن مظعون وهو ميت، فكشف عن
وجهه، ثم أكت عليه، فغطه ويكنى حتى رأيت

التعريف :

١ - الاحتطاب مصدر احتطب، يفتن احتطاب
بمعنى جمع الخطب، والخطب: ما نعد من شجر وفوداً
للنار.

والمعنى الاصطلاحي لا يخرج عن المعنى
اللفظي.

صفته (حركة التكلي):

٢ - انتقلت المذاهب في الجملة على إباحة
الاحتطاب وطس كات التبر أو خافاً في غير الحرم
ما دام لا تسكه أحد، بما إذا كان بمنزلة أو مملوكاً،
ولا يجر أناه أو الاحتطاب منه إلا ما ذكر صاحبه^(٣).

(١) أخرجه الترمذي وصححه من حديثه.

(٢) رواه أبو داود الساجي.

(٣) من حديث ابن عمر ٢٦٦/٢، ٢٦٧/٣، ١١٨، ط ١١٨، ١١٩، ١٢٠، ١٢١، ١٢٢، ١٢٣، ١٢٤، ١٢٥، ١٢٦، ١٢٧، ١٢٨، ١٢٩، ١٣٠، ١٣١، ١٣٢، ١٣٣، ١٣٤، ١٣٥، ١٣٦، ١٣٧، ١٣٨، ١٣٩، ١٤٠، ١٤١، ١٤٢، ١٤٣، ١٤٤، ١٤٥، ١٤٦، ١٤٧، ١٤٨، ١٤٩، ١٥٠، ١٥١، ١٥٢، ١٥٣، ١٥٤، ١٥٥، ١٥٦، ١٥٧، ١٥٨، ١٥٩، ١٦٠، ١٦١، ١٦٢، ١٦٣، ١٦٤، ١٦٥، ١٦٦، ١٦٧، ١٦٨، ١٦٩، ١٧٠، ١٧١، ١٧٢، ١٧٣، ١٧٤، ١٧٥، ١٧٦، ١٧٧، ١٧٨، ١٧٩، ١٨٠، ١٨١، ١٨٢، ١٨٣، ١٨٤، ١٨٥، ١٨٦، ١٨٧، ١٨٨، ١٨٩، ١٩٠، ١٩١، ١٩٢، ١٩٣، ١٩٤، ١٩٥، ١٩٦، ١٩٧، ١٩٨، ١٩٩، ٢٠٠، ٢٠١، ٢٠٢، ٢٠٣، ٢٠٤، ٢٠٥، ٢٠٦، ٢٠٧، ٢٠٨، ٢٠٩، ٢١٠، ٢١١، ٢١٢، ٢١٣، ٢١٤، ٢١٥، ٢١٦، ٢١٧، ٢١٨، ٢١٩، ٢٢٠، ٢٢١، ٢٢٢، ٢٢٣، ٢٢٤، ٢٢٥، ٢٢٦، ٢٢٧، ٢٢٨، ٢٢٩، ٢٣٠، ٢٣١، ٢٣٢، ٢٣٣، ٢٣٤، ٢٣٥، ٢٣٦، ٢٣٧، ٢٣٨، ٢٣٩، ٢٤٠، ٢٤١، ٢٤٢، ٢٤٣، ٢٤٤، ٢٤٥، ٢٤٦، ٢٤٧، ٢٤٨، ٢٤٩، ٢٥٠، ٢٥١، ٢٥٢، ٢٥٣، ٢٥٤، ٢٥٥، ٢٥٦، ٢٥٧، ٢٥٨، ٢٥٩، ٢٦٠، ٢٦١، ٢٦٢، ٢٦٣، ٢٦٤، ٢٦٥، ٢٦٦، ٢٦٧، ٢٦٨، ٢٦٩، ٢٧٠، ٢٧١، ٢٧٢، ٢٧٣، ٢٧٤، ٢٧٥، ٢٧٦، ٢٧٧، ٢٧٨، ٢٧٩، ٢٨٠، ٢٨١، ٢٨٢، ٢٨٣، ٢٨٤، ٢٨٥، ٢٨٦، ٢٨٧، ٢٨٨، ٢٨٩، ٢٩٠، ٢٩١، ٢٩٢، ٢٩٣، ٢٩٤، ٢٩٥، ٢٩٦، ٢٩٧، ٢٩٨، ٢٩٩، ٣٠٠، ٣٠١، ٣٠٢، ٣٠٣، ٣٠٤، ٣٠٥، ٣٠٦، ٣٠٧، ٣٠٨، ٣٠٩، ٣١٠، ٣١١، ٣١٢، ٣١٣، ٣١٤، ٣١٥، ٣١٦، ٣١٧، ٣١٨، ٣١٩، ٣٢٠، ٣٢١، ٣٢٢، ٣٢٣، ٣٢٤، ٣٢٥، ٣٢٦، ٣٢٧، ٣٢٨، ٣٢٩، ٣٣٠، ٣٣١، ٣٣٢، ٣٣٣، ٣٣٤، ٣٣٥، ٣٣٦، ٣٣٧، ٣٣٨، ٣٣٩، ٣٤٠، ٣٤١، ٣٤٢، ٣٤٣، ٣٤٤، ٣٤٥، ٣٤٦، ٣٤٧، ٣٤٨، ٣٤٩، ٣٥٠، ٣٥١، ٣٥٢، ٣٥٣، ٣٥٤، ٣٥٥، ٣٥٦، ٣٥٧، ٣٥٨، ٣٥٩، ٣٦٠، ٣٦١، ٣٦٢، ٣٦٣، ٣٦٤، ٣٦٥، ٣٦٦، ٣٦٧، ٣٦٨، ٣٦٩، ٣٧٠، ٣٧١، ٣٧٢، ٣٧٣، ٣٧٤، ٣٧٥، ٣٧٦، ٣٧٧، ٣٧٨، ٣٧٩، ٣٨٠، ٣٨١، ٣٨٢، ٣٨٣، ٣٨٤، ٣٨٥، ٣٨٦، ٣٨٧، ٣٨٨، ٣٨٩، ٣٩٠، ٣٩١، ٣٩٢، ٣٩٣، ٣٩٤، ٣٩٥، ٣٩٦، ٣٩٧، ٣٩٨، ٣٩٩، ٤٠٠، ٤٠١، ٤٠٢، ٤٠٣، ٤٠٤، ٤٠٥، ٤٠٦، ٤٠٧، ٤٠٨، ٤٠٩، ٤١٠، ٤١١، ٤١٢، ٤١٣، ٤١٤، ٤١٥، ٤١٦، ٤١٧، ٤١٨، ٤١٩، ٤٢٠، ٤٢١، ٤٢٢، ٤٢٣، ٤٢٤، ٤٢٥، ٤٢٦، ٤٢٧، ٤٢٨، ٤٢٩، ٤٣٠، ٤٣١، ٤٣٢، ٤٣٣، ٤٣٤، ٤٣٥، ٤٣٦، ٤٣٧، ٤٣٨، ٤٣٩، ٤٤٠، ٤٤١، ٤٤٢، ٤٤٣، ٤٤٤، ٤٤٥، ٤٤٦، ٤٤٧، ٤٤٨، ٤٤٩، ٤٥٠، ٤٥١، ٤٥٢، ٤٥٣، ٤٥٤، ٤٥٥، ٤٥٦، ٤٥٧، ٤٥٨، ٤٥٩، ٤٦٠، ٤٦١، ٤٦٢، ٤٦٣، ٤٦٤، ٤٦٥، ٤٦٦، ٤٦٧، ٤٦٨، ٤٦٩، ٤٧٠، ٤٧١، ٤٧٢، ٤٧٣، ٤٧٤، ٤٧٥، ٤٧٦، ٤٧٧، ٤٧٨، ٤٧٩، ٤٨٠، ٤٨١، ٤٨٢، ٤٨٣، ٤٨٤، ٤٨٥، ٤٨٦، ٤٨٧، ٤٨٨، ٤٨٩، ٤٩٠، ٤٩١، ٤٩٢، ٤٩٣، ٤٩٤، ٤٩٥، ٤٩٦، ٤٩٧، ٤٩٨، ٤٩٩، ٥٠٠، ٥٠١، ٥٠٢، ٥٠٣، ٥٠٤، ٥٠٥، ٥٠٦، ٥٠٧، ٥٠٨، ٥٠٩، ٥١٠، ٥١١، ٥١٢، ٥١٣، ٥١٤، ٥١٥، ٥١٦، ٥١٧، ٥١٨، ٥١٩، ٥٢٠، ٥٢١، ٥٢٢، ٥٢٣، ٥٢٤، ٥٢٥، ٥٢٦، ٥٢٧، ٥٢٨، ٥٢٩، ٥٣٠، ٥٣١، ٥٣٢، ٥٣٣، ٥٣٤، ٥٣٥، ٥٣٦، ٥٣٧، ٥٣٨، ٥٣٩، ٥٤٠، ٥٤١، ٥٤٢، ٥٤٣، ٥٤٤، ٥٤٥، ٥٤٦، ٥٤٧، ٥٤٨، ٥٤٩، ٥٥٠، ٥٥١، ٥٥٢، ٥٥٣، ٥٥٤، ٥٥٥، ٥٥٦، ٥٥٧، ٥٥٨، ٥٥٩، ٥٦٠، ٥٦١، ٥٦٢، ٥٦٣، ٥٦٤، ٥٦٥، ٥٦٦، ٥٦٧، ٥٦٨، ٥٦٩، ٥٧٠، ٥٧١، ٥٧٢، ٥٧٣، ٥٧٤، ٥٧٥، ٥٧٦، ٥٧٧، ٥٧٨، ٥٧٩، ٥٨٠، ٥٨١، ٥٨٢، ٥٨٣، ٥٨٤، ٥٨٥، ٥٨٦، ٥٨٧، ٥٨٨، ٥٨٩، ٥٩٠، ٥٩١، ٥٩٢، ٥٩٣، ٥٩٤، ٥٩٥، ٥٩٦، ٥٩٧، ٥٩٨، ٥٩٩، ٦٠٠، ٦٠١، ٦٠٢، ٦٠٣، ٦٠٤، ٦٠٥، ٦٠٦، ٦٠٧، ٦٠٨، ٦٠٩، ٦١٠، ٦١١، ٦١٢، ٦١٣، ٦١٤، ٦١٥، ٦١٦، ٦١٧، ٦١٨، ٦١٩، ٦٢٠، ٦٢١، ٦٢٢، ٦٢٣، ٦٢٤، ٦٢٥، ٦٢٦، ٦٢٧، ٦٢٨، ٦٢٩، ٦٣٠، ٦٣١، ٦٣٢، ٦٣٣، ٦٣٤، ٦٣٥، ٦٣٦، ٦٣٧، ٦٣٨، ٦٣٩، ٦٤٠، ٦٤١، ٦٤٢، ٦٤٣، ٦٤٤، ٦٤٥، ٦٤٦، ٦٤٧، ٦٤٨، ٦٤٩، ٦٥٠، ٦٥١، ٦٥٢، ٦٥٣، ٦٥٤، ٦٥٥، ٦٥٦، ٦٥٧، ٦٥٨، ٦٥٩، ٦٦٠، ٦٦١، ٦٦٢، ٦٦٣، ٦٦٤، ٦٦٥، ٦٦٦، ٦٦٧، ٦٦٨، ٦٦٩، ٦٧٠، ٦٧١، ٦٧٢، ٦٧٣، ٦٧٤، ٦٧٥، ٦٧٦، ٦٧٧، ٦٧٨، ٦٧٩، ٦٨٠، ٦٨١، ٦٨٢، ٦٨٣، ٦٨٤، ٦٨٥، ٦٨٦، ٦٨٧، ٦٨٨، ٦٨٩، ٦٩٠، ٦٩١، ٦٩٢، ٦٩٣، ٦٩٤، ٦٩٥، ٦٩٦، ٦٩٧، ٦٩٨، ٦٩٩، ٧٠٠، ٧٠١، ٧٠٢، ٧٠٣، ٧٠٤، ٧٠٥، ٧٠٦، ٧٠٧، ٧٠٨، ٧٠٩، ٧١٠، ٧١١، ٧١٢، ٧١٣، ٧١٤، ٧١٥، ٧١٦، ٧١٧، ٧١٨، ٧١٩، ٧٢٠، ٧٢١، ٧٢٢، ٧٢٣، ٧٢٤، ٧٢٥، ٧٢٦، ٧٢٧، ٧٢٨، ٧٢٩، ٧٣٠، ٧٣١، ٧٣٢، ٧٣٣، ٧٣٤، ٧٣٥، ٧٣٦، ٧٣٧، ٧٣٨، ٧٣٩، ٧٤٠، ٧٤١، ٧٤٢، ٧٤٣، ٧٤٤، ٧٤٥، ٧٤٦، ٧٤٧، ٧٤٨، ٧٤٩، ٧٥٠، ٧٥١، ٧٥٢، ٧٥٣، ٧٥٤، ٧٥٥، ٧٥٦، ٧٥٧، ٧٥٨، ٧٥٩، ٧٦٠، ٧٦١، ٧٦٢، ٧٦٣، ٧٦٤، ٧٦٥، ٧٦٦، ٧٦٧، ٧٦٨، ٧٦٩، ٧٧٠، ٧٧١، ٧٧٢، ٧٧٣، ٧٧٤، ٧٧٥، ٧٧٦، ٧٧٧، ٧٧٨، ٧٧٩، ٧٨٠، ٧٨١، ٧٨٢، ٧٨٣، ٧٨٤، ٧٨٥، ٧٨٦، ٧٨٧، ٧٨٨، ٧٨٩، ٧٩٠، ٧٩١، ٧٩٢، ٧٩٣، ٧٩٤، ٧٩٥، ٧٩٦، ٧٩٧، ٧٩٨، ٧٩٩، ٨٠٠، ٨٠١، ٨٠٢، ٨٠٣، ٨٠٤، ٨٠٥، ٨٠٦، ٨٠٧، ٨٠٨، ٨٠٩، ٨١٠، ٨١١، ٨١٢، ٨١٣، ٨١٤، ٨١٥، ٨١٦، ٨١٧، ٨١٨، ٨١٩، ٨٢٠، ٨٢١، ٨٢٢، ٨٢٣، ٨٢٤، ٨٢٥، ٨٢٦، ٨٢٧، ٨٢٨، ٨٢٩، ٨٣٠، ٨٣١، ٨٣٢، ٨٣٣، ٨٣٤، ٨٣٥، ٨٣٦، ٨٣٧، ٨٣٨، ٨٣٩، ٨٤٠، ٨٤١، ٨٤٢، ٨٤٣، ٨٤٤، ٨٤٥، ٨٤٦، ٨٤٧، ٨٤٨، ٨٤٩، ٨٥٠، ٨٥١، ٨٥٢، ٨٥٣، ٨٥٤، ٨٥٥، ٨٥٦، ٨٥٧، ٨٥٨، ٨٥٩، ٨٦٠، ٨٦١، ٨٦٢، ٨٦٣، ٨٦٤، ٨٦٥، ٨٦٦، ٨٦٧، ٨٦٨، ٨٦٩، ٨٧٠، ٨٧١، ٨٧٢، ٨٧٣، ٨٧٤، ٨٧٥، ٨٧٦، ٨٧٧، ٨٧٨، ٨٧٩، ٨٨٠، ٨٨١، ٨٨٢، ٨٨٣، ٨٨٤، ٨٨٥، ٨٨٦، ٨٨٧، ٨٨٨، ٨٨٩، ٨٩٠، ٨٩١، ٨٩٢، ٨٩٣، ٨٩٤، ٨٩٥، ٨٩٦، ٨٩٧، ٨٩٨، ٨٩٩، ٩٠٠، ٩٠١، ٩٠٢، ٩٠٣، ٩٠٤، ٩٠٥، ٩٠٦، ٩٠٧، ٩٠٨، ٩٠٩، ٩١٠، ٩١١، ٩١٢، ٩١٣، ٩١٤، ٩١٥، ٩١٦، ٩١٧، ٩١٨، ٩١٩، ٩٢٠، ٩٢١، ٩٢٢، ٩٢٣، ٩٢٤، ٩٢٥، ٩٢٦، ٩٢٧، ٩٢٨، ٩٢٩، ٩٣٠، ٩٣١، ٩٣٢، ٩٣٣، ٩٣٤، ٩٣٥، ٩٣٦، ٩٣٧، ٩٣٨، ٩٣٩، ٩٤٠، ٩٤١، ٩٤٢، ٩٤٣، ٩٤٤، ٩٤٥، ٩٤٦، ٩٤٧، ٩٤٨، ٩٤٩، ٩٥٠، ٩٥١، ٩٥٢، ٩٥٣، ٩٥٤، ٩٥٥، ٩٥٦، ٩٥٧، ٩٥٨، ٩٥٩، ٩٦٠، ٩٦١، ٩٦٢، ٩٦٣، ٩٦٤، ٩٦٥، ٩٦٦، ٩٦٧، ٩٦٨، ٩٦٩، ٩٧٠، ٩٧١، ٩٧٢، ٩٧٣، ٩٧٤، ٩٧٥، ٩٧٦، ٩٧٧، ٩٧٨، ٩٧٩، ٩٨٠، ٩٨١، ٩٨٢، ٩٨٣، ٩٨٤، ٩٨٥، ٩٨٦، ٩٨٧، ٩٨٨، ٩٨٩، ٩٩٠، ٩٩١، ٩٩٢، ٩٩٣، ٩٩٤، ٩٩٥، ٩٩٦، ٩٩٧، ٩٩٨، ٩٩٩، ١٠٠٠، ١٠٠١، ١٠٠٢، ١٠٠٣، ١٠٠٤، ١٠٠٥، ١٠٠٦، ١٠٠٧، ١٠٠٨، ١٠٠٩، ١٠١٠، ١٠١١، ١٠١٢، ١٠١٣، ١٠١٤، ١٠١٥، ١٠١٦، ١٠١٧، ١٠١٨، ١٠١٩، ١٠٢٠، ١٠٢١، ١٠٢٢، ١٠٢٣، ١٠٢٤، ١٠٢٥، ١٠٢٦، ١٠٢٧، ١٠٢٨، ١٠٢٩، ١٠٣٠، ١٠٣١، ١٠٣٢، ١٠٣٣، ١٠٣٤، ١٠٣٥، ١٠٣٦، ١٠٣٧، ١٠٣٨، ١٠٣٩، ١٠٤٠، ١٠٤١، ١٠٤٢، ١٠٤٣، ١٠٤٤، ١٠٤٥، ١٠٤٦، ١٠٤٧، ١٠٤٨، ١٠٤٩، ١٠٥٠، ١٠٥١، ١٠٥٢، ١٠٥٣، ١٠٥٤، ١٠٥٥، ١٠٥٦، ١٠٥٧، ١٠٥٨، ١٠٥٩، ١٠٦٠، ١٠٦١، ١٠٦٢، ١٠٦٣، ١٠٦٤، ١٠٦٥، ١٠٦٦، ١٠٦٧، ١٠٦٨، ١٠٦٩، ١٠٧٠، ١٠٧١، ١٠٧٢، ١٠٧٣، ١٠٧٤، ١٠٧٥، ١٠٧٦، ١٠٧٧، ١٠٧٨، ١٠٧٩، ١٠٨٠، ١٠٨١، ١٠٨٢، ١٠٨٣، ١٠٨٤، ١٠٨٥، ١٠٨٦، ١٠٨٧، ١٠٨٨، ١٠٨٩، ١٠٩٠، ١٠٩١، ١٠٩٢، ١٠٩٣، ١٠٩٤، ١٠٩٥، ١٠٩٦، ١٠٩٧، ١٠٩٨، ١٠٩٩، ١١٠٠، ١١٠١، ١١٠٢، ١١٠٣، ١١٠٤، ١١٠٥، ١١٠٦، ١١٠٧، ١١٠٨، ١١٠٩، ١١١٠، ١١١١، ١١١٢، ١١١٣، ١١١٤، ١١١٥، ١١١٦، ١١١٧، ١١١٨، ١١١٩، ١١٢٠، ١١٢١، ١١٢٢، ١١٢٣، ١١٢٤، ١١٢٥، ١١٢٦، ١١٢٧، ١١٢٨، ١١٢٩، ١١٣٠، ١١٣١، ١١٣٢، ١١٣٣، ١١٣٤، ١١٣٥، ١١٣٦، ١١٣٧، ١١٣٨، ١١٣٩، ١١٤٠، ١١٤١، ١١٤٢، ١١٤٣، ١١٤٤، ١١٤٥، ١١٤٦، ١١٤٧، ١١٤٨، ١١٤٩، ١١٥٠، ١١٥١، ١١٥٢، ١١٥٣، ١١٥٤، ١١٥٥، ١١٥٦، ١١٥٧، ١١٥٨، ١١٥٩، ١١٦٠، ١١٦١، ١١٦٢، ١١٦٣، ١١٦٤، ١١٦٥، ١١٦٦، ١١٦٧، ١١٦٨، ١١٦٩، ١١٧٠، ١١٧١، ١١٧٢، ١١٧٣، ١١٧٤، ١١٧٥، ١١٧٦، ١١٧٧، ١١٧٨، ١١٧٩، ١١٨٠، ١١٨١، ١١٨٢، ١١٨٣، ١١٨٤، ١١٨٥، ١١٨٦، ١١٨٧، ١١٨٨، ١١٨٩، ١١٩٠، ١١٩١، ١١٩٢، ١١٩٣، ١١٩٤، ١١٩٥، ١١٩٦، ١١٩٧، ١١٩٨، ١١٩٩، ١٢٠٠، ١٢٠١، ١٢٠٢، ١٢٠٣، ١٢٠٤، ١٢٠٥، ١٢٠٦، ١٢٠٧، ١٢٠٨، ١٢٠٩، ١٢١٠، ١٢١١، ١٢١٢، ١٢١٣، ١٢١٤، ١٢١٥، ١٢١٦، ١٢١٧، ١٢١٨، ١٢١٩، ١٢٢٠، ١٢٢١، ١٢٢٢، ١٢٢٣، ١٢٢٤، ١٢٢٥، ١٢٢٦، ١٢٢٧، ١٢٢٨، ١٢٢٩، ١٢٣٠، ١٢٣١، ١٢٣٢، ١٢٣٣، ١٢٣٤، ١٢٣٥، ١٢٣٦، ١٢٣٧، ١٢٣٨، ١٢٣٩، ١٢٤٠، ١٢٤١، ١٢٤٢، ١٢٤٣، ١٢٤٤، ١٢٤٥، ١٢٤٦، ١٢٤٧، ١٢٤٨، ١٢٤٩، ١٢٥٠، ١٢٥١، ١٢٥٢، ١٢٥٣، ١٢٥٤، ١٢٥٥، ١٢٥٦، ١٢٥٧، ١٢٥٨، ١٢٥٩، ١٢٦٠، ١٢٦١، ١٢٦٢، ١٢٦٣، ١٢٦٤، ١٢٦٥، ١٢٦٦، ١٢٦٧، ١٢٦٨، ١٢٦٩، ١٢٧٠، ١٢٧١، ١٢٧٢، ١٢٧٣، ١٢٧٤، ١٢٧٥، ١٢٧٦، ١٢٧٧، ١٢٧٨، ١٢٧٩، ١٢٨٠، ١٢٨١، ١٢٨٢، ١٢٨٣، ١٢٨٤، ١٢٨٥، ١٢٨٦، ١٢٨٧، ١٢٨٨، ١٢٨٩، ١٢٩٠، ١٢٩١، ١٢٩٢، ١٢٩٣، ١٢٩٤، ١٢٩٥، ١٢٩٦، ١٢٩٧، ١٢٩٨، ١٢٩٩، ١٣٠٠، ١٣٠١، ١٣٠٢، ١٣٠٣، ١٣٠٤، ١٣٠٥، ١٣٠٦، ١٣٠٧، ١٣٠٨، ١٣٠٩، ١٣١٠، ١٣١١، ١٣١٢، ١٣١٣، ١٣١٤، ١٣١٥، ١٣١٦، ١٣١٧، ١٣١٨، ١٣١٩، ١٣٢٠، ١٣٢١، ١٣٢٢، ١٣٢٣، ١٣٢٤، ١٣٢٥، ١٣٢٦، ١٣٢٧، ١٣٢٨، ١٣٢٩، ١٣٣٠، ١٣٣١، ١٣٣٢، ١٣٣٣، ١٣٣٤، ١٣٣٥، ١٣٣٦، ١٣٣٧، ١٣٣٨، ١٣٣٩، ١٣٤٠، ١٣٤١، ١٣٤٢، ١٣٤٣، ١٣٤٤، ١٣٤٥، ١٣٤٦، ١٣٤٧، ١٣٤٨، ١٣٤٩، ١٣٥٠، ١٣٥١، ١٣٥٢، ١٣٥٣، ١٣٥٤، ١٣٥٥، ١٣٥٦، ١٣٥٧، ١٣٥٨، ١٣٥٩، ١٣٦٠، ١٣٦١، ١٣٦٢، ١٣٦٣، ١٣٦٤، ١٣٦٥، ١٣٦٦، ١٣٦٧، ١٣٦٨، ١٣٦٩، ١٣٧٠، ١٣٧١، ١٣٧٢، ١٣٧٣، ١٣٧٤، ١٣٧٥، ١٣٧٦، ١٣٧٧، ١٣٧٨، ١٣٧٩، ١٣٨٠، ١٣٨١، ١٣٨٢، ١٣٨٣، ١٣٨٤، ١٣٨٥، ١٣٨٦، ١٣٨٧، ١٣٨٨، ١٣٨٩، ١٣٩٠، ١٣٩١، ١٣٩٢، ١٣٩٣، ١٣٩٤، ١٣٩٥، ١٣٩٦، ١٣٩٧، ١٣٩٨، ١٣٩٩، ١٤٠٠، ١٤٠١، ١٤٠٢، ١٤٠٣، ١٤٠٤، ١٤٠٥، ١٤٠٦، ١٤٠٧

الحكم الإجمالي :

الحصر : هو الإسقاط والنزع والحبس ، يقال حصر العدو في منزله : حبه ، وأحصره الرض : منعه من التفرج .

و يطلق على احتباس النعم من ضيق الفرج ، فهو كذلك أهم .^(١)

الحقبة : حطب بالكسر حقبة فهو حقيب : تمر عليه البول ، أو أصحله .^(٢) وقيل : الحاقبة الذي احتبس غائطه ، فهو على المنى الثاني مباح للاحتقان .

صفته (حكمه التكليفي) :

٣ - يختلف حكم الاحتقان لسبب إطلاقه ، فيطلق الاحتقان على امتناع خروج البول لمرض أو غيره ، وهذا هو الاحتقان الطبيعي . و يعتبر أحد الأعداء التي يسقط معها الحكم التكليفي ما دام موجودة .

أما منع الإنسان نفسه من خروج البول عند الشعور بالحاجة للبول فهو الحطب . و يسمى الإنسان حينئذ حاقبة . وحكمه التكليفي الكراهة أو الحرمة - عن خلاف سيأتي ذكره - في حالتي الصلاة ، والقضاء بين الناس .

و يطلق الاحتقان أيضا على تعاطي الدواء أو إتياء عن طريق الشرج ، وحكمه التكليفي نارة الإباحة ، وثارة الحظر ، على خلاف وتسهيل سيأتي

٣ - يأخذ الاحتطاب حكم الاحتشاش التكليفي (ر: احتشاش) ، غير أنه يخالفه في أمرين :

الأول : يساح في الاحتشاش في الحرم قطع الإذخر والموسج وملحقاتها ولا يساح ذلك في الاحتطاب .

الثاني : أباح بعض العلماء في الاحتشاش من الحرم غلب الدواب منه بخلاف الاحتطاب الذي لم يبح فيه ذلك .

احتقان

التعريف :

١ - الاحتقان لغة : مصدر احتبس ، بمعنى احتبس ، يقال : حفن الزجل بوله : حبه وجمه ، فهو حاقن ومطامحه : الاحتقان : وحفت المريض إذا أوصلت الدواء إلى باطنه بالحقن .^(١)

و يطلق في الشريعة على احتباس البول ، كما يطلعون على تعاطي الدواء بالحقنة في «الدبر» .^(٢)

الأنقاط ذات الصلة :

٢ - الاحتباس : مصدر احتبس . يقال : حبست فاحتبس بمعنى منعه قاهنح .^(٣) فالاحتباس أهم .

(١) لسان العرب ، والمصباح مادة (ح ق ن)

(٢) النعماني في الخبرين ١٨٢/٨ ، وسنن أبي يعقوب في العلاج بهامش الطبقات ص ٣٦٨ ط الشاذلية .

(٣) لسان العرب ، والمصباح ، مادة (ح م س) .

(١) لسان العرب والمصباح والمصباح ، مادة (ح م س) .

(٢) لسان العرب ، مادة (ح ق ن) ، والحرشي ١٨٢/٨ ط دار صادر . والحرشي في اللغة ص ١٠٧ ينصرف ط دار الآفاق .

(١) بيانه.

الحكمي. والخافق لم يخرج منه شيء من السيلين.
أما المالكية فإنهم اعتبروا الخروج الفعلي أو
الحكمي ناقضاً للوضوء، واعتبروا الخافق الشديد
مخرجاً حكماً بقبض الوضوء، ولكنهم انقسموا إلى
رأيتين في تحديد درجة الاحتقان التي تنقض الوضوء،
فقال بعضهم: إذا كان الاحتقان شديداً بحيث يمنع
من الإتيان بشيء من أركان الصلاة حقيقة أو
حكماً، كما لو كان يقصر على الإتيان بها بسراً، فقد
أبطل الخافق الوضوء، فليس أن يفس به ما يتوقف
على الطهارة، كسائر العصاف. واعتبروا هذا
مخرجاً حكماً بقبض الوضوء.

وقال البعض الآخر: لحقن الشديد بقبض
الوضوء، وإن لم يمنع من الإتيان بشيء من أركان
الصلاة. (١)

صلاة الخافق:

٥ - التفهيم في حكم صلاة الخافق اتجاهان:

مذهب الحنفية والمناقلة، وهو رأي للشافعية،
إلى أن صلاة الخافق مكروهة، لما ورد من الأحاديث
الماثلة.

وقال الخضر السليبي وأبو زيد المروزي من
الشافعية: إذا كانت مضافة للأعرجين شديدة لم تصح
الصلاة. (٢) وامتناع الجميع بحديث عائشة رضي الله
عنها أنها رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: «لا

ودليل حكم الخافق في الصلاة أو القضاء من
الناس هو حديث عائشة رضي الله عنها أن رسول
الله صلى الله عليه وسلم قال: «لا صلاة بحضرة
الطعام ولا وهو يدافع الأخبين». (٣) أو حديثه
«لا يجل لأمرىء مسلم أن يتخلى جوف امرئ حتى
يستأذن». ولا يفرق إلى الصلاة وهو خافق». (٤) وحديث
رسول الله صلى الله عليه وسلم الذي رواه أبو بكر
عنه قال: «لا يحكم أحدكم بين اثنين وهو
غضبان». (٥) وقاسوا عليه الخافق. ودليل الاحتقان
للتداوي هو دليل التداوي نفسه بشروط. (٦):
تداوي.

أولاً - احتقان البول

وضوء الخافق:

١ - في المسألة رأيان:

ذهب الحنفية والشافعية والمناقلة إلى أنه لا
يستغنى وضوء الخافق، لأنهم اعتبروا انتفاض
الوضوء الخروج الفعلي من السيلين، لا الخروج

(١) الدرر ١/١٠٦، والطحاوي على مرآة القلاج ١/١٩٧،
ط المشعشع، والفهي ١/٢٥٠، ط مكتبة القاهرة،
واندج ١/٥٠٠ ط النجاشي.

(٢) رواه البزار ومسلم وأبو داود (في بعض النسخ ١/٢٤٧).

(٣) رواه البزار ومسلم، وقال الشيخ أحمد شاكر
وتمتيعه: وصححه ابن حجر، ورواه أحمد في
السنن ١/١٦٧، ٢/٤٧٥، وأبو داود ١/٢٢٢،
والبيهقي ١/١٦٧، سنن الترمذي ١/١٨٨، ط مصطفى
الحلي ١.

(٤) رواه مسلم والترمذي وصححه (الفتح الكبير ١/٢٢٠).

(٥) حاشية السمعاني ١/١٠٦، ط عيسى الحلبي.

(٦) الطحاوي على مرآة القلاج ١/١٩٧، والفهي ١/١٠٠،
والجميع شريفي ١/٥٠٠.

صلاة مخضرة القدم، ولا وهو يدافع الأعداء (١).

وما روى أنه من رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال: «لا يعمل لأمرين أنا، وهو في خوف بيت أمرئ حربي يستأذن، ولا يقوم إلى الصلاة وهو حائس» (٢) فإغناطينه بالكراهة هنا السري في الأعداء، على الكراهة، وأخذ بقدر الحديث اعتماداً. الرأي الثاني مستلزم من القصد.

أما الكراهة فأنه ذهب إلى أنه خفى السعي ناقض للصوم، فتكون صلاته باطلاً.

إعادة أخاف للصلاة :

٦ - لا يفسد بإعادة صلاة الخائف أخذ من قبل تصح الصلاة مع الإكراه، إلا اختلج من رأس، فقد صرحوا بإعادة الصلاة للخائف لظاهر الحديثين السابقين (٣) وقد تقدم أن الكراهة يرون بطلان صلاة الخائف حاشية الصلاة من عداها.

الخائف وخوف قرب الوقت :

٧ - ذهب المالكية والشافعية والحنابلة إلى أنه إذا كان في الوقت منع فسد إلى أن يزال العارض أولاً، ثم يسرع في الصلاة، فإن كان قرب الوقت فسد، المسألة بائنة ذهب الحنفية والمذاهب، وهو رأي للشافعية، إذ أنه يفسد وهو خائف، ولا يربط الوقت بضياعه، إلا أن خدشه قالوا بإثباته في الظاهر

عند ابن أبي موسى لمحدث (١).

وذهب الشافعية في رأي آخر حكاها الترمذي إلى أنه يزول العارض أولاً، ويتوضأ وإن خرج الوقت، ثم يقضيه، لظاهر الحديث، ولأن المراد من الصلاة خشوع، فبمضي أثر يدهه عليه وإن قرب الوقت (٢).

الخائف وخوف هبوب الجماعة أو الجماعة :

٨ - ذهب الحنفية إلى أنه إذا خاف هبوب الجماعة أو الجماعة قبل وهو خائف.

وذهب المالكية والشافعية إلى أنه إذا خاف هبوب الجماعة أو الجماعة قبل وهو خائف.

وذهب المالكية والشافعية إلى أنه إذا خاف هبوب الجماعة أو الجماعة قبل وهو خائف، وهو عزم على كل صلاة.

أما رأي المالكية في حقن أمون بعد سبي

قضاء الفاسي الخائف :

٩ - لا يفسد صلاة من أخاف أن يعلم في أن تقام لا يفسد أنه أن يخافه وهو خائف، ولكنه حلف في حكا، فحذاه وخد حكا عن رأي.

وذهب الحنفية والمالكية والشافعية وهو رأي للحنابلة، وقول شريح وعمر بن عبد العزيز، إلى أنه يكره أن يقضى له صلى وهو خائف، لأن ذلك يمنع

(١) لم يرد في المتن، والحنابلة، وهو ما يرد في المتن.

(٢) لم يرد في المتن.

(٣) لم يرد في المتن.

(٤) لم يرد في المتن، وهو ما يرد في المتن.

(٥) لم يرد في المتن، وهو ما يرد في المتن.

(١) لم يرد في المتن، وهو ما يرد في المتن.

(٢) لم يرد في المتن، وهو ما يرد في المتن.

(٣) لم يرد في المتن، وهو ما يرد في المتن.

شيئاً من حقنة أو نحوها، ثم خرج، انتفض الوضوء، سواء اعتدل به أذن أم لا، ولكنهم اختلفوا في تعين ذلك تبعاً لقواعدهم:

فقال الحنفية: إن هذه الأشياء وإن كانت طاهرة في نفسها لكنها لا تخلو من قليل الحاسة يخرج معها، والقليل من السيلين ناقض^(١).

وعلى الشافعية ذلك بقولهم: إن الاعتدل لهذا خرج بغير خروج من السيلين، فانتقض الوضوء، سواء اختلط به أم لا، وسواء أخرج كله أو قطعة منه، لأنه خارج من سيل^(٢).

وذهب المالكية: إلى أنه لا ينقض الوضوء وذكروا أن إحداث الحفة في اليد لا ينقض الوضوء مع احتمال أنه يصحبها نجاسة عند خروجه، وعلموا ذلك بمثلهم: إنه خارج عن معناه فلا ينقض الوضوء، مثل الدود والحصى ولو صاحبه بلل^(٣).

وذهب إلى النقص إلى التنفيل: فاتفقوا على أنه إذا كان الاعتدل حصة أو قطراً أو غيره، فإن خرج وعليه بلل ينقض الوضوء، لأن القليل لو خرج متعدياً لنفسه، لأنه خارج من السيلين، فأشبهه سائر ما يخرج منها، وإن خرج السائل وبس عليه بلل ظاهر فيه وسهلاً:

الأول: ينقض الوضوء، لأنه خارج من السيلين، فأشبهه سائر ما يخرج منها.

والثاني: لا ينقض، لأنه ليس بين الشاة

حضور الماء - واستبراء العكر الذي يتوصل به إلى إصابة الفتن في الحالة، فهو في معنى الخبث المتصور فيه في الحدث انتفض عنه عر في بكرة أنه قال: سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: «لا يملك أحد بين قنن وهو غضب»^(٤).

فإذا فحس وهو حائر بعد قضاءه قباناً على قضاء الغضبان عند الجمهور^(٥).

وذهب الحنابلة في رأي ثان لهم، حكاه القاسبي أبو يعلى، إلى أنه لا يجوز قضاء القاسبي وهو حائر، وإذا حكم وهو على تلك الحالة لا يعد قضاءؤه لأنه منبى عنه في حديث آخر، وأبو يعلى ينقض قضاءه لمنبى عنه.

وقيل عند الحنابلة: إنما يمنع الغضب الحاكم إذا كان قبل أن يتضح له الحكم في المسألة، فأما إن تضح له الحكم، ثم عرض الغضب لا يعد، لأنه الحق في سبب قبل الغضب فلا يؤثر الغضب فيه^(٦).

ثانياً - الاحتضان للتداوى

١ - في بعض وضوء المحتضن في الحمل أو الدبر ثلاثة اتجاهات:

ذهب الحنفية والشافعية إلى لغض الوضوء، وذكروا أنه إذا دخل رجل أو امرأة في القبل أو الدبر

(١) نسخة الزاوي ٣٧-٤٠ ط لصفحة ١٠٠ سمعية من الظاهر.
وهذا ما ذكره من الناس ١٦٦ طبعه مطبعة
بيروت، والنسخة من نسخة الزاوي ٣١١، ٣١٢، ٣١٣، ٣١٤، ٣١٥، ٣١٦، ٣١٧، ٣١٨، ٣١٩، ٣٢٠، ٣٢١، ٣٢٢، ٣٢٣، ٣٢٤، ٣٢٥، ٣٢٦، ٣٢٧، ٣٢٨، ٣٢٩، ٣٣٠، ٣٣١، ٣٣٢، ٣٣٣، ٣٣٤، ٣٣٥، ٣٣٦، ٣٣٧، ٣٣٨، ٣٣٩، ٣٤٠، ٣٤١، ٣٤٢، ٣٤٣، ٣٤٤، ٣٤٥، ٣٤٦، ٣٤٧، ٣٤٨، ٣٤٩، ٣٥٠، ٣٥١، ٣٥٢، ٣٥٣، ٣٥٤، ٣٥٥، ٣٥٦، ٣٥٧، ٣٥٨، ٣٥٩، ٣٦٠، ٣٦١، ٣٦٢، ٣٦٣، ٣٦٤، ٣٦٥، ٣٦٦، ٣٦٧، ٣٦٨، ٣٦٩، ٣٧٠، ٣٧١، ٣٧٢، ٣٧٣، ٣٧٤، ٣٧٥، ٣٧٦، ٣٧٧، ٣٧٨، ٣٧٩، ٣٨٠، ٣٨١، ٣٨٢، ٣٨٣، ٣٨٤، ٣٨٥، ٣٨٦، ٣٨٧، ٣٨٨، ٣٨٩، ٣٩٠، ٣٩١، ٣٩٢، ٣٩٣، ٣٩٤، ٣٩٥، ٣٩٦، ٣٩٧، ٣٩٨، ٣٩٩، ٤٠٠، ٤٠١، ٤٠٢، ٤٠٣، ٤٠٤، ٤٠٥، ٤٠٦، ٤٠٧، ٤٠٨، ٤٠٩، ٤١٠، ٤١١، ٤١٢، ٤١٣، ٤١٤، ٤١٥، ٤١٦، ٤١٧، ٤١٨، ٤١٩، ٤٢٠، ٤٢١، ٤٢٢، ٤٢٣، ٤٢٤، ٤٢٥، ٤٢٦، ٤٢٧، ٤٢٨، ٤٢٩، ٤٣٠، ٤٣١، ٤٣٢، ٤٣٣، ٤٣٤، ٤٣٥، ٤٣٦، ٤٣٧، ٤٣٨، ٤٣٩، ٤٤٠، ٤٤١، ٤٤٢، ٤٤٣، ٤٤٤، ٤٤٥، ٤٤٦، ٤٤٧، ٤٤٨، ٤٤٩، ٤٥٠، ٤٥١، ٤٥٢، ٤٥٣، ٤٥٤، ٤٥٥، ٤٥٦، ٤٥٧، ٤٥٨، ٤٥٩، ٤٦٠، ٤٦١، ٤٦٢، ٤٦٣، ٤٦٤، ٤٦٥، ٤٦٦، ٤٦٧، ٤٦٨، ٤٦٩، ٤٧٠، ٤٧١، ٤٧٢، ٤٧٣، ٤٧٤، ٤٧٥، ٤٧٦، ٤٧٧، ٤٧٨، ٤٧٩، ٤٨٠، ٤٨١، ٤٨٢، ٤٨٣، ٤٨٤، ٤٨٥، ٤٨٦، ٤٨٧، ٤٨٨، ٤٨٩، ٤٩٠، ٤٩١، ٤٩٢، ٤٩٣، ٤٩٤، ٤٩٥، ٤٩٦، ٤٩٧، ٤٩٨، ٤٩٩، ٥٠٠، ٥٠١، ٥٠٢، ٥٠٣، ٥٠٤، ٥٠٥، ٥٠٦، ٥٠٧، ٥٠٨، ٥٠٩، ٥١٠، ٥١١، ٥١٢، ٥١٣، ٥١٤، ٥١٥، ٥١٦، ٥١٧، ٥١٨، ٥١٩، ٥٢٠، ٥٢١، ٥٢٢، ٥٢٣، ٥٢٤، ٥٢٥، ٥٢٦، ٥٢٧، ٥٢٨، ٥٢٩، ٥٣٠، ٥٣١، ٥٣٢، ٥٣٣، ٥٣٤، ٥٣٥، ٥٣٦، ٥٣٧، ٥٣٨، ٥٣٩، ٥٤٠، ٥٤١، ٥٤٢، ٥٤٣، ٥٤٤، ٥٤٥، ٥٤٦، ٥٤٧، ٥٤٨، ٥٤٩، ٥٥٠، ٥٥١، ٥٥٢، ٥٥٣، ٥٥٤، ٥٥٥، ٥٥٦، ٥٥٧، ٥٥٨، ٥٥٩، ٥٦٠، ٥٦١، ٥٦٢، ٥٦٣، ٥٦٤، ٥٦٥، ٥٦٦، ٥٦٧، ٥٦٨، ٥٦٩، ٥٧٠، ٥٧١، ٥٧٢، ٥٧٣، ٥٧٤، ٥٧٥، ٥٧٦، ٥٧٧، ٥٧٨، ٥٧٩، ٥٨٠، ٥٨١، ٥٨٢، ٥٨٣، ٥٨٤، ٥٨٥، ٥٨٦، ٥٨٧، ٥٨٨، ٥٨٩، ٥٩٠، ٥٩١، ٥٩٢، ٥٩٣، ٥٩٤، ٥٩٥، ٥٩٦، ٥٩٧، ٥٩٨، ٥٩٩، ٦٠٠، ٦٠١، ٦٠٢، ٦٠٣، ٦٠٤، ٦٠٥، ٦٠٦، ٦٠٧، ٦٠٨، ٦٠٩، ٦١٠، ٦١١، ٦١٢، ٦١٣، ٦١٤، ٦١٥، ٦١٦، ٦١٧، ٦١٨، ٦١٩، ٦٢٠، ٦٢١، ٦٢٢، ٦٢٣، ٦٢٤، ٦٢٥، ٦٢٦، ٦٢٧، ٦٢٨، ٦٢٩، ٦٣٠، ٦٣١، ٦٣٢، ٦٣٣، ٦٣٤، ٦٣٥، ٦٣٦، ٦٣٧، ٦٣٨، ٦٣٩، ٦٤٠، ٦٤١، ٦٤٢، ٦٤٣، ٦٤٤، ٦٤٥، ٦٤٦، ٦٤٧، ٦٤٨، ٦٤٩، ٦٥٠، ٦٥١، ٦٥٢، ٦٥٣، ٦٥٤، ٦٥٥، ٦٥٦، ٦٥٧، ٦٥٨، ٦٥٩، ٦٦٠، ٦٦١، ٦٦٢، ٦٦٣، ٦٦٤، ٦٦٥، ٦٦٦، ٦٦٧، ٦٦٨، ٦٦٩، ٦٧٠، ٦٧١، ٦٧٢، ٦٧٣، ٦٧٤، ٦٧٥، ٦٧٦، ٦٧٧، ٦٧٨، ٦٧٩، ٦٨٠، ٦٨١، ٦٨٢، ٦٨٣، ٦٨٤، ٦٨٥، ٦٨٦، ٦٨٧، ٦٨٨، ٦٨٩، ٦٩٠، ٦٩١، ٦٩٢، ٦٩٣، ٦٩٤، ٦٩٥، ٦٩٦، ٦٩٧، ٦٩٨، ٦٩٩، ٧٠٠، ٧٠١، ٧٠٢، ٧٠٣، ٧٠٤، ٧٠٥، ٧٠٦، ٧٠٧، ٧٠٨، ٧٠٩، ٧١٠، ٧١١، ٧١٢، ٧١٣، ٧١٤، ٧١٥، ٧١٦، ٧١٧، ٧١٨، ٧١٩، ٧٢٠، ٧٢١، ٧٢٢، ٧٢٣، ٧٢٤، ٧٢٥، ٧٢٦، ٧٢٧، ٧٢٨، ٧٢٩، ٧٣٠، ٧٣١، ٧٣٢، ٧٣٣، ٧٣٤، ٧٣٥، ٧٣٦، ٧٣٧، ٧٣٨، ٧٣٩، ٧٤٠، ٧٤١، ٧٤٢، ٧٤٣، ٧٤٤، ٧٤٥، ٧٤٦، ٧٤٧، ٧٤٨، ٧٤٩، ٧٥٠، ٧٥١، ٧٥٢، ٧٥٣، ٧٥٤، ٧٥٥، ٧٥٦، ٧٥٧، ٧٥٨، ٧٥٩، ٧٦٠، ٧٦١، ٧٦٢، ٧٦٣، ٧٦٤، ٧٦٥، ٧٦٦، ٧٦٧، ٧٦٨، ٧٦٩، ٧٧٠، ٧٧١، ٧٧٢، ٧٧٣، ٧٧٤، ٧٧٥، ٧٧٦، ٧٧٧، ٧٧٨، ٧٧٩، ٧٨٠، ٧٨١، ٧٨٢، ٧٨٣، ٧٨٤، ٧٨٥، ٧٨٦، ٧٨٧، ٧٨٨، ٧٨٩، ٧٩٠، ٧٩١، ٧٩٢، ٧٩٣، ٧٩٤، ٧٩٥، ٧٩٦، ٧٩٧، ٧٩٨، ٧٩٩، ٨٠٠، ٨٠١، ٨٠٢، ٨٠٣، ٨٠٤، ٨٠٥، ٨٠٦، ٨٠٧، ٨٠٨، ٨٠٩، ٨١٠، ٨١١، ٨١٢، ٨١٣، ٨١٤، ٨١٥، ٨١٦، ٨١٧، ٨١٨، ٨١٩، ٨٢٠، ٨٢١، ٨٢٢، ٨٢٣، ٨٢٤، ٨٢٥، ٨٢٦، ٨٢٧، ٨٢٨، ٨٢٩، ٨٣٠، ٨٣١، ٨٣٢، ٨٣٣، ٨٣٤، ٨٣٥، ٨٣٦، ٨٣٧، ٨٣٨، ٨٣٩، ٨٤٠، ٨٤١، ٨٤٢، ٨٤٣، ٨٤٤، ٨٤٥، ٨٤٦، ٨٤٧، ٨٤٨، ٨٤٩، ٨٥٠، ٨٥١، ٨٥٢، ٨٥٣، ٨٥٤، ٨٥٥، ٨٥٦، ٨٥٧، ٨٥٨، ٨٥٩، ٨٦٠، ٨٦١، ٨٦٢، ٨٦٣، ٨٦٤، ٨٦٥، ٨٦٦، ٨٦٧، ٨٦٨، ٨٦٩، ٨٧٠، ٨٧١، ٨٧٢، ٨٧٣، ٨٧٤، ٨٧٥، ٨٧٦، ٨٧٧، ٨٧٨، ٨٧٩، ٨٨٠، ٨٨١، ٨٨٢، ٨٨٣، ٨٨٤، ٨٨٥، ٨٨٦، ٨٨٧، ٨٨٨، ٨٨٩، ٨٩٠، ٨٩١، ٨٩٢، ٨٩٣، ٨٩٤، ٨٩٥، ٨٩٦، ٨٩٧، ٨٩٨، ٨٩٩، ٩٠٠، ٩٠١، ٩٠٢، ٩٠٣، ٩٠٤، ٩٠٥، ٩٠٦، ٩٠٧، ٩٠٨، ٩٠٩، ٩١٠، ٩١١، ٩١٢، ٩١٣، ٩١٤، ٩١٥، ٩١٦، ٩١٧، ٩١٨، ٩١٩، ٩٢٠، ٩٢١، ٩٢٢، ٩٢٣، ٩٢٤، ٩٢٥، ٩٢٦، ٩٢٧، ٩٢٨، ٩٢٩، ٩٣٠، ٩٣١، ٩٣٢، ٩٣٣، ٩٣٤، ٩٣٥، ٩٣٦، ٩٣٧، ٩٣٨، ٩٣٩، ٩٤٠، ٩٤١، ٩٤٢، ٩٤٣، ٩٤٤، ٩٤٥، ٩٤٦، ٩٤٧، ٩٤٨، ٩٤٩، ٩٥٠، ٩٥١، ٩٥٢، ٩٥٣، ٩٥٤، ٩٥٥، ٩٥٦، ٩٥٧، ٩٥٨، ٩٥٩، ٩٦٠، ٩٦١، ٩٦٢، ٩٦٣، ٩٦٤، ٩٦٥، ٩٦٦، ٩٦٧، ٩٦٨، ٩٦٩، ٩٧٠، ٩٧١، ٩٧٢، ٩٧٣، ٩٧٤، ٩٧٥، ٩٧٦، ٩٧٧، ٩٧٨، ٩٧٩، ٩٨٠، ٩٨١، ٩٨٢، ٩٨٣، ٩٨٤، ٩٨٥، ٩٨٦، ٩٨٧، ٩٨٨، ٩٨٩، ٩٩٠، ٩٩١، ٩٩٢، ٩٩٣، ٩٩٤، ٩٩٥، ٩٩٦، ٩٩٧، ٩٩٨، ٩٩٩، ١٠٠٠، ١٠٠١، ١٠٠٢، ١٠٠٣، ١٠٠٤، ١٠٠٥، ١٠٠٦، ١٠٠٧، ١٠٠٨، ١٠٠٩، ١٠١٠، ١٠١١، ١٠١٢، ١٠١٣، ١٠١٤، ١٠١٥، ١٠١٦، ١٠١٧، ١٠١٨، ١٠١٩، ١٠٢٠، ١٠٢١، ١٠٢٢، ١٠٢٣، ١٠٢٤، ١٠٢٥، ١٠٢٦، ١٠٢٧، ١٠٢٨، ١٠٢٩، ١٠٣٠، ١٠٣١، ١٠٣٢، ١٠٣٣، ١٠٣٤، ١٠٣٥، ١٠٣٦، ١٠٣٧، ١٠٣٨، ١٠٣٩، ١٠٤٠، ١٠٤١، ١٠٤٢، ١٠٤٣، ١٠٤٤، ١٠٤٥، ١٠٤٦، ١٠٤٧، ١٠٤٨، ١٠٤٩، ١٠٥٠، ١٠٥١، ١٠٥٢، ١٠٥٣، ١٠٥٤، ١٠٥٥، ١٠٥٦، ١٠٥٧، ١٠٥٨، ١٠٥٩، ١٠٦٠، ١٠٦١، ١٠٦٢، ١٠٦٣، ١٠٦٤، ١٠٦٥، ١٠٦٦، ١٠٦٧، ١٠٦٨، ١٠٦٩، ١٠٧٠، ١٠٧١، ١٠٧٢، ١٠٧٣، ١٠٧٤، ١٠٧٥، ١٠٧٦، ١٠٧٧، ١٠٧٨، ١٠٧٩، ١٠٨٠، ١٠٨١، ١٠٨٢، ١٠٨٣، ١٠٨٤، ١٠٨٥، ١٠٨٦، ١٠٨٧، ١٠٨٨، ١٠٨٩، ١٠٩٠، ١٠٩١، ١٠٩٢، ١٠٩٣، ١٠٩٤، ١٠٩٥، ١٠٩٦، ١٠٩٧، ١٠٩٨، ١٠٩٩، ١١٠٠، ١١٠١، ١١٠٢، ١١٠٣، ١١٠٤، ١١٠٥، ١١٠٦، ١١٠٧، ١١٠٨، ١١٠٩، ١١١٠، ١١١١، ١١١٢، ١١١٣، ١١١٤، ١١١٥، ١١١٦، ١١١٧، ١١١٨، ١١١٩، ١١٢٠، ١١٢١، ١١٢٢، ١١٢٣، ١١٢٤، ١١٢٥، ١١٢٦، ١١٢٧، ١١٢٨، ١١٢٩، ١١٣٠، ١١٣١، ١١٣٢، ١١٣٣، ١١٣٤، ١١٣٥، ١١٣٦، ١١٣٧، ١١٣٨، ١١٣٩، ١١٤٠، ١١٤١، ١١٤٢، ١١٤٣، ١١٤٤، ١١٤٥، ١١٤٦، ١١٤٧، ١١٤٨، ١١٤٩، ١١٥٠، ١١٥١، ١١٥٢، ١١٥٣، ١١٥٤، ١١٥٥، ١١٥٦، ١١٥٧، ١١٥٨، ١١٥٩، ١١٦٠، ١١٦١، ١١٦٢، ١١٦٣، ١١٦٤، ١١٦٥، ١١٦٦، ١١٦٧، ١١٦٨، ١١٦٩، ١١٧٠، ١١٧١، ١١٧٢، ١١٧٣، ١١٧٤، ١١٧٥، ١١٧٦، ١١٧٧، ١١٧٨، ١١٧٩، ١١٨٠، ١١٨١، ١١٨٢، ١١٨٣، ١١٨٤، ١١٨٥، ١١٨٦، ١١٨٧، ١١٨٨، ١١٨٩، ١١٩٠، ١١٩١، ١١٩٢، ١١٩٣، ١١٩٤، ١١٩٥، ١١٩٦، ١١٩٧، ١١٩٨، ١١٩٩، ١٢٠٠، ١٢٠١، ١٢٠٢، ١٢٠٣، ١٢٠٤، ١٢٠٥، ١٢٠٦، ١٢٠٧، ١٢٠٨، ١٢٠٩، ١٢١٠، ١٢١١، ١٢١٢، ١٢١٣، ١٢١٤، ١٢١٥، ١٢١٦، ١٢١٧، ١٢١٨، ١٢١٩، ١٢٢٠، ١٢٢١، ١٢٢٢، ١٢٢٣، ١٢٢٤، ١٢٢٥، ١٢٢٦، ١٢٢٧، ١٢٢٨، ١٢٢٩، ١٢٣٠، ١٢٣١، ١٢٣٢، ١٢٣٣، ١٢٣٤، ١٢٣٥، ١٢٣٦، ١٢٣٧، ١٢٣٨، ١٢٣٩، ١٢٤٠، ١٢٤١، ١٢٤٢، ١٢٤٣، ١٢٤٤، ١٢٤٥، ١٢٤٦، ١٢٤٧، ١٢٤٨، ١٢٤٩، ١٢٥٠، ١٢٥١، ١٢٥٢، ١٢٥٣، ١٢٥٤، ١٢٥٥، ١٢٥٦، ١٢٥٧، ١٢٥٨، ١٢٥٩، ١٢٦٠، ١٢٦١، ١٢٦٢، ١٢٦٣، ١٢٦٤، ١٢٦٥، ١٢٦٦، ١٢٦٧، ١٢٦٨، ١٢٦٩، ١٢٧٠، ١٢٧١، ١٢٧٢، ١٢٧٣، ١٢٧٤، ١٢٧٥، ١٢٧٦، ١٢٧٧، ١٢٧٨، ١٢٧٩، ١٢٨٠، ١٢٨١، ١٢٨٢، ١٢٨٣، ١٢٨٤، ١٢٨٥، ١٢٨٦، ١٢٨٧، ١٢٨٨، ١٢٨٩، ١٢٩٠، ١٢٩١، ١٢٩٢، ١٢٩٣، ١٢٩٤، ١٢٩٥، ١٢٩٦، ١٢٩٧، ١٢٩٨، ١٢٩٩، ١٣٠٠، ١٣٠١، ١٣٠٢، ١٣٠٣، ١٣٠٤، ١٣٠٥، ١٣٠٦، ١٣٠٧، ١٣٠٨، ١٣٠٩، ١٣١٠، ١٣١١، ١٣١٢، ١٣١٣، ١٣١٤، ١٣١٥، ١٣١٦، ١٣١٧، ١٣١٨، ١٣١٩، ١٣٢٠، ١٣٢١، ١٣٢٢، ١٣٢٣، ١٣٢٤، ١٣٢٥، ١٣٢٦، ١٣٢٧، ١٣٢٨، ١٣٢٩، ١٣٣٠، ١٣٣١، ١٣٣٢، ١٣٣٣، ١٣٣٤، ١٣٣٥، ١٣٣٦، ١٣٣٧، ١٣٣٨، ١٣٣٩، ١٣٤٠، ١٣٤١، ١٣٤٢، ١٣٤٣، ١٣٤٤، ١٣٤٥، ١٣٤٦، ١٣٤٧، ١٣٤٨، ١٣٤٩، ١٣٥٠، ١٣٥١، ١٣٥٢، ١٣٥٣، ١٣٥٤، ١٣٥٥، ١٣٥٦، ١٣٥٧، ١٣٥٨، ١٣٥٩، ١٣٦٠، ١٣٦١، ١٣٦٢، ١٣٦٣، ١٣٦٤، ١٣٦٥، ١٣٦٦، ١٣٦٧، ١٣٦٨، ١٣٦٩، ١٣٧٠، ١٣٧١، ١٣٧٢، ١٣٧٣، ١٣٧٤، ١٣٧٥، ١٣٧٦، ١٣٧٧، ١٣٧٨، ١٣٧٩، ١٣٨٠، ١٣٨١، ١٣٨٢، ١٣٨٣، ١٣٨٤، ١٣٨٥، ١٣٨٦، ١٣٨٧، ١٣٨٨، ١٣٨٩، ١٣٩٠، ١٣٩١، ١٣٩٢، ١٣٩٣، ١٣٩٤، ١٣٩٥، ١٣٩٦، ١٣٩٧، ١٣٩٨، ١٣٩٩، ١٤٠٠، ١٤٠١، ١٤٠٢، ١٤٠٣، ١٤٠٤، ١٤٠٥، ١٤٠٦، ١٤٠٧، ١٤٠٨، ١٤٠٩، ١٤١٠، ١٤١١، ١٤١٢، ١٤١٣، ١٤١٤، ١٤١٥، ١٤١٦، ١٤١٧، ١٤١٨، ١٤١٩، ١٤٢٠، ١٤٢١، ١٤٢٢، ١٤٢٣، ١٤٢٤، ١٤٢٥، ١٤٢٦، ١٤٢٧، ١٤٢٨، ١٤٢٩، ١٤٣٠، ١٤٣١، ١٤٣٢، ١٤٣٣، ١٤٣٤، ١٤٣٥، ١٤٣٦، ١٤٣٧، ١٤٣٨، ١٤٣٩، ١٤٤٠، ١٤٤١، ١٤٤٢، ١٤٤٣، ١٤٤٤، ١٤٤٥، ١٤٤٦، ١٤٤٧، ١٤٤٨، ١٤٤٩، ١٤٥٠، ١٤٥١، ١٤٥٢، ١٤٥٣، ١٤٥٤، ١٤٥٥، ١٤٥٦، ١٤٥٧، ١٤٥٨، ١٤٥٩، ١٤٦٠، ١٤٦١، ١٤٦٢، ١٤٦٣، ١٤٦٤، ١٤٦٥، ١٤٦٦، ١٤٦٧، ١٤٦٨، ١٤٦٩، ١٤٧٠، ١٤٧١، ١٤٧٢، ١٤٧٣، ١٤٧٤، ١٤٧٥، ١٤٧٦، ١٤٧٧، ١٤٧٨، ١٤٧٩، ١٤٨٠، ١٤٨١، ١٤٨٢، ١٤٨٣، ١٤٨٤، ١٤٨٥، ١٤٨٦، ١٤٨٧، ١٤٨٨، ١٤٨٩، ١٤٩٠، ١٤٩١، ١٤٩٢، ١٤٩٣، ١٤٩٤، ١٤٩٥، ١٤٩٦، ١٤٩٧، ١٤٩٨، ١٤٩٩، ١٥٠٠، ١٥٠١، ١٥٠٢، ١٥٠٣، ١٥٠٤، ١٥٠٥، ١٥٠٦، ١٥٠٧، ١٥٠٨، ١٥٠٩، ١٥١٠، ١٥١١، ١٥١٢، ١٥١٣، ١٥١٤، ١٥١٥، ١٥١٦، ١٥١٧، ١٥١٨، ١٥١٩، ١٥٢٠، ١٥٢١، ١٥٢٢، ١٥٢٣، ١٥٢٤، ١٥٢٥، ١٥٢٦، ١٥٢٧، ١٥٢٨، ١٥٢٩، ١٥٣٠، ١٥٣١، ١٥٣٢، ١٥٣٣، ١٥٣٤، ١٥٣٥، ١٥٣٦، ١٥٣٧، ١٥٣٨، ١٥٣٩، ١٥٤٠، ١٥٤١، ١٥٤٢، ١٥٤٣، ١٥٤٤، ١٥٤٥، ١٥٤٦، ١٥٤٧، ١٥٤٨، ١٥٤٩، ١٥٥٠، ١٥٥١، ١٥٥٢، ١٥٥٣، ١٥٥٤، ١٥٥٥، ١٥٥٦، ١٥٥٧، ١٥٥٨، ١٥٥

ووصول حافيه صلاح البدن. (١١)

غير أن المالكية اشترطوا أن يكون الخلق مضمناً
ولم يشترط ذلك غيرهم.

ود - المالكية فيهم كمشهور عندهم. وهو رأي
المناصبي حسن من الشافعية. ويجب بأنه شاذ -
وهو خبير بأن نية، إلى أنه إذا احتقر الصائم في
البدن لا يفسد. وليس عليه قضاء. وعملوا ذلك بأن
الصبياء من دس الشطرنج الذي يحتاج إلى صرفته
الخصم والصيام. ولو كانت هذه الأمور مما حرمها الله
سبحانه لكان واجباً على الرسول صلى الله عليه وسلم
سأله. ولم يذكر ذلك لعلمه الصحابة. وسواء الأهل
كذلك ألقوا حائل شرعه. هناك يدل أحد من أهل علمه
عن النبي صلى الله عليه وسلم في ذلك حديثاً
صحيحاً ولا ضعيفاً ولا مدحاً ولا مرسلاً علم أنه
يذكر شيئاً من ذلك. (١٢)

الاحتقان في النفل :

١٣ - الاحتقان في النفل إذا لم يقص إن الشاة فلا
شيء. ولا يؤتى إلى فطر عند الجمهور. وذهب
الشافعية إلى أصح القول عندهم إلى أنه يفسد. ولي

والخوف منفذ فلا يكون خارجاً من الجوف. (١١)

احتقان الصائم :

١١ - احتقان الصائم إما أن يكون في دبر أو في
فم أو في سواه فحالة (أي التي تفصل بين الجوف)

الاحتقان في الدبر :

في الشاة والابل :

١٢ - ذهب الشخصية والمالكية في الشهوة. وهو
انتهت عند كل من الشافعية وحاشاه. إلى أن
الاحتقان في الدبر يفسد الصائم. وعليه القضاء
لعول عدسة رضي الله عنهما : دس علي رسول الله
صلى الله عليه وسلم. قال : يا عائشة من من كسرة؟
فأجبت برص. فوضعت فيه. قال : يا عائشة من
دخن طير من شيء؟ كذلك فسد الصائم. إجماع
الإمامان مما دخل وليس مما خرج. (١٣) وعن ابن
عسار ومكرمة : لا يفسد مما دخل وليس مما
خرج. (١٤) ولأن هذا الشيء وصل إلى حوصته
والاحتقان فيه. فأنشأ الإكفل. ولو وجد ممي الفطر وهو

(١١) الخصي ١٩٠/١ - ١٩٠/٢.

(١٢) - حديث أخرجه ابن ماجه وأبو داود والبيهقي. وصححه
أبو داود (١٩٠/٢) قال : سئل عن رجل أكل من لحم
في يومه. وهو صائم. فقال : لا بأس.

(١٣) قال : لمكرمة وأبو عيسى بن أبيه. وهو ابن أبي عتبة
الصحاح ١/١٣٧ (١٩٠/٢) وأبو داود البيهقي. وقد ذكرنا
في مقدمة مسنده. ومكرمة عن - مسنده. وليس
أن مسنده موقوف على ابن أبي عيسى. وذكرنا عن أبي
صلى الله عليه وسلم. ولا شيء. - عنه. راجع ١٩٠/٢ - ١٩٠/٣

(١٤) - فتح الباري عن ابن أبي عمير. ١٩٠/٢ - ١٩٠/٣. قال :
رواه أبو داود. عنه ١٩٠/٢ - ١٩٠/٣. قال : لا بأس.
مسند الشافعية ١٩٠/٢. قال : لا بأس. قال : لا بأس.
" قال : (١٩٠/٢) قال : لا بأس. قال : لا بأس. قال : لا بأس.
طه حرمه الفطر. والبروج ١٩٠/٢ - ١٩٠/٣. قال : لا بأس.
١٩٠/٢ - ١٩٠/٣. قال : لا بأس. قال : لا بأس. قال : لا بأس.
(١٥) - قال : لا بأس. قال : لا بأس. قال : لا بأس. قال : لا بأس.
(١٦) - قال : لا بأس. قال : لا بأس. قال : لا بأس. قال : لا بأس.
الفتاوى ١٩٠/٢ - ١٩٠/٣. قال : لا بأس. قال : لا بأس.
الفتاوى ١٩٠/٢ - ١٩٠/٣. قال : لا بأس. قال : لا بأس.

وسلم « أمر بالاعتد عند الصوم، وقال لينتبه لصائم^(١) » ولأنه وصل إلى جوفه باختياره، فأشبهه لأكله، ولغووه وصل. فله عليه وسم « انظر كما دخل^(٢) ».

وذهب المالكية، وهو رأي لكن من الطائفة والحنابلة، إلى أنه لا يفيد اعتد، وعمل ابن نبيه ذلك عاصي في الاحتشاق مطلقاً^(٣).

الاحتشاق بالغير:

١٥ - أجاز العلماء استعمال الحقة في الدوام من مريض أو هزال مظاهر، ولم يجز لحقة استعمال الحقة للتوفي على الجذع أو السن^(٤). أما بالنسبة للاحتشاق بالغير فقد منع العلماء من غير ضرورة لحكم النبي عن الحرز.

أسا إذا كان الاحتشاق ضرورة، ومتعيناً، فقد أجاز الحنفية والشافعية والاحتشاق بالغير إذا كانت الضرورة يجتنب معها على نفسه، وآخره طبيب مسلم « أفى أن شعاعه ينضمين بالثدي بالجره، على أن يستعمل قدر حاجته. وقالوا: إن حديث رسول الله

وحه ضم: إن حاور الحقة أفطر ولا فلا. أما إذا وصل المثانة فإن حكم الاحتشاق بالنسبة لفيل المرأة بأحد حكم الاحتشاق في الذكر^(٥).

وأما الاحتشاق في فيل الرجل (الإحليل) فإن وصل إلى المثانة فهو زنا^(٦).

ذهب أبو حنيفة وعنه المالكية، وهو المذهب عند الحنابلة ورأي للشافعية، إلى أنه لا يقصر ويس عليه شيء. وعملوا ذلك لأنه لم يرد فيه نص، ومن قاسه على غيره حاش الحق، لأن هذا لا يفيد إلى الحرز. ولا يؤدي إلى التحلية له - حقه. وذهب أبو يوسف والشافعية في الأصح عدله، وهو قول للحابلة، إلى أنه لا يقصر في إحليله فسد منه، لأن هذا شيء وصل إلى جوفه باختياره فأنسبه للأكل^(٧).

الاحتشاق في الجائفة:

١٤ - ذهب الحنفية والشافعية وهو المذهب عند الحنابلة^(٨) إلى أنه إذا تناول ما يصل إلى جوفه عند صومه، وأنه يصل إلى الجوف، ولأن غم استناد كاستناد، وأنه أبلغ وأون، والنسب صلى الله عليه

(١) رواه الترمذي، والبيهقي، في - عنه من حديث عبد الرحمن بن السعد - بن سعيد، في - ابن حجر، حديث مسكين، ومعه امرئ مسلم، وقال: «وحد» - وقد أمره.

(٢) من تحريمه في سنن أبي هريرة ١٤

(٣) انظر حاشي ١٧٢ - الشريعة الإسلامية، ونسبة الحديث مسند أبي حنيفة، في - شرحه، في - ابن حجر، ٥١١، ٥١٢، ٥١٣، ٥١٤، ٥١٥، ٥١٦، ٥١٧، ٥١٨، ٥١٩، ٥٢٠، ٥٢١، ٥٢٢، ٥٢٣، ٥٢٤، ٥٢٥، ٥٢٦، ٥٢٧، ٥٢٨، ٥٢٩، ٥٣٠، ٥٣١، ٥٣٢، ٥٣٣، ٥٣٤، ٥٣٥، ٥٣٦، ٥٣٧، ٥٣٨، ٥٣٩، ٥٤٠، ٥٤١، ٥٤٢، ٥٤٣، ٥٤٤، ٥٤٥، ٥٤٦، ٥٤٧، ٥٤٨، ٥٤٩، ٥٥٠، ٥٥١، ٥٥٢، ٥٥٣، ٥٥٤، ٥٥٥، ٥٥٦، ٥٥٧، ٥٥٨، ٥٥٩، ٥٦٠، ٥٦١، ٥٦٢، ٥٦٣، ٥٦٤، ٥٦٥، ٥٦٦، ٥٦٧، ٥٦٨، ٥٦٩، ٥٧٠، ٥٧١، ٥٧٢، ٥٧٣، ٥٧٤، ٥٧٥، ٥٧٦، ٥٧٧، ٥٧٨، ٥٧٩، ٥٨٠، ٥٨١، ٥٨٢، ٥٨٣، ٥٨٤، ٥٨٥، ٥٨٦، ٥٨٧، ٥٨٨، ٥٨٩، ٥٩٠، ٥٩١، ٥٩٢، ٥٩٣، ٥٩٤، ٥٩٥، ٥٩٦، ٥٩٧، ٥٩٨، ٥٩٩، ٦٠٠، ٦٠١، ٦٠٢، ٦٠٣، ٦٠٤، ٦٠٥، ٦٠٦، ٦٠٧، ٦٠٨، ٦٠٩، ٦١٠، ٦١١، ٦١٢، ٦١٣، ٦١٤، ٦١٥، ٦١٦، ٦١٧، ٦١٨، ٦١٩، ٦٢٠، ٦٢١، ٦٢٢، ٦٢٣، ٦٢٤، ٦٢٥، ٦٢٦، ٦٢٧، ٦٢٨، ٦٢٩، ٦٣٠، ٦٣١، ٦٣٢، ٦٣٣، ٦٣٤، ٦٣٥، ٦٣٦، ٦٣٧، ٦٣٨، ٦٣٩، ٦٤٠، ٦٤١، ٦٤٢، ٦٤٣، ٦٤٤، ٦٤٥، ٦٤٦، ٦٤٧، ٦٤٨، ٦٤٩، ٦٥٠، ٦٥١، ٦٥٢، ٦٥٣، ٦٥٤، ٦٥٥، ٦٥٦، ٦٥٧، ٦٥٨، ٦٥٩، ٦٦٠، ٦٦١، ٦٦٢، ٦٦٣، ٦٦٤، ٦٦٥، ٦٦٦، ٦٦٧، ٦٦٨، ٦٦٩، ٦٧٠، ٦٧١، ٦٧٢، ٦٧٣، ٦٧٤، ٦٧٥، ٦٧٦، ٦٧٧، ٦٧٨، ٦٧٩، ٦٨٠، ٦٨١، ٦٨٢، ٦٨٣، ٦٨٤، ٦٨٥، ٦٨٦، ٦٨٧، ٦٨٨، ٦٨٩، ٦٩٠، ٦٩١، ٦٩٢، ٦٩٣، ٦٩٤، ٦٩٥، ٦٩٦، ٦٩٧، ٦٩٨، ٦٩٩، ٧٠٠، ٧٠١، ٧٠٢، ٧٠٣، ٧٠٤، ٧٠٥، ٧٠٦، ٧٠٧، ٧٠٨، ٧٠٩، ٧١٠، ٧١١، ٧١٢، ٧١٣، ٧١٤، ٧١٥، ٧١٦، ٧١٧، ٧١٨، ٧١٩، ٧٢٠، ٧٢١، ٧٢٢، ٧٢٣، ٧٢٤، ٧٢٥، ٧٢٦، ٧٢٧، ٧٢٨، ٧٢٩، ٧٣٠، ٧٣١، ٧٣٢، ٧٣٣، ٧٣٤، ٧٣٥، ٧٣٦، ٧٣٧، ٧٣٨، ٧٣٩، ٧٤٠، ٧٤١، ٧٤٢، ٧٤٣، ٧٤٤، ٧٤٥، ٧٤٦، ٧٤٧، ٧٤٨، ٧٤٩، ٧٥٠، ٧٥١، ٧٥٢، ٧٥٣، ٧٥٤، ٧٥٥، ٧٥٦، ٧٥٧، ٧٥٨، ٧٥٩، ٧٦٠، ٧٦١، ٧٦٢، ٧٦٣، ٧٦٤، ٧٦٥، ٧٦٦، ٧٦٧، ٧٦٨، ٧٦٩، ٧٧٠، ٧٧١، ٧٧٢، ٧٧٣، ٧٧٤، ٧٧٥، ٧٧٦، ٧٧٧، ٧٧٨، ٧٧٩، ٧٨٠، ٧٨١، ٧٨٢، ٧٨٣، ٧٨٤، ٧٨٥، ٧٨٦، ٧٨٧، ٧٨٨، ٧٨٩، ٧٩٠، ٧٩١، ٧٩٢، ٧٩٣، ٧٩٤، ٧٩٥، ٧٩٦، ٧٩٧، ٧٩٨، ٧٩٩، ٨٠٠، ٨٠١، ٨٠٢، ٨٠٣، ٨٠٤، ٨٠٥، ٨٠٦، ٨٠٧، ٨٠٨، ٨٠٩، ٨١٠، ٨١١، ٨١٢، ٨١٣، ٨١٤، ٨١٥، ٨١٦، ٨١٧، ٨١٨، ٨١٩، ٨٢٠، ٨٢١، ٨٢٢، ٨٢٣، ٨٢٤، ٨٢٥، ٨٢٦، ٨٢٧، ٨٢٨، ٨٢٩، ٨٣٠، ٨٣١، ٨٣٢، ٨٣٣، ٨٣٤، ٨٣٥، ٨٣٦، ٨٣٧، ٨٣٨، ٨٣٩، ٨٤٠، ٨٤١، ٨٤٢، ٨٤٣، ٨٤٤، ٨٤٥، ٨٤٦، ٨٤٧، ٨٤٨، ٨٤٩، ٨٥٠، ٨٥١، ٨٥٢، ٨٥٣، ٨٥٤، ٨٥٥، ٨٥٦، ٨٥٧، ٨٥٨، ٨٥٩، ٨٦٠، ٨٦١، ٨٦٢، ٨٦٣، ٨٦٤، ٨٦٥، ٨٦٦، ٨٦٧، ٨٦٨، ٨٦٩، ٨٧٠، ٨٧١، ٨٧٢، ٨٧٣، ٨٧٤، ٨٧٥، ٨٧٦، ٨٧٧، ٨٧٨، ٨٧٩، ٨٨٠، ٨٨١، ٨٨٢، ٨٨٣، ٨٨٤، ٨٨٥، ٨٨٦، ٨٨٧، ٨٨٨، ٨٨٩، ٨٩٠، ٨٩١، ٨٩٢، ٨٩٣، ٨٩٤، ٨٩٥، ٨٩٦، ٨٩٧، ٨٩٨، ٨٩٩، ٩٠٠، ٩٠١، ٩٠٢، ٩٠٣، ٩٠٤، ٩٠٥، ٩٠٦، ٩٠٧، ٩٠٨، ٩٠٩، ٩١٠، ٩١١، ٩١٢، ٩١٣، ٩١٤، ٩١٥، ٩١٦، ٩١٧، ٩١٨، ٩١٩، ٩٢٠، ٩٢١، ٩٢٢، ٩٢٣، ٩٢٤، ٩٢٥، ٩٢٦، ٩٢٧، ٩٢٨، ٩٢٩، ٩٣٠، ٩٣١، ٩٣٢، ٩٣٣، ٩٣٤، ٩٣٥، ٩٣٦، ٩٣٧، ٩٣٨، ٩٣٩، ٩٤٠، ٩٤١، ٩٤٢، ٩٤٣، ٩٤٤، ٩٤٥، ٩٤٦، ٩٤٧، ٩٤٨، ٩٤٩، ٩٥٠، ٩٥١، ٩٥٢، ٩٥٣، ٩٥٤، ٩٥٥، ٩٥٦، ٩٥٧، ٩٥٨، ٩٥٩، ٩٦٠، ٩٦١، ٩٦٢، ٩٦٣، ٩٦٤، ٩٦٥، ٩٦٦، ٩٦٧، ٩٦٨، ٩٦٩، ٩٧٠، ٩٧١، ٩٧٢، ٩٧٣، ٩٧٤، ٩٧٥، ٩٧٦، ٩٧٧، ٩٧٨، ٩٧٩، ٩٨٠، ٩٨١، ٩٨٢، ٩٨٣، ٩٨٤، ٩٨٥، ٩٨٦، ٩٨٧، ٩٨٨، ٩٨٩، ٩٩٠، ٩٩١، ٩٩٢، ٩٩٣، ٩٩٤، ٩٩٥، ٩٩٦، ٩٩٧، ٩٩٨، ٩٩٩، ١٠٠٠، ١٠٠١، ١٠٠٢، ١٠٠٣، ١٠٠٤، ١٠٠٥، ١٠٠٦، ١٠٠٧، ١٠٠٨، ١٠٠٩، ١٠١٠، ١٠١١، ١٠١٢، ١٠١٣، ١٠١٤، ١٠١٥، ١٠١٦، ١٠١٧، ١٠١٨، ١٠١٩، ١٠٢٠، ١٠٢١، ١٠٢٢، ١٠٢٣، ١٠٢٤، ١٠٢٥، ١٠٢٦، ١٠٢٧، ١٠٢٨، ١٠٢٩، ١٠٣٠، ١٠٣١، ١٠٣٢، ١٠٣٣، ١٠٣٤، ١٠٣٥، ١٠٣٦، ١٠٣٧، ١٠٣٨، ١٠٣٩، ١٠٤٠، ١٠٤١، ١٠٤٢، ١٠٤٣، ١٠٤٤، ١٠٤٥، ١٠٤٦، ١٠٤٧، ١٠٤٨، ١٠٤٩، ١٠٥٠، ١٠٥١، ١٠٥٢، ١٠٥٣، ١٠٥٤، ١٠٥٥، ١٠٥٦، ١٠٥٧، ١٠٥٨، ١٠٥٩، ١٠٦٠، ١٠٦١، ١٠٦٢، ١٠٦٣، ١٠٦٤، ١٠٦٥، ١٠٦٦، ١٠٦٧، ١٠٦٨، ١٠٦٩، ١٠٧٠، ١٠٧١، ١٠٧٢، ١٠٧٣، ١٠٧٤، ١٠٧٥، ١٠٧٦، ١٠٧٧، ١٠٧٨، ١٠٧٩، ١٠٨٠، ١٠٨١، ١٠٨٢، ١٠٨٣، ١٠٨٤، ١٠٨٥، ١٠٨٦، ١٠٨٧، ١٠٨٨، ١٠٨٩، ١٠٩٠، ١٠٩١، ١٠٩٢، ١٠٩٣، ١٠٩٤، ١٠٩٥، ١٠٩٦، ١٠٩٧، ١٠٩٨، ١٠٩٩، ١١٠٠، ١١٠١، ١١٠٢، ١١٠٣، ١١٠٤، ١١٠٥، ١١٠٦، ١١٠٧، ١١٠٨، ١١٠٩، ١١١٠، ١١١١، ١١١٢، ١١١٣، ١١١٤، ١١١٥، ١١١٦، ١١١٧، ١١١٨، ١١١٩، ١١٢٠، ١١٢١، ١١٢٢، ١١٢٣، ١١٢٤، ١١٢٥، ١١٢٦، ١١٢٧، ١١٢٨، ١١٢٩، ١١٣٠، ١١٣١، ١١٣٢، ١١٣٣، ١١٣٤، ١١٣٥، ١١٣٦، ١١٣٧، ١١٣٨، ١١٣٩، ١١٤٠، ١١٤١، ١١٤٢، ١١٤٣، ١١٤٤، ١١٤٥، ١١٤٦، ١١٤٧، ١١٤٨، ١١٤٩، ١١٥٠، ١١٥١، ١١٥٢، ١١٥٣، ١١٥٤، ١١٥٥، ١١٥٦، ١١٥٧، ١١٥٨، ١١٥٩، ١١٦٠، ١١٦١، ١١٦٢، ١١٦٣، ١١٦٤، ١١٦٥، ١١٦٦، ١١٦٧، ١١٦٨، ١١٦٩، ١١٧٠، ١١٧١، ١١٧٢، ١١٧٣، ١١٧٤، ١١٧٥، ١١٧٦، ١١٧٧، ١١٧٨، ١١٧٩، ١١٨٠، ١١٨١، ١١٨٢، ١١٨٣، ١١٨٤، ١١٨٥، ١١٨٦، ١١٨٧، ١١٨٨، ١١٨٩، ١١٩٠، ١١٩١، ١١٩٢، ١١٩٣، ١١٩٤، ١١٩٥، ١١٩٦، ١١٩٧، ١١٩٨، ١١٩٩، ١٢٠٠، ١٢٠١، ١٢٠٢، ١٢٠٣، ١٢٠٤، ١٢٠٥، ١٢٠٦، ١٢٠٧، ١٢٠٨، ١٢٠٩، ١٢١٠، ١٢١١، ١٢١٢، ١٢١٣، ١٢١٤، ١٢١٥، ١٢١٦، ١٢١٧، ١٢١٨، ١٢١٩، ١٢٢٠، ١٢٢١، ١٢٢٢، ١٢٢٣، ١٢٢٤، ١٢٢٥، ١٢٢٦، ١٢٢٧، ١٢٢٨، ١٢٢٩، ١٢٣٠، ١٢٣١، ١٢٣٢، ١٢٣٣، ١٢٣٤، ١٢٣٥، ١٢٣٦، ١٢٣٧، ١٢٣٨، ١٢٣٩، ١٢٤٠، ١٢٤١، ١٢٤٢، ١٢٤٣، ١٢٤٤، ١٢٤٥، ١٢٤٦، ١٢٤٧، ١٢٤٨، ١٢٤٩، ١٢٥٠، ١٢٥١، ١٢٥٢، ١٢٥٣، ١٢٥٤، ١٢٥٥، ١٢٥٦، ١٢٥٧، ١٢٥٨، ١٢٥٩، ١٢٦٠، ١٢٦١، ١٢٦٢، ١٢٦٣، ١٢٦٤، ١٢٦٥، ١٢٦٦، ١٢٦٧، ١٢٦٨، ١٢٦٩، ١٢٧٠، ١٢٧١، ١٢٧٢، ١٢٧٣، ١٢٧٤، ١٢٧٥، ١٢٧٦، ١٢٧٧، ١٢٧٨، ١٢٧٩، ١٢٨٠، ١٢٨١، ١٢٨٢، ١٢٨٣، ١٢٨٤، ١٢٨٥، ١٢٨٦، ١٢٨٧، ١٢٨٨، ١٢٨٩، ١٢٩٠، ١٢٩١، ١٢٩٢، ١٢٩٣، ١٢٩٤، ١٢٩٥، ١٢٩٦، ١٢٩٧، ١٢٩٨، ١٢٩٩، ١٣٠٠، ١٣٠١، ١٣٠٢، ١٣٠٣، ١٣٠٤، ١٣٠٥، ١٣٠٦، ١٣٠٧، ١٣٠٨، ١٣٠٩، ١٣١٠، ١٣١١، ١٣١٢، ١٣١٣، ١٣١٤، ١٣١٥، ١٣١٦، ١٣١٧، ١٣١٨، ١٣١٩، ١٣٢٠، ١٣٢١، ١٣٢٢، ١٣٢٣، ١٣٢٤، ١٣٢٥، ١٣٢٦، ١٣٢٧، ١٣٢٨، ١٣٢٩، ١٣٣٠، ١٣٣١، ١٣٣٢، ١٣٣٣، ١٣٣٤، ١٣٣٥، ١٣٣٦، ١٣٣٧، ١٣٣٨، ١٣٣٩، ١٣٤٠، ١٣٤١، ١٣٤٢، ١٣٤٣، ١٣٤٤، ١٣٤٥، ١٣٤٦، ١٣٤٧، ١٣٤٨، ١٣٤٩، ١٣٥٠، ١٣٥١، ١٣٥٢، ١٣٥٣، ١٣٥٤، ١٣٥٥، ١٣٥٦، ١٣٥٧، ١٣٥٨، ١٣٥٩، ١٣٦٠، ١٣٦١، ١٣٦٢، ١٣٦٣، ١٣٦٤، ١٣٦٥، ١٣٦٦، ١٣٦٧، ١٣٦٨، ١٣٦٩، ١٣٧٠، ١٣٧١، ١٣٧٢، ١٣٧٣، ١٣٧٤، ١٣٧٥، ١٣٧٦، ١٣٧٧، ١٣٧٨، ١٣٧٩، ١٣٨٠، ١٣٨١، ١٣٨٢، ١٣٨٣، ١٣٨٤، ١٣٨٥، ١٣٨٦، ١٣٨٧، ١٣٨٨، ١٣٨٩، ١٣٩٠، ١٣٩١، ١٣٩٢، ١٣٩٣، ١٣٩٤، ١٣٩٥، ١٣٩٦، ١٣٩٧، ١٣٩٨، ١٣٩٩، ١٤٠٠، ١٤٠١، ١٤٠٢، ١٤٠٣، ١٤٠٤، ١٤٠٥، ١٤٠٦، ١٤٠٧، ١٤٠٨، ١٤٠٩، ١٤١٠، ١٤١١، ١٤١٢، ١٤١٣، ١٤١٤، ١٤١٥، ١٤١٦، ١٤١٧، ١٤١٨، ١٤١٩، ١٤٢٠، ١٤٢١، ١٤٢٢، ١٤٢٣، ١٤٢٤، ١٤٢٥، ١٤٢٦، ١٤٢٧، ١٤٢٨، ١٤٢٩، ١٤٣٠، ١٤٣١، ١٤٣٢، ١٤٣٣، ١٤٣٤، ١٤٣٥، ١٤٣٦، ١٤٣٧، ١٤٣٨، ١٤٣٩، ١٤٤٠، ١٤٤١، ١٤٤٢، ١٤٤٣، ١٤٤٤، ١٤٤٥، ١٤٤٦، ١٤٤٧، ١٤٤٨، ١٤٤٩، ١٤٥٠، ١٤٥١، ١٤٥٢، ١٤٥٣، ١٤٥٤، ١٤٥٥، ١٤٥٦، ١٤٥٧، ١٤٥٨، ١٤٥٩، ١٤٦٠، ١٤٦١، ١٤٦٢، ١٤٦٣، ١٤٦٤، ١٤٦٥، ١٤٦٦، ١٤٦٧، ١٤٦٨، ١٤٦٩، ١٤٧٠، ١٤٧١، ١٤٧٢، ١٤٧٣، ١٤٧٤، ١٤٧٥، ١٤٧٦، ١٤٧٧، ١٤٧٨، ١٤٧٩، ١٤٨٠، ١٤٨١، ١٤٨٢، ١٤٨٣، ١٤٨٤، ١٤٨٥، ١٤٨٦، ١٤٨٧، ١٤٨٨، ١٤٨٩، ١٤٩٠، ١٤٩١، ١٤٩٢، ١٤٩٣، ١٤٩٤، ١٤٩٥، ١٤٩٦، ١٤٩٧، ١٤٩٨، ١٤٩٩، ١٥٠٠، ١٥٠١، ١٥٠٢، ١٥٠٣، ١٥٠٤، ١٥٠٥، ١٥٠٦، ١٥٠٧، ١٥٠٨، ١٥٠٩، ١٥١٠، ١٥١١، ١٥١٢، ١٥١٣، ١٥١٤، ١٥١٥، ١٥١٦، ١٥١٧، ١٥١٨، ١٥١٩، ١٥٢٠، ١٥٢١، ١٥٢٢، ١٥٢٣، ١٥٢٤، ١٥٢٥، ١٥٢٦، ١٥٢٧، ١٥٢٨، ١٥٢٩، ١٥٣٠، ١٥٣١، ١٥٣٢، ١٥٣٣، ١٥٣٤، ١٥٣٥، ١٥٣٦، ١٥٣٧، ١٥٣٨، ١٥٣٩، ١٥٤٠، ١٥٤١، ١٥٤٢، ١٥٤٣، ١٥٤٤، ١٥٤٥، ١٥٤٦، ١٥٤٧، ١٥٤٨، ١٥٤٩، ١٥٥٠، ١٥٥١، ١٥٥٢، ١٥٥٣، ١٥٥٤، ١٥٥٥، ١٥٥٦، ١٥٥٧، ١٥٥٨، ١٥٥٩، ١٥٦٠، ١٥٦١، ١٥٦٢، ١٥٦٣، ١٥٦٤، ١٥٦٥، ١٥٦٦، ١٥٦٧، ١٥٦٨، ١٥٦٩، ١٥٧٠، ١٥٧١، ١٥٧٢، ١٥٧٣، ١٥٧٤، ١٥٧٥، ١٥٧٦، ١٥٧٧، ١٥٧٨، ١٥٧٩، ١٥٨٠، ١٥٨١، ١٥٨٢، ١٥٨٣، ١٥٨٤، ١٥٨٥، ١٥٨٦، ١٥٨٧، ١٥٨٨، ١٥٨٩، ١٥٩٠، ١٥٩١، ١٥٩٢، ١٥٩٣، ١٥٩٤، ١٥٩٥، ١٥٩٦، ١٥٩٧، ١٥٩٨، ١٥٩٩، ١٦٠٠، ١٦٠١، ١٦٠٢، ١٦٠٣، ١٦٠٤، ١٦٠٥، ١٦٠٦، ١٦٠٧، ١٦٠٨، ١٦٠٩، ١٦١٠، ١٦١١، ١٦١٢، ١٦١٣، ١٦١٤، ١٦١٥، ١٦١٦، ١٦١٧، ١٦١٨، ١٦١٩، ١٦٢٠، ١٦٢١، ١٦٢٢، ١٦٢٣، ١٦٢٤، ١٦٢٥، ١٦٢٦، ١٦٢٧، ١٦٢٨، ١٦٢٩، ١٦٣٠، ١٦٣١، ١٦٣٢، ١٦٣٣، ١٦٣٤، ١٦٣٥، ١٦٣٦، ١٦٣٧، ١٦٣٨، ١٦٣٩، ١٦٤٠، ١٦٤١، ١٦٤٢، ١٦٤٣، ١٦٤٤، ١٦٤٥، ١٦٤٦، ١٦٤٧، ١٦٤٨، ١٦٤٩، ١٦٥٠، ١٦٥١، ١٦٥٢، ١٦٥٣، ١٦٥٤، ١٦٥٥، ١٦٥٦، ١٦٥٧، ١٦٥٨، ١٦٥٩، ١٦٦٠، ١٦٦١، ١٦٦٢، ١٦٦٣، ١٦٦٤، ١٦٦٥، ١٦٦٦، ١٦٦٧، ١٦٦٨، ١٦٦٩، ١٦٧٠، ١٦٧١، ١٦٧٢، ١٦٧٣، ١٦٧٤، ١٦٧٥، ١٦٧٦، ١٦٧٧، ١٦٧٨، ١٦٧٩، ١٦٨٠، ١٦٨١، ١٦٨٢، ١٦٨٣، ١٦٨٤، ١٦٨٥، ١٦٨٦، ١٦٨٧، ١٦٨٨، ١٦٨٩، ١٦٩٠، ١٦٩١، ١٦٩٢، ١٦٩٣، ١٦٩٤، ١٦٩٥، ١٦٩٦، ١٦٩٧، ١٦٩٨، ١٦٩٩، ١٧٠٠، ١٧٠١، ١٧٠٢، ١٧٠٣، ١٧٠٤، ١٧٠٥، ١٧٠٦، ١٧٠٧، ١٧٠٨، ١٧٠٩، ١٧١٠، ١٧١١، ١٧١٢، ١٧١٣، ١٧١٤، ١٧١٥، ١٧١٦، ١٧١٧، ١٧١٨، ١٧١٩، ١٧٢٠، ١٧٢١، ١٧٢٢، ١٧٢٣، ١٧٢٤، ١٧٢٥، ١٧٢٦، ١٧٢٧، ١٧٢٨، ١

۲-۱-۲

بصر وما لا يصر، وفي الأصول التمدية وغيرها. كما أن الإذخار قد يكون مطلقاً في بعض الصور، كإذخار لهواه حاجيات الشعب، ونقصه ذلك في مصطلح «إذخار».

هذه الضرورة الأخلاقية^(١) تؤكد الأمت احترازة حريم النظر في الحرة.

اعتکار

العرفف :

٩ - الإحتكاك في العمل : يجب أن تكون الإرادة الخالصة
والإصرار : ملحوظة ٩٤

نما في السبع فقد عرفه الخلد بأنه نمر
طعامه وخدمه وسماه إلى الغلاء. وعرفه لانجته بأنه
رسم الأسرى سقيا لا يباع في العلب. وعرفه
الشافعية بأنه الخلفاء الموت وقت الغلاء. وإما
وسمه بأنه كثر من سمه للتضييق. وعرفه الخلد بأنه
استاء الخيل وسماه ناصرا للغلاء (٢١)

الألفاظ ذات الصلة :

٣ - الأضرار: ادعى راضي، مُستنداً بحِفْظ
الحِفْظ، وعلى هذا فَعَبْرُ الأضرار، الاحتكاك في
أن الاحتكاك لا يكون إلا في بعض الحالات،
على الأخص، أن الأضرار، أو الأضرار، هي

1997, 1998, 1999, 2000, 2001, 2002, 2003, 2004, 2005, 2006, 2007, 2008, 2009, 2010, 2011, 2012, 2013, 2014, 2015, 2016, 2017, 2018, 2019, 2020, 2021, 2022, 2023, 2024, 2025, 2026, 2027, 2028, 2029, 2030, 2031, 2032, 2033, 2034, 2035, 2036, 2037, 2038, 2039, 2040, 2041, 2042, 2043, 2044, 2045, 2046, 2047, 2048, 2049, 2050, 2051, 2052, 2053, 2054, 2055, 2056, 2057, 2058, 2059, 2060, 2061, 2062, 2063, 2064, 2065, 2066, 2067, 2068, 2069, 2070, 2071, 2072, 2073, 2074, 2075, 2076, 2077, 2078, 2079, 2080, 2081, 2082, 2083, 2084, 2085, 2086, 2087, 2088, 2089, 2090, 2091, 2092, 2093, 2094, 2095, 2096, 2097, 2098, 2099, 2100, 2101, 2102, 2103, 2104, 2105, 2106, 2107, 2108, 2109, 2110, 2111, 2112, 2113, 2114, 2115, 2116, 2117, 2118, 2119, 2120, 2121, 2122, 2123, 2124, 2125, 2126, 2127, 2128, 2129, 2130, 2131, 2132, 2133, 2134, 2135, 2136, 2137, 2138, 2139, 2140, 2141, 2142, 2143, 2144, 2145, 2146, 2147, 2148, 2149, 2150, 2151, 2152, 2153, 2154, 2155, 2156, 2157, 2158, 2159, 2160, 2161, 2162, 2163, 2164, 2165, 2166, 2167, 2168, 2169, 2170, 2171, 2172, 2173, 2174, 2175, 2176, 2177, 2178, 2179, 2180, 2181, 2182, 2183, 2184, 2185, 2186, 2187, 2188, 2189, 2190, 2191, 2192, 2193, 2194, 2195, 2196, 2197, 2198, 2199, 2200, 2201, 2202, 2203, 2204, 2205, 2206, 2207, 2208, 2209, 2210, 2211, 2212, 2213, 2214, 2215, 2216, 2217, 2218, 2219, 2220, 2221, 2222, 2223, 2224, 2225, 2226, 2227, 2228, 2229, 2230, 2231, 2232, 2233, 2234, 2235, 2236, 2237, 2238, 2239, 2240, 2241, 2242, 2243, 2244, 2245, 2246, 2247, 2248, 2249, 2250, 2251, 2252, 2253, 2254, 2255, 2256, 2257, 2258, 2259, 2260, 2261, 2262, 2263, 2264, 2265, 2266, 2267, 2268, 2269, 2270, 2271, 2272, 2273, 2274, 2275, 2276, 2277, 2278, 2279, 2280, 2281, 2282, 2283, 2284, 2285, 2286, 2287, 2288, 2289, 2290, 2291, 2292, 2293, 2294, 2295, 2296, 2297, 2298, 2299, 2300, 2301, 2302, 2303, 2304, 2305, 2306, 2307, 2308, 2309, 2310, 2311, 2312, 2313, 2314, 2315, 2316, 2317, 2318, 2319, 2320, 2321, 2322, 2323, 2324, 2325, 2326, 2327, 2328, 2329, 2330, 2331, 2332, 2333, 2334, 2335, 2336, 2337, 2338, 2339, 2340, 2341, 2342, 2343, 2344, 2345, 2346, 2347, 2348, 2349, 2350, 2351, 2352, 2353, 2354, 2355, 2356, 2357, 2358, 2359, 2360, 2361, 2362, 2363, 2364, 2365, 2366, 2367, 2368, 2369, 2370, 2371, 2372, 2373, 2374, 2375, 2376, 2377, 2378, 2379, 2380, 2381, 2382, 2383, 2384, 2385, 2386, 2387, 2388, 2389, 2390, 2391, 2392, 2393, 2394, 2395, 2396, 2397, 2398, 2399, 2400, 2401, 2402, 2403, 2404, 2405, 2406, 2407, 2408, 2409, 2410, 2411, 2412, 2413, 2414, 2415, 2416, 2417, 2418, 2419, 2420, 2421, 2422, 2423, 2424, 2425, 2426, 2427, 2428, 2429, 2430, 2431, 2432, 2433, 2434, 2435, 2436, 2437, 2438, 2439, 2440, 2441, 2442, 2443, 2444, 2445, 2446, 2447, 2448, 2449, 2450, 2451, 2452, 2453, 2454, 2455, 2456, 2457, 2458, 2459, 2460, 2461, 2462, 2463, 2464, 2465, 2466, 2467, 2468, 2469, 2470, 2471, 2472, 2473, 2474, 2475, 2476, 2477, 2478, 2479, 2480, 2481, 2482, 2483, 2484, 2485, 2486, 2487, 2488, 2489, 2490, 2491, 2492, 2493, 2494, 2495, 2496, 2497, 2498, 2499, 2500, 2501, 2502, 2503, 2504, 2505, 2506, 2507, 2508, 2509, 2510, 2511, 2512, 2513, 2514, 2515, 2516, 2517, 2518, 2519, 2520, 2521, 2522, 2523, 2524, 2525, 2526, 2527, 2528, 2529, 2530, 2531, 2532, 2533, 2534, 2535, 2536, 2537, 2538, 2539, 2540, 2541, 2542, 2543, 2544, 2545, 2546, 2547, 2548, 2549, 2550, 2551, 2552, 2553, 2554, 2555, 2556, 2557, 2558, 2559, 2560, 2561, 2562, 2563, 2564, 2565, 2566, 2567, 2568, 2569, 2570, 2571, 2572, 2573, 2574, 2575, 2576, 2577, 2578, 2579, 2580, 2581, 2582, 2583, 2584, 2585, 2586, 2587, 2588, 2589, 2590, 2591, 2592, 2593, 2594, 2595, 2596, 2597, 2598, 2599, 2600, 2601, 2602, 2603, 2604, 2605, 2606, 2607, 2608, 2609, 2610, 2611, 2612, 2613, 2614, 2615, 2616, 2617, 2618, 2619, 2620, 2621, 2622, 2623, 2624, 2625, 2626, 2627, 2628, 2629, 2630, 2631, 2632, 2633, 2634, 2635, 2636, 2637, 2638, 2639, 2640, 2641, 2642, 2643, 2644, 2645, 2646, 2647, 2648, 2649, 2650, 2651, 2652, 2653, 2654, 2655, 2656, 2657, 2658, 2659, 2660, 2661, 2662, 2663, 2664, 2665, 2666, 2667, 2668, 2669, 2670, 2671, 2672, 2673, 2674, 2675, 2676, 2677, 2678, 26

(٢) "فصل - من واجبه ان يقرأ في كل صلاة" (ص ١٢١)

و سنن المصنفين - أصحاب الاتحاد الأول -
 بأن الأحكام الواردة في هذا الباب بعضها عام
 كما حديث الذي رواه مسلم وأبو داود عن سعيد بن
 المسيب عن معمر بن عديله أنه قال: قال رسول
 الله صلى الله عليه وسلم: «من أكرهكم فهو
 خطيئ»^(١) وفي رواية أخرى رواها مسلم وأحمد
 «لا يشكر إلا خطيئ» وحديث أحمد عن أبي
 هريرة قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
 «من أكرهكم بريد أبيي بها على المسلمين
 فهو خطيئ»^(٢) وإذا أكرهتم: وقد روت عنه عدة
 أئمة^(٣) لهذه النصوص عامة في كل أكره.

وقد وردت نصوص أخرى خاصة، منها حديث
 ابن مسعود: «من أكرهكم على المسلمين
 طعناهم صرية أكرهكم والإفلاس»^(٤) وكما رواه
 أحمد والحاكم وابن أبي شيبة وأبو داود وبنو عسك:
 «من أكرهكم الطعنا أكرهكم لغيره من أكرهكم

بأن يكرهوا غيره، أخر عن أبيه - عن مسيب بن
 زياد - وهو المروي عن أبيه - وهو على حصول
 العمل بهذا ما يستدعي ما نقل عن مالك من أن
 رفع المصروف عن الناس هو كسر من الشجر، وإد
 فاني إن كان ذلك لا يصح ما سوى ذلك^(٥) وهو
 ما يبيده كلام الجميع^(٦).

ما يكره فيه الأحكام:

٧ - هناك ثلاثة أنواع:

الأول: ما ذهب إليه أصحابنا ومحمد والشافعية
 وأخذوا أنه لا أكره إلا في أكره خاصة.

الثاني: أنه لا أكره بغيره في كل
 ما يكره الناس، وتفسيره من جهة من نوب
 زواله والناس وغير ذلك. وقد ذهب إليه المالكية
 وأبو يوسف من أكره.

الثالث: أن أكره أنه لا أكره إلا في التوبة
 والتوبة خاصة. وهذا قول محمد بن الحسن^(٧).

(١) سنن أبي داود، ج ١، ص ١٠٠.

(٢) سنن أبي داود، ج ١، ص ١٠٠.

(٣) سنن أبي داود، ج ١، ص ١٠٠، وأبو داود، ج ١، ص ١٠٠،
 سنن أبي داود، ج ١، ص ١٠٠، وأبو داود، ج ١، ص ١٠٠،
 سنن أبي داود، ج ١، ص ١٠٠، وأبو داود، ج ١، ص ١٠٠،
 سنن أبي داود، ج ١، ص ١٠٠، وأبو داود، ج ١، ص ١٠٠،
 سنن أبي داود، ج ١، ص ١٠٠، وأبو داود، ج ١، ص ١٠٠.

(٤) سنن أبي داود، ج ١، ص ١٠٠، وأبو داود، ج ١، ص ١٠٠،
 سنن أبي داود، ج ١، ص ١٠٠، وأبو داود، ج ١، ص ١٠٠،
 سنن أبي داود، ج ١، ص ١٠٠، وأبو داود، ج ١، ص ١٠٠،
 سنن أبي داود، ج ١، ص ١٠٠، وأبو داود، ج ١، ص ١٠٠،
 سنن أبي داود، ج ١، ص ١٠٠، وأبو داود، ج ١، ص ١٠٠.

هذا والله أعلم، محمد بن الحسن، ج ١، ص ١٠٠،
 محمد بن الحسن، ج ١، ص ١٠٠، وأبو داود، ج ١، ص ١٠٠،
 سنن أبي داود، ج ١، ص ١٠٠، وأبو داود، ج ١، ص ١٠٠،
 سنن أبي داود، ج ١، ص ١٠٠، وأبو داود، ج ١، ص ١٠٠،
 سنن أبي داود، ج ١، ص ١٠٠، وأبو داود، ج ١، ص ١٠٠.

(٥) سنن أبي داود، ج ١، ص ١٠٠، وأبو داود، ج ١، ص ١٠٠،
 سنن أبي داود، ج ١، ص ١٠٠، وأبو داود، ج ١، ص ١٠٠،
 سنن أبي داود، ج ١، ص ١٠٠، وأبو داود، ج ١، ص ١٠٠،
 سنن أبي داود، ج ١، ص ١٠٠، وأبو داود، ج ١، ص ١٠٠،
 سنن أبي داود، ج ١، ص ١٠٠، وأبو داود، ج ١، ص ١٠٠.

وذهب بعض المالكية ، وهو منقول عن أبي يوسف من الحنفية ، إلى أن البصرة إذا هي باحتباس السلع بحيث يصر بالعمامة ، سواء أكان تملكها طريق الثراء ، أو الجلب ، أو كان لإدخالها لأكثر من حاجته ومن يحمل .

وعلى ما ذهب إليه الجمهور لا احتكار فيما جلب مطلقاً ، وهو ما كان من سوق غير سوق المدينة ، أو من السوق الذي اعتادت المدينة أن تجلب طعامها منه . و يرى كل من صاحب الاختيار وصاحب التبائع (١) أنه إذا كان من سوق اعتادت المدينة أن تجلب طعامها منه ، فاشتراه قصد احسه ، يكون مختكراً (٢) و ينزع على اشتراط الشراء لصحق الاحتكار أن حبس علة الأرض المزروعة لا يكون احتكاراً ، وهذا هو رأي الجمهور .

وهناك من علماء المالكية من اعتبر حس هذه النلة من قبيل الاحتكار . ومن علماء الحنفية من يرى - أيضاً - أن هذا رأي لأبي يوسف . وقد نعل الرهوني عن الناجي أن ابن رشد قال : « إذا وقعت الشدة أمر أهل الطعام بإخراجها مطلقاً ، ولو كان جالباً له ، أو كان من زراعته » . والمعتمد ما أفاده ابن رشد . (٣)

و يرى الله منه » ، « التوراة الحاشية : « وأما فعل عرصمة أصبح فيهم أمر وجائع فقد برئت منهم دعة الله » .

وإذا اجتمعت نصوص عامة وأخرى خاصة في مسألة واحدة حل العام على الخاص وإطلاق على المفيد .

وامتدل المالكية وأبو يوسف بالأحاديث العامة ، وقالوا : إن ما ورد من النصوص الخاصة فهي من قبيل التفت ، وتلك لا مفهوم له . ولما ما ذهب إليه محمد بن الحسن في قوله الثاني فإنه حل الثياب على القوت باعتبار أن كلا منها من الحاجيات الضرورية . (٤)

ما يتحقق به الاحتكار :

٨ - يتحقق الاحتكاري صور بعضها منقول على تحريره وهي ما إذا اجتمع فيه كون الشيء المحتكر طعاماً وأن يحوزه بطريق الشراء وأن ينعقد الإغلاء على الدس وأن يترتب على ذلك الإضرار والتعيق عليه . وهذا صور تخالف في تحريرها بحسب الشروط .

شروط الاحتكار :

٩ - يشترط في الاحتكار ما يأتي :

١ - أن يكون تملكه لسلعة يصر برب الشراء . وهذا ما ذهب إليه الجمهور .

(١) منه أسردف الأصولوكي نسمعه لس معين (مجمع الزوائد ١٠٠/١)

(٢) صحيح مسند ١٣١/١ الطبعة المصرية . وإخراج الصبر ٢٩/٢ - ٣٣ ، وبيل الأوطار ٢٢٠/٢

(١) أخبار لتليل احتكار ١١٣/٢ ، والذائع ١٩/٢

(٢) والذائع ١١٣/٢ ، لفره النفاذ على ٢٩٠ ، مدافع بيد أن ساطع الحكم في تحقن الاحتكار وحده إما هو نفس الضرر لهية .

(٣) السخ والإكليل ٣٨٠/٢ ، والرهني ١١٢/٢ ، وما دعت إليه أسردف نزيده لفره الطر بعة العامة ، ولا تأباه قواعد الله حب المتفعة ، لكن أيمت ذلك احتكاراً

أموال الناس قهر وكفه بإباحض. وهو حرم من
تغييره وملكه^(١).

احتلام

العنبرية الذنبوبة للمحتكر :

١٢ - اتفق فقهاء اعداءه على أن الاحتكام بأمر
المحتكر بإخراج ما احتكره من السوق وبعده الناس .

فإن لم يمتل فهو يبيع على التبع^(٢) . هذه المسألة
تخص بخلاف بين الفقهاء :

أولاً : إذا غلب الضرر على العدة أجبر على أخذته
ما احتكره . وساعه . وأخطأ الثلث عه . وحوزه . أو
فيسقه . وهذا المذهب يمنع عليه بيع لأهله . ولا يمتنع
خلافه في ذلك .

ثانياً : إذا لم يكن هناك خوف على العدة فلا يكره
والشفعية وخالفه ويحسد من أخسر من حقيقه
يريد أن يحد كره حده . وإما يحسن الأمر ببيع .

وأما لو حجبته وأبو ضعف فير يأن أنه لا يبيع على
بيع . وما إذا اشترى على بيع حرره أخاه كره .

ويحسد من يره . أجبر عليه من يره . أجبر بادره
ذي سعة . ومهيه من سري الأندلس . قد وقيل
نفس . وقيل فلا تأ .

ويدل القول على الفقه أنه هذه . أنه مرجعها
مرأها الصلحه . وهو من قبل السيادة الشرعية^(٣) .

التعريف :

١ - من محاني الاحتلام في اللغة رؤية الباصرة في
الناس . ويطبق في الله أيضاً على الإدراك واللعن^(٤) .
ومثله الحبه . وهو عند الفقه اسم لما يراه الذم من
الناشره . فحدث مع إزال الشئ غائباً^(٥) .

الآلفاظ ذات الصلة :

٢ - أ - الإحصاء : بذكر الاحتلام ويراد به
الإحصاء . إلا أن الإحصاء أخص به . إذ لا يدرك
أسى في البعثة عنهم^(٦) .

ب - الجمابة : أعم من وجه من الاحتلام فقد
تكون من الاحتلام . وقد تكون من غيره كالتقاء
أحصانه^(٧) . كما أن الاحتلام قد يكون بلا إزال فلا
تحصل الحبانة .

ج - المبلوغ : السوء يحصل بعلامات كثيرة
منها الاحتلام . فهو علامة البيع .

٣ - ب - المحج : ١٨٦٢ . وصاحبه التمييز ١٨٦١ .
وكشفه ١٨٦٢ .

(١) كذا في آخره . تصحح منه (١٨٦١) .

(٢) المحقق ١٨٦١ . ط أسيريه . وفتح التبع صرح مسأله
سكن ١٨٦١ ط الأولى .

(٣) من محسن ١٨٦١ ط الأولى .

(٤) ج ١٨٦١ ط الأولى . وأما المعناه ١٨٦١
ط دار الفكر .

(١) المجلد الثاني من ١٨٦١

(٢) المجلد الثاني من ١٨٦١ ط الأولى . والصادر
١٨٦١ . وكشفه الفصح ١٨٦١ . ١٨٦١ ط الأولى .
١٨٦١ . ١٨٦١ ط الأولى . والصادر ١٨٦١ .
١٨٦١ ط الأولى . ١٨٦١ ط الأولى . ١٨٦١ ط الأولى .
التمهيد ١٨٦١ . وصاحبه جليل ١٨٦١ . ١٨٦١ .

ولا فرق بين السرويين وغيرهما عند بقية
أنا ذهب.

٨ - وأوجب الذي ينام فيه هو وغيره كالفرس عند
الشافعية والحائطة، وبعد كل صلاة لا يحنس
نحوها عن الإساءة قبلها عند الشافعية ومن آخر نومة
عند الحنابلة ما لم يظهر أمره على أنه حدث قبلها (١)
وقال المالكية يستحب الغسل (٢).

٩ - ولو استيقظ فوجد شيئاً ملط في كونه متباً أو
غسره (وأشك؛ استوى الطرفين دين ترجيح أحدهم
على الآخر) ولم يفقهه في ذلك عدة آراء:

أ - وجوب الغسل، وهو قول الحنفية والمالكية
والحنابلة، إلا أن الحنفية أوجبوا الغسل إن تذكر
الاحتلام وشك في كونه متباً أو مذياً، أو متباً أو
ودياً، وكذا إن شك في كونه مذياً أو ودياً، لأن المني
قد يرق لماء من كاهن، لوجود القرينة، وهي تذكر
لاحتلام. هذا ثم يشك في احتلام فالحكم كذلك
عند أول حيلة وعدمه، أعني بالحدث في جوابه صل
الله عليه وسلم عن الرجل يجد اللط ولم يذكر
احتلاماً قال: يغسل (٣). للإطلاق في كلمة
«اللط» وقيل «لويوسف» لا يمت، وهو العبد،
لأن القين لا يزول بالثقل.

وهذا كله معبد عند الحنفية والحنابلة فلا يسفه
انتشاره في من أئمه، فإن سبقه انتشار ترجيح أنه

أدغم ولا يحد، أبال قال: لا غسل عليه (١) ولا
يوجد من يقول غير ذلك، إلا وجهاً شاذاً للشافعية،
وقولا للمالكية (٢).

٧ - وإذا رأى المني في فراش ينام فيه مع غيره من
يكره أن يمتني، وسه كل منها صاحبه، والغسل
مستحب لكل واحد منها عند الشافعية والحنابلة، ولا
يلزم، ولا يقول أن يغسل أحدهما سلف الآخر من
الافتداء لشك، وهو لا يرفع به اتبعين (٣).
وقال الحنفية وجوب الغسل على كل منها.

وفصل في الكعبة فقالوا: إنه إن كانا زوجين
وجب على الزوج وحده، لأن الغائب خروج النبي
من الزوج وحده، ويعبد لعملة من آخر نومة،
وتب عليه مع الغسل إن كانا غير زوجين (٤).

(١) المزاج السابعة واحدة أقسمت أن يكون (عن
١٠٠٠، ٩٥٦، ٩٦٠، ٩٦١، ٩٦٢، ٩٦٣، ٩٦٤، ٩٦٥، ٩٦٦، ٩٦٧، ٩٦٨، ٩٦٩، ٩٧٠، ٩٧١، ٩٧٢، ٩٧٣، ٩٧٤، ٩٧٥، ٩٧٦، ٩٧٧، ٩٧٨، ٩٧٩، ٩٨٠، ٩٨١، ٩٨٢، ٩٨٣، ٩٨٤، ٩٨٥، ٩٨٦، ٩٨٧، ٩٨٨، ٩٨٩، ٩٩٠، ٩٩١، ٩٩٢، ٩٩٣، ٩٩٤، ٩٩٥، ٩٩٦، ٩٩٧، ٩٩٨، ٩٩٩، ١٠٠٠، ١٠٠١، ١٠٠٢، ١٠٠٣، ١٠٠٤، ١٠٠٥، ١٠٠٦، ١٠٠٧، ١٠٠٨، ١٠٠٩، ١٠١٠، ١٠١١، ١٠١٢، ١٠١٣، ١٠١٤، ١٠١٥، ١٠١٦، ١٠١٧، ١٠١٨، ١٠١٩، ١٠٢٠، ١٠٢١، ١٠٢٢، ١٠٢٣، ١٠٢٤، ١٠٢٥، ١٠٢٦، ١٠٢٧، ١٠٢٨، ١٠٢٩، ١٠٣٠، ١٠٣١، ١٠٣٢، ١٠٣٣، ١٠٣٤، ١٠٣٥، ١٠٣٦، ١٠٣٧، ١٠٣٨، ١٠٣٩، ١٠٤٠، ١٠٤١، ١٠٤٢، ١٠٤٣، ١٠٤٤، ١٠٤٥، ١٠٤٦، ١٠٤٧، ١٠٤٨، ١٠٤٩، ١٠٥٠، ١٠٥١، ١٠٥٢، ١٠٥٣، ١٠٥٤، ١٠٥٥، ١٠٥٦، ١٠٥٧، ١٠٥٨، ١٠٥٩، ١٠٦٠، ١٠٦١، ١٠٦٢، ١٠٦٣، ١٠٦٤، ١٠٦٥، ١٠٦٦، ١٠٦٧، ١٠٦٨، ١٠٦٩، ١٠٧٠، ١٠٧١، ١٠٧٢، ١٠٧٣، ١٠٧٤، ١٠٧٥، ١٠٧٦، ١٠٧٧، ١٠٧٨، ١٠٧٩، ١٠٨٠، ١٠٨١، ١٠٨٢، ١٠٨٣، ١٠٨٤، ١٠٨٥، ١٠٨٦، ١٠٨٧، ١٠٨٨، ١٠٨٩، ١٠٩٠، ١٠٩١، ١٠٩٢، ١٠٩٣، ١٠٩٤، ١٠٩٥، ١٠٩٦، ١٠٩٧، ١٠٩٨، ١٠٩٩، ١١٠٠، ١١٠١، ١١٠٢، ١١٠٣، ١١٠٤، ١١٠٥، ١١٠٦، ١١٠٧، ١١٠٨، ١١٠٩، ١١١٠، ١١١١، ١١١٢، ١١١٣، ١١١٤، ١١١٥، ١١١٦، ١١١٧، ١١١٨، ١١١٩، ١١٢٠، ١١٢١، ١١٢٢، ١١٢٣، ١١٢٤، ١١٢٥، ١١٢٦، ١١٢٧، ١١٢٨، ١١٢٩، ١١٣٠، ١١٣١، ١١٣٢، ١١٣٣، ١١٣٤، ١١٣٥، ١١٣٦، ١١٣٧، ١١٣٨، ١١٣٩، ١١٤٠، ١١٤١، ١١٤٢، ١١٤٣، ١١٤٤، ١١٤٥، ١١٤٦، ١١٤٧، ١١٤٨، ١١٤٩، ١١٥٠، ١١٥١، ١١٥٢، ١١٥٣، ١١٥٤، ١١٥٥، ١١٥٦، ١١٥٧، ١١٥٨، ١١٥٩، ١١٦٠، ١١٦١، ١١٦٢، ١١٦٣، ١١٦٤، ١١٦٥، ١١٦٦، ١١٦٧، ١١٦٨، ١١٦٩، ١١٧٠، ١١٧١، ١١٧٢، ١١٧٣، ١١٧٤، ١١٧٥، ١١٧٦، ١١٧٧، ١١٧٨، ١١٧٩، ١١٨٠، ١١٨١، ١١٨٢، ١١٨٣، ١١٨٤، ١١٨٥، ١١٨٦، ١١٨٧، ١١٨٨، ١١٨٩، ١١٩٠، ١١٩١، ١١٩٢، ١١٩٣، ١١٩٤، ١١٩٥، ١١٩٦، ١١٩٧، ١١٩٨، ١١٩٩، ١٢٠٠، ١٢٠١، ١٢٠٢، ١٢٠٣، ١٢٠٤، ١٢٠٥، ١٢٠٦، ١٢٠٧، ١٢٠٨، ١٢٠٩، ١٢١٠، ١٢١١، ١٢١٢، ١٢١٣، ١٢١٤، ١٢١٥، ١٢١٦، ١٢١٧، ١٢١٨، ١٢١٩، ١٢٢٠، ١٢٢١، ١٢٢٢، ١٢٢٣، ١٢٢٤، ١٢٢٥، ١٢٢٦، ١٢٢٧، ١٢٢٨، ١٢٢٩، ١٢٣٠، ١٢٣١، ١٢٣٢، ١٢٣٣، ١٢٣٤، ١٢٣٥، ١٢٣٦، ١٢٣٧، ١٢٣٨، ١٢٣٩، ١٢٤٠، ١٢٤١، ١٢٤٢، ١٢٤٣، ١٢٤٤، ١٢٤٥، ١٢٤٦، ١٢٤٧، ١٢٤٨، ١٢٤٩، ١٢٥٠، ١٢٥١، ١٢٥٢، ١٢٥٣، ١٢٥٤، ١٢٥٥، ١٢٥٦، ١٢٥٧، ١٢٥٨، ١٢٥٩، ١٢٦٠، ١٢٦١، ١٢٦٢، ١٢٦٣، ١٢٦٤، ١٢٦٥، ١٢٦٦، ١٢٦٧، ١٢٦٨، ١٢٦٩، ١٢٧٠، ١٢٧١، ١٢٧٢، ١٢٧٣، ١٢٧٤، ١٢٧٥، ١٢٧٦، ١٢٧٧، ١٢٧٨، ١٢٧٩، ١٢٨٠، ١٢٨١، ١٢٨٢، ١٢٨٣، ١٢٨٤، ١٢٨٥، ١٢٨٦، ١٢٨٧، ١٢٨٨، ١٢٨٩، ١٢٩٠، ١٢٩١، ١٢٩٢، ١٢٩٣، ١٢٩٤، ١٢٩٥، ١٢٩٦، ١٢٩٧، ١٢٩٨، ١٢٩٩، ١٣٠٠، ١٣٠١، ١٣٠٢، ١٣٠٣، ١٣٠٤، ١٣٠٥، ١٣٠٦، ١٣٠٧، ١٣٠٨، ١٣٠٩، ١٣١٠، ١٣١١، ١٣١٢، ١٣١٣، ١٣١٤، ١٣١٥، ١٣١٦، ١٣١٧، ١٣١٨، ١٣١٩، ١٣٢٠، ١٣٢١، ١٣٢٢، ١٣٢٣، ١٣٢٤، ١٣٢٥، ١٣٢٦، ١٣٢٧، ١٣٢٨، ١٣٢٩، ١٣٣٠، ١٣٣١، ١٣٣٢، ١٣٣٣، ١٣٣٤، ١٣٣٥، ١٣٣٦، ١٣٣٧، ١٣٣٨، ١٣٣٩، ١٣٤٠، ١٣٤١، ١٣٤٢، ١٣٤٣، ١٣٤٤، ١٣٤٥، ١٣٤٦، ١٣٤٧، ١٣٤٨، ١٣٤٩، ١٣٥٠، ١٣٥١، ١٣٥٢، ١٣٥٣، ١٣٥٤، ١٣٥٥، ١٣٥٦، ١٣٥٧، ١٣٥٨، ١٣٥٩، ١٣٦٠، ١٣٦١، ١٣٦٢، ١٣٦٣، ١٣٦٤، ١٣٦٥، ١٣٦٦، ١٣٦٧، ١٣٦٨، ١٣٦٩، ١٣٧٠، ١٣٧١، ١٣٧٢، ١٣٧٣، ١٣٧٤، ١٣٧٥، ١٣٧٦، ١٣٧٧، ١٣٧٨، ١٣٧٩، ١٣٨٠، ١٣٨١، ١٣٨٢، ١٣٨٣، ١٣٨٤، ١٣٨٥، ١٣٨٦، ١٣٨٧، ١٣٨٨، ١٣٨٩، ١٣٩٠، ١٣٩١، ١٣٩٢، ١٣٩٣، ١٣٩٤، ١٣٩٥، ١٣٩٦، ١٣٩٧، ١٣٩٨، ١٣٩٩، ١٤٠٠، ١٤٠١، ١٤٠٢، ١٤٠٣، ١٤٠٤، ١٤٠٥، ١٤٠٦، ١٤٠٧، ١٤٠٨، ١٤٠٩، ١٤١٠، ١٤١١، ١٤١٢، ١٤١٣، ١٤١٤، ١٤١٥، ١٤١٦، ١٤١٧، ١٤١٨، ١٤١٩، ١٤٢٠، ١٤٢١، ١٤٢٢، ١٤٢٣، ١٤٢٤، ١٤٢٥، ١٤٢٦، ١٤٢٧، ١٤٢٨، ١٤٢٩، ١٤٣٠، ١٤٣١، ١٤٣٢، ١٤٣٣، ١٤٣٤، ١٤٣٥، ١٤٣٦، ١٤٣٧، ١٤٣٨، ١٤٣٩، ١٤٤٠، ١٤٤١، ١٤٤٢، ١٤٤٣، ١٤٤٤، ١٤٤٥، ١٤٤٦، ١٤٤٧، ١٤٤٨، ١٤٤٩، ١٤٥٠، ١٤٥١، ١٤٥٢، ١٤٥٣، ١٤٥٤، ١٤٥٥، ١٤٥٦، ١٤٥٧، ١٤٥٨، ١٤٥٩، ١٤٦٠، ١٤٦١، ١٤٦٢، ١٤٦٣، ١٤٦٤، ١٤٦٥، ١٤٦٦، ١٤٦٧، ١٤٦٨، ١٤٦٩، ١٤٧٠، ١٤٧١، ١٤٧٢، ١٤٧٣، ١٤٧٤، ١٤٧٥، ١٤٧٦، ١٤٧٧، ١٤٧٨، ١٤٧٩، ١٤٨٠، ١٤٨١، ١٤٨٢، ١٤٨٣، ١٤٨٤، ١٤٨٥، ١٤٨٦، ١٤٨٧، ١٤٨٨، ١٤٨٩، ١٤٩٠، ١٤٩١، ١٤٩٢، ١٤٩٣، ١٤٩٤، ١٤٩٥، ١٤٩٦، ١٤٩٧، ١٤٩٨، ١٤٩٩، ١٥٠٠، ١٥٠١، ١٥٠٢، ١٥٠٣، ١٥٠٤، ١٥٠٥، ١٥٠٦، ١٥٠٧، ١٥٠٨، ١٥٠٩، ١٥١٠، ١٥١١، ١٥١٢، ١٥١٣، ١٥١٤، ١٥١٥، ١٥١٦، ١٥١٧، ١٥١٨، ١٥١٩، ١٥٢٠، ١٥٢١، ١٥٢٢، ١٥٢٣، ١٥٢٤، ١٥٢٥، ١٥٢٦، ١٥٢٧، ١٥٢٨، ١٥٢٩، ١٥٣٠، ١٥٣١، ١٥٣٢، ١٥٣٣، ١٥٣٤، ١٥٣٥، ١٥٣٦، ١٥٣٧، ١٥٣٨، ١٥٣٩، ١٥٤٠، ١٥٤١، ١٥٤٢، ١٥٤٣، ١٥٤٤، ١٥٤٥، ١٥٤٦، ١٥٤٧، ١٥٤٨، ١٥٤٩، ١٥٥٠، ١٥٥١، ١٥٥٢، ١٥٥٣، ١٥٥٤، ١٥٥٥، ١٥٥٦، ١٥٥٧، ١٥٥٨، ١٥٥٩، ١٥٦٠، ١٥٦١، ١٥٦٢، ١٥٦٣، ١٥٦٤، ١٥٦٥، ١٥٦٦، ١٥٦٧، ١٥٦٨، ١٥٦٩، ١٥٧٠، ١٥٧١، ١٥٧٢، ١٥٧٣، ١٥٧٤، ١٥٧٥، ١٥٧٦، ١٥٧٧، ١٥٧٨، ١٥٧٩، ١٥٨٠، ١٥٨١، ١٥٨٢، ١٥٨٣، ١٥٨٤، ١٥٨٥، ١٥٨٦، ١٥٨٧، ١٥٨٨، ١٥٨٩، ١٥٩٠، ١٥٩١، ١٥٩٢، ١٥٩٣، ١٥٩٤، ١٥٩٥، ١٥٩٦، ١٥٩٧، ١٥٩٨، ١٥٩٩، ١٦٠٠، ١٦٠١، ١٦٠٢، ١٦٠٣، ١٦٠٤، ١٦٠٥، ١٦٠٦، ١٦٠٧، ١٦٠٨، ١٦٠٩، ١٦١٠، ١٦١١، ١٦١٢، ١٦١٣، ١٦١٤، ١٦١٥، ١٦١٦، ١٦١٧، ١٦١٨، ١٦١٩، ١٦٢٠، ١٦٢١، ١٦٢٢، ١٦٢٣، ١٦٢٤، ١٦٢٥، ١٦٢٦، ١٦٢٧، ١٦٢٨، ١٦٢٩، ١٦٣٠، ١٦٣١، ١٦٣٢، ١٦٣٣، ١٦٣٤، ١٦٣٥، ١٦٣٦، ١٦٣٧، ١٦٣٨، ١٦٣٩، ١٦٤٠، ١٦٤١، ١٦٤٢، ١٦٤٣، ١٦٤٤، ١٦٤٥، ١٦٤٦، ١٦٤٧، ١٦٤٨، ١٦٤٩، ١٦٥٠، ١٦٥١، ١٦٥٢، ١٦٥٣، ١٦٥٤، ١٦٥٥، ١٦٥٦، ١٦٥٧، ١٦٥٨، ١٦٥٩، ١٦٦٠، ١٦٦١، ١٦٦٢، ١٦٦٣، ١٦٦٤، ١٦٦٥، ١٦٦٦، ١٦٦٧، ١٦٦٨، ١٦٦٩، ١٦٧٠، ١٦٧١، ١٦٧٢، ١٦٧٣، ١٦٧٤، ١٦٧٥، ١٦٧٦، ١٦٧٧، ١٦٧٨، ١٦٧٩، ١٦٨٠، ١٦٨١، ١٦٨٢، ١٦٨٣، ١٦٨٤، ١٦٨٥، ١٦٨٦، ١٦٨٧، ١٦٨٨، ١٦٨٩، ١٦٩٠، ١٦٩١، ١٦٩٢، ١٦٩٣، ١٦٩٤، ١٦٩٥، ١٦٩٦، ١٦٩٧، ١٦٩٨، ١٦٩٩، ١٧٠٠، ١٧٠١، ١٧٠٢، ١٧٠٣، ١٧٠٤، ١٧٠٥، ١٧٠٦، ١٧٠٧، ١٧٠٨، ١٧٠٩، ١٧١٠، ١٧١١، ١٧١٢، ١٧١٣، ١٧١٤، ١٧١٥، ١٧١٦، ١٧١٧، ١٧١٨، ١٧١٩، ١٧٢٠، ١٧٢١، ١٧٢٢، ١٧٢٣، ١٧٢٤، ١٧٢٥، ١٧٢٦، ١٧٢٧، ١٧٢٨، ١٧٢٩، ١٧٣٠، ١٧٣١، ١٧٣٢، ١٧٣٣، ١٧٣٤، ١٧٣٥، ١٧٣٦، ١٧٣٧، ١٧٣٨، ١٧٣٩، ١٧٤٠، ١٧٤١، ١٧٤٢، ١٧٤٣، ١٧٤٤، ١٧٤٥، ١٧٤٦، ١٧٤٧، ١٧٤٨، ١٧٤٩، ١٧٥٠، ١٧٥١، ١٧٥٢، ١٧٥٣، ١٧٥٤، ١٧٥٥، ١٧٥٦، ١٧٥٧، ١٧٥٨، ١٧٥٩، ١٧٦٠، ١٧٦١، ١٧٦٢، ١٧٦٣، ١٧٦٤، ١٧٦٥، ١٧٦٦، ١٧٦٧، ١٧٦٨، ١٧٦٩، ١٧٧٠، ١٧٧١، ١٧٧٢، ١٧٧٣، ١٧٧٤، ١٧٧٥، ١٧٧٦، ١٧٧٧، ١٧٧٨، ١٧٧٩، ١٧٨٠، ١٧٨١، ١٧٨٢، ١٧٨٣، ١٧٨٤، ١٧٨٥، ١٧٨٦، ١٧٨٧، ١٧٨٨، ١٧٨٩، ١٧٩٠، ١٧٩١، ١٧٩٢، ١٧٩٣، ١٧٩٤، ١٧٩٥، ١٧٩٦، ١٧٩٧، ١٧٩٨، ١٧٩٩، ١٨٠٠، ١٨٠١، ١٨٠٢، ١٨٠٣، ١٨٠٤، ١٨٠٥، ١٨٠٦، ١٨٠٧، ١٨٠٨، ١٨٠٩، ١٨١٠، ١٨١١، ١٨١٢، ١٨١٣، ١٨١٤، ١٨١٥، ١٨١٦، ١٨١٧، ١٨١٨، ١٨١٩، ١٨٢٠، ١٨٢١، ١٨٢٢، ١٨٢٣، ١٨٢٤، ١٨٢٥، ١٨٢٦، ١٨٢٧، ١٨٢٨، ١٨٢٩، ١٨٣٠، ١٨٣١، ١٨٣٢، ١٨٣٣، ١٨٣٤، ١٨٣٥، ١٨٣٦، ١٨٣٧، ١٨٣٨، ١٨٣٩، ١٨٤٠، ١٨٤١، ١٨٤٢، ١٨٤٣، ١٨٤٤، ١٨٤٥، ١٨٤٦، ١٨٤٧، ١٨٤٨، ١٨٤٩، ١٨٥٠، ١٨٥١، ١٨٥٢، ١٨٥٣، ١٨٥٤، ١٨٥٥، ١٨٥٦، ١٨٥٧، ١٨٥٨، ١٨٥٩، ١٨٦٠، ١٨٦١، ١٨٦٢، ١٨٦٣، ١٨٦٤، ١٨٦٥، ١٨٦٦، ١٨٦٧، ١٨٦٨، ١٨٦٩، ١٨٧٠، ١٨٧١، ١٨٧٢، ١٨٧٣، ١٨٧٤، ١٨٧٥، ١٨٧٦، ١٨٧٧، ١٨٧٨، ١٨٧٩، ١٨٨٠، ١٨٨١، ١٨٨٢، ١٨٨٣، ١٨٨٤، ١٨٨٥، ١٨٨٦، ١٨٨٧، ١٨٨٨، ١٨٨٩، ١٨٩٠، ١٨٩١، ١٨٩٢، ١٨٩٣، ١٨٩٤، ١٨٩٥، ١٨٩٦، ١٨٩٧، ١٨٩٨، ١٨٩٩، ١٩٠٠، ١٩٠١، ١٩٠٢، ١٩٠٣، ١٩٠٤، ١٩٠٥، ١٩٠٦، ١٩٠٧، ١٩٠٨، ١٩٠٩، ١٩١٠، ١٩١١، ١٩١٢، ١٩١٣، ١٩١٤، ١٩١٥، ١٩١٦، ١٩١٧، ١٩١٨، ١٩١٩، ١٩٢٠، ١٩٢١، ١٩٢٢، ١٩٢٣، ١٩٢٤، ١٩٢٥، ١٩٢٦، ١٩٢٧، ١٩٢٨، ١٩٢٩، ١٩٣٠، ١٩٣١، ١٩٣٢، ١٩٣٣، ١٩٣٤، ١٩٣٥، ١٩٣٦، ١٩٣٧، ١٩٣٨، ١٩٣٩، ١٩٤٠، ١٩٤١، ١٩٤٢، ١٩٤٣، ١٩٤٤، ١٩٤٥، ١٩٤٦، ١٩٤٧، ١٩٤٨، ١٩٤٩، ١٩٥٠، ١٩٥١، ١٩٥٢، ١٩٥٣، ١٩٥٤، ١٩٥٥، ١٩٥٦، ١٩٥٧، ١٩٥٨، ١٩٥٩، ١٩٦٠، ١٩٦١، ١٩٦٢، ١٩٦٣، ١٩٦٤، ١٩٦٥، ١٩٦٦، ١٩٦٧، ١٩٦٨، ١٩٦٩، ١٩٧٠، ١٩٧١، ١٩٧٢، ١٩٧٣، ١٩٧٤، ١٩٧٥، ١٩٧٦، ١٩٧٧، ١٩٧٨، ١٩٧٩، ١٩٨٠، ١٩٨١، ١٩٨٢، ١٩٨٣، ١٩٨٤، ١٩٨٥، ١٩٨٦، ١٩٨٧، ١٩٨٨، ١٩٨٩، ١٩٩٠، ١٩٩١، ١٩٩٢، ١٩٩٣، ١٩٩٤، ١٩٩٥، ١٩٩٦، ١٩٩٧، ١٩٩٨، ١٩٩٩، ٢٠٠٠، ٢٠٠١، ٢٠٠٢، ٢٠٠٣، ٢٠٠٤، ٢٠٠٥، ٢٠٠٦، ٢٠٠٧، ٢٠٠٨، ٢٠٠٩، ٢٠١٠، ٢٠١١، ٢٠١٢، ٢٠١٣، ٢٠١٤، ٢٠١٥، ٢٠١٦، ٢٠١٧، ٢٠١٨، ٢٠١٩، ٢٠٢٠، ٢٠٢١، ٢٠٢٢، ٢٠٢٣، ٢٠٢٤، ٢٠٢٥، ٢٠٢٦، ٢٠٢٧، ٢٠٢٨، ٢٠٢٩، ٢٠٣٠، ٢٠٣١، ٢٠٣٢، ٢٠٣٣، ٢٠٣٤، ٢٠٣٥، ٢٠٣٦، ٢٠٣٧، ٢٠٣٨، ٢٠٣٩، ٢٠٤٠، ٢٠٤١، ٢٠٤٢، ٢٠٤٣، ٢٠٤٤، ٢٠٤٥، ٢٠٤٦، ٢٠٤٧، ٢٠٤٨، ٢٠٤٩، ٢٠٥٠، ٢٠٥١، ٢٠٥٢، ٢٠٥٣، ٢٠٥٤، ٢٠٥٥، ٢٠٥٦، ٢٠٥٧، ٢٠٥٨، ٢٠٥٩، ٢٠٦٠، ٢٠٦١، ٢٠٦٢، ٢٠٦٣، ٢٠٦٤، ٢٠٦٥، ٢٠٦٦، ٢٠٦٧، ٢٠٦٨، ٢٠٦٩، ٢٠٧٠، ٢٠٧١، ٢٠٧٢، ٢٠٧٣، ٢٠٧٤، ٢٠٧٥، ٢٠٧٦، ٢٠٧٧، ٢٠٧٨، ٢٠٧٩، ٢٠٨٠، ٢٠٨١، ٢٠٨٢، ٢٠٨٣، ٢٠٨٤، ٢٠٨٥، ٢٠٨٦، ٢٠٨٧، ٢٠٨٨، ٢٠٨٩، ٢٠٩٠، ٢٠٩١، ٢٠٩٢، ٢٠٩٣، ٢٠٩٤، ٢٠٩٥، ٢٠٩٦، ٢٠٩٧، ٢٠٩٨، ٢٠٩٩، ٢١٠٠، ٢١٠١، ٢١٠٢، ٢١٠٣، ٢١٠٤، ٢١٠٥، ٢١٠٦، ٢١

ولأن فيه حرج ، لعله بإمكان التحرز عنه إلا بترك النوم ، والسوم مباح ، وتركه غير مستطاع ، ولأنه لم يبيح صورة الجماع ، ولا مماء وهو الإبرال عن شهوة مباشرة^(١) ولا أثر له كذلك في الحج بانفاق^(٢)

أثر الاحتلام في الاعتكاف :

١١ - يتحقق الفقهاء على أن الاحتكاف لا يطل بالاحتلام ، ولا يمس إن خرج الاحتكاف للإنسان خارج المسجد ، إلا في حالة واحدة ذكرها الحنفية وهي إن أمرك الاعتكاف في المسجد ، ولم يخش تلويثه فإن شيف توبه مع ، لأن تنظيف لمسجد واجب .

وبغية الفقهاء منهم من يجز الحروج للاغتسال ونوع أخر لمسجد من التلوث ، ومنهم من يوجب الخروج ويحرم الاعتكاف في المسجد مطلقاً ، وإن قلدر الخروج فعليه نيمس^(٣)

مدني^(٤) وزاد مخالفة : أو كانت به إبرة ، لا محال أنه يكون عاب ، وقد وجه مبيه^(٥) ويجب منه حنيفة ومروءة .

وقصر المالكية وجوب الغسل عن ماذا كان لسبب بين أمرين أحدهما مني ، فإن شك في كونه واحداً من ثلاثة فلا يجب الغسل^(٦) لضعف الشك مالبة للمني ، لتعدد مقابله .

ب - عدم وجوب الغسل ، وهو وجه للشافعية ، وقول عماده وقتاده ، لأن البتة لا يبرول بالنك ، ولأولى لاغتسال لإزالته للشك ، وأوجبوا مر : ك الرضوة مرتباً .

ج - التنجيز في اعتكافه واحداً مما شبه به . وهو مشهور ما ذهب لشافعية ، وقتان لا تستغل ذمت بظاهره غير ممنة .

د - والشافعية وجه آخر وهو لزوم مقضى الجميع . أي الغسل والوضوء ، للاحتياط^(٧)

أثر الاحتلام في الصوم والحج :

١٠ - لا أثر للاحتلام في الصوم ، ولا يطل به بانفاق ، لقوله عليه الصلاة والسلام : « ثلاث لا يفتقرن الصائم : الحجامة ، والمني ، والاحتلام »^(٨)

(١) البحر الرائق ٤٨٦ - ٤٨٦ ، والضاوي على مراتب العلاج ص ٤٤ ، والعمري ٢٠٣/١

(٢) السيرة (بحكم التفسير والنس) ٥ لغة نكسأ عن تنم ، أو طرفة العين عرت - عارف - مراد

(٣) المنس ٢٠٣/١

(٤) المنس ١٤٥/٢ ، ١٤٦

(٥) رواه الشرمدي والمهمدي عن أبي سعيد الخدري ، وقول الصرمدي : هذا خبر عسوية ، وعب الرحمن =

= لم يردس لمراد من هذه . والشهر من هذه مرسل .

د - من ابن عثمن هذه البيارة بسند معلومة ، وهو ثمران عبد الطرابي وهو ضيف وإفني بخير ٣١٢/٣

(١) د - من على الدردير ٥٢٣/١ ط الحنسي ، ونسبي المحتاج ١٣٠/١ ط مصطفى الحنسي ، والمنس مع شرح الكع ٥٠/٢ ط النار .

(٢) الفتاوى الصنية ٢٤١/١ ، المنس مع الشرح الكع ج بولاق ٢٢٠/١ ، وأما اب ٤٢٣/١ ، والجعل من الحج ٥١٦/٢

(٣) امر عائد ١٣٢/٢ ، والخطاب ٩٢/٢ ، وجوزر لا كليل ١٥٩/١ ط عثمن شمرود ، والشرح الصغير ١٢٥/١ ، ٢٣٥ ط دار المعارف ، ونسبه محتاج ١٩/٢ ط عثمن ، والمنس ٢٦٢/٢ ط عثمن ، والأحياء ١٦٨/١ ، ٢٠٢/٢ ط الأولى ، ونحو ١٢٢/٢ ط عثمن .

والخروج: لا يطلع التابع ما تعافى عالم يظلي.

١٢ - وفي اعتبار زمن اقامة من الاعتكاف خلاف بين الفقهاء. فالتابعة لا يقدرون على اعادة من الاعتكاف إذا انقضت معه العذر أو غيره، فاستاءة ذلك الاجتهاد، وهو قول الخفيفة وإما الكتب، ويحسب عند الخبابة، فقد صرحوا بعدم فضيلة لكونه معتاداً، ولا كفارة فيه (١).

البلاوع بالاجتلاء :

١٣ - نفوس العتقاء حل أم البدن؟ يحسن بالاحتلام مع إزالته، وسقط به الخ لا روى عن علي رضي الله عنه عن النبي عليه "السلام والسلام" (١) : « لا يُفتر بعد احتلام ولا ضننات يوم إلى

الحكم بالإجماع :

٢ - ذهب المالكية والمتأففة إلى الأصح عندهم إلى أن الظهر الذي يعتري في الغد هو الحشوي من دغره، ولو ففق صاحب، ومضى فاري عن الظهر، فحاضت فلا يعتري قرناً. ومقابل، وأصح اعتباراً قرناً، لأن القرء هو اسفل من ظهر إلى حبس^(٢)، ولا يخفى أن هذا لا يسمى احتواشاً. ويذكر انهفاء ذلك في عدة دوات

١٠٠٠ سنة على الساحل لشرق مصر مدينة اسيوط
مصر انا خليفة ١٠٠٠ سنة. وفي هذا الوقت
١٠٠٠ سنة صاعداً من سنة الف و١٠٠٠ سنة. واليه
التي هي سنة الف و١٠٠٠ سنة.

[illegible][illegible][illegible]

قاعدة الشرع والتسخي عند الحرج، يأتي التردد والخلاف في الأحكام المبنية على الاحتياط. ويذكر الأصوليون ما عثر عنه الأنصاري شارح مسلم ثبوت أنه لا ليس كل ما كان أحوط يجب، بل إنما هو فيها نسيته وهو به من قبل، فيجب فيه ما يفرج به عن العهدة بقيت، كالصلاة المنسية، كن إذا كانت صلاة من يوم فنيها، فيجب فيه قضاء الصلوات الخمس من ذلك اليوم ليخرج عن عهدة المنسية بقية». قال: «ومنه تبيان الاستعانة أيامها يجب عليها التطهر لكل صلاة أو لو فت كل صلاة» على خلاف تفصيله في «حيف».

ثم ذكر الحالة الثانية التي يجب فيها الفعل احتياطاً فقال: «أو كان الوجوب هو الأصح ثم يمرض ما يوجب الشك، كصوم الثلاثين من رمضان، فإن الوجوب فيه الأصل، وعروض مارض انعدام لا يمنع، فيجب احتياطاً، لا كصوم يوم اشك، فلا يثبت الوجوب للاحتياط في صوم يوم اشك، لأن الوجوب فيه ليس هو الأصل، ولا هو ثابت بقينا» (١).

هواطن البحث :

٣ - يذكر الأصوليون في باب تعارض الأدلة ترجيح الدليل المقضي للتحريم على ما يقتضي غيره من الأحكام لاستناء ذلك الترجيح للاحتياط. وفي تعارض الحلل ترجيح القلة انقضبة للتحريم على

الأضراء. ولا ترد هذه المسألة في مذهب الحنفية، ولا من الأصح عند المجتهد، لأن العدة عندهم بالحيف لا بالاطهار.

احتياط

التعليق :

١ - من معاني الاحتياط لغة : الأخذ في الأمور بالأحزم والأوثق، ويسمى المجازة، ومنه القول السائر : أوسط الرأي الاحتياط، وتعني الاحتراز من الخطأ وأفعاله (٢).

و يستعمل الفقهاء الاحتياط بهذه المعاني كذلك.

أما النوع فهو اجتناب الشبهات خوفاً من الوقوع في المحرمات (٣).

الحكم الإجمالي :

٢ - كثير من الأحكام الفقهية نشأت لأجل الاحتياط، فمن نسي التطهر و لمصر من يومين لا يدري أي اليومين أسبق، فإنه يهلي التطهر ثم العصر ثم الظهر في أحد الاحتمالات، والباعث على ذلك الاحتياط.

ولشعائرض الاحتياط مع تحمل براءة الذمة، ومع

(١) 'عباح مادة (هـ) - (و) - (ز).

(٢) النعمان بعد من ٢٢١، وكشاف اصطلاحات الفنون

١٣٨٠/٢

(٣) فواتح الرحموت بشرح مسلم الثبوت بامش انقضاء

١٤٢٧/٢، واطلع العتشد لأن الحسين البصري ١٢٨/١

هـ رمش.

غيمه. وقول النبي صلى الله عليه وسلم: «لا يجمع بين مفروق ولا يفرق بين مجتمع حتى الصدقة»^(١)

٣ - ويكون الاحتياط جائزاً إذا قصد به أخذ حق، أو دفع باطل، أو التخلص من الحرام، أو التوصل إلى الحلال، وسواء أكانت الوسيلة محترمة أم مشروعة، إلا أنها إن كانت محرمة فهو آثم على الوسيلة دون المقصود. وقد يتطلب الاحتياط ولا سيما في الغريب، لأنها حذرة. ولا أمل في الجواز قول الله تعالى: «وَأَعِزَّ بَيْنَهُمْ فَيْتاً فَأَضْرِبَ بِهِ وَلَا تُفْسِدُوا» (٢) ٤ - وهذه ما يختلف فيه وهو عالم بين فيه مقصد السامع منقذ على أنه مقصود له، ولا يظهر أنه عن خلاف الأصلحه التي وضعت لها الشرعة بحسب مسألة الفروضة.

فمن رأى من الفقهاء أن الإعتقاد في أمر ما غير مخالف لمصلحة فالحيل جائز عنده فيه ، ومن رأى أنه مخالف فالحيل ممتنع عنده فيه . على أنه من المقرر أن من يجهل التحليل في بعض المسائل فإنما يجيزه بناء على تخمينه فصد التكاليف المختال ، وأنه يقع خلاف

تُحرم قواعد الشريعة في الواقع، فهو حرم مني منه .
وذلك كما لو دخل عليه وقت الصلاة ففزع خراً أو
دواءً منوعاً حتى يخرج وقتها وهو قد نكس كالمغنى
عنه ؛ أو كان له مال بفقره على الحج فوهب كلاً
بمحله الحج .^(١)

وكذلك يحرم التصرف في المال بغير أوغيرها
فصل الملول للعرار من الركة عند المالكية والحنابلة .
وقد خالف المنصفي في ذلك ، فقال أبو يوسف : لا
يكراه ذلك ، لأنه امتناع عن لوجوب إيفاء حق
الغير . وفي محصله أنه الأصح . وقال محمد : يكراهه ،
واختاره الشيخ حميد الدين الضرير ، لأن فيه إضراراً
بالعقراء ، وإيهال حقهن مآلاً . وقيل : لا يبرى على
قول محمد .

كذلك لأمر بالسبب المتأففة : ففي حاجة التمتع
والشراوتي : يكره نهبها إن قصد به التمتع من
الزكاة. وقال الشريفي : وفي الوجيز يحرم زلافي
الإحياء : ولا شرابه الأذمة طامئاً وأن هذا من المعه
النصار.

وقال ابن الصلاح بأنهم يقصدون لا منفعة. (١٢)
كذلك يصرح بالاحتياط لأخذ أموال الناس
وقفلهم في نفوسهم وسك دمائهم وإبطال حقوقهم ،
والدليل على حرمة الاحتياط قوله تعالى : (وَقُلْنَا
فَلْيَسِّرْ لِّذِينَ آمَنُوا مِنَّا فِي الشَّيْءِ ...) (١٣) لأنهم

(١) الحاشية رقم ٢٤ من ١٩٧٩، ص ١٠١، في شرح المصنف (١٠٠٠) على ص ١٠١،
الحاشية رقم ٢٤ من ١٩٧٩، ص ١٠١.

(٣) المبدأ الثاني من لائحة ١٩٢١ في استنفوت، والشرطي
١٩٢١ في رار صادر.

(۳) - جزء الفقرة ۱

اندرى سڀني ۽ م م ط "الهي" ،

(٢) الفتوى المقدسة ٣٩٠/٦، وإعلام المراجعين ٣٢٤٧/٢، والتمهات ٣٨٧/٢، والمصنف ٣٩٦/٦، وإخراج لي.
ص ٩٧، و٩٨، و١٥٨، مكتبة ابن سينا.

والله اعلم بالصواب

استباح المرأة من الرينة وما في مصابها نظهاراً للحر^(١)

وهو الاصطلاح : استباح المرأة من لينة وما في مصها مدة مخصوصة في أحوال مخصوصة وكذلك من الإحداث استباحها من البيوتة في غير منزلها^(٢)

الألفاظ ذات الصلة :

الإحداث :

٢ - وهو تزويج المرأة مدة محددة شرعاً الفراق زوجها بوفاة أو طلاق أو فسخ .

والصلة بين الاعتداد والإحداث أن الاعتداد ظرف للإحداث ، ففي المدة ، تترك المرأة نفسها لموسم زوجها .

صفته (حكمه التكليفي) :

٣ - أمع المرأة على وجوب الإحداث في عدة الوفاة من تكليف صحيح ولو من غير دخول بالزوجة . والله ليل حتى ذلك قوله صلى الله عليه وسلم : « لا يحن لامرأة تؤمن بالله وآبيه الآخر أن تحل على ميت فوق ثلاث ليلة إلا على روح ، أربعة أشهر وعشر »^(٣)

كما أحرموا على أنه لا إحداد على المرحى . وقد أحرموا أبف على أنه لا إحداد على المطلقة رجعية ، بل يطلب منها أن تعرض لطلعها وشر بين له : لعن الله يحد بعد ذلك أمراً . عن أن الساقى رأياً بأنه يستحب للمطلقة رجعية الإحداد إذا لم ترج رجعة^(٤)

٤ - وأما المعتدة من طلاق بائن بيوتة صغرى أو كبرى فقد اختلف العلماء فيه على اتجاهين :

الأول : ذهب الحنفية والشافعية في فتنه ، وهو إحدى الرويتين في منهج أحد ، أن عليها الإحداد ، لعوت نعمة الكاح . فهي تشبه من وحه من توفي عنها زوجها .^(٥)

الثاني : ذهب المالكية والشافعية في جديده وهو إحدى الرويتين عن الإمام أحمد (وقيل في بعض الكتب إنها المذهب) إلى أنه لا إحداد عليها ، لأن الزوج هو الذي فارها فأبداً له ، فلا يستحب أن تحل عليه . وإلى هذا ذهب جماعة من التابعين ، منهم حميد بن السبب . وأبو ثور ، وعطاء ، وربيعة ، ومالك ، وابن المنذر^(٦) على أنه الشافعية يرى في جديده أنه يستحب له أن تحل وإن كان لا يجبه .

٥ - وأما المكوبة فكانها فاسداً إذا مات عنها

= ١٣٩٧ هـ (١٩٧٧ م) ونورد (١٩٧٧ م) نسخة السنداء مصر) وأخرج الشافعية (١٩٧٧ م) هذه الفقرة (أ.م.م.) .

(١) المعن ٢٥٧/٢

(٢) فتح المجدد ٢٩٧/٢ : « الأشهرية تنكح ميتاً : ١٣٩٠ هـ الأول . والمذهب الشافعية ١٥٠٠ م ط خلى الثانية ، والنسب لأن فقه ١٧٨٩ م ط خلى »

(٣) المعن ٩٩٧/٣ ، والجهاد الشافعية ١٥٠٠ م ط خلى ، والمسح لأن فتنه مع سائيه ٢٥٧/٣ المطبعة السنية ، والنسب لأن فتنه ١٧٨٩ م والروضة ١٥٠/٣

(١) المعن ٢٥٧/٢ ، والمسح لأن فتنه ١٥٠٠ م ط خلى »

(٢) فتح المجدد ٢٩٧/٢ ، والنسب لأن فتنه ١٥٠٠ م ط خلى ، والمسح لأن فتنه ١٧٨٩ م ط خلى ، والنسب لأن فتنه ١٧٨٩ م ط خلى »

(٣) المعن ٩٩٧/٣ ، والجهاد الشافعية ١٥٠٠ م ط خلى ، والمسح لأن فتنه مع سائيه ٢٥٧/٣ المطبعة السنية ، والنسب لأن فتنه ١٧٨٩ م والروضة ١٥٠/٣

إحْدَاد رَوْحَةِ الْمَقْفُودِ :

٧ - المَقْفُود . هو من اَمْتَصَحَ حَبْرَهُ . وَلَمْ يَعْلَمْ حَبْرَتَهُ مِنْ مَمَاتٍ . فَإِذَا حُكِمَ بِأَحْدَادِهِ مَيِّتًا فَقَدْ أُخْبِرَ الْعُلَمَاءُ عَلَى أَنَّ زَوْجَتَهُ تَعْتَدُ عِدَّةَ وِفَاةٍ مِنْ حَيْثُ الْحُكْمُ . وَلَكِنْ يُجِيبُ عَلَيْهِ لِأَحَدٍ ؟ دَهَبُ جَهْدِ الْعُلَمَاءِ إِلَى وَجوبِهِ بِاعْتِبَارِ أَنَّ مَعْتَدَةَ عِدَّةَ وِفَاةٍ ، فَتَأْخُذُ حُكْمَهَا . وَدَهَبُ اسْمِ الْمَاجِسُونِ مِنَ الْمَالِكِيَّةِ إِلَى أَنَّهُ وَإِنْ وَجِبَتْ عَمَّا أَحَدُهُ فَبِهِ لَا إِحْدَادَ عَلَيْهَا .^(١)

بَدْءُ عِدَّةِ الْإِحْدَادِ :

٨ - بَدْءُ الْإِحْدَادِ عَقِبَ الْوِفَاةِ سَوَاءٌ عَمِلَتْ الزَّوْجَةُ بِوَلَّتِهَا ، أَوْ تَحَرَّعَ عَنْهَا ، وَعَقِبَ الطَّلَاقِ الْبَائِنِ عَمَّا مِنْ يَرَى ذَلِكَ . هَذَا إِذَا كَانَتْ الْوِفَاةُ وَالطَّلَاقُ مَحْلُومِينَ . أَمَّا إِذَا سَأَلَتْ الزَّوْجَةُ ، أَوْ طَلَّقَهَا ، وَهِيَ مَعِيْدَةٌ عَنْهُ فَقَدْ الْإِحْدَادُ مِنْ حَيْثُ عَمِلَتْهَا ، وَإِلَيْهِ عَلَيْهَا نَفْضُ مَا فَاتَ ، وَبِنَفْضِهِ بِالنَّفْضِ الْعَدَّةُ . وَإِذَا انْتَهَتْ عِدَّةُ الْإِحْدَادِ وَبَقِيََتْ عِدَّةٌ مَرَّةً فَقَدْ فَلَا يَنْفَعُ عَلَيْهَا .

حُكْمُهُ تَسْرِيْعُ الْإِحْدَادِ :

٩ - سَرَعَ إِحْدَادُ الْمَرْأَةِ الشَّرْعُ عَنْ زَوْجِهَا وَفَاةَ الزَّوْجِ . وَبِمَرَامِهِ خَفِيَ الْعَطِمُ عَلَيْهَا ، فَذَا الرِّبَاطَةُ

وَرَوْجَهَا لِلْجَمْهَرِ عَلَى أَنَّهُ لَا إِحْدَادَ عَلَيْهِ ، لِأَنَّهُ لَمْ يَسْتَرْوِحْهُ عَلَى الْخَفِيِّ ، وَأَنَّ عِدَّةَ الزَّوْجِ الْفَاسِدَةُ ، تَعْتَدُ وَرَوَالَهُ سَمَةً ، فَلَا يَحِلُّ لِلْإِحْدَادِ .

وَدَهَبَ الْعَاضِي أَوْ يَحِلُّ مِنَ الْحَالَةِ إِنْ وَجِبَ الْإِحْدَادُ عَلَيْهَا تَبَعُ الْوُجُوبِ لَعَدَّةٍ . وَدَهَبَ الْعَاضِي الْبَاجِي الْمَالِكِي إِلَى أَنَّهُ إِذَا تَبَيَّنَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ زَوْجِهَا الْمُنْتَوِي شَيْءٌ مِنْ أَحْكَامِ الْمَكَاحِ ، كَالْتَوَلُّوتِ وَغَيْرِهِ ، فَإِذَا تَعَدَّتْ عِدَّةَ الْوِفَاةِ ، وَبَلَغَهَا ،^(٢) الْإِحْدَادُ .

٦ - أَمَّا إِحْدَادُ مَرَأَةٍ عَنِ فَرْسٍ غَيْرِ زَوْجِهَا فَهُوَ جَائِزٌ لَعَدَّةٍ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ فَقَطْ ، وَيُحْرَمُ لَزِيْمَةُ عَمَّا . وَالْأَمَلُ عَلَى ذَلِكَ مَا رَوَاهُ زَيْنِبُ بِنْتُ أَبِي سَلَمَةَ ، قَالَتْ : «لَمَّا أَتَيْتُ لَمْ حَبِيبِي نَمِي لِي سَفَاكٌ دَعَتْ لِي الْيَوْمَ الثَّالِثَ بِهَفْزَةٍ ، فَسَحَبَ بِهِ ذَوَاعِمَهَا وَعَارَضَهَا ، وَقَالَتْ : كَيْتَ عَى هَذَا غَيْبٌ ، سَمِعْتُ أَتَيْتُ حَبْلَ أُمِّهِ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ : لَا يَحِلُّ لِمَرْأَةٍ تَنْفُسُ مَالَهُ وَالْيَوْمَ الْآخِرُ أَنْ تَحْدُ فَوْقَ ثَلَاثٍ إِلَّا عَلَى زَوْجٍ فَإِنَّا نَعْدُ عَلَيْهِ رُبْعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا»^(٣) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ وَمُسْلِمٌ وَاللَّفْظُ لَهُ .^(٤)

وَالزَّوْجُ مَعَهَا مِنَ الْإِحْدَادِ عَلَى الْقَرِيبِ .

(١) صحيح البخاري ١٦٦٢ ط السبكي . وأبو داود ١٠٧٧ ط
أبو داود ط ١٠٩٢ ط الأولى . الحديثان
واخرين ٢٨٧٣ ط الأولى . الشريعة . والظاهر من الرواية
١٤٠١ ط مكة العبداء مصر . وأبو داود ١٢٩٢ ط مكة
الأخرى . وفتح شرح الهدى للشيخ ٢٧٢ ط مكة
الإشهاد بعدة . وجملة المحتاج ١٠ ط المجلسي . والمعنى لا
قدامة ١١٦٩ ، ١١٧٠ ط السار . والظاهر من الرواية ١٠٠ ط
بئر الكتب الاسلامي . دمشق . ومضى المحتاج لفتح المحتاج
٢٧٢ ط ١٢٧٢ ط

(٢) صحيح مسلم بتعديل عده الثاني ١١٦٩ ط

(٣) الفوائد العبداء ١٠٠ ط مصر ط ١٢٧٢ ط
الكبرى وشبكة الدرس ط ١٢٧٢ ط مصر ط ١٢٧٢ ط
شبكة . وفتح القرضي ط ١٢٧٢ ط
التي ط ١٢٧٢ ط . وفتح روض الطالب ط ١٠٠ ط
المكة ط ١٢٧٢ ط . والقسم في لغة الحبال ط ١٢٧٢ ط
١٢٧٢ ط . وكوفي في لغة الحبال ط ١٢٧٢ ط . والفتح
الكبرى وشبكة . بتعديلي عليه ١٢٧٢ ط مصر .

ابن القاسم - والشافعية والمخاتلة إلى أنها يجب عليها الإحْدَاد مدة واحدة إذا مات زوجها المسلم، وذلك لأن الإحْدَاد تبع للعدة فحي وجبت عليها عدة الوفاة وجب عليها الإحْدَاد. وذهب الحنفية ومالك في رواية لشعب إلى أنه لا إحداد عنها، لأن الإحْدَاد مطلوب من المسلمة، لظاهر قوله صلى الله عليه وسلم: «لا يعمل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر... الحديث» (١).

١٢ - وأما الصغيرة فقد ذهب جمهور الفقهاء إلى أنها تعد، وعلى وليها أن يمتحنها من قبل ما ينافي الإحْدَاد، لأن الإحْدَاد تبع للعدة. ولا روي عن أم سلمة رضي الله عنها أن امرأة أبت التي تنسب من الله عليه وسلم فقال: يا رسول الله، إن أبتني توفي عنها زوجها وقد اشكت عيني أشكت عيني (٢) فقال: لا مرتين، أو ثلاثاً، الحديث (٣) ولم يأت عن منها، وترك الاستعصال في مقام السؤال دليل على العموم. وذهب الحنفية إلى عدم وجوب الإحْدَاد عليها حديث «رفع القلم عن ثلاث: عن إنسان حتى يستيقظ، وعن لمبلى حتى يبرأ، وعن الصبي حتى يكبر» (٤) قال بلغت في العدة حدثت بها بطن. ومثلها

الزوجة عقد وثيق، فلا يصح شرعاً ولا أدباً أن تنسى ذلك الجميل، وتتجاهل حق الزوجة التي كانت بينها. وليس من الوفاء أن يموت زوجها من هنا، ثم تنفخ في الزينة وترثي الثياب الزاهية المنمطرة، وتتحول عن مفرز الزوجة، كأن عشرة لم تكن بينها. وقد كانت المرأة أول الإسلام تعد من زوجها حولاً كاملاً تنجماً وحزناً على وفاته، فنسخ الله ذلك وجعله أربعة أشهر ومثراً.

هكذا قرر علماء أئمة المذاهب لأربعة فها يستخلص من كلامهم هل أحكام الإحْدَاد. فقد ذكرنا «أن الحد واجب على من توفي عنها زوجها، إظهاراً للنأسف على ممات زوج وقس بعهدهما، وعلى انقطاع نعمة النكاح، وهي ليست نعمة دنيوية تعيب، ولكنها أيضاً أخروية، لأن النكاح من أسباب النجاة في المعاد والدنيا» وشرع الإحْدَاد أيضاً، لأنه يمنع تشويف الرجال إليها، لأنها إذا تزييت يؤدي إلى التشويف، وهو يؤدي إلى الفتنة عليها، وهو يؤدي إلى الخطأ، وهو يؤدي إلى اختلاط الأنساب، وهو حرم. وما أدى إلى الحرام حرام» (١).

عن تعد ومن لا تعد ؟

١٠ - تبين فيما سبق من يطلب منها الإحْدَاد في الجملة، وهناك حالات وقع فيها خلاف بين الفقهاء، منها: انكثابه ووجه مسلم، وأنصهرة. ١١ - أما الكفاية فقد ذهب مالك - في رواية

(١) تنص نعمة في انقرة (٣)

(٢) من المص من الكعدة باعتبار زينة، مع وجود غيره لإزالة الرضا والتشويق. قد عين حلابة فزعه الشرع لا تبع من اتصاله.

(٣) حديث أم سلمة أخرجه البخاري (فتح الباري ١/٩٤ ط السلفية) ورواه أبو داود والترمذي والنسائي وابن ماجه (تحقيق سنن أبي داود ٢/٢٨٩ ط دار السادة مصر).

(٤) حديث ٣، مع القدم عن ثلاث... ٥. رواه أحمد وأبو داود =

(١) عائشة رضي الله عنها، جلي على شرح فتح الباري ٢/٢٨٩ ط النسخة الأبرية - براني القاهرة ١٣١٦ هـ

من ذلك ما تنعاطاه لمرة لتداوي.

وذهب الطبعية إلى كراهية الانشراط بشط
الأسنان وهو لا طيب، لأنه يعتبر من الزينة
عندهم، على أن من لا كسب له إلا من الإخبار
بالتطبيب أو صاعته وإن الشافية يهون على جوار
منها له.

وهذا كله في بدء التطبيب بعد زوم الإحدا، أما
لو نظيت فبس ذلك فهل عليها إزالته بعد زوم
الإحدا؟ ذهب الشافية إلى وجوب ذلك، وهو
قول للمالكية احتاره ابن رشد. والرأي الآخر
المالكية وخاروه العراقي أنه ليس عليها إزالته.

١٥ - وأنه لقوا في الأذهان غير الطبية، كالزيت
والترنج، فاضعية والشافية يرون أن استعمالها من
الزينة المنعومة على المحدة، خلافاً للمالكية
والحنابلة^(١).

ففي حديث أم سلمة رضي الله عنها «أن النبي
صلى الله عليه وسلم دخل علياً حين نوى روجها أبو
سعدة، فراه: أن تمتشط بالطيب ولا يلقاه، فإنه
حصان، قالت: قلب بأي شيء امتشط؟ قال:
«بأنسدر تعالجه» ثم رثك^(٢) أي تعجبن عليه من
المدارحاضيه الملاف.

المنعومة الكبيرة إذا أفادت، وأما الأمة فالمنعاه على
أنه يلزمها الإحدا مدة عدتها، لمعوم الحديث في
وجوب الإحصاء، وبكفي الشافعية لأجابه على
ذلك^(٣).

ما نلحبه المحدة :

١٣ - تجنس المحدة كل ما يتور يذ غرضاً أو
عرفاً، سواء كان يتصل بالبدن أو الثياب أو بلغت
الأنظار إليها، كالخروج من مكنتها، أو التعرض
للخطاب، وهذا القدر جمع عليه في المحدة.

وقد اختلف الفقهاء في بعض الحالات فاعتبرها
البعض من المخططات على المحدة، ولم يعتبرها
الآخرون، وذلك كسعي الماتس المنعومة،
واختلافهم في اللابس السوداء والبضاعة والمنعومة
بعم الزعفران والمصفر، وعند التحقيق نجد أن
استلافهم فيها هذا المصوم عليه - عاشق عن
اختلاف لعرف، فما اعتبر في العرف رينه اعتبروه
عبراً، وبما اعتبره غيره مباحاً، والمنوع يرجع كله
إما إلى السوء أو الشائب، أو السلي، أو التعرض
للخطاب، أو البينة.

١٤ - فأمّا ما يتصل بالبدن فإنه يحرم عليها كل
ما يحتر مرغاً فيها من طيب وخطاب وكحل
للزينة، ومن ذلك الأشياء المستعانة لفرينه، وليس

(١) بداية الفتا ١١٦٧، ١١٦٨، ومع القدر ١١٦٨، ١١٦٩،
وأهرش ٢٥٨٢، في الحنفية، والمجموع للزويج ٢٠١٧، هـ
مطبعة الشافعية، والفتا ١١٦٨، والشافعية لأمر عامة
١١٦٩، هـ ١٠٠ ط الد، وأبو حنيفة ١١٦٩ - ١١٧٠،
والنسخ الكبير حاشية ابن سول ١١٦٩، ط الحلبي،
(٢) حديث أبو سعدة أخرجه أبو داود والنسائي، وفيه ثم أم حكيم، هـ

= والمساكني وابن حبه والذهبي ونحوهم، وقال: عل
شروطها، وروى ابن سعد وابن عسرة عن عمرو بن موسى
فقد عرفت أنه مع غير منعه الجاهلي (فيمن الدار ٢٥٠١)
(٣) فتح القدير ١١٦٩/١١٧٠ ط نسخة، والفرانسي على
الشيخ ١١٦٩ ط نسخة ١١٧٢، ط، بالنسخة لأن جامعة
١١٦٩ ط الش، والأم ١١٦٩ ط مكتبة الكليات الأزهرية.

يبيع لها أن تلبس ثوباً غير مصبوغ صبغاً فيه طيب وإن كان قبيحاً.

ويبيع لها من الثياب كل ما جرى العرف على أنه ليس بريئة فيها كأن لونه.

ولما كانت الإمامة دعاءً بالزينة في اليد أو الخلف والثياب على التعصيل السابق فلا تمنع من تعصيل فرائض بيتها، وأثاثه، وستوره والجلوس على ثياب قبيحة.

ولا بأس بإزالة الوسخ والنفث من ثوبها ولبسها كسفن الأوساخ، وتغيير الأظفار النجس، والاستئصال باليد من غير الطبيب، وغسل رأسها وبديها، ولا يخفى أن للمرأة عدة أن تقابل من الرجال البالغين من لها حاجة إلى مقابلته فادمت عبر مبادئة زينة ولا محتلية به.

سكن المحدة :

١٩ - ذهب جمهور الفقهاء من السلف والخلف .. ولا سيما أصحاب المذهب الأربعة، إلى أنه يجب على المعتدة من وفاة أن تلبس بيت الزوجية الذي كانت تسكنه عندما بيعها نعي زوجها، سواء كان هذا البيت مبكراً لزوجها، أو معارضاً، أو مستأجراً، ولا فرق في ذلك بين المحصورة والسودقة، والمطل وأهمل. والأصل في ذلك قوله تعالى: «لا تخرجوهن من بيوتهن» (١) وسد بيت قريضة بنت عائش وأنها جاءت إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم، فأخبرته

وسلم، فقال: «أخرجني فجلدي علك، لعلك أن تعصدي معه أو تفعل غيري». «رواه النسائي وأبو داود» (٢) وروى مجاهد قال: «استشهد رجاء يوم أحد، فغصه نساؤهم رسول الله صلى الله عليه وسلم، وهلمن: يارسول الله نستوحش بالكبي، فأنبت عند إحدائنا فاداً أبيضاً. يادونا إلى بيوتنا؟ فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «محدث عند إحدىكم، حتى إذا أردن الثوم فتوثب كل واحدة منهن» (٣) وليس لها المست في غير بيتها، ولا الخروج لئلا إلا للضرورة، لأن البس مظنة الفساد بخلاف التمايز فبانه مظنة عصاة الفواحش والمعاشر وشراً ما يحتاج إليه. وإن وجب عليها حق لا يمكن استيفاؤه إلا بها كالميراث وعده، وإن كانت ذات حد، بعث إليهم إلحاحاً من يستوفى الحق منها في مخرجها. وإن كانت بزينة جاز إحصارها لاستيفائه، فإذا فرغت رجعت إلى مخرجها. (٤)

على أن الماشية صرحوا بأنه لا بأس للمعدة أن تخضر العرس، ولكن لا تنها فيه بما لا يلبس أمة (٥) واتفق أئمة المذهب الأربعة على أنه يباح للمعدة في عدة وفاتها الأشياء التالية: (٦)

- (١) حديث مسند مالك «طيبته عائش» (٢) «رواه أحمد»
- (٢) مسند أبو داود وصححه النسائي وابن الأثير (٣٧٧٠)
- (٣) رواه مجاهد «قال: حدثته رجاء» (٤) «أوردته صاحب المعنى» «عن عبد الرحمن بن الحبيب» ٢٩٧٧ «عن داود بن أبي ذؤيب» «قال: حدثته» «عن داود»
- (٤) المعنى ٥٩١ لا تزواجها
- (٥) الحنفية على ما مر في (١٥٨) في الزينة ٢٩٧٧
- (٦) حديثه من «مدير» ١٥٨٧ «ط. أول» «الشرح» «الحكم» «وإشاعة» «السير» ١٥٨٧، والمصنف ٢٩٧٧، والحريري في الحديث =

== ١٠٧٢ - وجميع ٢٩٧٧ ط الأوقات (المؤيد سنة ١٢١٧ هـ -
 وشرح ١٥٨٧ هـ السلف
 (١) سورة النساء ١٢١

إخراج»^(١) والمسح إنما وقع على حازم عن أربعة أشهر وعشر، فسنى ما سوى ذلك من الأحكام، ثم جاء الميراث فأسقط ثلثي إسكانها بالتركة.

مبهمات ترك مسكن الإحسان :

٢٠ - إن هراً على الحدة ما يقتضي تحوطاً من السكن الذي وجب عليها لإحسان فيه، جازها لاستفال إلى مسكن آخر تأمن فيه على نفسها ومالها، كأن غاصت هدماً أو عدواً، أو أخرجت من السكن من مستحق أحده، كما لو كان غاربه أو جارة انفقت مدنها، أو منعت انسكني تعبداً، أو طلب به أكثر من أجرة المثل، ولذا امتنعت فتنقل حيث شاءت إلا عند الشاعبة، وهو اختيار أبي الخطاب من الحنابلة، فعلياً أن تنقل إلى أقرب ما يملكها الانسفال إليه قياماً على ما به وجبت الزكاة ولم يوسع من يستحقها في مكان وجوهاً، فإنها تنقل إلى أقرب موضع يخدمهم فيه. وللجمهور إن الواجب سقط كعذر ولم يرد للشرع له يبدل فلا يجب، ونقدم النص على اختيار الأقرب.

أما اليدوية إذا انتفى جميع أهل الهلة الذين هي معهم أو بقي منهم من لا تأمن معه على نفسها ومالها فإنها تنتقل عن السكن الذي بدلت فيه الإحسان كذلك.

وإذا مات ريان السجينة، أو أحد العاملين فيها، وكانت معه زوجته، ولها مسكن خاص بها في

أن زوجها خرج في طلب أعيد له فقلوه بطرف العدوم، فسألت رسول الله صلى الله عليه وسلم أن أرجع إلى أبي، فإن زوجي لم يشركني في مسكن يملكه ولا نفقة، قالت: فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: نعم. قالت: فخررت سنى إذا كنت في الحجرة، أو في المسجد عاني، أو أمرني فدميت له، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: كيف قلت؟ فخررت عليه لفصة، فقال: امكثي في بيتك حتى يسبق الكتاب أحده، فعددت فيه أربعة أشهر وعشراً، فلما كان عتافاً من عتاف رضي الله عنه أرسل إليّ فسألني عن ذلك، فأخبرته، فأثبته ونفى به، فوافه مالك في الموطأ^(٢).

وذهب جابر بن زيد والحسن البصري وعطاء من التابعين إلى أنها تعدت حيث شاءت. وروى ذلك عن عبيد بن عامر وعائشة رضي الله عنهم. وحاصل ما استدلوا به: أن الآية التي جعلت عدة النكحي عنها زوجها أربعة أشهر وعشراً وهي قوله تعالى: «والذين يتوفون منكم ويذرون أزواجاً: ترينهن بأنفسهن أربعة أشهر وعشراً»^(٣) آية التي جعلت عدة النكحي جمعت عدة النكحي عنها زوجها سواء، وهي قوله تعالى: «والذين يتوفون منكم ويذرون أزواجاً وصية لأزواجهن ممثلة في الهول غير

(١) حديث مرثية بنت مالك، في الموطأ بتعقيب جمعة عبد الباقي عن ١٠٥ طار اسمعائيل، بيروت، ودواء أبو داود ٣/٣٩٠، والسنائي ١٩٩/١ الطبعة المخرقة بالآخر، قال: الفركاني، ودواء لعمدة وصححه الترمذي ولم يذكر السنائي وابن ماجه إسماعيل عثمان (سبل الأوثار ١/١٠٧ ط بيروت)،

(٢) صورة الكفرة / ٢٣٤

(٣) سورة البقرة / ٢١٠

مدخول (١).

السفينة، فإنها تعد فيه، ونجزي عنها الأحكام السابقة.

أجره سكن المدة، ونهيتها :

٢٩ - احتسب مذهب الفقهاء بمن يلزمه أجر سكن لمدة هل هو عليها أم من مال المتوفى عنها. فذهب الحنفية إلى أن أجره سكن المدة من وقاه، من ماله، لأن الشرع ورد بنودها، ولم ينسب لها أكثر من ذلك. أما المدة من صلات سائس - عندهم - فأجره سكنها على الزوج، لأن عقبتها عليه في مدة المدة، فإن دعت من ماله رجعت عليه. (٢)

وذهب المالكية إلى التفرقة بين المدخول بها وغيره، فغيره مدخول بها سكنها مع أهلها أو من ماله، للذين السابق عند الحنفية. وأما المدخول بها فإن كانت تسكن في مكان أو في مسكن استأجره لها وعجل أجره نفس للزوجة أخرجها حتى توبعت الدية - تدعى منها مدة إسدادها، فإن لم يكن كذلك فأجره سكنها من ماله، وليس لها الرجوع على مال الزوج - وكذا بشيء، سواء في ذلك الحامل والحائل. (٣)

وذهب الشافعية إلى أن المدة تسحق أجره السكن من التركة، بل تنطق بأهانت التركة. وتقدم على مؤنة التجهيز ولديون التركة في الدية في الأظهر، سواء أكانت حائلا أم حاملا، مدخولا بها أو غير

ولي غير الأظهر أن أجره السكنى عليها، لأنها وارثة، فتمرها، كالتفقة. وهناك قول آخر: أن الذي بعده على مؤنة التجهيز أجره سكنى يوم الوفاة. وهذا إذا لم تكن تسكن فيما يملكه أو يملك متعنه أو لم يكن قد عجل لأجره قبل الوفاة.

وذهب الحنابلة إلى التفرقة بين الحامل والحائل، فالحائل أسرة سكنها في الإحلال من ماله بلا خلاف عندهم، للدليل المذكور سابقا. وأما الحامل فمسألة رابدة، إحداهما: لها أجره السكنى من مال التوفى عنها، لأنها حامل من زوجها، فكانت لها السكنى والنفقة، كالعارة في الحياة.

والثالثة: ليس لها ذلك. وصح القاضي بوجوب هذه الرواية.

هذا عن أسرة سكنى المدة، أما عقبتها فوطن بحسب مصطلح (عدة) لأن حكم النفقة تابع لاعداد لا لإحلال.

حكم المدة :

٢٢ - ذهب الحنفية والشافعية والحنابلة إلى أنه لا تحرير لمعتدة إلى الحج في عدة الوفاة، لأن الحج لا يفوت، والعدة نفوت. وروي ذلك عن عمر وعطاء، وروى عن سعيد بن المسيب والثوري وأصحاب الرأي. وروى عن سعيد بن المسيب قال: لا توفي الزوج نساء من حاجات، ومعتبرات، وذهن عمر رضي

(١) الجمل على شرح المصنف ١/١٦٦، ونهاية المحتاج ١/١٤٨.
وأرجح روبر ٢/٢٩٦، والفتاوى ٢/١٦٦.

(١) د. القطار ١/١٦٦، ١/١٦٦.
(٢) النج والكميل ١/١٦٦.

من قصر النحيف، فدل على أن المستندة تمنع من ذلك. (١١)

أما المالكية فيقولون: إذا أحرمت بجم أو غيره، ثم طرأت عليها عدة بأن توفي زوجها، بقيت على ما هي فيه، ولا ترجع إليها لتدبره، لأن الحج ساقب على العدة. وإن أحرمت بجم أو غيره بعد موجب العدة من طلاق أو وفاة، فإنها تنضي على إحرامها الطلأ، وإن تمت بإدخال الإحرام على نفسها بعد العدة بزوجها من مسكنها. (١٢)

ولم يحرم الشافعية المسافة التي تقطعها العدة المحرمة بالأبواب التي تعصر فيها الصلاة. ولكن قالوا: إن خارقت البيان، فإنها الخيار بين الرجوع والخام، لأنها صارت في موضع إذن لها زوجها فيه وهو السفر، فأشبه ما وجبته. (١٣)

٢٣ - ومن الحج كل سفر، وليس له أن تنسي، ذلك السفر وهي عدة.

وذهب أبو يوسف وعبد إلى أنه إذا كان معها حرم فلا بأس بأن تخرج من السفر قبل أن تستد. (١٤)

وحاصل ما نقده عبارة ذهباء المذهب المذنبه أنه إذا أذن الزوج بالسفر الزوجية، ثم طلقها، أو مات عنها وبلغها الخبر، فإن كان الطلاق رجعياً فلا يتغير الحكم، لقيام الرجعية، حتى لو كان معها في السفر تنضي معه. وإن لم يكن معها والطلاق يثنى وكانت

أفد منه من ذي الحليفة حتى يعتدوا في يومين. (١٥) وإذا خرجت كزوجة إلى الحج فتوفي عنها زوجها وهي بالقرب، أي دون مسافة قصر الصلاة، رجعت لنفسها العدة، لأنها في حكم الإقامة. ومنى رجعت وقد بقي من عدتها شيء، أتمت به في منزلها. (١٦)

وإن كانت قد تباعدت بأن قطعت مسافة السفر فأكثر، مضت في سفرها، لأن عليها في الرجوع مشقة، فلا يلزمها. وقد عرفت أن تعرض لخطر في الرجوع، فحقت في سفرها ولو كانت قريبة، لأن عليها مرداً في رجوعها. (١٧)

وإن أحرمت بعد موته لزمتها الإقامة. لأن العدة سبق. (١٨)

وفي رأي المحنفية: أن المدة إذا خرجت إلى الحج، فتتوفي عنها زوجها، فالرجوع أول شدة في منزلها. فلا يبيح لعدتها أن تخرج، ولا تسافر مع حرم أو غير حرم، عقد ثوب أو رواج: سواء من حاجات أو محرمات، فإذا عبد الله من مسعود رخصي أفد عنه

(١) رواه سعيد، هكذا في المتن. لأن قد نا ١٠٠/٩ والنسب الكرم. سار. وسلو (١-هـ) عدل. واور. وهو عدل. ذلك في انجلا فقط آخر (ص ١٠٦) ط دار الحديث.

(٢) انفس. لاس. قدما. ١٧١/٢ - ١٨١ ط البار. والى ماير ١٠٢ ٦ ٦٧٠ ط الأون. والمطبعة السوية ١٨٧/٢ ط انتشار. وأحمد بنس. من مختصر حليل ٢٢٠-٢٢١، ٢٢٢، وجميع ١٦٢/١٧. والمصنف شرح اليطا ساجي ١٢٦/٢ ط انتشار. والكاوي ٩٨٢/٢ ط الأون.

(٣) فتح الباري ٢٩٨/٢ ط لأمرية، و٩٨ ط المطبع ١٢٢/٢، والذاري ٩١١ ط أحمد بنس. والنسب كبر مع انفس. و١١ قد مره ١٨٢/٢، ١٦٦، ١٦٧ ط انتشار. والكاوي لاس. قدما ١٢٢/٢

(٤) مجلة سفر العود. سبب. طرود. وسائل السفر محدثا.

(١) السوط شمس ٣٦٩ ط سعاد.
(٢) شرح كبر الدوير. وحاشا. انشوا. حله ١٨٢/٢
(٣) نوبة المحتاج ١٨٣/٢
(٤) فتح تحرير ٢٩٩/٢

أخرج ابن سريج، وذكر البيهقي أنها إذا لم يجر
الطهر للمعدة، فكثرت في الاعتكاف، عصمت
وأجزأها الاعتكاف، قاله الدارمي^(١)
أما المالكية فيقولون: «تضيئ المكثفة على
اعتكافها إن طرأت عليها عدة من وفاة أو طلاق،
وهذا قال ربيعة وابن المنذر، أما إذا طرأ اعتكاف
على عدة فلا تخرج له، بل تبقى في بيها حتى يتم
عدتها، فلا تخرج للطهر، بل تستمر على السابق»^(٢)
(ر: اعتكاف)

عقوبة غير المترتبة بالإحدا :

٢٥ — يستعد من كلام أحمد المذهب الأربعة في
الإحدا أن العدة المكثفة لو تركت الإحدا الواجب
كل أئدة أو بعضها، فإن كان ذلك عن جهل فلا
حرج، وإن كان عمداً، فقد أثبت متى علمت
حرمة ذلك، كما قاله ابن القري من المشافعية
ولكنها لا تعيد الإحدا، لأن وفده قد مضى، ولا يجوز
عمل شيء في غير موضعه، في غير وقته، وانقضت
العدة مع انحصان، كما لو ذاق العتة البكر
الذي يجب عليها ملارسته ملا عذر، فإنها تضيئ
وتنعصى عدتها، (ق ٢٤)
وعلى ولي غير المكثفة إلزامها بالإحدا في مدته
وإلا كان أمراً.

أقرب إلى بيت الزوجية ويجب عليها أن تعود بعد
ومعد في بيت الزوجية، وإن كانت أقرب إلى
منفصدها فهي غيرة بين النفي إلى منفصدها وبين
العودة، والعودة أول.
إلا أن المالكية يوجبون العودة، ولو بلغت
منفصدها، ما لم تقم ستة أشهر، إلا إذا كانت في
حجة الإسلام وأخبرمت فإنها تضيئ عندهم في
حجتها^(١).

اعتكاف الهدى :

٢٤ — المكثفة إذا نومي عنها زوجها، لزمها
الطهر لنفسها المعدة عند الخنبة والمضامية
والحنبل، لأن خروجها نقضاً لعدة أمر ضروري،
كما إذا خرج العتكة للجمعة وسائر الواجبات،
كما عدا عريق، أو أضفاء عريق، أو أؤدة شهادة
تحسين عبده، أو لفقة بمقتضاها على عده أو أهله أو
ماته.

وإذا غرحت العتكة هذه الضرورات، فهل
يبطل اعتكافها؟ وهل تلزمها كفارة بين، أو لا
كفارة عليها؟ ذهب الخنبة والحنبل، وهو أصح
المولدين للمشافعية، أنه لا يبطل اعتكافها، فتعصى
عدتها، ثم تعود إلى المسجد، وتبني عن ما مضى من
اعتكافها.

والقول الثاني للمشافعية: يبطل اعتكافها، وقد

(١) تبيين المفتاح شرح النكاح ٢٤٠/١ ط الأثيرية، بولاق سنة
١٣١٢ هـ، والسرار ٢٠٧/١، تحفة العتية، والفتاوى
معدية ٢٠٧/١، والجمل ٢٤١/١، ٢٤٢/١، والمعي ٢٠٧/١
٢٠٧/١

(٢) شرح الكبير وحاشية ابن سريج عليه ٢٤١/٢

(١) فتح المغيث ٢٩٨/٣، ٢٩٩، والسنوني ٤٨٥/١، والزار
١٩٢/١، والخرشي ١٥٥/١، ١٥٨، والمعي ١٨٨/١ ط
الأولى، وشرح روض ١٠٤/١، والجمل ٢٤١/١

هذا والإحرار إما أن يكون بمصانة موضعه، وهو كمن يتقنع عدة للإحرار، يمنع من الدخول فيه إلا بإذن، كالنور بعد واديت وأخيه والخراش والعنددين، وإما أن يكون بخلافه بحرمه.

والحكم في إحرار العرف، إذ لم يجد في الشرع ولا في اللغة، وهو يختلف باختلاف الأموال والأحوال والأوقات، ونسطة، لغيره بما لا بعد صفة مضمنا له. (١)

الألفاظ ذات الصلة :

٢ - المحباسة : هي وضع اليد على الشيء والاستيلاء عليه. (٢) وقد يكون الشيء المحرور في حرز أو لا يكون. هذا والحباسة أهم من الإحرار.

٣ - الاستيلاء : هو الفقر والغلبة ولو كانتا في أحد الشيء من حرزه ووضع اليد عليه. فهو مخفف أيضا عن مطلق الإحرار، وأخص منه.

الحكم الإجمالي :

٤ - الإحرار عند جمهور الفقهاء شرط من شروط قطع في السرقه للمال المملوك. (٣)

ولم ترد في الشرع عقوبة محددة لمن تركت الإحداث، ولكنها توصف بأنها جسيمة. (٤)

هذا ومن المعلوم أن الإمام من حق أن يعزر لمرأته الكلفة على ترك الإحداث إذا تعدت ذلك عما يراه من وسائل التعزيز.

٢٦ - وإذا أمر الفطر أم الميت قبل الموت، الزوجة بشرط الإحداث، فلا تنكر، لأنه من الشرع، فلا يملك العبد إنقاظه، لأن هذه الأشياء دواعي الرقة، وهي مجموعة عن التكرار فتمتنعها للتأصيل دربعة من الوقوع في الإحرار.

إحراز

التعريف :

١ - الإحرار لغة : جميع الشيء وصيانته من الأخذ. (٥)

ولا يخرج استئصال الفقهاء عن العنى اللغوي المذكور، فقد عرفه النسي بأنه : جعل الشيء في الحرز، وهو الموضع الحصين. (٦)

(١) ابن عابد بن ١٢٤/٢ وما بعدها، وسحق المحتاج ١٦١/٤ ط حقل الحار.

(٢) الشرح الصغير ٣١٢/٤ ط دار المعارف.

(٣) القتيبي ٢٩٣ ط ميسر الشبي.

(٤) الردائع ١٢٣/٩ وما بعدها مضمة الإمام، والشرح الصغير ١٦٩/١ وما بعدها ط دار المعارف، ودرج شرح الطائفة مع القتيبي ومبسطة ١٩٠/١ ط مصر.

الحبي، والنسي ١٢٩/١ ط الأول.

(٥) الزواجر لابن حجر ٩٣/٢ ط دار المعرفة، وسأله عزاز ١١٣/٧.

(٦) لمسي لابن قدامة ١١٩/٩ وما بعدها، وسأله عزاز ط دار المعارف.

(٧) ١٢٧/١ ط دار المعارف، والمجلد ١٢٨/١ ط التبريد.

(٨) القاموس المحيط، وتاج العروس، والنبطية لاسم الأثر ٣٩٩/١.

(٩) ابن عابد بن ١٢٤/٢ وما بعدها ط دار المعارف، وطليه حله.

(١٠) ص ٩٧ ط المطبعة العصرية، والاصواتي على الشرح الصغير ١٢٧/١ ط دار المعارف.

مواضع البحث : باختلاف المادة المراد عليها ، فهو غير الإحراق .

٥ - يبحث الإحراق في السرفة عند الحديث عن شروطها ، وفي المعقود التي يحددها كالدعوة وغيرها (١١)

صفته (حكمه التكليفي) :

٣ - يختلف حكم الإحراق باختلاف ما يرد إحراقه ، فنعتبر به الأحكام التكليفية الخمسة .

إِحْرَاقٌ

أثر الإحراق من حيث الظاهر :

٤ - ذهب المالكية في الحسد ومحمد بن الحسن من الحنفية وهو اختار للقوي وهو غير ظاهر المذهب عند الاختلاف إلى أن الإحراق إذا تبدلت به العين التجربة تبدل أوصافها أو انقلاب حقيقتها حتى صارت شيئاً آخر ، وذلك كما تبين إذا احترقت فصار رماداً أو دخاناً ، فمن ما يختلف من الإحراق يكون طاهراً ، ومن باب أولى إذا كانت العين ظاهرة في الأصل وتنجست ، كاللوب انتجس .

ودليلهم قياس ذلك على الخمر إذا تخللت والإهاب إذا دبح .

وذهب الشافعية والمالكية في غير الحسد ، وأبو يوسف ، وهو ظاهر المذهب الحنفي ، إلى أن الإحراق لا يجعل ما يتخلط منه شيئاً آخر ، فيبقى على نجاسته . ومما في ذلك العين النجسة ، أو النجسة ، لتتمام النجاسة ، لأن المختلف من الإحراق جزء من العين النجسة .

وفصل بعض المالكية فقالوا : إن أكلت الثمار النجاسة أكلت نوماً فمداها طاهر ، ولا تنجس . (١)

(١) فتح البير ١/٢٩٦ ، وشبهه القسري ١/٥٧١ ، ٢٨ ، والمضي ١/٦٠ ، والاعتان ١/٨٥ ، وصلة المحتاج ١/٢٣٠ ، وروضة الطالبين ١/٢٩٦ ، ٣٠ ، وإسعاد السالكين ١/٣٣٢

التعريف :

١ - الإحراق لغة مصغر أحرق .

أما استعماله الفقهي فيؤخذ من عبارات بعض الفقهاء أن الإحراق هو إذهاب آثار الشيء بالكلية ، أو تأثيرها فيه مع بقاء ، ومن أمثلة لنوع الأخير الكني والشيء (١٢)

الألفاظ ذات الصلة :

٢ - لإحراق صفة بألفاظ اصطلاحية كثيرة أهمها :

أ - الإذلال : وهو الإفساد ، وهو أهم من الإحراق .

ب - لتسخين : وهو تعرض شيء للحرارة ، فهو غير الإحراق .

ج - الخلي : وهو آخر درجات التسخين ، ويختلف

(١٢) الذمعي ١/٢٩٦ ، وما بعده ، وأبو حنيفة ١/٢٨٦ ، ط ١ ، صادر ، ونهاية الصالح ١/٢٩٦ ، ط ١ ، حطى خلسي ، والمضي ٢٨٠/٧

(٢١) لصاح العزم ، ز (حر) ، وأبو حنيفة ٢٥١/٣

الصلاة على مكانها ولا التمسيم بها، لأن النجاسة حصلت في المكان، والزبل لم يوجد^(١).

نموذج المعادن بالنجس :

٦ - الإجماع على أنه لو سقي الحديد نحس، فغسل ثلاثاً، بظهر ظاهره، وإذا استعمل بعدة في شيء لا بنجس.

وعند الحنفية عدا عمداً وهو وجه عند الشافعية أنه يظهر مطلقاً لو سقي بالطاهر ثلاثاً، وذلك بالنسبة لحمله في الصلاة.

وعند محمد بن الحسن أنه لا يظهر أبداً. وهذا بالنسبة للمحمل في الصلاة، أما لو غسل ثلاثاً ثم نطق به نحو طميطخ، أو جمع في ماء قليل، لا ينجسه. فالقليل بظهر ظاهره إجماعاً.

وهناك من آخر كشافية، أخذوا بالناسخ، أنه يكفي تطهير الحديد الذي نجس تطهيره ظاهر؛ لأن الظهارة كشيء جعلت على ما يظهر لا على الخوف.

وعند المالكية إن سقي الحديد الحصى والنحاس وغيرهما بنجس لا يتحسبوا ببقائها على طهارتها لعدم سر بيان النجاسة فيها لاندفاع النجاسة بأخرها^(٢).

هذا وإن من قال من الغناء بنجاسة المتخلف من إحراق النجس دهموا إلى أنه يعفى عن غلبه الضرورة، ولأن الشفة تجلب التيمم.

ظهارة الأرض بالنجس والنار :

٥ - إذا أصابت الأرض نجاسة، فنجست بالنجس أو النار، وذهب أثرها، وهوها اللون والرائحة، جارت الصلاة مكانها عند الخفية، واستدلوا بقول النبي عليه الصلاة والسلام: «ذكاة الأرض يسها»^(١).

وعن أبي عمر قال: «كنت أبيت في المسجد في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم وكنت في شأني عزماً، وكانت الكلاب تبون وتعليل وتدبر في المسجد ولم يكونوا يرشون شيئاً من ذلك»^(٢).

كما دهموا إلى أنه لا يجوز التيمم به لأن ظهارة الصعيد شرط بنسج الكتاب وقال الله تعالى: «فتتقوا صعيداً طيباً»^(٣) وظهارة الأرض بالخداف ثبتت بدليل ظني، فلا يتحقق بها الظهارة القطعية المطلوبة لتيمم نصوص الآية.

وذهب المالكية والشافعية والحنابلة ووفر من الحنفية إلى أن الأرض لا تطهر بالخداف، ولا يجوز

(١) حديث «ركاة الأرض يسها» في مسند أبي حمزة روى عنه أحمد بن حنبل بن أبي خنيس وابن الخفي ومي قلابة، وذكره عبد الله بن من قول أبي قتادة بن عبد الله بن عمرو عن أبي حمزة روى عنه البخاري وأبو داود (عن العمري ١٨٦/١) نسخة واحدة.

(٢) حديث أبي عمر روى عنه البخاري وأبو داود (عن العمري ١٨٦/١) نسخة واحدة.

(٣) سورة الصافات ١٣٦، وسورة المائدة ٦٤.

(١) فتح القدير ١/ ١٣٨، ١/ ١٣٩، وروضة الطالبين ١/ ١٩٩، ومن طالعين ٣١٦/١، والمغني ٣٩٩/١ مع الترمذ الكبير والمطالع ١٨٩، ١٨٩/١.

(٢) روضة الطالبين ٣٠/١، وليس عاصم بن ٢٢٢/١، وماليت المشرق ٩٠/١.

وتصميم ما يصح التيمم منه وما لا يصح في مصطليح (تيمم).^(١)

الماء للتحميم تحت الجلبد بالاخرق (النفطة):

١١ - النفطة تحت جبدة لا يملككم فيها بجمامة ولا مدعى ارضه وه. أما إذا خرج ماؤها فقد أجمعوا على ثبوتها. ويعم عما يعتبر منه قليلاً لئلا لكل مذهب في ضابط النفطة واكثر في المكفوت.

أما نفقوض الوضوء بمجرد مذهب احقية إن سال عن مكانه، والمخافة إن كان فاحشاً، خلافاً للسالكية والثافعية فهو غير ناقض لتدعيم، كما يستفاد من عدم ذكرهم له ببر موقض الوضوء.^(٢)

تصليب الميت المخزق:

١٢ - ذهب الفقهاء إلى أن من احترق وتكرر بفشل كعبه من الموتى فإن أمكن تشليه، وأن الذي لا يشل إنا هو شهد الحركة ولو كان محرقاً لمحل من أعضائه. أما المحرق يخرج الحركة فهو من شهداء ولا يخفى. ولا يجري عليه أحكام شهداء الحركة.^(٣)

هذا بخلاف بطلان ما ذهب إليه من صلباً

وذهب بعض الشافعية إلى أن دخول النجاسة نحس ببعض من قلبه، ويخار النجاسة في تصاعد بواسطة ما نحس، لأن أجزاء النجاسة تفصلها النار بقوة بعض من قلبه.

وإذا صبغ طعام بروت دهي، أو بومعة، أو أوتد به تحت حجاب فغير متداخلاً، ولطعام طاهر لم يكن له أمداده من دخول النجاسة كثير، ولا شنجس، وكذا العذوق كان طاهراً، ولا فهو نحس، فالطعام المعروف المخذ من دشان السرجين أو لزيوت الشنجس إذا أوفد به نجس، كالمراد، وبعضه عن قلبه، لأن النفطة تحب البسب.^(٤)

التيمم بالرماد:

١٠ - كل شيء آخرى حتى صار رماداً لم يحز التيمم به بالإجماع.

أما ما أصرى ولم يصر رماداً فذهب لخصية وهو أصبح الأقوال عند الشافعية، إلى حوز التيمم منه، وأنه بالإحرار لم يخرج عن أصله.

وذهب الرافضة إلى أنه لا يجوز التيمم به، وهو المتمد عند الحنابلة، وفول للشافعية، إلى أنه لا يجوز التيمم به كل ما احترق، لخروجه بذلك عن كونه صلباً.

(١) ابن عديم ٢١١/١، وحاشية السبكي ١٥٦/١، ونجاة المحتاج ١٦٦/١، ١٦٧/١، ١٦٨/١، وأيضاً لابن عديم ٢١١/١، ٢١٢/١، ٢١٣/١، ٢١٤/١، ٢١٥/١، ٢١٦/١، ٢١٧/١، ٢١٨/١، ٢١٩/١، ٢٢٠/١، ٢٢١/١، ٢٢٢/١، ٢٢٣/١، ٢٢٤/١، ٢٢٥/١، ٢٢٦/١، ٢٢٧/١، ٢٢٨/١، ٢٢٩/١، ٢٣٠/١، ٢٣١/١، ٢٣٢/١، ٢٣٣/١، ٢٣٤/١، ٢٣٥/١، ٢٣٦/١، ٢٣٧/١، ٢٣٨/١، ٢٣٩/١، ٢٤٠/١، ٢٤١/١، ٢٤٢/١، ٢٤٣/١، ٢٤٤/١، ٢٤٥/١، ٢٤٦/١، ٢٤٧/١، ٢٤٨/١، ٢٤٩/١، ٢٥٠/١، ٢٥١/١، ٢٥٢/١، ٢٥٣/١، ٢٥٤/١، ٢٥٥/١، ٢٥٦/١، ٢٥٧/١، ٢٥٨/١، ٢٥٩/١، ٢٦٠/١، ٢٦١/١، ٢٦٢/١، ٢٦٣/١، ٢٦٤/١، ٢٦٥/١، ٢٦٦/١، ٢٦٧/١، ٢٦٨/١، ٢٦٩/١، ٢٧٠/١، ٢٧١/١، ٢٧٢/١، ٢٧٣/١، ٢٧٤/١، ٢٧٥/١، ٢٧٦/١، ٢٧٧/١، ٢٧٨/١، ٢٧٩/١، ٢٨٠/١، ٢٨١/١، ٢٨٢/١، ٢٨٣/١، ٢٨٤/١، ٢٨٥/١، ٢٨٦/١، ٢٨٧/١، ٢٨٨/١، ٢٨٩/١، ٢٩٠/١، ٢٩١/١، ٢٩٢/١، ٢٩٣/١، ٢٩٤/١، ٢٩٥/١، ٢٩٦/١، ٢٩٧/١، ٢٩٨/١، ٢٩٩/١، ٣٠٠/١، ٣٠١/١، ٣٠٢/١، ٣٠٣/١، ٣٠٤/١، ٣٠٥/١، ٣٠٦/١، ٣٠٧/١، ٣٠٨/١، ٣٠٩/١، ٣١٠/١، ٣١١/١، ٣١٢/١، ٣١٣/١، ٣١٤/١، ٣١٥/١، ٣١٦/١، ٣١٧/١، ٣١٨/١، ٣١٩/١، ٣٢٠/١، ٣٢١/١، ٣٢٢/١، ٣٢٣/١، ٣٢٤/١، ٣٢٥/١، ٣٢٦/١، ٣٢٧/١، ٣٢٨/١، ٣٢٩/١، ٣٣٠/١، ٣٣١/١، ٣٣٢/١، ٣٣٣/١، ٣٣٤/١، ٣٣٥/١، ٣٣٦/١، ٣٣٧/١، ٣٣٨/١، ٣٣٩/١، ٣٤٠/١، ٣٤١/١، ٣٤٢/١، ٣٤٣/١، ٣٤٤/١، ٣٤٥/١، ٣٤٦/١، ٣٤٧/١، ٣٤٨/١، ٣٤٩/١، ٣٥٠/١، ٣٥١/١، ٣٥٢/١، ٣٥٣/١، ٣٥٤/١، ٣٥٥/١، ٣٥٦/١، ٣٥٧/١، ٣٥٨/١، ٣٥٩/١، ٣٦٠/١، ٣٦١/١، ٣٦٢/١، ٣٦٣/١، ٣٦٤/١، ٣٦٥/١، ٣٦٦/١، ٣٦٧/١، ٣٦٨/١، ٣٦٩/١، ٣٧٠/١، ٣٧١/١، ٣٧٢/١، ٣٧٣/١، ٣٧٤/١، ٣٧٥/١، ٣٧٦/١، ٣٧٧/١، ٣٧٨/١، ٣٧٩/١، ٣٨٠/١، ٣٨١/١، ٣٨٢/١، ٣٨٣/١، ٣٨٤/١، ٣٨٥/١، ٣٨٦/١، ٣٨٧/١، ٣٨٨/١، ٣٨٩/١، ٣٩٠/١، ٣٩١/١، ٣٩٢/١، ٣٩٣/١، ٣٩٤/١، ٣٩٥/١، ٣٩٦/١، ٣٩٧/١، ٣٩٨/١، ٣٩٩/١، ٤٠٠/١، ٤٠١/١، ٤٠٢/١، ٤٠٣/١، ٤٠٤/١، ٤٠٥/١، ٤٠٦/١، ٤٠٧/١، ٤٠٨/١، ٤٠٩/١، ٤١٠/١، ٤١١/١، ٤١٢/١، ٤١٣/١، ٤١٤/١، ٤١٥/١، ٤١٦/١، ٤١٧/١، ٤١٨/١، ٤١٩/١، ٤٢٠/١، ٤٢١/١، ٤٢٢/١، ٤٢٣/١، ٤٢٤/١، ٤٢٥/١، ٤٢٦/١، ٤٢٧/١، ٤٢٨/١، ٤٢٩/١، ٤٣٠/١، ٤٣١/١، ٤٣٢/١، ٤٣٣/١، ٤٣٤/١، ٤٣٥/١، ٤٣٦/١، ٤٣٧/١، ٤٣٨/١، ٤٣٩/١، ٤٤٠/١، ٤٤١/١، ٤٤٢/١، ٤٤٣/١، ٤٤٤/١، ٤٤٥/١، ٤٤٦/١، ٤٤٧/١، ٤٤٨/١، ٤٤٩/١، ٤٥٠/١، ٤٥١/١، ٤٥٢/١، ٤٥٣/١، ٤٥٤/١، ٤٥٥/١، ٤٥٦/١، ٤٥٧/١، ٤٥٨/١، ٤٥٩/١، ٤٦٠/١، ٤٦١/١، ٤٦٢/١، ٤٦٣/١، ٤٦٤/١، ٤٦٥/١، ٤٦٦/١، ٤٦٧/١، ٤٦٨/١، ٤٦٩/١، ٤٧٠/١، ٤٧١/١، ٤٧٢/١، ٤٧٣/١، ٤٧٤/١، ٤٧٥/١، ٤٧٦/١، ٤٧٧/١، ٤٧٨/١، ٤٧٩/١، ٤٨٠/١، ٤٨١/١، ٤٨٢/١، ٤٨٣/١، ٤٨٤/١، ٤٨٥/١، ٤٨٦/١، ٤٨٧/١، ٤٨٨/١، ٤٨٩/١، ٤٩٠/١، ٤٩١/١، ٤٩٢/١، ٤٩٣/١، ٤٩٤/١، ٤٩٥/١، ٤٩٦/١، ٤٩٧/١، ٤٩٨/١، ٤٩٩/١، ٥٠٠/١، ٥٠١/١، ٥٠٢/١، ٥٠٣/١، ٥٠٤/١، ٥٠٥/١، ٥٠٦/١، ٥٠٧/١، ٥٠٨/١، ٥٠٩/١، ٥١٠/١، ٥١١/١، ٥١٢/١، ٥١٣/١، ٥١٤/١، ٥١٥/١، ٥١٦/١، ٥١٧/١، ٥١٨/١، ٥١٩/١، ٥٢٠/١، ٥٢١/١، ٥٢٢/١، ٥٢٣/١، ٥٢٤/١، ٥٢٥/١، ٥٢٦/١، ٥٢٧/١، ٥٢٨/١، ٥٢٩/١، ٥٣٠/١، ٥٣١/١، ٥٣٢/١، ٥٣٣/١، ٥٣٤/١، ٥٣٥/١، ٥٣٦/١، ٥٣٧/١، ٥٣٨/١، ٥٣٩/١، ٥٤٠/١، ٥٤١/١، ٥٤٢/١، ٥٤٣/١، ٥٤٤/١، ٥٤٥/١، ٥٤٦/١، ٥٤٧/١، ٥٤٨/١، ٥٤٩/١، ٥٥٠/١، ٥٥١/١، ٥٥٢/١، ٥٥٣/١، ٥٥٤/١، ٥٥٥/١، ٥٥٦/١، ٥٥٧/١، ٥٥٨/١، ٥٥٩/١، ٥٦٠/١، ٥٦١/١، ٥٦٢/١، ٥٦٣/١، ٥٦٤/١، ٥٦٥/١، ٥٦٦/١، ٥٦٧/١، ٥٦٨/١، ٥٦٩/١، ٥٧٠/١، ٥٧١/١، ٥٧٢/١، ٥٧٣/١، ٥٧٤/١، ٥٧٥/١، ٥٧٦/١، ٥٧٧/١، ٥٧٨/١، ٥٧٩/١، ٥٨٠/١، ٥٨١/١، ٥٨٢/١، ٥٨٣/١، ٥٨٤/١، ٥٨٥/١، ٥٨٦/١، ٥٨٧/١، ٥٨٨/١، ٥٨٩/١، ٥٩٠/١، ٥٩١/١، ٥٩٢/١، ٥٩٣/١، ٥٩٤/١، ٥٩٥/١، ٥٩٦/١، ٥٩٧/١، ٥٩٨/١، ٥٩٩/١، ٦٠٠/١، ٦٠١/١، ٦٠٢/١، ٦٠٣/١، ٦٠٤/١، ٦٠٥/١، ٦٠٦/١، ٦٠٧/١، ٦٠٨/١، ٦٠٩/١، ٦١٠/١، ٦١١/١، ٦١٢/١، ٦١٣/١، ٦١٤/١، ٦١٥/١، ٦١٦/١، ٦١٧/١، ٦١٨/١، ٦١٩/١، ٦٢٠/١، ٦٢١/١، ٦٢٢/١، ٦٢٣/١، ٦٢٤/١، ٦٢٥/١، ٦٢٦/١، ٦٢٧/١، ٦٢٨/١، ٦٢٩/١، ٦٣٠/١، ٦٣١/١، ٦٣٢/١، ٦٣٣/١، ٦٣٤/١، ٦٣٥/١، ٦٣٦/١، ٦٣٧/١، ٦٣٨/١، ٦٣٩/١، ٦٤٠/١، ٦٤١/١، ٦٤٢/١، ٦٤٣/١، ٦٤٤/١، ٦٤٥/١، ٦٤٦/١، ٦٤٧/١، ٦٤٨/١، ٦٤٩/١، ٦٥٠/١، ٦٥١/١، ٦٥٢/١، ٦٥٣/١، ٦٥٤/١، ٦٥٥/١، ٦٥٦/١، ٦٥٧/١، ٦٥٨/١، ٦٥٩/١، ٦٦٠/١، ٦٦١/١، ٦٦٢/١، ٦٦٣/١، ٦٦٤/١، ٦٦٥/١، ٦٦٦/١، ٦٦٧/١، ٦٦٨/١، ٦٦٩/١، ٦٧٠/١، ٦٧١/١، ٦٧٢/١، ٦٧٣/١، ٦٧٤/١، ٦٧٥/١، ٦٧٦/١، ٦٧٧/١، ٦٧٨/١، ٦٧٩/١، ٦٨٠/١، ٦٨١/١، ٦٨٢/١، ٦٨٣/١، ٦٨٤/١، ٦٨٥/١، ٦٨٦/١، ٦٨٧/١، ٦٨٨/١، ٦٨٩/١، ٦٩٠/١، ٦٩١/١، ٦٩٢/١، ٦٩٣/١، ٦٩٤/١، ٦٩٥/١، ٦٩٦/١، ٦٩٧/١، ٦٩٨/١، ٦٩٩/١، ٧٠٠/١، ٧٠١/١، ٧٠٢/١، ٧٠٣/١، ٧٠٤/١، ٧٠٥/١، ٧٠٦/١، ٧٠٧/١، ٧٠٨/١، ٧٠٩/١، ٧١٠/١، ٧١١/١، ٧١٢/١، ٧١٣/١، ٧١٤/١، ٧١٥/١، ٧١٦/١، ٧١٧/١، ٧١٨/١، ٧١٩/١، ٧٢٠/١، ٧٢١/١، ٧٢٢/١، ٧٢٣/١، ٧٢٤/١، ٧٢٥/١، ٧٢٦/١، ٧٢٧/١، ٧٢٨/١، ٧٢٩/١، ٧٣٠/١، ٧٣١/١، ٧٣٢/١، ٧٣٣/١، ٧٣٤/١، ٧٣٥/١، ٧٣٦/١، ٧٣٧/١، ٧٣٨/١، ٧٣٩/١، ٧٤٠/١، ٧٤١/١، ٧٤٢/١، ٧٤٣/١، ٧٤٤/١، ٧٤٥/١، ٧٤٦/١، ٧٤٧/١، ٧٤٨/١، ٧٤٩/١، ٧٥٠/١، ٧٥١/١، ٧٥٢/١، ٧٥٣/١، ٧٥٤/١، ٧٥٥/١، ٧٥٦/١، ٧٥٧/١، ٧٥٨/١، ٧٥٩/١، ٧٦٠/١، ٧٦١/١، ٧٦٢/١، ٧٦٣/١، ٧٦٤/١، ٧٦٥/١، ٧٦٦/١، ٧٦٧/١، ٧٦٨/١، ٧٦٩/١، ٧٧٠/١، ٧٧١/١، ٧٧٢/١، ٧٧٣/١، ٧٧٤/١، ٧٧٥/١، ٧٧٦/١، ٧٧٧/١، ٧٧٨/١، ٧٧٩/١، ٧٨٠/١، ٧٨١/١، ٧٨٢/١، ٧٨٣/١، ٧٨٤/١، ٧٨٥/١، ٧٨٦/١، ٧٨٧/١، ٧٨٨/١، ٧٨٩/١، ٧٩٠/١، ٧٩١/١، ٧٩٢/١، ٧٩٣/١، ٧٩٤/١، ٧٩٥/١، ٧٩٦/١، ٧٩٧/١، ٧٩٨/١، ٧٩٩/١، ٨٠٠/١، ٨٠١/١، ٨٠٢/١، ٨٠٣/١، ٨٠٤/١، ٨٠٥/١، ٨٠٦/١، ٨٠٧/١، ٨٠٨/١، ٨٠٩/١، ٨١٠/١، ٨١١/١، ٨١٢/١، ٨١٣/١، ٨١٤/١، ٨١٥/١، ٨١٦/١، ٨١٧/١، ٨١٨/١، ٨١٩/١، ٨٢٠/١، ٨٢١/١، ٨٢٢/١، ٨٢٣/١، ٨٢٤/١، ٨٢٥/١، ٨٢٦/١، ٨٢٧/١، ٨٢٨/١، ٨٢٩/١، ٨٣٠/١، ٨٣١/١، ٨٣٢/١، ٨٣٣/١، ٨٣٤/١، ٨٣٥/١، ٨٣٦/١، ٨٣٧/١، ٨٣٨/١، ٨٣٩/١، ٨٤٠/١، ٨٤١/١، ٨٤٢/١، ٨٤٣/١، ٨٤٤/١، ٨٤٥/١، ٨٤٦/١، ٨٤٧/١، ٨٤٨/١، ٨٤٩/١، ٨٥٠/١، ٨٥١/١، ٨٥٢/١، ٨٥٣/١، ٨٥٤/١، ٨٥٥/١، ٨٥٦/١، ٨٥٧/١، ٨٥٨/١، ٨٥٩/١، ٨٦٠/١، ٨٦١/١، ٨٦٢/١، ٨٦٣/١، ٨٦٤/١، ٨٦٥/١، ٨٦٦/١، ٨٦٧/١، ٨٦٨/١، ٨٦٩/١، ٨٧٠/١، ٨٧١/١، ٨٧٢/١، ٨٧٣/١، ٨٧٤/١، ٨٧٥/١، ٨٧٦/١، ٨٧٧/١، ٨٧٨/١، ٨٧٩/١، ٨٨٠/١، ٨٨١/١، ٨٨٢/١، ٨٨٣/١، ٨٨٤/١، ٨٨٥/١، ٨٨٦/١، ٨٨٧/١، ٨٨٨/١، ٨٨٩/١، ٨٩٠/١، ٨٩١/١، ٨٩٢/١، ٨٩٣/١، ٨٩٤/١، ٨٩٥/١، ٨٩٦/١، ٨٩٧/١، ٨٩٨/١، ٨٩٩/١، ٩٠٠/١، ٩٠١/١، ٩٠٢/١، ٩٠٣/١، ٩٠٤/١، ٩٠٥/١، ٩٠٦/١، ٩٠٧/١، ٩٠٨/١، ٩٠٩/١، ٩١٠/١، ٩١١/١، ٩١٢/١، ٩١٣/١، ٩١٤/١، ٩١٥/١، ٩١٦/١، ٩١٧/١، ٩١٨/١، ٩١٩/١، ٩٢٠/١، ٩٢١/١، ٩٢٢/١، ٩٢٣/١، ٩٢٤/١، ٩٢٥/١، ٩٢٦/١، ٩٢٧/١، ٩٢٨/١، ٩٢٩/١، ٩٣٠/١، ٩٣١/١، ٩٣٢/١، ٩٣٣/١، ٩٣٤/١، ٩٣٥/١، ٩٣٦/١، ٩٣٧/١، ٩٣٨/١، ٩٣٩/١، ٩٤٠/١، ٩٤١/١، ٩٤٢/١، ٩٤٣/١، ٩٤٤/١، ٩٤٥/١، ٩٤٦/١، ٩٤٧/١، ٩٤٨/١، ٩٤٩/١، ٩٥٠/١، ٩٥١/١، ٩٥٢/١، ٩٥٣/١، ٩٥٤/١، ٩٥٥/١، ٩٥٦/١، ٩٥٧/١، ٩٥٨/١، ٩٥٩/١، ٩٦٠/١، ٩٦١/١، ٩٦٢/١، ٩٦٣/١، ٩٦٤/١، ٩٦٥/١، ٩٦٦/١، ٩٦٧/١، ٩٦٨/١، ٩٦٩/١، ٩٧٠/١، ٩٧١/١، ٩٧٢/١، ٩٧٣/١، ٩٧٤/١، ٩٧٥/١، ٩٧٦/١، ٩٧٧/١، ٩٧٨/١، ٩٧٩/١، ٩٨٠/١، ٩٨١/١، ٩٨٢/١، ٩٨٣/١، ٩٨٤/١، ٩٨٥/١، ٩٨٦/١، ٩٨٧/١، ٩٨٨/١، ٩٨٩/١، ٩٩٠/١، ٩٩١/١، ٩٩٢/١، ٩٩٣/١، ٩٩٤/١، ٩٩٥/١، ٩٩٦/١، ٩٩٧/١، ٩٩٨/١، ٩٩٩/١، ١٠٠٠/١، ١٠٠١/١، ١٠٠٢/١، ١٠٠٣/١، ١٠٠٤/١، ١٠٠٥/١، ١٠٠٦/١، ١٠٠٧/١، ١٠٠٨/١، ١٠٠٩/١، ١٠١٠/١، ١٠١١/١، ١٠١٢/١، ١٠١٣/١، ١٠١٤/١، ١٠١٥/١، ١٠١٦/١، ١٠١٧/١، ١٠١٨/١، ١٠١٩/١، ١٠٢٠/١، ١٠٢١/١، ١٠٢٢/١، ١٠٢٣/١، ١٠٢٤/١، ١٠٢٥/١، ١٠٢٦/١، ١٠٢٧/١، ١٠٢٨/١، ١٠٢٩/١، ١٠٣٠/١، ١٠٣١/١، ١٠٣٢/١، ١٠٣٣/١، ١٠٣٤/١، ١٠٣٥/١، ١٠٣٦/١، ١٠٣٧/١، ١٠٣٨/١، ١٠٣٩/١، ١٠٤٠/١، ١٠٤١/١، ١٠٤٢/١، ١٠٤٣/١، ١٠٤٤/١، ١٠٤٥/١، ١٠٤٦/١، ١٠٤٧/١، ١٠٤٨/١، ١٠٤٩/١، ١٠٥٠/١، ١٠٥١/١، ١٠٥٢/١، ١٠٥٣/١، ١٠٥٤/١، ١٠٥٥/١، ١٠٥٦/١، ١٠٥٧/١، ١٠٥٨/١، ١٠٥٩/١، ١٠٦٠/١، ١٠٦١/١، ١٠٦٢/١، ١٠٦٣/١، ١٠٦٤/١، ١٠٦٥/١، ١٠٦٦/١، ١٠٦٧/١، ١٠٦٨/١، ١٠٦٩/١، ١٠٧٠/١، ١٠٧١/١، ١٠٧٢/١، ١٠٧٣/١، ١٠٧٤/١، ١٠٧٥/١، ١٠٧٦/١، ١٠٧٧/١، ١٠٧٨/١، ١٠٧٩/١، ١٠٨٠/١، ١٠٨١/١، ١٠٨٢/١، ١٠٨٣/١، ١٠٨٤/١، ١٠٨٥/١، ١٠٨٦/١، ١٠٨٧/١، ١٠٨٨/١، ١٠٨٩/١، ١٠٩٠/١، ١٠٩١/١، ١٠٩٢/١، ١٠٩٣/١، ١٠٩٤/١، ١٠٩٥/١، ١٠٩٦/١، ١٠٩٧/١، ١٠٩٨/١، ١٠٩٩/١، ١١٠٠/١، ١١٠١/١، ١١٠٢/١، ١١٠٣/١، ١١٠٤/١، ١١٠٥/١، ١١٠٦/١، ١١٠٧/١، ١١٠٨/١، ١١٠٩/١، ١١١٠/١، ١١١١/١، ١١١٢/١، ١١١٣/١، ١١١٤/١، ١١١٥/١، ١١١٦/١، ١١١٧/١، ١١١٨/١، ١١١٩/١، ١١٢٠/١، ١١٢١/١، ١١٢٢/١، ١١٢٣/١، ١١٢٤/١، ١١٢٥/١، ١١٢٦/١، ١١٢٧/١، ١١٢٨/١، ١١٢٩/١، ١١٣٠/١، ١١٣١/١، ١١٣٢/١، ١١٣٣/١، ١١٣٤/١، ١١٣٥/١، ١١٣٦/١، ١١٣٧/١، ١١٣٨/١، ١١٣٩/١، ١١٤٠/١، ١١٤١/١، ١١٤٢/١، ١١٤٣/١، ١١٤٤/١، ١١٤٥/١، ١١٤٦/١، ١١٤٧/١، ١١٤٨/١، ١١٤٩/١، ١١٥٠/١، ١١٥١/١، ١١٥٢/١، ١١٥٣/١، ١١٥٤/١، ١١٥٥/١، ١١٥٦/١، ١١٥٧/١، ١١٥٨/١، ١١٥٩/١، ١١٦٠/١، ١١٦١/١، ١١٦٢/١، ١١٦٣/١، ١١٦٤/١، ١١٦٥/١، ١١٦٦/١، ١١٦٧/١، ١١٦٨/١، ١١٦٩/١، ١١٧٠/١، ١١٧١/١، ١١٧٢/١، ١١٧٣/١، ١١٧٤/١، ١١٧٥/١، ١١٧٦/١، ١١٧٧/١، ١١٧٨/١، ١١٧٩/١، ١١٨٠/١، ١١٨١/١، ١١٨٢/١، ١١٨٣/١، ١١٨٤/١، ١١٨٥/١، ١١٨٦/١، ١١٨٧/١، ١١٨٨/١، ١١٨٩/١، ١١٩٠/١، ١١٩١/١، ١١٩٢/

التعجير بالإحراق :

وتجسس الأكفان قبل أن يدبر لميت فيها ونزأ .
والأصل فيه ما روي عن جابر قال : قال رسول الله
صلى الله عليه وسلم : « إذا أجمرت الميت فأحرقوه
ثلاثاً » رواه أحمد ، وأخرجه أيضاً البيهقي والزيتر .
وفيل : رجاء رجال الصحيح . وأخرج نحوه أحمد بن
حنبل .^(١)

٢٠ - من حجر أرضاً ميتة بأن منع غيره منها بوضع
علامة فهو أحق بها . وما يحق به التعجير إحراق
سائر الأرض من المشوك والأشجار لاصلاح
الأرض .^(٢)

إيقاد النار في المساجد والمقابر :

واختلعوا في الميت المحرم على رأيين :
هذهب الخ غنية والمالكية والشافعية إلى جواز
تعجيره ، قياساً على الحي ، وأنه تنقطع إحرامه بموته ،
وسقط عنه التكليف .
وقال الحنابلة : لا يبطل إحرامه ، فلا يجزئ
ولا يكفاه .

٢٠ - يحكمه إيقاد النار في مسجد لمجر مصحة ،
كالتسبيخ والاستصحاب والتدفة ، لأن إذا لم يكن
لمصلحة كانت تشبه تقدة النار فهو حرام .

وأما إيقاد النار ، كأنسج وغرغرة عند الغير
فلا يجوز ، حديث : « لعن الله زائرات القبور
والتخفين عليها السرج » .^(٣)

والأصل في ذلك قول النبي صلى الله عليه وسلم
في الذي وقصته الثالثة « أغسلوه بماء وسدر ، وكفّوه
في ثوبين ، ولا تسموه طيباً ، ولا تحضروا رأسه ، فإنه
يبعث يوم القيامة مليئاً » .^(٤)

فإذا كانت هناك مصلحة ظاهرة تقضي
الإقامة كدفن الميت ليلاً هوجائراً .^(٥)

التعجير عند الميت :

اتباع الجنائز بنار :
٢٣ - تمتع المقام على كراهة أنواع الجنائز بنار
في جمر أو غيرها ، وإن كانت بخوراً ، وكذلك
مصاحبتهم للميت ، للأخبار الآتية .

٢٢ - يستحب عند الجهور تعجير أكفان الميت
بالعود ، وهو أن يترك العود على النار في جمر ، ثم
يسفر به الكفن حتى تحب رائحته ويطيب . ويكون
ذلك بعد أن يرش عليه ماء الورد ضمن الرائحة به .

(١) حاشية ابن عابدين ٣٦٧/٦ ، ٣٦٨/٢ ، وحاشية السيوطي
٣٦٦/١
(٢) رواه أبو داود والترمذي والبيهقي وأبو حنبل (الفتح الكبير)
وسمع الترمذي وأبو الفطاح وضحه عبد الحق (فتح)
المقبر ٢٥٤ .

ونقل ابن المنذر وغيره الإجماع على الكراهة ، لأن
ذلك من فعل الجاهلية ، وقد حرم النبي صلى الله عليه
وسلم ذلك ، وروى عنه ، فقد روي أنه خرج في
(١) نيل الأوطار ١/٢٠٤ ، ١٦ ، باب تطيب بدن الميت .
(٢) ابن عابدين ١٢٢/٢ ، والتميمي ١/١٢١ ، والمجموع ٢٠١/٢٥ .
والشمس ٣٣٢/٢ ، وصديق : فصله جاء .. أخرسه الشيخان
عن ابن عباس (الفتح الكبير ١٠٥/١)

(٣) حاشية ابن عابدين ٣٦٧/٦ ، ٣٦٨/٢ ، وحاشية السيوطي
٣٦٦/١
ومتلع الصانع ٢٢١/٢ ، وحاشية السيوطي ١٧١/٢ و ١٧١/٢
وباية المحتاج ٤٦٥/٢ ، ٣٦٦ ، ١٢٣/٢ ، وصفي المحتاج
٣٦١/١ والفتاوى والشرح الكبير ١/١٢١ ، ١٢٣ ، ١٢٤ ،
٣٦٦/٢ ، ٣٦٨ ، ٣٦٩ ، ١٢٤

أما إن كان الإيقاد بطريقه من شأنه الانتقال النار إلى ملك الغير، فإنه يضمن ما ألفتته النار، وذلك كأن كان الإيقاد والريح عاصفة، أو وضع مادة من شأنها انتشار النار، إلى غير ذلك مما هو معروف.

وعند الضمان في الحالة الأولى مرجعه إلى قيامها على مزية الجرح في خصائص الأطراف، وفي الثانية بسبب انتقير، فإن أوقد ناراً في غير ملكه أو ما لا يملك الانتفاع ضمن ما ألفتته النار لأنه متد (١).

ملكية المقصوب اشغور بالإحراق :

٢٥ - ذهب الحنفية والمالكية، وهو قول عد أحد، إلى أنه إذا تخيرت العين المخصوصة بعمل القاصب حتى زال اسمها وتطعمت مفاعها زال ملك المقصوب منه عب، وملكه القاصب ضمنها، ولا يحمل له الانتفاع بها حتى يؤدي ملها، كمن غصب شاة وذبحها وشواها أو طبخها، أو حديداً غلظه سيفاً، أو عمداً قصه آنية. وسبب انتقال الملكية أن القاصب أحدث حصة متفردة، لأن قيمة الشاة ترداه بطبخها أو شويها، وهذا يعتبر حق المالك هالكاً من وجه، إلا ترى أنه تبديل الاسم وفات مطلب المقاصد، وحتى الخاصص في البعثة قائم من كل وجه، وبما عوقا تم

جناية، فترأى امرأة في يدها عجم، فصاح عليها وطردها حتى توارت بالأكام، (٢) وروى أبو داود بسنده عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : « لا تسبح الجارية يمشي ولا تار »، (٣) وروى كثير من الصحابة بالأل يبيعوا بما ربحه موتهم. (٤) وروى ابن ماجه أن أب موسى حين حضره الموت قال : لا تسبحوني بعجم. قالوا له : أو سمعت فيه شيئاً؟ قال : نعم من رسول الله صلى الله عليه وسلم. (٥) فإن ذفن ليلاً، واحتاجوا إلى ضوء، فلا بأس به، وإنما كره التجار التي فيها البحر. (٦)

الإحراق المضمون وغير المضمون :

٢٤ - إذا أوقد الشخص من زاراً في أوفيه، أو في ملكه، أو في مواته حتره، أو فيها يستحق الانتفاع به، فطارت شرارة إلى دار جاره فأحرقتها، فإن كان الإيقاد بطريقه من شأنه ألا تنتقل النار إلى ملك الغير، فإنه لا يضمن.

(١) حديث : عرأى امرأة ... رواه أبو داود (كفر المصنف) ٧٢٣/١٥ ومحمد بن بكر بن علي بإساده.

(٢) حديث : لا تسبح الجارية لا رواه أبو داود. قال عبد الله بن مسعود : قال ابن القلان : والمذهب لا يضمن ولد كان حصلاً (فحص) ٢٨٧/٩

(٣) سمع أبو هريرة ومثله وصحرو من القاصص (الدرية) ١٨-١٩ (٤) حديثه أبي موسى في مسند أحمد ٣٧٩/١ ط الحنفية.

(٥) سلسلة أبي حماد بن ٧٣٧/٢، وبدائع الصنيع ٣٩-٤٠، وصانعة الدرهمي ١٠٩/١، وباقية المسالك وأقرب المسالك ١٠٢/١، وبيان المحتاج ٣٣/٣، وروضة الطالبين ١١٦/٢، والمغنى لابن قدامة والشرح الكبير ٣٩٩/٢، ومغنى همام ٣٦٠/١

(١) حاشية ابن عابدين ٢٦٧/٥ ٤٤٨ ٢١٦/٦ ٤٤٩، والفتاوى القلبية ٤٥٩/٢، وشرح القرشي ١١١/١، ١١٢، ورواه لجليل الطعاب ٣٢١/١، وكذا في القناع ٣٧٧/٢، والمذهب ١٥٢/٢، ونهاية المحتاج ١٥٢/٥، ٣٣٣، ٣٣٤، وروضة الطالبين ٢٨٥/٥، والمغنى لابن قدامة ٤٥٢/٥، ١٦٨/٢، وبلغة المسالك لأقرب السالكين ١٦٩/٢

من كل وجه مرجع على الأصل الذي هو ثابت
وهالك من وجه.

وعلى هذا يخرج ما إذا كان المصوب لحماً،
فشاء أو طينة، أو حذفاً فضر به سكيناً، أو تراباً له
قيسة فاخذه خرقة، ونحو ذلك، لأنه ليس للمالك أن
يسرد شيئاً من ذلك، ويزول ملكه بضماد الكل أو
القيحة، وشبطل ولاية الاسترداد، كما إذا استهدكه
حقيفة.

وقال الشافعية وهو المذهب عند الحنابلة ورواية
عن أبي يوسف: لا ينفطع حق المالك، ولا يزول
ملكه بمساجبه عنه، لأن بقاء العين المضمومة يوجب
بقاء ملك المالك، لأن الواجب الأسمى في الغصب
رد العين عند قيامها، والدين مائة، فبقي على
ملكه، وتبيحه الصنعة الحادثة، لأنه ثابتة للأصل،
ولا يعتبر بغيره لأنه مظهر فلا يصلح سبباً لملك.

وعن محمد بن الحسن أنه يخرج بين القيمة أو الدين
مع الأرض، وذكر أبو الخطاب: أن الغصب يشارك
المالك بكل الزيادة لأنها حصلت بتنافعه، ومذاهبه
أجريت بحرى الأعيان، فأشبه ما غصب ثوباً
فصبغه، وبذلك بأن تقوم العين المضمومة غير مصعقة،
ثم تنضم مصعقة، فالزيادة تكون للغاصب على هذا
الرأي. (١٤)

(١٤) نتائج الأفكار (تكملة فتح القدر) ٣٧٥/٧، ٣٧٨،
وربما فتح الصانع ١١٨/٧، ١٢٣، ١٥٤، والمغني لابن قدامة
والشرح الكبير ٣١٢/٥، ٣٩٩، ٤٠٣، ٤٠٤، ولبط الصائغ
لأخرب المسالك ١١٦/٢، وروضة الطالبين ٢٤/٥
واسمها، ونيل الأوطار ١١٦/٢، ١٢٠، وحاشية الصوري
١١٦/٢

ما يباح إحراقه وما لا يباح :

٢٦ - الأصل أن المصحف المصالح للقراءة لا
يعرق، لحرمته، وإذا أحرق أمثاله يكون كغيره أهد
جميع الفقهاء.

وهناك بعض المسائل الفرعية، منها:
قال الحنفية: المصحف إذا صار خلقاً، وتعد
العراقة منه، لا يحرق ما نذر، بل يدفن، كاللحم.
وذلك بأن يلف في خرقة طاهرة ثم يدفن. وتكره إذابة
درهم عليه آية، إلا إذا كسره فحينئذ لا يكره
إدسه، لتفرق الحروف، أو لأن الباقي دون آية.

وقال المالكية: حرق المصحف الخلق إن كان
من وجه حياته فلا ضرر، بل ربما وجب. (١٥)

وقال الشافعية: الحشبة المتقوس عليها قرآن في
حروفها أربعة أحوال: يكره حرقها لحاجة الطبخ
مثلاً، وإن قصد بحرقها إسراؤها لم يكره، وإن لم يكن
أغرق لحاجة، وإنما قضمه عبثاً فيجوز، وإن قصد
الإيمان فظاهر أنه يكره.

ومذهب الحنابلة إلى حواجز تحرق المصحف غير
الصالح للقراءة. (١٦)

أما كتب الحديث والمعجم وغيرها فقال المالكية:
إن كان على وجه الاحتفاظ بإحراقها كغيره مثل
التوراة، وأيضا أساء الله وأساء الأنبياء المفردة بما
يدل على ذلك مثل: «عليه الصلاة والسلام» لا
مطلق الأسماء.

وقال الحنابلة: هذه الكتب إذا كان يتعد

(١٥) الدسوقي ٣٠١/١

(١٦) القروى ١١٥/١، وكشاف النجاشي ١٣٧/١

ولما إذا تعين الكمي علاجاً فإنه صراح سواء أكان ذلك ساجد أو غير. وتفصيل ذلك في مصطلح (تداوي).

الوسم بالبار: (١)

٢٩ - الوسم في الوجه بالدار مني عنه بالإجماع في غير الآدمي، ومن باب أولى وسم الآدمي، فهو حرام لكرامته، ولأنه لا حاجة إليه، ولا يجوز تعذيبه. وذهب جماعة في غير الآدمي، إلى أن النهي المنكره، وذهب جماعة آخرون إلى تحريمه، وهو الأظهر، لأن النبي صلى الله عليه وسلم لعن قومه، واللحن يقتضي التحريم، حيث قال: «لأنها بلفكم أني لعنت من وسم النسيمة في وجهها» (٢)

أما وسم غير الآدمي في سنية الجسد فالجمهور على أنه حائز، بل مستحب، لما روي من فعل الصحابة في منسبة التزكاة والجزية، وذهب أبو حنيفة إلى كراهته لما فيه من تعذيب ومثلة (٣)

الانتقال من سب موت - لأحرأهون:

٣٠ - لو سببت النار في سفينة أو غيرها لمأ سب على ظهيم السلامة فيه من بهائمهم في أملاكهم أو تركها معلوه.

من المصنف الذي من في مذهب الشافعي مذهب. وفي حكم نصيب المحرق.

(١) الوسم - ترك الكفة.

(٢) رواه مسلم والترمذي معناه وهو ذرارة (عبد القدر ١٣١/٧)

(٣) حاشية ابن عابد بن ٢٨٨/٨، والنهي لأن قتامة ٢٨٩/٣. (نيل الأوطار ٢٨/ ٢٧) طه اعلي.

الاستغناء بها يحس عنها اسم الله وملائكته ورسوله ويحرق الباقي (١)

إحراق السمك والعظم وغيرها:

٢٧ - ذهب المالكية إلى حوزة إلقاء السمك في النار حباً لشبهه. كما أباحوا إحراق العظم وغيره للانضمام به، ووافقهم الشافعية على الرجوع في إحراق العظم، وكره الإمام أحمد سبي السمك الحي ولكن لا يكره لأكفه.

ونص الحنابلة على أنه لا يكره سبي المهراد حباً، لما أثر من فعل الصحابة ذلك أمام عمر رضي الله عنه من غير تكبر.

ولا يجوز عند الجمهور إضاعة المال بالإحراق أو غيره. (٢)

الإحراق بالكفي للتداوي: (٣)

٢٨ - إذا لم يكن حاجة إلى التداوي بالكفي فإنه حرام، لأنه تعذيب بالنار، ولا يذهب بالبار إلا خائفها. (٤)

(١) حاشية ابن عابد بن ١٧٧/١، ١٧٨، ١٧٩/١، ١٨٠، ١٨١، ١٨٢، ١٨٣، ١٨٤، ١٨٥، ١٨٦، ١٨٧، ١٨٨، ١٨٩، ١٩٠، ١٩١، ١٩٢، ١٩٣، ١٩٤، ١٩٥، ١٩٦، ١٩٧، ١٩٨، ١٩٩، ٢٠٠، ٢٠١، ٢٠٢، ٢٠٣، ٢٠٤، ٢٠٥، ٢٠٦، ٢٠٧، ٢٠٨، ٢٠٩، ٢١٠، ٢١١، ٢١٢، ٢١٣، ٢١٤، ٢١٥، ٢١٦، ٢١٧، ٢١٨، ٢١٩، ٢٢٠، ٢٢١، ٢٢٢، ٢٢٣، ٢٢٤، ٢٢٥، ٢٢٦، ٢٢٧، ٢٢٨، ٢٢٩، ٢٣٠، ٢٣١، ٢٣٢، ٢٣٣، ٢٣٤، ٢٣٥، ٢٣٦، ٢٣٧، ٢٣٨، ٢٣٩، ٢٤٠، ٢٤١، ٢٤٢، ٢٤٣، ٢٤٤، ٢٤٥، ٢٤٦، ٢٤٧، ٢٤٨، ٢٤٩، ٢٥٠، ٢٥١، ٢٥٢، ٢٥٣، ٢٥٤، ٢٥٥، ٢٥٦، ٢٥٧، ٢٥٨، ٢٥٩، ٢٦٠، ٢٦١، ٢٦٢، ٢٦٣، ٢٦٤، ٢٦٥، ٢٦٦، ٢٦٧، ٢٦٨، ٢٦٩، ٢٧٠، ٢٧١، ٢٧٢، ٢٧٣، ٢٧٤، ٢٧٥، ٢٧٦، ٢٧٧، ٢٧٨، ٢٧٩، ٢٨٠، ٢٨١، ٢٨٢، ٢٨٣، ٢٨٤، ٢٨٥، ٢٨٦، ٢٨٧، ٢٨٨، ٢٨٩، ٢٩٠، ٢٩١، ٢٩٢، ٢٩٣، ٢٩٤، ٢٩٥، ٢٩٦، ٢٩٧، ٢٩٨، ٢٩٩، ٣٠٠، ٣٠١، ٣٠٢، ٣٠٣، ٣٠٤، ٣٠٥، ٣٠٦، ٣٠٧، ٣٠٨، ٣٠٩، ٣١٠، ٣١١، ٣١٢، ٣١٣، ٣١٤، ٣١٥، ٣١٦، ٣١٧، ٣١٨، ٣١٩، ٣٢٠، ٣٢١، ٣٢٢، ٣٢٣، ٣٢٤، ٣٢٥، ٣٢٦، ٣٢٧، ٣٢٨، ٣٢٩، ٣٣٠، ٣٣١، ٣٣٢، ٣٣٣، ٣٣٤، ٣٣٥، ٣٣٦، ٣٣٧، ٣٣٨، ٣٣٩، ٣٤٠، ٣٤١، ٣٤٢، ٣٤٣، ٣٤٤، ٣٤٥، ٣٤٦، ٣٤٧، ٣٤٨، ٣٤٩، ٣٥٠، ٣٥١، ٣٥٢، ٣٥٣، ٣٥٤، ٣٥٥، ٣٥٦، ٣٥٧، ٣٥٨، ٣٥٩، ٣٦٠، ٣٦١، ٣٦٢، ٣٦٣، ٣٦٤، ٣٦٥، ٣٦٦، ٣٦٧، ٣٦٨، ٣٦٩، ٣٧٠، ٣٧١، ٣٧٢، ٣٧٣، ٣٧٤، ٣٧٥، ٣٧٦، ٣٧٧، ٣٧٨، ٣٧٩، ٣٨٠، ٣٨١، ٣٨٢، ٣٨٣، ٣٨٤، ٣٨٥، ٣٨٦، ٣٨٧، ٣٨٨، ٣٨٩، ٣٩٠، ٣٩١، ٣٩٢، ٣٩٣، ٣٩٤، ٣٩٥، ٣٩٦، ٣٩٧، ٣٩٨، ٣٩٩، ٤٠٠، ٤٠١، ٤٠٢، ٤٠٣، ٤٠٤، ٤٠٥، ٤٠٦، ٤٠٧، ٤٠٨، ٤٠٩، ٤١٠، ٤١١، ٤١٢، ٤١٣، ٤١٤، ٤١٥، ٤١٦، ٤١٧، ٤١٨، ٤١٩، ٤٢٠، ٤٢١، ٤٢٢، ٤٢٣، ٤٢٤، ٤٢٥، ٤٢٦، ٤٢٧، ٤٢٨، ٤٢٩، ٤٣٠، ٤٣١، ٤٣٢، ٤٣٣، ٤٣٤، ٤٣٥، ٤٣٦، ٤٣٧، ٤٣٨، ٤٣٩، ٤٤٠، ٤٤١، ٤٤٢، ٤٤٣، ٤٤٤، ٤٤٥، ٤٤٦، ٤٤٧، ٤٤٨، ٤٤٩، ٤٥٠، ٤٥١، ٤٥٢، ٤٥٣، ٤٥٤، ٤٥٥، ٤٥٦، ٤٥٧، ٤٥٨، ٤٥٩، ٤٦٠، ٤٦١، ٤٦٢، ٤٦٣، ٤٦٤، ٤٦٥، ٤٦٦، ٤٦٧، ٤٦٨، ٤٦٩، ٤٧٠، ٤٧١، ٤٧٢، ٤٧٣، ٤٧٤، ٤٧٥، ٤٧٦، ٤٧٧، ٤٧٨، ٤٧٩، ٤٨٠، ٤٨١، ٤٨٢، ٤٨٣، ٤٨٤، ٤٨٥، ٤٨٦، ٤٨٧، ٤٨٨، ٤٨٩، ٤٩٠، ٤٩١، ٤٩٢، ٤٩٣، ٤٩٤، ٤٩٥، ٤٩٦، ٤٩٧، ٤٩٨، ٤٩٩، ٥٠٠، ٥٠١، ٥٠٢، ٥٠٣، ٥٠٤، ٥٠٥، ٥٠٦، ٥٠٧، ٥٠٨، ٥٠٩، ٥١٠، ٥١١، ٥١٢، ٥١٣، ٥١٤، ٥١٥، ٥١٦، ٥١٧، ٥١٨، ٥١٩، ٥٢٠، ٥٢١، ٥٢٢، ٥٢٣، ٥٢٤، ٥٢٥، ٥٢٦، ٥٢٧، ٥٢٨، ٥٢٩، ٥٣٠، ٥٣١، ٥٣٢، ٥٣٣، ٥٣٤، ٥٣٥، ٥٣٦، ٥٣٧، ٥٣٨، ٥٣٩، ٥٤٠، ٥٤١، ٥٤٢، ٥٤٣، ٥٤٤، ٥٤٥، ٥٤٦، ٥٤٧، ٥٤٨، ٥٤٩، ٥٥٠، ٥٥١، ٥٥٢، ٥٥٣، ٥٥٤، ٥٥٥، ٥٥٦، ٥٥٧، ٥٥٨، ٥٥٩، ٥٦٠، ٥٦١، ٥٦٢، ٥٦٣، ٥٦٤، ٥٦٥، ٥٦٦، ٥٦٧، ٥٦٨، ٥٦٩، ٥٧٠، ٥٧١، ٥٧٢، ٥٧٣، ٥٧٤، ٥٧٥، ٥٧٦، ٥٧٧، ٥٧٨، ٥٧٩، ٥٨٠، ٥٨١، ٥٨٢، ٥٨٣، ٥٨٤، ٥٨٥، ٥٨٦، ٥٨٧، ٥٨٨، ٥٨٩، ٥٩٠، ٥٩١، ٥٩٢، ٥٩٣، ٥٩٤، ٥٩٥، ٥٩٦، ٥٩٧، ٥٩٨، ٥٩٩، ٦٠٠، ٦٠١، ٦٠٢، ٦٠٣، ٦٠٤، ٦٠٥، ٦٠٦، ٦٠٧، ٦٠٨، ٦٠٩، ٦١٠، ٦١١، ٦١٢، ٦١٣، ٦١٤، ٦١٥، ٦١٦، ٦١٧، ٦١٨، ٦١٩، ٦٢٠، ٦٢١، ٦٢٢، ٦٢٣، ٦٢٤، ٦٢٥، ٦٢٦، ٦٢٧، ٦٢٨، ٦٢٩، ٦٣٠، ٦٣١، ٦٣٢، ٦٣٣، ٦٣٤، ٦٣٥، ٦٣٦، ٦٣٧، ٦٣٨، ٦٣٩، ٦٤٠، ٦٤١، ٦٤٢، ٦٤٣، ٦٤٤، ٦٤٥، ٦٤٦، ٦٤٧، ٦٤٨، ٦٤٩، ٦٥٠، ٦٥١، ٦٥٢، ٦٥٣، ٦٥٤، ٦٥٥، ٦٥٦، ٦٥٧، ٦٥٨، ٦٥٩، ٦٦٠، ٦٦١، ٦٦٢، ٦٦٣، ٦٦٤، ٦٦٥، ٦٦٦، ٦٦٧، ٦٦٨، ٦٦٩، ٦٧٠، ٦٧١، ٦٧٢، ٦٧٣، ٦٧٤، ٦٧٥، ٦٧٦، ٦٧٧، ٦٧٨، ٦٧٩، ٦٨٠، ٦٨١، ٦٨٢، ٦٨٣، ٦٨٤، ٦٨٥، ٦٨٦، ٦٨٧، ٦٨٨، ٦٨٩، ٦٩٠، ٦٩١، ٦٩٢، ٦٩٣، ٦٩٤، ٦٩٥، ٦٩٦، ٦٩٧، ٦٩٨، ٦٩٩، ٧٠٠، ٧٠١، ٧٠٢، ٧٠٣، ٧٠٤، ٧٠٥، ٧٠٦، ٧٠٧، ٧٠٨، ٧٠٩، ٧١٠، ٧١١، ٧١٢، ٧١٣، ٧١٤، ٧١٥، ٧١٦، ٧١٧، ٧١٨، ٧١٩، ٧٢٠، ٧٢١، ٧٢٢، ٧٢٣، ٧٢٤، ٧٢٥، ٧٢٦، ٧٢٧، ٧٢٨، ٧٢٩، ٧٣٠، ٧٣١، ٧٣٢، ٧٣٣، ٧٣٤، ٧٣٥، ٧٣٦، ٧٣٧، ٧٣٨، ٧٣٩، ٧٤٠، ٧٤١، ٧٤٢، ٧٤٣، ٧٤٤، ٧٤٥، ٧٤٦، ٧٤٧، ٧٤٨، ٧٤٩، ٧٥٠، ٧٥١، ٧٥٢، ٧٥٣، ٧٥٤، ٧٥٥، ٧٥٦، ٧٥٧، ٧٥٨، ٧٥٩، ٧٦٠، ٧٦١، ٧٦٢، ٧٦٣، ٧٦٤، ٧٦٥، ٧٦٦، ٧٦٧، ٧٦٨، ٧٦٩، ٧٧٠، ٧٧١، ٧٧٢، ٧٧٣، ٧٧٤، ٧٧٥، ٧٧٦، ٧٧٧، ٧٧٨، ٧٧٩، ٧٨٠، ٧٨١، ٧٨٢، ٧٨٣، ٧٨٤، ٧٨٥، ٧٨٦، ٧٨٧، ٧٨٨، ٧٨٩، ٧٩٠، ٧٩١، ٧٩٢، ٧٩٣، ٧٩٤، ٧٩٥، ٧٩٦، ٧٩٧، ٧٩٨، ٧٩٩، ٨٠٠، ٨٠١، ٨٠٢، ٨٠٣، ٨٠٤، ٨٠٥، ٨٠٦، ٨٠٧، ٨٠٨، ٨٠٩، ٨١٠، ٨١١، ٨١٢، ٨١٣، ٨١٤، ٨١٥، ٨١٦، ٨١٧، ٨١٨، ٨١٩، ٨٢٠، ٨٢١، ٨٢٢، ٨٢٣، ٨٢٤، ٨٢٥، ٨٢٦، ٨٢٧، ٨٢٨، ٨٢٩، ٨٣٠، ٨٣١، ٨٣٢، ٨٣٣، ٨٣٤، ٨٣٥، ٨٣٦، ٨٣٧، ٨٣٨، ٨٣٩، ٨٤٠، ٨٤١، ٨٤٢، ٨٤٣، ٨٤٤، ٨٤٥، ٨٤٦، ٨٤٧، ٨٤٨، ٨٤٩، ٨٥٠، ٨٥١، ٨٥٢، ٨٥٣، ٨٥٤، ٨٥٥، ٨٥٦، ٨٥٧، ٨٥٨، ٨٥٩، ٨٦٠، ٨٦١، ٨٦٢، ٨٦٣، ٨٦٤، ٨٦٥، ٨٦٦، ٨٦٧، ٨٦٨، ٨٦٩، ٨٧٠، ٨٧١، ٨٧٢، ٨٧٣، ٨٧٤، ٨٧٥، ٨٧٦، ٨٧٧، ٨٧٨، ٨٧٩، ٨٨٠، ٨٨١، ٨٨٢، ٨٨٣، ٨٨٤، ٨٨٥، ٨٨٦، ٨٨٧، ٨٨٨، ٨٨٩، ٨٩٠، ٨٩١، ٨٩٢، ٨٩٣، ٨٩٤، ٨٩٥، ٨٩٦، ٨٩٧، ٨٩٨، ٨٩٩، ٩٠٠، ٩٠١، ٩٠٢، ٩٠٣، ٩٠٤، ٩٠٥، ٩٠٦، ٩٠٧، ٩٠٨، ٩٠٩، ٩١٠، ٩١١، ٩١٢، ٩١٣، ٩١٤، ٩١٥، ٩١٦، ٩١٧، ٩١٨، ٩١٩، ٩٢٠، ٩٢١، ٩٢٢، ٩٢٣، ٩٢٤، ٩٢٥، ٩٢٦، ٩٢٧، ٩٢٨، ٩٢٩، ٩٣٠، ٩٣١، ٩٣٢، ٩٣٣، ٩٣٤، ٩٣٥، ٩٣٦، ٩٣٧، ٩٣٨، ٩٣٩، ٩٤٠، ٩٤١، ٩٤٢، ٩٤٣، ٩٤٤، ٩٤٥، ٩٤٦، ٩٤٧، ٩٤٨، ٩٤٩، ٩٥٠، ٩٥١، ٩٥٢، ٩٥٣، ٩٥٤، ٩٥٥، ٩٥٦، ٩٥٧، ٩٥٨، ٩٥٩، ٩٦٠، ٩٦١، ٩٦٢، ٩٦٣، ٩٦٤، ٩٦٥، ٩٦٦، ٩٦٧، ٩٦٨، ٩٦٩، ٩٧٠، ٩٧١، ٩٧٢، ٩٧٣، ٩٧٤، ٩٧٥، ٩٧٦، ٩٧٧، ٩٧٨، ٩٧٩، ٩٨٠، ٩٨١، ٩٨٢، ٩٨٣، ٩٨٤، ٩٨٥، ٩٨٦، ٩٨٧، ٩٨٨، ٩٨٩، ٩٩٠، ٩٩١، ٩٩٢، ٩٩٣، ٩٩٤، ٩٩٥، ٩٩٦، ٩٩٧، ٩٩٨، ٩٩٩، ١٠٠٠، ١٠٠١، ١٠٠٢، ١٠٠٣، ١٠٠٤، ١٠٠٥، ١٠٠٦، ١٠٠٧، ١٠٠٨، ١٠٠٩، ١٠١٠، ١٠١١، ١٠١٢، ١٠١٣، ١٠١٤، ١٠١٥، ١٠١٦، ١٠١٧، ١٠١٨، ١٠١٩، ١٠٢٠، ١٠٢١، ١٠٢٢، ١٠٢٣، ١٠٢٤، ١٠٢٥، ١٠٢٦، ١٠٢٧، ١٠٢٨، ١٠٢٩، ١٠٣٠، ١٠٣١، ١٠٣٢، ١٠٣٣، ١٠٣٤، ١٠٣٥، ١٠٣٦، ١٠٣٧، ١٠٣٨، ١٠٣٩، ١٠٤٠، ١٠٤١، ١٠٤٢، ١٠٤٣، ١٠٤٤، ١٠٤٥، ١٠٤٦، ١٠٤٧، ١٠٤٨، ١٠٤٩، ١٠٥٠، ١٠٥١، ١٠٥٢، ١٠٥٣، ١٠٥٤، ١٠٥٥، ١٠٥٦، ١٠٥٧، ١٠٥٨، ١٠٥٩، ١٠٦٠، ١٠٦١، ١٠٦٢، ١٠٦٣، ١٠٦٤، ١٠٦٥، ١٠٦٦، ١٠٦٧، ١٠٦٨، ١٠٦٩، ١٠٧٠، ١٠٧١، ١٠٧٢، ١٠٧٣، ١٠٧٤، ١٠٧٥، ١٠٧٦، ١٠٧٧، ١٠٧٨، ١٠٧٩، ١٠٨٠، ١٠٨١، ١٠٨٢، ١٠٨٣، ١٠٨٤، ١٠٨٥، ١٠٨٦، ١٠٨٧، ١٠٨٨، ١٠٨٩، ١٠٩٠، ١٠٩١، ١٠٩٢، ١٠٩٣، ١٠٩٤، ١٠٩٥، ١٠٩٦، ١٠٩٧، ١٠٩٨، ١٠٩٩، ١١٠٠، ١١٠١، ١١٠٢، ١١٠٣، ١١٠٤، ١١٠٥، ١١٠٦، ١١٠٧، ١١٠٨، ١١٠٩، ١١١٠، ١١١١، ١١١٢، ١١١٣، ١١١٤، ١١١٥، ١١١٦، ١١١٧، ١١١٨، ١١١٩، ١١٢٠، ١١٢١، ١١٢٢، ١١٢٣، ١١٢٤، ١١٢٥، ١١٢٦، ١١٢٧، ١١٢٨، ١١٢٩، ١١٣٠، ١١٣١، ١١٣٢، ١١٣٣، ١١٣٤، ١١٣٥، ١١٣٦، ١١٣٧، ١١٣٨، ١١٣٩، ١١٤٠، ١١٤١، ١١٤٢، ١١٤٣، ١١٤٤، ١١٤٥، ١١٤٦، ١١٤٧، ١١٤٨، ١١٤٩، ١١٥٠، ١١٥١، ١١٥٢، ١١٥٣، ١١٥٤، ١١٥٥، ١١٥٦، ١١٥٧، ١١٥٨، ١١٥٩، ١١٦٠، ١١٦١، ١١٦٢، ١١٦٣، ١١٦٤، ١١٦٥، ١١٦٦، ١١٦٧، ١١٦٨، ١١٦٩، ١١٧٠، ١١٧١، ١١٧٢، ١١٧٣، ١١٧٤، ١١٧٥، ١١٧٦، ١١٧٧، ١١٧٨، ١١٧٩، ١١٨٠، ١١٨١، ١١٨٢، ١١٨٣، ١١٨٤، ١١٨٥، ١١٨٦، ١١٨٧، ١١٨٨، ١١٨٩، ١١٩٠، ١١٩١، ١١٩٢، ١١٩٣، ١١٩٤، ١١٩٥، ١١٩٦، ١١٩٧، ١١٩٨، ١١٩٩، ١٢٠٠، ١٢٠١، ١٢٠٢، ١٢٠٣، ١٢٠٤، ١٢٠٥، ١٢٠٦، ١٢٠٧، ١٢٠٨، ١٢٠٩، ١٢١٠، ١٢١١، ١٢١٢، ١٢١٣، ١٢١٤، ١٢١٥، ١٢١٦، ١٢١٧، ١٢١٨، ١٢١٩، ١٢٢٠، ١٢٢١، ١٢٢٢، ١٢٢٣، ١٢٢٤، ١٢٢٥، ١٢٢٦، ١٢٢٧، ١٢٢٨، ١٢٢٩، ١٢٣٠، ١٢٣١، ١٢٣٢، ١٢٣٣، ١٢٣٤، ١٢٣٥، ١٢٣٦، ١٢٣٧، ١٢٣٨، ١٢٣٩، ١٢٤٠، ١٢٤١، ١٢٤٢، ١٢٤٣، ١٢٤٤، ١٢٤٥، ١٢٤٦، ١٢٤٧، ١٢٤٨، ١٢٤٩، ١٢٥٠، ١٢٥١، ١٢٥٢، ١٢٥٣، ١٢٥٤، ١٢٥٥، ١٢٥٦، ١٢٥٧، ١٢٥٨، ١٢٥٩، ١٢٦٠، ١٢٦١، ١٢٦٢، ١٢٦٣، ١٢٦٤، ١٢٦٥، ١٢٦٦، ١٢٦٧، ١٢٦٨، ١٢٦٩، ١٢٧٠، ١٢٧١، ١٢٧٢، ١٢٧٣، ١٢٧٤، ١٢٧٥، ١٢٧٦، ١٢٧٧، ١٢٧٨، ١٢٧٩، ١٢٨٠، ١٢٨١، ١٢٨٢، ١٢٨٣، ١٢٨٤، ١٢٨٥، ١٢٨٦، ١٢٨٧، ١٢٨٨، ١٢٨٩، ١٢٩٠، ١٢٩١، ١٢٩٢، ١٢٩٣، ١٢٩٤، ١٢٩٥، ١٢٩٦، ١٢٩٧، ١٢٩٨، ١٢٩٩، ١٣٠٠، ١٣٠١، ١٣٠٢، ١٣٠٣، ١٣٠٤، ١٣٠٥، ١٣٠٦، ١٣٠٧، ١٣٠٨، ١٣٠٩، ١٣١٠، ١٣١١، ١٣١٢، ١٣١٣، ١٣١٤، ١٣١٥، ١٣١٦، ١٣١٧، ١٣١٨، ١٣١٩، ١٣٢٠، ١٣٢١، ١٣٢٢، ١٣٢٣، ١٣٢٤، ١٣٢٥، ١٣٢٦، ١٣٢٧، ١٣٢٨، ١٣٢٩، ١٣٣٠، ١٣٣١، ١٣٣٢، ١٣٣٣، ١٣٣٤، ١٣٣٥، ١٣٣٦، ١٣٣٧، ١٣٣٨، ١٣٣٩، ١٣٤٠، ١٣٤١، ١٣٤٢، ١٣٤٣، ١٣٤٤، ١٣٤٥، ١٣٤٦، ١٣٤٧، ١٣٤٨، ١٣٤٩، ١٣٥٠، ١٣٥١، ١٣٥٢، ١٣٥٣، ١٣٥٤، ١٣٥٥، ١٣٥٦، ١٣٥٧، ١٣٥٨، ١٣٥٩، ١٣٦٠، ١٣٦١، ١٣٦٢، ١٣٦٣، ١٣٦٤، ١٣٦٥، ١٣٦٦، ١٣٦٧، ١٣٦٨، ١٣٦٩، ١٣٧٠، ١٣٧١، ١٣٧٢، ١٣٧٣، ١٣٧٤، ١٣٧٥، ١٣٧٦، ١٣٧٧، ١٣٧٨، ١٣٧٩، ١٣٨٠، ١٣٨١، ١٣٨٢، ١٣٨٣، ١٣٨٤، ١٣٨٥، ١٣٨٦، ١٣٨٧، ١٣٨٨، ١٣٨٩، ١٣٩٠، ١٣٩١، ١٣٩٢، ١٣٩٣، ١٣٩٤، ١٣٩٥، ١٣٩٦، ١٣٩٧، ١٣٩٨، ١٣٩٩، ١٤٠٠، ١٤٠١، ١٤٠٢، ١٤٠٣، ١٤٠٤، ١٤٠٥، ١٤٠٦، ١٤٠٧، ١٤٠٨، ١٤٠٩، ١٤١٠، ١٤١١، ١٤١٢، ١٤١٣، ١٤١٤، ١٤١٥، ١٤١٦، ١٤١٧، ١٤١٨، ١٤١٩، ١٤٢٠، ١٤٢١، ١٤٢٢، ١٤٢٣، ١٤٢٤، ١٤٢٥، ١٤٢٦، ١٤٢٧، ١٤٢٨، ١٤٢٩، ١٤٣٠، ١٤٣١، ١٤٣٢، ١٤٣٣، ١٤٣٤، ١٤٣٥، ١٤٣٦، ١٤٣٧، ١٤٣٨، ١٤٣٩، ١٤٤٠، ١٤٤١، ١٤٤٢، ١٤٤٣، ١٤٤٤، ١٤٤٥، ١٤٤٦،

حرق ما عجز المسلمون عن نقله من أسلحة وبهايم وغيرها:

٣٣ - اختلف الفقهاء في الحرق والإتلاف، فقال اخنفة واماكنة: إذا أراد الإمام العدو، وعجز عن نقل أسلحة وأمتعة وبهايم لمسلم أو عدو، وعجز عن الاتفاف بها تحرق، وما لا يحرق كالعديد يترك أو يدفن في مكان خفي لا يقف عليه الكفار، وذلك لئلا ينتفعوا بهذه الأشياء.

أما المواشي وبهايمها والحيوانات فتذبح وتحرق ولا يتركها قسم، لأن الذبح يجوز لغرض صحيح، ولا غرض أصح من كسر شوكة الأعداء وتبرصهم لهلكته والموت، ثم يحرق بأحد لتقطع منفعة عن استعمارهم وصار كخرب النيان والتحريق لهذا الغرض المشروع، بخلاف التحريق قبل الذبح، فلا يجوز، لأنه مهيء عنه. ومعه أحدث كثيرة منها ما أخرجه الترمذي في مسنده عن عثمان بن حبان قال: كنت عند أم الدرداء رضي الله عنها، فأخذت برقعاً فألقته في كتابه فقالت: سمعت أبا الدرداء يقول: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: لا تعذب بالمار ولا رب الدار.

والسالكية تفصيل، قالوا: يجهز على الحيوان وجرباً، بإلزامه من التعذب بإزهاق روحه أو قطع حرقه به، أو الذبح الشرعي ويحرق الحيوان بدءاً بعد إتلافه إن كانت الأعداء يستحلون أكل البهائم ولو غلباً، نسلاً ينتفعوا به، وإن كانوا لا يستحلون أكل البهائم لم يطلب التحريق في هذه الحالة وإن كان جائزاً. والأظهر في المذهب طلب حرقه مطلقاً، سواء استحلوا أكل البهائم أم لا، لاحتمال أكلهم له

حال الضرورة. وقيل: التحريق واجب، ورجع، وقال البخاري: إن كانوا يرجعون إليه قبل فساده وجب التحريق، وإلا لم يجب، لأن المقصود عدم انتفاعهم به، وقد حصل بالإحراق.

٣٤ - وقال الشافعية وأحمد بن حنبل وعامة أهل الحنابلة منهم الأوزاعي والليث: لا يجوز في غير حال الحرب عسر الدواب وإسراق النحل ويؤثم لمخافة الكفار وإفساد عليهم، سواء عفا أخذهم لها أو لم يعف. وذلك بخلاف حال الحرب حيث يجوز قتل المشركين وربهم بالنار، فيجوز إتلاف البهايم، لأنه يتوصل بإتلاف البهايم إلى قتل الأعداء.

وسئلوا يقولون نحن: «وَأَذْأَنُكُورُ سَنُحُيْ قِ الْأَرْضِ لِيُفْقِدَ فِيهَا آلُ مُوسَى وَلِلْغَنَى وَالْغَنَى لِلْغَنَى لِلْغَنَى» (١) «وَأَن لَّيَا بَكْرُ الصِّدِّيقِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ فِي وَصِيَّتِهِ لِيَزِيدَ بَنِي آلِي سَعْيَانَ، حِينَ يَمُوتُ أَسِيرًا: «دَوِّبْ بَرِيدَ لَا تَقْتُلْ صَبِيًّا وَلَا امْرَأَةً وَلَا هَرَمًا، وَلَا تَحْرِقْ سَاحِلًا، وَلَا تَغْرِقْ شَجَرًا مُشْتَرًا، وَلَا دَابَّةً عَجَبًا، وَلَا شَاةً إِلَّا لِمَا كُنْتَ، وَلَا تَحْرِقْ نَحْلًا وَلَا تَنْزِقْهُ، وَلَا تَطْلُ وَلَا تَعْبُ» (٢) «وَأَن أَخْبَرَ حَمَلُ اللَّهِ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نَبِيًّا عَنْ قَتْلِ شَيْءٍ مِنَ الدَّوَابِّ صَبْرًا» (٣)

وَأَن حَيَوَانَ دُونَ حَرَمَةٍ فَلَمْ يَحْرِقْ قَتْلَهُ لِيُطْلَقَ لِلْمُشْرِكِينَ (٤)

(١) روى الأئمة الصغار، وهو منسب بصرفه، والوجه قوي ثم نقضه، اخترق أن يصرفه، بما رواه حنبل في المسند من أن سح ووقع صبره في حدوده، وهو منسب للفرقة، والآية من سورة البقرة ١٧٠

(٢) ومعه نسخة في مكر، في الحاشية (١٩٨٧) في نسخة، وفي نسخة (٣٠٠٨)

(٣) سئل عن (ب) في الأوطار (١٠٠٨)

(٤) فتح الباري ٣٠٩، ٣١٠، ٣١١، ٣١٢، ٣١٣، ٣١٤، ٣١٥، ٣١٦، ٣١٧، ٣١٨، ٣١٩، ٣٢٠، ٣٢١، ٣٢٢، ٣٢٣، ٣٢٤، ٣٢٥، ٣٢٦، ٣٢٧، ٣٢٨، ٣٢٩، ٣٣٠، ٣٣١، ٣٣٢، ٣٣٣، ٣٣٤، ٣٣٥، ٣٣٦، ٣٣٧، ٣٣٨، ٣٣٩، ٣٤٠، ٣٤١، ٣٤٢، ٣٤٣، ٣٤٤، ٣٤٥، ٣٤٦، ٣٤٧، ٣٤٨، ٣٤٩، ٣٥٠، ٣٥١، ٣٥٢، ٣٥٣، ٣٥٤، ٣٥٥، ٣٥٦، ٣٥٧، ٣٥٨، ٣٥٩، ٣٦٠، ٣٦١، ٣٦٢، ٣٦٣، ٣٦٤، ٣٦٥، ٣٦٦، ٣٦٧، ٣٦٨، ٣٦٩، ٣٧٠، ٣٧١، ٣٧٢، ٣٧٣، ٣٧٤، ٣٧٥، ٣٧٦، ٣٧٧، ٣٧٨، ٣٧٩، ٣٨٠، ٣٨١، ٣٨٢، ٣٨٣، ٣٨٤، ٣٨٥، ٣٨٦، ٣٨٧، ٣٨٨، ٣٨٩، ٣٩٠، ٣٩١، ٣٩٢، ٣٩٣، ٣٩٤، ٣٩٥، ٣٩٦، ٣٩٧، ٣٩٨، ٣٩٩، ٤٠٠، ٤٠١، ٤٠٢، ٤٠٣، ٤٠٤، ٤٠٥، ٤٠٦، ٤٠٧، ٤٠٨، ٤٠٩، ٤١٠، ٤١١، ٤١٢، ٤١٣، ٤١٤، ٤١٥، ٤١٦، ٤١٧، ٤١٨، ٤١٩، ٤٢٠، ٤٢١، ٤٢٢، ٤٢٣، ٤٢٤، ٤٢٥، ٤٢٦، ٤٢٧، ٤٢٨، ٤٢٩، ٤٣٠، ٤٣١، ٤٣٢، ٤٣٣، ٤٣٤، ٤٣٥، ٤٣٦، ٤٣٧، ٤٣٨، ٤٣٩، ٤٤٠، ٤٤١، ٤٤٢، ٤٤٣، ٤٤٤، ٤٤٥، ٤٤٦، ٤٤٧، ٤٤٨، ٤٤٩، ٤٥٠، ٤٥١، ٤٥٢، ٤٥٣، ٤٥٤، ٤٥٥، ٤٥٦، ٤٥٧، ٤٥٨، ٤٥٩، ٤٦٠، ٤٦١، ٤٦٢، ٤٦٣، ٤٦٤، ٤٦٥، ٤٦٦، ٤٦٧، ٤٦٨، ٤٦٩، ٤٧٠، ٤٧١، ٤٧٢، ٤٧٣، ٤٧٤، ٤٧٥، ٤٧٦، ٤٧٧، ٤٧٨، ٤٧٩، ٤٨٠، ٤٨١، ٤٨٢، ٤٨٣، ٤٨٤، ٤٨٥، ٤٨٦، ٤٨٧، ٤٨٨، ٤٨٩، ٤٩٠، ٤٩١، ٤٩٢، ٤٩٣، ٤٩٤، ٤٩٥، ٤٩٦، ٤٩٧، ٤٩٨، ٤٩٩، ٥٠٠، ٥٠١، ٥٠٢، ٥٠٣، ٥٠٤، ٥٠٥، ٥٠٦، ٥٠٧، ٥٠٨، ٥٠٩، ٥١٠، ٥١١، ٥١٢، ٥١٣، ٥١٤، ٥١٥، ٥١٦، ٥١٧، ٥١٨، ٥١٩، ٥٢٠، ٥٢١، ٥٢٢، ٥٢٣، ٥٢٤، ٥٢٥، ٥٢٦، ٥٢٧، ٥٢٨، ٥٢٩، ٥٣٠، ٥٣١، ٥٣٢، ٥٣٣، ٥٣٤، ٥٣٥، ٥٣٦، ٥٣٧، ٥٣٨، ٥٣٩، ٥٤٠، ٥٤١، ٥٤٢، ٥٤٣، ٥٤٤، ٥٤٥، ٥٤٦، ٥٤٧، ٥٤٨، ٥٤٩، ٥٥٠، ٥٥١، ٥٥٢، ٥٥٣، ٥٥٤، ٥٥٥، ٥٥٦، ٥٥٧، ٥٥٨، ٥٥٩، ٥٦٠، ٥٦١، ٥٦٢، ٥٦٣، ٥٦٤، ٥٦٥، ٥٦٦، ٥٦٧، ٥٦٨، ٥٦٩، ٥٧٠، ٥٧١، ٥٧٢، ٥٧٣، ٥٧٤، ٥٧٥، ٥٧٦، ٥٧٧، ٥٧٨، ٥٧٩، ٥٨٠، ٥٨١، ٥٨٢، ٥٨٣، ٥٨٤، ٥٨٥، ٥٨٦، ٥٨٧، ٥٨٨، ٥٨٩، ٥٩٠، ٥٩١، ٥٩٢، ٥٩٣، ٥٩٤، ٥٩٥، ٥٩٦، ٥٩٧، ٥٩٨، ٥٩٩، ٦٠٠، ٦٠١، ٦٠٢، ٦٠٣، ٦٠٤، ٦٠٥، ٦٠٦، ٦٠٧، ٦٠٨، ٦٠٩، ٦١٠، ٦١١، ٦١٢، ٦١٣، ٦١٤، ٦١٥، ٦١٦، ٦١٧، ٦١٨، ٦١٩، ٦٢٠، ٦٢١، ٦٢٢، ٦٢٣، ٦٢٤، ٦٢٥، ٦٢٦، ٦٢٧، ٦٢٨، ٦٢٩، ٦٣٠، ٦٣١، ٦٣٢، ٦٣٣، ٦٣٤، ٦٣٥، ٦٣٦، ٦٣٧، ٦٣٨، ٦٣٩، ٦٤٠، ٦٤١، ٦٤٢، ٦٤٣، ٦٤٤، ٦٤٥، ٦٤٦، ٦٤٧، ٦٤٨، ٦٤٩، ٦٥٠، ٦٥١، ٦٥٢، ٦٥٣، ٦٥٤، ٦٥٥، ٦٥٦، ٦٥٧، ٦٥٨، ٦٥٩، ٦٦٠، ٦٦١، ٦٦٢، ٦٦٣، ٦٦٤، ٦٦٥، ٦٦٦، ٦٦٧، ٦٦٨، ٦٦٩، ٦٧٠، ٦٧١، ٦٧٢، ٦٧٣، ٦٧٤، ٦٧٥، ٦٧٦، ٦٧٧، ٦٧٨، ٦٧٩، ٦٨٠، ٦٨١، ٦٨٢، ٦٨٣، ٦٨٤، ٦٨٥، ٦٨٦، ٦٨٧، ٦٨٨، ٦٨٩، ٦٩٠، ٦٩١، ٦٩٢، ٦٩٣، ٦٩٤، ٦٩٥، ٦٩٦، ٦٩٧، ٦٩٨، ٦٩٩، ٧٠٠، ٧٠١، ٧٠٢، ٧٠٣، ٧٠٤، ٧٠٥، ٧٠٦، ٧٠٧، ٧٠٨، ٧٠٩، ٧١٠، ٧١١، ٧١٢، ٧١٣، ٧١٤، ٧١٥، ٧١٦، ٧١٧، ٧١٨، ٧١٩، ٧٢٠، ٧٢١، ٧٢٢، ٧٢٣، ٧٢٤، ٧٢٥، ٧٢٦، ٧٢٧، ٧٢٨، ٧٢٩، ٧٣٠، ٧٣١، ٧٣٢، ٧٣٣، ٧٣٤، ٧٣٥، ٧٣٦، ٧٣٧، ٧٣٨، ٧٣٩، ٧٤٠، ٧٤١، ٧٤٢، ٧٤٣، ٧٤٤، ٧٤٥، ٧٤٦، ٧٤٧، ٧٤٨، ٧٤٩، ٧٥٠، ٧٥١، ٧٥٢، ٧٥٣، ٧٥٤، ٧٥٥، ٧٥٦، ٧٥٧، ٧٥٨، ٧٥٩، ٧٦٠، ٧٦١، ٧٦٢، ٧٦٣، ٧٦٤، ٧٦٥، ٧٦٦، ٧٦٧، ٧٦٨، ٧٦٩، ٧٧٠، ٧٧١، ٧٧٢، ٧٧٣، ٧٧٤، ٧٧٥، ٧٧٦، ٧٧٧، ٧٧٨، ٧٧٩، ٧٨٠، ٧٨١، ٧٨٢، ٧٨٣، ٧٨٤، ٧٨٥، ٧٨٦، ٧٨٧، ٧٨٨، ٧٨٩، ٧٩٠، ٧٩١، ٧٩٢، ٧٩٣، ٧٩٤، ٧٩٥، ٧٩٦، ٧٩٧، ٧٩٨، ٧٩٩، ٨٠٠، ٨٠١، ٨٠٢، ٨٠٣، ٨٠٤، ٨٠٥، ٨٠٦، ٨٠٧، ٨٠٨، ٨٠٩، ٨١٠، ٨١١، ٨١٢، ٨١٣، ٨١٤، ٨١٥، ٨١٦، ٨١٧، ٨١٨، ٨١٩، ٨٢٠، ٨٢١، ٨٢٢، ٨٢٣، ٨٢٤، ٨٢٥، ٨٢٦، ٨٢٧، ٨٢٨، ٨٢٩، ٨٣٠، ٨٣١، ٨٣٢، ٨٣٣، ٨٣٤، ٨٣٥، ٨٣٦، ٨٣٧، ٨٣٨، ٨٣٩، ٨٤٠، ٨٤١، ٨٤٢، ٨٤٣، ٨٤٤، ٨٤٥، ٨٤٦، ٨٤٧، ٨٤٨، ٨٤٩، ٨٥٠، ٨٥١، ٨٥٢، ٨٥٣، ٨٥٤، ٨٥٥، ٨٥٦، ٨٥٧، ٨٥٨، ٨٥٩، ٨٦٠، ٨٦١، ٨٦٢، ٨٦٣، ٨٦٤، ٨٦٥، ٨٦٦، ٨٦٧، ٨٦٨، ٨٦٩، ٨٧٠، ٨٧١، ٨٧٢، ٨٧٣، ٨٧٤، ٨٧٥، ٨٧٦، ٨٧٧، ٨٧٨، ٨٧٩، ٨٨٠، ٨٨١، ٨٨٢، ٨٨٣، ٨٨٤، ٨٨٥، ٨٨٦، ٨٨٧، ٨٨٨، ٨٨٩، ٨٩٠، ٨٩١، ٨٩٢، ٨٩٣، ٨٩٤، ٨٩٥، ٨٩٦، ٨٩٧، ٨٩٨، ٨٩٩، ٩٠٠، ٩٠١، ٩٠٢، ٩٠٣، ٩٠٤، ٩٠٥، ٩٠٦، ٩٠٧، ٩٠٨، ٩٠٩، ٩١٠، ٩١١، ٩١٢، ٩١٣، ٩١٤، ٩١٥، ٩١٦، ٩١٧، ٩١٨، ٩١٩، ٩٢٠، ٩٢١، ٩٢٢، ٩٢٣، ٩٢٤، ٩٢٥، ٩٢٦، ٩٢٧، ٩٢٨، ٩٢٩، ٩٣٠، ٩٣١، ٩٣٢، ٩٣٣، ٩٣٤، ٩٣٥، ٩٣٦، ٩٣٧، ٩٣٨، ٩٣٩، ٩٤٠، ٩٤١، ٩٤٢، ٩٤٣، ٩٤٤، ٩٤٥، ٩٤٦، ٩٤٧، ٩٤٨، ٩٤٩، ٩٥٠، ٩٥١، ٩٥٢، ٩٥٣، ٩٥٤، ٩٥٥، ٩٥٦، ٩٥٧، ٩٥٨، ٩٥٩، ٩٦٠، ٩٦١، ٩٦٢، ٩٦٣، ٩٦٤، ٩٦٥، ٩٦٦، ٩٦٧، ٩٦٨، ٩٦٩، ٩٧٠، ٩٧١، ٩٧٢، ٩٧٣، ٩٧٤، ٩٧٥، ٩٧٦، ٩٧٧، ٩٧٨، ٩٧٩، ٩٨٠، ٩٨١، ٩٨٢، ٩٨٣، ٩٨٤، ٩٨٥، ٩٨٦، ٩٨٧، ٩٨٨، ٩٨٩، ٩٩٠، ٩٩١، ٩٩٢، ٩٩٣، ٩٩٤، ٩٩٥، ٩٩٦، ٩٩٧، ٩٩٨، ٩٩٩، ١٠٠٠، ١٠٠١، ١٠٠٢، ١٠٠٣، ١٠٠٤، ١٠٠٥، ١٠٠٦، ١٠٠٧، ١٠٠٨، ١٠٠٩، ١٠١٠، ١٠١١، ١٠١٢، ١٠١٣، ١٠١٤، ١٠١٥، ١٠١٦، ١٠١٧، ١٠١٨، ١٠١٩، ١٠٢٠، ١٠٢١، ١٠٢٢، ١٠٢٣، ١٠٢٤، ١٠٢٥، ١٠٢٦، ١٠٢٧، ١٠٢٨، ١٠٢٩، ١٠٣٠، ١٠٣١، ١٠٣٢، ١٠٣٣، ١٠٣٤، ١٠٣٥، ١٠٣٦، ١٠٣٧، ١٠٣٨، ١٠٣٩، ١٠٤٠، ١٠٤١، ١٠٤٢، ١٠٤٣، ١٠٤٤، ١٠٤٥، ١٠٤٦، ١٠٤٧، ١٠٤٨، ١٠٤٩، ١٠٥٠، ١٠٥١، ١٠٥٢، ١٠٥٣، ١٠٥٤، ١٠٥٥، ١٠٥٦، ١٠٥٧، ١٠٥٨، ١٠٥٩، ١٠٦٠، ١٠٦١، ١٠٦٢، ١٠٦٣، ١٠٦٤، ١٠٦٥، ١٠٦٦، ١٠٦٧، ١٠٦٨، ١٠٦٩، ١٠٧٠، ١٠٧١، ١٠٧٢، ١٠٧٣، ١٠٧٤، ١٠٧٥، ١٠٧٦، ١٠٧٧، ١٠٧٨، ١٠٧٩، ١٠٨٠، ١٠٨١، ١٠٨٢، ١٠٨٣، ١٠٨٤، ١٠٨٥، ١٠٨٦، ١٠٨٧، ١٠٨٨، ١٠٨٩، ١٠٩٠، ١٠٩١، ١٠٩٢، ١٠٩٣، ١٠٩٤، ١٠٩٥، ١٠٩٦، ١٠٩٧، ١٠٩٨، ١٠٩٩، ١١٠٠، ١١٠١، ١١٠٢، ١١٠٣، ١١٠٤، ١١٠٥، ١١٠٦، ١١٠٧، ١١٠٨، ١١٠٩، ١١١٠، ١١١١، ١١١٢، ١١١٣، ١١١٤، ١١١٥، ١١١٦، ١١١٧، ١١١٨، ١١١٩، ١١٢٠، ١١٢١، ١١٢٢، ١١٢٣، ١١٢٤، ١١٢٥، ١١٢٦، ١١٢٧، ١١٢٨، ١١٢٩، ١١٣٠، ١١٣١، ١١٣٢، ١١٣٣، ١١٣٤، ١١٣٥، ١١٣٦، ١١٣٧، ١١٣٨، ١١٣٩، ١١٤٠، ١١٤١، ١١٤٢، ١١٤٣، ١١٤٤، ١١٤٥، ١١٤٦، ١١٤٧، ١١٤٨، ١١٤٩، ١١٥٠، ١١٥١، ١١٥٢، ١١٥٣، ١١٥٤، ١١٥٥، ١١٥٦، ١١٥٧، ١١٥٨، ١١٥٩، ١١٦٠، ١١٦١، ١١٦٢، ١١٦٣، ١١٦٤، ١١٦٥، ١١٦٦، ١١٦٧، ١١٦٨، ١١٦٩، ١١٧٠، ١١٧١، ١١٧٢، ١١٧٣، ١١٧٤، ١١٧٥، ١١٧٦، ١١٧٧، ١١٧٨، ١١٧٩، ١١٨٠، ١١٨١، ١١٨٢، ١١٨٣، ١١٨٤، ١١٨٥، ١١٨٦، ١١٨٧، ١١٨٨، ١١٨٩، ١١٩٠، ١١٩١، ١١٩٢، ١١٩٣، ١١٩٤، ١١٩٥، ١١٩٦، ١١٩٧، ١١٩٨، ١١٩٩، ١٢٠٠، ١٢٠١، ١٢٠٢، ١٢٠٣، ١٢٠٤، ١٢٠٥، ١٢٠٦، ١٢٠٧، ١٢٠٨، ١٢٠٩، ١٢١٠، ١٢١١، ١٢١٢، ١٢١٣، ١٢١٤، ١٢١٥، ١٢١٦، ١٢١٧، ١٢١٨، ١٢١٩، ١٢٢٠، ١٢٢١، ١٢٢٢، ١٢٢٣، ١٢٢٤، ١٢٢٥، ١٢٢٦، ١٢٢٧، ١٢٢٨، ١٢٢٩، ١٢٣٠، ١٢٣١، ١٢٣٢، ١٢٣٣، ١٢٣٤، ١٢٣٥، ١٢٣٦، ١٢٣٧، ١٢٣٨، ١٢٣٩، ١٢٤٠، ١٢٤١، ١٢٤٢، ١٢٤٣، ١٢٤٤، ١٢٤٥، ١٢٤٦، ١٢٤٧، ١٢٤٨، ١٢٤٩، ١٢٥٠، ١٢٥١، ١٢٥٢، ١٢٥٣، ١٢٥٤، ١٢٥٥، ١٢٥٦، ١٢٥٧، ١٢٥٨، ١٢٥٩، ١٢٦٠، ١٢٦١، ١٢٦٢، ١٢٦٣، ١٢٦٤، ١٢٦٥، ١٢٦٦، ١٢٦٧، ١٢٦٨، ١٢٦٩، ١٢٧٠، ١٢٧١، ١٢٧٢، ١٢٧٣، ١٢٧٤، ١٢٧٥، ١٢٧٦، ١٢٧٧، ١٢٧٨، ١٢٧٩، ١٢٨٠، ١٢٨١، ١٢٨٢، ١٢٨٣، ١٢٨٤، ١٢٨٥، ١٢٨٦، ١٢٨٧، ١٢٨٨، ١٢٨٩، ١٢٩٠، ١٢٩١، ١٢٩٢، ١٢٩٣، ١٢٩٤، ١٢٩٥، ١٢٩٦، ١٢٩٧، ١٢٩٨، ١٢٩٩، ١٣٠٠، ١٣٠١، ١٣٠٢، ١٣٠٣، ١٣٠٤، ١٣٠٥، ١٣٠٦، ١٣٠٧، ١٣٠٨، ١٣٠٩، ١٣١٠، ١٣١١، ١٣١٢، ١٣١٣، ١٣١٤، ١٣١٥، ١٣١٦، ١٣١٧، ١٣١٨، ١٣١٩، ١٣٢٠، ١٣٢١، ١٣٢٢، ١٣٢٣، ١٣٢٤، ١٣٢٥، ١٣٢٦، ١٣٢٧، ١٣٢٨، ١٣٢٩، ١٣٣٠، ١٣٣١، ١٣٣٢، ١٣٣٣، ١٣٣٤، ١٣٣٥، ١٣٣٦، ١٣٣٧، ١٣٣٨، ١٣٣٩، ١٣٤٠، ١٣٤١، ١٣٤٢، ١٣٤٣، ١٣٤٤، ١٣٤٥، ١٣٤٦، ١٣٤٧، ١٣٤٨، ١٣٤٩، ١٣٥٠، ١٣٥١، ١٣٥٢، ١٣٥٣، ١٣٥٤، ١٣٥٥، ١٣٥٦، ١٣٥٧، ١٣٥٨، ١٣٥٩، ١٣٦٠، ١٣٦١، ١٣٦٢، ١٣٦٣، ١٣٦٤، ١٣٦٥، ١٣٦٦، ١٣٦٧، ١٣٦٨، ١٣٦٩، ١٣٧٠، ١٣٧١، ١٣٧٢، ١٣٧٣، ١٣٧٤، ١٣٧٥، ١٣٧٦، ١٣٧٧، ١٣٧٨، ١٣٧٩، ١٣٨٠، ١٣٨١، ١٣٨٢، ١٣٨٣، ١٣٨٤، ١٣٨٥، ١٣٨٦، ١٣٨٧، ١٣٨٨، ١٣٨٩، ١٣٩٠، ١٣٩١، ١٣٩٢، ١٣٩٣، ١٣٩٤، ١٣٩٥، ١٣٩٦، ١٣٩٧، ١٣٩٨، ١٣٩٩، ١٤٠٠، ١٤٠١، ١٤٠٢، ١٤٠٣، ١٤٠٤، ١٤٠٥، ١٤٠٦، ١٤٠٧، ١٤٠٨، ١٤٠٩، ١٤١٠، ١٤١١، ١٤١٢، ١٤١٣، ١٤١٤، ١٤١٥، ١٤١٦، ١٤١٧، ١٤١٨، ١٤١٩، ١٤٢٠، ١٤٢١، ١٤٢٢، ١٤٢٣، ١٤٢٤، ١٤٢٥، ١٤٢٦، ١٤٢٧، ١٤٢٨، ١٤٢٩، ١٤٣٠، ١٤٣١، ١٤٣٢، ١٤٣٣، ١٤٣٤، ١٤٣٥، ١٤٣٦، ١٤٣٧، ١٤٣٨، ١٤٣٩، ١٤٤٠، ١٤٤١، ١٤٤٢، ١٤٤٣، ١٤٤٤، ١٤٤٥، ١٤٤٦، ١٤٤٧، ١٤٤٨، ١٤٤٩، ١٤٥٠، ١٤٥١، ١٤٥٢، ١٤٥٣، ١٤٥٤، ١٤٥٥، ١٤٥٦، ١٤٥٧، ١٤٥٨، ١٤٥٩، ١٤٦٠، ١٤٦١، ١٤٦٢، ١٤٦٣، ١٤٦٤، ١٤٦٥، ١٤٦٦، ١٤٦٧، ١٤٦٨، ١٤٦٩، ١٤٧٠، ١٤٧١، ١٤٧٢، ١٤٧٣، ١٤٧٤، ١٤٧٥، ١٤٧٦، ١٤٧٧، ١٤٧٨، ١٤٧٩، ١٤٨٠، ١٤٨١، ١٤٨٢، ١٤٨٣، ١٤٨٤، ١٤٨٥، ١٤٨٦، ١٤٨٧، ١٤٨٨، ١٤٨٩، ١٤٩٠، ١٤٩١، ١٤٩٢، ١٤٩٣، ١٤٩٤، ١٤٩٥، ١٤٩٦، ١٤٩٧، ١٤٩٨، ١٤٩٩، ١٥٠٠، ١٥٠١، ١٥٠٢، ١٥٠٣، ١٥٠٤، ١٥٠٥، ١٥٠٦، ١٥٠٧، ١٥٠٨، ١٥٠٩، ١٥١٠، ١٥١١، ١٥١٢، ١٥١٣، ١٥١٤، ١٥١٥، ١٥١٦، ١٥١٧، ١٥١٨، ١٥١٩، ١٥٢٠، ١٥٢١، ١٥٢٢، ١٥٢٣، ١٥٢٤، ١٥٢٥، ١٥٢٦، ١٥٢٧، ١٥٢٨، ١٥٢٩، ١٥٣٠، ١٥٣١، ١٥٣٢،

ما يحرق الخال وما لا يحرق :

٣٥ - الخالق هو الذي يكتم ما يأخذه من الغنمية، فلا يطلع الإمام عليه، ولا يجهده إلى الغنمية.

وقد احتجفت العقهاء في ما يزيل قال الخال لمعينة، هذا الحنفية المالكية والشافعية والمالكية.

لا يحرق ماله. ويستدلون بفعل النبي صلى الله عليه وسلم وعدم تغيره مع ابن عمر فآذوا جوار رجل.

يزعم من شعره فقال: يا رسول الله هذا نبي كذا أصبنا من الغنمية فقال: سمعت ملائكة تنادي ملائكة قال:

نعم. قال: فما سلك أن يحيى به؟ فاحتذر فقال:

كسر أنت نبي، به يوم الحسنة على أقله منك. أخرجه أبو داود^(١) ولأن إحراق الخال باعثة له، وقد

نهي النبي صلى الله عليه وسلم عن باعثة المال^(٢) وقال باحرق ما كان لخالك من الغنمة وقبضه الناس،

منه مكحول وأورد عن أبيه عن حماد بن عمار.

وقد أنى سعيد بن عبد الملك ما كان باعثة ما له وأخذه، وقد روى سعد المزني حاضر ذلك يوم

بعه^(٣) وقال سارة بن يزيد بن حابر: السبي في الذي يفسد أن يحرقه. روى عنه في سنة

وقد استدلوا به روى صالح بن محمد بن راشد، قال: قد حدثت مع مسلمة أبيض الزمزم، الذي يرحس

قد علم، فقال ما كان عليه، فقال: سمعت أبي يحدثه عن شمر بن المغيرة رضي الله عنه عن النبي صلى

الله عليه وسلم قال: إذا وجدتم ترجع قد علم فاحرقوا ما كان عليه وأخبر به. قال: فوجدنا في مناعة

(١) مكتم ما قدره من الغنمة الخال. (٢) الأورد ١٢٠٩. (٣) حدثت أورد من باعثة المال. (٤) من عبد.

مصحف. فقال: سألت أبا عبد الله فقال: به وتصدق

شعره^(١) وروى عبد الله بن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم

صلى الله عليه وسلم وبه بكر وعمر أخرجوا من الخال^(٢) قال:

٣٦ - قال أحمد: إن لم يحرق رجله حتى تحدث ما كان أخرجوا وكذلك إن رجع إلى بيته، أخرج ما كان

منه حال الفيل.

٣٧ - وبشرط في المال أن يكون بالغاً عاقبة حراً، فتوقع عبودية الإحراق في منع الرجز والخش

والمرءة والنفس، لأهم من أهل العقوبة. وإن كان المال حبيباً لم يحرق مناعة عند الحنابلة والأوراع، لأن الإحراق عبودية، والصبي ليس من أهل

العقوبة.

٣٨ - وبسقط إحراق مناعة الخال إذا مات قبل إحراقه، نص عليه أحمد، لأنها عبودية فسقط

بأنه، كالحديد، ولأنه بأسوت تنقل المنع إلى ورثته، فأمراته يكون عبودية لغير الجاني.

وإن تسفل ملكه إلى غير الخال بالبيع أو الهبة أحصل عدم تغيره، لغير ورثته فأنه انتفاء

للمواريث، واستحسن أن يقص أبيع والهبة ويحرق، لأنه يخلق به حتى سابق على البيع والهبة، ويجب نفعه كالعصا في حق الجاني.

٣٩ - وما لا يعرف تعال حالاً تعال المصحف، وأخبروا. أما المصحف فلا يحرق، لحرمته، ولا تقدم

(١) رواه أحمد وأبو داود وصححه، والزماني رحمه الله عليه. (٢) رواه أحمد وأبو داود وصححه، والزماني رحمه الله عليه. (٣) رواه أحمد وأبو داود وصححه، والزماني رحمه الله عليه.

(٤) رواه أحمد وأبو داود وصححه، والزماني رحمه الله عليه. (٥) رواه أحمد وأبو داود وصححه، والزماني رحمه الله عليه.

الضال يا حراق ضاعه، فالـ لم يحرق ينفى هل ما كان عليه (١)

إحرام

الفصل الأول

التعريف :

١ - من سبى الإحرام في اللغة : الإهلال بجمع أو عمرة وبشارة أصباها، والدخول في الحرمه . يقال : أحرم الرجل إذا دخل في الشهر الحرام، وأحرم : دخل في الحرم، وصته حرم مكة، وحرم المدينة، وأحرم : دخل في حرمه عهد أو ميثاق.

والحُرم - بضم الحاء وسكون الراء - : الإحرام بالجمع أيضاً، وبالكسر : الرجل المحرم، يقال : أنت جليل، وأنت جرم.

والإحرام في اصطلاح الفقهاء يراو به عند الإطلاق الإحرام بالحج، أو العمرة. وقد يطلق على الدخول في الصلاة، ويستعملون مادته مقرونة بالشكسية الأولى، فيقولون : « تكبيرة الإحرام » ويسمونها « التعرية »^(٢) وتفصيل ذلك في مصطلح (صلاة).

من قول سالم فيه، وإن كان مع الضال شيء من كتب الحديث أو العلم فينبغي ألا تحرق أيضاً، لأن نفي ذلك يعود إلى القدر، وليس المقصود الإضرار به في دينه، وإنما المقصد الإضرار به في شيء من دنياه. ويحتمل أن يساغ المصحف و تصدق به لقول سالم فيه.

٢ - أما الحيوان فلا يحرق، ونهى النبي صلى الله عليه وسلم أن يذبح بالشار إلا رها، ولحرمه الحيوان في نفسه، ولأنه لا يدخل في قسم الشاة المفامر بإحراقه.

٣ - ولا تحرق ثياب الضال التي عليه، لأنه لا يجهز شركه حرثاً، ولا سلاحه، لأنه يحتاج للقتال، ولا نفقته، لأن ذلك لا يحرق عادة ولا احتياج إلى الاتفاق.

٤ - ولا يحرق المال المغلول، لأن ما غل من غنيمته للمسلمين، والمقصود الإضرار بالغال في ماله، وتحيل لأحمد : أي شيء يصنع بالمال الذي أصابه في الغلول ؟ قال : يرفع إلى الغنم.

٥ - ولا تخلف في آلة الدابة، فخص أحد على أنها لا تحرق، لأنه يحتاج إليها للانقطاع بها، ولأنها تابعة كما لا يحرق فأشب جلد المصحف وكتبه، ولأنها ملبوس حيوان، فلا يحرق، ككتاب الغال. وقال الأوزاعي : يحرق سرجه وإكافه.

ملكية عالم يحرق :

١ - جميع ما ذكر مما لم يحرق، وكذلك ما بقي بعد الإحراق، من حديد أو غيره وهو لخاصة، لأن ملكه كان ذنباً عليه، ولم يوجد ما يزيله، وإنما عوقب

(١) ليس له ٨٣/٥، والزم يلقي ١٢٤/٧، وشلطاب ٣٥١/٣، والآم ٢٥١/٦، والكني لابن قدامة، والشرح الكبير ٥٣٢/١، ٥٣٥، وسبل الأوطار ٣١٨/٧، ٣١٩ ط الحلي باب التشديد في الظول وتحريق رجل المال.

(٢) الحنيفة لا يستعملون لفظ « إحرام » في احتياج الصلاة ولا -

والشافعية^(١) والحنابلة^(٢) كفروا بذهابهم في حرمات الحج والعمرة.

حكم الإحرام :

١ - أجمع العلماء على أن الإحرام من مرائض النسك. حجباً كان أو غيره. وذلك لقوله صلى الله عليه وسلم : « إنما لأحمال بالبيات »^(٣) متفق عليه.

لكن اختلفوا فيه فمن الأركان هو ثم من الشروط.

فذهب المالكية^(٤) والشافعية^(٥) والحنابلة^(٦) أن الإحرام ركن للنسك.

وذهب الحنفية إلى أن الإحرام شرط من شروط صحة الحج. غير أنه عند الحنفية شرط من وجه. وكن من وجه^(٧) أو لا هو شرط ابتداء. وبه حكم

ويعلق فقهاء الشافعية الإحرام على التذوق في النسك. وجهه قول النووي في التهج : « ما به الإحرام »^(٨).

نعم يف الحنفية للإحرام :

٢ - الإحرام عند الحنفية هو التذوق في حرمات مخصوصة.

غير أنه لا يستحقون شرعاً إلا بالنية مع الذكر أو الخصوصية^(٩).

والمراد بالتذوق في حرمات : التزام الحرمات. والكرام بالذكر الطلقة ومحوها بما فيه تعظيم الله تعالى.

والمراد بالخصوصية : ما يقوم مقامها من سوق التذوق أو تقليد الذن^(١٠).

نعم يف المذاهب الثلاثة للإحرام :

٣ - أما نعم يف الإحرام عند المذاهب الثلاثة : المالكية - على التراجع عندهم -^(١١)

١ - بعد أن لا يكره الاحتياج إلا نادراً كما وقع في حاشية دمشق من تفسير الحنابلة للمعنى ١٠٣/١ صف « حكم الإحرام »

(١) شرح الحاج يامش حاشية القبول ومصر ١٦٦٢ هـ محمد علي ص ١٦٣ هـ. وفيه احتياج للمعنى ٣٩٤/٢ ط الأملرية سلاط ١٦٦٩ هـ.

(٢) رد المحتار ٢/٢٢ ط ساروق.

(٣) المراجع للمعنى.

(٤) شرح الكتب على مختصر خليل وحاشيته ١٦٦٢ هـ - ١٦٦٩ هـ وحاشية المعنى على شرح العشوية ص ١٦٠ لمصنف الصادرة الشريعة ١٦٣٠ هـ. ولعمدة بغرر حاشية الصريه.

في مذهب الحنابلة شرح مختصر خليل مصنفات ١٦٣٢ هـ - ١٦٣٨ هـ.

(١) شرح شيخ شغل ١٦٦٢ هـ. وبإضافة المحتاج للمعنى ٣٩٤/٢ - ١١١

(٢) الشكافي ١٦٥٠ هـ ط الكتب الإسلامية. وفيه قول : « البنية من الإحرام » ويطرأ على ١٦٥٠ هـ ط ٢٨٩ ط ثالثاً. والفتح ٣٩٣/١ ط ١٦٦٢ هـ. والتمهيد ١٦٣٧ هـ. وفيها أن الإحرام لا يبعد إلا بالذوق. وبه شرطه ساروق.

(٣) نظري في مذهب محمد. ووسم في الإمارة ١٦٦٦ هـ ط الحنفية العامة ١٦٣٠ هـ.

(٤) مختصر خليل بشرطه المنشور في الكتب وحاشيته ١٦٦٩ هـ. ومذهب الحنابلة ١٦٦٢ هـ. وفيه ملاحظة حول كون الإحرام ركناً أو شرطاً. وشرح الزرقاني وحاشيته ١٦٦٢ هـ ط مختصر محمد.

(٥) شرح الزرقاني ١٦٦٢ هـ. وبإضافة ٣٩٤/٢

(٦) مصنفات أولي المعنى ١٦٦٢ هـ ط للكتب الإسلامية دمشق ١٦٣٨ هـ.

(٧) كما هي عبارة شرح الباب وهو النسك المكسب على التقدير -

نظم الله تعالى وتلبية أمره بأداء التمسك الذي ير به
الحرم، وأن صاحبه يريد أن يحقق به التمسك
والامتثال لله تعالى.

شروط الإحرام :

- ١ - بشرط الطهارة صحة الإحرام :
- الإسلام والتب. وزاد الحنفية، وهو الرجوع عند
المالكية، اشتراط التلبية أو ما يفهم مقدها.
- ٧ - وقد اتفقوا على أنه لا بشرط في التبة التمسك
المرض تبس أنه عرض في التبة، ولو أطلق التبة ولم
يكس قد حج حجة الممرض بقع عنها اتفاقا. بخلاف
ما لو نوى حجة بفسق فالمذهب المتشدد عند الحنفية وهو
مذهب المالكية أنه يمنع عما نوى.

وبهذا قال سببان الثوري وابن المنذر، وهو رواية
عن الإمام أحمد^(١).

وأما لشافعية^(٢) والمالكية^(٣) فقالوا: إن حرم
ستطوع أو نذر فمن لم يحج حجة الإسلام وقع عن حجة
الإسلام. وبهذا قال ابن عمر وأئمة.

وقالوا: من حج عن غيره ولم يكن حج عن
نفسه، زه ما أخذ، وكانت الحجة عن نفسه، وبهذا
قال الأوزاعي^(٤).

استدل الحنفية ومن معهم : « بأن المطلق

(١) فتح البدير ٢/٢٤٠، مخرج الحديث ١/٢٠٢، وانظر الزبير
الركب ١/٢٢٢، والبرقاني ٢/٢٢٢، والهي ١/١٦٣، وانظر
المنهاج ١/٢٢٢، والبرقاني ٢/٢٢٢، وانظر حلية المواضع
الصالح.

(٢) المصدر السوي ١/٢٢٠، مطبعة المدية، والإيضاح عائلي
ابن سحر أميني ص ١١١، ١١٢.

(٣) إعتني ٢/١٢٢، والركابي ١/٢٢٢، ٢٢٣.

(٤) مزارع الماشيئين الباقين، والعبارة للمنفق.

الركن انتهت^(٥).

وبتفريع على كون الإحرام شرطا عند الحنفية
وكونه يشبه الركن فروع، منها:

١ - أجاز الحنفية الإحرام بالتحج قبل أشهر
الحج، مع الكراهة، لكون الإحرام شرطا عندهم،
فجاز تقديمه على الوقت^(٦).

٢ - لو أدرم التمتع بالعمرة قبل أشهر الحج،
وأنى بأفصالها، أو شركتها، أو أكثر الركن - يعني
أربعة أشوط من الطواف - في أشهر الحج يكون
متنعا عند الحنفية^(٧).

٣ - تنزع عن شبه الإحرام بالركن عند الحنفية
أنه لو أحرم الصبي، ثم بلغ بعد ما أحرم، فإنه إذا
مضى في إحرامه لم يجره عن حجة الإسلام. لكن لو
جدد الإحرام قبل الوقوف ونوى حجة الإسلام، جاز
من حجة الإسلام حد الحنفية اعتبارا شبه الركن في
هذه الصورة احتباطا في العبادة^(٨).

حكمة تفريع الإحرام :

٥ - فرضية الإحرام لتسلك لها حكم جليلة،
وأسمار ومقاصد تشر به كثيرة، أهمها: استحضار

= في شرح التمسك الكتاب الذي التاب لوجه أحد الصلوات
من ٢٥

(١) بعد حياة النحر الحجاز ٢/٢٠٢، وانظر تنقيح القدير لابن المصام
١/٢٢٢ ط الأثرية ١/٢٢٢.

(٢) شرح الم ١/٢٢٢، ورد الحجاز ٢/٢٢٢ - ٢٠٢، ٢٠٢، وبأبي
مربيه نوت في المسألة في الوقت (٢) ٢٢٢.

(٣) مدائع الصالحين ١/٢٢٢، ١٢٢، ط شركة المطبوعات العلمية
١٢٢٢، هـ وبأبي مربيه نوت هذا في (فتح)

(٤) فتح البدير ٢/٢٢٢، وانظر شرح أصاب ١/٢٢٢، ورد الحجاز

ولا يجب، وقيل: يجب تحريك لسانه، فإنه نص الإمام محمد على أنه شرط،^(١) وعلى هذا «قد ينفي»^(٢) ألا يلزمه في الحج بالأولى؛ فإن باب الحج أوسع، مع أن الفرواق فرس فطلي مفتوح عليه، والنية أمر ظني يختلف فيه.^(٣)

وقت النية:

١٤ - الأفضل عند الحنفية^(٤) والمطالبة^(٥) أن يني بنيّة الحج أو العمرة أو نيتها معا عقب صلاته ركعتين سنة التّحرّم، وبعد نية التّرك، وإن لم يبعدهما استوب به راحته أو ركوعه جاز، إلى أن يسبح نهاية الميعات، فإذا حاوز الميعات ولم ينسج بنيّة التّرك صدر بخوار الميعات بنسج إحرام عند الحنفية، ولزمه ما يلزم ذلك عندهم.

وعند الجمهور لا ينسج اليد بالنية إذا ركب راحته واستوت به، لكن يلزمه التّرك عند المالكية إن تركه أو أخرجه حتى طار الفصل بين الإحرام والنية كما تقدم (ف ٩).

ولا يلزمه شيء عند الشافعية والمطالبة لقولهم إن النية سنة.

به أداء النية في الإحرام عند الحنفية هو ما يخص به التعميم، فإن الشرط على الحقيقة عند الحنفية أن تقترب النية بأكثر من قصد به التعميم، كدسب، وتليل^(٦) أو موشوا ما بعداء^(٧).

التطيق بالنية:

١١ - يستلزم لأداء النية أن تعطف باللسان، فلو ذكرها على م بعد ما عد من يومها غرض، ومن يقول إنها واحدة، ومن يقول إنها ستة.

وتخرج عن ذلك عند الحنفية فرعان:

١٢ - «تخرج الأول: لو كان لا يحصر العربية، فطلق بالنية بغير العربية، أجره انفراد».

أما لو كان يحصر العربية، فطلق بها بغير العربية، فلا يبرئه عند الجمهور، خلافاً لما ذهبوا إليه من ظاهر المذهب.

ودينهم أنه ذكر مشروحة، فلا بشرع بغير العربية، كالأذان والأذان مشروحة في أصلا^(٨). ودليل الحنفية أنه ذكر مقصده به التعميم، وقد جعل هذا المقصود أجزأ، ولو بغير العربية.

١٣ - «الفتوى الثاني في الأحرص: الأصح أنه عند الحنفية يستحب به تحريك لسانه بالنية مع النية».

(١) صحيح تحدير ١٣٩/٢، وشرح اللباب من ١٠، وأما رد المحتار

١٣٩/٢

(٢) كذا قال في بي منسكه وهو شرح اللباب من ٧٠

(٣) معطوف على ١١

(٤) مقدمة ١٣٩/٢ ١٣٩

(٥) غاية النسي ٢٢٠٠ سماً خطاب أولي النسي

(٦) معصر جليل، والشرح الكبير ٢٨١، وأنهاج ١٩/٢، والكنز

٩٠٠

١١، ١٢، ١٣، ١٤، ١٥، ١٦، ١٧، ١٨، ١٩، ٢٠، ٢١، ٢٢، ٢٣، ٢٤، ٢٥، ٢٦، ٢٧، ٢٨، ٢٩، ٣٠، ٣١، ٣٢، ٣٣، ٣٤، ٣٥، ٣٦، ٣٧، ٣٨، ٣٩، ٤٠، ٤١، ٤٢، ٤٣، ٤٤، ٤٥، ٤٦، ٤٧، ٤٨، ٤٩، ٥٠، ٥١، ٥٢، ٥٣، ٥٤، ٥٥، ٥٦، ٥٧، ٥٨، ٥٩، ٦٠، ٦١، ٦٢، ٦٣، ٦٤، ٦٥، ٦٦، ٦٧، ٦٨، ٦٩، ٧٠، ٧١، ٧٢، ٧٣، ٧٤، ٧٥، ٧٦، ٧٧، ٧٨، ٧٩، ٨٠، ٨١، ٨٢، ٨٣، ٨٤، ٨٥، ٨٦، ٨٧، ٨٨، ٨٩، ٩٠، ٩١، ٩٢، ٩٣، ٩٤، ٩٥، ٩٦، ٩٧، ٩٨، ٩٩، ١٠٠، ١٠١، ١٠٢، ١٠٣، ١٠٤، ١٠٥، ١٠٦، ١٠٧، ١٠٨، ١٠٩، ١١٠، ١١١، ١١٢، ١١٣، ١١٤، ١١٥، ١١٦، ١١٧، ١١٨، ١١٩، ١٢٠، ١٢١، ١٢٢، ١٢٣، ١٢٤، ١٢٥، ١٢٦، ١٢٧، ١٢٨، ١٢٩، ١٣٠، ١٣١، ١٣٢، ١٣٣، ١٣٤، ١٣٥، ١٣٦، ١٣٧، ١٣٨، ١٣٩، ١٤٠، ١٤١، ١٤٢، ١٤٣، ١٤٤، ١٤٥، ١٤٦، ١٤٧، ١٤٨، ١٤٩، ١٥٠، ١٥١، ١٥٢، ١٥٣، ١٥٤، ١٥٥، ١٥٦، ١٥٧، ١٥٨، ١٥٩، ١٦٠، ١٦١، ١٦٢، ١٦٣، ١٦٤، ١٦٥، ١٦٦، ١٦٧، ١٦٨، ١٦٩، ١٧٠، ١٧١، ١٧٢، ١٧٣، ١٧٤، ١٧٥، ١٧٦، ١٧٧، ١٧٨، ١٧٩، ١٨٠، ١٨١، ١٨٢، ١٨٣، ١٨٤، ١٨٥، ١٨٦، ١٨٧، ١٨٨، ١٨٩، ١٩٠، ١٩١، ١٩٢، ١٩٣، ١٩٤، ١٩٥، ١٩٦، ١٩٧، ١٩٨، ١٩٩، ٢٠٠، ٢٠١، ٢٠٢، ٢٠٣، ٢٠٤، ٢٠٥، ٢٠٦، ٢٠٧، ٢٠٨، ٢٠٩، ٢١٠، ٢١١، ٢١٢، ٢١٣، ٢١٤، ٢١٥، ٢١٦، ٢١٧، ٢١٨، ٢١٩، ٢٢٠، ٢٢١، ٢٢٢، ٢٢٣، ٢٢٤، ٢٢٥، ٢٢٦، ٢٢٧، ٢٢٨، ٢٢٩، ٢٣٠، ٢٣١، ٢٣٢، ٢٣٣، ٢٣٤، ٢٣٥، ٢٣٦، ٢٣٧، ٢٣٨، ٢٣٩، ٢٤٠، ٢٤١، ٢٤٢، ٢٤٣، ٢٤٤، ٢٤٥، ٢٤٦، ٢٤٧، ٢٤٨، ٢٤٩، ٢٥٠، ٢٥١، ٢٥٢، ٢٥٣، ٢٥٤، ٢٥٥، ٢٥٦، ٢٥٧، ٢٥٨، ٢٥٩، ٢٦٠، ٢٦١، ٢٦٢، ٢٦٣، ٢٦٤، ٢٦٥، ٢٦٦، ٢٦٧، ٢٦٨، ٢٦٩، ٢٧٠، ٢٧١، ٢٧٢، ٢٧٣، ٢٧٤، ٢٧٥، ٢٧٦، ٢٧٧، ٢٧٨، ٢٧٩، ٢٨٠، ٢٨١، ٢٨٢، ٢٨٣، ٢٨٤، ٢٨٥، ٢٨٦، ٢٨٧، ٢٨٨، ٢٨٩، ٢٩٠، ٢٩١، ٢٩٢، ٢٩٣، ٢٩٤، ٢٩٥، ٢٩٦، ٢٩٧، ٢٩٨، ٢٩٩، ٣٠٠، ٣٠١، ٣٠٢، ٣٠٣، ٣٠٤، ٣٠٥، ٣٠٦، ٣٠٧، ٣٠٨، ٣٠٩، ٣١٠، ٣١١، ٣١٢، ٣١٣، ٣١٤، ٣١٥، ٣١٦، ٣١٧، ٣١٨، ٣١٩، ٣٢٠، ٣٢١، ٣٢٢، ٣٢٣، ٣٢٤، ٣٢٥، ٣٢٦، ٣٢٧، ٣٢٨، ٣٢٩، ٣٣٠، ٣٣١، ٣٣٢، ٣٣٣، ٣٣٤، ٣٣٥، ٣٣٦، ٣٣٧، ٣٣٨، ٣٣٩، ٣٤٠، ٣٤١، ٣٤٢، ٣٤٣، ٣٤٤، ٣٤٥، ٣٤٦، ٣٤٧، ٣٤٨، ٣٤٩، ٣٥٠، ٣٥١، ٣٥٢، ٣٥٣، ٣٥٤، ٣٥٥، ٣٥٦، ٣٥٧، ٣٥٨، ٣٥٩، ٣٦٠، ٣٦١، ٣٦٢، ٣٦٣، ٣٦٤، ٣٦٥، ٣٦٦، ٣٦٧، ٣٦٨، ٣٦٩، ٣٧٠، ٣٧١، ٣٧٢، ٣٧٣، ٣٧٤، ٣٧٥، ٣٧٦، ٣٧٧، ٣٧٨، ٣٧٩، ٣٨٠، ٣٨١، ٣٨٢، ٣٨٣، ٣٨٤، ٣٨٥، ٣٨٦، ٣٨٧، ٣٨٨، ٣٨٩، ٣٩٠، ٣٩١، ٣٩٢، ٣٩٣، ٣٩٤، ٣٩٥، ٣٩٦، ٣٩٧، ٣٩٨، ٣٩٩، ٤٠٠، ٤٠١، ٤٠٢، ٤٠٣، ٤٠٤، ٤٠٥، ٤٠٦، ٤٠٧، ٤٠٨، ٤٠٩، ٤١٠، ٤١١، ٤١٢، ٤١٣، ٤١٤، ٤١٥، ٤١٦، ٤١٧، ٤١٨، ٤١٩، ٤٢٠، ٤٢١، ٤٢٢، ٤٢٣، ٤٢٤، ٤٢٥، ٤٢٦، ٤٢٧، ٤٢٨، ٤٢٩، ٤٣٠، ٤٣١، ٤٣٢، ٤٣٣، ٤٣٤، ٤٣٥، ٤٣٦، ٤٣٧، ٤٣٨، ٤٣٩، ٤٤٠، ٤٤١، ٤٤٢، ٤٤٣، ٤٤٤، ٤٤٥، ٤٤٦، ٤٤٧، ٤٤٨، ٤٤٩، ٤٥٠، ٤٥١، ٤٥٢، ٤٥٣، ٤٥٤، ٤٥٥، ٤٥٦، ٤٥٧، ٤٥٨، ٤٥٩، ٤٦٠، ٤٦١، ٤٦٢، ٤٦٣، ٤٦٤، ٤٦٥، ٤٦٦، ٤٦٧، ٤٦٨، ٤٦٩، ٤٧٠، ٤٧١، ٤٧٢، ٤٧٣، ٤٧٤، ٤٧٥، ٤٧٦، ٤٧٧، ٤٧٨، ٤٧٩، ٤٨٠، ٤٨١، ٤٨٢، ٤٨٣، ٤٨٤، ٤٨٥، ٤٨٦، ٤٨٧، ٤٨٨، ٤٨٩، ٤٩٠، ٤٩١، ٤٩٢، ٤٩٣، ٤٩٤، ٤٩٥، ٤٩٦، ٤٩٧، ٤٩٨، ٤٩٩، ٥٠٠، ٥٠١، ٥٠٢، ٥٠٣، ٥٠٤، ٥٠٥، ٥٠٦، ٥٠٧، ٥٠٨، ٥٠٩، ٥١٠، ٥١١، ٥١٢، ٥١٣، ٥١٤، ٥١٥، ٥١٦، ٥١٧، ٥١٨، ٥١٩، ٥٢٠، ٥٢١، ٥٢٢، ٥٢٣، ٥٢٤، ٥٢٥، ٥٢٦، ٥٢٧، ٥٢٨، ٥٢٩، ٥٣٠، ٥٣١، ٥٣٢، ٥٣٣، ٥٣٤، ٥٣٥، ٥٣٦، ٥٣٧، ٥٣٨، ٥٣٩، ٥٤٠، ٥٤١، ٥٤٢، ٥٤٣، ٥٤٤، ٥٤٥، ٥٤٦، ٥٤٧، ٥٤٨، ٥٤٩، ٥٥٠، ٥٥١، ٥٥٢، ٥٥٣، ٥٥٤، ٥٥٥، ٥٥٦، ٥٥٧، ٥٥٨، ٥٥٩، ٥٦٠، ٥٦١، ٥٦٢، ٥٦٣، ٥٦٤، ٥٦٥، ٥٦٦، ٥٦٧، ٥٦٨، ٥٦٩، ٥٧٠، ٥٧١، ٥٧٢، ٥٧٣، ٥٧٤، ٥٧٥، ٥٧٦، ٥٧٧، ٥٧٨، ٥٧٩، ٥٨٠، ٥٨١، ٥٨٢، ٥٨٣، ٥٨٤، ٥٨٥، ٥٨٦، ٥٨٧، ٥٨٨، ٥٨٩، ٥٩٠، ٥٩١، ٥٩٢، ٥٩٣، ٥٩٤، ٥٩٥، ٥٩٦، ٥٩٧، ٥٩٨، ٥٩٩، ٦٠٠، ٦٠١، ٦٠٢، ٦٠٣، ٦٠٤، ٦٠٥، ٦٠٦، ٦٠٧، ٦٠٨، ٦٠٩، ٦١٠، ٦١١، ٦١٢، ٦١٣، ٦١٤، ٦١٥، ٦١٦، ٦١٧، ٦١٨، ٦١٩، ٦٢٠، ٦٢١، ٦٢٢، ٦٢٣، ٦٢٤، ٦٢٥، ٦٢٦، ٦٢٧، ٦٢٨، ٦٢٩، ٦٣٠، ٦٣١، ٦٣٢، ٦٣٣، ٦٣٤، ٦٣٥، ٦٣٦، ٦٣٧، ٦٣٨، ٦٣٩، ٦٤٠، ٦٤١، ٦٤٢، ٦٤٣، ٦٤٤، ٦٤٥، ٦٤٦، ٦٤٧، ٦٤٨، ٦٤٩، ٦٥٠، ٦٥١، ٦٥٢، ٦٥٣، ٦٥٤، ٦٥٥، ٦٥٦، ٦٥٧، ٦٥٨، ٦٥٩، ٦٦٠، ٦٦١، ٦٦٢، ٦٦٣، ٦٦٤، ٦٦٥، ٦٦٦، ٦٦٧، ٦٦٨، ٦٦٩، ٦٧٠، ٦٧١، ٦٧٢، ٦٧٣، ٦٧٤، ٦٧٥، ٦٧٦، ٦٧٧، ٦٧٨، ٦٧٩، ٦٨٠، ٦٨١، ٦٨٢، ٦٨٣، ٦٨٤، ٦٨٥، ٦٨٦، ٦٨٧، ٦٨٨، ٦٨٩، ٦٩٠، ٦٩١، ٦٩٢، ٦٩٣، ٦٩٤، ٦٩٥، ٦٩٦، ٦٩٧، ٦٩٨، ٦٩٩، ٧٠٠، ٧٠١، ٧٠٢، ٧٠٣، ٧٠٤، ٧٠٥، ٧٠٦، ٧٠٧، ٧٠٨، ٧٠٩، ٧١٠، ٧١١، ٧١٢، ٧١٣، ٧١٤، ٧١٥، ٧١٦، ٧١٧، ٧١٨، ٧١٩، ٧٢٠، ٧٢١، ٧٢٢، ٧٢٣، ٧٢٤، ٧٢٥، ٧٢٦، ٧٢٧، ٧٢٨، ٧٢٩، ٧٣٠، ٧٣١، ٧٣٢، ٧٣٣، ٧٣٤، ٧٣٥، ٧٣٦، ٧٣٧، ٧٣٨، ٧٣٩، ٧٤٠، ٧٤١، ٧٤٢، ٧٤٣، ٧٤٤، ٧٤٥، ٧٤٦، ٧٤٧، ٧٤٨، ٧٤٩، ٧٥٠، ٧٥١، ٧٥٢، ٧٥٣، ٧٥٤، ٧٥٥، ٧٥٦، ٧٥٧، ٧٥٨، ٧٥٩، ٧٦٠، ٧٦١، ٧٦٢، ٧٦٣، ٧٦٤، ٧٦٥، ٧٦٦، ٧٦٧، ٧٦٨، ٧٦٩، ٧٧٠، ٧٧١، ٧٧٢، ٧٧٣، ٧٧٤، ٧٧٥، ٧٧٦، ٧٧٧، ٧٧٨، ٧٧٩، ٧٨٠، ٧٨١، ٧٨٢، ٧٨٣، ٧٨٤، ٧٨٥، ٧٨٦، ٧٨٧، ٧٨٨، ٧٨٩، ٧٩٠، ٧٩١، ٧٩٢، ٧٩٣، ٧٩٤، ٧٩٥، ٧٩٦، ٧٩٧، ٧٩٨، ٧٩٩، ٨٠٠، ٨٠١، ٨٠٢، ٨٠٣، ٨٠٤، ٨٠٥، ٨٠٦، ٨٠٧، ٨٠٨، ٨٠٩، ٨١٠، ٨١١، ٨١٢، ٨١٣، ٨١٤، ٨١٥، ٨١٦، ٨١٧، ٨١٨، ٨١٩، ٨٢٠، ٨٢١، ٨٢٢، ٨٢٣، ٨٢٤، ٨٢٥، ٨٢٦، ٨٢٧، ٨٢٨، ٨٢٩، ٨٣٠، ٨٣١، ٨٣٢، ٨٣٣، ٨٣٤، ٨٣٥، ٨٣٦، ٨٣٧، ٨٣٨، ٨٣٩، ٨٤٠، ٨٤١، ٨٤٢، ٨٤٣، ٨٤٤، ٨٤٥، ٨٤٦، ٨٤٧، ٨٤٨، ٨٤٩، ٨٥٠، ٨٥١، ٨٥٢، ٨٥٣، ٨٥٤، ٨٥٥، ٨٥٦، ٨٥٧، ٨٥٨، ٨٥٩، ٨٦٠، ٨٦١، ٨٦٢، ٨٦٣، ٨٦٤، ٨٦٥، ٨٦٦، ٨٦٧، ٨٦٨، ٨٦٩، ٨٧٠، ٨٧١، ٨٧٢، ٨٧٣، ٨٧٤، ٨٧٥، ٨٧٦، ٨٧٧، ٨٧٨، ٨٧٩، ٨٨٠، ٨٨١، ٨٨٢، ٨٨٣، ٨٨٤، ٨٨٥، ٨٨٦، ٨٨٧، ٨٨٨، ٨٨٩، ٨٩٠، ٨٩١، ٨٩٢، ٨٩٣، ٨٩٤، ٨٩٥، ٨٩٦، ٨٩٧، ٨٩٨، ٨٩٩، ٩٠٠، ٩٠١، ٩٠٢، ٩٠٣، ٩٠٤، ٩٠٥، ٩٠٦، ٩٠٧، ٩٠٨، ٩٠٩، ٩١٠، ٩١١، ٩١٢، ٩١٣، ٩١٤، ٩١٥، ٩١٦، ٩١٧، ٩١٨، ٩١٩، ٩٢٠، ٩٢١، ٩٢٢، ٩٢٣، ٩٢٤، ٩٢٥، ٩٢٦، ٩٢٧، ٩٢٨، ٩٢٩، ٩٣٠، ٩٣١، ٩٣٢، ٩٣٣، ٩٣٤، ٩٣٥، ٩٣٦، ٩٣٧، ٩٣٨، ٩٣٩، ٩٤٠، ٩٤١، ٩٤٢، ٩٤٣، ٩٤٤، ٩٤٥، ٩٤٦، ٩٤٧، ٩٤٨، ٩٤٩، ٩٥٠، ٩٥١، ٩٥٢، ٩٥٣، ٩٥٤، ٩٥٥، ٩٥٦، ٩٥٧، ٩٥٨، ٩٥٩، ٩٦٠، ٩٦١، ٩٦٢، ٩٦٣، ٩٦٤، ٩٦٥، ٩٦٦، ٩٦٧، ٩٦٨، ٩٦٩، ٩٧٠، ٩٧١، ٩٧٢، ٩٧٣، ٩٧٤، ٩٧٥، ٩٧٦، ٩٧٧، ٩٧٨، ٩٧٩، ٩٨٠، ٩٨١، ٩٨٢، ٩٨٣، ٩٨٤، ٩٨٥، ٩٨٦، ٩٨٧، ٩٨٨، ٩٨٩، ٩٩٠، ٩٩١، ٩٩٢، ٩٩٣، ٩٩٤، ٩٩٥، ٩٩٦، ٩٩٧، ٩٩٨، ٩٩٩، ١٠٠٠، ١٠٠١، ١٠٠٢، ١٠٠٣، ١٠٠٤، ١٠٠٥، ١٠٠٦، ١٠٠٧، ١٠٠٨، ١٠٠٩، ١٠١٠، ١٠١١، ١٠١٢، ١٠١٣، ١٠١٤، ١٠١٥، ١٠١٦، ١٠١٧، ١٠١٨، ١٠١٩، ١٠٢٠، ١٠٢١، ١٠٢٢، ١٠٢٣، ١٠٢٤، ١٠٢٥، ١٠٢٦، ١٠٢٧، ١٠٢٨، ١٠٢٩، ١٠٣٠، ١٠٣١، ١٠٣٢، ١٠٣٣، ١٠٣٤، ١٠٣٥، ١٠٣٦، ١٠٣٧، ١٠٣٨، ١٠٣٩، ١٠٤٠، ١٠٤١، ١٠٤٢، ١٠٤٣، ١٠٤٤، ١٠٤٥، ١٠٤٦، ١٠٤٧، ١٠٤٨، ١٠٤٩، ١٠٥٠، ١٠٥١، ١٠٥٢، ١٠٥٣، ١٠٥٤، ١٠٥٥، ١٠٥٦، ١٠٥٧، ١٠٥٨، ١٠٥٩، ١٠٦٠، ١٠٦١، ١٠٦٢، ١٠٦٣، ١٠٦٤، ١٠٦٥، ١٠٦٦، ١٠٦٧، ١٠٦٨، ١٠٦٩، ١٠٧٠، ١٠٧١، ١٠٧٢، ١٠٧٣، ١٠٧٤، ١٠٧٥، ١٠٧٦، ١٠٧٧، ١٠٧٨، ١٠٧٩، ١٠٨٠، ١٠٨١، ١٠٨٢، ١٠٨٣، ١٠٨٤، ١٠٨٥، ١٠٨٦، ١٠٨٧، ١٠٨٨، ١٠٨٩، ١٠٩٠، ١٠٩١، ١٠٩٢، ١٠٩٣، ١٠٩٤، ١٠٩٥، ١٠٩٦، ١٠٩٧، ١٠٩٨، ١٠٩٩، ١١٠٠، ١١٠١، ١١٠٢، ١١٠٣، ١١٠٤، ١١٠٥، ١١٠٦، ١١٠٧، ١١٠٨، ١١٠٩، ١١١٠، ١١١١، ١١١٢، ١١١٣، ١١١٤، ١١١٥، ١١١٦، ١١١٧، ١١١٨، ١١١٩، ١١٢٠، ١١٢١، ١١٢٢، ١١٢٣، ١١٢٤، ١١٢٥، ١١٢٦، ١١٢٧، ١١٢٨، ١١٢٩، ١١٣٠، ١١٣١، ١١٣٢، ١١٣٣، ١١٣٤، ١١٣٥، ١١٣٦، ١١٣٧، ١١٣٨، ١١٣٩، ١١٤٠، ١١٤١، ١١٤٢، ١١٤٣، ١١٤٤، ١١٤٥، ١١٤٦، ١١٤٧، ١١٤٨، ١١٤٩، ١١٥٠، ١١٥١، ١١٥٢، ١١٥٣، ١١٥٤، ١١٥٥، ١١٥٦، ١١٥٧، ١١٥٨، ١١٥٩، ١١٦٠، ١١٦١، ١١٦٢، ١١٦٣، ١١٦٤، ١١٦٥، ١١٦٦، ١١٦٧، ١١٦٨، ١١٦٩، ١١٧٠، ١١٧١، ١١٧٢، ١١٧٣، ١١٧٤، ١١٧٥، ١١٧٦، ١١٧٧، ١١٧٨، ١١٧٩، ١١٨٠، ١١٨١، ١١٨٢، ١١٨٣، ١١٨٤، ١١٨٥، ١١٨٦، ١١٨٧، ١١٨٨، ١١٨٩، ١١٩٠، ١١٩١، ١١٩٢، ١١٩٣، ١١٩٤، ١١٩٥، ١١٩٦، ١١٩٧، ١١٩٨، ١١٩٩، ١٢٠٠، ١٢٠١، ١٢٠٢، ١٢٠٣، ١٢٠٤، ١٢٠٥، ١٢٠٦، ١٢٠٧، ١٢٠٨، ١٢٠٩، ١٢١٠، ١٢١١، ١٢١٢، ١٢١٣، ١٢١٤، ١٢١٥، ١٢١٦، ١٢١٧، ١٢١٨، ١٢١٩، ١٢٢٠، ١٢٢١، ١٢٢٢، ١٢٢٣، ١٢٢٤، ١٢٢٥، ١٢٢٦، ١٢٢٧، ١٢٢٨، ١٢٢٩، ١٢٣٠، ١٢٣١، ١٢٣٢، ١٢٣٣، ١٢٣٤، ١٢٣٥، ١٢٣٦، ١٢٣٧، ١٢٣٨، ١٢٣٩، ١٢٤٠، ١٢٤١، ١٢٤٢، ١٢٤٣، ١٢٤٤، ١٢٤٥، ١٢٤٦، ١٢٤٧، ١٢٤٨، ١٢٤٩، ١٢٥٠، ١٢٥١، ١٢٥٢، ١٢٥٣، ١٢٥٤، ١٢٥٥، ١٢٥٦، ١٢٥٧، ١٢٥٨، ١٢٥٩، ١٢٦٠، ١٢٦١، ١٢٦٢، ١٢٦٣، ١٢٦٤، ١٢٦٥، ١٢٦٦، ١٢٦٧، ١٢٦٨، ١٢٦٩، ١٢٧٠، ١٢٧١، ١٢٧٢، ١٢٧٣، ١٢٧٤، ١٢٧٥، ١٢٧٦، ١٢٧٧، ١٢٧٨، ١٢٧٩، ١٢٨٠، ١٢٨١، ١٢٨٢، ١٢٨٣، ١٢٨٤، ١٢٨٥، ١٢٨٦، ١٢٨٧، ١٢٨٨، ١٢٨٩، ١٢٩٠، ١٢٩١، ١٢٩٢، ١٢٩٣، ١٢٩٤، ١٢٩٥، ١٢٩٦، ١٢٩٧، ١٢٩٨، ١٢٩٩، ١٣٠٠، ١٣٠١، ١٣٠٢، ١٣٠٣،

ما يقوم مقام التلبية :

١٥ - يقوم مقام التلبية عند الحنفية لصحة الإحرام أمران :

الأول : كحل ذكر نفسه تعظيم لله تعالى ،
كالتسبيح ، والتحميد ، والتكبير ، ولو بغير اللغة العربية ، كما سبق بيانه (ف ١٠)

الثاني : تقليد الهدي وسوقه والتوجه معه .

والهدي يشمل الإبل والبقر والغنم . لكن يستثنى من التقليد الغنم ، لعدم حنية تقليد الغنم عند الحنفية^(١) .
(ر : هدي)

والتمغلبه هو أن يربط في عنق الميدة أو البقرة علامة على أنه هدي .

شروط إقامة تقليد الهدي وسوقه مقام التلبية :

١٦ - يشترط :

١ - التنية .

٢ - سوق الميدة والتوجه معها .

٣ - يشترط - إن بعث بها ولم يتوجه معها -
أن يدركها قبل المقات و يسلوها ، إلا إذا كان بعثها لنفسك متعة أو غران ، وكان التقليد في أشهر الحج ، فإنه يعتبر محرماً إذا توجه به بنية الإحرام وإن لم يلحقها استحساناً^(٢) .

الفصل الثاني

حالات الإحرام من حيث إتمام التبة وأحلافها
إتمام الإحرام

تعريفه :

١٧ - هو أن يتوي مطلقاً نُسكاً من غير تعيين ، كأن يقول : أحرمته لله ، ثم يدعي ، ولا يعين حجاً أو عمرة ، أو يقول : حرمت الإحرام لله تعالى ، ليك اللهم . أو ينوي الدخول في حرمان نسك ، ولم يعين شيئاً .

فهذا الإحرام صحيح باتفاق المذاهب . و يترتب عليه كل أحكام الإحرام ، وعليه اجتناب جميع عظوماته ، كالإحرام المعين .

و يسمى هذا إحراماً ميبهاً ، ويسمونه أيضاً إحراماً مطلقاً .

تعين النسك :

١٨ - ثم حل هذا المحرم التعيين قبل أن يشرع في أفعال أحدهما ، وله أن يجهله للعمرة ، أو للحج ، أو لهما معاً حسبما يشاء .

وترجع الأفضلية فيما يختاره و يعنه إلى خلاف المذاهب في أي أوجه الإحرام أفضل : القرن ، أو الفتنع ، أو الإفراد ، وإلى حكم الإحرام بالحج قبل أشهر الحج ، إن وقع هذا الإحرام قبل أشهر الحج ، وأراد التعيين قبلها .^(١)

(١) الهداية ٢٢٩/٢ نسخة فتح القدير ، وشرح الكوكب للزبيدي

١٩٩ ، ١٩٨ ، ١٩٧ ، ١٩٦ ، ١٩٥ ، ١٩٤ ، ١٩٣ ، ١٩٢ ، ١٩١ ، ١٩٠ ، ١٨٩ ، ١٨٨ ، ١٨٧ ، ١٨٦ ، ١٨٥ ، ١٨٤ ، ١٨٣ ، ١٨٢ ، ١٨١ ، ١٨٠ ، ١٧٩ ، ١٧٨ ، ١٧٧ ، ١٧٦ ، ١٧٥ ، ١٧٤ ، ١٧٣ ، ١٧٢ ، ١٧١ ، ١٧٠ ، ١٦٩ ، ١٦٨ ، ١٦٧ ، ١٦٦ ، ١٦٥ ، ١٦٤ ، ١٦٣ ، ١٦٢ ، ١٦١ ، ١٦٠ ، ١٥٩ ، ١٥٨ ، ١٥٧ ، ١٥٦ ، ١٥٥ ، ١٥٤ ، ١٥٣ ، ١٥٢ ، ١٥١ ، ١٥٠ ، ١٤٩ ، ١٤٨ ، ١٤٧ ، ١٤٦ ، ١٤٥ ، ١٤٤ ، ١٤٣ ، ١٤٢ ، ١٤١ ، ١٤٠ ، ١٣٩ ، ١٣٨ ، ١٣٧ ، ١٣٦ ، ١٣٥ ، ١٣٤ ، ١٣٣ ، ١٣٢ ، ١٣١ ، ١٣٠ ، ١٢٩ ، ١٢٨ ، ١٢٧ ، ١٢٦ ، ١٢٥ ، ١٢٤ ، ١٢٣ ، ١٢٢ ، ١٢١ ، ١٢٠ ، ١١٩ ، ١١٨ ، ١١٧ ، ١١٦ ، ١١٥ ، ١١٤ ، ١١٣ ، ١١٢ ، ١١١ ، ١١٠ ، ١٠٩ ، ١٠٨ ، ١٠٧ ، ١٠٦ ، ١٠٥ ، ١٠٤ ، ١٠٣ ، ١٠٢ ، ١٠١ ، ١٠٠ ، ٩٩ ، ٩٨ ، ٩٧ ، ٩٦ ، ٩٥ ، ٩٤ ، ٩٣ ، ٩٢ ، ٩١ ، ٩٠ ، ٨٩ ، ٨٨ ، ٨٧ ، ٨٦ ، ٨٥ ، ٨٤ ، ٨٣ ، ٨٢ ، ٨١ ، ٨٠ ، ٧٩ ، ٧٨ ، ٧٧ ، ٧٦ ، ٧٥ ، ٧٤ ، ٧٣ ، ٧٢ ، ٧١ ، ٧٠ ، ٦٩ ، ٦٨ ، ٦٧ ، ٦٦ ، ٦٥ ، ٦٤ ، ٦٣ ، ٦٢ ، ٦١ ، ٦٠ ، ٥٩ ، ٥٨ ، ٥٧ ، ٥٦ ، ٥٥ ، ٥٤ ، ٥٣ ، ٥٢ ، ٥١ ، ٥٠ ، ٤٩ ، ٤٨ ، ٤٧ ، ٤٦ ، ٤٥ ، ٤٤ ، ٤٣ ، ٤٢ ، ٤١ ، ٤٠ ، ٣٩ ، ٣٨ ، ٣٧ ، ٣٦ ، ٣٥ ، ٣٤ ، ٣٣ ، ٣٢ ، ٣١ ، ٣٠ ، ٢٩ ، ٢٨ ، ٢٧ ، ٢٦ ، ٢٥ ، ٢٤ ، ٢٣ ، ٢٢ ، ٢١ ، ٢٠ ، ١٩ ، ١٨ ، ١٧ ، ١٦ ، ١٥ ، ١٤ ، ١٣ ، ١٢ ، ١١ ، ١٠ ، ٩ ، ٨ ، ٧ ، ٦ ، ٥ ، ٤ ، ٣ ، ٢ ، ١

(٢) شرح الغلاب ص ٧٣ ، ٧٢ ، ٧١ ، ٧٠ ، ٦٩ ، ٦٨ ، ٦٧ ، ٦٦ ، ٦٥ ، ٦٤ ، ٦٣ ، ٦٢ ، ٦١ ، ٦٠ ، ٥٩ ، ٥٨ ، ٥٧ ، ٥٦ ، ٥٥ ، ٥٤ ، ٥٣ ، ٥٢ ، ٥١ ، ٥٠ ، ٤٩ ، ٤٨ ، ٤٧ ، ٤٦ ، ٤٥ ، ٤٤ ، ٤٣ ، ٤٢ ، ٤١ ، ٤٠ ، ٣٩ ، ٣٨ ، ٣٧ ، ٣٦ ، ٣٥ ، ٣٤ ، ٣٣ ، ٣٢ ، ٣١ ، ٣٠ ، ٢٩ ، ٢٨ ، ٢٧ ، ٢٦ ، ٢٥ ، ٢٤ ، ٢٣ ، ٢٢ ، ٢١ ، ٢٠ ، ١٩ ، ١٨ ، ١٧ ، ١٦ ، ١٥ ، ١٤ ، ١٣ ، ١٢ ، ١١ ، ١٠ ، ٩ ، ٨ ، ٧ ، ٦ ، ٥ ، ٤ ، ٣ ، ٢ ، ١

(١) تعريفه : هو أن يتوي مطلقاً نُسكاً من غير تعيين ، كأن يقول : أحرمته لله ، ثم يدعي ، ولا يعين حجاً أو عمرة ، أو يقول : حرمت الإحرام لله تعالى ، ليك اللهم . أو ينوي الدخول في حرمان نسك ، ولم يعين شيئاً .

رواه في رواية : قال : « فأخذ وامكث حرام كما أنت » (١).

في بحث لإحصار.

الاشتراط في الإحرام

٢٠ - الاشتراط في الإحرام : يقول عبد الإحرام : « إن حبسني حبس فتجلبى حيث حبستني ».

٢١ - ذهب لكفعية إلى صحة الاشتراط ، وأنه يفيد إباحة التحلل من الإحرام عند وجود العذر ، كالمريض ، فإذا لم يشترط لم يجز له التحلل ثم إن اشترط في التحلل لم يكن مع العذر واجب عليه ، وإن لم يشترط فلا بد من عليه ، على تمامه لم يحدده في بحث الإحصار.

وتوسع الخاتمة فقالوا : يستحب من أحرم بنفسه حج أو عمره أن يشترط عند إحرامه ، ويقيد هذا بشرط عدم شئ : أحدهما : إذا عاقه عتو أو مرض أو غيره مما يجبر له التحلل .

الثاني : أنه متى أحل نفسه فلا دم عليه ولا صوم ، سواء أكان المانع عتواً ، أم مرضاً ، أو غيره . وذهب الحنفية والمالكية إلى عدم صحة الاشتراط ، وعدم إفادته التحلل عند حصول المانع له ، بل يأخذ بحاله حكم ذلك المانع ، على ما هو مقرر

استدل الشافعية بالخاتمة بحديث عائشة رضي الله عنها قالت : « دخل النبي صلى الله عليه وسلم على عبيدة بنت الزبير ، فقالت : يا رسول الله إني أريد الحج وأنا شاكية ، فقال النبي صلى الله عليه وسلم : حجي واشترطي أن مجتلي حيث «سنتي» ، مضى عليه » (٢).

واستدل الحنفية والمالكية بالأية الكريمة ، وهي قوله تعالى : « فَإِنْ أَحْبَبْتُمْ فَمَا اسْتَنْزِمُوا الْهَدْيَ » (٣) وفي أسئلة تفصيل موطنه مصطلح (إحصار).

إضافة الإحرام إلى الإحصار

أولاً

إضافة إحرام الحج إلى العمرة

٢٢ - وهو أن يحرم بالعمرة أولاً ، ثم بالحج قبل أن يطوف لها ، أو بعد ما طاف حين أن يتحلل منها . وتنوع صور إضافة إحرام الحج إلى العمرة بحسب حال إضافته ، ويحب حال المحرم ، وتأخذ كل صورة حكمها .

(١) البخاري في المصنف (الكتاب في الذكر) ٧/٧ ، وسلم في صحيح (حج شرح المرم) ٢٦/٢ ، وأبو داود ١٥١٢ ، ١٥١٣ ، والنسائي ٢٧٨/٣ ، ٢٧٩ ، عنه قيس أحد شاكراً وآخرين ، زاد مع طائفة غلبني ، والنسائي ١٦٧/٢ ، علقمني ، السدي والسيوطي ، وابن ماجة ص ٩٧٩ .

(٢) سورة بقرة ١٩٦ .

(١) البخاري (سنة أهل في ريس النبي كماله) في صحيح الله عليه وسلم ١٤٠/٢ ، ط الأثير ١٠١٠ هـ ، وسلم ٥٩/٤ . باللفظ لبخاري . وجاء نحوه عن علي في حديث جابر الطريفي الذي رواه عنه .

يوم عرفة وأنا حاضر، فشكوت إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال: «دعي عمرتك، واتقبي رأسك، وامتشطي، وأهلي بالحج...». متفق عليه.^(١) وعلى المالكية صحة إرداف الحج على العمرة بقوله: «لقونه وضعفها».

ب - وإن كان مكنتاً (أو مقيتاً) فترقض عمرته اتفاقاً عند الحنفية، وعليه دم الرقض، لأن الجلس بين التستكين غير مشروع للمكي عندهم،^(٢) «والسروع من المكنت لازم و يرقض العمرة هنا لأنها أقل عملاً، والحج أكثر عملاً، فكانت العمرة أخف مؤونة من الحج، فكان رخصها أبسر، ولأن المكنت حصلت بسببها، لأنها هي التي دخلت في وقت الحج، فكانت أولى بالرقض، وخصي حتمه، وعليه دم رقص عمرته، وعليه قضاء العمرة».^(٣)

لما غير الحنفية فتدكم الآخاف والمكي عندهم سواء في صحة الإحرامين وصبرورته قارنا، ثبما لذههم في تجوز القرآن للمكي حل تفصيل بأنبي في (ف ٣٠)

لكن شرط المالكية والشافعية أن تكون العمرة صحيحة. وهذا شرط لصحة الإرداف في جميع صورته عند المالكية، وعند الحنفية شرط لصحة القرآن فقط وزاد الشافعية لشرائط أن يكون إدخال الحج عليها في أسهر الحج.

٢٥ - الوجه الثاني: أن يدخل الحج على العمرة

(١) البهاري في (سبب الاعتدال الحج بغير هدي) ٤/٢٤٠،

ومسلم ٢٧/١٩

(٢) فتح القدير ١٨٨/٢ - ١٨٩

(٣) بدائع الصنائع ١١٩/٢، والراء بالرقض في كلامهم: الصرك.

٢٣ - والحنفية تفصيل خاص في هذا، فتقوم كراهة القرآن للمكي، وأنه إن فعله جاز وأساء، وعليه دم جبر لإساءته هذه. كما أن للمذاهب الأخرى تفصيلاً بحسب آرائهم في مسائل من الإحرام وأوجه الإحرام.

والتفصيل عند الحنفية: أن المحرم إما أن يكون مكنتاً أو مقيتاً.^(١)

وأما بالنسبة لحال إضافة الإحرام بالحج إلى العمرة فعلى وجوه.

٢٤ - الوجه الأول: أن يدخل الحج على العمرة قبل أن يطوف للعمرة:

أ - إن كان اتفاقاً صح ذلك، بلا كراهة، وكان قارناً، باتفاق المذاهب.^(٢) كل هو مستحب، على ما صرح به الحنفية، لحمل فله صلى الله عليه وسلم على ذلك، على ما حققه ابن حزم وغيره، وتبهم النووي وغيره.^(٣)

وبما يدل على جواز ذلك حديث عائشة في حجة النبي صلى الله عليه وسلم، وفي قولها: «وكنيت من أهل بعمره فصحت قبل أن تدخل مكة، فأدركني

(١) أفراد بالمكي من كان مكة آزي منطقة الوقت وتو كان من حج أهلها مع أنه دخلها ركبت فيها، لذا كان الصبر المكنز هذا هو المقيت، والأقاني من ليس كذلك. (وزر: أقاني)

(٢) فتح القدير ٢٨٨/٩، والبدائع ١١٩/٤، واللباب وشرح المسلك للنفط ص ١١٧، والبسوط ١٨٢/٤، والشرح الكبير ٢٧/٢، وصواب الجليل ٥٠/٣، وشرح الزمخاري ٢٥٨/٢، وشرح المنهاج ١٢٧/٢، والنهاية ١٤٤/٢، وفتاوى ٥٣٣/١، والإيضاح، والمذهب ١٦٢/٧، والموسوعة ١٧٢/٣، والمفتي ١٧٢/٣

(٣) شرح اللباب ص ١١٧

ولأنه في روض الحسرة واحدة هتة - يطال
العسل ، وفي روض الحج امتناع عنه ^(١١) والامتناع
أول من الإبطال .

ومسند الصالحين على أنه رقص العمرة أولي :
« بأنها أدنى حالا وأقل أملاء وأيسر قضاء ، لتكونها
غير مؤنة » ^(١٢) .

وقال المالكية ^(١٣) وحسانه ^(١٤) يصح هذا
الإرداف . ويصير هاتوا ، ويتابع على ذلك . ويتدرج
العمرة في طبع .

أما النافعة ^(١٥) وهو قول أشهب من المالكية -
فقالوا : يصح إذ حال الحج على العمرة قبل الشروع
في الطواف ، فلا شرع في الطواف ، ونويخطرة فإنه لا
يصح إحرامه بالحج .

واستدلوا على ذلك : بأنه « لا اتصال إحرامها
بمقصوده ، وهو أعظم أعمالها ، فلا يصح بعد ذلك
إلى غيره » .

لكن الشافعية قرروا أنه لا لو اعظم الحجر بنية
الطواف . فالأوجه جواز الإدخال ، إذ الاستلام مقدمة
الطواف لا بعده » .

بعد أن طاف شيئا قليلا ، على ألا يتجاوز أقل المشواط
طواف العمرة ، أي ثلاثة أشواط فما دون ذلك .
فذهب الحنفية في ذلك :

« إذا كان أوقافاً كان قارناً .

ب - وإن كان مكباً (أي مبتاتاً) : وجب
عليه رقص أحد السكبين ، على التحقيق في عبارات
فقهاء الحنفية ^(١٦) وأما احتفظوا في أي الرضين أولي :

قال أبو حنيفة : يرقص الحج . وعله روضه دم .
وعليه حجة وعمرة ^(١٧) لأنه مثل فالت الحج ، وحك
فالت الحج أنه يتحلل بعمرة ، ثم يأتي بالحج من
فالت ^(١٨) حتى لو حج في سنة سقطت العمرة ، وأنه
حينئذ ليس في معنى فالت الحج ، بل كاعتبر ، إذا
نحس ثم حج من تلك السنة ، فإنه حينئذ لا يجب عليه
عمرة ، بخلاف ما إذا غارت السنة ^(١٩) فإنه يجب عليه
العمرة مع حجة .

وقال أبو يوسف ومحمد : رقص العمرة أحب
إكساً ، ويقضيها دون عمرة أخرى ، وعليه دم
للرفض . وكذلك هو المحك عند أبي حنيفة لو اختار
هذا المحرم رقص العمرة ^(٢٠) .

استدل أبو حنيفة على استحبابه رقص الحج بأن
« إحرام العمرة قد تأكد بأداء شيء من أعمالها ،
وإحرام الحج لم يتأكد ، ورفض غير التأكد أيسر .

(١١) رد المحتار ٣٦٥/٢ ، وسين لعقائ ٧٥/٢

(١٢) كما أوفيت في رد المحتار ٣٦٥/٢ ، وصاهر مسارة اسيرط
١٨٧/٢ ، متابعهم في رفض أحدهما بنية .

(١٣) الهداية ٢٨٩/٢

(١٤) رد المحتار ٣٦٥/٢ ، وسين لعقائ ٧٥/٢ ، وانظر مسطبح

١ حج ١

(١٥) تنوير الأبعاد مع الحاشية ٣١٥/٢

(١٦) دعاء ١١٠/٢ ، وانظر المبوط ١٦٢/٢

(١٧) القاب الموضع الصالحين ، فبين لعقائ ٧٤/٢ ، ٧٥/٢ وفي
مريد سب ثلاثة ، وكذا في سماع ٢٩٦/٢ ، ١٧٠

(١٨) النج النكبة وحاشيته ٢٨٤/٢ ، وسنن لعقائ ٥٠/٢ ، ٥١/٢ ،
وسنن البرقي ٤٥٨/٢ ، ٢٨٩ ، وكذا في بلاد ١٦١/٢ روية
سحر ، طبعة القاهرة ١٣٢٢ هـ .

(١٩) لعن ٤٧٢/٢ ، والكالفي ٥٣٤/١

(٢٠) لإيضاح وحاشيته جعنتي ص ١٥٦ ، ١٥٧ ، والهداية
وسنن ١٦٣/٢ ، ١٦٤ ، ١٦٥ ، وسنن النج ١٢٧/٢ ،
ولهاية ١٢٢/٢ ، وسنن النج ١٦٤/٢ ط أحسن ، والبيان
هنا من البناء وسنن النج .

٢٩ - التوجه الثالث : أن يدخل الحج على العمرة بعد أن يطوف أكثر أسواط طواف العمرة .

فهذا حكمه عند تخفيفه حكم ما نؤكده الطواف الآتس إلى الوجه الرابع : أن لا أكثر حكمه التكن عنهم^(١) .

وعند الجمهور حكمه حكم التوجه الثاني السابق^(٢) .

٢٧ - التوجه الرابع : أن يدخل الحج على العمرة بعد إكمال طواف العمرة قبل التحلل . مذهب الحنفية الضمير اعتماد في الوجه الثاني .

وفصل التكن^(٣) كفيلاً عنهم فقالوا :

أ - إرداف الحج على العمرة بعد طوافها من ركعتي الطواف المذكور . فإن فعله صح . ونزله . وصار فارناً . وعليه ده الفران .

ب - إرداف الحج على العمرة بعد أن طاف وصلى ركعتي الطواف قبل التكن المذكور . ولا يصح . ولا يكون فارناً .

وكذلك إرداف في التكن : إن سعى بعض التكني وأرداف الحج على العمرة كره له ذلك . فإن عمل فليكن عن سعيه . فقبل . ثم يستأنف الحج . سواء أكان من أهل مكة أم غيرها .

وحديث أن الإرداف لم يصح بعد التكن . وفي التكني أو في التكن . فلا يبره قضاء الإحرام الذي أردفه على المشهور^(٤) .

(١) شرح كنز شمس ١ : ١٠٠ .

(٢) انظر تراجم تدهاق الوجه الثاني .

(٣) شرح كبير رحلتهم ٢ : ٣٨٢ . ٢٩ . ومواف . الحنف ٣ : ٢٢٣ .

(٤) وشرح الترداق وحديثه ١ : ٢٩٩ . ٢٩٠ .

(٥) مؤلف . جلد ٢ : ٢٣٢ .

ج - إرداف الحج على العمرة بعد التكني للعمرة قبل التحلل لا يجوز الإقدام عليه ابتداء . لأن يستلزم تأخير التحلل^(١) . أي أن لا يردف الإحرام في هذا الحال فإن إحرامه صحيح . وهذا صحيح . معانته . ويبره هدي لتأخير حل العمرة . لإحلاله بإحرام الحج . ويبره هدي لتأخير حل العمرة التي وجب عليه بسبب إحرامه بالحج . ولا يكون فارناً ولا متمتعاً^(٢) . أي أن عمرته قبل أشهر الحج . بل يكون عمرة . وإن فعل بعض . كنهها في وقت الحج يكون متمتعاً .

و - قد اختلف بعد إحرامه بالحج وفي فراقه من أفعال الحج فلا يبره في سقوط الهدى . ولأنه من الهدى . وعمده حيث تدب أيضاً . وهي فدية لإزالة الهدى عند التكن^(٣) .

ومذهب التخفيف^(٤) إلى الحد الذي لا يصح إدخال الحج على العمرة بعد الطواف . كما ذكرنا من العلة في الصورة السابعة .

وبعد التكن لا يصح . من باب أولى . إلا أن الخليل استثنوا من كان معه هدي فزالوا^(٥) . كما يصح إدخال الحج على العمرة من معه

(١) أبو حمزة حار . ج ٢ : ٢٢٢ . انظر تراجم الحديث ١ : ٢٢٢ .

(٢) لأن الإرداف . صح . من مع الإحرام راجع

(٣) وهذا هو . سبعة هدي . وانظر تأليفه في مواهب السبع ٣ : ٢٢٢ .

(٤) مهذب ٦ : ٢٩٣ . وفيه تأليفه ٢ : ٢٩٣ . ومضى المحتج

٢٠١ : ٢٠١ .

(٥) التكن في ١ : ٢٣٣ . ٢٣٤ . والتكن في ١ : ٢٣٣ . وحديث التكن

وفيه مطالب أول التكن ١ : ٢٣٣ . ٢٣٤ .

(٦) وفيه إكلالة من مطالب أول التكن يصره بس .

لأخرد ذي الحجة^(١).

وهل هذا فالميقات الزماني بالنسبة للإحرام
متفق عليه، إنما تروى على مذهب المالكية جواز تأخير
الإحرام إلى آخر ذي الحجة، كما سيأتي.

وهذا الذي ذهب إليه المالكية لا قد حكى أيضا
عن طاوس، وعطاء، وعروة بن الزبير، والربيع بن
أنس، وقادة^(٢).

والأصل كغيره بقين قوله تعالى: «الْحَجُّ أَشْهُرٌ
مُشْتَلِكَاتٌ، فَمَنْ فَرَضَ فِيهِنَّ الْحَجَّ فَلَا رَفْعَ وَلَا
فُسُوقَ وَلَا جِذَاءَ فِي الْحَجِّ»^(٣).

فالمشهور فسروا الآية بأن المدة شهران وبعض
الثالث. واستدلوا بالأثار عن الصحابة، كما يدل لهم
أن أركان الحج تؤدى خلال تلك الفترة.

وأما المالكية فدليلهم واضح، وهو ظاهر الآية،
لأنها عبرت بالحجج «أشهر» وأقل الجمع ثلاث،
فلا بد من دخول ذي الحجة بأكمله.

ثم اختلف الجمهور في تبار يوم النحر هل هو من
أشهر الحج أولا؟

فقال الحنفية والحنابلة: هو من أشهر الحج.
وقال الشافعية: آخر أشهر الحج ليلة يوم النحر. وهو
مروي عن أبي يوسف. وفي وجه عند الشافعية في
ليلة النحر أنها ليست من أشهر الحج. والأول هو
الصحيح المشهور^(٤).

(١) انظر الكسر بحاشيته ٢١٦/٢ وإيضاحه، وشرح البرقي
١١١/٢، وشرح الرسالة لعقيدة لمصطفى ١٤٧/٢.

(٢) نص: من كتب ١٠٩/١.

(٣) سورة البقرة ١٩٧/٢.

(٤) المحقق ١٣١/٢، ونظر مع الفقيه ٢٠١/٢، نهاية المحتاج
٣٨٨/١.

الكان. ويطلق على الحد المحدد للشيء^(١).

وفي الاصطلاح: عرفوا المواقيت بأنها: «مواضع
وأزمنة معينة لعبادة مخصوصة»^(٢).

ومنه يعلم أن للإحرام نوعين من الميقات:

النوع الأول: الميقات الزماني.

النوع الثاني: الميقات المكاني.

الميقات الزماني

إما أن يكون ميقاتا للإحرام بالحج، أو للإحرام
بالعمرة. فنقسم قسمين:

أولا: الميقات الزماني للإحرام بالحج:

٣٣ — ذهب الأئمة الثلاثة أبو حنيفة^(١) والشافعي^(٢)
وأحمد وأصحابهم إلى أن وقت الإحرام بالحج شوال
وذو القعدة وعشر من ذي الحجة. وهو مذهب جمهور
الصحابة والتابعين ومن بعدهم^(٣).

وذهب مالك إلى أن وقت الحج شوال وذو
القعدة وشهر ذي الحجة إلى آخره. وليس المراد أن
جميع هذا الزمن الذي ذكره وقت لجواز الإحرام.
بل المراد أن بعض هذا الزمن وقت لجواز ابتداء
الإحرام، وهو من شوال كطلوع فجر يوم النحر،
وبعضه وقت لجواز التحلل، وهو من فجر يوم النحر

(١) البنية في عمر بنت أمية مادة (وفتة) ٢٤٨/١، ونص
العمدة شرح الصحاح ٥٦١/٢، وفتاوى المحقق ٣٧٢/٢.

(٢) غاية المني ١٩٥/٢، ١٩٦.

(٣) الهداية ٢٠٢/٢، ورد مختار ٣٠٩/٢، ١٠٧.

(٤) شرح المحقق على الباع ١٩٦/٢، ونهاية المحتاج ٣٨٨/٢.

(٥) المنى ٢٩٥/٢، ومطالب أول المنى ٣٠١/٢.

وكذلك غرروا أنها أفضل في شهر رمضان منها في غيره. وصبر الحنفية بقولهم: «تندب في رمضان»، لقوله صل الله عليه وسلم: «عمرة في رمضان تقضى حجة». ^(١) حفظ عليه.

٣٨ - ثم تختلفوا في أوقات يكره فيها الإحرام بالعمرة أولاً يكره. وهي:

أ - يوم عرفة ويوم النحر وأيام التشريق: ذهب المالكية والشافعية والحنابلة إلى عدم الكراهة فيها، لكن قال الرملي الشافعي: «وهي في يوم عرفة والعمرة وأيام التشريق ليست كفضلها في غيره، لأن الأفضل فعل الحج فيها».

واستدلوا لعدم الكراهة بأن الأصل عدم الكراهة، ولا دليل عليها.

وذهب الحنفية إلى أن العمرة تكرر تحريراً يوم عرفة وأربعة أيام بعده، حتى يجب الدم على من فعلها في ذلك عندهم. واستدلوا بقول عائشة رضي الله عن: «حطت العمرة في السنة كلها إلا أربعة أيام: يوم عرفة، ويوم النحر ويومان بعد ذلك» أخرجه البيهقي ^(٢) «ولأن هذه الأيام أيام شغل يأداه الحج، والعمرة فيها تشغلهم عن ذلك، وربما يقع الخلل فيه فتكره».

ب - استثنى المالكية الحرم بالحج من سعة الوقت للإحرام بالعمرة، فقالوا: الحجاج وقت إحرامه بالعمرة من وقت يحلّه من الحج، وذلك «بالفراق من

فجواز الإحرام به في جميع السنة كالعمرة، أو: أحد المقيمين، صح الإحرام قبله، كميات المكان. ^(٣) ووجه الحنفية المسألة بناء على مذهبه بأنه شرط عندهم، فأشبه الطهارة في جواز التقديم على الوقت، وثبتت الكراهة لشبه بالركن. ^(٤)

واستدل الشافعية بقوله تعالى: «الحج أشهر معلومات». ^(٥) ووجه الاستدلال أن ظاهره تغدير الآخر الذي ذهب إليه النحاة، وهو (وقت الحج أشهر معلومات) فخصص بها من بين سائر شهور السنة، فدل على أنه لا يصح قبلها، كميات الصلاة.

واستدلوا من الحنوف: بأن الإحرام نك من مناسك الحج، فكان مؤثراً، كالوقوف والطواف. ^(٦)

٣٦ - اتفقوا بعد هذا على أنه لو فعل أي شيء من أعمال الحج قبل أشهر الحج لم يجزه، حتى لو حام استمتع أو أثار ثلثة أيام قبل أشهر الحج لا يجوز، وكذا السعي بين الصفا والمروة عقب طواف القدوم لا يقع عن سعي الحج لا فيها.

ثانياً: المقات الزماني للإحرام بالعمرة:

٣٧ - اتفقوا على أن مبات العمرة الزماني هو جميع العام، فيصبح أن نفعل في جميع السنة، وينفذ إحرامها، وذلك لعدم الفصل لها بوقت دون وقت.

(١) الكافي ٣/٢٧١

(٢) فتح القدير ٢/٢٣٦

(٣) سورة نجره ١٧٧

(٤) الهدى ٧/١٢٤، ٢٥

(١) البخاري (باب عمرة في رمضان) ٢/٢٣٢، وسلم ١/٢٦١، ٢٦٢ ط مسيح، طي كلف لمنح «حجة مي».

(٢) ومبات عائشة امرأة النبي صلى الله عليه وسلم (السنن الكبرى)

للبيهقي ١/٢٣١، ط المسند ١/٢٤٥، ٢٤٦، ٢٤٧، ٢٤٨

[١٢٧، ١٢٨، ١٢٩]

الصنف الثاني : المني.

الصنف الثالث : الحربي.

الصنف الرابع : المكّي ، و يشترك مع الحربي في أكثر من وجه ، فيكونان مسألة واحدة .

ثم صنف خامس : هو من تغير مكانه ، ما يفتاه ؟

مبقات الآفاقي :

وهو من منزلة خارج منطقة المواقيت .

٤٠ - اتفق العلماء على تضييق الأماكن الآتية بمواقيت لأهل الآفاق المأهولة ، وهذه الأماكن هي :

١ - ذو الحليفة : مبقات أهل المدينة ، ومن مر بها من غير أهلها . وتسمى لأن «أبدا علي» بها قسرة لدى العامة .^(١)

٢ - الجحفة : مبقات أهل الشام ، ومن جاء من قبلها من مصر ، والمغرب .

ويحرم الحجاج من «رابع» ، وتقع قبل الجحفة ، إلى جهة البحر ، والمحرم من «رابع» محرم قبل المبقات . وقد قيل إن الإحرام منها أسقط لعدم التيقن بمكان الجحفة .

٣ - قرن المنازل : ويقال له « قرن » أيضا ، مبقات أهل نجد ، و«قرن» جبل معل على عرفات . وهو أقرب المواقيت إلى مكة ، وتسمى الآن «السليل» .

(١) في قصة حرمية رطله سبب لبسها علي رضي الله عنه أنه قال : لا بها الجبل . وهو كذب . كما يهدر من أي قبله بطل من شعائر الإحرام . انظر مواهب الجليل ٣/٣٠٠

جميع أفعاله من طواف وسعي ورمي اليوم الرابع^(١) أو قدر رميه لمن تحمل فطر في ثالث أيام البحر ، فإن هذا ينتظر إلى أن يمضي - بعد الزوال من اليوم الرابع - أيحرم الرمي حتى يبدأ وقت الإحرام في العسرة .

وماء على ذلك قرر المذكية : إن أحرم بالعسرة قبل ذلك الذي ذكرناه لم ينقض إحرامه ، وأنه يكره الإحرام بالعسرة بعد التحلل بالفرأ من جميع أفعال الحج وقبل غروب شمس اليوم الرابع^(٢) .

المبقات المكاني

المبقات المكاني ينقسم قسمين : مبقات مكاني للإحرام بإيج ، ومبقات مكاني للإحرام بالعسرة .

أولا : المبقات المكاني للإحرام بالحج :

٣٩ - يختلف المبقات المكاني للإحرام بالحج باختلاف مواقع الناس ، فإنهم في حق المواقيت المذكية على أربعة أصناف ، وهي :

الصنف الأول : الآفاقي .

(١) أما أهل فستق من عدم صحة الإحرام بالعسرة في أيام فطر الحج . انظر مواهب الجليل ٢/٢٠٥ ، وشرح الزيلعي ٢٥١ ، ٢٥٢/٢

(٢) طعن في صحة التزامي بالعسرة الحديث وفتح القدر ٢/٢٠٥ ، ونداء ٢/٢٠٥ ، والملك المنطق ص ٢٠٨ ، ورو المختار ٢/٢٠٧ ، ومواهب الجليل ٢/٢٠٥ ، وشرح الزيلعي ٢/٢٠٥ ، وشرح الكعبين بمقتضاه ٢/٢٠٥ ، وشرح الرضائي حاشية القدر ٢/٢٠٥ ، ٢٠٦ ، واتحاد مع الصنيع ٢/٢٠٦ ، ٢٠٧ ، وشرح الشياخ ٢/٢٠٦ ، ونهاية المحتاج ٢/٢٠٦ ، ولكنه في ٢٠٨ ، وكتاب أبي على ٢/٢٠٨ ، ٢٠٩

هذه نصوص في المواقيت عند ذات جرقي.
وقد اختلف في دس نوقيت ذات عرق هل وثقت
بأنص أم بالأجناد والإجماع.
فقال جماعة من العلماء ومنهم الشافعي ومالك
ثبوت بأجناد عمر رضي الله عنه وأثره الصحابة،
مكأن إجماعاً.

وصحح الحنفية^(١) وأخذوا^(٢) بالجمهور الشافعية^(٣)
أن نوقيت ذات عرق مخصوص عليه من أنبي صلى
الله عليه وسلم، وأن عمر رضي الله عنه لم يلقه
تحدده النبي صلى الله عليه وسلم، فحدوده بأجناد
خواقن النص.

ب - وأما دلالة الإجماع على هذه الموقوتات
فتقال النووي في المجموع^(٤) : «كذلك أن المأذوم وبغيره
أصح العلماء على هذه الموقوتات».

وقال أبو عمر من غير التبر: «أصح أهل العلم على
أن إحرام الكعبة في من ذات عرق إحرام من
المقامات»^(٥).

د - يلزمهم : مبقات باقي أهل بين رثامة ،
والمتن : هوجين من جبال ثامة ، جنوب مكة .
هـ - ذات جرقي : مبقات أهل العراق ، وسائر
أهل المشرق .

أدلة تحديد مواقيت الإحرام :

٤٩ - والدليل على تحديدها مواقيت للإحرام السنة
والأشهر :
أ - أما السنة فتأيدت بكثيرة نذكر منها هذين
حديثين :

حديث ابن عباس رضي الله عنهما قال : «إن
رسول الله صلى الله عليه وسلم وقت لأهل المدينة
الحليفة ، ولأهل الشام الجحفة ، ولأهل نجد قرن
النازل ، ولأهل اليمن يسلم . هر هر ، هر أنبي
تلبس من غير أهله . ممن فرد الحج والعمرة . ومن
كان دون ذلك في حيث أنشأ ، حتى أهل مكة من
مكة» . متفق عليه^(١).

وحديث عبد الله بن عمر رضي الله عنهما قال :
«قال رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : «بُهِلُ أَهْلِ
السِّنَةِ من ذي خليفة ، وأهل الشام من الجحفة ،
وأهل نجد من قرن . قال عبد الله : يعني ابن عمر -
وبلفظي أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال :
وبل أهل اليمن من يسلم» . متفق عليه^(٢).

(١) نسخة بري في فتح باب مهمل أخر مكة للسجدة وجمعه .
(٢) ١٣٩٢هـ . مواضع أخرى . وسنة ١٣٩٢هـ .
(٣) نسخة في باب مبقات أهل مكة . ١٣٩٢هـ . وسنة ١٣٩٢هـ .
من طريق عذرة بن رافع بن عمر بن عبد الله . وهي نسخة ١٣٩٢هـ .
وهي نسخة ١٣٩٢هـ . في حصة بن المذحرج . من طريق ابن عمر .

من عام ١٣٩٢هـ . وهو سنة من أيام بني هاشم .
أصبح لأبي .
(١) قاله شيخنا . وهو سنة من أيام بني هاشم .
(٢) ١٣٩٢هـ . وحديث ١٣٩٢هـ . وهو سنة من أيام بني هاشم .
أحدثت خلاصته .
(٣) في صحيح في باب مهمل . وشهد ١٣٩٢هـ . ١٣٩٢هـ .
ثبتت كلها .
(٤) في ذكر الموقوتات في المحقق ١٣٩٢هـ . وأما من الموقوتات
ص ١٣٩٢هـ .
(٥) ١٣٩٢هـ .
(٦) في المحقق ١٣٩٢هـ .

أحكام تتعلق بالمواقيت :

حذوها : أي عذاتها ومعابقتها، وذلك لا سبق في
توقيت ذات عرق، أن مصر رضي الله عنه أخذ في
توقيتها بإعزازة، ونظر على ذلك . دل على اتفق
لصحابة على لأخذ بقاعدة المعازاة .

فروع :

نخرج على ذلك :

١٩ - من سلك طريقا ليس فيه ميقات معين، برأ
أو غرا أو جوا، اجتهد وأحرم إذا حاذى ميقاتاً من
هذه المواقيت الثلاثة كونه . وينبغي أن يأخذ بالاحتياط
لئلا يجوز الميقات غير محرم، وخصوصاً راكب
الطائرة .

٢٠ - إن لم يحل المعازاة لكونه يحرم على مرحلتين
من مكة . اعتباراً بمسافة القرب، التوقيت، فإنه على
بعد مرحلتين من مكة . ومع ذلك قررنا أن جدة
تدخل في المواقيت لأب أقرب إلى مكة من قرن
الجزل (٢١) (٢٢) .

٢١ - ونخرج على ذلك مسألة من يزعمان،
كالشامي إذا قدم من المدينة، والذي، فإنه إذا مر
بالجلفة يمر بميقتين في أي الميقتين يحرم ؟
ذهب الشافعية والمطلة إلى أنه يجب عليه أنه

٢٢ - منها : أ - وجوب إحرام منها من متر
بالميقات قاصداً أخذ التكمير، الحج أو العمرة،
ونحوه فأنحر الإحرام عنها بالإجماع (٢٣) .

والإحرام من أول الميقات، أي لطرف الأبعد
من مكة لفض، حتى لا يربش، مما يمس ميقاتاً
غير محرم . ولو أحرم من غيره أي الطرف الأقرب إلى
مكة جاز اتفاقاً، لمحصل الاسم .

٢٣ - ب - من متر سادس وقت بر بد دخول الحرم
لحاجة غير السك احتلف فيه :

ذهب الحنفية والناكية والمطلة إلى أنه يجب
عليه الإحرام لدخول مكة أو الحرم انظم، الخط بها،
وعليه العمرة إن لم يكن محرماً بائع .

وذهب الشافعية إلى أنه إذا قصد مكة أو منطقة
أخرى طاعة لا للسك جزئه ألا يحرم . (نظر الأدلة
وفروع المسألة في مصطلح «حرم»)

٢٤ - ج - الاعتبار في هذه المواقيت بتلك
الواضع، لا باسم القرية والبناء . فلو خرب البناء في
الميقات ونقلت عمارته إلى موضع آخر فرب منه
وسمي باسم الأول لم يستفح الحكم، بل الاعتبار
بموضع الأول . (٢٤) .

٢٥ - د - لا يشترط أن يحرم من هذه المواقيت
بأعيانها، بل يكفي أن يحرم منها زماناً، أو من

(٢١) دار معاصر حول إمكان وجوب ذلك لا بإحدى ميقاتي، مصرها
بها . ولم يأت أحد من علماء الحديث في هذا لأست إلا نداء فائدة يجب بها
ذكره .

(٢٢) لا يكون السحاب وصلاً إلى البحر، وكذا إذا طرأ إلى جدة
من سائر الجهات فإنها لا تكون ميقاتاً لحظفة معها داخله في حرم
المواقيت، وتكون الوقت بعده إلى حرم البحر .

(٢٣) فتح الباري ٢/ ٢٠٣ ط الطبعة الأخيرة تحت باب ١٢٤٦٩

(٢٤) مع على الإجماع في ج - متر ٢٠٠، والسك السط
من ٥٥، واتفاق العلماء على هذا الحكم شاعري داره
الرايع .

(٢٥) المحقق ١٩٤٦

فعل لبسي صلى الله عليه وسلم ولخصبة، فزئيم
أحرما من ذي خليفة. وهو يحمل عند الخفة على
قل الأخص.

و يدل لخصبة والمالكية من جهة نظر: أن
المقصود من البقات تعظيم الحرم المحترم، وهو يصل
بأنى ميقات، غيره فشرح الحكم، يستوي الغريب
والبعيد في هذا المعنى.

٤٩ - لتقدم بالإحرام عن التوقيت، لكثرة حائر
الإحرام، وأما حدوث منع جاوزها بشهر إحرام.

لكن استسلف هل الأفضل التقدم عليها، أو
الإحرام من:

فذهب المالكية والشافعية وغلابة إلى أنه يكره
له الإحرام قل التقات.

وذهب الحنفية إلى أن تصحيح الإحرام على
الميقات السكاني أفضل، إذ أمر على نفسه مخالفة
أحكام الإحرام.

استدل الأولون بأن أسى صلى الله عليه وسلم
وأصحاب أحرروا من الميقات، ولا يفعلون إلا
الأخص، وبأنه يشبه الإحرام بالجميع قل أشهره،
فيكون مثله في الكراهة.

و استدل الحنفية بأخرج أبو داود وابن ماجه
عن أم سلمة رضي الله عنها أن رسول الله صلى الله
عليه وسلم قال: «من أهل من المسجد لأخصى
معدة أو حجة ففعله» (١).

ومثل علي رضي الله عنه من قوله تعالى:

يحرّم من الميقات الأبعد، كأهل الشام ومصر
ولمغرب، ميقاتهم أجدقة، فإذا مروا بالمدينة وجب
عليهم الإحرام من ذي الخليفة ميقات أهل المدينة.
وإذا جاوزوه غير محرّمين حتى أجدقة كان حكمهم
حكم من جاوز الميقات من غير إحرام.

وذهب المالكية إلى أن من يمر بميقاتين الثاني منها
سبقت له الإحرام من الأول، ولا يجب عليه
الإحرام منه، لأن ميقاته أقدم.

وذهب الحنفية إلى أن من يمر بميقاتين والأفضل
له الإحرام من الأول، ويكره له تأخيرها إلى الثاني
الأقرب إلى مكة، ولم يقدّمه في لأصح عندهم -
بأن يكون الميقات الثاني ميقاتاً له.

استدل الشافعية والحنابلة بحديث التوقيت،
لقوله صلى الله عليه وسلم: «من لم، ولم أنى
عليه من غير أهلهم»، فإن هذا يسموه بدل عن أن
الشافعية مثلاً إذا أتى ذا الخليفة فهو ميقاته، يجب
عليه أن يحرّم منه، ولا يجوز له أن يجاوزه غير محرّم.

واستدل المالكية والحنفية بعموم التوقيت لأهل
المنطق المذكورة، إلى جانب العموم الذي استدل به
الشافعية، فيحصل من ذلك له جواز الأمرين.

فأخذ الحنفية بالعموم على ظاهره في العمودين،
وجوزوا الإحرام من أي الميقاتين، مع كراهة
التأخير، ويدل على ما ثبت أن ابن عمر «أهل من
الفرج» (٢) وهو موضع بين ثنى الطائفة ومكة.

وشخص الزكوى، ذلك غير المكي، وبشبهه

(١) أبو داود في التوقيت (٥٣/٢)، وابن ماجه برقم ٢٠٠٠
برقم ٩٦٩، قال: «استدل به يحد» - ابن عمر - ٢٨٥٩، وروى
أحمد بن حنبل، ورواه عنه وإسناده صحيح.

(٢) أنكره مالك بن النضر (موسم الإحرام) ١٢/١، ٢٠٠٠
توزيع دار طبع مطبوع الخلفي ١٣١٠ هـ - ١٩٩٠ م، وهو من المطبع
عن ابن عمر، ونظر الحنابلة عن هذا الموضع ٢٠٢/٢

صفاة إحرامه المكاني للحج هو موضعه، إلا أن المالكية قالوا: «يحرم من داره، أو من مسجده، ولا يتغير ذلك». والأحسن أن يحرم من أيهما من مكة.

وقال الشافعية والحنابلة ميثاقه القرية التي يسكنها، إلا كان حرم بيا، أو الحلة التي ينزلها إن كان به وبأه، فإن حاوز القرية ودار المعز بن مكة لم يحرم كان أهله، وسلبه الدم نلابة، فإن عاد إليها سقط التحريم، على استعصاء الذي يسوء، وإن شاع فيه، وكذا إذا حاوز الحياض إلى جهة مكة عبر حرم، فإن كان في بركة مدفأة التحريم من منزله.

و يستحب أن يحرم من طرف القرية أو حلة الأندلس عن مكة، وإن أحرم من الطرف الآخر، جاز.

ومذهب الحنفية أن ميثاقه منطقة الجبل^(١) أي جميع المنطقة من الميثاق إلى انتهاء الحبل، ولا يرمه كفارة، عالم بدخل أرض الحرم بلا إحرام. وإحرامه من ديرة أهله أفضل.

أما الشافعية فيقولون صلى الله عليه وسلم في حديثه الوقفية: «ومن كان دون ذلك من حيث أنشأ» فحصله المالكية على منزله، وقالوا: إن المسجد وسع للإحرام «لأنه موضع الصلاة، ولأن

«وتمسوا الحج والحجوة لله» فقال: «إن تحرم من ديرة هاتك» أخرجه الحاكم وصححه^(٢) واستدلوا من حيث النظر بأن «المسفة فيه أكثر، والأعلى أوفر، فيكون أفضل».

٥٠ - من يجاوز الميثاق فاضد الحج أو العمرة أو الضحى، وهو غير محرم، ثم، ويجب عليه العود إليه والإحرام منه.

فإن لم يرجع وسبب عليه الله سواء ترك العود بهما، أو سبغ عنده، وسواء كان عملاً أو مداً أو جرحاً أو ناسياً.

لكن من ثرك العود بعد لا تأثم بترك الرجوع. ومن العذر خوف فوت الوقوف بعرفة لفريق الوقت، أو المرض الشدي، أو حريق هوان الترهة.

وذلك موضع اتفاق بين المذاهب.

ميثاق النبطي (البستاني) :

٥١ - النبطاني هو الذي يسكن في مناطق النواحي، أو ما بعدية، أو في مكان دونها إلى الحرم المحيط بمكة، كقصبة، وعصاف، ومزظظظظ. مذهب المالكية^(٣) والشافعية^(٤) والحنابلة^(٥) أن

(١) في نسخة ٢٧٦/١ ط الحد وقال: «صحيح عن شرط التبيين» ووافقه الذهبي.

(٢) عواطف الحب ٣٠٣، شرح الزواجر ١٠٢١، شرح الكبرية بقيد ٢٣٢، وشرح الرماح حاشية صفدي ٥٥١/١.

(٣) شرح السراج ١٤٦، ورافة له ذابح ٢٨١/١، وشرح ١٠٢، ٢٠١، ٢٠٢.

(٤) الفتي ٢٧٦/٣، وطلحة بن العبد ٢٧٦/٣، وشرح المسألة بتلويهم «ميثاق مكة» كذا في كمال ٥٦٥/١، ودرية الشهي موضع الحاف، ذكر في المعنى كذا في نسخة.

وذكر نسخة صاحب حباب الشهي، ووافقه في شرحه طالع أبي الحسن.

(٥) إحداه ١٢٠٢، والذابح ١٠٢١، وشرح المسألة بتلويهم «ميثاق مكة» كذا في كمال ٥٦٥/١، ودرية الشهي موضع الحاف، ذكر في المعنى كذا في نسخة.

ودليله حديث جابر بن حجة الوداع : « فأهلنا من الأبطح » وحديثه : « وجعلنا مكة بظهر أهلنا بالحج » . أخرجهما مسلم ، وعلمتها البخاري بصيغة الجزم^(١).

ومذهب المالكية المتفرقة بين من أهل بالحج ومن أهل بالقرآن ، فيعملوا بمقات القرآن بمقات العمرة الآتي تفصيله ، وهو قول عند الشافعية . وأما من أهل بالحج وهو من سكان مكة أو الحرم فإما أن يكون مستوطناً ، أو كفافياً نازلاً :

أما المستوطن فإنه يتدب له أن يحرم من مكة ، ومن المسجد الحرام أفضل ، وإن تركها وأسلم من الحرم أو الحبل فستلأف الأولى ، ولا إثم ، فلا يجب الإحرام من مكة .
وأما الآفاقي فإن كان له سعة من الوقت — وعبروا عنه بدلا في النفس — فيندب له الخروج إلى ميقاته والإحرام منه . وإن لم يكن له سعة من الوقت فهو كالمستوطن^(٢).

ومذهب الشافعية وللمنابلة أن الحرمي (الذي ليس بمكة) حكمه حكم الميقاتي^(٣) .
وأما المكي : أي المقيم بمكة ولو كان غير مكّي ، فعند الشافعية وبجها في ميقات الحج له ، مفرداً كان أو غارناً : الأصح : أن ميقاته نفس مكة ، لا

أهل مكة يأتون المسجد فيحرمون منه ، وكذا لك أهل ذي الحليفة يأتون مسجدهم^(٤) .
وقسره الشافعية والمنابلة بالقرية والحلة التي يسكنها ، لأنه أنشأ منها .

وقال الحنفية : « إن خارج الحرم كله كسكان واحد في حق الميقاتي ، والحرم في حقه كالميقات في حق الآفاقي ، فلا يدخل الحرم إذا أراد الحج أو العمرة إلا هروماً »^(٥) .

ميقات الحرمي والمكي :
٥٢ — أ — اتفقت المذاهب على أن من كان من حقيير الحنفيين ، بأن كان منزله في الحرم ، أو في مكة ، سواء أكان مستوطناً ، أم نازلاً ، فإنه يحرم بالحج من حيث أنشأ ، لا سبق في الحديث : « فمن كان دون ذلك فمن حيث أنشأ حتى أهل مكة من مكة »^(٦) .

ب — ثم اختلفوا في تفاصيل ذلك :
فذهب الحنفية أن من كان مكياً ، أو منزله في الحرم ، كسكان منى ، فوفته الحرم للحج وللقرآن . ومن المسجد أفضل ، أو من ديرة أهله ، وهو قول عند الشافعية بالنسبة للسكي فقط .
وهذا حل سبيل الوجوب عندهم ، فلو أنه أهل من خارج منطقة الحرم ، لزمه العود إلى الحرم ، وإلا وجب عليه الدم^(٧) .

(١) مراتب المفضل للوضع السابق .

(٢) نيسب الملقاق ٨/٢ ، ولان بالهذلي ١٣٤/٢

(٣) نندم تحريمه (ف ٩١)

(٤) الكندي ١٣١/٢ ، والسدح ١٦٧/٢ ، وتبين الميقات

٨/١ ، والسلك النطق ص ٥٨ ، ٥٩ ، والدر الفار ٢١٣/٢

(١) مسلم ٣١٨/١ ، ٣٧ ، والبخاري ١٦٠/٢

(٢) مواهب المجلد ٢٦٣/٣ — ٢٨ ، وشرح الرقائي ٢٥١/٢ ،

والشرح الكبير ٤٢٢/٢ ، وشرح الميرزا مع حاشية همدوي

١٥٧/١

(٣) المجموع ١٦٣/٢ ، ونهاية الحاج ٣٨٩/١ ، ٣٩٠ ، وشرح

المجلد بمجاشني قديمي وصورة ٩٢/٢

التفصيل الخامس محظورات الإحرام

حكمة حظر بعض المباحات حال الإحرام :

٥٤ - من حكم الشرع في ذلك تذكير الحرم بأقدم عليه من نسله ، وزرية العوس على التفتش . وقد كان من سنة النبي صلى الله عليه وسلم المذاكرة في حال العيش ببر انتشف والتره ، ونظر بر المساواة بين الناس ، وإذكاء مراقبة للإنسان نفسه في خصائص أموره العادية ، والتأمل والافتقار لله عز وجل ، واستكثار جوانب من عبادة البذل . وقد ورد : «إن الله عز وجل يبغى ملائكة حسنة عرفة بأهل عرفة ، فيقول : انظروا إلى عبادي أتوني شعثا غبرا» (١) .

المحظورات من اللباس

٥٥ - يحذف تحريم اللبس في حق الرجال عن تحريم اللبس في حق النساء .

أ - محظورات الإحرام في اللبس في حق الرجال :

٥٦ - ضابط هذه المحظورات أنه لا يحل للرجل المحرم أن يلبس جسمه كله أو بعضه أو عضواً منه بشيء من القطن أو الكتان أو الكتان ، كالثياب التي تنسج على هيئة الجسم قطعة واحدة دون حياكة ، إذا

سبق في الحديث : «حتى أهل مكة من مكة» (١) .
والثاني : ميفاته كل الحرم ، لاستواء مكة ، وماوراءها من الحرم في الحرفة . (٢)

وعند المسألة يحرم بالبحر من مكة من المسجد من تحت الميزاب ، وهو أفضل عندهم .

وجاز وصح أن يحرم من مكة من مائر الحرم عند الطالبة كما هو عند الحنفية . (٣)

الحجرات المكنية للعمرة :

٥٣ - هو المكنية المكنية للحج بالنسبة للأقارب والمبهمات . ومبهمات من كان بك من أهلها أو غير أهلها المكن من أي مكان ، ولو كان بعد الحرم ، ولو بحفرة .

واختلفوا في الأفضل منها ، فذهب الجمهور إلى أنه من الجفوة أفضل ، وذهب الحنفية إلى أنه من التمتع أفضل . وقال أكثر المالكية هما متساويان . والأخص في ذلك حديث عائشة : «فألت : بأرسول الله أنطمضت سمرة وجدة ، وأطلق بالبحر ؟ فامر أخاها عينة الرحمن من أبي بكر أن تخرج معها إلى التمتع فعنسرت بعد الحج في ذي الحجة» . (٤) (متفق عليه) .

وهو جهة النظر أن من شأن الإحرام أن تكون هناك رحلة بين الحلال والحرم ، ولما كانت أركان العمرة كلها في الحرم ، كان لابد أن يكون الإحرام في الحرم . ولا يلزم في ذلك خلاف بين العلماء .

(١) تلم تلم (١٠٥) من ١٦ .

١ - شرح المكنية العمرة ، وصورة ٢٢٢ .

٢ - المكنية ٢٢٢ ، ٢٢٢ ، ٢٢٢ ، ٢٢٢ مع شرحه بذلك

أول النبي ٢٢٢ ، ٢٢٢ .

(١) السنة ٢٢٢ ، ٢٢٢ ، ٢٢٢

نفس القيداء والسرأويل ونحوهما :

٥٧ - أولا - لو وضع الضياء ونحوه عليه من غير نفس أكله فهو عظمور كالنفس، عند المالكية ولشافعية، وهو المعصود عند الحنابلة، عليه عليه الصلاة والسلام على جسده للمعصوم. رواه ابن المنذر، ورواه الشيخان، حسن علي، ولأنه عادة بيحه، كالنفس.

ويجوز الاحتياط فقالوا : لو ألقى القيداء أو البهائم ونحوه من مكانه من غير إدخال يده أو أحد أعضائها كحده، لم يره حازم مع الكراهة، ولا فساد عليه، وهو قول الحنابلة، لأنهم يرون أنه لو أدخل يده أو أحد أعضائها في كعبه فهو عظمور، حكمه حكم النفس في الجزاء.

ووجهه : أن القيداء لا يخط باليد، فم تخرجه لعديته بوضعه على كتفيه، إذ لم يدخل يده أو كعبه، كالكف من بشع به.

٥٨ - ثانياً - من يده لإزاره يحرق له، لأن يابسه لسراويله إن لم يجد ما يترده، ولا فدية عليه عند الشافعية والحنابلة.

وتنفس الحسينية : فأحاروا ليس السراويل إذا كان غير قابل لأن يثقل وبؤثر به، ولا يعتق ما حول السراويل من غير خلا موضع الذكة ويترده، ولو لبسه كما هو فعليه دم، إلا إذا كان ضيقاً غير غائل.

١٥١ - قوله : لو وضع الضياء ونحوه عليه من غير نفس أكله فهو عظمور كالنفس

١٥٢ - قوله : ولو وضع الضياء ونحوه عليه من غير نفس أكله فهو عظمور كالنفس

١٥٣ - قوله : ولو وضع الضياء ونحوه عليه من غير نفس أكله فهو عظمور كالنفس

١٥٤ - قوله : ولو وضع الضياء ونحوه عليه من غير نفس أكله فهو عظمور كالنفس

١٥٥ - قوله : ولو وضع الضياء ونحوه عليه من غير نفس أكله فهو عظمور كالنفس

ليس ذلك الشوب، أو ستمه في ليس انعقاد له، أو يترجسه عما سوى ذلك، نفس رداء يلقه على نصفه العروق، وإزوا يلقه على باقي جسمه، أو ما أشبه ذلك.

والدليل على حظر ما ذكرنا ما ثبت في الحديث المشهور عن محمد بن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما : أن رجلاً سأل رسول الله صل الله عليه وسلم : ما يليس تحريم من الثياب ؟ فقال رسول الله صل الله عليه وسلم : لا تنسوا الفخذين، ولا العبدن، ولا السراويل، ولا الثياب، ولا الخفاف، إلا أخذ لا بجمه العبدن، فلبثتس أخضر، وليقطعها أسفل من الكعبين. ولا تنسوا من الثياب شيئاً منه إلا خضر، ولا لورس، أخرجه الترمذي.

وفي رواية عن أبي عمر زيادة : ولا تنسب ثركم المحرمة، ولا تنسب كفقرين، أخرجه البخاري وأبو داود والترمذي، وأبو عبيد.

فصل أحكام هذه المحظورات :

يشمل تحريم هذه الأصوات لمتن عينا أمور كثيرة نذكرها ما يلي :

١٥٦ - قوله : ولو وضع الضياء ونحوه عليه من غير نفس أكله فهو عظمور كالنفس

١٥٧ - قوله : ولو وضع الضياء ونحوه عليه من غير نفس أكله فهو عظمور كالنفس

١٥٨ - قوله : ولو وضع الضياء ونحوه عليه من غير نفس أكله فهو عظمور كالنفس

١٥٩ - قوله : ولو وضع الضياء ونحوه عليه من غير نفس أكله فهو عظمور كالنفس

١٦٠ - قوله : ولو وضع الضياء ونحوه عليه من غير نفس أكله فهو عظمور كالنفس

١٦١ - قوله : ولو وضع الضياء ونحوه عليه من غير نفس أكله فهو عظمور كالنفس

١٦٢ - قوله : ولو وضع الضياء ونحوه عليه من غير نفس أكله فهو عظمور كالنفس

١٦٣ - قوله : ولو وضع الضياء ونحوه عليه من غير نفس أكله فهو عظمور كالنفس

١٦٤ - قوله : ولو وضع الضياء ونحوه عليه من غير نفس أكله فهو عظمور كالنفس

لمكعبين لادين في طهر التقيين هو جائر للمحرم.

تفقد الصلاح :

٦١ - غسماً - سحراً المالكية^(١) والنفقة^(٢) عسى المحرم تفقد السيف بدون حاجة، ومثله لأشعة المعاصرة، وأوجب عليه المالكية لفساد إذا قتله غير حاجة، وقائل : هذا إذا كانت علاقته غير عريضة، ولا متعدية، وإلا فاعتده لازمة على كل حال، لكن لا باتم في حال العسر.

وأجبار الحنفية^(٣) والشافعية^(٤) تفقد السيف مطلقاً، لم يقيدوه بالحاجة، وكأنهم لاحظوا أنه ليس من الناس اشتد الخضوع على المحرم.

ستر الرأس والاستقلال :

٦٢ - سارساً - اشفق العلماء عسى تحرم ستر المحرم رأسه لو محضه، أترأى من تحريم لبس العصائم والبرنس لم اغتفوا في ضابط هذا الستر.

فقد حنفية^(٥) وأحنابلة^(٦) يحرم ستره ما يقصده به التقطيع عادة. وعند المالكية^(٧) يحرم ستر المحرم رأسه

(١) الشرح الكبير ج ٢ ص ٢٠٤

(٢) التكملة ج ٢ ص ٥٦٠، ومطالع أوقاش ص ٢٢٠

(٣) ل ١ ص ١١٤ من ٥٢ وبإحسان طوابع الشافعية

طاعة

(٤) في الخراج ج ١ ص ١١١ وفي السيرة ج ١ ص ١١١

(٥) في التكملة ج ٢ ص ٥٦٠، ومطالع أوقاش ص ٢٢٠

(٦) في التكملة ج ٢ ص ٥٦٠، ومطالع أوقاش ص ٢٢٠

(٧) في التكملة ج ٢ ص ٥٦٠، ومطالع أوقاش ص ٢٢٠

(٨) في التكملة ج ٢ ص ٥٦٠، ومطالع أوقاش ص ٢٢٠

(٩) في التكملة ج ٢ ص ٥٦٠، ومطالع أوقاش ص ٢٢٠

(١٠) في التكملة ج ٢ ص ٥٦٠، ومطالع أوقاش ص ٢٢٠

(١١) في التكملة ج ٢ ص ٥٦٠، ومطالع أوقاش ص ٢٢٠

بكل ما يبعد سائرراً مطلقاً. وهو يرب منه مذهب الشافعية^(٨) فالحال أنهم قالوا : يحرم ما يبعد سائرراً عرفاً، فإن لم يكن سائرراً عرفاً يحرم إن قصد به الستر.

ويحرم ستر بعض الرأس كذلك بما يبعد سائرراً، أو يقصد به الستر، على الخلاف الذي ذكرناه. فلا يجوز له أن يصب رأسه بهضاً، ولا ستر، ولا يجعل عليه شيئاً يلصق به. وقد ضبطه المالكية بما يبلغ مساحة درهمين ما كثر. وجعل الحنفية فيما كان لعل من دبر الرأس لكرهه وهذبة بشرط انقوام الذي مبني. وتفقوا على جواز محو حيط.

ويحرم عند المالكية وضع اليد على الرأس، لأنها سائرراً مطلقاً^(٩) وكذا عند الشافعية إن قصد بها ستر الرأس، والأفلا.

ولا يحرم عند الحنفية والحنابلة.

٦٣ - وأما وضع يدي على الرأس : فمحرم عند حنفية والحنابلة إن كان بما يقصد به التغطية بحسب العادة، كما لو حمل على رأسه شيئاً، فإنه يكون تغطية^(١٠) وإن كان بما لا يقصد به تغطية الرأس عادة لا يحرم^(١١) كحمل طبق أو قلة أو طاسة قصد بها الستر، لأنها ليست بما يقصد به الستر غالباً، فنصار كوضع اليد.

وهذا متفق مع الشافعية، لكن عند الشافعية إذا

(١) في التكملة ج ٢ ص ٥٦٠، ومطالع أوقاش ص ٢٢٠

(٢) في التكملة ج ٢ ص ٥٦٠، ومطالع أوقاش ص ٢٢٠

(٣) في التكملة ج ٢ ص ٥٦٠، ومطالع أوقاش ص ٢٢٠

(٤) في التكملة ج ٢ ص ٥٦٠، ومطالع أوقاش ص ٢٢٠

(٥) في التكملة ج ٢ ص ٥٦٠، ومطالع أوقاش ص ٢٢٠

(٦) في التكملة ج ٢ ص ٥٦٠، ومطالع أوقاش ص ٢٢٠

(٧) في التكملة ج ٢ ص ٥٦٠، ومطالع أوقاش ص ٢٢٠

(٨) في التكملة ج ٢ ص ٥٦٠، ومطالع أوقاش ص ٢٢٠

(٩) في التكملة ج ٢ ص ٥٦٠، ومطالع أوقاش ص ٢٢٠

(١٠) في التكملة ج ٢ ص ٥٦٠، ومطالع أوقاش ص ٢٢٠

(١١) في التكملة ج ٢ ص ٥٦٠، ومطالع أوقاش ص ٢٢٠

وروي عن الحسن وطائفة وأبو ثوري عن غير
الصحابة .

ليس الفغازين :

٦٦ - ما عدا ذلك - يحرم على الرجل لبس الفغازين .
سائق لعبداء ، كما يحرم على ذلك النوى ، وهو
كذلك في مصادر المذهب .^(١)

ب - محظورات الإحرام من اللبس في حق
النساء :

يتحصر محظورات الإحرام من اللبس في حق النساء
في أمرين فقط ، هما الوجه واليدان ، فصل عنها فيما
يلو :

متر الوجه :

٦٧ - انشاق لعبداء على أنه يحرم على المرأة في
الإحرام متر وجهها ، لا خلاف بينهم في ذلك .

والدليل عليه من النص ما سبق في حديث :
« ولا تنصب المرأة الهرم » ، ولا لبس الفغازين .^(٢)
وفدا ، ما لا يترضا عند المذهب هو كما عرفت
متر الرأس للرجل .^(٣)

وإذا أردت أن تحتجب بمتر وجهها عن الرجال

والسفر عرفت عن ابن عمر أنه في الجاهلية :
الرجل . ووجهه .

(١) : في نسخة : « لا تنصب المرأة الهرم » ، ولا لبس الفغازين .
من نسخة : « لا تنصب المرأة الهرم » ، ولا لبس الفغازين .
ومن نسخة : « لا تنصب المرأة الهرم » ، ولا لبس الفغازين .

(٢) : في نسخة : « لا تنصب المرأة الهرم » ، ولا لبس الفغازين .

(٣) : في نسخة : « لا تنصب المرأة الهرم » ، ولا لبس الفغازين .

في الحائض أو المرأة النوى في المحرم إلى المحرم .

استدل الحنفية والبالكة بحديث ابن عباس
رضي الله عنهما أن رجلاً أو نصفت راسه وهو عزم
فأتاه رسول الله صلى الله عليه وسلم :
« غسوه ماء وحذر » ، وكفوه في ثوبه ، ولا تحنوا
رأسه ولا وجهه ، فإنه يسمت يوم القيامة مشياً ،
أخرجه مسلم .^(١)

وجه الاستدلال به : « أفاد أن ما حرم أضافه
بعدم تحليه نوجه » .

واستدلوا أيضاً من الموقوف بأن المرأة لا تعبر
بوجهها في كشف قممها ، وأرجلها بغير من
الأذن .^(٢)

واستدل الحنفية ونحوهم ما ورد من الآثار عن
عصر الصحابة بأنهم نصبت الحرم وجهه ، من بعدهم
أو قبلهم . روي ذلك عن عتبة بن ربيعة ،
وعبد الرحمن بن عوف ، وزيد بن أسلم ، وابن أبي ربيعة
وسيف بن أبي وقاص ، وغيرهم .^(٣)

(١) : في نسخة : « لا تنصب المرأة الهرم » ، ولا لبس الفغازين .
(٢) : في نسخة : « لا تنصب المرأة الهرم » ، ولا لبس الفغازين .

(٣) : في نسخة : « لا تنصب المرأة الهرم » ، ولا لبس الفغازين .
والسفر عرفت عن ابن عمر أنه في الجاهلية :
الرجل . ووجهه .

(٤) : في نسخة : « لا تنصب المرأة الهرم » ، ولا لبس الفغازين .
والسفر عرفت عن ابن عمر أنه في الجاهلية :
الرجل . ووجهه .

دون ربط ، ولا غرز بإبرة أو نحوها مما يبرز به . ومثل ذلك عند الاحتبلة ، لكن عبروا بقولهم : « إن احتاجت إلى ستره » ، لأن العلة في الستر المحرم أنه مما يربط ، وهذا لا يربط ، كما تشير عبارة المالكية .

لس القفازين :

٦٨ - يحظر على المرأة المحرمة ليس القفازين عند المالكية والحنابلة ، وهو المتمد عند الشافعية .
وذهب الحنفية ، وهو رواية عند الشافعية ، إلى أنه يجوز لها اللبس بكنبها ، كالقفاز وغيره ، و يقتصر إحرامها على وجهها فقط .

استدل الجمهور بحديث ابن عمر بن الخطاب : « ولا تستقب المرأة المحرمة ، ولا تلبس القفازين » .^(١)
واستدل الحنفية بحديث ابن عمر قال : « إحصاء المرأة في وجهها » ،^(٢) وأبو ورد من آثار عن الصحابة . وكان سعد بن أبي وقاص يلبس ثبائ القفازين وهن محرمات . وخصص فيه علي وعائشة ، وهو قول عطاء وميغان والثوري .

ويجوز للمحرمة تغطية يدها فقط من غير شد ، وأن تدخل يديها في أكمامها وفي قبضها .^(٣)

جاء لها ذلك اتفاقاً بين العلماء ، إلا إذا خشيت الفتنة أو خلعت فإنه يكون واجباً .
والدليل على هذا الاستثناء حديث عائشة رضي الله عنها قالت : كان الركبان يمرون بنا ونحن مع رسول الله صلى الله عليه وسلم محرمات ، فإذا جاذوا بنا سدلت إحدانا جلباباً من رأسها على وجهها ، فإذا جاوزونا كشفناه » أخرجه أبو داود .^(٤)
وعن فاطمة بنت المقر قالت : « كنا نسفر وجهنا ونحن محرمات ، ونحن مع أسماء بنت أبي بكر الصديق » . أخرجه مالك والحاكم .^(٥)
ومرادهما من هذا صرة الوجه بغير النقاب على معنى التستر .^(٦)

وقد اشترط الحنفية والشافعية - وهو قول عند الحنابلة - ألا يلامس لباس الوجه ، كأن تفضع على رأسها تحت الصائر خشبة أو شيئاً يبعد الصائر عن ملاسة وجهها ، لأنه بمنزلة الاستئصال بالجمل « كما في الهداية » .

وأجاز لها المالكية أن تستر وجهها إذا تعبدت الصر عن أعين الناس ، بثوب سدده من فوق رأسها

(١) باب في الحرمة لئلي وجهها ٦٦٧/٥ . وفي سده بر يدبر أبي رباح السكوفي ، بكتاب حلقه وهو صدرت به ، وتجر حلقه الأخيرة وهو ريفيس . وروى له البخاري كعيف ، وسند محروفاً والأربعة انظر المذهب ٣٢٩/١ - ٣٣١/١ .
هذا ، واللي في الحلقه رقم ٧٩٠/١ (تحقيق دراهم) اهتزج على مطعة البلاذ . لكنه يتلون بما يانه
(٢) الوضأ (عبد المحرم وجهه) ٢٨٠/٦ - ٢٨١/١ بحمد صحيح ، وصححه الحاكم في المستدرک على شرطها ٤٥٤/١ ورواه الذهبي .
(٣) السفي للذهبي ٢٠٠/٣ مطعة المصنف ١٣٣١ هـ

(١) سيز تحريم (ف) ٤٠ ص ١٥٠
(٢) أخرجه الدارقطني والبيهقي مرفوعاً على أبي هريرة .
نحوه في فتح القدير ١٢/٢
(٣) انظر إحصاء المرأة في الثمار في الهداية وفتح المحرم ١٩٣٢ - ١٩٣٥ ، ولان تبع ١٨٦/١ ، واستندت كسند ص ٢٠٧ وتضمنت إرشاد الصاري عليه ، ورد تحت ٢٢٠/١ ، ٢٢١/١ وفيه تبينه مهم في رد مله تبينه احمد .
والنظر حلق والشرع الكبير وعائشة ٥٨٧/١ ، ٥٨٨/١ .
الرسالة عائشة الممدوي ١٨٩/١ ، والجمهور ١٤٧/١ .

المجموعات المتعلقة بدين المحرم

٦٩ - فليط هذه المظومات كل شيء يرجع إلى تطيب الجسم، وإزالة الشعث، أو خضاء الفم.

والدليل على صحريها قوله تعالى: «وَلَا تَقْلَقُوا»
و«وَسُكِّنْمْ حَتَّى يَبْلُغَ الْهَدْيُ مَحَلَّهُ فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ
مُرِيضًا أَوْ بِهِ أَذًى مِنْ رَأْسِهِ فَذَلِّهِ مِنْ حَيْثُ
شَاءَ»

وَمِنَ اللَّيْلِ فَسَبِّحْهُ مُخْلِياً وَنَجْمًا ۚ
تَلَاوُثًا مِّنَ اللَّيْلِ فَسَبِّحْهُ مُخْلِياً وَنَجْمًا ۚ

أخرى الستة. فنحرم الأشياء الأربعة :

أ- على الزمر .

بـ - إزالة الشعر من أى موضع من الجسم.

— قهر، لظفر۔

و- اولاد زوان

هـ - الخطيب .

تفصيل أحكام هذه المحظورات :

معلق الرأس :

٧٠ - يحظر على المحرم حلق رأسه أو رأس محرم غيره، وكذلك صب عليه غيرة، جلالة أو محرماً يحظر

حسية تمكينه من ذلك، والتفكير كالحلق في ذلك كله، وقبيل الشعور كذلك يحرق حنقه أو قطعه. وكذلك إزالة الشعور عن الرأس بأي شيء كانت، وأخرق، أو استعمال النور لإزالة، ومثلها أي علاج من أي لشعر.

(٢٦) (المخرج: المذبح، ١٣٦/٢، ص ٢٦) و(ص ٢٧).

١٣٦٠ - ١٣٦١ هـ

ويعتال "زور" انسى / ٢٥٢ - ٢٥٣

١٦٦٠

وذلك كله ما لم يفرغ اخافى والمخوف له من أداء نسكها. فإذا مرغ لا بدخلال في الخطر. و يسوغ لها أن يحمل أحد من الآخرين، باتفاق المذاهب على ذلك كله.

والدليل هو ما سبق من نص الآية، وهي وإن ذكرت الخلق بيان غيره في ذكرنا منه في استقراء فهمه عليه، والله حكيم^(١).

والتسليم في حق المصطفى صلى الله عليه وآله وسلم، وأما المالكية فيقولون: إنهم وإن ساءلوا عن ذلك، لم يفتروا عليه، بل هو قول الله تعالى: ﴿وَمَا يَنصُرُكُم بِإِذْنِ اللَّهِ﴾، وهو قول المالكية، وأما المالكية فيقولون: إنهم وإن ساءلوا عن ذلك، لم يفتروا عليه، بل هو قول الله تعالى: ﴿وَمَا يَنصُرُكُم بِإِذْنِ اللَّهِ﴾.

استدل ثلاثة بأن الحرم حقيق شعراً لا حرمة له
من حيث الإحرام، فلا يعم ولا يحزم عليه.^(١٤)

واستدل الخليفة : بأن المحرم كما هو مجموع من
خلق رأس نعمة مجموع من حزن رأس غيره ، لقوله عز
وجل : « لا تخلقوا ذُرًّا مِّنْكُمْ حَتَّىٰ يَسْلَمَ الْيَوْمُ » .

«...والإنسان لا يخلق رأسه بنفسه، إلا أنه لما حرم عليه خلق رأس غيره بحرم عليه خلق رأس نفسه من طهر الأول، وسواء كان المخلوق حلالاً

$$f_{\alpha} = \frac{1}{N} \sum_{j=1}^N f_{\alpha}^{(j)} \quad (6)$$

هر مع مائه إزالة النحر من رأسه، ولنخرج اليكم

١٠١ ٩٤ ٩٥ ٩٦ ٩٧ ٩٨ ٩٩ ١٠٠ ١٠١ ١٠٢ ١٠٣ ١٠٤ ١٠٥ ١٠٦ ١٠٧ ١٠٨ ١٠٩ ١١٠ ١١١ ١١٢ ١١٣ ١١٤ ١١٥ ١١٦ ١١٧ ١١٨ ١١٩ ١٢٠ ١٢١ ١٢٢ ١٢٣ ١٢٤ ١٢٥ ١٢٦ ١٢٧ ١٢٨ ١٢٩ ١٣٠ ١٣١ ١٣٢ ١٣٣ ١٣٤ ١٣٥ ١٣٦ ١٣٧ ١٣٨ ١٣٩ ١٤٠ ١٤١ ١٤٢ ١٤٣ ١٤٤ ١٤٥ ١٤٦ ١٤٧ ١٤٨ ١٤٩ ١٥٠ ١٥١ ١٥٢ ١٥٣ ١٥٤ ١٥٥ ١٥٦ ١٥٧ ١٥٨ ١٥٩ ١٦٠ ١٦١ ١٦٢ ١٦٣ ١٦٤ ١٦٥ ١٦٦ ١٦٧ ١٦٨ ١٦٩ ١٧٠ ١٧١ ١٧٢ ١٧٣ ١٧٤ ١٧٥ ١٧٦ ١٧٧ ١٧٨ ١٧٩ ١٨٠ ١٨١ ١٨٢ ١٨٣ ١٨٤ ١٨٥ ١٨٦ ١٨٧ ١٨٨ ١٨٩ ١٩٠ ١٩١ ١٩٢ ١٩٣ ١٩٤ ١٩٥ ١٩٦ ١٩٧ ١٩٨ ١٩٩ ٢٠٠ ٢٠١ ٢٠٢ ٢٠٣ ٢٠٤ ٢٠٥ ٢٠٦ ٢٠٧ ٢٠٨ ٢٠٩ ٢١٠ ٢١١ ٢١٢ ٢١٣ ٢١٤ ٢١٥ ٢١٦ ٢١٧ ٢١٨ ٢١٩ ٢٢٠ ٢٢١ ٢٢٢ ٢٢٣ ٢٢٤ ٢٢٥ ٢٢٦ ٢٢٧ ٢٢٨ ٢٢٩ ٢٣٠ ٢٣١ ٢٣٢ ٢٣٣ ٢٣٤ ٢٣٥ ٢٣٦ ٢٣٧ ٢٣٨ ٢٣٩ ٢٤٠ ٢٤١ ٢٤٢ ٢٤٣ ٢٤٤ ٢٤٥ ٢٤٦ ٢٤٧ ٢٤٨ ٢٤٩ ٢٥٠ ٢٥١ ٢٥٢ ٢٥٣ ٢٥٤ ٢٥٥ ٢٥٦ ٢٥٧ ٢٥٨ ٢٥٩ ٢٦٠ ٢٦١ ٢٦٢ ٢٦٣ ٢٦٤ ٢٦٥ ٢٦٦ ٢٦٧ ٢٦٨ ٢٦٩ ٢٧٠ ٢٧١ ٢٧٢ ٢٧٣ ٢٧٤ ٢٧٥ ٢٧٦ ٢٧٧ ٢٧٨ ٢٧٩ ٢٨٠ ٢٨١ ٢٨٢ ٢٨٣ ٢٨٤ ٢٨٥ ٢٨٦ ٢٨٧ ٢٨٨ ٢٨٩ ٢٩٠ ٢٩١ ٢٩٢ ٢٩٣ ٢٩٤ ٢٩٥ ٢٩٦ ٢٩٧ ٢٩٨ ٢٩٩ ٣٠٠ ٣٠١ ٣٠٢ ٣٠٣ ٣٠٤ ٣٠٥ ٣٠٦ ٣٠٧ ٣٠٨ ٣٠٩ ٣١٠ ٣١١ ٣١٢ ٣١٣ ٣١٤ ٣١٥ ٣١٦ ٣١٧ ٣١٨ ٣١٩ ٣٢٠ ٣٢١ ٣٢٢ ٣٢٣ ٣٢٤ ٣٢٥ ٣٢٦ ٣٢٧ ٣٢٨ ٣٢٩ ٣٣٠ ٣٣١ ٣٣٢ ٣٣٣ ٣٣٤ ٣٣٥ ٣٣٦ ٣٣٧ ٣٣٨ ٣٣٩ ٣٤٠ ٣٤١ ٣٤٢ ٣٤٣ ٣٤٤ ٣٤٥ ٣٤٦ ٣٤٧ ٣٤٨ ٣٤٩ ٣٥٠ ٣٥١ ٣٥٢ ٣٥٣ ٣٥٤ ٣٥٥ ٣٥٦ ٣٥٧ ٣٥٨ ٣٥٩ ٣٦٠ ٣٦١ ٣٦٢ ٣٦٣ ٣٦٤ ٣٦٥ ٣٦٦ ٣٦٧ ٣٦٨ ٣٦٩ ٣٧٠ ٣٧١ ٣٧٢ ٣٧٣ ٣٧٤ ٣٧٥ ٣٧٦ ٣٧٧ ٣٧٨ ٣٧٩ ٣٨٠ ٣٨١ ٣٨٢ ٣٨٣ ٣٨٤ ٣٨٥ ٣٨٦ ٣٨٧ ٣٨٨ ٣٨٩ ٣٩٠ ٣٩١ ٣٩٢ ٣٩٣ ٣٩٤ ٣٩٥ ٣٩٦ ٣٩٧ ٣٩٨ ٣٩٩ ٤٠٠ ٤٠١ ٤٠٢ ٤٠٣ ٤٠٤ ٤٠٥ ٤٠٦ ٤٠٧ ٤٠٨ ٤٠٩ ٤١٠ ٤١١ ٤١٢ ٤١٣ ٤١٤ ٤١٥ ٤١٦ ٤١٧ ٤١٨ ٤١٩ ٤٢٠ ٤٢١ ٤٢٢ ٤٢٣ ٤٢٤ ٤٢٥ ٤٢٦ ٤٢٧ ٤٢٨ ٤٢٩ ٤٣٠ ٤٣١ ٤٣٢ ٤٣٣ ٤٣٤ ٤٣٥ ٤٣٦ ٤٣٧ ٤٣٨ ٤٣٩ ٤٤٠ ٤٤١ ٤٤٢ ٤٤٣ ٤٤٤ ٤٤٥ ٤٤٦ ٤٤٧ ٤٤٨ ٤٤٩ ٤٥٠ ٤٥١ ٤٥٢ ٤٥٣ ٤٥٤ ٤٥٥ ٤٥٦ ٤٥٧ ٤٥٨ ٤٥٩ ٤٦٠ ٤٦١ ٤٦٢ ٤٦٣ ٤٦٤ ٤٦٥ ٤٦٦ ٤٦٧ ٤٦٨ ٤٦٩ ٤٧٠ ٤٧١ ٤٧٢ ٤٧٣ ٤٧٤ ٤٧٥ ٤٧٦ ٤٧٧ ٤٧٨ ٤٧٩ ٤٨٠ ٤٨١ ٤٨٢ ٤٨٣ ٤٨٤ ٤٨٥ ٤٨٦ ٤٨٧ ٤٨٨ ٤٨٩ ٤٩٠ ٤٩١ ٤٩٢ ٤٩٣ ٤٩٤ ٤٩٥ ٤٩٦ ٤٩٧ ٤٩٨ ٤٩٩ ٥٠٠ ٥٠١ ٥٠٢ ٥٠٣ ٥٠٤ ٥٠٥ ٥٠٦ ٥٠٧ ٥٠٨ ٥٠٩ ٥١٠ ٥١١ ٥١٢ ٥١٣ ٥١٤ ٥١٥ ٥١٦ ٥١٧ ٥١٨ ٥١٩ ٥٢٠ ٥٢١ ٥٢٢ ٥٢٣ ٥٢٤ ٥٢٥ ٥٢٦ ٥٢٧ ٥٢٨ ٥٢٩ ٥٣٠ ٥٣١ ٥٣٢ ٥٣٣ ٥٣٤ ٥٣٥ ٥٣٦ ٥٣٧ ٥٣٨ ٥٣٩ ٥٤٠ ٥٤١ ٥٤٢ ٥٤٣ ٥٤٤ ٥٤٥ ٥٤٦ ٥٤٧ ٥٤٨ ٥٤٩ ٥٥٠ ٥٥١ ٥٥٢ ٥٥٣ ٥٥٤ ٥٥٥ ٥٥٦ ٥٥٧ ٥٥٨ ٥٥٩ ٥٦٠ ٥٦١ ٥٦٢ ٥٦٣ ٥٦٤ ٥٦٥ ٥٦٦ ٥٦٧ ٥٦٨ ٥٦٩ ٥٧٠ ٥٧١ ٥٧٢ ٥٧٣ ٥٧٤ ٥٧٥ ٥٧٦ ٥٧٧ ٥٧٨ ٥٧٩ ٥٨٠ ٥٨١ ٥٨٢ ٥٨٣ ٥٨٤ ٥٨٥ ٥٨٦ ٥٨٧ ٥٨٨ ٥٨٩ ٥٩٠ ٥٩١ ٥٩٢ ٥٩٣ ٥٩٤ ٥٩٥ ٥٩٦ ٥٩٧ ٥٩٨ ٥٩٩ ٦٠٠ ٦٠١ ٦٠٢ ٦٠٣ ٦٠٤ ٦٠٥ ٦٠٦ ٦٠٧ ٦٠٨ ٦٠٩ ٦١٠ ٦١١ ٦١٢ ٦١٣ ٦١٤ ٦١٥ ٦١٦ ٦١٧ ٦١٨ ٦١٩ ٦٢٠ ٦٢١ ٦٢٢ ٦٢٣ ٦٢٤ ٦٢٥ ٦٢٦ ٦٢٧ ٦٢٨ ٦٢٩ ٦٣٠ ٦٣١ ٦٣٢ ٦٣٣ ٦٣٤ ٦٣٥ ٦٣٦ ٦٣٧ ٦٣٨ ٦٣٩ ٦٤٠ ٦٤١ ٦٤٢ ٦٤٣ ٦٤٤ ٦٤٥ ٦٤٦ ٦٤٧ ٦٤٨ ٦٤٩ ٦٥٠ ٦٥١ ٦٥٢ ٦٥٣ ٦٥٤ ٦٥٥ ٦٥٦ ٦٥٧ ٦٥٨ ٦٥٩ ٦٦٠ ٦٦١ ٦٦٢ ٦٦٣ ٦٦٤ ٦٦٥ ٦٦٦ ٦٦٧ ٦٦٨ ٦٦٩ ٦٧٠ ٦٧١ ٦٧٢ ٦٧٣ ٦٧٤ ٦٧٥ ٦٧٦ ٦٧٧ ٦٧٨ ٦٧

تخرج فضل بن الفضل سنة 1341 هـ، ورجل له صاحب

[illegible]

FRS.

(٢) كذا في نسخة واحدة، وفي نسخة أخرى: «والمعبر عنه»

مستقر نساء عند فائز في خرم بردغان ودر لدا ندر

ملحوظہ: ۱-۲، وحاشیہ - سبق محل انصراف النکاح: ۶۱، ۶۲،

عمر بط ١٢٠ يوم، نهر ١٢٠٠ يوم، حب ١٢٠٠ يوم، حب ١٢٠٠ يوم.

١٤١٥ هـ، ١٩٩٥ م، مطبعة مصر الحديثة.

وقد أوردوا في الدهن وأنه لا يستعمل
 يحدث لهم عسر ، قال : « أقام رجل إلى النبي صلى
 الله عليه وسلم فقال : من الحاج يا رسول الله ؟ قال :
 ثلثت الثقل » ، أخرجه الترمذي وابن ماجه ^{١١١}
 والشمع : تكسر العين النصف ، وفتحها
 المصدر ، وماء انشدر الشعر وثغره لقله التمهيد .

والشمع : من الـ قل ، وهو ترك القلب حتى
 يجذبه رائحة كريمة ^{١١٢} ، فنسمل بذلك ترك الدهن ،
 فقال الحليمي ^{١١٣} « وأما الكية ^{١١٤} ، يحظر على الحرم
 أن يعمد إلى الدهن في رأسه ولحيته وعامة بدنه لآذ كرامة
 من عموم الاستئذان فيها سبق ،

وهذا الشافية ^{١١٥} ! يحظر دهن شعر الرأس لرجل
 وإنزله ، والمعدة وهـ ، أطلق به كالتأرب والتفتة
 قطع ، حتى لو كانت أصبع جاز دهن رأسه ، أما إذا
 كانتا مملوءتين فمحصر دهنها ، لأنه يربيهما إذا انفك .
 ويباع به دهن مداعا الرأس والتحية وهـ أطلق بها ،
 ولا يحظر ، ظهراً كان أو باطناً ، ويباع سائر شعر
 بدنه ، ويباع له أكن الدهن من غير أن يهيب
 الدية أو الشارب أو التفتة ، والسؤال أنه ليس في

أوجزاً ، ناقلاً ^{١١٦}

إزالة الشعر من أي موضع من الجسم :

٧١ - لا يحظر إزالة الشعر ، وذلك قياساً على شعر
 الرأس ، فامنع التزهر في كل منها ^{١١٧}

فصل النظم :

٧٢ - يحظر على الحرم قص الشعر قياساً على حلق
 الشعر عديم استبداد وإزالة الشك في كل منها
 نوناً ^{١١٨}

وأما من شعر الحرم فحظر جلال فيه احتلال
 الدر ، ذكرناه في حلق الرأس .

الأذهان :

٧٣ - الدهن مدونة من أصل حيواني أو
 نباتي .

وقد خففها في الدهن ^{١١٩} الطيب : فمحرم
 - عدا الإساءة أحمد - على عصيل يبيد : وهو آبي
 حاتم استعمل الدهن ولو كان عرو مطبوخاً ،
 كالكافور ، لما فيه من لثمة والفريش ، وتحسين
 الشعر ، وذلك يتأخر ، الشأن الذي يجب أن يكون عليه
 الحرم من الشك والمجاز والتدليل أنه تعالى .

^{١١١} أخرجه الترمذي في صحيحه ، أخرجه ابن ماجه

^{١١٢} أخرجه الترمذي في صحيحه ، أخرجه ابن ماجه

^{١١٣} أخرجه الترمذي في صحيحه ، أخرجه ابن ماجه

^{١١٤} أخرجه الترمذي في صحيحه ، أخرجه ابن ماجه

^{١١٥} أخرجه الترمذي في صحيحه ، أخرجه ابن ماجه

^{١١٦} أخرجه الترمذي في صحيحه ، أخرجه ابن ماجه

^{١١٧} أخرجه الترمذي في صحيحه ، أخرجه ابن ماجه

^{١١٨} أخرجه الترمذي في صحيحه ، أخرجه ابن ماجه

^{١١٩} أخرجه الترمذي في صحيحه ، أخرجه ابن ماجه

١١٩ - أخرجه الترمذي في صحيحه ، أخرجه ابن ماجه

١٢٠ - أخرجه الترمذي في صحيحه ، أخرجه ابن ماجه

١٢١ - أخرجه الترمذي في صحيحه ، أخرجه ابن ماجه

خفيفة والمالكة.^١

وكانت اعداد الحفصية او خفاطة طعام مفضوح بين
طبيحة دار بجور للمارة اذ كان

أما إذا حلقه بعد إتمام غيره بما يوجب فإن كان الحلقاء أكثر فلا شيء، وإلا فله إن لم يوجد الرتبة، وإن وجدت معه لرتبة الصفة بكرة، لكنه عند الحلق.

وانه كان الطبيب أكثر وحب في مكة ا. د. سواه
مفترب رائحته في لم تظفر.

وَأَمَّا عِدَّةُ الْأَلْفَةِ فَكُنْ ضَعْفُهَا خِلْفُهَا تَطْبِيعُهَا مِنْ عَرَبٍ
أَوْ بِحَسْبِ الْخَلْقِ وَهِيَ هُوَ عَطْفُهَا كُنْ الْكُفْرُ وَهِيَ
الْفُكْرُ.

وغيره، وحبسه في الغرار، فمعه كان الطبيب أو
الشيخ أو غيره من حبيبي والكنة.

وهو الذي قدوة والخاتمة: إذا خطب لعنيت بغيره
من علم أو شرار، ولم يفهمه ربح ولا خسر، ولا
معرفة ولا فدية، وإلا فهو حرام ولا فدية.

منه الطيب :

٧٨ - تم نظير ذوي شهر بكره هذا الحصة

الحديث السابق. ومن هنا قالوا: انحرط نحو: من
استعمات الطيب في زاره، أو زارته، وجميع ثبائمه،
وغيره، وعلمه حتى لو علق بفتح طيب وجب أن
يبدل في الزعه، ولا يصح عليه ثبائمه لو لم
يضم، أو نحوها: انحرط أنه طيب.

که اندک لا یجوز. و حال غلبه فطوح رشده و او
شده مضرب قمره، که اسطوخودوس شد عود او
صندل.

أما غروب الشمس فيه طلع في الزحراء ولا غروب
عن الحافة والركبة

ويحرم عنه استعماله في حائضه فقط. ثم
الإحرام عن زيادة الإحرام، وفي غير هذا الزمان في
الثوب بعد الإحرام، كما لا يغير به الزينة تطبيقاً
في ذلك اتفاقاً، فبالنسبة على "البدن"، لكن نسو
هي أنه لو تكرر ثوب الإحرام أو سقط عنه فلا يجوز
أن يعود إلى نسو ما دامت الزينة فيه، في يراد به
الزينة أو نسو.

نظریہ افسانہ :

٧٧ = يحظر على المحرم منعها، القلب في دله،
وعليه الغنم، ونولنداني.

ولا يذهب منه رأسه أو حنجرته أو شيء من جمعه،
ولا يفسده في فيه طيب، وتعد حبيبة الخنثي
خنثاه، ثم وأمر من الخلفاء فيها.

٧١- وكان ادميت الخائن في سنة لا يحصى
منه في الدواوين الا انه

أَمْ إِذَا خَسَفَ لَطِبَ بِطَعَامِ فُلِ الْغَشَقِ، وَنَبَذَهُ
بَعْدَهُ، فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ، قَبِيلًا كَذَلِكَ أَوْ كَثُرًا، غَدَا

إباحة صيد البحر :

٨٢ - وأما صيد البحر : فحلال للحلال والمحرّم بالصّ، والإجماع :

أما الصّ فهو تعالى : « أذن لكم صيد البحر وضماناً منّا لكم وبليّارة وحرم عليكم صيد البر ما ذئب شراً »^(١).

والإجماع حكمه النووي^(٢) وأبو بكر الجصاص^(٣).

أحكام غريم الصيد على الغريم :

٨٣ - شمل غريم الصيد على الغريم أمرٌ عندهما فإيل :

غريم فتر الصيد ، لصريح النصوص الواردة في ذلك .

وغريم يذوّب الصيد ، أو الاستلاء به . ومن ذئب : كسر قوّم الصيد ، أو كسر جناحه ، أو شق بصره أو كسبه ، أو شق ريشه ، أو حشره ، أو تندير الصبّ ، أو أعمده ، أو داهم إهانه ، أو أنصب في ذلك كله أو في شيء من ذلك ؛ لأنّ الآية : « ولحرم عليكم صيد البر ما ذئب شراً »^(٤).

والآية تنهى عن صيد ما ذئب ، فإيل في الصيد في حال الإحرام^(٥).

والدليل على القيد في قوله : « ما ذئب من إبله » خلق البحر من إبله أحراره ، كالآدمي ، فإن

أنفق جزءه منه ضمنه بالجزء ... »^(٦).

ولقياس عن حظر صيد الحرم ، لقوله صلى الله عليه وسلم في مكة : « إن هذا البلد حرمه الله ، لا يعضد شوكه ، ولا يبرع صيده ، ولا يلطغ لقطه إلا من عرفها »^(٧) فإذا حرم صيد الحرم وجب أن يحرم في الإحرام^(٨).

٨٤ - وتحرم المساعدة على الصيد بأي وجه من الوجوه : مثل الدلالة عليه ، أو الإشارة ، أو إغارة سكن . أو معاونته سوط ، وكذا يرم الأمر بفعل الصيد اتفاقاً في ذلك^(٩).

والدليل فيه حديث أبي قتادة السابق .

تحريم تملك الصيد :

٨٥ - يحرم تملك الصيد ابتداءً ، بأي طريق من طرق التملك ، فلا يجوز بيعه ، أو شراؤه ، أو قبوله هبة ، أو وصية ، أو صدقة ، أو إقالة^(١٠) .
والدليل على تحريم ذلك الآية : « وحرم عليكم صيد البر ما ذئب شراً ».

(١) صحيح شريح الجهد : ١٥٥ .

(٢) « صومعة الصيد » : صغرى وجدته (نص جرح) .

(٣) « صومعة الصيد » : صغرى وجدته (نص جرح) .

(٤) الجهد بشرحه : ٢٩٥ .

(٥) المحللان اصطفا ص : ١٠١ ، وأخرج ابن كثير عنه : ١١٠ .

والجهد بشرحه : ٢٩٥ ، ١١٠ ، ١٠١ ، وأخرج ابن كثير عنه : ١١٠ ، ١٠١ ، ١٠٢ .

(٦) « صومعة الصيد » : صغرى وجدته (نص جرح) .

(٧) « صومعة الصيد » : صغرى وجدته (نص جرح) .

(٨) « صومعة الصيد » : صغرى وجدته (نص جرح) .

(٩) « صومعة الصيد » : صغرى وجدته (نص جرح) .

(١٠) « صومعة الصيد » : صغرى وجدته (نص جرح) .

(١١) « صومعة الصيد » : صغرى وجدته (نص جرح) .

(١٢) « صومعة الصيد » : صغرى وجدته (نص جرح) .

(١٣) « صومعة الصيد » : صغرى وجدته (نص جرح) .

(١٤) « صومعة الصيد » : صغرى وجدته (نص جرح) .

(١٥) « صومعة الصيد » : صغرى وجدته (نص جرح) .

عنهم^(١١٠) كره ذلك طوائف وجاز من ربه وسفاه
الثوري^(١١١).

المذهب الثاني : ما صاده لخلال للمحرم ومن
أكله فلا يجوز للمحرم أكله ، ولأن ما لم يصد من أجل
محرم من صاده لنفسه أو لخلال آخر فلا يجرم على
محرم أكله .

وهذا مذهب الجمهور المالكية^(١١٢) والشافعية^(١١٣)
والحنابلة^(١١٤) وهو ليو إسحاق بن راهويه ، وأبي
نهر^(١١٥) ، وأبو ابن عبد البر ، وهو الصحيح عن عثمان
في هذا الباب .^(١١٦)

إلا أن المالكية قالوا : ما صيد للمحرم هو من
غير كل أحد ، فخره كذا بيع له وغيره ، وعلى المحرم
الخزاء إن علم أنه صيد محرم ولو غيره ، وأكل ، وإن لم
يعلم وأكل منه فلا جرم .^(١١٧) ، وافقه الخنابلة في
لرؤم إجراءه . وفصلوا وأوجوه كانه إن أكله كله ،
وسقط إن أكل بعضه . كنهه لم يجعله حراماً إلا من
من ربح له .

قال في فتح القدير^(١١٨) : « أضاف التحريم إلى
العين ، فيكون ساقط لبقائه في حقه ، كما خبر . وأنت
علمت أن إضافة التحريم إلى العين تعيد منع سائر
الانتصاعات » .

و يستدل أيضاً من السنة بحديث المصعب بن
جشامة : « أنه أحدث بن رسول الله صلى الله عليه
وسلم حمار وحش ، فردد عليه ، فلما رأى ما في وجهه
قال : إنما رددته عليك إلا أن أكره » . فحقق عليه^(١١٩)
ويستدل بإجماع العلماء .^(١٢٠)

محرم الانتفاع بشيء من الصيد :

٨٦ - يحرم على المحرم أكل لحمه ، وسبه ، وكس
بعضه ، ونسبه .

وذلك للمحرم الأداة التي حبست في تحريم تلك
التصيد ، ولأن الانتفاع فرع من الملك ، فإذا حرم
الملك لم يبق عن الأثره .

٨٧ - إذا صاد لخلال صيداً لم يكن على المحرم
أكله ؟

في المسألة مذهب :

المذهب الأول : لا يثبت للمحرم الصيد أصلاً ،
سواء أهرجه أم لا ، وسواء أبيع من صيده أم لا ،
وسواء أصاده لخلال أم لم يصد له .

وهذا قول طائفة من أهل العلم ، منهم من
الصحة : على وأنس عبد وابن عباس رضي الله

(١١٠) ٣٠٠

(١١١) الإجماع وأما قوله : « بن رسول الله »

(١١٢) أخرجه الأئمة في صحيحهم ، وأبو الحسن بن عيسى بن عمار
في صحيحه ، وأبو جعفر الطوسي في صحيحه .

(١١٣) صحيح مسلم ، ١٠٠ ، ١٠١ .

(١١٤) صحيح مسلم ، ١٠٠ ، ١٠١ .

(١١٥) صحيح مسلم ، ١٠٠ ، ١٠١ .

(١١٦) صحيح مسلم ، ١٠٠ ، ١٠١ .

(١١٧) صحيح مسلم ، ١٠٠ ، ١٠١ .

(١١٨) فتح القدير ، ١٠٠ ، ١٠١ .

(١١٩) صحيح مسلم ، ١٠٠ ، ١٠١ .

(١٢٠) صحيح مسلم ، ١٠٠ ، ١٠١ .

(١٢١) صحيح مسلم ، ١٠٠ ، ١٠١ .

(١٢٢) صحيح مسلم ، ١٠٠ ، ١٠١ .

(١٢٣) صحيح مسلم ، ١٠٠ ، ١٠١ .

(١٢٤) صحيح مسلم ، ١٠٠ ، ١٠١ .

(١٢٥) صحيح مسلم ، ١٠٠ ، ١٠١ .

(١٢٦) صحيح مسلم ، ١٠٠ ، ١٠١ .

عنه قال: سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: «عبد الله لكم حلال، ما لم ينصبوه أو يصد لكم»، أسد جده أبو داود والترمذي والنسائي^(١) وصححه الحاكم^(٢) وقد تكلم في صده، لكن رجح ابن أبي حنيفة^(٣).

واستدل أصحاب الذهب الثالث احتقبة ومن معهم - القائلون: بطل لسحره أن يأكل من صيده صاده لحلال، ودفعه، ما لم يكن من الحرم دلالة ولا أمر للحلال به، وإن صاده الحلال لأجل الحرم - بأدلة كثيرة من السنة والأثر.

فيها حديث أبي قتادة السدي، في صيده حرام وشي وهو حلال وأكل منه لصحبة وأقرهم النبي صلى الله عليه وسلم وأكل منه^(٤).

وجاء دلالة الحديث: «أهم لما سألوه عليه الصلاة والسلام لم يجبه، بل له لهم حتى صاغهم من مولع الخيل، فكيف موجودة أم لا؟ فقال صلى الله عليه وسلم: أذكركم أحد قومك يميل عليها أو أشار إليها؟ قالوا: لا، قال: فكلوا إذن»، فلو كانت من

وقال الشافعية - كل ما هو لأصح الحديد في الذهب - لا حرام في ذلك، ولم يسموا الحرمه على غير من صيده له الصيد^(٥).

الذهب الثالث: بطل لسحره أكل ما صاده لحلال من الصيد، ما لم يأمر به، أو تكون به إعادة عليه أو إشارة أو دلالة، وهو مذهب الحنفية^(٦).

وقال ابن القلاء: (كأنه من الطهارة وأبو هريرة ومعهده وسيد بن جبير يقولون: للمحرم أن يأكل ما صاده الحلال، وروى ذلك عن الزبير بن العوام، وفيه قال أصحاب الرأي: «^(٧)».

استدل أصحاب الذهب الأول لثبوتهم تحريم أكل لحده الصيد على الحرم مطلقاً بطلان الكتب والسنة في سبق^(٨).

والدليل على ظهور أصحاب الذهب الثاني بأن ما صاده الحلال يعمل أكله للمحرم شرط ألا يكون صيده لأجله بأدلة من السنة وما^(٩).

حدث أن فزارة الساق فقد أكل من صيده حلال أنه عليه وسلم للمحرم أكل ما صاده الحلال.

واستدل الجمهور أيضاً بحديث جابر رضي الله

(١) أسد جده أبو داود والترمذي والنسائي.

(٢) الحاكم.

(٣) ابن أبي حنيفة.

(٤) الحديث.

(٥) الشافعية.

(٦) الحنفية.

(٧) أصحاب الرأي.

(٨) السنة وما.

(٩) الجمهور.

(١٠) جابر رضي الله عنه.

(١١) السنة وما.

(١٢) الجمهور.

(١٣) السنة وما.

(١٤) الجمهور.

(١٥) السنة وما.

(١٦) الجمهور.

(١٧) السنة وما.

(١٨) الجمهور.

(١٩) السنة وما.

(٢٠) الجمهور.

(٢١) السنة وما.

(٢٢) الجمهور.

إذا صالت على المحرم، فإن صالت جازله قتلها ولا جزاء عليه.

وفي رواية عندهم جواز قتلها مطلقاً.
استدل الجمهور على تعميم الحكم في كل مؤنة بأدلة:

منها: حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «يقتل المحرم الشئخ النعادي، والكاتب النعوي، والغارة، والمغريب، والجدانة والعروب». أخرجه أبو داود وأبو حنيفة وابن ماجه. ^(١) وقال أبو حنيفة: هذا حديث حسن، والعمل على هذا عند أهل العلم، قالوا: «محرم يقتل لسبع لعدي».

ومستدلوا بما ورد في الأحاديث المتفق عليها من لأمر بفعل «الكاتب النعوي».

قال الإمام مالك: «إن كل ما غفر الناس وعدا عميم وأخذتهم مثل الأسد، والرم، والغور، والذئب، فهو الكتاب المعمر» ^(٢).

٩١ — ج — أطلق الشاقبة والمخالبة بما يقتل في الحرم والإحرام كذا ما لا يؤكل لحمة.

الهوام والخرشنة: ^(٣)

٩٢ — د — لا تدخل الهوام والخرشنة في تحريم

وطمية والمغرب مطلقاً، صغرة أو كبيرة، بدأت بالأذية أم لا.

وأما العراب والجدانة ففي قتل صغيرهم — وهو ما لم يصل لحد الإيذاء — خلاف عند المالكية: قولهم يباحوا نظر لفظ «غراب» الواقع في الحديث، فإنه مطلق يصدق على الكبير والصغير، وفرد بالمع نفرا القيمة في جوار قتل، وهي الإيذاء، وذلك متفق في الصغير. وعلى القول بالمع، فلا جزاء فيه، مراعاة لقول الآخر.

ثم قرر المالكية شرطاً بجوار قتل ما يقتل الشدة كيفة، كالذئب، والجدانة، والغارة، والذئب، وهو أن يكون مظلماً يجر به الذكاة، من دفع شرها. فإن قتل بقصد الذكاة، فلا يجوز، وبه نرى ^(٤).

٩٠ — ب — يجوز قتل كل مؤنة علمه ما لم تنص عليه الأحاديث، مثل الأسد، والرم، والمغرب، وصائر الصياع. من صرح كشافه والحاشية أنه مستحب بإطلاق دون شرائط شيء، وكذا حكم عندهم فيه سبق استحباب قتل تلك المؤنات.

وأما المالكية فمذهب التفصيل السابق بالنسبة للكبار والصغار، واشترط عدم قصد الذكاة بفعله، واشترطوا في الطير الذي لم ينص عليه أن يخاف منه على نفس أو مال، ولا يتدفع إلا مثله.

وأما ما غلبه على السامع ونحوها كالتأذي والعصر، معلماً وغير مطلق، مبرور لا يجر قتلها. ^(٥)

(١) هذا شرطه عند المالكية مع عدمه في إباحة ذكره من لم يصغر لمصر على تحريمه، ويصده في ذلك رواية البخاري، ورواية غيره من العلماء.

(٢) إلا أن ذلك قد عارضه حديث أخرجه أبو داود عن علي بن عمر بن الخطاب عن أبيه عن النبي صلى الله عليه وسلم: «لا تأكلوا من لحمة الأسد».

(٣) أبو داود وأبو حنيفة لا يدخل الحرم من الهوام والخرشنة.

(٤) أبو حنيفة لا يدخل الحرم من الهوام والخرشنة.

(٥) أبو حنيفة لا يدخل الحرم من الهوام والخرشنة.

(٦) أبو حنيفة لا يدخل الحرم من الهوام والخرشنة.

(٧) أبو حنيفة لا يدخل الحرم من الهوام والخرشنة.

(٨) أبو حنيفة لا يدخل الحرم من الهوام والخرشنة.

الفروق والجداول :

٩٤ - الفوق : هو الخروج عن الطاعة . وهو حرام في كل حال ، وفي حال إجماع أكث وأسط ، لذلك نص عليه في الكتاب الكريم : « وَلَا تُشْرِكُوا وَلَا تَمْنُوا فَرْدًا » أي العج « ١١ » .

وقد خالف جمهور المفسرين والمحققين أن الزيادة في الآية إتيان مدعي الحق . وهذا هو المراد والمصوب ، ما هو مضمون من استعمال القرينة والسنة والمشيئة لكمة تقتضي معنى الخروج عن الطاعة .

والجدال : المحصلة . وقد قال جمهور المفسرين المتقدمين : أن ضاربي صاحبك حتى يفضي .

وهذا يختصي النبي من كل مدعى الأخلاق والمعاملات .

لكن ما يحتاج إليه من الأمر المعروف ، والنهي عن المنكر لا يتصل في حصر أعداد .

الفصل السادس

مكروهات الإحرام

٩٥ - وهي أمور يكون فاعلها مستأثراً ، لكن لا يلزمه حرمان موصفها . وفي بيانها تنبيه هام . وراعاة لما قد يقع من اشتباه .

٩٦ - فهي غسل الرأس واخذ واللحية باليد ونحوه . عند الحنفية ، وأنه يفسد قوم وبين الشعر ^(١) .

٩٧ - وشط الرأس مضمومة ، وحكها ، وكذا حك

(١) سورة الفرو : ١٢٦

(٢) شرح الشافعي ص ٨٢

أحد سكتاً شديداً ، وذلك لأنه يؤدي إلى قطع الشعر أو تنعيمه .

٩٨ - أو فاعلاً ذلك برفق فانه مباح ، لذلك قالوا : بحث ببطون أمانته ^(١) .

قوله : السوي : « وأما حيث امره رأسه فلا أسم حلقاً في يأسه بل هو جائز » ^(٢) .

٩٨ - والتشريح : صرح بتركه الحنفية وعبد رات قهرهم نذل غيبه .

ما الحسنة في لاكتنات بكحل غير مطيب لعدم لزومه أنه مكروه ، فإن اكتحل لا قصد الزينة فكحل غير مطيب على التشاوي أو لكونها البصرة فياج ^(٣) .

أما الكلبة فالأكتنات غير مطيب محظور عندهم ، وفيه اعتداء ، لا ضرورة فلا فداء فيه ^(٤) .

وبعد ذلك لثمنية ^(٥) واختلاف الأكتنات عما لا طلب فيه ، إن لم يكن فيه زينة ، غير مكروه .

كالكحل الأبيض ، وإن كان فيه زينة كالتدعاه مكروه ، لكن لا يلزم فيه فدية . فإن اكتحل به فيه زينة خذجة كما وقد فلا كراهه .

أما الاكتنات بكحل مطيب فإنه محظور اتفاقاً على الرجال والنساء .

هابيح في الإحرام

٩٩ - الأمور التي تباح في الإحرام كل ما سـ

(١) بحث لصمد نزع السـ ص ١٢ - ١٤

(٢) صحيح ص ٢٨٢

(٣) سنن أبي يعقوب ص ٨٩

(٤) من حاشي و شرح كندرجات ص ١٢١

(٥) صحيح ص ٢٨٢ - ٢٨٤

(٦) كافي ص ٢٨٢ - ٢٨٤

محظوراً ولا مكروهاً، لأن الأصل في الأشياء الإباحة، وقد ذكر منها ما يلي :

١٠٠ - لاغتسال بالماء الفراج، وماء الصابون ونحوه. (١)

١٠١ - وليس الحاتم جائز هذه الحنفية (٢) والشافعية (٣) والحنابلة (٤) للرجل والنساء.

ولا يجوز عند المالكية (٥) للرجل المحرم لبس الحاتم، وفيه الفداء. وأما المرأة: فيجوز لها لبس الحبيط لسائر أعضائها. ما عدا الوجه والكفين عند الثلاثة، وما عدا الوجه فقط عند الحنفية. (٦)

وشد أحمسيان والمنطقة حائز عند الحنفية (٧) بالطلاق وكذا الشافعية. (٨)

وقيد المالكية (٩) والحنابلة (١٠) بإباحة شدهما بالخاصة فقط.

١٠٢ - والنظر في المرأة: (ح) عند الحنفية (١١)

(١) غير حنفية هناك: «ماء الصابون» خلافاً لما ذهب إلى المكروهات «الصابون»... وكذا وقع في أصل المتن من ٥٢، وأما أن الماء الذي دس فيه الصابون لا كراهة له.

(٢) انعت لعمدة من ٨٢

(٣) المجموع ١٧، ونهاية المحتاج ٤٨٩/٢

(٤) مطالب أول من ٣٥٠/٢

(٥) التلخيص الكبير ٥٨/٢

(٦) ما سطر من الخلاف في وجوب كسوة المرأة للكثير وقيل الحنفية بعده (٦٨٨)

(٧) المذاهب المفصلة من ٨٢

(٨) المجموع ١٧، ونهاية المحتاج ٤٨٩/٢

(٩) التلخيص الكبير، وحاشيته ٥٨/٢، ٥٩

(١٠) مطالب أول من ٣٥٠/٢

(١١) أصل المتن من ٨٢

والشافعية (١٢) مطلقاً. وعند الحنابلة (١٣) جائز لحاجة لا لزينة، ولما اتفقت عليه فيكره عندهم النظر في المرأة، غيبة أن يرى شيئاً غير يله.

١٠٣ - والسواك نص على إباحته الحنفية (١٤) وليس هو على خلاف.

١٠٤ - ونزع الظفر المكسور مباح باتفاق الأئمة (١٥) وصرح الشافعية بالألا بما يواز القسم المكسور، وهذا لا يختلف فيه.

١٠٥ - والفصد واجبة بلا نزاع شعر جائرة عند فقهاء المذاهب الأربعة. ومنها الحنابلة.

لكن تحفظ المالكية بالنسبة للفصد، فقالوا: يجوز الفصد لحاجة إن لم يصحب الفصد الفصد، وإن لم يكن له حاجة للفصد فهو مكروه، وإن صحب فيه الفصد. (١٦)

١٠٦ - والازدراء والاعتزال مباح أو محظور أي أن يحمل الشوب المحظور أو المحيط بداء أو إزاراً، دون لبس. وكذا إلصاقه على جسمه كل ذلك مباح عندهم جميعاً. (١٧)

١٠٧ - وذبح الإبل والبقر والحيتان الأهلية

(١٢) نهاية المحتاج ٥٢/٢

(١٣) مطالب أول من ٣٥٠/٢

(١٤) التلخيص الكبير مع حاشيته ١٠/٢

(١٥) أصل المتن من ٨٢

(١٦) المرحوم الساجد من ٨١، ومطالب أول من ٣٥٠/٢

(١٧) نهاية المحتاج ٥٨/٢، والتلخيص الكبير ٥٦/٢

(١٨) تنوير الأبحار ٢١٥/٢، والتلخيص الكبير ٥٨/٢، ونهاية

المحتاج ٦٥٢/٢، والكافي ٥٩/٢

(١٩) المسند المفصلة من ٨٤، والتلخيص الكبير ٥٩/٢، والمجموع

٢٢٠/٢، والمطالب ٣٥٠/٢

وقعت هذا الاعتناء موسى عبد الحفيظ في
الأظهر من مدعهم، وهو مدع الحائض والمثاقفة.
وتسرف خلاف أنه لو غلبت ثم أحدثت نوصاً
بأنها نصية لسه، ولا يضره ذلك. ونحن استأنفنا
هذا الفصل بعقل الحايضة، فدل على أنه موسى، كما
هو حكم عمن جمعة.
أما المالكية فليسوا بمتبعي لعلي لأن يكون متبعاً
بإحرام.

مباح وذلك لأنها لا تدخل في محرم الأصابع و
محرمات الإحرام بالثأف.

الفصل السابع

في سنن الإحرام

وهي أمور ياب قهلهاء و يكون تاركها مثلاً
ولا يلزم بالحرمة شيء.
وجلة ذلك أربعة -

أولاً : الاغتسال :

١٠٨ - وهو من عدد الأربعة^(١) التي ورد فيها
من الأحاديث، كحديث زيد بن ثابت^(٢) أنه رأى
النبي صلى الله عليه وسلم يجرد لإحرامه واغتسل له.
أخرجه الترمذي وحسنه^(٣)

وقد اتفقوا على أنه هذا الفصل سنة لكل محرم
صغير أو كبير، ذكر أو أنثى، وبضأ أيضاً من المرأة
الحائض والنفساء في حال الحيض والتدبير.

وعن ابن عباس مرفوعاً إلى النبي صلى الله عليه
وسلم قال : «إن الله جاء بالحطيم فغسل ومحرم
وتعطي المسند كلها، غير أن لا تطوف بالبيت
حتى تغتسل» أخرجه أبو داود والترمذي وحسنه
والخطيب الترمذي^(٤)

(١) وأما نصيب من جماعة من الأصحاب في الاعتناء بـ (١) -
جاء في الحديث أنه صلى الله عليه وسلم جرد في الإحرام واغتسل
أعقاباً من ماء.

(٢) عن سفيان الثوري عن أبي داود قال : حدثني عبد الرحمن بن
م. ١٥٦، ١٥٧، ١٥٨، ١٥٩، ١٦٠، ١٦١، ١٦٢، ١٦٣، ١٦٤، ١٦٥، ١٦٦، ١٦٧، ١٦٨، ١٦٩، ١٧٠، ١٧١، ١٧٢، ١٧٣، ١٧٤، ١٧٥، ١٧٦، ١٧٧، ١٧٨، ١٧٩، ١٨٠، ١٨١، ١٨٢، ١٨٣، ١٨٤، ١٨٥، ١٨٦، ١٨٧، ١٨٨، ١٨٩، ١٩٠، ١٩١، ١٩٢، ١٩٣، ١٩٤، ١٩٥، ١٩٦، ١٩٧، ١٩٨، ١٩٩، ٢٠٠، ٢٠١، ٢٠٢، ٢٠٣، ٢٠٤، ٢٠٥، ٢٠٦، ٢٠٧، ٢٠٨، ٢٠٩، ٢١٠، ٢١١، ٢١٢، ٢١٣، ٢١٤، ٢١٥، ٢١٦، ٢١٧، ٢١٨، ٢١٩، ٢٢٠، ٢٢١، ٢٢٢، ٢٢٣، ٢٢٤، ٢٢٥، ٢٢٦، ٢٢٧، ٢٢٨، ٢٢٩، ٢٣٠، ٢٣١، ٢٣٢، ٢٣٣، ٢٣٤، ٢٣٥، ٢٣٦، ٢٣٧، ٢٣٨، ٢٣٩، ٢٤٠، ٢٤١، ٢٤٢، ٢٤٣، ٢٤٤، ٢٤٥، ٢٤٦، ٢٤٧، ٢٤٨، ٢٤٩، ٢٥٠، ٢٥١، ٢٥٢، ٢٥٣، ٢٥٤، ٢٥٥، ٢٥٦، ٢٥٧، ٢٥٨، ٢٥٩، ٢٦٠، ٢٦١، ٢٦٢، ٢٦٣، ٢٦٤، ٢٦٥، ٢٦٦، ٢٦٧، ٢٦٨، ٢٦٩، ٢٧٠، ٢٧١، ٢٧٢، ٢٧٣، ٢٧٤، ٢٧٥، ٢٧٦، ٢٧٧، ٢٧٨، ٢٧٩، ٢٨٠، ٢٨١، ٢٨٢، ٢٨٣، ٢٨٤، ٢٨٥، ٢٨٦، ٢٨٧، ٢٨٨، ٢٨٩، ٢٩٠، ٢٩١، ٢٩٢، ٢٩٣، ٢٩٤، ٢٩٥، ٢٩٦، ٢٩٧، ٢٩٨، ٢٩٩، ٣٠٠، ٣٠١، ٣٠٢، ٣٠٣، ٣٠٤، ٣٠٥، ٣٠٦، ٣٠٧، ٣٠٨، ٣٠٩، ٣١٠، ٣١١، ٣١٢، ٣١٣، ٣١٤، ٣١٥، ٣١٦، ٣١٧، ٣١٨، ٣١٩، ٣٢٠، ٣٢١، ٣٢٢، ٣٢٣، ٣٢٤، ٣٢٥، ٣٢٦، ٣٢٧، ٣٢٨، ٣٢٩، ٣٣٠، ٣٣١، ٣٣٢، ٣٣٣، ٣٣٤، ٣٣٥، ٣٣٦، ٣٣٧، ٣٣٨، ٣٣٩، ٣٤٠، ٣٤١، ٣٤٢، ٣٤٣، ٣٤٤، ٣٤٥، ٣٤٦، ٣٤٧، ٣٤٨، ٣٤٩، ٣٥٠، ٣٥١، ٣٥٢، ٣٥٣، ٣٥٤، ٣٥٥، ٣٥٦، ٣٥٧، ٣٥٨، ٣٥٩، ٣٦٠، ٣٦١، ٣٦٢، ٣٦٣، ٣٦٤، ٣٦٥، ٣٦٦، ٣٦٧، ٣٦٨، ٣٦٩، ٣٧٠، ٣٧١، ٣٧٢، ٣٧٣، ٣٧٤، ٣٧٥، ٣٧٦، ٣٧٧، ٣٧٨، ٣٧٩، ٣٨٠، ٣٨١، ٣٨٢، ٣٨٣، ٣٨٤، ٣٨٥، ٣٨٦، ٣٨٧، ٣٨٨، ٣٨٩، ٣٩٠، ٣٩١، ٣٩٢، ٣٩٣، ٣٩٤، ٣٩٥، ٣٩٦، ٣٩٧، ٣٩٨، ٣٩٩، ٤٠٠، ٤٠١، ٤٠٢، ٤٠٣، ٤٠٤، ٤٠٥، ٤٠٦، ٤٠٧، ٤٠٨، ٤٠٩، ٤١٠، ٤١١، ٤١٢، ٤١٣، ٤١٤، ٤١٥، ٤١٦، ٤١٧، ٤١٨، ٤١٩، ٤٢٠، ٤٢١، ٤٢٢، ٤٢٣، ٤٢٤، ٤٢٥، ٤٢٦، ٤٢٧، ٤٢٨، ٤٢٩، ٤٣٠، ٤٣١، ٤٣٢، ٤٣٣، ٤٣٤، ٤٣٥، ٤٣٦، ٤٣٧، ٤٣٨، ٤٣٩، ٤٤٠، ٤٤١، ٤٤٢، ٤٤٣، ٤٤٤، ٤٤٥، ٤٤٦، ٤٤٧، ٤٤٨، ٤٤٩، ٤٥٠، ٤٥١، ٤٥٢، ٤٥٣، ٤٥٤، ٤٥٥، ٤٥٦، ٤٥٧، ٤٥٨، ٤٥٩، ٤٦٠، ٤٦١، ٤٦٢، ٤٦٣، ٤٦٤، ٤٦٥، ٤٦٦، ٤٦٧، ٤٦٨، ٤٦٩، ٤٧٠، ٤٧١، ٤٧٢، ٤٧٣، ٤٧٤، ٤٧٥، ٤٧٦، ٤٧٧، ٤٧٨، ٤٧٩، ٤٨٠، ٤٨١، ٤٨٢، ٤٨٣، ٤٨٤، ٤٨٥، ٤٨٦، ٤٨٧، ٤٨٨، ٤٨٩، ٤٩٠، ٤٩١، ٤٩٢، ٤٩٣، ٤٩٤، ٤٩٥، ٤٩٦، ٤٩٧، ٤٩٨، ٤٩٩، ٥٠٠، ٥٠١، ٥٠٢، ٥٠٣، ٥٠٤، ٥٠٥، ٥٠٦، ٥٠٧، ٥٠٨، ٥٠٩، ٥١٠، ٥١١، ٥١٢، ٥١٣، ٥١٤، ٥١٥، ٥١٦، ٥١٧، ٥١٨، ٥١٩، ٥٢٠، ٥٢١، ٥٢٢، ٥٢٣، ٥٢٤، ٥٢٥، ٥٢٦، ٥٢٧، ٥٢٨، ٥٢٩، ٥٣٠، ٥٣١، ٥٣٢، ٥٣٣، ٥٣٤، ٥٣٥، ٥٣٦، ٥٣٧، ٥٣٨، ٥٣٩، ٥٤٠، ٥٤١، ٥٤٢، ٥٤٣، ٥٤٤، ٥٤٥، ٥٤٦، ٥٤٧، ٥٤٨، ٥٤٩، ٥٥٠، ٥٥١، ٥٥٢، ٥٥٣، ٥٥٤، ٥٥٥، ٥٥٦، ٥٥٧، ٥٥٨، ٥٥٩، ٥٦٠، ٥٦١، ٥٦٢، ٥٦٣، ٥٦٤، ٥٦٥، ٥٦٦، ٥٦٧، ٥٦٨، ٥٦٩، ٥٧٠، ٥٧١، ٥٧٢، ٥٧٣، ٥٧٤، ٥٧٥، ٥٧٦، ٥٧٧، ٥٧٨، ٥٧٩، ٥٨٠، ٥٨١، ٥٨٢، ٥٨٣، ٥٨٤، ٥٨٥، ٥٨٦، ٥٨٧، ٥٨٨، ٥٨٩، ٥٩٠، ٥٩١، ٥٩٢، ٥٩٣، ٥٩٤، ٥٩٥، ٥٩٦، ٥٩٧، ٥٩٨، ٥٩٩، ٦٠٠، ٦٠١، ٦٠٢، ٦٠٣، ٦٠٤، ٦٠٥، ٦٠٦، ٦٠٧، ٦٠٨، ٦٠٩، ٦١٠، ٦١١، ٦١٢، ٦١٣، ٦١٤، ٦١٥، ٦١٦، ٦١٧، ٦١٨، ٦١٩، ٦٢٠، ٦٢١، ٦٢٢، ٦٢٣، ٦٢٤، ٦٢٥، ٦٢٦، ٦٢٧، ٦٢٨، ٦٢٩، ٦٣٠، ٦٣١، ٦٣٢، ٦٣٣، ٦٣٤، ٦٣٥، ٦٣٦، ٦٣٧، ٦٣٨، ٦٣٩، ٦٤٠، ٦٤١، ٦٤٢، ٦٤٣، ٦٤٤، ٦٤٥، ٦٤٦، ٦٤٧، ٦٤٨، ٦٤٩، ٦٥٠، ٦٥١، ٦٥٢، ٦٥٣، ٦٥٤، ٦٥٥، ٦٥٦، ٦٥٧، ٦٥٨، ٦٥٩، ٦٦٠، ٦٦١، ٦٦٢، ٦٦٣، ٦٦٤، ٦٦٥، ٦٦٦، ٦٦٧، ٦٦٨، ٦٦٩، ٦٧٠، ٦٧١، ٦٧٢، ٦٧٣، ٦٧٤، ٦٧٥، ٦٧٦، ٦٧٧، ٦٧٨، ٦٧٩، ٦٨٠، ٦٨١، ٦٨٢، ٦٨٣، ٦٨٤، ٦٨٥، ٦٨٦، ٦٨٧، ٦٨٨، ٦٨٩، ٦٩٠، ٦٩١، ٦٩٢، ٦٩٣، ٦٩٤، ٦٩٥، ٦٩٦، ٦٩٧، ٦٩٨، ٦٩٩، ٧٠٠، ٧٠١، ٧٠٢، ٧٠٣، ٧٠٤، ٧٠٥، ٧٠٦، ٧٠٧، ٧٠٨، ٧٠٩، ٧١٠، ٧١١، ٧١٢، ٧١٣، ٧١٤، ٧١٥، ٧١٦، ٧١٧، ٧١٨، ٧١٩، ٧٢٠، ٧٢١، ٧٢٢، ٧٢٣، ٧٢٤، ٧٢٥، ٧٢٦، ٧٢٧، ٧٢٨، ٧٢٩، ٧٣٠، ٧٣١، ٧٣٢، ٧٣٣، ٧٣٤، ٧٣٥، ٧٣٦، ٧٣٧، ٧٣٨، ٧٣٩، ٧٤٠، ٧٤١، ٧٤٢، ٧٤٣، ٧٤٤، ٧٤٥، ٧٤٦، ٧٤٧، ٧٤٨، ٧٤٩، ٧٥٠، ٧٥١، ٧٥٢، ٧٥٣، ٧٥٤، ٧٥٥، ٧٥٦، ٧٥٧، ٧٥٨، ٧٥٩، ٧٦٠، ٧٦١، ٧٦٢، ٧٦٣، ٧٦٤، ٧٦٥، ٧٦٦، ٧٦٧، ٧٦٨، ٧٦٩، ٧٧٠، ٧٧١، ٧٧٢، ٧٧٣، ٧٧٤، ٧٧٥، ٧٧٦، ٧٧٧، ٧٧٨، ٧٧٩، ٧٨٠، ٧٨١، ٧٨٢، ٧٨٣، ٧٨٤، ٧٨٥، ٧٨٦، ٧٨٧، ٧٨٨، ٧٨٩، ٧٩٠، ٧٩١، ٧٩٢، ٧٩٣، ٧٩٤، ٧٩٥، ٧٩٦، ٧٩٧، ٧٩٨، ٧٩٩، ٨٠٠، ٨٠١، ٨٠٢، ٨٠٣، ٨٠٤، ٨٠٥، ٨٠٦، ٨٠٧، ٨٠٨، ٨٠٩، ٨١٠، ٨١١، ٨١٢، ٨١٣، ٨١٤، ٨١٥، ٨١٦، ٨١٧، ٨١٨، ٨١٩، ٨٢٠، ٨٢١، ٨٢٢، ٨٢٣، ٨٢٤، ٨٢٥، ٨٢٦، ٨٢٧، ٨٢٨، ٨٢٩، ٨٣٠، ٨٣١، ٨٣٢، ٨٣٣، ٨٣٤، ٨٣٥، ٨٣٦، ٨٣٧، ٨٣٨، ٨٣٩، ٨٤٠، ٨٤١، ٨٤٢، ٨٤٣، ٨٤٤، ٨٤٥، ٨٤٦، ٨٤٧، ٨٤٨، ٨٤٩، ٨٥٠، ٨٥١، ٨٥٢، ٨٥٣، ٨٥٤، ٨٥٥، ٨٥٦، ٨٥٧، ٨٥٨، ٨٥٩، ٨٦٠، ٨٦١، ٨٦٢، ٨٦٣، ٨٦٤، ٨٦٥، ٨٦٦، ٨٦٧، ٨٦٨، ٨٦٩، ٨٧٠، ٨٧١، ٨٧٢، ٨٧٣، ٨٧٤، ٨٧٥، ٨٧٦، ٨٧٧، ٨٧٨، ٨٧٩، ٨٨٠، ٨٨١، ٨٨٢، ٨٨٣، ٨٨٤، ٨٨٥، ٨٨٦، ٨٨٧، ٨٨٨، ٨٨٩، ٨٩٠، ٨٩١، ٨٩٢، ٨٩٣، ٨٩٤، ٨٩٥، ٨٩٦، ٨٩٧، ٨٩٨، ٨٩٩، ٩٠٠، ٩٠١، ٩٠٢، ٩٠٣، ٩٠٤، ٩٠٥، ٩٠٦، ٩٠٧، ٩٠٨، ٩٠٩، ٩١٠، ٩١١، ٩١٢، ٩١٣، ٩١٤، ٩١٥، ٩١٦، ٩١٧، ٩١٨، ٩١٩، ٩٢٠، ٩٢١، ٩٢٢، ٩٢٣، ٩٢٤، ٩٢٥، ٩٢٦، ٩٢٧، ٩٢٨، ٩٢٩، ٩٣٠، ٩٣١، ٩٣٢، ٩٣٣، ٩٣٤، ٩٣٥، ٩٣٦، ٩٣٧، ٩٣٨، ٩٣٩، ٩٤٠، ٩٤١، ٩٤٢، ٩٤٣، ٩٤٤، ٩٤٥، ٩٤٦، ٩٤٧، ٩٤٨، ٩٤٩، ٩٥٠، ٩٥١، ٩٥٢، ٩٥٣، ٩٥٤، ٩٥٥، ٩٥٦، ٩٥٧، ٩٥٨، ٩٥٩، ٩٦٠، ٩٦١، ٩٦٢، ٩٦٣، ٩٦٤، ٩٦٥، ٩٦٦، ٩٦٧، ٩٦٨، ٩٦٩، ٩٧٠، ٩٧١، ٩٧٢، ٩٧٣، ٩٧٤، ٩٧٥، ٩٧٦، ٩٧٧، ٩٧٨، ٩٧٩، ٩٨٠، ٩٨١، ٩٨٢، ٩٨٣، ٩٨٤، ٩٨٥، ٩٨٦، ٩٨٧، ٩٨٨، ٩٨٩، ٩٩٠، ٩٩١، ٩٩٢، ٩٩٣، ٩٩٤، ٩٩٥، ٩٩٦، ٩٩٧، ٩٩٨، ٩٩٩، ١٠٠٠، ١٠٠١، ١٠٠٢، ١٠٠٣، ١٠٠٤، ١٠٠٥، ١٠٠٦، ١٠٠٧، ١٠٠٨، ١٠٠٩، ١٠١٠، ١٠١١، ١٠١٢، ١٠١٣، ١٠١٤، ١٠١٥، ١٠١٦، ١٠١٧، ١٠١٨، ١٠١٩، ١٠٢٠، ١٠٢١، ١٠٢٢، ١٠٢٣، ١٠٢٤، ١٠٢٥، ١٠٢٦، ١٠٢٧، ١٠٢٨، ١٠٢٩، ١٠٣٠، ١٠٣١، ١٠٣٢، ١٠٣٣، ١٠٣٤، ١٠٣٥، ١٠٣٦، ١٠٣٧، ١٠٣٨، ١٠٣٩، ١٠٤٠، ١٠٤١، ١٠٤٢، ١٠٤٣، ١٠٤٤، ١٠٤٥، ١٠٤٦، ١٠٤٧، ١٠٤٨، ١٠٤٩، ١٠٥٠، ١٠٥١، ١٠٥٢، ١٠٥٣، ١٠٥٤، ١٠٥٥، ١٠٥٦، ١٠٥٧، ١٠٥٨، ١٠٥٩، ١٠٦٠، ١٠٦١، ١٠٦٢، ١٠٦٣، ١٠٦٤، ١٠٦٥، ١٠٦٦، ١٠٦٧، ١٠٦٨، ١٠٦٩، ١٠٧٠، ١٠٧١، ١٠٧٢، ١٠٧٣، ١٠٧٤، ١٠٧٥، ١٠٧٦، ١٠٧٧، ١٠٧٨، ١٠٧٩، ١٠٨٠، ١٠٨١، ١٠٨٢، ١٠٨٣، ١٠٨٤، ١٠٨٥، ١٠٨٦، ١٠٨٧، ١٠٨٨، ١٠٨٩، ١٠٩٠، ١٠٩١، ١٠٩٢، ١٠٩٣، ١٠٩٤، ١٠٩٥، ١٠٩٦، ١٠٩٧، ١٠٩٨، ١٠٩٩، ١١٠٠، ١١٠١، ١١٠٢، ١١٠٣، ١١٠٤، ١١٠٥، ١١٠٦، ١١٠٧، ١١٠٨، ١١٠٩، ١١١٠، ١١١١، ١١١٢، ١١١٣، ١١١٤، ١١١٥، ١١١٦، ١١١٧، ١١١٨، ١١١٩، ١١٢٠، ١١٢١، ١١٢٢، ١١٢٣، ١١٢٤، ١١٢٥، ١١٢٦، ١١٢٧، ١١٢٨، ١١٢٩، ١١٣٠، ١١٣١، ١١٣٢، ١١٣٣، ١١٣٤، ١١٣٥، ١١٣٦، ١١٣٧، ١١٣٨، ١١٣٩، ١١٤٠، ١١٤١، ١١٤٢، ١١٤٣، ١١٤٤، ١١٤٥، ١١٤٦، ١١٤٧، ١١٤٨، ١١٤٩، ١١٥٠، ١١٥١، ١١٥٢، ١١٥٣، ١١٥٤، ١١٥٥، ١١٥٦، ١١٥٧، ١١٥٨، ١١٥٩، ١١٦٠، ١١٦١، ١١٦٢، ١١٦٣، ١١٦٤، ١١٦٥، ١١٦٦، ١١٦٧، ١١٦٨، ١١٦٩، ١١٧٠، ١١٧١، ١١٧٢، ١١٧٣، ١١٧٤، ١١٧٥، ١١٧٦، ١١٧٧، ١١٧٨، ١١٧٩، ١١٨٠، ١١٨١، ١١٨٢، ١١٨٣، ١١٨٤، ١١٨٥، ١١٨٦، ١١٨٧، ١١٨٨، ١١٨٩، ١١٩٠، ١١٩١، ١١٩٢، ١١٩٣، ١١٩٤، ١١٩٥، ١١٩٦، ١١٩٧، ١١٩٨، ١١٩٩، ١٢٠٠، ١٢٠١، ١٢٠٢، ١٢٠٣، ١٢٠٤، ١٢٠٥، ١٢٠٦، ١٢٠٧، ١٢٠٨، ١٢٠٩، ١٢١٠، ١٢١١، ١٢١٢، ١٢١٣، ١٢١٤، ١٢١٥، ١٢١٦، ١٢١٧، ١٢١٨، ١٢١٩، ١٢٢٠، ١٢٢١، ١٢٢٢، ١٢٢٣، ١٢٢٤، ١٢٢٥، ١٢٢٦، ١٢٢٧، ١٢٢٨، ١٢٢٩، ١٢٣٠، ١٢٣١، ١٢٣٢، ١٢٣٣، ١٢٣٤، ١٢٣٥، ١٢٣٦، ١٢٣٧، ١٢٣٨، ١٢٣٩، ١٢٤٠، ١٢٤١، ١٢٤٢، ١٢٤٣، ١٢٤٤، ١٢٤٥، ١٢٤٦، ١٢٤٧، ١٢٤٨، ١٢٤٩، ١٢٥٠، ١٢٥١، ١٢٥٢، ١٢٥٣، ١٢٥٤، ١٢٥٥، ١٢٥٦، ١٢٥٧، ١٢٥٨، ١٢٥٩، ١٢٦٠، ١٢٦١، ١٢٦٢، ١٢٦٣، ١٢٦٤، ١٢٦٥، ١٢٦٦، ١٢٦٧، ١٢٦٨، ١٢٦٩، ١٢٧٠، ١٢٧١، ١٢٧٢، ١٢٧٣، ١٢٧٤، ١٢٧٥، ١٢٧٦، ١٢٧٧، ١٢٧٨، ١٢٧٩، ١٢٨٠، ١٢٨١، ١٢٨٢، ١٢٨٣، ١٢٨٤، ١٢٨٥، ١٢٨٦، ١٢٨٧، ١٢٨٨، ١٢٨٩، ١٢٩٠، ١٢٩١، ١٢٩٢، ١٢٩٣، ١٢٩٤، ١٢٩٥، ١٢٩٦، ١٢٩٧، ١٢٩٨، ١٢٩٩، ١٣٠٠، ١٣٠١، ١٣٠٢، ١٣٠٣، ١٣٠٤، ١٣٠٥، ١٣٠٦، ١٣٠٧، ١٣٠٨، ١٣٠٩، ١٣١٠، ١٣١١، ١٣١٢، ١٣١٣، ١٣١٤، ١٣١٥، ١٣١٦، ١٣١٧، ١٣١٨، ١٣١٩، ١٣٢٠، ١٣٢١، ١٣٢٢، ١٣٢٣، ١٣٢٤، ١٣٢٥، ١٣٢٦، ١٣٢٧، ١٣٢٨، ١٣٢٩، ١٣٣٠، ١٣٣١، ١٣٣٢، ١٣٣٣، ١٣٣٤، ١٣٣٥، ١٣٣٦، ١٣٣٧، ١٣٣٨، ١٣٣٩، ١٣٤٠، ١٣٤١، ١٣٤٢، ١٣٤٣، ١٣٤٤، ١٣٤٥، ١٣٤٦، ١٣٤٧، ١٣٤٨، ١٣٤٩، ١٣٥٠، ١٣٥١، ١٣٥٢، ١٣٥٣، ١٣٥٤، ١٣٥٥، ١٣٥٦، ١٣٥٧، ١٣٥٨، ١٣٥٩، ١٣٦٠، ١٣٦١، ١٣٦٢، ١٣٦٣، ١٣٦٤، ١٣٦٥، ١٣٦٦، ١٣٦٧، ١٣٦٨، ١٣٦٩، ١٣٧٠، ١٣٧١، ١٣٧٢، ١٣٧٣، ١٣٧٤، ١٣٧٥، ١٣٧٦، ١٣٧٧، ١٣٧٨، ١٣٧٩، ١٣٨٠، ١٣٨١، ١٣٨٢، ١٣٨٣، ١٣٨٤، ١٣٨٥، ١٣٨٦، ١٣٨٧، ١٣٨٨، ١٣٨٩، ١٣٩٠، ١٣٩١، ١٣٩٢، ١٣٩٣، ١٣٩٤، ١٣٩٥، ١٣٩٦، ١٣٩٧، ١٣٩٨، ١٣٩٩، ١٤٠٠، ١٤٠١، ١٤٠٢، ١٤٠٣، ١٤٠٤، ١٤٠٥، ١٤٠٦، ١٤٠٧، ١٤٠٨، ١٤٠٩، ١٤١٠، ١٤١١، ١٤١٢، ١٤١٣، ١٤١٤، ١٤١٥، ١٤١٦، ١٤١٧، ١٤١٨، ١٤١٩، ١٤٢٠، ١٤٢١، ١٤٢٢، ١٤٢٣، ١٤٢٤، ١٤٢٥، ١٤٢٦، ١٤٢٧، ١٤٢٨، ١٤٢٩، ١٤٣٠، ١٤٣١، ١٤٣٢، ١٤٣٣، ١٤٣٤، ١٤٣٥، ١٤٣٦، ١٤٣٧، ١٤٣٨، ١٤٣٩، ١٤٤٠، ١٤٤١، ١٤٤٢، ١٤٤٣، ١٤٤٤، ١٤٤٥، ١٤٤٦، ١٤٤٧، ١٤٤٨، ١٤٤٩، ١٤٥٠، ١٤٥١، ١٤٥٢، ١٤٥٣، ١٤٥٤، ١٤٥٥، ١٤٥٦، ١٤٥٧، ١٤٥٨، ١٤٥٩، ١٤٦٠، ١٤٦١، ١٤٦٢، ١٤٦٣، ١٤٦٤، ١٤٦٥، ١٤٦٦، ١٤٦٧، ١٤٦

الثوب، وهو يحظر على المحرم.

وذهب المالكية إلى أنه إن تطيب قبل الإحرام يجب إزالته، سواء في ذلك دونه أو ثوبه، فإن بقي في البدن أو الثوب بعد الإحرام شيء من جرم الطيب الذي تطيب به قبل الإحرام فإن الغدبة تكون واجبة، وأما إن كان الباقي في ثوب رائحته، فلا يجب رفع الثوب لكن يكره استدامته، ولا غدبة. وأما اللون ففيه قولان عند المالكية، وهذا كله من الآثار اليسيرة، وأما لأثر الكثير فهي الغدبة.

استدل المالكية بحديث رجل بن أمية قال: «أبى النبي صلى الله عليه وسلم رجل مصمغ بطيب وعليه جبة، فقال: يا رسول الله: كيف نرى في رجل أحرم بسمرة في جبة بعد ما تصمغ بطيب؟ فقال النبي صلى الله عليه وسلم: أما تطيب الذي لك فاضله ثلاث مرات، وأما الجبة فادع بها، ثم امسح في عورتك ما تصنع في جديك». متفق عليه.^(١)

فأسندناه له بعد إحد عشر لحظ الطيب الإحرام في البدن والثوب.

ثالثاً: صلاة الإحرام:

١١٢ - بين المحرم أن يصلي ركعتين قبل

(١) صحيح (١ - ٢ من ص ١٠٠) ١٠٠٠، مسند أبي بكر

خلف ١٠٠٠، أبو داود (١ - ٢ من ص ١٠٠) ١٠٠٠، صحيح

١٠٠٠، صحيح (١ - ٢ من ص ١٠٠) ١٠٠٠، صحيح

١٠٠٠، صحيح (١ - ٢ من ص ١٠٠) ١٠٠٠، صحيح

١٠٠٠، صحيح (١ - ٢ من ص ١٠٠) ١٠٠٠، صحيح

١٠٠٠، صحيح (١ - ٢ من ص ١٠٠) ١٠٠٠، صحيح

١٠٠٠، صحيح (١ - ٢ من ص ١٠٠) ١٠٠٠، صحيح

١٠٠٠، صحيح (١ - ٢ من ص ١٠٠) ١٠٠٠، صحيح

١٠٠٠، صحيح (١ - ٢ من ص ١٠٠) ١٠٠٠، صحيح

إلى ويسبى^(٢) الطيب في مفارق رسول الله صلى الله عليه وسلم، وهو محرم، متفق عليه.^(٣)

وانصحيح عندهم جواز التطيب في يدي حرمه بعد الإحرام، لنه يريح حديث عائشة الثاني. وأما المالكية محظروا بقاء جرم الطيب ولم يجوزوا بقاء رائحته.

التطيب في ثوب الإحرام:

١١٩ - أما تطيب الثوب قبل الإحرام فتعده الجمهور وأجازه لكعبة في الفنون المتقدمة. فلا يحرر بقاء الرائحة الطيبة في ثوب بعد الإحرام، كما لا يغير بقاء الرائحة الطيبة في البدن اتفاقاً، فإما للثوب على البدن. لكن يصح أن يكون ثوب الإحرام أو وسطه، فلا يجوز أن يكون إلى لب ما دعت الرائحة فيه، بل يزيل منه الرائحة ثم يليه.^(٤)

وذهب الحنفية إلى عدم جواز التطيب في الثوب للإحرام، ولا يجوز أن يسبى ثوب إحرام مطيباً^(٥) لأنه بذلك يكون مستعملًا للطيب في إحرامه باستعداد.

(١) صحيح (١ - ٢ من ص ١٠٠) ١٠٠٠، صحيح

(٢) صحيح (١ - ٢ من ص ١٠٠) ١٠٠٠، صحيح

(٣) صحيح (١ - ٢ من ص ١٠٠) ١٠٠٠، صحيح

(٤) صحيح (١ - ٢ من ص ١٠٠) ١٠٠٠، صحيح

(٥) صحيح (١ - ٢ من ص ١٠٠) ١٠٠٠، صحيح

(٦) صحيح (١ - ٢ من ص ١٠٠) ١٠٠٠، صحيح

(٧) صحيح (١ - ٢ من ص ١٠٠) ١٠٠٠، صحيح

(٨) صحيح (١ - ٢ من ص ١٠٠) ١٠٠٠، صحيح

(٩) صحيح (١ - ٢ من ص ١٠٠) ١٠٠٠، صحيح

(١٠) صحيح (١ - ٢ من ص ١٠٠) ١٠٠٠، صحيح

(١١) صحيح (١ - ٢ من ص ١٠٠) ١٠٠٠، صحيح

حجرة العقبة يوم النحر عند الحفية والشافعية^(١٢) والحفانية، ويقطعها عند الطواف والسعي للاشتغال بالأدكار والأدعية الواردة فيها.

وأما المالكية فعندهم قولان : الأول : يستمر في التلبية حتى يبلغ مكة، فيقطع التلبية حتى يطوف ويسعى، ثم يعاودها حتى تزول الشمس من يوم عرفه ويروح إلى مصلاتها.
الثاني : يستمر في التلبية حتى الابتداء بالطواف والشرع فيه.

١١٦ - وأما تلبية إجماع النمرة والجمهور أنها تنهي فيه الطواف باستلام التركي.

وقال المالكية : استعمر الأقافي يليي حنر الحرم، لا إن رآه بيوت مكة، والمتمسك من الجمرات والتسليم بأي إي. دخول بيوت مكة، لقرب الساقفة.

بدل الجمهور حديث ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : (يلبي المصير حتى يستم طجرا، أخرجه أبو داود والترمذي وصححه^(١٣)

الإحرام بالثاق الأئمة حديث ابن عمر رضي الله عنهما : «كان النبي صلى الله عليه وسلم يركع يدي الخليفة ركعتين»، أخرجه مسلم^(١٤).

ولا يصحها في الوقت المكروه، اتفاقا بين الأئمة. إلا من أصره بالحرم عند التافسة، فإنه يحلها ولو في الوقت المكروه عندهم^(١٥).

وتجزيه خلاصة التكونية عن سنة الإحرام اتفاقا كذلك، كراوية تحية التمسجد.

وأما : التلبية :

١١٣ - التلبية سنة في الإحرام تمنع على منبه إجمالا، فيها عدة الخلاف في حكم قربها، تلبية على هي فرص في الإحرام مع التلبية، أو واجب تومئة؟ (م...)

وانصفوا بها عند ذلك على سبيلها للحرم، وعلى استحباب الإكثار من، وسنية رفع الصوت بها.

١١٤ - والأفضل أن يلسى بعد صلاة الإحرام نواها الحج أو العمرة، على ما قاله الحنفية والمالكية والشافعية. وهو قول سده الشافعية، وفي قول - وهو الأصح - طيب إذا ركع. ولا خلاف في جواز ذلك كله لورود الرواية به. عن ابن عمر رضي الله عنهما «أنه صلى الله عليه وسلم فعل حبر تستحب به راحته فاته» مضى عليه^(١٦).

١١٥ - وأما انتهاء التلبية : فهو لنجاح ابتداء رمي

(١٢) إجماع سبيل ١١٦

(١٣) إجماع ١١٦

(١٤) إجماع ١١٦

(١٥) إجماع ١١٦

الله عنه أنه خطب الناس برفقة، وشبههم أمر الحج، وقال لهم فيها قال: «إِذَا جِئْتُمْ مِنْ رِجَالِ الْجُمُعَةِ فَدَعُوا نِسَاءَكُمْ إِلَى الْبُيُوتِ وَلَا حَرَمَ عَلَى نَحَابِ الْبُيُوتِ وَالطَّبِيبِ» (١١) وأما ما ذهب إليه مالك من تحريم الصيد كذلك فإنه أخذ بمروم قوله تعالى: «لَا تَقْتُلُوا النَّفْسَ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ» ووجه الاستدلال بالآية أن الحج يعتبر محرماً ما لم يطفأ طواف الإفاضة.

التعليق الأخير:

١٤٣ - هو التحليل الذي نحل به جميع محظورات
الأجراء دون استثناء.

وبعد الوقت الذي أصبح أفعان التحفل الأكبر فيه عند طيفية والملكية من طليق صبر به التحر، وعند الشاعرة والحنابلة من منتصف ليلة الحر، وذلك قايده لاختلافهم فيما يخص به التحلل الأكبر.

أما بداية وفته فبه سبب ما يتعلق به، فهو لا يتجهي إلا ببعض ما يتعلق به عند انخفاه وانكساره؛ لأنه لا يموت، كما منعهم، وهو أطراف، وأما عند الشفاعة والحنانة فكذلك، إن توقف لتحلل الأكر على أهداف أو خلق، أو السعي، أما الرمي فإنه مؤقت بهروب شمس آخر أيام الشريق، وإذا توقف عنه التحلل، ولم يرم حتى آخر أيام الشريق، فانت ووب الرمي وانكساره، فيعمل عند الحيلة بمجرد نوات الوقت، وإذا بقي عليه الغداء مقابل ذلك، وهذا قول

١٢٠ هـ أما ما بعد النصف فهو الخلفاء، وعنده أن يحضري في حكمه ثم القضاء من قبل ابن كمال حين عسى ما يأتي به. وإن كان غرضه فعليه أن تضي أهرافها ثم يقضي ووفق عامة من المتخصصين.

١٢٢٦ - أما ما جمعت الاستعمارية في الكتاب، وهو الإحصاء والحجرات، فإن أمكأء دمن يزدق موضع أغفر (ر: استعمارية).

الموصل الخامس

المتعلم من الإحصاء

لقد بان التحمل هنا الخروج من الإحرام وحمل
الذكاة، عطره أعليه وهو محرم وهو خضراء نخل
أصغر، وتعمل أكثر.

التحليل الأصغر:

١٢٢ - يكون الاتصال الأصغر ينقل أمر بين من ثلاثة: هي جرة العصب، والنخاع، والحلق أو القصير. وكل هذا النخاع ليس انقباض وكل شيء ما بعد النخاع يسمى بالإنجاب، وأطراف عدد العصب، والعبد عند المائكة.

والأصل في هذا الخلاف ما ورد عن السيدة عائشة رضي الله عنها أنها ضلعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فبذل أن يطوف طواف الإفاضة. وقد جاء في بعض الأحاديث: أنه إذا رمى بعمره العقبه فقد حل له كل شيء، إلا النساء والطيب، ولا أخرجه مالك في الموضع عن عمر رضي الله عنه.

$$f_2(x) = \frac{1}{\sqrt{\pi}} e^{-x^2} \quad \text{and} \quad f_3(x) = \frac{1}{\sqrt{\pi}} e^{-x^2} \cos(2x).$$
$$V_{\text{eff}} = \frac{1}{2} \mu \dot{\phi}^2 + \mu g \phi + \frac{1}{2} \mu \phi^2$$

باعتبارها الأولى من صلاته ، و يتطلب منه
الكثرة ،

وذلك لأنهم اتفقوا على كون الإسلام شريعاً واحدة
لنست.

ويستخرج على مطلقان لإحرام أنه لا يمضي في
متابعة أعمال ما أحرم به، خلافاً للفاسد. وما إذا
أسلم وتاب عن رذته فلا يمضي أيضاً، لمطلقان
بحرمة (١).

الفصل التاسع أحكام خاصة في الإحرام

١٣٠ - وهي أحكام مستثناة من عموم أحكام
الإحرام العامة، بسبب وضوح خاص لبعض
الأشخاص، أو بسبب طروره بعض العوارض، كما في
أسرة النبي:

أ - إحرام المرأة.

ب - إحرام الصبي.

ج - إحرام أجد والأمة.

د - إحرام كفون عابه.

هـ - صباك ما أحرم به.

وقد تقدم بعض ذلك، وندرس ما بقى منها، كلا
مهما وحده.

ويتوي عمرة مفردة، ثم ليل بالحلج، وهذا مبني
عندهم على أفصلية اختع.

ومستدل الجنابة (روى ابن عمر أن رسول الله
صل الله عليه وسلم لا يقدم مكة قاله الناس: « من
كان مكة أهدي عابه لا يمن من شيء حرم منه
حتى يمضي حجه، ومن لم يكن مكة أهدي
فليطف باللب وبالصفا والمروة، ويقصر، وليحل
ثم ليل بالحلج، ونجد ». أخرجه البخاري ومسلم.

واستدل الجمهور على منع فسخ الحج بأدلة منها
قوله تعالى: « وَتَجْتَمِعُ الْحَاجُّ بِالنُّعْمَةِ فَهُوَ » فقد أضاف
تعالى بركمالة أفعال الحج وأفعال العمرة إلى شرع في
أنهى منها، والمفسخ ضد الإتمام، فلا يكون
مشروعاً، ومن الأحاديث التي شري بها الأفراد
والقرن، وقد سبق ذكرها.

رفض الإحرام

١٢٨ - رفض الإحرام: هو تركه النهائي في نست
بزعم استحل من قبل إتمامه.

ورفض الإحرام لمعناضافي الخلء، ولا يطل به
الإحرام، ولا يخرج به من أحكامه.

ما يبطل الإحرام:

١٢٩ - يبطل الإحرام بأسر واحد فقط، ممن عيه
دين الجميع: هو المردة عن الإسلام، عياداً لأنه تعالى

(١) الإجماع في حل المذاهب التي شري للخطب الشرعيني

بما يشيئه كيعبري ٢ ٣٩١ وقد وقع في الشرح قوله « فلا

مفسر في عاصدة منه في الحديثه حال « الصواب في

« منه » وفي نسخة اضافية تصحيب مطي: « التوب »

« لا » . جواب »

(١٢٨) رواه البخاري ١٩٦

(١٢٩) - - - - - انفسه من ١٩٢، و١٩٣ - - - - - من المرد

١٢٩، و١٣٠ من مذهب الذين ١٢٩، ١٣٠، و١٣١ - - - - -

٢٥٢

أحكام الحيض

مشروعية حج الحيض وصحة إجماعه:

١٣٦ - أئمة النجاشية على صحة حج الحيض، وصحة، وأن ما يؤدبه من عبادة أو من حج أو من غيره، لا يكون مطعون، وإذا بلغ وجب عنه حجة فرض الإسلام.

وإن كان أداء الحيض بالنسك صحيحاً كان إجماعاً صحيحاً قطعاً (١).

صفة إجماع الحيض:

١٣٧ - ينقسم الحيض إلى مرحلتين: الأولى هي الحيض، وهي غير نجسة، وضابطها: هو الذي ينفخ الخطأ ويرد الجواب، دون اعتبار للزمن.

١٣٨ - أما الحيض المحرم: عند الحنفية والمالكية، فيحرم إجماعه بنفسه، ولا تصح التمسك به في الإجماع، لعدم حوار الأسباب عند عدم الضرورة، ولا تنفك عنه إجماعه على ذلك القول، بل يصح إجماعه بإذن الولي، ويصح إجماعه، لكن إذا أجمعت بغير إذن الولي، فقد صرح المالكية بأن الولي مطلق، وله إجازة فيه، وعادة على إجماعه بحسب ما يرى من النص.

فإن كان برئعي لمعه، فالأول غاية فيجوز ما يفرض بعد طهره، فإن أجمعت بغيره، لم يكن له تحليله، ثم إذا أراد الولي الرجوع عن ذلك قبل إجماعه، لم يفسد الإجماع، لا الظاهر أن له الرجوع، لا سيما إذا كان

لصحة (٢).

(١) رد المحتار ١٣١٢، ١٣١٤.

وإن يصح بذلك الحنفية، ولعمه يدخل في الإجماع جميع السلطات عندهم. (١)

وذهب الشافعية والحنابلة إلى أنه لا ينفذ إجماع إلا بإذن وليه، بل ذلك الشافعية: يصح إجماعه عنه، على الأصح عندهم في السائتين. أما عند الحنابلة فلا يجرى عنه، وله عدم الدليل.

ويعمل الحنابلة الصغير المبرك ما يستطيع أن يعمل بنفسه، فإن قدر على الطواف طاف، ولا طيف به، وكذلك الشهي وشارع الشافعية، ولا يجوز التمسك به، فإنه عليه بنفسه، وكل ما لا يقدر الحيض هل أداته يؤدبه عنه وفيه في أداته.

١٣٩ - وأما الحيض غير المحرم: ومثله الجنون، جنوناً مطلقاً، محرر عنه، وله، بأن يقول: لو كنت إجماعاً هذا الحيض في حرمت الحج، مثلاً، وتيسر المراد أن الولي يعزم في نفسه، ويقصد إجماعه عن الحيض، ولا ينفذ إجماعه بنفسه، غير المحرم بنفسه اتفاقاً.

١٤٠ - ويؤدي النذر، بالحيض غير المحرم الدائم، فيجوز من قبط والمطيط إن كان، وكذا، ويكشف عنه، والأشئ كقبحاً كالكبيرة على ما سبق فيه (٢)، ويطلق منه، ويسمى، ويقف به بركة والزكاة، وسمي عنه، ويحبس محظورات الإجماع، وهكذا، كذا لا يعلق عنه، وكذا إجماعه أو الطواف، بل تسقط عنه عند الحنفية والمالكية، أما عند الشافعية فيصليها الولي عنه، وهو ظاهر كلام الحنفية (٣).

(١) إجماع صحيح إجماع.

(٢) رد المحتار ١٣١٢، ١٣١٤.

(٣) سنن أبي داود، في الحيض ما جازعه دون سنن.

قبل طلوع فجر يوم النحر، فهذا يحرم به حجة عن حجة الإسلام. لكن يجب عليه إعادة التسمية إن كان صحن عقب طواف القدوم في الليل، ولا بد عليه. أما في العمرة : فالطواف في العمرة كانوقوف بعدة في الحج. إذا بلغ قبل طواف العمرة طوافه عن عمرة الإسلام، عند من يقول بوجوبها.

إحرام الممضي عليه

١٣٧ - للممضي عليه حالات : أن يسمى عليه قبل الإحرام، أو يسمى عليه بعد الإحرام.

أولاً : من أغمي عليه قبل الإحرام :

١٣٨ - في المذهب الثلاثة المالكي والشافعي والحنبلي : لا إحرام به، ولا يحرم عنه أحد من رفقته ولا غيره، سواء أمرهم بذلك قبل أن يغمي عليه أو لم يأمرهم، وإن جف هرات الحج عنه، لأن الإغراء مفسدة عدم الفول، ويرجي رواه عن قرب غالباً. وذهب الخنابلة إلى جوار الإحرام عن المسمى عليه، على تفصيل بين الإمام وصاحبه :

أ - من توجهه إلى البيت الحرام بريد الحج فتغمي عليه قبل الإحرام، أو نام وهو مبري فغوى به وأبى أحد رفقته، وكان من غير رفقته وكان قد أمرهم بالإحرام عنه قبل الإغناء، صح الإحرام عنه، وبهم الغنى عليه محرماً بنية رفيقه وثليته عنه اتفاقاً بين أئمة الخنابلة. ويجز به عن حجة الإسلام.

ب - إن أحرم عنه بعض رفقته أو غيره، فلا أمر سابق على الإغناء صح كذلك عند الإمام أبي حنيفة، ولم يصحح عنه صاحب أبي يوسف ومحمد.

إلا أن المالكية خففوا في الإحرام واعتبروا من التيباب، فقالوا : « المحرم الأول بالصحة عند النحر، ويجز به من ثيابه قرب مكة، لحرف النية وحصول التفرغ. وإن كانت النية أو الضرر يتحقق بتجرده قرب مكة أحرم بغير نحر يده. كما هو ظاهر من كلامهم - ولفظي - ».

بلغ النصبي في أثناء النسك :

١٣٩ - إن بلغ النصبي الحلق بعد ما أحرم، ففسي في نسكه على إتمامه الأول، لم يجز. صحه عن فرض الإسلام عنه الحنفية والمالكية.

وقال حنابلة : لو جدد نصبي لإحرام قبل الوقوف بعرفة، وبى حجة الإسلام، جاز عن حجة الإسلام، وإن إحرام النصبي غير لازم لعدم أهليته للزوم عليه.

وقال المالكية لا يرتفع إحرامه السابق، ولا يجز به إيداف إحرام عنه، ولا ينقلب إحرامه عن انقراضه، لأنه محل شرط الوقوف قرصاً، وهو ثبت الحرية والتكليف، وقت الإحرام، وهذا لم يكن مكلفاً وقت الإحرام، فلا يقع نسكه هذا إلا خلا.

أما الشافعية والحنابلة فقالوا : إن بلغ النصبي في نسكه أصح يستلزم إلى حاله من الوقوف فينصب إلى صميم :

الأول : أن يبلغ بعد خروج وقت الوقوف، أو قبل خروجه وبعد مفاقة عرفات نكس لم يعد إليها بعد الليل، فهذا لا يجز به صحه عن حجة الإسلام. الثاني : أن يبلغ في حال الوقوف، أو يبلغ بعد وقوفه بعرفة، فيعود وغف بها، وقت الوقوف، أي

عزله لغة، بل مباشرتهم عنه تحريمه، لكن إحضاره أولى، على ما صرح به بعض أصحاب هذا القول. وهذا الأصح على ما أفادني رد المحتار المقتضب في الفتوى في مذهب الحنفية، لكن لابد للإجزاء عنه من نية الوقوف عنه، والطواف عنه بعد طواف النائب عن نفسه، وهكذا.

ثانياً: من أغشى عليه بعد إحرامه بنفسه:

١٤٣ - الإغناء بعد الإحرام لا يؤثر في صحته، باتفاق الأئمة. وعلى ذلك فهذا حله متعين على رفعائه، ولا سيما للوقوف بعرفة، فإنه يجمع ولو كان نائماً أو نسي عليه، على تفصيل في أدلة الناسك له بطلب في موضعه من مصطلح « حج » ومصطلح « عمرة ».^(١)

بيان ما أحرم به

١٤٤ - من أحرم بشيء معص، مثل حج، أو عمرة، أو قرآن، ثم نسي ما أحرم به، فزعم حج وعمرة. ويعمل عمل القرآن في الذاهب الثلاثة: الحنفي والمالكي والشافعي. وذهب الحنابلة إلى أنه يصرف إحرامه إلى أي نكس شاء، ويتبع صرفه إلى العمرة خاصة.

(١) انظر هذا المسئ في الأدبية ونفع العبد والدابة ١/١٢٢، ١٣٣، وتلخيص التمهيد ص ٧٥، ٧٦، ورد المحتار ١/٣٨٧، ٣٨٩، ولطيف الشرح الكبير وسننه ١/٣١٩، وشرح الزرقاني ١/٣٢١، ٣٢٢، والإيضاح ص ٥٥٣، وشرح الهي ١/٨٥، ونهاية المحتاج ١/٣٧٢، ودرر السالكين للشيخ العلي، والمغني ٣/٢٥٦.

فروع:

١٣٩ - أ - إن أفاق النفس عليه بعد ما أحرم عنه غيره، فهو عند الحنفية حرم يتابع النكس.

وعند غيرهم لا عبرة بإحرام غيره عنه، وإن كان بحيث يدرك الوقوف معرفة أحرم بالخروج، وأدى النكس، وإلا فإنه يحرم معمرة. ولا ينطبق عليه حكم الفوات عند الثلاثة، لأنه لم يكن محرماً.

١٤٠ - ب - لا يجب على من أحرم عن النفس عليه تحريمه من الحيط والباه غير الحيط لخصه الإحرام، لأن ذلك ليس هو الإحرام، بل كف عن بعض محظورات الإحرام. حتى إذا أفاق وجب عليه أعمال النكس، والكف عن المحظورات.

١٤١ - ج - لو ارتكب الغنى عليه الذي أحرم عنه غيره محظوراً من عمرات الإحرام لزمه موبية، أي كفارته، وإن كان غير قاصد للمحظور. ولا يلزم الرقيق الذي أحرم عنه، لأن هذا الرقيق أحرم عن نفسه بطريق الأصالة، وعن النفس عليه بطريق النيابة، كما هو يحرم عن الصغير، فينتقل إحرامه إليه، فيحرم محرماً كما لو نوى هو ولي، ولذا لو ارتكب هو أيضاً - أي الولي - محظوراً لزمه جزاء واحد لإحرام نفسه، ولا شيء عليه من جهة إهلاله عن غيره عند الحنفية كما سبق.

١٤٢ - د - إذا لم يغنى النفس عليه فهل ينهد به وفقته المتأخذه، على أساس الإحرام منه الذي قال به الحنفية؟

هناك قولان عند الحنفية:

قيل: لا يجب على الرفعاء أن يشهدوا به كشاهد، كالطواف والوقوف والرعي والوقوف

الفصل العاشر

في كفارات محظورات الإحرام^(١)

عضوة الختان عليه. إلا من جامع في العرة قبل أداء
ركنهاء ففسد تفلأ كذا كذا، وعده شاة عده
الحنفية والحنابلة، وقال الشافعية ولا تكفي: عليه
بدية.

تبريقها:

١٤٥ - المراء والكافور هذا: حرمة التي يجد
على من ارتكب شيئاً من محظورات الإحرام. وهذه
لأجزية النوع:

١ - العدة: حجب أنطق فالمراد العدة غير
تخصي بعض صبيها الحراني في قوله تعالى: «فدية من
صيام أو صدقة أو نسائي»^(٢).

٢ - الخدي: ويراد به عده بالمد. وكل موضع
أنطق فيه ندم أو افسدي تحرق فيه الماء، إلا من
جامع بعد الوقوف معرفة فقلبه بدية (أي من الإسر)
الغافل. أما من جامع قبل الوقوف فإنه بعد سحبه
بفداء وعليه بدية عند الثلاث. وقال الحنفية: عده
ضاق، ونفي في حبه، ويقضيه.

٣ - الصدقة: حيث أطلق وجوب «صدقة»
عند المنع من تبريدان مقدارها فإنه يجب نصف
صاع من تمر (قح) أو صاع من شعير أو تمر.

٤ - الصيام: يجب الصيام عن التخيري
لفدية، وهو ثلاثة أيام. ويجب في فائسة الإطعام.
٥ - الفساحات بالليل: في جزاء الصبي على
ماساني.

١٤٦ - يستوفي إحرام العرة مع إحرام الحج في

المحرم الأول في كفارة محظورات الشهر

١٤٧ - يشاور عده النسيب كفارة عذوبات
الطهر، ونعقضية السراي، والأذهان، والبطيخ،
وحدي. حر لم ير الله أو أظنه من الزنا أو غيره،
وقد القصر.

أصل كفارة محظورات الترفه

١٤٨ - انعموا على من فعل من المحظورات شيئاً
لعذر مرض أو دفع أدى فإن عليه الفدية، يتغير فيها:
إلى أن يدع هدي، أو يعذر بأضام سنة ما كين،
أو يصيبه ثلاثة أيام، لمؤونه تعالى: «وَلَا تَخْلُقُوا
رُءُوسَكُمْ خَشَرٌ يَشْلُقُ الْهَدْيُ ثَجَةً فَتَرَى كَافً فَتَكْتُمُ
وَرِءُهَا أَوْ أَدَى مِنْ رَأْسِهِ فَمِائَةٍ مِنْ صِيَامٍ أَوْ
ضَدْفٍ أَوْ نَسَائٍ»^(٣)، ولا ورد عن كعب بن عجرة
رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال
له حين رأى عورة رأسه: «يُؤَذِّبُكَ هُوَ أَمْ يَكُ؟»
قال: قلت نعم، قال: «فاحلق، وصم ثلاثة أيام،
أو أضعف سنة من كفن. أو انك تسبكه»^(٤) انطق
عنه.

١٤٩ - وأما الحرمان الذي لا عذره فقد اختلفوا
فيه:

(١) سورة التوبة: ١٠١.

(٢) سورة طه: ١٤١.

فهي إيلاف، وهي هنا الملقق أو وض الشعر أو ضم
انقص، وجذابة ليس فيها إيلاف، وهي: التلبس
وتعطية الرأس ولاذهب والتعطيب. فأرجوا العدة
في الإيلاف، لأنه يسوي عتبه وسهوه، ويبيحوا
قدية في غير الإيلاف، من سقظوا الكفاة عن
صاوب أو غير من هذه الأعداد.

تفصيل كفارة محظورات الترفه

١٥١ - وأصل في هذا التفصيل هو التقياس على
الأصل - أي: التلبس عليه في الكفارة وأنه
مخصوص للخلق، فمما انفجاء عليه سائر من
يعمل بجانب الشرائع المصير في لمة وهي الترفه،
أو الأزد.

وقد اختلفوا في بعض التفصيل، في القدر الذي
يجوز للعدة من المحظور، وفي تفاوت الجزاء تفاوت
الخصاية، وذلك بسبب اختلاف أنظاهم في التقدير
الذي يحصل له الترفه ولا ينال، الذي هو علة وجوب
العقوبة، فطبيعة مشروطو كمال الخصاية، فلم يرجو
اندم أو الفداء إلا لمقادير تعق ذلك في ظرهم،
وغيره حال إلى اعتبار الفعل معه حنابة.

وتفصيل هذا في كل محظور من محظورات
الترفه كما يلي:

أولاً: اللباس:

١٥٢ - من لبس شيئاً من محظورات اللبس، أو
ارتكب تعطية الرأس، أو غير ذلك، فعليه كفارة
خفيفة^(١)، إن استقام ذلك ثراً كاملاً أو بلة وجب

فذهب المالكية^(٢) والشافعية^(٣) والمالكية^(٤) إلى أنه
يتجر، كالمعذور، وعليه إن ما فعله. واستدلوا بالآية
وذهب الحنفية^(٥) إلى أن العمد لا يتخير، بين
يجب عليه فداء عين أو أهدفه عيناً، حسب حنابته.
واستدلوا على ذلك بالأدلة السابقة، ووجه
الاستدلال: أن التحجير شرع فيها عبد العمد من مرض
أو أذى، وغير المعذور حنابته غلط، فتعنت عقوبته،
وذلك بنفي التحجير في حق.

١٥٣ - وأما المصدر بغير الأذى والرضى:
كالتناسي واجتاهل بالحكمة والمكره وإن لم يتم التمس
عليه، فعليه كفارة خفيفة^(٦) والمالكية^(٧) حكم المعاند،
على ما سبق.

ووجه حكمه هنا: أن الإلزام حصل له،
وعند الإتيان أسقط الإثم عنه، كما وجهه الحنفية،
وذهب الشافعية^(٨) وأصحابه^(٩) إلى التمييز جناية

(١) شرح الرمزي ٣١٥، ٣١٦، والشيخ الكرمي ٣١٥، ٣١٦.
وقوله: "المصدر بغير الأذى والرضى" قاله من أجاز المعذور
على ما تقدم.

(٢) المجموع ٣١٥، ٣١٦، وبيان المعاند ٣١٥، ٣١٦.

(٣) الخضر ٣١٥، ٣١٦، والمص ٣١٥، ٣١٦.

(٤) كمال التمس من ٣١٥، ٣١٦، والشيخ ٣١٥، ٣١٦.
حنابته ٣١٥، ٣١٦.

(٥) كما ندرته خلافاً لما ذهب إليه من جهة على المعذور.
وإن يفرق منه إلا أنه أهدر شرح الرمزي ٣١٥، ٣١٦، وشرح
الرمزي ٣١٥، ٣١٦، والشيخ ٣١٥، ٣١٦، والشيخ ٣١٥، ٣١٦.
وإن يفرق منه إلا أنه أهدر شرح الرمزي ٣١٥، ٣١٦، وشرح
الرمزي ٣١٥، ٣١٦، والشيخ ٣١٥، ٣١٦.

(٦) المجموع ٣١٥، ٣١٦، وبيان المعاند ٣١٥، ٣١٦.
(٧) الخضر ٣١٥، ٣١٦، والمص ٣١٥، ٣١٦.

(٨) والمص ٣١٥، ٣١٦، وبيان المعاند ٣١٥، ٣١٦.
٣١٥، ٣١٦.

(٩) المقدمة ٣١٥، ٣١٦، واستدام المنفذ من ٣١٥، ٣١٦.
أرد عمار ٣١٥، ٣١٦.

حظيره، دون تعجيله لأن يطيب عضوًا كاملاً، أو مقداراً من الثوب معاً.

وفرق الحنفية بين تطيب وتطيب، وصلوا:

أما في البدن فقالوا: تحب شاة إن المطب محرم عضوًا كاملاً، مثل الرأس ولید والساق، أو ما يدخ عضوًا كاملاً، والبدن كله كعضو واحد إن أخذ بمجلس التطيب، وإن تعرف لمجلس فلكل طيب كفارة، وتحب إزالة الطيب، فتودع ولم يزل زعمه دم آخر.

ووجه وجوب الشاة: أن الجسامة تتكامل بتكامل الانقضاء، وذلك في العضو الكامن، فتزب كمال الوجوب.

وإن طيب أقل من عضو عليه الصدقة انقصر الجنسية، إلا أن يكون الطيب كثيراً عليه دم. ولم يشترط الجنسية استمرار الطيب لوجوب الجزاء، بل يجب بجمرة الصب.^(١)

وأما تطيب الثوب: يجب فيه ادم عدد حذفة بشرطين:

أولها: أن يكون كثيراً، وهو ما يصلح أن يغطي مساحة تزيد على شبر في شبر.

والثاني: أن يستمر متارفاً، أو متلاً.

فإن اتحد في أحد الشرفين وجبت الصدقة، وإن اختلف الشرفان معاً وسب الصدقة مصصة من فح.^(٢)

عليه الدم، وكذا إذا غطت المرأة وجهها بستر بلاس بشرتها عن ما سبق من التخصيص فيه (٦٧هـ) وإن كان أقل من يوم أو أقل من ليلة عليه صدقة عند الحنفية. وفي أقل من ساعة عرفة قصة من ثرة، وهي مفد رحا يعمل الكف.

وهذه بـ الشافعي: "وأعدها" أنه يجب الفداء بمجرد اللبس، ولو لم يستمر زمناً، لأن الارتفاق يحصل بالاستئصال على الشوب، ويحصل محظور الإحرام، فلا يتقيه وجوب الحذفة بالزمن.

وعنده المالكية^(٣) يشترط لوجوب الحذفة من لبس الشوب أو أحف أو غيرهم من محظورات اللبس أن يتفع به من حر أو مرد، فإن لم يتفع به من حر أو مرد بأن لبس قميصاً رقيقاً لا يقي حرّاً ولا برداً يجب لفداء إن اعتد لبعده مدة كاليوم.

ثانياً: التطيب:

١٥٣ - يجب الفداء عند الثلاثة المذكورة^(٤) والشافعية^(٥) والمالكية^(٦) لأي تطيب. كما سبق بيان

(١) المدد ١٢٧/٧، ٣٧٢، ٣٧٣، وشرح اشباح النسخي

١٢٢/٥، وبيان ١: ١٠٩، ١١٥/٩، ١٢٥، ١٢٥، ١٢٥، ١٢٥

الصدقة ١٢٧/٧، لا فرق بين طوف ركن الدرر بقصر

(٢) المحامي ١٢٦/٣، والكاظمي ١٢٦/٣، ومطالع نور الغنى

٣٣٧، ٣٣٧/٢

(٣) شرح السرقات على مختصر خليل ١٢٦/٣، ١٢٦/٣، والفرج

الكبير ١٢٦/٣، ١٢٦/٣، وقاير حاشية العادوي

١٢٦/٣

(٤) شرح لورديني ١٢٦/٣، وشرح الرسالة ١٢٦/٣، والشرح

للكبير ١٢٦/٣، ١٢٦/٣

(٥) المدد ١٢٦/٣، ١٢٦/٣، وبيان مختار ١٢٦/٣، والدرر

الأنجية والأول ١٢٦/٣، ١٢٦/٣

(٦) المغني ١٢٦/٣، والكاظمي ١٢٦/٣، ومطالع نور الدرر ١٢٦/٣

٣٣٧/٢ =

(١) المدد ١٢٦/٣، وشرح الحاشية ١٢٦/٣، ١٢٦/٣، وشرح الزك للمهر

١٢٦/٣، ١٢٦/٣، ١٢٦/٣، ١٢٦/٣، ١٢٦/٣، ١٢٦/٣

(٢) مدارك الشك المنقذ ١٢٦/٣، ١٢٦/٣، ١٢٦/٣، ١٢٦/٣، ١٢٦/٣، ١٢٦/٣

والطهراني سلك الطيب مؤانس

بأن ينظر إلى هذا النوع كم يكون من ريع اللحية، فيجب عليه بحسبه من اطعام.^(١)
 وذهب المالكية^(٢) إلى أنه إن أخذ عشر شعرات فأقل، ولم يقصد إزالة الأذى، فيجب عليه أن يتصدق به مئة مفع، وإن أزاله بقصد إزالتها فيجب للقدية، ولو كانت شعرة واحدة. ويجب للقدية أيضا إذا أزيل أكثر من عشر شعرات لأني سبب كان. وشعر البدن كله سواء.

وذهب الشافعي^(٣) وأبو حنيفة إلى أنه يجب القدية لو جلت ثلاث شعرات «أكثر» كما يجب لو جلت جميع الرأس، بل جميع البدن، بشرط اتخاذ المجلس، أي الزمان والمكان. ولو جلت شعرة أو شعرتين ففي شعرة مده. وفي شعرتين مدهان من الفصح، وسواء في ذلك كله شعر الرأس وشعر البدن.

١٥٦ - أما إذا سقط شعر الحرم بنفسه من غير صنع آدمي فلا قدية باتفاق المذاهب.

١٥٧ - إذا حلق محرم رأس غيره، أو حلق غيره رأسه - وعمل المسألة إذا كان الحلق لغیر التحلل - قتل محرم المحلوق الدم عند اغتصية، ولو كان كارهها، وأما غيرهم فمدهم تفصيل في حق المحلق

١٥٤ - لم يجب محرم محرماً أو حلالاً ملام شيء على الضاعل وإنما دس أطيب. عند الحنفية^(٤) «أو هل الضرف الآخر الدم إن كان محرماً وإن كان مكروهاً. وعند الثلاثة التفصيل الآتي في مسألة الحلق (فـ ١٥٧) لكن عنه في حال لا تترك فيه القدية إلا بسدحه، بل يهدر بالاله. فإن تراعى لزومه اغتداء.

ثالثاً: الحلق أو التقصير:

١٥٥ - مذهب الحنفية^(٥) أن من حلق ريع رأسه أو ريع طيبه يجب عليه دم، لأن الريع يقوم مقام الكل، فيجب فيه الفدية التي دلت عليه الآية الكريمة.

وأوجب رأسه وحيته وإبطيه وكل بدنه في مجلس واحد فعليه دم واحد، وإن تخطفت بمجلس فلكي علس موجه.

وإن حلق شخصاً من شعره أقل من الربع يجب عليه الصدقة، أما إن حلق من رأسه أو طيبه عند الوضوء أو الحنث ثلاث شعرات فعليه بكل شعرة صدقة (كف من طهارة).

وإن حلق رقبته كلها، أو إبطيه، أو أهداه، يجب الدم. أما إن حلق بعض واحد منها، وإن كثر فتجب الصدقة، لأن حلق جزء معصوم من هذه الأشياء ليس ارتعافاً كاملاً، لعدم جريان العادة بحلق البعض فيها، فلا يجب إلا الصدقة.

وقدر الحنفية أن في حلق الشارب حكومة عدد،

(١) مثاله: لو أخذ من الشارب في رصاصة من اللعبة - بعد من الضربة يساوي ريع الدم.

(٢) شرح الرردلي ٣٠٩، والشرح الكبير ٩١/٤، وحاشية الحدوى ١٥٧، وحاشية الصفدي ١١٩، وفيها: أكثر من عشرين شعرة.

(٣) لصريح ٣٥١، ٣٥٦، ٣٥٧، ورواية المختار ٤١١/٢.

(٤) (٥) ٣٩٦، ٤١٠، والكناني ١٢٢، ١٢٤، (٦) عطايت آوي نس ٤٠١/٢، ٤٠٢.

(١) المصدر المقتضب ٢٦٨.

(٢) شرح الكثر العيني ١٠١/١، ١٠٢، ونسالة المقتضب.

٢٦٠، ٢٦٨.

والحقوق. وهذه المسألة ثلاث صور تفصيلها الفقرة
الاعطية بين حكمها فيما يلي :

لصورة الأولى : أن يكون محرماً فعل العزم
الخالق صدقه عند الحنفية ، سواء خلق بأمر المخلوق أو
بغير أمره ، وإن شاء أو مكرهاً ، ما لم يكن خلقه في أول
الخلق . وإن كان فيه فلا شيء عليه .

وقال المالكية والشافعية والحنابلة : إن خلق له
بغير رضا القلبية على العاقب ، وإن كان برضا فعل
المخلوق مبرراً . ومن الخلق قلبية ، وفيها حدة .

لصورة الثانية : أن يكون الخلق محرماً والغشوق
حلالاً ، وكذلك عن الخلق المحرم صدقة عند
الحنفية . وقال المالكية : يعتد بالخلق . وعنده في
تفسيره قولان : قول أنه يلزم قدر حقة ، أي من يد
واحدة من طعام . وقول أن عليه القدية .

وقال الشافعية والحنابلة : لا حدة عن الخلق ،
ولو خلق له المحرم بغير إرادته ، إلا أنه لا حدة لشعره في حق
الإحرام .

لصورة الثالثة : أن يكون الخلق حلالاً وباللهي
محرماً ، فعل طلاق صدقة عند الحنفية . وقال المالكية
والشافعية والحنابلة : إن كان بإذن المحرم أو عدم
ممانعته على المحرم القدية . وإن كان الخلق بغير إذن
المحرم ففي خلال الحياة .^(١)

رابعاً : تقليم الأظفار :

١٥٨ - قال الحنفية : إذا قص أظفار يديه

ورجبيه جميعها في مجلس واحد نجب عليه طاعة . وكذا
إذا قص أظفاره واحدة ، أو رجل واحد ، نجبه
تماماً . وإن قص أصب من خمسة أظفار من يد واحدة ،
أو خمسة متفرقة من أظفاره ، نجب عليه صدقة لكن
قليل .

وبذهب المالكية أنه إن قلم ظفراً واحداً شيئاً
أو تركها ، لا لإمالة أدنى ، ولا لكسره . يجب عليه
صدقة حقة من طعام . وإن قص ذلك لإمالة لأدنى
أو لوسخ قفيه فدية . وإن قلمه لكسره فلا شيء عليه .
والشافعية مبهمة . ويقتصر على ما كسره منه . وإن قلم
تقصر بين في مجلس واحد فدية ، ولو لم يقصد إمالة
أدنى . وإن قطع واحداً بعد آخر وإن كان في يده
صدقه ، وإلا فهو كمن تقص حقة .

وهذه الشافعية والحنابلة : يجب العدة في
تعطيل ثلاثة أظفار صادرة في مجلس واحد ، ويجب في
أظفار تطهرين ما يجب في الشربتين .

خاصة : قتل الفم :

١٥٩ - وهو منصوص بهذا البحث ، وأن فيه إزالة
الأنس . لذا يقتصر تبسّطه على بدن المحرم أو
شبهه . فقد ذهب الشافعية إلى بدنه على المحرم الفم
بدنه وإسناده لأنه من أقبليات الذبذبة . وقد صح أمر
رسول الله صلى الله عليه وسلم بعض الفرس أحسن
في الخيل والمحرم ، وأخيراً بها كل حيوان مؤلف .

(١) حاشية العلوي ١١٦٠ ، شرح المبكر ١٤٠ ، وبشبهه
بعض من ١٥٣ ، ١٩٦ .

(٢) الله ١٠٠٠ ، المحرم ٣٦٦ ، ٣٦٨ ، وبأن صح ١٥١ .

(٣) التمتع ١٩٩ ، ١٠٠ ، وكذا ١٠٠ ، ١٠٣ ، وبطلان
أبى الله ٣٨٠ .

(١) - المسحوط ١٠٠ ، ١٠١ ، ١٠٢ ، ١٠٣ ، ١٠٤ ، ١٠٥ ، ١٠٦ ، ١٠٧ ، ١٠٨ ، ١٠٩ ، ١١٠ ، ١١١ ، ١١٢ ، ١١٣ ، ١١٤ ، ١١٥ ، ١١٦ ، ١١٧ ، ١١٨ ، ١١٩ ، ١٢٠ ، ١٢١ ، ١٢٢ ، ١٢٣ ، ١٢٤ ، ١٢٥ ، ١٢٦ ، ١٢٧ ، ١٢٨ ، ١٢٩ ، ١٣٠ ، ١٣١ ، ١٣٢ ، ١٣٣ ، ١٣٤ ، ١٣٥ ، ١٣٦ ، ١٣٧ ، ١٣٨ ، ١٣٩ ، ١٤٠ ، ١٤١ ، ١٤٢ ، ١٤٣ ، ١٤٤ ، ١٤٥ ، ١٤٦ ، ١٤٧ ، ١٤٨ ، ١٤٩ ، ١٥٠ ، ١٥١ ، ١٥٢ ، ١٥٣ ، ١٥٤ ، ١٥٥ ، ١٥٦ ، ١٥٧ ، ١٥٨ ، ١٥٩ ، ١٦٠ ، ١٦١ ، ١٦٢ ، ١٦٣ ، ١٦٤ ، ١٦٥ ، ١٦٦ ، ١٦٧ ، ١٦٨ ، ١٦٩ ، ١٧٠ ، ١٧١ ، ١٧٢ ، ١٧٣ ، ١٧٤ ، ١٧٥ ، ١٧٦ ، ١٧٧ ، ١٧٨ ، ١٧٩ ، ١٨٠ ، ١٨١ ، ١٨٢ ، ١٨٣ ، ١٨٤ ، ١٨٥ ، ١٨٦ ، ١٨٧ ، ١٨٨ ، ١٨٩ ، ١٩٠ ، ١٩١ ، ١٩٢ ، ١٩٣ ، ١٩٤ ، ١٩٥ ، ١٩٦ ، ١٩٧ ، ١٩٨ ، ١٩٩ ، ٢٠٠ ، ٢٠١ ، ٢٠٢ ، ٢٠٣ ، ٢٠٤ ، ٢٠٥ ، ٢٠٦ ، ٢٠٧ ، ٢٠٨ ، ٢٠٩ ، ٢١٠ ، ٢١١ ، ٢١٢ ، ٢١٣ ، ٢١٤ ، ٢١٥ ، ٢١٦ ، ٢١٧ ، ٢١٨ ، ٢١٩ ، ٢٢٠ ، ٢٢١ ، ٢٢٢ ، ٢٢٣ ، ٢٢٤ ، ٢٢٥ ، ٢٢٦ ، ٢٢٧ ، ٢٢٨ ، ٢٢٩ ، ٢٣٠ ، ٢٣١ ، ٢٣٢ ، ٢٣٣ ، ٢٣٤ ، ٢٣٥ ، ٢٣٦ ، ٢٣٧ ، ٢٣٨ ، ٢٣٩ ، ٢٤٠ ، ٢٤١ ، ٢٤٢ ، ٢٤٣ ، ٢٤٤ ، ٢٤٥ ، ٢٤٦ ، ٢٤٧ ، ٢٤٨ ، ٢٤٩ ، ٢٥٠ ، ٢٥١ ، ٢٥٢ ، ٢٥٣ ، ٢٥٤ ، ٢٥٥ ، ٢٥٦ ، ٢٥٧ ، ٢٥٨ ، ٢٥٩ ، ٢٦٠ ، ٢٦١ ، ٢٦٢ ، ٢٦٣ ، ٢٦٤ ، ٢٦٥ ، ٢٦٦ ، ٢٦٧ ، ٢٦٨ ، ٢٦٩ ، ٢٧٠ ، ٢٧١ ، ٢٧٢ ، ٢٧٣ ، ٢٧٤ ، ٢٧٥ ، ٢٧٦ ، ٢٧٧ ، ٢٧٨ ، ٢٧٩ ، ٢٨٠ ، ٢٨١ ، ٢٨٢ ، ٢٨٣ ، ٢٨٤ ، ٢٨٥ ، ٢٨٦ ، ٢٨٧ ، ٢٨٨ ، ٢٨٩ ، ٢٩٠ ، ٢٩١ ، ٢٩٢ ، ٢٩٣ ، ٢٩٤ ، ٢٩٥ ، ٢٩٦ ، ٢٩٧ ، ٢٩٨ ، ٢٩٩ ، ٣٠٠ ، ٣٠١ ، ٣٠٢ ، ٣٠٣ ، ٣٠٤ ، ٣٠٥ ، ٣٠٦ ، ٣٠٧ ، ٣٠٨ ، ٣٠٩ ، ٣١٠ ، ٣١١ ، ٣١٢ ، ٣١٣ ، ٣١٤ ، ٣١٥ ، ٣١٦ ، ٣١٧ ، ٣١٨ ، ٣١٩ ، ٣٢٠ ، ٣٢١ ، ٣٢٢ ، ٣٢٣ ، ٣٢٤ ، ٣٢٥ ، ٣٢٦ ، ٣٢٧ ، ٣٢٨ ، ٣٢٩ ، ٣٣٠ ، ٣٣١ ، ٣٣٢ ، ٣٣٣ ، ٣٣٤ ، ٣٣٥ ، ٣٣٦ ، ٣٣٧ ، ٣٣٨ ، ٣٣٩ ، ٣٤٠ ، ٣٤١ ، ٣٤٢ ، ٣٤٣ ، ٣٤٤ ، ٣٤٥ ، ٣٤٦ ، ٣٤٧ ، ٣٤٨ ، ٣٤٩ ، ٣٥٠ ، ٣٥١ ، ٣٥٢ ، ٣٥٣ ، ٣٥٤ ، ٣٥٥ ، ٣٥٦ ، ٣٥٧ ، ٣٥٨ ، ٣٥٩ ، ٣٦٠ ، ٣٦١ ، ٣٦٢ ، ٣٦٣ ، ٣٦٤ ، ٣٦٥ ، ٣٦٦ ، ٣٦٧ ، ٣٦٨ ، ٣٦٩ ، ٣٧٠ ، ٣٧١ ، ٣٧٢ ، ٣٧٣ ، ٣٧٤ ، ٣٧٥ ، ٣٧٦ ، ٣٧٧ ، ٣٧٨ ، ٣٧٩ ، ٣٨٠ ، ٣٨١ ، ٣٨٢ ، ٣٨٣ ، ٣٨٤ ، ٣٨٥ ، ٣٨٦ ، ٣٨٧ ، ٣٨٨ ، ٣٨٩ ، ٣٩٠ ، ٣٩١ ، ٣٩٢ ، ٣٩٣ ، ٣٩٤ ، ٣٩٥ ، ٣٩٦ ، ٣٩٧ ، ٣٩٨ ، ٣٩٩ ، ٤٠٠ ، ٤٠١ ، ٤٠٢ ، ٤٠٣ ، ٤٠٤ ، ٤٠٥ ، ٤٠٦ ، ٤٠٧ ، ٤٠٨ ، ٤٠٩ ، ٤١٠ ، ٤١١ ، ٤١٢ ، ٤١٣ ، ٤١٤ ، ٤١٥ ، ٤١٦ ، ٤١٧ ، ٤١٨ ، ٤١٩ ، ٤٢٠ ، ٤٢١ ، ٤٢٢ ، ٤٢٣ ، ٤٢٤ ، ٤٢٥ ، ٤٢٦ ، ٤٢٧ ، ٤٢٨ ، ٤٢٩ ، ٤٣٠ ، ٤٣١ ، ٤٣٢ ، ٤٣٣ ، ٤٣٤ ، ٤٣٥ ، ٤٣٦ ، ٤٣٧ ، ٤٣٨ ، ٤٣٩ ، ٤٤٠ ، ٤٤١ ، ٤٤٢ ، ٤٤٣ ، ٤٤٤ ، ٤٤٥ ، ٤٤٦ ، ٤٤٧ ، ٤٤٨ ، ٤٤٩ ، ٤٥٠ ، ٤٥١ ، ٤٥٢ ، ٤٥٣ ، ٤٥٤ ، ٤٥٥ ، ٤٥٦ ، ٤٥٧ ، ٤٥٨ ، ٤٥٩ ، ٤٦٠ ، ٤٦١ ، ٤٦٢ ، ٤٦٣ ، ٤٦٤ ، ٤٦٥ ، ٤٦٦ ، ٤٦٧ ، ٤٦٨ ، ٤٦٩ ، ٤٧٠ ، ٤٧١ ، ٤٧٢ ، ٤٧٣ ، ٤٧٤ ، ٤٧٥ ، ٤٧٦ ، ٤٧٧ ، ٤٧٨ ، ٤٧٩ ، ٤٨٠ ، ٤٨١ ، ٤٨٢ ، ٤٨٣ ، ٤٨٤ ، ٤٨٥ ، ٤٨٦ ، ٤٨٧ ، ٤٨٨ ، ٤٨٩ ، ٤٩٠ ، ٤٩١ ، ٤٩٢ ، ٤٩٣ ، ٤٩٤ ، ٤٩٥ ، ٤٩٦ ، ٤٩٧ ، ٤٩٨ ، ٤٩٩ ، ٥٠٠ ، ٥٠١ ، ٥٠٢ ، ٥٠٣ ، ٥٠٤ ، ٥٠٥ ، ٥٠٦ ، ٥٠٧ ، ٥٠٨ ، ٥٠٩ ، ٥١٠ ، ٥١١ ، ٥١٢ ، ٥١٣ ، ٥١٤ ، ٥١٥ ، ٥١٦ ، ٥١٧ ، ٥١٨ ، ٥١٩ ، ٥٢٠ ، ٥٢١ ، ٥٢٢ ، ٥٢٣ ، ٥٢٤ ، ٥٢٥ ، ٥٢٦ ، ٥٢٧ ، ٥٢٨ ، ٥٢٩ ، ٥٣٠ ، ٥٣١ ، ٥٣٢ ، ٥٣٣ ، ٥٣٤ ، ٥٣٥ ، ٥٣٦ ، ٥٣٧ ، ٥٣٨ ، ٥٣٩ ، ٥٤٠ ، ٥٤١ ، ٥٤٢ ، ٥٤٣ ، ٥٤٤ ، ٥٤٥ ، ٥٤٦ ، ٥٤٧ ، ٥٤٨ ، ٥٤٩ ، ٥٥٠ ، ٥٥١ ، ٥٥٢ ، ٥٥٣ ، ٥٥٤ ، ٥٥٥ ، ٥٥٦ ، ٥٥٧ ، ٥٥٨ ، ٥٥٩ ، ٥٦٠ ، ٥٦١ ، ٥٦٢ ، ٥٦٣ ، ٥٦٤ ، ٥٦٥ ، ٥٦٦ ، ٥٦٧ ، ٥٦٨ ، ٥٦٩ ، ٥٧٠ ، ٥٧١ ، ٥٧٢ ، ٥٧٣ ، ٥٧٤ ، ٥٧٥ ، ٥٧٦ ، ٥٧٧ ، ٥٧٨ ، ٥٧٩ ، ٥٨٠ ، ٥٨١ ، ٥٨٢ ، ٥٨٣ ، ٥٨٤ ، ٥٨٥ ، ٥٨٦ ، ٥٨٧ ، ٥٨٨ ، ٥٨٩ ، ٥٩٠ ، ٥٩١ ، ٥٩٢ ، ٥٩٣ ، ٥٩٤ ، ٥٩٥ ، ٥٩٦ ، ٥٩٧ ، ٥٩٨ ، ٥٩٩ ، ٦٠٠ ، ٦٠١ ، ٦٠٢ ، ٦٠٣ ، ٦٠٤ ، ٦٠٥ ، ٦٠٦ ، ٦٠٧ ، ٦٠٨ ، ٦٠٩ ، ٦١٠ ، ٦١١ ، ٦١٢ ، ٦١٣ ، ٦١٤ ، ٦١٥ ، ٦١٦ ، ٦١٧ ، ٦١٨ ، ٦١٩ ، ٦٢٠ ، ٦٢١ ، ٦٢٢ ، ٦٢٣ ، ٦٢٤ ، ٦٢٥ ، ٦٢٦ ، ٦٢٧ ، ٦٢٨ ، ٦٢٩ ، ٦٣٠ ، ٦٣١ ، ٦٣٢ ، ٦٣٣ ، ٦٣٤ ، ٦٣٥ ، ٦٣٦ ، ٦٣٧ ، ٦٣٨ ، ٦٣٩ ، ٦٤٠ ، ٦٤١ ، ٦٤٢ ، ٦٤٣ ، ٦٤٤ ، ٦٤٥ ، ٦٤٦ ، ٦٤٧ ، ٦٤٨ ، ٦٤٩ ، ٦٥٠ ، ٦٥١ ، ٦٥٢ ، ٦٥٣ ، ٦٥٤ ، ٦٥٥ ، ٦٥٦ ، ٦٥٧ ، ٦٥٨ ، ٦٥٩ ، ٦٦٠ ، ٦٦١ ، ٦٦٢ ، ٦٦٣ ، ٦٦٤ ، ٦٦٥ ، ٦٦٦ ، ٦٦٧ ، ٦٦٨ ، ٦٦٩ ، ٦٧٠ ، ٦٧١ ، ٦٧٢ ، ٦٧٣ ، ٦٧٤ ، ٦٧٥ ، ٦٧٦ ، ٦٧٧ ، ٦٧٨ ، ٦٧٩ ، ٦٨٠ ، ٦٨١ ، ٦٨٢ ، ٦٨٣ ، ٦٨٤ ، ٦٨٥ ، ٦٨٦ ، ٦٨٧ ، ٦٨٨ ، ٦٨٩ ، ٦٩٠ ، ٦٩١ ، ٦٩٢ ، ٦٩٣ ، ٦٩٤ ، ٦٩٥ ، ٦٩٦ ، ٦٩٧ ، ٦٩٨ ، ٦٩٩ ، ٧٠٠ ، ٧٠١ ، ٧٠٢ ، ٧٠٣ ، ٧٠٤ ، ٧٠٥ ، ٧٠٦ ، ٧٠٧ ، ٧٠٨ ، ٧٠٩ ، ٧١٠ ، ٧١١ ، ٧١٢ ، ٧١٣ ، ٧١٤ ، ٧١٥ ، ٧١٦ ، ٧١٧ ، ٧١٨ ، ٧١٩ ، ٧٢٠ ، ٧٢١ ، ٧٢٢ ، ٧٢٣ ، ٧٢٤ ، ٧٢٥ ، ٧٢٦ ، ٧٢٧ ، ٧٢٨ ، ٧٢٩ ، ٧٣٠ ، ٧٣١ ، ٧٣٢ ، ٧٣٣ ، ٧٣٤ ، ٧٣٥ ، ٧٣٦ ، ٧٣٧ ، ٧٣٨ ، ٧٣٩ ، ٧٤٠ ، ٧٤١ ، ٧٤٢ ، ٧٤٣ ، ٧٤٤ ، ٧٤٥ ، ٧٤٦ ، ٧٤٧ ، ٧٤٨ ، ٧٤٩ ، ٧٥٠ ، ٧٥١ ، ٧٥٢ ، ٧٥٣ ، ٧٥٤ ، ٧٥٥ ، ٧٥٦ ، ٧٥٧ ، ٧٥٨ ، ٧٥٩ ، ٧٦٠ ، ٧٦١ ، ٧٦٢ ، ٧٦٣ ، ٧٦٤ ، ٧٦٥ ، ٧٦٦ ، ٧٦٧ ، ٧٦٨ ، ٧٦٩ ، ٧٧٠ ، ٧٧١ ، ٧٧٢ ، ٧٧٣ ، ٧٧٤ ، ٧٧٥ ، ٧٧٦ ، ٧٧٧ ، ٧٧٨ ، ٧٧٩ ، ٧٨٠ ، ٧٨١ ، ٧٨٢ ، ٧٨٣ ، ٧٨٤ ، ٧٨٥ ، ٧٨٦ ، ٧٨٧ ، ٧٨٨ ، ٧٨٩ ، ٧٩٠ ، ٧٩١ ، ٧٩٢ ، ٧٩٣ ، ٧٩٤ ، ٧٩٥ ، ٧٩٦ ، ٧٩٧ ، ٧٩٨ ، ٧٩٩ ، ٨٠٠ ، ٨٠١ ، ٨٠٢ ، ٨٠٣ ، ٨٠٤ ، ٨٠٥ ، ٨٠٦ ، ٨٠٧ ، ٨٠٨ ، ٨٠٩ ، ٨١٠ ، ٨١١ ، ٨١٢ ، ٨١٣ ، ٨١٤ ، ٨١٥ ، ٨١٦ ، ٨١٧ ، ٨١٨ ، ٨١٩ ، ٨٢٠ ، ٨٢١ ، ٨٢٢ ، ٨٢٣ ، ٨٢٤ ، ٨٢٥ ، ٨٢٦ ، ٨٢٧ ، ٨٢٨ ، ٨٢٩ ، ٨٣٠ ، ٨٣١ ، ٨٣٢ ، ٨٣٣ ، ٨٣٤ ، ٨٣٥ ، ٨٣٦ ، ٨٣٧ ، ٨٣٨ ، ٨٣٩ ، ٨٤٠ ، ٨٤١ ، ٨٤٢ ، ٨٤٣ ، ٨٤٤ ، ٨٤٥ ، ٨٤٦ ، ٨٤٧ ، ٨٤٨ ، ٨٤٩ ، ٨٥٠ ، ٨٥١ ، ٨٥٢ ، ٨٥٣ ، ٨٥٤ ، ٨٥٥ ، ٨٥٦ ، ٨٥٧ ، ٨٥٨ ، ٨٥٩ ، ٨٦٠ ، ٨٦١ ، ٨٦٢ ، ٨٦٣ ، ٨٦٤ ، ٨٦٥ ، ٨٦٦ ، ٨٦٧ ، ٨٦٨ ، ٨٦٩ ، ٨٧٠ ، ٨٧١ ، ٨٧٢ ، ٨٧٣ ، ٨٧٤ ، ٨٧٥ ، ٨٧٦ ، ٨٧٧ ، ٨٧٨ ، ٨٧٩ ، ٨٨٠ ، ٨٨١ ، ٨٨٢ ، ٨٨٣ ، ٨٨٤ ، ٨٨٥ ، ٨٨٦ ، ٨٨٧ ، ٨٨٨ ، ٨٨٩ ، ٨٩٠ ، ٨٩١ ، ٨٩٢ ، ٨٩٣ ، ٨٩٤ ، ٨٩٥ ، ٨٩٦ ، ٨٩٧ ، ٨٩٨ ، ٨٩٩ ، ٩٠٠ ، ٩٠١ ، ٩٠٢ ، ٩٠٣ ، ٩٠٤ ، ٩٠٥ ، ٩٠٦ ، ٩٠٧ ، ٩٠٨ ، ٩٠٩ ، ٩١٠ ، ٩١١ ، ٩١٢ ، ٩١٣ ، ٩١٤ ، ٩١٥ ، ٩١٦ ، ٩١٧ ، ٩١٨ ، ٩١٩ ، ٩٢٠ ، ٩٢١ ، ٩٢٢ ، ٩٢٣ ، ٩٢٤ ، ٩٢٥ ، ٩٢٦ ، ٩٢٧ ، ٩٢٨ ، ٩٢٩ ، ٩٣٠ ، ٩٣١ ، ٩٣٢ ، ٩٣٣ ، ٩٣٤ ، ٩٣٥ ، ٩٣٦ ، ٩٣٧ ، ٩٣٨ ، ٩٣٩ ، ٩٤٠ ، ٩٤١ ، ٩٤٢ ، ٩٤٣ ، ٩٤٤ ، ٩٤٥ ، ٩٤٦ ، ٩٤٧ ، ٩٤٨ ، ٩٤٩ ، ٩٥٠ ، ٩٥١ ، ٩٥٢ ، ٩٥٣ ، ٩٥٤ ، ٩٥٥ ، ٩٥٦ ، ٩٥٧ ، ٩٥٨ ، ٩٥٩ ، ٩٦٠ ، ٩٦١ ، ٩٦٢ ، ٩٦٣ ، ٩٦٤ ، ٩٦٥ ، ٩٦٦ ، ٩٦٧ ، ٩٦٨ ، ٩٦٩ ، ٩٧٠ ، ٩٧١ ، ٩٧٢ ، ٩٧٣ ، ٩٧٤ ، ٩٧٥ ، ٩٧٦ ، ٩٧٧ ، ٩٧٨ ، ٩٧٩ ، ٩٨٠ ، ٩٨١ ، ٩٨٢ ، ٩٨٣ ، ٩٨٤ ، ٩٨٥ ، ٩٨٦ ، ٩٨٧ ، ٩٨٨ ، ٩٨٩ ، ٩٩٠ ، ٩٩١ ، ٩٩٢ ، ٩٩٣ ، ٩٩٤ ، ٩٩٥ ، ٩٩٦ ، ٩٩٧ ، ٩٩٨ ، ٩٩٩ ، ١٠٠٠ ، ١٠٠١ ، ١٠٠٢ ، ١٠٠٣ ، ١٠٠٤ ، ١٠٠٥ ، ١٠٠٦ ، ١٠٠٧ ، ١٠٠٨ ، ١٠٠٩ ، ١٠١٠ ، ١٠١١ ، ١٠١٢ ، ١٠١٣ ، ١٠١٤ ، ١٠١٥ ، ١٠١٦ ، ١٠١٧ ، ١٠١٨ ، ١٠١٩ ، ١٠٢٠ ، ١٠٢١ ، ١٠٢٢ ، ١٠٢٣ ، ١٠٢٤ ، ١٠٢٥ ، ١٠٢٦ ، ١٠٢٧ ، ١٠٢٨ ، ١٠٢٩ ، ١٠٣٠ ، ١٠٣١ ، ١٠٣٢ ، ١٠٣٣ ، ١٠٣٤ ، ١٠٣٥ ، ١٠٣٦ ، ١٠٣٧ ، ١٠٣٨ ، ١٠٣٩ ، ١٠٤٠ ، ١٠٤١ ، ١٠٤٢ ، ١٠٤٣ ، ١٠٤٤ ، ١٠٤٥ ، ١٠٤٦ ، ١٠٤٧ ، ١٠٤٨ ، ١٠٤٩ ، ١٠٥٠ ، ١٠٥١ ، ١٠٥٢ ، ١٠٥٣ ، ١٠٥٤ ، ١٠٥٥ ، ١٠٥٦ ، ١٠٥٧ ، ١٠٥٨ ، ١٠٥٩ ، ١٠٦٠ ، ١٠٦١ ، ١٠٦٢ ، ١٠٦٣ ، ١٠٦٤ ، ١٠٦٥ ، ١٠٦٦ ، ١٠٦٧ ، ١٠٦٨ ، ١٠٦٩ ، ١٠٧٠ ، ١٠٧١ ، ١٠٧٢ ، ١٠٧٣ ، ١٠٧٤ ، ١٠٧٥ ، ١٠٧٦ ، ١٠٧٧ ، ١٠٧٨ ، ١٠٧٩ ، ١٠٨٠ ، ١٠٨١ ، ١٠٨٢ ، ١٠٨٣ ، ١٠٨٤ ، ١٠٨٥ ، ١٠٨٦ ، ١٠٨٧ ، ١٠٨٨ ، ١٠٨٩ ، ١٠٩٠ ، ١٠٩١ ، ١٠٩٢ ، ١٠٩٣ ، ١٠٩٤ ، ١٠٩٥ ، ١٠٩٦ ، ١٠٩٧ ، ١٠٩٨ ، ١٠٩٩ ، ١١٠٠ ، ١١٠١ ، ١١٠٢ ، ١١٠٣ ، ١١٠٤ ، ١١٠٥ ، ١١٠٦ ، ١١٠٧ ، ١١٠٨ ، ١١٠٩ ، ١١١٠ ، ١١١١ ، ١١١٢ ، ١١١٣ ، ١١١٤ ، ١١١٥ ، ١١١٦ ، ١١١٧ ، ١١١٨ ، ١١١٩ ، ١١٢٠ ، ١١٢١ ، ١١٢٢ ، ١١٢٣ ، ١١٢٤ ، ١١٢٥ ، ١١٢٦ ، ١١٢٧ ، ١١٢٨ ، ١١٢٩ ، ١١٣٠ ، ١١٣١ ، ١١٣٢ ، ١١٣٣ ، ١١٣٤ ، ١١٣٥ ، ١١٣٦ ، ١١٣٧ ، ١١٣٨ ، ١١٣٩ ، ١١٤٠ ، ١١٤١ ، ١١٤٢ ، ١١٤٣ ، ١١٤٤ ، ١١٤٥ ، ١١٤٦ ، ١١٤٧ ، ١١٤٨ ، ١١٤٩ ، ١١٥٠ ، ١١٥١ ، ١١٥٢ ، ١١٥٣ ، ١١٥٤ ، ١١٥٥ ، ١١٥٦ ، ١١٥٧ ، ١١٥٨ ، ١١٥٩ ، ١١٦٠ ، ١١٦١ ، ١١٦٢ ، ١١٦٣ ، ١١٦٤ ، ١١٦٥ ، ١١٦٦ ، ١١٦٧ ، ١١٦٨ ، ١١٦٩ ، ١١٧٠ ، ١١٧١ ، ١١٧٢ ، ١١٧٣ ، ١١٧٤ ، ١١٧٥ ، ١١٧٦ ، ١١٧٧ ، ١١٧٨ ، ١١٧٩ ، ١١٨٠ ، ١١٨١ ، ١١٨٢ ، ١١٨٣ ، ١١٨٤ ، ١١٨٥ ، ١١٨٦ ، ١١٨٧ ، ١١٨٨ ، ١١٨٩ ، ١١٩٠ ، ١١٩١ ، ١١٩٢ ، ١١٩٣ ، ١١٩٤ ، ١١٩٥ ، ١١٩٦ ، ١١٩٧ ، ١١٩٨ ، ١١٩٩ ، ١٢٠٠ ، ١٢٠١ ، ١٢٠٢ ، ١٢٠٣ ، ١٢٠٤ ، ١٢٠٥ ، ١٢٠٦ ، ١٢٠٧ ، ١٢٠٨ ، ١٢٠٩ ، ١٢١٠ ، ١٢١١ ، ١٢١٢ ، ١٢١٣ ، ١٢١٤ ، ١٢١٥ ، ١٢١٦ ، ١٢١٧ ، ١٢١٨ ، ١٢١٩ ، ١٢٢٠ ، ١٢٢١ ، ١٢٢٢ ، ١٢٢٣ ، ١٢٢٤ ، ١٢٢٥ ، ١٢٢٦ ، ١٢٢٧ ، ١٢٢٨ ، ١٢٢٩ ، ١٢٣٠ ، ١٢٣١ ، ١٢٣٢ ، ١٢٣٣ ، ١٢٣٤ ، ١٢٣٥ ، ١٢٣٦ ، ١٢٣٧ ، ١٢٣٨ ، ١٢٣٩ ، ١٢٤٠ ، ١٢٤١ ، ١٢٤٢ ، ١٢٤٣ ، ١٢٤٤ ، ١٢٤٥ ، ١٢٤٦ ، ١٢٤٧ ، ١٢٤٨ ، ١٢٤٩ ، ١٢٥٠ ، ١٢٥١ ، ١٢٥٢ ، ١٢٥٣ ، ١٢٥٤ ، ١٢٥٥ ، ١٢٥٦ ، ١٢٥٧ ، ١٢٥٨ ، ١٢٥٩ ، ١٢٦٠ ، ١٢٦١ ، ١٢٦٢ ، ١٢٦٣ ، ١٢٦٤ ، ١٢٦٥ ، ١٢٦٦ ، ١٢٦٧ ، ١٢٦٨ ، ١٢٦٩ ، ١٢٧٠ ، ١٢٧١ ، ١٢٧٢ ، ١٢٧٣ ، ١٢٧٤ ، ١٢٧٥ ، ١٢٧٦ ، ١٢٧٧ ، ١٢٧٨ ، ١٢٧٩ ، ١٢٨٠ ، ١٢٨١ ، ١٢٨٢ ، ١٢٨٣ ، ١٢٨٤ ، ١٢٨٥ ، ١٢٨٦ ، ١٢٨٧ ، ١٢٨٨ ، ١٢٨٩ ، ١٢٩٠ ، ١٢٩١ ، ١٢٩٢ ، ١٢٩٣ ، ١٢٩٤ ، ١٢٩٥ ، ١٢٩٦ ، ١٢٩٧ ، ١٢٩٨ ، ١٢٩٩ ، ١٣٠٠ ، ١٣٠١ ، ١٣٠٢ ، ١٣٠٣ ، ١٣٠٤ ، ١٣٠٥ ، ١٣٠٦ ، ١٣٠٧ ، ١٣٠٨ ، ١٣٠٩ ، ١٣١٠ ، ١٣١١ ، ١٣١٢ ، ١٣١٣ ، ١٣١٤ ، ١٣١٥ ، ١٣١٦ ، ١٣١٧ ، ١٣١٨ ، ١٣١٩ ، ١٣٢٠ ، ١٣٢١ ، ١٣٢٢ ، ١٣٢٣ ، ١٣٢٤ ، ١٣٢٥ ، ١٣٢٦ ، ١٣٢٧ ، ١٣٢٨ ، ١٣٢٩ ، ١٣٣٠ ، ١٣٣١ ، ١٣٣٢ ، ١٣٣٣ ، ١٣٣٤ ، ١٣٣٥ ، ١٣٣٦ ، ١٣٣٧ ، ١٣٣٨ ، ١٣٣٩ ، ١٣٤٠ ، ١٣٤١ ، ١٣٤٢ ، ١٣٤٣ ، ١٣٤٤ ، ١٣٤٥ ، ١٣٤٦ ، ١٣٤٧ ، ١٣٤٨ ، ١٣٤٩ ، ١٣٥٠ ، ١٣٥١ ، ١٣٥٢ ، ١٣٥٣ ، ١٣٥٤ ، ١٣٥٥ ، ١٣٥٦ ، ١٣٥٧ ،

المبحث الثاني

في قفس الصبيدها يتعلّق به

١٦٠ - أجمع له له، عن وهو، الحزاه، في قتل
الصبي، استدلالاً بقوله تعالى: «إنا لها الذين أمثالاً
لا نقتلوا الصبي» وأنتم حرّم ومن قلّظ بكنكم تشنفاً
فجبر، مثل ما قتل من التعم بكنكم به ذوا علل
مكنكم هذا بالغ للكنة أو كذا هذه قتل من كمن، أو
عقل ذلك صيات بكنكم وقال الله عفا الله عفا
سلف ومن عفا فيشبه الله بكنه والله غير ذو
الغفار (١)

أولاً : قبل البدء :

١٦١ - وجوب اخراج في قضا الصيد عمداً متفق عليه معلا منه الآفة لثكرته السابق.

١٦٢ - إنَّ عَيْنَ الْعَجَبِ فِي هَذَا الْكِتَابِ كَالْعَجَبِ
يَجِبُ فِيهِ جَوَابُهُ إِذَا دُعِيَ إِلَيْهِ، لِأَرْبَعِ أَشْهُاءَ
لِعَمُومَةِ مَا شَرَعْتَ جَمَاعَةً لِلْعَلْفِ، وَذَلِكَ بِمُسْتَوَى
فِي الْعَدِّ وَالْمَقَادِيرِ وَالْأَحْكَامِ وَالْأَسَانِدِ^(١٢)

١٩٣ - إن هذا الجزء هو كما هيئت الآلة : مثل
مناقشة من أجمع. ونعني به عن انفصال الثبات.

نكم اجتمعوا بعد هذا في نفس هذين الأمرين:

دهب طيبة : إلى أنه نذر فيه العهد مقوم

أما هل شعر الزمزم والحجة خاصة فيكونه نذيراً
شعره من أنشأ: باسم الله. ويقضى غلظته
التي هي ساجدة من انتاف الشعر: وال هذه
كثرة فيمن قبله وسيلة لا ينسب معها الانتاف
كم: إن ارشده من ماء معطر ملا، وعلى أبا حبان إذا
هل قال شعر وأمه وجنته بفرجه شوه لكن يصحب
له من بعض الأبيات: وهو مضمون.

[illegible]

ولي رواية أخرن عنه حرمة قتله، إلا أنه لا حرج
منه إذا قاومة له وليس بصيد، وهذه أحقية
رواينا كذا إلى حديث نصدقه ولا ريب أنه إذا أوتاه
من جعل، ولم يكنه التحصن منه لا يقتله، حازه
فقتله طلبا للقادة، والنصر يزال، وأعادة
الصدور من أمة المحضون.

© 2001 Blackwell Science Ltd, *Journal of Internal Medicine* 250: 105–112

[illegible]

١٣٢٢ هـ. ونسب الشيخ ١٩٠٦ ط ١٠٠٠ هـ ١٣٢٢ هـ

در این مطالعه، ۳۰ نفر از دانشجویان و ۳۰ نفر از معلمان

[illegible][illegible]
$$71.9 \pm 2.1\%$$

• • • • • 112

[illegible]

مَدِينَةُ الْمَدِينَةِ وَالْمَدِينَةِ الْمَدِينَةِ

[illegible]

www.ck12.org

لبي وانياله في حب و

الثاني - أن يقف مثل دراهم ثم يشترى بها طعاماً، ويتصدق به على مساكين الحرم، ولا يجوز تفرقة الدراهم عليهم، وقال مالك بل يقف الصيد نفسه و يشترى به طعاماً يتصدق به على مساكين موضع الصيد، فإن لم يكن فيه مسكين فعل مسكين أقرب النواضع فيه.

الثالث - إن شاء صام عن كل مد يوماً، وفي أقل من مد نيب صيام يوم.

ويجوز الصيام في أحرى يوم جميع البلاد.

وأما غير مكلي: فيحب فيه قيمة ويتجر فيها من أمره:

الأول - أن يشتري بها طعاماً يتصدق به على مساكين الحرم، وعد مالك: حل المسكين في موضع الصيد.

الثاني - أن يصوم عن كل مد يوماً كما ذكر سابقاً.

ثم قالوا في بيان مكلي: المحتر فيه التشابه في الصورة والخلقة، وكل ما ورد فيه نهي عن اسلف عيشه، لقوله تعالى: «يحكم به ذو عدل منكم»، وما لا يقل فيه يحكم مثله عدلان قطار هذا الأمر، عدلاً بالآلة.

ويعتلف حكمه فيه بين الدواب والطيور:

أما الدواب في أسامة يذبح، وفي مقر الوحش وحار الوحش يذبح، يذبح، وفي الغزال نحر، وفي الأربغ غنق، وفي البرمغ غنقة. (١)

رجلين غزالين، سواء أكان لصيد المقبول نظر من النعم أم لم يكن له نظير، ونهبر الغنمة في موضع قتله، ثم عجز الجاني بين ثلاثة أمور:

الأول - أنه يشتري هدياً ويذبحه في الحرم أو سلخت الصيد هدياً، ويرى على الهدى في ما كوله اللحم إن الصين أو أكثر إن رادت نعت، لكنه لا يشجاوز هدب واحد في غير ما كوله اللحم، حتى لو قتل قبل لا ييب عليه كثر من شاة.

الثاني - أنه يشتري بالتبعية طعاماً ويتصدق به على مساكين الحرم، لكأنه يمكن نصف صاع من بر، أو صاع من شعير أو شر كفا في صدقة الفطر، ولا يجوز أن يعطي مسكين أقل مما ذكر، إلا إن فضل من الغداء قل منه، فيجوز أن يتصدق به.

ولا يختص لتصدق مساكين الحرم.

الثالث - أن يصوم عن هدب كل مسكين يوماً، وعن أقل من نصف صاع - إن فضل - يوماً أيضاً. (٢)

وهذه الأضمة الثلاثة المأكذية والتأقية والمجانبلة إن التبعصص مقاولا لصيد ضربان: بشئ، وهو صاله يثقل من العود، أي مشاء في حنفة من السبع، وهي الإبل والبقر والعمم، وغير مثلي، وهو ما لا يشبه شيئاً من النعم.

أما الثاني: فيجوز على التحجير والتصيد، أي إن القاتل يجر بين ثلاثة أشياء حل لوجه الثاني:

الأول - أن يذبح انشل لمسائه من اللحم في الحرم، ويتصدق به على مساكين الحرم.

(١) حاشي: لأش من انشر من نوله ما لم تصك من داره، وما يوق الجفنة.

(٢) الجفرة: هي لاش من الجفرة طعت أربعة أشهر.

(١) الهداية ٢٥٤، ٢٥٥، وشرح المحققين ١٠١، ١٠٢.

١٠٠، والدرر ١٤٦، محاش ٢٩١، ٢٩٢، ٢٩٣، ٢٩٤.

المقطب ٢٥٤، ٢٥٥.

ثانياً : إصابة الصيد :

١٦٥ - إذا أصاب الصيد بغيره ولم يقتله ، يجب عليه اجزائه بحسب تشاك الإصابة عند الثلاثة : الخنثية^(١) ، والشافعية^(٢) ، والحنابلة^(٣) ، فإن سوح الحرم صيداً ، أو تنسف شعره ، فس قبيحة ما نقص منه ، اعتباراً بالبرء بالكل ، وكذا تحريم إصابة ما كل تحب سائر . وهذا الجزء يجب إذا برئ الحيوان ونظر ثم خذنية عميه ، أما إذا لم يبرئ له لم يبرئ فلا يضمن عند احنفية ، زوال الوجوب .

وعند الشافعية والحنابلة إن جرح صيداً يجب عليه قدر النقص من مثله من النعم إن كان مثلياً ، ولا يقدر مثقن من قيمته ، وإذا أحدث به عاهة مستندة فوجبهان عدهم ، أصحها يلزمه جزاء كامل .

أما إذا أصابه إصابة أثارت انتداعه عن يده أخذ وجب اجزائه كاملاً عند الحنفية والشافعية . وهو أحد القولين عند الشافعية ، لأنه قوت عب الأمن بهذا . وفي قول عند الشافعية : يضمن النقص فقط .

أما المالكية^(٤) فالحمد لهم لا يضمن ما غلب على فته سلامته من الصيد بإصابات نقص ، ولا جزاء عليه ، ولا يلزمه فري ما بين قيمته سليماً وقيمه بعد إصابته .

وعند مالك في الأرنب واليربوع والغث القبيح . وأما الطيور : ففي أنواع الحمام شاة . والمراد بالحمام كل ما عت في الماء ، وهو أن يشر به جرحاً ، فيدخل فيه الحمام ثلوثي بألفز النورب ، والغمرى ، والنظا . والعرب تسمي كل مفقود حماماً .

وإن كان الطائر صغيراً من الحمام جثة فذبه القبيح . وإن كان أكبر من حمام ، كالبطة والإوزة ، فلا يصح أنه يجب فيه القبيح ، إلا ما مثل له .

وقال مالك : يجب شاة في حمام مكته والحرم وعامها ، وفي حمام وتمام غيرها يجب القبيح . وكذا في سائر الطيور^(٥) .

١٦٤ - وعند الشافعية واجبة : الزوج في الكبر والعصير والسمير و هز بل والمريض من الصيد لثني مثله من النعم ، لقوله تعالى : « فجزاء مثل ما قتل » وهذا مثل يميز . وقال مالك : يجب فيه كبره لقوله تعالى : « عداً بألغ الكعبة »^(٦) والعصير لا يكون صيداً ، وإنما يميز في الهدي ما يميز في الأصحية^(٧) .

(١) المصنف ٤٠٨/٧ - ٤١١ ، وشرح لهج ١٠١/٢ ، ١١١ : (١) ، ونهضة المتأخرين ٤١٦/٢ ، ٤٢٨ ، وشرح الكبر ٨٠/٢ - ٨١ ، وشرح الرقعة ٣٢٢ - ٣٢١/٢ ، وشرح الرقعة مصنف الحدود ١٦٧/١ - ١٢٠ ، والشكاي ٤٦٨/١ ، ٥٦١ ، ومعاينة أولي النسي ٣١٩/٢ ، ٣٧٠ ، ٣٧١ ، وضع المختار ٢٦٨/٢ .

(٢) القصة ٩٨/٢ .

(٣) شرح الرقعة ١٥٨/١ ، والشرح كبر ٨٢/٢ ، والرقعة ١٦٢/٢ ، ١٦٣ ، ١٦٤ ، والحدود ٤٣٠/٢ ، ونهضة المتأخرين ١٦٦/٢ ، ١٦٧ ، ١٦٨ ، والشكاي ٤٦٨/١ ، ٤٦٩ ، وضع أولي النسي ٣٧٢/٢ .

(٤) القصة ٢٦٩/٢ ، ونسبك لفظه من ٢١٢ - ٢١٣ .

(٥) المصنف ١٠١/٢ ، ١٠٢ ، ١٠٣ ، ١٠٤ ، ١٠٥ ، ١٠٦ ، ١٠٧ ، ١٠٨ ، ١٠٩ ، ١١٠ ، ١١١ ، ١١٢ ، ١١٣ ، ١١٤ ، ١١٥ ، ١١٦ ، ١١٧ ، ١١٨ ، ١١٩ ، ١٢٠ ، ١٢١ ، ١٢٢ ، ١٢٣ ، ١٢٤ ، ١٢٥ ، ١٢٦ ، ١٢٧ ، ١٢٨ ، ١٢٩ ، ١٣٠ ، ١٣١ ، ١٣٢ ، ١٣٣ ، ١٣٤ ، ١٣٥ ، ١٣٦ ، ١٣٧ ، ١٣٨ ، ١٣٩ ، ١٤٠ ، ١٤١ ، ١٤٢ ، ١٤٣ ، ١٤٤ ، ١٤٥ ، ١٤٦ ، ١٤٧ ، ١٤٨ ، ١٤٩ ، ١٥٠ ، ١٥١ ، ١٥٢ ، ١٥٣ ، ١٥٤ ، ١٥٥ ، ١٥٦ ، ١٥٧ ، ١٥٨ ، ١٥٩ ، ١٦٠ ، ١٦١ ، ١٦٢ ، ١٦٣ ، ١٦٤ ، ١٦٥ ، ١٦٦ ، ١٦٧ ، ١٦٨ ، ١٦٩ ، ١٧٠ ، ١٧١ ، ١٧٢ ، ١٧٣ ، ١٧٤ ، ١٧٥ ، ١٧٦ ، ١٧٧ ، ١٧٨ ، ١٧٩ ، ١٨٠ ، ١٨١ ، ١٨٢ ، ١٨٣ ، ١٨٤ ، ١٨٥ ، ١٨٦ ، ١٨٧ ، ١٨٨ ، ١٨٩ ، ١٩٠ ، ١٩١ ، ١٩٢ ، ١٩٣ ، ١٩٤ ، ١٩٥ ، ١٩٦ ، ١٩٧ ، ١٩٨ ، ١٩٩ ، ٢٠٠ ، ٢٠١ ، ٢٠٢ ، ٢٠٣ ، ٢٠٤ ، ٢٠٥ ، ٢٠٦ ، ٢٠٧ ، ٢٠٨ ، ٢٠٩ ، ٢١٠ ، ٢١١ ، ٢١٢ ، ٢١٣ ، ٢١٤ ، ٢١٥ ، ٢١٦ ، ٢١٧ ، ٢١٨ ، ٢١٩ ، ٢٢٠ ، ٢٢١ ، ٢٢٢ ، ٢٢٣ ، ٢٢٤ ، ٢٢٥ ، ٢٢٦ ، ٢٢٧ ، ٢٢٨ ، ٢٢٩ ، ٢٣٠ ، ٢٣١ ، ٢٣٢ ، ٢٣٣ ، ٢٣٤ ، ٢٣٥ ، ٢٣٦ ، ٢٣٧ ، ٢٣٨ ، ٢٣٩ ، ٢٤٠ ، ٢٤١ ، ٢٤٢ ، ٢٤٣ ، ٢٤٤ ، ٢٤٥ ، ٢٤٦ ، ٢٤٧ ، ٢٤٨ ، ٢٤٩ ، ٢٥٠ ، ٢٥١ ، ٢٥٢ ، ٢٥٣ ، ٢٥٤ ، ٢٥٥ ، ٢٥٦ ، ٢٥٧ ، ٢٥٨ ، ٢٥٩ ، ٢٦٠ ، ٢٦١ ، ٢٦٢ ، ٢٦٣ ، ٢٦٤ ، ٢٦٥ ، ٢٦٦ ، ٢٦٧ ، ٢٦٨ ، ٢٦٩ ، ٢٧٠ ، ٢٧١ ، ٢٧٢ ، ٢٧٣ ، ٢٧٤ ، ٢٧٥ ، ٢٧٦ ، ٢٧٧ ، ٢٧٨ ، ٢٧٩ ، ٢٨٠ ، ٢٨١ ، ٢٨٢ ، ٢٨٣ ، ٢٨٤ ، ٢٨٥ ، ٢٨٦ ، ٢٨٧ ، ٢٨٨ ، ٢٨٩ ، ٢٩٠ ، ٢٩١ ، ٢٩٢ ، ٢٩٣ ، ٢٩٤ ، ٢٩٥ ، ٢٩٦ ، ٢٩٧ ، ٢٩٨ ، ٢٩٩ ، ٣٠٠ ، ٣٠١ ، ٣٠٢ ، ٣٠٣ ، ٣٠٤ ، ٣٠٥ ، ٣٠٦ ، ٣٠٧ ، ٣٠٨ ، ٣٠٩ ، ٣١٠ ، ٣١١ ، ٣١٢ ، ٣١٣ ، ٣١٤ ، ٣١٥ ، ٣١٦ ، ٣١٧ ، ٣١٨ ، ٣١٩ ، ٣٢٠ ، ٣٢١ ، ٣٢٢ ، ٣٢٣ ، ٣٢٤ ، ٣٢٥ ، ٣٢٦ ، ٣٢٧ ، ٣٢٨ ، ٣٢٩ ، ٣٣٠ ، ٣٣١ ، ٣٣٢ ، ٣٣٣ ، ٣٣٤ ، ٣٣٥ ، ٣٣٦ ، ٣٣٧ ، ٣٣٨ ، ٣٣٩ ، ٣٤٠ ، ٣٤١ ، ٣٤٢ ، ٣٤٣ ، ٣٤٤ ، ٣٤٥ ، ٣٤٦ ، ٣٤٧ ، ٣٤٨ ، ٣٤٩ ، ٣٥٠ ، ٣٥١ ، ٣٥٢ ، ٣٥٣ ، ٣٥٤ ، ٣٥٥ ، ٣٥٦ ، ٣٥٧ ، ٣٥٨ ، ٣٥٩ ، ٣٦٠ ، ٣٦١ ، ٣٦٢ ، ٣٦٣ ، ٣٦٤ ، ٣٦٥ ، ٣٦٦ ، ٣٦٧ ، ٣٦٨ ، ٣٦٩ ، ٣٧٠ ، ٣٧١ ، ٣٧٢ ، ٣٧٣ ، ٣٧٤ ، ٣٧٥ ، ٣٧٦ ، ٣٧٧ ، ٣٧٨ ، ٣٧٩ ، ٣٨٠ ، ٣٨١ ، ٣٨٢ ، ٣٨٣ ، ٣٨٤ ، ٣٨٥ ، ٣٨٦ ، ٣٨٧ ، ٣٨٨ ، ٣٨٩ ، ٣٩٠ ، ٣٩١ ، ٣٩٢ ، ٣٩٣ ، ٣٩٤ ، ٣٩٥ ، ٣٩٦ ، ٣٩٧ ، ٣٩٨ ، ٣٩٩ ، ٤٠٠ ، ٤٠١ ، ٤٠٢ ، ٤٠٣ ، ٤٠٤ ، ٤٠٥ ، ٤٠٦ ، ٤٠٧ ، ٤٠٨ ، ٤٠٩ ، ٤١٠ ، ٤١١ ، ٤١٢ ، ٤١٣ ، ٤١٤ ، ٤١٥ ، ٤١٦ ، ٤١٧ ، ٤١٨ ، ٤١٩ ، ٤٢٠ ، ٤٢١ ، ٤٢٢ ، ٤٢٣ ، ٤٢٤ ، ٤٢٥ ، ٤٢٦ ، ٤٢٧ ، ٤٢٨ ، ٤٢٩ ، ٤٣٠ ، ٤٣١ ، ٤٣٢ ، ٤٣٣ ، ٤٣٤ ، ٤٣٥ ، ٤٣٦ ، ٤٣٧ ، ٤٣٨ ، ٤٣٩ ، ٤٤٠ ، ٤٤١ ، ٤٤٢ ، ٤٤٣ ، ٤٤٤ ، ٤٤٥ ، ٤٤٦ ، ٤٤٧ ، ٤٤٨ ، ٤٤٩ ، ٤٥٠ ، ٤٥١ ، ٤٥٢ ، ٤٥٣ ، ٤٥٤ ، ٤٥٥ ، ٤٥٦ ، ٤٥٧ ، ٤٥٨ ، ٤٥٩ ، ٤٦٠ ، ٤٦١ ، ٤٦٢ ، ٤٦٣ ، ٤٦٤ ، ٤٦٥ ، ٤٦٦ ، ٤٦٧ ، ٤٦٨ ، ٤٦٩ ، ٤٧٠ ، ٤٧١ ، ٤٧٢ ، ٤٧٣ ، ٤٧٤ ، ٤٧٥ ، ٤٧٦ ، ٤٧٧ ، ٤٧٨ ، ٤٧٩ ، ٤٨٠ ، ٤٨١ ، ٤٨٢ ، ٤٨٣ ، ٤٨٤ ، ٤٨٥ ، ٤٨٦ ، ٤٨٧ ، ٤٨٨ ، ٤٨٩ ، ٤٩٠ ، ٤٩١ ، ٤٩٢ ، ٤٩٣ ، ٤٩٤ ، ٤٩٥ ، ٤٩٦ ، ٤٩٧ ، ٤٩٨ ، ٤٩٩ ، ٥٠٠ ، ٥٠١ ، ٥٠٢ ، ٥٠٣ ، ٥٠٤ ، ٥٠٥ ، ٥٠٦ ، ٥٠٧ ، ٥٠٨ ، ٥٠٩ ، ٥١٠ ، ٥١١ ، ٥١٢ ، ٥١٣ ، ٥١٤ ، ٥١٥ ، ٥١٦ ، ٥١٧ ، ٥١٨ ، ٥١٩ ، ٥٢٠ ، ٥٢١ ، ٥٢٢ ، ٥٢٣ ، ٥٢٤ ، ٥٢٥ ، ٥٢٦ ، ٥٢٧ ، ٥٢٨ ، ٥٢٩ ، ٥٣٠ ، ٥٣١ ، ٥٣٢ ، ٥٣٣ ، ٥٣٤ ، ٥٣٥ ، ٥٣٦ ، ٥٣٧ ، ٥٣٨ ، ٥٣٩ ، ٥٤٠ ، ٥٤١ ، ٥٤٢ ، ٥٤٣ ، ٥٤٤ ، ٥٤٥ ، ٥٤٦ ، ٥٤٧ ، ٥٤٨ ، ٥٤٩ ، ٥٥٠ ، ٥٥١ ، ٥٥٢ ، ٥٥٣ ، ٥٥٤ ، ٥٥٥ ، ٥٥٦ ، ٥٥٧ ، ٥٥٨ ، ٥٥٩ ، ٥٦٠ ، ٥٦١ ، ٥٦٢ ، ٥٦٣ ، ٥٦٤ ، ٥٦٥ ، ٥٦٦ ، ٥٦٧ ، ٥٦٨ ، ٥٦٩ ، ٥٧٠ ، ٥٧١ ، ٥٧٢ ، ٥٧٣ ، ٥٧٤ ، ٥٧٥ ، ٥٧٦ ، ٥٧٧ ، ٥٧٨ ، ٥٧٩ ، ٥٨٠ ، ٥٨١ ، ٥٨٢ ، ٥٨٣ ، ٥٨٤ ، ٥٨٥ ، ٥٨٦ ، ٥٨٧ ، ٥٨٨ ، ٥٨٩ ، ٥٩٠ ، ٥٩١ ، ٥٩٢ ، ٥٩٣ ، ٥٩٤ ، ٥٩٥ ، ٥٩٦ ، ٥٩٧ ، ٥٩٨ ، ٥٩٩ ، ٦٠٠ ، ٦٠١ ، ٦٠٢ ، ٦٠٣ ، ٦٠٤ ، ٦٠٥ ، ٦٠٦ ، ٦٠٧ ، ٦٠٨ ، ٦٠٩ ، ٦١٠ ، ٦١١ ، ٦١٢ ، ٦١٣ ، ٦١٤ ، ٦١٥ ، ٦١٦ ، ٦١٧ ، ٦١٨ ، ٦١٩ ، ٦٢٠ ، ٦٢١ ، ٦٢٢ ، ٦٢٣ ، ٦٢٤ ، ٦٢٥ ، ٦٢٦ ، ٦٢٧ ، ٦٢٨ ، ٦٢٩ ، ٦٣٠ ، ٦٣١ ، ٦٣٢ ، ٦٣٣ ، ٦٣٤ ، ٦٣٥ ، ٦٣٦ ، ٦٣٧ ، ٦٣٨ ، ٦٣٩ ، ٦٤٠ ، ٦٤١ ، ٦٤٢ ، ٦٤٣ ، ٦٤٤ ، ٦٤٥ ، ٦٤٦ ، ٦٤٧ ، ٦٤٨ ، ٦٤٩ ، ٦٥٠ ، ٦٥١ ، ٦٥٢ ، ٦٥٣ ، ٦٥٤ ، ٦٥٥ ، ٦٥٦ ، ٦٥٧ ، ٦٥٨ ، ٦٥٩ ، ٦٦٠ ، ٦٦١ ، ٦٦٢ ، ٦٦٣ ، ٦٦٤ ، ٦٦٥ ، ٦٦٦ ، ٦٦٧ ، ٦٦٨ ، ٦٦٩ ، ٦٧٠ ، ٦٧١ ، ٦٧٢ ، ٦٧٣ ، ٦٧٤ ، ٦٧٥ ، ٦٧٦ ، ٦٧٧ ، ٦٧٨ ، ٦٧٩ ، ٦٨٠ ، ٦٨١ ، ٦٨٢ ، ٦٨٣ ، ٦٨٤ ، ٦٨٥ ، ٦٨٦ ، ٦٨٧ ، ٦٨٨ ، ٦٨٩ ، ٦٩٠ ، ٦٩١ ، ٦٩٢ ، ٦٩٣ ، ٦٩٤ ، ٦٩٥ ، ٦٩٦ ، ٦٩٧ ، ٦٩٨ ، ٦٩٩ ، ٧٠٠ ، ٧٠١ ، ٧٠٢ ، ٧٠٣ ، ٧٠٤ ، ٧٠٥ ، ٧٠٦ ، ٧٠٧ ، ٧٠٨ ، ٧٠٩ ، ٧١٠ ، ٧١١ ، ٧١٢ ، ٧١٣ ، ٧١٤ ، ٧١٥ ، ٧١٦ ، ٧١٧ ، ٧١٨ ، ٧١٩ ، ٧٢٠ ، ٧٢١ ، ٧٢٢ ، ٧٢٣ ، ٧٢٤ ، ٧٢٥ ، ٧٢٦ ، ٧٢٧ ، ٧٢٨ ، ٧٢٩ ، ٧٣٠ ، ٧٣١ ، ٧٣٢ ، ٧٣٣ ، ٧٣٤ ، ٧٣٥ ، ٧٣٦ ، ٧٣٧ ، ٧٣٨ ، ٧٣٩ ، ٧٤٠ ، ٧٤١ ، ٧٤٢ ، ٧٤٣ ، ٧٤٤ ، ٧٤٥ ، ٧٤٦ ، ٧٤٧ ، ٧٤٨ ، ٧٤٩ ، ٧٥٠ ، ٧٥١ ، ٧٥٢ ، ٧٥٣ ، ٧٥٤ ، ٧٥٥ ، ٧٥٦ ، ٧٥٧ ، ٧٥٨ ، ٧٥٩ ، ٧٦٠ ، ٧٦١ ، ٧٦٢ ، ٧٦٣ ، ٧٦٤ ، ٧٦٥ ، ٧٦٦ ، ٧٦٧ ، ٧٦٨ ، ٧٦٩ ، ٧٧٠ ، ٧٧١ ، ٧٧٢ ، ٧٧٣ ، ٧٧٤ ، ٧٧٥ ، ٧٧٦ ، ٧٧٧ ، ٧٧٨ ، ٧٧٩ ، ٧٨٠ ، ٧٨١ ، ٧٨٢ ، ٧٨٣ ، ٧٨٤ ، ٧٨٥ ، ٧٨٦ ، ٧٨٧ ، ٧٨٨ ، ٧٨٩ ، ٧٩٠ ، ٧٩١ ، ٧٩٢ ، ٧٩٣ ، ٧٩٤ ، ٧٩٥ ، ٧٩٦ ، ٧٩٧ ، ٧٩٨ ، ٧٩٩ ، ٨٠٠ ، ٨٠١ ، ٨٠٢ ، ٨٠٣ ، ٨٠٤ ، ٨٠٥ ، ٨٠٦ ، ٨٠٧ ، ٨٠٨ ، ٨٠٩ ، ٨١٠ ، ٨١١ ، ٨١٢ ، ٨١٣ ، ٨١٤ ، ٨١٥ ، ٨١٦ ، ٨١٧ ، ٨١٨ ، ٨١٩ ، ٨٢٠ ، ٨٢١ ، ٨٢٢ ، ٨٢٣ ، ٨٢٤ ، ٨٢٥ ، ٨٢٦ ، ٨٢٧ ، ٨٢٨ ، ٨٢٩ ، ٨٣٠ ، ٨٣١ ، ٨٣٢ ، ٨٣٣ ، ٨٣٤ ، ٨٣٥ ، ٨٣٦ ، ٨٣٧ ، ٨٣٨ ، ٨٣٩ ، ٨٤٠ ، ٨٤١ ، ٨٤٢ ، ٨٤٣ ، ٨٤٤ ، ٨٤٥ ، ٨٤٦ ، ٨٤٧ ، ٨٤٨ ، ٨٤٩ ، ٨٥٠ ، ٨٥١ ، ٨٥٢ ، ٨٥٣ ، ٨٥٤ ، ٨٥٥ ، ٨٥٦ ، ٨٥٧ ، ٨٥٨ ، ٨٥٩ ، ٨٦٠ ، ٨٦١ ، ٨٦٢ ، ٨٦٣ ، ٨٦٤ ، ٨٦٥ ، ٨٦٦ ، ٨٦٧ ، ٨٦٨ ، ٨٦٩ ، ٨٧٠ ، ٨٧١ ، ٨٧٢ ، ٨٧٣ ، ٨٧٤ ، ٨٧٥ ، ٨٧٦ ، ٨٧٧ ، ٨٧٨ ، ٨٧٩ ، ٨٨٠ ، ٨٨١ ، ٨٨٢ ، ٨٨٣ ، ٨٨٤ ، ٨٨٥ ، ٨٨٦ ، ٨٨٧ ، ٨٨٨ ، ٨٨٩ ، ٨٩٠ ، ٨٩١ ، ٨٩٢ ، ٨٩٣ ، ٨٩٤ ، ٨٩٥ ، ٨٩٦ ، ٨٩٧ ، ٨٩٨ ، ٨٩٩ ، ٩٠٠ ، ٩٠١ ، ٩٠٢ ، ٩٠٣ ، ٩٠٤ ، ٩٠٥ ، ٩٠٦ ، ٩٠٧ ، ٩٠٨ ، ٩٠٩ ، ٩١٠ ، ٩١١ ، ٩١٢ ، ٩١٣ ، ٩١٤ ، ٩١٥ ، ٩١٦ ، ٩١٧ ، ٩١٨ ، ٩١٩ ، ٩٢٠ ، ٩٢١ ، ٩٢٢ ، ٩٢٣ ، ٩٢٤ ، ٩٢٥ ، ٩٢٦ ، ٩٢٧ ، ٩٢٨ ، ٩٢٩ ، ٩٣٠ ، ٩٣١ ، ٩٣٢ ، ٩٣٣ ، ٩٣٤ ، ٩٣٥ ، ٩٣٦ ، ٩٣٧ ، ٩٣٨ ، ٩٣٩ ، ٩٤٠ ، ٩٤١ ، ٩٤٢ ، ٩٤٣ ، ٩٤٤ ، ٩٤٥ ، ٩٤٦ ، ٩٤٧ ، ٩٤٨ ، ٩٤٩ ، ٩٥٠ ، ٩٥١ ، ٩٥٢ ، ٩٥٣ ، ٩٥٤ ، ٩٥٥ ، ٩٥٦ ، ٩٥٧ ، ٩٥٨ ، ٩٥٩ ، ٩٦٠ ، ٩٦١ ، ٩٦٢ ، ٩٦٣ ، ٩٦٤ ، ٩٦٥ ، ٩٦٦ ، ٩٦٧ ، ٩٦٨ ، ٩٦٩ ، ٩٧٠ ، ٩٧١ ، ٩٧٢ ، ٩٧٣ ، ٩٧٤ ، ٩٧٥ ، ٩٧٦ ، ٩٧٧ ، ٩٧٨ ، ٩٧٩ ، ٩٨٠ ، ٩٨١ ، ٩٨٢ ، ٩٨٣ ، ٩٨٤ ، ٩٨٥ ، ٩٨٦ ، ٩٨٧ ، ٩٨٨ ، ٩٨٩ ، ٩٩٠ ، ٩٩١ ، ٩٩٢ ، ٩٩٣ ، ٩٩٤ ، ٩٩٥ ، ٩٩٦ ، ٩٩٧ ، ٩٩٨ ، ٩٩٩ ، ١٠٠٠ ، ١٠٠١ ، ١٠٠٢ ، ١٠٠٣ ، ١٠٠٤ ، ١٠٠٥ ، ١٠٠٦ ، ١٠٠٧ ، ١٠٠٨ ، ١٠٠٩ ، ١٠١٠ ، ١٠١١ ، ١٠١٢ ، ١٠١٣ ، ١٠١٤ ، ١٠١٥ ، ١٠١٦ ، ١٠١٧ ، ١٠١٨ ، ١٠١٩ ، ١٠٢٠ ، ١٠٢١ ، ١٠٢٢ ، ١٠٢٣ ، ١٠٢٤ ، ١٠٢٥ ، ١٠٢٦ ، ١٠٢٧ ، ١٠٢٨ ، ١٠٢٩ ، ١٠٣٠ ، ١٠٣١ ، ١٠٣٢ ، ١٠٣٣ ، ١٠٣٤ ، ١٠٣٥ ، ١٠٣٦ ، ١٠٣٧ ، ١٠٣٨ ، ١٠٣٩ ، ١٠٤٠ ، ١٠٤١ ، ١٠٤٢ ، ١٠٤٣ ، ١٠٤٤ ، ١٠٤٥ ، ١٠٤٦ ، ١٠٤٧ ، ١٠٤٨ ، ١٠٤٩ ، ١٠٥٠ ، ١٠٥١ ، ١٠٥٢ ، ١٠٥٣ ، ١٠٥٤ ، ١٠٥٥ ، ١٠٥٦ ، ١٠٥٧ ، ١٠٥٨ ، ١٠٥٩ ، ١٠٦٠ ، ١٠٦١ ، ١٠٦٢ ، ١٠٦٣ ، ١٠٦٤ ، ١٠٦٥ ، ١٠٦٦ ، ١٠٦٧ ، ١٠٦٨ ، ١٠٦٩ ، ١٠٧٠ ، ١٠٧١ ، ١٠٧٢ ، ١٠٧٣ ، ١٠٧٤ ، ١٠٧٥ ، ١٠٧٦ ، ١٠٧٧ ، ١٠٧٨ ، ١٠٧٩ ، ١٠٨٠ ، ١٠٨١ ، ١٠٨٢ ، ١٠٨٣ ، ١٠٨٤ ، ١٠٨٥ ، ١٠٨٦ ، ١٠٨٧ ، ١٠٨٨ ، ١٠٨٩ ، ١٠٩٠ ، ١٠٩١ ، ١٠٩٢ ، ١٠٩٣ ، ١٠٩٤ ، ١٠٩٥ ، ١٠٩٦ ، ١٠٩٧ ، ١٠٩٨ ، ١٠٩٩ ، ١١٠٠ ، ١١٠١ ، ١١٠٢ ، ١١٠٣ ، ١١٠٤ ، ١١٠٥ ، ١١٠٦ ، ١١٠٧ ، ١١٠٨ ، ١١٠٩ ، ١١١٠ ، ١١١١ ، ١١١٢ ، ١١١٣ ، ١١١٤ ، ١١١٥ ، ١١١٦ ، ١١١٧ ، ١١١٨ ، ١١١٩ ، ١١٢٠ ، ١١٢١ ، ١١٢٢ ، ١١٢٣ ، ١١٢٤ ، ١١٢٥ ، ١١٢٦ ، ١١٢٧ ، ١١٢٨ ، ١١٢٩ ، ١١٣٠ ، ١١٣١ ، ١١٣٢ ، ١١٣٣ ، ١١٣٤ ، ١١٣٥ ، ١١٣٦ ، ١١٣٧ ، ١١٣٨ ، ١١٣٩ ، ١١٤٠ ، ١١٤١ ، ١١٤٢ ، ١١٤٣ ، ١١٤٤ ، ١١٤٥ ، ١١٤٦ ، ١١٤٧ ، ١١٤٨ ، ١١٤٩ ، ١١٥٠ ، ١١٥١ ، ١١٥٢ ، ١١٥٣ ، ١١٥٤ ، ١١٥٥ ، ١١٥٦ ، ١١٥٧ ، ١١٥٨ ، ١١٥٩ ، ١١٦٠ ، ١١٦١ ، ١١٦٢ ، ١١٦٣ ، ١١٦٤ ، ١١٦٥ ، ١١٦٦ ، ١١٦٧ ، ١١٦٨ ، ١١٦٩ ، ١١٧٠ ، ١١٧١ ، ١١٧٢ ، ١١٧٣ ، ١١٧٤ ، ١١٧٥ ، ١١٧٦ ، ١١٧٧ ، ١١٧٨ ، ١١٧٩ ، ١١٨٠ ، ١١٨١ ، ١١٨٢ ، ١١٨٣ ، ١١٨٤ ، ١١٨٥ ، ١١٨٦ ، ١١٨٧ ، ١١٨٨ ، ١١٨٩ ، ١١٩٠ ، ١١٩١ ، ١١٩٢ ، ١١٩٣ ، ١١٩٤ ، ١١٩٥ ، ١١٩٦ ، ١١٩٧ ، ١١٩٨ ، ١١٩٩ ، ١٢٠٠ ، ١٢٠١ ، ١٢٠٢ ، ١٢٠٣ ، ١٢٠٤ ، ١٢٠٥ ، ١٢٠٦ ، ١٢٠٧ ، ١٢٠٨ ، ١٢٠٩ ، ١٢١٠ ، ١٢١١ ، ١٢١٢ ، ١٢١٣ ، ١٢١٤ ، ١٢١٥ ، ١٢١٦ ، ١٢١٧ ، ١٢١٨ ، ١٢١٩ ، ١٢٢٠ ، ١٢٢١ ، ١٢٢٢ ، ١٢٢٣ ، ١٢٢٤ ، ١٢٢٥ ، ١٢٢٦ ، ١٢٢٧ ، ١٢٢٨ ، ١٢٢٩ ، ١٢٣٠ ، ١٢٣١ ، ١٢٣٢ ، ١٢٣٣ ، ١٢٣٤ ، ١٢٣٥ ، ١٢٣٦ ، ١٢٣٧ ، ١٢٣٨ ، ١٢٣٩ ، ١٢٤٠ ، ١٢٤١ ، ١٢٤٢ ، ١٢٤٣ ، ١٢٤٤ ، ١٢٤٥ ، ١٢٤٦ ، ١٢٤٧ ، ١٢٤٨ ، ١٢٤٩ ، ١٢٥٠ ، ١٢٥١ ، ١٢٥٢ ، ١٢٥٣ ، ١٢٥٤ ، ١٢٥٥ ، ١٢٥٦ ، ١٢٥٧ ، ١٢٥٨ ، ١٢٥٩ ، ١٢٦٠ ، ١٢٦١ ، ١٢٦٢ ، ١٢٦٣ ، ١٢٦٤ ، ١٢٦٥ ، ١٢٦٦ ، ١٢٦٧ ، ١٢٦٨ ، ١٢٦٩ ، ١٢٧٠ ، ١٢٧١ ، ١٢٧٢ ، ١٢٧٣ ، ١٢٧٤ ، ١٢٧٥ ، ١٢٧٦ ، ١٢٧٧ ، ١٢٧٨ ، ١٢٧٩ ، ١٢٨٠ ، ١٢٨١ ، ١٢٨٢ ، ١٢٨٣ ، ١٢٨٤ ، ١٢٨٥ ، ١٢٨٦ ، ١٢٨٧ ، ١٢٨٨ ، ١٢٨٩ ، ١٢٩٠ ، ١٢٩١ ، ١٢٩٢ ، ١٢٩٣ ، ١٢٩٤ ، ١٢٩٥ ، ١٢٩٦ ، ١٢٩٧ ، ١٢٩٨ ، ١٢٩٩ ، ١٣٠٠ ، ١٣٠١ ، ١٣٠٢ ، ١٣٠٣ ، ١٣٠٤ ، ١٣٠٥ ، ١٣٠٦ ، ١٣٠٧ ، ١٣٠٨ ، ١٣٠٩ ، ١٣١٠ ، ١٣١١ ، ١٣١٢ ، ١٣١٣ ، ١٣١٤ ، ١٣١٥ ، ١٣١٦ ، ١٣١٧ ، ١٣١٨ ، ١٣١٩ ، ١٣٢٠ ، ١٣٢١ ، ١٣٢٢ ، ١٣٢٣ ، ١٣٢٤ ، ١٣٢٥ ، ١٣٢٦ ، ١٣٢٧ ، ١٣٢٨ ، ١٣٢٩ ، ١٣٣٠ ، ١٣٣١ ، ١٣٣٢ ، ١٣٣٣ ، ١٣٣٤ ، ١٣٣٥ ، ١٣٣٦ ، ١٣٣٧ ، ١٣٣٨ ، ١٣٣٩ ، ١٣٤٠ ، ١٣٤١ ، ١٣٤٢ ، ١٣٤٣ ، ١٣٤٤ ، ١٣٤٥ ، ١٣٤٦ ، ١٣٤٧ ، ١٣٤٨ ، ١٣٤٩ ، ١٣٥٠ ، ١٣٥١ ، ١٣٥٢ ، ١٣٥٣ ، ١٣٥٤ ، ١٣٥٥ ، ١٣

الذكاة^(١) والسابعة^(٢).

حاشياً : التعذي يوضع اليد على الصيد :

١٦٨ - إذا مات الصيد في يده فعليه الجزاء ، لأنه تعدى جميع اليد عليه فيصمه ولو كان وديعة^(٣).

سادساً : أكل الحرام من ذبيحة الصيد أو فئسه :

١٦٩ - إن أكل الحرام من ذبيحة أو صيد حرم أو ذبيحة صيد الحرام فلا تضل عليه الأكل ، ولو كان هو قاتل الصيد أيضا أو دأبه هو جزاء عليه للأكل ، إنما عليه جزاء عن الصيد أو دأبه إن فعل ذلك هو ، وذلك عند جمهور العلماء ، ومنه الأثرة الثلاثة ، وصاحباً أي حقيقياً^(٤).

وفإن أمر حقيقياً^(٥) كذلك مالتة للمحرم إذا أكل من صيده غيره ، أو صيد حرم إذا أكل منه احتمالاً الذي صاده ، وأوجب على المحرم إذا أكل من صيده أو ذبيحته من الصيد الحرام سواء أكل منه قبل الصلوات أو بعده.

ثالثاً : حلب الصيد أو كسريضه أو جزؤ صوفه :

١٦٦ - بحب فيه فيمنه كل من السر وانضج واشرف عند الحسية^(٦) والثانية^(٧) والخدعة^(٨) ويضم أيضا قيمة ما يلحق بالصيد منه من غصن بسب من ذلك.

ونص الذكاة^(٩) على البض أن فيه غشيرة الأهم ثم لم يخرج منه فرخ أو يستن ثم يوت ، فإنه حينئذ يطره الدية كاملة. وهذا لأخبر منغني عليه.

رابعاً : التسبب في قتل الصيد :

١٦٧ - يجب في التسبب بقتل الصيد الجزاء ، وذلك :

- ١ - بأن يصيح به ويغره ، فيضرب ذلك عليه .
- ٢ - شتت نيك وقبحها صيد فاته أو إرساله .
- ٣ - المداوكة ، فأن الصيد ، كأن يمسكه بيده أو غيره أو يذبحه .
- ٤ - لقلعة على الصيد ، أو الإحاطة أو الإغارة على الشدة ركة في الصيد ، كما حاول آلة أو سلاح . ففمن دأبهما عند حقيقياً^(١٠) وأخيراً^(١١) ولا يصح عند

(١) السراج ، ١ : ١٠٠ .

(٢) باب الأصح ، ١ : ١٦٦ .

(٣) سلك المستمسك ، ١ : ٣١٠ . وأخرج بكر بن سيادة

١ : ٣٠٠ . وسيد الشجر ، ٢ : ١٦٢ . وصحاح ابن أبي

٣١١ .

(٤) شرح المشرك وسيد ، ١ : ١٦٦ . وأصح ، ١ : ٣٠٠ .

ونص ، ٢ : ٣٠٠ .

(٥) فدايه وفيه الجدير ، ٢ : ٣٠٠ . وأصح ، ١ : ٣٠٠ .

وإن قول من في صيد ، إن أكل قبل الصلوات لم يلحق

بجزاء الصيد ، فإن لا يربط به في هذه الصلوات ، فتكون

حقيقياً .

(٦) التعلات التمسك من ٢٤٣ .

(٧) باب الأصح ، ١ : ١٦٦ .

(٨) سلك المستمسك ، ١ : ٣١٠ .

(٩) شرح الذكاة ، ١ : ١٠٠ .

(١٠) التعلات التمسك ، ١ : ٢١٦ . - ٢١٥ . وبه نص شرط

وصوب طراز بالدلالة والإحاطة أو بفتح الغشيل . ولا

يعبر الدماء ، عهد ولا يراه قبل الذكاة ، وأن جده له .

(١١) سلك المستمسك ، ١ : ٣٣٢ . - ٣٣١ .

أولاً: الجماع في إحرام الخلع :

يكون الجماع في إحرام خلع جنابة في ثلاثة أسواق :

١٧١ - الأول - الخساع قبل الوقوف بعرفة . من جامع خيل النوف بعرفة مند حجة بإجماع العلماء ، ووجب عليه ثلاثة أمور :

١ - الاستحضر في حجة الفاسد إلى نهايته لقوله تعالى : « وَأَيُّمُوا النِّحْيَ وَالْمَشْرَئِيلَةَ » وجه الاستدلال أنه « لم يفرق بين صحيح وفاسد » (١)

٢ - حج جديد في الستين فصاء لمصلحة الفاسدة ، ولو كانت نافلة ، ويستحب أن يفترقا في حجة القضاء هذه عند الأئمة الثلاثة منذ الإحرام بحجة القضاء ، وأوجب المالكية عليها الافتراق .

٣ - دبح أضد في حجة القضاء . وهو مند الحنفية شاف . وقال الأئمة الثلاثة : لا تجزئ الشاة ، بل يجب عليه بدنة .

استدل الحنفية بما ورد أن رجلاً جامع أراش وهما هريمان ، فسألا رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فقال لهما : « اضربا نككنا واحداً هدياً » رواه أبو داود في المرسين والبيهقي ، وما روي من الآثار عن الصحابة أنه يجب عليه شاة . (٢)

استدل الجمهور بأنه صبي مفسود بالخزاء ، فلم يصح ثانياً ، كما لو أخطه بقير الأكل ، وإن تحرره لكونه مبتدئاً ، والنية لا تضمن بالجزاء .

واستدل أبو حنيفة بأن « حرمة باعتبار أنه يحظر إحداه ، لأن إحداه هو الذي أخرج لصيد عن المحلقة ، وإن أتبع عن لأهلية في جن الذكاة ، فحبر رث حرمة الفصول بهذه تواسط مضافة إلى حرمة » .

المبحث الثالث

في الجماع ودواعيه

١٧٠ - اتفق العلماء على أن الجماع في حالة الإحرام جنابة يجب فيها الجرد . وجمهور على أن العائد والجاهل والساقي والناهي والكراه في ذلك سواء . وهو مذهب الحنفية (١) والمالكية (٢) والشافعية (٣) قال ابن قدامة : « لأنه معنى يتم به قضاء طلع ، فيستوى عمد وسهوه كالقوات » .

لكن لمنشئ الطائفة من الفداء الطووة كرهاً ، فعلاً : لا فداء عنها ، بل يجب عنها الفضة فقط .

وقال الشافعية (٤) النسي والمجنون والمفس عليه وإثم والمكره والجاهل لقرب عهد به الإسلام أو نشوته ببادية معيدة عن العلماء ، فلا يفسد الإحرام بالنسبة إليهم بالجماع .

(١) في مدعي ٢٠١/٧ ، وصلة المذبح ٥٨٦/٥ ، ٥٨٧ والسنن

المنقطع ص ٢٢٥ ، ٢٢٦ (ووب مر يد خاضع) وشرح

الذكر سبسي ١٠٠/١١ ، وشرح الترمذي مختصر ملحق

٢٠١/٢ ، والشرح الكبير ١٨٩/١ ، والحنيني ٢٢٤/٢

وطالب أن شي ٢١٥/١ ، ٢١٦

(٢) الطر الهداية وفتح القدر ٢٢٨/٥ ، ٢٢٩ ، وشرح نكح

للحنيني ١٠٠/١ ، وأغنية الذكر مرسل وهو صبي مد

المحلية . وقد تعهد بشواهد لقرب .

(١) الشار المنقطع ص ٢٢٦

(٢) الفرج الكبير عهده ١٨٠/٥

(٣) الكافي ٥٦١/٣ ، وطالب أن شي ٢٢٨/٥ ، ٢٢٩

٢٢٤ ، ٢٢٥

(٤) كذا في نهاية المذبح وفتاوى الشارط ٢٢٤/٢

بثوبى ركن العمرة، وهو الطواف أربعة أشواط،
تعدد عمرته، أما لو وقع المفد بعد ذلك لا تعدد
العمره لأنه بأداء لركن أمن المساد.

وذهب المالكية إلى أنه المفد إن حصل قبل
فداءهم صحيح ولو بشرط فصدت، أما لو وقع بعد فداء
السعي فمن الخلق فلا فداء، لأنه بالسعي تم
أركانها، والخلق من شروط التكال عندهم.

ومذهب الشافعية والحنابلة أنه إذا حصل المفد
فبطل التحلل من العمرة فصدت، وانحل بالخلق،
وهو ركن عند الشافعية واجب عند الحنابلة^(١).

١٧٥ - يجب في فداء العمرة ما يجب في فداء
الحج من الاستمرار فيها، والقضاء والقضاء متفق
عليه.

كن احتياطاً في فداء إفناء العمرة:

فذهب الحنفية والمالكية وأحد القوتين عند
الشافعية أنه يلزمه سائر، لأن العمرة أقر رتبة من
الحج، فحلت حلتها، فوجب سائر.

ومذهب المالكية والشافعية أنه يلزمه بدنة فبأن
عن الحج.

أما فداء الجماع الذي لا يفد العمرة ففداء فقط
عند الحنفية وبدنة عند المالكية^(٢).

ذلك: ههنا جماعات:

١٧٦ - المقدمات المباشرة أو الفرعية، كالمس

١٧٣ - الثالث - الجماع بعد التحلل الأول:

اتفقوا على أن الجماع بعد التحلل الأول لا يفد
الحج. وأحق ما نكبه به الجماع بعد طواف الإفاضة
ولو قبل الرمي، والجماع بعد يوم النحر قبل الرمي
والإفاضة.

ووقع خلاف في الجزاء الواجب:

فذهب الحنفية والشافعية والمالكية إلى أنه يجب
عليه سائر، قالوا في الاستدلال: «الحكمة الجذلية،
لوجود التحلل في حق سائر النساء».

وقال مالك، وهو قول عند الشافعية والحنابلة:
يجب عليه بدنة. وعمله الجاهلي بأنه تعظم الحنيفة على
الإحرام^(٣).

وأوجب ذلك وحنابلة عن من فعل هذه الطهارة
بعد التحلل الأول قبل الإفاضة أن يرمح إلى الحصى،
ويأتي بعمره لقول ابن عباس ذلك، قال الجاهلي
في المتن: «وذلك لأنه لما أدخل التحلل على طوافه
نقضاً بما أصاب من إبطاء كمال عليه أن يقضيه
طواف سائر إحرامه من ذلك التحلل، ولا يصلح أن
يكون الطواف في إحرام إلا في حج أو عمره».

ولم يوجب الحنفية والشافعية ذلك^(٤).

ثانياً: الجماع في إحرام العمرة:

١٧٤ - ذهب الحنفية إلى أنه لو جامع قبل أن

(١) وقد روي مالك أنه صلى الله عليه وسلم في مكة في سنة ١٠ هـ.

(٢) أما ما ذهب إليه مالك من أن الجماع بعد التحلل الأول لا يفد الحج، فإنه لا يفتى به.

(٣) قال مالك في الإحرام: «وإذا جامع بعد التحلل الأول، فإنه لا يفد الحج».

(٤) قال مالك في الإحرام: «وإذا جامع بعد التحلل الأول، فإنه لا يفد الحج».

(٥) قال مالك في الإحرام: «وإذا جامع بعد التحلل الأول، فإنه لا يفد الحج».

(١) انظر فصل هذه الأحكام في مصطلح (عمرة).

(٢) فتح البدر ٢/٢٠٢، ومائتة الفوائد ٢/٢٠٢، والفتاوى

لشيخ الإسلام، مجموع ٢/٢٠٢، ٢/٢٠٢، والفتاوى

لشيخ الإسلام، مجموع ٢/٢٠٢، ٢/٢٠٢، والفتاوى

لشيخ الإسلام، مجموع ٢/٢٠٢، ٢/٢٠٢، والفتاوى

شأن من شأنه على إحرامها، وفيه قصاؤها، وسقط عنه ذلك الإحرام.

٢ - أن جميع بعدد ما ذاق لغيره كل منقوطة أنه أكثرها، عند جميع ذوق غيره لأنه إذا ركب في الماء، ياب، وسقط عنه ذلك الإحرام، وعليه رد من يابته لشكره بذلك، ثم عباد الخبي، وقد المنحصر في إحرامه المنصبا بعد تحريمه، وعند قضاء الخبي سقط، لصحة غيره.

٣ - جميع بعد طواف العمرة بعد الطواف قبل الحصى ولو سجد في ماء الخبي ولا العمرة، فإذا ركب، ولا يسقط عنه ذلك طوافه، لصحة أداء الخبي للعمرة، كي عنه سنة طبع وثقة للعمرة.

٤ - لو لم يصف غيره - ثم جامع بين الطواف - فيه من الخبي، وثقة نفس العمرة، وقضاؤه.

٥ - من ذاق الماء - طواف الزيارة قبل الخلق، ثم جميع، فله عليه - فإن ياد على وقوع احذية على إحرامه، لعدم التحلل الأول الرقيب عليه التحلل الثاني.

تسعت الرابع

في أحكام كفارات تحطرات الإحرام

تسبب محضات الإحرام أربعة أمور، هي: الحن، والصدقة، والعيام، والقصد، والكلام من أن أحكامها خاصة بهذا الموضوع.

المطلب الأول

الحن

١٧٩ - أراعي في الحن رده وألوانه الشروط وأحكام الوصية في مصطلح «الحن».

سنة، والتعبيل، والمكثرة غير جامع: يجب عن من فعل شيئا منها لدم سوء أو من أوثق أو لم يرب. ولا يفسد - جه اتفاق بين الحنية والتخفيف، والخالفه إلا أن الخاصة قانون، إن أوثق وجب عنه بدنة.

وبدنة، المالكية: إن أوثق بعدد ما اختار من فحكه حكه اختار في اعتداح، وسببه من على الخلق، لا كثر بعد، وإن لم يربطه فله بدنة.

١٧٧ - جذبات المعوية: كالنظر شهوة، والفكر كذلك، صرح الحنية والتخفيف أنه «لا يفسد في شيء» منها الشداء، وهو أولى إن الإنسان، وهو هو - الحدة في الفكر.

وبدنة، المالكية: إذا فعل أي واحد منها بقصد ثبته، واستدعه حتى خرج الشيء، فهو كاجتماع. وفساد الخبي، من يخرج الشيء بغير الفكر أو ينظر من غير اعتداحة فلا يفسد، وإذا فيه حدى (بدنة). ومن يجب اعتداحة: إن نظر فصرف غيره فأمره فعليه رده، وإن كبر النظر حتى أمسى فعليه بدنة.

وأما في جماع القانون:

١٧٨ - نذر الحن في جماع النذر - ماء عن من يديه أنه، وهو، «ووفى ويسمى معبرين - التعليل الآتي».

١ - إن جامع قبل الوقوف، وقبل طواف العمرة، فله حن، وقصره كذا، وعليه نفس فيها، وحله.

١ - حن: ٢٠٠، ٢٠١، ٢٠٢، ٢٠٣، ٢٠٤، ٢٠٥، ٢٠٦، ٢٠٧، ٢٠٨، ٢٠٩، ٢١٠، ٢١١، ٢١٢، ٢١٣، ٢١٤، ٢١٥، ٢١٦، ٢١٧، ٢١٨، ٢١٩، ٢٢٠، ٢٢١، ٢٢٢، ٢٢٣، ٢٢٤، ٢٢٥، ٢٢٦، ٢٢٧، ٢٢٨، ٢٢٩، ٢٣٠، ٢٣١، ٢٣٢، ٢٣٣، ٢٣٤، ٢٣٥، ٢٣٦، ٢٣٧، ٢٣٨، ٢٣٩، ٢٤٠، ٢٤١، ٢٤٢، ٢٤٣، ٢٤٤، ٢٤٥، ٢٤٦، ٢٤٧، ٢٤٨، ٢٤٩، ٢٥٠، ٢٥١، ٢٥٢، ٢٥٣، ٢٥٤، ٢٥٥، ٢٥٦، ٢٥٧، ٢٥٨، ٢٥٩، ٢٦٠، ٢٦١، ٢٦٢، ٢٦٣، ٢٦٤، ٢٦٥، ٢٦٦، ٢٦٧، ٢٦٨، ٢٦٩، ٢٧٠، ٢٧١، ٢٧٢، ٢٧٣، ٢٧٤، ٢٧٥، ٢٧٦، ٢٧٧، ٢٧٨، ٢٧٩، ٢٨٠، ٢٨١، ٢٨٢، ٢٨٣، ٢٨٤، ٢٨٥، ٢٨٦، ٢٨٧، ٢٨٨، ٢٨٩، ٢٩٠، ٢٩١، ٢٩٢، ٢٩٣، ٢٩٤، ٢٩٥، ٢٩٦، ٢٩٧، ٢٩٨، ٢٩٩، ٣٠٠، ٣٠١، ٣٠٢، ٣٠٣، ٣٠٤، ٣٠٥، ٣٠٦، ٣٠٧، ٣٠٨، ٣٠٩، ٣١٠، ٣١١، ٣١٢، ٣١٣، ٣١٤، ٣١٥، ٣١٦، ٣١٧، ٣١٨، ٣١٩، ٣٢٠، ٣٢١، ٣٢٢، ٣٢٣، ٣٢٤، ٣٢٥، ٣٢٦، ٣٢٧، ٣٢٨، ٣٢٩، ٣٣٠، ٣٣١، ٣٣٢، ٣٣٣، ٣٣٤، ٣٣٥، ٣٣٦، ٣٣٧، ٣٣٨، ٣٣٩، ٣٤٠، ٣٤١، ٣٤٢، ٣٤٣، ٣٤٤، ٣٤٥، ٣٤٦، ٣٤٧، ٣٤٨، ٣٤٩، ٣٥٠، ٣٥١، ٣٥٢، ٣٥٣، ٣٥٤، ٣٥٥، ٣٥٦، ٣٥٧، ٣٥٨، ٣٥٩، ٣٦٠، ٣٦١، ٣٦٢، ٣٦٣، ٣٦٤، ٣٦٥، ٣٦٦، ٣٦٧، ٣٦٨، ٣٦٩، ٣٧٠، ٣٧١، ٣٧٢، ٣٧٣، ٣٧٤، ٣٧٥، ٣٧٦، ٣٧٧، ٣٧٨، ٣٧٩، ٣٨٠، ٣٨١، ٣٨٢، ٣٨٣، ٣٨٤، ٣٨٥، ٣٨٦، ٣٨٧، ٣٨٨، ٣٨٩، ٣٩٠، ٣٩١، ٣٩٢، ٣٩٣، ٣٩٤، ٣٩٥، ٣٩٦، ٣٩٧، ٣٩٨، ٣٩٩، ٤٠٠، ٤٠١، ٤٠٢، ٤٠٣، ٤٠٤، ٤٠٥، ٤٠٦، ٤٠٧، ٤٠٨، ٤٠٩، ٤١٠، ٤١١، ٤١٢، ٤١٣، ٤١٤، ٤١٥، ٤١٦، ٤١٧، ٤١٨، ٤١٩، ٤٢٠، ٤٢١، ٤٢٢، ٤٢٣، ٤٢٤، ٤٢٥، ٤٢٦، ٤٢٧، ٤٢٨، ٤٢٩، ٤٣٠، ٤٣١، ٤٣٢، ٤٣٣، ٤٣٤، ٤٣٥، ٤٣٦، ٤٣٧، ٤٣٨، ٤٣٩، ٤٤٠، ٤٤١، ٤٤٢، ٤٤٣، ٤٤٤، ٤٤٥، ٤٤٦، ٤٤٧، ٤٤٨، ٤٤٩، ٤٥٠، ٤٥١، ٤٥٢، ٤٥٣، ٤٥٤، ٤٥٥، ٤٥٦، ٤٥٧، ٤٥٨، ٤٥٩، ٤٦٠، ٤٦١، ٤٦٢، ٤٦٣، ٤٦٤، ٤٦٥، ٤٦٦، ٤٦٧، ٤٦٨، ٤٦٩، ٤٧٠، ٤٧١، ٤٧٢، ٤٧٣، ٤٧٤، ٤٧٥، ٤٧٦، ٤٧٧، ٤٧٨، ٤٧٩، ٤٨٠، ٤٨١، ٤٨٢، ٤٨٣، ٤٨٤، ٤٨٥، ٤٨٦، ٤٨٧، ٤٨٨، ٤٨٩، ٤٩٠، ٤٩١، ٤٩٢، ٤٩٣، ٤٩٤، ٤٩٥، ٤٩٦، ٤٩٧، ٤٩٨، ٤٩٩، ٥٠٠، ٥٠١، ٥٠٢، ٥٠٣، ٥٠٤، ٥٠٥، ٥٠٦، ٥٠٧، ٥٠٨، ٥٠٩، ٥١٠، ٥١١، ٥١٢، ٥١٣، ٥١٤، ٥١٥، ٥١٦، ٥١٧، ٥١٨، ٥١٩، ٥٢٠، ٥٢١، ٥٢٢، ٥٢٣، ٥٢٤، ٥٢٥، ٥٢٦، ٥٢٧، ٥٢٨، ٥٢٩، ٥٣٠، ٥٣١، ٥٣٢، ٥٣٣، ٥٣٤، ٥٣٥، ٥٣٦، ٥٣٧، ٥٣٨، ٥٣٩، ٥٤٠، ٥٤١، ٥٤٢، ٥٤٣، ٥٤٤، ٥٤٥، ٥٤٦، ٥٤٧، ٥٤٨، ٥٤٩، ٥٥٠، ٥٥١، ٥٥٢، ٥٥٣، ٥٥٤، ٥٥٥، ٥٥٦، ٥٥٧، ٥٥٨، ٥٥٩، ٥٦٠، ٥٦١، ٥٦٢، ٥٦٣، ٥٦٤، ٥٦٥، ٥٦٦، ٥٦٧، ٥٦٨، ٥٦٩، ٥٧٠، ٥٧١، ٥٧٢، ٥٧٣، ٥٧٤، ٥٧٥، ٥٧٦، ٥٧٧، ٥٧٨، ٥٧٩، ٥٨٠، ٥٨١، ٥٨٢، ٥٨٣، ٥٨٤، ٥٨٥، ٥٨٦، ٥٨٧، ٥٨٨، ٥٨٩، ٥٩٠، ٥٩١، ٥٩٢، ٥٩٣، ٥٩٤، ٥٩٥، ٥٩٦، ٥٩٧، ٥٩٨، ٥٩٩، ٦٠٠، ٦٠١، ٦٠٢، ٦٠٣، ٦٠٤، ٦٠٥، ٦٠٦، ٦٠٧، ٦٠٨، ٦٠٩، ٦١٠، ٦١١، ٦١٢، ٦١٣، ٦١٤، ٦١٥، ٦١٦، ٦١٧، ٦١٨، ٦١٩، ٦٢٠، ٦٢١، ٦٢٢، ٦٢٣، ٦٢٤، ٦٢٥، ٦٢٦، ٦٢٧، ٦٢٨، ٦٢٩، ٦٣٠، ٦٣١، ٦٣٢، ٦٣٣، ٦٣٤، ٦٣٥، ٦٣٦، ٦٣٧، ٦٣٨، ٦٣٩، ٦٤٠، ٦٤١، ٦٤٢، ٦٤٣، ٦٤٤، ٦٤٥، ٦٤٦، ٦٤٧، ٦٤٨، ٦٤٩، ٦٥٠، ٦٥١، ٦٥٢، ٦٥٣، ٦٥٤، ٦٥٥، ٦٥٦، ٦٥٧، ٦٥٨، ٦٥٩، ٦٦٠، ٦٦١، ٦٦٢، ٦٦٣، ٦٦٤، ٦٦٥، ٦٦٦، ٦٦٧، ٦٦٨، ٦٦٩، ٦٧٠، ٦٧١، ٦٧٢، ٦٧٣، ٦٧٤، ٦٧٥، ٦٧٦، ٦٧٧، ٦٧٨، ٦٧٩، ٦٨٠، ٦٨١، ٦٨٢، ٦٨٣، ٦٨٤، ٦٨٥، ٦٨٦، ٦٨٧، ٦٨٨، ٦٨٩، ٦٩٠، ٦٩١، ٦٩٢، ٦٩٣، ٦٩٤، ٦٩٥، ٦٩٦، ٦٩٧، ٦٩٨، ٦٩٩، ٧٠٠، ٧٠١، ٧٠٢، ٧٠٣، ٧٠٤، ٧٠٥، ٧٠٦، ٧٠٧، ٧٠٨، ٧٠٩، ٧١٠، ٧١١، ٧١٢، ٧١٣، ٧١٤، ٧١٥، ٧١٦، ٧١٧، ٧١٨، ٧١٩، ٧٢٠، ٧٢١، ٧٢٢، ٧٢٣، ٧٢٤، ٧٢٥، ٧٢٦، ٧٢٧، ٧٢٨، ٧٢٩، ٧٣٠، ٧٣١، ٧٣٢، ٧٣٣، ٧٣٤، ٧٣٥، ٧٣٦، ٧٣٧، ٧٣٨، ٧٣٩، ٧٤٠، ٧٤١، ٧٤٢، ٧٤٣، ٧٤٤، ٧٤٥، ٧٤٦، ٧٤٧، ٧٤٨، ٧٤٩، ٧٥٠، ٧٥١، ٧٥٢، ٧٥٣، ٧٥٤، ٧٥٥، ٧٥٦، ٧٥٧، ٧٥٨، ٧٥٩، ٧٦٠، ٧٦١، ٧٦٢، ٧٦٣، ٧٦٤، ٧٦٥، ٧٦٦، ٧٦٧، ٧٦٨، ٧٦٩، ٧٧٠، ٧٧١، ٧٧٢، ٧٧٣، ٧٧٤، ٧٧٥، ٧٧٦، ٧٧٧، ٧٧٨، ٧٧٩، ٧٨٠، ٧٨١، ٧٨٢، ٧٨٣، ٧٨٤، ٧٨٥، ٧٨٦، ٧٨٧، ٧٨٨، ٧٨٩، ٧٩٠، ٧٩١، ٧٩٢، ٧٩٣، ٧٩٤، ٧٩٥، ٧٩٦، ٧٩٧، ٧٩٨، ٧٩٩، ٨٠٠، ٨٠١، ٨٠٢، ٨٠٣، ٨٠٤، ٨٠٥، ٨٠٦، ٨٠٧، ٨٠٨، ٨٠٩، ٨١٠، ٨١١، ٨١٢، ٨١٣، ٨١٤، ٨١٥، ٨١٦، ٨١٧، ٨١٨، ٨١٩، ٨٢٠، ٨٢١، ٨٢٢، ٨٢٣، ٨٢٤، ٨٢٥، ٨٢٦، ٨٢٧، ٨٢٨، ٨٢٩، ٨٣٠، ٨٣١، ٨٣٢، ٨٣٣، ٨٣٤، ٨٣٥، ٨٣٦، ٨٣٧، ٨٣٨، ٨٣٩، ٨٤٠، ٨٤١، ٨٤٢، ٨٤٣، ٨٤٤، ٨٤٥، ٨٤٦، ٨٤٧، ٨٤٨، ٨٤٩، ٨٥٠، ٨٥١، ٨٥٢، ٨٥٣، ٨٥٤، ٨٥٥، ٨٥٦، ٨٥٧، ٨٥٨، ٨٥٩، ٨٦٠، ٨٦١، ٨٦٢، ٨٦٣، ٨٦٤، ٨٦٥، ٨٦٦، ٨٦٧، ٨٦٨، ٨٦٩، ٨٧٠، ٨٧١، ٨٧٢، ٨٧٣، ٨٧٤، ٨٧٥، ٨٧٦، ٨٧٧، ٨٧٨، ٨٧٩، ٨٨٠، ٨٨١، ٨٨٢، ٨٨٣، ٨٨٤، ٨٨٥، ٨٨٦، ٨٨٧، ٨٨٨، ٨٨٩، ٨٩٠، ٨٩١، ٨٩٢، ٨٩٣، ٨٩٤، ٨٩٥، ٨٩٦، ٨٩٧، ٨٩٨، ٨٩٩، ٩٠٠، ٩٠١، ٩٠٢، ٩٠٣، ٩٠٤، ٩٠٥، ٩٠٦، ٩٠٧، ٩٠٨، ٩٠٩، ٩١٠، ٩١١، ٩١٢، ٩١٣، ٩١٤، ٩١٥، ٩١٦، ٩١٧، ٩١٨، ٩١٩، ٩٢٠، ٩٢١، ٩٢٢، ٩٢٣، ٩٢٤، ٩٢٥، ٩٢٦، ٩٢٧، ٩٢٨، ٩٢٩، ٩٣٠، ٩٣١، ٩٣٢، ٩٣٣، ٩٣٤، ٩٣٥، ٩٣٦، ٩٣٧، ٩٣٨، ٩٣٩، ٩٤٠، ٩٤١، ٩٤٢، ٩٤٣، ٩٤٤، ٩٤٥، ٩٤٦، ٩٤٧، ٩٤٨، ٩٤٩، ٩٥٠، ٩٥١، ٩٥٢، ٩٥٣، ٩٥٤، ٩٥٥، ٩٥٦، ٩٥٧، ٩٥٨، ٩٥٩، ٩٦٠، ٩٦١، ٩٦٢، ٩٦٣، ٩٦٤، ٩٦٥، ٩٦٦، ٩٦٧، ٩٦٨، ٩٦٩، ٩٧٠، ٩٧١، ٩٧٢، ٩٧٣، ٩٧٤، ٩٧٥، ٩٧٦، ٩٧٧، ٩٧٨، ٩٧٩، ٩٨٠، ٩٨١، ٩٨٢، ٩٨٣، ٩٨٤، ٩٨٥، ٩٨٦، ٩٨٧، ٩٨٨، ٩٨٩، ٩٩٠، ٩٩١، ٩٩٢، ٩٩٣، ٩٩٤، ٩٩٥، ٩٩٦، ٩٩٧، ٩٩٨، ٩٩٩، ١٠٠٠، ١٠٠١، ١٠٠٢، ١٠٠٣، ١٠٠٤، ١٠٠٥، ١٠٠٦، ١٠٠٧، ١٠٠٨، ١٠٠٩، ١٠١٠، ١٠١١، ١٠١٢، ١٠١٣، ١٠١٤، ١٠١٥، ١٠١٦، ١٠١٧، ١٠١٨، ١٠١٩، ١٠٢٠، ١٠٢١، ١٠٢٢، ١٠٢٣، ١٠٢٤، ١٠٢٥، ١٠٢٦، ١٠٢٧، ١٠٢٨، ١٠٢٩، ١٠٣٠، ١٠٣١، ١٠٣٢، ١٠٣٣، ١٠٣٤، ١٠٣٥، ١٠٣٦، ١٠٣٧، ١٠٣٨، ١٠٣٩، ١٠٤٠، ١٠٤١، ١٠٤٢، ١٠٤٣، ١٠٤٤، ١٠٤٥، ١٠٤٦، ١٠٤٧، ١٠٤٨، ١٠٤٩، ١٠٥٠، ١٠٥١، ١٠٥٢، ١٠٥٣، ١٠٥٤، ١٠٥٥، ١٠٥٦، ١٠٥٧، ١٠٥٨، ١٠٥٩، ١٠٦٠، ١٠٦١، ١٠٦٢، ١٠٦٣، ١٠٦٤، ١٠٦٥، ١٠٦٦، ١٠٦٧، ١٠٦٨، ١٠٦٩، ١٠٧٠، ١٠٧١، ١٠٧٢، ١٠٧٣، ١٠٧٤، ١٠٧٥، ١٠٧٦، ١٠٧٧، ١٠٧٨، ١٠٧٩، ١٠٨٠، ١٠٨١، ١٠٨٢، ١٠٨٣، ١٠٨٤، ١٠٨٥، ١٠٨٦، ١٠٨٧، ١٠٨٨، ١٠٨٩، ١٠٩٠، ١٠٩١، ١٠٩٢، ١٠٩٣، ١٠٩٤، ١٠٩٥، ١٠٩٦، ١٠٩٧، ١٠٩٨، ١٠٩٩، ١١٠٠، ١١٠١، ١١٠٢، ١١٠٣، ١١٠٤، ١١٠٥، ١١٠٦، ١١٠٧، ١١٠٨، ١١٠٩، ١١١٠، ١١١١، ١١١٢، ١١١٣، ١١١٤، ١١١٥، ١١١٦، ١١١٧، ١١١٨، ١١١٩، ١١٢٠، ١١٢١، ١١٢٢، ١١٢٣، ١١٢٤، ١١٢٥، ١١٢٦، ١١٢٧، ١١٢٨، ١١٢٩، ١١٣٠، ١١٣١، ١١٣٢، ١١٣٣، ١١٣٤، ١١٣٥، ١١٣٦، ١١٣٧، ١١٣٨، ١١٣٩، ١١٤٠، ١١٤١، ١١٤٢، ١١٤٣، ١١٤٤، ١١٤٥، ١١٤٦، ١١٤٧، ١١٤٨، ١١٤٩، ١١٥٠، ١١٥١، ١١٥٢، ١١٥٣، ١١٥٤، ١١٥٥، ١١٥٦، ١١٥٧، ١١٥٨، ١١٥٩، ١١٦٠، ١١٦١، ١١٦٢، ١١٦٣، ١١٦٤، ١١٦٥، ١١٦٦، ١١٦٧، ١١٦٨، ١١٦٩، ١١٧٠، ١١٧١، ١١٧٢، ١١٧٣، ١١٧٤، ١١٧٥، ١١٧٦، ١١٧٧، ١١٧٨، ١١٧٩، ١١٨٠، ١١٨١، ١١٨٢، ١١٨٣، ١١٨٤، ١١٨٥، ١١٨٦، ١١٨٧، ١١٨٨، ١١٨٩، ١١٩٠، ١١٩١، ١١٩٢، ١١٩٣، ١١٩٤، ١١٩٥، ١١٩٦، ١١٩٧، ١١٩٨، ١١٩٩، ١٢٠٠، ١٢٠١، ١٢٠٢، ١٢٠٣، ١٢٠٤، ١٢٠٥، ١٢٠٦، ١٢٠٧، ١٢٠٨، ١٢٠٩، ١٢١٠، ١٢١١، ١٢١٢، ١٢١٣، ١٢١٤، ١٢١٥، ١٢١٦، ١٢١٧، ١٢١٨، ١٢١٩، ١٢٢٠، ١٢٢١، ١٢٢٢، ١٢٢٣، ١٢٢٤، ١٢٢٥، ١٢٢٦، ١٢٢٧، ١٢٢٨، ١٢٢٩، ١٢٣٠، ١٢٣١، ١٢٣٢، ١٢٣٣، ١٢٣٤، ١٢٣٥، ١٢٣٦، ١٢٣٧، ١٢٣٨، ١٢٣٩، ١٢٤٠، ١٢٤١، ١٢٤٢، ١٢٤٣، ١٢٤٤، ١٢٤٥، ١٢٤٦، ١٢٤٧، ١٢٤٨، ١٢٤٩، ١٢٥٠، ١٢٥١، ١٢٥٢، ١٢٥٣، ١٢٥٤، ١٢٥٥، ١٢٥٦، ١٢٥٧، ١٢٥٨، ١٢٥٩، ١٢٦٠، ١٢٦١، ١٢٦٢، ١٢٦٣، ١٢٦٤، ١٢٦٥، ١٢٦٦، ١٢٦٧، ١٢٦٨، ١٢٦٩، ١٢٧٠، ١٢٧١، ١٢٧٢، ١٢٧٣، ١٢٧٤، ١٢٧٥، ١٢٧٦، ١٢٧٧، ١٢٧٨، ١٢٧٩، ١٢٨٠، ١٢٨١، ١٢٨٢، ١٢٨٣، ١٢٨٤، ١٢٨٥، ١٢٨٦، ١٢٨٧، ١٢٨٨، ١٢٨٩، ١٢٩٠، ١٢٩١، ١٢٩٢، ١٢٩٣، ١٢٩٤، ١٢٩٥، ١٢٩٦، ١٢٩٧، ١٢٩٨، ١٢٩٩، ١٣٠٠، ١٣٠١، ١٣٠٢، ١٣٠٣، ١٣٠٤، ١٣٠٥، ١٣٠٦، ١٣٠٧، ١٣٠٨، ١٣٠٩، ١٣١٠، ١٣١١، ١٣١٢، ١٣١٣، ١٣١٤، ١٣١٥، ١٣١٦، ١٣١٧، ١٣١٨، ١٣١٩، ١٣٢٠، ١٣٢١، ١٣٢٢، ١٣٢٣، ١٣٢٤، ١٣٢٥، ١٣٢٦، ١٣٢٧، ١٣٢٨، ١٣٢٩، ١٣٣٠، ١٣٣١، ١٣٣٢، ١٣٣٣، ١٣٣٤، ١٣٣٥، ١٣٣٦، ١٣٣٧، ١٣٣٨، ١٣٣٩، ١٣٤٠، ١٣٤١، ١٣٤٢، ١٣٤٣، ١٣٤٤، ١٣٤٥، ١٣٤٦، ١٣٤٧، ١٣٤٨، ١٣٤٩، ١٣٥٠، ١٣٥١، ١٣٥٢، ١٣٥٣، ١٣٥٤، ١٣٥٥، ١٣٥٦، ١٣٥٧، ١٣٥٨، ١٣٥٩، ١٣٦٠، ١٣٦١، ١٣٦٢، ١٣٦٣، ١٣٦٤، ١٣٦٥، ١٣٦٦، ١٣٦٧، ١٣٦٨، ١٣٦٩، ١٣٧٠، ١٣٧١، ١٣٧٢، ١٣٧٣، ١٣٧٤، ١٣٧٥، ١٣٧٦، ١٣٧٧، ١٣٧٨، ١٣٧٩، ١٣٨٠، ١٣٨١، ١٣٨٢، ١٣٨٣، ١٣٨٤، ١٣٨٥، ١٣٨٦، ١٣٨٧، ١٣٨٨، ١٣٨٩، ١٣٩٠، ١٣٩١، ١٣٩٢، ١٣٩٣، ١٣٩٤، ١٣٩٥، ١٣٩٦، ١٣٩٧، ١٣٩٨، ١٣٩٩، ١٤٠٠، ١٤٠١، ١٤٠٢، ١٤٠٣، ١٤٠٤، ١٤٠٥، ١٤٠٦، ١٤٠٧، ١٤٠٨، ١٤٠٩، ١٤١٠، ١٤١١، ١٤١٢، ١٤١٣، ١٤١٤، ١٤١٥، ١٤١٦، ١٤١٧، ١٤١٨، ١٤١٩، ١٤٢٠، ١٤٢١، ١٤٢٢، ١٤٢٣، ١٤٢٤، ١٤٢٥، ١٤٢٦، ١٤٢٧، ١٤٢٨، ١٤٢٩، ١٤٣٠، ١٤٣١، ١٤٣٢، ١٤٣٣، ١٤٣٤، ١٤٣٥، ١٤٣٦، ١٤٣٧، ١٤٣٨، ١٤٣٩، ١٤٤٠، ١٤٤١، ١٤٤٢، ١٤٤٣، ١٤٤٤، ١٤٤٥، ١٤٤٦، ١٤٤٧، ١٤٤٨، ١٤٤٩، ١٤٥٠، ١٤٥١، ١٤٥٢، ١٤٥٣، ١٤

المطلب الثاني

الصدقة

١٨٠ - يرمى في المال الذي يخرج منه الصدقة أن يكون من الأصناف التي يخرج منها صدقة الفطر، كما تراعى أحكام الزكاة في الفقير الذي تدفع إليه. و يرمى في إخراج القيمة، ومقدار الصدقة لكل مسكين ما هو مقرّر في صدقة الفطر. وهذا في إطفاء الواجب في الصدقة. وأما في جزاء الصدقة فالمالكية والشافعية لم يوجبوا الصدقة فيه بمقدار معين، وتفصيلات ذلك وآراء المتأخّرين يرجع إليها في مصطلح هدي، وكفارة، وصدقة الفطر.

المطلب الثالث

الصيام

١٨١ - أولاً: من كفر بتصيام يرمي به أحكام اعتصام ولا سبأ تنبّهت أنية بالنسبة للواجب غير المدين (را: صوم).
١٨٢ - ثانياً: الصيام المأثور جازع عن المخطوطة لا يتقدّم بزمان، ولا مكان ولا نتاج اتفاقاً؛ إلا الصيام ليس محض عن هدي القرآن والتشريع، فإنه يصوم ثلاثة أيام في الحج، وسبعة إذا رجع إلى أهله. فلا يصح صيام الأيام الثلاثة قبل أشهر الحج، ولا قبل إحرام الحج والمعصرة في حق الفاروق، ولا قبل إحرام المعصرة في حق المنصور اتفاقاً.

أما تفصيلها لم يمنع على إحرام الحج فتحة التالكية^(١) والشافعية^(٢) لقوله تعالى: «فصيام ثلاثة

أيام في الحج»^(٣) وأجازته الحنفية^(٤) والحنابلة^(٥) لأنه كما قال جرير بن عدي: «وقت كامل جاز فيه تحريم الحدي، فجاز فيه لصيام، كبعد إحرام الحج، ومعنى قوله تعالى (في الحج) أي في وقته».

وأما الأيام السبعة الباقية من عمر عن هدي الثورات والنسج، فلا يصح صيامها إلا بعد أيام التشريق، ثم يجوز صيامها بعد الفراغ من أعمال الحج، ونحو مكة، إذا مكث بها، عند الجمعية والمالكية والحادية^(٦) والأفضل لمستحب أن يصومها إذا رجع إلى أهله، وهو قول عند الشافعية، لكن الأنطهر عند الشافعية أنه يصوم الأيام السبعة إذا رجع إلى أهله، ولا يجزئ أن يصومها في الطريق، إلا إذا أراد الإقامة بمكة صامها بها^(٧).

والفصل للجمع لقوله تعالى: «وتستقيم إذا رجعتم»^(٨) فأحصله الشافعية على ظاهره؛ وقال غيره: إن المخرج من الحج هو المراد بالرجوع، فكانه بالفراغ رجع، كما قيل عليه.

١٨٣ - ثانياً: من ماله ثراء، لا أيام الثلاثة في الحج بعضها عند الثلاثة، ويرجع إلى الدم عند الحنفية^(٩) ولا يجزئ به غيره، وهو قول عند الحنابلة.

ثم عند المالكية، وهو قول عند الحنابلة؛ إن صام بمعهها قبل يوم النحر كتمه أيام التشريق، وإن

(١) سورة البقرة: ١٩٧.

(٢) سنن أبي داود: ١٧٥.

(٣) الكشي: ١٠٠، ١٠١.

(٤) إجماع الشافعية عند الثلاثة.

(٥) إجماع الفقه: ١١٧/٢.

(٦) سورة البقرة: ١٩٧.

(٧) إجماع الفقه: ١٧٧.

(٨) تشرع الزكاة: ١٧١.

(٩) إجماع الفقه: ١١٧/٢.

أغمرها عن أيام التشريق صامها حتى شبع، وصلها بالعدة أولاً.

ولم يجوز لشافعية وحداثة في دعوى الأحرار عند عدم صومها أيام نحر والشمس، بل يؤخرها إلى ما بعد.

١٨٤ - ويحرم عند الشافعية في الأظهر قضاء الأرياء الثلاثة: «أن يعرض في فضاءها يساً وبين السبعة بقدر أربعة أيام، يوم الحر وأيام التشريق، وصدة إمكان السير إلى أهله، على العبادة العالية، كما في الأداة، فلو صام عشرة أيام من هذه المصطلات الثلاثة، ولا يعتد بالنية عدم التفريق».

المطلب الرابع في القضاء

١٨٥ - وهو من وجب إتمامه السك باختصاص ومن أحكامه ما يلي:

أولاً: يرأس في قضاء السك أحكام الأداة العامة، مع تعيين القضاء في جنة الإحرام.

ثانياً: قال الحنفية: «لو هو فوف عند تقاضاه: عده القضاء من قابل نبي من سنة نية، ولم ينعوه عن الفور».

ومذهب المالكية: «لو تأشفت في الجلالة، كان التقضاء واجباً على الفور ولو كان السك لخاصة تطوعاً، فبأنس في معرفة صاحب التحليل من معرفة

الخاصة، ويصح في إتمامه لعدم.

ثالثاً: قرر المالكية والشافعية: «لمحابلة أن السك صوماً عسفي لسك القامة يحرم في قضاء حيث أحرم في لسك القضاء، فإن أحرم من نقطة ما تلا أحرم في القضاء من. وعند الشافعية: إن سكت في أعضاء طريفة أحرأحرم من مثل مسافة الميقات الأول ما لم يجعله ذلك يجاوز لميقات بغير إحرام، فإنه يحرم من لمقات.

وإن أحرم في العام الأول قبل المواقبت لزمه كذلك عند الشافعية والحنابلة. وعند المالكية لا يجب الإحرام بالقضاء إلا من الواقيت.

أما إن حاور في العام الأول الميقات غير محرم فإنه في القضاء يحرم من الميقات ولا يجوز أن يدوره غير محرم.

وقال المالكية: «إن عدى الميقات في عام القضاء لغار مشروع» «كأن يجاوز الميقات حلالاً لعدم إرادته دخول مكة، ثم بعد ذلك أراد الدخول، وأحرم بإباح، ثم أقسمه، فيه في عام القضاء يحرم بما أحرم منه أولاً»^(١).



(١) إتمامه وقام عدم (١٨٤)، وسكت الشافعية من (١٨٥).

(٢) إتمامه (١٨٤)، وسكت (١٨٥).

(٣) إتمامه (١٨٤)، وسكت (١٨٥).

(٤) إتمامه (١٨٤)، وسكت (١٨٥).

(١) كما صرح به «المصنف» في حاشيته على شرحه (١٨٤)، وسكت (١٨٥).

(٢) إتمامه (١٨٤)، وسكت (١٨٥).

(٣) إتمامه (١٨٤)، وسكت (١٨٥).

بتسميم واحد ما شاء من النواقل، لأنها غير محصورة،
منفأ لمرها». وتفصيله في مصطلح (صلاة).

إلا أنهم غلبوا استعمال هذه المائدة (حصر)
ومشتقاتها في باب الحج والعمرة للدلالة على منع
الحرم من أركان النسك، وذلك اتباعاً للفرقة
الكبرى، وتوافقت على ذلك عباراتهم حتى أصبح
(الإحصار) اصطلاحاً قهراً معروفاً ومشهوراً.

إحصار

التعريف :

١ - من معاني الإحصار في اللغة المنع من بلوغ
الناك مرض أو نحوه، وهو الحصر الشرعي أيضاً على
تفاوت عند الفقهاء فيها بتحقيق به الإحصار (١)

٢ - واستعمل الفقهاء مادة (حصر) بالمعنى اللغوي
في كتبهم استعمالاً كثيراً. ومن أمثلة ذلك: قول
صاحب تنوير الأبصار وشارحه في الدر المختار (٢)
« ونحصر فاقد الماء والفراب الطهورين، بأن حبس
في مكان نجس، ولا يمكنه إحراج مطهر، وكذا
العاجز عنها لمرض يؤخر الصلاة عند أبي حنيفة،
وقال (٣) يشبه بالصلين وجوباً، فيركع ويسجد إن
وجد مكاناً بابساً، وإلا يومئ » قائماً ثم بعده (٤).

ومنه أيضاً قول صاحب تنوير الأبصار (٥)
« وكذا يجوز له (٦) أن يستخف إذا حصر عن قراءة
قدو المقرض ».

وقال أبو إسحاق الشيرازي (٧) « ويجوز أن يعني

ويعبرف الحنيفة الإحصار بأنه : هو
المنع من الوقوف برفة والطواف جميعها بعد الإحرام
بالحج القرض، والتفان، وفي العمرة عن الطواف.
وهذا التعريف لم يطرأ عليه (٨)

و يحصره المالكية بأنه المنع من الوقوف والطواف
معاً أو المنع من أحدهما (٩)

ويمثل مذهب الشافعية هذا التعريف الذي
أوردته الرملة الشافعي في نهاية المحتاج (١٠) ونصه : « هو
المنع من إتمام أركان الحج أو العمرة ».

و ينطبق هذا التعريف للشافعية على مذهب
الحنابلة في الإحصار، لأنهم يقولون بالإحصار عن أي
من أركان الحج أو العمرة، على تفصيل يسير في
كيفية التحلل لمن أحصر عن الوقوف دون الطواف.

الأصل الشرعي في موجب الإحصار :

٣ - موجب الإحصار - إجمالاً - التحلل بكيفية

(١) كسر يعات للرجائي، ولسان العرب ومعجم شامس اللغة

(٢) هاشب حاشية الططاوي ١/١٣٣

(٣) يعني صاحب أسب حصة ومأثور يعرف ومعه.

(٤) هاشب حاشية الططاوي ١/٢٥٧

(٥) أي للإمام في صلاة الجماعة.

(٦) الهدب مع الجمع ٢/٣٣

(٧) لسان الناك لرمة الله السني، وشرحه كمالك المقسط في

النسك المقسط لعل القاري ص ٢٧٢

(٨) الدسفي ٢/١٢٢

(٩) جابة المحتاج ١/١٣٣، وشذ في حاشية عمدة على شرح المحتاج

(١٠) ١٢٧/٢ وفي نسخة المحتاج ١/٢٠٠ زيادة « أوها ».

أحمد، عن المصنف في موجب الإحصار. وهو رواية عن الإمام أحمد^(١) وهو قول ابن مسعود، وابن الزبير، وعقبة، وصحبه من السب، وعروة بن الزبير، ومجاهد، والنخعي، وعطاء، ومقاتل بن حيان، وسفيان الثوري، وأبي ثور^(٢).

ومذهب المالكية: أن الحصر يتحقق بالعدو، والفتنة، والحبس طلقاً^(٣) كذلك هو مذهب الشافعية وشيخهم عند الحاجة، مع أسباب أخرى من الحصر مما يصح لاسمائه، مما سباني ذكره، كمنع الزوج روحه عن المتابعة.

واتفقت المذاهب الثلاثة على أن من يتهدد عليه الوصول إلى البيوت محاصر آخر غير العدو، كالحصر بالمرض أو بأمرج أو بذهاب نفقة ونحوه، أنه لا يجوز له التحلل بذلك^(٤).

كأن من اشتراط التحلل إذا حبس حابس له حكمه عند عبد الشافعية والحابلة بأبي سنان إن شاء الله تعالى.

وهذا القول ينفي تحقق الإحصار بالمرض ونحوه من عملة وهو قول ابن عباس وأبي عمر وطائفة والزهري وزيد بن أسلم ومروان بن الحكم^(٥).

٦ - استبدال الحامية ومن معهم بالأداة من الكتاب

سباني تفصيله، والأصل في هذا البحث حادثة الحديبية المروية^(٦).

وفي ذلك نزول قوله تبارك وتعالى: وَأَتُوا النُّجُفَ وَالْعَمْرَةَ، فَإِنْ أَتَيْتُمْ قَوْمًا اسْتَبْرَأُوا مِنْهُمْ فَلَا تَغْلِبُوا أُولَئِكَ وَنُكِّلْ خَلْقَ الْإِنْسَانِ مِنْ طِينٍ^(٧).

وهذا من عمر رضي الله عنه: «أخرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم، فقال كفار فريش دون البصرة، فحصر النبي صلى الله عليه وسلم هديه وخلق رأسه»، أخرجه البخاري.

ما يتحقق به الإحصار:

٤ - يتحقق الإحصار بوجود ركنه، وهو المنع من الصبي في البيت، حياً كان أو عمراً، إذا توافرت فيه شروط بعضها متن عليه وبعضها يختلف فيه.

ركن الإحصار:

٥ - اختلاف الفقهاء في مانع الذي يتحقق به الإحصار هل يشتمل المنع بالعدو والمنع بالمرض ونحوه من المثل، أم يختص بالحصر بالعدو؟

فقالت الحنفية: «الإحصار يتحقق بالعدو، وبغيره، كالمرض، وهلاك النفقة، وموت تفرغ المرأة، أو روحها، في الطريق»^(٨).

و يتحقق الإحصار بكل حابس نجسه^(٩) يعني

(١) حاشيئة المصنف في سورة البقرة ٢٠٨، ٢٠٩، ٢١٠، ٢١١، ٢١٢، ٢١٣، ٢١٤، ٢١٥، ٢١٦، ٢١٧، ٢١٨، ٢١٩، ٢٢٠، ٢٢١، ٢٢٢، ٢٢٣، ٢٢٤، ٢٢٥، ٢٢٦، ٢٢٧، ٢٢٨، ٢٢٩، ٢٣٠، ٢٣١، ٢٣٢، ٢٣٣، ٢٣٤، ٢٣٥، ٢٣٦، ٢٣٧، ٢٣٨، ٢٣٩، ٢٤٠، ٢٤١، ٢٤٢، ٢٤٣، ٢٤٤، ٢٤٥، ٢٤٦، ٢٤٧، ٢٤٨، ٢٤٩، ٢٥٠، ٢٥١، ٢٥٢، ٢٥٣، ٢٥٤، ٢٥٥، ٢٥٦، ٢٥٧، ٢٥٨، ٢٥٩، ٢٦٠، ٢٦١، ٢٦٢، ٢٦٣، ٢٦٤، ٢٦٥، ٢٦٦، ٢٦٧، ٢٦٨، ٢٦٩، ٢٧٠، ٢٧١، ٢٧٢، ٢٧٣، ٢٧٤، ٢٧٥، ٢٧٦، ٢٧٧، ٢٧٨، ٢٧٩، ٢٨٠، ٢٨١، ٢٨٢، ٢٨٣، ٢٨٤، ٢٨٥، ٢٨٦، ٢٨٧، ٢٨٨، ٢٨٩، ٢٩٠، ٢٩١، ٢٩٢، ٢٩٣، ٢٩٤، ٢٩٥، ٢٩٦، ٢٩٧، ٢٩٨، ٢٩٩، ٣٠٠، ٣٠١، ٣٠٢، ٣٠٣، ٣٠٤، ٣٠٥، ٣٠٦، ٣٠٧، ٣٠٨، ٣٠٩، ٣١٠، ٣١١، ٣١٢، ٣١٣، ٣١٤، ٣١٥، ٣١٦، ٣١٧، ٣١٨، ٣١٩، ٣٢٠، ٣٢١، ٣٢٢، ٣٢٣، ٣٢٤، ٣٢٥، ٣٢٦، ٣٢٧، ٣٢٨، ٣٢٩، ٣٣٠، ٣٣١، ٣٣٢، ٣٣٣، ٣٣٤، ٣٣٥، ٣٣٦، ٣٣٧، ٣٣٨، ٣٣٩، ٣٤٠، ٣٤١، ٣٤٢، ٣٤٣، ٣٤٤، ٣٤٥، ٣٤٦، ٣٤٧، ٣٤٨، ٣٤٩، ٣٥٠، ٣٥١، ٣٥٢، ٣٥٣، ٣٥٤، ٣٥٥، ٣٥٦، ٣٥٧، ٣٥٨، ٣٥٩، ٣٦٠، ٣٦١، ٣٦٢، ٣٦٣، ٣٦٤، ٣٦٥، ٣٦٦، ٣٦٧، ٣٦٨، ٣٦٩، ٣٧٠، ٣٧١، ٣٧٢، ٣٧٣، ٣٧٤، ٣٧٥، ٣٧٦، ٣٧٧، ٣٧٨، ٣٧٩، ٣٨٠، ٣٨١، ٣٨٢، ٣٨٣، ٣٨٤، ٣٨٥، ٣٨٦، ٣٨٧، ٣٨٨، ٣٨٩، ٣٩٠، ٣٩١، ٣٩٢، ٣٩٣، ٣٩٤، ٣٩٥، ٣٩٦، ٣٩٧، ٣٩٨، ٣٩٩، ٤٠٠، ٤٠١، ٤٠٢، ٤٠٣، ٤٠٤، ٤٠٥، ٤٠٦، ٤٠٧، ٤٠٨، ٤٠٩، ٤١٠، ٤١١، ٤١٢، ٤١٣، ٤١٤، ٤١٥، ٤١٦، ٤١٧، ٤١٨، ٤١٩، ٤٢٠، ٤٢١، ٤٢٢، ٤٢٣، ٤٢٤، ٤٢٥، ٤٢٦، ٤٢٧، ٤٢٨، ٤٢٩، ٤٣٠، ٤٣١، ٤٣٢، ٤٣٣، ٤٣٤، ٤٣٥، ٤٣٦، ٤٣٧، ٤٣٨، ٤٣٩، ٤٤٠، ٤٤١، ٤٤٢، ٤٤٣، ٤٤٤، ٤٤٥، ٤٤٦، ٤٤٧، ٤٤٨، ٤٤٩، ٤٥٠، ٤٥١، ٤٥٢، ٤٥٣، ٤٥٤، ٤٥٥، ٤٥٦، ٤٥٧، ٤٥٨، ٤٥٩، ٤٦٠، ٤٦١، ٤٦٢، ٤٦٣، ٤٦٤، ٤٦٥، ٤٦٦، ٤٦٧، ٤٦٨، ٤٦٩، ٤٧٠، ٤٧١، ٤٧٢، ٤٧٣، ٤٧٤، ٤٧٥، ٤٧٦، ٤٧٧، ٤٧٨، ٤٧٩، ٤٨٠، ٤٨١، ٤٨٢، ٤٨٣، ٤٨٤، ٤٨٥، ٤٨٦، ٤٨٧، ٤٨٨، ٤٨٩، ٤٩٠، ٤٩١، ٤٩٢، ٤٩٣، ٤٩٤، ٤٩٥، ٤٩٦، ٤٩٧، ٤٩٨، ٤٩٩، ٥٠٠، ٥٠١، ٥٠٢، ٥٠٣، ٥٠٤، ٥٠٥، ٥٠٦، ٥٠٧، ٥٠٨، ٥٠٩، ٥١٠، ٥١١، ٥١٢، ٥١٣، ٥١٤، ٥١٥، ٥١٦، ٥١٧، ٥١٨، ٥١٩، ٥٢٠، ٥٢١، ٥٢٢، ٥٢٣، ٥٢٤، ٥٢٥، ٥٢٦، ٥٢٧، ٥٢٨، ٥٢٩، ٥٣٠، ٥٣١، ٥٣٢، ٥٣٣، ٥٣٤، ٥٣٥، ٥٣٦، ٥٣٧، ٥٣٨، ٥٣٩، ٥٤٠، ٥٤١، ٥٤٢، ٥٤٣، ٥٤٤، ٥٤٥، ٥٤٦، ٥٤٧، ٥٤٨، ٥٤٩، ٥٥٠، ٥٥١، ٥٥٢، ٥٥٣، ٥٥٤، ٥٥٥، ٥٥٦، ٥٥٧، ٥٥٨، ٥٥٩، ٥٦٠، ٥٦١، ٥٦٢، ٥٦٣، ٥٦٤، ٥٦٥، ٥٦٦، ٥٦٧، ٥٦٨، ٥٦٩، ٥٧٠، ٥٧١، ٥٧٢، ٥٧٣، ٥٧٤، ٥٧٥، ٥٧٦، ٥٧٧، ٥٧٨، ٥٧٩، ٥٨٠، ٥٨١، ٥٨٢، ٥٨٣، ٥٨٤، ٥٨٥، ٥٨٦، ٥٨٧، ٥٨٨، ٥٨٩، ٥٩٠، ٥٩١، ٥٩٢، ٥٩٣، ٥٩٤، ٥٩٥، ٥٩٦، ٥٩٧، ٥٩٨، ٥٩٩، ٦٠٠، ٦٠١، ٦٠٢، ٦٠٣، ٦٠٤، ٦٠٥، ٦٠٦، ٦٠٧، ٦٠٨، ٦٠٩، ٦١٠، ٦١١، ٦١٢، ٦١٣، ٦١٤، ٦١٥، ٦١٦، ٦١٧، ٦١٨، ٦١٩، ٦٢٠، ٦٢١، ٦٢٢، ٦٢٣، ٦٢٤، ٦٢٥، ٦٢٦، ٦٢٧، ٦٢٨، ٦٢٩، ٦٣٠، ٦٣١، ٦٣٢، ٦٣٣، ٦٣٤، ٦٣٥، ٦٣٦، ٦٣٧، ٦٣٨، ٦٣٩، ٦٤٠، ٦٤١، ٦٤٢، ٦٤٣، ٦٤٤، ٦٤٥، ٦٤٦، ٦٤٧، ٦٤٨، ٦٤٩، ٦٥٠، ٦٥١، ٦٥٢، ٦٥٣، ٦٥٤، ٦٥٥، ٦٥٦، ٦٥٧، ٦٥٨، ٦٥٩، ٦٦٠، ٦٦١، ٦٦٢، ٦٦٣، ٦٦٤، ٦٦٥، ٦٦٦، ٦٦٧، ٦٦٨، ٦٦٩، ٦٧٠، ٦٧١، ٦٧٢، ٦٧٣، ٦٧٤، ٦٧٥، ٦٧٦، ٦٧٧، ٦٧٨، ٦٧٩، ٦٨٠، ٦٨١، ٦٨٢، ٦٨٣، ٦٨٤، ٦٨٥، ٦٨٦، ٦٨٧، ٦٨٨، ٦٨٩، ٦٩٠، ٦٩١، ٦٩٢، ٦٩٣، ٦٩٤، ٦٩٥، ٦٩٦، ٦٩٧، ٦٩٨، ٦٩٩، ٧٠٠، ٧٠١، ٧٠٢، ٧٠٣، ٧٠٤، ٧٠٥، ٧٠٦، ٧٠٧، ٧٠٨، ٧٠٩، ٧١٠، ٧١١، ٧١٢، ٧١٣، ٧١٤، ٧١٥، ٧١٦، ٧١٧، ٧١٨، ٧١٩، ٧٢٠، ٧٢١، ٧٢٢، ٧٢٣، ٧٢٤، ٧٢٥، ٧٢٦، ٧٢٧، ٧٢٨، ٧٢٩، ٧٣٠، ٧٣١، ٧٣٢، ٧٣٣، ٧٣٤، ٧٣٥، ٧٣٦، ٧٣٧، ٧٣٨، ٧٣٩، ٧٤٠، ٧٤١، ٧٤٢، ٧٤٣، ٧٤٤، ٧٤٥، ٧٤٦، ٧٤٧، ٧٤٨، ٧٤٩، ٧٥٠، ٧٥١، ٧٥٢، ٧٥٣، ٧٥٤، ٧٥٥، ٧٥٦، ٧٥٧، ٧٥٨، ٧٥٩، ٧٦٠، ٧٦١، ٧٦٢، ٧٦٣، ٧٦٤، ٧٦٥، ٧٦٦، ٧٦٧، ٧٦٨، ٧٦٩، ٧٧٠، ٧٧١، ٧٧٢، ٧٧٣، ٧٧٤، ٧٧٥، ٧٧٦، ٧٧٧، ٧٧٨، ٧٧٩، ٧٨٠، ٧٨١، ٧٨٢، ٧٨٣، ٧٨٤، ٧٨٥، ٧٨٦، ٧٨٧، ٧٨٨، ٧٨٩، ٧٩٠، ٧٩١، ٧٩٢، ٧٩٣، ٧٩٤، ٧٩٥، ٧٩٦، ٧٩٧، ٧٩٨، ٧٩٩، ٨٠٠، ٨٠١، ٨٠٢، ٨٠٣، ٨٠٤، ٨٠٥، ٨٠٦، ٨٠٧، ٨٠٨، ٨٠٩، ٨١٠، ٨١١، ٨١٢، ٨١٣، ٨١٤، ٨١٥، ٨١٦، ٨١٧، ٨١٨، ٨١٩، ٨٢٠، ٨٢١، ٨٢٢، ٨٢٣، ٨٢٤، ٨٢٥، ٨٢٦، ٨٢٧، ٨٢٨، ٨٢٩، ٨٣٠، ٨٣١، ٨٣٢، ٨٣٣، ٨٣٤، ٨٣٥، ٨٣٦، ٨٣٧، ٨٣٨، ٨٣٩، ٨٤٠، ٨٤١، ٨٤٢، ٨٤٣، ٨٤٤، ٨٤٥، ٨٤٦، ٨٤٧، ٨٤٨، ٨٤٩، ٨٥٠، ٨٥١، ٨٥٢، ٨٥٣، ٨٥٤، ٨٥٥، ٨٥٦، ٨٥٧، ٨٥٨، ٨٥٩، ٨٦٠، ٨٦١، ٨٦٢، ٨٦٣، ٨٦٤، ٨٦٥، ٨٦٦، ٨٦٧، ٨٦٨، ٨٦٩، ٨٧٠، ٨٧١، ٨٧٢، ٨٧٣، ٨٧٤، ٨٧٥، ٨٧٦، ٨٧٧، ٨٧٨، ٨٧٩، ٨٨٠، ٨٨١، ٨٨٢، ٨٨٣، ٨٨٤، ٨٨٥، ٨٨٦، ٨٨٧، ٨٨٨، ٨٨٩، ٨٩٠، ٨٩١، ٨٩٢، ٨٩٣، ٨٩٤، ٨٩٥، ٨٩٦، ٨٩٧، ٨٩٨، ٨٩٩، ٩٠٠، ٩٠١، ٩٠٢، ٩٠٣، ٩٠٤، ٩٠٥، ٩٠٦، ٩٠٧، ٩٠٨، ٩٠٩، ٩١٠، ٩١١، ٩١٢، ٩١٣، ٩١٤، ٩١٥، ٩١٦، ٩١٧، ٩١٨، ٩١٩، ٩٢٠، ٩٢١، ٩٢٢، ٩٢٣، ٩٢٤، ٩٢٥، ٩٢٦، ٩٢٧، ٩٢٨، ٩٢٩، ٩٣٠، ٩٣١، ٩٣٢، ٩٣٣، ٩٣٤، ٩٣٥، ٩٣٦، ٩٣٧، ٩٣٨، ٩٣٩، ٩٤٠، ٩٤١، ٩٤٢، ٩٤٣، ٩٤٤، ٩٤٥، ٩٤٦، ٩٤٧، ٩٤٨، ٩٤٩، ٩٥٠، ٩٥١، ٩٥٢، ٩٥٣، ٩٥٤، ٩٥٥، ٩٥٦، ٩٥٧، ٩٥٨، ٩٥٩، ٩٦٠، ٩٦١، ٩٦٢، ٩٦٣، ٩٦٤، ٩٦٥، ٩٦٦، ٩٦٧، ٩٦٨، ٩٦٩، ٩٧٠، ٩٧١، ٩٧٢، ٩٧٣، ٩٧٤، ٩٧٥، ٩٧٦، ٩٧٧، ٩٧٨، ٩٧٩، ٩٨٠، ٩٨١، ٩٨٢، ٩٨٣، ٩٨٤، ٩٨٥، ٩٨٦، ٩٨٧، ٩٨٨، ٩٨٩، ٩٩٠، ٩٩١، ٩٩٢، ٩٩٣، ٩٩٤، ٩٩٥، ٩٩٦، ٩٩٧، ٩٩٨، ٩٩٩، ١٠٠٠، ١٠٠١، ١٠٠٢، ١٠٠٣، ١٠٠٤، ١٠٠٥، ١٠٠٦، ١٠٠٧، ١٠٠٨، ١٠٠٩، ١٠١٠، ١٠١١، ١٠١٢، ١٠١٣، ١٠١٤، ١٠١٥، ١٠١٦، ١٠١٧، ١٠١٨، ١٠١٩، ١٠٢٠، ١٠٢١، ١٠٢٢، ١٠٢٣، ١٠٢٤، ١٠٢٥، ١٠٢٦، ١٠٢٧، ١٠٢٨، ١٠٢٩، ١٠٣٠، ١٠٣١، ١٠٣٢، ١٠٣٣، ١٠٣٤، ١٠٣٥، ١٠٣٦، ١٠٣٧، ١٠٣٨، ١٠٣٩، ١٠٤٠، ١٠٤١، ١٠٤٢، ١٠٤٣، ١٠٤٤، ١٠٤٥، ١٠٤٦، ١٠٤٧، ١٠٤٨، ١٠٤٩، ١٠٥٠، ١٠٥١، ١٠٥٢، ١٠٥٣، ١٠٥٤، ١٠٥٥، ١٠٥٦، ١٠٥٧، ١٠٥٨، ١٠٥٩، ١٠٦٠، ١٠٦١، ١٠٦٢، ١٠٦٣، ١٠٦٤، ١٠٦٥، ١٠٦٦، ١٠٦٧، ١٠٦٨، ١٠٦٩، ١٠٧٠، ١٠٧١، ١٠٧٢، ١٠٧٣، ١٠٧٤، ١٠٧٥، ١٠٧٦، ١٠٧٧، ١٠٧٨، ١٠٧٩، ١٠٨٠، ١٠٨١، ١٠٨٢، ١٠٨٣، ١٠٨٤، ١٠٨٥، ١٠٨٦، ١٠٨٧، ١٠٨٨، ١٠٨٩، ١٠٩٠، ١٠٩١، ١٠٩٢، ١٠٩٣، ١٠٩٤، ١٠٩٥، ١٠٩٦، ١٠٩٧، ١٠٩٨، ١٠٩٩، ١١٠٠، ١١٠١، ١١٠٢، ١١٠٣، ١١٠٤، ١١٠٥، ١١٠٦، ١١٠٧، ١١٠٨، ١١٠٩، ١١١٠، ١١١١، ١١١٢، ١١١٣، ١١١٤، ١١١٥، ١١١٦، ١١١٧، ١١١٨، ١١١٩، ١١٢٠، ١١٢١، ١١٢٢، ١١٢٣، ١١٢٤، ١١٢٥، ١١٢٦، ١١٢٧، ١١٢٨، ١١٢٩، ١١٣٠، ١١٣١، ١١٣٢، ١١٣٣، ١١٣٤، ١١٣٥، ١١٣٦، ١١٣٧، ١١٣٨، ١١٣٩، ١١٤٠، ١١٤١، ١١٤٢، ١١٤٣، ١١٤٤، ١١٤٥، ١١٤٦، ١١٤٧، ١١٤٨، ١١٤٩، ١١٥٠، ١١٥١، ١١٥٢، ١١٥٣، ١١٥٤، ١١٥٥، ١١٥٦، ١١٥٧، ١١٥٨، ١١٥٩، ١١٦٠، ١١٦١، ١١٦٢، ١١٦٣، ١١٦٤، ١١٦٥، ١١٦٦، ١١٦٧، ١١٦٨، ١١٦٩، ١١٧٠، ١١٧١، ١١٧٢، ١١٧٣، ١١٧٤، ١١٧٥، ١١٧٦، ١١٧٧، ١١٧٨، ١١٧٩، ١١٨٠، ١١٨١، ١١٨٢، ١١٨٣، ١١٨٤، ١١٨٥، ١١٨٦، ١١٨٧، ١١٨٨، ١١٨٩، ١١٩٠، ١١٩١، ١١٩٢، ١١٩٣، ١١٩٤، ١١٩٥، ١١٩٦، ١١٩٧، ١١٩٨، ١١٩٩، ١٢٠٠، ١٢٠١، ١٢٠٢، ١٢٠٣، ١٢٠٤، ١٢٠٥، ١٢٠٦، ١٢٠٧، ١٢٠٨، ١٢٠٩، ١٢١٠، ١٢١١، ١٢١٢، ١٢١٣، ١٢١٤، ١٢١٥، ١٢١٦، ١٢١٧، ١٢١٨، ١٢١٩، ١٢٢٠، ١٢٢١، ١٢٢٢، ١٢٢٣، ١٢٢٤، ١٢٢٥، ١٢٢٦، ١٢٢٧، ١٢٢٨، ١٢٢٩، ١٢٣٠، ١٢٣١، ١٢٣٢، ١٢٣٣، ١٢٣٤، ١٢٣٥، ١٢٣٦، ١٢٣٧، ١٢٣٨، ١٢٣٩، ١٢٤٠، ١٢٤١، ١٢٤٢، ١٢٤٣، ١٢٤٤، ١٢٤٥، ١٢٤٦، ١٢٤٧، ١٢٤٨، ١٢٤٩، ١٢٥٠، ١٢٥١، ١٢٥٢، ١٢٥٣، ١٢٥٤، ١٢٥٥، ١٢٥٦، ١٢٥٧، ١٢٥٨، ١٢٥٩، ١٢٦٠، ١٢٦١، ١٢٦٢، ١٢٦٣، ١٢٦٤، ١٢٦٥، ١٢٦٦، ١٢٦٧، ١٢٦٨، ١٢٦٩، ١٢٧٠، ١٢٧١، ١٢٧٢، ١٢٧٣، ١٢٧٤، ١٢٧٥، ١٢٧٦، ١٢٧٧، ١٢٧٨، ١٢٧٩، ١٢٨٠، ١٢٨١، ١٢٨٢، ١٢٨٣، ١٢٨٤، ١٢٨٥، ١٢٨٦، ١٢٨٧، ١٢٨٨، ١٢٨٩، ١٢٩٠، ١٢٩١، ١٢٩٢، ١٢٩٣، ١٢٩٤، ١٢٩٥، ١٢٩٦، ١٢٩٧، ١٢٩٨، ١٢٩٩، ١٣٠٠، ١٣٠١، ١٣٠٢، ١٣٠٣، ١٣٠٤، ١٣٠٥، ١٣٠٦، ١٣٠٧، ١٣٠٨، ١٣٠٩، ١٣١٠، ١٣١١، ١٣١٢، ١٣١٣، ١٣١٤، ١٣١٥، ١٣١٦، ١٣١٧، ١٣١٨، ١٣١٩، ١٣٢٠، ١٣٢١، ١٣٢٢، ١٣٢٣، ١٣٢٤، ١٣٢٥، ١٣٢٦، ١٣٢٧، ١٣٢٨، ١٣٢٩، ١٣٣٠، ١٣٣١، ١٣٣٢، ١٣٣٣، ١٣٣٤، ١٣٣٥، ١٣٣٦، ١٣٣٧، ١٣٣٨، ١٣٣٩، ١٣٤٠، ١٣٤١، ١٣٤٢، ١٣٤٣، ١٣٤٤، ١٣٤٥، ١٣٤٦، ١٣٤٧، ١٣٤٨، ١٣٤٩، ١٣٥٠، ١٣٥١، ١٣٥٢، ١٣٥٣، ١٣٥٤، ١٣٥٥، ١٣٥٦، ١٣٥٧، ١٣٥٨، ١٣٥٩، ١٣٦٠، ١٣٦١، ١٣٦٢، ١٣٦٣، ١٣٦٤، ١٣٦٥، ١٣٦٦، ١٣٦٧، ١٣٦٨، ١٣٦٩، ١٣٧٠، ١٣٧١، ١٣٧٢، ١٣٧٣، ١٣٧٤، ١٣٧٥، ١٣٧٦، ١٣٧٧، ١٣٧٨، ١٣٧٩، ١٣٨٠، ١٣٨١، ١٣٨٢، ١٣٨٣، ١٣٨٤، ١٣٨٥، ١٣٨٦، ١٣٨٧، ١٣٨٨، ١٣٨٩، ١٣٩٠، ١٣٩١، ١٣٩٢، ١٣٩٣، ١٣٩٤، ١٣٩٥، ١٣٩٦، ١٣٩٧، ١٣٩٨، ١٣٩٩، ١٤٠٠، ١٤٠١، ١٤٠٢، ١٤٠٣، ١٤٠٤، ١٤٠٥، ١٤٠٦، ١٤٠٧، ١٤٠٨، ١٤٠٩، ١٤١٠، ١٤١١، ١٤١٢، ١٤١٣، ١٤١٤، ١٤١٥، ١٤١٦، ١٤١٧، ١٤١٨، ١٤١٩، ١٤٢٠، ١٤٢١، ١٤٢٢، ١٤٢٣، ١٤٢٤، ١٤٢٥، ١٤٢٦، ١٤٢٧، ١٤٢٨، ١٤٢٩، ١٤٣٠، ١٤٣١، ١٤٣٢، ١٤٣٣، ١٤٣٤، ١٤٣٥، ١٤٣٦، ١٤٣٧، ١٤٣٨، ١٤٣٩، ١٤٤٠، ١٤٤١، ١٤٤٢، ١٤٤٣، ١٤٤٤، ١٤٤٥، ١٤٤٦، ١٤٤٧، ١٤٤٨، ١٤٤٩، ١٤٥٠، ١٤٥١، ١٤٥٢، ١٤٥٣، ١٤٥٤، ١٤٥٥، ١٤٥٦، ١٤٥٧، ١٤٥٨، ١٤٥٩، ١٤٦٠، ١٤٦١، ١٤٦٢، ١٤٦٣، ١٤٦٤، ١٤٦٥، ١٤٦٦، ١٤٦٧، ١٤٦٨، ١٤٦٩، ١٤٧٠، ١٤٧١، ١٤٧٢، ١٤٧٣، ١٤٧٤، ١٤٧٥، ١٤٧٦،

أنواع الإحصار

بحسب الركن المحصر عنه

يشتق الإحصار بحسب الركن الذي أحصر عنه

المحصر ثلاثة أنواع :

الأول : الإحصار عن الوقوف بعرفة وعن طواف
الإفاضة :

٩ - هذا الإحصار يتحقق به الإحصار الشرعي ، بما
يترتب عليه من أحكام سدائي (١) ، وذلك
بالتفريق الأئمة ، مع اختلافهم في بعض أسباب
الإحصار .

الثاني : الإحصار عن الوقوف بعرفة دون
الطواف :

١٠ - من أحصر عن الوقوف بعرفة ، دون الطواف
بالتبعية ، فليس يحصر عنه الحنيفة ، وهو رواية عن
أحمد .

ووجه ذلك عندهم أنه يستطیع أن يتحلل
عن سائر العمرة ، فيجب عليه أن يؤدي سائر العمرة
، لإحرام السبق نفسه . ويتحلل تلك العمرة (٢)

فإن في السبق التقطع : « وإن منع عن الوقوف
مقط يكون في معنى ذلك التحج ، فيحلل بعد فوات
الوقوف عن إحرامه بتمام العمرة ، ولا دم عليه ، ولا
عمرة في التقطع » (٣)

وهذا ينبغي به بظهوره أنه يشترط حتى يفوت
الوقوف ، فيتحلل بعرفة ، أي بأعمال عمرة بإحرامه
النسائي ، كما صرح بذلك في المصنوع بقوله : « وإن لم
يكن ممنوعاً من الوقوف بجملة ما يصح حتى يفوته
الحج ، فيتحلل بالطواف والسعي » (٤)

ومذهب المالكية والشافعية أنه يعتبر من أحصر
عن الوقوف فقط محصراً ، ويتحلل بأعمال العمرة ،
سكتة وإن تشبهت العمرة عند هؤلاء الأئمة إلا
أن النتيجة تختلف فيما بينهم . والحنفية يعتبرونه تحلل
فأنت حج ، فلا يؤجبون عليه دماً ، ويثبتون للمالكية
والشافعية تحلل الإحصار ، فسد دم (٥)

أما المتابعة فقالوا : أنه إن يفسخ نية الحج ،
ويجعله عمرة ، ولا هدي عليه ، لإباحة ذلك له من غير
إحصار ، فيه أولى ، فإن كان طواف ومسمى بالتقدم ثم
أحصر أو مرضى : حتى فاته الحج ، تحلل بالطواف
ومع آخر ، لأن الأول ثم يفصد به طواف العمرة ولا
سدماً ، ونسب عليه أن يجدد إحراماً (٦)

الثالث : الإحصار عن طواف الركن :

١١ - مذهب الحنيفة والمالكية أن من وقف بعرفة
ثم أحصر لا يمكنه محصر ، لوقوف الأئمة عن الفوات ،
كما قال الحنفية ، ويقتل ما سوى ذلك من أعمال
الحج ، ويقتل عمره في حق النساء حتى يطوف

(١) المصنوع (١/١٠٠) صرح به ابن تيمية في التكملة ، وفيه : « أو »

الحنفي : « ثم » فإنه أصبح صفة سكر من وفاته بعد حصره .

(٢) ابن تيمية في البصير (١/١٠٠) ، والتمهيد (١/١٠٠) ، والاعتدال

(٣) في الجمع (١/١٠٠) ، والتمهيد (١/١٠٠)

(٤) في الجمع (١/١٠٠) ، والتمهيد (١/١٠٠)

(٥) زاد : « كما » من ٥٧٧ ، وهذا محصر فوات الحنيفة : « فلو منع »

بالوقوف ، أي : « ومنه » من سعي وإحلق ، في الفتا (١/١٠٠)

(٦) التكملة (١/١٠٠) ، والتمهيد (١/١٠٠)

(٧) في الجمع (١/١٠٠) ، والتمهيد (١/١٠٠)

طواف الإفاضة (١).

وإذا كان الشافعية : إن مع الحرم من مكة دور

عرة وقف، وتحمل، ولا قضاء عليه في الإظهار (٢).

وأما احتياجه ففرقوا بين أمرين فقالوا:

إن أحصر عن البيت بعد الوقوف بكرة قبل رمي

الجمره فله التحلل (٣).

وإن أحصر عن طواف الإفاضة بعد رمي الجمره

فليس له أن يتحلل.

واستدلوا على التحلل في البصرة الأولى في

الإحصار قبل الرمي، بأن الإحصار يفيد التحلل من

جميعه، فأفاد التحلل من بعضه (٤).

وهو دليل كذهب الشافعية أيضا.

ولستدلوا عدم التحلل بعد رمي جرة العقبة إذا

أحصر عن البيت، بأن إحرامه أي بعد الرمي عندهم

أي هو عن السبأ، والشرع إنما ورد بالتحلل من

الإحرام السام الذي يحرم جميع حظوراته، فلا يشترط

التحلق - بل ليس مثله (٥).

ومضى زائد المحصر ثلثي بالطواف، وقد ترجمه (٦).

أنواع الإحصار عن حيث فيه

الإحصار بسبب فيه مهر (أو سلطة)

١٢ - ذكرنا من صورته ما يلي : المحصر بعدد

الغثة بين المسلمين - الحبس - مع السلطان عن

المتابعة - السبع - منع لدائن مدبته عن المتابعة

سبع الزوج زوجته عن المتابعة - موت أحرم أو

الزوج أو فدهما - الدعة الطارئة - منع أولي نصبي

والحفية عن المتابعة - مع السيد عبده عن المتابعة.

وقيل الدخول في تفصيل بحيث لا بد من إحمال

مهم : هو أن الزكبة فدهوا المحصر اهذي يسبح

التحلل لمحصر بثلاثة أسباب : أحصوها بالعدد،

وهي : المحصر سائده، والمحصر بالغثة، والمحصر

مديا، وبالتالي فإن هذه الأسباب متفق عليها بين

المذاهب.

وأما الشافعية والحالمة فانفتقا مع الحنفية على

جميع المصادر التي صدر بها الموضوع ما عدا ثلاثة

أسباب هي : منع السلطان عن المتابعة، والمحصر

بالسبع : والدعة الطارئة، فهذه الثلاثة تفرق بها

الحنفية.

هذا مع مراعاة تفصيل في بعض الأقسام التي

ذكر تفان الحنفية مع الشافعية والحالمة عنها، والتي

تقصيده إن شاء الله تعالى.

أ - المحصر بالعدد والكافر:

١٣ - وهو أن يتسلط العدو على بقعة تقع في طريق

الحجاج، فيمنع حل المرحومين النسل، ويصددهم عن

المتابعة لأداء مناسكهم.

وتحقق المحصر الشرعي بهذه الصورة على إجماع

(١) المذهب ٣٠٢:١، رد المحتار ج ١، رسالة ابن أبي عمير ١٠٠.

وسمع الذهب ص ٣٥٥، ومراجع بحث ١٩٩، ٢، وكتاب

المنهج ١٥٠٢، وضع المراجع ٢٠٢:٢.

(٢) بداية الحاج ١٠٢:٢، واستمر مرية من العاصم والأقوال في

مذهب شافعية في جميع ٢٤٥:٢، وهو قول به في

من الألفية في الفقه ١٠٢:٢، وسمي بالمورداء هنا.

(٣) المص ٢٥٢:٢ - ٢٦٠.

(٤) حكاه المحكم والمنظور في كل كتاب المذهب المرحومة في

ميتاتون التوسعة، وهو كما يظهر من رد، وفي الزمان خرج

شكده، وفي المذهب الأخير سنة من العاصم.

(٥) المرجع السابق، ومطالب لوني المص ١٠٢:٢.

ب - الإحصار بالفتنة :

١٤ - بأنه يحصل حرب بين المسلمين هذاذا بأنه تعالى، ويحصر المحصر بسبب ذلك، مثل الفتنة التي ثارت بحرب الجراح وعبد الله بن الزبير سنة ٧٣هـ. وهذا يستحق به الإحصار شرعاً أيضاً باتفاق. لأنك الإحصار بالعدو سواء بسواء. (١)

ج - الحبس :

١٥ - بأن يحبس المحرم منعاً تلي بالإحرام. وقد فرق المالكية والشافعية والحنبلة بين الحبس بحق أو بغير حق. فمن حبس بغير حق، بأن اعتقل ظاهراً، أو كان سجيناً ثبت إحصاره فإنه يكون محصراً. وإن حبس بحق عليه يمكنه الخروج منه فلا يجوز له التحلل ولا يكون محصراً، ويكون حكمه حكم المرحس. أما أحقية فقد أطلقوا الحبس سبباً للإحصار. (٢)

د - منع الدائن منعه عن المفاتيح :

١٦ - عند الشافعية والحنابلة الذين مانعاً من موانع التملك في باب الإحصار.

وأما المالكية فقد صرحوا بأنه إن حبس ظاهراً

العلماء، وفيها نزل القرآن الكريم - كما سبق. (٣)
وقد قرر الحنفية والمالكية أنه لو أحصر العدو طريقاً إلى مكة أو عرقه، ووجد المحصر طريقاً آخر، ينظر فيه :

فإن أحضره سلوكها لطوله، أو صعوبة طريقه، ضرراً معتبراً، فهو محصر شرعاً، وإن لم يتضرره فلا يكون محصراً شرعاً. (٤)

أما الشافعية فقد ألزمو المحصر بالنظر في الآخر ولو كان أهول أو فيه مشقة ما دامت لفقه تكفيهم لذلك الطريق.

ما الحنبلة بمباراتهم مطلقاً عن التقييد بأي من هذين الأمرين، مما يشير إلى أنهم يلزمونه بالطريق الآخر ولو كان أهول أو أشق، ولو كانت الفتنة لا تكفيهم. وهذا يشير إلى ترجيح وجوب القضاء عند احتسابه لنواته الخج بسبب الطريق الثاني، ولعله لذلك ذكره ابن قدامة أولاً. (٥)

فإذا سلك الطريقين لأطول فئاته الخج بطول الطريقين أو تحسونه أو غيرها، فما يحصل انقوات بسبب لقولنا مشهور في المذهبين الشافعي والحنبلي أصحابها عند الشافعية : لا يلزمه القضاء، بل يتحلل لخل المحصر، لأنه محصر، ولعدم تقصيره.

والشافعي : يلزمه القضاء، كما لو سلكه ابتداءً. هدفاته بفضلال في الطريقين ونحوه، ولو استوى الطريقان من كل وجه وجب القضاء بلا خلاف، لأنه غوات محض.

(١) المجموع ٢٦٧/٨، والمبسوط ٣٤٦/٣

(٢) المسلك المختصر ٢٧٢، والمؤيد شرح مختصر خليل ١٢٢/٢

(٣) يقال في صائر الدرس ١٠٦٩/١، وقصد في الوقوف، فصل قيل فيه فلا يخفى ما أشار إلى أنه لو تحلل منه الغوات مله

= القضاء، كما هنا. والبيان للشيخ للشيخ الشافعي ١٨/٢٤، منصرف بغير. وانظر مبني ٣٢٧/٣، والكنز ١٢١/١، وعبارة المفتي وشرحه مطالب لرأي النسي ١٢٧/٢

(٤) الرابع السابقة.

(٥) شرح شذويعر ٩٣/٩، ومواهب جليل ١١٩/٣، وحاشية

عميرة على شرح المنهاج ١٤٧/٢، والمجموع ٢٦٨/٨، ونحوه

المنهاج ١٧٤/٢، والكنز ١١٨/١، والمبسوط ٣٤٦/٣، والشرح

الكبرى، القح ٥٦٦/٣، والمبسوط ٢٧٢

كان محصراً، وإلا فلا، فألقت المسألة عبدها إلى
الحبس، كالحنفية.^(١)

هـ - منع الزوج زوجته عن المتابعة :

١٧ - منع الزوج زوجته عن المتابعة بتحقيق به
إحصارها باتفاق المذاهب الأربعة (الحنفية
والمالكية، على الأصح عندهم، والشافعية
والحنابلة)، وذلك في حج النفل، أو عمرة النفل،
عند الجميع، وعمرة الإسلام، عند الحنفية والمالكية
لقولهم بعدم فرضيتها.^(٢)

وإن أخذ لها الخروج ابتداءً بحج نفل أو عمرة
النفل وقام عمره فإنه ليس له منعها بعد لإحرام، لأنه
تفريق، ولا تعبر بحجرة جمعة.

وحجة الإسلام، أو الحج الواجب، كالتنذر، إذا
أحرمت الزوجة بما بقي إذن الزوج، وطأ محرماً، فلا
تكون محصورة عند الحنفية والمالكية والحنابلة، لأنهم
لا يشترطون إذن الزوج لوجوب الحج عليها، وليس له
أخذ بمنعها من حج الفرض، ولا يجوز له أن يغللها
بمحظورات من محظورات الإحرام، ولو تخلفت هي لم

يصح غللها.^(٣)
وأما الشافعية فيقولون بأشراط إذن الزوج
لفرضية الحج، فإذا لم يأذن لها قبل إحرامها،
وأحرمت، كان له منعها، فصدت كالصورة الأولى
على الأصح عندهم.^(٤)

والأحرمت بحجة الفرض وكان لها زوج وليس
معها عزم، فتصحها الزوج، فهي محصورة في ظاهر
الرواية عند الحنفية، وكذا عند الشافعية والحنابلة.
وأما عند المالكية فلا تكون محصورة إذا سافرت
مع الرفقة المأمونة، وكانت هي مأمونة أيضاً، لأنهم
يكتفون بهذا لسفر المرأة في الحج الفرض، ولا
يشترطون إذن الزوج للسفر في الحج الفرض.^(٥)

و - منع الأب ابنه عن المتابعة :

١٨ - منعت المالكية والشافعية والحنابلة أن
للأبوين أو أحدهم منع ابنه عن حج التطوع لا
الفرض، وفي رواية عند المالكية والفرض أيضاً،
لكن لا يصح عند المالكية والحنابلة محصرهما بمنعها، لما
عرف من حصر المالكية أسباب الإحصار عملاً
يدخل هذا فيه.^(٦)

(١) روي الخطيب ٥٢٨/١، وصححه إصناج ٥٥٧/١، ورواه
إصناج ١٧٩/٢، والشيخ كبير ٥٦٧/٣، والمصنف ٣٥٧/٣.
والشيخ المنطوق لا على ما روي، ١٥١/١، بحرف بعد، ومع
القصير ١١٨/١، وغو في الفوائد خذمة ١٠٠/١، والروايات
في ترجمته على مختصر خليل ٢١٧/٢.
(٢) التذليل ١٧٦/٢، ورد الإحصار ٣٢٠/٢، والمسلمة المنطوق
من ٢٧١، والمنبسط ١١٢/٢، وشرح الدرر ١٧٦/٢، وشرح
الروايات ٣٣٩/٢، ومواهب الجليل ٢٠٥/٢، وشرح إصناج
١١٩/٢، ١٥٠/٢، والمجموع ٢٥٨/٢، والمذهب ٢٥٦/٢، ولها
المصنف ١٧٨/٢، وشرح التكميل ٥١١/٢، وتكملي ١٢٨/٢،
والمصنف ٢٥٧/٢.

(١) المسند المنطوق من ٢٧١، والروايات مسند، ونظر تكملي
٥١٩/٢، وتكملي ٢١٠/٢.

(٢) شرح الفروع ١٥٠/٢، والمجموع ٢٥٨/٢.
(٣) التذليل ١٧٦/٢، ونظر ٣٣٩/٢، وحاشية المنطوق ١٧٦/٢،
وسنة الدعوى على شرح رسالة ابن أبي زهير ١٢٨/٢، وعلى
الاعتقاد لأربعة المأمونة إذا لم تحج الزوج أو الحرمة، ونوابعود،
ص ٥٥.

(٤) شرح إرتدائي على مختصر خليل ٢١٩/٢، وأخير ٣٣٩/٢.
- ٥٣٩/٢، وأخصم على الهدى ٢١٣/٢، ٣٦١، وباب المحتاج
تأمل ١٧٦/٢.

المتع بعله تمتع المتابعة

٢٠ - ومن صوره : الكسر أو العرج - المرض - هلاك النعقة - هلاك الراحلة - العجز عن المشي - الصلاة عن الطريق .

وتحقق الإحصار بسبب من هذه الأسباب هو مذهب الخنيفة .

أب الجهمود فيقولونه إياها لا تحمل حاربها محصراً شرساً ، فإذا حبس بشيء منها لا يتحلل حتى يبلغ السبب ، فإن أدرك الحج فيها ، وإلا تحلل بأفعال العمرة ، و يكون حكمه حكمه (نفقات) . انظر مصطلح (نفقات)

الكسر أو العرج :

٢١ - والراء والعرج المانع من الذهاب^(١) والأصل في هذا السبب ما سبق في الحديث : « من كسر أو عرج فقد حر » .

المرض :

٢٢ - والمعتمر هنا المرض الذي لا يز يد بالذهاب ، بناء على غلبة الظن ، أو بإخبار طبيب حاذق متين .

والأصل في الإحصار بالمرض من السنة طبعية الذي متى دفعه ورد في بعض رواياته : « أو مرض » .

هلاك النعقة أو الراحلة :

٢٣ - إن سرفت نعقة الغنم في طريق بعد أن أحصره ، أو ضاعبت ، أو هبت ، أو نفذت . إن قدر على

ومذهب الخنيفة : بكرة الخروج إلى الحج إذا كره أحد أبويه وكان الولد محتاجاً إلى خدمة الولد ، وإن كان مستغنياً عن خدمته فلا بأس .

وذكر في لسان الكبير إذا كان لا يحاف عليه للضيقة فلا بأس بالخروج . وجمع العرض أول من طاعة الوالدتين ، وطاعتهما أولى من حج النفل^(٢) .

ز - العدة الطأونة :

١٩ - ولراد طرود مدة الطأنة بعد الإحرام : فإذا أهلت المرأة بحجة الإسلام أو حجة قنبر أو نفل ، عطفها زوجها ، وجبت عليها العدة . صارت محصورة ، وإن كان لها عرج ، عند الخنيفة دون أن تنفذ بمائة لستر^(٣) .

وأن المالكية وأحراراً على عدة الطأنة حكم وفاة الزوج .

وقال الشافعية : لو أحرمت بجم أو قران بإذنه أو بغيره ، ثم طلقها أو مات ، وتضافت فوته لضيق الوقت ، خرجت وجوباً وهي منفقة ، لتقدم الإحرام . وإن تمت كفوات لسمعة الوقت جاز لها الخروج لذلك ، لما في تعين التأخير من مشقة مصارعة الإحرام . وأما المختابلة فعرفوا بين عدة الطأنة ، ابنتون والرجعي ، فما أن نخر إليه - يعني لحج - في عدة الطأنة الميسرة ، وأما عدة الرجعية فالمرأة في الإحصار كالزوجة^(٤) .

(١) فتح تحقيق ١/١٨٨ ، والفتاوى العبدية ٢٠٦/١

(٢) الشرح المنفرد ص ٣٦٥ ، ورد المحار ١/٩٠ ، والسنن ١/١١١ ، وفيه « لو كانت معة - لم كسر هذا أن نخرج للجمع » .

(٣) الفري ١/١٠٠ - ١٠١ ، ورواية الخليل ١/١٢٠ - ١٢١

(٤) لسان التفتة ص ٢٢٢

المشي فليس محصر، وإن لم يفتقر على الشيء محصر، على ما في التبيين.^(١)

المعزى المشي :

٢٤ - إن أحرم وهو عاجز عن المشي ابتداء من أول إحرامه، وله قدرة على النفاذ دون الراسلة، فهو محصر حيث.^(٢)

والقبالة عن الطريق :

٢٥ - أي طريق مكة أو عرفة، فمن غلب الطريق فهو محصر.^(٣)

أحكام الإحصار

تدرج أحكام الإحصار في أمرين :

التحلل، وما يجب على المحصر بعد التحلل.^(٤)

التحلل

تعريف التحلل :

٢٦ - التحلل لغة : أن يفتن الإنسان ما يخرج به من العروة.^(٥)

وامتداحاً : هو فسخ الإحرام، والخروج منه بانظر بين الوضع له شرعاً.^(٦)

جواز التحلل للمحصر :

٢٧ - إذا تحقق المحصر وصف الإحصار فإنه يجوز له التحلل.

وهذا الحكم متعلق عليه بين العلماء، وكل حسب الأسباب التي يعتبرها موجبة لتحقيق الإحصار الشرعي.

والأصل في الإحرام وجوب المشي عن الحرم في المسكن الذي أحرم به، وألا يخرج من إحرامه إلا بتعمد موجب هذه الإحرام، لقوله تعالى : «وَأَنفِرُوا فِي الْحَرِّ وَالْقُرَىٰ لِلَّهِ».^(٧)

لكن جواز التحلل للمحصر في إتمامه موجب لإحرامه ابتداء من هذا الأصل، كما دل عليه المصنف الشرعي.

والدليل على جواز التحلل قوله تعالى : « فَإِنْ أَحْصَرْتُمْ فَمَا سَيُخْرِجُ مِنَ الْهَدْيِ ».^(٨)

وجه الاستدلال بالآية : إن الكلام على تقدير محصر، ومعناه والله أعلم، فإن أحصرتم من إتمام الحج أو العمرة، وأردتم أن تحلوا فاذبحوا ما تيسر من الهدي.

والدليل على هذا التقدير أن الإحصار نفسه لا يوجب الهدي، ألا ترى أنه لا يتحلل ويغني عداً كما كان، إن أن يزول المانع، فيبني في موجب الإحرام.^(٩)

ومن النسبة : فعمله حلي : لله عليه وسلم، فقد تحلل وأمر أصحابه بالتحلل عام الحديبية حين صدهم

(١) التبيين لمصنفه ص ٢٥٣

(٢) ترمذ ابن أبي عمير ص ٢٧٤

(٣) ابن أبي عمير ص ٢٧٤

(٤) كذا أرجم لكاتبه في المتن ص ٢٧٧

(٥) التفسير : المير : عامة (ص ٢٧٧)

(٦) المتن : المصنف ص ٢٧٧

(٧) سورة البقرة ص ١٧٧

(٨) سورة البقرة ص ١٧٧

(٩) المتن : المصنف ص ٢٧٧

المشركون عن الاعتصام بابيت الغنيق، كما وردت الأحاديث الصحيحة السابقة.

المفاضلة بين النخل ومصايرة الإحرام:

٢٨ - أطلق الحنفية الحكم على محصر أنه «حاز له التحلل»^(١) وأنه رخصة في حقّه، حتى لا يمتد إحصاره، فيشقق عليه، وإن له أن يفي محرماً^(٢) يرجع إلى أهله معرّحاً، ويصير محرماً حتى يردن الحرف.

وقال المالكية إن منه بعض ما ذكر من أسباب الإحصار اشتلافة العترة عندهم، عند إتمام حج، بأن أحصر عن الوقوف والبيت ماء، أو عن إكمال عمره، بأن أحصر عن البيت أو السعى، فله التحلل بدنية، مما هو محرّم به، في أي حال كان، فرب مكة أولاً، دخلها أولاً، وبه إبقاء لقائل أبعد، إلا أن تحله أفضل^(٣).

أما من منع عن إتمام نسكه بغير الأسباب الثلاثة (المعدو والمفتنة والمجس) كالمرص، فإن قارب مكة كره له إبقاء إحرامه بالخروج القابل، وينحل بفعل عمره^(٤).

أما الشافعية ففروا بين حالي إباحة التوكف وضيقه: فإن كان الوقت واسعاً والأفضل أن لا يجعل التحلل، فربما زال المبح فأنجز الحج، ومثله

العمره، وإن كان الوقت ضيقاً فلا يقبل تعجيل التحلل، فلا يقوت الحج. وقدك ما لم يعلب على ظن اعصر المحصر إدراكه بعد الحصر، أو يترك العترة في ثلاثة أيام فيجب العبر^(٥) كما سبق.

وأطلق ابن عثيمين فقال: «المنصب» لإقامة مع إحرامه رجاء زوايا حصره، فربما زال من تحله عليه نفسي لإتمام نسكه^(٦).

والحاصل أن جواز التحلل متنع عليه، إذا تحلوا في المفاضلة بينه وبين البقاء على الإحرام، وإن اعتدوا المحصر التحلل لمصلحة شاء، إذا صنع ما يزمه للتحلل، مما سبق ذكره في موضعه. وهذا أحكم ما هو فيه المحصر عن الحج، أو عن العترة، أو عنها معاً، عند عامة الخطاء^(٧).

التحلل من الإحرام القاسد:

٢٩ - يجوز للمحرم أن يفسد إحرامه - إذا أحصر - أن يستحق من إحرامه القاسد، إذا جامع الضرم بالخط جاعلاً مفسداً ثم أحصر تحلل، ويترجمه دم ثلاثة، ودم الإحصار، ويترجمه القضاء سب بالإفساد اتفاقاً هنا، لأن الخلاف في القضاء هو في إحصار بعد الإحرام الصحيح.

فلو لم يتحلل حتى دام الوقوف، ولم يكن التصرف بالكعبة، تحلل في موضعه تحلل المحصر، ويترجمه ثلاثة دماء، دم للإفساد، ودم للوقوف، ودم

(١) فتح الباري ج ١ ص ١٤٠، ٢٤٠، ٢٤١، ٢٤٢، ٢٤٣، ٢٤٤، ٢٤٥، ٢٤٦، ٢٤٧، ٢٤٨، ٢٤٩، ٢٥٠، ٢٥١، ٢٥٢، ٢٥٣، ٢٥٤، ٢٥٥، ٢٥٦، ٢٥٧، ٢٥٨، ٢٥٩، ٢٦٠، ٢٦١، ٢٦٢، ٢٦٣، ٢٦٤، ٢٦٥، ٢٦٦، ٢٦٧، ٢٦٨، ٢٦٩، ٢٧٠، ٢٧١، ٢٧٢، ٢٧٣، ٢٧٤، ٢٧٥، ٢٧٦، ٢٧٧، ٢٧٨، ٢٧٩، ٢٨٠، ٢٨١، ٢٨٢، ٢٨٣، ٢٨٤، ٢٨٥، ٢٨٦، ٢٨٧، ٢٨٨، ٢٨٩، ٢٩٠، ٢٩١، ٢٩٢، ٢٩٣، ٢٩٤، ٢٩٥، ٢٩٦، ٢٩٧، ٢٩٨، ٢٩٩، ٣٠٠، ٣٠١، ٣٠٢، ٣٠٣، ٣٠٤، ٣٠٥، ٣٠٦، ٣٠٧، ٣٠٨، ٣٠٩، ٣١٠، ٣١١، ٣١٢، ٣١٣، ٣١٤، ٣١٥، ٣١٦، ٣١٧، ٣١٨، ٣١٩، ٣٢٠، ٣٢١، ٣٢٢، ٣٢٣، ٣٢٤، ٣٢٥، ٣٢٦، ٣٢٧، ٣٢٨، ٣٢٩، ٣٣٠، ٣٣١، ٣٣٢، ٣٣٣، ٣٣٤، ٣٣٥، ٣٣٦، ٣٣٧، ٣٣٨، ٣٣٩، ٣٤٠، ٣٤١، ٣٤٢، ٣٤٣، ٣٤٤، ٣٤٥، ٣٤٦، ٣٤٧، ٣٤٨، ٣٤٩، ٣٥٠، ٣٥١، ٣٥٢، ٣٥٣، ٣٥٤، ٣٥٥، ٣٥٦، ٣٥٧، ٣٥٨، ٣٥٩، ٣٦٠، ٣٦١، ٣٦٢، ٣٦٣، ٣٦٤، ٣٦٥، ٣٦٦، ٣٦٧، ٣٦٨، ٣٦٩، ٣٧٠، ٣٧١، ٣٧٢، ٣٧٣، ٣٧٤، ٣٧٥، ٣٧٦، ٣٧٧، ٣٧٨، ٣٧٩، ٣٨٠، ٣٨١، ٣٨٢، ٣٨٣، ٣٨٤، ٣٨٥، ٣٨٦، ٣٨٧، ٣٨٨، ٣٨٩، ٣٩٠، ٣٩١، ٣٩٢، ٣٩٣، ٣٩٤، ٣٩٥، ٣٩٦، ٣٩٧، ٣٩٨، ٣٩٩، ٤٠٠، ٤٠١، ٤٠٢، ٤٠٣، ٤٠٤، ٤٠٥، ٤٠٦، ٤٠٧، ٤٠٨، ٤٠٩، ٤١٠، ٤١١، ٤١٢، ٤١٣، ٤١٤، ٤١٥، ٤١٦، ٤١٧، ٤١٨، ٤١٩، ٤٢٠، ٤٢١، ٤٢٢، ٤٢٣، ٤٢٤، ٤٢٥، ٤٢٦، ٤٢٧، ٤٢٨، ٤٢٩، ٤٣٠، ٤٣١، ٤٣٢، ٤٣٣، ٤٣٤، ٤٣٥، ٤٣٦، ٤٣٧، ٤٣٨، ٤٣٩، ٤٤٠، ٤٤١، ٤٤٢، ٤٤٣، ٤٤٤، ٤٤٥، ٤٤٦، ٤٤٧، ٤٤٨، ٤٤٩، ٤٥٠، ٤٥١، ٤٥٢، ٤٥٣، ٤٥٤، ٤٥٥، ٤٥٦، ٤٥٧، ٤٥٨، ٤٥٩، ٤٦٠، ٤٦١، ٤٦٢، ٤٦٣، ٤٦٤، ٤٦٥، ٤٦٦، ٤٦٧، ٤٦٨، ٤٦٩، ٤٧٠، ٤٧١، ٤٧٢، ٤٧٣، ٤٧٤، ٤٧٥، ٤٧٦، ٤٧٧، ٤٧٨، ٤٧٩، ٤٨٠، ٤٨١، ٤٨٢، ٤٨٣، ٤٨٤، ٤٨٥، ٤٨٦، ٤٨٧، ٤٨٨، ٤٨٩، ٤٩٠، ٤٩١، ٤٩٢، ٤٩٣، ٤٩٤، ٤٩٥، ٤٩٦، ٤٩٧، ٤٩٨، ٤٩٩، ٥٠٠، ٥٠١، ٥٠٢، ٥٠٣، ٥٠٤، ٥٠٥، ٥٠٦، ٥٠٧، ٥٠٨، ٥٠٩، ٥١٠، ٥١١، ٥١٢، ٥١٣، ٥١٤، ٥١٥، ٥١٦، ٥١٧، ٥١٨، ٥١٩، ٥٢٠، ٥٢١، ٥٢٢، ٥٢٣، ٥٢٤، ٥٢٥، ٥٢٦، ٥٢٧، ٥٢٨، ٥٢٩، ٥٣٠، ٥٣١، ٥٣٢، ٥٣٣، ٥٣٤، ٥٣٥، ٥٣٦، ٥٣٧، ٥٣٨، ٥٣٩، ٥٤٠، ٥٤١، ٥٤٢، ٥٤٣، ٥٤٤، ٥٤٥، ٥٤٦، ٥٤٧، ٥٤٨، ٥٤٩، ٥٥٠، ٥٥١، ٥٥٢، ٥٥٣، ٥٥٤، ٥٥٥، ٥٥٦، ٥٥٧، ٥٥٨، ٥٥٩، ٥٦٠، ٥٦١، ٥٦٢، ٥٦٣، ٥٦٤، ٥٦٥، ٥٦٦، ٥٦٧، ٥٦٨، ٥٦٩، ٥٧٠، ٥٧١، ٥٧٢، ٥٧٣، ٥٧٤، ٥٧٥، ٥٧٦، ٥٧٧، ٥٧٨، ٥٧٩، ٥٨٠، ٥٨١، ٥٨٢، ٥٨٣، ٥٨٤، ٥٨٥، ٥٨٦، ٥٨٧، ٥٨٨، ٥٨٩، ٥٩٠، ٥٩١، ٥٩٢، ٥٩٣، ٥٩٤، ٥٩٥، ٥٩٦، ٥٩٧، ٥٩٨، ٥٩٩، ٦٠٠، ٦٠١، ٦٠٢، ٦٠٣، ٦٠٤، ٦٠٥، ٦٠٦، ٦٠٧، ٦٠٨، ٦٠٩، ٦١٠، ٦١١، ٦١٢، ٦١٣، ٦١٤، ٦١٥، ٦١٦، ٦١٧، ٦١٨، ٦١٩، ٦٢٠، ٦٢١، ٦٢٢، ٦٢٣، ٦٢٤، ٦٢٥، ٦٢٦، ٦٢٧، ٦٢٨، ٦٢٩، ٦٣٠، ٦٣١، ٦٣٢، ٦٣٣، ٦٣٤، ٦٣٥، ٦٣٦، ٦٣٧، ٦٣٨، ٦٣٩، ٦٤٠، ٦٤١، ٦٤٢، ٦٤٣، ٦٤٤، ٦٤٥، ٦٤٦، ٦٤٧، ٦٤٨، ٦٤٩، ٦٥٠، ٦٥١، ٦٥٢، ٦٥٣، ٦٥٤، ٦٥٥، ٦٥٦، ٦٥٧، ٦٥٨، ٦٥٩، ٦٦٠، ٦٦١، ٦٦٢، ٦٦٣، ٦٦٤، ٦٦٥، ٦٦٦، ٦٦٧، ٦٦٨، ٦٦٩، ٦٧٠، ٦٧١، ٦٧٢، ٦٧٣، ٦٧٤، ٦٧٥، ٦٧٦، ٦٧٧، ٦٧٨، ٦٧٩، ٦٨٠، ٦٨١، ٦٨٢، ٦٨٣، ٦٨٤، ٦٨٥، ٦٨٦، ٦٨٧، ٦٨٨، ٦٨٩، ٦٩٠، ٦٩١، ٦٩٢، ٦٩٣، ٦٩٤، ٦٩٥، ٦٩٦، ٦٩٧، ٦٩٨، ٦٩٩، ٧٠٠، ٧٠١، ٧٠٢، ٧٠٣، ٧٠٤، ٧٠٥، ٧٠٦، ٧٠٧، ٧٠٨، ٧٠٩، ٧١٠، ٧١١، ٧١٢، ٧١٣، ٧١٤، ٧١٥، ٧١٦، ٧١٧، ٧١٨، ٧١٩، ٧٢٠، ٧٢١، ٧٢٢، ٧٢٣، ٧٢٤، ٧٢٥، ٧٢٦، ٧٢٧، ٧٢٨، ٧٢٩، ٧٣٠، ٧٣١، ٧٣٢، ٧٣٣، ٧٣٤، ٧٣٥، ٧٣٦، ٧٣٧، ٧٣٨، ٧٣٩، ٧٤٠، ٧٤١، ٧٤٢، ٧٤٣، ٧٤٤، ٧٤٥، ٧٤٦، ٧٤٧، ٧٤٨، ٧٤٩، ٧٥٠، ٧٥١، ٧٥٢، ٧٥٣، ٧٥٤، ٧٥٥، ٧٥٦، ٧٥٧، ٧٥٨، ٧٥٩، ٧٦٠، ٧٦١، ٧٦٢، ٧٦٣، ٧٦٤، ٧٦٥، ٧٦٦، ٧٦٧، ٧٦٨، ٧٦٩، ٧٧٠، ٧٧١، ٧٧٢، ٧٧٣، ٧٧٤، ٧٧٥، ٧٧٦، ٧٧٧، ٧٧٨، ٧٧٩، ٧٨٠، ٧٨١، ٧٨٢، ٧٨٣، ٧٨٤، ٧٨٥، ٧٨٦، ٧٨٧، ٧٨٨، ٧٨٩، ٧٩٠، ٧٩١، ٧٩٢، ٧٩٣، ٧٩٤، ٧٩٥، ٧٩٦، ٧٩٧، ٧٩٨، ٧٩٩، ٨٠٠، ٨٠١، ٨٠٢، ٨٠٣، ٨٠٤، ٨٠٥، ٨٠٦، ٨٠٧، ٨٠٨، ٨٠٩، ٨١٠، ٨١١، ٨١٢، ٨١٣، ٨١٤، ٨١٥، ٨١٦، ٨١٧، ٨١٨، ٨١٩، ٨٢٠، ٨٢١، ٨٢٢، ٨٢٣، ٨٢٤، ٨٢٥، ٨٢٦، ٨٢٧، ٨٢٨، ٨٢٩، ٨٣٠، ٨٣١، ٨٣٢، ٨٣٣، ٨٣٤، ٨٣٥، ٨٣٦، ٨٣٧، ٨٣٨، ٨٣٩، ٨٤٠، ٨٤١، ٨٤٢، ٨٤٣، ٨٤٤، ٨٤٥، ٨٤٦، ٨٤٧، ٨٤٨، ٨٤٩، ٨٥٠، ٨٥١، ٨٥٢، ٨٥٣، ٨٥٤، ٨٥٥، ٨٥٦، ٨٥٧، ٨٥٨، ٨٥٩، ٨٦٠، ٨٦١، ٨٦٢، ٨٦٣، ٨٦٤، ٨٦٥، ٨٦٦، ٨٦٧، ٨٦٨، ٨٦٩، ٨٧٠، ٨٧١، ٨٧٢، ٨٧٣، ٨٧٤، ٨٧٥، ٨٧٦، ٨٧٧، ٨٧٨، ٨٧٩، ٨٨٠، ٨٨١، ٨٨٢، ٨٨٣، ٨٨٤، ٨٨٥، ٨٨٦، ٨٨٧، ٨٨٨، ٨٨٩، ٨٩٠، ٨٩١، ٨٩٢، ٨٩٣، ٨٩٤، ٨٩٥، ٨٩٦، ٨٩٧، ٨٩٨، ٨٩٩، ٩٠٠، ٩٠١، ٩٠٢، ٩٠٣، ٩٠٤، ٩٠٥، ٩٠٦، ٩٠٧، ٩٠٨، ٩٠٩، ٩١٠، ٩١١، ٩١٢، ٩١٣، ٩١٤، ٩١٥، ٩١٦، ٩١٧، ٩١٨، ٩١٩، ٩٢٠، ٩٢١، ٩٢٢، ٩٢٣، ٩٢٤، ٩٢٥، ٩٢٦، ٩٢٧، ٩٢٨، ٩٢٩، ٩٣٠، ٩٣١، ٩٣٢، ٩٣٣، ٩٣٤، ٩٣٥، ٩٣٦، ٩٣٧، ٩٣٨، ٩٣٩، ٩٤٠، ٩٤١، ٩٤٢، ٩٤٣، ٩٤٤، ٩٤٥، ٩٤٦، ٩٤٧، ٩٤٨، ٩٤٩، ٩٥٠، ٩٥١، ٩٥٢، ٩٥٣، ٩٥٤، ٩٥٥، ٩٥٦، ٩٥٧، ٩٥٨، ٩٥٩، ٩٦٠، ٩٦١، ٩٦٢، ٩٦٣، ٩٦٤، ٩٦٥، ٩٦٦، ٩٦٧، ٩٦٨، ٩٦٩، ٩٧٠، ٩٧١، ٩٧٢، ٩٧٣، ٩٧٤، ٩٧٥، ٩٧٦، ٩٧٧، ٩٧٨، ٩٧٩، ٩٨٠، ٩٨١، ٩٨٢، ٩٨٣، ٩٨٤، ٩٨٥، ٩٨٦، ٩٨٧، ٩٨٨، ٩٨٩، ٩٩٠، ٩٩١، ٩٩٢، ٩٩٣، ٩٩٤، ٩٩٥، ٩٩٦، ٩٩٧، ٩٩٨، ٩٩٩، ١٠٠٠، ١٠٠١، ١٠٠٢، ١٠٠٣، ١٠٠٤، ١٠٠٥، ١٠٠٦، ١٠٠٧، ١٠٠٨، ١٠٠٩، ١٠١٠، ١٠١١، ١٠١٢، ١٠١٣، ١٠١٤، ١٠١٥، ١٠١٦، ١٠١٧، ١٠١٨، ١٠١٩، ١٠٢٠، ١٠٢١، ١٠٢٢، ١٠٢٣، ١٠٢٤، ١٠٢٥، ١٠٢٦، ١٠٢٧، ١٠٢٨، ١٠٢٩، ١٠٣٠، ١٠٣١، ١٠٣٢، ١٠٣٣، ١٠٣٤، ١٠٣٥، ١٠٣٦، ١٠٣٧، ١٠٣٨، ١٠٣٩، ١٠٤٠، ١٠٤١، ١٠٤٢، ١٠٤٣، ١٠٤٤، ١٠٤٥، ١٠٤٦، ١٠٤٧، ١٠٤٨، ١٠٤٩، ١٠٥٠، ١٠٥١، ١٠٥٢، ١٠٥٣، ١٠٥٤، ١٠٥٥، ١٠٥٦، ١٠٥٧، ١٠٥٨، ١٠٥٩، ١٠٦٠، ١٠٦١، ١٠٦٢، ١٠٦٣، ١٠٦٤، ١٠٦٥، ١٠٦٦، ١٠٦٧، ١٠٦٨، ١٠٦٩، ١٠٧٠، ١٠٧١، ١٠٧٢، ١٠٧٣، ١٠٧٤، ١٠٧٥، ١٠٧٦، ١٠٧٧، ١٠٧٨، ١٠٧٩، ١٠٨٠، ١٠٨١، ١٠٨٢، ١٠٨٣، ١٠٨٤، ١٠٨٥، ١٠٨٦، ١٠٨٧، ١٠٨٨، ١٠٨٩، ١٠٩٠، ١٠٩١، ١٠٩٢، ١٠٩٣، ١٠٩٤، ١٠٩٥، ١٠٩٦، ١٠٩٧، ١٠٩٨، ١٠٩٩، ١١٠٠، ١١٠١، ١١٠٢، ١١٠٣، ١١٠٤، ١١٠٥، ١١٠٦، ١١٠٧، ١١٠٨، ١١٠٩، ١١١٠، ١١١١، ١١١٢، ١١١٣، ١١١٤، ١١١٥، ١١١٦، ١١١٧، ١١١٨، ١١١٩، ١١٢٠، ١١٢١، ١١٢٢، ١١٢٣، ١١٢٤، ١١٢٥، ١١٢٦، ١١٢٧، ١١٢٨، ١١٢٩، ١١٣٠، ١١٣١، ١١٣٢، ١١٣٣، ١١٣٤، ١١٣٥، ١١٣٦، ١١٣٧، ١١٣٨، ١١٣٩، ١١٤٠، ١١٤١، ١١٤٢، ١١٤٣، ١١٤٤، ١١٤٥، ١١٤٦، ١١٤٧، ١١٤٨، ١١٤٩، ١١٥٠، ١١٥١، ١١٥٢، ١١٥٣، ١١٥٤، ١١٥٥، ١١٥٦، ١١٥٧، ١١٥٨، ١١٥٩، ١١٦٠، ١١٦١، ١١٦٢، ١١٦٣، ١١٦٤، ١١٦٥، ١١٦٦، ١١٦٧، ١١٦٨، ١١٦٩، ١١٧٠، ١١٧١، ١١٧٢، ١١٧٣، ١١٧٤، ١١٧٥، ١١٧٦، ١١٧٧، ١١٧٨، ١١٧٩، ١١٨٠، ١١٨١، ١١٨٢، ١١٨٣، ١١٨٤، ١١٨٥، ١١٨٦، ١١٨٧، ١١٨٨، ١١٨٩، ١١٩٠، ١١٩١، ١١٩٢، ١١٩٣، ١١٩٤، ١١٩٥، ١١٩٦، ١١٩٧، ١١٩٨، ١١٩٩، ١٢٠٠، ١٢٠١، ١٢٠٢، ١٢٠٣، ١٢٠٤، ١٢٠٥، ١٢٠٦، ١٢٠٧، ١٢٠٨، ١٢٠٩، ١٢١٠، ١٢١١، ١٢١٢، ١٢١٣، ١٢١٤، ١٢١٥، ١٢١٦، ١٢١٧، ١٢١٨، ١٢١٩، ١٢٢٠، ١٢٢١، ١٢٢٢، ١٢٢٣، ١٢٢٤، ١٢٢٥، ١٢٢٦، ١٢٢٧، ١٢٢٨، ١٢٢٩، ١٢٣٠، ١٢٣١، ١٢٣٢، ١٢٣٣، ١٢٣٤، ١٢٣٥، ١٢٣٦، ١٢٣٧، ١٢٣٨، ١٢٣٩، ١٢٤٠، ١٢٤١، ١٢٤٢، ١٢٤٣، ١٢٤٤، ١٢٤٥، ١٢٤٦، ١٢٤٧، ١٢٤٨، ١٢٤٩، ١٢٥٠، ١٢٥١، ١٢٥٢، ١٢٥٣، ١٢٥٤، ١٢٥٥، ١٢٥٦، ١٢٥٧، ١٢٥٨، ١٢٥٩، ١٢٦٠، ١٢٦١، ١٢٦٢، ١٢٦٣، ١٢٦٤، ١٢٦٥، ١٢٦٦، ١٢٦٧، ١٢٦٨، ١٢٦٩، ١٢٧٠، ١٢٧١، ١٢٧٢، ١٢٧٣، ١٢٧٤، ١٢٧٥، ١٢٧٦، ١٢٧٧، ١٢٧٨، ١٢٧٩، ١٢٨٠، ١٢٨١، ١٢٨٢، ١٢٨٣، ١٢٨٤، ١٢٨٥، ١٢٨٦، ١٢٨٧، ١٢٨٨، ١٢٨٩، ١٢٩٠، ١٢٩١، ١٢٩٢، ١٢٩٣، ١٢٩٤، ١٢٩٥، ١٢٩٦، ١٢٩٧، ١٢٩٨، ١٢٩٩، ١٣٠٠، ١٣٠١، ١٣٠٢، ١٣٠٣، ١٣٠٤، ١٣٠٥، ١٣٠٦، ١٣٠٧، ١٣٠٨، ١٣٠٩، ١٣١٠، ١٣١١، ١٣١٢، ١٣١٣، ١٣١٤، ١٣١٥، ١٣١٦، ١٣١٧، ١٣١٨، ١٣١٩، ١٣٢٠، ١٣٢١، ١٣٢٢، ١٣٢٣، ١٣٢٤، ١٣٢٥، ١٣٢٦، ١٣٢٧، ١٣٢٨، ١٣٢٩، ١٣٣٠، ١٣٣١، ١٣٣٢، ١٣٣٣، ١٣٣٤، ١٣٣٥، ١٣٣٦، ١٣٣٧، ١٣٣٨، ١٣٣٩، ١٣٤٠، ١٣٤١، ١٣٤٢، ١٣٤٣، ١٣٤٤، ١٣٤٥، ١٣٤٦، ١٣٤٧، ١٣٤٨، ١٣٤٩، ١٣٥٠، ١٣٥١، ١٣٥٢، ١٣٥٣، ١٣٥٤، ١٣٥٥، ١٣٥٦، ١٣٥٧، ١٣٥٨، ١٣٥٩، ١٣٦٠، ١٣٦١، ١٣٦٢، ١٣٦٣، ١٣٦٤، ١٣٦٥، ١٣٦٦، ١٣٦٧، ١٣٦٨، ١٣٦٩، ١٣٧٠، ١٣٧١، ١٣٧٢، ١٣٧٣، ١٣٧٤، ١٣٧٥، ١٣٧٦، ١٣٧٧، ١٣٧٨، ١٣٧٩، ١٣٨٠، ١٣٨١، ١٣٨٢، ١٣٨٣، ١٣٨٤، ١٣٨٥، ١٣٨٦، ١٣٨٧، ١٣٨٨، ١٣٨٩، ١٣٩٠، ١٣٩١، ١٣٩٢، ١٣٩٣، ١٣٩٤، ١٣٩٥، ١٣٩٦، ١٣٩٧، ١٣٩٨، ١٣٩٩، ١٤٠٠، ١٤٠١، ١٤٠٢، ١٤٠٣، ١٤٠٤، ١٤٠٥، ١٤٠٦، ١٤٠٧، ١٤٠٨، ١٤٠٩، ١٤١٠، ١٤١١، ١٤١٢، ١٤١٣، ١٤١٤، ١٤١٥، ١٤١٦، ١٤١٧، ١٤١٨، ١٤١٩، ١٤٢٠، ١٤٢١، ١٤٢٢، ١٤٢٣، ١٤٢٤، ١٤٢٥، ١٤٢٦، ١٤٢٧، ١٤٢٨، ١٤٢٩، ١٤٣٠، ١٤٣١، ١٤٣٢، ١٤٣٣، ١٤٣٤، ١٤٣٥، ١٤٣٦، ١٤٣٧، ١٤٣٨، ١٤٣٩، ١٤٤٠، ١٤٤١، ١٤٤٢، ١٤٤٣، ١٤٤٤، ١٤٤٥، ١٤٤٦، ١٤٤٧، ١٤٤٨، ١٤٤٩، ١٤٥٠، ١٤٥١، ١٤٥٢، ١٤٥٣، ١٤٥٤، ١٤٥٥، ١٤٥٦، ١٤٥٧، ١٤٥٨، ١٤٥٩، ١٤٦٠، ١٤٦١، ١٤٦٢، ١٤٦٣، ١٤٦٤، ١٤٦٥، ١٤٦٦، ١٤٦٧، ١٤٦٨، ١٤٦٩، ١٤٧٠، ١٤٧١، ١٤٧٢، ١٤٧٣، ١٤٧٤، ١٤٧٥، ١٤٧٦، ١٤٧٧، ١٤٧٨، ١٤٧٩، ١٤٨٠، ١٤٨١، ١٤٨٢، ١٤٨٣، ١٤٨٤، ١٤٨٥، ١٤٨٦، ١٤٨٧، ١٤٨٨، ١٤٨٩، ١٤٩٠، ١٤٩١، ١٤٩٢، ١٤٩٣، ١٤٩٤، ١٤٩٥، ١٤٩٦، ١٤٩٧، ١٤٩٨، ١٤٩٩، ١٥٠٠، ١٥٠١، ١٥٠٢، ١٥٠٣، ١٥٠٤، ١٥٠٥، ١٥

المرتب وعليه القضاء.

وأما الشفعية وأجوبة فقهاء: عليه دم القذات دون دم الإحصار. وأصبح أنه لا قضاء عليه عند الشافعية وعليه القضاء عند الحنابلة، كما هي القاعدة عندهم: «إن من لم يتحلل حتى فاته الحج لزمه القضاء»^(١) وأما المالكية فقالوا: لو استمر الإحصار على حرمانه حتى دحر وقت الإجماع من العام الفضل، وكان الحاج فلا يجوز له أن يتحلل بالعمرة سره^(٢) يعني^(٣).

فمنه أجاز المالكية الجهد على الإجماع بعد لقوات، ولم يبرموا بالتحلل سره، وعندهم تحريم الإجماع إسن الحج في العام القابل^(٤).

٣٦ - وأما إذا غي الإحصار قائمًا وقامت الحج: فمعه المالكية والشافعية أنه أن يحل تلبس المحصر ولا قضاء عليه. وعليه دم عند الشافعية. وفي قول غايه القضاء^(٥).
أما الحنابلة وأوجبوا عليه لقضاء، في يظهر من كلامهم^(٦).
وأما الحنفية فحكمه عندهم حكم الغوات، ولا أثر له.

للإحصار. فدم الإحصار بدنه، والآثار ثلثان، ولزمه قضاء واحد^(٧).

نكح عند المالكية يكفيه في الصورة الأولى هدي واحد هو هدي الإفاس: بدنه، لأنه لا هدي عن المحصر عند المالكية.

وعنه في الصورة الثانية هديان عند الحنفية والمالكية. هدي واحد وهدي لإحصار عند الحنفية، لأنه لا دم عليه دم الغوات، وهدي الإفاس^(٨) وهدي الغوات عند المالكية^(٩).

البقاء على الإجماع:

٣٠ - إن اختار المحصر البقاء على الإجماع ومصارف حتى يرون الحاج فله بالتبعية الحج ثلاثان: الحاة الأولى: أن يتمكن من إدراك حج بدوراته الوقت بقره، فيها وجبت.

الحالة الثانية: أن لا يتمكن من إدراك الحج بأن يموت الحج الغوات الوقت بقره.

فان احبب والشافعية والحنابلة على أنه يتحلل تحس لغوات الحج، متى يؤخر أعمال العمرة، ثم خففوا: فقال: تخفيفه لا دم عليه وأن ذلك هو حكمه.

(١) لبحث التفصيل من ٢٨٨، المصنف ١٩٧٨، والشافعية له. ٢٨٨، ٢٨٩، ٢٩٠، ٢٩١، ٢٩٢، ٢٩٣، ٢٩٤، ٢٩٥، ٢٩٦، ٢٩٧، ٢٩٨، ٢٩٩، ٣٠٠، ٣٠١، ٣٠٢، ٣٠٣، ٣٠٤، ٣٠٥، ٣٠٦، ٣٠٧، ٣٠٨، ٣٠٩، ٣١٠، ٣١١، ٣١٢، ٣١٣، ٣١٤، ٣١٥، ٣١٦، ٣١٧، ٣١٨، ٣١٩، ٣٢٠، ٣٢١، ٣٢٢، ٣٢٣، ٣٢٤، ٣٢٥، ٣٢٦، ٣٢٧، ٣٢٨، ٣٢٩، ٣٣٠، ٣٣١، ٣٣٢، ٣٣٣، ٣٣٤، ٣٣٥، ٣٣٦، ٣٣٧، ٣٣٨، ٣٣٩، ٣٤٠، ٣٤١، ٣٤٢، ٣٤٣، ٣٤٤، ٣٤٥، ٣٤٦، ٣٤٧، ٣٤٨، ٣٤٩، ٣٥٠، ٣٥١، ٣٥٢، ٣٥٣، ٣٥٤، ٣٥٥، ٣٥٦، ٣٥٧، ٣٥٨، ٣٥٩، ٣٦٠، ٣٦١، ٣٦٢، ٣٦٣، ٣٦٤، ٣٦٥، ٣٦٦، ٣٦٧، ٣٦٨، ٣٦٩، ٣٧٠، ٣٧١، ٣٧٢، ٣٧٣، ٣٧٤، ٣٧٥، ٣٧٦، ٣٧٧، ٣٧٨، ٣٧٩، ٣٨٠، ٣٨١، ٣٨٢، ٣٨٣، ٣٨٤، ٣٨٥، ٣٨٦، ٣٨٧، ٣٨٨، ٣٨٩، ٣٩٠، ٣٩١، ٣٩٢، ٣٩٣، ٣٩٤، ٣٩٥، ٣٩٦، ٣٩٧، ٣٩٨، ٣٩٩، ٤٠٠، ٤٠١، ٤٠٢، ٤٠٣، ٤٠٤، ٤٠٥، ٤٠٦، ٤٠٧، ٤٠٨، ٤٠٩، ٤١٠، ٤١١، ٤١٢، ٤١٣، ٤١٤، ٤١٥، ٤١٦، ٤١٧، ٤١٨، ٤١٩، ٤٢٠، ٤٢١، ٤٢٢، ٤٢٣، ٤٢٤، ٤٢٥، ٤٢٦، ٤٢٧، ٤٢٨، ٤٢٩، ٤٣٠، ٤٣١، ٤٣٢، ٤٣٣، ٤٣٤، ٤٣٥، ٤٣٦، ٤٣٧، ٤٣٨، ٤٣٩، ٤٤٠، ٤٤١، ٤٤٢، ٤٤٣، ٤٤٤، ٤٤٥، ٤٤٦، ٤٤٧، ٤٤٨، ٤٤٩، ٤٥٠، ٤٥١، ٤٥٢، ٤٥٣، ٤٥٤، ٤٥٥، ٤٥٦، ٤٥٧، ٤٥٨، ٤٥٩، ٤٦٠، ٤٦١، ٤٦٢، ٤٦٣، ٤٦٤، ٤٦٥، ٤٦٦، ٤٦٧، ٤٦٨، ٤٦٩، ٤٧٠، ٤٧١، ٤٧٢، ٤٧٣، ٤٧٤، ٤٧٥، ٤٧٦، ٤٧٧، ٤٧٨، ٤٧٩، ٤٨٠، ٤٨١، ٤٨٢، ٤٨٣، ٤٨٤، ٤٨٥، ٤٨٦، ٤٨٧، ٤٨٨، ٤٨٩، ٤٩٠، ٤٩١، ٤٩٢، ٤٩٣، ٤٩٤، ٤٩٥، ٤٩٦، ٤٩٧، ٤٩٨، ٤٩٩، ٥٠٠، ٥٠١، ٥٠٢، ٥٠٣، ٥٠٤، ٥٠٥، ٥٠٦، ٥٠٧، ٥٠٨، ٥٠٩، ٥١٠، ٥١١، ٥١٢، ٥١٣، ٥١٤، ٥١٥، ٥١٦، ٥١٧، ٥١٨، ٥١٩، ٥٢٠، ٥٢١، ٥٢٢، ٥٢٣، ٥٢٤، ٥٢٥، ٥٢٦، ٥٢٧، ٥٢٨، ٥٢٩، ٥٣٠، ٥٣١، ٥٣٢، ٥٣٣، ٥٣٤، ٥٣٥، ٥٣٦، ٥٣٧، ٥٣٨، ٥٣٩، ٥٤٠، ٥٤١، ٥٤٢، ٥٤٣، ٥٤٤، ٥٤٥، ٥٤٦، ٥٤٧، ٥٤٨، ٥٤٩، ٥٥٠، ٥٥١، ٥٥٢، ٥٥٣، ٥٥٤، ٥٥٥، ٥٥٦، ٥٥٧، ٥٥٨، ٥٥٩، ٥٦٠، ٥٦١، ٥٦٢، ٥٦٣، ٥٦٤، ٥٦٥، ٥٦٦، ٥٦٧، ٥٦٨، ٥٦٩، ٥٧٠، ٥٧١، ٥٧٢، ٥٧٣، ٥٧٤، ٥٧٥، ٥٧٦، ٥٧٧، ٥٧٨، ٥٧٩، ٥٨٠، ٥٨١، ٥٨٢، ٥٨٣، ٥٨٤، ٥٨٥، ٥٨٦، ٥٨٧، ٥٨٨، ٥٨٩، ٥٩٠، ٥٩١، ٥٩٢، ٥٩٣، ٥٩٤، ٥٩٥، ٥٩٦، ٥٩٧، ٥٩٨، ٥٩٩، ٦٠٠، ٦٠١، ٦٠٢، ٦٠٣، ٦٠٤، ٦٠٥، ٦٠٦، ٦٠٧، ٦٠٨، ٦٠٩، ٦١٠، ٦١١، ٦١٢، ٦١٣، ٦١٤، ٦١٥، ٦١٦، ٦١٧، ٦١٨، ٦١٩، ٦٢٠، ٦٢١، ٦٢٢، ٦٢٣، ٦٢٤، ٦٢٥، ٦٢٦، ٦٢٧، ٦٢٨، ٦٢٩، ٦٣٠، ٦٣١، ٦٣٢، ٦٣٣، ٦٣٤، ٦٣٥، ٦٣٦، ٦٣٧، ٦٣٨، ٦٣٩، ٦٤٠، ٦٤١، ٦٤٢، ٦٤٣، ٦٤٤، ٦٤٥، ٦٤٦، ٦٤٧، ٦٤٨، ٦٤٩، ٦٥٠، ٦٥١، ٦٥٢، ٦٥٣، ٦٥٤، ٦٥٥، ٦٥٦، ٦٥٧، ٦٥٨، ٦٥٩، ٦٦٠، ٦٦١، ٦٦٢، ٦٦٣، ٦٦٤، ٦٦٥، ٦٦٦، ٦٦٧، ٦٦٨، ٦٦٩، ٦٧٠، ٦٧١، ٦٧٢، ٦٧٣، ٦٧٤، ٦٧٥، ٦٧٦، ٦٧٧، ٦٧٨، ٦٧٩، ٦٨٠، ٦٨١، ٦٨٢، ٦٨٣، ٦٨٤، ٦٨٥، ٦٨٦، ٦٨٧، ٦٨٨، ٦٨٩، ٦٩٠، ٦٩١، ٦٩٢، ٦٩٣، ٦٩٤، ٦٩٥، ٦٩٦، ٦٩٧، ٦٩٨، ٦٩٩، ٧٠٠، ٧٠١، ٧٠٢، ٧٠٣، ٧٠٤، ٧٠٥، ٧٠٦، ٧٠٧، ٧٠٨، ٧٠٩، ٧١٠، ٧١١، ٧١٢، ٧١٣، ٧١٤، ٧١٥، ٧١٦، ٧١٧، ٧١٨، ٧١٩، ٧٢٠، ٧٢١، ٧٢٢، ٧٢٣، ٧٢٤، ٧٢٥، ٧٢٦، ٧٢٧، ٧٢٨، ٧٢٩، ٧٣٠، ٧٣١، ٧٣٢، ٧٣٣، ٧٣٤، ٧٣٥، ٧٣٦، ٧٣٧، ٧٣٨، ٧٣٩، ٧٤٠، ٧٤١، ٧٤٢، ٧٤٣، ٧٤٤، ٧٤٥، ٧٤٦، ٧٤٧، ٧٤٨، ٧٤٩، ٧٥٠، ٧٥١، ٧٥٢، ٧٥٣، ٧٥٤، ٧٥٥، ٧٥٦، ٧٥٧، ٧٥٨، ٧٥٩، ٧٦٠، ٧٦١، ٧٦٢، ٧٦٣، ٧٦٤، ٧٦٥، ٧٦٦، ٧٦٧، ٧٦٨، ٧٦٩، ٧٧٠، ٧٧١، ٧٧٢، ٧٧٣، ٧٧٤، ٧٧٥، ٧٧٦، ٧٧٧، ٧٧٨، ٧٧٩، ٧٨٠، ٧٨١، ٧٨٢، ٧٨٣، ٧٨٤، ٧٨٥، ٧٨٦، ٧٨٧، ٧٨٨، ٧٨٩، ٧٩٠، ٧٩١، ٧٩٢، ٧٩٣، ٧٩٤، ٧٩٥، ٧٩٦، ٧٩٧، ٧٩٨، ٧٩٩، ٨٠٠، ٨٠١، ٨٠٢، ٨٠٣، ٨٠٤، ٨٠٥، ٨٠٦، ٨٠٧، ٨٠٨، ٨٠٩، ٨١٠، ٨١١، ٨١٢، ٨١٣، ٨١٤، ٨١٥، ٨١٦، ٨١٧، ٨١٨، ٨١٩، ٨٢٠، ٨٢١، ٨٢٢، ٨٢٣، ٨٢٤، ٨٢٥، ٨٢٦، ٨٢٧، ٨٢٨، ٨٢٩، ٨٣٠، ٨٣١، ٨٣٢، ٨٣٣، ٨٣٤، ٨٣٥، ٨٣٦، ٨٣٧، ٨٣٨، ٨٣٩، ٨٤٠، ٨٤١، ٨٤٢، ٨٤٣، ٨٤٤، ٨٤٥، ٨٤٦، ٨٤٧، ٨٤٨، ٨٤٩، ٨٥٠، ٨٥١، ٨٥٢، ٨٥٣، ٨٥٤، ٨٥٥، ٨٥٦، ٨٥٧، ٨٥٨، ٨٥٩، ٨٦٠، ٨٦١، ٨٦٢، ٨٦٣، ٨٦٤، ٨٦٥، ٨٦٦، ٨٦٧، ٨٦٨، ٨٦٩، ٨٧٠، ٨٧١، ٨٧٢، ٨٧٣، ٨٧٤، ٨٧٥، ٨٧٦، ٨٧٧، ٨٧٨، ٨٧٩، ٨٨٠، ٨٨١، ٨٨٢، ٨٨٣، ٨٨٤، ٨٨٥، ٨٨٦، ٨٨٧، ٨٨٨، ٨٨٩، ٨٩٠، ٨٩١، ٨٩٢، ٨٩٣، ٨٩٤، ٨٩٥، ٨٩٦، ٨٩٧، ٨٩٨، ٨٩٩، ٩٠٠، ٩٠١، ٩٠٢، ٩٠٣، ٩٠٤، ٩٠٥، ٩٠٦، ٩٠٧، ٩٠٨، ٩٠٩، ٩١٠، ٩١١، ٩١٢، ٩١٣، ٩١٤، ٩١٥، ٩١٦، ٩١٧، ٩١٨، ٩١٩، ٩٢٠، ٩٢١، ٩٢٢، ٩٢٣، ٩٢٤، ٩٢٥، ٩٢٦، ٩٢٧، ٩٢٨، ٩٢٩، ٩٣٠، ٩٣١، ٩٣٢، ٩٣٣، ٩٣٤، ٩٣٥، ٩٣٦، ٩٣٧، ٩٣٨، ٩٣٩، ٩٤٠، ٩٤١، ٩٤٢، ٩٤٣، ٩٤٤، ٩٤٥، ٩٤٦، ٩٤٧، ٩٤٨، ٩٤٩، ٩٥٠، ٩٥١، ٩٥٢، ٩٥٣، ٩٥٤، ٩٥٥، ٩٥٦، ٩٥٧، ٩٥٨، ٩٥٩، ٩٦٠، ٩٦١، ٩٦٢، ٩٦٣، ٩٦٤، ٩٦٥، ٩٦٦، ٩٦٧، ٩٦٨، ٩٦٩، ٩٧٠، ٩٧١، ٩٧٢، ٩٧٣، ٩٧٤، ٩٧٥، ٩٧٦، ٩٧٧، ٩٧٨، ٩٧٩، ٩٨٠، ٩٨١، ٩٨٢، ٩٨٣، ٩٨٤، ٩٨٥، ٩٨٦، ٩٨٧، ٩٨٨، ٩٨٩، ٩٩٠، ٩٩١، ٩٩٢، ٩٩٣، ٩٩٤، ٩٩٥، ٩٩٦، ٩٩٧، ٩٩٨، ٩٩٩، ١٠٠٠، ١٠٠١، ١٠٠٢، ١٠٠٣، ١٠٠٤، ١٠٠٥، ١٠٠٦، ١٠٠٧، ١٠٠٨، ١٠٠٩، ١٠١٠، ١٠١١، ١٠١٢، ١٠١٣، ١٠١٤، ١٠١٥، ١٠١٦، ١٠١٧، ١٠١٨، ١٠١٩، ١٠٢٠، ١٠٢١، ١٠٢٢، ١٠٢٣، ١٠٢٤، ١٠٢٥، ١٠٢٦، ١٠٢٧، ١٠٢٨، ١٠٢٩، ١٠٣٠، ١٠٣١، ١٠٣٢، ١٠٣٣، ١٠٣٤، ١٠٣٥، ١٠٣٦، ١٠٣٧، ١٠٣٨، ١٠٣٩، ١٠٤٠، ١٠٤١، ١٠٤٢، ١٠٤٣، ١٠٤٤، ١٠٤٥، ١٠٤٦، ١٠٤٧، ١٠٤٨، ١٠٤٩، ١٠٥٠، ١٠٥١، ١٠٥٢، ١٠٥٣، ١٠٥٤، ١٠٥٥، ١٠٥٦، ١٠٥٧، ١٠٥٨، ١٠٥٩، ١٠٦٠، ١٠٦١، ١٠٦٢، ١٠٦٣، ١٠٦٤، ١٠٦٥، ١٠٦٦، ١٠٦٧، ١٠٦٨، ١٠٦٩، ١٠٧٠، ١٠٧١، ١٠٧٢، ١٠٧٣، ١٠٧٤، ١٠٧٥، ١٠٧٦، ١٠٧٧، ١٠٧٨، ١٠٧٩، ١٠٨٠، ١٠٨١، ١٠٨٢، ١٠٨٣، ١٠٨٤، ١٠٨٥، ١٠٨٦، ١٠٨٧، ١٠٨٨، ١٠٨٩، ١٠٩٠، ١٠٩١، ١٠٩٢، ١٠٩٣، ١٠٩٤، ١٠٩٥، ١٠٩٦، ١٠٩٧، ١٠٩٨، ١٠٩٩، ١١٠٠، ١١٠١، ١١٠٢، ١١٠٣، ١١٠٤، ١١٠٥، ١١٠٦، ١١٠٧، ١١٠٨، ١١٠٩، ١١١٠، ١١١١، ١١١٢، ١١١٣، ١١١٤، ١١١٥، ١١١٦، ١١١٧، ١١١٨، ١١١٩، ١١٢٠، ١١٢١، ١١٢٢، ١١٢٣، ١١٢٤، ١١٢٥، ١١٢٦، ١١٢٧، ١١٢٨، ١١٢٩، ١١٣٠، ١١٣١، ١١٣٢، ١١٣٣، ١١٣٤، ١١٣٥، ١١٣٦، ١١٣٧، ١١٣٨، ١١٣٩، ١١٤٠، ١١٤١، ١١٤٢، ١١٤٣، ١١٤٤، ١١٤٥، ١١٤٦، ١١٤٧، ١١٤٨، ١١٤٩، ١١٥٠، ١١٥١، ١١٥٢، ١١٥٣، ١١٥٤، ١١٥٥، ١١٥٦، ١١٥٧، ١١٥٨، ١١٥٩، ١١٦٠، ١١٦١، ١١٦٢، ١١٦٣، ١١٦٤، ١١٦٥، ١١٦٦، ١١٦٧، ١١٦٨، ١١٦٩، ١١٧٠، ١١٧١، ١١٧٢، ١١٧٣، ١١٧٤، ١١٧٥، ١١٧٦، ١١٧٧، ١١٧٨، ١١٧٩، ١١٨٠، ١١٨١، ١١٨٢، ١١٨٣، ١١٨٤، ١١٨٥، ١١٨٦، ١١٨٧، ١١٨٨، ١١٨٩، ١١٩٠، ١١٩١، ١١٩٢، ١١٩٣، ١١٩٤، ١١٩٥، ١١٩٦، ١١٩٧، ١١٩٨، ١١٩٩، ١٢٠٠، ١٢٠١، ١٢٠٢، ١٢٠٣، ١٢٠٤، ١٢٠٥، ١٢٠٦، ١٢٠٧، ١٢٠٨، ١٢٠٩، ١٢١٠، ١٢١١، ١٢١٢، ١٢١٣، ١٢١٤، ١٢١٥، ١٢١٦، ١٢١٧، ١٢١٨، ١٢١٩، ١٢٢٠، ١٢٢١، ١٢٢٢، ١٢٢٣، ١٢٢٤، ١٢٢٥، ١٢٢٦، ١٢٢٧، ١٢٢٨، ١٢٢٩، ١٢٣٠، ١٢٣١، ١٢٣٢، ١٢٣٣، ١٢٣٤، ١٢٣٥، ١٢٣٦، ١٢٣٧، ١٢٣٨، ١٢٣٩، ١٢٤٠، ١٢٤١، ١٢٤٢، ١٢٤٣، ١٢٤٤، ١٢٤٥، ١٢٤٦، ١٢٤٧، ١٢٤٨، ١٢٤٩، ١٢٥٠، ١٢٥١، ١٢٥٢، ١٢٥٣، ١٢٥٤، ١٢٥٥، ١٢٥٦، ١٢٥٧، ١٢٥٨، ١٢٥٩، ١٢٦٠، ١٢٦١، ١٢٦٢، ١٢٦٣، ١٢٦٤، ١٢٦٥، ١٢٦٦، ١٢٦٧، ١٢٦٨، ١٢٦٩، ١٢٧٠، ١٢٧١، ١٢٧٢، ١٢٧٣، ١٢٧٤، ١٢٧٥، ١٢٧٦، ١٢٧٧، ١٢٧٨، ١٢٧٩، ١٢٨٠، ١٢٨١، ١٢٨٢، ١٢٨٣، ١٢٨٤، ١٢٨٥، ١٢٨٦، ١٢٨٧، ١٢٨٨، ١٢٨٩، ١٢٩٠، ١٢٩١، ١٢٩٢، ١٢٩٣، ١٢٩٤، ١٢٩٥، ١٢٩٦، ١٢٩٧، ١٢٩٨، ١٢٩٩، ١٣٠٠، ١٣٠١، ١٣٠٢، ١٣٠٣، ١٣٠٤، ١٣٠٥، ١٣٠٦، ١٣٠٧، ١٣٠٨، ١٣٠٩، ١٣١٠، ١٣١١، ١٣١٢، ١٣١٣، ١٣١٤، ١٣١٥، ١٣١٦، ١٣١٧، ١٣١٨، ١٣١٩، ١٣٢٠، ١٣٢١، ١٣٢٢، ١٣٢٣، ١٣٢٤، ١٣٢٥، ١٣٢٦، ١٣٢٧، ١٣٢٨، ١٣٢٩، ١٣٣٠، ١٣٣١، ١٣٣٢، ١٣٣٣، ١٣٣٤، ١٣٣٥، ١٣٣٦، ١٣٣٧، ١٣٣٨، ١٣٣٩، ١٣٤٠، ١٣٤١، ١٣٤٢، ١٣٤٣، ١٣٤٤، ١٣٤٥، ١٣٤٦، ١٣٤٧، ١٣٤٨، ١٣٤٩، ١٣٥٠، ١٣٥١، ١٣٥٢، ١٣٥٣، ١٣٥٤، ١٣٥٥، ١٣٥٦، ١٣٥٧، ١٣٥٨، ١٣٥٩، ١٣٦٠، ١٣٦١، ١٣٦٢، ١٣٦٣، ١٣٦٤، ١٣٦٥، ١٣٦٦، ١٣٦٧، ١٣٦٨، ١٣٦٩، ١٣٧٠، ١٣٧١، ١٣٧٢، ١٣٧٣، ١٣٧٤، ١٣٧٥، ١٣٧٦، ١٣٧٧، ١٣٧٨، ١٣٧٩، ١٣٨٠، ١٣٨١، ١٣٨٢، ١٣٨٣، ١٣٨٤، ١٣٨٥، ١٣٨٦، ١٣٨٧، ١٣٨٨، ١٣٨٩، ١٣٩٠، ١٣٩١، ١٣٩٢، ١٣٩٣، ١٣٩٤، ١٣٩٥، ١٣٩٦، ١٣٩٧، ١٣٩٨، ١٣٩٩، ١٤٠٠، ١٤٠١، ١٤٠٢، ١٤٠٣، ١٤٠٤، ١٤٠٥، ١٤٠٦، ١٤٠٧، ١٤٠٨، ١٤٠٩، ١٤١٠، ١٤١١، ١٤١٢، ١٤١٣، ١٤١٤، ١٤١٥، ١٤١٦، ١٤١٧، ١٤١٨، ١٤١٩، ١٤٢٠، ١٤٢١، ١٤٢٢، ١٤٢٣، ١٤٢٤، ١٤٢٥، ١٤٢٦، ١٤٢٧، ١٤٢٨، ١٤٢٩، ١٤٣٠، ١٤٣١، ١٤٣٢، ١٤٣٣، ١٤٣٤، ١٤٣٥، ١٤٣٦، ١٤٣٧، ١٤٣٨، ١٤٣٩، ١٤٤٠، ١٤٤١، ١٤٤٢، ١٤٤٣، ١٤٤٤، ١٤٤٥، ١٤٤٦، ١٤٤٧، ١٤٤٨، ١٤٤٩، ١٤٥٠، ١٤٥١، ١٤٥٢، ١٤٥٣، ١٤٥٤، ١٤٥٥، ١٤٥٦، ١٤٥٧، ١٤٥٨، ١٤٥٩، ١٤٦٠، ١٤٦١، ١٤٦٢، ١٤٦٣، ١٤٦٤، ١٤٦٥، ١٤٦٦، ١٤٦٧، ١٤٦٨، ١٤٦٩، ١٤٧٠، ١٤٧١، ١٤٧٢، ١٤٧٣، ١٤٧٤، ١٤٧٥، ١٤٧٦، ١٤٧٧، ١٤٧٨، ١٤٧٩، ١٤٨٠، ١٤٨١، ١٤٨٢، ١٤٨٣، ١٤٨٤، ١٤٨٥، ١٤٨٦، ١٤٨٧، ١٤٨٨، ١٤٨٩، ١٤٩٠، ١٤٩١، ١٤٩٢، ١٤٩٣، ١٤٩٤، ١٤٩٥، ١٤٩٦، ١٤٩٧، ١٤٩٨، ١٤٩٩، ١٥٠٠، ١٥٠١، ١٥٠٢، ١٥٠٣، ١٥٠٤، ١٥٠٥، ١٥٠٦، ١٥٠٧، ١٥٠٨، ١٥٠٩، ١٥١٠، ١٥١١، ١٥١٢، ١٥١٣، ١٥١٤، ١٥١٥، ١٥١٦، ١٥١٧، ١٥١٨، ١٥١٩، ١٥٢٠، ١٥٢١، ١٥٢٢، ١٥٢٣، ١٥٢٤، ١٥٢٥، ١٥٢٦، ١٥٢٧، ١٥٢٨، ١٥٢٩، ١٥٣٠، ١٥٣١، ١٥٣٢، ١٥٣٣، ١٥٣٤، ١٥٣٥، ١٥٣٦، ١٥٣٧، ١٥٣٨، ١٥٣٩، ١٥٤٠، ١٥٤١، ١٥٤٢، ١٥٤٣، ١٥٤٤، ١٥٤٥، ١٥٤٦، ١٥٤٧، ١٥٤٨، ١٥٤٩، ١٥٥٠، ١٥٥١، ١٥٥٢، ١٥٥٣، ١٥٥٤، ١٥٥٥، ١٥٥٦، ١٥٥٧، ١٥٥٨، ١٥٥٩، ١٥٦٠، ١٥٦١

ركن التحلل فقط، بالنسبة لتحلل المحصر بالمدور، أو النفسنة، أو المحصر بعمر حق. هؤلاء يتطلون عند المالكية بأننية فحسب، ولا يفتي صا جرحها، حتى لو نحر المدي وحلق ولم ينو التحلل لم يتحلل.

وأما الحنفية فقد قالوا: «إذا أحصر المحصر بجده أو عسيرة، وكذا إذا كثر محروماً بها، وإذا انحلق - بخلافه من إرادة الاستمرار على حاله، مستقرازاً بالإنحراف - يجب عليه أن يبعث الهدي ... الخ» (١١) فقد علقوا التحلل ببعث الهدي وذبحه على إرادة التحلل، وحرصوا على إرادة الاستمرار على حاله، فوجب بعث هذب، وهو مريد الاستقلال بمن يذبح الهدي إلا إذا قصد به التحلل.

ثانياً: ذبح الهدي:

ليربط الهدي:

٣٩ - الهدي ما يهدي إلى الحرم من حيوان وغيره. (١٢) لكن المرأة لها في أبيات الحج خاصة: ما يهدي إلى الحرم من الإبل والسفر واستتم ولما عجز خاصة.

حكم ذبح الهدي لتحلل المحصر:

٣٩ م - ذهب جمهور العلماء إلى وجوب ذبح الهدي على المحصر، لكي يتحلل من إحرامه، وأنه يبعث هدياً أو ثراً، لا يخل ما لم يذبح.

(١١) كراير: كتاب المسالك بشرحه المختار من ٢٧٦
(١٢) التفسير: «يرمى به (هدي)، والباقي من الإبل أو غيرها» (٢٥٤)
والصحيح: ٣٦٧، ٣٦٨

وهو مذهب الحنفية (١٣) والشافعية (١٤) والحنابلة (١٥) ويقول أشهر من المالكية.

وزعم المالكية إلى أن المحصر يتحلل مالهية فقط، ولا يجب عليه ذبح الهدي، بل هو حرة، وليس شرعاً. (١٦)

استدل بجمهور بقوله تعالى: «قَبْلَ التَّحْيِيثِ يُذَبِّحُ» (١٧) فلو لم يذبح الهدي لم يتحلل.

واضح الجمهور أيضاً بالنسبة: بأنه رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يذبح يوم المدينة ولم يذبح رأسه حتى نحر الهدي، فقد دلل على أن من شرط إحلال المحصر ذبح هدي إن كان عدواً. (١٨)

وأما وجه قول المالكية ودليلهم فهو دليل من جهة التماس، وهو كما ذكره أبو الوليد الباجر أنه تحلل مأذون فيه، عاز من التمس بزيادة النقص، فلم يبق به هدي، حصل ذلك إذ كمل حجه. (١٩)

هاتجريء من الهدي في الإحصار:

٣٧ - يجزى في الهدي تشاة عن واحد، وكذا الماعز ما يذبح الهدي، وأما البقرة وهي من الإبل والبقر، فتكفي عن سعة عد الحماض ومنهم الأئمة الأربعة. وتلتفصيل (أ: هدي).

(١٣) أحمد بن حنبل: ١١٠٠٠، والشافعية: ١١٠٠٠، والحنابلة: ١١٠٠٠، والحنابلة: ١١٠٠٠

(١٤) التفسير: ١١٠٠٠، والشافعية: ١١٠٠٠، والحنابلة: ١١٠٠٠
(١٥) التفسير: ١١٠٠٠، والشافعية: ١١٠٠٠، والحنابلة: ١١٠٠٠
(١٦) التفسير: ١١٠٠٠، والشافعية: ١١٠٠٠، والحنابلة: ١١٠٠٠

(١٧) التفسير: ١١٠٠٠، والشافعية: ١١٠٠٠، والحنابلة: ١١٠٠٠

(١٨) التفسير: ١١٠٠٠، والشافعية: ١١٠٠٠، والحنابلة: ١١٠٠٠

المرغوب التي يلزم فيها العديد من الرغبات القابلة للدمج،
وكذا العندة.

ما يجب من الهدى على المحصر:

٣٨ - اتفق الفقهاء على أن اغترافه في البصرة مفردة ، أو الحج مفرداً ، إذ أحصر يلزمه دفع هـ في واحد المتحليل من أحرافه .

أما انفراد هذا الخلفاء في حبب عليه من الخلفاء
نستعمل بالإحصاء:

ذهب السمعاني^(١) والخازني^(٢) إلى أنه يعني بدم
واحد. حيث اطلعا وجوب هني على تخصيص دوت
نفس. والمالة مشهورة.

ودعيت خلفية إلى أنه لا يعمل إلا ومين يدتها
والحرر. (١٣)

ومن ثم الحلال هو الخيل والفر بين في حقه
حرام الغائب. (انظر حصصه احرام).

فإن شافعية ومن معهم : لعازن سنة محمد
 وإبراهيم وأحمد يجزئ عن الإحرامين إحرام الفتح
 وإحرام العمرة ، لذلك قالوا : يكفيه خواف واحد
 وسعي واحد للحج والعمرة معرويين ، قالوا : إذا
 قصد بهي واحد .

وأما الخسفية فاعلم أن عدده عمره بإحرامه:
 حرام الحج وإحرام العمرة، لذلك أرموه، فوافق
 ومسيح، وأرموه إذا أحصر بهدين، وقالوا: الأفضل
 أن يكونا مُبْشَرَيْن مُبْتَلَيْن، هذا الإحصاء الخبي، وهذا
 لإحصاء العمرة، كذا أرموه في حداثه الأحرام على

مكان ذبح هدي الإحصار:

٣٩ - ذهب الثمامة^(١) واخذ بنلة^(٢) في رواية بن أن
العصر بن جحج الحنفي حيث أحضر، فإن كان في الحرم
ذبحه في الحرم، وإن كان في غيره ذبحه في مكانه.
حتى لو كان في غير الحرم وأمكنه الوصول إلى الحرم
ذبحه في موضعه آخره على الأصح من المذهبين.

وهذه الحنفية^(١) - وهو رواية عن الإمام
أحمد - إن أن ذبح عدى الإحصار وقت بالكان،
وهو حريم، فإذا رأت المحصر أن يتحلل يجب عليه أن
يسبغ الهدى إلى الحرم ويذبح بتوكيله لئلا يهتدي به في
الحرم، أو يهتدي به من الهدى ليستريح به الهدى
ويذبح عنه في الحرم. ثم لا يخلو يهتدي ولا
يواصله إلى الحرم، حتى يذبح في الحرم، ولو ذبح في
غير الحرم لم يتحلل من الإحصار، بل هو محرم على
صاحبه. ويتراعى مع من يهتد به الهدى على وف
يذبح عنه ليتحلل منه، وإذا تبين للمحصر أن الهدى
يذبح في غير الحرم فلا يجزي^(٢).

في أطراف الحرم ضيق وجهان.

(٦) لغت مع الفصحى، ١٣٨٥ هـ، ص ٢٢٧، وشرح الفروع، ١٣٨٥ هـ، ص ٢٢٧.

۱۳۵۱ گزشتہ سال کے اکتوبر میں

(٤) اغنيابه وشرائعها ١٩٨٧:٣، وشروح الكائن للربيعي ١٧٨:٩،
والنابلي ١٧٩:٢، والسفاح الخضر والعبد ٥، ص ٢٧٦.

(1) لا يجوز التمسك به. ذهب الخليلي. يقال هو احب:
هذه، والله اعلم. n

$$V(A)^{1/p} = \sqrt[p]{p_1 \cdots p_n} = \sqrt[p]{p_1} \cdots \sqrt[p]{p_n} = \sqrt[p]{p_1} \cdots \sqrt[p]{p_n} = \sqrt[p]{p_1} \cdots \sqrt[p]{p_n} \quad (5)$$
 $\gamma_{\text{eff}} = \frac{\gamma}{1 + \beta^2} \approx \gamma(1 - \beta^2)$

(٢) الأسماء ١٢٧/٢، واحد به ٢٩٧/٢، والجمع ١٢٧/٢،
والنائب إله به ٧٧*، ونائب الأجر به اثنين في الحام

تفتح ٢١١

الغدي، دون ملقة لإحصاء.

وقال: هو حبيفة وعمه،^(٢١) وهو هو عند
الشاعبة،^(٢٢) إلهو المتعد في ما ذهب أظفني لا يثبت
لهدي. فإن عمر النحصر عن هدي بأن لم يمه، أو
لم يمه لسه، أو لم يمه من يهت هذه الماد، في الحار
عنى محرماً أيضاً، لا يعل رتصوه، ولا حاصفة.

١- سن عن عدي اعصر.

وأما تلك كنة فلا يهت الغدي من أصد عن
لعصر مده، ولا يهت في مده مده.

استه، اشتافعية والحيلة خاتون شرويه
لنك في عجر عن الحدي بالخير، ووجهه «أه»
يشتمق وجدة بالحر، فكذلك «أه»، كسم
الفتح ٢١٢

وهو سوه أيضاً عن غير من اهداء واجدة^(٢٣)
إلى ما، لأعد اعصر سم: (إلحرام).

وسنك حنعة بقوه عدي: «ولا تختموا
لغوسك حتى يهت الغدي خبته»^(٢٤)

وجه دلالة الآية كى فاب في ابدال^(٢٥) إلى
أه عن حلقى حرس مده، إلى غاية ربح الغدي،
واحكك مده إلى غاية لا يهت فن وجود المارة.
مدهنى أن لا يهت، والم ربح الغدي، سواء صه،
أو أظف، أو لا^(٢٦).

(٢١) - مع إحصاء ٢١٢، ٢١٣.

(٢٢) - مع إحصاء ٢١٢، ٢١٣، ٢١٤، ٢١٥، ٢١٦، ٢١٧، ٢١٨، ٢١٩، ٢٢٠، ٢٢١، ٢٢٢، ٢٢٣، ٢٢٤، ٢٢٥، ٢٢٦، ٢٢٧، ٢٢٨، ٢٢٩، ٢٣٠، ٢٣١، ٢٣٢، ٢٣٣، ٢٣٤، ٢٣٥، ٢٣٦، ٢٣٧، ٢٣٨، ٢٣٩، ٢٤٠، ٢٤١، ٢٤٢، ٢٤٣، ٢٤٤، ٢٤٥، ٢٤٦، ٢٤٧، ٢٤٨، ٢٤٩، ٢٥٠، ٢٥١، ٢٥٢، ٢٥٣، ٢٥٤، ٢٥٥، ٢٥٦، ٢٥٧، ٢٥٨، ٢٥٩، ٢٦٠، ٢٦١، ٢٦٢، ٢٦٣، ٢٦٤، ٢٦٥، ٢٦٦، ٢٦٧، ٢٦٨، ٢٦٩، ٢٧٠، ٢٧١، ٢٧٢، ٢٧٣، ٢٧٤، ٢٧٥، ٢٧٦، ٢٧٧، ٢٧٨، ٢٧٩، ٢٨٠، ٢٨١، ٢٨٢، ٢٨٣، ٢٨٤، ٢٨٥، ٢٨٦، ٢٨٧، ٢٨٨، ٢٨٩، ٢٩٠، ٢٩١، ٢٩٢، ٢٩٣، ٢٩٤، ٢٩٥، ٢٩٦، ٢٩٧، ٢٩٨، ٢٩٩، ٣٠٠، ٣٠١، ٣٠٢، ٣٠٣، ٣٠٤، ٣٠٥، ٣٠٦، ٣٠٧، ٣٠٨، ٣٠٩، ٣١٠، ٣١١، ٣١٢، ٣١٣، ٣١٤، ٣١٥، ٣١٦، ٣١٧، ٣١٨، ٣١٩، ٣٢٠، ٣٢١، ٣٢٢، ٣٢٣، ٣٢٤، ٣٢٥، ٣٢٦، ٣٢٧، ٣٢٨، ٣٢٩، ٣٣٠، ٣٣١، ٣٣٢، ٣٣٣، ٣٣٤، ٣٣٥، ٣٣٦، ٣٣٧، ٣٣٨، ٣٣٩، ٣٤٠، ٣٤١، ٣٤٢، ٣٤٣، ٣٤٤، ٣٤٥، ٣٤٦، ٣٤٧، ٣٤٨، ٣٤٩، ٣٥٠، ٣٥١، ٣٥٢، ٣٥٣، ٣٥٤، ٣٥٥، ٣٥٦، ٣٥٧، ٣٥٨، ٣٥٩، ٣٦٠، ٣٦١، ٣٦٢، ٣٦٣، ٣٦٤، ٣٦٥، ٣٦٦، ٣٦٧، ٣٦٨، ٣٦٩، ٣٧٠، ٣٧١، ٣٧٢، ٣٧٣، ٣٧٤، ٣٧٥، ٣٧٦، ٣٧٧، ٣٧٨، ٣٧٩، ٣٨٠، ٣٨١، ٣٨٢، ٣٨٣، ٣٨٤، ٣٨٥، ٣٨٦، ٣٨٧، ٣٨٨، ٣٨٩، ٣٩٠، ٣٩١، ٣٩٢، ٣٩٣، ٣٩٤، ٣٩٥، ٣٩٦، ٣٩٧، ٣٩٨، ٣٩٩، ٤٠٠، ٤٠١، ٤٠٢، ٤٠٣، ٤٠٤، ٤٠٥، ٤٠٦، ٤٠٧، ٤٠٨، ٤٠٩، ٤١٠، ٤١١، ٤١٢، ٤١٣، ٤١٤، ٤١٥، ٤١٦، ٤١٧، ٤١٨، ٤١٩، ٤٢٠، ٤٢١، ٤٢٢، ٤٢٣، ٤٢٤، ٤٢٥، ٤٢٦، ٤٢٧، ٤٢٨، ٤٢٩، ٤٣٠، ٤٣١، ٤٣٢، ٤٣٣، ٤٣٤، ٤٣٥، ٤٣٦، ٤٣٧، ٤٣٨، ٤٣٩، ٤٤٠، ٤٤١، ٤٤٢، ٤٤٣، ٤٤٤، ٤٤٥، ٤٤٦، ٤٤٧، ٤٤٨، ٤٤٩، ٤٥٠، ٤٥١، ٤٥٢، ٤٥٣، ٤٥٤، ٤٥٥، ٤٥٦، ٤٥٧، ٤٥٨، ٤٥٩، ٤٦٠، ٤٦١، ٤٦٢، ٤٦٣، ٤٦٤، ٤٦٥، ٤٦٦، ٤٦٧، ٤٦٨، ٤٦٩، ٤٧٠، ٤٧١، ٤٧٢، ٤٧٣، ٤٧٤، ٤٧٥، ٤٧٦، ٤٧٧، ٤٧٨، ٤٧٩، ٤٨٠، ٤٨١، ٤٨٢، ٤٨٣، ٤٨٤، ٤٨٥، ٤٨٦، ٤٨٧، ٤٨٨، ٤٨٩، ٤٩٠، ٤٩١، ٤٩٢، ٤٩٣، ٤٩٤، ٤٩٥، ٤٩٦، ٤٩٧، ٤٩٨، ٤٩٩، ٥٠٠، ٥٠١، ٥٠٢، ٥٠٣، ٥٠٤، ٥٠٥، ٥٠٦، ٥٠٧، ٥٠٨، ٥٠٩، ٥١٠، ٥١١، ٥١٢، ٥١٣، ٥١٤، ٥١٥، ٥١٦، ٥١٧، ٥١٨، ٥١٩، ٥٢٠، ٥٢١، ٥٢٢، ٥٢٣، ٥٢٤، ٥٢٥، ٥٢٦، ٥٢٧، ٥٢٨، ٥٢٩، ٥٣٠، ٥٣١، ٥٣٢، ٥٣٣، ٥٣٤، ٥٣٥، ٥٣٦، ٥٣٧، ٥٣٨، ٥٣٩، ٥٤٠، ٥٤١، ٥٤٢، ٥٤٣، ٥٤٤، ٥٤٥، ٥٤٦، ٥٤٧، ٥٤٨، ٥٤٩، ٥٥٠، ٥٥١، ٥٥٢، ٥٥٣، ٥٥٤، ٥٥٥، ٥٥٦، ٥٥٧، ٥٥٨، ٥٥٩، ٥٦٠، ٥٦١، ٥٦٢، ٥٦٣، ٥٦٤، ٥٦٥، ٥٦٦، ٥٦٧، ٥٦٨، ٥٦٩، ٥٧٠، ٥٧١، ٥٧٢، ٥٧٣، ٥٧٤، ٥٧٥، ٥٧٦، ٥٧٧، ٥٧٨، ٥٧٩، ٥٨٠، ٥٨١، ٥٨٢، ٥٨٣، ٥٨٤، ٥٨٥، ٥٨٦، ٥٨٧، ٥٨٨، ٥٨٩، ٥٩٠، ٥٩١، ٥٩٢، ٥٩٣، ٥٩٤، ٥٩٥، ٥٩٦، ٥٩٧، ٥٩٨، ٥٩٩، ٦٠٠، ٦٠١، ٦٠٢، ٦٠٣، ٦٠٤، ٦٠٥، ٦٠٦، ٦٠٧، ٦٠٨، ٦٠٩، ٦١٠، ٦١١، ٦١٢، ٦١٣، ٦١٤، ٦١٥، ٦١٦، ٦١٧، ٦١٨، ٦١٩، ٦٢٠، ٦٢١، ٦٢٢، ٦٢٣، ٦٢٤، ٦٢٥، ٦٢٦، ٦٢٧، ٦٢٨، ٦٢٩، ٦٣٠، ٦٣١، ٦٣٢، ٦٣٣، ٦٣٤، ٦٣٥، ٦٣٦، ٦٣٧، ٦٣٨، ٦٣٩، ٦٤٠، ٦٤١، ٦٤٢، ٦٤٣، ٦٤٤، ٦٤٥، ٦٤٦، ٦٤٧، ٦٤٨، ٦٤٩، ٦٥٠، ٦٥١، ٦٥٢، ٦٥٣، ٦٥٤، ٦٥٥، ٦٥٦، ٦٥٧، ٦٥٨، ٦٥٩، ٦٦٠، ٦٦١، ٦٦٢، ٦٦٣، ٦٦٤، ٦٦٥، ٦٦٦، ٦٦٧، ٦٦٨، ٦٦٩، ٦٧٠، ٦٧١، ٦٧٢، ٦٧٣، ٦٧٤، ٦٧٥، ٦٧٦، ٦٧٧، ٦٧٨، ٦٧٩، ٦٨٠، ٦٨١، ٦٨٢، ٦٨٣، ٦٨٤، ٦٨٥، ٦٨٦، ٦٨٧، ٦٨٨، ٦٨٩، ٦٩٠، ٦٩١، ٦٩٢، ٦٩٣، ٦٩٤، ٦٩٥، ٦٩٦، ٦٩٧، ٦٩٨، ٦٩٩، ٧٠٠، ٧٠١، ٧٠٢، ٧٠٣، ٧٠٤، ٧٠٥، ٧٠٦، ٧٠٧، ٧٠٨، ٧٠٩، ٧١٠، ٧١١، ٧١٢، ٧١٣، ٧١٤، ٧١٥، ٧١٦، ٧١٧، ٧١٨، ٧١٩، ٧٢٠، ٧٢١، ٧٢٢، ٧٢٣، ٧٢٤، ٧٢٥، ٧٢٦، ٧٢٧، ٧٢٨، ٧٢٩، ٧٣٠، ٧٣١، ٧٣٢، ٧٣٣، ٧٣٤، ٧٣٥، ٧٣٦، ٧٣٧، ٧٣٨، ٧٣٩، ٧٤٠، ٧٤١، ٧٤٢، ٧٤٣، ٧٤٤، ٧٤٥، ٧٤٦، ٧٤٧، ٧٤٨، ٧٤٩، ٧٥٠، ٧٥١، ٧٥٢، ٧٥٣، ٧٥٤، ٧٥٥، ٧٥٦، ٧٥٧، ٧٥٨، ٧٥٩، ٧٦٠، ٧٦١، ٧٦٢، ٧٦٣، ٧٦٤، ٧٦٥، ٧٦٦، ٧٦٧، ٧٦٨، ٧٦٩، ٧٧٠، ٧٧١، ٧٧٢، ٧٧٣، ٧٧٤، ٧٧٥، ٧٧٦، ٧٧٧، ٧٧٨، ٧٧٩، ٧٨٠، ٧٨١، ٧٨٢، ٧٨٣، ٧٨٤، ٧٨٥، ٧٨٦، ٧٨٧، ٧٨٨، ٧٨٩، ٧٩٠، ٧٩١، ٧٩٢، ٧٩٣، ٧٩٤، ٧٩٥، ٧٩٦، ٧٩٧، ٧٩٨، ٧٩٩، ٨٠٠، ٨٠١، ٨٠٢، ٨٠٣، ٨٠٤، ٨٠٥، ٨٠٦، ٨٠٧، ٨٠٨، ٨٠٩، ٨١٠، ٨١١، ٨١٢، ٨١٣، ٨١٤، ٨١٥، ٨١٦، ٨١٧، ٨١٨، ٨١٩، ٨٢٠، ٨٢١، ٨٢٢، ٨٢٣، ٨٢٤، ٨٢٥، ٨٢٦، ٨٢٧، ٨٢٨، ٨٢٩، ٨٣٠، ٨٣١، ٨٣٢، ٨٣٣، ٨٣٤، ٨٣٥، ٨٣٦، ٨٣٧، ٨٣٨، ٨٣٩، ٨٤٠، ٨٤١، ٨٤٢، ٨٤٣، ٨٤٤، ٨٤٥، ٨٤٦، ٨٤٧، ٨٤٨، ٨٤٩، ٨٥٠، ٨٥١، ٨٥٢، ٨٥٣، ٨٥٤، ٨٥٥، ٨٥٦، ٨٥٧، ٨٥٨، ٨٥٩، ٨٦٠، ٨٦١، ٨٦٢، ٨٦٣، ٨٦٤، ٨٦٥، ٨٦٦، ٨٦٧، ٨٦٨، ٨٦٩، ٨٧٠، ٨٧١، ٨٧٢، ٨٧٣، ٨٧٤، ٨٧٥، ٨٧٦، ٨٧٧، ٨٧٨، ٨٧٩، ٨٨٠، ٨٨١، ٨٨٢، ٨٨٣، ٨٨٤، ٨٨٥، ٨٨٦، ٨٨٧، ٨٨٨، ٨٨٩، ٨٩٠، ٨٩١، ٨٩٢، ٨٩٣، ٨٩٤، ٨٩٥، ٨٩٦، ٨٩٧، ٨٩٨، ٨٩٩، ٩٠٠، ٩٠١، ٩٠٢، ٩٠٣، ٩٠٤، ٩٠٥، ٩٠٦، ٩٠٧، ٩٠٨، ٩٠٩، ٩١٠، ٩١١، ٩١٢، ٩١٣، ٩١٤، ٩١٥، ٩١٦، ٩١٧، ٩١٨، ٩١٩، ٩٢٠، ٩٢١، ٩٢٢، ٩٢٣، ٩٢٤، ٩٢٥، ٩٢٦، ٩٢٧، ٩٢٨، ٩٢٩، ٩٣٠، ٩٣١، ٩٣٢، ٩٣٣، ٩٣٤، ٩٣٥، ٩٣٦، ٩٣٧، ٩٣٨، ٩٣٩، ٩٤٠، ٩٤١، ٩٤٢، ٩٤٣، ٩٤٤، ٩٤٥، ٩٤٦، ٩٤٧، ٩٤٨، ٩٤٩، ٩٥٠، ٩٥١، ٩٥٢، ٩٥٣، ٩٥٤، ٩٥٥، ٩٥٦، ٩٥٧، ٩٥٨، ٩٥٩، ٩٦٠، ٩٦١، ٩٦٢، ٩٦٣، ٩٦٤، ٩٦٥، ٩٦٦، ٩٦٧، ٩٦٨، ٩٦٩، ٩٧٠، ٩٧١، ٩٧٢، ٩٧٣، ٩٧٤، ٩٧٥، ٩٧٦، ٩٧٧، ٩٧٨، ٩٧٩، ٩٨٠، ٩٨١، ٩٨٢، ٩٨٣، ٩٨٤، ٩٨٥، ٩٨٦، ٩٨٧، ٩٨٨، ٩٨٩، ٩٩٠، ٩٩١، ٩٩٢، ٩٩٣، ٩٩٤، ٩٩٥، ٩٩٦، ٩٩٧، ٩٩٨، ٩٩٩، ١٠٠٠، ١٠٠١، ١٠٠٢، ١٠٠٣، ١٠٠٤، ١٠٠٥، ١٠٠٦، ١٠٠٧، ١٠٠٨، ١٠٠٩، ١٠١٠، ١٠١١، ١٠١٢، ١٠١٣، ١٠١٤، ١٠١٥، ١٠١٦، ١٠١٧، ١٠١٨، ١٠١٩، ١٠٢٠، ١٠٢١، ١٠٢٢، ١٠٢٣، ١٠٢٤، ١٠٢٥، ١٠٢٦، ١٠٢٧، ١٠٢٨، ١٠٢٩، ١٠٣٠، ١٠٣١، ١٠٣٢، ١٠٣٣، ١٠٣٤، ١٠٣٥، ١٠٣٦، ١٠٣٧، ١٠٣٨، ١٠٣٩، ١٠٤٠، ١٠٤١، ١٠٤٢، ١٠٤٣، ١٠٤٤، ١٠٤٥، ١٠٤٦، ١٠٤٧، ١٠٤٨، ١٠٤٩، ١٠٥٠، ١٠٥١، ١٠٥٢، ١٠٥٣، ١٠٥٤، ١٠٥٥، ١٠٥٦، ١٠٥٧، ١٠٥٨، ١٠٥٩، ١٠٦٠، ١٠٦١، ١٠٦٢، ١٠٦٣، ١٠٦٤، ١٠٦٥، ١٠٦٦، ١٠٦٧، ١٠٦٨، ١٠٦٩، ١٠٧٠، ١٠٧١، ١٠٧٢، ١٠٧٣، ١٠٧٤، ١٠٧٥، ١٠٧٦، ١٠٧٧، ١٠٧٨، ١٠٧٩، ١٠٨٠، ١٠٨١، ١٠٨٢، ١٠٨٣، ١٠٨٤، ١٠٨٥، ١٠٨٦، ١٠٨٧، ١٠٨٨، ١٠٨٩، ١٠٩٠، ١٠٩١، ١٠٩٢، ١٠٩٣، ١٠٩٤، ١٠٩٥، ١٠٩٦، ١٠٩٧، ١٠٩٨، ١٠٩٩، ١١٠٠، ١١٠١، ١١٠٢، ١١٠٣، ١١٠٤، ١١٠٥، ١١٠٦، ١١٠٧، ١١٠٨، ١١٠٩، ١١١٠، ١١١١، ١١١٢، ١١١٣، ١١١٤، ١١١٥، ١١١٦، ١١١٧، ١١١٨، ١١١٩، ١١٢٠، ١١٢١، ١١٢٢، ١١٢٣، ١١٢٤، ١١٢٥، ١١٢٦، ١١٢٧، ١١٢٨، ١١٢٩، ١١٣٠، ١١٣١، ١١٣٢، ١١٣٣، ١١٣٤، ١١٣٥، ١١٣٦، ١١٣٧، ١١٣٨، ١١٣٩، ١١٤٠، ١١٤١، ١١٤٢، ١١٤٣، ١١٤٤، ١١٤٥، ١١٤٦، ١١٤٧، ١١٤٨، ١١٤٩، ١١٥٠، ١١٥١، ١١٥٢، ١١٥٣، ١١٥٤، ١١٥٥، ١١٥٦، ١١٥٧، ١١٥٨، ١١٥٩، ١١٦٠، ١١٦١، ١١٦٢، ١١٦٣، ١١٦٤، ١١٦٥، ١١٦٦، ١١٦٧، ١١٦٨، ١١٦٩، ١١٧٠، ١١٧١، ١١٧٢، ١١٧٣، ١١٧٤، ١١٧٥، ١١٧٦، ١١٧٧، ١١٧٨، ١١٧٩، ١١٨٠، ١١٨١، ١١٨٢، ١١٨٣، ١١٨٤، ١١٨٥، ١١٨٦، ١١٨٧، ١١٨٨، ١١٨٩، ١١٩٠، ١١٩١، ١١٩٢، ١١٩٣، ١١٩٤، ١١٩٥، ١١٩٦، ١١٩٧، ١١٩٨، ١١٩٩، ١٢٠٠، ١٢٠١، ١٢٠٢، ١٢٠٣، ١٢٠٤، ١٢٠٥، ١٢٠٦، ١٢٠٧، ١٢٠٨، ١٢٠٩، ١٢١٠، ١٢١١، ١٢١٢، ١٢١٣، ١٢١٤، ١٢١٥، ١٢١٦، ١٢١٧، ١٢١٨، ١٢١٩، ١٢٢٠، ١٢٢١، ١٢٢٢، ١٢٢٣، ١٢٢٤، ١٢٢٥، ١٢٢٦، ١٢٢٧، ١٢٢٨، ١٢٢٩، ١٢٣٠، ١٢٣١، ١٢٣٢، ١٢٣٣، ١٢٣٤، ١٢٣٥، ١٢٣٦، ١٢٣٧، ١٢٣٨، ١٢٣٩، ١٢٤٠، ١٢٤١، ١٢٤٢، ١٢٤٣، ١٢٤٤، ١٢٤٥، ١٢٤٦، ١٢٤٧، ١٢٤٨، ١٢٤٩، ١٢٥٠، ١٢٥١، ١٢٥٢، ١٢٥٣، ١٢٥٤، ١٢٥٥، ١٢٥٦، ١٢٥٧، ١٢٥٨، ١٢٥٩، ١٢٦٠، ١٢٦١، ١٢٦٢، ١٢٦٣، ١٢٦٤، ١٢٦٥، ١٢٦٦، ١٢٦٧، ١٢٦٨، ١٢٦٩، ١٢٧٠، ١٢٧١، ١٢٧٢، ١٢٧٣، ١٢٧٤، ١٢٧٥، ١٢٧٦، ١٢٧٧، ١٢٧٨، ١٢٧٩، ١٢٨٠، ١٢٨١، ١٢٨٢، ١٢٨٣، ١٢٨٤، ١٢٨٥، ١٢٨٦، ١٢٨٧، ١٢٨٨، ١٢٨٩، ١٢٩٠، ١٢٩١، ١٢٩٢، ١٢٩٣، ١٢٩٤، ١٢٩٥، ١٢٩٦، ١٢٩٧، ١٢٩٨، ١٢٩٩، ١٣٠٠، ١٣٠١، ١٣٠٢، ١٣٠٣، ١٣٠٤، ١٣٠٥، ١٣٠٦، ١٣٠٧، ١٣٠٨، ١٣٠٩، ١٣١٠، ١٣١١، ١٣١٢، ١٣١٣، ١٣١٤، ١٣١٥، ١٣١٦، ١٣١٧، ١٣١٨، ١٣١٩، ١٣٢٠، ١٣٢١، ١٣٢٢، ١٣٢٣، ١٣٢٤، ١٣٢٥، ١٣٢٦، ١٣٢٧، ١٣٢٨، ١٣٢٩، ١٣٣٠، ١٣٣١، ١٣٣٢، ١٣٣٣، ١٣٣٤، ١٣٣٥، ١٣٣٦، ١٣٣٧، ١٣٣٨، ١٣٣٩، ١٣٤٠، ١٣٤١، ١٣٤٢، ١٣٤٣، ١٣٤٤، ١٣٤٥، ١٣٤٦، ١٣٤٧، ١٣٤٨، ١٣٤٩، ١٣٥٠، ١٣٥١، ١٣٥٢، ١٣٥٣، ١٣٥٤، ١٣٥٥، ١٣٥٦، ١٣٥٧، ١٣٥٨، ١٣٥٩، ١٣٦٠، ١٣٦١، ١٣٦٢، ١٣٦٣، ١٣٦٤، ١٣٦٥، ١٣٦٦، ١٣٦٧، ١٣٦٨، ١٣٦٩، ١٣٧٠، ١٣٧١، ١٣٧٢، ١٣٧٣، ١٣٧٤، ١٣٧٥، ١٣٧٦، ١٣٧٧، ١٣٧٨، ١٣٧٩، ١٣٨٠، ١٣٨١، ١٣٨٢، ١٣٨٣، ١٣٨٤، ١٣٨٥، ١٣٨٦، ١٣٨٧، ١٣٨٨، ١٣٨٩، ١٣٩٠، ١٣٩١، ١٣٩٢، ١٣٩٣، ١٣٩٤، ١٣٩٥، ١٣٩٦، ١٣٩٧، ١٣٩٨، ١٣٩٩، ١٤٠٠، ١٤٠١، ١٤٠٢، ١٤٠٣، ١٤٠٤، ١٤٠٥، ١٤٠٦، ١٤٠٧، ١٤٠٨، ١٤٠٩، ١٤١٠، ١٤١١، ١٤١٢، ١٤١٣، ١٤١٤، ١٤١٥، ١٤١٦، ١٤١٧، ١٤١٨، ١٤١٩، ١٤٢٠، ١٤٢١، ١٤٢٢، ١٤٢٣، ١٤٢٤، ١٤٢٥، ١٤٢٦، ١٤٢٧، ١٤٢٨، ١٤٢٩، ١٤٣٠، ١٤٣١، ١٤٣٢، ١٤٣٣، ١٤٣٤، ١٤٣٥، ١٤٣٦، ١٤٣٧، ١٤٣٨، ١٤٣٩، ١٤٤٠، ١٤٤١، ١٤٤٢، ١٤٤٣، ١٤٤٤، ١٤٤٥، ١٤٤٦، ١٤٤٧، ١٤٤٨، ١٤٤٩، ١٤٥٠، ١٤٥١، ١٤٥٢، ١٤٥٣، ١٤٥٤، ١٤٥٥، ١٤٥٦، ١٤٥٧، ١٤٥٨، ١٤٥٩، ١٤٦٠، ١٤٦١، ١٤٦٢، ١٤٦٣، ١٤٦٤، ١٤٦٥، ١٤٦٦، ١٤٦٧، ١٤٦٨، ١٤٦٩، ١٤٧٠، ١٤٧١، ١٤٧٢، ١٤٧٣، ١٤٧٤، ١٤٧٥، ١٤٧٦، ١٤٧٧، ١٤٧٨، ١٤٧٩، ١٤٨٠، ١٤٨١، ١٤٨٢، ١٤٨٣، ١٤٨٤، ١٤٨٥، ١٤٨٦، ١٤٨٧، ١٤٨٨، ١٤٨٩، ١٤٩٠، ١٤٩١، ١٤٩٢، ١٤٩٣، ١٤٩٤، ١٤٩٥، ١٤٩٦، ١٤٩٧، ١٤٩٨، ١٤٩٩، ١٥٠٠، ١٥٠١، ١٥٠٢، ١٥٠٣، ١٥٠٤، ١٥٠٥، ١٥٠٦، ١٥٠٧، ١٥٠٨، ١٥٠٩، ١٥١٠، ١٥١١، ١٥١٢، ١٥١٣، ١٥١٤، ١٥١٥، ١٥١٦، ١٥١٧، ١

أن الحق أو التصغير شرط لتحلل، وذلك بناء على
قول بأن الحق نست من مناسك الحج والعمرة، كما
هو المشهور إجماع في الذهبين^(١)، ولأنه من نية
التحلل بالخلق أو للتصغير لا ذكر في الباب عند
الصحاح.

استدل أبو حنيفة ومن معه بالقول وهو قوله
سأئ: «فإن تصغيره» استيسر من الهدى «ووجه
دلالة الآية: أن المني: «إن تصغيره وأردتم أن تحموا
فدبحوا ما استيسر من الهدى» جعل دفع الهدى في
حق المحصر إذا أراد التحلل لكل موجب الإحصار، فإن
أوجب التحلل فقد حمله على بعض موجب، وهذا خلاف
النص^(٢).

وذهب الشافعي والحنابلة وأبو يوسف: بفعله
على أنه دأبه وصح عام الطهية فلا خلق، وأمر
أصحابه أن يقتلوا^(٣)، وأما ما ذهبوا إليه عليه صلى الله
عليه وسلم، حتى: «درنخلق بنفسه»، فأقبل المني
فحفظوا وقصروا، «لأنه رسول الله صلى الله عليه
وسلم»: «اللهم اغفر للمحلقين» فأقوا:
والمحصرين^(٤)، «عقل لا للمحصرين» في الثالثة أو
الرابعة^(٥).

وأولاً في التحلل بحث ما دعا لهم رسول صلى الله
عليه وسلم، وإذا كان نكاحاً وجب فعله كمن يمت

ويستوجب آخر^(٦)، أنه تعالى: «أذكر هدي» ولم
يذكره بدلاً، ولو كانت بدلاً لم يذكره، كما ذكره في
جزاء الصيد^(٧).

واستدلوا بالعقل وذلك: «لأن التحلل بأدبه قبل
إنهاء مواجب الإحصار عرف: «الحصر» بخلاف
التصاغر، فلا يجوز إيقاعه غيره مقامه بالرأى^(٨).

قال: «الحلق أو التصغير:

١٢ = مذهب أبي حنيفة وأبي يوسف في رواية عنه
— ومحمد^(٩) ومالك^(١٠) وهو قول عند حنابلة^(١١) أن
الحلق شرط لتحلل المحصر من الإحصار.
ويحلل المحصر عند خضبة بالبيع بدون الحلق.
وإن خلق قبحر، وصرح بالتركيب أن الحلق سه.

وقال أبو يوسف في رواية ثانية: «إن واحد، ولو
تركه لأشبه عليه» أي أنه سه، وفي رواية ثالثة من
أبي يوسف أنه قال في الحلق للمحصر: «هو واجب
لا يسعه تركه» وهو قوله آخر^(١٢)، وأورد به الطحاوي^(١٣)
وأظهر عند الشافعي^(١٤) وهو قول عبد الحنابلة^(١٥).

(١) أصح مع القول ١٣٢٩.

(٢) التامع الموضع المذكور.

(٣) البدلية ١٩٥٧، والمنتقى ١٨٧٢، وأما قوله: «فقتلوا» فليس
من ١٩٥٠، وقد اختار ٣٩١٢، «فقتلوا» فليس
بموجب، وصرح في ١٩٥٠: «أما قوله: «فقتلوا» فليس
بموجب، بل هو من قوله: «فقتلوا» فليس

(٤) مذهب الحنابلة ١٩٥٣، ووافقه الشافعي ١٩٥١.

(٥) مذهب الحنابلة ١٩٥٣، ووافقه الشافعي ١٩٥١.

(٦) وهو أنه يجب كما في خطاب زوج، البصر ١٩٥١.

(٧) محصر الطحاوي، ص ١٣٥، وفي الحديث ٣٩١٢، وأما قوله:

المراد من ١٣٥.

(٨) المحصر ١٩٥١، وفي ١٣٥، وفي الحديث ٣٩١٢، وأما قوله:

١٩٥٢.

(٩) المحصر ٣٩١٢، وفي ١٣٥، وفي الحديث ٣٩١٢، وأما قوله:

١٩٥٢.

(١) النظر الصحيح ومانعة محمرة ١٢٧٢، وبابها الصحيح ١٢٧٢.

(٢) ١٣٥٣، ١٣٥٤.

(٣) الخليلي حديث ١٩٥١.

(٤) المقدمة ٢١٨٢، وفي كتاب ٢١٨٢، وأما قوله:

سرت أصح حديث (١٩٥٠).

(٥) سيرة الزهري ٢٠٠، ص ١٩٥.

عند الحصار غير المحصر: (١١)

واستدل به أيضا - لأنه لا يخلطوا به ويؤسك
حتى يقع قتل من فيه (١٢)
ووجه الاستدلال به أنه ليس بالقاتل بمعنى
أن يكون حكم القاتل بعد ما قتلته - فيكون له غيره
ولا يخلطوا به وسك حتى يقع القتل عند قتل
واحد - وذلك معنى وجوب قتل (١٣)

خلال الحصار لم يمتد:

٤٣ - احصر الخي حد على العصب و خلاف
السنن - يكون تخليه على العدو قتل
عند احتياطه بأن يأتي من به الخي في الحصار
عملا من محظورات الإحرام وإن لم يصب كعص
سحر أو تخليض فخر أو غيرها ولا يكفي انور (١٤)
وعت خاتمة على الرمح - يكون العار فيه
المحصر فإن امتنع عن الشغل فهو من كان لإحصر
لغة تحببه بـ (١٥)
ووجه الخلاف والاحتياط خروج محصر وجته
ولأنه يخلط له بلبه فخليل عنه في الأحوال
التي

ومعنى التحليل عنه عن ما ذكره في الفرج
وليس أن يفسر خروج روحه بالخلط فيجب

...

(١) مكه سنن أبي بكر بن أبي

(٢) سنن أبي بكر بن أبي

(٣) مراجع السنة

(٤) جامع الحديث (٥) وسك عصب من (٦) جامع

تحرير (٧) (٨) (٩) (١٠) (١١) (١٢) (١٣) (١٤) (١٥)

(١٦) (١٧) (١٨) (١٩) (٢٠) (٢١) (٢٢) (٢٣)

عليها الشخص - مرد - مجتمع عليها التحليل قبل أمره
وتعصبه كتحليل العصب بالدمع ثم خلت سنة التحليل
مهم - ولا يحل التحليل إلا بما يغسل به تحليل المحصر
عند السدوية (١٦)

و يفسر عنه نفس الأدم ولا يفسر
ولو لم يخلط الروح بعد - أن أسرها روحها
للحصر - فخرج من سببه بها - وأمر عليها (١٧)

إحصار من استمر في

إحرامه التحليل إذا حصل له مدح

عفى الاعتراض والخلاف فيه:

٤٤ - الاعتراض في الإحرام: هو أن يفرض الإحرام عند
الإحرام: (١٨) أي أ بعد الخلع مثلا: أنه «نصره» فإن
حسني حسن لعن حيث حسي -
وقد احتج الله له في مشروعية الاعتراض في
الإحرام - صعب احتج به لما كتبه إلى الاعتراض
في الإحرام غير مدح - وقد شره في إباحة التحليل
وذهب السادة والخاسنة أن مشروعية
الاعتراض في الإحرام - وقد له غير في التحليل
وتعصبه في مضطرب (إحرامه)

تأثير الاعتراض:

٤٥ - أمر عند احتياطه والكتبة - يجب اشتراط
الاعتراض في الإحرام - فإن الاعتراض في الإحرام لا

(١) جامع الحديث (٢) وسك عصب من (٣) جامع

تحرير (٤) (٥) (٦) (٧) (٨) (٩) (١٠) (١١) (١٢) (١٣)

(١٤) (١٥) (١٦) (١٧) (١٨) (١٩) (٢٠) (٢١) (٢٢)

وعنه شرط فجب حججه عمرة بالمرض أو غيره،
 حذر، كما لو شرط التحلل به، بل أول، ولقول عمر
 لأبي أمية سويد بن علف: «حج وشرط، وفي:
 لهم الحج أدت به عمد، فرب شهر، وإلا
 فعمرة» رواه البيهقي بسند حسن. وقول عائشة
 لعروة: هل تنشي إذا حجبت؟ فقال: ما ذا
 تقول؟ قالت: قل: اللهم افجع أدت به عمد،
 فإن بصره فهو الحج، وإن جفسي حابس فهو عمرة.
 رواه الشافعي والبيهقي بسند صحيح على شرط
 الشيخين.

وله في ذلك - أي إذا شرط فجب حججه عمرة -
 ما وجد لعمره أن يقرب حججه عمرة، وتجبره عن
 عمرة الإسلام. والأوجه أنه لا يبرمه في هذه الحالة
 أحد، وإن أئني الحل ولو يسير، إذ يتنفر في الدوام
 فلا يتنفر في الإتياء.

ولو شرط أن يقرب حججه عمرة عند الحذر، فوجد
 انعاده انقلب حججه عمرة، وأحذر أنه غير عمرة
 الإسلام، بخلاف عمرة التحلل بالإحصار فإنها لا
 تنقض غير عمرة الإسلام، لأنها في الغيبة ليست
 عمرة، وإن هي أصل عمرة.

وحكمه التحلل بالمرض ونحو حكم التحلل
 بالإحصار.

وذلك لعدم ما يفيد لاشتراط عند الإجماع حواز
 التحلل على نحو ما في الشافعية، بل أن لما يله
 توسعوا، فقاموا بعينه اشتراط التحلل المطلق شيئين:
 أحدهما: أنه إذا عاقب عائق من عدو، أو مرض،
 أو ذهاب، أو غيره، وأنه أن لا التحلل.

الثاني: أنه متى حل بذات فلا دم عليه ولا هوى -

عبد المحرم شيئاً، ولا يجزئه أن يحل إذا طرأ له
 مانع من التمتع، من عدو، أو مرض، فلا يسطع على
 المدي ثلثي التحلل به أعصر عند الحاجة إذا أراد
 التحلل، ولا يجزئه من ثلثي تحلل متى لا التحلل
 عند الذكبة،^(١)

وبذلك، شافعية أن لا اشتراط في الإجماع بقيا
 الحرم فشرحه حواز التحلل إذا طرأ له مانع مما لا يتبر
 سيما للإحصار عند الشافعية، كقولهم: وهذا
 المصنف، وضللنا عن طريق، والأوجه في المرض أن
 يصطط لا يحصل منه منعة لا تحبس عاقبة في تمام
 التمتع،^(٢)

ثم يراعى في كيفية التحلل ما شرطه عند
 الإحصار، وفي هذا يقول الرمل الشافعي: «إن شرطه
 لا يهدى، ثم يهدى، عداً، عداً، عداً».

وكذا لو أطلق، أي لا يتعرض نفس الهدى ولا
 في تملكه - بعدم شرطه، وظاهر حرصه^(٣)
 والتحلل بما يكفيه بالنية فقط.

ون شرطه بدلي بزمه، عداً شرطه،
 ولو كان، إن توفقت فأنه لا، فمرض صدر
 حالاً بالمرض من غيره وبه حواجر أي داود
 وغيره يثبت، صحيح: «إن كبر أو عرج فقد حل،
 وعليه الحج من غير»^(٤)

(١) التتسط من، ١١٩، منتج كبر ١١٩.

(٢) في المنتج ١١٩.

(٣) منتج ١١٩، وهو في مصر منتج ١١٩.

(٤) صدر منحه البخاري وساء، التي على أنه منه ومنه.

ع-ه: لا اشتراط فقال: راجع واشتراط في الحج بيت

حج،

١١٩: الحديث من حج.

أي بدلا من الدم - بل يخل بالخلق عليه التحلل^(١). وهذا يوافق ما قاله الشافعية، إلا أن الحنابلة سوا في الاشتراط بين الموانع التي تعتبر سببا للإحصار كالعدو، وبين الموانع التي لا تعتبر سببا للإحصار عندهم.

أما الشافعية فلم يعمروا الاشتراط فيما يعتبر سببا للإحصار. وملحظهم في ذلك أن التحلل بالإحصار جائز ولا شرط، فشروطه لاغ^(٢) وإذا كان لاغيا، لا يؤثر في سقوط الدم.

تحلل من أحصر عن الوقوف بعرفة دون الطواف

٤٦ - هذا لا يعتبر محصرا عند الحنابلة والشافعية. و يعتبر محصرا عند المالكية، ويتحلل عند جميعهم بعمل عمرة، على التحصيل والاعتناء بالتحصيل لهذه العمرة، عند كل مذهب، كما سن.

هذا وإن من أحصر عن الوقوف دون الطواف إذا تحلل قبل فوات وقت الوقوف بحرة أخرى عليه حكم المحصر، أما إن تأخر في التحلل حتى فأتى الوقوف أصبح حكمه حكم الفوات لا المحصر، حتى ما قرره المالكية^(٣).

وهذا ينبغي أن يجري معه الشافعية أيضا، وقد قرر الحنابلة أن يجري هذا الحكم عندهم إذا لم يفسخ الحج إلى عمرة حتى فاته الحج^(٤).

تحلل من أحصر عن البيت دون الوقوف
٤٧ - من أحصر عن البيت دون الوقوف بغير محصر أو عند الشافعية والحنابلة، حل تفصيل سبق ذكره.

وهذا يجب عليه أن يقف بعرفة ثم يتحلل. ويحصل تحله ما يتحلل به المحصر، وهو الذبح والحقن بنية التحلل فيها^(١). أما الحنفية والمالكية فلا يكون محصرا عندهم، وعليه أن يأتي بطواف الإفاضة، ويطلق محرما بالنسبة للنساء حتى يفيض.

وكذا هو عند الحنابلة إذا أحصر عن البيت بعد الرسمي، على ما سبق بيانه. وكذا لو لم يتحلل عند الشافعية والحنابلة.

و يؤدى طواف الإفاضة بإحرامه الأول، لأنه ما داه لم يتحلل التحلل الأكبر فأجرته قائم، إذ التحلل يكون بالطواف، وبوجود الطواف، فيكون الإحرام قائما، ولا يحتاج إلى إحرام جديد^(٢).

نفرع على شروط تحلل المحصر:
أجرته محظورات الإحرام قبل تحلل المحصر:

٤٨ - يستترع على شروط التحلل للمحصر أن المحصر إذا لم يتحلل، ودفع في بعض محظورات الإحرام، أو تحلل لكن وقع قبل التحلل في شيء من محظورات الإحرام فإنه يجب عليه من أجزاء ما يجب على المحرم

(١) مائة الفحاج ٢/٤٧٤

(٢) التبذرع ٢/٦٣٣، وهذا الذي منعه عليه، لأنه ممنوع من أنه يفسد إحرامه بالذبح حتى النساء حتى بطواف الإفاضة.

(١) المحسى ٣/٢٨٧ - ٢/٤٧٤

(٢) مائة الفحاج ١/٢٧٠

(٣) حاشية التيسري ٢/١١٠

(٤) الفتن ٣/٢٦٠

وهذا ظاهر، لأن خطاب الوجوب لا يسقط عن الكلف إلا بقاء ما وجب عليه.

لكن الشافعية يقولون الواجب المستعروض الوجب غير المستمر، فقالوا: «إذا كان واجبا مستمرا كالتنظيف، والدار، وحججة الإسلام التي مستمرة وجوبها قبل هذه السنة يعني الوجوب في ديمته كان كذلك، وإما إحصار جواز الخروج بها، فإنه كان واجبا غير مستمر، وهي حجة الإسلام في السنة الأولى من سنني الإسكان، سقطت الاستطاعة فلا حج عيب إلا أنه تجمع فيه شروط الاستطاعة بعد ذلك، فنحوحش بالإحصار ثم زال الإحصار والوقت واسع، وأمكنه أخح من سننه أسفر الوجوب عليه بوجود الاستطاعة، لكن لم يبحر الجمع عن هذه السنة لأن فتح عبي نراسي»^(١٩).

٥٠ - أما من أحصر عن ذلك المصنف فله ذهب من يوزن الله به، لأن لا يجب عليه الفدية، واستدلوا بأن رسول الله صلى الله عليه وسلم حين رجع عن البيت في عام الحديبية لم يأمر أحدا من أصحابه ولا من كان معه أن يقضوا شيئا ولا أن يعودوا لشيء، وهذا مستند ذلك، وهو سرحه من الوجوب، وقال في البناء على أن عمران هذه قضاء عن العمرة التي أحصرت بها، وبه يقول ذلك، وهذا سميت عمرة التمتع، وعمرة الغضبة لأن رسول الله صلى الله عليه وسلم فاقسهم فيها وأصحابهم في ذلك التمتع على الرجوع عن البيت، ولم يصر من ذلك فاستدلوا بذلك عمرة الغضبة.

١٩١ مجمع ١٠٠٠ ص ١٠١

غير المحصر، باتفاق المذهب الأربعة^(٢٠) إلا أن الحنابلة بما ذهب إليه أكثرهم وقال المرداوي: إنه المذهب، قالوا: من كان محصرا ففوق التحليل فصل ذبح الهدى - أو الحيوان عند عدم الهدى - لم يجز، انعقد شرعه، وهو ما يحل أو التيمم بإتيه: أي بية التحليل، ولزم ذلك تكثير محطوطه بعد التحليل، وأنه تخلله بالنية.

«زادوا غير المحصر دما لتجسبه بالنية، ووجهه عندهم أنه عدل عن الواجب عليه من هدى أو صوم - أي عدم عدم الهدى - فلهذا»^(٢١).

ما يجب على المحصر بعد التحليل

فداء ما أحصر عنه المحصر

قضاء النسيء الواجب الذي أحصر عنه غيره:

١٩ - نفس المذهب، على أنه يجب على المحصر قضاء النسيء الذي أحصر عنه، وكان واجبا كحججة الإسلام، وأما وحججة الإسلام، فإن عدم محصر، وكعمرة الإسلام عند الشافعية وبخلافه، ولا يحفظ هذا الواجب عنه بسبب الإحصار.^(٢٢)

(١٩) راجع ١٠٠٠ ص ١٠١، وراجع المصنف في ١٠٠٠ ص ١٠١، والمصنف ١٠٠٠ ص ١٠١، وراجع ١٠٠٠ ص ١٠١، (٢٠) مهالك ١٠٠٠ ص ١٠١، (٢١) مهالك ١٠٠٠ ص ١٠١، وراجع ١٠٠٠ ص ١٠١، (٢٢) مهالك ١٠٠٠ ص ١٠١، وراجع ١٠٠٠ ص ١٠١.

استدل الحنفية بما روى عن بعض الصحابة كاسن محمود وابن عباس، فأما في المحصر بإصح: «عليه عمرة وحجة»^(١) وذلك لا يكون إلا عن توقيف.

وتأصيلها في ذلك حلقمة، والحسن، وإبراهيم، ومسلم، والقاسم، ومحمد بن سيرين،^(٢) واستدل الجمهور بتدبير: «من كسر أو عرج هذه حل، وعليه الحج من قابل»^(٣) وجه الاستدلال به أنه لم يذكر العمرة، ولو كانت واجبة مع أحج لذكرها.

موانع المتابعة بعد الوقوف بعرفة:

٥٢ - موانع المتابعة بعد الوقوف بعرفة لها حالات: الحال الأولى: أن تنزع من الإفاضة وما عداه. الحال الثانية: أن تنزع مما بعد طواف الإفاضة. من البحث فيمن منع من طواف الإفاضة، هل يكون محصراً أو لا، مع بيان الخلاف في ذلك. أما على القول بأنه لا ينع في الإحصار إذا استوفى لمانع شروط الإحصار فتحكم تحله حكم تحمل المحصر، بكل التفاصيل التي مبثت. وأما على القول بأنه لا يتم في الإحصار فإنه بطل محرم حتى يؤدي طواف الإفاضة، وهو مذهب

وصرح ابن رشد من المالكية بوجود القضاء على الزوجة وأخيه وعزاه إلى ابن القاسم رواية عن مالك.

وفاته للدبر: يجب القضاء على الزوجة فقط. وعلمه الدسوقي بأنه الجهر على الزوجة صحيح، لأنه حق غيرها، بخلافه الجهر على نفسه ومن شبهه لأنه حق نفسه. وذهب الحنفية إلى أنه يجب قضاء الكفل الذي أحصر عنه المحرم، لأن اعتماد النبي صلى الله عليه وسلم وصحابه في إمام قبل من عام الحديبية بما كان قضاء لتلك العمرة، ولذلك قيل فاعمره القضاء.

وروي ذلك عن الإمام أحمد. وهي رواية عابدة للصحيح^(٤)

ما يلزم المحصر في القضاء:

٥٦ - ذهب الحنفية إلى أن المحصر من الحج إذا تحلل وقضى بما يستقبل به عليه حج وعمرة، واستأجر عليه حجة وعمرتان. أما المتمتع فيقضيه العمرة فقط، وعليه نية القضاء في ذلك كله،^(٥) وذهب الأئمة الثلاثة إلى أن السك الذي وجب فيه القضاء للتحلل بالإحصار يلزم فيه قضاء ما فاته بالإحصار فحسب، إن حجة فحجة فقط، وإن عمرة فعمرة، وهكذا، وعليه نية القضاء عندهم أيضاً.^(٦)

(١) أسكنه الله الفرداني ذكره في ٢٠٠١، ٢٠٠٢، والتابع ١٠٠٢، ١٠٠٣، ١٠٠٤، ١٠٠٥، ١٠٠٦، ١٠٠٧، ١٠٠٨، ١٠٠٩، ١٠١٠، ١٠١١، ١٠١٢، ١٠١٣، ١٠١٤، ١٠١٥، ١٠١٦، ١٠١٧، ١٠١٨، ١٠١٩، ١٠٢٠، ١٠٢١، ١٠٢٢، ١٠٢٣، ١٠٢٤، ١٠٢٥، ١٠٢٦، ١٠٢٧، ١٠٢٨، ١٠٢٩، ١٠٣٠، ١٠٣١، ١٠٣٢، ١٠٣٣، ١٠٣٤، ١٠٣٥، ١٠٣٦، ١٠٣٧، ١٠٣٨، ١٠٣٩، ١٠٤٠، ١٠٤١، ١٠٤٢، ١٠٤٣، ١٠٤٤، ١٠٤٥، ١٠٤٦، ١٠٤٧، ١٠٤٨، ١٠٤٩، ١٠٥٠، ١٠٥١، ١٠٥٢، ١٠٥٣، ١٠٥٤، ١٠٥٥، ١٠٥٦، ١٠٥٧، ١٠٥٨، ١٠٥٩، ١٠٦٠، ١٠٦١، ١٠٦٢، ١٠٦٣، ١٠٦٤، ١٠٦٥، ١٠٦٦، ١٠٦٧، ١٠٦٨، ١٠٦٩، ١٠٧٠، ١٠٧١، ١٠٧٢، ١٠٧٣، ١٠٧٤، ١٠٧٥، ١٠٧٦، ١٠٧٧، ١٠٧٨، ١٠٧٩، ١٠٨٠، ١٠٨١، ١٠٨٢، ١٠٨٣، ١٠٨٤، ١٠٨٥، ١٠٨٦، ١٠٨٧، ١٠٨٨، ١٠٨٩، ١٠٩٠، ١٠٩١، ١٠٩٢، ١٠٩٣، ١٠٩٤، ١٠٩٥، ١٠٩٦، ١٠٩٧، ١٠٩٨، ١٠٩٩، ١١٠٠، ١١٠١، ١١٠٢، ١١٠٣، ١١٠٤، ١١٠٥، ١١٠٦، ١١٠٧، ١١٠٨، ١١٠٩، ١١١٠، ١١١١، ١١١٢، ١١١٣، ١١١٤، ١١١٥، ١١١٦، ١١١٧، ١١١٨، ١١١٩، ١١٢٠، ١١٢١، ١١٢٢، ١١٢٣، ١١٢٤، ١١٢٥، ١١٢٦، ١١٢٧، ١١٢٨، ١١٢٩، ١١٣٠، ١١٣١، ١١٣٢، ١١٣٣، ١١٣٤، ١١٣٥، ١١٣٦، ١١٣٧، ١١٣٨، ١١٣٩، ١١٤٠، ١١٤١، ١١٤٢، ١١٤٣، ١١٤٤، ١١٤٥، ١١٤٦، ١١٤٧، ١١٤٨، ١١٤٩، ١١٥٠، ١١٥١، ١١٥٢، ١١٥٣، ١١٥٤، ١١٥٥، ١١٥٦، ١١٥٧، ١١٥٨، ١١٥٩، ١١٦٠، ١١٦١، ١١٦٢، ١١٦٣، ١١٦٤، ١١٦٥، ١١٦٦، ١١٦٧، ١١٦٨، ١١٦٩، ١١٧٠، ١١٧١، ١١٧٢، ١١٧٣، ١١٧٤، ١١٧٥، ١١٧٦، ١١٧٧، ١١٧٨، ١١٧٩، ١١٨٠، ١١٨١، ١١٨٢، ١١٨٣، ١١٨٤، ١١٨٥، ١١٨٦، ١١٨٧، ١١٨٨، ١١٨٩، ١١٩٠، ١١٩١، ١١٩٢، ١١٩٣، ١١٩٤، ١١٩٥، ١١٩٦، ١١٩٧، ١١٩٨، ١١٩٩، ١٢٠٠، ١٢٠١، ١٢٠٢، ١٢٠٣، ١٢٠٤، ١٢٠٥، ١٢٠٦، ١٢٠٧، ١٢٠٨، ١٢٠٩، ١٢١٠، ١٢١١، ١٢١٢، ١٢١٣، ١٢١٤، ١٢١٥، ١٢١٦، ١٢١٧، ١٢١٨، ١٢١٩، ١٢٢٠، ١٢٢١، ١٢٢٢، ١٢٢٣، ١٢٢٤، ١٢٢٥، ١٢٢٦، ١٢٢٧، ١٢٢٨، ١٢٢٩، ١٢٣٠، ١٢٣١، ١٢٣٢، ١٢٣٣، ١٢٣٤، ١٢٣٥، ١٢٣٦، ١٢٣٧، ١٢٣٨، ١٢٣٩، ١٢٤٠، ١٢٤١، ١٢٤٢، ١٢٤٣، ١٢٤٤، ١٢٤٥، ١٢٤٦، ١٢٤٧، ١٢٤٨، ١٢٤٩، ١٢٥٠، ١٢٥١، ١٢٥٢، ١٢٥٣، ١٢٥٤، ١٢٥٥، ١٢٥٦، ١٢٥٧، ١٢٥٨، ١٢٥٩، ١٢٦٠، ١٢٦١، ١٢٦٢، ١٢٦٣، ١٢٦٤، ١٢٦٥، ١٢٦٦، ١٢٦٧، ١٢٦٨، ١٢٦٩، ١٢٧٠، ١٢٧١، ١٢٧٢، ١٢٧٣، ١٢٧٤، ١٢٧٥، ١٢٧٦، ١٢٧٧، ١٢٧٨، ١٢٧٩، ١٢٨٠، ١٢٨١، ١٢٨٢، ١٢٨٣، ١٢٨٤، ١٢٨٥، ١٢٨٦، ١٢٨٧، ١٢٨٨، ١٢٨٩، ١٢٩٠، ١٢٩١، ١٢٩٢، ١٢٩٣، ١٢٩٤، ١٢٩٥، ١٢٩٦، ١٢٩٧، ١٢٩٨، ١٢٩٩، ١٣٠٠، ١٣٠١، ١٣٠٢، ١٣٠٣، ١٣٠٤، ١٣٠٥، ١٣٠٦، ١٣٠٧، ١٣٠٨، ١٣٠٩، ١٣١٠، ١٣١١، ١٣١٢، ١٣١٣، ١٣١٤، ١٣١٥، ١٣١٦، ١٣١٧، ١٣١٨، ١٣١٩، ١٣٢٠، ١٣٢١، ١٣٢٢، ١٣٢٣، ١٣٢٤، ١٣٢٥، ١٣٢٦، ١٣٢٧، ١٣٢٨، ١٣٢٩، ١٣٣٠، ١٣٣١، ١٣٣٢، ١٣٣٣، ١٣٣٤، ١٣٣٥، ١٣٣٦، ١٣٣٧، ١٣٣٨، ١٣٣٩، ١٣٤٠، ١٣٤١، ١٣٤٢، ١٣٤٣، ١٣٤٤، ١٣٤٥، ١٣٤٦، ١٣٤٧، ١٣٤٨، ١٣٤٩، ١٣٥٠، ١٣٥١، ١٣٥٢، ١٣٥٣، ١٣٥٤، ١٣٥٥، ١٣٥٦، ١٣٥٧، ١٣٥٨، ١٣٥٩، ١٣٦٠، ١٣٦١، ١٣٦٢، ١٣٦٣، ١٣٦٤، ١٣٦٥، ١٣٦٦، ١٣٦٧، ١٣٦٨، ١٣٦٩، ١٣٧٠، ١٣٧١، ١٣٧٢، ١٣٧٣، ١٣٧٤، ١٣٧٥، ١٣٧٦، ١٣٧٧، ١٣٧٨، ١٣٧٩، ١٣٨٠، ١٣٨١، ١٣٨٢، ١٣٨٣، ١٣٨٤، ١٣٨٥، ١٣٨٦، ١٣٨٧، ١٣٨٨، ١٣٨٩، ١٣٩٠، ١٣٩١، ١٣٩٢، ١٣٩٣، ١٣٩٤، ١٣٩٥، ١٣٩٦، ١٣٩٧، ١٣٩٨، ١٣٩٩، ١٤٠٠، ١٤٠١، ١٤٠٢، ١٤٠٣، ١٤٠٤، ١٤٠٥، ١٤٠٦، ١٤٠٧، ١٤٠٨، ١٤٠٩، ١٤١٠، ١٤١١، ١٤١٢، ١٤١٣، ١٤١٤، ١٤١٥، ١٤١٦، ١٤١٧، ١٤١٨، ١٤١٩، ١٤٢٠، ١٤٢١، ١٤٢٢، ١٤٢٣، ١٤٢٤، ١٤٢٥، ١٤٢٦، ١٤٢٧، ١٤٢٨، ١٤٢٩، ١٤٣٠، ١٤٣١، ١٤٣٢، ١٤٣٣، ١٤٣٤، ١٤٣٥، ١٤٣٦، ١٤٣٧، ١٤٣٨، ١٤٣٩، ١٤٤٠، ١٤٤١، ١٤٤٢، ١٤٤٣، ١٤٤٤، ١٤٤٥، ١٤٤٦، ١٤٤٧، ١٤٤٨، ١٤٤٩، ١٤٥٠، ١٤٥١، ١٤٥٢، ١٤٥٣، ١٤٥٤، ١٤٥٥، ١٤٥٦، ١٤٥٧، ١٤٥٨، ١٤٥٩، ١٤٦٠، ١٤٦١، ١٤٦٢، ١٤٦٣، ١٤٦٤، ١٤٦٥، ١٤٦٦، ١٤٦٧، ١٤٦٨، ١٤٦٩، ١٤٧٠، ١٤٧١، ١٤٧٢، ١٤٧٣، ١٤٧٤، ١٤٧٥، ١٤٧٦، ١٤٧٧، ١٤٧٨، ١٤٧٩، ١٤٨٠، ١٤٨١، ١٤٨٢، ١٤٨٣، ١٤٨٤، ١٤٨٥، ١٤٨٦، ١٤٨٧، ١٤٨٨، ١٤٨٩، ١٤٩٠، ١٤٩١، ١٤٩٢، ١٤٩٣، ١٤٩٤، ١٤٩٥، ١٤٩٦، ١٤٩٧، ١٤٩٨، ١٤٩٩، ١٥٠٠، ١٥٠١، ١٥٠٢، ١٥٠٣، ١٥٠٤، ١٥٠٥، ١٥٠٦، ١٥٠٧، ١٥٠٨، ١٥٠٩، ١٥١٠، ١٥١١، ١٥١٢، ١٥١٣، ١٥١٤، ١٥١٥، ١٥١٦، ١٥١٧، ١٥١٨، ١٥١٩، ١٥٢٠، ١٥٢١، ١٥٢٢، ١٥٢٣، ١٥٢٤، ١٥٢٥، ١٥٢٦، ١٥٢٧، ١٥٢٨، ١٥٢٩، ١٥٣٠، ١٥٣١، ١٥٣٢، ١٥٣٣، ١٥٣٤، ١٥٣٥، ١٥٣٦، ١٥٣٧، ١٥٣٨، ١٥٣٩، ١٥٤٠، ١٥٤١، ١٥٤٢، ١٥٤٣، ١٥٤٤، ١٥٤٥، ١٥٤٦، ١٥٤٧، ١٥٤٨، ١٥٤٩، ١٥٥٠، ١٥٥١، ١٥٥٢، ١٥٥٣، ١٥٥٤، ١٥٥٥، ١٥٥٦، ١٥٥٧، ١٥٥٨، ١٥٥٩، ١٥٦٠، ١٥٦١، ١٥٦٢، ١٥٦٣، ١٥٦٤، ١٥٦٥، ١٥٦٦، ١٥٦٧، ١٥٦٨، ١٥٦٩، ١٥٧٠، ١٥٧١، ١٥٧٢، ١٥٧٣، ١٥٧٤، ١٥٧٥، ١٥٧٦، ١٥٧٧، ١٥٧٨، ١٥٧٩، ١٥٨٠، ١٥٨١، ١٥٨٢، ١٥٨٣، ١٥٨٤، ١٥٨٥، ١٥٨٦، ١٥٨٧، ١٥٨٨، ١٥٨٩، ١٥٩٠، ١٥٩١، ١٥٩٢، ١٥٩٣، ١٥٩٤، ١٥٩٥، ١٥٩٦، ١٥٩٧، ١٥٩٨، ١٥٩٩، ١٦٠٠، ١٦٠١، ١٦٠٢، ١٦٠٣، ١٦٠٤، ١٦٠٥، ١٦٠٦، ١٦٠٧، ١٦٠٨، ١٦٠٩، ١٦١٠، ١٦١١، ١٦١٢، ١٦١٣، ١٦١٤، ١٦١٥، ١٦١٦، ١٦١٧، ١٦١٨، ١٦١٩، ١٦٢٠، ١٦٢١، ١٦٢٢، ١٦٢٣، ١٦٢٤، ١٦٢٥، ١٦٢٦، ١٦٢٧، ١٦٢٨، ١٦٢٩، ١٦٣٠، ١٦٣١، ١٦٣٢، ١٦٣٣، ١٦٣٤، ١٦٣٥، ١٦٣٦، ١٦٣٧، ١٦٣٨، ١٦٣٩، ١٦٤٠، ١٦٤١، ١٦٤٢، ١٦٤٣، ١٦٤٤، ١٦٤٥، ١٦٤٦، ١٦٤٧، ١٦٤٨، ١٦٤٩، ١٦٥٠، ١٦٥١، ١٦٥٢، ١٦٥٣، ١٦٥٤، ١٦٥٥، ١٦٥٦، ١٦٥٧، ١٦٥٨، ١٦٥٩، ١٦٦٠، ١٦٦١، ١٦٦٢، ١٦٦٣، ١٦٦٤، ١٦٦٥، ١٦٦٦، ١٦٦٧، ١٦٦٨، ١٦٦٩، ١٦٧٠، ١٦٧١، ١٦٧٢، ١٦٧٣، ١٦٧٤، ١٦٧٥، ١٦٧٦، ١٦٧٧، ١٦٧٨، ١٦٧٩، ١٦٨٠، ١٦٨١، ١٦٨٢، ١٦٨٣، ١٦٨٤، ١٦٨٥، ١٦٨٦، ١٦٨٧، ١٦٨٨، ١٦٨٩، ١٦٩٠، ١٦٩١، ١٦٩٢، ١٦٩٣، ١٦٩٤، ١٦٩٥، ١٦٩٦، ١٦٩٧، ١٦٩٨، ١٦٩٩، ١٧٠٠، ١٧٠١، ١٧٠٢، ١٧٠٣، ١٧٠٤، ١٧٠٥، ١٧٠٦، ١٧٠٧، ١٧٠٨، ١٧٠٩، ١٧١٠، ١٧١١، ١٧١٢، ١٧١٣، ١٧١٤، ١٧١٥، ١٧١٦، ١٧١٧، ١٧١٨، ١٧١٩، ١٧٢٠، ١٧٢١، ١٧٢٢، ١٧٢٣، ١٧٢٤، ١٧٢٥، ١٧٢٦، ١٧٢٧، ١٧٢٨، ١٧٢٩، ١٧٣٠، ١٧٣١، ١٧٣٢، ١٧٣٣، ١٧٣٤، ١٧٣٥، ١٧٣٦، ١٧٣٧، ١٧٣٨، ١٧٣٩، ١٧٤٠، ١٧٤١، ١٧٤٢، ١٧٤٣، ١٧٤٤، ١٧٤٥، ١٧٤٦، ١٧٤٧، ١٧٤٨، ١٧٤٩، ١٧٥٠، ١٧٥١، ١٧٥٢، ١٧٥٣، ١٧٥٤، ١٧٥٥، ١٧٥٦، ١٧٥٧، ١٧٥٨، ١٧٥٩، ١٧٦٠، ١٧٦١، ١٧٦٢، ١٧٦٣، ١٧٦٤، ١٧٦٥، ١٧٦٦، ١٧٦٧، ١٧٦٨، ١٧٦٩، ١٧٧٠، ١٧٧١، ١٧٧٢، ١٧٧٣، ١٧٧٤، ١٧٧٥، ١٧٧٦، ١٧٧٧، ١٧٧٨، ١٧٧٩، ١٧٨٠، ١٧٨١، ١٧٨٢، ١٧٨٣، ١٧٨٤، ١٧٨٥، ١٧٨٦، ١٧٨٧، ١٧٨٨، ١٧٨٩، ١٧٩٠، ١٧٩١، ١٧٩٢، ١٧٩٣، ١٧٩٤، ١٧٩٥، ١٧٩٦، ١٧٩٧، ١٧٩٨، ١٧٩٩، ١٨٠٠، ١٨٠١، ١٨٠٢، ١٨٠٣، ١٨٠٤، ١٨٠٥، ١٨٠٦، ١٨٠٧، ١٨٠٨، ١٨٠٩، ١٨١٠، ١٨١١، ١٨١٢، ١٨١٣، ١٨١٤، ١٨١٥، ١٨١٦، ١٨١٧، ١٨١٨، ١٨١٩، ١٨٢٠، ١٨٢١، ١٨٢٢، ١٨٢٣، ١٨٢٤، ١٨٢٥، ١٨٢٦، ١٨٢٧، ١٨٢٨، ١٨٢٩، ١٨٣٠، ١٨٣١، ١٨٣٢، ١٨٣٣، ١٨٣٤، ١٨٣٥، ١٨٣٦، ١٨٣٧، ١٨٣٨، ١٨٣٩، ١٨٤٠، ١٨٤١، ١٨٤٢، ١٨٤٣، ١٨٤٤، ١٨٤٥، ١٨٤٦، ١٨٤٧، ١٨٤٨، ١٨٤٩، ١٨٥٠، ١٨٥١، ١٨٥٢، ١٨٥٣، ١٨٥٤، ١٨٥٥، ١٨٥٦، ١٨٥٧، ١٨٥٨، ١٨٥٩، ١٨٦٠، ١٨٦١، ١٨٦٢، ١٨٦٣، ١٨٦٤، ١٨٦٥، ١٨٦٦، ١٨٦٧، ١٨٦٨، ١٨٦٩، ١٨٧٠، ١٨٧١، ١٨٧٢، ١٨٧٣، ١٨٧٤، ١٨٧٥، ١٨٧٦، ١٨٧٧، ١٨٧٨، ١٨٧٩، ١٨٨٠، ١٨٨١، ١٨٨٢، ١٨٨٣، ١٨٨٤، ١٨٨٥، ١٨٨٦، ١٨٨٧، ١٨٨٨، ١٨٨٩، ١٨٩٠، ١٨٩١، ١٨٩٢، ١٨٩٣، ١٨٩٤، ١٨٩٥، ١٨٩٦، ١٨٩٧، ١٨٩٨، ١٨٩٩، ١٩٠٠، ١٩٠١، ١٩٠٢، ١٩٠٣، ١٩٠٤، ١٩٠٥، ١٩٠٦، ١٩٠٧، ١٩٠٨، ١٩٠٩، ١٩١٠، ١٩١١، ١٩١٢، ١٩١٣، ١٩١٤، ١٩١٥، ١٩١٦، ١٩١٧، ١٩١٨، ١٩١٩، ١٩٢٠، ١٩٢١، ١٩٢٢، ١٩٢٣، ١٩٢٤، ١٩٢٥، ١٩٢٦، ١٩٢٧، ١٩٢٨، ١٩٢٩، ١٩٣٠، ١٩٣١، ١٩٣٢، ١٩٣٣، ١٩٣٤، ١٩٣٥، ١٩٣٦، ١٩٣٧، ١٩٣٨، ١٩٣٩، ١٩٤٠، ١٩٤١، ١٩٤٢، ١٩٤٣، ١٩٤٤، ١٩٤٥، ١٩٤٦، ١٩٤٧، ١٩٤٨، ١٩٤٩، ١٩٥٠، ١٩٥١، ١٩٥٢، ١٩٥٣، ١٩٥٤، ١٩٥٥، ١٩٥٦، ١٩٥٧، ١٩٥٨، ١٩٥٩، ١٩٦٠، ١٩٦١، ١٩٦٢، ١٩٦٣، ١٩٦٤، ١٩٦٥، ١٩٦٦، ١٩٦٧، ١٩٦٨، ١٩٦٩، ١٩٧٠، ١٩٧١، ١٩٧٢، ١٩٧٣، ١٩٧٤، ١٩٧٥، ١٩٧٦، ١٩٧٧، ١٩٧٨، ١٩٧٩، ١٩٨٠، ١٩٨١، ١٩٨٢، ١٩٨٣، ١٩٨٤، ١٩٨٥، ١٩٨٦، ١٩٨٧، ١٩٨٨، ١٩٨٩، ١٩٩٠، ١٩٩١، ١٩٩٢، ١٩٩٣، ١٩٩٤، ١٩٩٥، ١٩٩٦، ١٩٩٧، ١٩٩٨، ١٩٩٩، ٢٠٠٠، ٢٠٠١، ٢٠٠٢، ٢٠٠٣، ٢٠٠٤، ٢٠٠٥، ٢٠٠٦، ٢٠٠٧، ٢٠٠٨، ٢٠٠٩، ٢٠١٠، ٢٠١١، ٢٠١٢، ٢٠١٣، ٢٠١٤، ٢٠١٥، ٢٠١٦، ٢٠١٧، ٢٠١٨، ٢٠١٩، ٢٠٢٠، ٢٠٢١، ٢٠٢٢، ٢٠٢٣، ٢٠٢٤، ٢٠٢٥، ٢٠٢٦، ٢٠٢٧، ٢٠٢٨، ٢٠٢٩، ٢٠٣٠، ٢٠٣١، ٢٠٣٢، ٢٠٣٣، ٢٠٣٤، ٢٠٣٥، ٢٠٣٦، ٢٠٣٧، ٢٠٣٨، ٢٠٣٩، ٢٠٤٠، ٢٠٤١، ٢٠٤٢، ٢٠٤٣، ٢٠٤٤، ٢٠٤٥، ٢٠٤٦، ٢٠٤٧، ٢٠٤٨، ٢٠٤٩، ٢٠٥٠، ٢٠٥١، ٢٠٥٢، ٢٠٥٣، ٢٠٥٤، ٢٠٥٥، ٢٠٥٦، ٢٠٥٧، ٢٠٥٨، ٢٠٥٩، ٢٠٦٠، ٢٠٦١، ٢٠٦٢، ٢٠٦٣، ٢٠٦٤، ٢٠٦٥، ٢٠٦٦، ٢٠٦٧، ٢٠٦٨، ٢٠٦٩، ٢٠٧٠، ٢٠٧١، ٢٠٧٢، ٢٠٧٣، ٢٠٧٤، ٢٠٧٥، ٢٠٧٦، ٢٠٧٧، ٢٠٧٨، ٢٠٧٩، ٢٠٨٠، ٢٠٨١، ٢٠٨٢، ٢٠٨٣، ٢٠٨٤، ٢٠٨٥، ٢٠٨٦، ٢٠٨٧، ٢٠٨٨، ٢٠٨٩، ٢٠٩٠، ٢٠٩١، ٢٠٩٢، ٢٠٩٣، ٢٠٩٤، ٢٠٩٥، ٢٠٩٦، ٢٠٩٧، ٢٠٩٨، ٢٠٩٩، ٢١٠٠، ٢١٠١، ٢١٠٢، ٢١٠٣، ٢١٠٤، ٢١٠٥، ٢١٠٦، ٢١٠٧، ٢١٠٨، ٢١٠٩، ٢١١٠، ٢١١١، ٢١١٢، ٢١١٣، ٢١١٤، ٢١١٥، ٢١١٦، ٢١١٧، ٢١١٨، ٢١١٩، ٢١٢٠، ٢١٢١، ٢١٢٢، ٢١٢٣، ٢١٢٤، ٢١٢٥، ٢١٢٦، ٢١٢٧، ٢١٢٨، ٢١٢٩، ٢١٣٠، ٢١٣١، ٢١٣٢، ٢١٣٣، ٢١٣٤، ٢١٣٥، ٢١٣٦، ٢١٣٧،

وقول المالكية : لا يجل إلا بطواف الإفاضة إذا كان قد استسقى في الموقف ثم حصر بعد ذلك . وأما إن كان حصر قبل منيه فلا يجل إلا بالإفاضة والتمسك .

وعليه هنى وحده سرى وعيب كيانى مى
وتنزل سرى لى إذا تركها للمصرى، كذا تركها
شبهه جسم، غاب بكونه عليه هنى واحد.
وكانت لاحتواء الوجه واحد، لا سبب وهو
معدوم. (١١)

وقال الشافعية: إن كان الإحصاء بعد التوفيق،
فإن حمل فداء، وإن لم ينجح حتى دأب الترمي
والصبيحت عسى فهو في يرجع إلى وجوب الدم لغزاتها
كغيره.

وقال الحافظ: إن أحضر من أئمة بعد الموقوف معرفة له التحليل، لأن الحضر يفيد التحليل من جهته وأما التحليل من غيره.

وإن كان قد حفظ عنه ليس من أركان الحج
كالنسيء، وظواف النواحي، والمبيت بمنزلة، أو من
في استلزامه ليس له تعدد الإحصاء، لأن صحة الحج
لا تسقط على ذلك، ويكفون عليه دم لتركه ذلك.
ويجوز صحته، كترك تركه من غير قصد.

ذوات الإحصاء:

٤٥٠ مع حفظه الله في الآثار المشرقة على نزول
الإحصاء. معه اخطية زاني الأحكام الآتية.
الحاشية الأولى: أن نزول الإحصاء على

الجمعية والمالكية. وعليه حراء ما منه من واجبه
كما سائر.

هوانج المنابعة بعد طواف الإفاضة :

٥٣ - نقلت النعماء عن أن الخراج إذا سعى عن
الطابعة بعد أداء النكاح بقرعة وطول الإقامة فليس
بمحصر، وإذا كانت النكاح عبداً أو مرسداً أو غيره
فليس به تلعنن، هذا الإحصاء، لأن صفة الحج لا
تغف عن ما بعد النكاح والنفوق، ويجب عليه أداء
نكاح ما تركه من أصل النكاح.

فروغ :

وَبَشِّرِ هَٰؤُلَاءِ مِنْ عَمَلِهِمْ الْإِحْسَانَ فَرِحَ فِي الْمَدِينَةِ

❦ - قال الحنفية: لو وقف بركة، ثم عرض له منج لا يكون بمصراع آخر كذا ففعله، وبني ثلثاً في حين كذا من منج، وبطلت الإحرام إن كان بمنج، وأول جلت مهم بخره في حين أسماه لا غير إلى أن يعضف أو يرد.

والصنيع من صنعة أفعاله سبحانه وقوته حتى
مضت به البحر فعبه أربعة أيام، فأنعمه، فترك
التعريف بمراسمته، ونرمي. وأخبر عتوف. وأخبر
العتق. وعليه: ثم ضامس لوجس في الح. بناء على
التفخيم بوجوه في الحرف. وماذا لو كان فاعله أو
مستند غواب التزيين، وعليه أن يظوف الحرف بـ «و»
إلى آخر عمره، و يظوف للمصدر إن حتى يمكنه وكان
تأثيراً

(١) شهر ٥٠، ذی القعدة ١٣٥٢، و شهر محرم الحرام ١٣٥٣ - ٢٠٠

(۷) موہبی 'جلیلا' ۱۹۹۲ء

أعني مع إمكان إدراك الحج.

والحال أنه لا يمكن إثبات برهان الإحصار بعد بحث
أعني، وهناك مع إمكان إدراك أعني والحج حيد.

في هاتين الحالتين يجب عليه الضم في موجب
إحرامه وإداء التمتع الذي أحرم به.

الحالة الثانية أن لا يضر على بحث أعني ولا
الحج معاً فلا يلزم الضم، ويكون له انقطاع لعدم
استلزامه الضم، فنقرر الإحصار، فنقرر حكمه
فيعبر حتى ينقطع، مع أن الضم في الوقت لم يرد
عليه.

وله أن يوجه له بحثاً بأنواع العمرة، لأنه فائت
لحج.

فيما تحلل يلزمه في الصلوات، فمرة إضافة
فاته، ثم سن.

الخاتمة الرابعة: أن يضر على إدراك العذر ولا
يضر على إدراك الحج، فلا يلزم الضم في أداء الحج
بعض، لعدم استلزامه في إدراك أعني، وإن إدراك
الحج، إذ له عاب لأصل إدراك الحج، فإذا كان لا
يذكره فلا فائدة في الذهاب، فكذلك قرأه حال
إدراك الحدي وعدمه، منزلة واحدة.

الحالة الخامسة: أن يضر على إدراك الحج ولا
يضر على إدراك أعني: (١)

فمن من مذهب أبي حنيفة في هذا الوجه أن يلزمه

(١) وقد قيل: إنه هو الوجه به، فليس هو الوجه
لأنه لو الإحصار عمرة أو يوجب أداء الحج، وهو الوجه
في بعض أدراك الحج وهو برهان، وأنه هو الوجه
ببعض، ويجب ألا يحصر هذه الحالة في محصر من المحصر
لأنه لو محصر، فلهذا لا يثبت به أحد إلا خلاف، فالحج
صالح: ١٠٣

المحصر، ولا يجوز له التحلل، وأنه إذا قصر على إدراك
الحج لم يضره من أعني، في الحج، فلم يوجد عذر
في إحصار، ولا يجوز له التحلل، ولا يلزم الضم (١)
ووجه الاستحسان أن لو إرمائه التوجه صاع
منه، لأن الحديث على يديه، فلهذا ولا يحصل
مقصوده.

والأول في توجبه الاستحسان، أنه يقول: يجوز له
التحلل، لأنه إذا كان لا يضره على إدراك أعني، صار
كأن الإحصار، أنه عليه بالبيع، فالحج بالبيع عنه،
ولأن أعني فله محصر في سببه، فلهذا أنه لا يجب
التحصن بالبيع على من بحث على يديه منه، فصار
كأن قدر على أنه عاب به ما ذبح عنه، وأنه أعني.

وله لما كتبه فقالوا: (٢)

أ- من مذهب أبي حنيفة أن من تكثف العدو
فمن أن يفسد وسحره أن يفسد ويحقق، كما و كان
تعتبر قوله إذا فاته الحج في عامه، وهو أيضاً على حد
من مكة.

ب- إن مكثف الحصر وكان في الإمكان
بإدراك الحج في عام، فلا يفسد.

ج- ولو أن مكثف الحصر وقد ضاع الوقت
عن إدراك الحج، فلا فائدة من مكة، بل يفسد إلا بمسار
سيرة، لأنه قد ذكر على الخلاف أن يفسد من غير كعب
مضرو.

وله ما كتبه فقالوا: (٣)

د- إن مكثف الحصر وكان الوقت واسعاً بحيث
يكفيه تعمده لإحرامه وإدراك الحج، وكان عليه

(١) راجع حاشية: ١٠٢

(٢) من مذهب أبي حنيفة: ١٠٤

(٣) حاشية: ١٠٣

كانت المحبة واجبة لأن الحج على الفور، وإن لم تقل
بوجوب القضاء ولم تكن المحبة واجبة فلا يجب
شيء.

زوال الإحصار بالعمرة:

٥٦ - معلوم أن وقت لصرة جميع العمر، فلا يتأني
فيها كل الحالات التي ذكرت في زوال الإحصار
بالحج.

و يتأني فيها عند الحنفية الأحوال التالية: (١)
الحال الأول: أن يزول الإحصار قبل الهج
بالحدي، وهذا يلزمه التوجه لأداء العمرة، ووجهه
ظاهر وقد تقدم.

الحال الثانية: أن يتمكن بعد زوال الإحصار
من إدراك الحدي والعمرة، وهذا يلزمه التوجه لأداء
العمرة أيضا كما تقدم.

الحال الثالثة: أنه يتمكن من إدراك العمرة فخط
دون الحدي.

وهذه حكمها في الاستحسان ألا يلزمه التوجه،
وفي القياس أن يلزمه التوجه. (٢)

ولما اتفقت فقالوا: (٣)

«إن اكتشف لعمو عن المحصر بالعمرة وكان
بعيدا من مكة وبلغ أن يصل غده أو يبل.

ب - وإن اكتشف العدو وكان قريبا من مكة
«ينسقي ألا يتحلل، لأن قادر على فعل العمرة، كما

تطوعا، فلا يجب عليه شيء.

ب - وإن كان الوقت واسعا وكانت الخطة قد
تقدم وجوبا بقي وجوبها كما كان، والأول أن يحرم
بها في هذه السنة، وله التأخير.

ج - وإن كانت الخطة حجة الإسلام وحت
هذه السنة بأن استطاع هذه السنة دون ما قبلها فقد
استغفر الوجوب في ذمته فحكمة، والأول أن يحرم بها
في هذه السنة، وله التأخير، لأن الحج عند التأخير
هل التراخي. انظر مصطلح (ج).

د - وإن كان الوقت صعبا بحيث لا يمكن
إدراك الحج، أي ولم يستغفر الوجوب، في ذمته لكونها
وجبت هذه السنة - سقط عنه الوجوب في هذه
السنة، فإن استطاع بعده لزمه، وإلا فلا.

وأما المناياة فقالوا: (٤)

أ - إن لم يحل المحصر حتى زال المحصر لم يجرئه
لتحلل، لأنه زال العذر.

ب - إن زال المحصر بعد الفوات تحلل بالعمرة،
وعليه هدي للفوات، لا لمحصر، لأنه لم يحل
بالمحصر.

ج - إن فاته الحج مع بقاء المحصر طه التحلل
به، لأنه إذا حل بالمحصر قبل الفوات، فله أن يذبح
وعليه الحدي للتحلل، ويحتمل أن يلزمه هدي أمر
للفوات.

د - إن حل بالإحصار ثم زال الإحصار وأمكنه
الحج من عامه لزمه ذلك إن قلنا بوجوب القضاء (٥) أو

(١) المسند المتفق ٢٨١ - ٢٨٢، ورد الفشار ٢١٢/٢ مع

التصرف بالتفصيل والدرج.

(٢) هو أن تحقق هذه الحال فعلى حله بين لغة الحنفية.

(٣) مواهب الحليين ١٩٧/٣

(٤) الكافي ٣٣٧/١، والمجموع ٣١٠/٢

(٥) انظر حاشيتي في فقرة (٥٠) أن عند نسخة قولنا يجوز
قضاء الست الفوات الذي أحصره في هجره كالحنفية.

الثاني بعد تصور إدراكه جاز وحل به ، إن صبحت شروطه ، وإن لم يتوَلَمَ بِمَزْأَمِلَا .^(١)

وهذا بناء على مذهب الحنفية بوجوب بحث المحصر هدية إلى الحرم ، أما عند غيرهم فهو إحصار قبل التحلل ، يستحل منه ما يستحل من الإحصار السابق وأتفه تعالى أعلم .

إحصان

التعريف :

١ - الإحصان في اللغة : معناه الأصلي المنع ، ومن معانيه : العدة والتمزيق والحرية .^(٢)

وتختلف تعريفه في الاصطلاح بحسب نوبته : الإحصان في الزنى ، والإحصان في القذف .

صفته (حكمه التكليفي) :

٢ - أهم شروط إحصان الزوج مقربة الزنى : الشروع ، وهو ما تعتبر به الأحكام التكليفية الخمسة على تفصيل موطئه مصطلح « نكاح » . وأهم شروط إحصان القذف العفة ، وهي مطلوبة شرعا ، وورد فيها كثير من الآيات والأحاديث ، كقوله تعالى : « ولينكح الذين لا يجدون نكاحا به »^(٣)

(١) اللسان المختص ص ١٨٢ ونظر رد المحتار ٣٧٤/٢

(٢) لسان العرب ، والمعجم (حصن) ونظر معجم اللغوي ص ٧

(٣) شرح فتح البدير ١٣١/٢ ، وصاحبه ابن عثيمين ١٤٨/٣ .

والدهستاني ٢٤٠/٢ ، والفتاوى مع الشرح نكح ١١٩/١٠ ،

وآية من سورة النور / ٣٣

لو انكشف المدون في الحج والوقت متسع . أما الشافعية والحنابلة فمذهبهم :

أ - إن انصرف العدو قبل تحلل المحصر بالعمرة لم يجزله التحلل ، ووجب عليه أداء العمرة .
ب - إن انصرف العدو بعد التحلل وكانت العمرة التي تحلل عنها واجبة ، ووجب عليه قضاءها ، لكنه لا يلزم به في وقت معين ، لأن العمرة غير موقته .
ج - إن زال المحصر بعد التحلل وكانت العمرة مطوعة ، معنى القول بعدم وجوب قضاء الطلوع لا شيء عليه .

تفريع على التحلل وزوال الإحصار :

أ - (تفريع) في تحلل المحصر من الإحصار الفاسد ثم زوال إحصاره :

٥٧ - يصبح على تحلل المحصر من الإحصار الفاسد ثم زوال إحصاره : أنه إذا تحلل المحصر من الإحصار الفاسد ، ثم زال الإحصار وفي الوقت متسع ، فإنه يقتضي الحج الفاسد من منته ، ويلزمه ذلك بناء على من ذهب إلى أن القضاء على الفور .

وهذه الطريقة : أن يتمكن من قضاء الحج الفاسد في سنة الإقضاء نفسه ، ولا يمكن أن يتحقق ذلك إلا في هذه الحالة . وهذا مطلق عليه .^(٤)

ب - (تفريع) في الإحصار بعد الإحصار :

٥٨ - إن بحث المحصر بالهدى إلى الحرم ثم زال إحصاره ، وحديث إحصار آخر ، فإن ضم المحصر أنه يترك الهدى حيا ، ونوى به التحلل من إحصاره

(٤) المحرم ٢١٩/٨ - ٢٥٠ ، ولحق ٣٦٠/٣ - ٣٦١

أنواع الإحصان :

الإحصان نوعان :

٣ - أ - إحصان الرجم : وهو بمسوعة من الشروط إذا توفرت في الرائي كان عصابه ترجح في الإحصان هبة بكونها امتناع "شروط النبي هي أجزاءه" وهي ثمانية، وكل جزء عند مكل واحد من ثبت الأجزاء شرط وجوب الرجم .

٤ - ب - إحصان الغداف : وهو عبارة عن اجتماع صفات في معذوق نفس فاداه مستحق للجلد . وأختص هذه "الصفات حسب كيفية توافرها" (١) بالزنى، أو بنهي النسب (٢).

شروط إحصان الرجم :

٦ - بعد العقاب على بعض شروط الإحصان في حكمة "نرى" وحتلوا في التحصن الآخر :

أولاً وثانياً : البلوغ والعقل :

وهما شرطان لأصل التكليف ، يجب توفرهما في المحصن وغير المحصن وقت ارتكاب الجريمة ، فالوطء الذي يتحصن يشترط أن يكون من بالغ عاقل فإذا حصل "وطء" من صبي ومجنون ثم بلغ أو عقل بعد الوطء لم يكن بالوطء السابق محصناً . وإذا زنى عوقب بالجلد على أنه غير محصن . (٣)

وختلاف في هذا بعض أصحاب الشافعي وهو المبرج في المذهب ، فقالوا إن الواطء يصبر محصناً بالوطء قبل البلوغ وأثناء الجنون . وحتهم أن ذلك الوطء وطء مساح ، فيجب أن يثبت به الإحصان ،

حكمة مشروعية الإحصان :

٥ - سيأتى أن إحصان الرجم هو أن يكون حراً عاقلًا بالغاً ، ما فيه نزع موافقاً كما هو صحيحاً ودخل بها وهو على صفة الإحصان . والحكمة في اشتراط ذلك أن العقاب "السلبي" شرط لأهمية العقوبة ، إذ لا خطية دونه . وما وراءها يشترط تنكاح الإحصان بواسطة تنكاح النعمة ، إذ كفران نعمة بتخليط عدم تكرهها . وهذه الأشياء من علامات النعمة ، وقد شرع الرجم بالزنى عند استبعادها بباطل به مخلاف الشرف والعلم لأن الخبز ما ورد به باختلافها ، ونصب لشرع الرائي متعدد . ولأن الحرية متمكنة من التكاح الصحيح ، والتكاح الصحيح يمكن من الوطء الحلال ، والإحصان يمنع الحلال ، والإسلام يكتفئ من تكاح النعمة ويؤكد اعتناء آخرته فيكون الكفر مبرجاً عن الرأى ، والحداية

(١) مع عدم ١٢٣/٩

(٢) المسنون ٢٢١ ، ونفسه ٢٠٩/١٠ ، وأمر فاسد

١٢٣/٣ ، ونفسه ١٢٣/٣

(٣) شرح فتح مسمى ١٠٠ ، ونفسه ٢٢١/٣ ، وشافعي ٢٢١/٣

"المعنى" ٢٢١/٣ ، ونفسه ٢٢١/٣ ، والشافعي ٢٢١/٣ ، وشافعي ٢٢١/٣

الفرج، أو وطء في اندبر، لأن هذه أمور لا تنبئها
أشرفه نيسة، ولا يخرج عن الأشكال الألفي حقه
أجله. وأما وجه المعتبر هو الإيلاج في القبل على وجه
يوجب القبل سواء أنزل أو لم ينزل، وإن كان وطء
في غير مكان كالرني ووطء شبهة فلا يعتبر الواطيء
به محض تلفق، وينتظر في النكاح أن يكون
مباحاً، فإن كان فساداً فإن الوطء فيه لا يحسن،
هذا رأي جمهور الفقهاء، لأنه وطء في غير ذلك فلا
يحسن به إحصان كوطء الشبهة.

ويشترط إذا كان الوطء في نكح صحيح ألا
يكون وطئاً محرماً كالوطء في الحضي أو الإحرام،
فإن الوطء الذي يحرمه الشارع لا يحسن ولو كان في
مكان صحيح، وإذا المالكية اشترط أن يكون
النكاح الصحيح لازماً، ويشترط على ذلك أنه لم
يكن في أحد الزوجين عيب أو غريريتة به اختبار
فلا يصحق به إحصان^(١)، وقال أبو ثور: ينص
الإحصان بالوطء في نكاح فاسد، وحكى ذلك عن
الليث والأوزاعي، لأن الصحيح والعاصد سواء في
أكثر الأحكام مثل وجوب مهر ونكاح المرأة
أو وطء الولد، فكذلك في الإحصان.

٨ - وينبغي على اشتراط الوطء في القبل ما يلي :

أ - وطء أحسن إذا كان لا يباح، وكذلك
انحسب والعنق لا يحسن الموطوءة، على أنه إن
حدثت مولد وشتت به من الزوج فاحصى واحتسب
بمحسن الزوج، لأن الحكم بنسب الزوج حكم
بالدخول، والمحسوب عنه أكثر لعمدة لا نصير الزوجة

لأن النكاح إذا أصبح فيه البلوغ وإنشاء الجنين فإن
الوطء يصبح بطلاناً، وحجة جمهور الفقهاء أن الرجم
عقوبة الشيب، ولو اعتبرت الثبوتية حاصلة بالوطء
فصل البلوغ وإنشاء الجنين لوجب رجم الصغير
والجنون، وهذا لا يقول به أحد.

وعند مالك، وهو الصحيح عند الشافعية ووجه
الحسنة، أنه يكفي أن تتوفر شروط الإحصان في
أحد الزوجين ليكون محصاً بقض النظر عما إذا كان
لزوج الآخر تنوفه فيه هذه الشروط أم لا، إلا أن
المالكية لا يمتنعون الروجة محصنة إلا إذا كان
واطئها بالعمى؛ فشروط محصن الذكر أن تنوفه فيه
شروط الإحصان مع إطاها موطوءة له، ولو كانت
صغيرة أو محنونة، وتقتصر الأنثى عند المالكية تنوف
شروط الإحصان فيها وبلوغ واسها ولو كان نبوة.

واشترط الحنفية - وهو مقابل الصحيح عند
الشافعية ووجه لحداده - البلوغ والبص في الطرفين
عند البلوغ وليكون كل منهما محصاً فإن توافر في
أحدهما فقط لم يعتبر أي منهما محصاً، ونجده وجه
أعبر بالنسبة للصغيرة التي لم تبلغ تسعاً ولا يثنى
مثلاً فإنه لا يعتبر وطء البائع أرفق لها إحصاناً.

٧ - قالنا: الوطء في نكاح صحيح :

يشترط لقاء الإحصان أن يوجد وطء في نكاح
صحيح، وأن يكون الوطء في القبل، لقبلة صل الله
عليه وسلم : « لا شيب بالشيب لجدد والرحم »،
والشبهة تحصى بالوطء في القبل، ولا خلاف في أن
عقد النكاح طائفي من الوطء لا يحصل به إحصان
ولو حصلت فيه حلوة صحيحة أو وطء فيه دون

أنه قال: «جاء ليهود إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فذكروا له أن رجلا منهم وامرأة زنيا فأمرهما رسول الله صلى الله عليه وسلم فربها». متفق عليه، ولأن الجنابة بالنزلى استنوت من المسلم والناسي، فيجب أن يستوريا في الحد، وعلى هذا يكون الذميان محصنين، وحدهما الرجم إذا زنيا في الأول إذا كانت الزنية زوجة مسلم.^(١)

وجعل مالك وأبو حنيفة الإسلام شرعا من شروط الإحصان، فلا يكون الكافر محصنا، ولا تحسن الزنية معها عند أبي حنيفة. لأن كسب من مالك له أراد الزواج من يهودية ناه النبي صلى الله عليه وسلم وقال: «إنها لا تحصنك»،^(٢) ولأن إحصان من شرعه الحرية فكان الإسلام شرطا فيه كإحصان التقذف، وعلى هذا فالسلم المخرج من كتابه إذا زنى برجم عند أكثر الفقهاء ولا يرمي عند أبي حنيفة لأنه لا يعتبر محصنا، لأن الكتابية عنه لا تحسن المسلم. ونظرا لأن مالكاً - وهو الصحيح عند الشافعية ووجه عند الحنفية - لا يعتبر توفر شروط الإحصان في الزوجين عقد قال برأيه 'لمجهور': أن الذمة تحسن السلم، ويستحق الرجم إذا زنى.^(٣) أما وجود الكال في الطرفين بمعنى وجود شروط الإحصان في الزوجين، ونحو طرفة حال الوطاء الذي يشترط عليه الإحصان يرى أبو حنيفة وأحمد - وهو رأي عند الشافعية - أن هذا من شروط الإحصان، فبسطا مثلاً لرحل الماقل امرأة عاتلة. وإذا لم تستوف هذه الشروط في أحدهما فهي غير محصنين،

به نخصه لعدم الآية. ولا ينصهر الجماع دونها وثبوت حكم الإحصان يتعلق بالجماع، وحالف في ذلك زهر، لأن لحكم مشيئة النسب من المجهوب يجعل الزوجة محصنة.

ب - وطاء المرتد، لا يحصنها لعدم الجماع مع المرتد، كما أنه لا يصبح محصناً بذلك إلا إذا وطئ غيرها - لشروط السابقة.

وأما: الحرية:

٩ - الرقيق ليس محصن ولو مكاتباً أو مبصراً أو مشلولاً لأنه على النصف من الحرية، والرجم لا نصف له وإيجابه كسبه يخالف النص مع مخالفة الإجماع، قال الله تعالى: «فإن أثير فاجئة فليلق بطنه على الشصينات من العذاب».^(٤)

وعدا في ذلك أبو ثور وقال: ليهب والأمة هما محصنات برحمتك إذا زنيا، وحكمي عن الأوزاعي في العبد تحفه حرمة هو محصن، وإن كان تحفه أمة لم يرمي. ثم ذهب الفقهاء إلى أن العبد إذا عتق مع امرأته، أمة فإن جمعها بعد العتق يكون محصنين، علما بالعتق أو لم يعلم، وكذا لو كسح العترة أو الحرية عند فلا إحصان إلا أن يطلقها بعد العتق.

خاصة: الإسلام:

١٠ - أم شروط الإسلام فالشافعية وأحمد وأبو يوسف من أصحاب أبي حنيفة لا يشترطون الإسلام في إحصان المرحم، فإن نزع المسلم ذمة موطنها صار محصنين، لما روي مالك عن نافع عن ابن عمر

(١) «الشرح الكبير» ٥: ٢٨٩، وانظر ١: ١٠٢.

(٢) لال تدارفني به أبو بكر بن مرة مصنف (١٦٨/٢).

(٣) المنظر شرح لوطاً ٣١٣.

(٤) سورة النساء: ٢٥.

لمع بين الجلد وترجم.

وعتوبه ارجه ثلاثة بالسنة وإخراج فالرجه
لانت عن الرسول حين الله عليه ومنم قولاً فضلاً
على تفصيله مع مصباح الزنى.

إحصان القذف :

١٤ - تعصية أعراض ذوي العفة من الرجال
والنساء حرم الله قذف المحصنين والمحصات ورث
على ذلك عقوبة ديوية وأخرى.

شروط إحصان القذف :

١٥ - المحصن الذي بعد قذف هو من تعرفه
الشروط الآتية باتفاق الفقهاء ، إذا كان القذف
بإحدى ، أما في حالة نفي الحب بمشاهدة أو حنفاً
محصلاً عن ذلك أن تكون الأم مسلمة وأن تكون
حرة .^(١)

الحرية فلا حد على قذوف العبد والأمة .
ب . الإسلام : فلا حد على قذوف مرتد أو
كافر محض ، لأنه غير محصن . وإذا اعتن الكافر
محصناً عنه أكثر أهل العلم في حد الزنى دون حد
للعنف لأن حده في الرض بالرحم هامة له ، وحد
قذوف الكافر إكرام له ، والكافر ليس من أهل
الإكرام .

ج . العقل والبلوغ : يخرج العصبى والمجنون
لأنه لا يتصور منها زنى ، أو هو فعل محرر ، والحرة
بالتكليف ، ولو حنفاً ، ولشاعري بشرط أن البلوغ
مستقفاً ، سواء أكل من الفاء ذكر أم أنثى ، ولا

(١) مع القذف ١٩٤.

بشرط مالك البلوغ في الأمي ، ولكنه يشترطه في
العلاء ، ويعتد العصية بحصة إذا كانت تعيق
الوطء ، وكان مثلها يوطأ ولو لم يتبع ،^(٢) لأن مثل
هذه العصية ينقضها العار . واختلف الروايات من
أحد في اشتراط البلوغ ، فهي رواية أن البلوغ شرط
يجب توفره في المذوف ، لأنه أحد شرطي التكليف ،
وأنه اعتقل ، ولأن من العصى لا يوجب حداً ، فلا
يجب إحصان القذف ، كزنى المجنون .

وفي رواية ثالثة أن البلوغ ليس شرطاً ، لأنه حر
عقل عفيف ينظر بهذا القول الممكن صدقه ، وأنه
انكسر . وعلى هذه الرواية لابد أن يكون كبيراً من
يتأني منه إجماع .^(٣)

ويرجع به إلى اختلاف البلاد .

هـ - العفة عن الزنى : معنى العفة عن الزنى ألا
يكون المذوف وطئاً في عمره وطناً حراماً في غير
ملك ولا نكاح أصلاً ، ولا في نكاح فاسد فساداً محصناً
عليه ، فإن كان قد فعل شيئاً من ذلك سقطت عنه
سواء أكان لوطاً ونسباً صريحاً أم لا ، فالعفة
القصية بشرطها : ألا تكون ثلاثاً ، وأحد يتكفي بالعفة
التي هره عن الزنى ، فإن ثبت عليه ارتبا بينة أو
إقراره ومن لم يعد للزنى فهو عفيف .

ثم إن كان القذف ينفي الشك حد انهافاً ، وإن
كان سائري فليس لا يتأني منه لو هو فلا حد قذوفه
ع . أبو حنيفة والشافعي ومالك : وقالوا : لا حد على

(١) سزيب جليل ١٩٤٦ ، ١٩٤٧ ، ١٩٤٨ ، ١٩٤٩ ، ١٩٥٠ ، ١٩٥١ ، ١٩٥٢ ، ١٩٥٣ ، ١٩٥٤ ، ١٩٥٥ ، ١٩٥٦ ، ١٩٥٧ ، ١٩٥٨ ، ١٩٥٩ ، ١٩٦٠ ، ١٩٦١ ، ١٩٦٢ ، ١٩٦٣ ، ١٩٦٤ ، ١٩٦٥ ، ١٩٦٦ ، ١٩٦٧ ، ١٩٦٨ ، ١٩٦٩ ، ١٩٧٠ ، ١٩٧١ ، ١٩٧٢ ، ١٩٧٣ ، ١٩٧٤ ، ١٩٧٥ ، ١٩٧٦ ، ١٩٧٧ ، ١٩٧٨ ، ١٩٧٩ ، ١٩٨٠ ، ١٩٨١ ، ١٩٨٢ ، ١٩٨٣ ، ١٩٨٤ ، ١٩٨٥ ، ١٩٨٦ ، ١٩٨٧ ، ١٩٨٨ ، ١٩٨٩ ، ١٩٩٠ ، ١٩٩١ ، ١٩٩٢ ، ١٩٩٣ ، ١٩٩٤ ، ١٩٩٥ ، ١٩٩٦ ، ١٩٩٧ ، ١٩٩٨ ، ١٩٩٩ ، ٢٠٠٠ ، ٢٠٠١ ، ٢٠٠٢ ، ٢٠٠٣ ، ٢٠٠٤ ، ٢٠٠٥ ، ٢٠٠٦ ، ٢٠٠٧ ، ٢٠٠٨ ، ٢٠٠٩ ، ٢٠١٠ ، ٢٠١١ ، ٢٠١٢ ، ٢٠١٣ ، ٢٠١٤ ، ٢٠١٥ ، ٢٠١٦ ، ٢٠١٧ ، ٢٠١٨ ، ٢٠١٩ ، ٢٠٢٠ ، ٢٠٢١ ، ٢٠٢٢ ، ٢٠٢٣ ، ٢٠٢٤ ، ٢٠٢٥ ، ٢٠٢٦ ، ٢٠٢٧ ، ٢٠٢٨ ، ٢٠٢٩ ، ٢٠٣٠ ، ٢٠٣١ ، ٢٠٣٢ ، ٢٠٣٣ ، ٢٠٣٤ ، ٢٠٣٥ ، ٢٠٣٦ ، ٢٠٣٧ ، ٢٠٣٨ ، ٢٠٣٩ ، ٢٠٤٠ ، ٢٠٤١ ، ٢٠٤٢ ، ٢٠٤٣ ، ٢٠٤٤ ، ٢٠٤٥ ، ٢٠٤٦ ، ٢٠٤٧ ، ٢٠٤٨ ، ٢٠٤٩ ، ٢٠٥٠ ، ٢٠٥١ ، ٢٠٥٢ ، ٢٠٥٣ ، ٢٠٥٤ ، ٢٠٥٥ ، ٢٠٥٦ ، ٢٠٥٧ ، ٢٠٥٨ ، ٢٠٥٩ ، ٢٠٦٠ ، ٢٠٦١ ، ٢٠٦٢ ، ٢٠٦٣ ، ٢٠٦٤ ، ٢٠٦٥ ، ٢٠٦٦ ، ٢٠٦٧ ، ٢٠٦٨ ، ٢٠٦٩ ، ٢٠٧٠ ، ٢٠٧١ ، ٢٠٧٢ ، ٢٠٧٣ ، ٢٠٧٤ ، ٢٠٧٥ ، ٢٠٧٦ ، ٢٠٧٧ ، ٢٠٧٨ ، ٢٠٧٩ ، ٢٠٨٠ ، ٢٠٨١ ، ٢٠٨٢ ، ٢٠٨٣ ، ٢٠٨٤ ، ٢٠٨٥ ، ٢٠٨٦ ، ٢٠٨٧ ، ٢٠٨٨ ، ٢٠٨٩ ، ٢٠٩٠ ، ٢٠٩١ ، ٢٠٩٢ ، ٢٠٩٣ ، ٢٠٩٤ ، ٢٠٩٥ ، ٢٠٩٦ ، ٢٠٩٧ ، ٢٠٩٨ ، ٢٠٩٩ ، ٢١٠٠ ، ٢١٠١ ، ٢١٠٢ ، ٢١٠٣ ، ٢١٠٤ ، ٢١٠٥ ، ٢١٠٦ ، ٢١٠٧ ، ٢١٠٨ ، ٢١٠٩ ، ٢١١٠ ، ٢١١١ ، ٢١١٢ ، ٢١١٣ ، ٢١١٤ ، ٢١١٥ ، ٢١١٦ ، ٢١١٧ ، ٢١١٨ ، ٢١١٩ ، ٢١٢٠ ، ٢١٢١ ، ٢١٢٢ ، ٢١٢٣ ، ٢١٢٤ ، ٢١٢٥ ، ٢١٢٦ ، ٢١٢٧ ، ٢١٢٨ ، ٢١٢٩ ، ٢١٣٠ ، ٢١٣١ ، ٢١٣٢ ، ٢١٣٣ ، ٢١٣٤ ، ٢١٣٥ ، ٢١٣٦ ، ٢١٣٧ ، ٢١٣٨ ، ٢١٣٩ ، ٢١٤٠ ، ٢١٤١ ، ٢١٤٢ ، ٢١٤٣ ، ٢١٤٤ ، ٢١٤٥ ، ٢١٤٦ ، ٢١٤٧ ، ٢١٤٨ ، ٢١٤٩ ، ٢١٥٠ ، ٢١٥١ ، ٢١٥٢ ، ٢١٥٣ ، ٢١٥٤ ، ٢١٥٥ ، ٢١٥٦ ، ٢١٥٧ ، ٢١٥٨ ، ٢١٥٩ ، ٢١٦٠ ، ٢١٦١ ، ٢١٦٢ ، ٢١٦٣ ، ٢١٦٤ ، ٢١٦٥ ، ٢١٦٦ ، ٢١٦٧ ، ٢١٦٨ ، ٢١٦٩ ، ٢١٧٠ ، ٢١٧١ ، ٢١٧٢ ، ٢١٧٣ ، ٢١٧٤ ، ٢١٧٥ ، ٢١٧٦ ، ٢١٧٧ ، ٢١٧٨ ، ٢١٧٩ ، ٢١٨٠ ، ٢١٨١ ، ٢١٨٢ ، ٢١٨٣ ، ٢١٨٤ ، ٢١٨٥ ، ٢١٨٦ ، ٢١٨٧ ، ٢١٨٨ ، ٢١٨٩ ، ٢١٩٠ ، ٢١٩١ ، ٢١٩٢ ، ٢١٩٣ ، ٢١٩٤ ، ٢١٩٥ ، ٢١٩٦ ، ٢١٩٧ ، ٢١٩٨ ، ٢١٩٩ ، ٢٢٠٠ ، ٢٢٠١ ، ٢٢٠٢ ، ٢٢٠٣ ، ٢٢٠٤ ، ٢٢٠٥ ، ٢٢٠٦ ، ٢٢٠٧ ، ٢٢٠٨ ، ٢٢٠٩ ، ٢٢١٠ ، ٢٢١١ ، ٢٢١٢ ، ٢٢١٣ ، ٢٢١٤ ، ٢٢١٥ ، ٢٢١٦ ، ٢٢١٧ ، ٢٢١٨ ، ٢٢١٩ ، ٢٢٢٠ ، ٢٢٢١ ، ٢٢٢٢ ، ٢٢٢٣ ، ٢٢٢٤ ، ٢٢٢٥ ، ٢٢٢٦ ، ٢٢٢٧ ، ٢٢٢٨ ، ٢٢٢٩ ، ٢٢٣٠ ، ٢٢٣١ ، ٢٢٣٢ ، ٢٢٣٣ ، ٢٢٣٤ ، ٢٢٣٥ ، ٢٢٣٦ ، ٢٢٣٧ ، ٢٢٣٨ ، ٢٢٣٩ ، ٢٢٤٠ ، ٢٢٤١ ، ٢٢٤٢ ، ٢٢٤٣ ، ٢٢٤٤ ، ٢٢٤٥ ، ٢٢٤٦ ، ٢٢٤٧ ، ٢٢٤٨ ، ٢٢٤٩ ، ٢٢٥٠ ، ٢٢٥١ ، ٢٢٥٢ ، ٢٢٥٣ ، ٢٢٥٤ ، ٢٢٥٥ ، ٢٢٥٦ ، ٢٢٥٧ ، ٢٢٥٨ ، ٢٢٥٩ ، ٢٢٦٠ ، ٢٢٦١ ، ٢٢٦٢ ، ٢٢٦٣ ، ٢٢٦٤ ، ٢٢٦٥ ، ٢٢٦٦ ، ٢٢٦٧ ، ٢٢٦٨ ، ٢٢٦٩ ، ٢٢٧٠ ، ٢٢٧١ ، ٢٢٧٢ ، ٢٢٧٣ ، ٢٢٧٤ ، ٢٢٧٥ ، ٢٢٧٦ ، ٢٢٧٧ ، ٢٢٧٨ ، ٢٢٧٩ ، ٢٢٨٠ ، ٢٢٨١ ، ٢٢٨٢ ، ٢٢٨٣ ، ٢٢٨٤ ، ٢٢٨٥ ، ٢٢٨٦ ، ٢٢٨٧ ، ٢٢٨٨ ، ٢٢٨٩ ، ٢٢٩٠ ، ٢٢٩١ ، ٢٢٩٢ ، ٢٢٩٣ ، ٢٢٩٤ ، ٢٢٩٥ ، ٢٢٩٦ ، ٢٢٩٧ ، ٢٢٩٨ ، ٢٢٩٩ ، ٢٣٠٠ ، ٢٣٠١ ، ٢٣٠٢ ، ٢٣٠٣ ، ٢٣٠٤ ، ٢٣٠٥ ، ٢٣٠٦ ، ٢٣٠٧ ، ٢٣٠٨ ، ٢٣٠٩ ، ٢٣١٠ ، ٢٣١١ ، ٢٣١٢ ، ٢٣١٣ ، ٢٣١٤ ، ٢٣١٥ ، ٢٣١٦ ، ٢٣١٧ ، ٢٣١٨ ، ٢٣١٩ ، ٢٣٢٠ ، ٢٣٢١ ، ٢٣٢٢ ، ٢٣٢٣ ، ٢٣٢٤ ، ٢٣٢٥ ، ٢٣٢٦ ، ٢٣٢٧ ، ٢٣٢٨ ، ٢٣٢٩ ، ٢٣٣٠ ، ٢٣٣١ ، ٢٣٣٢ ، ٢٣٣٣ ، ٢٣٣٤ ، ٢٣٣٥ ، ٢٣٣٦ ، ٢٣٣٧ ، ٢٣٣٨ ، ٢٣٣٩ ، ٢٣٤٠ ، ٢٣٤١ ، ٢٣٤٢ ، ٢٣٤٣ ، ٢٣٤٤ ، ٢٣٤٥ ، ٢٣٤٦ ، ٢٣٤٧ ، ٢٣٤٨ ، ٢٣٤٩ ، ٢٣٥٠ ، ٢٣٥١ ، ٢٣٥٢ ، ٢٣٥٣ ، ٢٣٥٤ ، ٢٣٥٥ ، ٢٣٥٦ ، ٢٣٥٧ ، ٢٣٥٨ ، ٢٣٥٩ ، ٢٣٦٠ ، ٢٣٦١ ، ٢٣٦٢ ، ٢٣٦٣ ، ٢٣٦٤ ، ٢٣٦٥ ، ٢٣٦٦ ، ٢٣٦٧ ، ٢٣٦٨ ، ٢٣٦٩ ، ٢٣٧٠ ، ٢٣٧١ ، ٢٣٧٢ ، ٢٣٧٣ ، ٢٣٧٤ ، ٢٣٧٥ ، ٢٣٧٦ ، ٢٣٧٧ ، ٢٣٧٨ ، ٢٣٧٩ ، ٢٣٨٠ ، ٢٣٨١ ، ٢٣٨٢ ، ٢٣٨٣ ، ٢٣٨٤ ، ٢٣٨٥ ، ٢٣٨٦ ، ٢٣٨٧ ، ٢٣٨٨ ، ٢٣٨٩ ، ٢٣٩٠ ، ٢٣٩١ ، ٢٣٩٢ ، ٢٣٩٣ ، ٢٣٩٤ ، ٢٣٩٥ ، ٢٣٩٦ ، ٢٣٩٧ ، ٢٣٩٨ ، ٢٣٩٩ ، ٢٤٠٠ ، ٢٤٠١ ، ٢٤٠٢ ، ٢٤٠٣ ، ٢٤٠٤ ، ٢٤٠٥ ، ٢٤٠٦ ، ٢٤٠٧ ، ٢٤٠٨ ، ٢٤٠٩ ، ٢٤١٠ ، ٢٤١١ ، ٢٤١٢ ، ٢٤١٣ ، ٢٤١٤ ، ٢٤١٥ ، ٢٤١٦ ، ٢٤١٧ ، ٢٤١٨ ، ٢٤١٩ ، ٢٤٢٠ ، ٢٤٢١ ، ٢٤٢٢ ، ٢٤٢٣ ، ٢٤٢٤ ، ٢٤٢٥ ، ٢٤٢٦ ، ٢٤٢٧ ، ٢٤٢٨ ، ٢٤٢٩ ، ٢٤٣٠ ، ٢٤٣١ ، ٢٤٣٢ ، ٢٤٣٣ ، ٢٤٣٤ ، ٢٤٣٥ ، ٢٤٣٦ ، ٢٤٣٧ ، ٢٤٣٨ ، ٢٤٣٩ ، ٢٤٤٠ ، ٢٤٤١ ، ٢٤٤٢ ، ٢٤٤٣ ، ٢٤٤٤ ، ٢٤٤٥ ، ٢٤٤٦ ، ٢٤٤٧ ، ٢٤٤٨ ، ٢٤٤٩ ، ٢٤٥٠ ، ٢٤٥١ ، ٢٤٥٢ ، ٢٤٥٣ ، ٢٤٥٤ ، ٢٤٥٥ ، ٢٤٥٦ ، ٢٤٥٧ ، ٢٤٥٨ ، ٢٤٥٩ ، ٢٤٦٠ ، ٢٤٦١ ، ٢٤٦٢ ، ٢٤٦٣ ، ٢٤٦٤ ، ٢٤٦٥ ، ٢٤٦٦ ، ٢٤٦٧ ، ٢٤٦٨ ، ٢٤٦٩ ، ٢٤٧٠ ، ٢٤٧١ ، ٢٤٧٢ ، ٢٤٧٣ ، ٢٤٧٤ ، ٢٤٧٥ ، ٢٤٧٦ ، ٢٤٧٧ ، ٢٤٧٨ ، ٢٤٧٩ ، ٢٤٨٠ ، ٢٤٨١ ، ٢٤٨٢ ، ٢٤٨٣ ، ٢٤٨٤ ، ٢٤٨٥ ، ٢٤٨٦ ، ٢٤٨٧ ، ٢٤٨٨ ، ٢٤٨٩ ، ٢٤٩٠ ، ٢٤٩١ ، ٢٤٩٢ ، ٢٤٩٣ ، ٢٤٩٤ ، ٢٤٩٥ ، ٢٤٩٦ ، ٢٤٩٧ ، ٢٤٩٨ ، ٢٤٩٩ ، ٢٥٠٠ ، ٢٥٠١ ، ٢٥٠٢ ، ٢٥٠٣ ، ٢٥٠٤ ، ٢٥٠٥ ، ٢٥٠٦ ، ٢٥٠٧ ، ٢٥٠٨ ، ٢٥٠٩ ، ٢٥١٠ ، ٢٥١١ ، ٢٥١٢ ، ٢٥١٣ ، ٢٥١٤ ، ٢٥١٥ ، ٢٥١٦ ، ٢٥١٧ ، ٢٥١٨ ، ٢٥١٩ ، ٢٥٢٠ ، ٢٥٢١ ، ٢٥٢٢ ، ٢٥٢٣ ، ٢٥٢٤ ، ٢٥٢٥ ، ٢٥٢٦ ، ٢٥٢٧ ، ٢٥٢٨ ، ٢٥٢٩ ، ٢٥٣٠ ، ٢٥٣١ ، ٢٥٣٢ ، ٢٥٣٣ ، ٢٥٣٤ ، ٢٥٣٥ ، ٢٥٣٦ ، ٢٥٣٧ ، ٢٥٣٨ ، ٢٥٣٩ ، ٢٥٤٠ ، ٢٥٤١ ، ٢٥٤٢ ، ٢٥٤٣ ، ٢٥٤٤ ، ٢٥٤٥ ، ٢٥٤٦ ، ٢٥٤٧ ، ٢٥٤٨ ، ٢٥٤٩ ، ٢٥٥٠ ، ٢٥٥١ ، ٢٥٥٢ ، ٢٥٥٣ ، ٢٥٥٤ ، ٢٥٥٥ ، ٢٥٥٦ ، ٢٥٥٧ ، ٢٥٥٨ ، ٢٥٥٩ ، ٢٥٦٠ ، ٢٥٦١ ، ٢٥٦٢ ، ٢٥٦٣ ، ٢٥٦٤ ، ٢٥٦٥ ، ٢٥٦٦ ، ٢٥٦٧ ، ٢٥٦٨ ، ٢٥٦٩ ، ٢٥٧٠ ، ٢٥٧١ ، ٢٥٧٢ ، ٢٥٧٣ ، ٢٥٧٤ ، ٢٥٧٥ ، ٢٥٧٦ ، ٢٥٧٧ ، ٢٥٧٨ ، ٢٥٧٩ ، ٢٥٨٠ ، ٢٥٨١ ، ٢٥٨٢ ، ٢٥٨٣ ، ٢٥٨٤ ، ٢٥٨٥ ، ٢٥٨٦ ، ٢٥٨٧ ، ٢٥٨٨ ، ٢٥٨٩ ، ٢٥٩٠ ، ٢٥٩١ ، ٢٥٩٢ ، ٢٥٩٣ ، ٢٥٩٤ ، ٢٥٩٥ ، ٢٥٩٦ ، ٢٥٩٧ ، ٢٥٩٨ ، ٢٥٩٩ ، ٢٦٠٠ ، ٢٦٠١ ، ٢٦٠٢ ، ٢٦٠٣ ، ٢٦٠٤ ، ٢٦٠٥ ، ٢٦٠٦ ، ٢٦٠٧ ، ٢٦٠٨ ، ٢٦٠٩ ، ٢٦١٠ ، ٢٦١١ ، ٢٦١٢ ، ٢٦١٣ ، ٢٦١٤ ، ٢٦١٥ ، ٢٦١٦ ، ٢٦١٧ ، ٢٦١٨ ، ٢٦١٩ ، ٢٦٢٠ ، ٢٦٢١ ، ٢٦٢٢ ، ٢٦٢٣ ، ٢٦٢٤ ، ٢٦٢٥ ، ٢٦٢٦ ، ٢٦٢٧ ، ٢٦٢٨ ، ٢٦٢٩ ، ٢٦٣٠ ، ٢٦٣١ ، ٢٦٣٢ ، ٢٦٣٣ ، ٢٦٣٤ ، ٢٦٣٥ ، ٢٦٣٦ ، ٢٦٣٧ ، ٢٦٣٨ ، ٢٦٣٩ ، ٢٦٤٠ ، ٢٦٤١ ، ٢٦٤٢ ، ٢٦٤٣ ، ٢٦٤٤ ، ٢٦٤٥ ، ٢٦٤٦ ، ٢٦٤٧ ، ٢٦٤٨ ، ٢٦٤٩ ، ٢٦٥٠ ، ٢٦٥١ ، ٢٦٥٢ ، ٢٦٥٣ ، ٢٦٥٤ ، ٢٦٥٥ ، ٢٦٥٦ ، ٢٦٥٧ ، ٢٦٥٨ ، ٢٦٥٩ ، ٢٦٦٠ ، ٢٦٦١ ، ٢٦٦٢ ، ٢٦٦٣ ، ٢٦٦٤ ، ٢٦٦٥ ، ٢٦٦٦ ، ٢٦٦٧ ، ٢٦٦٨ ، ٢٦٦٩ ، ٢٦٧٠ ، ٢٦٧١ ، ٢٦٧٢ ، ٢٦٧٣ ، ٢٦٧٤ ، ٢٦٧٥ ، ٢٦٧٦ ، ٢٦٧٧ ، ٢٦٧٨ ، ٢٦٧٩ ، ٢٦٨٠ ، ٢٦٨١ ، ٢٦٨٢ ، ٢٦٨٣ ، ٢٦٨٤ ، ٢٦٨٥ ، ٢٦٨٦ ، ٢٦٨٧ ، ٢٦٨٨ ، ٢٦٨٩ ، ٢٦٩٠ ، ٢٦٩١ ، ٢٦٩٢ ، ٢٦٩٣ ، ٢٦٩٤ ، ٢٦٩٥ ، ٢٦٩٦ ، ٢٦٩٧ ، ٢٦٩٨ ، ٢٦٩٩ ، ٢٧٠٠ ، ٢٧٠١ ، ٢٧٠٢ ، ٢٧٠٣ ، ٢٧٠٤ ، ٢٧٠٥ ، ٢٧٠٦ ، ٢٧٠٧ ، ٢٧٠٨ ، ٢٧٠٩ ، ٢٧١٠ ، ٢٧١١ ، ٢٧١٢ ، ٢٧١٣ ، ٢٧١٤ ، ٢٧١٥ ، ٢٧١٦ ، ٢٧١٧ ، ٢٧١٨ ، ٢٧١٩ ، ٢٧٢٠ ، ٢٧٢١ ، ٢٧٢٢ ، ٢٧٢٣ ، ٢٧٢٤ ، ٢٧٢٥ ، ٢٧٢٦ ، ٢٧٢٧ ، ٢٧٢٨ ، ٢٧٢٩ ، ٢٧٣٠ ، ٢٧٣١ ، ٢٧٣٢ ، ٢٧٣٣ ، ٢٧٣٤ ، ٢٧٣٥ ، ٢٧٣٦ ، ٢٧٣٧ ، ٢٧٣٨ ، ٢٧٣٩ ، ٢٧٤٠ ، ٢٧٤١ ، ٢٧٤٢ ، ٢٧٤٣ ، ٢٧٤٤ ، ٢٧٤٥ ، ٢٧٤٦ ، ٢٧٤٧ ، ٢٧٤٨ ، ٢٧٤٩ ، ٢٧٥٠ ، ٢٧٥١ ، ٢٧٥٢ ، ٢٧٥٣ ، ٢٧٥٤ ، ٢٧٥٥ ، ٢٧٥٦ ، ٢٧٥٧ ، ٢٧٥٨ ، ٢٧٥٩ ، ٢٧٦٠ ، ٢٧٦١ ، ٢٧٦٢ ، ٢٧٦٣ ، ٢٧٦٤ ، ٢٧٦٥ ، ٢٧٦٦ ، ٢٧٦٧ ، ٢٧٦٨ ، ٢٧٦٩ ، ٢٧٧٠ ، ٢٧٧١ ، ٢٧٧٢ ، ٢٧٧٣ ، ٢٧٧٤ ، ٢٧٧٥ ، ٢٧٧٦ ، ٢٧٧٧ ، ٢٧٧٨ ، ٢٧٧٩ ، ٢٧٨٠ ، ٢٧٨١ ، ٢٧٨٢ ، ٢٧٨٣ ، ٢٧٨٤ ، ٢٧٨٥ ، ٢٧٨٦ ، ٢٧٨٧ ، ٢٧٨٨ ، ٢٧٨٩ ، ٢٧٩٠ ، ٢٧٩١ ، ٢٧٩٢ ، ٢٧٩٣ ، ٢٧٩٤ ، ٢٧٩٥ ، ٢٧٩٦ ، ٢٧٩٧ ، ٢٧٩٨ ، ٢٧٩٩ ، ٢٨٠٠ ، ٢٨٠١ ، ٢٨٠٢ ، ٢٨٠٣ ، ٢٨٠٤ ، ٢٨٠٥ ، ٢٨٠٦ ، ٢٨٠٧ ، ٢٨٠٨ ، ٢٨٠٩ ، ٢٨١٠ ، ٢٨١١ ، ٢٨١٢ ، ٢٨١٣ ، ٢٨١٤ ، ٢٨١٥ ، ٢٨١٦ ، ٢٨١٧ ، ٢٨١٨ ، ٢٨١٩ ، ٢٨٢٠ ، ٢٨٢١ ، ٢٨٢٢ ، ٢٨٢٣ ، ٢٨٢٤ ، ٢٨٢٥ ، ٢٨٢٦ ، ٢٨٢٧ ، ٢٨٢٨ ، ٢٨٢٩ ، ٢٨٣٠ ، ٢٨٣١ ، ٢٨٣٢ ، ٢٨٣٣ ، ٢٨٣٤ ، ٢٨٣٥ ، ٢٨٣٦ ، ٢٨٣٧ ، ٢٨٣٨ ، ٢٨٣٩ ، ٢٨٤٠ ، ٢٨٤١ ، ٢٨٤٢ ، ٢٨٤٣ ، ٢٨٤٤ ، ٢٨٤٥ ، ٢٨٤٦ ، ٢٨٤٧ ، ٢٨٤٨ ، ٢٨٤٩ ، ٢٨٥٠ ، ٢٨٥١ ، ٢٨٥٢ ، ٢٨٥٣ ، ٢٨٥٤ ، ٢٨٥٥ ، ٢٨٥٦ ، ٢٨٥٧ ، ٢٨٥٨ ، ٢٨٥٩ ، ٢٨٦٠ ، ٢٨٦١ ، ٢٨٦٢ ، ٢٨٦٣ ، ٢٨٦٤ ، ٢٨٦٥ ، ٢٨٦٦ ، ٢٨٦٧ ، ٢٨٦٨ ، ٢٨٦٩ ، ٢٨٧٠ ، ٢٨٧١ ، ٢٨٧٢ ، ٢٨٧٣ ، ٢٨٧٤ ، ٢٨٧٥ ، ٢٨٧٦ ، ٢٨٧٧ ، ٢٨٧٨ ، ٢٨٧٩ ، ٢٨٨٠ ، ٢٨٨١ ، ٢٨٨٢ ، ٢٨٨٣ ، ٢٨٨٤ ، ٢٨٨٥ ، ٢٨٨٦ ، ٢٨٨٧ ، ٢٨٨٨ ، ٢٨٨٩ ، ٢٨٩٠ ، ٢٨٩١ ، ٢٨٩٢ ، ٢٨٩٣ ، ٢٨٩٤ ، ٢٨٩٥ ، ٢٨٩٦ ، ٢٨٩٧ ، ٢٨٩٨ ، ٢٨٩٩ ، ٢٩٠٠ ، ٢٩٠١ ، ٢٩٠٢ ، ٢٩٠٣ ، ٢٩٠٤ ، ٢٩٠٥ ، ٢٩٠٦ ، ٢٩٠٧ ، ٢٩٠٨ ، ٢٩٠٩ ، ٢٩١٠ ، ٢٩١١ ، ٢٩١٢ ، ٢٩١٣ ، ٢٩١٤ ، ٢٩١٥ ، ٢٩١٦ ، ٢٩١٧ ، ٢٩١٨ ، ٢٩١٩ ، ٢٩٢٠ ، ٢٩٢١ ، ٢٩٢٢ ، ٢٩٢٣ ، ٢٩٢٤ ، ٢٩٢٥ ، ٢٩٢٦ ، ٢٩٢٧ ، ٢٩٢٨ ، ٢٩٢٩ ، ٢٩٣٠ ، ٢٩٣١ ، ٢٩٣٢ ، ٢٩٣٣ ، ٢٩٣٤ ، ٢٩٣٥ ، ٢٩٣٦ ، ٢٩٣٧ ، ٢٩٣٨ ، ٢٩٣٩ ، ٢٩٤٠ ، ٢٩٤١ ، ٢٩٤٢ ، ٢٩٤٣ ، ٢٩٤٤ ، ٢٩٤٥ ، ٢٩٤٦ ، ٢٩٤٧ ، ٢٩٤٨ ، ٢٩٤٩ ، ٢٩٥٠ ، ٢٩٥١ ، ٢٩٥٢ ، ٢٩٥٣ ، ٢٩٥٤ ، ٢٩٥٥ ، ٢٩٥٦ ، ٢٩٥٧ ، ٢٩٥٨ ، ٢٩٥٩ ، ٢٩٦٠ ، ٢٩٦١ ، ٢٩٦٢ ، ٢٩٦٣ ، ٢٩٦٤ ، ٢٩٦٥ ، ٢٩٦٦ ، ٢٩٦٧ ، ٢٩٦٨ ، ٢٩٦٩ ، ٢٩٧٠ ، ٢٩٧١ ، ٢٩٧٢ ، ٢٩٧٣ ، ٢٩٧٤ ، ٢٩٧٥ ، ٢٩٧٦ ، ٢٩٧٧ ، ٢٩٧٨ ، ٢٩٧٩ ، ٢٩٨٠ ، ٢٩٨١ ، ٢٩٨٢ ، ٢٩٨٣ ، ٢٩٨٤ ، ٢٩٨٥ ، ٢٩٨٦ ، ٢٩٨٧ ، ٢٩٨٨ ، ٢٩٨٩ ، ٢٩٩٠ ، ٢٩٩١ ، ٢٩٩٢ ، ٢٩٩٣ ، ٢٩٩٤ ، ٢٩٩٥ ، ٢٩٩٦ ، ٢٩٩٧ ، ٢٩٩٨ ، ٢٩٩٩ ، ٣٠٠٠ ، ٣٠٠١ ، ٣٠٠٢ ، ٣٠٠٣ ، ٣٠٠٤ ، ٣٠٠٥ ، ٣٠٠٦ ، ٣٠٠٧ ، ٣٠٠٨ ، ٣٠٠٩ ، ٣٠١٠ ، ٣٠١١ ، ٣٠١٢ ، ٣٠١٣ ، ٣٠١٤ ، ٣٠١٥ ، ٣٠١٦ ، ٣٠١٧ ، ٣٠١٨ ، ٣٠١٩ ، ٣٠٢٠ ، ٣٠٢١ ، ٣٠٢٢ ، ٣٠٢٣ ، ٣٠٢٤ ، ٣٠٢٥ ، ٣٠٢٦ ، ٣٠٢٧ ، ٣٠٢٨ ، ٣٠٢٩ ، ٣٠٣٠ ، ٣٠٣١ ، ٣٠٣٢ ، ٣٠٣٣ ، ٣٠٣٤ ، ٣٠٣٥ ، ٣٠٣٦ ، ٣٠٣٧ ، ٣٠٣٨ ، ٣٠٣٩ ، ٣٠٤٠ ، ٣٠٤١ ، ٣٠٤٢ ، ٣٠٤٣ ،

على سقوط عفة القاذف، فإن عجز عن الإثبات
فليس له أن يحمل القاذف.

سقوط الإحصان :

١٧ - يسقط الإحصان بفقد شرط من شروطه، فمن
أصابعه : من أو ثمة أو ورق بطل إحصانه. والمرتد
ببطل إحصانه عند من يحمل الإسلام شرطاً في
الإحصان. ولا حد على القاذف إذا تخلف شرط من
شروط الإحصان في القاذف، وإنما عليه التمسك إذا
عجز عن إثبات صحة ماخذه به. ويرى الأئمة
الثلاثة توفر شروط الإحصان إلى حالة إقامة الحد،
بخلاف الأئمة يرى أن الإحصان لا يشترط إلا
وقت القاذف ولا يشترط بعده. (١)

أثر الإحصان في القذف :

١٨ - إحصان المقتوف يوجب عقوبتين : جلد
القذف، وهي عقوبة أصلية، وعدم قبول شهادته،
وهي عقوبة تبعية على تفهين موطنه مصطلح :
« قذف ».

أثر الردة على الإحصان بنوعيه :

١٩ - إوازلة المحسن لا يبطل إحصانه عند من لا
يشترط الإسلام في الإحصان كالشافعي وأحمد (٢)،
وبولغتها أبو يوسف من أصحاب أبي حنيفة،
وحجبت أم النبي صلى الله عليه وسلم بدم يهوديين

صاف المحبوب، وقال ابن المنذر : وكذلك الرنقاء،
وقال الحسن : لا حد على قاذف المحسن، لأن العار
منتبت عن هؤلاء للعلم بكذب القاذف والحد إما
يجب لغير العار.

وعند أحمد يجب الحد على قاذف المحسن
والمحبوب والمرضى والمترنقاء والغرقاء لمعوم قوله
نعمالي : « وَالَّذِينَ يَزْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ ثُمَّ لَا يَأْتُوا
بِأَرْبَعَةِ شُهَدَاءَ فَخَبِلُوا لَهُمْ تِسْعٌ خِطَفٌ » (١)
والرنقاء داخل في معوم هذا، ولأنه قاذف
لمحسن ويلزمه الحد كقاذف القادر على الوطء، ولأن
إسكان الوطء أمر عفي لا يعطيه كثير من الناس فلا
يشتمى العار عنه من لم يعطيه بدون الحد، فيجب
كقذف المريض (٢).

إثبات الإحصان في القذف :

٢٠ - كل معوم معمول حاله على العفة عالم بقصر
الزنى. أو يثبت عليه بأربعة عدول، فإذا قذف
نساء الزنى فالطالب بإثبات الزنى وعدم العفة هو
لعاذف، لقوله تعالى : « وَالَّذِينَ يَزْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ
ثُمَّ لَا يَأْتُوا بِأَرْبَعَةِ شُهَدَاءَ فَخَبِلُوا لَهُمْ تِسْعٌ
خِطَفٌ ».

وأما المقتوف فلا يطالب بإثبات العفة، لأن
الأساس معمولون عليها حتى يثبت القاذف خلافه،
فإذا أثر القاذف بإحصان المقتوف ثبت الإحصان.
وإن أنكرك القاذف الإحصان فعليه أن يقدم البرهان

(١) سورة البقرة ٢٢

(٢) الفرس ٥٤، الطهارة، وإن عجز عن ١٩٨/٣، والسرقي

٣٢٦/٤

(١) ابن عباس ١٩٨/٣، والسرقي ٣٢٦/٤، والمذهب ٣٧٤/٢

(الفرس ١٩٨/٣ ط القاهرة.

(٢) الفرس ١٩٨/٣ ط القاهرة

احضال

التعريف :

١ - إحتلال في الدعة مصداقاً لحال صد حرم،
 ٢ - إحتلال له السيء، أي حطه له جلالاً.
 ٣ - يأتي بمعنى تنمر وهو إحتلال لغة في حرم، أي دخوله في
 أشهر إحتلال، أو جوداً في حرم، أو حتى أنه ما حرم عليه
 من عظومات الخمر.^(١)

ولم يستعمل الفقهاء، لفظ «إحلال» إلا
للمنتحب عن معاني غيره من الألفاظ الشبيهة مثل
«استحلال»، «تخجيل»، «تحلل»، «تحول» فهي التي
أكثر الفقهاء استعمالها، لكنهم استعملوا
«الإحلال» بمعنى الإزالة من «نهي أو ظلمة»
وأما ما ذهبوا إليه لبعض الإحلال بأنهي الكفوي
فيراد به الإطلاقات التالية:

٢- قصص مائدة الخروج من الإحرام عبر القدح
ماتحتل، أما لتعبر بالإحلال في هذه الحالة فهو
الغوى، (ر: تحلل).

ب — وفي مساء يوم الجمعة ١٤٢٢ هـ الموافق ١٩٠١ م
علاوة على ذلك، جاء في نسخة أخرى من المخطوط (١٢٢) :
استعملت.

زبها، ولو كان الإسلام شرطاً في الإحصان مارجها،
ثم هذا داخل في عموم قوله صلى الله عليه وسلم :
«أو زنى بعد إحصان»^١، وبأنه زنى بعد إحصان
فكان حده الرجم كما لا يخفى.

ونفراً لأن أبا حنيفة يجعل للإسلام شرحاً في الإحصان والحسين إذا أراد يطل حصانه، وحجته حديث الرسول صلى الله عليه وسلم : « من أشرك بالله خسر »^(١)

فكذلك المرند لا يسفي محصنا لفقده شرط من شروط الإحصان وهو الإسلام. وبهذا العهد مالك، وذهب إلى أن إذا ثبت للرجل وانراؤه حكم الإحصان سواء في إحصان ارجم أو مخذوف، ثم أريد عن الإسلام فإنه يسقط عنه حكم الإحصان، فإن رجع إلى الإسلام لم يكن محصنا إلا بإحصان متأخر. واستدل مالك على ذلك بقول الله تعالى: «لَئِنْ أَشْرَكْتَ يَتَخَفَتُنْ عَلْمَةُ»^١ وهذا قد أشرك، فوجب أن يحيط كل عمل كان عمله.

(۱) خدمت : ان کو زیری کا رواج انجمن ہے۔

(٥) حديث: «مَنْ لَبَسَ مَا فِي...» أخرجه إسماعيل بن راهوية في مسنده، ومن طريقه زرارة، عن أبيه، قال: «الْعَصَبُ مَرْقُوفٌ»، وزجج صاحب الفتح رحمه الله (ج ١ - الرتبة ١٢٢٢، وجمع أنبأه ١٢٢٢).

(٢) سورة الحديد ٦٥ واحداً اتموه. †††

(١) انما يقع ، ولا بد من العلم به - والى ذلك ما ذكره في المتن.

(٢) نسخة "عبرت"، اتحد القرويين، والقرون ٢٥١/٨
ط. مصطفى الخليلي - (إحصاء ٢٩١/٣ ط. الرعي

(*) المصدر: المجلد ١٠، ص ٢٠٢، من إصداره المكتبي،
والطبع ٢٠٠٥ م.

إحلال ٢ - ٣ - أحياء - إحياء البيت الحرام ١

«صحبها بعد الحديب» أي أحياء في كتاب الله تعالى :
(وَالْحِلَّةُ الَّتِي أُتْسِلَ الرِّيحُ فَتَبَيَّرَ مَعَهُ فَتُفَنِّئُهُ إِلَيَّ)
يُنْدُو شَيْئًا فَأُخْبِرُ بِهَا بِه الْأَرْضُ بَعْدَ مُوجِئِهَا كَذَلِكَ
الْأُتْسِلُ (١)

ولم يخرج استعجال الفقه « إحياء » عن
استحي اللغوي ، فقالوا : « إحياء الموات » ، وأرادوا
حديث إحياء الأرض المواتة ، وقالوا : إحياء الكس ،
رحباء ما بين المشاهدين ، وأرادوا بذلك شعبه
والصلاة والتذكير ، وعدم تعمله وجعله كالكس في
عاقبه ، أي يقولوا : إحياء السب الحرام ، وأرادوا بذلك
دوام وحدته ، تخرج والعسرة ، وعدم الانقطاع عنه
كالانقطاع عن الميت ، وهكذا ، وقالوا : إحياء النسبة
وأرادوا سادة العمل شعبية من شعائر الإسلام بعد
عمل النعم بها .

وتختلف الإحياء بحسب ما يقصد فيه .
فهذا :

أ - إحياء البيت الحرام .

ب - إحياء النسبة .

ج - إحياء القبل .

د - إحياء الموات .

والمراد بإحياء البيت الحرام عند الفقهاء عبارة
السبب الصحيح ، وبإحياء النسبة عند بعضهم ، تشبيها
بالحكم المعتبر بالحلي ، ولغير المصور بالميت . (٢)

ج - إحياء النسبة ، أي إحياء النسبة التي هي
أصل النسبة . (٣)

د - إحياء الموات ، أي إحياء الموات الذي هو
المراد به الموات . (٤)

الحكم الإجمالي :

٢ - يختلف الحكم بحسب اختلاف إطلاء المقطع
(إحياء) على ما سبق في التمهيد .

مواضع استصحاب :

٣ - يرجع في كل اختلاف إلى مصطلحه .

أَحْيَاءُ

أحيا : أحيوا

أحياء البيت الحرام

التعريف :

١ - إحياء البيت الحرام ، وهو جعل شيء
أحياء ، أي إحياء في ذاته ، أي إحياء في ذاته ، أي إحياء
أحد إحياء ، أي جعله حيا ، وأحياء الأرض ، أي

(١) ١٠٠٠

(٢) ١٠٠٠

(٣) ١٠٠٠

(٤) ١٠٠٠

(٥) ١٠٠٠

(٦) ١٠٠٠

(٧) ١٠٠٠

(٨) ١٠٠٠

(٩) ١٠٠٠

الحكم الإجمالي :

٢ - نص المالكية والشافعية والحنابلة على أن إحياء البيت الحرام بالخير فرض كفاية لكل عام على المسلمين في الجملة . وهذا لا يتعارض مع كونه فرض عين في العمر مرة واحدة على كل من استطاع إليه سبيلا كما هو معلوم من الدين بالضرورة ، لأن المسألة مفروضة فيما إذا لم ينجح عدد من المسلمين فوضاً ولا تطوعاً بمن يحصل بهم الشعار مرة في كل عام ، فإن الإثم يلقى الجميع ، إذ المقصود الأعظم ببناء الكعبة هو الخير ، فكان به إحيائها ، ولما أخرجه عبد الرزاق في مصنفه عن ابن عباس رضي الله عنهما : « لو ترك الناس زيارة هذا البيت مائةً واحداً ما أعطوا » .

ومثله الخير في ذلك العمرة عند الشافعية والحنابلة من المالكية .

ولا يخفى عنها الطواف والاعتكاف والصلاة ونحو ذلك ، وإن كانت هذه الطاعات واجبة أيضاً في المسجد الحرام وجوباً على الكفاية ، فإن التعظيم وإحياء البقعة يحصل بجميع ذلك .

وتتبعاً على هذا فقد نص المالكية على أنه يجب على إمام المسلمين أن يرسل جماعة في كل سنة لإقامة الموسم ، وإن لم يكن هناك إمام فعل جماعة المسلمين .^(١)

هذه ولم نجد فيها وقفت عليه نعتاً للحنفية على ذلك .

مواطن البحث :

٣ - تناول الفقهاء حكم إحياء البيت الحرام بالتفصيل في أول كتاب الجهاد ، لأن فيه حكم الجهاد ، وهو الوجوب الكفائي ، حيث تعرضوا لتمرير الواجب على الكفاية وذكر شيء من فروض الكفايات وأحكامها ، كما ذكره بعضهم في أول كتاب الحج عند الكلام على حكم الحج ، والذين جمعوا أحكام المساجد في تأليف خاصة ، أو عقدها في كتبهم فصلاً خاصاً بأحكام المسجد الحرام ، تعرضوا له أيضاً كالسيد الزركشي رحمه الله في كتابه : « إعلام الساجد بأحكام المساجد » .

إحياء السنة

التعريف :

١ - السنة : الطريقة المسلوكة في الدين . والمراد بإحياء السنة هنا : إضافة العمل بشعيرة من شأها الإسلام بعد إتمام انقضاءها .

الحكم الإجمالي ، ومواطن البحث :

٢ - إحياء السنة المسماة المطلوبة شرعاً إما على سبيل فرض الكفاية ، وهو الأصل ، وإما على سبيل فرض العين ، وإما على سبيل التذنب ، وتفصيل ذلك في مصطلح : أمر بالمعروف .^(١)

(١) انظر ١/١٨٣ ، وكتشاف النصاب ٢/٣٧٥ ط الرياض ، وإعلام الساجد ص ٨٦ ، ومطالع ٢/٢٩٥ ، والفرغني ١-٨/٢

(١) كتاب إصلاحات الخليل ٢/٧٤ ط مكتبة

وكن واحد منها قد سبقه يوم بعد صلاة العشاء
وقد لا يسبقه يوم.

بسم التهجيد :

٢ - التهجد لا يكون إلا بعد نوم^(١) ولكن يطلقه
كثير من الفقهاء على صلاة الليل مطلقاً.^(٢)

مشروعيته :

٤ - اتفق الفقهاء على أنه يندب إحياء الليالي
النافعة التي ورد بشأنها نص، كما يندب إحياء أي
ليلة من الليالي، لقول عائشة رضي الله عنها : « كان
رسول الله صلى الله عليه وسلم ينام أول الليل ويحيي
آخره »^(٣) لأن الشطوط بالعادة في الليل، كالعادة
والاستغفار في سعادته مستحب استحباباً مؤكداً،
وخاصة في النصف الأخير من الليل، وإحياء في
الأسحار، لقوله تعالى : « وَالْمُسْتَغْفِرِينَ
بِالْأَسْحَارِ »^(٤) وحديث حابر جرجوعاً : « إن في الليل
للساعة لا يوافقها رجل مسلم يسأل الله خيراً من أمر
الدين والآخر إلا أعطاه الله إياه » رواه مسلم^(٥).

(١) حاشي صاحب ٢٢٨/١، والبرق ٢٣٠/١ ط الأولى - دار
وحدانية بن هادي ٢٢٩/١، وشيخة السموني ١١٢/٢ طبع
دار الفكر.

(٢) حاشية السموني ٢٢٩/٢

(٣) حديث عائشة « كان رسول الله ينام أول الليل ... ثم يخرج
البيهقي ينفذ « كان ينام أوله ويقوم آخره يصلي » وقال
ابن حجر : « أخرجه مسلم » فتح الباري ٣/٣ ط الرسالة.

(٤) سورة آل عمران ١٧٧

(٥) حديث جابر « إن في الليل لساعة ... أخرجه إمام أحمد
ومسلم في الصلاة عن جابر (يفض القدير ١٧٢/٥)

إحياء الليل

التعريف :

١ - الإحياء في اللغة جس الشيء حيّاً^(١) أو يريه
لعينه من قوهم : « إحياء . إيل » قضاء الليل أو
كثيره بالمبادء، كالصلاة والذكر وقراءة القرآن ونحو
ذلك^(٢) وبذلك تكون المدة هي أكثر الليل، ويكون
لعمل عام، في كل عبادة.

الألفاظ ذات الصلة :

أ - قيام الليل :

٢ - استيفاء من كلام الفقهاء، فن قيام الليل قد لا
يكون مستغرقاً لأكثر الليل، بل يتحقق بتمام ساعة
منه^(٣) أو : العمل به فهو الصلاة دون غيرها . وقد
يطلقون قيام الليل على إحياء الليل، فقد قال في
مرآة الخلاج : معنى القيام أن يكون مستغلاً معظم
الليلة بطاعة، وقبل ساعة منه، يقرأ القرآن أو يسمع
الحديث أو يسمع أو يصلي على النبي صلى الله عليه
وسلم^(٤).

(١) معجم مقاييس اللغة والقاموس المحقق.

(٢) حاشية ابن عابدس ١٦٠/١ طبع برزق الأولى - شرح
البهاج ١٢٧/٢ طبع بعض سبي ٥١٣/١.

(٣) ابن عابدس ١٦٠/١

(٤) مرآة الخلاج حاشية عن حاشي ٢١٩ طبع لصحة
تأليفه.

كرهه - اجتماع النعمد لقليل عليه إن كان اجتماعهم في مكان غير مشهر، إلا أن تكون الليلة التي يحضرون لإحيائها من الليالي التي صُرِّحَ بدعوة الجميع فيها، كليلة النصف من شعبان، وليلة عاشوراء، فبكره. (١)

إحياء الليل كله :

٧ - صرح المشافعية والحنابلة بكراهة قيام الليل كله لحديث عائشة: «مارأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم قام ليلة حتى الصباح». (٢) ورواه مسلم. واستثنوا إحياء ليلك مخصوصة، لحديث عائشة: «كان إذا دخل العشر الأول والخميس من رمضان أحيا الليل كله». (٣) متفق عليه.

كيفية :

٨ - يكون إحياء الليل بكل عبادة، كالأصلاة، وقرأة القرآن والأحاديث، وسماعها، وبالنسبوع والثناء والصلاة والسلام على النبي صلى الله عليه وسلم. (٤)

و يصلي في إحياء الليل ولور كثيرين.

والتفصيل في عدد ما يصلي وكونه متى أو

(١) لغزني ٣٩١/١ ط دار دار بيروت.

(٢) لمصنف ٤٧٤، وشرح الروض ٤٠٨/١، وكتب في القبايع ١٣٧/١ ط مشاية. وحديث عائشة عزله النووي في المصحيح (١٧/٤) هذا القول إلى صحيح مسلم، ولم نجده عند مسلم. والذي عناه - مع - من قبله لا ولا صلى ليلة إلى صبح ... الحديث (صحيح مسلم ١١٤/١) بتحقيق محمد عبد الباقي.

(٣) رماض الله لمصنف ٤٣٦.

(٤) الدر المنثور في الحديث من هاديين ٤١٠ - ٤١١.

فهر مما يدخل في النصوص الكثيرة التي تحض على العبادة. (١)

أنواعه :

٥ - أ - إحياء ليلك مخصوصة ورد نص بإحيائها كالعشر لأواخر من رمضان، والعشر الأول من ذي الحجة.

ب - إحياء ما بين المغرب والعشاء من كل ليلة. وهذا النوع موضوع البحث.

الاجتماع لإحياء الليل :

٦ - كره الخنعية والشافعية الاجتماع لإحياء ليلة من الليالي في المساجد غير التراويح. (٢) ويرون أن من السنة إحياء الناس الليل فرادى. (٣) وذهب الشافعية إلى أنه يكره ذلك، و يصح مع الكراهة. ولجاء الحنابلة بإحياء الليل بصلاته قيام الليل جماعة، كما أجازوا صلاته منفردا، لأن رسول الله صلى الله عليه وسلم فعل الأمرين، ولكن كان أكثر تطوعه منفردا، فحصل بمحذوفة مرة، ومانع عباس مرة، وبأنس وأمه مرة. (٤)

وفرق المالكية في الاجتماع على إحياء الليل بقباهه بين الجماعة الكثيرة والجماعة القليلة، وبين الأماكن المشهورة والمكان غير المشهورة، فأجازوا - بلا

(١) المجموع ٤٧٤ ط الأولى بالمطبعة الشريفة.

(٢) حديثه ابن حبان ٤٦٦/١، والبحر الزخار ٥٠٧/١ مطبوعة السعادة، وأبسط ١١٤/١ طبع مطبعة السعادة.

(٣) حديثه ابن حبان ٤٦٦/١، وأبسط المطالب شرح روض الطالب ٢٠٠/١ نشر المكتبة الإسلامية.

(٤) لمصنف ٧٧٤ ط ثلاثة شمار.

أحياء الليالي الفاضلة :

٩ - القيل والقال في قصة النبي وردت الآثار بعضها:

ليلة الجمعة، وليلة الإثنين، وإلياني رمضان،
وتنص منه إلياني العشر الأواخر منه، وتنص منه ليلة
الجمعة، وسباني "العشر الأول من ذي الحجة"، وهذه
حسب شعبك، وأنبئة الأول من رجب،
وحكم إساءة هذه الليالي هــ نـ

أحياء ليلة الجمعة :

١٠ - نصير الشامي على كراهه محضه كذا
 بأربعة أيام بجملة، كذا، و سلم في صحيحه من
 قول رسول الله صلى الله عليه وسلم: «لا تغصوا ليلة
 الجمعة بقباح من بين المأذي»^(١)
 أما حديثها بنبر صلاة فلا يكره، لاسيما، بجملة
 على السبي صلى الله عليه وسلم، فإن ذلك مطلوب
 بها.

ولا يكره حياؤها مصيبة بل ما قبلها، أو إلى ما بعدها، أو إليها، فبما عني مذكوروه في الصوم. (٢٠)

وفظاهر كلام بعض الحنفية نيب إحدتها بغير
الصلوة، لأن صاحب مرآة العارفين ساء حديث:
الخنس لسان لا يرد فيه الدعاء، بللة الجمعة، وأول
سنة من رجب، ولبلة لهرس من شعبان، وللبنة

[illegible]
$$v \in \Lambda_1^* \Rightarrow v \in \Lambda_2^* \text{ (resp. } v \in \Lambda_3^* \text{)}$$

٤٠٣. موعظه (فيما يلي)

وَكَيْفَ يَجِزِيهِ أَنْ يُخَيَّرَ الْبَيْتَ بِأَمْرٍ لَهُ أَنْ
يُحِبَّ الدُّعَاءَ وَالْإِسْتِغْفَارَ فَيُفَضِّلَ مِنْ أَمْرِ الْبَيْتِ
أَنْ يَكُونَ مِنَ الدُّعَاءِ وَالْإِسْتِغْفَارِ فِي سَاعَاتِ الْبَيْتِ
كَيْفَ. وَتَكُونُ الْفَضْلُ لِلدُّعَاءِ وَالْإِسْتِغْفَارِ عِنْدَ
الْأَمْرِ (٢١)

[illegible]

١٧) دشتيا لى حديد (١٩٦٠)، حديد لى على مرالى انقلاب
ص ٢٧٧، و دشتيا (١٩٦٩)، نشر ... حياء ابحاث اهرمى .
١٨) محمد (١٩٧٦)، ويلى اناج ١، ٩١، ٩٢، ٩٣، ٩٤، ٩٥، ٩٦، ٩٧، ٩٨، ٩٩، ١٠٠، ١٠١، ١٠٢، ١٠٣، ١٠٤، ١٠٥، ١٠٦، ١٠٧، ١٠٨، ١٠٩، ١١٠، ١١١، ١١٢، ١١٣، ١١٤، ١١٥، ١١٦، ١١٧، ١١٨، ١١٩، ١٢٠، ١٢١، ١٢٢، ١٢٣، ١٢٤، ١٢٥، ١٢٦، ١٢٧، ١٢٨، ١٢٩، ١٣٠، ١٣١، ١٣٢، ١٣٣، ١٣٤، ١٣٥، ١٣٦، ١٣٧، ١٣٨، ١٣٩، ١٤٠، ١٤١، ١٤٢، ١٤٣، ١٤٤، ١٤٥، ١٤٦، ١٤٧، ١٤٨، ١٤٩، ١٥٠، ١٥١، ١٥٢، ١٥٣، ١٥٤، ١٥٥، ١٥٦، ١٥٧، ١٥٨، ١٥٩، ١٦٠، ١٦١، ١٦٢، ١٦٣، ١٦٤، ١٦٥، ١٦٦، ١٦٧، ١٦٨، ١٦٩، ١٧٠، ١٧١، ١٧٢، ١٧٣، ١٧٤، ١٧٥، ١٧٦، ١٧٧، ١٧٨، ١٧٩، ١٨٠، ١٨١، ١٨٢، ١٨٣، ١٨٤، ١٨٥، ١٨٦، ١٨٧، ١٨٨، ١٨٩، ١٩٠، ١٩١، ١٩٢، ١٩٣، ١٩٤، ١٩٥، ١٩٦، ١٩٧، ١٩٨، ١٩٩، ٢٠٠، ٢٠١، ٢٠٢، ٢٠٣، ٢٠٤، ٢٠٥، ٢٠٦، ٢٠٧، ٢٠٨، ٢٠٩، ٢١٠، ٢١١، ٢١٢، ٢١٣، ٢١٤، ٢١٥، ٢١٦، ٢١٧، ٢١٨، ٢١٩، ٢٢٠، ٢٢١، ٢٢٢، ٢٢٣، ٢٢٤، ٢٢٥، ٢٢٦، ٢٢٧، ٢٢٨، ٢٢٩، ٢٣٠، ٢٣١، ٢٣٢، ٢٣٣، ٢٣٤، ٢٣٥، ٢٣٦، ٢٣٧، ٢٣٨، ٢٣٩، ٢٤٠، ٢٤١، ٢٤٢، ٢٤٣، ٢٤٤، ٢٤٥، ٢٤٦، ٢٤٧، ٢٤٨، ٢٤٩، ٢٥٠، ٢٥١، ٢٥٢، ٢٥٣، ٢٥٤، ٢٥٥، ٢٥٦، ٢٥٧، ٢٥٨، ٢٥٩، ٢٦٠، ٢٦١، ٢٦٢، ٢٦٣، ٢٦٤، ٢٦٥، ٢٦٦، ٢٦٧، ٢٦٨، ٢٦٩، ٢٧٠، ٢٧١، ٢٧٢، ٢٧٣، ٢٧٤، ٢٧٥، ٢٧٦، ٢٧٧، ٢٧٨، ٢٧٩، ٢٨٠، ٢٨١، ٢٨٢، ٢٨٣، ٢٨٤، ٢٨٥، ٢٨٦، ٢٨٧، ٢٨٨، ٢٨٩، ٢٩٠، ٢٩١، ٢٩٢، ٢٩٣، ٢٩٤، ٢٩٥، ٢٩٦، ٢٩٧، ٢٩٨، ٢٩٩، ٣٠٠، ٣٠١، ٣٠٢، ٣٠٣، ٣٠٤، ٣٠٥، ٣٠٦، ٣٠٧، ٣٠٨، ٣٠٩، ٣١٠، ٣١١، ٣١٢، ٣١٣، ٣١٤، ٣١٥، ٣١٦، ٣١٧، ٣١٨، ٣١٩، ٣٢٠، ٣٢١، ٣٢٢، ٣٢٣، ٣٢٤، ٣٢٥، ٣٢٦، ٣٢٧، ٣٢٨، ٣٢٩، ٣٣٠، ٣٣١، ٣٣٢، ٣٣٣، ٣٣٤، ٣٣٥، ٣٣٦، ٣٣٧، ٣٣٨، ٣٣٩، ٣٤٠، ٣٤١، ٣٤٢، ٣٤٣، ٣٤٤، ٣٤٥، ٣٤٦، ٣٤٧، ٣٤٨، ٣٤٩، ٣٥٠، ٣٥١، ٣٥٢، ٣٥٣، ٣٥٤، ٣٥٥، ٣٥٦، ٣٥٧، ٣٥٨، ٣٥٩، ٣٦٠، ٣٦١، ٣٦٢، ٣٦٣، ٣٦٤، ٣٦٥، ٣٦٦، ٣٦٧، ٣٦٨، ٣٦٩، ٣٧٠، ٣٧١، ٣٧٢، ٣٧٣، ٣٧٤، ٣٧٥، ٣٧٦، ٣٧٧، ٣٧٨، ٣٧٩، ٣٨٠، ٣٨١، ٣٨٢، ٣٨٣، ٣٨٤، ٣٨٥، ٣٨٦، ٣٨٧، ٣٨٨، ٣٨٩، ٣٩٠، ٣٩١، ٣٩٢، ٣٩٣، ٣٩٤، ٣٩٥، ٣٩٦، ٣٩٧، ٣٩٨، ٣٩٩، ٤٠٠، ٤٠١، ٤٠٢، ٤٠٣، ٤٠٤، ٤٠٥، ٤٠٦، ٤٠٧، ٤٠٨، ٤٠٩، ٤١٠، ٤١١، ٤١٢، ٤١٣، ٤١٤، ٤١٥، ٤١٦، ٤١٧، ٤١٨، ٤١٩، ٤٢٠، ٤٢١، ٤٢٢، ٤٢٣، ٤٢٤، ٤٢٥، ٤٢٦، ٤٢٧، ٤٢٨، ٤٢٩، ٤٣٠، ٤٣١، ٤٣٢، ٤٣٣، ٤٣٤، ٤٣٥، ٤٣٦، ٤٣٧، ٤٣٨، ٤٣٩، ٤٤٠، ٤٤١، ٤٤٢، ٤٤٣، ٤٤٤، ٤٤٥، ٤٤٦، ٤٤٧، ٤٤٨، ٤٤٩، ٤٥٠، ٤٥١، ٤٥٢، ٤٥٣، ٤٥٤، ٤٥٥، ٤٥٦، ٤٥٧، ٤٥٨، ٤٥٩، ٤٦٠، ٤٦١، ٤٦٢، ٤٦٣، ٤٦٤، ٤٦٥، ٤٦٦، ٤٦٧، ٤٦٨، ٤٦٩، ٤٧٠، ٤٧١، ٤٧٢، ٤٧٣، ٤٧٤، ٤٧٥، ٤٧٦، ٤٧٧، ٤٧٨، ٤٧٩، ٤٨٠، ٤٨١، ٤٨٢، ٤٨٣، ٤٨٤، ٤٨٥، ٤٨٦، ٤٨٧، ٤٨٨، ٤٨٩، ٤٩٠، ٤٩١، ٤٩٢، ٤٩٣، ٤٩٤، ٤٩٥، ٤٩٦، ٤٩٧، ٤٩٨، ٤٩٩، ٥٠٠، ٥٠١، ٥٠٢، ٥٠٣، ٥٠٤، ٥٠٥، ٥٠٦، ٥٠٧، ٥٠٨، ٥٠٩، ٥١٠، ٥١١، ٥١٢، ٥١٣، ٥١٤، ٥١٥، ٥١٦، ٥١٧، ٥١٨، ٥١٩، ٥٢٠، ٥٢١، ٥٢٢، ٥٢٣، ٥٢٤، ٥٢٥، ٥٢٦، ٥٢٧، ٥٢٨، ٥٢٩، ٥٣٠، ٥٣١، ٥٣٢، ٥٣٣، ٥٣٤، ٥٣٥، ٥٣٦، ٥٣٧، ٥٣٨، ٥٣٩، ٥٤٠، ٥٤١، ٥٤٢، ٥٤٣، ٥٤٤، ٥٤٥، ٥٤٦، ٥٤٧، ٥٤٨، ٥٤٩، ٥٥٠، ٥٥١، ٥٥٢، ٥٥٣، ٥٥٤، ٥٥٥، ٥٥٦، ٥٥٧، ٥٥٨، ٥٥٩، ٥٦٠، ٥٦١، ٥٦٢، ٥٦٣، ٥٦٤، ٥٦٥، ٥٦٦، ٥٦٧، ٥٦٨، ٥٦٩، ٥٧٠، ٥٧١، ٥٧٢، ٥٧٣، ٥٧٤، ٥٧٥، ٥٧٦، ٥٧٧، ٥٧٨، ٥٧٩، ٥٨٠، ٥٨١، ٥٨٢، ٥٨٣، ٥٨٤، ٥٨٥، ٥٨٦، ٥٨٧، ٥٨٨، ٥٨٩، ٥٩٠، ٥٩١، ٥٩٢،

١٣١) غوث، آ. س.، *أدبنا، أدبنا*. القاهرة: مكتبة الفيل، ١٩٧٤.
دار الكتب، القاهرة: *دعوتنا*، ١٩٧٤.
وقر، ز.، *الغزني*، سنده في سيرة، ١٩٧٦، ص ١٠٠، لمحات.
[أ. ك. شمس الدين، *أدبنا*، ١٩٧٤] دار الكتب، القاهرة.
[أ. ك. شمس الدين، *أدبنا*، ١٩٧٤] دار الكتب، القاهرة.
[أ. ك. شمس الدين، *أدبنا*، ١٩٧٤] دار الكتب، القاهرة.

٥٦) الذئب يحس من سموم دئره الخريش ١٨٠٠:٢٠٠٠هـ. يولي
سنة ١٦٦٩هـ ارادة ان ياتي في مكة فله حريت
الحدائق من موعده. في سنة ١٦٧٠هـ ارادة ان ياتي
الحديث

هذه الليلة لم ينقل عن الرسول صلى الله عليه وسلم ولا من أحد من أصحابه.

وذهب خالد بن معدان ولقمان بن عامر وأصحاب بن وهوب إلى استحباب إحيائها في حديثه^(١).

إحياء الليالي العشر من ذي الحجة:

١٥ - نص الحنفية والحنابلة على نذر إحياء الليالي العشر الأول من ذي الحجة^(٢). لما رواه الترمذي عن رسول الله صلى الله عليه وسلم: «ما من أيام أحب إلى الله أن يتعبده فيها من شهر ذي الحجة، يعدل صيام كل يوم منها صيام سنة، وقيام كل ليلة منها بقيام ليلة القدر»^(٣).

إحياء أول ليلة من رجب:

١٦ - ذكر بعض الحنفية وبعض الحنابلة من جملة المبالي التي يستحب إحيائها أول ليلة من رجب، وعمل ذلك بأن هذه الليلة من الليالي الخمس التي لا يرد فيها الدعاء، وهي: ليلة الجمعة، وأول ليلة من رجب، وليلة النصف من شعبان، وليلة العيد^(٤).

وسم: «ينزل الله تعالى ليلة النصف من شعبان إن السماء لتنشق فيغفر لأكثر من عدد شعرة غم كعب»^(٥) وقوله صلى الله عليه وسلم «إن الله يطلع ليلة النصف من شعبان، فيغفر لجميع خلقه إلا لمشرك أو مشاحن»^(٦).

وبن القزويني في الإحياء كيفية خاصة لإحيائها، وقد أنكر الشافعية تلك الكيفية واعتبرها بدعة قبيحة، وقال النووي هذه الصلاة بدعة موضوعة فيدعها منكرة^(٧).

الاجتماع لإحياء ليلة النصف من شعبان:

١٤ - جمهور الفقهاء على كراهة الاجتماع لإحياء ليلة النصف من شعبان، نص على ذلك الحنفية والمالكية، وصرحوا بأن الاجتماع عليها بدعة وعمل الأئمة المنع منه^(٨) وهو قول حظه من أبي رباح وأمن أبي مبيكة، وذهب لأوزاعي إلى كراهة الاجتماع لها في الساحل للحاجة لأن الاجتماع على إحياء

(١) حديث: «يُنزل الله...» أخرجه الترمذي ٢٨١٦/٢، والمسلم في صحيحه ١٠٦١٦/١، والطحاوي في معجمه ١٠٦١٦/١، وأبو داود في صحيحه ٢٢٧١/١ - لا إسناده صحيح.

(٢) حديث: «يُنزل الله...» أخرجه الترمذي ٢٨١٦/٢، والمسلم في صحيحه ١٠٦١٦/١، والطحاوي في معجمه ١٠٦١٦/١، وأبو داود في صحيحه ٢٢٧١/١ - لا إسناده صحيح.

(٣) أخرجه الترمذي ٢٨١٦/٢، والمسلم في صحيحه ١٠٦١٦/١، والطحاوي في معجمه ١٠٦١٦/١، وأبو داود في صحيحه ٢٢٧١/١ - لا إسناده صحيح.

(٤) أخرجه الترمذي ٢٨١٦/٢، والمسلم في صحيحه ١٠٦١٦/١، والطحاوي في معجمه ١٠٦١٦/١، وأبو داود في صحيحه ٢٢٧١/١ - لا إسناده صحيح.

العراقي: إنه موضح. وقد نبه الجعاف في الإقناع
على أن تلك الصلاة بدعة لا أصل لها. (١)

إحياء الموات

١ - الإحياء في اللغة جعل الشيء حياً، وإنشأت :
الأرض التي خلقت من العبادرة والكان . وهي
نسبة بالمصدر . وقيل : الموات الأرض التي لا مالك
لها ، ولا تنفع ما أُعيد . (١)

وإحساس الموت في الاصطلاح هو كما قال
الإقناطي شارح الهدية: القريب للحياة الناعية ببناء
أو غرس أو كرم (حرثاً) أو سقي.^(٦٦) وعرفه
ابن عرفة بأنه لقب لجميع دائر الأرض ما يقتضي
عدم انصراف الشُّطير عن اشتغاله بها.^(٦٧) وعرفه
الشافعية بأنه عمارة الأرض الخرية التي لا مالك
لها، ولا يستلحق بها أحد.^(٦٨) وعرفه الحنابلة بأنه عمارة
سالم يمر عليه ملك لأحد، ولم يوجد فيه أثر عمارة.^(٦٩)

الإلتفاظ ذات العجلة :

٢ - من الألفاظ ذات افعلة : اننجحوا

الاحتجاز، والخز، والإرفاق، والإختصاص،

(1) نغم مع الإحصاء للعالم العربي، جامعة الأندلس، 2009.

مطبعة الاستقامة، والإمساخ الصحراوي ١٤١١ ط دار الترقية.

(1) انفس را بفروش.

(١) مواهب الجليل ١/٦، ص ١٢١ مكتبة الصحاح.

(٥) المجرم علي طليب ١٩٢/٣ متر دار المعرفة.

(٦) انصبي ٢٣/٥ ط ٢٠١٧،

المراجع من مذهب الحنابلة. ^(١) واستدوا على ذلك بحديث ابن عمر السابق. وفي رواية عند الحنابلة أنها قرأها ركبتم، وفي رواية ثالثة أنها عكروا ^(٢)

وذهب الشافعية إلى أنه اثنتا عشرة ركعة وأكثره
عشرون ركعة^(٧) وذلك جميعاً بين الأضحية والواحدة
من بعد ركعتيها.

وذهب المالكية إلى أنه لا حد لأكثره، ويمكن الأول أنه تكون ست ركعات. (١)

ونحمي هذه الصلاة بصلاة الأوابين، الحديث السابق. ونسمى صلاة الفضة، وتسميتها بصلاة الأوابين لا تعارض ما في الصحيحين من قوله صلى الله عليه وسلم: «صلاة الأوابين إذا رُمضت فصلاً»^(١٤) لأنه لا مانع من أن تكون ركع من الصلاتين صلاة الأوابين.^(١٥)

علاقہ الغائب :

٢٢ - ورد خبر بشأن فصل صلاة تسمى صلاة الزغاث في أول ليلة جمعة من رجب، بين العشامين. ومن ذكره الغزالي في الإحباب. وقد قال عنه الحافظ

(١) مع اللير ١٧٧، "حرر ٢٣، ١٤١، والكافي ١٩٢/١

[21] المصنوع (1/198)، "التسريح الكبير يهاجمه المضي، ٧٧٣/٧ ط

(٣) إلقاء ٨٢١-٨٢٠ في مصطلح الخافي. ١٣٥٩ هـ.

(١) بطلية الثالث على نـسـخ المـصـحـف ١١٠/١، ونظـر النـسـبـي علـى

هاسنی: مرحومہ ۱۴۲۶ھ

(۱۹۰) پر کی:

(٦) بـ لاوطار ٤٠٠٠ وفتح الصدر ١٣١٧٩ وفتح ٤٠٠٠

إحياء الموات ٣ - ٩

والإقطاع، والمحمى. والامتناعي أحد أطوار التوقيد إلى إحياء الموات.

١ - التحجير:

٣ - التحجير أو الاحتارعة ويصطلحاً على ما مع المهر من الإحياء بتوقيع صلاحه، كحجر أو غيره، على طوائف الأثر حدة. وهو يعينه الاحتصان لا يخلت.^(١)

ب - الحوز والحجزة:

٤ - الحوز حذارة العزم والجمع. وكل من صمم إلى نفسه شيئاً فقد حذره. وتراعى من حذائه اصطلاحاً وضع اليد على الشيء المحوز. وهي لا تعبه اللبس عند المحوز خلاف بعض المكاتب. وعصبه في مصطلح: «حجزة».^(٢)

ج - الارتفاق:

٥ - الارتفاق بالتسمية لغة الارتفاق به.^(٣) هو في الاصطلاح لا يخرج - في جملة - عن المعنى المنقوض، على خلافه في بعضه. ومبطله مصطلح: (وتفاق).

د - الاحتصان:

٦ - الاحتصان من الشيء في اللغة: كونه محصن دون غيره.^(٤) وهو في الاصطلاح لا يخرج عن ذلك.

(١) المحجوز: وهو ما يحرره من غير أن يكون له في ذلك حق. (٢) المحجوز: وهو ما يحرره من غير أن يكون له في ذلك حق. (٣) المحجوز: وهو ما يحرره من غير أن يكون له في ذلك حق. (٤) المحجوز: وهو ما يحرره من غير أن يكون له في ذلك حق.

(١) المحجوز: وهو ما يحرره من غير أن يكون له في ذلك حق. (٢) المحجوز: وهو ما يحرره من غير أن يكون له في ذلك حق. (٣) المحجوز: وهو ما يحرره من غير أن يكون له في ذلك حق. (٤) المحجوز: وهو ما يحرره من غير أن يكون له في ذلك حق.

(١) المحجوز: وهو ما يحرره من غير أن يكون له في ذلك حق. (٢) المحجوز: وهو ما يحرره من غير أن يكون له في ذلك حق. (٣) المحجوز: وهو ما يحرره من غير أن يكون له في ذلك حق. (٤) المحجوز: وهو ما يحرره من غير أن يكون له في ذلك حق.

(١) المحجوز: وهو ما يحرره من غير أن يكون له في ذلك حق. (٢) المحجوز: وهو ما يحرره من غير أن يكون له في ذلك حق. (٣) المحجوز: وهو ما يحرره من غير أن يكون له في ذلك حق. (٤) المحجوز: وهو ما يحرره من غير أن يكون له في ذلك حق.

هـ - الإقطاع:

٧ - إقطاع في اللغة ولاصطلاح: جعل الإثم غنة أرضاً رزاً لجند أو غيرهم.

وهو المصطلح: إقامة وتقريرهم على أن الإثم إقطاع غنات من يبيع، فكأنه أحرره. كالتحجير للشارع في الإحياء.^(١) وهو نوع من أنواع الاحتصان. ونصبه في مصطلح: (نقطاع).^(٢)

صفة الإحياء (حكمه التكليفي):

٨ - حكم: جواز، لعون النبي محمدي أنه عليه السلام: «من أحيأ أرضاً ميتة فهي له».^(٣) على أن الاحتصان ذهبوا إلى أنه مستحب، للعدائين الذي رواه الترمذي: «من أحيأ أرضاً ميتة فله فيه خير».^(٤) أو حكمه مشروط بعينه أنه...^(٥) يراه وثباته والخصب للأموال.

أثر الإحياء (حكمه الوضعي):

٩ - ذهب الجمهور إلى أن المحمي يملك من أحيائه إذا توافرت الشروط، وذلك للحدث المراس، خلافاً

(١) المحجوز: وهو ما يحرره من غير أن يكون له في ذلك حق. (٢) المحجوز: وهو ما يحرره من غير أن يكون له في ذلك حق. (٣) المحجوز: وهو ما يحرره من غير أن يكون له في ذلك حق. (٤) المحجوز: وهو ما يحرره من غير أن يكون له في ذلك حق. (٥) المحجوز: وهو ما يحرره من غير أن يكون له في ذلك حق.

(١) المحجوز: وهو ما يحرره من غير أن يكون له في ذلك حق. (٢) المحجوز: وهو ما يحرره من غير أن يكون له في ذلك حق. (٣) المحجوز: وهو ما يحرره من غير أن يكون له في ذلك حق. (٤) المحجوز: وهو ما يحرره من غير أن يكون له في ذلك حق. (٥) المحجوز: وهو ما يحرره من غير أن يكون له في ذلك حق.

(١) المحجوز: وهو ما يحرره من غير أن يكون له في ذلك حق. (٢) المحجوز: وهو ما يحرره من غير أن يكون له في ذلك حق. (٣) المحجوز: وهو ما يحرره من غير أن يكون له في ذلك حق. (٤) المحجوز: وهو ما يحرره من غير أن يكون له في ذلك حق. (٥) المحجوز: وهو ما يحرره من غير أن يكون له في ذلك حق.

(١) المحجوز: وهو ما يحرره من غير أن يكون له في ذلك حق. (٢) المحجوز: وهو ما يحرره من غير أن يكون له في ذلك حق. (٣) المحجوز: وهو ما يحرره من غير أن يكون له في ذلك حق. (٤) المحجوز: وهو ما يحرره من غير أن يكون له في ذلك حق. (٥) المحجوز: وهو ما يحرره من غير أن يكون له في ذلك حق.

(١) المحجوز: وهو ما يحرره من غير أن يكون له في ذلك حق. (٢) المحجوز: وهو ما يحرره من غير أن يكون له في ذلك حق. (٣) المحجوز: وهو ما يحرره من غير أن يكون له في ذلك حق. (٤) المحجوز: وهو ما يحرره من غير أن يكون له في ذلك حق. (٥) المحجوز: وهو ما يحرره من غير أن يكون له في ذلك حق.

(١) المحجوز: وهو ما يحرره من غير أن يكون له في ذلك حق. (٢) المحجوز: وهو ما يحرره من غير أن يكون له في ذلك حق. (٣) المحجوز: وهو ما يحرره من غير أن يكون له في ذلك حق. (٤) المحجوز: وهو ما يحرره من غير أن يكون له في ذلك حق. (٥) المحجوز: وهو ما يحرره من غير أن يكون له في ذلك حق.

(١) المحجوز: وهو ما يحرره من غير أن يكون له في ذلك حق. (٢) المحجوز: وهو ما يحرره من غير أن يكون له في ذلك حق. (٣) المحجوز: وهو ما يحرره من غير أن يكون له في ذلك حق. (٤) المحجوز: وهو ما يحرره من غير أن يكون له في ذلك حق. (٥) المحجوز: وهو ما يحرره من غير أن يكون له في ذلك حق.

(١) المحجوز: وهو ما يحرره من غير أن يكون له في ذلك حق. (٢) المحجوز: وهو ما يحرره من غير أن يكون له في ذلك حق. (٣) المحجوز: وهو ما يحرره من غير أن يكون له في ذلك حق. (٤) المحجوز: وهو ما يحرره من غير أن يكون له في ذلك حق. (٥) المحجوز: وهو ما يحرره من غير أن يكون له في ذلك حق.

(١) المحجوز: وهو ما يحرره من غير أن يكون له في ذلك حق. (٢) المحجوز: وهو ما يحرره من غير أن يكون له في ذلك حق. (٣) المحجوز: وهو ما يحرره من غير أن يكون له في ذلك حق. (٤) المحجوز: وهو ما يحرره من غير أن يكون له في ذلك حق. (٥) المحجوز: وهو ما يحرره من غير أن يكون له في ذلك حق.

(١) المحجوز: وهو ما يحرره من غير أن يكون له في ذلك حق. (٢) المحجوز: وهو ما يحرره من غير أن يكون له في ذلك حق. (٣) المحجوز: وهو ما يحرره من غير أن يكون له في ذلك حق. (٤) المحجوز: وهو ما يحرره من غير أن يكون له في ذلك حق. (٥) المحجوز: وهو ما يحرره من غير أن يكون له في ذلك حق.

(١) المحجوز: وهو ما يحرره من غير أن يكون له في ذلك حق. (٢) المحجوز: وهو ما يحرره من غير أن يكون له في ذلك حق. (٣) المحجوز: وهو ما يحرره من غير أن يكون له في ذلك حق. (٤) المحجوز: وهو ما يحرره من غير أن يكون له في ذلك حق. (٥) المحجوز: وهو ما يحرره من غير أن يكون له في ذلك حق.

يجوز إحياءها. وكذلك الحكم إذا كان البرق يأتى
مظاهر الرطوبة، وهو الصحيح، لأن الموات اسم لما لا
يبتنع به، فإذا لم يكن ملكاً لأحد، ولا حقاً خاصاً
له، لم يكن منفعاً به، فكان موات، بعيداً عن البلدة.
أو قريباً منها، وعلى رواية أبي يوسف رحمه الله
نحوه - وهو قول الطحاوي الذي اعتمدته شمس
الأئمة - لا يكون مواتاً إذا كان قريباً، وذلك لأن
ما يكون قريباً من القرية لا يبتنع لرفاق أهلها
منه، فسد الحكم عليه، وعند محمد يمتنع حنفية
الاستناع، حتى لا يجوز إحياء ما يبتنع به أهل القرية
ومن كان بعيداً، ويجوز إحياء ما لا يبتنعون به وإن
كان قريباً من العامر. (١٦)

١٢ - واحتلوا في حد القرب والبلد. وأصبح ما قبل
فيه أن يعمم الرجل على طرف محقران القرية،
عنادي: أحسن صوته، في موضع ينتمي إليه صوته
يكون من بقاء العمران، لأن أهل القرية يحتاجون
إلى ذلك الموضع لرعي المواشي أو غيره، وما وراء
ذلك يكون من الموات.

ورأى سحنون من الملكية ومن وافقه كسطرف
وأصبح من ظاهر الرواية في مذهب الحنفية، غير أنه
لم يقيد بحوار مود نيابة، لأن الأنهار التي لم ينشئ
الشاس ليس ملكاً لأحد، وقتا هي طريق
للمسلمين لا يستحقها من كان يلي النهر من جهتيه.
وعنده غيرهم أن ما طرأ على النهر إذا لم يكن ملكاً
لصاحبي الأرض التي يجب النهر لكل واحد منها
ما يوازي أرضه مناصفة. والحكم كذلك إذا ما على النهر

لبعض الحنفية، كالقضية أبي القاسم أحمد الحلبي،
إذا قالوا: إنه ثبت ملك الاستئصال لا ملك الرقبة،
فبأساً على السبيل فلا يمنع من المرفق العام،
كالحقن، وخلافاً لبعض الأئمة الذين ذهبوا إلى
أن آدمي لا يملك الإحياء في دار الإسلام، بما يملك
الاستناع. (١٧)

أقسام الموات:

١٠ - موات فساد: أصلي وهو ما لم يعمر قط،
وطاري: وهو ما عرّب بعد عمارته. (١٨)

الأراضي التي كانت جزائر وأنباء:

١١ - اتفق الفقهاء على أن الأنهار والمزارع ونحوها
إذا انخرعت عنها المياه فصارت أرضاً بآبته ترجع إلى
ما كانت عليه، فإن كانت مملوكة لأحد أو وقفاً أو
مسجداً عادت إلى المالك أو الوقف أو المسجد، ولا
يجوز إحيائها، لكن قيد الملكية ذلك بما إذا كان
المالك من بيت الأرض بالشراء، فإن كان ملكه
بالإحياء حاز لغير إحيائها. (١٩)

واختلفوا فيما إذا لم تكن مملوكة لأحد أو لم يعرف
لأرض مالك: فذهب الحنفية إلى أن النهر إذا كان
بعيداً بحيث لا يعود إليه ماء، تكون أرضه مواتاً

(١٦) ابن عابدين ٢٧٨/٥، والري ٣٥٢/٥، والخطاب ١١٦/٢،
١٢٥، والإمام على الخطب ٢٩٥/٢، والقمي ٥٠/٢،
(١٧) شرح الخطب ٢٩١/٢، نشر دار المدية.
(١٨) تنقيح الفتاوى ٣٨٦/٥، وابن عابدين ١٧٨/٥، والناج
والإكيلي ما نشر، الخطب ٢/٢، نشر مكتبة التمام، والخطب
١٢٥/٢، نشر دار المدية.

(١٩) نسخة من موطأ هذا الرأي أنه يقتل الميتة: حذاف.

الحايات الآخر فأمر بأهلكه ، ولأن جزائر منت الكلب
والخيل فحسب بحرق المعادن الظاهرة . وقد قال
الشيخ حسن الله عليه وسلم : « لا حق في
الأبواب »^(١) وقال أحمد في رواية حرب : « روى عن
عمر أنه أخرج الخوازم »^(٢) يعني أخرج ما بين في الجزائر
من لبنات . وقال : « إذا غلب العربان من شيء
نزلت عن سائب ، فجاء رجل جمع الناس من قيس
له دابة ، فلما إن غلبت إنا من ملك إنسان ثم عاد
فغصب عنه فله أخذ ، فلا يزال مذك دابة له
عنه . وإن كان فغصب عنه الله لا ينتفع به أحد
فغصبه رجل عبادة لا تزل الماء ، فقل أن يغلبه مريمه .
فهم أحق به من غيره ، لأنه متحجر لا ليس بسنة فيه
حق . والله المتحجر في جواب »^(٣)

إذن الإجماع في الإحياء :

١٤ - وقد ذهب الفقهاء مختلفون في أرض الموات هي
هي مادة فبذلك كل من يحق له الإحياء أن يجيب
بأنه من الإجماع أنه هو ملك للمسلمين فيحتاج
إحداً إلى ذلك ؟

ذهب الشافعية وأخلافه وأبو يوسف ومحمد إلى
أن الإحياء لا يشترط فيه إذن الإمام ، فإن أحيا أيضاً
مواتاً بلا إذن من الإمام لم يكن له .

(١) « لا حق في الأبواب » . رواه أبو داود وابن ماجه .
« لا حق في الأبواب » . رواه أبو داود وابن ماجه .
« لا حق في الأبواب » . رواه أبو داود وابن ماجه .

(٢) « روى عن عمر أنه أخرج الخوازم » . رواه أبو داود وابن ماجه .
« روى عن عمر أنه أخرج الخوازم » . رواه أبو داود وابن ماجه .
« روى عن عمر أنه أخرج الخوازم » . رواه أبو داود وابن ماجه .

(٣) « لا حق في الأبواب » . رواه أبو داود وابن ماجه .

عن بحر إلى أرض الجديفة^(١) .
و يستخرج من ميسوم النكية أنه لا يعرفون
في حكمه من الجزائر والحدود . وعند الشافعية
والحنابلة أن ما غلبت عليه من الأبنار والخرال لا
يجوز إحياء مريمه أنه لا يمكن مملوكاً من ذلك .

ومصرح الشافعية بأنه ليس يستحق إعطائه
لأحد . قالوا : « ولو ركب الأرض ماء أو من أو
ظن فظهر عنى ما كان عليه من ملك أو وقف ، وإن
ما يعرف ذلك للأرض وأحس ماء بحر عن حد
منه ما يخرج عن كونه من مملوك المسلمين العامة .
و ليس مستطاع إقطاعه . في إقطاعه لأحد .
كذلك بحر وحرره . ونحوه أنه لم يخرجه هذا
كسب . و يستحق عنه قدر حصته إن كانت له في
مصرح المسلمين . بعد إجماعهم أن يرتفع به . لا
يعرف المسلم . وهذه ما يحسب عنه الله من الجزائر في
البحر . و هو بحر وحرره . ولا يجب إحياءه . ولا
يجوز فيه الشفعة ولا الخراس ولا منصرف المسلمين .
و لكن هذا إذا روى عود ما من الأرض ، فإن ما يرجع
عوده كدب السب الخاء فله إجماع إقطاعها رقة أو
مصلحة إن لا يمكن في تصرفه جوار . لكن لا يقطع يستحق
الانقطاع به مدة الإقطاع . هذا »^(٢)

١٣ - وفي نفس : « ما غلبت عليه من الأبنار والخرال لا
يجوز إحياءه » . قال أحمد في رواية النعمان
أبو موسى . إذا غلبت الله من حرره إلى فله وحده
من فله ، لأن فيه حرره . وهو أن الله يرجع . يعني
أنه يرجع إلى ذلك . فكانت . إذا روى ما يرجع إلى

(١) « أرض الجديفة » . رواه أبو داود وابن ماجه .

(٢) « لا حق في الأبواب » . رواه أبو داود وابن ماجه .

والاستواء الناس في الإنعام بهذه النعمان.

وقال الزركشي عن الشافعية: «و يسخن إحاق
المحصب بذلك لأنه بمن للجحيج ثبيت به. وقال
الولي العرافي: ليس المحصب من دمالك الخج. فمن
أشوا شيئا منه مذكرة»^(١)

١٧- وأجمع النفعاء أيضا على أن الأرض المحشرة لا يجرى إحيائها، لأن من حجرها أولى بالانقاع بها من غيرها.

فَإِنْ أَهْمَلْنَا فَلَقَدْ هَمَّ الْمَذَاهِبُ تَفْصِيلًا :

فاخفيه وضعا مدة قصوى للاختصاص
بالحاصل، لا تحجب هي ثلاث سنوات، فإن لم يقم
بإحداها، أضحى الإلزام ونفعها إلى غيره. والتقدير
لأنه مروى عن عمر، فإنه قال: «ليس لتحجبه
ثلاث سنين» (١).

وهذه الملكية التي هي من أهم الأرض التي
يجريها، أن لم يعمل فيها، مع قوله على تحمل من
ذلك الخسائر إلى ثلاث سنوات، فهذا يؤخذ منه،
مسلماً بأن الأرض التي لم يعتبروا شجرة عجايب إلا
إذا جرى لعرف باعتبار ذلك.

وذهب الحنفية في أحد وجهين عدمه إلى أن
التحريم بلا علم لا يفيد، وقد اختلف في إحاطته

[illegible]

(*) ولادت سے بعد ۱۰۰ روزہ تک اس عمارت میں رہا۔
 اس عمارت میں اس کے بعد ۱۰۰ روزہ تک رہا۔
 جب اُس نے ۱۰۰ روزہ تک رہا تو اس کے بعد ۱۰۰ روزہ تک رہا۔
 وصال ۱۰۰ روزہ تک رہا۔
 ۱۰۰ روزہ تک رہا۔

الأرض، لأنه الإلهاء أقوى من النحير، (١)

وهو حسب انشاعية، وهو الوجه الثاني، حد
الخطابة إلى أنه إذا أمن الصحراحياء الأرض مدة
عبر ضويده عرفوا، وجاء من بعيها، فرب الحق
للمنحجر، لأن مفهوم قوله عليه الصلاة والسلام :
« من أحيأ أرضاً ميتة ليست لأحد »^(٩) وقوله : في غير
حق مسلم فهي له ^(١٠) أنها لا تكون له إذا كان فيها
حق . وكذلك قوله : « من سبق إلى ما لم يسبق إليه
مسلم فهو أحق به »^(١١) . وروى معبد بن منصور في
سنينه أن عمر رضي الله عنه قال : « من كانت له
أرض - يعني من عجم أرضاً - فسطحها ثلاث
سنين ، فجاء قوم فعمرها ، فهم أحق بها »^(١٢) وهذا
يبدل على أن من عمرها قبل ثلاث سنين لا يملكها ،
لأن الثاني أحب في حق غيره ، فلم يملك ، كما لو
أحب ما يتعلق به مصالحه ملك غيره ، ولأن من

$$v_1 \in L_{\text{مستقر}} \text{ و } v_2 \in L_{\text{مستقر}} \Rightarrow v_1 + v_2 \in L_{\text{مستقر}}$$

(٦) وسأبشرك من أحببني منكم لأحد
البحاري وأحد وائسني (تأليفه أحمد ٦٩)

[illegible]

(١) حديث: «من سئل عن شيء إليه...» رواه أبو داود في حديث صحيح (٣٩٩/٤) مطبوع في (مكتبة) دار الحديث. (٢) أحمد بن حنبل، الإمام أبو عبد الله محمد بن أحمد بن حنبل، وصحبه في دار الحديث (١٣٩٩).

(۹) تیم محمد مرگشت ۹ آذر ۱۳۰۰ م بعد جدا شدند و هر
در اختیار آقای یوسف (ص ۹۹) و احمد (ص ۱۰۰) بزرگوار
شمارت سپرد، محمد یوسف را، همراه با قوم آسروان، امام اقصی
پا ۱۱ و خان ۱۲، در محراب امامت (۱۳) بزرگوار (۱۴) سپرد.

فقال الخنفي: إن حرره من العطن (وهي التي
 - يعني بها الدواشي) - لم يرد دواها. قيل:
 الأمر بغير من الجواب الأربع من كل جانب عشرة.
 والصحيح أن المراد أربعون ذراعاً من كل جانب.
 وأما حرر المير الماصح (وهي التي يعمل المير
 أثناء من نهر أو بئر لسعي الزرع) فهو حقن ذراعاً في
 موطأ أبي يوسف وعمدة. وقال أبو حنيفة: لا أعرف
 إلا أنه أربعون ذراعاً. وبه يفتي. ومن أحياناً يهرأ في
 أرض موات فقال: يصبها. إن عند أبي حنيفة لا
 يستحق أن حرره. وعمدة يستحق. والصحيح أنه
 يستحق له حرره دواها.

وذكر في الفرائد: وحرم المير من كل جانب
 خمسة عشر ذراعاً في يوسف. وقال عمدة من كل جانب
 عشرين ذراعاً في المير. والقول على قول أبي يوسف.
 ومن أخرج نسخة في أرض موات يستحق حرره
 بالإجماع. وحرمها عند محمد حرم المير. إلا أن
 الشافعي زادوا على هذا فقالوا: الفضة في الوضع الذي
 يظهر فيه الماء على وجه الأرض منزلة العين الموردة.
 فحرمها خمسة ذراعاً بالإجماع. أما في الوضع الذي
 لا يطلع الماء على الأرض فحرمها مثل المير. وقد كان
 إن حرم كشجرة خضبة أزرع.^(١١)

والمالكية والشافعية منعوا عن أن لا يزرع في
 - يزرع في موات. وقد قال مالك: «أما الشرايط في
 حرم موات لا اختلاف لأرض بارحاة والصلابة.
 ولكن حرمها مالا حصر معه عيباً. وهو مفاد
 ما لا يضر ماله. ولا يصيب ماله. ولا يربح
 سواها عند الجمهور. ولأهل التزمع - زاد أن

الخنجر أبي. فكان أوسى. كقول الشافعي. يضر
 على شراه الشراي. وإن مضى مدة طويلة على
 الإجماع لم يضر. ولا يضر لأرض الإجماع. لأنه
 صلت على الناس في حق مشترك بينهم. فلو كان
 من موات. كما أن دفع في طريق صوب أو سرعة ماء
 أو معدن. لا ينشعب. ولا يندفع. وقد يستحق. وإن
 - ماله. عذر أهله الإجماع والإجماع لعدم يكون
 «شهر وأشهرين ونحو ذلك. فإن أضره في مدة
 تلكه فحقه في الوجهان الموات.

وإن انقضت مدة ولم يضره غيره أن يضره
 ولكنه. لأن الموات ضرب له لينقطع عنه بغيره.^(١٢)

حرم القاهر والآبار والآبار وغيرها:

١٨ - إن من الماء الذي لا ينع إحياء حرره
 المير. وأنه لا يملك بالإحياء. وكذلك حرم المير
 الخفية في الموات وحرم المير.

والمراد بحرم المير المير الذي لا ينع إحياء
 واستباحته. وهو ملك لأهل المير. يعني أنه لا
 يصح غيره من حرمه بحقه داراً ملاً. وليس له بيع
 أو رهن فيه. ولا انتح من يضي كلاً فيه. والاستثناء
 من مدة فيه. ونحو ذلك. والدار المحفوفة بدور لا حرم
 لها. وحرم المير ما لا يضر فيه موات. أو حيف
 - يضره. ويغفل ذلك ماله الأوسى وحرمه.

١٩ - وإن كان المير في موات حرم المير. وإن
 زلزم المير.

(١١) لم يضر في ١٩٠٠. موات الأرض. والشافعي. حرم المير.
 (١٢) لم يضر في ١٩٠٠. وكذا في ١٩٠٠. موات الأرض.

قدیم مذکور تھا، وحرم ارضی، تزیین، حاجت الہ
کعبہ و بط دواب و ملجہ سخا و نحوہ^(۱۲)

اسماء ارباب المقطم:

٢٠ - يقال في السنة: أقطع الإمام الجسد، "بند
إقصاء" أي حمله عليه عتبا رزقا،^(١٢) واصطلاح
إعطاء ماله الأرض من يهبها، وذلك حائر. روى
وثاب بن جحر، أن رسول الله صلى الله عليه وسلم
أقطع رضا، فأمر معه مائة بئر، لأن أعطاه إياه، أو
أعطاهما إياه.^(١٣)

ولأنه من بين حكمه هذا (أحباء من بيان
حكم الإطعام، لأنه إما أن يكون هبة، إطعام
نسيئة، أو إفضاء إرفاق (استعارة). وإن كان إفضاء
إرفاقاً، كان عزم على أنه لا يبرئ بدانه نسيئة
الرفقة، وإن كان إفضاء عطية، فإنه يمنع به إقدام غير
المستع على إحتبانه، لأنه ملك رقبته بالإفضاء نفسه.
خلاصة اللطافة، فإنهم ذهبوا إلى أن إفضاء الثواب
مطلقاً لا يبرئ نسيئة، لكنه صرح أنه من غير

[illegible][illegible]

وَمِنْهُوَ أَحَدُ بَنِي كَيْدِ هَيْبِ الْمُجْمُورِ فِي أَنَّهُ لَا يَجُوزُ
إِحْيَاءُ حَرَمِ اللَّهِ وَالْحَرَمِ، غِبْ أَيْ نَفِذُوا بَأْتَهُ
مُخْفَرٌ بِأَيْسَرِ حَرْفِهِ. أَمَّا تَقْدِيرُ أَحَدِ بَنِي الْمُحَرَّمِ مِنْ
كُلِّ جَانِبٍ فِي بَرْدِغَةِ فَهِيَ حُصُونٌ ذَرَأَتْ فِي سَبْعِهَا
خَمْسٌ وَعِشْرُونَ، وَحَرَمٌ عَيْنٌ وَقَدْ نَالَ حُسْبَانَهُ ذَرَأً،
وَبِهِ رُو. جَانِبِيَّةٌ : مَا يُخْتَلَجُ بِهِ لَطَرُ كِرَاتِهِ (نِي)
مَا يُلْقَى مِنَ النَّارِ عَلَيْهِ سَرْعَةً حَرِيَّةً، وَحَرَمٌ شِدَّةٌ :

[illegible][illegible]

والله معي في صحيح قوله.

وقال في الآخر: ليس بخير انبي صلى الله عليه وسلم أن يمسي، لقوله عليه الصلاة والسلام: «لا هي إلا قد ورموه».

واستدل الجسور^(١) بأن عمر وعبد بن حيا^(٢) واشتهر ذلك في الصحابة، فلم ينكر عليها، فكان جمعا.

ومما جاء النبي صلى الله عليه وسلم فليس لأحد منعه ولا تغييره مع بقاء الحاجة إليه، ومن أحيا منه شيئا لم ينكح.

وإن زالت الحاجة إليه، ودعت حاجة لتقصه، فلا يظهر عنه الشافعية جواز نقصه، ومسد الحنابلة وميقات. واستظهر الخطاب من المالكية جواز نقصه إن لم يتم الذيل على إرادة الاستمرار.

ومما جاء غيره من الأئمة فقيره هو أو غيره من الأئمة جائز، وإن أراد إنسان ملكه في أحد الوجهين للمحتاجين، لأن حتى الأئمة اجتهدوا، وملك الأرض بالإحياء نعم، والنقص يقدم على الاجتهاد. والوجه الآخر للحنابلة: لا يملكه، لأن اجتهد الإمام لا يجوز نقصه، كما لا يجوز نقص حكمه. ومذهب الشافعي كذا.

(١) تليد وعبد بن حيا ٢٢٠٠ من الحلي، وأحيى ٢٢١/٥

(٢) الأثر في ١٥٠ من عمر رضي الله عنه رواه البخاري (طريق محمد جليل هي على الأمن لأنني سمعته من ٢٢٨) وبإيجاده. وهو أن الأموال أحياء، وأما من يملكه رضي الله عنه علم بعد ذلك (أثر في ١٥٠ من عمر رضي الله عنه) من أبيه لأبي.

أما إذا كان الإقطاع مطلقا، أو مشكوكا فيه، فإنه يحمل على إقطاع الإرقاق، لأنه الحق^(١).

الحلي:

٢١ - أحى لفة: ما منع الناس عنه، واصطلاحاً: أن يمنع الإمام موطئاً لا يقع فيه التضييق على الناس لخدمة العامة لذلك، لما فيه المصلحة، وتحويل التي يحمل عليها^(٢).

وقد كان الرسول صلى الله عليه وسلم فمن يمسي لنفسه، ولمسني، لقوله في الخبر: «لا هي إلا قد ورسوله»^(٣)، لم يحم لنفسه شيئا، وإنما هي لمسني، فقد روى ابن عمر قال: «عن النبي صلى الله عليه وسلم التقيح^(٤) لحيل المسلمين»^(٥).

وأما ما أثره مسلمين ليس لهم أن يعموا لأنفسهم شيئا، ولكن لهم أن يعموا مواضع شرعية فيها غلب المجاهدون، ونعم الجزية، وبطل الصدقة، وصول الناس، على وجه لا يضرب من موله من الناس، وهذا مذهب الأئمة أبي حنيفة ومالك وأحمد.

(١) مصدق ٢٢٠/٥، وأحلى على شرح الجمع ٢٢١/٥، والمهر

٢٢٢/٥ وسأله بمسني ٢٢٣/٥، وشرح الصاب ٢٢٤/٥، وسنن

٢٢٥/٥، وابن ٢٢٦/٥ - ٢٢٧/٥، والبرق ٢٢٨/٥، والزهري ٢٢٩/٥،

والله ٢٢٩/٥

(٢) جامع ٢٢٩/٥، وطريق

(٣) حديث ٢٢٠ من إسناده ورسوله، رواه البخاري من حديث

أحمد بن حنبل (تليد الخبر ٢٢١-٢٢٢)

(٤) مجمع صحيح أحمد، الأئمة، وهو الخاية مذكورة ومعددة

وهو غير صحيح (مجمع المذاهب ٢٢٠/٥)

(٥) حديث ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال: «لا

تليد خبر ٢٢١/٥» قال ابن عمر في التقيح (٢٢١/٥) في

سنة ٢٢١/٥، وهو صحيح.

من بحق له الإحياء

أ — في بلاد الإسلام :

٢٢ — والشراف بها كذا بن العنابيوس : حريصه
المستعملون ، كبداد والمهره ، أو أسمه أنه غيبه
كذلكه والبن ، أو فتح غنوه ، كغير مصر ومواد
أعراق . أو مدها والأرض لها وهه ، بذهبن الجريه
واشكرك في هذه البلاد أن مدها في هه ، ومولها
منعهم لأهل شيه .

وقد شفق الفقهاء على أن الله أتباع النفاق
أخبره الحق أن الله يحيي الأرض الموات التي في بلاد
الإسلام على نحو ما س (١)

واختصوا في راء ذلك ، فذهب جمهور الفقهاء
إلى أن التامس كالمسند في حق الإحياء في بلاد
الإسلام . كسر مظهره ومن الماحضون من المالكية
منعوا من إحيائه في جزيرة العرب أمكه والمديه
واحجر كفه ونجود والبن . وقال عمرها : لو قيل
إنه حرك الزمير في ذلك حكم لمستعين بعد
كتر كان غب ذلك هم تلد من أعراق . وجه في
شرح القدي : « أن الذي تلد بالإحياء كذا ملكه
لمسلمه » من غير نسبته بإذن الإمام في ذلك عند
النسب حصر . مبين لا يشترطان : أن الإمام لمسلمه

وعلى شراح ذلك ما أن الإحياء مسلك
فيستوى في ملك الله ونحى كذا في مائر أملاك
الملك . والاستواء في سبب بوجوه الاستواء في
أحكامه ؟ لكن الذي في شرح التامس كذا سبب أنه

الخلاص بين الإمام وصاحبه في الشرط إذا لم
في الإحياء إنما هو للمسنة المسلمه . أما ناسه
تقدم فينشر الإذن تدافع عند الحقبة .

ودهب الشفعية إلى عدم حوز إحياء التامس في
بلاد الإسلام . فقد نصوا على أن الأرض التي لم
تصير لها أن كانت بلاد الإسلام ولمسلمه تملكها
بالإحياء ، أن في الإمام أو لا ، وليس ذلك لذي
ورب أن الإحياء ، فتح الذي من الكفار أولى ما منع
ولا عده بالإحياء ، ولمسلمه أن بأحد منه وبذلكه .
وبن كذا . عجز هه كزج به الماس إليه ، فإن
أعرض عنه فهو حيث الله ، وليس لأحد شعور
فيه ، ولا أخوة عليه مدة إحيائه لأنه ليس ملكا
لأحد . (٢)

وقد نص الشفعية على أن الهسي مسلمه . ولو
غيره منكم ما أحياء ، وأن يجوز للمد أن يحيي . لكن
ماليه بيه بذلك سبب : « أن يذكروا شيئا عن إحياء
المجنون .

وناقى انه ذهب إلى يسئل على أحكام إحياء
لمد كور عن عهده . ولكن الحديث : « من أحياء
أرضا ميتته فهي له » يدل بوضوحه على أن يصير
والمجنون بذلك ما يحياء .

ب — في بلاد الكفار :

٢٣ — مذهب الحنفية والحنابلة والشافعية من المالكية

(١) شرح حديثه ٥٩٩ طيفه . وفيه ٥٩٩ شرح برهاني
٥٩٩ طيفه . وفيه ٥٩٩ شرح برهاني . وفيه ٥٩٩ شرح برهاني .
٥٩٩ طيفه . وفيه ٥٩٩ شرح برهاني . وفيه ٥٩٩ شرح برهاني .

(٢) شرح حديثه ٥٩٩ طيفه . وفيه ٥٩٩ شرح برهاني .
٥٩٩ طيفه . وفيه ٥٩٩ شرح برهاني . وفيه ٥٩٩ شرح برهاني .

(١) شرح حديثه ٥٩٩ طيفه . وفيه ٥٩٩ شرح برهاني .

(٢) شرح حديثه ٥٩٩ طيفه . وفيه ٥٩٩ شرح برهاني .

(٣) شرح حديثه ٥٩٩ طيفه . وفيه ٥٩٩ شرح برهاني .

والله من ذلك فهو إحياء، وقال ابن القاسم
والشهب، وقال غياض، تقع على أحد سبعة أمور.
مخرج أرض، وإخراجها عن عامرها به، والبناء،
والعمارة، وأحراث، ومثلها حرثك الأرض بالحفر،
وقطع شجرها، وإسائها كسر حجرها ونسوة حفرها
وتعدين أرضها،^{١١٠}

أما، إنشائية فقد نعوها على أن يتركب به
إلا ما به جفت عك المقصود منه، فإن أرض مسكة
تستلزم لمصلحة فخر به لمعة تأخر أو بن أو غرض
تنتهي أو أنواع الخشب والله ص... بحسب العادة،
ومعها، بعضها النبيأ السكي، ونصب يب لأنه
العتق في ذلك، وقبل لا يشترط، لأن السكي
تضمن مدونه، وب أن المقصود زريبة للذباب
فمضطرط لشروط، ولا يكتفي بصرف أو
أحجار من غير بناء، ولا يشترط التسعة، لأن العادة
في الزريبة عدمه، والخلاف في الباب كاختلافه به
سائبة للسكي، والإحياء في المزرعة يكون جمع
الشراب موقفا، يستعمل الحيا عن غيره، وفي معنى
الشراب نصب وحفر وشوك، ولا حاجة إلى نحو به
وتسوية الأرض بطنه المنخفض وكعب السطح،
فإنه لا يفسر ذلك إلا بما سلك به فلا بد منه انتهاء
حروقه، ولا يشترط الزراعة، بل على أحد قولين،
لأنها مستبعدة منفعته، وهو خارج عن الإحياء،
والشوق الثاني، لأنه ما لا يلا نصير حياة إلا
إذا جعل فيها عن مال الحية، فكذلك الأرض،^{١١١}

أن موات أهل غرب منك تستلزم بالإحياء، سواء
أختلج بلادهم فيه مع عودهم (وهي التي عك عنها
ليس إلا صنفها، وقال صاحب، ما كان من أرض
بعده من موات لا يغير ليا ولا يبرد، فيها ملك
أهل البحر من حائل.

ومعها أنه نوبة أنه يجوز خدشه وكدهم إحياء
موات بلاد الكفر، نكبه قيدا جوز إحياء المسلم
بعده بمسحه من ذلك، فإن سمع الكفار ليس له
الإحياء،^{١١٢}

وأما مخرج من فدية من الخلفه أن، أنه إذا
أحب موات في... الخرب قد فتحه عود نفق على
مسكة، لأن في غربه على أهل الإحياء، وكذلك
... ك... الإحياء ليس فتحه صرح على أن نصير
لأرض به، وتسمى أنواع، هي هذه المجرى
ختمه به، فإذا الإحياء ملك، لأن به التصح
حرم... عن... وبما قد أن ملكه من
أحب... عود... وأن به من موات دارهم،
قد أن ملكه من واحد سبب ملكه.

فما يكون به الإحياء:

٢٤ - ... من أحياءه والملكه من ملكه
والأحياء، فله نص الخفية على أن الإحياء يكون
... على أرض ثوب، أو عرس بها، أو كرم
... أو سبها،^{١١٣}

ويصير موات على أن إحياء الأرض أن يحفر فيها
سائر أو حفر... حفر أو يبي أو يجرها.

١١٠ - ... و... من ...

١١١ - ...

١١٢ - ...

١١٣ - ...

... ..

إحياء الموات :

٢٥ - من أحب أرضاً ميتة، ثم تركها، ورزقها غيره، فهل يملكها الثاني، أو تبني على حلك الأول؟
مذهب الشافعية والخنابلة وأصح القولين عند الحنابلة وأحد أقول الثلاثة عند المالكية: أنها تنقض على ملكك الأول، ولا يملكها الثاني بإحياء مستغلبين بقراءة على الله عليه وسلم: «من أحب أرض ميتة يصب لأحد فهي له»، وتوله: «الذي غير حتى مسلم»، ولأن هذه الأرض يعرف مالكمها، فلم تملك بإحياء، كالتي ما كنت تشاء أو عطش.

ولي قول للمالكية، وهو قول عند حنيفة: أن الشاسي بملكها، فإذا على العصب إذا أنت ولحق بنوحش وظال زمانه، فهو للثاني.

وليعول الثالث عند المالكية: الفرق بين أن يكون الأول أحياء أو ميتة، أو اختاره أو اشتراه، فإن كان الأول أحياء كان الثاني أسبق به، وإن كان الأول ميتة أو اشتراه كان أسبق به. (١)

الموكليل في إحياء :

٢٦ - اتفق لعمري على أنه يجوز للشخص أن موكل غيره في إحياء الأرض موت، ويقع ذلك للموكل، لأن ذلك مما يقبل التوكيل فيه. (٢)

والمتحاشية في يكون من الإحياء روايتان، إحداهما، وهي ضهير كلام الخريفي رواية عن الأصنافي: أن تحريم الأرض إحياء، مما سواه إحياءا كسواء أو الترع أو حفيرة لعم أو الحطب أو غير ذلك ونص عليه أحمد في رواية علي بن سعد، فقال: الإحياء أن يحوط بحطبها حائطاً أو يحفر بها بئراً أو جراً. ولا يبرى ذلك نسيغ، وذلك لا يروى أحسن من حفرة أو رمون لله صلى الله عليه وسلم فقال: «من أحاط حفرة على أرض فهو له». (٣) رواه أبو داود والإمام أحمد في مسنده، وروى عن حنبل عن النبي صلى الله عليه وسلم مثله، ولأن الحائط حرم صريح، فكان إحياء، تشبه ما لو جعلها حفرة لغنم. وبين من هذا أن القصد لا اعتبار له. ولأنه أن يكون الحائط منيعاً يمنع ما وراءه، ويكون مما حرم به العادة بمثل، وبمختلف ما خلاصته أيتها.

ورداً على الفاضل الثانية: أن الإحياء ما تدره أساس إحياء، لأن الشرع ورد بملك الملك على الإحياء، ولم يثبت ولا ذكر كميته، فيجب الرجوع فيه إلى ما كان إحياء في عرفه، ولا يعتبر في إحياء الأرض حرمها ولا زرعها، لأن ذلك مما يذكر كذا أراد الاصطاح بها هم يروى في إحياء كسبها. (٤)

(١) المذهبين بين فريضة (١٢١٢)

(٢) نعماني المصنف ٣٥٨/١، ومفتي ٣٥٨/١، والشيخ والإمامين
المصنف ٣٥٨/١، والمفتي ٣٥٨/١
(٣) المصنف ٣٥٨/١، والمفتي ٣٥٨/١
(٤) المصنف ٣٥٨/١، والمفتي ٣٥٨/١

(١) حديث مسند، «من أحاط حفرة على أرض فهو له»
المصنف ٣٥٨/١، والمفتي ٣٥٨/١
وقال في الفريضة (٣٥٨/١) كبر مسند، من سألته
عن ذلك في كتابه
(٢) المصنف ٣٥٨/١، والمفتي ٣٥٨/١

نوفر المقصد في الإحياء :

٢٧ - لابد من انتقصد العام للإحياء اتفاقاً ، واعتسفوا هل يستلزم في الإحياء أن يقصد المهي منفعة خاصة في الشياء ، أو يكفي أن يهه الأرض تهيئة عامة بحيث تصير صالحة لأي انتفاع من زراعة أو بناء أو حظيرة للعم ومحو ذلك .

فذهب الحنفية والمالكية والشافعية إلى أنه لا يستلزم في الإحياء نوفر المقصد الخاص ، بل يكفي المقصد العام ، وهو الانتفاع على أي وجه .^(١)

وقال الشافعية : إن الإحياء يختلف باختلاف المقصود منه ، مما يدل على أنهم يشترطون المقصد الخاص في الإحياء ، لكنهم قالوا : لو شرع في الإحياء لنوع ، فأحياء نوع آخر ، كأن قصد إحياء لزراعة بعد أن قصد السكنى ، ملكه اعتباراً بأن المقصد الطارئ ، بخلاف ما إذا قصد نوعاً ، وأحياء بالآ يقصد به نوع آخر ، كأن سوط البقرة بحيث تصلح فريسة ، بقصد السكنى لم يملكها ، خلافاً للإمام .^(٢)

الوظيفة على الأرض الموات :

٢٨ - المرد بالوظيفة : ما يجب في الأرض الموات لدولة من عشر أو خراج .

ذهب الحنفية إلى أن الأرض الموات إن كانت في أرض العشر أدى عنها العشر ، وإن كانت في أرض الخراج أدى عنها الخراج ، وإن احتقرتها مولا ، أو استنبطها فداء ، كانت أرض عشر ، وإن أحيائها فقي فهي خراجية كبا كانت .

(١) الخراج من ٦٥ ، والنسب ١٠/٥ ، والتمام والاكتمال ١٧/١٥ .

(٢) فيجبري على احتطب ١٩٨/٣ .

وذهب المالكية والشافعية واختبة إلى أن لأرض الموات فيها الخراج مطلقاً تنعت عنه أو صريح أهلها .^(١)

المعادن في أرض الموات :

٢٩ - المعادن التي توجد في الأرض الموات فساد : ظاهرة وباطنة ، فالظاهرة هي التي يتوصل إليها بعمل يسر ، كحفز مقدار أصبح لأبوب ، ونحو ذلك كالنفط والكبريت والفار والكحل والياقوت وأشياء ذلك .

والحكم فيها عند الحنفية والشافعية أنها لا تملك بالإحياء ، ولا يجوز إقطاعها لأحد من الناس ، ولا احتكارها دون المسلمين ، لأن في ذلك ضرراً بهم وتضييقاً عليهم ، ولأن النبي صلى الله عليه وسلم لمقطع أبيس بن خنال معدن الملح ، فلما قيل له إن بمنزلة الماء العترة .^(٢)

ومعد الشافعية يملكها المهي بشرط عدم علمه بوجودها قبل الإحياء ، فأما إن علمها فلا يملكها ، وعلموا ممتلكها أنها من أجزاء الأرض ، وقد ممتلكها بالإحياء ، فيملك المعادن تبعاً .

وعند المالكية أنها إلى الإمام ، يعطى لمن شاء من المسلمين ، سواء أكانت بأرض غير مملوكة ، كاشفاً في قوماجلاً عنها أهلها ولو مسلمين ، ثم

(١) الخراج لأنبي يوسف من ٩٥ ، وأهلية ٢٨٨/٢ ، وحاشية الدرر من ١٧٧/١ ، والمجبري على احتطب ١٩٨/٣ ، والمالكام سلطانة لأنبي يلى من ١٩٥ .

(٢) حديث ابنهق بن مال رواه أصحاب السنن لأربعة والشافعي وصححه ابن حبان وقصده ابن القطان (تضييع الخبر ١٩٨/٣) ، والله الموفق له مائة لا تنقطع .

أخ. ٣. أخ لأب، أخ لأم، إخاله ١

على أخيه، ^(١) وعقته عليه، ^(٢) وفي غيول شهادته، وفي القضاء له.

مواطن أصبحت :

٣ = بالإنابة إلى ما تقدم يتكلم الفقهاء عن أخ
ضمن لأقارب في الوقت.

أخ لأب

أخر : أخ

أخ لأم

انظر : أخ

والأخ لأب مع أخه، والأخ المتبني يعد على الحد أي بعدة المغفل نصيب جلد، ونصيب للأخ المتبني ^(١) ولا يشارك الأخ غير شفعه من الإخوة إلا في المسألة الجزية ^(٢) (نظر : أخيرة).

وجبهة الأخوة تتفاوت من حيث قوة القرابة، والمتبين بعدم على غيره، لكن يسوق بين الأخ لأب والأخ لأم في الوصية لأقرب الأقارب عند الشافعية واختاره، ويعدم الذي لأب عن الأخ لأم عند المالكية، إنكوه منبه من قواعد خفية، إرفاها الوصية على الإرث.

وفي ولاية النكاح وفي الحضانة يقدم أخه على الأخ لتسبب أو لأب عند غير المالكية ويقدم الأخ فيها عند المالكية ^(٣)

ويعتقد أنه الفقهاء في تقديم أخ على أخ أو الوصية لأقرب الأقارب، ^(٤) وفي وجوب معة الأخ

إخاله

التعريف :

١ = الإخاله مصدر أخال أي اشتبه، ويقال : هذا الأمر لا يحيل على أحد، أي لا يشكل.

(١) أخر محمد بن ١٨١٠ هـ بولاق، والمعني مع الشرح الكبير ١٢٦، ١٢٧.

(٢) إخاله أي عساه ١٨١٠ هـ، وخرشي ١٢٦، ١٢٧. وشرح روض ١٢٦، ١٢٧.

(١) شرح الترمذ ١٢٢، وحاكمه عدواني ٢١٧٢.

(٢) = = = = = من ١٢٢، وشرح الترمذ ١٢٢، وحاكمه الترمذ ١٢٢.

(٣) شرح الترمذ ١٢٢، وحاكمه عدواني ٢١٧٢، وشرح الترمذ ١٢٢، وحاكمه عدواني ٢١٧٢، وشرح الترمذ ١٢٢، وحاكمه عدواني ٢١٧٢.

(٤) = = = = = من ١٢٢، وشرح الترمذ ١٢٢، وحاكمه عدواني ٢١٧٢، وشرح الترمذ ١٢٢، وحاكمه عدواني ٢١٧٢.

(٥) شرح روض كبير ٣١٢، ٣١٣، شرح روض ٣١٢، ٣١٣، شرح روض ٣١٢، ٣١٣.

به على أنه مصححة مرسنة. راجع «الصحح الأزهري»
تفيس، والمصلحة المرسنة».

إخبار

التعريف :

١ - «إخبار في اللغة مصدر، أخبره مكذا أي
نباؤه»^(١) والأسم منه الخبر، وهو ما يحتمل الصدق
والكذب لأنه، مثل : العلم نور، ويقابله الإنشاء،
وهو الكلام الذي لا يحتمل الصدق والكذب لأنه،
كقبي الله.

والإخبار له أسماء مختلفة باعتبار متغيره :
فإن كان إخباراً عن حق لمصحح حتى التبرع أمام
القضاء فيسمى : «دعوى».

وإن كان إخباراً عن غير علم على الغير فله
«إقرار».

وإن كان إخباراً بحق الغير على الغير أمام القضاء
فهو «شهادة».

وإن كان إخباراً بنبوت حق الغير على الغير من
الخاص على سبيل الإلزام فهو «نقض».

وإن كان إخباراً عن قول أو فعل أو صفة أو
غيره من منسوب إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم
فهو «رواية» أو «حديث» أو «أثر» أو «سنة».

وإن كان إخباراً عن مساوئ الشخص فهو
«تقبيح».

(١) - انظر صفة في تاريخ.

ويستعمل لأصوبين لفظ الإخالة في باب التعريض
وباب المصلحة المرسنة. والإخالة كقول الوصف
حيث تضمن عينه الحكم بمجرد إنشاء مصلحة بينه
وبين الحكم، لا ينقل ولا يغيره^(١) وإنما قيل به نقل
لأنه يوقع في نفس خيال القلة.

الحكم الإجمالي، ومواطن الحبس :

٢ - يكون الوصف مناسباً في موضع على القول
فتلغته بالفساد، وهو الوصف الذي ينفي إلى
ما يطلب للإنسان بعد أو يدفع عنه ضرراً، كقتل
مسته تبرس به الكفار في حرب مع المسلمين، وإن
في قتله مصلحة غير العدو، ومنع عنهم المسلمين.

والوصف المظنون ليس بجلب، كقول المجرم
وقوامها، فلا يقع في التلبس بهيته للتعريض لعدم
تضمنه ضرراً يستدعي تحريمه، وأما الإسكان في
الحضر، فرب مع نفسه مصلحة تعطف «فعل» ليس
وصفاً قابلاً له، كقول: لو رددت نفسك بالتمويل،
والنقص هو قول ليس على أنه وصف : «كنى
مسكر خمر»^(٢)، ولو تعرض عنه ورود هذا الفعل
بأنشاء له بالوصف لا مكره عليه^(٣) وأمر هذا
يتم في الخاصية التي هي السجدة.

وفي حوزة مجلس حكم الأئمة بالوصف، محل
الأسس التبريس، خلاف، وكذلك في كتاب الحكم

(١) - انظر مصداق - ص ٢٢٢.

(٢) - انظر مصداق - ص ٢٢٢، انظر أيضاً في مصداق - ص ٢٢٢.

(٣) - انظر مصداق - ص ٢٢٢.

(٤) - انظر مصداق - ص ٢٢٢، انظر أيضاً في مصداق - ص ٢٢٢.

أخت ٢-٣، أخت رضاعية

الفرص: (١١)

ولا تكون الأخت عنية نفسها، بل بالغير أو مع الغير، ولا تعجب غيرها ممن هو أضعف منها إن كانت ذات مرض^(١)، وتقتصر ذلك في مصطلح: (إرث).

وفي الحقيقة تعدم الأخت على الأخ، وتؤخر عن الأم بالتعاقب، وتؤخر كذلك عن الأب عمن غير الخلف^(٢).

والأخت لأم كسائر الأعوان السيرة في الأحكام، إلا في أسيرات، فهي لا ترث إلا بالمرض، ولا ترث بالتعصيب، وهي مع أخيها الذكر من ولد الأم — على التساوي — تأخذ منه. وتوجب بالفروع الوارث مطلقاً وأصل الوارث الذكر كالأب والأم^(٣)، (رث).

أخت رضاعية

انظر: أخت

بمن غير أبيها، أو رضعت ثنت وهي من امرأة أجنبية عينا لكن بلبن من زوجين مختلفين.

ويعد الفقهاء عز الإخوة والأخوات المشقيقات بأولاد الأموسر، والأخوة الأعمى، وعن إخوة والأخوات لأب بأولاد الأب والإخوة اللات، وعن الإخوة والأخوات لأب بأولاد الأم، والإخوة الأعمى^(٤).

الحكم الإجمالي:

٢- الأخت من ذوي الرحم المحرم، وتأخذ حكم ذي الرحم المخبر في وجوب الصلاة، وفي جواز النكاح وماي حكم، وفي حرمة النكاح، والجمع بين المحارم بسكاح أو ملك بين، وفي الضمة، وفي تغليب المدة، واستحقاق الغنى إذا ملكها أو غيرها أو غيرها غير أنها قد تختص ببعض الأحكام دون بعض الأعراب، فالزكاة يجري دفعها للأخت بالفاق — غير أن البعض اشتد ذلك عدم إرثها بالفعل — وقد لا يجرى دفعها لبعض المحارم كالبن^(٥).

٣- وفي الإرث تعجب الأخت بما تعجب الأخ، فهي بالتواضع تعجب بالأب وبالفروع الوارث الذكر، وكذلك تعجب الأخت لأب باخذ^(٦).

والأخت لأبوس أو لأب ترث بالتعريض، أو بالتعصيب، بخلاف الأخت لأم فإن لا ترث إلا

(١) أدب المفرد ١/١٠٠، ١٠١، ١٠٢، وشرح السراية ص ١١٨ وما عدا.

(٢) أدب المفرد ١/١٠١.

(٣) بر. ما يحد ص ٣٨٢، وأصحاب ١/١١٣، وشرح الموص ١/١٥٣، وأبني مع الشرح الكبير ١/١٠٩، ط ١٠٠.

(٤) اقتصد المصنف ١/١٠٩، ١١٠، ١١١، وشرح السراية ص ١١٨، ١١٩.

(٥) أدب المفرد ١/١٠١، ط ١٠٠، مصنف المصنف ١/١٠١، وشرح السراية ص ١١٨، ١١٩، ١٢٠، ط ١٠٠.

(٦) مقتصد المصنف ١/١٠٩، وشرح السراية ١/١١٣، ط ١٠٠، وشرح السراية ١/١١٣، ط ١٠٠، وشرح السراية ١/١١٣، ط ١٠٠.

(٧) مقتصد المصنف ١/١٠٩، وشرح السراية ١/١١٣، ط ١٠٠.

اشتباه ۹

الذي استدل به من قال بفرضية قدم اللب على رسول الله صلى الله عليه وسلم حديث ضعيف،^(١)

ب- صلاة الوتر :

٩ - اختلف العلماء في اختصاص رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بإقامة صلاة الزجر عليه . مع اتفاقهم على أن الزجر ليس بفرض على أمته .

فذهب الشافعية إلى أن لو ترك كان واجباً على رسول الله ^(ص) وقال الحلبي والعز بن عبد السلام والعزلي من الشافعية وكذلك المالكية: إنه هذا كقولهم وبه حاصر به ظهر دون السفر ^(ص) كما روى البحاري ومستمع عن ابن عمر «أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يهني لو ترك على راحله ولا يصير منه في الجنة» ^(ص).

وقال النووي : إنه ذهب أن صلاة الوتر واجبة على رسول الله ، ولكن يجوز صلاتها على الراحلة خاصة عليه الصلاة والسلام (4).

و يرى: الميرني الختفي في عمده القاري

التي فرضها عليك، كما يدل على ذلك قوله تعالى: «كَمْ السَّيْلُ إِلَّا قَيْلًا، بَضْعُهُ أَوْ أَنْفُسُ مِلَّةٍ قَلِيلًا، أَوْ رَدٌّ عَلَيْهِ». ^(١) قال الطبري: «حيرة الله تعالى حين وضع عليه قيام الليل، من هذه المآثر».

ويعقده هذا ويؤيده ما رواه الطبراني في معجمه الأوسط، والبيهقي في سننه عن عائشة رضي الله عنها أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: «ثلاث هي عمى قرآنهن ونكس سنة، الزنر والنسوك وقيام الليل»^(١).

وذهب مجاهد بن جبر إلى أن قيام الليل ليس
بفرض على رسول الله صلى الله عليه وسلم، بل هو
رغلة. وإنما قال الله تعالى: (نَافِلَةٌ لِّلَّذِينَ هُمْ لِأَجْلِ
اللَّهِ عَلَىٰ أَنفُسِهِمْ يَفْعَلُونَ) قد فعله ما تقدم من ذلك بما
شأنه، فما عمل من عمل سوى المكتوبة فهو رطل،
لأنه لا يعمل ذلك في كفارة الذنوب، فهي نافلة
وبطالة، وأناس يعدون ما سوى المكتوبة تكبير
لرسولهم كأنهم في أخفىة - نوافل.

ونسج عدها جماعة من العلماء، منه الشافعي في قوله الآخر، فقد نص على أن وجود تمام الغيل قد نسخ في حق رسول الله صلى الله عليه وآله، كما نسج في حق غيره. وهـ. واستدلوا على ذلك بمصنفه صلى الله عليه وآله وسلم: «الحس صلوات فرسهم الله عيسى عليه السلام»^(١٣)، خاصة أن الآية محتملة، والحدوث

$$1 - \gamma_j = \frac{1}{2} \quad (1)$$
[illegible]

(٣) حدث: «عسى منزل» أخرجه البخاري، ومسلم، وكذا
الإمام، والترمذي، وابن ماجه، والبيهقي، وابن خزيمة.

فَقَالَيْنِ اَلْتَفَعَلْتُمْ وَاسْتَخَرْتُمْ شِرَاعًا جَبِيلاً وَاِنْ كُنْتُمْ تُرَوْنَ الْمَلَائِكَةَ وَرُسُلَهُ وَالَّذِي الْاٰخِرَةُ قَبْلُ الْمَاضِيَةِ يُتَمَنَّى لَكُمْ بِكُلِّ اَمْرٍ اَفْقِيْشُ (١٩)

محبرهن، فاستخرنه كلهن إلا العامرية فخرت قريشها، فأمر صلى عليه الصلاة والسلام بإمساك من اتخذ يده من يمينه تعالى: (لَا يَجْعَلْ لَكَ الشِّرْكُ مِنْ بَعْدِي وَلَا أَنْ تَسْجُدَ لِلشَّيْءِ مِنْ دُونِ رَبِّكَ وَتَوَاسَّخَنَ مَشْفُورٌ) (٢٠)

وذلك مكرهه من عصى إشارته رسول الله صلى الله عليه وسلم.

الاختصاصات المحرمة

١٩ - قد حرم الله تعالى على رسوله صلى الله عليه وسلم بعض ما أحله لأمنته، وتدرأ به عليه الصلاة والسلام من سفوف الأمور، وإعلاء شأنه، ولأن أخطر ترك المحرم أكبر من أخطر ترك المأثور، وبذلك يزداد رسول الله صلى الله عليه وسلم علواً عند الله يوم القيمة. ومن ذلك:

أ - الصناعات:

٢٠ - اتفق العلماء على أن الله تعالى قد حرم على رسوله صلى الله عليه وسلم أحد شيء من صناعات الناس، سواء أكانت مفروضة أو نطوعاً، كالركافة، والكفارة، والتذوق والنطوع، صيانة لمصعب الشرف، ولأنه ليس من عصى الله ولا أحد غير المأثور عنه، وقد أبدى الله تعالى رسوله بها الفعوى الذي يؤخذ على

عليه وسلم دين البث العبر. فقال بعضهم: كان فرضاً على صلى الله عليه وسلم. وقال آخرون: لم يكن ذلك فرضاً عليه، بل كان منه عليه الصلاة والسلام نطوعاً.

لم تختلفوا أيضاً هل القضاء من يد حال المسلمين أو من حال رسول الله صلى الله عليه وسلم؟ فإن كان من حال الله فهي خصوصية رسول الله صلى الله عليه وسلم، أما إن كان من بيت حال المسلمين فلهي خصوصية رسول الله صلى الله عليه وسلم، بل يشاركه فيها جميع ولادة المسلمين.

والأصل في هذا ما رواه البخاري ومسلم عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: كان يوشى بالرحم يوشى وعليه دين، فبسم الله: هل تركت عليه فضلاً، فإن سمعت أنه ترك له وفاء صلى الله عليه، وإذا قال المسلمون: صلوا على صاحبكم، فيها فتح الله عليه الفتح، قال عليه الصلاة والسلام: «أنا أدلى بأشواقهم من أنفسهم، فإن نوى من المسلمين تركاً ديناً فعلي قضاءه، ومن ترك ما لا طوبى له» (١)

ك - وجوب تحريمه نساءه وأمهات من اختارته:

٢١ - طافه الزواج صلى الله عليه وسلم بالزوج في النسقة - كما في بعض الروايات - حتى تأذن من ذلك وأمر الله تعالى رسوله عليه الصلاة والسلام أن يعبرهن بعد حين سنة: «وَأَمَّا أَنْتَ يَا مُحَمَّدُ لَا تَزَاوِجْهُنَّ إِلَّا عَشْرَ لَيْلٍ ثُمَّ تَحْبِسْهُنَّ الْاَلْفَ وَتَرْبِطْهُنَّ»

(١) حديث أبي هريرة أخرجه البخاري في صحيحه - من ترك محلاً لم يباح له - أخرجه في صحيحه - ٣٦٠٣، ٣٦٠٤

في صحيحه - ١٠٠٩، ١٠١٠، ١٠١١، ١٠١٢، ١٠١٣، ١٠١٤، ١٠١٥، ١٠١٦، ١٠١٧، ١٠١٨، ١٠١٩، ١٠٢٠، ١٠٢١، ١٠٢٢، ١٠٢٣، ١٠٢٤، ١٠٢٥، ١٠٢٦، ١٠٢٧، ١٠٢٨، ١٠٢٩، ١٠٣٠، ١٠٣١، ١٠٣٢، ١٠٣٣، ١٠٣٤، ١٠٣٥، ١٠٣٦، ١٠٣٧، ١٠٣٨، ١٠٣٩، ١٠٤٠، ١٠٤١، ١٠٤٢، ١٠٤٣، ١٠٤٤، ١٠٤٥، ١٠٤٦، ١٠٤٧، ١٠٤٨، ١٠٤٩، ١٠٥٠، ١٠٥١، ١٠٥٢، ١٠٥٣، ١٠٥٤، ١٠٥٥، ١٠٥٦، ١٠٥٧، ١٠٥٨، ١٠٥٩، ١٠٦٠، ١٠٦١، ١٠٦٢، ١٠٦٣، ١٠٦٤، ١٠٦٥، ١٠٦٦، ١٠٦٧، ١٠٦٨، ١٠٦٩، ١٠٧٠، ١٠٧١، ١٠٧٢، ١٠٧٣، ١٠٧٤، ١٠٧٥، ١٠٧٦، ١٠٧٧، ١٠٧٨، ١٠٧٩، ١٠٨٠، ١٠٨١، ١٠٨٢، ١٠٨٣، ١٠٨٤، ١٠٨٥، ١٠٨٦، ١٠٨٧، ١٠٨٨، ١٠٨٩، ١٠٩٠، ١٠٩١، ١٠٩٢، ١٠٩٣، ١٠٩٤، ١٠٩٥، ١٠٩٦، ١٠٩٧، ١٠٩٨، ١٠٩٩، ١١٠٠، ١١٠١، ١١٠٢، ١١٠٣، ١١٠٤، ١١٠٥، ١١٠٦، ١١٠٧، ١١٠٨، ١١٠٩، ١١١٠، ١١١١، ١١١٢، ١١١٣، ١١١٤، ١١١٥، ١١١٦، ١١١٧، ١١١٨، ١١١٩، ١١٢٠، ١١٢١، ١١٢٢، ١١٢٣، ١١٢٤، ١١٢٥، ١١٢٦، ١١٢٧، ١١٢٨، ١١٢٩، ١١٣٠، ١١٣١، ١١٣٢، ١١٣٣، ١١٣٤، ١١٣٥، ١١٣٦، ١١٣٧، ١١٣٨، ١١٣٩، ١١٤٠، ١١٤١، ١١٤٢، ١١٤٣، ١١٤٤، ١١٤٥، ١١٤٦، ١١٤٧، ١١٤٨، ١١٤٩، ١١٥٠، ١١٥١، ١١٥٢، ١١٥٣، ١١٥٤، ١١٥٥، ١١٥٦، ١١٥٧، ١١٥٨، ١١٥٩، ١١٦٠، ١١٦١، ١١٦٢، ١١٦٣، ١١٦٤، ١١٦٥، ١١٦٦، ١١٦٧، ١١٦٨، ١١٦٩، ١١٧٠، ١١٧١، ١١٧٢، ١١٧٣، ١١٧٤، ١١٧٥، ١١٧٦، ١١٧٧، ١١٧٨، ١١٧٩، ١١٨٠، ١١٨١، ١١٨٢، ١١٨٣، ١١٨٤، ١١٨٥، ١١٨٦، ١١٨٧، ١١٨٨، ١١٨٩، ١١٩٠، ١١٩١، ١١٩٢، ١١٩٣، ١١٩٤، ١١٩٥، ١١٩٦، ١١٩٧، ١١٩٨، ١١٩٩، ١٢٠٠، ١٢٠١، ١٢٠٢، ١٢٠٣، ١٢٠٤، ١٢٠٥، ١٢٠٦، ١٢٠٧، ١٢٠٨، ١٢٠٩، ١٢١٠، ١٢١١، ١٢١٢، ١٢١٣، ١٢١٤، ١٢١٥، ١٢١٦، ١٢١٧، ١٢١٨، ١٢١٩، ١٢٢٠، ١٢٢١، ١٢٢٢، ١٢٢٣، ١٢٢٤، ١٢٢٥، ١٢٢٦، ١٢٢٧، ١٢٢٨، ١٢٢٩، ١٢٣٠، ١٢٣١، ١٢٣٢، ١٢٣٣، ١٢٣٤، ١٢٣٥، ١٢٣٦، ١٢٣٧، ١٢٣٨، ١٢٣٩، ١٢٤٠، ١٢٤١، ١٢٤٢، ١٢٤٣، ١٢٤٤، ١٢٤٥، ١٢٤٦، ١٢٤٧، ١٢٤٨، ١٢٤٩، ١٢٥٠، ١٢٥١، ١٢٥٢، ١٢٥٣، ١٢٥٤، ١٢٥٥، ١٢٥٦، ١٢٥٧، ١٢٥٨، ١٢٥٩، ١٢٦٠، ١٢٦١، ١٢٦٢، ١٢٦٣، ١٢٦٤، ١٢٦٥، ١٢٦٦، ١٢٦٧، ١٢٦٨، ١٢٦٩، ١٢٧٠، ١٢٧١، ١٢٧٢، ١٢٧٣، ١٢٧٤، ١٢٧٥، ١٢٧٦، ١٢٧٧، ١٢٧٨، ١٢٧٩، ١٢٨٠، ١٢٨١، ١٢٨٢، ١٢٨٣، ١٢٨٤، ١٢٨٥، ١٢٨٦، ١٢٨٧، ١٢٨٨، ١٢٨٩، ١٢٩٠، ١٢٩١، ١٢٩٢، ١٢٩٣، ١٢٩٤، ١٢٩٥، ١٢٩٦، ١٢٩٧، ١٢٩٨، ١٢٩٩، ١٣٠٠، ١٣٠١، ١٣٠٢، ١٣٠٣، ١٣٠٤، ١٣٠٥، ١٣٠٦، ١٣٠٧، ١٣٠٨، ١٣٠٩، ١٣١٠، ١٣١١، ١٣١٢، ١٣١٣، ١٣١٤، ١٣١٥، ١٣١٦، ١٣١٧، ١٣١٨، ١٣١٩، ١٣٢٠، ١٣٢١، ١٣٢٢، ١٣٢٣، ١٣٢٤، ١٣٢٥، ١٣٢٦، ١٣٢٧، ١٣٢٨، ١٣٢٩، ١٣٣٠، ١٣٣١، ١٣٣٢، ١٣٣٣، ١٣٣٤، ١٣٣٥، ١٣٣٦، ١٣٣٧، ١٣٣٨، ١٣٣٩، ١٣٤٠، ١٣٤١، ١٣٤٢، ١٣٤٣، ١٣٤٤، ١٣٤٥، ١٣٤٦، ١٣٤٧، ١٣٤٨، ١٣٤٩، ١٣٥٠، ١٣٥١، ١٣٥٢، ١٣٥٣، ١٣٥٤، ١٣٥٥، ١٣٥٦، ١٣٥٧، ١٣٥٨، ١٣٥٩، ١٣٦٠، ١٣٦١، ١٣٦٢، ١٣٦٣، ١٣٦٤، ١٣٦٥، ١٣٦٦، ١٣٦٧، ١٣٦٨، ١٣٦٩، ١٣٧٠، ١٣٧١، ١٣٧٢، ١٣٧٣، ١٣٧٤، ١٣٧٥، ١٣٧٦، ١٣٧٧، ١٣٧٨، ١٣٧٩، ١٣٨٠، ١٣٨١، ١٣٨٢، ١٣٨٣، ١٣٨٤، ١٣٨٥، ١٣٨٦، ١٣٨٧، ١٣٨٨، ١٣٨٩، ١٣٩٠، ١٣٩١، ١٣٩٢، ١٣٩٣، ١٣٩٤، ١٣٩٥، ١٣٩٦، ١٣٩٧، ١٣٩٨، ١٣٩٩، ١٤٠٠، ١٤٠١، ١٤٠٢، ١٤٠٣، ١٤٠٤، ١٤٠٥، ١٤٠٦، ١٤٠٧، ١٤٠٨، ١٤٠٩، ١٤١٠، ١٤١١، ١٤١٢، ١٤١٣، ١٤١٤، ١٤١٥، ١٤١٦، ١٤١٧، ١٤١٨، ١٤١٩، ١٤٢٠، ١٤٢١، ١٤٢٢، ١٤٢٣، ١٤٢٤، ١٤٢٥، ١٤٢٦، ١٤٢٧، ١٤٢٨، ١٤٢٩، ١٤٣٠، ١٤٣١، ١٤٣٢، ١٤٣٣، ١٤٣٤، ١٤٣٥، ١٤٣٦، ١٤٣٧، ١٤٣٨، ١٤٣٩، ١٤٤٠، ١٤٤١، ١٤٤٢، ١٤٤٣، ١٤٤٤، ١٤٤٥، ١٤٤٦، ١٤٤٧، ١٤٤٨، ١٤٤٩، ١٤٥٠، ١٤٥١، ١٤٥٢، ١٤٥٣، ١٤٥٤، ١٤٥٥، ١٤٥٦، ١٤٥٧، ١٤٥٨، ١٤٥٩، ١٤٦٠، ١٤٦١، ١٤٦٢، ١٤٦٣، ١٤٦٤، ١٤٦٥، ١٤٦٦، ١٤٦٧، ١٤٦٨، ١٤٦٩، ١٤٧٠، ١٤٧١، ١٤٧٢، ١٤٧٣، ١٤٧٤، ١٤٧٥، ١٤٧٦، ١٤٧٧، ١٤٧٨، ١٤٧٩، ١٤٨٠، ١٤٨١، ١٤٨٢، ١٤٨٣، ١٤٨٤، ١٤٨٥، ١٤٨٦، ١٤٨٧، ١٤٨٨، ١٤٨٩، ١٤٩٠، ١٤٩١، ١٤٩٢، ١٤٩٣، ١٤٩٤، ١٤٩٥، ١٤٩٦، ١٤٩٧، ١٤٩٨، ١٤٩٩، ١٥٠٠، ١٥٠١، ١٥٠٢، ١٥٠٣، ١٥٠٤، ١٥٠٥، ١٥٠٦، ١٥٠٧، ١٥٠٨، ١٥٠٩، ١٥١٠، ١٥١١، ١٥١٢، ١٥١٣، ١٥١٤، ١٥١٥، ١٥١٦، ١٥١٧، ١٥١٨، ١٥١٩، ١٥٢٠، ١٥٢١، ١٥٢٢، ١٥٢٣، ١٥٢٤، ١٥٢٥، ١٥٢٦، ١٥٢٧، ١٥٢٨، ١٥٢٩، ١٥٣٠، ١٥٣١، ١٥٣٢، ١٥٣٣، ١٥٣٤، ١٥٣٥، ١٥٣٦، ١٥٣٧، ١٥٣٨، ١٥٣٩، ١٥٤٠، ١٥٤١، ١٥٤٢، ١٥٤٣، ١٥٤٤، ١٥٤٥، ١٥٤٦، ١٥٤٧، ١٥٤٨، ١٥٤٩، ١٥٥٠، ١٥٥١، ١٥٥٢، ١٥٥٣، ١٥٥٤، ١٥٥٥، ١٥٥٦، ١٥٥٧، ١٥٥٨، ١٥٥٩، ١٥٦٠، ١٥٦١، ١٥٦٢، ١٥٦٣، ١٥٦٤، ١٥٦٥، ١٥٦٦، ١٥٦٧، ١٥٦٨، ١٥٦٩، ١٥٧٠، ١٥٧١، ١٥٧٢، ١٥٧٣، ١٥٧٤، ١٥٧٥، ١٥٧٦، ١٥٧٧، ١٥٧٨، ١٥٧٩، ١٥٨٠، ١٥٨١، ١٥٨٢، ١٥٨٣، ١٥٨٤، ١٥٨٥، ١٥٨٦، ١٥٨٧، ١٥٨٨، ١٥٨٩، ١٥٩٠، ١٥٩١، ١٥٩٢، ١٥٩٣، ١٥٩٤، ١٥٩٥، ١٥٩٦، ١٥٩٧، ١٥٩٨، ١٥٩٩، ١٦٠٠، ١٦٠١، ١٦٠٢، ١٦٠٣، ١٦٠٤، ١٦٠٥، ١٦٠٦، ١٦٠٧، ١٦٠٨، ١٦٠٩، ١٦١٠، ١٦١١، ١٦١٢، ١٦١٣، ١٦١٤، ١٦١٥، ١٦١٦، ١٦١٧، ١٦١٨، ١٦١٩، ١٦٢٠، ١٦٢١، ١٦٢٢، ١٦٢٣، ١٦٢٤، ١٦٢٥، ١٦٢٦، ١٦٢٧، ١٦٢٨، ١٦٢٩، ١٦٣٠، ١٦٣١، ١٦٣٢، ١٦٣٣، ١٦٣٤، ١٦٣٥، ١٦٣٦، ١٦٣٧، ١٦٣٨، ١٦٣٩، ١٦٤٠، ١٦٤١، ١٦٤٢، ١٦٤٣، ١٦٤٤، ١٦٤٥، ١٦٤٦، ١٦٤٧، ١٦٤٨، ١٦٤٩، ١٦٥٠، ١٦٥١، ١٦٥٢، ١٦٥٣، ١٦٥٤، ١٦٥٥، ١٦٥٦، ١٦٥٧، ١٦٥٨، ١٦٥٩، ١٦٦٠، ١٦٦١، ١٦٦٢، ١٦٦٣، ١٦٦٤، ١٦٦٥، ١٦٦٦، ١٦٦٧، ١٦٦٨، ١٦٦٩، ١٦٧٠، ١٦٧١، ١٦٧٢، ١٦٧٣، ١٦٧٤، ١٦٧٥، ١٦٧٦، ١٦٧٧، ١٦٧٨، ١٦٧٩، ١٦٨٠، ١٦٨١، ١٦٨٢، ١٦٨٣، ١٦٨٤، ١٦٨٥، ١٦٨٦، ١٦٨٧، ١٦٨٨، ١٦٨٩، ١٦٩٠، ١٦٩١، ١٦٩٢، ١٦٩٣، ١٦٩٤، ١٦٩٥، ١٦٩٦، ١٦٩٧، ١٦٩٨، ١٦٩٩، ١٧٠٠، ١٧٠١، ١٧٠٢، ١٧٠٣، ١٧٠٤، ١٧٠٥، ١٧٠٦، ١٧٠٧، ١٧٠٨، ١٧٠٩، ١٧١٠، ١٧١١، ١٧١٢، ١٧١٣، ١٧١٤، ١٧١٥، ١٧١٦، ١٧١٧، ١٧١٨، ١٧١٩، ١٧٢٠، ١٧٢١، ١٧٢٢، ١٧٢٣، ١٧٢٤، ١٧٢٥، ١٧٢٦، ١٧٢٧، ١٧٢٨، ١٧٢٩، ١٧٣٠، ١٧٣١، ١٧٣٢، ١٧٣٣، ١٧٣٤، ١٧٣٥، ١٧٣٦، ١٧٣٧، ١٧٣٨، ١٧٣٩، ١٧٤٠، ١٧٤١، ١٧٤٢، ١٧٤٣، ١٧٤٤، ١٧٤٥، ١٧٤٦، ١٧٤٧، ١٧٤٨، ١٧٤٩، ١٧٥٠، ١٧٥١، ١٧٥٢، ١٧٥٣، ١٧٥٤، ١٧٥٥، ١٧٥٦، ١٧٥٧، ١٧٥٨، ١٧٥٩، ١٧٦٠، ١٧٦١، ١٧٦٢، ١٧٦٣، ١٧٦٤، ١٧٦٥، ١٧٦٦، ١٧٦٧، ١٧٦٨، ١٧٦٩، ١٧٧٠، ١٧٧١، ١٧٧٢، ١٧٧٣، ١٧٧٤، ١٧٧٥، ١٧٧٦، ١٧٧٧، ١٧٧٨، ١٧٧٩، ١٧٨٠، ١٧٨١، ١٧٨٢، ١٧٨٣، ١٧٨٤، ١٧٨٥، ١٧٨٦، ١٧٨٧، ١٧٨٨، ١٧٨٩، ١٧٩٠، ١٧٩١، ١٧٩٢، ١٧٩٣، ١٧٩٤، ١٧٩٥، ١٧٩٦، ١٧٩٧، ١٧٩٨، ١٧٩٩، ١٨٠٠، ١٨٠١، ١٨٠٢، ١٨٠٣، ١٨٠٤، ١٨٠٥، ١٨٠٦، ١٨٠٧، ١٨٠٨، ١٨٠٩، ١٨١٠، ١٨١١، ١٨١٢، ١٨١٣، ١٨١٤، ١٨١٥، ١٨١٦، ١٨١٧، ١٨١٨، ١٨١٩، ١٨٢٠، ١٨٢١، ١٨٢٢، ١٨٢٣، ١٨٢٤، ١٨٢٥، ١٨٢٦، ١٨٢٧، ١٨٢٨، ١٨٢٩، ١٨٣٠، ١٨٣١، ١٨٣٢، ١٨٣٣، ١٨٣٤، ١٨٣٥، ١٨٣٦، ١٨٣٧، ١٨٣٨، ١٨٣٩، ١٨٤٠، ١٨٤١، ١٨٤٢، ١٨٤٣، ١٨٤٤، ١٨٤٥، ١٨٤٦، ١٨٤٧، ١٨٤٨، ١٨٤٩، ١٨٥٠، ١٨٥١، ١٨٥٢، ١٨٥٣، ١٨٥٤، ١٨٥٥، ١٨٥٦، ١٨٥٧، ١٨٥٨، ١٨٥٩، ١٨٦٠، ١٨٦١، ١٨٦٢، ١٨٦٣، ١٨٦٤، ١٨٦٥، ١٨٦٦، ١٨٦٧، ١٨٦٨، ١٨٦٩، ١٨٧٠، ١٨٧١، ١٨٧٢، ١٨٧٣، ١٨٧٤، ١٨٧٥، ١٨٧٦، ١٨٧٧، ١٨٧٨، ١٨٧٩، ١٨٨٠، ١٨٨١، ١٨٨٢، ١٨٨٣، ١٨٨٤، ١٨٨٥، ١٨٨٦، ١٨٨٧، ١٨٨٨، ١٨٨٩، ١٨٩٠، ١٨٩١، ١٨٩٢، ١٨٩٣، ١٨٩٤، ١٨٩٥، ١٨٩٦، ١٨٩٧، ١٨٩٨، ١٨٩٩، ١٩٠٠، ١٩٠١، ١٩٠٢، ١٩٠٣، ١٩٠٤، ١٩٠٥، ١٩٠٦، ١٩٠٧، ١٩٠٨، ١٩٠٩، ١٩١٠، ١٩١١، ١٩١٢، ١٩١٣، ١٩١٤، ١٩١٥، ١٩١٦، ١٩١٧، ١٩١٨، ١٩١٩، ١٩٢٠، ١٩٢١، ١٩٢٢، ١٩٢٣، ١٩٢٤، ١٩٢٥، ١٩٢٦، ١٩٢٧، ١٩٢٨، ١٩٢٩، ١٩٣٠، ١٩٣١، ١٩٣٢، ١٩٣٣، ١٩٣٤، ١٩٣٥، ١٩٣٦، ١٩٣٧، ١٩٣٨، ١٩٣٩، ١٩٤٠، ١٩٤١، ١٩٤٢، ١٩٤٣، ١٩٤٤، ١٩٤٥، ١٩٤٦، ١٩٤٧، ١٩٤٨، ١٩٤٩، ١٩٥٠، ١٩٥١، ١٩٥٢، ١٩٥٣، ١٩٥٤، ١٩٥٥، ١٩٥٦، ١٩٥٧، ١٩٥٨، ١٩٥٩، ١٩٦٠، ١٩٦١، ١٩٦٢، ١٩٦٣، ١٩٦٤، ١٩٦٥، ١٩٦٦، ١٩٦٧، ١٩٦٨، ١٩٦٩، ١٩٧٠، ١٩٧١، ١٩٧٢، ١٩٧٣، ١٩٧٤، ١٩٧٥، ١٩٧٦، ١٩٧٧، ١٩٧٨، ١٩٧٩، ١٩٨٠، ١٩٨١، ١٩٨٢، ١٩٨٣، ١٩٨٤، ١٩٨٥، ١٩٨٦، ١٩٨٧، ١٩٨٨، ١٩٨٩، ١٩٩٠، ١٩٩١، ١٩٩٢، ١٩٩٣، ١٩٩٤، ١٩٩٥، ١٩٩٦، ١٩٩٧، ١٩٩٨، ١٩٩٩، ٢٠٠٠، ٢٠٠١، ٢٠٠٢، ٢٠٠٣، ٢٠٠٤، ٢٠٠٥، ٢٠٠٦، ٢٠٠٧، ٢٠٠٨، ٢٠٠٩، ٢٠١٠، ٢٠١١، ٢٠١٢، ٢٠١٣، ٢٠١٤، ٢٠١٥، ٢٠١٦، ٢٠١٧، ٢٠١٨، ٢٠١٩، ٢٠٢٠، ٢٠٢١، ٢٠٢٢، ٢٠٢٣، ٢٠٢٤، ٢٠٢٥، ٢٠٢٦، ٢٠٢٧، ٢٠٢٨، ٢٠٢٩، ٢٠٣٠، ٢٠٣١، ٢٠٣٢، ٢٠٣٣، ٢٠٣٤، ٢٠٣٥، ٢٠٣٦، ٢٠٣٧، ٢٠٣٨، ٢٠٣٩، ٢٠٤٠، ٢٠٤١، ٢٠٤٢، ٢٠٤٣، ٢٠٤٤، ٢٠٤٥، ٢٠٤٦، ٢٠٤٧، ٢٠٤٨، ٢٠٤٩، ٢٠٥٠، ٢٠٥١، ٢٠٥٢، ٢٠٥٣، ٢٠٥٤، ٢٠٥٥، ٢٠٥٦، ٢٠٥٧، ٢٠٥٨، ٢٠٥٩، ٢٠٦٠، ٢٠٦١، ٢٠٦٢، ٢٠٦٣، ٢٠٦٤، ٢٠٦٥، ٢٠٦٦، ٢٠٦٧، ٢٠٦٨، ٢٠٦٩، ٢٠٧٠، ٢٠٧١، ٢٠٧٢، ٢٠٧٣، ٢٠٧٤، ٢٠٧٥، ٢٠٧٦، ٢٠٧٧، ٢٠٧٨، ٢٠٧٩، ٢٠٨٠، ٢٠٨١، ٢٠٨٢، ٢٠٨٣، ٢٠٨٤، ٢٠٨٥، ٢٠٨٦، ٢٠٨٧، ٢٠٨٨، ٢٠٨٩، ٢٠٩٠، ٢٠٩١، ٢٠٩٢، ٢٠٩٣، ٢٠٩٤، ٢٠٩٥، ٢٠٩٦، ٢٠٩٧، ٢٠٩٨، ٢٠٩٩، ٢١٠٠، ٢١٠١، ٢١٠٢، ٢١٠٣، ٢١٠٤، ٢١٠٥، ٢١٠٦، ٢١٠٧، ٢١٠٨، ٢١٠٩، ٢١١٠، ٢١١

احدية ملاك له: مختلف غيره من الحكام وولاية
الأمور من رعاياه. ^(١)

ط - في العتمة والقيء :

٣٦ - أبيع رسول الله صلى الله عليه وسلم حسن
حسن العتمة وإن لم يجره أو فقه لموله دعوى :
(وَأَعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَإِنَّ مِنْهُ لَخُصْمَةٌ
لِلرِّجَالِ). ^(٢)

وأبيع له الحسن من الفخر وهو ما يجزئه من
العتمة من العتمة كسيف ودرع وخوفاً ومنه
صدقه أو ما يبيع النبي أصحابه من الغنم لعتة ^(٣)

ي - في الكناح :

٣٧ - لما احتضن به رسول الله صلى الله عليه وسلم
وأبيع به دون أنه أن يتزوج أكثر من أربع حبه
وأن يتزوج بعد مهر وأن يتزوج المرأة بغير إباحة وإلها
وأن لا يصح له أن يزوج امرأة غيره من النساء مع أنه
عيبه الصلاة والسلام كان مريضاً عن الصلاة
في البيت الذي كان فيه من بني بنيهم. ولو لم يكن
عليه نزع استأنوا أن يزوج في بيت عائشة.

الخصائص من الفضائل

٣٨ - هذا أمر حسن به رسول الله صلى الله
عليه وسلم لم يرد صلى الله

أ - احتصاص من شاء بما شاء من الأحكام :

٣٩ - لما كان رسول الله صلى الله عليه وسلم
مسترخياً لا يقطن عن أهله. ومن أن يخص من شاء
بما شاء من الأحكام كعصه شهادة حرة بشهادة
رجل أو رجلين وإباحة لأصحابه بالمتاع (التبذير) لأبي
سبرة ولعدة من عامر. وتروجه رجلاً على سيرة من
أعزته. وتروجه ثم سيرة أبا طلحة على إقامته

ب - الرسول أولى بالمؤمنين من أنفسهم :

٤٠ - حسن رسول الله صلى الله عليه وسلم دون
أحد من أمت الله أولى بالمؤمنين من أنفسهم. لموله
الفضل : (النبي أولى بالمؤمنين من أنفسهم) ^(١)
وبشركت عني ذلك كثير من الأحكام : أمر ذلك
وجوب عنه أكثر من الناس وأكله وأكله وأكله
الضمان عن غير من خطب رضي الله عنه أنه قال
لحسن صلى الله عليه وسلم : لأنت أكرم إلي من
كل شيء إلا دعوى النبي من حسن. فقال له صلى
الله عليه وسلم : «نزل بغير أحدك حتى أكون
أحب إليه من نفسه فقال عمر : والذي أكره علمته
لكنا لأنت أحب إلي من نفسي التي بين يدي
فقال له النبي : الآن يا عمر».

ومن ذلك وجوب دمه وأخيه وأولاد
ومن ذلك وجوب ضاعته وإن خالعت هوى
نفسه. وغير ذلك.

ج - الجمع بين اسم الرسول وكنيته لمولد :

٤١ - ذهب الشافعي وهو إحدى الروايات عن

١ - قوله تعالى : (النبي أولى بالمؤمنين من أنفسهم) ^(١)
٢ - قوله تعالى : (النبي أولى بالمؤمنين من أنفسهم) ^(٢)
٣ - قوله تعالى : (النبي أولى بالمؤمنين من أنفسهم) ^(٣)
٤ - قوله تعالى : (النبي أولى بالمؤمنين من أنفسهم) ^(٤)
٥ - قوله تعالى : (النبي أولى بالمؤمنين من أنفسهم) ^(٥)

(١) قوله تعالى : (النبي أولى بالمؤمنين من أنفسهم) ^(١)

د - تقدم بين يديه ورفع الصوت بحضرته :

٤٢ - حصي رسول الله صلى الله عليه وسلم دون أمته بأنه لا يجوز التعمد بين يديه - أي مسقه بالافتراخ عليه - لأن رسول الله محمد بنوحي، وقوته تعالى : **وَأَمَّا أَمَّا الَّذِينَ أَتَوْا لَمْ يَلْعَنُوا بَيْنَ يَدَيْ اللَّهِ (وَرَسُولِهِ) ١١** كما لا يجوز رفع الصوت بحضرته عليه الصلاة والسلام حتى ينعوضوا التكلم على صوت رسول الله، قوله تعالى في سورة الحرات : **يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَرْفَعُوا أَصْوَاتَكُمْ فَوْقَ صَوْتِ النَّبِيِّ وَلَا تَجْهَرُوا لَهُ يَجْهَرُوا لَهُ كَإِنْ هُوَ يَجْهَرُ لَهُ ١٢** **لَا تَقْعُرُوا عَنْهُ** **وَأَن تَكُونَ مِنْ السَّاجِدِينَ ١٣**

هـ - قل من منه :

٤٣ - بما أخرجه به رسول الله صلى الله عليه وسلم أن من ساء وقده فقصوه (القبال) ^(١١)

و - إجابة من دعاه :

٤٤ - من خصصه عليه الصلاة والسلام أنه إذا دعا أحدكم فاجبه أن يجيبه ولو كان في الصلاة فإن إجابته في الصلاة فإنه لا يفسد صلاته ، لا روى البخاري عن أبي سعيد بن العلى الأنصاري أن النبي صلى الله عليه وسلم دعا وهو يمشي، فعلى

من شاء، فقال : **مَا مَسَّكَ أَنْ تَجِيبَ ١٤** قال : **إِنِّي كُنْتُ أَصَلِّي، فَقَالَ : أَلَمْ يَجْعَلِ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ : (يُرَاهَا الَّذِينَ آمَنُوا الْمُتَجَبِّينَ لَهُ يُدْعَوْنَ) ١٥** **يَا دُعَاكُمْ ١٦**

ز - مسبه أولاد بناته إليه :

٤٥ - ثم اختص به رسول الله صلى الله عليه وسلم ومن الناس من بعد أن أفاد بدعائه ينسبون إليه في الكفاية وغيرها، قوله صلى الله عليه وسلم : **إِنْ أَسَى هَذَا سَبَّحَ ، وَلَا ذِكْرَ الْيُحْيَى فِي الْخَصَائِصِ** أخرجه من حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم : **وَلَا تَكُنْ مِنْ أَهْلِ الْبَيْتِ إِلَّا جَعَلَ ذُرِّيَّتَهُ فِي صَلَاحٍ** **عَبْرِي، فَإِنَّهُ لَمْ يَجْعَلْ عَرَبِيٍّ مِنْ صَبَّحَ عَنِّي ١٧**

ح - لا يورث :

٤٦ - اختص به عبداً، الله ملاه عليه صوت ثم لا يورث، قوله صلى الله عليه وسلم : **مَنْ مَنَعَ مَخَاضَ الْأَنْبِيَاءِ لَا يَمُوتُ، مَنْ تَرَكَاهُ مَدْفُونٌ ١٨**

(١١) حديثه في مسند : **وَأَمَّا أَمَّا الَّذِينَ أَتَوْا لَمْ يَلْعَنُوا (وَرَسُولِهِ) ١١** (مسند الإمام أحمد : ١٠١٠٠) **وَأَمَّا أَمَّا الَّذِينَ أَتَوْا لَمْ يَلْعَنُوا (وَرَسُولِهِ) ١١** (مسند الإمام أحمد : ١٠١٠٠)

(١٢) **يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَرْفَعُوا أَصْوَاتَكُمْ فَوْقَ صَوْتِ النَّبِيِّ وَلَا تَجْهَرُوا لَهُ كَإِنْ هُوَ يَجْهَرُ لَهُ ١٢** (سورة الحرات : ١٢)

(١٣) **وَأَن تَكُونَ مِنْ السَّاجِدِينَ ١٣** (سورة الحرات : ١٣)

(١٤) **مَا مَسَّكَ أَنْ تَجِيبَ ١٤** (مسند الإمام أحمد : ١٠١٠٠)

(١٥) **يَا دُعَاكُمْ ١٥** (مسند الإمام أحمد : ١٠١٠٠)

(١٦) **يَا دُعَاكُمْ ١٦** (مسند الإمام أحمد : ١٠١٠٠)

(١٧) **وَأَمَّا أَمَّا الَّذِينَ أَتَوْا لَمْ يَلْعَنُوا (وَرَسُولِهِ) ١١** (مسند الإمام أحمد : ١٠١٠٠)

(١٨) **مَنْ مَنَعَ مَخَاضَ الْأَنْبِيَاءِ لَا يَمُوتُ، مَنْ تَرَكَاهُ مَدْفُونٌ ١٨** (مسند الإمام أحمد : ١٠١٠٠)

(١٩) **وَأَمَّا أَمَّا الَّذِينَ أَتَوْا لَمْ يَلْعَنُوا (وَرَسُولِهِ) ١١** (مسند الإمام أحمد : ١٠١٠٠)

م - شهر المحرم :

٦٠ - اختص شهر المحرم باستحباب صومه ، لقول رسول الله صلى الله عليه وسلم : «أفضل الصيام بعد رمضان شهر الله المحرم» (١)

ن - شهر شعبان :

٦١ - اختص شعبان باستحباب الصيام فيه ، لحديث عائشة رضي الله عنها : «ماريت رسول الله استكمل صيام شهر قط إلا شهر رمضان ، وما رأيته في شهر أكثر منه صياماً في شعبان» (٢)

واختص آخره بكَراهة الصيام فيه ، قال صلى الله عليه وسلم : «لا يتقدم أحدكم رمضان بصوم يوم أو يومين إلا أن يكون رجلاً كان يصوم صوماً فليصمه» (٣)

ص - وقت صلاة الجمعة :

٦٢ - اختص وقت صلاة الجمعة بتحريم البيع والشراء فيه لقوله تعالى : (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا نُودِيَ لِلصَّلَاةِ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ فَاسْعَوْا إِلَى ذِكْرِ اللَّهِ وَذَرُوا الْبَيْعَ) (٤)

المعبر به فقليل الصلوات يوم الجمعة في التفسير ...
... من صومه يحسن ، وأخرجه ابن ماجة وصححه في نسخة الأحمدي (١٦٧٠)

(١) حديث «شهر الصيام بعد شهر رمضان ...» أخرجه مسلم في الصيام (صحيح) ص ١٨١/١

(٢) حديث عائشة أخرجه البخاري ومسلم ، وأبو داود ، وابن أبي شيبة ، في أحاديث الترمذي (٣١٨/١)

(٣) حديث «لا يتقدم أحدكم رمضان ...» أخرجه البخاري ومسلم ، والترمذي ، وابن أبي شيبة ، في أحاديث الترمذي (٣١٨/١) وصححه (١٦٧٠/٢)

(٤) سورة الجمعة ٩/

بعض كُفُوم ، فقال عمار : من صام هذا اليوم فقد عصى أم القاسم» (٥)

ك - الأيام البيض :

٥٨ - اختصت الأيام البيض باستحباب صيامها ، لما رواه أبو داود والبيهقي عن عبد الملك بن ملحان التميمي عن أبيه قال : «كان رسول الله ﷺ أن يصوم البيض ثلاث عشرة وأربع عشرة وخمس عشرة قال : وقال : هر كهنة لاهر» (٦)

ل - العشر الأوائل من ذي الحجة :

٥٩ - اختصت باستحباب صيامها وقيامها ، لما رواه الترمذي عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال : «ما من أيام أحب إلى الله أن يتصدق فيها من عشر ذي الحجة ، بعدل صيام كن يوم منها بصام سنة ، وقيام كن ليلة منها بقيم ليلة القدر» (٧) ، لهذا مع مراعاة النبي عن صوم يوم العيد ، كما ورد من حكم خاص به .

(١) حديث عمار في صوم يوم الاثنين أخرجه أبو داود ، والترمذي ، والبيهقي ، وابن ماجة ، في الصيام ... ما من يوم أشبه ... وقال الترمذي : حديث حسن صحيح ، ورواه ابن حبان في صحيحه ، وإسحاق في مستدركه ، وقال : حديث صحيح على شرط الشيخين ، ولم يخرجاه ، ورواه ابن أبي شيبة ، وقال : حديث حسن ، ورواه كثره غالب (حسن الترمذي) ١٦٧٠/٢ ط ١ ، لقول :

(٢) حديث «كان يأمر» أخرجه أبو داود ، والبيهقي ، وابن ماجة (عبد القدير) ١٦٧٠/٢

(٣) ميراثي ، علاج ص ١١١ ، وصاحبه المصنفين (١٦٧٠/٢) ، الشعر الرقيق ١٦٧٠/٢ ، والفروع ٣١٨/١ ، والفتح الكبير ، في تفسيره ١٦٧٠/٢

(٤) حديث «من صام ...» أخرجه الترمذي في الصيام ... ما من العمل في أيام نضر ، قال : حسن حديثه ، وظهر البخاري في

استد - احتسب اقتضاه في حوز الصلاة في حروف
لكعبه وعلى ظهرها، فنه يجزأ إلى جزير الطير،
ومع الإمام أحمد الفرس، وأجاز لعل، ومع الإمام
مالك الخراف والسن وأجاز التطويم، وأجاز الخفية
والشذوية الخراف والسن وأجاز جميعاً^(١) ونفس ذلك
سبائس في الصلاة، فإن حصى في حروف الكعبة أو
على ظهرها^(٢) إلى أو جهة شاء.

خاصات تقترن لكونه إلى في الصلاة لإجراء
فإنها أبنية السجود في صلاته، وتنعينه في
«استد».

استد - كراهة استيعابه في يول أو غلط (أي
حب التحص). وذهب الشافعية إلى تحريم ذلك^(٣)
والأصل في ذلك قوله صلى الله عليه وسلم: «إذا
أسم لغظ فلا تغلطوا»^(٤) ولا تتدبروها ولكن
شرفوا أو غرسوا^(٥)، ونفسه في مصطلح «تدبر»
أجادة.

ب - حرم مكة :

٦٥ - احتسب حرم مكة المكرمة بمطلي
أولاً - عدم جواز حوز الكفار إليه عند الجمهور لمونه
سعالى : (إِنَّمَا أَفْشَرُوا نَجَسٌ فَلَا تُقْرَأُوا الْقُرْآنَ)

ع - أوقات أخرى :

٦٣ - وقت طلوع الشمس، ووقت شروقها،
وبعد غروبها وبعد صلاة الصبح وبعد صلاة العصر.
احتسب هذه الأوقات منع الصلاة فيها، على
تختلف بين الفقهاء، ونفس في صحة الصلاة فيها
مع الكراهة أو عدم صحة في الثلاثة الأولى منها
دون غيرها^(١).

اختصاص الأماكن

أ - الكعبة المشرفة :

٦٤ - احتسب الكعبة شرفاً مبني :
أولاً - اقتراض إيمانها بالحج والعبادة^(١) ونفسه
في «إحياء البيت الحرام»^(٢)
ثانياً - تكون تحييتها بنحواف عند البعض من
الشافعية^(٣)، وقد عيرهم كالخصبة والخلابة :
اطواف موحية المسجد الحرام^(٤).

ثالثاً - تطول حوزها يجوز أن يتقدم منهم لأموه على
الإمام، إن لم يكن في جواربه، على أنه الكعبة
أجيزوا تقدم لأموه على الإمام فقط، وكمرهه لغير
صروية، وقد عير ذلك اللغة والله في كراهية
الصلاة^(٥).

(١) صلاة - استد، ١٢٠، ١٢١، ١٢٢، ١٢٣، ١٢٤، ١٢٥، ١٢٦، ١٢٧، ١٢٨، ١٢٩، ١٣٠، ١٣١، ١٣٢، ١٣٣، ١٣٤، ١٣٥، ١٣٦، ١٣٧، ١٣٨، ١٣٩، ١٤٠، ١٤١، ١٤٢، ١٤٣، ١٤٤، ١٤٥، ١٤٦، ١٤٧، ١٤٨، ١٤٩، ١٥٠، ١٥١، ١٥٢، ١٥٣، ١٥٤، ١٥٥، ١٥٦، ١٥٧، ١٥٨، ١٥٩، ١٦٠، ١٦١، ١٦٢، ١٦٣، ١٦٤، ١٦٥، ١٦٦، ١٦٧، ١٦٨، ١٦٩، ١٧٠، ١٧١، ١٧٢، ١٧٣، ١٧٤، ١٧٥، ١٧٦، ١٧٧، ١٧٨، ١٧٩، ١٨٠، ١٨١، ١٨٢، ١٨٣، ١٨٤، ١٨٥، ١٨٦، ١٨٧، ١٨٨، ١٨٩، ١٩٠، ١٩١، ١٩٢، ١٩٣، ١٩٤، ١٩٥، ١٩٦، ١٩٧، ١٩٨، ١٩٩، ٢٠٠، ٢٠١، ٢٠٢، ٢٠٣، ٢٠٤، ٢٠٥، ٢٠٦، ٢٠٧، ٢٠٨، ٢٠٩، ٢١٠، ٢١١، ٢١٢، ٢١٣، ٢١٤، ٢١٥، ٢١٦، ٢١٧، ٢١٨، ٢١٩، ٢٢٠، ٢٢١، ٢٢٢، ٢٢٣، ٢٢٤، ٢٢٥، ٢٢٦، ٢٢٧، ٢٢٨، ٢٢٩، ٢٣٠، ٢٣١، ٢٣٢، ٢٣٣، ٢٣٤، ٢٣٥، ٢٣٦، ٢٣٧، ٢٣٨، ٢٣٩، ٢٤٠، ٢٤١، ٢٤٢، ٢٤٣، ٢٤٤، ٢٤٥، ٢٤٦، ٢٤٧، ٢٤٨، ٢٤٩، ٢٥٠، ٢٥١، ٢٥٢، ٢٥٣، ٢٥٤، ٢٥٥، ٢٥٦، ٢٥٧، ٢٥٨، ٢٥٩، ٢٦٠، ٢٦١، ٢٦٢، ٢٦٣، ٢٦٤، ٢٦٥، ٢٦٦، ٢٦٧، ٢٦٨، ٢٦٩، ٢٧٠، ٢٧١، ٢٧٢، ٢٧٣، ٢٧٤، ٢٧٥، ٢٧٦، ٢٧٧، ٢٧٨، ٢٧٩، ٢٨٠، ٢٨١، ٢٨٢، ٢٨٣، ٢٨٤، ٢٨٥، ٢٨٦، ٢٨٧، ٢٨٨، ٢٨٩، ٢٩٠، ٢٩١، ٢٩٢، ٢٩٣، ٢٩٤، ٢٩٥، ٢٩٦، ٢٩٧، ٢٩٨، ٢٩٩، ٣٠٠، ٣٠١، ٣٠٢، ٣٠٣، ٣٠٤، ٣٠٥، ٣٠٦، ٣٠٧، ٣٠٨، ٣٠٩، ٣١٠، ٣١١، ٣١٢، ٣١٣، ٣١٤، ٣١٥، ٣١٦، ٣١٧، ٣١٨، ٣١٩، ٣٢٠، ٣٢١، ٣٢٢، ٣٢٣، ٣٢٤، ٣٢٥، ٣٢٦، ٣٢٧، ٣٢٨، ٣٢٩، ٣٣٠، ٣٣١، ٣٣٢، ٣٣٣، ٣٣٤، ٣٣٥، ٣٣٦، ٣٣٧، ٣٣٨، ٣٣٩، ٣٤٠، ٣٤١، ٣٤٢، ٣٤٣، ٣٤٤، ٣٤٥، ٣٤٦، ٣٤٧، ٣٤٨، ٣٤٩، ٣٥٠، ٣٥١، ٣٥٢، ٣٥٣، ٣٥٤، ٣٥٥، ٣٥٦، ٣٥٧، ٣٥٨، ٣٥٩، ٣٦٠، ٣٦١، ٣٦٢، ٣٦٣، ٣٦٤، ٣٦٥، ٣٦٦، ٣٦٧، ٣٦٨، ٣٦٩، ٣٧٠، ٣٧١، ٣٧٢، ٣٧٣، ٣٧٤، ٣٧٥، ٣٧٦، ٣٧٧، ٣٧٨، ٣٧٩، ٣٨٠، ٣٨١، ٣٨٢، ٣٨٣، ٣٨٤، ٣٨٥، ٣٨٦، ٣٨٧، ٣٨٨، ٣٨٩، ٣٩٠، ٣٩١، ٣٩٢، ٣٩٣، ٣٩٤، ٣٩٥، ٣٩٦، ٣٩٧، ٣٩٨، ٣٩٩، ٤٠٠، ٤٠١، ٤٠٢، ٤٠٣، ٤٠٤، ٤٠٥، ٤٠٦، ٤٠٧، ٤٠٨، ٤٠٩، ٤١٠، ٤١١، ٤١٢، ٤١٣، ٤١٤، ٤١٥، ٤١٦، ٤١٧، ٤١٨، ٤١٩، ٤٢٠، ٤٢١، ٤٢٢، ٤٢٣، ٤٢٤، ٤٢٥، ٤٢٦، ٤٢٧، ٤٢٨، ٤٢٩، ٤٣٠، ٤٣١، ٤٣٢، ٤٣٣، ٤٣٤، ٤٣٥، ٤٣٦، ٤٣٧، ٤٣٨، ٤٣٩، ٤٤٠، ٤٤١، ٤٤٢، ٤٤٣، ٤٤٤، ٤٤٥، ٤٤٦، ٤٤٧، ٤٤٨، ٤٤٩، ٤٥٠، ٤٥١، ٤٥٢، ٤٥٣، ٤٥٤، ٤٥٥، ٤٥٦، ٤٥٧، ٤٥٨، ٤٥٩، ٤٦٠، ٤٦١، ٤٦٢، ٤٦٣، ٤٦٤، ٤٦٥، ٤٦٦، ٤٦٧، ٤٦٨، ٤٦٩، ٤٧٠، ٤٧١، ٤٧٢، ٤٧٣، ٤٧٤، ٤٧٥، ٤٧٦، ٤٧٧، ٤٧٨، ٤٧٩، ٤٨٠، ٤٨١، ٤٨٢، ٤٨٣، ٤٨٤، ٤٨٥، ٤٨٦، ٤٨٧، ٤٨٨، ٤٨٩، ٤٩٠، ٤٩١، ٤٩٢، ٤٩٣، ٤٩٤، ٤٩٥، ٤٩٦، ٤٩٧، ٤٩٨، ٤٩٩، ٥٠٠، ٥٠١، ٥٠٢، ٥٠٣، ٥٠٤، ٥٠٥، ٥٠٦، ٥٠٧، ٥٠٨، ٥٠٩، ٥١٠، ٥١١، ٥١٢، ٥١٣، ٥١٤، ٥١٥، ٥١٦، ٥١٧، ٥١٨، ٥١٩، ٥٢٠، ٥٢١، ٥٢٢، ٥٢٣، ٥٢٤، ٥٢٥، ٥٢٦، ٥٢٧، ٥٢٨، ٥٢٩، ٥٣٠، ٥٣١، ٥٣٢، ٥٣٣، ٥٣٤، ٥٣٥، ٥٣٦، ٥٣٧، ٥٣٨، ٥٣٩، ٥٤٠، ٥٤١، ٥٤٢، ٥٤٣، ٥٤٤، ٥٤٥، ٥٤٦، ٥٤٧، ٥٤٨، ٥٤٩، ٥٥٠، ٥٥١، ٥٥٢، ٥٥٣، ٥٥٤، ٥٥٥، ٥٥٦، ٥٥٧، ٥٥٨، ٥٥٩، ٥٦٠، ٥٦١، ٥٦٢، ٥٦٣، ٥٦٤، ٥٦٥، ٥٦٦، ٥٦٧، ٥٦٨، ٥٦٩، ٥٧٠، ٥٧١، ٥٧٢، ٥٧٣، ٥٧٤، ٥٧٥، ٥٧٦، ٥٧٧، ٥٧٨، ٥٧٩، ٥٨٠، ٥٨١، ٥٨٢، ٥٨٣، ٥٨٤، ٥٨٥، ٥٨٦، ٥٨٧، ٥٨٨، ٥٨٩، ٥٩٠، ٥٩١، ٥٩٢، ٥٩٣، ٥٩٤، ٥٩٥، ٥٩٦، ٥٩٧، ٥٩٨، ٥٩٩، ٦٠٠، ٦٠١، ٦٠٢، ٦٠٣، ٦٠٤، ٦٠٥، ٦٠٦، ٦٠٧، ٦٠٨، ٦٠٩، ٦١٠، ٦١١، ٦١٢، ٦١٣، ٦١٤، ٦١٥، ٦١٦، ٦١٧، ٦١٨، ٦١٩، ٦٢٠، ٦٢١، ٦٢٢، ٦٢٣، ٦٢٤، ٦٢٥، ٦٢٦، ٦٢٧، ٦٢٨، ٦٢٩، ٦٣٠، ٦٣١، ٦٣٢، ٦٣٣، ٦٣٤، ٦٣٥، ٦٣٦، ٦٣٧، ٦٣٨، ٦٣٩، ٦٤٠، ٦٤١، ٦٤٢، ٦٤٣، ٦٤٤، ٦٤٥، ٦٤٦، ٦٤٧، ٦٤٨، ٦٤٩، ٦٥٠، ٦٥١، ٦٥٢، ٦٥٣، ٦٥٤، ٦٥٥، ٦٥٦، ٦٥٧، ٦٥٨، ٦٥٩، ٦٦٠، ٦٦١، ٦٦٢، ٦٦٣، ٦٦٤، ٦٦٥، ٦٦٦، ٦٦٧، ٦٦٨، ٦٦٩، ٦٧٠، ٦٧١، ٦٧٢، ٦٧٣، ٦٧٤، ٦٧٥، ٦٧٦، ٦٧٧، ٦٧٨، ٦٧٩، ٦٨٠، ٦٨١، ٦٨٢، ٦٨٣، ٦٨٤، ٦٨٥، ٦٨٦، ٦٨٧، ٦٨٨، ٦٨٩، ٦٩٠، ٦٩١، ٦٩٢، ٦٩٣، ٦٩٤، ٦٩٥، ٦٩٦، ٦٩٧، ٦٩٨، ٦٩٩، ٧٠٠، ٧٠١، ٧٠٢، ٧٠٣، ٧٠٤، ٧٠٥، ٧٠٦، ٧٠٧، ٧٠٨، ٧٠٩، ٧١٠، ٧١١، ٧١٢، ٧١٣، ٧١٤، ٧١٥، ٧١٦، ٧١٧، ٧١٨، ٧١٩، ٧٢٠، ٧٢١، ٧٢٢، ٧٢٣، ٧٢٤، ٧٢٥، ٧٢٦، ٧٢٧، ٧٢٨، ٧٢٩، ٧٣٠، ٧٣١، ٧٣٢، ٧٣٣، ٧٣٤، ٧٣٥، ٧٣٦، ٧٣٧، ٧٣٨، ٧٣٩، ٧٤٠، ٧٤١، ٧٤٢، ٧٤٣، ٧٤٤، ٧٤٥، ٧٤٦، ٧٤٧، ٧٤٨، ٧٤٩، ٧٥٠، ٧٥١، ٧٥٢، ٧٥٣، ٧٥٤، ٧٥٥، ٧٥٦، ٧٥٧، ٧٥٨، ٧٥٩، ٧٦٠، ٧٦١، ٧٦٢، ٧٦٣، ٧٦٤، ٧٦٥، ٧٦٦، ٧٦٧، ٧٦٨، ٧٦٩، ٧٧٠، ٧٧١، ٧٧٢، ٧٧٣، ٧٧٤، ٧٧٥، ٧٧٦، ٧٧٧، ٧٧٨، ٧٧٩، ٧٨٠، ٧٨١، ٧٨٢، ٧٨٣، ٧٨٤، ٧٨٥، ٧٨٦، ٧٨٧، ٧٨٨، ٧٨٩، ٧٩٠، ٧٩١، ٧٩٢، ٧٩٣، ٧٩٤، ٧٩٥، ٧٩٦، ٧٩٧، ٧٩٨، ٧٩٩، ٨٠٠، ٨٠١، ٨٠٢، ٨٠٣، ٨٠٤، ٨٠٥، ٨٠٦، ٨٠٧، ٨٠٨، ٨٠٩، ٨١٠، ٨١١، ٨١٢، ٨١٣، ٨١٤، ٨١٥، ٨١٦، ٨١٧، ٨١٨، ٨١٩، ٨٢٠، ٨٢١، ٨٢٢، ٨٢٣، ٨٢٤، ٨٢٥، ٨٢٦، ٨٢٧، ٨٢٨، ٨٢٩، ٨٣٠، ٨٣١، ٨٣٢، ٨٣٣، ٨٣٤، ٨٣٥، ٨٣٦، ٨٣٧، ٨٣٨، ٨٣٩، ٨٤٠، ٨٤١، ٨٤٢، ٨٤٣، ٨٤٤، ٨٤٥، ٨٤٦، ٨٤٧، ٨٤٨، ٨٤٩، ٨٥٠، ٨٥١، ٨٥٢، ٨٥٣، ٨٥٤، ٨٥٥، ٨٥٦، ٨٥٧، ٨٥٨، ٨٥٩، ٨٦٠، ٨٦١، ٨٦٢، ٨٦٣، ٨٦٤، ٨٦٥، ٨٦٦، ٨٦٧، ٨٦٨، ٨٦٩، ٨٧٠، ٨٧١، ٨٧٢، ٨٧٣، ٨٧٤، ٨٧٥، ٨٧٦، ٨٧٧، ٨٧٨، ٨٧٩، ٨٨٠، ٨٨١، ٨٨٢، ٨٨٣، ٨٨٤، ٨٨٥، ٨٨٦، ٨٨٧، ٨٨٨، ٨٨٩، ٨٩٠، ٨٩١، ٨٩٢، ٨٩٣، ٨٩٤، ٨٩٥، ٨٩٦، ٨٩٧، ٨٩٨، ٨٩٩، ٩٠٠، ٩٠١، ٩٠٢، ٩٠٣، ٩٠٤، ٩٠٥، ٩٠٦، ٩٠٧، ٩٠٨، ٩٠٩، ٩١٠، ٩١١، ٩١٢، ٩١٣، ٩١٤، ٩١٥، ٩١٦، ٩١٧، ٩١٨، ٩١٩، ٩٢٠، ٩٢١، ٩٢٢، ٩٢٣، ٩٢٤، ٩٢٥، ٩٢٦، ٩٢٧، ٩٢٨، ٩٢٩، ٩٣٠، ٩٣١، ٩٣٢، ٩٣٣، ٩٣٤، ٩٣٥، ٩٣٦، ٩٣٧، ٩٣٨، ٩٣٩، ٩٤٠، ٩٤١، ٩٤٢، ٩٤٣، ٩٤٤، ٩٤٥، ٩٤٦، ٩٤٧، ٩٤٨، ٩٤٩، ٩٥٠، ٩٥١، ٩٥٢، ٩٥٣، ٩٥٤، ٩٥٥، ٩٥٦، ٩٥٧، ٩٥٨، ٩٥٩، ٩٦٠، ٩٦١، ٩٦٢، ٩٦٣، ٩٦٤، ٩٦٥، ٩٦٦، ٩٦٧، ٩٦٨، ٩٦٩، ٩٧٠، ٩٧١، ٩٧٢، ٩٧٣، ٩٧٤، ٩٧٥، ٩٧٦، ٩٧٧، ٩٧٨، ٩٧٩، ٩٨٠، ٩٨١، ٩٨٢، ٩٨٣، ٩٨٤، ٩٨٥، ٩٨٦، ٩٨٧، ٩٨٨، ٩٨٩، ٩٩٠، ٩٩١، ٩٩٢، ٩٩٣، ٩٩٤، ٩٩٥، ٩٩٦، ٩٩٧، ٩٩٨، ٩٩٩، ١٠٠٠، ١٠٠١، ١٠٠٢، ١٠٠٣، ١٠٠٤، ١٠٠٥، ١٠٠٦، ١٠٠٧، ١٠٠٨، ١٠٠٩، ١٠١٠، ١٠١١، ١٠١٢، ١٠١٣، ١٠١٤، ١٠١٥، ١٠١٦، ١٠١٧، ١٠١٨، ١٠١٩، ١٠٢٠، ١٠٢١، ١٠٢٢، ١٠٢٣، ١٠٢٤، ١٠٢٥، ١٠٢٦، ١٠٢٧، ١٠٢٨، ١٠٢٩، ١٠٣٠، ١٠٣١، ١٠٣٢، ١٠٣٣، ١٠٣٤، ١٠٣٥، ١٠٣٦، ١٠٣٧، ١٠٣٨، ١٠٣٩، ١٠٤٠، ١٠٤١، ١٠٤٢، ١٠٤٣، ١٠٤٤، ١٠٤٥، ١٠٤٦، ١٠٤٧، ١٠٤٨، ١٠٤٩، ١٠٥٠، ١٠٥١، ١٠٥٢، ١٠٥٣، ١٠٥٤، ١٠٥٥، ١٠٥٦، ١٠٥٧، ١٠٥٨، ١٠٥٩، ١٠٦٠، ١٠٦١، ١٠٦٢، ١٠٦٣، ١٠٦٤، ١٠٦٥، ١٠٦٦، ١٠٦٧، ١٠٦٨، ١٠٦٩، ١٠٧٠، ١٠٧١، ١٠٧٢، ١٠٧٣، ١٠٧٤، ١٠٧٥، ١٠٧٦، ١٠٧٧، ١٠٧٨، ١٠٧٩، ١٠٨٠، ١٠٨١، ١٠٨٢، ١٠٨٣، ١٠٨٤، ١٠٨٥، ١٠٨٦، ١٠٨٧، ١٠٨٨، ١٠٨٩، ١٠٩٠، ١٠٩١، ١٠٩٢، ١٠٩٣، ١٠٩٤، ١٠٩٥، ١٠٩٦، ١٠٩٧، ١٠٩٨، ١٠٩٩، ١١٠٠، ١١٠١، ١١٠٢، ١١٠٣، ١١٠٤، ١١٠٥، ١١٠٦، ١١٠٧، ١١٠٨، ١١٠٩، ١١١٠، ١١١١، ١١١٢، ١١١٣، ١١١٤، ١١١٥، ١١١٦، ١١١٧، ١١١٨، ١١١٩، ١١٢٠، ١١٢١، ١١٢٢، ١١٢٣، ١١٢٤، ١١٢٥، ١١٢٦، ١١٢٧، ١١٢٨، ١١٢٩، ١١٣٠، ١١٣١، ١١٣٢، ١١٣٣، ١١٣٤، ١١٣٥، ١١٣٦، ١١٣٧، ١١٣٨، ١١٣٩، ١١٤٠، ١١٤١، ١١٤٢، ١١٤٣، ١١٤٤، ١١٤٥، ١١٤٦، ١١٤٧، ١١٤٨، ١١٤٩، ١١٥٠، ١١٥١، ١١٥٢، ١١٥٣، ١١٥٤، ١١٥٥، ١١٥٦، ١١٥٧، ١١٥٨، ١١٥٩، ١١٦٠، ١١٦١، ١١٦٢، ١١٦٣، ١١٦٤، ١١٦٥، ١١٦٦، ١١٦٧، ١١٦٨، ١١٦٩، ١١٧٠، ١١٧١، ١١٧٢، ١١٧٣، ١١٧٤، ١١٧٥، ١١٧٦، ١١٧٧، ١١٧٨، ١١٧٩، ١١٨٠، ١١٨١، ١١٨٢، ١١٨٣، ١١٨٤، ١١٨٥، ١١٨٦، ١١٨٧، ١١٨٨، ١١٨٩، ١١٩٠، ١١٩١، ١١٩٢، ١١٩٣، ١١٩٤، ١١٩٥، ١١٩٦، ١١٩٧، ١١٩٨، ١١٩٩، ١٢٠٠، ١٢٠١، ١٢٠٢، ١٢٠٣، ١٢٠٤، ١٢٠٥، ١٢٠٦، ١٢٠٧، ١٢٠٨، ١٢٠٩، ١٢١٠، ١٢١١، ١٢١٢، ١٢١٣، ١٢١٤، ١٢١٥، ١٢١٦، ١٢١٧، ١٢١٨، ١٢١٩، ١٢٢٠، ١٢٢١، ١٢٢٢، ١٢٢٣، ١٢٢٤، ١٢٢٥، ١٢٢٦، ١٢٢٧، ١٢٢٨، ١٢٢٩، ١٢٣٠، ١٢٣١، ١٢٣٢، ١٢٣٣، ١٢٣٤، ١٢٣٥، ١٢٣٦، ١٢٣٧، ١٢٣٨، ١٢٣٩، ١٢٤٠، ١٢٤١، ١٢٤٢، ١٢٤٣، ١٢٤٤، ١٢٤٥، ١٢٤٦، ١٢٤٧، ١٢٤٨، ١٢٤٩، ١٢٥٠، ١٢٥١، ١٢٥٢، ١٢٥٣، ١٢٥٤، ١٢٥٥، ١٢٥٦، ١٢٥٧، ١٢٥٨، ١٢٥٩، ١٢٦٠، ١٢٦١، ١٢٦٢، ١٢٦٣، ١٢٦٤، ١٢٦٥، ١٢٦٦، ١٢٦٧، ١٢٦٨، ١٢٦٩، ١٢٧٠، ١٢٧١، ١٢٧٢، ١٢٧٣، ١٢٧٤، ١٢٧٥، ١٢٧٦، ١٢٧٧، ١٢٧٨، ١٢٧٩، ١٢٨٠، ١٢٨١، ١٢٨٢، ١٢٨٣، ١٢٨٤، ١٢٨٥، ١٢٨٦، ١٢٨٧، ١٢٨٨، ١٢٨٩، ١٢٩٠، ١٢٩١، ١٢٩٢، ١٢٩٣، ١٢٩٤، ١٢٩٥، ١٢٩٦، ١٢٩٧، ١٢٩٨، ١٢٩٩، ١٣٠٠، ١٣٠١، ١٣٠٢، ١٣٠٣، ١٣٠٤، ١٣٠٥، ١٣٠٦، ١٣٠٧، ١٣٠٨، ١٣٠٩، ١٣١٠، ١٣١١، ١٣١٢، ١٣١٣، ١٣١٤، ١٣١٥، ١٣١٦، ١٣١٧، ١٣١٨، ١٣١٩، ١٣٢٠، ١٣٢١، ١٣٢٢، ١٣٢٣، ١٣٢٤، ١٣٢٥، ١٣٢٦، ١٣٢٧، ١٣٢٨، ١٣٢٩، ١٣٣٠، ١٣٣١، ١٣٣٢، ١٣٣٣، ١٣٣٤، ١٣٣٥، ١٣٣٦، ١٣٣٧، ١٣٣٨، ١٣٣٩، ١٣٤٠، ١٣٤١، ١٣٤٢، ١٣٤٣، ١٣٤٤، ١٣٤٥، ١٣٤٦، ١٣٤٧، ١٣٤٨، ١٣٤٩، ١٣٥٠، ١٣٥١، ١٣٥٢، ١٣٥٣، ١٣٥٤، ١٣٥٥، ١٣٥٦، ١٣٥٧، ١٣٥٨، ١٣٥٩، ١٣٦٠، ١٣٦١، ١٣٦٢، ١٣٦٣، ١٣٦٤، ١٣٦٥، ١٣٦٦، ١٣٦٧، ١٣٦٨، ١٣٦٩، ١٣٧٠، ١٣٧١، ١٣٧٢، ١٣٧٣، ١٣٧٤، ١٣٧٥، ١٣٧٦، ١٣٧٧، ١٣٧٨، ١٣٧٩، ١٣٨٠، ١٣٨١، ١٣٨٢، ١٣٨٣، ١٣٨٤، ١٣٨٥، ١٣٨٦، ١٣٨٧، ١٣٨٨، ١٣٨٩، ١٣٩٠، ١٣٩١، ١٣٩٢، ١٣٩٣، ١٣٩٤، ١٣٩٥، ١٣٩٦، ١٣٩٧، ١٣٩٨، ١٣٩٩، ١٤٠٠، ١٤٠١، ١٤٠٢، ١٤٠٣، ١٤٠٤، ١٤٠٥، ١٤٠٦، ١٤٠٧، ١٤٠٨، ١٤٠٩، ١٤١٠، ١٤١١، ١٤١٢، ١٤١٣، ١٤١٤، ١٤١٥، ١٤١٦، ١٤١٧، ١٤١٨

هو مفصل في بحث الإحرام.

سادساً : تحريم استئصال فيه ، وسلك القدماء ، رخص السلاح وكذلك إقامة الحدود ، على من ارتكبه موجباتها خارج الحرم عند الخليفة والخليفة ، خلافاً للمالكية وإضافة الذين أجازوا إقامتها فيه مطلقاً .
أما من ارتكب ذلك داخل الحرم فيجوز إقامة الحدود عليه اتفاقاً^(١) لقول رسول الله صلى الله عليه وسلم : «إن مكة حرمها الله ولم يحرمها الناس ، فلا يحل لأمرئ يؤمر بالله وتأييد الأحرار أن يسفك فيها دمًا»^(٢) ، بقوله صلوات الله وسلامه عليه : «لا يحل لأحدكم أن يعجل السلاح مكة»^(٣) .

سابعاً : تخليط دية الجناية فيه ، فقد نصى عمر بن الخطاب ، فيمن قتل في الحرم ، بالدية وثلاث الذببة وقال بعضهم : لا تخلط^(٤) ، كما هو مفصل في مصطلح (دية) .

ثامساً : قطع أشجاره : ولا يجوز قطع شيء من أشجار حرم مكة بالانفاق^(٥) لقوله صلى الله عليه وسلم : «إن مكة حرمها الله ولم يحرمها الناس ، فلا يحل لأمرئ يؤمر بالله واليوم الآخر أن يسفك فيها دمًا»

الأحرار بمقتضى ما بهم^(٦) ، وقد أجازهم عمر عنه ، وأجاز الحنفية لهم دخولهم دون الإقامة فيه كالخبر^(٧) .

ثانياً : اختلاف الفقهاء في جواز دخوله بغير إحرام على تفصيل في مصطلح (إحرام) .

ثالثاً : إن الصلاة فيه تعدل مائة ألف صلاة في غيرها لاني إسقاط الغرائض ، لقول رسول الله صلى الله عليه وسلم : «صلاة في مسجدتي هدى أفضل من ألف صلاة فيما سواه من المساجد إلا المسجد الحرام»^(٨) ، وحرم مكة كمسجدها في مضاعفة الثواب^(٩) .

رابعاً : عدم كراهة الصلاة فيه في الأوقات التي تكره فيها الصلاة ، لحديث جابر بن مطعم أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : يأتي عبيدنا ، لا تستمعوا أحدًا ، طواف يذ ليبيت وصلى أية ساعة شاء من ليل أو نهار^(١٠) .

خامساً : تحريم عبده ، في صلاته بغيره^(١١) ، كما

(١) سورة لقمان ١٨/٢

(٢) المغني ٢/٨٠

(٣) حديث : «صلاة في مسجدتي هذا فضل ..» أخرجه مسلم والبيهقي . من أبي هريرة ، وقال ابن عبد البر ، روي عن أبي هريرة عن طريف بن سفيان صحاح متواترة . قال الطرمذي : لا يروى في غير المغني . ذكره أيضاً لأصول من شجرة (فيمن التذمر ١٢٦٩/١)

(٤) إعلام السالكين ١٠٢

(٥) إعلام السالكين ١٠٥ ، وصحبت حيدر بن مسلم أئمه الشافعية وقال : حديث - - من صحيحه قال صاحب نسخة الأصولي . أخرجه أيضاً رد المحتار عنه وأئمه - - من أبي صاحب الترمذي . لم يروى تصحيح الترمذي . والمروى (تجديد لأحاديث ١٠٥٣/٦ - ٦٠٦)

(٦) انظر : الآم ١٦٠/٢ ، وجامعها ، والمغني ١٢/٢ ، ورواه ابن الأثير ١٢/١

(٧) حاشية ابن عاردين ٢٠٩/٢ ، ١٦٨/٢ ، ٢٢٩/٢ ، وهو من الإكمال ٢٢٩/٢ ، والمغني ٢٢٩/٢

(٨) حديث : «من مكة حرمها الله ..» أخرجه البخاري ومسلم في الحج . (اللائق والسادس ٣١٨) وقد اقتضت ٨٦٠

(٩) حديث : «لا يحل لأحدكم ..» أخرجه مالك في الحج ، باب الميم من حمل السلاح يومه ، بلا ساجدة ، من حديث حاتم رضي الله عنه (٩٨٩/٢) تحبب محمد بن الفضل

(١٠) حديث : «من مكة حرمها الله ..» أخرجه البخاري ومسلم في الحج . (اللائق والسادس ٣١٨) وقد اقتضت ٨٦٠

(١١) حاشية البيهقي ١٠٧/٢ ، وجامعها الإكمال ١٠٨/٢ ، والمغني ١٢/٢

كما حششت من طين بدمعاء في الخلع تنع
وجرباً أو سداً كعرقه، وبني، ومرد لينة، والواقبت
الكبب للإحرام، ونصبه في مصطحنى: (الفتح -
وإحرام).

د - المدينة المنورة:

٦٧ - أولاً: المدينة المنورة حرم، مدين إلى ثور،
لا يحل حبسها ولا يعقد شجرها،^(١) كما ذهب إلى
ذلك الشافعية والحنابلة والحنابلة، وإبراهيم وإبراهيم
حدث رسول الله صلى الله عليه وسلم: «إك إبراهيم
حرم مكة بدمعاً طناً، وبني حرمت المدينة كما حرم
بدمعاً مكة، وبني دعوت في صاعها ومدها بش ما
دما إبراهيم لأهل مكة»^(٢)

حالف في ذلك الحنفية وسكان الثوري وعبد الله
من المدرك، فقالوا: ليس للمدينة المنورة حرم،
ولا يبيع أحد من أهلها صاعاً وشجرها، ومأواه رسول
الله صلى الله عليه وسلم، بحيث استند تحريمها،
ولكنه أراد بدمعاً ريشها ليلتفقه الناس، لا رواه
الطحاوي والبربر من قول رسول الله صلى الله عليه
وسلم: «لا يدعوا الإطعم قوتها بدمعاً المدينة»^(٣)

(١) مواهب الزكلكل: ١٥٦، والفتح: ١٥٦، والفتح: ١٥٦، والفتح: ١٥٦.
أخرجه: ١٥٦، والفتح: ١٥٦، والفتح: ١٥٦، والفتح: ١٥٦.
(٢) حديث: «لا يبيع أحد من أهلها صاعاً وشجرها، ومأواه رسول
الله صلى الله عليه وسلم، بحيث استند تحريمها، ولكنه أراد بدمعاً ريشها ليلتفقه الناس، لا رواه
الطحاوي والبربر من قول رسول الله صلى الله عليه وسلم: «لا يدعوا الإطعم قوتها بدمعاً المدينة»
(٣) حديث: «لا يبيع أحد من أهلها صاعاً وشجرها، ومأواه رسول الله صلى الله عليه وسلم، بحيث استند تحريمها، ولكنه أراد بدمعاً ريشها ليلتفقه الناس، لا رواه
الطحاوي والبربر من قول رسول الله صلى الله عليه وسلم: «لا يدعوا الإطعم قوتها بدمعاً المدينة»
حديث: «لا يبيع أحد من أهلها صاعاً وشجرها، ومأواه رسول الله صلى الله عليه وسلم، بحيث استند تحريمها، ولكنه أراد بدمعاً ريشها ليلتفقه الناس، لا رواه
الطحاوي والبربر من قول رسول الله صلى الله عليه وسلم: «لا يدعوا الإطعم قوتها بدمعاً المدينة»
حديث: «لا يبيع أحد من أهلها صاعاً وشجرها، ومأواه رسول الله صلى الله عليه وسلم، بحيث استند تحريمها، ولكنه أراد بدمعاً ريشها ليلتفقه الناس، لا رواه
الطحاوي والبربر من قول رسول الله صلى الله عليه وسلم: «لا يدعوا الإطعم قوتها بدمعاً المدينة»

ولا يعقد فيها شجره»^(٤)

سابعاً: اشترط الحنفية في نفقة الحرم، فقال
الحنفية والحنابلة، وخاتمة وهي إحدى الروايتين عن
الشافعية أنها كنفقة الحلال، وقال هر كلهم أحد وهو
إحدى الروايتين عن الشافعية أن من نفقة نفقة من
الحرم كان عليه أن يعرفها أنه حتى يفي صاحبها
نحوه مبني أنه عليه وسلم، «لا يلتصق به» إلا من
عرفها»^(٥)

عاشراً: لا يبيع ذبح هادي إلا هو، كذا هو مبني في
فتح، ولا يجوز إخراج شيء من ماله»^(٦)

ح - مسجد مكة:

٦٦ - يختص مسجد مكة المكرمة بخصيصة
حرمية لا يسهل من حرمها، ويرد عنه دمي
أولاً: يجوز قصده ما رآه وشه الرحال إليه لقول
رسول الله صلى الله عليه وسلم: «لا تشد الرحال
إلا إلى ثلاثة مساجد: مسجد الحرام، ومسجد
الرسول، والمسجد الأقصى»^(٧)
ثانياً: تقف المقامه عليه على الإحرام، وقد تقدم في
اختصاص مكة المشرقة.

(١) حديث: «لا يبيع أحد من أهلها صاعاً وشجرها، ومأواه رسول الله صلى الله عليه وسلم، بحيث استند تحريمها، ولكنه أراد بدمعاً ريشها ليلتفقه الناس، لا رواه
الطحاوي والبربر من قول رسول الله صلى الله عليه وسلم: «لا يدعوا الإطعم قوتها بدمعاً المدينة»
(٢) حديث: «لا يبيع أحد من أهلها صاعاً وشجرها، ومأواه رسول الله صلى الله عليه وسلم، بحيث استند تحريمها، ولكنه أراد بدمعاً ريشها ليلتفقه الناس، لا رواه
الطحاوي والبربر من قول رسول الله صلى الله عليه وسلم: «لا يدعوا الإطعم قوتها بدمعاً المدينة»
(٣) حديث: «لا يبيع أحد من أهلها صاعاً وشجرها، ومأواه رسول الله صلى الله عليه وسلم، بحيث استند تحريمها، ولكنه أراد بدمعاً ريشها ليلتفقه الناس، لا رواه
الطحاوي والبربر من قول رسول الله صلى الله عليه وسلم: «لا يدعوا الإطعم قوتها بدمعاً المدينة»
(٤) حديث: «لا يبيع أحد من أهلها صاعاً وشجرها، ومأواه رسول الله صلى الله عليه وسلم، بحيث استند تحريمها، ولكنه أراد بدمعاً ريشها ليلتفقه الناس، لا رواه
الطحاوي والبربر من قول رسول الله صلى الله عليه وسلم: «لا يدعوا الإطعم قوتها بدمعاً المدينة»
(٥) حديث: «لا يبيع أحد من أهلها صاعاً وشجرها، ومأواه رسول الله صلى الله عليه وسلم، بحيث استند تحريمها، ولكنه أراد بدمعاً ريشها ليلتفقه الناس، لا رواه
الطحاوي والبربر من قول رسول الله صلى الله عليه وسلم: «لا يدعوا الإطعم قوتها بدمعاً المدينة»
(٦) حديث: «لا يبيع أحد من أهلها صاعاً وشجرها، ومأواه رسول الله صلى الله عليه وسلم، بحيث استند تحريمها، ولكنه أراد بدمعاً ريشها ليلتفقه الناس، لا رواه
الطحاوي والبربر من قول رسول الله صلى الله عليه وسلم: «لا يدعوا الإطعم قوتها بدمعاً المدينة»
(٧) حديث: «لا يبيع أحد من أهلها صاعاً وشجرها، ومأواه رسول الله صلى الله عليه وسلم، بحيث استند تحريمها، ولكنه أراد بدمعاً ريشها ليلتفقه الناس، لا رواه
الطحاوي والبربر من قول رسول الله صلى الله عليه وسلم: «لا يدعوا الإطعم قوتها بدمعاً المدينة»

يبرأ، أو الشخص بملك أو ولاية. وهذا الأجر بشرط فيه مايلي:

شروط الشخص المخصص:

٧٣ - أ - أن يكون أهلاً للتصرف.

ب - أن يكون ذا ولاية: سواء أكانت ولاية عامة كالأمير والخاصة ونحوهما، ثم ولاية خاصة كالأب ونحوه.

ج - أن يكون ذا ملك، إذ خصص الملك أن يختص بملكه من يشاء بشرطه.

اختصاص ذي الولاية:

٧٤ - إذا كان المخصص صاحب الولاية فإنه بشرط في الاختصاص أن يكون محققاً لمصلحة المولى عليه، ومن هنا قالوا: تصرف ذي الولاية منوط بمصلحة، لأن الولاية أمانة، قال صلى الله عليه وسلم: «إنها أمانة، وإياها يوم القيامة خزي وندامة إلا من أخذها بحقها وأدى الذي عليه فيها»^(١) وقال: «بر تروحية في السياسة الشرعية: «إن وصي الميت وإن ظلم الوقف عليه أن يتصرف له بالأصلح فالأصلح»^(٢).

ومن ذلك اختصاص بعض القضاء بالقضاء في بلد معين، أو في جانب معين من بلد دون الجوانب الأخرى، أو في مذهب معين، أو النظر في نوع من الدعاوي دون الأنواع الأخرى كالتكايدات أو

فصلي فيه كمن له جلال صرة»^(٣) وفي سنن الترمذي عن أنس بن ظهير أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «الصلاة في مسجد فيه كعمرة»^(٤)، ولذلك استحب إتيان هذا المسجد والصلاة فيه.^(٥)

في المسجد الأقصى:

٧٥ - يختص المسجد الأقصى بجواز شد الرجال إليه، وقد تقدم. واختلوا في كراهة التوجه إلى بيت المقدس في النول والمناط، فحرمه بعضهم، لأن بيت المقدس كان قسماً وأباحه آخرون، وقد ذكر ذلك الفقهاء عند حديثهم عن آداب الاستنجاء في كتاب الطهارة.^(٦)

ج - برؤوسهم:

٧٦ - اختص ماء زمزم عن غيره من الماء بأن يشرب آسأ خاصة، ولا يجوز استعماله في مواضع الامتناع كمزاة المجاسة الحقيقية، على خلاف وتفصيل سبق في مصطلح «آثار» ف ٢٣ - ٢٥ (في الجزء الأول).

الاختصاص بالولاية أو الملك:

٧٧ - المخصص إما أن يكون لشرع، وقد سبق

(١) أخرجه الحاكم وصححه، زاد المعاد، باب من صلح مسجد، ص ٢٠٢
تجارت، وصححه أحمد والبيهقي (الشيخ) ١٠٥٥٣
(٢) أخرجه أحمد والترمذي وأبو داود والحاكم ومروم
(في القديم) ٢٤٤١١
(٣) عمر بن الخطاب ص ٢١٦
(٤) جواهر الإكليل ٢٦١، وأضنى المطالب ١٤٧/١، وأعلام

(١) حديث «إنها أمانة وثبت يوم القيامة...» أخرجه مسلم
١٤٥٧/٣١ - حديث ١٨٢٥ شخص عهد عمر الثاني
(٢) السياسة الشرعية ص ١٢ ط دار الكتب الشريعة الحديثة

المحدود أو لمفازم ونحو ذلك، وقد فصل الفقهاء ذلك في كتاب القضاء، وفي كتب الأحكام السلطانية^(١)، ويجب مراعاة الصلعة في اختصاص الرجال، في الولايات أو منع الأملاك ونحوه، كالجمين، وهو في حصة اختصاص أرض معينة للرجل فيها أنعام الصدقة، أو حبل الجهاد، واختص من بعض الأناسي بقطعاعها للإعلاء، واختصه بعض المرفق النعمة بقطعاعها إقطاع إرفاق كالحركات ومقعد الأسوق ونحو ذلك.

واختص من بعض الراد الضرورة برفع المشق عنها، أو تخفيض العشر عنها، ليكثر جلبها إلى أسواق المسلمين، فقد كان عمر رضي الله عنه يأخذ من البسط من الحطة والذيت نصف العشر، ويريد بذلك أن يكثر الحمل إلى المدينة المنورة ويأخذ من القطية الحصص والنفوس - انظر^(٢).

اختصاص المالك :

٧٥ - أما إذا كان الخصم صاحب ملك، فإنه يشترط لاختصاصه بعض ملكه شيء من التصرفات دون بعض لا ينشأ عن اختصاصه بخلافه أو مفسدة أو لمصلحة منع من التولية ما ذكر من الثالث كما فيه من الإصرار بالولاية، ومنع من إعطاء بعض أولاده قطية لغرض سبب مشروع دون ما فيه من إيفار صدور بعضها على خص^(٣).

(١) انظر : بصره الأحكام (١٧١)، والأحكام السلطانية لعماد الدين

أحمد، ومع الفتاوى ١٥٨٩، ومع لاير ١٧٢٨

(٢) لأموال أبي حنيفة ٤٣٤، ومختصر عماد الدين ١٧٢٠

١٧٢٠، وقد ورد أخيراً في مختصر أبا حنيفة ١٧٢٠

(٣) انظر ١٧٢٠، ١٧٢٠، ١٧٢٠

اختضاب

التعريف :

١ - الاختضاب لغة : استعمال الخضاب، واختصاب هو ما يغير به لون شيء من خضاء وكتم ونحوه^(١).

ولا يخرج المعنى الاصطلاحي عن المعنى اللغوي.

الألفاظ ذات الصلة :

أ - الصبغ والصبغ :

٢ - الصبغ ما يصبغ به من الإلوان، ومنه قوله تعالى : « وَشَجَرَةً تَخْرُجُ مِنْ طَبْعِ شِبَاءٍ تَنْبُتُ بِالْأُفْطَيْنِ وَتَصْبُغُ لِلْكَائِنِينَ »^(٢).

فقال المفسرون : المراد بالصبغ في الآية الزيت، لأنه يتلون الخبز إذا غس فيه، والمراد أنه إذا صبغ به.

ب - التطرّف :

٣ - التطرّف لغة : غضب أطراف الأصابع، يقال : طرقت أجنار به بناتها إذا غضبت أطراف أصابعها بالحناء، وهي مطرقة^(٣).

(١) معان العرب، مادة (ص-ض-د).

(٢) سورة المؤمنون، ٢٠

(٣) معان العرب، مادة (ط-ظ-ث).

الاختصاص بالسواد:

٦٠ - خُصَّصَ الْمُصْطَفَاءُ فِي حُكْمِ الْاِخْتِصَابِ بِالسَّوَادِ : فَالْحَمَلَةُ وَالْأَلْكِيَّةُ وَالْحَفِيَّةُ - مَا عَدَا أَبَا يَوْسُفَ - يَقُولُونَ : بَكَرَهُ لِهَذَا الْاِخْتِصَابِ بِالسَّوَادِ فِي غَيْرِ الْحَرْبِ .^(١)

أما في الحرب فهو جائز إجماعاً ، بل هو مرغَّب فيه ، تقول النبي صلى الله عليه وسلم في شأن أبي نَحَافَةَ وَالِدِ أَبِي بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ نَاحِيَةً بِهِ إِلَيْهِ عَامَ الْفَتْحِ ، وَرَأَيْتُهُ بِشَعْلٍ شَيْبًا : « أَذْهَبُوا بِهِ إِلَى بَعْضِ نِسَائِهِ فَتَغَيَّرَ ، وَجَسَدُهُ السَّوَادُ » .^(٢)

وقال الحافظ في الفتح : إنَّ مَنْ عَلِمَهُ مِنْ رَضِيَ فِي الْاِخْتِصَابِ بِالسَّوَادِ لِلْجَاهِلِيِّينَ ، وَسَمِعَ مِنْ رَضِيَ فِيهِ مطلقاً ، وَسَمِعَ مِنْ رَضِيَ فِيهِ لِرِجَالِ دَوْنِ الشَّعْبِ .^(٣) وَقَدْ اسْتَدَالَّ الْمُخِيزُونَ لِاِخْتِصَابِ السَّوَادِ بِأَدَلَّةٍ :

أَمَّا : قَوْلُ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : «إِنْ أَحْسَنَ مَا اخْتَصَيْتُمْ بِهِ لِهَذَا السَّوَادِ ، أَرْغَبَ لِنِسَائِكُمْ فِيكُمْ ، وَأَهْيَبَ نِكْمَ فِي صُدُورِ أَعْدَائِكُمْ » .^(٤)

مَا غَبِرَتْ بِهِ الشَّيْبُ خُبَاءً ، وَالنِّكْمُ »^(٥) فَأَيُّهُ يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْخُبَاءَ ، وَالنِّكْمَ مِنْ أَحْسَنِ الْمَبَاحَاتِ الَّتِي يَغْبِرُ بِهَا الشَّيْبُ . وَأَنَّ الصَّبِيغَ غَيْرَ مَقْصُورٍ عَلَيْهَا ، بَلْ يَشَارِكُهَا غَيْرُهَا مِنَ الْمَبَاحَاتِ فِي أَصْلِ أَحْسَنِ^(٦) .^(٧) وَأَمَّا وَرْدُ مِنْ حَدِيثِ أَبِي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : « خُصَّصَ أَبُو بَكْرٍ بِالْخُبَاءِ ، وَالنِّكْمِ ، وَاخْتَصِبَ عَمْرٌ بِالْحَمَلَةِ بِحُكْمٍ » .^(٨)

الاختصاص بالورس والزعفران:

٦٠ - الْاِخْتِصَابُ بِالْوَرَسِ وَالزَّعْفَرَانِ يَشَارِكُ الْاِخْتِصَابَ بِالْخُبَاءِ وَالنِّكْمِ فِي أَصْلِ الْاِخْتِصَابِ . وَقَدْ اخْتَصِبَ بِهَا جَمَاعَةٌ مِنَ الصَّحَابَةِ . رَوَى أَبُو بَكْرٍ الْأَشْجَعِيُّ ، عَنْ أَبِيهِ ، قَالَ : لَأَكُنَّ خُصْبَانًا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الْوَرَسَ وَالزَّعْفَرَانِ^(٩) ، وَقَالَ الْحَكَمُ بْنُ عَمْرٍو الْفَارِسِيُّ : « دَخَلْتُ أَنَا وَأَخِي رَافِعٌ عَلَى أَبِيهِ الْمُؤَمِّلِ عَمْرٍ ، وَأَنَا مَخْصُوبٌ بِالْحَمَلَةِ ، وَأَخِي مَخْصُوبٌ بِالصَّفْرَةِ ، فَقَالَ عَمْرٌ : هَذَا اخْتِصَابُ الْإِسْلَامِ . وَقَالَ لِأَخِي رَافِعٍ : هَذَا خُصْبُ الْإِيمَانِ » .^(١٠)

(١) رواه المحمدي ، وصححه الترمذي عن أبي ذر (بيل الأقطار ١١٧/٩ وما بعده هـ) .

(٢) بيل الأقطار ، ورواه ابن عسك (٢٧٠/٥) ، وفيه احتجاج (١٤٠/٨) ، والبخاري على حديث (٢٦١/١) .

(٣) والأثر عن أبي بكر أخبره مسلم عن أبي ذر (بيل الأقطار) .

(٤) في الصحيحين .
(٥) في الصحيحين .
(٦) في الصحيحين .
(٧) في الصحيحين .
(٨) في الصحيحين .
(٩) في الصحيحين .
(١٠) في الصحيحين .

(١) من حديث ، رواه ابن عسك ، وصححه ابن عسك ، وفيه احتجاج (بيل الأقطار ١١٧/٩ وما بعده هـ) .

(٢) في الصحيحين .
(٣) في الصحيحين .
(٤) في الصحيحين .
(٥) في الصحيحين .
(٦) في الصحيحين .
(٧) في الصحيحين .
(٨) في الصحيحين .
(٩) في الصحيحين .
(١٠) في الصحيحين .

(١) من حديث ، رواه ابن عسك ، وصححه ابن عسك ، وفيه احتجاج (بيل الأقطار ١١٧/٩ وما بعده هـ) .

(٢) في الصحيحين .
(٣) في الصحيحين .
(٤) في الصحيحين .
(٥) في الصحيحين .
(٦) في الصحيحين .
(٧) في الصحيحين .
(٨) في الصحيحين .
(٩) في الصحيحين .
(١٠) في الصحيحين .

(١) من حديث ، رواه ابن عسك ، وصححه ابن عسك ، وفيه احتجاج (بيل الأقطار ١١٧/٩ وما بعده هـ) .

الحضارة الأثرية :

١٦ - تغير العهد على أن تغير الشيب ، فجاءه أو
خادم مستحب لمرأته كساهو مستحب الزوج ،
لأجل أن يصحبه في ذلك . فخلص المرأة الروبة ،
والمسكوكه بالمرحوب حبس كعبها وقدمها باغتاء أو
كسره في كل وقت عدا وقت الإحرام ، لأن
الاحتشاش زينة ، واسريرة مطلوبة من الروبة
سروجهما ومن المسكوكه نصيده ، على أن يكون
الاحتشاش تعباً ، لا طريفاً ولا فك ، لأن ذلك
غير مستحب . ويجوز لها - بإذن زوجها أو سيدها
تحسين الوضوء ، ونظير بقى "الأصناف بالحذاء مع
المرأة"

وفي استحيات شخص كمرأة أرمولة تكفها
عن إتيان رجل من صوره في مسجد عن جدته عن مرأه
عن نساء قال : وقد كنت صفت الصليبي مع رسول
الله صلى الله عليه وسلم قال : « دخل علي
رسول الله - صلى الله عليه وسلم - فقال : نبي
استغني وترك أجدك - أخطأت حتى تكول بدها
كبد النرجس ؟ » قال : لا تركس الخياط حتى
أفوت الله عز وجل ، وإن كانت لتجذب بها لامة
شاذل^(١)

= خاتمة جسد البشر من اعدائهم الذين جحدوا
 انفسهم من اجله ، اذ قد جحدوا جسد
 البشري ، وقد كذبوا به من اعدائهم ، وقد جحدوا
 من اجله في الجحيم .

[illegible]

729, 730, 9. *Asplenium* L.

$$E_{\text{eff}} = \frac{1}{2} \left(\frac{1}{\epsilon_0} + \frac{1}{\epsilon_0} \right) = \frac{1}{\epsilon_0} \quad (1)$$

المادة ١٠ - لا يجوز للسلطة القضائية أن تتدخل في الشؤون التي هي من اختصاص السلطة التنفيذية أو التشريعية.

١٠٠ - في هذه الحالة، لا يمكن أن تكون النتيجة هي نفسها.

ومنها ما روي عن عمر بن الخطاب أنه قال
 لأمر بقتل الأسود، ويعقوب: غير متعين
 فروية، وأهيب للعدو.^(١)

ومها أم جمعة من أصحابه حتموا بالسواد،
 وبشعر الإنكار نصيب من أحد^١ ميه عثمان
 وعبد الله بن جعفر والحسن والحسين... وكان لهم
 بختهم بالسواد ويقول له محمد بن إسحاق بن عبد
 العزيز، وابن أبي عمير، وأبو جزي^٢...

وَمِمَّا رُوِيَ عَنْ أَبِي شَاهِدٍ قَالَ : « كُنَّا
مُتَخَلِّصِينَ رِجَالًا إِذْ كَانَ لَوْحَةٌ جَدِيدَةٌ (شَدَائِي) فَمَا
مَنْعَ لَوْحَةٍ وَالْأُنْثَى (كُرْمَا) تَرَكْنَاهَا »¹¹
وَالْمُتَخَلِّصَةُ رَأَتْ تَحْرِيماً بِخَوَارِجِ وَوَفِي غَرْبِ الْغَرْبِ
وَهَذَا هُوَ ذَهَبُ نَبِيِّهِ .

وقال الشاعرية تحرير لاغتصاب الأسود له
 الفهم همد، لعمري صموئيل عليه وسلم
 في كبره قود في آخر التوبة في حدود الأسود، لا
 يربحون ثمة الجنة، وأقرنه على الله عليه وسلم
 في الله أي أحفاد، «وجود الأسود»، فلا أمر
 عندهم لشعر، وسواء فيه عدهم الرجا والمأثر.

١١) أنظر على صغر مدى زيادة الأرباح عند زيادة الأرباح.

١٣٩٠ هـ ١٤٠٠ هـ

1994 2 20/20/20 20/20/20

(١) الآن من غير شك - غير مدعى على نفي دعوى المدعى عليه.

(٢) * * *

۱) حدیث و تفسیر - قرآن مجید - تفسیر المیزان - ج ۱ - ۲ - ۳ - ۴ - ۵ - ۶ - ۷ - ۸ - ۹ - ۱۰ - ۱۱ - ۱۲ - ۱۳ - ۱۴ - ۱۵ - ۱۶ - ۱۷ - ۱۸ - ۱۹ - ۲۰ - ۲۱ - ۲۲ - ۲۳ - ۲۴ - ۲۵ - ۲۶ - ۲۷ - ۲۸ - ۲۹ - ۳۰ - ۳۱ - ۳۲ - ۳۳ - ۳۴ - ۳۵ - ۳۶ - ۳۷ - ۳۸ - ۳۹ - ۴۰ - ۴۱ - ۴۲ - ۴۳ - ۴۴ - ۴۵ - ۴۶ - ۴۷ - ۴۸ - ۴۹ - ۵۰ - ۵۱ - ۵۲ - ۵۳ - ۵۴ - ۵۵ - ۵۶ - ۵۷ - ۵۸ - ۵۹ - ۶۰ - ۶۱ - ۶۲ - ۶۳ - ۶۴ - ۶۵ - ۶۶ - ۶۷ - ۶۸ - ۶۹ - ۷۰ - ۷۱ - ۷۲ - ۷۳ - ۷۴ - ۷۵ - ۷۶ - ۷۷ - ۷۸ - ۷۹ - ۸۰ - ۸۱ - ۸۲ - ۸۳ - ۸۴ - ۸۵ - ۸۶ - ۸۷ - ۸۸ - ۸۹ - ۹۰ - ۹۱ - ۹۲ - ۹۳ - ۹۴ - ۹۵ - ۹۶ - ۹۷ - ۹۸ - ۹۹ - ۱۰۰ - ۱۰۱ - ۱۰۲ - ۱۰۳ - ۱۰۴ - ۱۰۵ - ۱۰۶ - ۱۰۷ - ۱۰۸ - ۱۰۹ - ۱۱۰ - ۱۱۱ - ۱۱۲ - ۱۱۳ - ۱۱۴ - ۱۱۵ - ۱۱۶ - ۱۱۷ - ۱۱۸ - ۱۱۹ - ۱۲۰ - ۱۲۱ - ۱۲۲ - ۱۲۳ - ۱۲۴ - ۱۲۵ - ۱۲۶ - ۱۲۷ - ۱۲۸ - ۱۲۹ - ۱۳۰ - ۱۳۱ - ۱۳۲ - ۱۳۳ - ۱۳۴ - ۱۳۵ - ۱۳۶ - ۱۳۷ - ۱۳۸ - ۱۳۹ - ۱۴۰ - ۱۴۱ - ۱۴۲ - ۱۴۳ - ۱۴۴ - ۱۴۵ - ۱۴۶ - ۱۴۷ - ۱۴۸ - ۱۴۹ - ۱۵۰ - ۱۵۱ - ۱۵۲ - ۱۵۳ - ۱۵۴ - ۱۵۵ - ۱۵۶ - ۱۵۷ - ۱۵۸ - ۱۵۹ - ۱۶۰ - ۱۶۱ - ۱۶۲ - ۱۶۳ - ۱۶۴ - ۱۶۵ - ۱۶۶ - ۱۶۷ - ۱۶۸ - ۱۶۹ - ۱۷۰ - ۱۷۱ - ۱۷۲ - ۱۷۳ - ۱۷۴ - ۱۷۵ - ۱۷۶ - ۱۷۷ - ۱۷۸ - ۱۷۹ - ۱۸۰ - ۱۸۱ - ۱۸۲ - ۱۸۳ - ۱۸۴ - ۱۸۵ - ۱۸۶ - ۱۸۷ - ۱۸۸ - ۱۸۹ - ۱۹۰ - ۱۹۱ - ۱۹۲ - ۱۹۳ - ۱۹۴ - ۱۹۵ - ۱۹۶ - ۱۹۷ - ۱۹۸ - ۱۹۹ - ۲۰۰ - ۲۰۱ - ۲۰۲ - ۲۰۳ - ۲۰۴ - ۲۰۵ - ۲۰۶ - ۲۰۷ - ۲۰۸ - ۲۰۹ - ۲۱۰ - ۲۱۱ - ۲۱۲ - ۲۱۳ - ۲۱۴ - ۲۱۵ - ۲۱۶ - ۲۱۷ - ۲۱۸ - ۲۱۹ - ۲۲۰ - ۲۲۱ - ۲۲۲ - ۲۲۳ - ۲۲۴ - ۲۲۵ - ۲۲۶ - ۲۲۷ - ۲۲۸ - ۲۲۹ - ۲۳۰ - ۲۳۱ - ۲۳۲ - ۲۳۳ - ۲۳۴ - ۲۳۵ - ۲۳۶ - ۲۳۷ - ۲۳۸ - ۲۳۹ - ۲۴۰ - ۲۴۱ - ۲۴۲ - ۲۴۳ - ۲۴۴ - ۲۴۵ - ۲۴۶ - ۲۴۷ - ۲۴۸ - ۲۴۹ - ۲۵۰ - ۲۵۱ - ۲۵۲ - ۲۵۳ - ۲۵۴ - ۲۵۵ - ۲۵۶ - ۲۵۷ - ۲۵۸ - ۲۵۹ - ۲۶۰ - ۲۶۱ - ۲۶۲ - ۲۶۳ - ۲۶۴ - ۲۶۵ - ۲۶۶ - ۲۶۷ - ۲۶۸ - ۲۶۹ - ۲۷۰ - ۲۷۱ - ۲۷۲ - ۲۷۳ - ۲۷۴ - ۲۷۵ - ۲۷۶ - ۲۷۷ - ۲۷۸ - ۲۷۹ - ۲۸۰ - ۲۸۱ - ۲۸۲ - ۲۸۳ - ۲۸۴ - ۲۸۵ - ۲۸۶ - ۲۸۷ - ۲۸۸ - ۲۸۹ - ۲۹۰ - ۲۹۱ - ۲۹۲ - ۲۹۳ - ۲۹۴ - ۲۹۵ - ۲۹۶ - ۲۹۷ - ۲۹۸ - ۲۹۹ - ۳۰۰ - ۳۰۱ - ۳۰۲ - ۳۰۳ - ۳۰۴ - ۳۰۵ - ۳۰۶ - ۳۰۷ - ۳۰۸ - ۳۰۹ - ۳۱۰ - ۳۱۱ - ۳۱۲ - ۳۱۳ - ۳۱۴ - ۳۱۵ - ۳۱۶ - ۳۱۷ - ۳۱۸ - ۳۱۹ - ۳۲۰ - ۳۲۱ - ۳۲۲ - ۳۲۳ - ۳۲۴ - ۳۲۵ - ۳۲۶ - ۳۲۷ - ۳۲۸ - ۳۲۹ - ۳۳۰ - ۳۳۱ - ۳۳۲ - ۳۳۳ - ۳۳۴ - ۳۳۵ - ۳۳۶ - ۳۳۷ - ۳۳۸ - ۳۳۹ - ۳۴۰ - ۳۴۱ - ۳۴۲ - ۳۴۳ - ۳۴۴ - ۳۴۵ - ۳۴۶ - ۳۴۷ - ۳۴۸ - ۳۴۹ - ۳۵۰ - ۳۵۱ - ۳۵۲ - ۳۵۳ - ۳۵۴ - ۳۵۵ - ۳۵۶ - ۳۵۷ - ۳۵۸ - ۳۵۹ - ۳۶۰ - ۳۶۱ - ۳۶۲ - ۳۶۳ - ۳۶۴ - ۳۶۵ - ۳۶۶ - ۳۶۷ - ۳۶۸ - ۳۶۹ - ۳۷۰ - ۳۷۱ - ۳۷۲ - ۳۷۳ - ۳۷۴ - ۳۷۵ - ۳۷۶ - ۳۷۷ - ۳۷۸ - ۳۷۹ - ۳۸۰ - ۳۸۱ - ۳۸۲ - ۳۸۳ - ۳۸۴ - ۳۸۵ - ۳۸۶ - ۳۸۷ - ۳۸۸ - ۳۸۹ - ۳۹۰ - ۳۹۱ - ۳۹۲ - ۳۹۳ - ۳۹۴ - ۳۹۵ - ۳۹۶ - ۳۹۷ - ۳۹۸ - ۳۹۹ - ۴۰۰ - ۴۰۱ - ۴۰۲ - ۴۰۳ - ۴۰۴ - ۴۰۵ - ۴۰۶ - ۴۰۷ - ۴۰۸ - ۴۰۹ - ۴۱۰ - ۴۱۱ - ۴۱۲ - ۴۱۳ - ۴۱۴ - ۴۱۵ - ۴۱۶ - ۴۱۷ - ۴۱۸ - ۴۱۹ - ۴۲۰ - ۴۲۱ - ۴۲۲ - ۴۲۳ - ۴۲۴ - ۴۲۵ - ۴۲۶ - ۴۲۷ - ۴۲۸ - ۴۲۹ - ۴۳۰ - ۴۳۱ - ۴۳۲ - ۴۳۳ - ۴۳۴ - ۴۳۵ - ۴۳۶ - ۴۳۷ - ۴۳۸ - ۴۳۹ - ۴۴۰ - ۴۴۱ - ۴۴۲ - ۴۴۳ - ۴۴۴ - ۴۴۵ - ۴۴۶ - ۴۴۷ - ۴۴۸ - ۴۴۹ - ۴۵۰ - ۴۵۱ - ۴۵۲ - ۴۵۳ - ۴۵۴ - ۴۵۵ - ۴۵۶ - ۴۵۷ - ۴۵۸ - ۴۵۹ - ۴۶۰ - ۴۶۱ - ۴۶۲ - ۴۶۳ - ۴۶۴ - ۴۶۵ - ۴۶۶ - ۴۶۷ - ۴۶۸ - ۴۶۹ - ۴۷۰ - ۴۷۱ - ۴۷۲ - ۴۷۳ - ۴۷۴ - ۴۷۵ - ۴۷۶ - ۴۷۷ - ۴۷۸ - ۴۷۹ - ۴۸۰ - ۴۸۱ - ۴۸۲ - ۴۸۳ - ۴۸۴ - ۴۸۵ - ۴۸۶ - ۴۸۷ - ۴۸۸ - ۴۸۹ - ۴۹۰ - ۴۹۱ - ۴۹۲ - ۴۹۳ - ۴۹۴ - ۴۹۵ - ۴۹۶ - ۴۹۷ - ۴۹۸ - ۴۹۹ - ۵۰۰ - ۵۰۱ - ۵۰۲ - ۵۰۳ - ۵۰۴ - ۵۰۵ - ۵۰۶ - ۵۰۷ - ۵۰۸ - ۵۰۹ - ۵۱۰ - ۵۱۱ - ۵۱۲ - ۵۱۳ - ۵۱۴ - ۵۱۵ - ۵۱۶ - ۵۱۷ - ۵۱۸ - ۵۱۹ - ۵۲۰ - ۵۲۱ - ۵۲۲ - ۵۲۳ - ۵۲۴ - ۵۲۵ - ۵۲۶ - ۵۲۷ - ۵۲۸ - ۵۲۹ - ۵۳۰ - ۵۳۱ - ۵۳۲ - ۵۳۳ - ۵۳۴ - ۵۳۵ - ۵۳

وَأَمَّا الْفُلُ فَأَنزَلْنَاهُ ذِكْرًا لِّعِبَادِنَا إِنَّهُ كَانَ كَلَمًا وَبُحْرَانًا

[illegible]

عزیز، محمد مصطفیٰ، رحمة اللہ علیہ نے انکار کیا ہے کہ یہ وہی ہے۔

وسلم - أنه كان إذا اشتكى أحد رأسه قال :
« اذهب فاحنجم » ، وإذا اشتكى رجله قال :
« اذهب فاحنمها بالحجارة » ،^(١) وأني انظر لأحد :
قالت : كنت أخدم أنثى - صلى الله عليه وسلم -
فما كانت تحب فرعة ولا تكة إلا أمرني أن أضع
عليها احذاء^(٢)

الاختصاص بالتنجس وبمن النجاسة :

١٥ - يرى الأحناف والمالكية والشافعية والحنابلة
أن ماحضب أو صبي يتنجس بظهره بثلاثة فلو
اختضب الرسل أو اختضبت المرأة باحذاء التنجس
وسل كل ثلاثاً شهر. أما إذا كان الاختصاص
بمن استجامة فلا يظهر إلا بزوال عينه وطعمه وريحه
وحجرج أمانه صانها ، و معنى عن بقاء البول لأن
الامر الذي يشق زواله لا يضر بقاءه . ومن هذا
لتبيل المصيرغ بالدم (فهو نجس) ، ولصيرغ بالبدنة
غير المائية الشيء لما دم سائل عليها فيجب الدم
فيها وهو نجس^(٣)

الاختصاص بالوشم :

١٦ - الوشم هو غرز لجلد بالإبرة حتى يخرج الدم
ثم يدر عليه كحل أو نية يحضر أو يزرقي وهو حرام

أما المرأة غير المروجة وغير المبركة فيرى الحنفية
والمالكية والشافعية : كراهة اختصاصها في كنفها
وقدمها لعدم الحاجة مع خوف الفتنة ، وحرمة تحميم
وجسمتها وحرمة تطريدها أصابها بالحناء مع
السوا^(٤)

و يرى الحنابلة جواز الاختصاص للأيم ، لما ورد
عن جابر سرفوعاً : « يا معشر النساء ، ختضين ، فإن
لكم أن تختصن لزوجها ، وإن الأيم تختصب فتمس
لزوج من الله عز وجل »^(٥) أي للخصب وتزويج .

وضوء المختضب وغسله :

١٣ - اتفق الفقهاء على أن وجود مادة على أعضاء
أوصوه أو العسل - تمنع وصول الماء إلى البشرة -
حاشي بين صحة الوضوء وصحة الغسل .
والمختضب وضوؤه وغسله صحيحان ، لأن
الاختصاص بعد إزالة مادته بالغسل يكون مجرد نية ،
واللون وحده لا يحوط بين البشرة ووصول الماء إليها ،
ومن ثم فهو لا يؤثر في صحة الوضوء أو الغسل^(٦)

الاختصاص للنداءوي :

١٤ - النداءوي ، على ما وار الاختصاص
للنداءوي ، ظهر مسلم - مولاة النبي صلى الله عليه

(١) حديث حسن رواه أبو داود وصححه ، وخرجه غيره
من رواة ، قال إسناده صحيح بن يحيى من رابع خلفه .
: كتاب الطهارة ٣٥٩/٢ ، وصححه النووي ٢/١ ط دار الكتاب
الشامي

(٢) رواه أحمد ، وصححه [الفروع ٢/٢٤٤]

(٣) حاشية ابن أبي عمير ١٩١/١ مطبوع ، وصححه العبد ١٩٢/١ ،
والرحماني ١٩١/١ - ١٩٢/١ ، والرحماني ١٩٢/١ ، والخطوط
١٩٢/١ ، وكتابه الصلاة ١٩٢/١ ، والعبد ١٩٢/١ ط زاهر

= رواه أحمد وصححه بن أبي عمير ، وصححه (الفروع
الرحماني ١٩٢/١ ط ١٩٢/١)
(١) شرح روض الطالب ١٩٢/١ ، وكتابه الفروع
ونصحه ١٩٢/١ ، وصححه دار المعرف ١٩٢/١
اختصه ... ورواه أبو عمير ، وصححه (كتاب
: الاستئذان) معرفة اختصاصه من جابر مرفوعاً كما في
نحوه (١٩٢/١) (لا يحد في طلب من كتب الحديث
(٢) شرح خطابات ١٩٢/١ ط مكتبة المصباح ، غير من .

اختصاص الرجل والخنثى :

٢٩ - اتفق الفقهاء على أنه يستحب للرجل أن يختضب في رأسه وحبته لتتجر الشيب بالحناء ونحوه تلافياً لما رووه في ذلك، وحيث أنه لا يختضب هي جميع أجزاء بدنه ماعدا الكفين والقدمين، فلا يجوز له أن يختضب فيها إلا لعذر، لأن في اختصاصه فيها تشبها بالنساء^(١)، والكتب بالنساء محض شرعاً.

وقال كثر الشافعية وبعض الحنابلة يحرمه، وقال بعض حنابلة وصاحب المخط من الحنفية بكرهه^(٢)، وقد قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم - «كس الله التشبهات من النساء بالرجال والتشبه من الرجال بالنساء»^(٣).

وحكم الخنثى الشكل كحكم الرجل في هذا^(٤).

اختصاص المحرم :

٢٢ - ذهب الحنابلة إلى أنه يجوز للمحرم الاختضب بالحناء في أي جزء من البدن ماعدا الرأس لأن سر الرأس في الإحرام بأي سائر منوع.

الصبي بدم اعتقه^(١)، لقول النبي - صلى الله عليه وسلم - : «مع استلام عقيقة فأهرقوا عنه دماً، ولميطوا عنه الأذى»^(٢)، فهذا يقتضي ألا يس دم لأنه ذى، ولما روى عن يزيد بن عبد الله عن أبيه أن النبي - صلى الله عليه وسلم - قال : «يقن عن الغلام ولا يس رأسه بدم»^(٣)، ولأن هذا تنجيس له فلا يشع^(٤).

وانفقوا على جواز غصب رأس اتصى بالزعران وبالمخلوق (أي الطيب)، تقول يربدة : «كنا في طرابلس إذا ولد لأحدنا غلام ذبح شاة ولطخ رأسه بدمه، فلما جاء الله بالإسلام كن نذبح شاة ونحلق رأسه ونطبخ بزعران»^(٥)، وتقول عائشة رضي الله عنها : «كانت في الجاهلية إذا غفر من اتصى غصوا قطنة بدم العقيقة، فإذا حلقوا رأس المولود وضعوها على رأسه، فقال النبي - صلى الله عليه وسلم - : «جسلاً ما كان آدم خنيقاً» زاد أبو الشيخ : «وبنى أن يس رأس المولود بدم»^(٦).

أما الحنفية فإن العقيقة عندهم غير مطلوبة.

(١) اتفق والشرح كثر ٥٨٩/٢، مطبعة دار.

(٢) حديث «مع الغلام عقيقة» ... أخرجه البخاري في صحيح ١٠٩/٧ ط صحيح وأصحاب السنن، وأحمد بن حنبل ١٨٩/٩ ط الحديث، وفي بعض الروايات «في الغلام».

(٣) حديث «يس من الغلام» ... قال الحنفية : رواه الطبراني في الكبير والأوسط عن يزيد بن عبد الله عن أبيه. وقد رواه أبو حنيفة عن يزيد بن عبد الله عن أبيه. فائدة أهم (جمع رواية ٥٨٩/٢).

(٤) الترمذى ١٥٧/٢.

(٥) أخرجه أحمد وبنو أبي شيبة في المصنف، وإسناده صحيح (التركماني ١٥٧/٢).

(٦) شرح الكبير المطبوع مع المعنى ٥٨٩/٢ - ٥٨٩/٣ وحديث عائشة رضي الله عنها «كان في الجاهلية» ... قال الحنفية :

=====

= روى أبو يعنى والبربر باختصار ووردته رجال الصحيح خلا شيخ أبي يعنى قال : لم أفرقه (جمع الزوائد ٥٨٩/٤)، ورواه من حساك (مجل الأوطار ١٠٩/١) ط مطبوع، الحنفية : رواه الطبراني في الكبير وأبو حنيفة في الأوسط (١٠٩/١) ولم يرد في حديثنا من المصنف.

(١) شرح روض طالب ٢٥٥/١.

(٢) الأذكار الشرعية ١٠٢/٢ ط مطبعة إمام مصر.

(٣) رواه أحمد وأبو داود والترمذي وأبو حنيفة عن ابن عباس وهو حديث صحيح (مصحف) غير ملحق المكتبة البخارية بغير ٣٧٦/٢.

(٤) شرح روض طالب ٣٦١/١.

فصده، فلا ظهراً أولى^(١)، وتنفذ به في مصلحه (صدقة).
من ذكر النسيان، وذهب القاضي غياض والنسيبي
أي نريد روح عيسى عليه السلام^(٢)، وتنفذ به في مصلحه
(ذكر).

ج - إختفاء أفلاك:

٦ - في إختفاء أفلاك، ونظم عن أبي الحسن
سعد بن أبي معشان، وجد، أنه يكنى ثمانى عدة أشهر
لثلاثين يوماً، لم ير رسول الله صلى الله عليه وسلم:
«صوموا لرؤيته، وفطروا لرؤيته، فربما غم عليكم
فأكفموا عدة سعد بن ثمانى»^(٣)، وتنفذ في
مصلحه (صوم).

د - إختفاء إيمان:

٧ - في إختفاء إيمان من أتى إيمانه وصلى بطله
رأيت:
الأول: من صدق بعباده ما علم بحجج الرسول به
وأحلى إيمانه، فإنه يطلع به، احتزموت.
الثاني: اعتبر أيعنى أن النطق بالتهديد شره
لإيمان أو شطره^(٤).

هـ - إختفاء اليد كثر:

٨ - إختفاء اليد كثر إختفى بالكر
بالنسيان من حيث الأصلية بيها، هذا عز الدين من
صدقه^(٥)، وأمر حجر أبيض: ذكر له: أفضل

إختلاس

التعريف:

٩ - الإختلاس والختلاس في اللغة: أخذ الشيء
غداً عن غفلة. قبل الإختلاس أسرع من إختلاس
وفي الإختلاس هو الإختلاس^(١).
ويذكر استعمال الفقهاء من هذا المعنى التقوي
أنه: أخذ الشيء بخسرة صاحبه جهراً مع الحرب به
سوءه جده إختلاس جهراً أو سرراً^(٢)، إختلاس أن يده يده
بلى مدبل إبتن فيأخذ^(٣).

الألفاظ ذات الصلة:

١ - أ - النصب أو الإختصاص: هو أخذ الشيء
قهرًا وغداً.
ب - السرقة: هي أخذ النصب من حوزة على
إختفاء.

ج - الطرقة: هي الاستيلاء على الشيء مع تغلر
الموت.

(١) إختلاس - إختلاس من أخذ كذا عن كذا، وهو

إختلاس.

(٢) إختلاس - إختلاس من أخذ كذا عن كذا، وهو

(٣) إختلاس - إختلاس من أخذ كذا عن كذا، وهو

إختلاس من أخذ كذا عن كذا، وهو

(٤) إختلاس - إختلاس من أخذ كذا عن كذا، وهو

(٥) إختلاس - إختلاس من أخذ كذا عن كذا، وهو

(١) إختلاس - إختلاس من أخذ كذا عن كذا، وهو

(٢) إختلاس - إختلاس من أخذ كذا عن كذا، وهو

(٣) إختلاس - إختلاس من أخذ كذا عن كذا، وهو

(٤) إختلاس - إختلاس من أخذ كذا عن كذا، وهو

(٥) إختلاس - إختلاس من أخذ كذا عن كذا، وهو

(٦) إختلاس - إختلاس من أخذ كذا عن كذا، وهو

(٧) إختلاس - إختلاس من أخذ كذا عن كذا، وهو

د - الحیانة : عمر محبوب : نیکو علیہ

هذه الانتباهات : بعد انفسهم و انفسهم
انفسهم بعد انفسهم و انفسهم
انفسهم و انفسهم

اختلاط

النوع هو :

١ - الإحتمال ص الشئ د إلى الشئ ، وقد يمكن
التقدير بينهما كما في العيونات. وقد لا يمكن كما في
الذئبت فيكون مرعا. ^{١١}
ولا تحرم استعمال الفصحى له عن هذا الخبر .

اسمک از خانہ :

[illegible]

الألمب داب الصلح :

[illegible]

مواضع التحريم :

1- بخصيص الله وانكسرت الحجاب في السرة
فمنه انما هو من الامور التي فيها فقه ولا يقع فيها
الشيء من هذه السرة فلهذا لم يرد في الامور
التي هي من الامور

الحكم الاجبالي :

٧- يختلف الحكم حسب المائل التي يجري فيها الاختلاف. فقد يكون أثر الاختلاف هو الحرمة. فإذا تم بها عدة، إذا أجمع الحلال وأحرام فضله الآخرين، كما هو احتجعت المبالغ المذكورة. فاستباح البيئة دون تغيير، فإنه لم يترك شيء، ولا يترك شيء إلا بعد اعتماده. ١٢

... ..

1970-1971

[illegible][illegible]
$$\exp^1 + \exp^2 = 2^2 = 4$$
[illegible]

الاختلاط إذ كان فيه :

أ - المخلوط بالأجنبي ، وانظر شهوة إليها .

ب - نبتة شريرة ودم حثيها .

ج - عث وغزو ملامسة للأبدان كالاختلاط في الأضرحة والموائد والأعياد ، فالاختلاط الذي يكون فيه مثل هذه الأمور حرام ، لمخالفة لقواعد الشريعة .

قال تعالى : «أَلَمْ يَلْمِزُوكَ بِمَا تُخْفِي مِنْ ثِيَابِهِمْ وَهُمْ يَقْتَضُونَ مِنْ ثِيَابِهِمْ... وَأَنْ يُكُونَ مِنْكُمْ مُقْتَضِينَ» .

وقال تعالى عن النساء : «وَلَا يُبْدِينَ زِينَتَهُنَّ» .

وقال : «وَأَيُّهَا مَنْ أَتَى الْمَوْلَاةَ فَنَافِلَتُهُنَّ فَانْكِحْهُنَّ مِنْ ذُرِّيَّتِهِنَّ» .

جنيباً» .^(١) ويقول النبي صلى الله عليه وسلم :

«لَا يَحِلُّونَ رَحِمَ بَارِعَةَ فَإِنَّ لِلَّهِ الشُّبُهَاتِ» .^(٢) وقال

صلى الله عليه وسلم لأسامة بنت أبي بكر «يا أسامة

يا المرأة إذا سلطت تخفى لم يصح أن يرى منها إلا

هذا وهذا وأشار إلى وجهه وكفيه» .^(٣)

كما يك نفق الفقهاء على حرمة لس الأجنبية

إذا كانت عجيبة لا تشبه فلا بأس بانصافها .

ويعود من فرحون إلى الأعراس التي يخرج فيها

الرجال والنساء ، لا تقل شهادة بعضهم لبعض إذا

كان فيه ما حرمة الشارع ، لأن محضوره هذه

الوائع تستند على التنـ .

و يستثنى من الاختلاط المحرم ما يقوم به

التطبيب من نظر وليس ، لأن ذلك موضع ضرورة .

والضرورات تبيح المحظورات .

ويحرم لتعري إذا كانت الغلبة للمدة كما كذا

بغير الاختصاص ، وكذلك لو انحلت زوجته بغيرها

فليس له الزنا ولا بالتعري ، وبطل ذلك من حلق

حتى زوجه بغيرها ، يحرم عليه الموطأ نفس

كعين» .^(٤)

و - يكون أثر الاختلاط هو الاجتهاد والتعري

غالباً فالأواني إذا كان بعضها ظاهراً وبعضها خفياً

ولم تستبرأ ، وكذلك شباب إذا اختلط العاهر

بالنحس فإنه يحرق الطهارة والنسب» .^(٥) وهذا عند

المجتهدين وبعض الفقهاء يقول بعدم التعري ، وهم

الغالب إلا بعضهم .

وقد يكون أثر الاختلاط هو انضمام ، ومن ذلك

ما إذا خلط المودع الودعة بآله ولم يميزه فله بعض

لأن الخلط يلاصق» .^(٦)

وقد يعتبر الاختلاط أيضاً لبعده عن الفرد

كالوصية ، فمن وصى بشيء معين لم يخلط بغيره على

وجه لا يبرره منه كان زوجاً في الوصية» .^(٧)

ومن صور الاختلاط :

اختلاط الرجال بالنساء :

أ - يحسب حكم اختلاط الرجال بالنساء بحسب

مواقعته تقواً عند الشريعة أو عدم موقعه ، فيحرم

—

(١) الزاوي : ١٠٠ .

(٢) الأئمة : ١٠٠ ، والظاهر : ١٠٠ ، والظاهر : ١٠٠ ، والظاهر : ١٠٠

(٣) الزاوي : ١٠٠ ، والظاهر : ١٠٠ ، والظاهر : ١٠٠ ، والظاهر : ١٠٠

(٤) الزاوي : ١٠٠ ، والظاهر : ١٠٠ ، والظاهر : ١٠٠ ، والظاهر : ١٠٠

(٥) الزاوي : ١٠٠ ، والظاهر : ١٠٠ ، والظاهر : ١٠٠ ، والظاهر : ١٠٠

(٦) الزاوي : ١٠٠ ، والظاهر : ١٠٠ ، والظاهر : ١٠٠ ، والظاهر : ١٠٠

(٧) الزاوي : ١٠٠ ، والظاهر : ١٠٠ ، والظاهر : ١٠٠ ، والظاهر : ١٠٠

(١) سورة البقرة : ١٠٠ ، وسورة النساء : ١٠٠

(٢) حديث : «لا يخلو» ، أخرجه البيهقي وأبو أحمد

(٣) ١٠٠

(٤) حديث : «يا أسامة» ، أخرجه أبو داود (١٠٠) وابن

وفي الموضوع مروج متعددة . (راجع - سلوة
عمر أنيني) .

اختلاف

التعريف :

١ - الاختلاف لغة مصدر يختلف . والاختلاف
سلب الاختفاق . جاء في اللسان ما مفاده . يختلف
الأمران ما يتفقا . وكل عام يتساو فتنه مختلف .
والاختلاف : المصادقة ، وحالته إلى شيء عساه
إليه ، أو فتنه بعد أن به حبه .

و يستعمل لاختلاف عند انقضاء بناء المعوي
وكذلك الخلاف .

الألفاظ ذات الصلة :

أ - اختلاف :

٢ - جاء في فتح العدير والمختار وحاشية ابن
عبد بن . ونقله التتوي من بعض أصحاب
احمدي ، الفرق بين (لاختلاف) و (المختلف)
بأن الأول يستعمل في قول أبي علي دليل ، والثاني
في لا دليل عليه . وأيده البيهقي بأن نقول المرجوح
في معاملة المراجع يقال له خلاف ، لا اختلاف .
قال : والحاصل منه ثبوت الضعف في جانب الخالف
في (الخلاف) ، كعدمه في الإجماع . وعده ضعف
جاءه في (الاختلاف) .^(١)

(١) فتح العدير ٢٦٦ ط ٢ ، وافي ، وحاشية ابن عابد
١٠٢ ط ٢ .

٥ - ويجوز الاختلاف إذا كانت هناك حاجة
مشروعة مع مراعاة قواعد الشرع . ولذلك حارغوج
لمعرفة كصلاة الجساعة وصلاة عيد ، وأما البعض
مروجها لمروية طبع مع عدة مأثورة من الرجال .
كذلك يجوز للمرة مع عدة الرجال بسع أو شراء
أو حجارة أو بيع ذلك . ويقطع سبل الإمام ما كان
المرة العرصة التكسيرة للجان إلى الرجل ، يفهم ط
موتجها . ويستألفا الحاجة ، من يرى ذلك به
حسنا ؟ قال : لا بأس به ، ويذهب منه غيره أصب
إلى ، ولو تركها كالحس لمضاعف ، قال : ردت هذا
على ما قال إذا غفل بمصره عن لاجل أنه انظر
إليه .^(٢)

مواضع البحث :

٦ - الأشياء التي يتم فيها الاختلاف تشمل مواضع
متعددة في كثير من المسائل لمقتضى وتلك مسألة
سكبه بحسب أثر الاختلاف فيها ومن هذه مواضع
اختلاف انصبوب بغيره في باب العصب ، واختلاف
مؤني المسلمين بغيره في باب الحاضر ، واختلاف
الحدود بالتواجد في بيع الحمار ، واختلاف الماتبة التي
تجب فيها الزكاة في باب الزكاة ، واختلاف اهلوف
عليه في باب الأيمان ، واختلاف النحس بالحد مر في
الماضات ، وغير ذلك .

١٠١ من حديث ١٦٦٣ ط ٢ ، وقول ١٦٦٤ ط ٢ ،
والأول ١٠١ ، ١٠٢ ، ١٠٣ ، ١٠٤ ، ١٠٥ ، ١٠٦ ، ١٠٧ ، ١٠٨ ، ١٠٩ ، ١١٠ ، ١١١ ، ١١٢ ، ١١٣ ، ١١٤ ، ١١٥ ، ١١٦ ، ١١٧ ، ١١٨ ، ١١٩ ، ١٢٠ ، ١٢١ ، ١٢٢ ، ١٢٣ ، ١٢٤ ، ١٢٥ ، ١٢٦ ، ١٢٧ ، ١٢٨ ، ١٢٩ ، ١٣٠ ، ١٣١ ، ١٣٢ ، ١٣٣ ، ١٣٤ ، ١٣٥ ، ١٣٦ ، ١٣٧ ، ١٣٨ ، ١٣٩ ، ١٤٠ ، ١٤١ ، ١٤٢ ، ١٤٣ ، ١٤٤ ، ١٤٥ ، ١٤٦ ، ١٤٧ ، ١٤٨ ، ١٤٩ ، ١٥٠ ، ١٥١ ، ١٥٢ ، ١٥٣ ، ١٥٤ ، ١٥٥ ، ١٥٦ ، ١٥٧ ، ١٥٨ ، ١٥٩ ، ١٦٠ ، ١٦١ ، ١٦٢ ، ١٦٣ ، ١٦٤ ، ١٦٥ ، ١٦٦ ، ١٦٧ ، ١٦٨ ، ١٦٩ ، ١٧٠ ، ١٧١ ، ١٧٢ ، ١٧٣ ، ١٧٤ ، ١٧٥ ، ١٧٦ ، ١٧٧ ، ١٧٨ ، ١٧٩ ، ١٨٠ ، ١٨١ ، ١٨٢ ، ١٨٣ ، ١٨٤ ، ١٨٥ ، ١٨٦ ، ١٨٧ ، ١٨٨ ، ١٨٩ ، ١٩٠ ، ١٩١ ، ١٩٢ ، ١٩٣ ، ١٩٤ ، ١٩٥ ، ١٩٦ ، ١٩٧ ، ١٩٨ ، ١٩٩ ، ٢٠٠ ، ٢٠١ ، ٢٠٢ ، ٢٠٣ ، ٢٠٤ ، ٢٠٥ ، ٢٠٦ ، ٢٠٧ ، ٢٠٨ ، ٢٠٩ ، ٢١٠ ، ٢١١ ، ٢١٢ ، ٢١٣ ، ٢١٤ ، ٢١٥ ، ٢١٦ ، ٢١٧ ، ٢١٨ ، ٢١٩ ، ٢٢٠ ، ٢٢١ ، ٢٢٢ ، ٢٢٣ ، ٢٢٤ ، ٢٢٥ ، ٢٢٦ ، ٢٢٧ ، ٢٢٨ ، ٢٢٩ ، ٢٣٠ ، ٢٣١ ، ٢٣٢ ، ٢٣٣ ، ٢٣٤ ، ٢٣٥ ، ٢٣٦ ، ٢٣٧ ، ٢٣٨ ، ٢٣٩ ، ٢٤٠ ، ٢٤١ ، ٢٤٢ ، ٢٤٣ ، ٢٤٤ ، ٢٤٥ ، ٢٤٦ ، ٢٤٧ ، ٢٤٨ ، ٢٤٩ ، ٢٥٠ ، ٢٥١ ، ٢٥٢ ، ٢٥٣ ، ٢٥٤ ، ٢٥٥ ، ٢٥٦ ، ٢٥٧ ، ٢٥٨ ، ٢٥٩ ، ٢٦٠ ، ٢٦١ ، ٢٦٢ ، ٢٦٣ ، ٢٦٤ ، ٢٦٥ ، ٢٦٦ ، ٢٦٧ ، ٢٦٨ ، ٢٦٩ ، ٢٧٠ ، ٢٧١ ، ٢٧٢ ، ٢٧٣ ، ٢٧٤ ، ٢٧٥ ، ٢٧٦ ، ٢٧٧ ، ٢٧٨ ، ٢٧٩ ، ٢٨٠ ، ٢٨١ ، ٢٨٢ ، ٢٨٣ ، ٢٨٤ ، ٢٨٥ ، ٢٨٦ ، ٢٨٧ ، ٢٨٨ ، ٢٨٩ ، ٢٩٠ ، ٢٩١ ، ٢٩٢ ، ٢٩٣ ، ٢٩٤ ، ٢٩٥ ، ٢٩٦ ، ٢٩٧ ، ٢٩٨ ، ٢٩٩ ، ٣٠٠ ، ٣٠١ ، ٣٠٢ ، ٣٠٣ ، ٣٠٤ ، ٣٠٥ ، ٣٠٦ ، ٣٠٧ ، ٣٠٨ ، ٣٠٩ ، ٣١٠ ، ٣١١ ، ٣١٢ ، ٣١٣ ، ٣١٤ ، ٣١٥ ، ٣١٦ ، ٣١٧ ، ٣١٨ ، ٣١٩ ، ٣٢٠ ، ٣٢١ ، ٣٢٢ ، ٣٢٣ ، ٣٢٤ ، ٣٢٥ ، ٣٢٦ ، ٣٢٧ ، ٣٢٨ ، ٣٢٩ ، ٣٣٠ ، ٣٣١ ، ٣٣٢ ، ٣٣٣ ، ٣٣٤ ، ٣٣٥ ، ٣٣٦ ، ٣٣٧ ، ٣٣٨ ، ٣٣٩ ، ٣٤٠ ، ٣٤١ ، ٣٤٢ ، ٣٤٣ ، ٣٤٤ ، ٣٤٥ ، ٣٤٦ ، ٣٤٧ ، ٣٤٨ ، ٣٤٩ ، ٣٥٠ ، ٣٥١ ، ٣٥٢ ، ٣٥٣ ، ٣٥٤ ، ٣٥٥ ، ٣٥٦ ، ٣٥٧ ، ٣٥٨ ، ٣٥٩ ، ٣٦٠ ، ٣٦١ ، ٣٦٢ ، ٣٦٣ ، ٣٦٤ ، ٣٦٥ ، ٣٦٦ ، ٣٦٧ ، ٣٦٨ ، ٣٦٩ ، ٣٧٠ ، ٣٧١ ، ٣٧٢ ، ٣٧٣ ، ٣٧٤ ، ٣٧٥ ، ٣٧٦ ، ٣٧٧ ، ٣٧٨ ، ٣٧٩ ، ٣٨٠ ، ٣٨١ ، ٣٨٢ ، ٣٨٣ ، ٣٨٤ ، ٣٨٥ ، ٣٨٦ ، ٣٨٧ ، ٣٨٨ ، ٣٨٩ ، ٣٩٠ ، ٣٩١ ، ٣٩٢ ، ٣٩٣ ، ٣٩٤ ، ٣٩٥ ، ٣٩٦ ، ٣٩٧ ، ٣٩٨ ، ٣٩٩ ، ٤٠٠ ، ٤٠١ ، ٤٠٢ ، ٤٠٣ ، ٤٠٤ ، ٤٠٥ ، ٤٠٦ ، ٤٠٧ ، ٤٠٨ ، ٤٠٩ ، ٤١٠ ، ٤١١ ، ٤١٢ ، ٤١٣ ، ٤١٤ ، ٤١٥ ، ٤١٦ ، ٤١٧ ، ٤١٨ ، ٤١٩ ، ٤٢٠ ، ٤٢١ ، ٤٢٢ ، ٤٢٣ ، ٤٢٤ ، ٤٢٥ ، ٤٢٦ ، ٤٢٧ ، ٤٢٨ ، ٤٢٩ ، ٤٣٠ ، ٤٣١ ، ٤٣٢ ، ٤٣٣ ، ٤٣٤ ، ٤٣٥ ، ٤٣٦ ، ٤٣٧ ، ٤٣٨ ، ٤٣٩ ، ٤٤٠ ، ٤٤١ ، ٤٤٢ ، ٤٤٣ ، ٤٤٤ ، ٤٤٥ ، ٤٤٦ ، ٤٤٧ ، ٤٤٨ ، ٤٤٩ ، ٤٥٠ ، ٤٥١ ، ٤٥٢ ، ٤٥٣ ، ٤٥٤ ، ٤٥٥ ، ٤٥٦ ، ٤٥٧ ، ٤٥٨ ، ٤٥٩ ، ٤٦٠ ، ٤٦١ ، ٤٦٢ ، ٤٦٣ ، ٤٦٤ ، ٤٦٥ ، ٤٦٦ ، ٤٦٧ ، ٤٦٨ ، ٤٦٩ ، ٤٧٠ ، ٤٧١ ، ٤٧٢ ، ٤٧٣ ، ٤٧٤ ، ٤٧٥ ، ٤٧٦ ، ٤٧٧ ، ٤٧٨ ، ٤٧٩ ، ٤٨٠ ، ٤٨١ ، ٤٨٢ ، ٤٨٣ ، ٤٨٤ ، ٤٨٥ ، ٤٨٦ ، ٤٨٧ ، ٤٨٨ ، ٤٨٩ ، ٤٩٠ ، ٤٩١ ، ٤٩٢ ، ٤٩٣ ، ٤٩٤ ، ٤٩٥ ، ٤٩٦ ، ٤٩٧ ، ٤٩٨ ، ٤٩٩ ، ٥٠٠ ، ٥٠١ ، ٥٠٢ ، ٥٠٣ ، ٥٠٤ ، ٥٠٥ ، ٥٠٦ ، ٥٠٧ ، ٥٠٨ ، ٥٠٩ ، ٥١٠ ، ٥١١ ، ٥١٢ ، ٥١٣ ، ٥١٤ ، ٥١٥ ، ٥١٦ ، ٥١٧ ، ٥١٨ ، ٥١٩ ، ٥٢٠ ، ٥٢١ ، ٥٢٢ ، ٥٢٣ ، ٥٢٤ ، ٥٢٥ ، ٥٢٦ ، ٥٢٧ ، ٥٢٨ ، ٥٢٩ ، ٥٣٠ ، ٥٣١ ، ٥٣٢ ، ٥٣٣ ، ٥٣٤ ، ٥٣٥ ، ٥٣٦ ، ٥٣٧ ، ٥٣٨ ، ٥٣٩ ، ٥٤٠ ، ٥٤١ ، ٥٤٢ ، ٥٤٣ ، ٥٤٤ ، ٥٤٥ ، ٥٤٦ ، ٥٤٧ ، ٥٤٨ ، ٥٤٩ ، ٥٥٠ ، ٥٥١ ، ٥٥٢ ، ٥٥٣ ، ٥٥٤ ، ٥٥٥ ، ٥٥٦ ، ٥٥٧ ، ٥٥٨ ، ٥٥٩ ، ٥٦٠ ، ٥٦١ ، ٥٦٢ ، ٥٦٣ ، ٥٦٤ ، ٥٦٥ ، ٥٦٦ ، ٥٦٧ ، ٥٦٨ ، ٥٦٩ ، ٥٧٠ ، ٥٧١ ، ٥٧٢ ، ٥٧٣ ، ٥٧٤ ، ٥٧٥ ، ٥٧٦ ، ٥٧٧ ، ٥٧٨ ، ٥٧٩ ، ٥٨٠ ، ٥٨١ ، ٥٨٢ ، ٥٨٣ ، ٥٨٤ ، ٥٨٥ ، ٥٨٦ ، ٥٨٧ ، ٥٨٨ ، ٥٨٩ ، ٥٩٠ ، ٥٩١ ، ٥٩٢ ، ٥٩٣ ، ٥٩٤ ، ٥٩٥ ، ٥٩٦ ، ٥٩٧ ، ٥٩٨ ، ٥٩٩ ، ٦٠٠ ، ٦٠١ ، ٦٠٢ ، ٦٠٣ ، ٦٠٤ ، ٦٠٥ ، ٦٠٦ ، ٦٠٧ ، ٦٠٨ ، ٦٠٩ ، ٦١٠ ، ٦١١ ، ٦١٢ ، ٦١٣ ، ٦١٤ ، ٦١٥ ، ٦١٦ ، ٦١٧ ، ٦١٨ ، ٦١٩ ، ٦٢٠ ، ٦٢١ ، ٦٢٢ ، ٦٢٣ ، ٦٢٤ ، ٦٢٥ ، ٦٢٦ ، ٦٢٧ ، ٦٢٨ ، ٦٢٩ ، ٦٣٠ ، ٦٣١ ، ٦٣٢ ، ٦٣٣ ، ٦٣٤ ، ٦٣٥ ، ٦٣٦ ، ٦٣٧ ، ٦٣٨ ، ٦٣٩ ، ٦٤٠ ، ٦٤١ ، ٦٤٢ ، ٦٤٣ ، ٦٤٤ ، ٦٤٥ ، ٦٤٦ ، ٦٤٧ ، ٦٤٨ ، ٦٤٩ ، ٦٥٠ ، ٦٥١ ، ٦٥٢ ، ٦٥٣ ، ٦٥٤ ، ٦٥٥ ، ٦٥٦ ، ٦٥٧ ، ٦٥٨ ، ٦٥٩ ، ٦٦٠ ، ٦٦١ ، ٦٦٢ ، ٦٦٣ ، ٦٦٤ ، ٦٦٥ ، ٦٦٦ ، ٦٦٧ ، ٦٦٨ ، ٦٦٩ ، ٦٧٠ ، ٦٧١ ، ٦٧٢ ، ٦٧٣ ، ٦٧٤ ، ٦٧٥ ، ٦٧٦ ، ٦٧٧ ، ٦٧٨ ، ٦٧٩ ، ٦٨٠ ، ٦٨١ ، ٦٨٢ ، ٦٨٣ ، ٦٨٤ ، ٦٨٥ ، ٦٨٦ ، ٦٨٧ ، ٦٨٨ ، ٦٨٩ ، ٦٩٠ ، ٦٩١ ، ٦٩٢ ، ٦٩٣ ، ٦٩٤ ، ٦٩٥ ، ٦٩٦ ، ٦٩٧ ، ٦٩٨ ، ٦٩٩ ، ٧٠٠ ، ٧٠١ ، ٧٠٢ ، ٧٠٣ ، ٧٠٤ ، ٧٠٥ ، ٧٠٦ ، ٧٠٧ ، ٧٠٨ ، ٧٠٩ ، ٧١٠ ، ٧١١ ، ٧١٢ ، ٧١٣ ، ٧١٤ ، ٧١٥ ، ٧١٦ ، ٧١٧ ، ٧١٨ ، ٧١٩ ، ٧٢٠ ، ٧٢١ ، ٧٢٢ ، ٧٢٣ ، ٧٢٤ ، ٧٢٥ ، ٧٢٦ ، ٧٢٧ ، ٧٢٨ ، ٧٢٩ ، ٧٣٠ ، ٧٣١ ، ٧٣٢ ، ٧٣٣ ، ٧٣٤ ، ٧٣٥ ، ٧٣٦ ، ٧٣٧ ، ٧٣٨ ، ٧٣٩ ، ٧٤٠ ، ٧٤١ ، ٧٤٢ ، ٧٤٣ ، ٧٤٤ ، ٧٤٥ ، ٧٤٦ ، ٧٤٧ ، ٧٤٨ ، ٧٤٩ ، ٧٥٠ ، ٧٥١ ، ٧٥٢ ، ٧٥٣ ، ٧٥٤ ، ٧٥٥ ، ٧٥٦ ، ٧٥٧ ، ٧٥٨ ، ٧٥٩ ، ٧٦٠ ، ٧٦١ ، ٧٦٢ ، ٧٦٣ ، ٧٦٤ ، ٧٦٥ ، ٧٦٦ ، ٧٦٧ ، ٧٦٨ ، ٧٦٩ ، ٧٧٠ ، ٧٧١ ، ٧٧٢ ، ٧٧٣ ، ٧٧٤ ، ٧٧٥ ، ٧٧٦ ، ٧٧٧ ، ٧٧٨ ، ٧٧٩ ، ٧٨٠ ، ٧٨١ ، ٧٨٢ ، ٧٨٣ ، ٧٨٤ ، ٧٨٥ ، ٧٨٦ ، ٧٨٧ ، ٧٨٨ ، ٧٨٩ ، ٧٩٠ ، ٧٩١ ، ٧٩٢ ، ٧٩٣ ، ٧٩٤ ، ٧٩٥ ، ٧٩٦ ، ٧٩٧ ، ٧٩٨ ، ٧٩٩ ، ٨٠٠ ، ٨٠١ ، ٨٠٢ ، ٨٠٣ ، ٨٠٤ ، ٨٠٥ ، ٨٠٦ ، ٨٠٧ ، ٨٠٨ ، ٨٠٩ ، ٨١٠ ، ٨١١ ، ٨١٢ ، ٨١٣ ، ٨١٤ ، ٨١٥ ، ٨١٦ ، ٨١٧ ، ٨١٨ ، ٨١٩ ، ٨٢٠ ، ٨٢١ ، ٨٢٢ ، ٨٢٣ ، ٨٢٤ ، ٨٢٥ ، ٨٢٦ ، ٨٢٧ ، ٨٢٨ ، ٨٢٩ ، ٨٣٠ ، ٨٣١ ، ٨٣٢ ، ٨٣٣ ، ٨٣٤ ، ٨٣٥ ، ٨٣٦ ، ٨٣٧ ، ٨٣٨ ، ٨٣٩ ، ٨٤٠ ، ٨٤١ ، ٨٤٢ ، ٨٤٣ ، ٨٤٤ ، ٨٤٥ ، ٨٤٦ ، ٨٤٧ ، ٨٤٨ ، ٨٤٩ ، ٨٥٠ ، ٨٥١ ، ٨٥٢ ، ٨٥٣ ، ٨٥٤ ، ٨٥٥ ، ٨٥٦ ، ٨٥٧ ، ٨٥٨ ، ٨٥٩ ، ٨٦٠ ، ٨٦١ ، ٨٦٢ ، ٨٦٣ ، ٨٦٤ ، ٨٦٥ ، ٨٦٦ ، ٨٦٧ ، ٨٦٨ ، ٨٦٩ ، ٨٧٠ ، ٨٧١ ، ٨٧٢ ، ٨٧٣ ، ٨٧٤ ، ٨٧٥ ، ٨٧٦ ، ٨٧٧ ، ٨٧٨ ، ٨٧٩ ، ٨٨٠ ، ٨٨١ ، ٨٨٢ ، ٨٨٣ ، ٨٨٤ ، ٨٨٥ ، ٨٨٦ ، ٨٨٧ ، ٨٨٨ ، ٨٨٩ ، ٨٩٠ ، ٨٩١ ، ٨٩٢ ، ٨٩٣ ، ٨٩٤ ، ٨٩٥ ، ٨٩٦ ، ٨٩٧ ، ٨٩٨ ، ٨٩٩ ، ٩٠٠ ، ٩٠١ ، ٩٠٢ ، ٩٠٣ ، ٩٠٤ ، ٩٠٥ ، ٩٠٦ ، ٩٠٧ ، ٩٠٨ ، ٩٠٩ ، ٩١٠ ، ٩١١ ، ٩١٢ ، ٩١٣ ، ٩١٤ ، ٩١٥ ، ٩١٦ ، ٩١٧ ، ٩١٨ ، ٩١٩ ، ٩٢٠ ، ٩٢١ ، ٩٢٢ ، ٩٢٣ ، ٩٢٤ ، ٩٢٥ ، ٩٢٦ ، ٩٢٧ ، ٩٢٨ ، ٩٢٩ ، ٩٣٠ ، ٩٣١ ، ٩٣٢ ، ٩٣٣ ، ٩٣٤ ، ٩٣٥ ، ٩٣٦ ، ٩٣٧ ، ٩٣٨ ، ٩٣٩ ، ٩٤٠ ، ٩٤١ ، ٩٤٢ ، ٩٤٣ ، ٩٤٤ ، ٩٤٥ ، ٩٤٦ ، ٩٤٧ ، ٩٤٨ ، ٩٤٩ ، ٩٥٠ ، ٩٥١ ، ٩٥٢ ، ٩٥٣ ، ٩٥٤ ، ٩٥٥ ، ٩٥٦ ، ٩٥٧ ، ٩٥٨ ، ٩٥٩ ، ٩٦٠ ، ٩٦١ ، ٩٦٢ ، ٩٦٣ ، ٩٦٤ ، ٩٦٥ ، ٩٦٦ ، ٩٦٧ ، ٩٦٨ ، ٩٦٩ ، ٩٧٠ ، ٩٧١ ، ٩٧٢ ، ٩٧٣ ، ٩٧٤ ، ٩٧٥ ، ٩٧٦ ، ٩٧٧ ، ٩٧٨ ، ٩٧٩ ، ٩٨٠ ، ٩٨١ ، ٩٨٢ ، ٩٨٣ ، ٩٨٤ ، ٩٨٥ ، ٩٨٦ ، ٩٨٧ ، ٩٨٨ ، ٩٨٩ ، ٩٩٠ ، ٩٩١ ، ٩٩٢ ، ٩٩٣ ، ٩٩٤ ، ٩٩٥ ، ٩٩٦ ، ٩٩٧ ، ٩٩٨ ، ٩٩٩ ، ١٠٠٠ ، ١٠٠١ ، ١٠٠٢ ، ١٠٠٣ ، ١٠٠٤ ، ١٠٠٥ ، ١٠٠٦ ، ١٠٠٧ ، ١٠٠٨ ، ١٠٠٩ ، ١٠١٠ ، ١٠١١ ، ١٠١٢ ، ١٠١٣ ، ١٠١٤ ، ١٠١٥ ، ١٠١٦ ، ١٠١٧ ، ١٠١٨ ، ١٠١٩ ، ١٠٢٠ ، ١٠٢١ ، ١٠٢٢ ، ١٠٢٣ ، ١٠٢٤ ، ١٠٢٥ ، ١٠٢٦ ، ١٠٢٧ ، ١٠٢٨ ، ١٠٢٩ ، ١٠٣٠ ، ١٠٣١ ، ١٠٣٢ ، ١٠٣٣ ، ١٠٣٤ ، ١٠٣٥ ، ١٠٣٦ ، ١٠٣٧ ، ١٠٣٨ ، ١٠٣٩ ، ١٠٤٠ ، ١٠٤١ ، ١٠٤٢ ، ١٠٤٣ ، ١٠٤٤ ، ١٠٤٥ ، ١٠٤٦ ، ١٠٤٧ ، ١٠٤٨ ، ١٠٤٩ ، ١٠٥٠ ، ١٠٥١ ، ١٠٥٢ ، ١٠٥٣ ، ١٠٥٤ ، ١٠٥٥ ، ١٠٥٦ ، ١٠٥٧ ، ١٠٥٨ ، ١٠٥٩ ، ١٠٦٠ ، ١٠٦١ ، ١٠٦٢ ، ١٠٦٣ ، ١٠٦٤ ، ١٠٦٥ ، ١٠٦٦ ، ١٠٦٧ ، ١٠٦٨ ، ١٠٦٩ ، ١٠٧٠ ، ١٠٧١ ، ١٠٧٢ ، ١٠٧٣ ، ١٠٧٤ ، ١٠٧٥ ، ١٠٧٦ ، ١٠٧٧ ، ١٠٧٨ ، ١٠٧٩ ، ١٠٨٠ ، ١٠٨١ ، ١٠٨٢ ، ١٠٨٣ ، ١٠٨٤ ، ١٠٨٥ ، ١٠٨٦ ، ١٠٨٧ ، ١٠٨٨ ، ١٠٨٩ ، ١٠٩٠ ، ١٠٩١ ، ١٠٩٢ ، ١٠٩٣ ، ١٠٩٤ ، ١٠٩٥ ، ١٠٩٦ ، ١٠٩٧ ، ١٠٩٨ ، ١٠٩٩ ، ١١٠٠ ، ١١٠١ ، ١١٠٢ ، ١١٠٣ ، ١١٠٤ ، ١١٠٥ ، ١١٠٦ ، ١١٠٧ ، ١١٠٨ ، ١١٠٩ ، ١١١٠ ، ١١١١ ، ١١١٢ ، ١١١٣ ، ١١١٤ ، ١١١٥ ، ١١١٦ ، ١١١٧ ، ١١١٨ ، ١١١٩ ، ١١٢٠ ، ١١٢١ ، ١١٢٢ ، ١١٢٣ ، ١١٢٤ ، ١١٢٥ ، ١١٢٦ ، ١١٢٧ ، ١١٢٨ ، ١١٢٩ ، ١١٣٠ ، ١١٣١ ، ١١٣٢ ، ١١٣٣ ، ١١٣٤ ، ١١٣٥ ، ١١٣٦ ، ١١٣٧ ، ١١٣٨ ، ١١٣٩ ، ١١٤٠ ، ١١٤١ ، ١١٤٢ ، ١١٤٣ ، ١١٤٤ ، ١١٤٥ ، ١١٤٦ ، ١١٤٧ ، ١١٤٨ ، ١١٤٩ ، ١١٥٠ ، ١١٥١ ، ١١٥٢ ، ١١٥٣ ، ١١٥٤ ، ١١٥٥ ، ١١٥٦ ، ١١٥٧ ، ١١٥٨ ، ١١٥٩ ، ١١٦٠ ، ١١٦١ ، ١١٦٢ ، ١١٦٣ ، ١١٦٤ ، ١١٦٥ ، ١١٦٦ ، ١١٦٧ ، ١١٦٨ ، ١١٦٩ ، ١١٧٠ ، ١١٧١ ، ١١٧٢ ، ١١٧٣ ، ١١٧٤ ، ١١٧٥ ، ١١٧٦ ، ١١٧٧ ، ١١٧٨ ، ١١٧٩ ، ١١٨٠ ، ١١٨١ ، ١١٨٢ ، ١١٨٣ ، ١١٨٤ ، ١١٨٥ ، ١١٨٦ ، ١١٨٧ ، ١١٨٨ ، ١١٨٩ ، ١١٩٠ ، ١١٩١ ، ١١٩٢ ، ١١٩٣ ، ١١٩٤ ، ١١٩٥ ، ١١٩٦ ، ١١٩٧ ، ١١٩٨ ، ١١٩٩ ، ١٢٠٠ ، ١٢٠١ ، ١٢٠٢ ، ١٢٠٣ ، ١٢٠٤ ، ١٢٠٥ ، ١٢٠٦ ، ١٢٠٧ ، ١٢٠٨ ، ١٢٠٩ ، ١٢١٠ ، ١٢١١ ، ١٢١٢ ، ١٢١٣ ، ١٢١٤ ، ١٢١٥ ، ١٢١٦ ، ١٢١٧ ، ١٢١٨ ، ١٢١٩ ، ١٢٢٠ ، ١٢٢١ ، ١٢٢٢ ، ١٢٢٣ ، ١٢٢٤ ، ١٢٢٥ ، ١٢٢٦ ، ١٢٢٧ ، ١٢٢٨ ، ١٢٢٩ ، ١٢٣٠ ، ١٢٣١ ، ١٢٣٢ ، ١٢٣٣ ، ١٢٣٤ ، ١٢٣٥ ، ١٢٣٦ ، ١٢٣٧ ، ١٢٣٨ ، ١٢٣٩ ، ١٢٤٠ ، ١٢٤١ ، ١٢٤٢ ، ١٢٤٣ ، ١٢٤٤ ، ١٢٤٥ ، ١٢٤٦ ، ١٢٤٧ ، ١٢٤٨ ، ١٢٤٩ ، ١٢٥٠ ، ١٢٥١ ، ١٢٥٢ ، ١٢٥٣ ، ١٢٥٤ ، ١٢٥٥ ، ١٢٥٦ ، ١٢٥٧ ، ١٢٥٨ ، ١٢٥٩ ، ١٢٦٠ ، ١٢٦١ ، ١٢٦٢ ، ١٢٦٣ ، ١٢٦٤ ، ١٢٦٥ ، ١٢٦٦ ، ١٢٦٧ ، ١٢٦٨ ، ١٢٦٩ ، ١٢٧٠ ، ١٢٧١ ، ١٢٧٢ ، ١٢٧٣ ، ١٢٧٤ ، ١٢٧٥ ، ١٢٧٦ ، ١٢٧٧ ، ١٢٧٨ ، ١٢٧٩ ، ١٢٨٠ ، ١٢٨١ ، ١٢٨٢ ، ١٢٨٣ ، ١٢٨٤ ، ١٢٨٥ ، ١٢٨٦ ، ١٢٨٧ ، ١٢٨٨ ، ١٢٨٩ ، ١٢٩٠ ، ١٢٩١ ، ١٢٩٢ ، ١٢٩٣ ، ١٢٩٤ ، ١٢٩٥ ، ١٢٩٦ ، ١٢٩٧ ، ١٢٩٨ ، ١٢٩٩ ، ١٣٠٠ ، ١٣٠١ ، ١٣٠٢ ، ١٣٠٣ ، ١٣٠٤ ، ١٣٠٥ ، ١٣٠٦ ، ١٣٠٧ ، ١٣٠٨ ، ١٣٠٩ ، ١٣١٠ ، ١٣١١ ، ١٣١٢ ، ١٣١٣ ، ١٣١٤ ، ١٣١٥ ، ١٣١٦ ، ١٣١٧ ، ١٣١٨ ، ١٣١٩ ، ١٣٢٠ ، ١٣٢١ ، ١٣٢٢ ، ١٣٢٣ ، ١٣٢٤ ، ١٣٢٥ ، ١٣٢٦ ، ١٣٢٧ ، ١٣٢٨ ، ١٣٢٩ ، ١٣٣٠ ، ١٣٣١ ، ١٣٣٢ ، ١٣٣٣ ، ١٣٣٤ ، ١٣٣٥ ، ١٣٣٦ ، ١٣٣٧ ، ١٣٣٨ ، ١٣٣٩ ، ١٣٤٠ ، ١٣٤١ ، ١٣٤٢ ، ١٣٤٣ ، ١٣٤٤ ، ١٣٤٥ ، ١٣٤٦ ، ١٣٤٧ ، ١٣٤٨ ، ١٣٤٩ ، ١٣٥٠ ، ١٣٥١ ، ١٣٥٢ ، ١٣٥٣ ، ١٣٥٤ ، ١٣٥٥ ، ١٣٥٦ ، ١٣٥٧ ، ١٣٥٨ ، ١٣٥٩ ، ١٣٦٠ ، ١٣٦١ ، ١٣٦٢ ، ١٣٦٣ ، ١٣٦٤ ، ١٣٦٥ ، ١٣٦٦ ، ١٣٦٧ ، ١٣٦٨ ، ١٣٦٩ ، ١٣٧٠ ، ١٣٧١ ، ١٣٧٢ ، ١٣٧٣ ، ١٣٧٤ ، ١٣٧٥ ، ١٣٧٦ ، ١٣٧٧ ، ١٣٧٨ ، ١٣٧٩ ، ١٣٨٠ ، ١٣٨١ ، ١٣٨٢ ، ١٣٨٣ ، ١٣٨٤ ، ١٣٨٥ ، ١٣٨٦ ، ١٣٨٧ ، ١٣٨٨ ، ١٣٨٩ ، ١٣٩٠ ، ١٣٩١ ، ١٣٩٢ ، ١٣٩٣ ، ١٣٩٤ ، ١٣٩٥ ،

الموافق في موضع الخلاف لا يصح أن يفرس كل تعريض من قوائم بعذر اختلاف حبيب بنبي، فإن الاختلاف إما أن يكون اختلافاً في التعارض، أو اختلاف نوعي، أو اختلاف مقدار، وهذا الأخير هو الاختلاف الحقيقي.

٥ - أما الاختلاف في العبارة، فإنه غير كل من المتنازعة. عن البراءة عبارة غير عبارة صاحبه، مثلاً: «لقد نفس الصراط مستقيم». قال بعضهم: هو الحق؛ وقال بعضهم: هو الإسلام. فهذا قولان متعارفان، لأن من الإسلام هو اتباع المذاهب الأربعة. وكذلك قول من قال: «هو الله والحمد لله».

٦ - وأما اختلاف التسمية، وأما اختلاف التسمية من الاسم، لعدم بعض أنواعه على سبيل النفس وتسمية المستمع، لا على سبيل المذاق الطائفي على محدود في صوره وخصوه. مثلاً ذلك تفسير لواء نحاسي: «فَيْتَهُ حَابِئُهُ لَيْتَهُ وَتَهُمْ تَعْتِيَهُ وَتَهُمْ تَسْقِي بَالَهُ بَرَاتٍ»؛ قال بعضهم: المصدق الذي يعني أول لواء، والمصدق في البناء، والظالم لنفسه الذي يترجم بعض إلى الآخر. وقيل: لواء المحسن بالصدق، والمصدق بالبيع، والظالم بأكمل العربية.^(١)

والاختلاف النوعي في الأحكام الشرعية قد يكون في الوجوب نارة وفي الاستعداد أخرى:

الأول مثل أن يجب على قوة الجهاد، وعلى قوم لهيفه، وعلى قوة تعليم العلم، وهذا يقع في فروض

(١) الوصايا ٤١٤

(٢) الوصايا ٤١٤

(٣) حديث في أصول الفقه، لا يرد في جميع ما ذكرنا من نصيب (٤) حديث في أصول الفقه، لا يرد في جميع ما ذكرنا من نصيب

وقد وقع في كلام بعض الأصوليين، والمعتمد عدم اعتبار هذا الفرق، من يستعملون أيضاً المقتضى بمعنى واحد، التماثل أمر من حالف أحدهما الآخر اختلاف، فقد احتجوا بالأمثلة. وقد يقال: إن اختلاف أحد مطلقاً عن الاختلاف، ويفقد الخلاف، في اللغة (إجماع وغيره).

هذا، ويستعمل المعنى (التماثل) أيضاً معنى اختلاف.

ب - الفرق، والفرق:

٣ - (لاخرى) و(الترقي) و(الفرقة) بمعنى أنه يكون كل مجموعة من الناس وسدسهم، في القاموس: الفريق القطيع من الغنم، والفرقة قطعة من الغنم تتركب عنها فذهب تحت القيل عن معانيها، هذه الألفاظ تخص من وتختلف.

الاختلاف في الأمور الاجتهادية (علم الخلاف)

حقيقة الاختلاف وأنواعه:

١ - على المجتهد تحقيق موضع الاختلاف، وإن نقى الخلاف في مسألة لا خلاف فيها خطأ، كما أنه قال

(١) انظر مثلاً كلام الشافعي في التواتر، ١٩٦ و١٩٧، وكتابه السراج، ١٠٠، ١٠١، ١٠٢، ١٠٣، ١٠٤، ١٠٥، ١٠٦، ١٠٧، ١٠٨، ١٠٩، ١١٠، ١١١، ١١٢، ١١٣، ١١٤، ١١٥، ١١٦، ١١٧، ١١٨، ١١٩، ١٢٠، ١٢١، ١٢٢، ١٢٣، ١٢٤، ١٢٥، ١٢٦، ١٢٧، ١٢٨، ١٢٩، ١٣٠، ١٣١، ١٣٢، ١٣٣، ١٣٤، ١٣٥، ١٣٦، ١٣٧، ١٣٨، ١٣٩، ١٤٠، ١٤١، ١٤٢، ١٤٣، ١٤٤، ١٤٥، ١٤٦، ١٤٧، ١٤٨، ١٤٩، ١٥٠، ١٥١، ١٥٢، ١٥٣، ١٥٤، ١٥٥، ١٥٦، ١٥٧، ١٥٨، ١٥٩، ١٦٠، ١٦١، ١٦٢، ١٦٣، ١٦٤، ١٦٥، ١٦٦، ١٦٧، ١٦٨، ١٦٩، ١٧٠، ١٧١، ١٧٢، ١٧٣، ١٧٤، ١٧٥، ١٧٦، ١٧٧، ١٧٨، ١٧٩، ١٨٠، ١٨١، ١٨٢، ١٨٣، ١٨٤، ١٨٥، ١٨٦، ١٨٧، ١٨٨، ١٨٩، ١٩٠، ١٩١، ١٩٢، ١٩٣، ١٩٤، ١٩٥، ١٩٦، ١٩٧، ١٩٨، ١٩٩، ٢٠٠، ٢٠١، ٢٠٢، ٢٠٣، ٢٠٤، ٢٠٥، ٢٠٦، ٢٠٧، ٢٠٨، ٢٠٩، ٢١٠، ٢١١، ٢١٢، ٢١٣، ٢١٤، ٢١٥، ٢١٦، ٢١٧، ٢١٨، ٢١٩، ٢٢٠، ٢٢١، ٢٢٢، ٢٢٣، ٢٢٤، ٢٢٥، ٢٢٦، ٢٢٧، ٢٢٨، ٢٢٩، ٢٣٠، ٢٣١، ٢٣٢، ٢٣٣، ٢٣٤، ٢٣٥، ٢٣٦، ٢٣٧، ٢٣٨، ٢٣٩، ٢٤٠، ٢٤١، ٢٤٢، ٢٤٣، ٢٤٤، ٢٤٥، ٢٤٦، ٢٤٧، ٢٤٨، ٢٤٩، ٢٥٠، ٢٥١، ٢٥٢، ٢٥٣، ٢٥٤، ٢٥٥، ٢٥٦، ٢٥٧، ٢٥٨، ٢٥٩، ٢٦٠، ٢٦١، ٢٦٢، ٢٦٣، ٢٦٤، ٢٦٥، ٢٦٦، ٢٦٧، ٢٦٨، ٢٦٩، ٢٧٠، ٢٧١، ٢٧٢، ٢٧٣، ٢٧٤، ٢٧٥، ٢٧٦، ٢٧٧، ٢٧٨، ٢٧٩، ٢٨٠، ٢٨١، ٢٨٢، ٢٨٣، ٢٨٤، ٢٨٥، ٢٨٦، ٢٨٧، ٢٨٨، ٢٨٩، ٢٩٠، ٢٩١، ٢٩٢، ٢٩٣، ٢٩٤، ٢٩٥، ٢٩٦، ٢٩٧، ٢٩٨، ٢٩٩، ٣٠٠، ٣٠١، ٣٠٢، ٣٠٣، ٣٠٤، ٣٠٥، ٣٠٦، ٣٠٧، ٣٠٨، ٣٠٩، ٣١٠، ٣١١، ٣١٢، ٣١٣، ٣١٤، ٣١٥، ٣١٦، ٣١٧، ٣١٨، ٣١٩، ٣٢٠، ٣٢١، ٣٢٢، ٣٢٣، ٣٢٤، ٣٢٥، ٣٢٦، ٣٢٧، ٣٢٨، ٣٢٩، ٣٣٠، ٣٣١، ٣٣٢، ٣٣٣، ٣٣٤، ٣٣٥، ٣٣٦، ٣٣٧، ٣٣٨، ٣٣٩، ٣٤٠، ٣٤١، ٣٤٢، ٣٤٣، ٣٤٤، ٣٤٥، ٣٤٦، ٣٤٧، ٣٤٨، ٣٤٩، ٣٥٠، ٣٥١، ٣٥٢، ٣٥٣، ٣٥٤، ٣٥٥، ٣٥٦، ٣٥٧، ٣٥٨، ٣٥٩، ٣٦٠، ٣٦١، ٣٦٢، ٣٦٣، ٣٦٤، ٣٦٥، ٣٦٦، ٣٦٧، ٣٦٨، ٣٦٩، ٣٧٠، ٣٧١، ٣٧٢، ٣٧٣، ٣٧٤، ٣٧٥، ٣٧٦، ٣٧٧، ٣٧٨، ٣٧٩، ٣٨٠، ٣٨١، ٣٨٢، ٣٨٣، ٣٨٤، ٣٨٥، ٣٨٦، ٣٨٧، ٣٨٨، ٣٨٩، ٣٩٠، ٣٩١، ٣٩٢، ٣٩٣، ٣٩٤، ٣٩٥، ٣٩٦، ٣٩٧، ٣٩٨، ٣٩٩، ٤٠٠، ٤٠١، ٤٠٢، ٤٠٣، ٤٠٤، ٤٠٥، ٤٠٦، ٤٠٧، ٤٠٨، ٤٠٩، ٤١٠، ٤١١، ٤١٢، ٤١٣، ٤١٤، ٤١٥، ٤١٦، ٤١٧، ٤١٨، ٤١٩، ٤٢٠، ٤٢١، ٤٢٢، ٤٢٣، ٤٢٤، ٤٢٥، ٤٢٦، ٤٢٧، ٤٢٨، ٤٢٩، ٤٣٠، ٤٣١، ٤٣٢، ٤٣٣، ٤٣٤، ٤٣٥، ٤٣٦، ٤٣٧، ٤٣٨، ٤٣٩، ٤٤٠، ٤٤١، ٤٤٢، ٤٤٣، ٤٤٤، ٤٤٥، ٤٤٦، ٤٤٧، ٤٤٨، ٤٤٩، ٤٥٠، ٤٥١، ٤٥٢، ٤٥٣، ٤٥٤، ٤٥٥، ٤٥٦، ٤٥٧، ٤٥٨، ٤٥٩، ٤٦٠، ٤٦١، ٤٦٢، ٤٦٣، ٤٦٤، ٤٦٥، ٤٦٦، ٤٦٧، ٤٦٨، ٤٦٩، ٤٧٠، ٤٧١، ٤٧٢، ٤٧٣، ٤٧٤، ٤٧٥، ٤٧٦، ٤٧٧، ٤٧٨، ٤٧٩، ٤٨٠، ٤٨١، ٤٨٢، ٤٨٣، ٤٨٤، ٤٨٥، ٤٨٦، ٤٨٧، ٤٨٨، ٤٨٩، ٤٩٠، ٤٩١، ٤٩٢، ٤٩٣، ٤٩٤، ٤٩٥، ٤٩٦، ٤٩٧، ٤٩٨، ٤٩٩، ٥٠٠، ٥٠١، ٥٠٢، ٥٠٣، ٥٠٤، ٥٠٥، ٥٠٦، ٥٠٧، ٥٠٨، ٥٠٩، ٥١٠، ٥١١، ٥١٢، ٥١٣، ٥١٤، ٥١٥، ٥١٦، ٥١٧، ٥١٨، ٥١٩، ٥٢٠، ٥٢١، ٥٢٢، ٥٢٣، ٥٢٤، ٥٢٥، ٥٢٦، ٥٢٧، ٥٢٨، ٥٢٩، ٥٣٠، ٥٣١، ٥٣٢، ٥٣٣، ٥٣٤، ٥٣٥، ٥٣٦، ٥٣٧، ٥٣٨، ٥٣٩، ٥٤٠، ٥٤١، ٥٤٢، ٥٤٣، ٥٤٤، ٥٤٥، ٥٤٦، ٥٤٧، ٥٤٨، ٥٤٩، ٥٥٠، ٥٥١، ٥٥٢، ٥٥٣، ٥٥٤، ٥٥٥، ٥٥٦، ٥٥٧، ٥٥٨، ٥٥٩، ٥٦٠، ٥٦١، ٥٦٢، ٥٦٣، ٥٦٤، ٥٦٥، ٥٦٦، ٥٦٧، ٥٦٨، ٥٦٩، ٥٧٠، ٥٧١، ٥٧٢، ٥٧٣، ٥٧٤، ٥٧٥، ٥٧٦، ٥٧٧، ٥٧٨، ٥٧٩، ٥٨٠، ٥٨١، ٥٨٢، ٥٨٣، ٥٨٤، ٥٨٥، ٥٨٦، ٥٨٧، ٥٨٨، ٥٨٩، ٥٩٠، ٥٩١، ٥٩٢، ٥٩٣، ٥٩٤، ٥٩٥، ٥٩٦، ٥٩٧، ٥٩٨، ٥٩٩، ٦٠٠، ٦٠١، ٦٠٢، ٦٠٣، ٦٠٤، ٦٠٥، ٦٠٦، ٦٠٧، ٦٠٨، ٦٠٩، ٦١٠، ٦١١، ٦١٢، ٦١٣، ٦١٤، ٦١٥، ٦١٦، ٦١٧، ٦١٨، ٦١٩، ٦٢٠، ٦٢١، ٦٢٢، ٦٢٣، ٦٢٤، ٦٢٥، ٦٢٦، ٦٢٧، ٦٢٨، ٦٢٩، ٦٣٠، ٦٣١، ٦٣٢، ٦٣٣، ٦٣٤، ٦٣٥، ٦٣٦، ٦٣٧، ٦٣٨، ٦٣٩، ٦٤٠، ٦٤١، ٦٤٢، ٦٤٣، ٦٤٤، ٦٤٥، ٦٤٦، ٦٤٧، ٦٤٨، ٦٤٩، ٦٥٠، ٦٥١، ٦٥٢، ٦٥٣، ٦٥٤، ٦٥٥، ٦٥٦، ٦٥٧، ٦٥٨، ٦٥٩، ٦٦٠، ٦٦١، ٦٦٢، ٦٦٣، ٦٦٤، ٦٦٥، ٦٦٦، ٦٦٧، ٦٦٨، ٦٦٩، ٦٧٠، ٦٧١، ٦٧٢، ٦٧٣، ٦٧٤، ٦٧٥، ٦٧٦، ٦٧٧، ٦٧٨، ٦٧٩، ٦٨٠، ٦٨١، ٦٨٢، ٦٨٣، ٦٨٤، ٦٨٥، ٦٨٦، ٦٨٧، ٦٨٨، ٦٨٩، ٦٩٠، ٦٩١، ٦٩٢، ٦٩٣، ٦٩٤، ٦٩٥، ٦٩٦، ٦٩٧، ٦٩٨، ٦٩٩، ٧٠٠، ٧٠١، ٧٠٢، ٧٠٣، ٧٠٤، ٧٠٥، ٧٠٦، ٧٠٧، ٧٠٨، ٧٠٩، ٧١٠، ٧١١، ٧١٢، ٧١٣، ٧١٤، ٧١٥، ٧١٦، ٧١٧، ٧١٨، ٧١٩، ٧٢٠، ٧٢١، ٧٢٢، ٧٢٣، ٧٢٤، ٧٢٥، ٧٢٦، ٧٢٧، ٧٢٨، ٧٢٩، ٧٣٠، ٧٣١، ٧٣٢، ٧٣٣، ٧٣٤، ٧٣٥، ٧٣٦، ٧٣٧، ٧٣٨، ٧٣٩، ٧٤٠، ٧٤١، ٧٤٢، ٧٤٣، ٧٤٤، ٧٤٥، ٧٤٦، ٧٤٧، ٧٤٨، ٧٤٩، ٧٥٠، ٧٥١، ٧٥٢، ٧٥٣، ٧٥٤، ٧٥٥، ٧٥٦، ٧٥٧، ٧٥٨، ٧٥٩، ٧٦٠، ٧٦١، ٧٦٢، ٧٦٣، ٧٦٤، ٧٦٥، ٧٦٦، ٧٦٧، ٧٦٨، ٧٦٩، ٧٧٠، ٧٧١، ٧٧٢، ٧٧٣، ٧٧٤، ٧٧٥، ٧٧٦، ٧٧٧، ٧٧٨، ٧٧٩، ٧٨٠، ٧٨١، ٧٨٢، ٧٨٣، ٧٨٤، ٧٨٥، ٧٨٦، ٧٨٧، ٧٨٨، ٧٨٩، ٧٩٠، ٧٩١، ٧٩٢، ٧٩٣، ٧٩٤، ٧٩٥، ٧٩٦، ٧٩٧، ٧٩٨، ٧٩٩، ٨٠٠، ٨٠١، ٨٠٢، ٨٠٣، ٨٠٤، ٨٠٥، ٨٠٦، ٨٠٧، ٨٠٨، ٨٠٩، ٨١٠، ٨١١، ٨١٢، ٨١٣، ٨١٤، ٨١٥، ٨١٦، ٨١٧، ٨١٨، ٨١٩، ٨٢٠، ٨٢١، ٨٢٢، ٨٢٣، ٨٢٤، ٨٢٥، ٨٢٦، ٨٢٧، ٨٢٨، ٨٢٩، ٨٣٠، ٨٣١، ٨٣٢، ٨٣٣، ٨٣٤، ٨٣٥، ٨٣٦، ٨٣٧، ٨٣٨، ٨٣٩، ٨٤٠، ٨٤١، ٨٤٢، ٨٤٣، ٨٤٤، ٨٤٥، ٨٤٦، ٨٤٧، ٨٤٨، ٨٤٩، ٨٥٠، ٨٥١، ٨٥٢، ٨٥٣، ٨٥٤، ٨٥٥، ٨٥٦، ٨٥٧، ٨٥٨، ٨٥٩، ٨٦٠، ٨٦١، ٨٦٢، ٨٦٣، ٨٦٤، ٨٦٥، ٨٦٦، ٨٦٧، ٨٦٨، ٨٦٩، ٨٧٠، ٨٧١، ٨٧٢، ٨٧٣، ٨٧٤، ٨٧٥، ٨٧٦، ٨٧٧، ٨٧٨، ٨٧٩، ٨٨٠، ٨٨١، ٨٨٢، ٨٨٣، ٨٨٤، ٨٨٥، ٨٨٦، ٨٨٧، ٨٨٨، ٨٨٩، ٨٩٠، ٨٩١، ٨٩٢، ٨٩٣، ٨٩٤، ٨٩٥، ٨٩٦، ٨٩٧، ٨٩٨، ٨٩٩، ٩٠٠، ٩٠١، ٩٠٢، ٩٠٣، ٩٠٤، ٩٠٥، ٩٠٦، ٩٠٧، ٩٠٨، ٩٠٩، ٩١٠، ٩١١، ٩١٢، ٩١٣، ٩١٤، ٩١٥، ٩١٦، ٩١٧، ٩١٨، ٩١٩، ٩٢٠، ٩٢١، ٩٢٢، ٩٢٣، ٩٢٤، ٩٢٥، ٩٢٦، ٩٢٧، ٩٢٨، ٩٢٩، ٩٣٠، ٩٣١، ٩٣٢، ٩٣٣، ٩٣٤، ٩٣٥، ٩٣٦، ٩٣٧، ٩٣٨، ٩٣٩، ٩٤٠، ٩٤١، ٩٤٢، ٩٤٣، ٩٤٤، ٩٤٥، ٩٤٦، ٩٤٧، ٩٤٨، ٩٤٩، ٩٥٠، ٩٥١، ٩٥٢، ٩٥٣، ٩٥٤، ٩٥٥، ٩٥٦، ٩٥٧، ٩٥٨، ٩٥٩، ٩٦٠، ٩٦١، ٩٦٢، ٩٦٣، ٩٦٤، ٩٦٥، ٩٦٦، ٩٦٧، ٩٦٨، ٩٦٩، ٩٧٠، ٩٧١، ٩٧٢، ٩٧٣، ٩٧٤، ٩٧٥، ٩٧٦، ٩٧٧، ٩٧٨، ٩٧٩، ٩٨٠، ٩٨١، ٩٨٢، ٩٨٣، ٩٨٤، ٩٨٥، ٩٨٦، ٩٨٧، ٩٨٨، ٩٨٩، ٩٩٠، ٩٩١، ٩٩٢، ٩٩٣، ٩٩٤، ٩٩٥، ٩٩٦، ٩٩٧، ٩٩٨، ٩٩٩، ١٠٠٠، ١٠٠١، ١٠٠٢، ١٠٠٣، ١٠٠٤، ١٠٠٥، ١٠٠٦، ١٠٠٧، ١٠٠٨، ١٠٠٩، ١٠١٠، ١٠١١، ١٠١٢، ١٠١٣، ١٠١٤، ١٠١٥، ١٠١٦، ١٠١٧، ١٠١٨، ١٠١٩، ١٠٢٠، ١٠٢١، ١٠٢٢، ١٠٢٣، ١٠٢٤، ١٠٢٥، ١٠٢٦، ١٠٢٧، ١٠٢٨، ١٠٢٩، ١٠٣٠، ١٠٣١، ١٠٣٢، ١٠٣٣، ١٠٣٤، ١٠٣٥، ١٠٣٦، ١٠٣٧، ١٠٣٨، ١٠٣٩، ١٠٤٠، ١٠٤١، ١٠٤٢، ١٠٤٣، ١٠٤٤، ١٠٤٥، ١٠٤٦، ١٠٤٧، ١٠٤٨، ١٠٤٩، ١٠٥٠، ١٠٥١، ١٠٥٢، ١٠٥٣، ١٠٥٤، ١٠٥٥، ١٠٥٦، ١٠٥٧، ١٠٥٨، ١٠٥٩، ١٠٦٠، ١٠٦١، ١٠٦٢، ١٠٦٣، ١٠٦٤، ١٠٦٥، ١٠٦٦، ١٠٦٧، ١٠٦٨، ١٠٦٩، ١٠٧٠، ١٠٧١، ١٠٧٢، ١٠٧٣، ١٠٧٤، ١٠٧٥، ١٠٧٦، ١٠٧٧، ١٠٧٨، ١٠٧٩، ١٠٨٠، ١٠٨١، ١٠٨٢، ١٠٨٣، ١٠٨٤، ١٠٨٥، ١٠٨٦، ١٠٨٧، ١٠٨٨، ١٠٨٩، ١٠٩٠، ١٠٩١، ١٠٩٢، ١٠٩٣، ١٠٩٤، ١٠٩٥، ١٠٩٦، ١٠٩٧، ١٠٩٨، ١٠٩٩، ١١٠٠، ١١٠١، ١١٠٢، ١١٠٣، ١١٠٤، ١١٠٥، ١١٠٦، ١١٠٧، ١١٠٨، ١١٠٩، ١١١٠، ١١١١، ١١١٢، ١١١٣، ١١١٤، ١١١٥، ١١١٦، ١١١٧، ١١١٨، ١١١٩، ١١٢٠، ١١٢١، ١١٢٢، ١١٢٣، ١١٢٤، ١١٢٥، ١١٢٦، ١١٢٧، ١١٢٨، ١١٢٩، ١١٣٠، ١١٣١، ١١٣٢، ١١٣٣، ١١٣٤، ١١٣٥، ١١٣٦، ١١٣٧، ١١٣٨، ١١٣٩، ١١٤٠، ١١٤١، ١١٤٢، ١١٤٣، ١١٤٤، ١١٤٥، ١١٤٦، ١١٤٧، ١١٤٨، ١١٤٩، ١١٥٠، ١١٥١، ١١٥٢، ١١٥٣، ١١٥٤، ١١٥٥، ١١٥٦، ١١٥٧، ١١٥٨، ١١٥٩، ١١٦٠، ١١٦١، ١١٦٢، ١١٦٣، ١١٦٤، ١١٦٥، ١١٦٦، ١١٦٧، ١١٦٨، ١١٦٩، ١١٧٠، ١١٧١، ١١٧٢، ١١٧٣، ١١٧٤، ١١٧٥، ١١٧٦، ١١٧٧، ١١٧٨، ١١٧٩، ١١٨٠، ١١٨١، ١١٨٢، ١١٨٣، ١١٨٤، ١١٨٥، ١١٨٦، ١١٨٧، ١١٨٨، ١١٨٩، ١١٩٠، ١١٩١، ١١٩٢، ١١٩٣، ١١٩٤، ١١٩٥، ١١٩٦، ١١٩٧، ١١٩٨، ١١٩٩، ١٢٠٠، ١٢٠١، ١٢٠٢، ١٢٠٣، ١٢٠٤، ١٢٠٥، ١٢٠٦، ١٢٠٧، ١٢٠٨، ١٢٠٩، ١٢١٠، ١٢١١، ١٢١٢، ١٢١٣، ١٢١٤، ١٢١٥، ١٢١٦، ١٢١٧، ١٢١٨، ١٢١٩، ١٢٢٠، ١٢٢١، ١٢٢٢، ١٢٢٣، ١٢٢٤، ١٢٢٥، ١٢٢٦، ١٢٢٧، ١٢٢٨، ١٢٢٩، ١٢٣٠، ١٢٣١، ١٢٣٢، ١٢٣٣، ١٢٣٤، ١٢٣٥، ١٢٣٦، ١٢٣٧، ١٢٣٨، ١٢٣٩، ١٢٤٠، ١٢٤١، ١٢٤٢، ١٢٤٣، ١٢٤٤، ١٢٤٥، ١٢٤٦، ١٢٤٧، ١٢٤٨، ١٢٤٩، ١٢٥٠، ١٢٥١، ١٢٥٢، ١٢٥٣، ١٢٥٤، ١٢٥٥، ١٢٥٦، ١٢٥٧، ١٢٥٨، ١٢٥٩، ١٢٦٠، ١٢٦١، ١٢٦٢، ١٢٦٣، ١٢٦٤، ١٢٦٥، ١٢٦٦، ١٢٦٧، ١٢٦٨، ١٢٦٩، ١٢٧٠، ١٢٧١، ١٢٧٢، ١٢٧٣، ١٢٧٤، ١٢٧٥، ١٢٧٦، ١٢٧٧، ١٢٧٨، ١٢٧٩، ١٢٨٠، ١٢٨١، ١٢٨٢، ١٢٨٣، ١٢٨٤، ١٢٨٥، ١٢٨٦، ١٢٨٧، ١٢٨٨، ١٢٨٩، ١٢٩٠، ١٢٩١، ١٢٩٢، ١٢٩٣، ١٢٩٤، ١٢٩٥، ١٢٩٦، ١٢٩٧، ١٢٩٨، ١٢٩٩، ١٣٠٠، ١٣٠١، ١٣٠٢، ١٣٠٣، ١٣٠٤، ١٣٠٥، ١٣٠٦، ١٣٠٧، ١٣٠٨، ١٣٠٩، ١٣١٠، ١٣١١، ١٣١٢، ١٣١٣، ١٣١٤، ١٣١٥، ١٣١٦، ١٣١٧، ١٣١٨، ١٣١٩، ١٣٢٠، ١٣٢١، ١٣٢٢، ١٣٢٣، ١٣٢٤، ١٣٢٥، ١٣٢٦، ١٣٢٧، ١٣٢٨، ١٣٢٩، ١٣٣٠، ١٣٣١، ١٣٣٢، ١٣٣٣، ١٣٣٤، ١٣٣٥، ١٣٣٦، ١٣٣٧، ١٣٣٨، ١٣٣٩، ١٣٤٠، ١٣٤١، ١٣٤٢، ١٣٤٣، ١٣٤٤، ١٣٤٥، ١٣٤٦، ١٣٤٧، ١٣٤٨، ١٣٤٩، ١٣٥٠، ١٣٥١، ١٣٥٢، ١٣٥٣، ١٣٥٤، ١٣٥٥، ١٣٥٦، ١٣٥٧، ١٣٥٨، ١٣٥٩، ١٣٦٠، ١٣٦١، ١٣٦٢، ١٣٦٣، ١٣٦٤، ١٣٦٥، ١٣٦٦، ١٣٦٧، ١٣٦٨، ١٣٦٩، ١٣٧٠، ١٣٧١، ١٣٧٢، ١٣٧٣، ١٣٧٤، ١٣٧٥، ١٣٧٦، ١٣٧٧، ١٣٧٨، ١٣٧٩، ١٣٨٠، ١٣٨١، ١٣٨٢، ١٣٨٣، ١٣٨٤، ١٣٨٥، ١٣٨٦، ١٣٨٧، ١

قد كفر. (١)

وقال بعضهم : بل نعليه ، لم يرد منا ذلك ، فقد كثر ذلك لنسبي صلى الله عليه وسلم ، فلم ينفذ واحدا منهم . (١١)

ثانيا : اتفاق الصحابة في مسائل تنازعوا فيها على إقرار كل فريق لفريقه لا تخفى على المعقل باجتهادهم ، كما سئل في العبدات والشكك والموارث والمطام والنسب وتبر ذلك. (١٢)

الاختلاف فيما لا فائدة فيه :

١٤ - قال ابن تيمية : قد يقع الاختلاف في الألفاظ من تفسير لفظة ما لا مستند له من النقل عن الرسول صلى الله عليه وسلم ، أو يفتل لا يمكن تمييز الصحيح منه من الضعيف ، ودون استدلال مستقيم . وهذا النوع من الاختلاف لا فائدة من البحث عنه ، والكلام فيه من فضول الكلام . وأما ما يحتاج المسلمون إلى معرفته فإن الله نصب عن الحق فيه ذليلا .

فمثال ما لا فائدة فيه اختلافهم في أحاديث الكهف ، وفي البعص الذي ضرب به موسى من البقرة ، ومقدار سنة نوح ، ونحو ذلك . فهذه الأمور طريق العلم بها البطل ، مما كان من هذا متوقفاً على صحيح ، كإسناد صاحب موسى أنه حضر ، فهذا معلوم ، وما لم يكن كذلك بل كان لا يفتل عن أهل الكذب ، ككذب وهب ، فهذا لا يجوز تحديق ولا تكذيب إلا بحجة . (١٣)

١١ - النوع الرابع : الفروع الاجتهادية التي قد تخفى أدلتها ، فهذه الخلاف فيها واقع في الأمة . ويعذر المخالف فيها ، خلف الأدلة أو تعارضها ، أو الاختلاف في ثبوتها . وهذا النوع هو المراد في كلام المتقدمين إذا قالوا : في المسألة خلاف . وهو موضوع هذا البحث على أنه الخلاف لمعناه في الأمور الفقهية .

فأما إن كان في المسألة دليل صحيح صريح لم يطلع عليه المجتهد فخطأه ، فإنه معذور بعد ذلك الجهد ، ويعذر أتباعه في ترك رأيه أخذاً بالدليل الصحيح الذي بين أنه لم يطلع عليه. (١٤)

فهذا النوع لا يصح اعتداده بخلافه في المسائل الشرعية ، لأنه اجتihad لم يعادف حلاً ، وإنما بعد في مسائل الخلاف الأقوال المتصادمة عن أدلة معتبرة في الشريعة. (١٥)

أدلة جواز الاختلاف في المسائل الفرعية :

١٤ - أولاً : ما وقع من الصحابة في غزوة بني نضير : روى البخاري عن ابن عمر قال : « قال النبي صلى الله عليه وسلم يوم الأحزاب : لا يعلن أحد أحضر ولا يني فرقة ، فأدرك بعضهم لعصر في الطريق . فقال بعضهم : لا نصلي حتى تأتينا .

(١) روضة الميعاد ص ٢٦٦ ط مصطفى الحلبي .

(٢) مستخلص من رسالة ابن تيمية « في اختلاف الأئمة في الألفاظ » مطبوعة مع مجموع فتاوى ابن تيمية ١٢٢/١٩٩ ص ٢٢٢ .

قال من الأئمة بأن الأمر في باب من أبواب العبادات
الواجبة، وبما فيه غيره فقال: بأنه للذهب، وكذلك
اختلافهم في الذي بأنه للكرامة أو للتحريم، فكل
من المرتبطين بجماله، فمن قوى مهم من حيث إيمانه
وجسمه فوطب بالعزيمة والتشديد الوارد في الشريعة
مستحباً أو ممتنعاً، ومن ضعف منهم فوطب
بالرحمة. فلهذا كان عند علي الترييب الوجوه لا
للتعريف.^(١٠)

الاختلاف الفقهي عن هروجة :

١٥ - المشهور أن اختلاف جثدي الأمة في الفروع
رحمة لها وسعة.^(١١) والذين صرحوا بذلك استحبوا بما
رواه ابن عباس مرفوعاً «مها أوتيت من كتاب الله
فالعسل به لا عسل لأحد في شركه. فإن لم يكن في
كتاب الله فسة مني فانية. فإن لم تكن سنة مني
فما قال أصحابي. إن أصحابي بمنزلة النجوم في
السماء، ما رأيت أخذتم به اعتديتم، واختلاف أصحابي
نكم رحمة».^(١٢)

وفي الحديث أيضاً «لا جعل اختلاف امتي رحمة
وكان فهمي كانه قبلك عذاباً».^(١٣)

الاختلاف الجاهل هل هو نوع من التوافق ؟

١٤ - يرى الشاطبي أن ما يعتد به من الخلاف في
طاهر الأمر يرجع في الحقيقة إلى التوافق. فإن
الاختلاف في بعض مسائل الفقهية راجع إما إلى
دورائها بين طرفين واضحين يتمارضان في أنظار
المجتهدين، وإما إلى غفلة بعض الأدلة، أو إلى عدم
الاطلاع على الدليل.

وهذا الثاني ليس في الحقيقة خلافاً، إذ لو
فرضنا اطلاع المجتهد على ما خفي عليه لرجع عن
قوله، فلذا ينحصر لأجله قضاء القاضي.

أما الأول فإن تردده بين الطرفين غير المقصود
الشارع أنبى سبها من كل واحد من المجتهدين،
وتيساع الدليل المرشد إلى تعرف قصده. وقد توافقوا
في هذين القصدتين توافقاً لو ظهر منه لكل واحد منها
خلاف ما رآه لرجع إليه، وتوافق صاحبه. وسواء
قل بالخطئة أو بالتصويب، إذ لا يصح للمجتهد أن
يعتصم على قول غيره وإن كان مصيباً أيضاً.
والإحصائية على قول الخصومة إضافة. فراجع القولان
إلى قول واحد هذا الاعتبار. فهم في الحقيقة متفقون
لا غشاشون، ومن هنا يظهر وجه التحاب وتآلف
بين المختلفين في مسائل الاجتهاد، لأنهم مجتمعون على
طلب قصد الشارع، فلم يصيروا شيعاً، ولا تفرقوا
فرقاً.^(١٤)

هذا وقد سننك اشعرائي مسلماً آخر في إرجاع
مسائل الخلاف إلى التوافق، بأن يحمل كل قول من
أقوال المختلفين على حال من أحوال المكلفين. في

(١٠) لم يرد بكثرة من
(١١) التوافقات ١٤٢، ورحمة الأمة في اختلاف الأئمة.

(١٢) رواه الشيخين، وصيره ابن عيينة جود عن الصحاح عن ابن
عباس مرفوعاً. قال ابن عباس: وهو صحيح جداً.

(١٣) صحيحاً عن ابن عباس مرفوعاً. قال ابن عباس: وهو صحيح جداً.

(١٤) ذكره في الميزان الكبرى ص ١٠٧، قال الصوفي ص ١٠٧.

أما قوله: «أصحابي بمنزلة النجوم في السماء» فليس هو كتاب الحديث، ولم يذكر
الشيخين تحريجه للجمعة الشافعية بعد أن جرد، بذلك كونه

(١٥) التوافق ١٤٠/١٠٠

(١٦) التوافق ١٤٠/١٠٠

ووسط السن نيمية بين الانبياء، ورأى أن الاختلاف قد يكون رحمة وقد يكون عذاب. قال: النوع في الأحكام قد يكون رحمة إذا لم يقض إلى شيء عظيم من خد، الحكم. والمقن في نفس الأمر واحد، وقد يكون خفاؤه عن المكلف — لما في ظهوره من الشدة عبه — من رحمة الله به، فيكون من مات (لا نكحوا عن أشياء إن كنتم تشكوا) (١) وهكذا موجود في الأسواق من الطعام والثياب قد يكون في نفس الأمر معصوماً، فإذا لم يعم الإنسان ذلك كان كله حلالاً لا شيء، عليه فيه مجال، بخلاف ما إذا عدم. فاختفاء أفعاله يوجب الشدة قد يكون رحمة: كي أن خذاه الصم به، يوجب الرخصة قد يكون عقوبة: كي أن رفع الشك قد يكون رحمة وقد يكون عقوبة، ولرخصة رحمة، وقد يكون مكروه النفس نفع كي في شهوة. (٢)

أبواب اختلاف الفقهاء :

٩٦ — اختلاف بما أن يكون نشأ عن هوى، أو عن الاحتياج المأذون فيه. تأمل ما كان دأباً عن هوى فهو موضع الدم، إذ أن المصيبة تمنع ما تدل عليه لأدلة الشرعية فإن ضزف الأدلة إلى ما جواه نفسه فقد جعل الأدلة تابعة لهواه. (٣)

وذكر الشاطبي أن خلاف الناس عن الهوى

واستأبوا لذلك بما روي عن بعض التابعين من حثل قومه أنفاسهم بن محمد: فقد منع الله باختلاف أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم في أعمالهم، لا يعمل لمعامل يعمل رجل منهم إلا رأى أنه في سعة، ورأى أن غيراً به قد عمله.

وعن عمر بن عبد العزيز: ما أصاب أن صاحب رسول الله في مجلسوا، لأنه لو كان قولاً واحداً كان الناس في ضيق، وهم أنه يفتقر بهم، فلو أخذ أحد يقول رجل منهم كان في سعة.

وعمر بن الخطاب بن سعيد أنه قال: اختلاف أهل لعلم تسعة، ودرج المتن يختلفون، فيعطى هذا ويعمر هدا، فلا يجب هذا على هذا، ولا هذا على هذا. (٤)

وقال ابن عابدين: لا اختلاف بين المتقدمين في الفروع — لا مطلق لا اختلاف — من آثار الرحمة فإن اختلافهم توسعة للناس. قال: فهذا كان الاختلاف كثر كاسب الرحمة وفر. (٥)

وهذه القاعدة ليست متفقاً عليها، فقد روى ابن وهب عن مالك أنه قال: ليس في الاختلاف أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم سعة، وإنما الحق في واحد. (٦)

وقال: أنزعي صاحب الشافعي: أدم الله لا اختلاف وأمر بالرجوع عنه إلى الكتب والسنة. (٧)

(١) كتب، الجزء من ١٥، والملاحظات (١٥٠)

(٢) حاشية ابن ع. من (٢٦)

(٣) لملاحظات (٢٦)

(٤) لملاحظات (١٠٠)

(١) سورة البقرة (١٠٠)

(٢) عميد، ١٤١/١٤١

(٣) إجماع علوم من ط النسخة النجارية (٢٠٠)

- ١ - اختلاف العادات بالنسبة إلى القرآن العظيم، واختلاف الزوايا بالنسبة إلى الحديث النبوي.
- ٢ - دعوى الشيخ وعنده^(١)
- ٣ - عدم ضلاله عليه على الحديث الواردة أو نسبتها له.

أسباب الخلاف المرجع إلى الفوائد الأصولية :
١٩ - من أهم مكان حصر الأسباب التي من هذا النوع، فكل قاعدة أصولية تختلف بها يشأ عنها اختلاف في المروج اليه منها.

الإنكار وأنواعه في المسائل الخلافية :
قولا : الإنكار في المسائل الخلافية :

- ٢٠ - ذكره - رضي في الأشياء والحكم فسدته :
« قد ينكر المصنف قد ولكن ينكر مجتمع فيه »
وقال إنه يستثنى منه صور ينكرها المصنف فيه :
إحداثها : أن يكون ذلك المذهب عليه مأخوذ، ومن ثم
وحسب الحق على المراس بوطه لأدلة الزهوية، وبمنظر
لخلافه في ذلك.

« قد ينكر أن شرع فيه الحاكم، فيحكم بمقتضاه، قد
ولا يجوز له أن ينكر أن يحكم بخلافه، معناه :
« لا لفتا أن يكون ينكر فيه حق، كالترويح السبع
سبع زوجة، المأذنة من شرب الخمر بالرغم من وجود
خلاف في حكمها وعنده^(٢) »

وذكره ابن تيمية أن استدل أن يتعدى الأمر

هو اختلاف حقيقته^(٣) أول دخل الحق أدنى إلى
اتساع الشبهة حرصاً على الفقه والظهور، القاعدة أصدر
في الخلاف، وأدى إلى المعرفة والتعمق، لا اختلاف
الأهواء وعدم اتفاقها، فتوالى أهل الأهواء غير ممتد
به في الخلاف، لا يفرق في الشرع وما يذكره حصر
الناس يردوا عنها ويبسوا عاداتها، كما هو بأقوال
اليهود والحدادين، أبو بصير ما فيها^(٤)

١٧ - أما النوع الثاني وهو الاختلاف الشرعي
عن الاحتداد المذكور فيه، فهناك أسباب مختلفة، ينشأ
عن الأصول، بول، لما في^(٥) وفي شروحه ما لا ينفك فيها
« حاول الوصول إلى حصرها من الكتب، فيطويسي
في كتابه « الإلهام في أسباب الخلاف » وابن
ربطه في مقدمة « بداية النجدة » وابن حزم في
« حكمة » باللهلوي في « الإلهام » وغيرهم،
« مرجع الاختلاف إما إلى الدلائل نفسها، وإما
إلى القواعد الأصولية المتبعة به.

أسباب الخلاف المرجع إلى الدليل :

- ٢٨ - ذكره ابن القيم في كتابه :
١ - الإجماع في الأصول والحكم، كالأخبارات.
٢ - « وإنما بين من الاستقلال بالحكم وعنده.
٣ - « وإنما بين من الأصول والخصوص، كالأخبارات كرم
في الحديث » المصنف فيه هل هو عام أو خاص بأهل
الكتاب الذين قبلوا بالمرتب.

١ - « لا يجمع هؤلاء كاختلاف الشريعة من بعد محمد
من أهل الحق في الآراء، « لا يفرقون بين منكر
نعم
٢ - « لا يفرقون بين منكر
٣ - « لا يفرقون بين منكر
٤ - « لا يفرقون بين منكر
٥ - « لا يفرقون بين منكر

١ - « لا يفرقون بين منكر
٢ - « لا يفرقون بين منكر
٣ - « لا يفرقون بين منكر
٤ - « لا يفرقون بين منكر
٥ - « لا يفرقون بين منكر

البدن في الصلاة. ولم يأت بقول من قال بإبطاله الصلاة من احتضنة، لأنه ثابت عن النبي صلى الله عليه وسلم من رواية حسين صحابياً.

الثالث: أن بقوى مدركة - أي دليله - بحيث لا بعد هفوة. ومن ثم كان الصواب في السفر أقصبل لمز قوى عليه، ولم يأت بقول داود بأنه لا يصح.^(١)

وقال امر ححر في هذا الشرط ثالث: أنه بقوى مدركة بأنه يقف المذهن عنده، لا بأن تنهض حجة.

أتملة على الخروج من الخلاف :

٢٤ - جمع السجوط لثلاث أتملة من هذه الشافعية منها :

١ - أتملة على الخروج من خلاف من يقول بالوجوب: استحباب ذلك في الصلاة، واستحباب الرأس مائسج، والترتيب في قضاء الفوائت، وترك الأداء خفف من بصلتي القضاء، وترك العصر فيما دون ثلاث من رجل، وترك الجسج، وقطع التيسر أصلاً لا رأياً له.

٢ - أتملة على الخروج من خلاف من يقول بالنحرى: كراهة الخليل في باب الثوبا، وكراهة نكاح الخليل، وكراهة مضاربة الإمام بلا عذر، وكراهة صلاة الشفرد خلف الصف.^(٢)

وذكر ابن عدي من المختب أتملة منها: ندب الوضوء للخروج من خلاف العلماء، كما في من

لختلف فيها بين الحلى ونحرى أن محالمة قد ارتكب (الحرام) في نحو (لحم الله لحم والمثل له) ولكن لا يلحقه لوعيد واللحم أن كان قد اجتهد الاجتهاد لماذون فيه. بل هو معدور مثاب على احتباء. وكذلك من قلده لتعليق الساتع.^(٣)

ثامياً : مراعاة الخلاف :

٢٦ - مراد مراعاة الخلاف أن من يعتقد جواز شيء يترك فعله إنه كان ضيره يعتقد حرماً.

كذلك في جانب الوجوب يستحب لى رأى بإباحة الشيء أن يفعله إن كان من الآفة من يرى وجوبه، كما من ينفذ عدم وجوب الزنى يستحب له بمحاذقة على عدم تركه، خروجا من خلاف من وجبه.

ولا يتأتى ممن اعتقد الوجوب مراعاة قول من يرى النحرى، ولا من اعتقد النحرى مراعاة قول من يرى لوجوب.

حكم مراعاة الخلاف :

٢٢ - ذكر السيوطي من الشافعية أن الخروج من خلاف مستحب.

شروط الخروج من اختلاف :

٢٣ - قال السيوطي: مراعاة الخلاف شروط :

أحدها: أن لا يقع مراعاته في خلاف آخر.

الثاني: أن لا يحدده سنة ثابتة. ومن ثم رجع

(١) لأشياء والتأخر لتسوطر. ط. اعني من ١٣٦، ١٣٧.

(٢) حاشية ابن عديين ٩٩/١، ١٠٠. ونجدة المحتاج لاس مير بمائبة بشرى ٣٤١/٢، ولأشياء والتأخر من ١٢٢ ط.

انكسة التبع: ١٣٥٩ هـ.

(٣) رفع كلام، ومعه الفتاوى ٢٧٨/١٩، وما بعدها.

المذكر أو المرأة.^(١)

وذكر صاحب الغني من الجبالة: متعابب
اسجد على الأنف صروجا من خلاف من
أوسيه.^(٢)

وذكر الشيخ عيش من المالكية: انه لا تكره
السجدة في الفرض إذا قصاها الخارج من خلاف
من أوجها.^(٣)

مراعاة الخلاف فيما بعد وفروع المختلف فيه:

٢٥ - ذكر الشاطبي نوعا آخر من مراعاة الخلاف،
وذلك فيما لو ارتكب المكلف فعلا منتظما في تحريمه
وجوازته، فقد ينظر المذهب الذي يرى تحريم هذا الفعل،
فيجوز ما وضع من القضاء «على وجه يليق بالدل»،
نظر إلى أن ذلك الفعل وافق فيه المكلف دليلا على
الجلسة، وإن كان مرجوحا، فهو راجع بالنسبة إلى
إسقاط الخاتمة على ما وقعت عليه، لأن ذلك أولى من
إزالتها مع دعوى ضرر على الفاعل أشد من مقتضى
التهيء.^(٤)

وضرب مثلا لذلك بالنكاح بلا ولي، ففي
الحديث: «لأنما امرأة تكسب غير إذن زوجها فتكسبها»
باطل باطل باطل^(٥) «فلو تزوج رجل امرأة بلا ولي،
فإن هذا النكاح يثبت به الميراث، وثبت له نسب
الأولاد، ولا يعامل معاملة الزنى لثبوت الخلاف

فيه، وثبت الميراث والنسب تصحيح للمني عنه من
وجه» «وأما وهم النكاح الفاعل بمضى الصحيح في
هذه الأحكام، وفي حرمة المصاهرة، وغير ذلك،
دليل على الحكم بصحته على الجملة، وإلا لكان في
حكم الزنى، وليس في حكمه «الاتفاق». وقد وجهه
بأن «العامل بالجهل غلطاً له نظران: نظر من جهة
خاصته الأمر والنهي. وهذا يقتضي الإبطال، ونظر
من جهة قصده الموافقة في الجملة، لأنه داخل مدخل
أهل الإسلام، ويحكمون له بأحكامهم، وخطؤه أو
جهله لا يمتنع عليه أن يخرج به عن حكم أهل
الإسلام، بل يختلف له حكم يصح ما أمده بهجه
أو خطئه... إلا أن يترجع جانب الإبطال بالأمر
الموافق».^(٦)

العمل في مسائل الخلافية

المقلد بين التخيير والتحريم:

٢٦ - ذهب بعض الشافعية والحنابلة إلى أن
المأضي إذا اختلف عليه فتوى علماء عصره فهو مختار
بأخذه بأنها شاء إقبال الشوكاني: «استدلوا بإجماع
المصحابة على عدم إكثار العمل بقول المفسون مع
وجود الأخص».

وقيل: ليس هو على التخيير، بل لابد من
مراجعة. وبه قال الحنفية والمالكية وأكثر الشافعية
وأحمد في رواية وكثير من الفقهاء، ثم قد قيل: يأخذ
بالأخف، وقيل: بالأخف، وقيل: بقول الأعم.^(٧)

(١) حاشية ابن عابد ١١/١٦٠

(٢) المحلى ١٠/١٠٩

(٣) مع تظليل ١٦٠

(٤) أخرجه أحمد وأبو داود والترمذي وابن ماجة والحاكم عن عائشة
وم صحيح أبي داود ١١٣٢

(٥) لطايف ١/٢٠٦ - ٢٠٤

(٦) استغفر الله والتعجب في شرح التحرير ٢/٢٧٩ ط سلا

١٤١٦ هـ، وإرشاد النور ٢٧١

وقال الغزالي : يأخذ بقول أفضلهم عنده وأعلمهم
صواباً في قلبه .^(١)

وقد أتت الشاطبي القول الذي من أن المقلد
يجس على التخييل قال : ليس للمقلد أن يتخير في
الذهب ، لأن كل واحد من المميزين منيع على
عنده يقتضي ضد ما يقتضي دليل مباحه ، فهذا
مباحاً للبين ومهاذيين ، فاتباع أحدهما بالمعنى اتباع
للهوى . فلس إلا الترجيح بالأغلبة ونحوها . فكذلك
يجب على المجتهد السرحح ، أو التوفيق ، فكذلك
المتقدم . وأيضاً فإن ذلك يؤدي إلى تبع رخص
الذهب من غير استناد إلى دليل شرعي .^(٢)

فابتنع القاضي والغني في المسائل الخلافية :

٢٧ — يجب عدم الشك في الغلبة والخباطة وهو قول
لسانكبة أن يكون القاضي مجتهداً . وقد صرح
صاحب النعماني من خباطة أن القاضي لا يحكم
بتقليد غيره مطلقاً سواء أقهر له الحق فخالفه فيه
غيره ، أم لم يظهر له شيء ، وسواء أصاب الوقت أم لم
يضيق ، وكذلك ليس كلفني اتباعاً بالتقليد ، وبعد
التشائمة إن تعد هذا الشرط فولى سلطان أو من له
شوكه مسنداً بما فيه قوة الضرورة^(٣) وأنه بعد عند
النالكية حوز كون القاضي مقلداً^(٤) والاجتهاد عند

الحنفية شرط أولوية فقط .^(٥)

فعلى قول من شرط الاجتهاد ، فإن القاضي في
المسائل الخلافية فيها يحس فيه نص ولا إجماع لا
يحكم إلا بما ترجح عنه ، حسب أصول الاجتهاد .

وعلى قول من يجوز كون القاضي حنفياً ، ذهب
النالكية إلى أنه يحكم للمقلد بكون مقلده أي بالترجيح
من مذهبه سواء أكان قوله يعني إمام المذهب —
أم هوول أصحابه ، لا بالقديم ، ولا قول غيره من
المذهب ، ولا بعض حكمه ، إلا أن يكون للضعيف
فدرك ترجيح عنده وكان من أهل الترجيح . وكذلك
الحنفي ، ويعزو للإنسان أن يعمل بالضعيف لأمر
اقتضاه ذلك عنده ،^(٦) وأقول : بل يقد قول الغير إذا
كان راسخاً في مذهب ذلك الغير . قال الصاوي :
وهو المتمد جون التقليد ولو لم تكن ضرورة .

أما الجمعية فلم في المسائل الخلافية تفصيل :
ففي المنازعة خندية : يحكم القاضي بما في كتاب
الله ، فإن لم يجد فبمسرة رسول الله صلى الله عليه
وسلم ، فإن لم يجد فما ورد عن الصحابة ، فما
احتضنت أقوالهم يجتهد في ذلك . فترجع قول بعضهم
نليس ببعض صاحبده إن كان من أهل الاجتهاد ،
وليس له أن يخالفهم جميعاً . وإن اجتمعوا على قول
واحد ، وخالفهم واحد من الناس لا يعتبر خلافه إلا
إذا كان ممن أدرك عهدده وزاحمهم في العسبة
كشريح والشعبي .

فإن لم يأت من الصحابة شيء ، فإجماع التابعين .
فإن كان بين خلاف رجح قول بعضهم على بعض

(١) لعمري السقيم ص ٨٧ ط بيروت .

(٢) المرافعات ١٣٢/١ ، ١١٠ - ١١٧

(٣) النعماني ٣٨٠/١ - ٣٨٤ ، ونهاية النراج ٢٢١/١ ط مصر

١٩٣٥٧

(٤) الشرح المصمم وحشية صاوي ط دار المطابع مصر ١٩٨٢

١٩٩ -

(٥) إحدوية رفع عدم ٢٥٩/١

(٦) شرح الصبر ١٨١/١

ومعه إحدى المواعد الفقهية الشهيرة، ونسبوا عادة سنوات (الإجتهاد لا ينقض بطله) وعلما أنه يؤدي إلى أن لا يستمر حكمه، وفيه مشقة شديدة، فهو بعض البعض الغفل أيضا. وثمة ليس الثاني بأقوى من الأول. وقد ترجح الآراء بتعديل الغضاه، فلا ينقض ما هو دونه.

وهذه المسألة إجماعية. وقد حكم أبو بكر رضي الله عنه في عدائل، وحالفه فيها بعد عمر رضي الله عنه ولم ينقض حكمه. وحكم عمر في المشاركة بعدم المشاركة، ثم حكى في واقعة أخرى بالشاركة. وقال: تمت على ما قضينا، وهذه على ما قضى. ومن هذه الغضب بسبب أن القاضي لا ينقض الماضي، وأما أن الاستعجال فيجوز أن يحكم فيه به بزمان ما مضى.

ومن شرط بقاء الحكم في المسائل الخلافية أن يكون في حادثة ودعوى صحيحة، ولا أن تكون لا حكايا.^(١)

ارتفاع الخلاف بتصرف الإمام أو نائبه :

٢٩ - إذا تصرف الإمام أو نائبه بما يقتضيه الإجماع، ولو لأحد الأقوال المعنوية، فلا ينقض ما قبله. وكذلك، وصح كالمحقق عليه (أي بالنسبة إلى مضي). وأما في الاستدلال أنه أن يتصرف تصرفا معاكرا إذا تغير وجه المصلحة في رأيه. وقد قرر أبو بكر رضي الله عنه إعطاء النسبة، ولا إجراء عمر رضي

فمضى به. من لم يجره منهم شيء، احتجوا أن كان من أهل الاختلاف. وإذا اختلف أوجبته وأصعبه، فإن من المبادئ : يأخذ بعون أن حصة لأنه كان من السابقين.^(٢) ولم يختلف المتأخرون فيه بخلاف واحد من ذلك.

ولو أن قاضيا استعفى في حادثة وأقضى، ورأيه بخلاف رأى القاضي، فإنه يعمل برأيه نفسه إن كان من أهل الرأي. فإن ترك رأيه ونقض برأيه نفسه لم يجر عند أبي يوسف ومحمد. أما عند أبي حنيفة فإنه ينفذ تصديقه فضلا عما ذهب إليه.

أما إن لم يكن القاضي من أهل الاختلاف فإنه عرف أقواله بلي الأصحاب، وحفظه على الأحكام والأحكام، يعمل بمول من يعتقد قوله حقا على التقليد.^(٣)

ارتفاع الخلاف بحكم الحاكم :

٢٨ - إذا حكم القاضي في واقعة من لوائح بحكم يختلف فيه مما يسوغ فيه الخلاف، لعدم مخالفته لمن أو إجماع، فإن النزاع يرتفع بالحكم فيها ينقض بطل الواقعة، ويعود الحكم في تلك الواقعة كالجمع عليه، فليس لأحد نقضه حتى لا القاضي الذي قضى به نفسه.^(٤) كما لو حكم بتزويج الوقعة.. أما في غير تلك الواقعة فإن الخلاف لا يرتفع بالتصاه.

(١) وفي هذا المسألة قول آخر حكاه في

(٢) المتأخرون اختلفوا في ٣٩١ - ٣١٣ ط مواتي ١٢١٠ هـ، وبعض

الحكام من ٣٠٠

(٣) حاشية رقم ٣٦٦، ٣٦٧، ٣٦٨

(٤) الأئمة والظاهر للشرط من ١٠١، والأئمة والظاهر لا

عمر حاشية الحديث ١٠١، ١٠٢، ١٠٣

الظاهر تنؤدي إلى اختلاف الجواظين . وما ورد من ذلك :

أ - كان أبو حنيفة وأصحابه يرون الوضوء من خروج القدم . ورأى أبو يوسف هرون الرشيد احتجم ولم يتوضأ - فقهاء مالك بذلك - فحصى أبو يوسف حنفة ولم يبد الصلاة .

ب - الشافعي رضي الله عنه ترك القنوت في الصبح - صلى مع جماعة من حنفة في مسجدهم بغواحي بغداد . فقال الحنفية : فمن ذلك أدام مع الإمام . وقال الشافعية صل تغير اجتهاده في ذلك الوقت .

ج - كان الإمام أحمد يرى الوضوء من الجماعة واغتسل . فسل عمن رأى الإمام قد احتجم ثم قام إلى الصلاة ولم يتوضأ أبصلى خلفه ؟ فقال : كيف لا تبصلي خلف مالك وسعيد بن المسيب ؟ لا لا بعض المتأخرين من الفقهاء مالوا إلى الشدد في ذلك .^(١)

الله عنه فاضل بين الناس بحسب متابعتهم وفهم من النبي صلى الله عليه وسلم . وذكر الفقهاء أن للإمام أن ينقض حن من نفسه من الأئمة لأنه سبيع المصلحة والمصلحة قد تتغير .

قال ابن نجيم : «إذا رأى الإمام شيئاً ثم مات أو عزل فليتبني نكيره حيث كان من الأمور العامة . وينقض هذا من فائدة عليه بنفس الاجتهاد بالاجتهاد ، لأن هذا حكمه بدور مع المصلحة . وإذا راعا الثاني وجب اتباعها» .^(٢)

وقال ابن تيمية : إذا كانت المسألة من مسائل الاجتهاد انتبى شاع فيها النزاع لم يكن لأحد أن يكر على الإمام ولا على نائبه من حكم أو غيره ، ولا ينقض ماقله الإمام ويواجه من ذلك .^(٣)

وسمع هذا . يذكر ابن تيمية أن الواحد من العلماء والأمره ليس معصوماً ، وهذا يسوغ لك أن تبين الحق الذي يجب اتباعه ، وإن كان فيه بيان خطأ من أعطى من العلماء والأمره .^(٤)

الصلاة خلف المخالف في أحكامها :

٣٠ - ورد عن الأئمة ما يدل على أن الصلي يأنم من يخالف اجتهاده في أحكام الصلاة ، ولو كان يرى أنه مثل ذلك مسبب للصلاة ، أو غيره أولى منه . لأنه لما كان الإمام مجتهداً اجتهداً سائفاً ، أو متقلداً تقليداً سائفاً ، فإن الانفراد عنه نوع من الفرقه ، واختلاف

مراعاة الإمام للمصلين خلفه إن

كانوا بخالفوه في أحكام الصلاة :

٣١ - تقدم ذكر مراعاة الخلاف ، وشرطها ، ولها مستحبة .

ومراعاة إمام الصلاة أن تأتي ما يعتقد المأموم شرطاً

(١) حاشية ابن عاشر ١/١٨٤ ، ١١٨ ، ١١٩ ، ١٢٠ ، ١٢١ ، ١٢٢ ، ١٢٣ ، ١٢٤ ، ١٢٥ ، ١٢٦ ، ١٢٧ ، ١٢٨ ، ١٢٩ ، ١٣٠ ، ١٣١ ، ١٣٢ ، ١٣٣ ، ١٣٤ ، ١٣٥ ، ١٣٦ ، ١٣٧ ، ١٣٨ ، ١٣٩ ، ١٤٠ ، ١٤١ ، ١٤٢ ، ١٤٣ ، ١٤٤ ، ١٤٥ ، ١٤٦ ، ١٤٧ ، ١٤٨ ، ١٤٩ ، ١٥٠ ، ١٥١ ، ١٥٢ ، ١٥٣ ، ١٥٤ ، ١٥٥ ، ١٥٦ ، ١٥٧ ، ١٥٨ ، ١٥٩ ، ١٦٠ ، ١٦١ ، ١٦٢ ، ١٦٣ ، ١٦٤ ، ١٦٥ ، ١٦٦ ، ١٦٧ ، ١٦٨ ، ١٦٩ ، ١٧٠ ، ١٧١ ، ١٧٢ ، ١٧٣ ، ١٧٤ ، ١٧٥ ، ١٧٦ ، ١٧٧ ، ١٧٨ ، ١٧٩ ، ١٨٠ ، ١٨١ ، ١٨٢ ، ١٨٣ ، ١٨٤ ، ١٨٥ ، ١٨٦ ، ١٨٧ ، ١٨٨ ، ١٨٩ ، ١٩٠ ، ١٩١ ، ١٩٢ ، ١٩٣ ، ١٩٤ ، ١٩٥ ، ١٩٦ ، ١٩٧ ، ١٩٨ ، ١٩٩ ، ٢٠٠ ، ٢٠١ ، ٢٠٢ ، ٢٠٣ ، ٢٠٤ ، ٢٠٥ ، ٢٠٦ ، ٢٠٧ ، ٢٠٨ ، ٢٠٩ ، ٢١٠ ، ٢١١ ، ٢١٢ ، ٢١٣ ، ٢١٤ ، ٢١٥ ، ٢١٦ ، ٢١٧ ، ٢١٨ ، ٢١٩ ، ٢٢٠ ، ٢٢١ ، ٢٢٢ ، ٢٢٣ ، ٢٢٤ ، ٢٢٥ ، ٢٢٦ ، ٢٢٧ ، ٢٢٨ ، ٢٢٩ ، ٢٣٠ ، ٢٣١ ، ٢٣٢ ، ٢٣٣ ، ٢٣٤ ، ٢٣٥ ، ٢٣٦ ، ٢٣٧ ، ٢٣٨ ، ٢٣٩ ، ٢٤٠ ، ٢٤١ ، ٢٤٢ ، ٢٤٣ ، ٢٤٤ ، ٢٤٥ ، ٢٤٦ ، ٢٤٧ ، ٢٤٨ ، ٢٤٩ ، ٢٥٠ ، ٢٥١ ، ٢٥٢ ، ٢٥٣ ، ٢٥٤ ، ٢٥٥ ، ٢٥٦ ، ٢٥٧ ، ٢٥٨ ، ٢٥٩ ، ٢٦٠ ، ٢٦١ ، ٢٦٢ ، ٢٦٣ ، ٢٦٤ ، ٢٦٥ ، ٢٦٦ ، ٢٦٧ ، ٢٦٨ ، ٢٦٩ ، ٢٧٠ ، ٢٧١ ، ٢٧٢ ، ٢٧٣ ، ٢٧٤ ، ٢٧٥ ، ٢٧٦ ، ٢٧٧ ، ٢٧٨ ، ٢٧٩ ، ٢٨٠ ، ٢٨١ ، ٢٨٢ ، ٢٨٣ ، ٢٨٤ ، ٢٨٥ ، ٢٨٦ ، ٢٨٧ ، ٢٨٨ ، ٢٨٩ ، ٢٩٠ ، ٢٩١ ، ٢٩٢ ، ٢٩٣ ، ٢٩٤ ، ٢٩٥ ، ٢٩٦ ، ٢٩٧ ، ٢٩٨ ، ٢٩٩ ، ٣٠٠ ، ٣٠١ ، ٣٠٢ ، ٣٠٣ ، ٣٠٤ ، ٣٠٥ ، ٣٠٦ ، ٣٠٧ ، ٣٠٨ ، ٣٠٩ ، ٣١٠ ، ٣١١ ، ٣١٢ ، ٣١٣ ، ٣١٤ ، ٣١٥ ، ٣١٦ ، ٣١٧ ، ٣١٨ ، ٣١٩ ، ٣٢٠ ، ٣٢١ ، ٣٢٢ ، ٣٢٣ ، ٣٢٤ ، ٣٢٥ ، ٣٢٦ ، ٣٢٧ ، ٣٢٨ ، ٣٢٩ ، ٣٣٠ ، ٣٣١ ، ٣٣٢ ، ٣٣٣ ، ٣٣٤ ، ٣٣٥ ، ٣٣٦ ، ٣٣٧ ، ٣٣٨ ، ٣٣٩ ، ٣٤٠ ، ٣٤١ ، ٣٤٢ ، ٣٤٣ ، ٣٤٤ ، ٣٤٥ ، ٣٤٦ ، ٣٤٧ ، ٣٤٨ ، ٣٤٩ ، ٣٥٠ ، ٣٥١ ، ٣٥٢ ، ٣٥٣ ، ٣٥٤ ، ٣٥٥ ، ٣٥٦ ، ٣٥٧ ، ٣٥٨ ، ٣٥٩ ، ٣٦٠ ، ٣٦١ ، ٣٦٢ ، ٣٦٣ ، ٣٦٤ ، ٣٦٥ ، ٣٦٦ ، ٣٦٧ ، ٣٦٨ ، ٣٦٩ ، ٣٧٠ ، ٣٧١ ، ٣٧٢ ، ٣٧٣ ، ٣٧٤ ، ٣٧٥ ، ٣٧٦ ، ٣٧٧ ، ٣٧٨ ، ٣٧٩ ، ٣٨٠ ، ٣٨١ ، ٣٨٢ ، ٣٨٣ ، ٣٨٤ ، ٣٨٥ ، ٣٨٦ ، ٣٨٧ ، ٣٨٨ ، ٣٨٩ ، ٣٩٠ ، ٣٩١ ، ٣٩٢ ، ٣٩٣ ، ٣٩٤ ، ٣٩٥ ، ٣٩٦ ، ٣٩٧ ، ٣٩٨ ، ٣٩٩ ، ٤٠٠ ، ٤٠١ ، ٤٠٢ ، ٤٠٣ ، ٤٠٤ ، ٤٠٥ ، ٤٠٦ ، ٤٠٧ ، ٤٠٨ ، ٤٠٩ ، ٤١٠ ، ٤١١ ، ٤١٢ ، ٤١٣ ، ٤١٤ ، ٤١٥ ، ٤١٦ ، ٤١٧ ، ٤١٨ ، ٤١٩ ، ٤٢٠ ، ٤٢١ ، ٤٢٢ ، ٤٢٣ ، ٤٢٤ ، ٤٢٥ ، ٤٢٦ ، ٤٢٧ ، ٤٢٨ ، ٤٢٩ ، ٤٣٠ ، ٤٣١ ، ٤٣٢ ، ٤٣٣ ، ٤٣٤ ، ٤٣٥ ، ٤٣٦ ، ٤٣٧ ، ٤٣٨ ، ٤٣٩ ، ٤٤٠ ، ٤٤١ ، ٤٤٢ ، ٤٤٣ ، ٤٤٤ ، ٤٤٥ ، ٤٤٦ ، ٤٤٧ ، ٤٤٨ ، ٤٤٩ ، ٤٥٠ ، ٤٥١ ، ٤٥٢ ، ٤٥٣ ، ٤٥٤ ، ٤٥٥ ، ٤٥٦ ، ٤٥٧ ، ٤٥٨ ، ٤٥٩ ، ٤٦٠ ، ٤٦١ ، ٤٦٢ ، ٤٦٣ ، ٤٦٤ ، ٤٦٥ ، ٤٦٦ ، ٤٦٧ ، ٤٦٨ ، ٤٦٩ ، ٤٧٠ ، ٤٧١ ، ٤٧٢ ، ٤٧٣ ، ٤٧٤ ، ٤٧٥ ، ٤٧٦ ، ٤٧٧ ، ٤٧٨ ، ٤٧٩ ، ٤٨٠ ، ٤٨١ ، ٤٨٢ ، ٤٨٣ ، ٤٨٤ ، ٤٨٥ ، ٤٨٦ ، ٤٨٧ ، ٤٨٨ ، ٤٨٩ ، ٤٩٠ ، ٤٩١ ، ٤٩٢ ، ٤٩٣ ، ٤٩٤ ، ٤٩٥ ، ٤٩٦ ، ٤٩٧ ، ٤٩٨ ، ٤٩٩ ، ٥٠٠ ، ٥٠١ ، ٥٠٢ ، ٥٠٣ ، ٥٠٤ ، ٥٠٥ ، ٥٠٦ ، ٥٠٧ ، ٥٠٨ ، ٥٠٩ ، ٥١٠ ، ٥١١ ، ٥١٢ ، ٥١٣ ، ٥١٤ ، ٥١٥ ، ٥١٦ ، ٥١٧ ، ٥١٨ ، ٥١٩ ، ٥٢٠ ، ٥٢١ ، ٥٢٢ ، ٥٢٣ ، ٥٢٤ ، ٥٢٥ ، ٥٢٦ ، ٥٢٧ ، ٥٢٨ ، ٥٢٩ ، ٥٣٠ ، ٥٣١ ، ٥٣٢ ، ٥٣٣ ، ٥٣٤ ، ٥٣٥ ، ٥٣٦ ، ٥٣٧ ، ٥٣٨ ، ٥٣٩ ، ٥٤٠ ، ٥٤١ ، ٥٤٢ ، ٥٤٣ ، ٥٤٤ ، ٥٤٥ ، ٥٤٦ ، ٥٤٧ ، ٥٤٨ ، ٥٤٩ ، ٥٥٠ ، ٥٥١ ، ٥٥٢ ، ٥٥٣ ، ٥٥٤ ، ٥٥٥ ، ٥٥٦ ، ٥٥٧ ، ٥٥٨ ، ٥٥٩ ، ٥٦٠ ، ٥٦١ ، ٥٦٢ ، ٥٦٣ ، ٥٦٤ ، ٥٦٥ ، ٥٦٦ ، ٥٦٧ ، ٥٦٨ ، ٥٦٩ ، ٥٧٠ ، ٥٧١ ، ٥٧٢ ، ٥٧٣ ، ٥٧٤ ، ٥٧٥ ، ٥٧٦ ، ٥٧٧ ، ٥٧٨ ، ٥٧٩ ، ٥٨٠ ، ٥٨١ ، ٥٨٢ ، ٥٨٣ ، ٥٨٤ ، ٥٨٥ ، ٥٨٦ ، ٥٨٧ ، ٥٨٨ ، ٥٨٩ ، ٥٩٠ ، ٥٩١ ، ٥٩٢ ، ٥٩٣ ، ٥٩٤ ، ٥٩٥ ، ٥٩٦ ، ٥٩٧ ، ٥٩٨ ، ٥٩٩ ، ٦٠٠ ، ٦٠١ ، ٦٠٢ ، ٦٠٣ ، ٦٠٤ ، ٦٠٥ ، ٦٠٦ ، ٦٠٧ ، ٦٠٨ ، ٦٠٩ ، ٦١٠ ، ٦١١ ، ٦١٢ ، ٦١٣ ، ٦١٤ ، ٦١٥ ، ٦١٦ ، ٦١٧ ، ٦١٨ ، ٦١٩ ، ٦٢٠ ، ٦٢١ ، ٦٢٢ ، ٦٢٣ ، ٦٢٤ ، ٦٢٥ ، ٦٢٦ ، ٦٢٧ ، ٦٢٨ ، ٦٢٩ ، ٦٣٠ ، ٦٣١ ، ٦٣٢ ، ٦٣٣ ، ٦٣٤ ، ٦٣٥ ، ٦٣٦ ، ٦٣٧ ، ٦٣٨ ، ٦٣٩ ، ٦٤٠ ، ٦٤١ ، ٦٤٢ ، ٦٤٣ ، ٦٤٤ ، ٦٤٥ ، ٦٤٦ ، ٦٤٧ ، ٦٤٨ ، ٦٤٩ ، ٦٥٠ ، ٦٥١ ، ٦٥٢ ، ٦٥٣ ، ٦٥٤ ، ٦٥٥ ، ٦٥٦ ، ٦٥٧ ، ٦٥٨ ، ٦٥٩ ، ٦٦٠ ، ٦٦١ ، ٦٦٢ ، ٦٦٣ ، ٦٦٤ ، ٦٦٥ ، ٦٦٦ ، ٦٦٧ ، ٦٦٨ ، ٦٦٩ ، ٦٧٠ ، ٦٧١ ، ٦٧٢ ، ٦٧٣ ، ٦٧٤ ، ٦٧٥ ، ٦٧٦ ، ٦٧٧ ، ٦٧٨ ، ٦٧٩ ، ٦٨٠ ، ٦٨١ ، ٦٨٢ ، ٦٨٣ ، ٦٨٤ ، ٦٨٥ ، ٦٨٦ ، ٦٨٧ ، ٦٨٨ ، ٦٨٩ ، ٦٩٠ ، ٦٩١ ، ٦٩٢ ، ٦٩٣ ، ٦٩٤ ، ٦٩٥ ، ٦٩٦ ، ٦٩٧ ، ٦٩٨ ، ٦٩٩ ، ٧٠٠ ، ٧٠١ ، ٧٠٢ ، ٧٠٣ ، ٧٠٤ ، ٧٠٥ ، ٧٠٦ ، ٧٠٧ ، ٧٠٨ ، ٧٠٩ ، ٧١٠ ، ٧١١ ، ٧١٢ ، ٧١٣ ، ٧١٤ ، ٧١٥ ، ٧١٦ ، ٧١٧ ، ٧١٨ ، ٧١٩ ، ٧٢٠ ، ٧٢١ ، ٧٢٢ ، ٧٢٣ ، ٧٢٤ ، ٧٢٥ ، ٧٢٦ ، ٧٢٧ ، ٧٢٨ ، ٧٢٩ ، ٧٣٠ ، ٧٣١ ، ٧٣٢ ، ٧٣٣ ، ٧٣٤ ، ٧٣٥ ، ٧٣٦ ، ٧٣٧ ، ٧٣٨ ، ٧٣٩ ، ٧٤٠ ، ٧٤١ ، ٧٤٢ ، ٧٤٣ ، ٧٤٤ ، ٧٤٥ ، ٧٤٦ ، ٧٤٧ ، ٧٤٨ ، ٧٤٩ ، ٧٥٠ ، ٧٥١ ، ٧٥٢ ، ٧٥٣ ، ٧٥٤ ، ٧٥٥ ، ٧٥٦ ، ٧٥٧ ، ٧٥٨ ، ٧٥٩ ، ٧٦٠ ، ٧٦١ ، ٧٦٢ ، ٧٦٣ ، ٧٦٤ ، ٧٦٥ ، ٧٦٦ ، ٧٦٧ ، ٧٦٨ ، ٧٦٩ ، ٧٧٠ ، ٧٧١ ، ٧٧٢ ، ٧٧٣ ، ٧٧٤ ، ٧٧٥ ، ٧٧٦ ، ٧٧٧ ، ٧٧٨ ، ٧٧٩ ، ٧٨٠ ، ٧٨١ ، ٧٨٢ ، ٧٨٣ ، ٧٨٤ ، ٧٨٥ ، ٧٨٦ ، ٧٨٧ ، ٧٨٨ ، ٧٨٩ ، ٧٩٠ ، ٧٩١ ، ٧٩٢ ، ٧٩٣ ، ٧٩٤ ، ٧٩٥ ، ٧٩٦ ، ٧٩٧ ، ٧٩٨ ، ٧٩٩ ، ٨٠٠ ، ٨٠١ ، ٨٠٢ ، ٨٠٣ ، ٨٠٤ ، ٨٠٥ ، ٨٠٦ ، ٨٠٧ ، ٨٠٨ ، ٨٠٩ ، ٨١٠ ، ٨١١ ، ٨١٢ ، ٨١٣ ، ٨١٤ ، ٨١٥ ، ٨١٦ ، ٨١٧ ، ٨١٨ ، ٨١٩ ، ٨٢٠ ، ٨٢١ ، ٨٢٢ ، ٨٢٣ ، ٨٢٤ ، ٨٢٥ ، ٨٢٦ ، ٨٢٧ ، ٨٢٨ ، ٨٢٩ ، ٨٣٠ ، ٨٣١ ، ٨٣٢ ، ٨٣٣ ، ٨٣٤ ، ٨٣٥ ، ٨٣٦ ، ٨٣٧ ، ٨٣٨ ، ٨٣٩ ، ٨٤٠ ، ٨٤١ ، ٨٤٢ ، ٨٤٣ ، ٨٤٤ ، ٨٤٥ ، ٨٤٦ ، ٨٤٧ ، ٨٤٨ ، ٨٤٩ ، ٨٥٠ ، ٨٥١ ، ٨٥٢ ، ٨٥٣ ، ٨٥٤ ، ٨٥٥ ، ٨٥٦ ، ٨٥٧ ، ٨٥٨ ، ٨٥٩ ، ٨٦٠ ، ٨٦١ ، ٨٦٢ ، ٨٦٣ ، ٨٦٤ ، ٨٦٥ ، ٨٦٦ ، ٨٦٧ ، ٨٦٨ ، ٨٦٩ ، ٨٧٠ ، ٨٧١ ، ٨٧٢ ، ٨٧٣ ، ٨٧٤ ، ٨٧٥ ، ٨٧٦ ، ٨٧٧ ، ٨٧٨ ، ٨٧٩ ، ٨٨٠ ، ٨٨١ ، ٨٨٢ ، ٨٨٣ ، ٨٨٤ ، ٨٨٥ ، ٨٨٦ ، ٨٨٧ ، ٨٨٨ ، ٨٨٩ ، ٨٩٠ ، ٨٩١ ، ٨٩٢ ، ٨٩٣ ، ٨٩٤ ، ٨٩٥ ، ٨٩٦ ، ٨٩٧ ، ٨٩٨ ، ٨٩٩ ، ٩٠٠ ، ٩٠١ ، ٩٠٢ ، ٩٠٣ ، ٩٠٤ ، ٩٠٥ ، ٩٠٦ ، ٩٠٧ ، ٩٠٨ ، ٩٠٩ ، ٩١٠ ، ٩١١ ، ٩١٢ ، ٩١٣ ، ٩١٤ ، ٩١٥ ، ٩١٦ ، ٩١٧ ، ٩١٨ ، ٩١٩ ، ٩٢٠ ، ٩٢١ ، ٩٢٢ ، ٩٢٣ ، ٩٢٤ ، ٩٢٥ ، ٩٢٦ ، ٩٢٧ ، ٩٢٨ ، ٩٢٩ ، ٩٣٠ ، ٩٣١ ، ٩٣٢ ، ٩٣٣ ، ٩٣٤ ، ٩٣٥ ، ٩٣٦ ، ٩٣٧ ، ٩٣٨ ، ٩٣٩ ، ٩٤٠ ، ٩٤١ ، ٩٤٢ ، ٩٤٣ ، ٩٤٤ ، ٩٤٥ ، ٩٤٦ ، ٩٤٧ ، ٩٤٨ ، ٩٤٩ ، ٩٥٠ ، ٩٥١ ، ٩٥٢ ، ٩٥٣ ، ٩٥٤ ، ٩٥٥ ، ٩٥٦ ، ٩٥٧ ، ٩٥٨ ، ٩٥٩ ، ٩٦٠ ، ٩٦١ ، ٩٦٢ ، ٩٦٣ ، ٩٦٤ ، ٩٦٥ ، ٩٦٦ ، ٩٦٧ ، ٩٦٨ ، ٩٦٩ ، ٩٧٠ ، ٩٧١ ، ٩٧٢ ، ٩٧٣ ، ٩٧٤ ، ٩٧٥ ، ٩٧٦ ، ٩٧٧ ، ٩٧٨ ، ٩٧٩ ، ٩٨٠ ، ٩٨١ ، ٩٨٢ ، ٩٨٣ ، ٩٨٤ ، ٩٨٥ ، ٩٨٦ ، ٩٨٧ ، ٩٨٨ ، ٩٨٩ ، ٩٩٠ ، ٩٩١ ، ٩٩٢ ، ٩٩٣ ، ٩٩٤ ، ٩٩٥ ، ٩٩٦ ، ٩٩٧ ، ٩٩٨ ، ٩٩٩ ، ١٠٠٠ ، ١٠٠١ ، ١٠٠٢ ، ١٠٠٣ ، ١٠٠٤ ، ١٠٠٥ ، ١٠٠٦ ، ١٠٠٧ ، ١٠٠٨ ، ١٠٠٩ ، ١٠١٠ ، ١٠١١ ، ١٠١٢ ، ١٠١٣ ، ١٠١٤ ، ١٠١٥ ، ١٠١٦ ، ١٠١٧ ، ١٠١٨ ، ١٠١٩ ، ١٠٢٠ ، ١٠٢١ ، ١٠٢٢ ، ١٠٢٣ ، ١٠٢٤ ، ١٠٢٥ ، ١٠٢٦ ، ١٠٢٧ ، ١٠٢٨ ، ١٠٢٩ ، ١٠٣٠ ، ١٠٣١ ، ١٠٣٢ ، ١٠٣٣ ، ١٠٣٤ ، ١٠٣٥ ، ١٠٣٦ ، ١٠٣٧ ، ١٠٣٨ ، ١٠٣٩ ، ١٠٤٠ ، ١٠٤١ ، ١٠٤٢ ، ١٠٤٣ ، ١٠٤٤ ، ١٠٤٥ ، ١٠٤٦ ، ١٠٤٧ ، ١٠٤٨ ، ١٠٤٩ ، ١٠٥٠ ، ١٠٥١ ، ١٠٥٢ ، ١٠٥٣ ، ١٠٥٤ ، ١٠٥٥ ، ١٠٥٦ ، ١٠٥٧ ، ١٠٥٨ ، ١٠٥٩ ، ١٠٦٠ ، ١٠٦١ ، ١٠٦٢ ، ١٠٦٣ ، ١٠٦٤ ، ١٠٦٥ ، ١٠٦٦ ، ١٠٦٧ ، ١٠٦٨ ، ١٠٦٩ ، ١٠٧٠ ، ١٠٧١ ، ١٠٧٢ ، ١٠٧٣ ، ١٠٧٤ ، ١٠٧٥ ، ١٠٧٦ ، ١٠٧٧ ، ١٠٧٨ ، ١٠٧٩ ، ١٠٨٠ ، ١٠٨١ ، ١٠٨٢ ، ١٠٨٣ ، ١٠٨٤ ، ١٠٨٥ ، ١٠٨٦ ، ١٠٨٧ ، ١٠٨٨ ، ١٠٨٩ ، ١٠٩٠ ، ١٠٩١ ، ١٠٩٢ ، ١٠٩٣ ، ١٠٩٤ ، ١٠٩٥ ، ١٠٩٦ ، ١٠٩٧ ، ١٠٩٨ ، ١٠٩٩ ، ١١٠٠ ، ١١٠١ ، ١١٠٢ ، ١١٠٣ ، ١١٠٤ ، ١١٠٥ ، ١١٠٦ ، ١١٠٧ ، ١١٠٨ ، ١١٠٩ ، ١١١٠ ، ١١١١ ، ١١١٢ ، ١١١٣ ، ١١١٤ ، ١١١٥ ، ١١١٦ ، ١١١٧ ، ١١١٨ ، ١١١٩ ، ١١٢٠ ، ١١٢١ ، ١١٢٢ ، ١١٢٣ ، ١١٢٤ ، ١١٢٥ ، ١١٢٦ ، ١١٢٧ ، ١١٢٨ ، ١١٢٩ ، ١١٣٠ ، ١١٣١ ، ١١٣٢ ، ١١٣٣ ، ١١٣٤ ، ١١٣٥ ، ١١٣٦ ، ١١٣٧ ، ١١٣٨ ، ١١٣٩ ، ١١٤٠ ، ١١٤١ ، ١١٤٢ ، ١١٤٣ ، ١١٤٤ ، ١١٤٥ ، ١١٤٦ ، ١١٤٧ ، ١١٤٨ ، ١١٤٩ ، ١١٥٠ ، ١١٥١ ، ١١٥٢ ، ١١٥٣ ، ١١٥٤ ، ١١٥٥ ، ١١٥٦ ، ١١٥٧ ، ١١٥٨ ، ١١٥٩ ، ١١٦٠ ، ١١٦١ ، ١١٦٢ ، ١١٦٣ ، ١١٦٤ ، ١١٦٥ ، ١١٦٦ ، ١١٦٧ ، ١١٦٨ ، ١١٦٩ ، ١١٧٠ ، ١١٧١ ، ١١٧٢ ، ١١٧٣ ، ١١٧٤ ، ١١٧٥ ، ١١٧٦ ، ١١٧٧ ، ١١٧٨ ، ١١٧٩ ، ١١٨٠ ، ١١٨١ ، ١١٨٢ ، ١١٨٣ ، ١١٨٤ ، ١١٨٥ ، ١١٨٦ ، ١١٨٧ ، ١١٨٨ ، ١١٨٩ ، ١١٩٠ ، ١١٩١ ، ١١٩٢ ، ١١٩٣ ، ١١٩٤ ، ١١٩٥ ، ١١٩٦ ، ١١٩٧ ، ١١٩٨ ، ١١٩٩ ، ١٢٠٠ ، ١٢٠١ ، ١٢٠٢ ، ١٢٠٣ ، ١٢٠٤ ، ١٢٠٥ ، ١٢٠٦ ، ١٢٠٧ ، ١٢٠٨ ، ١٢٠٩ ، ١٢١٠ ، ١٢١١ ، ١٢١٢ ، ١٢١٣ ، ١٢١٤ ، ١٢١٥ ، ١٢١٦ ، ١٢١٧ ، ١٢١٨ ، ١٢١٩ ، ١٢٢٠ ، ١٢٢١ ، ١٢٢٢ ، ١٢٢٣ ، ١٢٢٤ ، ١٢٢٥ ، ١٢٢٦ ، ١٢٢٧ ، ١٢٢٨ ، ١٢٢٩ ، ١٢٣٠ ، ١٢٣١ ، ١٢٣٢ ، ١٢٣٣ ، ١٢٣٤ ، ١٢٣٥ ، ١٢٣٦ ، ١٢٣٧ ، ١٢٣٨ ، ١٢٣٩ ، ١٢٤٠ ، ١٢٤١ ، ١٢٤٢ ، ١٢٤٣ ، ١٢٤٤ ، ١٢٤٥ ، ١٢٤٦ ، ١٢٤٧ ، ١٢٤٨ ، ١٢٤٩ ، ١٢٥٠ ، ١٢٥١ ، ١٢٥٢ ، ١٢٥٣ ، ١٢٥٤ ، ١٢٥٥ ، ١٢٥٦ ، ١٢٥٧ ، ١٢٥٨ ، ١٢٥٩ ، ١٢٦٠ ، ١٢٦١ ، ١٢٦٢ ، ١٢٦٣ ، ١٢٦٤ ، ١٢٦٥ ، ١٢٦٦ ، ١٢٦٧ ، ١٢٦٨ ، ١٢٦٩ ، ١٢٧٠ ، ١٢٧١ ، ١٢٧٢ ، ١٢٧٣ ، ١٢٧٤ ، ١٢٧٥ ، ١٢٧٦ ، ١٢٧٧ ، ١٢٧٨ ، ١٢٧٩ ، ١٢٨٠ ، ١٢٨١ ، ١٢٨٢ ، ١٢٨٣ ، ١٢٨٤ ، ١٢٨٥ ، ١٢٨٦ ، ١٢٨٧ ، ١٢٨٨ ، ١٢٨٩ ، ١٢٩٠ ، ١٢٩١ ، ١٢٩٢ ، ١٢٩٣ ، ١٢٩٤ ، ١٢٩٥ ، ١٢٩٦ ، ١٢٩٧ ، ١٢٩٨ ، ١٢٩٩ ، ١٣٠٠ ، ١٣٠١ ، ١٣٠٢ ، ١٣٠٣ ، ١٣٠٤ ، ١٣٠٥ ، ١٣٠٦ ، ١٣٠٧ ، ١٣٠٨ ، ١٣٠٩ ، ١٣١٠ ، ١٣١١ ، ١٣١٢ ، ١٣١٣ ، ١٣١٤ ، ١٣١٥ ، ١٣١٦ ، ١٣١٧ ، ١٣١٨ ، ١٣١٩ ، ١٣٢٠ ، ١٣٢١ ، ١٣٢٢ ، ١٣٢٣ ، ١٣٢٤ ، ١٣٢٥ ، ١٣٢٦ ، ١٣٢٧ ، ١٣٢٨ ، ١٣٢٩ ، ١٣٣٠ ، ١٣٣١ ، ١٣٣٢ ، ١٣٣٣ ، ١٣٣٤ ، ١٣٣٥ ، ١٣٣٦ ، ١٣٣٧ ، ١٣٣٨ ، ١٣٣٩ ، ١٣٤٠ ، ١٣٤١ ، ١٣٤٢ ، ١٣٤٣ ، ١٣٤٤ ، ١٣٤٥ ، ١٣٤٦ ، ١٣٤٧ ، ١٣٤٨ ، ١٣٤٩ ، ١٣٥٠ ، ١٣٥١ ، ١٣٥٢ ، ١٣٥٣ ، ١٣٥٤ ، ١٣٥٥ ، ١٣٥٦ ، ١٣٥٧ ، ١٣٥٨ ، ١٣٥٩ ، ١٣٦٠ ، ١٣٦١ ، ١٣٦٢ ، ١٣٦٣ ، ١٣٦٤ ، ١٣٦٥ ، ١٣٦٦ ، ١٣٦٧ ، ١٣٦٨ ، ١٣٦٩ ، ١٣٧٠ ، ١٣٧١ ، ١٣٧٢ ، ١٣٧٣ ، ١٣٧٤ ، ١٣٧٥ ، ١٣٧٦ ، ١٣٧٧ ، ١٣٧٨ ، ١٣٧٩ ، ١٣٨٠ ، ١٣٨١ ، ١٣٨٢ ، ١٣٨٣ ، ١٣٨٤ ، ١٣٨٥ ، ١٣٨٦ ، ١٣٨٧ ، ١٣٨٨ ، ١٣٨٩ ، ١٣٩٠ ، ١٣٩١ ، ١٣٩٢ ، ١٣٩٣ ، ١٣٩٤ ، ١٣٩٥ ، ١٣٩٦ ، ١٣٩٧ ، ١٣٩٨ ، ١٣٩٩ ، ١٤٠٠ ، ١٤٠١ ، ١٤٠٢ ، ١٤٠٣ ، ١٤٠٤ ، ١٤٠٥ ، ١٤٠٦ ، ١٤٠٧ ، ١٤٠٨ ، ١٤٠٩ ، ١٤١٠ ، ١٤١١

واحد في اخذكهم كأنه في معة ملكه الذي خرج به
بأمان» (١١)

أما أهل الذمة فإنهم من أهل دار الإسلام، ولذا
فهم يقاتلون في امداد لأهل الحرب.

أما أهل دارهم فإن دورهم قد تنفق وقد
تختلف. قال ابن عابدين شارحاً معنى اختلاف
الدارين: «اختلافها باختلاف المعة أي العسكر،
واختلاف الملك، كأن يكون أحد الملكين في المدة،
وله دار ومنعة، والآخر في الشرك، وله دار ومنعة
أخرى، وانقطعت المعة بينهما حتى يستعمل كل
مهم فتتأخر الآخر. فهاتان الداران مختلفتان، فتقطع
ماحتلهاها بالولاية، لأنها ليست على المعة
والولاية، أما إن كان بينهما لتناصر وتعاون على
أعدتهما كانت الدار والولاية واحدة» (١٢) (انظر: دار
الإسلام ودار الكفر).

ودار الإسلام محالعة لدار الحرب ولو كان بينهما
تناصر وتعاون.

أنواع اختلاف الدارين:

١ - عند الحنية: قد تختلف الداران حنية فقط،
أو حكماً فقط، أو حقيقة وحكماً:

أما: ١ - لا بها حقيقة فقط، كمتأمن في دارها
وحربي في دارهم، فإن اندار وإن اختلفت حقيقة
لكن المستأمن من أهل الحرب حكماً، فهذا متعاد
حكماً.

الدولتين الفتن ينتسب إليها الشخصان.

فإن كان اختلاف الدارين بين مسلمين لم يؤثر
ذلك شيئاً، لأن دار الإسلام كلها دار واحدة. قال
البرغصاني: «أهل العدل مع أهل العدل يتوارثون في
دينهم، لأن دار الإسلام دار أحكام، فاختلاف
المنفعة والملك لا تنافي الدارين بين المسلمين، لأن
حكم الإسلام يحكمهم». وهذا الذي قاله
البرغصاني في حق المسلمين ثم يفتن فيه خلاف. إلا
ما قاله العنبري: إن من أسلم ولم يهاجر أيضاً لا يرت
من المسلم الأصمعي سواء كان في دارها، أو كان
مستأمن دار الحرب. قال ابن عابدين يقول العنبري
مدفوع بأن هذا كان في ابتداء الإسلام حين كانت
الهجرة فربضة. فمدعى الله تعالى الولاية بين من
هاجر ومن لم يهاجر فقال: (وَالَّذِينَ آمَنُوا وَلَمْ
يُهَاجِرُوا مَا لَكُم مِّنْ وَلَايَتِهِم مِّنْ شَيْءٍ) حتى
يُهاجروا (١٣). أما كانت الولاية بينهما مسوقة كان
البراث متعباً، لأن البراث على الولاية. وأما اليوم
فإن حكم الهجرة قد نسخ. وال النبي صلى الله عليه
وسلم: «لا هجرة بعد الفتح» (١٤).

قال البرغصاني: «فإن دار الحرب فليس دار
أحكام، ولكن دار قهر، فاختلاف المنفعة والملك
تختلف الدارين بينهم، ومنجاس الدار ينقطع
التوارث. وكذلك إذا خرجوا إليها بأمان، لأنهم من
دار الحرب وإن كانوا مصدقاً فيه، فيجعل كل

(١١) سورة الأنعام: ١١٠

(١٢) ابن عابدين: ١٠٩٠ ط ١٩٧١ هـ. وحدثت في داره
الحق في الحرب المبررة ١٠٧١ ط ١٩٧١ هـ وأمره مسلم فقط
لا الهجرة ولكن ص ١٠٠ ط ١٩٧٢ هـ. بتعجيل عهد
العدائين.

(١٣) السيرة لمخرجي: ٣٢٢٢٠، واستقر أمياً حنية لم ط ١٩٧١ هـ

١٠٧١ هـ

(١٤) رد المحتار: ج ١ ص ١٠٠ ط ١٩٧٢ هـ. ونرى
الترجيح.

اختلاف الدار

المقدمة :

١ - لا يجمع اختلاف الدار وحروب نفقة الزوجة عند أحد من أثبت السكاح مع اختلاف الدار من.

أما نفقة الأقارب فمذهب الحنفية يمنع اختلاف الدار من وجوب نفقة المرأة على الأصوب والمروء والخواني. قال الزبيدي : لا يجب على المسم نفقة بويه الخربين ، ولا يجر الخرب في على نفقة أبه نسك أو العتي ، لأن لا يستحق بطريق الصلة ، ولا يستحق النسبة لمحمري أو العتي للبي عن مذهب . وفي المعتدلة لا يجر أحدهما على النسبة ولو كان احري مستأثرا بدار الإسلام . وصرح بعضهم بأن لا نفقة بين الحري الذي أسلم بدار الحرب وم بها حري ، وبين قريبه المسلم بدار الإسلام ، لا اختلاف الدارين .

وهذا الذي نقلناه من مذهب الحنفية خالف في بعض أصحاب الجدل ، فزاد أن نفقة الأصوب والمروء خاصة لا يمنع وجوبها اختلاف الدارين ، قال : لأن وجوب نفقة غير الأصوب والمروء بطريق الصلة ، ولا يجب الصلة مع اختلاف الدارين . ونسب في قرابة الولادة ، ولأن وجوب نفقة هناك بين التراتف ، ولا يترتب أي عتده مع اختلاف الدارين ، والوجوب في قرابة الولادة بين الولادة ، وهو لا ينضم .

ونظائر أن مذهب الشافعية وجوب النفقة بين الشفني والشافعي في قرابة الأصول والمروء ، وكذا بين المسم والشافعي . أما الحربي مع الأسلم فلا تحت استعانة بيه وبين حريه نسك أو العتي بعدم مذهب . وأما قرابة ماعدا الأصول والمروء فلا يجب بها نفقة عند الشافعية أصلاً .

ونظره مذهب حنابلة أن اختلاف الدار لا يمنع

المقدمة ، وترك زوجه الآخر في دار الحرب ، انصَح سكاكه لاختلاف الدار من حنابلة وحكما ، بخلاف ما وجدل أسداهما مستأثرا فإن سكاكه لا ينفخ . ولو تزوج مسلم حربية في دار الحرب لم يخرج عنها وحده سائف . و يفتي مذهب أبي حنيفة - كذا قال ابن قدامة - أن أحد الزوجين المسمين إذا دخل دار الحرب ساقط المذهب ، وترك زوجته الآخر في دار الإسلام ، ينفخ سكاكه ، لأن الدار من استغنا بها فعلا وحكما ، فيجب أن تنفع لفرقة بينهما ، كعادهم نسبت في دار الإسلام قبل الدخول .

وأوضح المذهب أنه مع تعيين الدارين حنفية وحكما لا يستظم المصالح ، والسكاح شرع لمصاحه لا لعينه ، فلا معنى عند عتده . كالحرمية إذا اعتزضت عليه . وهذا لأن أهل حرب كالموني - أي بالنسبة إلى أهل دار الإسلام - فلا يشرع السكاح بين حلي وأيب .

واستج الجمهور بأن النبي صلى الله عليه وسلم رة ابنة ريب من زوجها ، السكاح ، لأن ، وكانت قد أسلمت قبله ستين ، وقبل سبع سنين ، وهذا جرت وبقي هو بمكة . وأسلمت امرأة صفوان وأمرأة عكرمة عام الفتح ، وأمرهما وغيرهما دون أن يسلموا ، أسلموا ففروا على أسلمهم .

(١) المزي في ١٧٧/١ ، والمفتية ٣٣٨/١ ، والمقدمة الكبرى ١١٠/١ ط الدار ، طعة السادة ١٣٢٤ هـ ، والفتاوى ٥٥٤٤٠ ط جامعة ١٣٥٧/١ ، والمفتي أحمد الترمذي بعض التزيادات من حديث أبي حنيفة . وقال : نفقة حلت ليس بإستلاء بالمرء ، وإنما لا يفرق وجه هذا الحديث ، وط قد جاء هذا من نقل دار بن حصين عن أبي حنيفة ، وقال صاحب مجمع الأصول : وحديث أبي حنيفة هذا صحيح الحاكم . قال ابن كبري في الإرشاد : « هو حديث جيد قوي » (نسخة الإحيوي ١٣٦١/١ ، ٢٣٧٠ ط السلفية)

الحربي في دار الحرب مسلماً بالزنا ثم أسلم ودخل دار الإسلام فإنه لا حد عليه. (١)

والظاهر أنه لا يقتل به، لأن الحربي لا عصية له أصلاً. (٢)

العقل (حل البنية) :

٩ - عند الشافعية : يعقل الفضي الجودي أو المعاهد أو المستأمن عن النصراني المعاهد أو المستأمن، وبالعكس، في الأظهر عندهم. أما الحربي فلا يعقل عن محودي، وعكسه، لانتقاط العصية بينها، لاختلاف الدار.

والعدم عند أحنابلة أن الفضي لا يعقل عن الحربي، كما لا يعمل الحربي عن الفضي. والقول الآخر: إن ثواب، تعاقلاً ولا خلا. (٣) والظاهر أن الحربي في كلامهم هذا شامل للمستأمن، ولم نجد في كلام كافي من الحنفية والمالكية تعرضاً لهذه المسألة.

حد القذف :

١٠ - لا حد على المسلم أو انذمي إذا قذف حريباً ولم متأماً، باتفاق المذاهب الأربعة، لعدم إحصان المقتوف، بسبب كفره.

أما لوقوف المستأمن مسلماً فعليه الحد، لأنه بدخوله دار الإسلام بالأمان الشؤم إبقاء حقوق العباد، وحد القذف حق العبد. وهذا ما يتفق عليه المتأخرون عند الحنفية والمالكية - ما عدا أئمتهم - وعند الشافعية والحنابلة، وفي الدونة : إذا قذف

(١) بدائع الصانع ٢/٢٩٦، والفرغاني ١/٢٠٧، ولأنه يندرج في قوله ١٠٠٦، ومطالع أبي نصر ٣٠٦، كتاب الإسلام

ندرج في بطر حكمة العدل والميلين من ١٨٠ ومطالع

(٢) حاشية الفتوح ٣٣٥/١٠، ومكتبة الصانع ١٠٠٦، وأربع

١٠٠٦ ط الدار

اختلاف الدين

١ - اختلاف الدين يستتبع أسكناً شرعية معينة، كما يمنع التوارث.

والاختلاف المنع الذي يستتبع تلك الأحكام إما أن يكون اختلافاً بالإسلام والكفر، فهذا يستتبع أحكام اختلاف الدين اتفاقاً، وإما أن يكون "استحصان" كافر بين، إلا أن كلا منها يتبع غير ملة صاحبه، كأن يكون أحدهما يهودياً والآخر مجوسياً. وفي هذا النوع اختلاف يتبين بمابلي :

ومن أهم الأحكام التي تنبئ على اختلاف الدين :

أ - التوارث :

٢ - اختلاف الدين أحد موانع التوارث، إنباء التوارث على النصف، فلا يرث الكافر المسلم اتفاقاً. إلا أن أحمد يرى ثور يرث الكافر بالولاء من عتقه المسلم. وروى مثله عن علي وعمر بن عبد العزيز. ولو أسلم الكافر قبل فسخ الشركة ورث عند أحمد ترجيحاً له في الإسلام. وفي ميراث المسلم من المردة خلاف، ولا يرث المسلم كافراً، عند الجمهور.

(١) البدوية ١٠/١٦، والفرغاني ١/٢٠٧، واليهود ١/٢٠٧

١٠٠٦

لحضانة الأم إذا كانت كتيبة وولدها مسلم : إنها أسق بالصنبر والصنبرة حتى يمتلأ ، فإذا امتلأ سقط حنفا لأنها تودعها أخلاق الكفرة . وفيه في النهر يسبح سمن . وإن غيف منها أن يألف الكفر يتزع منها وإن لم يغفل .

أما حضانة الرجل فيمنع استعفاؤها عند الحنفية أنه ثلاث ، الدين ، فلا سق للعبه في حضانة الحبيب إلا أن يكون على دين ، لأن هذا الحق لا يثبت إلا للعصبة ، واختلاف الدين يمنع التصبيب ، ولو كان للمسي اليهودي أغوار أحدهما مسلم والآخر يهودي فحضانته لأبيه اليهودي لأنه عصبة .^(١)

و- تبعية الولد في الدين :

٧- أولاً : إذا اختلف دين الوالدين بأن كان أحدهما مسلماً والآخر كافراً فكان ولدهما الصنبر ، أو الكبيح الذي يباع بمجونة ، يكون مسلماً تبعاً لمخبرهما ديناً . هذا مذهب الحنفية والمالكية والحنابلة . واشترط الحنفية أن يكون الولد ونهر أبويه متعدي الدار حقيقة وسكناً كأن يكون نهر الأيوبي مع الوالد نبي دار الاسلام أو دار الحرب ، أو حكماً فقط بأن كان الصنبر في دارنا والأب في دار الحرب . فإن اختلفت الدار حقيقة وحكماً بأن كان الأب في دارنا والولد في دار الحرب لم يتبعه .^(٢)

فقول الله تعالى : «ولم يجعل الله للكافرين على المؤمنين سبيلاً»^(٣) صرح بذلك الحنفية والمالكية والحنابلة . ولم يصرحوا بجمع ولاية المسلم على الكافر ، إلا أنهم صرحوا بولاية القاضي المسلم على المجبور عليه الديني .

ولم يتعرض المالكية لهذه المسألة وإن صرحوا في النوى خاصة أن من شرطه الإسلام .^(٤)

هـ- الحضانة :

٩- للنفهاء في أثر اختلاف الدين في إسقاط حق الحضانة ثلاثة اتجاهات :

فذهب المالكية والحنابلة إلى أن الحضانة لا تثبت للكافر على المسلم ، ولو كان الكافر أمّاً ، وثبتت للمسلم على الكافر .

وذهب المالكية إلى أنه لا فرق لاختلاف الدين في إسقاط حق الحضانة حتى لو كان الحاضن كافراً مجوساً أو غيره ، وكان المحضود مسلماً ، وسواء أكان الحاضن ذكراً أو أنثى . فإن حيف على المحضود من الحاضن صداد ، كأن يذبحه سحيم حنزي أو غيره ، ضم إلى مسلم ليكون رقيقاً عليه ، ولا يتزع معه .

وذهب الحنفية إلى التفرق بين حضانة النساء وحضانة الرجال ، فلا يشترط عندهم اتحاد الدين بين المرأة الحاضرة وبين المحضود ، كذا في مسائل الصنبر نقلاً عن الأمل . وعليه بأن الشفعة على المحضود المطلوبة في الحاضرة لا تختلف باختلاف الدين . قال : وكان الراري من الحنفية يقول بالنسبة

(١) سورة النساء ١٤٠ .

(٢) كشاف الفتاوى ٢٢٢/٢ ، ونجاة المحتاج ٤٧٣/٤ ، مصطفى الحلبي ، والدائع ٢٥٢/٥ سنة ١٢٣٢هـ ، والشرح ١/١٩١٩هـ ١٢٤١هـ .

(١) بدائع نصاب ٤٢٢/١ ، وحاشية ابن عديم ١٠٣/٢ ، وحاشية الدسوقي ٢٠٩/٢ ، حاشية الحلبي ، ونجاة المحتاج ٢٠٩/٢ ، (الفتي ١٩٧/٢)

(٢) حاشية نهر صابرين ٣٩٤/٢ ، ٢٠٩ ، والربيع ١٠٣/٢ ، ومطالع أروى السبي ٣٠٩/٢ ، وحاشية خليلي على شرح المنهج ١٢٦/٢ ، وابدعها حاشية الحلبي .

ي - الشركه :

١٣ - لا يصح اختلاف ادين قيام الشركه بين المسلم والكافر ، واشترط المالكيه والمحنله ألا يفرد الكافر بالتصرف لأنه يمس بالمرأه ولا يفتقر مما يفتقر منه المسلم . قال حنبله : بعد بشره به الختاني فو ببسده من الخبر بأن الشركه أو لخاريه فإنه يصح فسد ، وعبد صانه .

وقال مالكه : شركه لادم مسلم صحيحه بغير حصول المسلم لتصرف الكافر ، وأما عند غيره عيه وقت البيع والشراء فلا يجوز ، ويصح بعد الوقوع . ويصح ذلك إن حصل المصله فك في عمل الشئ مالرا استحب ، بالتصديق بتر مع فقط تقوى تعالى : «ذلك ردوس أم الكه» «أكون منك في عمله بالخمر» . مسحب أنه التصديق بالمرج وورس المال جميعاً . بوجوب إراة احصر على المسلم . وإن عتق وحده .

وذكر احمد بن حنبله أن تدمر الجوسي ذكره مشاركه أصلاً ويصح . أميرة .

والتصديق بعقود الشركه في مشاركه كل كافر .

أمر أخسبه فإن شرطوا والمفاوضة غداً في التساوي في الدين ، فتصح بين مضيق ، ومن مضيقين ولا تصح بين مسلم ومضيق ، لأن من شرطه التساوي في التصرف . لأن الكافر إذا اشترى ، خرا أو خنزير ، لا يقدر المصلحة أن يبيعه وكالة من جهته فيقبول شرط التساوي في التصرف . وأحاديثها أبو يوسف ، مع الكراهة . وعن بكراهة بأن الكافر لا يشتري إشي بخائز من لعتوه . وأما بين

أحمد بن حنبله ، قال صاحب الدين : لأن الكفر منه واحدة ، في نهاية احتياج شرط اتحاد الدين . (١)

ط - الوصية :

١٢ - يذهب إلى المصلحة واحدة ، وأكثر لافعة على صحة الوصية إذ حدثت من مسلم للمسلم أو من ذنبي لمسلم ، وأصح لذلك يقول الله تعالى : «لا ياب كره الله عن الدين ما يقاتلكم في الدين وإن غر حرككم من دينكم أن تدينوه وتعتصموا إليه إن الله يحب المصلين» . «أولئك الكفر لا ينافي أعبه التلا» . وكذا يصح مع الكافر وقت فكمالك الوصية . ورأى بعض الشافعية أنه إما تصح ما ذكره إذ كان مضمناً ، كذا لو كان : أوصيت لفلان . أما لو قال : أوصيت لليهود أو لغيرهم . وعنه لو قال : أوصيت لفلان الكافر فلا تصح . لأنه حصل الكفر حاداً على الوصية . أما المالكية فيوافقون من سواهم فيمن صحة وصية لذنبي لمسلم . أما وصية المسلم لذنبي مبرى إشي الغنم وأنهب لجوز إذا كانت على وجه المصلحة ، بأن كانت لأحد قريب ، ولا كره . إلا لا يوصي للكافر بدع المسلم إلا مسلم من نفس الإجماع .

وصرح الحنفية كذا في الضغط . وعلى ذلك ، وعمره . بأن الكافر إذا أوصى لكافر من صفة أخرى جز ، اختار الميراث . إذ الكفر كره . وأحد .

(١) الضغط على عرس سنة ١٢٠٤ ، ١٢٠٥ ، ١٢٠٦ ، ١٢٠٧ ، ١٢٠٨ ، ١٢٠٩ ، ١٢١٠ ، ١٢١١ ، ١٢١٢ ، ١٢١٣ ، ١٢١٤ ، ١٢١٥ ، ١٢١٦ ، ١٢١٧ ، ١٢١٨ ، ١٢١٩ ، ١٢٢٠ ، ١٢٢١ ، ١٢٢٢ ، ١٢٢٣ ، ١٢٢٤ ، ١٢٢٥ ، ١٢٢٦ ، ١٢٢٧ ، ١٢٢٨ ، ١٢٢٩ ، ١٢٣٠ ، ١٢٣١ ، ١٢٣٢ ، ١٢٣٣ ، ١٢٣٤ ، ١٢٣٥ ، ١٢٣٦ ، ١٢٣٧ ، ١٢٣٨ ، ١٢٣٩ ، ١٢٤٠ ، ١٢٤١ ، ١٢٤٢ ، ١٢٤٣ ، ١٢٤٤ ، ١٢٤٥ ، ١٢٤٦ ، ١٢٤٧ ، ١٢٤٨ ، ١٢٤٩ ، ١٢٥٠ ، ١٢٥١ ، ١٢٥٢ ، ١٢٥٣ ، ١٢٥٤ ، ١٢٥٥ ، ١٢٥٦ ، ١٢٥٧ ، ١٢٥٨ ، ١٢٥٩ ، ١٢٦٠ ، ١٢٦١ ، ١٢٦٢ ، ١٢٦٣ ، ١٢٦٤ ، ١٢٦٥ ، ١٢٦٦ ، ١٢٦٧ ، ١٢٦٨ ، ١٢٦٩ ، ١٢٧٠ ، ١٢٧١ ، ١٢٧٢ ، ١٢٧٣ ، ١٢٧٤ ، ١٢٧٥ ، ١٢٧٦ ، ١٢٧٧ ، ١٢٧٨ ، ١٢٧٩ ، ١٢٨٠ ، ١٢٨١ ، ١٢٨٢ ، ١٢٨٣ ، ١٢٨٤ ، ١٢٨٥ ، ١٢٨٦ ، ١٢٨٧ ، ١٢٨٨ ، ١٢٨٩ ، ١٢٩٠ ، ١٢٩١ ، ١٢٩٢ ، ١٢٩٣ ، ١٢٩٤ ، ١٢٩٥ ، ١٢٩٦ ، ١٢٩٧ ، ١٢٩٨ ، ١٢٩٩ ، ١٣٠٠ ، ١٣٠١ ، ١٣٠٢ ، ١٣٠٣ ، ١٣٠٤ ، ١٣٠٥ ، ١٣٠٦ ، ١٣٠٧ ، ١٣٠٨ ، ١٣٠٩ ، ١٣١٠ ، ١٣١١ ، ١٣١٢ ، ١٣١٣ ، ١٣١٤ ، ١٣١٥ ، ١٣١٦ ، ١٣١٧ ، ١٣١٨ ، ١٣١٩ ، ١٣٢٠ ، ١٣٢١ ، ١٣٢٢ ، ١٣٢٣ ، ١٣٢٤ ، ١٣٢٥ ، ١٣٢٦ ، ١٣٢٧ ، ١٣٢٨ ، ١٣٢٩ ، ١٣٣٠ ، ١٣٣١ ، ١٣٣٢ ، ١٣٣٣ ، ١٣٣٤ ، ١٣٣٥ ، ١٣٣٦ ، ١٣٣٧ ، ١٣٣٨ ، ١٣٣٩ ، ١٣٤٠ ، ١٣٤١ ، ١٣٤٢ ، ١٣٤٣ ، ١٣٤٤ ، ١٣٤٥ ، ١٣٤٦ ، ١٣٤٧ ، ١٣٤٨ ، ١٣٤٩ ، ١٣٥٠ ، ١٣٥١ ، ١٣٥٢ ، ١٣٥٣ ، ١٣٥٤ ، ١٣٥٥ ، ١٣٥٦ ، ١٣٥٧ ، ١٣٥٨ ، ١٣٥٩ ، ١٣٦٠ ، ١٣٦١ ، ١٣٦٢ ، ١٣٦٣ ، ١٣٦٤ ، ١٣٦٥ ، ١٣٦٦ ، ١٣٦٧ ، ١٣٦٨ ، ١٣٦٩ ، ١٣٧٠ ، ١٣٧١ ، ١٣٧٢ ، ١٣٧٣ ، ١٣٧٤ ، ١٣٧٥ ، ١٣٧٦ ، ١٣٧٧ ، ١٣٧٨ ، ١٣٧٩ ، ١٣٨٠ ، ١٣٨١ ، ١٣٨٢ ، ١٣٨٣ ، ١٣٨٤ ، ١٣٨٥ ، ١٣٨٦ ، ١٣٨٧ ، ١٣٨٨ ، ١٣٨٩ ، ١٣٩٠ ، ١٣٩١ ، ١٣٩٢ ، ١٣٩٣ ، ١٣٩٤ ، ١٣٩٥ ، ١٣٩٦ ، ١٣٩٧ ، ١٣٩٨ ، ١٣٩٩ ، ١٤٠٠ ، ١٤٠١ ، ١٤٠٢ ، ١٤٠٣ ، ١٤٠٤ ، ١٤٠٥ ، ١٤٠٦ ، ١٤٠٧ ، ١٤٠٨ ، ١٤٠٩ ، ١٤١٠ ، ١٤١١ ، ١٤١٢ ، ١٤١٣ ، ١٤١٤ ، ١٤١٥ ، ١٤١٦ ، ١٤١٧ ، ١٤١٨ ، ١٤١٩ ، ١٤٢٠ ، ١٤٢١ ، ١٤٢٢ ، ١٤٢٣ ، ١٤٢٤ ، ١٤٢٥ ، ١٤٢٦ ، ١٤٢٧ ، ١٤٢٨ ، ١٤٢٩ ، ١٤٣٠ ، ١٤٣١ ، ١٤٣٢ ، ١٤٣٣ ، ١٤٣٤ ، ١٤٣٥ ، ١٤٣٦ ، ١٤٣٧ ، ١٤٣٨ ، ١٤٣٩ ، ١٤٤٠ ، ١٤٤١ ، ١٤٤٢ ، ١٤٤٣ ، ١٤٤٤ ، ١٤٤٥ ، ١٤٤٦ ، ١٤٤٧ ، ١٤٤٨ ، ١٤٤٩ ، ١٤٥٠ ، ١٤٥١ ، ١٤٥٢ ، ١٤٥٣ ، ١٤٥٤ ، ١٤٥٥ ، ١٤٥٦ ، ١٤٥٧ ، ١٤٥٨ ، ١٤٥٩ ، ١٤٦٠ ، ١٤٦١ ، ١٤٦٢ ، ١٤٦٣ ، ١٤٦٤ ، ١٤٦٥ ، ١٤٦٦ ، ١٤٦٧ ، ١٤٦٨ ، ١٤٦٩ ، ١٤٧٠ ، ١٤٧١ ، ١٤٧٢ ، ١٤٧٣ ، ١٤٧٤ ، ١٤٧٥ ، ١٤٧٦ ، ١٤٧٧ ، ١٤٧٨ ، ١٤٧٩ ، ١٤٨٠ ، ١٤٨١ ، ١٤٨٢ ، ١٤٨٣ ، ١٤٨٤ ، ١٤٨٥ ، ١٤٨٦ ، ١٤٨٧ ، ١٤٨٨ ، ١٤٨٩ ، ١٤٩٠ ، ١٤٩١ ، ١٤٩٢ ، ١٤٩٣ ، ١٤٩٤ ، ١٤٩٥ ، ١٤٩٦ ، ١٤٩٧ ، ١٤٩٨ ، ١٤٩٩ ، ١٥٠٠ ، ١٥٠١ ، ١٥٠٢ ، ١٥٠٣ ، ١٥٠٤ ، ١٥٠٥ ، ١٥٠٦ ، ١٥٠٧ ، ١٥٠٨ ، ١٥٠٩ ، ١٥١٠ ، ١٥١١ ، ١٥١٢ ، ١٥١٣ ، ١٥١٤ ، ١٥١٥ ، ١٥١٦ ، ١٥١٧ ، ١٥١٨ ، ١٥١٩ ، ١٥٢٠ ، ١٥٢١ ، ١٥٢٢ ، ١٥٢٣ ، ١٥٢٤ ، ١٥٢٥ ، ١٥٢٦ ، ١٥٢٧ ، ١٥٢٨ ، ١٥٢٩ ، ١٥٣٠ ، ١٥٣١ ، ١٥٣٢ ، ١٥٣٣ ، ١٥٣٤ ، ١٥٣٥ ، ١٥٣٦ ، ١٥٣٧ ، ١٥٣٨ ، ١٥٣٩ ، ١٥٤٠ ، ١٥٤١ ، ١٥٤٢ ، ١٥٤٣ ، ١٥٤٤ ، ١٥٤٥ ، ١٥٤٦ ، ١٥٤٧ ، ١٥٤٨ ، ١٥٤٩ ، ١٥٥٠ ، ١٥٥١ ، ١٥٥٢ ، ١٥٥٣ ، ١٥٥٤ ، ١٥٥٥ ، ١٥٥٦ ، ١٥٥٧ ، ١٥٥٨ ، ١٥٥٩ ، ١٥٦٠ ، ١٥٦١ ، ١٥٦٢ ، ١٥٦٣ ، ١٥٦٤ ، ١٥٦٥ ، ١٥٦٦ ، ١٥٦٧ ، ١٥٦٨ ، ١٥٦٩ ، ١٥٧٠ ، ١٥٧١ ، ١٥٧٢ ، ١٥٧٣ ، ١٥٧٤ ، ١٥٧٥ ، ١٥٧٦ ، ١٥٧٧ ، ١٥٧٨ ، ١٥٧٩ ، ١٥٨٠ ، ١٥٨١ ، ١٥٨٢ ، ١٥٨٣ ، ١٥٨٤ ، ١٥٨٥ ، ١٥٨٦ ، ١٥٨٧ ، ١٥٨٨ ، ١٥٨٩ ، ١٥٩٠ ، ١٥٩١ ، ١٥٩٢ ، ١٥٩٣ ، ١٥٩٤ ، ١٥٩٥ ، ١٥٩٦ ، ١٥٩٧ ، ١٥٩٨ ، ١٥٩٩ ، ١٦٠٠ ، ١٦٠١ ، ١٦٠٢ ، ١٦٠٣ ، ١٦٠٤ ، ١٦٠٥ ، ١٦٠٦ ، ١٦٠٧ ، ١٦٠٨ ، ١٦٠٩ ، ١٦١٠ ، ١٦١١ ، ١٦١٢ ، ١٦١٣ ، ١٦١٤ ، ١٦١٥ ، ١٦١٦ ، ١٦١٧ ، ١٦١٨ ، ١٦١٩ ، ١٦٢٠ ، ١٦٢١ ، ١٦٢٢ ، ١٦٢٣ ، ١٦٢٤ ، ١٦٢٥ ، ١٦٢٦ ، ١٦٢٧ ، ١٦٢٨ ، ١٦٢٩ ، ١٦٣٠ ، ١٦٣١ ، ١٦٣٢ ، ١٦٣٣ ، ١٦٣٤ ، ١٦٣٥ ، ١٦٣٦ ، ١٦٣٧ ، ١٦٣٨ ، ١٦٣٩ ، ١٦٤٠ ، ١٦٤١ ، ١٦٤٢ ، ١٦٤٣ ، ١٦٤٤ ، ١٦٤٥ ، ١٦٤٦ ، ١٦٤٧ ، ١٦٤٨ ، ١٦٤٩ ، ١٦٥٠ ، ١٦٥١ ، ١٦٥٢ ، ١٦٥٣ ، ١٦٥٤ ، ١٦٥٥ ، ١٦٥٦ ، ١٦٥٧ ، ١٦٥٨ ، ١٦٥٩ ، ١٦٦٠ ، ١٦٦١ ، ١٦٦٢ ، ١٦٦٣ ، ١٦٦٤ ، ١٦٦٥ ، ١٦٦٦ ، ١٦٦٧ ، ١٦٦٨ ، ١٦٦٩ ، ١٦٧٠ ، ١٦٧١ ، ١٦٧٢ ، ١٦٧٣ ، ١٦٧٤ ، ١٦٧٥ ، ١٦٧٦ ، ١٦٧٧ ، ١٦٧٨ ، ١٦٧٩ ، ١٦٨٠ ، ١٦٨١ ، ١٦٨٢ ، ١٦٨٣ ، ١٦٨٤ ، ١٦٨٥ ، ١٦٨٦ ، ١٦٨٧ ، ١٦٨٨ ، ١٦٨٩ ، ١٦٩٠ ، ١٦٩١ ، ١٦٩٢ ، ١٦٩٣ ، ١٦٩٤ ، ١٦٩٥ ، ١٦٩٦ ، ١٦٩٧ ، ١٦٩٨ ، ١٦٩٩ ، ١٧٠٠ ، ١٧٠١ ، ١٧٠٢ ، ١٧٠٣ ، ١٧٠٤ ، ١٧٠٥ ، ١٧٠٦ ، ١٧٠٧ ، ١٧٠٨ ، ١٧٠٩ ، ١٧١٠ ، ١٧١١ ، ١٧١٢ ، ١٧١٣ ، ١٧١٤ ، ١٧١٥ ، ١٧١٦ ، ١٧١٧ ، ١٧١٨ ، ١٧١٩ ، ١٧٢٠ ، ١٧٢١ ، ١٧٢٢ ، ١٧٢٣ ، ١٧٢٤ ، ١٧٢٥ ، ١٧٢٦ ، ١٧٢٧ ، ١٧٢٨ ، ١٧٢٩ ، ١٧٣٠ ، ١٧٣١ ، ١٧٣٢ ، ١٧٣٣ ، ١٧٣٤ ، ١٧٣٥ ، ١٧٣٦ ، ١٧٣٧ ، ١٧٣٨ ، ١٧٣٩ ، ١٧٤٠ ، ١٧٤١ ، ١٧٤٢ ، ١٧٤٣ ، ١٧٤٤ ، ١٧٤٥ ، ١٧٤٦ ، ١٧٤٧ ، ١٧٤٨ ، ١٧٤٩ ، ١٧٥٠ ، ١٧٥١ ، ١٧٥٢ ، ١٧٥٣ ، ١٧٥٤ ، ١٧٥٥ ، ١٧٥٦ ، ١٧٥٧ ، ١٧٥٨ ، ١٧٥٩ ، ١٧٦٠ ، ١٧٦١ ، ١٧٦٢ ، ١٧٦٣ ، ١٧٦٤ ، ١٧٦٥ ، ١٧٦٦ ، ١٧٦٧ ، ١٧٦٨ ، ١٧٦٩ ، ١٧٧٠ ، ١٧٧١ ، ١٧٧٢ ، ١٧٧٣ ، ١٧٧٤ ، ١٧٧٥ ، ١٧٧٦ ، ١٧٧٧ ، ١٧٧٨ ، ١٧٧٩ ، ١٧٨٠ ، ١٧٨١ ، ١٧٨٢ ، ١٧٨٣ ، ١٧٨٤ ، ١٧٨٥ ، ١٧٨٦ ، ١٧٨٧ ، ١٧٨٨ ، ١٧٨٩ ، ١٧٩٠ ، ١٧٩١ ، ١٧٩٢ ، ١٧٩٣ ، ١٧٩٤ ، ١٧٩٥ ، ١٧٩٦ ، ١٧٩٧ ، ١٧٩٨ ، ١٧٩٩ ، ١٨٠٠ ، ١٨٠١ ، ١٨٠٢ ، ١٨٠٣ ، ١٨٠٤ ، ١٨٠٥ ، ١٨٠٦ ، ١٨٠٧ ، ١٨٠٨ ، ١٨٠٩ ، ١٨١٠ ، ١٨١١ ، ١٨١٢ ، ١٨١٣ ، ١٨١٤ ، ١٨١٥ ، ١٨١٦ ، ١٨١٧ ، ١٨١٨ ، ١٨١٩ ، ١٨٢٠ ، ١٨٢١ ، ١٨٢٢ ، ١٨٢٣ ، ١٨٢٤ ، ١٨٢٥ ، ١٨٢٦ ، ١٨٢٧ ، ١٨٢٨ ، ١٨٢٩ ، ١٨٣٠ ، ١٨٣١ ، ١٨٣٢ ، ١٨٣٣ ، ١٨٣٤ ، ١٨٣٥ ، ١٨٣٦ ، ١٨٣٧ ، ١٨٣٨ ، ١٨٣٩ ، ١٨٤٠ ، ١٨٤١ ، ١٨٤٢ ، ١٨٤٣ ، ١٨٤٤ ، ١٨٤٥ ، ١٨٤٦ ، ١٨٤٧ ، ١٨٤٨ ، ١٨٤٩ ، ١٨٥٠ ، ١٨٥١ ، ١٨٥٢ ، ١٨٥٣ ، ١٨٥٤ ، ١٨٥٥ ، ١٨٥٦ ، ١٨٥٧ ، ١٨٥٨ ، ١٨٥٩ ، ١٨٦٠ ، ١٨٦١ ، ١٨٦٢ ، ١٨٦٣ ، ١٨٦٤ ، ١٨٦٥ ، ١٨٦٦ ، ١٨٦٧ ، ١٨٦٨ ، ١٨٦٩ ، ١٨٧٠ ، ١٨٧١ ، ١٨٧٢ ، ١٨٧٣ ، ١٨٧٤ ، ١٨٧٥ ، ١٨٧٦ ، ١٨٧٧ ، ١٨٧٨ ، ١٨٧٩ ، ١٨٨٠ ، ١٨٨١ ، ١٨٨٢ ، ١٨٨٣ ، ١٨٨٤ ، ١٨٨٥ ، ١٨٨٦ ، ١٨٨٧ ، ١٨٨٨ ، ١٨٨٩ ، ١٨٩٠ ، ١٨٩١ ، ١٨٩٢ ، ١٨٩٣ ، ١٨٩٤ ، ١٨٩٥ ، ١٨٩٦ ، ١٨٩٧ ، ١٨٩٨ ، ١٨٩٩ ، ١٩٠٠ ، ١٩٠١ ، ١٩٠٢ ، ١٩٠٣ ، ١٩٠٤ ، ١٩٠٥ ، ١٩٠٦ ، ١٩٠٧ ، ١٩٠٨ ، ١٩٠٩ ، ١٩١٠ ، ١٩١١ ، ١٩١٢ ، ١٩١٣ ، ١٩١٤ ، ١٩١٥ ، ١٩١٦ ، ١٩١٧ ، ١٩١٨ ، ١٩١٩ ، ١٩٢٠ ، ١٩٢١ ، ١٩٢٢ ، ١٩٢٣ ، ١٩٢٤ ، ١٩٢٥ ، ١٩٢٦ ، ١٩٢٧ ، ١٩٢٨ ، ١٩٢٩ ، ١٩٣٠ ، ١٩٣١ ، ١٩٣٢ ، ١٩٣٣ ، ١٩٣٤ ، ١٩٣٥ ، ١٩٣٦ ، ١٩٣٧ ، ١٩٣٨ ، ١٩٣٩ ، ١٩٤٠ ، ١٩٤١ ، ١٩٤٢ ، ١٩٤٣ ، ١٩٤٤ ، ١٩٤٥ ، ١٩٤٦ ، ١٩٤٧ ، ١٩٤٨ ، ١٩٤٩ ، ١٩٥٠ ، ١٩٥١ ، ١٩٥٢ ، ١٩٥٣ ، ١٩٥٤ ، ١٩٥٥ ، ١٩٥٦ ، ١٩٥٧ ، ١٩٥٨ ، ١٩٥٩ ، ١٩٦٠ ، ١٩٦١ ، ١٩٦٢ ، ١٩٦٣ ، ١٩٦٤ ، ١٩٦٥ ، ١٩٦٦ ، ١٩٦٧ ، ١٩٦٨ ، ١٩٦٩ ، ١٩٧٠ ، ١٩٧١ ، ١٩٧٢ ، ١٩٧٣ ، ١٩٧٤ ، ١٩٧٥ ، ١٩٧٦ ، ١٩٧٧ ، ١٩٧٨ ، ١٩٧٩ ، ١٩٨٠ ، ١٩٨١ ، ١٩٨٢ ، ١٩٨٣ ، ١٩٨٤ ، ١٩٨٥ ، ١٩٨٦ ، ١٩٨٧ ، ١٩٨٨ ، ١٩٨٩ ، ١٩٩٠ ، ١٩٩١ ، ١٩٩٢ ، ١٩٩٣ ، ١٩٩٤ ، ١٩٩٥ ، ١٩٩٦ ، ١٩٩٧ ، ١٩٩٨ ، ١٩٩٩ ، ٢٠٠٠ ، ٢٠٠١ ، ٢٠٠٢ ، ٢٠٠٣ ، ٢٠٠٤ ، ٢٠٠٥ ، ٢٠٠٦ ، ٢٠٠٧ ، ٢٠٠٨ ، ٢٠٠٩ ، ٢٠١٠ ، ٢٠١١ ، ٢٠١٢ ، ٢٠١٣ ، ٢٠١٤ ، ٢٠١٥ ، ٢٠١٦ ، ٢٠١٧ ، ٢٠١٨ ، ٢٠١٩ ، ٢٠٢٠ ، ٢٠٢١ ، ٢٠٢٢ ، ٢٠٢٣ ، ٢٠٢٤ ، ٢٠٢٥ ، ٢٠٢٦ ، ٢٠٢٧ ، ٢٠٢٨ ، ٢٠٢٩ ، ٢٠٣٠ ، ٢٠٣١ ، ٢٠٣٢ ، ٢٠٣٣ ، ٢٠٣٤ ، ٢٠٣٥ ، ٢٠٣٦ ، ٢٠٣٧ ، ٢٠٣٨ ، ٢٠٣٩ ، ٢٠٤٠ ، ٢٠٤١ ، ٢٠٤٢ ، ٢٠٤٣ ، ٢٠٤٤ ، ٢٠٤٥ ، ٢٠٤٦ ، ٢٠٤٧ ، ٢٠٤٨ ، ٢٠٤٩ ، ٢٠٥٠ ، ٢٠٥١ ، ٢٠٥٢ ، ٢٠٥٣ ، ٢٠٥٤ ، ٢٠٥٥ ، ٢٠٥٦ ، ٢٠٥٧ ، ٢٠٥٨ ، ٢٠٥٩ ، ٢٠٦٠ ، ٢٠٦١ ، ٢٠٦٢ ، ٢٠٦٣ ، ٢٠٦٤ ، ٢٠٦٥ ، ٢٠٦٦ ، ٢٠٦٧ ، ٢٠٦٨ ، ٢٠٦٩ ، ٢٠٧٠ ، ٢٠٧١ ، ٢٠٧٢ ، ٢٠٧٣ ، ٢٠٧٤ ، ٢٠٧٥ ، ٢٠٧٦ ، ٢٠٧٧ ، ٢٠٧٨ ، ٢٠٧٩ ، ٢٠٨٠ ، ٢٠٨١ ، ٢٠٨٢ ، ٢٠٨٣ ، ٢٠٨٤ ، ٢٠٨٥ ، ٢٠٨٦ ، ٢٠٨٧ ، ٢٠٨٨ ، ٢٠٨٩ ، ٢٠٩٠ ، ٢٠٩١ ، ٢٠٩٢ ، ٢٠٩٣ ، ٢٠٩٤ ، ٢٠٩٥ ، ٢٠٩٦ ، ٢٠٩٧ ، ٢٠٩٨ ، ٢٠٩٩ ، ٢١٠٠ ، ٢١٠١ ، ٢١٠٢ ، ٢١٠٣ ، ٢١٠٤ ، ٢١٠٥ ، ٢١٠٦ ، ٢١٠٧ ، ٢١٠٨ ، ٢١٠٩ ، ٢١١٠ ، ٢١١١ ، ٢١١٢ ، ٢١١٣ ، ٢١١٤ ، ٢١١٥ ، ٢١١٦ ، ٢١١٧ ، ٢١١٨ ، ٢١١٩ ، ٢١٢٠ ، ٢١٢١ ، ٢١٢٢ ، ٢١٢٣ ، ٢١٢٤ ، ٢١٢٥ ، ٢١٢٦ ، ٢١٢٧ ، ٢١٢٨ ، ٢١٢٩ ، ٢١٣٠ ، ٢١٣١ ، ٢١٣٢ ، ٢١٣٣ ، ٢١٣٤ ، ٢١٣٥ ، ٢١٣٦ ، ٢١٣٧ ، ٢١٣٨ ، ٢١٣٩ ، ٢١٤٠ ، ٢١٤١ ، ٢١٤٢ ، ٢١٤٣ ، ٢١٤٤ ، ٢١٤٥ ، ٢١٤٦ ، ٢١٤٧ ، ٢١٤٨ ، ٢١٤٩ ، ٢١٥٠ ، ٢١٥١ ، ٢١٥٢ ، ٢١٥٣ ، ٢١٥٤ ، ٢١٥٥ ، ٢١٥٦ ، ٢١٥٧ ، ٢١٥٨ ، ٢١٥٩ ، ٢١٦٠ ، ٢١٦١ ، ٢١٦٢ ، ٢١٦٣ ، ٢١٦٤ ، ٢١٦٥ ، ٢١٦٦ ، ٢١٦٧ ، ٢١٦٨ ، ٢١٦٩ ، ٢١٧٠ ، ٢١٧١ ، ٢١٧٢ ، ٢١٧٣ ، ٢١٧٤ ، ٢١٧٥ ، ٢١٧٦ ، ٢١٧٧ ، ٢١٧٨ ، ٢١٧٩ ، ٢١٨٠ ، ٢١٨١ ، ٢١٨٢ ، ٢١٨٣ ، ٢١٨٤ ، ٢١٨٥ ، ٢١٨٦ ، ٢١٨٧ ، ٢١٨٨ ، ٢١٨٩ ، ٢١٩٠ ، ٢١٩١ ، ٢١٩٢ ، ٢١٩٣ ، ٢١٩٤ ، ٢١٩٥ ، ٢١٩٦ ، ٢١٩٧ ، ٢١٩٨ ، ٢١٩٩ ، ٢٢٠٠ ، ٢٢٠١ ، ٢٢٠٢ ، ٢٢٠٣ ، ٢٢٠٤ ، ٢٢٠٥ ، ٢٢٠٦ ، ٢٢٠٧ ، ٢٢٠٨ ، ٢٢٠٩ ، ٢٢١٠ ، ٢٢١١ ، ٢٢١٢ ، ٢٢١٣ ، ٢٢١٤ ، ٢٢١٥ ، ٢٢١٦ ، ٢٢١٧ ، ٢٢١٨ ، ٢٢١٩ ، ٢٢٢٠ ، ٢٢٢١ ، ٢٢٢٢ ، ٢٢٢٣ ، ٢٢٢٤ ، ٢٢٢٥ ، ٢٢٢٦ ، ٢٢٢٧ ، ٢٢٢٨ ، ٢٢٢٩ ، ٢٢٣٠ ، ٢٢٣١ ، ٢٢٣٢ ، ٢٢٣٣ ، ٢٢٣٤ ، ٢٢٣٥ ، ٢٢٣٦ ، ٢٢٣٧ ، ٢٢٣٨ ، ٢٢٣٩ ، ٢٢٤٠ ، ٢٢٤١ ، ٢٢٤٢ ، ٢٢٤٣ ، ٢٢٤٤ ، ٢٢٤٥ ، ٢٢٤٦ ، ٢٢٤٧ ، ٢٢٤٨ ، ٢٢٤٩ ، ٢٢٥٠ ، ٢٢٥١ ، ٢٢٥٢ ، ٢٢٥٣ ، ٢٢٥٤ ، ٢٢٥٥ ، ٢٢٥٦ ، ٢٢٥٧ ، ٢٢٥٨ ، ٢٢٥٩ ، ٢٢٦٠ ، ٢٢٦١ ، ٢٢٦٢ ، ٢٢٦٣ ، ٢٢٦٤ ، ٢٢٦٥ ، ٢٢٦٦ ، ٢٢٦٧ ، ٢٢٦٨ ، ٢٢٦٩ ، ٢٢٧٠ ، ٢٢٧١ ، ٢٢٧٢ ، ٢٢٧٣ ، ٢٢٧٤ ، ٢٢٧٥ ، ٢٢٧٦ ، ٢٢٧٧ ، ٢٢٧٨ ، ٢٢٧٩ ، ٢٢٨٠ ، ٢٢٨١ ، ٢٢٨٢ ، ٢٢٨٣ ، ٢٢٨٤ ، ٢٢٨٥ ، ٢٢٨٦ ، ٢٢٨٧ ، ٢٢٨٨ ، ٢٢٨٩ ، ٢٢٩٠ ، ٢٢٩١ ، ٢٢٩٢ ، ٢٢٩٣ ، ٢٢٩٤ ، ٢٢٩٥ ، ٢٢٩٦ ، ٢٢٩٧ ، ٢٢٩٨ ، ٢٢٩٩ ، ٢٣٠٠ ، ٢٣٠١ ، ٢٣٠٢ ، ٢٣٠٣ ، ٢٣٠٤ ، ٢٣٠٥ ، ٢٣٠٦ ، ٢٣٠٧ ، ٢٣٠٨ ، ٢٣٠٩ ، ٢٣١٠ ، ٢٣١١ ، ٢٣١٢ ، ٢٣١٣ ، ٢٣١٤ ، ٢٣١٥ ، ٢٣١٦ ، ٢٣١٧ ، ٢٣١٨ ، ٢٣١٩ ، ٢٣٢٠ ، ٢٣٢١ ، ٢٣٢٢ ، ٢٣٢٣ ، ٢٣٢٤ ، ٢٣٢٥ ، ٢٣٢٦

اختلاف

كأنه يري بمذاهب اللغة كيقولون ونحوه في نصيب
الخصية مما في شركة العدل نصيب من المثلث والذكر
نصفاً في المثلث أو شركة عدل نصيب من
نصفاً في المثلث أو شركة عدل نصيب من
نصفاً في المثلث أو شركة عدل نصيب من

الشعير في

كأنه يري بمذاهب اللغة كيقولون ونحوه في نصيب

١ - في اختلاف المذاهب في نصيب
نصفاً في المثلث أو شركة عدل نصيب من
نصفاً في المثلث أو شركة عدل نصيب من
نصفاً في المثلث أو شركة عدل نصيب من

١ - في اختلاف المذاهب في نصيب
نصفاً في المثلث أو شركة عدل نصيب من
نصفاً في المثلث أو شركة عدل نصيب من
نصفاً في المثلث أو شركة عدل نصيب من

٢ - في اختلاف المذاهب في نصيب
نصفاً في المثلث أو شركة عدل نصيب من
نصفاً في المثلث أو شركة عدل نصيب من
نصفاً في المثلث أو شركة عدل نصيب من

٢ - في اختلاف المذاهب في نصيب
نصفاً في المثلث أو شركة عدل نصيب من
نصفاً في المثلث أو شركة عدل نصيب من
نصفاً في المثلث أو شركة عدل نصيب من

اختلاف المطالع

نظر: مطالع

١ - في اختلاف المذاهب في نصيب
نصفاً في المثلث أو شركة عدل نصيب من
نصفاً في المثلث أو شركة عدل نصيب من
نصفاً في المثلث أو شركة عدل نصيب من

١ - في اختلاف المذاهب في نصيب
نصفاً في المثلث أو شركة عدل نصيب من
نصفاً في المثلث أو شركة عدل نصيب من
نصفاً في المثلث أو شركة عدل نصيب من

الألفاظ ذات الصلة :

٢ - أ - الإخلال : هو فعل الشخص إذا أوقع الخلل بشيء ما ، والإخلال مطاوعة ، و « الإخلال » : إسعاد والعقد عدم إيفاء به ، ^(١) وإخلال تصرف بالنظام العام أو الآداب كونه مخالفاً لها ، ^(٢)
 ب - الإسناد والبطلاق : الإخلال لعدم من الإسناد والبطلاق ، إذ يدخل فيه إخلال العيادة أو العقد أو غيرها بتعريض الكفالات التي لا ينشئ بنفسه بطلاناً ولا فساداً ، كترك إزالة النجاسة نسبياً ، أو إتيان إتيان الإخلال وترك الميت منى للمحتاج ، وترك الإسهاد على أبيه ، أو بيع مخالف لمقتضى الكفالة في لهوه أو تصرف ، كالحركة البسيرة في الصلاة ، وكبيع أبيه بعد ما أجمعه عند من لا سلطة له ذلك ، فإن كان ذلك لا يقتضي فساداً ولا بطلاناً ، ولا يخرج به العقد أو التصرف عن الصحة ، ولكن يفقد حصص الكفالة :
 إخكام الإجمالي :

بتعرض العقد ، لإخلال في مواضع كثيرة من كلامهم ، ومن أبرزها ما يلي :

٣ - أ - فيه الناطق وغيره المذكور في « شرعية ثلاثة أقسام : الضرورة ، باب ، وإخراجات ، والمحسبات (أو التكتليات) » ، وقد تناسب نتائج إخلال كل منها في سوء منه له ارتباط به حسن قواعد :

١ - إن الضروري أصل له سوء من الطائفة والتكتليات .

(١) المرجع في اللغة .

(٢) عند أمكان العقد - ج -

٢ . إن إخلال الضروري ملزم منه إخلال

التيقير بإطلاق .

٣ - أن لا يلزم من إخلال إيجابين ، إخلال إخلال الضروري .

٤ - أنه قد يلزم من إخلال التحسبي بإطلاق ، أو المجازي « غلبي » ، إخلال الضروري بوجه ما .

٥ - أنه ينبغي لمحافظة على « غلبي » والتحسبي والضروري ،
 ثم أمثال في باب ذلك فيرجع إليه من شاء ، ^(١)

ب - الإخلال في العبادات :

٤ - إخلال في العبادة إما أن يكون بترك شرط فيها أو ركن أو واجب أو مستحب ، أو بإشكاف محظور فيها أو مكروه . وقد يترك ذلك ، أو بعض ، عبداً أو غيباً أو سيئاً ، ثم قد يؤدي بعض ذلك إلى بطلان العبادة أو فسادها . وقد يمكن تدارك الشروك شيئاً أو بغيره ، وسجود سهو أو قذية أو قضاء أو غيرها . وينظر تفصيل كل ذلك في مواضع (ز) استدراك . بطلان . سهو . قذية . فساد ... الخ .

ج - إخلال العقود :

٥ - إخلال العقد إما أن يكون في ركن العقد فيمنع انعقاده . جميع الصبي طبع التميز وبيع المحنوق وشراؤه باطل . وإن كان إخلال في غير الركن بل في بعض أوصافه ، شأجه ، كما إذا كان البيع مجهولاً ، أو كان إخلال في أوصاف الترتيبات ذات لا يوجب .

(١) المواضع ١٠٠٠ وما بعدها .

مباشرة أمر بالإكراه الملجئ، كان قصد هذه بالمباشرة دفع الإكراه سعيه، فيسحق الاختيار فاسداً. لا يتناهى على اختيار المكره - بالكسر - وإن لم ينعدم أصلاً.^(١)

نعارض الاختيار الصحيح

مع الاختيار الفاسد :

٦ - إذا نعارض الاختيار الفاسد والاختيار الصحيح، وجب ترجيح لاختيار الصحيح على الاختيار الفاسد. إن أمكن سنة الفعل إلى الاختيار الصحيح. وإن لم يمكن نسبه إلى الاختيار الصحيح بقى منسوماً إلى الاختيار الفاسد، كما هو الحال في الإكراه على الأموال وعلى الأفعال التي لا يصلح أن يكون جها الإنسان كنهه، كالأككل وأوطء ونحوها.^(٢) ونحن نعيل ذلك بحث (إكراه).

الفتور:

٧ - التخيير إما أن يكون صادراً عن الشارع، كتحجير المستنحي بين استئصال الماء أو الهجرة ونحوها للاستنحاء، وتخيير الخائف في التكفير عن جنته من ما تضمنته الآية من جهال. وإذا لم يكن صادراً من غيره كتخيير شريك شريكه من شره حصته من الدار أو بيع حصته له، أو بيع الدار كان كادراً لشخص ثالث.

ولا يملك التخيير لا صاحب الحق أو من يتوب عنه شرعاً. ومباني الكلام على ذلك مفصلاً في مصطلح (تخيير) إن شاء الله تعالى.

(١) كنف الأسرار (١٠٣).

(٢) شرح ترمذ من ٢٢٢.

و يقولون في العقود: يشترط صححتها ثلاثي الإرادتين. و يقولون في الأيمان: إيمان الخائف عن مراده... وهكذا.

ومن هنا يتبين أن كل اختيار لابد أن يشتمل على إرادة، وليس من الضروري أن يكون في كل إرادة اختيار.

ج - الرضا :

٤ - يفوق الحقيقة دون غيرهم بين الاختيار والرضا. وإذا كان الاختيار كما تقدم ترجيح أخذ اجناس على الآخر، فإن الرضا هو الانسراح النفسي. ولا تلازم بينهما بوجه عام، فقد يختار المرء أمراً لا يرضاه. ويظهر هذا التفرق عند - أي الحقة - في مسائل الإكراه، فالإكراه غير المجبي - كما اضطرب المحتسل، والتقييد. وكهما - بقصد الرضا ولكنه لا يفسد الاختيار، أما الإكراه الملجئ فإنه يفسد الرضا و يفسد الاختيار.^(١)

شروط الاختيار:

٥ - لكي يكون الاختيار صحيحاً لابد أن يكون من الاختيار مكلفاً، وأنه يكون في قصده مستنده، أي: لا سلطان لأحد عليه. وعلى هذا فإن الاختيار يكون فاسداً إذا احتل شرط من شروط تشكيله، بأن كان من له الاختيار محدوداً أو صغيراً غير مميز أو كان اختياره متبياً على اختيار غيره، فإذا اضطرب إلى

(١) كنف الأسرار (١٠٣).

(٢) كنف الأسرار (١٠٣)، وشرح دار لاير ملك وهران.

عن ١١٢ طبع القصة المتقدمة من ١٣١٥ هـ. ٥. دافع المصالح ١٧٧٧ الطبعة الأولى.

الأخرى، وهو شرط ان ترتب العمرة على الفعل في الدنيا، وعلى بحث ذلك كله مصطلح (إكراه).

حكمة مشروعية الاختيار:

١٠ - شرع الاختيار لتحقيق مصالح العباد التي هي غاية من غايات الشريعة، وهذه المصلحة قد تكون مصلحة فردية للمختار نفسه أو غيره عندما يكون على الاختيار قسراً عليه لا بتمهده إلى غيره. وقد تكون المصلحة التي يجب توجيهاً في الاختيار مصلحة جماعية.

مواظف البحث:

١١ - اختيار السجى بين استعمال الماء وغيره من أدوات التطهير، ذكره الفقهاء في كتاب الطهارة، باب الاستبراء.

واختيار للمفرد بين الجهر والإسراى في الصلوة الجهرية، ذكره الفقهاء في كتاب الصلاة.

واختيار من خص له في الجمع بين الصلوتين بين الجميع وعدمه ذكره الفقهاء في كتاب الصلاة، باب صلاة المسافر.

واختيار الذي هو أبة السجدة في الصلاة بين السجود حداً والأرض، ذكره الفقهاء في كتاب الصلاة، باب سجود التلاوة.

واختيار الحاج بين الإفراد والتمتع والفرد، واختياره في تسمية سلق الشر بين الصيام والصدقة والتسليم، واختياره بين الحلق والتقصير في التحلل من الإحرام، واختياره بين التعلل في يومين - من

مآرد على الاختيار:

٨ - أ - المحفوظ على جميع: حقوق الله تعالى، وحقوق العباد.

أما ما يتعلق بحقوق الله تعالى من الواجب للعبث كإحلاله ومن المحرم كالزنى، فلا اختيار لمبد فيها من إنسنة التكلفة.

أما ما يتعلق بحقوق العباد كالتضييع، والغبة، والردة والتعيب، والأخذ بالسمع، ونحو ذلك، فإن له فيه اختيار. قال الشافعي: «إذا كان من حقوق الله فلا حبرة فيه لتسكتف على حال، وأما ما كان من حق العبد في نفسه طه به الحبرة»، «أمر حيث حمل الله له ذلك لا من جهة أنه مسئول بالاختيار»^(١)

ب - واختصار قد يرد على شيئين كلامهما خلال: وفي هذه الحالة يجوز أن يرد الاختيار على أي الشئين يريد به (يكسر الياء).

وقد يرد على شيئين كلامهم جرم، فإذا ما لم يجره اختيار (مفتح مباد) على اختيار واحد منها لزمه اختياره. وإذا كان أشع ضرراً، لأنه يرتكب أشع الضرر بين لا نقلاً أشده^(٢).

وقد يرد على شيئين أحدهما خلال والأخر جرم، وفي هذه الحالة لا يجوز أن يرد الاختيار على جرم الخلفاء.

أشراط الاختيار لترتيب الثواب والعقاب:

٩ - الاختيار شرط لترتيب الثواب والعقاب في

(١) لوجهات ٤، ٥، ٦، ٧، ٨، ٩، ١٠، ١١، ١٢، ١٣، ١٤، ١٥، ١٦، ١٧، ١٨، ١٩، ٢٠، ٢١، ٢٢، ٢٣، ٢٤، ٢٥، ٢٦، ٢٧، ٢٨، ٢٩، ٣٠، ٣١، ٣٢، ٣٣، ٣٤، ٣٥، ٣٦، ٣٧، ٣٨، ٣٩، ٤٠، ٤١، ٤٢، ٤٣، ٤٤، ٤٥، ٤٦، ٤٧، ٤٨، ٤٩، ٥٠، ٥١، ٥٢، ٥٣، ٥٤، ٥٥، ٥٦، ٥٧، ٥٨، ٥٩، ٦٠، ٦١، ٦٢، ٦٣، ٦٤، ٦٥، ٦٦، ٦٧، ٦٨، ٦٩، ٧٠، ٧١، ٧٢، ٧٣، ٧٤، ٧٥، ٧٦، ٧٧، ٧٨، ٧٩، ٨٠، ٨١، ٨٢، ٨٣، ٨٤، ٨٥، ٨٦، ٨٧، ٨٨، ٨٩، ٩٠، ٩١، ٩٢، ٩٣، ٩٤، ٩٥، ٩٦، ٩٧، ٩٨، ٩٩، ١٠٠، ١٠١، ١٠٢، ١٠٣، ١٠٤، ١٠٥، ١٠٦، ١٠٧، ١٠٨، ١٠٩، ١١٠، ١١١، ١١٢، ١١٣، ١١٤، ١١٥، ١١٦، ١١٧، ١١٨، ١١٩، ١٢٠، ١٢١، ١٢٢، ١٢٣، ١٢٤، ١٢٥، ١٢٦، ١٢٧، ١٢٨، ١٢٩، ١٣٠، ١٣١، ١٣٢، ١٣٣، ١٣٤، ١٣٥، ١٣٦، ١٣٧، ١٣٨، ١٣٩، ١٤٠، ١٤١، ١٤٢، ١٤٣، ١٤٤، ١٤٥، ١٤٦، ١٤٧، ١٤٨، ١٤٩، ١٥٠، ١٥١، ١٥٢، ١٥٣، ١٥٤، ١٥٥، ١٥٦، ١٥٧، ١٥٨، ١٥٩، ١٦٠، ١٦١، ١٦٢، ١٦٣، ١٦٤، ١٦٥، ١٦٦، ١٦٧، ١٦٨، ١٦٩، ١٧٠، ١٧١، ١٧٢، ١٧٣، ١٧٤، ١٧٥، ١٧٦، ١٧٧، ١٧٨، ١٧٩، ١٨٠، ١٨١، ١٨٢، ١٨٣، ١٨٤، ١٨٥، ١٨٦، ١٨٧، ١٨٨، ١٨٩، ١٩٠، ١٩١، ١٩٢، ١٩٣، ١٩٤، ١٩٥، ١٩٦، ١٩٧، ١٩٨، ١٩٩، ٢٠٠، ٢٠١، ٢٠٢، ٢٠٣، ٢٠٤، ٢٠٥، ٢٠٦، ٢٠٧، ٢٠٨، ٢٠٩، ٢١٠، ٢١١، ٢١٢، ٢١٣، ٢١٤، ٢١٥، ٢١٦، ٢١٧، ٢١٨، ٢١٩، ٢٢٠، ٢٢١، ٢٢٢، ٢٢٣، ٢٢٤، ٢٢٥، ٢٢٦، ٢٢٧، ٢٢٨، ٢٢٩، ٢٣٠، ٢٣١، ٢٣٢، ٢٣٣، ٢٣٤، ٢٣٥، ٢٣٦، ٢٣٧، ٢٣٨، ٢٣٩، ٢٤٠، ٢٤١، ٢٤٢، ٢٤٣، ٢٤٤، ٢٤٥، ٢٤٦، ٢٤٧، ٢٤٨، ٢٤٩، ٢٥٠، ٢٥١، ٢٥٢، ٢٥٣، ٢٥٤، ٢٥٥، ٢٥٦، ٢٥٧، ٢٥٨، ٢٥٩، ٢٦٠، ٢٦١، ٢٦٢، ٢٦٣، ٢٦٤، ٢٦٥، ٢٦٦، ٢٦٧، ٢٦٨، ٢٦٩، ٢٧٠، ٢٧١، ٢٧٢، ٢٧٣، ٢٧٤، ٢٧٥، ٢٧٦، ٢٧٧، ٢٧٨، ٢٧٩، ٢٨٠، ٢٨١، ٢٨٢، ٢٨٣، ٢٨٤، ٢٨٥، ٢٨٦، ٢٨٧، ٢٨٨، ٢٨٩، ٢٩٠، ٢٩١، ٢٩٢، ٢٩٣، ٢٩٤، ٢٩٥، ٢٩٦، ٢٩٧، ٢٩٨، ٢٩٩، ٣٠٠، ٣٠١، ٣٠٢، ٣٠٣، ٣٠٤، ٣٠٥، ٣٠٦، ٣٠٧، ٣٠٨، ٣٠٩، ٣١٠، ٣١١، ٣١٢، ٣١٣، ٣١٤، ٣١٥، ٣١٦، ٣١٧، ٣١٨، ٣١٩، ٣٢٠، ٣٢١، ٣٢٢، ٣٢٣، ٣٢٤، ٣٢٥، ٣٢٦، ٣٢٧، ٣٢٨، ٣٢٩، ٣٣٠، ٣٣١، ٣٣٢، ٣٣٣، ٣٣٤، ٣٣٥، ٣٣٦، ٣٣٧، ٣٣٨، ٣٣٩، ٣٤٠، ٣٤١، ٣٤٢، ٣٤٣، ٣٤٤، ٣٤٥، ٣٤٦، ٣٤٧، ٣٤٨، ٣٤٩، ٣٥٠، ٣٥١، ٣٥٢، ٣٥٣، ٣٥٤، ٣٥٥، ٣٥٦، ٣٥٧، ٣٥٨، ٣٥٩، ٣٦٠، ٣٦١، ٣٦٢، ٣٦٣، ٣٦٤، ٣٦٥، ٣٦٦، ٣٦٧، ٣٦٨، ٣٦٩، ٣٧٠، ٣٧١، ٣٧٢، ٣٧٣، ٣٧٤، ٣٧٥، ٣٧٦، ٣٧٧، ٣٧٨، ٣٧٩، ٣٨٠، ٣٨١، ٣٨٢، ٣٨٣، ٣٨٤، ٣٨٥، ٣٨٦، ٣٨٧، ٣٨٨، ٣٨٩، ٣٩٠، ٣٩١، ٣٩٢، ٣٩٣، ٣٩٤، ٣٩٥، ٣٩٦، ٣٩٧، ٣٩٨، ٣٩٩، ٤٠٠، ٤٠١، ٤٠٢، ٤٠٣، ٤٠٤، ٤٠٥، ٤٠٦، ٤٠٧، ٤٠٨، ٤٠٩، ٤١٠، ٤١١، ٤١٢، ٤١٣، ٤١٤، ٤١٥، ٤١٦، ٤١٧، ٤١٨، ٤١٩، ٤٢٠، ٤٢١، ٤٢٢، ٤٢٣، ٤٢٤، ٤٢٥، ٤٢٦، ٤٢٧، ٤٢٨، ٤٢٩، ٤٣٠، ٤٣١، ٤٣٢، ٤٣٣، ٤٣٤، ٤٣٥، ٤٣٦، ٤٣٧، ٤٣٨، ٤٣٩، ٤٤٠، ٤٤١، ٤٤٢، ٤٤٣، ٤٤٤، ٤٤٥، ٤٤٦، ٤٤٧، ٤٤٨، ٤٤٩، ٤٥٠، ٤٥١، ٤٥٢، ٤٥٣، ٤٥٤، ٤٥٥، ٤٥٦، ٤٥٧، ٤٥٨، ٤٥٩، ٤٦٠، ٤٦١، ٤٦٢، ٤٦٣، ٤٦٤، ٤٦٥، ٤٦٦، ٤٦٧، ٤٦٨، ٤٦٩، ٤٧٠، ٤٧١، ٤٧٢، ٤٧٣، ٤٧٤، ٤٧٥، ٤٧٦، ٤٧٧، ٤٧٨، ٤٧٩، ٤٨٠، ٤٨١، ٤٨٢، ٤٨٣، ٤٨٤، ٤٨٥، ٤٨٦، ٤٨٧، ٤٨٨، ٤٨٩، ٤٩٠، ٤٩١، ٤٩٢، ٤٩٣، ٤٩٤، ٤٩٥، ٤٩٦، ٤٩٧، ٤٩٨، ٤٩٩، ٥٠٠، ٥٠١، ٥٠٢، ٥٠٣، ٥٠٤، ٥٠٥، ٥٠٦، ٥٠٧، ٥٠٨، ٥٠٩، ٥١٠، ٥١١، ٥١٢، ٥١٣، ٥١٤، ٥١٥، ٥١٦، ٥١٧، ٥١٨، ٥١٩، ٥٢٠، ٥٢١، ٥٢٢، ٥٢٣، ٥٢٤، ٥٢٥، ٥٢٦، ٥٢٧، ٥٢٨، ٥٢٩، ٥٣٠، ٥٣١، ٥٣٢، ٥٣٣، ٥٣٤، ٥٣٥، ٥٣٦، ٥٣٧، ٥٣٨، ٥٣٩، ٥٤٠، ٥٤١، ٥٤٢، ٥٤٣، ٥٤٤، ٥٤٥، ٥٤٦، ٥٤٧، ٥٤٨، ٥٤٩، ٥٥٠، ٥٥١، ٥٥٢، ٥٥٣، ٥٥٤، ٥٥٥، ٥٥٦، ٥٥٧، ٥٥٨، ٥٥٩، ٥٦٠، ٥٦١، ٥٦٢، ٥٦٣، ٥٦٤، ٥٦٥، ٥٦٦، ٥٦٧، ٥٦٨، ٥٦٩، ٥٧٠، ٥٧١، ٥٧٢، ٥٧٣، ٥٧٤، ٥٧٥، ٥٧٦، ٥٧٧، ٥٧٨، ٥٧٩، ٥٨٠، ٥٨١، ٥٨٢، ٥٨٣، ٥٨٤، ٥٨٥، ٥٨٦، ٥٨٧، ٥٨٨، ٥٨٩، ٥٩٠، ٥٩١، ٥٩٢، ٥٩٣، ٥٩٤، ٥٩٥، ٥٩٦، ٥٩٧، ٥٩٨، ٥٩٩، ٦٠٠، ٦٠١، ٦٠٢، ٦٠٣، ٦٠٤، ٦٠٥، ٦٠٦، ٦٠٧، ٦٠٨، ٦٠٩، ٦١٠، ٦١١، ٦١٢، ٦١٣، ٦١٤، ٦١٥، ٦١٦، ٦١٧، ٦١٨، ٦١٩، ٦٢٠، ٦٢١، ٦٢٢، ٦٢٣، ٦٢٤، ٦٢٥، ٦٢٦، ٦٢٧، ٦٢٨، ٦٢٩، ٦٣٠، ٦٣١، ٦٣٢، ٦٣٣، ٦٣٤، ٦٣٥، ٦٣٦، ٦٣٧، ٦٣٨، ٦٣٩، ٦٤٠، ٦٤١، ٦٤٢، ٦٤٣، ٦٤٤، ٦٤٥، ٦٤٦، ٦٤٧، ٦٤٨، ٦٤٩، ٦٥٠، ٦٥١، ٦٥٢، ٦٥٣، ٦٥٤، ٦٥٥، ٦٥٦، ٦٥٧، ٦٥٨، ٦٥٩، ٦٦٠، ٦٦١، ٦٦٢، ٦٦٣، ٦٦٤، ٦٦٥، ٦٦٦، ٦٦٧، ٦٦٨، ٦٦٩، ٦٧٠، ٦٧١، ٦٧٢، ٦٧٣، ٦٧٤، ٦٧٥، ٦٧٦، ٦٧٧، ٦٧٨، ٦٧٩، ٦٨٠، ٦٨١، ٦٨٢، ٦٨٣، ٦٨٤، ٦٨٥، ٦٨٦، ٦٨٧، ٦٨٨، ٦٨٩، ٦٩٠، ٦٩١، ٦٩٢، ٦٩٣، ٦٩٤، ٦٩٥، ٦٩٦، ٦٩٧، ٦٩٨، ٦٩٩، ٧٠٠، ٧٠١، ٧٠٢، ٧٠٣، ٧٠٤، ٧٠٥، ٧٠٦، ٧٠٧، ٧٠٨، ٧٠٩، ٧١٠، ٧١١، ٧١٢، ٧١٣، ٧١٤، ٧١٥، ٧١٦، ٧١٧، ٧١٨، ٧١٩، ٧٢٠، ٧٢١، ٧٢٢، ٧٢٣، ٧٢٤، ٧٢٥، ٧٢٦، ٧٢٧، ٧٢٨، ٧٢٩، ٧٣٠، ٧٣١، ٧٣٢، ٧٣٣، ٧٣٤، ٧٣٥، ٧٣٦، ٧٣٧، ٧٣٨، ٧٣٩، ٧٤٠، ٧٤١، ٧٤٢، ٧٤٣، ٧٤٤، ٧٤٥، ٧٤٦، ٧٤٧، ٧٤٨، ٧٤٩، ٧٥٠، ٧٥١، ٧٥٢، ٧٥٣، ٧٥٤، ٧٥٥، ٧٥٦، ٧٥٧، ٧٥٨، ٧٥٩، ٧٦٠، ٧٦١، ٧٦٢، ٧٦٣، ٧٦٤، ٧٦٥، ٧٦٦، ٧٦٧، ٧٦٨، ٧٦٩، ٧٧٠، ٧٧١، ٧٧٢، ٧٧٣، ٧٧٤، ٧٧٥، ٧٧٦، ٧٧٧، ٧٧٨، ٧٧٩، ٧٨٠، ٧٨١، ٧٨٢، ٧٨٣، ٧٨٤، ٧٨٥، ٧٨٦، ٧٨٧، ٧٨٨، ٧٨٩، ٧٩٠، ٧٩١، ٧٩٢، ٧٩٣، ٧٩٤، ٧٩٥، ٧٩٦، ٧٩٧، ٧٩٨، ٧٩٩، ٨٠٠، ٨٠١، ٨٠٢، ٨٠٣، ٨٠٤، ٨٠٥، ٨٠٦، ٨٠٧، ٨٠٨، ٨٠٩، ٨١٠، ٨١١، ٨١٢، ٨١٣، ٨١٤، ٨١٥، ٨١٦، ٨١٧، ٨١٨، ٨١٩، ٨٢٠، ٨٢١، ٨٢٢، ٨٢٣، ٨٢٤، ٨٢٥، ٨٢٦، ٨٢٧، ٨٢٨، ٨٢٩، ٨٣٠، ٨٣١، ٨٣٢، ٨٣٣، ٨٣٤، ٨٣٥، ٨٣٦، ٨٣٧، ٨٣٨، ٨٣٩، ٨٤٠، ٨٤١، ٨٤٢، ٨٤٣، ٨٤٤، ٨٤٥، ٨٤٦، ٨٤٧، ٨٤٨، ٨٤٩، ٨٥٠، ٨٥١، ٨٥٢، ٨٥٣، ٨٥٤، ٨٥٥، ٨٥٦، ٨٥٧، ٨٥٨، ٨٥٩، ٨٦٠، ٨٦١، ٨٦٢، ٨٦٣، ٨٦٤، ٨٦٥، ٨٦٦، ٨٦٧، ٨٦٨، ٨٦٩، ٨٧٠، ٨٧١، ٨٧٢، ٨٧٣، ٨٧٤، ٨٧٥، ٨٧٦، ٨٧٧، ٨٧٨، ٨٧٩، ٨٨٠، ٨٨١، ٨٨٢، ٨٨٣، ٨٨٤، ٨٨٥، ٨٨٦، ٨٨٧، ٨٨٨، ٨٨٩، ٨٩٠، ٨٩١، ٨٩٢، ٨٩٣، ٨٩٤، ٨٩٥، ٨٩٦، ٨٩٧، ٨٩٨، ٨٩٩، ٩٠٠، ٩٠١، ٩٠٢، ٩٠٣، ٩٠٤، ٩٠٥، ٩٠٦، ٩٠٧، ٩٠٨، ٩٠٩، ٩١٠، ٩١١، ٩١٢، ٩١٣، ٩١٤، ٩١٥، ٩١٦، ٩١٧، ٩١٨، ٩١٩، ٩٢٠، ٩٢١، ٩٢٢، ٩٢٣، ٩٢٤، ٩٢٥، ٩٢٦، ٩٢٧، ٩٢٨، ٩٢٩، ٩٣٠، ٩٣١، ٩٣٢، ٩٣٣، ٩٣٤، ٩٣٥، ٩٣٦، ٩٣٧، ٩٣٨، ٩٣٩، ٩٤٠، ٩٤١، ٩٤٢، ٩٤٣، ٩٤٤، ٩٤٥، ٩٤٦، ٩٤٧، ٩٤٨، ٩٤٩، ٩٥٠، ٩٥١، ٩٥٢، ٩٥٣، ٩٥٤، ٩٥٥، ٩٥٦، ٩٥٧، ٩٥٨، ٩٥٩، ٩٦٠، ٩٦١، ٩٦٢، ٩٦٣، ٩٦٤، ٩٦٥، ٩٦٦، ٩٦٧، ٩٦٨، ٩٦٩، ٩٧٠، ٩٧١، ٩٧٢، ٩٧٣، ٩٧٤، ٩٧٥، ٩٧٦، ٩٧٧، ٩٧٨، ٩٧٩، ٩٨٠، ٩٨١، ٩٨٢، ٩٨٣، ٩٨٤، ٩٨٥، ٩٨٦، ٩٨٧، ٩٨٨، ٩٨٩، ٩٩٠، ٩٩١، ٩٩٢، ٩٩٣، ٩٩٤، ٩٩٥، ٩٩٦، ٩٩٧، ٩٩٨، ٩٩٩، ١٠٠٠، ١٠٠١، ١٠٠٢، ١٠٠٣، ١٠٠٤، ١٠٠٥، ١٠٠٦، ١٠٠٧، ١٠٠٨، ١٠٠٩، ١٠١٠، ١٠١١، ١٠١٢، ١٠١٣، ١٠١٤، ١٠١٥، ١٠١٦، ١٠١٧، ١٠١٨، ١٠١٩، ١٠٢٠، ١٠٢١، ١٠٢٢، ١٠٢٣، ١٠٢٤، ١٠٢٥، ١٠٢٦، ١٠٢٧، ١٠٢٨، ١٠٢٩، ١٠٣٠، ١٠٣١، ١٠٣٢، ١٠٣٣، ١٠٣٤، ١٠٣٥، ١٠٣٦، ١٠٣٧، ١٠٣٨، ١٠٣٩، ١٠٤٠، ١٠٤١، ١٠٤٢، ١٠٤٣، ١٠٤٤، ١٠٤٥، ١٠٤٦، ١٠٤٧، ١٠٤٨، ١٠٤٩، ١٠٥٠، ١٠٥١، ١٠٥٢، ١٠٥٣، ١٠٥٤، ١٠٥٥، ١٠٥٦، ١٠٥٧، ١٠٥٨، ١٠٥٩، ١٠٦٠، ١٠٦١، ١٠٦٢، ١٠٦٣، ١٠٦٤، ١٠٦٥، ١٠٦٦، ١٠٦٧، ١٠٦٨، ١٠٦٩، ١٠٧٠، ١٠٧١، ١٠٧٢، ١٠٧٣، ١٠٧٤، ١٠٧٥، ١٠٧٦، ١٠٧٧، ١٠٧٨، ١٠٧٩، ١٠٨٠، ١٠٨١، ١٠٨٢، ١٠٨٣، ١٠٨٤، ١٠٨٥، ١٠٨٦، ١٠٨٧، ١٠٨٨، ١٠٨٩، ١٠٩٠، ١٠٩١، ١٠٩٢، ١٠٩٣، ١٠٩٤، ١٠٩٥، ١٠٩٦، ١٠٩٧، ١٠٩٨، ١٠٩٩، ١١٠٠، ١١٠١، ١١٠٢، ١١٠٣، ١١٠٤، ١١٠٥، ١١٠٦، ١١٠٧، ١١٠٨، ١١٠٩، ١١١٠، ١١١١، ١١١٢، ١١١٣، ١١١٤، ١١١٥، ١١١٦، ١١١٧، ١١١٨، ١١١٩، ١١٢٠، ١١٢١، ١١٢٢، ١١٢٣، ١١٢٤، ١١٢٥، ١١٢٦، ١١٢٧، ١١٢٨، ١١٢٩، ١١٣٠، ١١٣١، ١١٣٢، ١١٣٣، ١١٣٤، ١١٣٥، ١١٣٦، ١١٣٧، ١١٣٨، ١١٣٩، ١١٤٠، ١١٤١، ١١٤٢، ١١٤٣، ١١٤٤، ١١٤٥، ١١٤٦، ١١٤٧، ١١٤٨، ١١٤٩، ١١٥٠، ١١٥١، ١١٥٢، ١١٥٣، ١١٥٤، ١١٥٥، ١١٥٦، ١١٥٧، ١١٥٨، ١١٥٩، ١١٦٠، ١١٦١، ١١٦٢، ١١٦٣، ١١٦٤، ١١٦٥، ١١٦٦، ١١٦٧، ١١٦٨، ١١٦٩، ١١٧٠، ١١٧١، ١١٧٢، ١١٧٣، ١١٧٤، ١١٧٥، ١١٧٦، ١١٧٧، ١١٧٨، ١١٧٩، ١١٨٠، ١١٨١، ١١٨٢، ١١٨٣، ١١٨٤، ١١٨٥، ١١٨٦، ١١٨٧، ١١٨٨، ١١٨٩، ١١٩٠، ١١٩١، ١١٩٢، ١١٩٣، ١١٩٤، ١١٩٥، ١١٩٦، ١١٩٧، ١١٩٨، ١١٩٩، ١٢٠٠، ١٢٠١، ١٢٠٢، ١٢٠٣، ١٢٠٤، ١٢٠٥، ١٢٠٦، ١٢٠٧، ١٢٠٨، ١٢٠٩، ١٢١٠، ١٢١١، ١٢١٢، ١٢١٣، ١٢١٤، ١٢١٥، ١٢١٦، ١٢١٧، ١٢١٨، ١٢١٩، ١٢٢٠، ١٢٢١، ١٢٢٢، ١٢٢٣، ١٢٢٤، ١٢٢٥، ١٢٢٦، ١٢٢٧، ١٢٢٨، ١٢٢٩، ١٢٣٠، ١٢٣١، ١٢٣٢، ١٢٣٣، ١٢٣٤، ١٢٣٥، ١٢٣٦، ١٢٣٧، ١٢٣٨، ١٢٣٩، ١٢٤٠، ١٢٤١، ١٢٤٢، ١٢٤٣، ١٢٤٤، ١٢٤٥، ١٢٤٦، ١٢٤٧، ١٢٤٨، ١٢٤٩، ١٢٥٠، ١٢٥١، ١٢٥٢، ١٢٥٣، ١٢٥٤، ١٢٥٥، ١٢٥٦، ١٢٥٧، ١٢٥٨، ١٢٥٩، ١٢٦٠، ١٢٦١، ١٢٦٢، ١٢٦٣، ١٢٦٤، ١٢٦٥، ١٢٦٦، ١٢٦٧، ١٢٦٨، ١٢٦٩، ١٢٧٠، ١٢٧١، ١٢٧٢، ١٢٧٣، ١٢٧٤، ١٢٧٥، ١٢٧٦، ١٢٧٧، ١٢٧٨، ١٢٧٩، ١٢٨٠، ١٢٨١، ١٢٨٢، ١٢٨٣، ١٢٨٤، ١٢٨٥، ١٢٨٦، ١٢٨٧، ١٢٨٨، ١٢٨٩، ١٢٩٠، ١٢٩١، ١٢٩٢، ١٢٩٣، ١٢٩٤، ١٢٩٥، ١٢٩٦، ١٢٩٧، ١٢٩٨، ١٢٩٩، ١٣٠٠، ١٣٠١، ١٣٠٢، ١٣٠٣، ١٣٠٤، ١٣٠٥، ١٣٠٦، ١٣٠٧، ١٣٠٨، ١٣٠٩، ١٣١٠، ١٣١١، ١٣١٢، ١٣١٣، ١٣١٤، ١٣١٥، ١٣١٦، ١٣١٧، ١٣١٨، ١٣١٩، ١٣٢٠، ١٣٢١، ١٣٢٢، ١٣٢٣، ١٣٢٤، ١٣٢٥،

— واختيار يسبح أبقا، في العيب ولا تفرق
تصفية وغيرها من الخيارات المتعددة.

— واختيار من له الشفعة بين الأخذ والشفعة والترك
كما هو مذکور في كتاب الشفعة من كتب الفقه.

— واختيار الإماء في الأراضي الفسحة عمدة بين
فسحتها وقبضها كما ذكر ذلك الفقهاء في كتاب
الجهاد باب العتاق.

— واختيار الإمام بين التسخير وعدمه في الجهاد
كما هو مذکور في باب.

— واختيار الإماء بين الإجابة إلى الهدنة وعدمها
كما هو مذکور في كتاب الجهاد من كتب الفقه.

— واختيار العاقص المعبودة الزائدة في التزوير
كما هو مذکور في باب التزوير من كتب الفقه.

اختيال

انتهز به :

١ — الاختيال في اللغة بفتح الخاء بمعنى الكبر، كما
يطلق بمعنى المحب.

ولا يخرج المعنى الاصطلاحي عن هذين
الاملائين.

الألفاظ ذات الصلة :

أ — الكبر :

٢ — من المعلوم أن الكبر ينقسم إلى باطن، وظاهر.

أبداً منى — وبين الكياس، ذكر الفقهاء ذلك كله في
كتاب الخلع.

— واختيار دفع الركاة — عند السفر — أن يؤخذ
السر المطلوب في زكاة الإبل أن يدفع السن الأدنى
مع دفع العرق — وهو عشرة دراهم — أو يدفع السن
الأعلى مع أخذ العرق، كما نصوا على ذلك في
كتاب الركاة.

— واختيار الخافدين الصوم والنظر عند العض.
كما ذكرنا ذلك في كتاب الصيام.

— واختيار الحائض بين الإعتاق والكسوة والإعتاق
في التكليف كما نصوا على ذلك في كتاب الأيمان.

— واختيار التزوج في الفلألم الرجعي بين إرجاع
زوجته أو بيت خلافتها، واختيار الزوجة التي غيرت
بين إيعاق الطلاق وعدمه كما هو مصوص عليه في
كتاب الفلألم من كتب الفقه.

— واختيار الصغير عند انتهاء مدة الحضنة أحد والديه
ليكون معه — عند اليأس — كما هو مصوص عليه
في كتاب الحضنة من كتب الفقه.

— واختيار صاحب الحق بين مخاطبة الأصبل أو
الموكب، أو عطائه أن يتكلم به شاء كما هو مذکور
في كتاب الوكالة، وفي كتاب الكفالة من كتب
الفقه.

— واختيار الصغيرة المتزوجة حين بلوغها بين البقاء
على السكاح أو فسحه، كما هو مذکور في خيار
البلوغ من كتب الفقه.

— واختيار الأمة المتزوجة إذا اعتب بين الفاء عنى
السكاح أو فسحه كما هو مذکور في خيار الخلع من
كتب الفقه.

وأعني "المحبب عند العلماء هو هذا الخلق،
وسيكات النعمة، وهو نظر النعمة إلى نفسه، وأفعاله،
وبه سبب أنه ذلك إما هو حصة من الله تعالى عليه،
فحسب حال نفسه عليه، وبهذا ذكره، وبهذا
إلى نفعه شئت هو من غيرها، وهي مذبذبة على
خلافه.^{١١}

ج - البحور:

٤ - تنحدر منسوبة خاصة، وهي حقيقة التكرار
المعجب بسببه، وتنحدر لغة من الألفاظ المحذرة،
لأنه مصدر من فعله المحبب والمحبة.

٥ - وهذه الألفاظ التي تنحدر عنها، هي أن التكرار
يكون، أو لا يكون، والتعجب يكون، أو لا يكون،
بحر نفسه، ولعلها، يستكثر نفسه،^{١٢}

والتكرار يستمره متكرراً عليه، لأنه لا يتصل إلا
بذلك، أما التعجب فلا يستمره، لأن التعجب حقيقة
عينية، فله محبة الشخص إليه أو منيته أو علمه
... الخ، كي أن التعجب قد يندثر، بأسباب التكرار
كسببه، والنعمة، والحمد، والجمال، وال...
الخ، وقد يحدث بعد أسباب التكرار كعجبه برأيه الخلق
أشئ يربح له حظه،^{١٣}

ولا حشيان أحد حفظه التكرار، سواء في الشئ،
أو تركه، أو ليس به، أو الباطل،^{١٤}

فإنه من هو من النفس، والظاهر هو أنما
تصير من الحورج، وأما التكرار خلق الخلق
أشئ، وأما الألفاظ، فرب سبب ذلك الخلق.

وحسن التكرار موجب للألفاظ، وبهذا لا يظهر
أشئ الخواص بتكرار التكرار، وإنما يظهر به، في
سببه كره، والأشئ هو الخلق الذي في النفس، وهو
الاسترواح، وأما كره إلى رؤية النفس هو التكرار
عليه.

وهذا حين التكرار يستمره متكرراً عليه، وأنه لا
يبدو أن يكون متكرراً، إلا أنه يكون مع غيره، وهو
سبب نفسه في هذا الفاعل في هذا، التكرار، فمصدره
يكون متكرراً، ولا يكفى أن يستعمل نفسه، يكون
متكرراً، فإنه قد يستعمل نفسه، وتكرار يرون غيره
أنفسه من نفسه، أو مثل نفسه، فلا تكرر عنه، ولا
يكفى أن يستعمل غيره، فإنه مع ذلك يورث غيره
مثل نفسه، فيشكر من سببه يكون التكرار أن يرون
نفسه مرة واحدة وغيره مرة، يرون مرة واحدة في
مرته غيره، فله هذه الامتنان، بلالة بعضه فيه
حسن التكرار، بل في هذه العينة سببه فيه، فيحصل
في نفسه اعتداف، وفرة، وفرج، وركون، إلى ما
استند، وهو في سببه ذلك، فلهذا مرة،
وغيره، وأما كره إلى التعبد هو حسن التكرار،^{١٥}

د - العجبة:

٣ - العجبة هي النعمة هو الخلق، بلان ربح
معجب، أي هو ما يكون من حسن أو غيره،^{١٦}

١١ - من راجع إلى ج ٣ ص ١٠٠

١٢ - من راجع إلى ج ٣ ص ١٠٠

١٣ - من راجع إلى ج ٣ ص ١٠٠

١٤ - من راجع إلى ج ٣ ص ١٠٠

١٥ - من راجع إلى ج ٣ ص ١٠٠

١٦ - من راجع إلى ج ٣ ص ١٠٠

أنه لا يسطي في مشيته بحيث يبد على الأرض
ديب المتواثبي المتناقلين.

وهذا أمر الله بالصدق في المشي ، فقال تعالى :
« وَالصَّيْدُ فِي فُشْيَاكَ »^(١٩) كما امتاح الله تعالى من
بقضه في ملبسه ولا يتجاوز الاعتدال بقوته :
« وَبَيْنَ الرُّخْسِ الَّذِينَ يَشُونَ عَلَى الْأَرْضِ هَوًى وَقَدْ
خَاطَبَهُ النَّبِيُّ لُؤْلُؤًا مُلَمًّا »^(٢٠).

ومن ثم إذا تجاوز الإنسان حد الاعتدال^(٢١)
والصدق في المشي يكون قد وقع في المخطو ، وهو
الاختيال.

والأصل في تحريم الاختيال في المشي وأنه من
أكبر أمر الله تعالى : « وَلَا تَشْهَدُوا فِي الْأَرْضِ مَزْحًا
إِنَّكُمْ لَنْ تَخْفَوْا الْأَرْضَ وَلَنْ تُلْفِيَ الْعِجَابَ لَظُوفًا »^(٢٢)
إِنَّكُمْ كَذَّابُونَ عِنْدَ رَبِّكُمْ مَكْرُوهًا »^(٢٣).

والمراد ما شرح النبي عنه في الآية التكرمة هو
الخيلاء في المشي ، والمشي أن الله نهي عن الخيلاء
وأمر بالشواضع ، وقد استدل العلماء بالآية على دم
الاختيال ، ووجه الاستدلال أن الله تعالى قد أغضب
الشي عن المرح بأن ذلك عمل سيء مكروه ، في قوله
تعالى : « كُلُّ ذَلِكَ سَبُحٌ عَذْرَابُكُمْ مَكْرُوهًا »
فهذا يدل على خطره وعمره ، كما أنه قرنه بالزنى
والفعل وسائر الكبائر ، فدل على أنه من جملة هذه
الكبائر^(٢٤) أو من معاني المرح : التكبّر ، وتجاوز الإنسان

وقد يكون مظهر الإعجاب المرء نفسه ، ذلك أن
من لمسابب المحبب الجمال ، والدال ، والملابس
والركوب والمشى من الخيال والزيينة ، وكذلك فإن
المحبب آفة نفسه تخرج إلى إظهار آثارها ، وهذا قد
يظهر العجب في عبودية اختيال في المشي أو الناس
.. الخ .

أما النسخة لهما مظهر من مظاهر الكبر
والعجب ، والاختيال ، وهو خاص بالمشي ، فقال :
فلا يمشي المشي ، أن مشي حته . فأن هذا
الخلق ملازمون للفخر والخيلاء ، فأنتم خيال في
مشية .

صفة الاختيال (حكمة التكميلي) :

١ - الأصل في الاختيال أنه حرام ، وهو من
أكبر الكبائر التي الله ورسوله (ص) عنه ، وبأنه دليل
كل مظهر من مظهر الاختيال عند بيانه .
ومظاهر الاختيال كثيرة ، منها الاختيال في
المشي والركوب ، ومنها الاختيال في اللبس ، ومنها
الاختيال في البناء .

أ - الاختيال في المشي :

٧ - الاختيال في المشي يحدث بتجاوز الإنسان حد
الصدق والاعتدال في مشيته . والصدق في المشي
بكون بين الإسراع والبطء ، والعنى أنه الإنسان لا
يسرع في مشيه بأن يشب ولب الشطارة لقوله عليه
السلام : « سُرْعَةُ الْمَشْيِ تَذْهَبُ بِهَاءِ الزَّمَنِ »^(٢٥) كما

(١٩) حديث «سرعة المشي تذهب بهاء الزمن» أخرجه أحمد
أحمد في أبي هريرة قال في الترمذي «مذهب من هذا»

(أحمد ١٠١/٦)

(١٩) سورة لقمان : ١٨

(٢٠) سورة التوراة : ٢٢

(٢١) الترمذي ٢٩١/٦

(٢٢) سورة الإسراء : ٣٧ ، ٣٨

(٢٣) سورة العنكبوت : ٢٩

(الأجواب) (١)

إطالة المرأة ثيابها :

١٠ - شرع للنساء إسماء الإزار والثياب وكل ما يستوجب أعضائهن. يدل على ذلك حديث أم سلمة أنها قالت حين ذكر الإزار «فالمراة يا رسول الله. قلن : نرغبه شر . قالت أم سلمة : إنني تنكشف عنها . قال : عدراعا ، لا ترقه عليه » ،^(١) لأنه به يحصل أثر الانكشاف .

واحصل أن لها حالة استحباب ، وهو قدر شعر ، وحالة حوز ، بفرد الفرع .

قال الإمام الزرقاني : « ويؤخذ من ذلك أن للمرأة أن تسبل إزارها ، أي تحرق عصى الأرض ذراعها . والمراد ذراع اليد - وهو شبران - لما روى ابن حبان عن ابن عمر ، قال : رخص صلى الله عليه وسلم لأهوات المؤمنين شبرا ، ثم استزده فزادهن شبرا .^(٢) فدل على أن الفرع المأذون فيه شبران .

ولما جاز ذلك لأن المرأة كلها عورة إلا وجهها وكفها .^(٣)

أن يرى أثرها عليه في مأكله ، ومبسه . فإنه شكر للنسمة ، ولأنه إذا رآه المحتاج في هيئة حسنة فصدقه بصدق عليه ، ولأن زيادة ثيابه سؤال وإظهار التفرع بلباس الحال ، ولذا قيل :

ولسان حاله بالثكابة ينطق

وقيل :

وكفالك شاهد منظر من غيري^(٤)

وقد يكون التزني باللباس وجبا . كتوقف تنفيذ الواجب عليه ، في نحو ولادة الأمور وغيرهم ، فإن اقتبسة الرثة لا تحصل معها مصالح الدامة من ولادة الأمن .

وقد يكون مندوبا ، كما في الفصولات . قال الله تعالى : « خذُوا زِينَتَكُمْ عِندَ كُلِّ مَسْجِدٍ » .^(٥) وفي الجساعات ، الحديث : « إن الله يحب أن يرى أثر تمسكه على عبده » ، وحديث « إن الله جميل يحب الجمال » .^(٦) رواه مسلم ، وكذا في الغروب لإرهاق العدو ، وفي المرأة زوجه ، وفي الطلاء لتعظيم العلم في نفوس الناس . وقد قال عمر بن الخطاب : أحب أن أنظر إلى قاريء القرآن أبيض الثياب .

وقد يكون حراما إذا كان وسية مجرم ، كمن ستر من النساء الأخبيات ، وكمن تتر بين لرحاله

(١) لفتح الميم خارج ١١/١ ، ومن السلام لصحاح شرح بلخ المرحوم ابن حجر العسقلاني ٦/٢

(٢) حجة الأئمة ٢١/١

(٣) حديث : « إن الله جميل » أخرجه مسلم ١١/١ ط جيس المجلس ، فخصص محمد قوله عدايتي . كذلك أخرجه أحمد ١٣٨/١ فتح الطحاوية .

(١) باب الفروع ٢٤٢/٤ ، ملي ٤١٥/٥ ، وفتاوى التتار الكبرى ١٠٣١/٥ ، المحقق ١٣٨/٥

(٢) هذا لفظ الخطأ في شرح الزرقاني ٢٧١/٤ (ورد له «أضاط» أخرجه أسوداد وتشمردن والداهي (فيض القدير ١١/٢)

وحديث الإزار هو ٦٠ في سفره إلى من جرت به حلاله ، متفق عليه من حديث ابن عمر (الفتح الكبير ١٣٨/٢)

(٣) هكذا قال الزرقاني . وليس قوله «فراذهن شبرا» في نسخة المطبعة من سنن ابن ماجه .

(٤) المرجع : نفق .

إخـدام

الم

١ - (١) : انما اعطى حياهم (١) ولا يخرج
استعداد اعطاهم هذا المصنف (١)

انگوں کے اجلاس :

۱۔ عقدہ: ان کے ہاں ایک کون سے الزوج علی
دعوت کی بنیاد مطلقاً اور غیر دلالت

أحسبهم السعداء يرون أنه يجب الإبقاء على
روح برجنه إن كانت بحر بقاء مثلها، والإبقاء
على خاومها الذي معها خصلته المقصود به ذلك.^(٣١)

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

[illegible]
$$x_{\text{max}} = \frac{1}{2} \left(\frac{1}{\alpha} + \frac{1}{\beta} \right) \quad \text{and} \quad x_{\text{min}} = \frac{1}{2} \left(\frac{1}{\alpha} - \frac{1}{\beta} \right)$$
$$\frac{1}{2} \left(\frac{1}{2} + \frac{1}{2} \right) = 1$$

۱۷. ...

... ۵۹. ۶۰. ۶۱. ۶۲. ۶۳. ۶۴. ۶۵. ۶۶. ۶۷. ۶۸. ۶۹. ۷۰. ۷۱. ۷۲. ۷۳. ۷۴. ۷۵. ۷۶. ۷۷. ۷۸. ۷۹. ۸۰. ۸۱. ۸۲. ۸۳. ۸۴. ۸۵. ۸۶. ۸۷. ۸۸. ۸۹. ۹۰. ۹۱. ۹۲. ۹۳. ۹۴. ۹۵. ۹۶. ۹۷. ۹۸. ۹۹. ۱۰۰.

به نام خداوند بخشنده مهربان

ج - الاحياء في المركوب :

١١ - قد سكرت في انفسك انك كبرت وانه
 قد مضى وقتك ، ولكن قد مضى اقله من وقتك
 مضى من انك في الحاضر ، هذا هو
 مسمى بنسبة عمره = ثم جاء بك وقتك و قد مضى
 الحاضر .

والأخص في إرادة الخلق تركيب حبيب قربة
 بما في ذلك سر من الحيلة فيه تعالى : « وَأَتَّخِذُ
 وَلَدًا مِمَّنْ دُونِ الْحَسَنِ لِيُخَلِّفَهُ فِي يَوْمٍ أَخْلَاقًا
 يَتَّبِعُونَ » وقوله تعالى : « وَكَانَ فِيهَا مَنَّا مِثْقَالُ ذَرَّةٍ
 وَلَكِنْ كُنَّا فِيهَا مُتَبَرِّجِينَ »

وهم: خمدل، اشتر، سر، ویش، تران، ان، درج
الذی، فعم، نکل، مد، سحر، وجر، لعد، دوی، (۱۷)

د- الاحمال والنسب:

[illegible]

هـ۔ لاخيار لارهاب كعدو :

١٢ من لاجل ما يمكنكم به من انفسكم،
 بعد انتم اذ قد اتمتموا في كل شيء
 انتم انفسكم.

$$x_{i+1} = x_i + \Delta x_i \quad (5)$$
$$x_1, x_2, \dots, x_n = 1, 2, \dots, n$$
$$f_{\text{max}} = \frac{1}{2\pi} \sqrt{\frac{1}{L C_{\text{eff}}}} = \frac{1}{2\pi} \sqrt{\frac{1}{L (C_1 + C_2)}} = 1.5 \text{ MHz}$$
$$P = \frac{1}{2} \left(1 + \frac{1}{2} \right) = \frac{3}{4}$$

كأنه مستقر يكون إخراج كثره^(١) أكثر من
دلت لعمده، في كتاب الأبناء عبد كلهم على
اليمين على الدخول والخروج،
ب - وإخراج من السنة يكون مجاورة
عمرها بده.

إخراج

أنه يه:

١ - إخراج سنة الدفع من الدخل وهو أيضا
الإيدأ والسحق^(٢)
وهو من القهاء كذلك^(٣)

الألعاظ ذات صلة:

الإخراج:

٢ - بصرى^(٤) منها، من إخراج والنسج،
فجملات نسجاً عموماً، خصوصاً فيخصون الإخراج
صانع لورقة على إخراج بعضه من الثبات بني،
معلوم من الإخراج^(٥)

الحكم الإجمالي، ومواطن البحث:

٣ - ما يكون به الإخراج:

ينبغي من استقرء كلام أفعاله أنهم يعتبرون
إخراج كل شيء حسبه:

أ - وإخراج لثلاثين العام من الله ويكون
إخراج قديمه، وقد لدن، وقد البعض الآخر
يكون، وإخراج إحدى قديمه إن كان بعضه عموماً،
ون كان قاعدة يكون إخراج رديه، وإن

(١) كتاب العرب، ص ١٠٠

(٢) كتاب الإخراج، ص ٣٠١، في بعضه، ص ١٠٠

(٣) كتاب الإخراج، ص ١٠٠، في بعضه، ص ١٠٠، ص ١٠٠

(٤) كتاب الإخراج، ص ١٠٠، في بعضه، ص ١٠٠، ص ١٠٠

(٥) كتاب الإخراج، ص ١٠٠، في بعضه، ص ١٠٠، ص ١٠٠

(٦) كتاب الإخراج، ص ١٠٠، في بعضه، ص ١٠٠، ص ١٠٠

(٧) كتاب الإخراج، ص ١٠٠، في بعضه، ص ١٠٠، ص ١٠٠

(٨) كتاب الإخراج، ص ١٠٠، في بعضه، ص ١٠٠، ص ١٠٠

(٩) كتاب الإخراج، ص ١٠٠، في بعضه، ص ١٠٠، ص ١٠٠

(١٠) كتاب الإخراج، ص ١٠٠، في بعضه، ص ١٠٠، ص ١٠٠

(١١) كتاب الإخراج، ص ١٠٠، في بعضه، ص ١٠٠، ص ١٠٠

(١٢) كتاب الإخراج، ص ١٠٠، في بعضه، ص ١٠٠، ص ١٠٠

(١٣) كتاب الإخراج، ص ١٠٠، في بعضه، ص ١٠٠، ص ١٠٠

(١٤) كتاب الإخراج، ص ١٠٠، في بعضه، ص ١٠٠، ص ١٠٠

اخضر سنة اسرقا، كما هو مذكور في هذا المرقع من
كتب القوم.

إخفاء

انظر: إخفاء

إخلاف

انظر به:

١ - من مدعي الإخلاف في اللغة عدم الوفاء
بالعهد أو إخلاله: والعقد أو عهد من العهود، إذ
احمد إبراهيم، والعقد إخلال على سبيل (حكام
والاستئناف، من عقد الشيء بغيره: وصده به كما
بعد الحمل بالحمل).

ولا يخرج استعمال الفقهاء عن المعنى اللغوي
للمذكور.

الألفاظ ذات الصلة:

الكذب:

٢ - من الفقهاء من سوى بين الكذب والإخلال،
ومنهم من يفرق بينهما فجعل الكذب في الماضي
واحاضر، وإخلال اليمين في المستقبل.^(١)

ما يقع فيه الإخلاف:

٣ - يقع الإخلاف في نوعين وفي العهد ومن العهد

(١) - الجواب، والمقاموس المفرد في الإخلاف.

(٢) انظر: المصروف جبري، وحاشيته من المخطوطات، ص ١٤٤.

تصرف، طبع دار الفقه في بيروت.

وذهب جمهور الفقهاء خلافاً للحنابلة إلى أنه
الإخلاف يمتد إلى نطقه إذا كان عداً للإخراج
منه، ولا يضر انقطاعه بعد ذلك ما حدث فإلزامي
إخراج المبرور من الخمر وبغضه بعداً ثم أخذه يده
إليه بقطع، كما ذكرناه، ذلك في باب اسرقه عند
تلاهم على شروط الإخراج من الخمر^(١).

الحكم التكليفي للإخراج:

٤ - يشترط من استغناء الأحكام الشرعية لإخراج
أن لا ينتظم حكم واحد، بل يكون حكمه حسب
أحواله.

ولهذا، لا يكون لإخراج وجب - بل مباح -
كل إخراج اسرقا، والكفارات، وهو قائم على ما على
فرضيته - كما هو مذكور في كتاب الركاة وكتاب
الكفارات من كتب الفقه، وإخراج من استغنى الخد
من المسجد لإقامته الخد عليه^(٢)، كما هو مذكور في
كتاب الزكاة المبرور من كتب الفقه، وإخراج المحترق
في المسجد^(٣).

وأحياناً يكون حراماً كما يخرج المعتد من بيها
غير صحيح، كما هو مذكور في كتاب أئمة من كتب
الفقه، وفي شرح قوله تعالى: «لا تخرجنهم من
بيوتهم إلا أن يفسدوا»^(٤)، وكما يخرج الناج من

(١) - ما ذكره في المصنف، ص ١٠٠، وفي المصنف، ص ١٠٠، وفي المصنف، ص ١٠٠.

(٢) - ما ذكره في المصنف، ص ١٠٠، وفي المصنف، ص ١٠٠، وفي المصنف، ص ١٠٠.

(٣) - ما ذكره في المصنف، ص ١٠٠، وفي المصنف، ص ١٠٠، وفي المصنف، ص ١٠٠.

(٤) - ما ذكره في المصنف، ص ١٠٠، وفي المصنف، ص ١٠٠، وفي المصنف، ص ١٠٠.

ص ١٠٠، وفي المصنف، ص ١٠٠، وفي المصنف، ص ١٠٠.

(٥) - ما ذكره في المصنف، ص ١٠٠، وفي المصنف، ص ١٠٠، وفي المصنف، ص ١٠٠.

(٦) - ما ذكره في المصنف، ص ١٠٠، وفي المصنف، ص ١٠٠، وفي المصنف، ص ١٠٠.

(٧) - ما ذكره في المصنف، ص ١٠٠، وفي المصنف، ص ١٠٠، وفي المصنف، ص ١٠٠.

أنكر الإخلاف :

أ - إخلاف "وعد" :

٥ - ذهب الحنفية إلى أن الوعد لا يزم قضاء إلا إذا كان محققاً^(١)

ثمنا مالكية ففي رواية عنهم أن الوعد بالعتق مزمع لوعد قضاء إذا دخل الوعد تحت الزم عالمي بناء على ذلك الوعد، كما إذا قال له : اهدم دارك وأنا أسفك مايتني به^(٢)

فإذا ما أضعف وعدة - فبشر اشروط التي شترطها الخليفة أو المالكية - جبر على التنفيذ، ثم اغتفلة هذا صريح ارجحاني منهم بأنه لا يزم الوعد بالوعد حكماً (وبسره قوله : أي في الظاهر)، وهو لصحيح عنهم^(٣)

ومقتضى حكم الشافعية بكراهة الإخلاف عدم إيجاب الخلف على التنفيذ^(٤)

ب - إخلاف الشرط :

الأصل في الشرط أن يكون مزمعاً، فإذا أخلفه، اعتبر غلظه إخلالاً بآله قد أو مثبأ خياراً، إذا بعض الشروط التي لا يضر الإخلال به في النكاح خاصة : لأنها تعد ملادة من شرائطها عند البعض، كما ذكر تمهيد ذلك في كتاب النكاح.

من جعل الوعد والعهد واحداً، ومنهم من جعل الوعد غير العهد، فخص العهد بما أوجبه الله تعالى أو حرمه، وجعل الوعد فيما عدا ذلك.

الحكم التكليفي للإخلاف :

٤ - عسى التفرقة بين العهد والوعد يكون إخلاف العهد حراماً، أما الإخلاف في الوعد فقد قال السجزي : وقد أجمع العلماء على أن من وعد إسماعيل شيئاً ليس بمنه فيبني أن يفي بوعدده وهل ذلك واجب أم مستحب ؟ فيه خلاف بينهم. ذهب الشافعي وأبو حنيفة والمجهور إلى أنه مستحب، فلو تركه مات الفحل وأرتكب الزكوة كراهة نزيه شديدة، ولكن لا يأنم. وذهب جماعة إلى أنه واجب، قال الإمام أبو بكر بن العربي المالكي : أجل من ذهب إلى هذا المذهب عمر بن عبد العزيز. قال : وذهبت المالكية منهياً ثلاثاً أنه إن ربط الوعد بسبب كقولوه : تزوج ولك كذا، أو أحلفئت لا تشمتي ولك كذا، أو نحو ذلك، وجب الوفاء، وإن كان وعداً مطلقاً لم يجب. واستدل من لم يوجب بأنه في معنى العهد، وهبة لا تصرف إلا بالقبض عند المجهور، وعند المالكية : ترم قبل القبض^(٥)

هذا، وإن من وعد وفي نيته الإخلاف فهو آثم فضاء، ويصدق عليه أنه عصى شعة من الشفاء، أقوه صلى الله عليه وسلم : « آية المنافق ثلاث : إذا حدث كذب، وإذا وعد أخلف، وإذا وتعد خان »^(٦)

(١) كذا في دار الحديث ٢٠٠/١

(٢) حديث آية الشافعي ٢٨٢، مسطور عند الجليلي وأبو حامد

من ١١١

(٣) في التمهيد، ومطالع ١٢٠/١، وأبوعب شجاع عليه السلام والزماني
لحسن سيد، وعند... في الألفاظ، ١٢٠/١

(٤) القروني ٢٠٠/١

(٥) في التمهيد، أبو حامد، البيهقي ١٢٠/١، وكذا في الشفاء ١٢٠/١

(٦) في التمهيد ١٢٠/١

(٧) في التمهيد، سنن أبي داود، وشرح الألفاظ ١٢٠/١، ١٢٠/١
والتحوي ١٢٠/١

فَنَدَابِكُمْ) (١) نور أديتم، وكقولك : نوبت أداء
ظهر لأشس. (٢)

٢ - والأداء إما محض، سواء أكان كاملاً كصلاة
الكتيبة في حادثة، أم قاصراً كصلاة المفرد، وإما
غير محض، وهو الشبب بالقضاء، كعقل للآخر
الذي أدرك أوب لصلاة بالجماعة؛ وفاته انياقي دأم
مسلانه بط فرغ الإمام. فعلة أدأ باعتبار كونه في
الوقت، قضاء باعتبار فوت ما التزمه من الأداء مع
الإمام، فهو يفتغي ما التزمه له إجماع الإمام، من
المساعة والمشاركة معه مثله. (٣)

الألفاظ ذات الصلة :

أ - القضاء :

٣ - القضاء لغة : معناه لأداء. واستعمله الفقهاء
بأصعق الاصطلاحات الأخرى، خلافاً للوضع اللغوي
للتدريج بينه وبين الأداء.

واصطلاحاً : ما فسد بعد خروج وقت أدائه
مستفراً كان سابقاً لخلعه مقتضى، أو نسلخ مثل
ما وجب بالأمر، كما يقول المنفية.

فتمرق بينه وبين الأداء عند الجمهور مراعاة قيد
النوب في الأداء دون القضاء، وعند احتفية مرعاة

أداء

أشهر يف :

١ - الأداء : الإفعال يقال : أذى الشيء، أوصله.
وأذى دينه تأدياً أي قضاء. والاسم : أداء. كملت
الأداء والقضاء يطلقان في النعمة على الإنيان
بالمؤقت. كأداء صلاة التربة وقضائها، وبغير
المؤقتات. كأداء لركاة والأمانة، وقضاء الخفوق
ومحودك. (١)

وفي اصطلاح الجمهور من الأصوليين والفقهاء :
الأداء فعل بمعنى (وفيل كل) ما دخل وقته في
خروجه واجباً كان أو مندوباً، أما ما لم يُفدرك، وما
في شرح، كالإفاد والامر انطلق والركاة، فلا
يسمى فعله أداء ولا قضاء. (٢)

وعند الحنفية : الأداء نسلخ عن مائت بالأمر.
ولم يعتبر في التعريف التقيد بالوقت ليشمل أداء
الركاة والأمانات والنفذورات والكفارات، كما أنه
يعم صل الواجب والمقتل.

وفد يطلق كل من لأداء والقضاء على الآخر
مجازاً شرعياً، كقوله تعالى : (فَادِّ قَضِيَّتُمْ

(١) سورة المائدة (٢٠٠)

(٢) السليم (١٦١/١، ١٦١، ١٦١) وشيخ التارخي ١٥٠، ١٥٩ ط
العشماي. وكشاف اصطلاحات الفنون ص ١٠٣ ط الهند.
وكشف الأستار (١٣٨١) وما دها ط مكتبة الصنيع.

(٣) التلويح (١٦٦١)، وكشاف اصطلاحات الفنون ص ١٠٣

(١) لسلك الترمذ، وشيخ البير، وشيخ يع على الترمذ
(١٦٠ ط ص ١٠٠) وكشاف اصطلاحات الفنون ص ١٠٠

(٢) جمع المصنف : شرح العلوي ومقدمة (١٠٠) ص ١٠٠ ط
الأزهرية، وما دها مع الأصول (١٦١) ط ص ١٠٠ وشيخ
(١٦٠ ط ص ١٠٠)

أقسام العبادات باعتبار وقت الأداء :

٦ - العبادات باعتبار وقت الأداء نوعان : مطلقة وموقتة .

فالمطلقة : هي التي لم يفد أداؤها بوقت محدد نه طرفان ، لأن جميع العمر فيها منزلة الوقت فيها هو موقت ، وسواء مكنت العبادة واجبة كالأزكاة والكفارات ، أم مندوبة كالنفل المطلق .^(١)

وأما العبادات الموقتة : فهي محددة الشارع وقتا معين لأدائها ، لا يجب الأداء قبله ، ويتم بالتأخير بعد أن كان المطلوب واجبا ، وذلك كالحلوات الخمس وصوم رمضان .

ووقت لأداء إما موعّد وأما مفقّد .

فالمفقّد : هو ما كان الوقت فيه يسع العمل وحده ، ولا يسع غيره معه ، وذلك كرمضان فإن وقته لا يتسع لأداء صوم آخر فيه ، ويسمى مبيّزا أو مساويا .^(٢)

والموعّد : هو ما كان انقوت فيه يفضل عن أدائه ، أي أنه يتسع لأداء الفعل وأداء غيره من جنسه ، وذلك كوقت الظهر مثلا ، فإنه يسع أداء صلاة الظهر وأداء صلوات أخرى ، ولذلك يسمى ظرفا .^(٣) وأخرج من العبادات التي يشتهى وقت أدائه بالموسع والمفقّد ، لأن المكلف لا يستطيع أن يؤدي

لعين في الأداء وانشئ في القضاء ، إذ الأداء كما سبق هو فعل المأمور به في وقته بالنسبة لما له وقت ، عند الجمهور ، وي أي وقت بالنسبة لما ليس له وقت محدد عند الحنفية .

ب - الإعادة :

١ - الإعادة سنة : ردة الشيء ثانية ، واصطلاحا : ما عمل في وقت الأداء ثانيا حل في الأول وقيل تحذر . فالتصلاة بالجماعة بعد الصلاة منفردة تكون إعادة باعتبار أن طلب القضية عدل^(٤) فالفرق بينها وبين الأداء السبق وعدمه .

الأدلة في العبادات :

٥ - العبادات التي لم تحد بوقت لا تجب بالأداء بالمعنى الاصطلاحي ، أي الذي يقابل القضاء ، وذلك عند غير الحنفية ، إلا أنهم يطلقون عليها لفظ الأداء ، إصلاحا لنحو ما يجي الإتيان بالمأمور به الأعم من الأداء الذي يقابل القضاء ، ولذلك يقول الشير مسمي عنه التكاليف على أداء الزكاة - أي دفعها - ليس الرد بالأداء التي لا تصلح عليه ، لأن الزكاة لا وقت لها محدد حتى تصح دفعها بحروجه .^(٥) أما الحنفية فغير احوط عندهم سمي أداء شروعا ومخرجا ، والقضاء يختص بالوجوب الموقت .^(٦)

(١) كذا . لأشهر ١١٦٦ ، ٤٦٦ ، ومع الجوامع ١٠٩٦ ، ١٩٢ .

ومنه ، وأصله ٢٠٢٠ وما بعده .

(٢) كشف الأضراس ١٦٣ ، وظلج ١٠٢٢ ، وجوامع الرحمن

شرح مسلم النبوة ٢٢١ .

(٣) مؤلف الرحمن ١٢٧ ، وأصله ٢٠٢٠ ، وشرح نبدعني

١٩٢ ط صبح ، والتفرع والفراد لأصولية من ٧٠ سنة

محمدي .

(٤) لفرج ١١٦٦ ، ومع المراجع ١٠٩٦ ، ١٩٨ ، والسبب

٦٤٦ .

(٥) جامع المحتاج ١٢٣ ، والفرج ١٦٦٢ ، ٢٠٢٠ ، ومع

المراجع ١٠٩٦ .

(٦) كشف الأضراس ١٦٣ ، ١٩٦ ، وأصله ٢٠٢٠ ط

١٩٢ .

حجبتين في عام واحد، فهو يذاشته الخميني، ولكن
أعماله مع لا نستوعب وقته، فهو يذاشته لموسى،
هذا على اعتباره من الموت، وقيل إنه من الطين
عبار أن تعمرفه، لإثراء كالمكانة^{١١}

صنفه الأول : (حكمة التكليف) :

٧ - اعبادات إما قهرض أو مطلوب، فإن كانت قهرضا كإصلاح القلب واركعة والحج واجهاد وإنشور والكفارات فإنه يجب عدم التكلف لأهل أدولوه على اتوجه المشروع، إذ تخفف سبها. وبقررت

فإن كانت العبادة محددة بوقت، طرأ على سوء
 أحوال الوقت موسماً، كوقت الصلاة، أم كان مهيئاً
 كرمضان فإنه يجب تأديتها في أي وقت الحمد، ولا يجوز
 أن تنفذه عليه ولا أن تنأخر عنه إلا تغشرك، لأنها
 تنصت بموافق الوقت. فحدد ذلك أدلة، وتنصق بالدعوة
 إلى أن تغشرك، ولا خلاف بين الفقهاء في عذوبة
 الوقت الذي يجب فيه الأداء بها كذاك وفيه مضيق،
 لأن الوقت ككل مشغول بالعبادة، وليس فيه ريس
 خارج منها، إلا أنهم يستعملون في تعيينه شيء يصح
 الأداء، قصد إحصاءه بكني مطلق الية، لأن الوقت لا
 كان معبواً ولا يصح لغيره من غيره، وعند
 الحنفية لابد من التمييز، فلو لم يميز لم يجره.^(١)

أما كتاب وقته موسعا فقد اختلف الفقهاء في
تأديته الجزء الذي يتعلق به وجوب الأداء، فذهب
إليه جمهورهم هو الكل لا جزء منه، لأن الأمر يقتضي
إدراج النقص في أي جزء من أجزاء الوقت، يقول
النبي صلى الله عليه وسلم: «لا تتركوا دين
هدين» (1)، وهو يشاؤنا جميع أجزائه، وليس تعين
بعض الأجزاء لوجوب الأداء بأولي من بعض
للمعنى الآخر، إلا أن الأداء يجب في أول الوقت مع
الإمكان، يقول بنسب: «قول النبي صلى الله عليه
وسلم: «أول الوقت وصول الله، وآخره غمر
الله» (2) يؤيدون التمسك إلى آخر الوقت العوار، لأن
عدم جواز الأداء فيه يضيئ على الناس، فسمعهم
بالتأخير، ومنه الخيانة وبعض الشبهة بخلاف الأمر
يترك مع العلم من الدين، وإن لم يعرف أحد.

وإن طرأ المكلف أنه لا يعيش إلى آخر الوقت،
المبسر تنصيص غيره الوقت وحده عليه التأخير اعتباراً
بقتله، فإن آخره ومزمن غصى انقضاء، فإن لم يمت بل
عاش وعمل في آخر الوقت فهو قضاء عند المأضي
أشبه بآخره، فلا يرد له، وأداء عند الجمهور، لصدق

[illegible][illegible]

دانشگاه تهران، دانشکده مدیریت، تهران، ایران

06179 2008 00000000

[١] السورة: ١٠، الآية: ٦٥-٦٧، تأليف: د. محمد

$$2\pi \int_0^1 \frac{1}{\sqrt{1-x^2}} dx = 2\pi \left[\arcsin x \right]_0^1 = 2\pi \left(\frac{\pi}{2} - 0 \right) = \pi^2$$
$$P(\Delta V = \Delta V_{\text{max}}) = \frac{1}{2} \left(\frac{1}{\Delta V_{\text{max}}} \right) \exp \left(-\frac{1}{2} \left(\frac{\Delta V}{\Delta V_{\text{max}}} \right)^2 \right) \quad (2)$$

تعريف الأداء عليه، ولا عبارة بالنظر إلى خطئه. وعند المحققين من الحنفية وقت الأداء هو الجزء الذي يقع فيه الفعل، وأن الصلاة لا تجزأ في أول الوقت صلى التحمين، وإنما تحمين إلى الصلي من حيث دخل حتى أنه إذا شرع في أول الوقت يجب في ذلك الوقت، وكذا إذا شرع في وسطه أو آخره، ومتى لم يمين حتى يفي من الوقت مقدار ما يصلي فيه أربعة - وهو متى - يجب عليه تبيين ذلك الوقت للأداء فلا وإن لم يترك التحمين.

وقال بعض الحنفية العريقين: إن وجوب الأداء يتعلق بآخر الوقت، قضي هذا، فإن قدمه ثم زانت أهليته قبل آخر الوقت فالوقت قضي. وقال بعض أصحاب الشافعي: إن الوجوب يتعلق بأول الوقت فإن أخره فهو قضاء. وكلاهما يفتن من يتكرونا التوسع في الوجوب.^(١)

بم يتعلق الأداء إذا نصبت الوقت ؟

أ - يختلف اغتفاهها فيما يمكن به إدراك الغرض إذا تنطبق لوقت، فعند الجمهور يمكن إدراكه بركعة مسجدتها في الوقت، فمن صلى ركعة في الوقت ثم شرج الوقت يكون مؤدياً للجميع، لا روى أبوهريرة رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم

قال: «من أدرك ركعة من الصبح قبل أن تغلغ الشمس فقد أدرك الصبح» ومن أدرك ركعة من العصر قبل أن تغرب الشمس فقد أدرك العصر^(٢) وإذا ذهب أشهب إلى أنها أدرك بالركوع وحده، وعند حنفية وعص اختلج يكر إدراك الصلاة بتكبيره الإحرام، لما روى أبوهريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال: «إذا أدرك أحدكم أول سجدة من صلاة العصر قبل أن تضرب الشمس غلبم صلاته، وإذا أدرك أول سجدة من صلاة الصبح قبل أن تطلع الشمس فليتم صلاته لا^(٣) وفي رواية: فقد أدرك، ولأن الإدراك إذا تعلّق به حكم في الصلاة استوى فيه الركعة وما دونها. وقال بعض الحنفية والتقية: أنه يكون مؤدياً لا صلى في الوقت، فضا لما صلى بعد خروج الوقت، اعتباراً لكن جزء برمانه، واستثنى الحنفية من ذلك صلاة الصبح وحدها، فإنها لا تدرك إلا بأدائها كلها قبل طلوع الشمس، وعطلوا ذلك بطرده الوقت الناهي من الوقت الكامل، ولذا عدوا ذلك من مبطلات الصلاة.^(٤)

(١) سند: أبوهريرة: «من أدرك...» متفق عليه (طهري، الجزء ١٠٠٠)

(٢) «...» أي هريرة «إذا أدرك أحدكم...» رواه ترمذي، وهذا نسخة (٢٥٥/١) ط المكة التجارية، ورواه مسلم من حديث عائشة (٢٤٢/١)

(٣) ابن عديمين ١١٤/١، ومع الجليل ١١١/١، والهند ١١٠/١، وجاهد الحشا ٣٦١، ٣٦٢، ونصرتي ١٨٢/١، ونصرتي ٣٧٨، ٣٧٩، ونصرتي الإرفاق ١٣٦/١، ومراعي التلاخ ١٨٠ بمشاة الطحاوي.

(٤) شرح المنعشي ٨٩/١، والتلح ١٠٠/١، ومع المراجع ١٨٧/١، وسندها، والقواعد والقواعد الأصوية لأن نظام من ٧٠، ٧١، منظمة أصناف السنة، وخرق للفرقي ٧٥/٢، وما بعدها ط دار الحركة بيروت، وأخبار ١٥١/١، والهند ١٠٠/١، والمضي ٣٩٥/١ ط الثالثة طبعة دار.

بعد آخر رضة صلاة الليل^(١) وقوله: «صوم يوم حسوراء كفارة سنة»^(٢) وكذلك روي عن عائشة رضي الله عنها عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال: «من شارب عذيق شئ عشرة ركعة في اليوم والنية بنى الله له بيتا في الجنة»^(٣) وهذه العبادات المنسوبة يطلب أدائها طلبا للثواب ولا يجب الأداء إلا ما شرع فيه، فوجب إتمامه، وإذا قصد قضاء وهذا عمدة الحنفية والمالكية. أما عند الشافعية والحنابلة فيستحب لإتمامه إلا في نطق الخمر والفسور، فإنه إذا شرع فيها فيجب إتمامها باتفاق الجميع^(٤).

أداء أصحاب الأعداء:

٩٠ - يشترط لأداء العادة أهمية الأداء مع الإمكان والقدر.

وقد اختلف الفقهاء في وجوب الأداء، والمالكية من كان أهلا للأداء في أول الوقت، ثم طرأ عليه عذر

ولما ما كان وقتها مطلقا كالزكاة والمكافرات والسنن الطهارة فقد اختلف الفقهاء في دلت وجوب الأداء بناء على اختلافهم في الأمر به، هل هو على الفور أو على التراخي؟ وللكلام فيه على مثال ما قبل فيها كذا وقتها موصفا في أنه يجب تعجيل الأداء في أول أوقات الإمكان، وبأنه بالتأخير يندفع عزم على التعميل، أو أنه على التراخي ولا يجب التعجيل ولا تأخير بالتأخير من أول أوقات الإمكان، لكن الجميع متفقون على أن وجوب الأداء ينص في آخر عمره في زمان يتمكن فيه من الأداء قبل موته بذلك ظنه، وأنه إن لم يجد حتى مات ثم تركه^(٥) هذه بالنسبة للمعانات الواجبة سواء كانت موقدة أم مطلقة.

٩١ - أما المنسوب من لعبات فمن المقرر أنه لا غنى عنه، لكنه الثواب على العمل وعدم اللوم على تركه، لكن قضاؤه أولى من تركه. ومن المنسوب ما هو موقوف كالأضحية قبل الظهور والركعتين بعده، وما بعد المغرب والعشاء، وركعتي القصر، وما هو مسبب كصلاة الخسوف والكسوف، وما هو مطلق كالسجدة، ومثل ذلك في الصوم أيضا، فنه ما هو موقوف، كصيام يوم عرفة لغز طاج، وصيام يوم عاشوراء، ومنه ما ينتظر ن الإنسان في أي يوم، وقد وردت آثار كثيرة في فضل عازاء على الفرض من المبادات من صلاة يوم ومجمع وزكاة، ومن ذلك قول النبي صلى الله عليه وسلم: «أفضل الصلاة

(١) - حديث: «أفضل الصلاة» - رواه مسلم، وهذا معه

(٢) - (٥٢٧) ط الحنفية، وأحمد (٣١٦) ط المسند، (٣٢٩) ط البيهقي:

وأبو داود (٣١٦) ط الطبراني.

(٣) - حديث: «صوم يوم حسوراء» - رواه الطبراني وابن ماجه

عن أبي داود (٣١٦) ط الطبراني.

(٤) - حديث: «من شارب عذيق شئ عشرة ركعة في اليوم والنية بنى الله له بيتا في الجنة» - رواه الطبراني وابن ماجه

عن أبي داود (٣١٦) ط الطبراني.

(٥) - حديث: «من تركه حتى مات ثم تركه» - رواه الطبراني وابن ماجه

عن أبي داود (٣١٦) ط الطبراني.

(٥) - تاريخ الخلفاء، ١٩٦٢، والذائع (٢٨٩) - ٢٩٠، وماه الحاج

١٩٦٣، وهو الذي الإحداث (١٩٦٣)، والنجدي (١٩٦٣)، ومع

المجلس (١٩٦٣)، والذائع (١٩٦٣)، والذائع (١٩٦٣)، ومع

الذائع (١٩٦٣).

(٥) - تاريخ الخلفاء، ١٩٦٢، والذائع (١٩٦٣)، والنجدي (١٩٦٣)، ومع

المجلس (١٩٦٣)، والذائع (١٩٦٣)، والذائع (١٩٦٣)، ومع

الذائع (١٩٦٣).

كلا الشافعية والحنابلة أنه يعتبر أكله الأحوال من حين الوجوب إلى حين استكثير^(١).

تججيل الأداء عن وقت الوجوب أو سهو :

١٣ - العبادات المؤقتة بوقت، والتي حدد الوقت فيها أو سورها، كالصلاة وأحكام فإن الوقت فيها سبب للوجوب، يقول الله تعالى : « أَتَى الْفُلُكَاةُ يُذَكِّرُكَ الْفُلُكَاةُ »^(١) وقوله تعالى : « قَسْرَ شَهْدَ بَشَرِكُمْ الشَّهْرَ فُلُكَاةُ »^(٢) هذه العبادات لا يجوز تعجيل الأداء عن وقت الوجوب، وهذا ما وافق أهل العبادات التي لا يتغير الوقت سبب وجوبها، وإن كان شرطاً فيها، كالزكاة، أو المصلحة المؤقتة كالكمالات، فإب الغنم يختلفون في جواز تعجيل الأداء عن وقت وجوبها أو عن أسبابها :

في الزكاة مثلاً يجوز تعجيل الأداء قبل الحول متى تم التخصيص، وذلك عند جمهور الفقهاء، لأن الشيء متى أتى عليه وسد تلف من العيب رضى الله عنه زكاة عاملاً^(١)، ولأن حق مال أبجل لم يفتقر فحاز تعجيله قبل عمله، كالذهب والفضة.

أما المائكية فإنه لا يجوز عندهم إخراج الواجب قبل تمام الحول إلا ما زامن اليسير كالشعر.

وهذا في الغنم يميز تعجيلها عن وقتها عند الحنفية والشافعية، أما عند المالكية والحنابلة فلا يجوز

لاختلاف في وجوب الغنم وعدمها، فعلى : يجب عن كل يوم من طعام، وعلى : لا يجب^(١) وأصح تبعاً لا يجب أدائه إلا على السطح والبالق والبدن والمهرم أو الرصة المؤمنة بالسنة المرافة، فمن عجز عن ذلك فلا يجب عليه حج^(٢) يقول الله تعالى : « وَكَانَ عَلَى النَّاسِ حِجُّ بُنْيَنٍ مِنْ اسْتِطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا »^(٣) ١٢ - وأما بالنسبة للعبادات المائكية كالزكاة فظراً للأهلوية يختلف الفقهاء في وجوب الزكاة على لصي والخنثى، فبعد الجمهور يجب الزكاة في مالك لصي والخنثى، لأنه حتى يتعلق بالمال، ويؤدي عنها غيرها، وأهمية الأولى في الإخراج، وهذه المصلحة لا يجب عليها الزكاة، لأن الزكاة عادة، وهما ليس من أهلها^(٤).

وكذلك من عجز عن أدائه ما وجب عليه من التكسرة وقت الوجوب، فم تغير حاله، فقد اختلف الفقهاء في ذلك.

فبعد الحنفية والمالكية : العزم بوقت الأداء لا يوجب للوجوب، وهو أحد الأقوال عند الشافعية، فهو كان موسراً وقت الوجوب حاز له الصوم

وعنده الحنفية وفي قول عند الشافعية أن العزم يوجب للوجوب لا بوقت الأداء. وفي قول آخر

(١) ٤٠٠ هـ - ١٠٠٠ م، وصلى الزكاة - ١٠٣٧ هـ دار الفكر، وفتح المصنف (١٢٧٢) وبتوسمي ١٠٣٧ هـ، دار الفكر ١٠٣٧ هـ ط ١.

(٢) لم يرد ١٠٣٧ هـ، وفي الزكاة ١٠٣٧ هـ، والكلم ١٠٣٧ هـ ط مكية، وفي المصنف ١٠٣٧ هـ.

(٣) سورة آل عمران ١٠٣٧ هـ.

(٤) لم يرد ١٠٣٧ هـ، وفتح قبل ١٠٣٧ هـ، وفتح ١٠٣٧ هـ، وفتح ١٠٣٧ هـ.

(١) المصنف ١٠٣٧ هـ، وكلم ١٠٣٧ هـ، وفتح ١٠٣٧ هـ.

(٢) وفتح ١٠٣٧ هـ، وكلم ١٠٣٧ هـ.

(٣) سورة الزكاة ١٠٣٧ هـ.

(٤) سورة الفجر ١٠٣٧ هـ.

(٥) أخرجه نظير من الأثر من حديث ابن مسعود عن أبيه محمد بن بكر بن وهب (المصنف ١٠٣٧ هـ).

إنصرف عنها قبل وقتها إلا بالترخيص السابق، كما هو
والخبر.

وكفارة ابن يمين تعجيلها قبل نكحت عدد
بشهرين، مع تخصيص الشافعية التعميم إذا كان مع
النسوة، ولا يجوز التعميم على النكحت عند حنيفة^(١)
وفي الموضوع تعجيلات كثيرة نظري موضعها.

النية في أداء العبادات :

١٤ - العبادات لادنية النية كالركعة والصدقات
ولكفارات غورها، أتينا، سواء كان من هي عليه
قادر على الأداء، أم لا، لأن الوصل بها
إخراجاً له، وهو يحصل بغير النية.

١٥ - أما العبادات البدنية النية كالصلاة
والصوم فلا تغير من النية حال الخفة بالبدن، يقول
الله تعالى : «وَأَلَّا تُلْبَسُوا إِلَّا عِفَافًا»^(٢)، ويقول
النبي صلى الله عليه وسلم : «لا يصوم أحد من
أمتي، ولا يصلي أحد من أمتي»^(٣)، لأن في حق
خروج عن العفة، لا في حق التوابع.

أما، من العبادات فكذلك الخفة، خفيفة
وإنما النية، لا ما قاله ابن عبد الحكم من أن النية من
أنه يجوز أن يتأخر عن الميت من يمس بعد ما دونه

من تعجيلات^(٤)
وعند الشافعية لا يجوز التعميم عن الميت في

الصلوات

أما صلاة الصوم، فما هم أقل من فاته شيء من
ربضات، ومات قبل ركعتي الصلوة، فلا شيء عليه
لأن لا بعدن نكحت ولا إثم عليه، أما إذا نكحت من
الصلوات، ولم يصم حتى مات، ففيه قولان، أحدهما
أنه لا يصح الصوم عنه، لأنه عداوة بدنية، فلا
تدخلها النية في حال الخفة، فكذلك بعد ركعتي
ويعمل الثاني : أنه يجوز أن يصوم وليه عنه، بل
يتب، خير، نصحيح، كذا انتهى صلى الله عليه
وسلم قال : «من أدته وعنه يوم صوم عنه وبه»^(٥)
وعند الرأي هو الأفضل، قال العسكري : «وتب أن
يكون هو المختار والمختار»^(٦)، والفرق بين الرأي
لصيام بسوء إذا لم يوجد^(٧).

وعند الخفاء لا يجوز النية عن الميت في الصلاة
أو الصيام، لأوجب بأن من أسرع إلى الصلاة
الشريعة وصوم رمضان - لأن هذه العبادات لا
تدبر، بل النية حال الحياة، بعد الموت كذلك، أما
ما أوجبه الإمام على نفسه بالغير من صلاة أو
صوم، فإن كان لم يستكمل من أصل الأمر، أو من
بشر صوم شهر معين ومات قبل بدونه، فلا شيء
عليه، قال أحمد بن حنبل : «أما ولا يفعل حتى مات شيء
لنبيه قبل شهر عنه، الحبيب من جباس»^(٨)، ومات

(١) ابن حنبل، ١٠٠، ١٠١، ١٠٢، ١٠٣، ١٠٤، ١٠٥، ١٠٦، ١٠٧، ١٠٨، ١٠٩، ١١٠، ١١١، ١١٢، ١١٣، ١١٤، ١١٥، ١١٦، ١١٧، ١١٨، ١١٩، ١٢٠، ١٢١، ١٢٢، ١٢٣، ١٢٤، ١٢٥، ١٢٦، ١٢٧، ١٢٨، ١٢٩، ١٣٠، ١٣١، ١٣٢، ١٣٣، ١٣٤، ١٣٥، ١٣٦، ١٣٧، ١٣٨، ١٣٩، ١٤٠، ١٤١، ١٤٢، ١٤٣، ١٤٤، ١٤٥، ١٤٦، ١٤٧، ١٤٨، ١٤٩، ١٥٠، ١٥١، ١٥٢، ١٥٣، ١٥٤، ١٥٥، ١٥٦، ١٥٧، ١٥٨، ١٥٩، ١٦٠، ١٦١، ١٦٢، ١٦٣، ١٦٤، ١٦٥، ١٦٦، ١٦٧، ١٦٨، ١٦٩، ١٧٠، ١٧١، ١٧٢، ١٧٣، ١٧٤، ١٧٥، ١٧٦، ١٧٧، ١٧٨، ١٧٩، ١٨٠، ١٨١، ١٨٢، ١٨٣، ١٨٤، ١٨٥، ١٨٦، ١٨٧، ١٨٨، ١٨٩، ١٩٠، ١٩١، ١٩٢، ١٩٣، ١٩٤، ١٩٥، ١٩٦، ١٩٧، ١٩٨، ١٩٩، ٢٠٠، ٢٠١، ٢٠٢، ٢٠٣، ٢٠٤، ٢٠٥، ٢٠٦، ٢٠٧، ٢٠٨، ٢٠٩، ٢١٠، ٢١١، ٢١٢، ٢١٣، ٢١٤، ٢١٥، ٢١٦، ٢١٧، ٢١٨، ٢١٩، ٢٢٠، ٢٢١، ٢٢٢، ٢٢٣، ٢٢٤، ٢٢٥، ٢٢٦، ٢٢٧، ٢٢٨، ٢٢٩، ٢٣٠، ٢٣١، ٢٣٢، ٢٣٣، ٢٣٤، ٢٣٥، ٢٣٦، ٢٣٧، ٢٣٨، ٢٣٩، ٢٤٠، ٢٤١، ٢٤٢، ٢٤٣، ٢٤٤، ٢٤٥، ٢٤٦، ٢٤٧، ٢٤٨، ٢٤٩، ٢٥٠، ٢٥١، ٢٥٢، ٢٥٣، ٢٥٤، ٢٥٥، ٢٥٦، ٢٥٧، ٢٥٨، ٢٥٩، ٢٦٠، ٢٦١، ٢٦٢، ٢٦٣، ٢٦٤، ٢٦٥، ٢٦٦، ٢٦٧، ٢٦٨، ٢٦٩، ٢٧٠، ٢٧١، ٢٧٢، ٢٧٣، ٢٧٤، ٢٧٥، ٢٧٦، ٢٧٧، ٢٧٨، ٢٧٩، ٢٨٠، ٢٨١، ٢٨٢، ٢٨٣، ٢٨٤، ٢٨٥، ٢٨٦، ٢٨٧، ٢٨٨، ٢٨٩، ٢٩٠، ٢٩١، ٢٩٢، ٢٩٣، ٢٩٤، ٢٩٥، ٢٩٦، ٢٩٧، ٢٩٨، ٢٩٩، ٣٠٠، ٣٠١، ٣٠٢، ٣٠٣، ٣٠٤، ٣٠٥، ٣٠٦، ٣٠٧، ٣٠٨، ٣٠٩، ٣١٠، ٣١١، ٣١٢، ٣١٣، ٣١٤، ٣١٥، ٣١٦، ٣١٧، ٣١٨، ٣١٩، ٣٢٠، ٣٢١، ٣٢٢، ٣٢٣، ٣٢٤، ٣٢٥، ٣٢٦، ٣٢٧، ٣٢٨، ٣٢٩، ٣٣٠، ٣٣١، ٣٣٢، ٣٣٣، ٣٣٤، ٣٣٥، ٣٣٦، ٣٣٧، ٣٣٨، ٣٣٩، ٣٤٠، ٣٤١، ٣٤٢، ٣٤٣، ٣٤٤، ٣٤٥، ٣٤٦، ٣٤٧، ٣٤٨، ٣٤٩، ٣٥٠، ٣٥١، ٣٥٢، ٣٥٣، ٣٥٤، ٣٥٥، ٣٥٦، ٣٥٧، ٣٥٨، ٣٥٩، ٣٦٠، ٣٦١، ٣٦٢، ٣٦٣، ٣٦٤، ٣٦٥، ٣٦٦، ٣٦٧، ٣٦٨، ٣٦٩، ٣٧٠، ٣٧١، ٣٧٢، ٣٧٣، ٣٧٤، ٣٧٥، ٣٧٦، ٣٧٧، ٣٧٨، ٣٧٩، ٣٨٠، ٣٨١، ٣٨٢، ٣٨٣، ٣٨٤، ٣٨٥، ٣٨٦، ٣٨٧، ٣٨٨، ٣٨٩، ٣٩٠، ٣٩١، ٣٩٢، ٣٩٣، ٣٩٤، ٣٩٥، ٣٩٦، ٣٩٧، ٣٩٨، ٣٩٩، ٤٠٠، ٤٠١، ٤٠٢، ٤٠٣، ٤٠٤، ٤٠٥، ٤٠٦، ٤٠٧، ٤٠٨، ٤٠٩، ٤١٠، ٤١١، ٤١٢، ٤١٣، ٤١٤، ٤١٥، ٤١٦، ٤١٧، ٤١٨، ٤١٩، ٤٢٠، ٤٢١، ٤٢٢، ٤٢٣، ٤٢٤، ٤٢٥، ٤٢٦، ٤٢٧، ٤٢٨، ٤٢٩، ٤٣٠، ٤٣١، ٤٣٢، ٤٣٣، ٤٣٤، ٤٣٥، ٤٣٦، ٤٣٧، ٤٣٨، ٤٣٩، ٤٤٠، ٤٤١، ٤٤٢، ٤٤٣، ٤٤٤، ٤٤٥، ٤٤٦، ٤٤٧، ٤٤٨، ٤٤٩، ٤٥٠، ٤٥١، ٤٥٢، ٤٥٣، ٤٥٤، ٤٥٥، ٤٥٦، ٤٥٧، ٤٥٨، ٤٥٩، ٤٦٠، ٤٦١، ٤٦٢، ٤٦٣، ٤٦٤، ٤٦٥، ٤٦٦، ٤٦٧، ٤٦٨، ٤٦٩، ٤٧٠، ٤٧١، ٤٧٢، ٤٧٣، ٤٧٤، ٤٧٥، ٤٧٦، ٤٧٧، ٤٧٨، ٤٧٩، ٤٨٠، ٤٨١، ٤٨٢، ٤٨٣، ٤٨٤، ٤٨٥، ٤٨٦، ٤٨٧، ٤٨٨، ٤٨٩، ٤٩٠، ٤٩١، ٤٩٢، ٤٩٣، ٤٩٤، ٤٩٥، ٤٩٦، ٤٩٧، ٤٩٨، ٤٩٩، ٥٠٠، ٥٠١، ٥٠٢، ٥٠٣، ٥٠٤، ٥٠٥، ٥٠٦، ٥٠٧، ٥٠٨، ٥٠٩، ٥١٠، ٥١١، ٥١٢، ٥١٣، ٥١٤، ٥١٥، ٥١٦، ٥١٧، ٥١٨، ٥١٩، ٥٢٠، ٥٢١، ٥٢٢، ٥٢٣، ٥٢٤، ٥٢٥، ٥٢٦، ٥٢٧، ٥٢٨، ٥٢٩، ٥٣٠، ٥٣١، ٥٣٢، ٥٣٣، ٥٣٤، ٥٣٥، ٥٣٦، ٥٣٧، ٥٣٨، ٥٣٩، ٥٤٠، ٥٤١، ٥٤٢، ٥٤٣، ٥٤٤، ٥٤٥، ٥٤٦، ٥٤٧، ٥٤٨، ٥٤٩، ٥٥٠، ٥٥١، ٥٥٢، ٥٥٣، ٥٥٤، ٥٥٥، ٥٥٦، ٥٥٧، ٥٥٨، ٥٥٩، ٥٦٠، ٥٦١، ٥٦٢، ٥٦٣، ٥٦٤، ٥٦٥، ٥٦٦، ٥٦٧، ٥٦٨، ٥٦٩، ٥٧٠، ٥٧١، ٥٧٢، ٥٧٣، ٥٧٤، ٥٧٥، ٥٧٦، ٥٧٧، ٥٧٨، ٥٧٩، ٥٨٠، ٥٨١، ٥٨٢، ٥٨٣، ٥٨٤، ٥٨٥، ٥٨٦، ٥٨٧، ٥٨٨، ٥٨٩، ٥٩٠، ٥٩١، ٥٩٢، ٥٩٣، ٥٩٤، ٥٩٥، ٥٩٦، ٥٩٧، ٥٩٨، ٥٩٩، ٦٠٠، ٦٠١، ٦٠٢، ٦٠٣، ٦٠٤، ٦٠٥، ٦٠٦، ٦٠٧، ٦٠٨، ٦٠٩، ٦١٠، ٦١١، ٦١٢، ٦١٣، ٦١٤، ٦١٥، ٦١٦، ٦١٧، ٦١٨، ٦١٩، ٦٢٠، ٦٢١، ٦٢٢، ٦٢٣، ٦٢٤، ٦٢٥، ٦٢٦، ٦٢٧، ٦٢٨، ٦٢٩، ٦٣٠، ٦٣١، ٦٣٢، ٦٣٣، ٦٣٤، ٦٣٥، ٦٣٦، ٦٣٧، ٦٣٨، ٦٣٩، ٦٤٠، ٦٤١، ٦٤٢، ٦٤٣، ٦٤٤، ٦٤٥، ٦٤٦، ٦٤٧، ٦٤٨، ٦٤٩، ٦٥٠، ٦٥١، ٦٥٢، ٦٥٣، ٦٥٤، ٦٥٥، ٦٥٦، ٦٥٧، ٦٥٨، ٦٥٩، ٦٦٠، ٦٦١، ٦٦٢، ٦٦٣، ٦٦٤، ٦٦٥، ٦٦٦، ٦٦٧، ٦٦٨، ٦٦٩، ٦٧٠، ٦٧١، ٦٧٢، ٦٧٣، ٦٧٤، ٦٧٥، ٦٧٦، ٦٧٧، ٦٧٨، ٦٧٩، ٦٨٠، ٦٨١، ٦٨٢، ٦٨٣، ٦٨٤، ٦٨٥، ٦٨٦، ٦٨٧، ٦٨٨، ٦٨٩، ٦٩٠، ٦٩١، ٦٩٢، ٦٩٣، ٦٩٤، ٦٩٥، ٦٩٦، ٦٩٧، ٦٩٨، ٦٩٩، ٧٠٠، ٧٠١، ٧٠٢، ٧٠٣، ٧٠٤، ٧٠٥، ٧٠٦، ٧٠٧، ٧٠٨، ٧٠٩، ٧١٠، ٧١١، ٧١٢، ٧١٣، ٧١٤، ٧١٥، ٧١٦، ٧١٧، ٧١٨، ٧١٩، ٧٢٠، ٧٢١، ٧٢٢، ٧٢٣، ٧٢٤، ٧٢٥، ٧٢٦، ٧٢٧، ٧٢٨، ٧٢٩، ٧٣٠، ٧٣١، ٧٣٢، ٧٣٣، ٧٣٤، ٧٣٥، ٧٣٦، ٧٣٧، ٧٣٨، ٧٣٩، ٧٤٠، ٧٤١، ٧٤٢، ٧٤٣، ٧٤٤، ٧٤٥، ٧٤٦، ٧٤٧، ٧٤٨، ٧٤٩، ٧٥٠، ٧٥١، ٧٥٢، ٧٥٣، ٧٥٤، ٧٥٥، ٧٥٦، ٧٥٧، ٧٥٨، ٧٥٩، ٧٦٠، ٧٦١، ٧٦٢، ٧٦٣، ٧٦٤، ٧٦٥، ٧٦٦، ٧٦٧، ٧٦٨، ٧٦٩، ٧٧٠، ٧٧١، ٧٧٢، ٧٧٣، ٧٧٤، ٧٧٥، ٧٧٦، ٧٧٧، ٧٧٨، ٧٧٩، ٧٨٠، ٧٨١، ٧٨٢، ٧٨٣، ٧٨٤، ٧٨٥، ٧٨٦، ٧٨٧، ٧٨٨، ٧٨٩، ٧٩٠، ٧٩١، ٧٩٢، ٧٩٣، ٧٩٤، ٧٩٥، ٧٩٦، ٧٩٧، ٧٩٨، ٧٩٩، ٨٠٠، ٨٠١، ٨٠٢، ٨٠٣، ٨٠٤، ٨٠٥، ٨٠٦، ٨٠٧، ٨٠٨، ٨٠٩، ٨١٠، ٨١١، ٨١٢، ٨١٣، ٨١٤، ٨١٥، ٨١٦، ٨١٧، ٨١٨، ٨١٩، ٨٢٠، ٨٢١، ٨٢٢، ٨٢٣، ٨٢٤، ٨٢٥، ٨٢٦، ٨٢٧، ٨٢٨، ٨٢٩، ٨٣٠، ٨٣١، ٨٣٢، ٨٣٣، ٨٣٤، ٨٣٥، ٨٣٦، ٨٣٧، ٨٣٨، ٨٣٩، ٨٤٠، ٨٤١، ٨٤٢، ٨٤٣، ٨٤٤، ٨٤٥، ٨٤٦، ٨٤٧، ٨٤٨، ٨٤٩، ٨٥٠، ٨٥١، ٨٥٢، ٨٥٣، ٨٥٤، ٨٥٥، ٨٥٦، ٨٥٧، ٨٥٨، ٨٥٩، ٨٦٠، ٨٦١، ٨٦٢، ٨٦٣، ٨٦٤، ٨٦٥، ٨٦٦، ٨٦٧، ٨٦٨، ٨٦٩، ٨٧٠، ٨٧١، ٨٧٢، ٨٧٣، ٨٧٤، ٨٧٥، ٨٧٦، ٨٧٧، ٨٧٨، ٨٧٩، ٨٨٠، ٨٨١، ٨٨٢، ٨٨٣، ٨٨٤، ٨٨٥، ٨٨٦، ٨٨٧، ٨٨٨، ٨٨٩، ٨٩٠، ٨٩١، ٨٩٢، ٨٩٣، ٨٩٤، ٨٩٥، ٨٩٦، ٨٩٧، ٨٩٨، ٨٩٩، ٩٠٠، ٩٠١، ٩٠٢، ٩٠٣، ٩٠٤، ٩٠٥، ٩٠٦، ٩٠٧، ٩٠٨، ٩٠٩، ٩١٠، ٩١١، ٩١٢، ٩١٣، ٩١٤، ٩١٥، ٩١٦، ٩١٧، ٩١٨، ٩١٩، ٩٢٠، ٩٢١، ٩٢٢، ٩٢٣، ٩٢٤، ٩٢٥، ٩٢٦، ٩٢٧، ٩٢٨، ٩٢٩، ٩٣٠، ٩٣١، ٩٣٢، ٩٣٣، ٩٣٤، ٩٣٥، ٩٣٦، ٩٣٧، ٩٣٨، ٩٣٩، ٩٤٠، ٩٤١، ٩٤٢، ٩٤٣، ٩٤٤، ٩٤٥، ٩٤٦، ٩٤٧، ٩٤٨، ٩٤٩، ٩٥٠، ٩٥١، ٩٥٢، ٩٥٣، ٩٥٤، ٩٥٥، ٩٥٦، ٩٥٧، ٩٥٨، ٩٥٩، ٩٦٠، ٩٦١، ٩٦٢، ٩٦٣، ٩٦٤، ٩٦٥، ٩٦٦، ٩٦٧، ٩٦٨، ٩٦٩، ٩٧٠، ٩٧١، ٩٧٢، ٩٧٣، ٩٧٤، ٩٧٥، ٩٧٦، ٩٧٧، ٩٧٨، ٩٧٩، ٩٨٠، ٩٨١، ٩٨٢، ٩٨٣، ٩٨٤، ٩٨٥، ٩٨٦، ٩٨٧، ٩٨٨، ٩٨٩، ٩٩٠، ٩٩١، ٩٩٢، ٩٩٣، ٩٩٤، ٩٩٥، ٩٩٦، ٩٩٧، ٩٩٨، ٩٩٩، ١٠٠٠، ١٠٠١، ١٠٠٢، ١٠٠٣، ١٠٠٤، ١٠٠٥، ١٠٠٦، ١٠٠٧، ١٠٠٨، ١٠٠٩، ١٠١٠، ١٠١١، ١٠١٢، ١٠١٣، ١٠١٤، ١٠١٥، ١٠١٦، ١٠١٧، ١٠١٨، ١٠١٩، ١٠٢٠، ١٠٢١، ١٠٢٢، ١٠٢٣، ١٠٢٤، ١٠٢٥، ١٠٢٦، ١٠٢٧، ١٠٢٨، ١٠٢٩، ١٠٣٠، ١٠٣١، ١٠٣٢، ١٠٣٣، ١٠٣٤، ١٠٣٥، ١٠٣٦، ١٠٣٧، ١٠٣٨، ١٠٣٩، ١٠٤٠، ١٠٤١، ١٠٤٢، ١٠٤٣، ١٠٤٤، ١٠٤٥، ١٠٤٦، ١٠٤٧، ١٠٤٨، ١٠٤٩، ١٠٥٠، ١٠٥١، ١٠٥٢، ١٠٥٣، ١٠٥٤، ١٠٥٥، ١٠٥٦، ١٠٥٧، ١٠٥٨، ١٠٥٩، ١٠٦٠، ١٠٦١، ١٠٦٢، ١٠٦٣، ١٠٦٤، ١٠٦٥، ١٠٦٦، ١٠٦٧، ١٠٦٨، ١٠٦٩، ١٠٧٠، ١٠٧١، ١٠٧٢، ١٠٧٣، ١٠٧٤، ١٠٧٥، ١٠٧٦، ١٠٧٧، ١٠٧٨، ١٠٧٩، ١٠٨٠، ١٠٨١، ١٠٨٢، ١٠٨٣، ١٠٨٤، ١٠٨٥، ١٠٨٦، ١٠٨٧، ١٠٨٨، ١٠٨٩، ١٠٩٠، ١٠٩١، ١٠٩٢، ١٠٩٣، ١٠٩٤، ١٠٩٥، ١٠٩٦، ١٠٩٧، ١٠٩٨، ١٠٩٩، ١١٠٠، ١١٠١، ١١٠٢، ١١٠٣، ١١٠٤، ١١٠٥، ١١٠٦، ١١٠٧، ١١٠٨، ١١٠٩، ١١١٠، ١١١١، ١١١٢، ١١١٣، ١١١٤، ١١١٥، ١١١٦، ١١١٧، ١١١٨، ١١١٩، ١١٢٠، ١١٢١، ١١٢٢، ١١٢٣، ١١٢٤، ١١٢٥، ١١٢٦، ١١٢٧، ١١٢٨، ١١٢٩، ١١٣٠، ١١٣١، ١١٣٢، ١١٣٣، ١١٣٤، ١١٣٥، ١١٣٦، ١١٣٧، ١١٣٨، ١١٣٩، ١١٤٠، ١١٤١، ١١٤٢، ١١٤٣، ١١٤٤، ١١٤٥، ١١٤٦، ١١٤٧، ١١٤٨، ١١٤٩، ١١٥٠، ١١٥١، ١١٥٢، ١١٥٣، ١١٥٤، ١١٥٥، ١١٥٦، ١١٥٧، ١١٥٨، ١١٥٩، ١١٦٠، ١١٦١، ١١٦٢، ١١٦٣، ١١٦٤، ١١٦٥، ١١٦٦، ١١٦٧، ١١٦٨، ١١٦٩، ١١٧٠، ١١٧١، ١١٧٢، ١١٧٣، ١١٧٤، ١١٧٥، ١١٧٦، ١١٧٧، ١١٧٨، ١١٧٩، ١١٨٠، ١١٨١، ١١٨٢، ١١٨٣، ١١٨٤، ١١٨٥، ١١٨٦، ١١٨٧، ١١٨٨، ١١٨٩، ١١٩٠، ١١٩١، ١١٩٢، ١١٩٣، ١١٩٤، ١١٩٥، ١١٩٦، ١١٩٧، ١١٩٨، ١١٩٩، ١٢٠٠، ١٢٠١، ١٢٠٢، ١٢٠٣، ١٢٠٤، ١٢٠٥، ١٢٠٦، ١٢٠٧، ١٢٠٨، ١٢٠٩، ١٢١٠، ١٢١١، ١٢١٢، ١٢١٣، ١٢١٤، ١٢١٥، ١٢١٦، ١٢١٧، ١٢١٨، ١٢١٩، ١٢٢٠، ١٢٢١، ١٢٢٢، ١٢٢٣، ١٢٢٤، ١٢٢٥، ١٢٢٦، ١٢٢٧، ١٢٢٨، ١٢٢٩، ١٢٣٠، ١٢٣١، ١٢٣٢، ١٢٣٣، ١٢٣٤، ١٢٣٥، ١٢٣٦، ١٢٣٧، ١٢٣٨، ١٢٣٩، ١٢٤٠، ١٢٤١، ١٢٤٢، ١٢٤٣، ١٢٤٤، ١٢٤٥، ١٢٤٦، ١٢٤٧، ١٢٤٨، ١٢٤٩، ١٢٥٠، ١٢٥١، ١٢٥٢، ١٢٥٣، ١٢٥٤، ١٢٥٥، ١٢٥٦، ١٢٥٧، ١٢٥٨، ١٢٥٩، ١٢٦٠، ١٢٦١، ١٢٦٢، ١٢٦٣، ١٢٦٤، ١٢٦٥، ١٢٦٦، ١٢٦٧، ١٢٦٨، ١٢٦٩، ١٢٧٠، ١٢٧١، ١٢٧٢، ١٢٧٣، ١٢٧٤، ١٢٧٥، ١٢٧٦، ١٢٧٧، ١٢٧٨، ١٢٧٩، ١٢٨٠، ١٢٨١، ١٢٨٢، ١٢٨٣، ١٢٨٤، ١٢٨٥، ١٢٨٦، ١٢٨٧، ١٢٨٨، ١٢٨٩، ١٢٩٠، ١٢٩١، ١٢٩٢، ١٢٩٣، ١٢٩٤، ١٢٩٥، ١٢٩٦، ١٢٩٧، ١٢٩٨، ١٢٩٩، ١٣٠٠، ١٣٠١، ١٣٠٢، ١٣٠٣، ١٣٠٤، ١٣٠٥، ١٣٠٦، ١٣٠٧، ١٣٠٨، ١٣٠٩، ١٣١٠، ١٣١١، ١٣١٢، ١٣١٣، ١٣١٤، ١٣١٥، ١٣١٦، ١٣١٧، ١٣١٨، ١٣١٩، ١٣٢٠، ١٣٢١، ١٣٢٢، ١٣٢٣، ١٣٢٤، ١٣٢٥، ١٣٢٦، ١٣٢٧، ١٣٢٨، ١٣٢٩، ١٣٣٠، ١٣٣١، ١٣٣٢، ١٣٣٣، ١٣٣٤، ١٣٣٥، ١٣٣٦، ١٣٣٧، ١٣٣٨، ١٣٣٩، ١٣٤٠، ١٣٤١، ١٣٤٢، ١٣٤٣، ١٣٤٤، ١٣٤٥، ١٣٤٦، ١٣٤٧، ١٣٤٨، ١٣٤٩، ١٣٥٠، ١٣٥١، ١٣٥٢، ١٣٥٣، ١٣٥٤، ١٣٥٥، ١٣٥٦، ١٣٥٧، ١٣٥٨، ١٣٥٩، ١٣٦٠، ١٣٦١، ١٣٦٢، ١٣٦٣، ١٣٦٤، ١٣٦٥، ١٣٦٦، ١٣٦٧، ١٣٦٨، ١٣٦٩، ١٣٧٠، ١٣٧١، ١٣٧٢، ١٣٧٣، ١٣٧٤، ١٣٧٥، ١٣٧٦، ١٣٧٧، ١٣٧٨، ١٣٧٩، ١٣٨٠، ١٣٨١، ١٣٨٢، ١٣٨٣، ١٣٨٤، ١٣٨٥، ١٣٨٦، ١٣٨٧، ١٣٨٨، ١٣٨٩، ١٣٩٠، ١٣٩١، ١٣٩٢، ١٣٩٣، ١٣٩٤، ١٣٩٥، ١٣٩٦، ١٣٩٧،

السبي صلى الله عليه وسلم : **لأنه فرحهم** . حج عن أبيك ^(١) .

وصبط العذر الذي نصح منه التوبة هو العجز الدائم إسن الثوث ، وذلك كالشيخ الغاني ولزمن والمر يفس الذي لا يرجي برؤفه ، فهو كذا إذا وجدوا مالا لهمه الامتنابة في الحج عنهم .

ومن أحج عن نفسه لعذر الدائم ، ثم زان العذر قس الموت ، فقد الحنفة لم يحج غيره عنه ، وعليه الحج ، لأن جواز الحج عن الغير ثبت بحلاف المعبس ، لضروره كعجز الذي لا يرجي زواله ، يستند الجوز ^(٢) .

وعند المنايعة يجري مسح القبر ، ويسقط عنه العرس ، لأنه أني عما أمر به فخرج من العهد ، كما نولم يسرا . لكن ذلك عقيد بما إذا عوفى بعد فراغ الدنس من الحج ، وبإذا عوفى قبل فراغ الدنس فاستثنى أن لا يحرمه الحج ، لأنه قدر على الأصل قبل تصام المين ، ويخص أن يحرمه ، وإن برأ قبل إحرام الدنس لم يحرمه بحال .

ولشاعبة قولان لإجراء وعدمه

والمراد من الذي يرجي زوال مرضه والحجوس ونحوه إذا أحج عنه فقد الحنفة هذا الحج عوفوف . إن مات المحجوج عنه وهو من يفس أو محجوس جاز الحج ، وإن زان المرض أو الحبس قبل الموت لم يحرم . وعند الحنابلة وفي قول الشافعية : ليس له أن

امرأة إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم قتلت : بإسبول الله إن أمي ماتت وعليها صوم نذر أوأصوه عنها ؟ قال : **أرايت لو كانت على أمك من تقصيتيه أنك لا يؤذي ذلك عدا ؟** قالت : نعم . قال : **فصومي عن أمك** . ^(١) **أرايت التوبة تدخل في العباد ، بحسب تحفظها ، وانفسخ أخذه** ، كما ، لأنه لم يجب بأصل الشيء . وفيه من الولي فعل ما عفى الميت عن قدر ما ذنبه ، وبدون إقراره ^(٢) .

١٩ — وقد خالف الفقهاء بالنسبة للحج باعتبار دافعه من جانب مالي وجانب ديني . **وأنالكه** — في الشهير عندهم — هم الذين يقولون بعدم حواز التوبة في الحج . **فحصة الفقه** ، فصح عندهم النيابة الحج ، لكنهم يقدرون ذلك بالعذر ، وهو العجز عن الحج بمرضه ، كما رواه إسن عيسى **«أن امرأة من عثم قالت : يا رسول الله إن فر يهذه الله عني عباده في الحظ أدركت أبي شيخا كبيرا لا يستطيع أن يثبت عني الترابشة فأحج عنه ؟** قال : نعم ^(١) . وفي حديث آخر قال لرجل : **«أرايت لو كان على أبيك دين ، فذنه بـ . . . ع ، قبل منك ؟** قال : نعم ، فقال

(١) حديث إسن عيسى : **«من مات امرأة . . . أمره ميتة** (١٩٠٠) حديث محمد بن عبد الوهاب (أوردوه) **«من مات من بعض**

اختلاف في أخته ١٩/٢٢ ما بعد من صحيح

(٢) شرح حسن الإراءات (١/١٦٠ ، ١٦١ ، ١٦٢ ، ١٦٣ ، ١٦٤ ، ١٦٥ ، ١٦٦ ، ١٦٧ ، ١٦٨ ، ١٦٩ ، ١٧٠ ، ١٧١ ، ١٧٢ ، ١٧٣ ، ١٧٤ ، ١٧٥ ، ١٧٦ ، ١٧٧ ، ١٧٨ ، ١٧٩ ، ١٨٠ ، ١٨١ ، ١٨٢ ، ١٨٣ ، ١٨٤ ، ١٨٥ ، ١٨٦ ، ١٨٧ ، ١٨٨ ، ١٨٩ ، ١٩٠ ، ١٩١ ، ١٩٢ ، ١٩٣ ، ١٩٤ ، ١٩٥ ، ١٩٦ ، ١٩٧ ، ١٩٨ ، ١٩٩ ، ٢٠٠ ، ٢٠١ ، ٢٠٢ ، ٢٠٣ ، ٢٠٤ ، ٢٠٥ ، ٢٠٦ ، ٢٠٧ ، ٢٠٨ ، ٢٠٩ ، ٢١٠ ، ٢١١ ، ٢١٢ ، ٢١٣ ، ٢١٤ ، ٢١٥ ، ٢١٦ ، ٢١٧ ، ٢١٨ ، ٢١٩ ، ٢٢٠ ، ٢٢١ ، ٢٢٢ ، ٢٢٣ ، ٢٢٤ ، ٢٢٥ ، ٢٢٦ ، ٢٢٧ ، ٢٢٨ ، ٢٢٩ ، ٢٣٠ ، ٢٣١ ، ٢٣٢ ، ٢٣٣ ، ٢٣٤ ، ٢٣٥ ، ٢٣٦ ، ٢٣٧ ، ٢٣٨ ، ٢٣٩ ، ٢٤٠ ، ٢٤١ ، ٢٤٢ ، ٢٤٣ ، ٢٤٤ ، ٢٤٥ ، ٢٤٦ ، ٢٤٧ ، ٢٤٨ ، ٢٤٩ ، ٢٥٠ ، ٢٥١ ، ٢٥٢ ، ٢٥٣ ، ٢٥٤ ، ٢٥٥ ، ٢٥٦ ، ٢٥٧ ، ٢٥٨ ، ٢٥٩ ، ٢٦٠ ، ٢٦١ ، ٢٦٢ ، ٢٦٣ ، ٢٦٤ ، ٢٦٥ ، ٢٦٦ ، ٢٦٧ ، ٢٦٨ ، ٢٦٩ ، ٢٧٠ ، ٢٧١ ، ٢٧٢ ، ٢٧٣ ، ٢٧٤ ، ٢٧٥ ، ٢٧٦ ، ٢٧٧ ، ٢٧٨ ، ٢٧٩ ، ٢٨٠ ، ٢٨١ ، ٢٨٢ ، ٢٨٣ ، ٢٨٤ ، ٢٨٥ ، ٢٨٦ ، ٢٨٧ ، ٢٨٨ ، ٢٨٩ ، ٢٩٠ ، ٢٩١ ، ٢٩٢ ، ٢٩٣ ، ٢٩٤ ، ٢٩٥ ، ٢٩٦ ، ٢٩٧ ، ٢٩٨ ، ٢٩٩ ، ٣٠٠ ، ٣٠١ ، ٣٠٢ ، ٣٠٣ ، ٣٠٤ ، ٣٠٥ ، ٣٠٦ ، ٣٠٧ ، ٣٠٨ ، ٣٠٩ ، ٣١٠ ، ٣١١ ، ٣١٢ ، ٣١٣ ، ٣١٤ ، ٣١٥ ، ٣١٦ ، ٣١٧ ، ٣١٨ ، ٣١٩ ، ٣٢٠ ، ٣٢١ ، ٣٢٢ ، ٣٢٣ ، ٣٢٤ ، ٣٢٥ ، ٣٢٦ ، ٣٢٧ ، ٣٢٨ ، ٣٢٩ ، ٣٣٠ ، ٣٣١ ، ٣٣٢ ، ٣٣٣ ، ٣٣٤ ، ٣٣٥ ، ٣٣٦ ، ٣٣٧ ، ٣٣٨ ، ٣٣٩ ، ٣٤٠ ، ٣٤١ ، ٣٤٢ ، ٣٤٣ ، ٣٤٤ ، ٣٤٥ ، ٣٤٦ ، ٣٤٧ ، ٣٤٨ ، ٣٤٩ ، ٣٥٠ ، ٣٥١ ، ٣٥٢ ، ٣٥٣ ، ٣٥٤ ، ٣٥٥ ، ٣٥٦ ، ٣٥٧ ، ٣٥٨ ، ٣٥٩ ، ٣٦٠ ، ٣٦١ ، ٣٦٢ ، ٣٦٣ ، ٣٦٤ ، ٣٦٥ ، ٣٦٦ ، ٣٦٧ ، ٣٦٨ ، ٣٦٩ ، ٣٧٠ ، ٣٧١ ، ٣٧٢ ، ٣٧٣ ، ٣٧٤ ، ٣٧٥ ، ٣٧٦ ، ٣٧٧ ، ٣٧٨ ، ٣٧٩ ، ٣٨٠ ، ٣٨١ ، ٣٨٢ ، ٣٨٣ ، ٣٨٤ ، ٣٨٥ ، ٣٨٦ ، ٣٨٧ ، ٣٨٨ ، ٣٨٩ ، ٣٩٠ ، ٣٩١ ، ٣٩٢ ، ٣٩٣ ، ٣٩٤ ، ٣٩٥ ، ٣٩٦ ، ٣٩٧ ، ٣٩٨ ، ٣٩٩ ، ٤٠٠ ، ٤٠١ ، ٤٠٢ ، ٤٠٣ ، ٤٠٤ ، ٤٠٥ ، ٤٠٦ ، ٤٠٧ ، ٤٠٨ ، ٤٠٩ ، ٤١٠ ، ٤١١ ، ٤١٢ ، ٤١٣ ، ٤١٤ ، ٤١٥ ، ٤١٦ ، ٤١٧ ، ٤١٨ ، ٤١٩ ، ٤٢٠ ، ٤٢١ ، ٤٢٢ ، ٤٢٣ ، ٤٢٤ ، ٤٢٥ ، ٤٢٦ ، ٤٢٧ ، ٤٢٨ ، ٤٢٩ ، ٤٣٠ ، ٤٣١ ، ٤٣٢ ، ٤٣٣ ، ٤٣٤ ، ٤٣٥ ، ٤٣٦ ، ٤٣٧ ، ٤٣٨ ، ٤٣٩ ، ٤٤٠ ، ٤٤١ ، ٤٤٢ ، ٤٤٣ ، ٤٤٤ ، ٤٤٥ ، ٤٤٦ ، ٤٤٧ ، ٤٤٨ ، ٤٤٩ ، ٤٥٠ ، ٤٥١ ، ٤٥٢ ، ٤٥٣ ، ٤٥٤ ، ٤٥٥ ، ٤٥٦ ، ٤٥٧ ، ٤٥٨ ، ٤٥٩ ، ٤٦٠ ، ٤٦١ ، ٤٦٢ ، ٤٦٣ ، ٤٦٤ ، ٤٦٥ ، ٤٦٦ ، ٤٦٧ ، ٤٦٨ ، ٤٦٩ ، ٤٧٠ ، ٤٧١ ، ٤٧٢ ، ٤٧٣ ، ٤٧٤ ، ٤٧٥ ، ٤٧٦ ، ٤٧٧ ، ٤٧٨ ، ٤٧٩ ، ٤٨٠ ، ٤٨١ ، ٤٨٢ ، ٤٨٣ ، ٤٨٤ ، ٤٨٥ ، ٤٨٦ ، ٤٨٧ ، ٤٨٨ ، ٤٨٩ ، ٤٩٠ ، ٤٩١ ، ٤٩٢ ، ٤٩٣ ، ٤٩٤ ، ٤٩٥ ، ٤٩٦ ، ٤٩٧ ، ٤٩٨ ، ٤٩٩ ، ٥٠٠ ، ٥٠١ ، ٥٠٢ ، ٥٠٣ ، ٥٠٤ ، ٥٠٥ ، ٥٠٦ ، ٥٠٧ ، ٥٠٨ ، ٥٠٩ ، ٥١٠ ، ٥١١ ، ٥١٢ ، ٥١٣ ، ٥١٤ ، ٥١٥ ، ٥١٦ ، ٥١٧ ، ٥١٨ ، ٥١٩ ، ٥٢٠ ، ٥٢١ ، ٥٢٢ ، ٥٢٣ ، ٥٢٤ ، ٥٢٥ ، ٥٢٦ ، ٥٢٧ ، ٥٢٨ ، ٥٢٩ ، ٥٣٠ ، ٥٣١ ، ٥٣٢ ، ٥٣٣ ، ٥٣٤ ، ٥٣٥ ، ٥٣٦ ، ٥٣٧ ، ٥٣٨ ، ٥٣٩ ، ٥٤٠ ، ٥٤١ ، ٥٤٢ ، ٥٤٣ ، ٥٤٤ ، ٥٤٥ ، ٥٤٦ ، ٥٤٧ ، ٥٤٨ ، ٥٤٩ ، ٥٥٠ ، ٥٥١ ، ٥٥٢ ، ٥٥٣ ، ٥٥٤ ، ٥٥٥ ، ٥٥٦ ، ٥٥٧ ، ٥٥٨ ، ٥٥٩ ، ٥٦٠ ، ٥٦١ ، ٥٦٢ ، ٥٦٣ ، ٥٦٤ ، ٥٦٥ ، ٥٦٦ ، ٥٦٧ ، ٥٦٨ ، ٥٦٩ ، ٥٧٠ ، ٥٧١ ، ٥٧٢ ، ٥٧٣ ، ٥٧٤ ، ٥٧٥ ، ٥٧٦ ، ٥٧٧ ، ٥٧٨ ، ٥٧٩ ، ٥٨٠ ، ٥٨١ ، ٥٨٢ ، ٥٨٣ ، ٥٨٤ ، ٥٨٥ ، ٥٨٦ ، ٥٨٧ ، ٥٨٨ ، ٥٨٩ ، ٥٩٠ ، ٥٩١ ، ٥٩٢ ، ٥٩٣ ، ٥٩٤ ، ٥٩٥ ، ٥٩٦ ، ٥٩٧ ، ٥٩٨ ، ٥٩٩ ، ٦٠٠ ، ٦٠١ ، ٦٠٢ ، ٦٠٣ ، ٦٠٤ ، ٦٠٥ ، ٦٠٦ ، ٦٠٧ ، ٦٠٨ ، ٦٠٩ ، ٦١٠ ، ٦١١ ، ٦١٢ ، ٦١٣ ، ٦١٤ ، ٦١٥ ، ٦١٦ ، ٦١٧ ، ٦١٨ ، ٦١٩ ، ٦٢٠ ، ٦٢١ ، ٦٢٢ ، ٦٢٣ ، ٦٢٤ ، ٦٢٥ ، ٦٢٦ ، ٦٢٧ ، ٦٢٨ ، ٦٢٩ ، ٦٣٠ ، ٦٣١ ، ٦٣٢ ، ٦٣٣ ، ٦٣٤ ، ٦٣٥ ، ٦٣٦ ، ٦٣٧ ، ٦٣٨ ، ٦٣٩ ، ٦٤٠ ، ٦٤١ ، ٦٤٢ ، ٦٤٣ ، ٦٤٤ ، ٦٤٥ ، ٦٤٦ ، ٦٤٧ ، ٦٤٨ ، ٦٤٩ ، ٦٥٠ ، ٦٥١ ، ٦٥٢ ، ٦٥٣ ، ٦٥٤ ، ٦٥٥ ، ٦٥٦ ، ٦٥٧ ، ٦٥٨ ، ٦٥٩ ، ٦٦٠ ، ٦٦١ ، ٦٦٢ ، ٦٦٣ ، ٦٦٤ ، ٦٦٥ ، ٦٦٦ ، ٦٦٧ ، ٦٦٨ ، ٦٦٩ ، ٦٧٠ ، ٦٧١ ، ٦٧٢ ، ٦٧٣ ، ٦٧٤ ، ٦٧٥ ، ٦٧٦ ، ٦٧٧ ، ٦٧٨ ، ٦٧٩ ، ٦٨٠ ، ٦٨١ ، ٦٨٢ ، ٦٨٣ ، ٦٨٤ ، ٦٨٥ ، ٦٨٦ ، ٦٨٧ ، ٦٨٨ ، ٦٨٩ ، ٦٩٠ ، ٦٩١ ، ٦٩٢ ، ٦٩٣ ، ٦٩٤ ، ٦٩٥ ، ٦٩٦ ، ٦٩٧ ، ٦٩٨ ، ٦٩٩ ، ٧٠٠ ، ٧٠١ ، ٧٠٢ ، ٧٠٣ ، ٧٠٤ ، ٧٠٥ ، ٧٠٦ ، ٧٠٧ ، ٧٠٨ ، ٧٠٩ ، ٧١٠ ، ٧١١ ، ٧١٢ ، ٧١٣ ، ٧١٤ ، ٧١٥ ، ٧١٦ ، ٧١٧ ، ٧١٨ ، ٧١٩ ، ٧٢٠ ، ٧٢١ ، ٧٢٢ ، ٧٢٣ ، ٧٢٤ ، ٧٢٥ ، ٧٢٦ ، ٧٢٧ ، ٧٢٨ ، ٧٢٩ ، ٧٣٠ ، ٧٣١ ، ٧٣٢ ، ٧٣٣ ، ٧٣٤ ، ٧٣٥ ، ٧٣٦ ، ٧٣٧ ، ٧٣٨ ، ٧٣٩ ، ٧٤٠ ، ٧٤١ ، ٧٤٢ ، ٧٤٣ ، ٧٤٤ ، ٧٤٥ ، ٧٤٦ ، ٧٤٧ ، ٧٤٨ ، ٧٤٩ ، ٧٥٠ ، ٧٥١ ، ٧٥٢ ، ٧٥٣ ، ٧٥٤ ، ٧٥٥ ، ٧٥٦ ، ٧٥٧ ، ٧٥٨ ، ٧٥٩ ، ٧٦٠ ، ٧٦١ ، ٧٦٢ ، ٧٦٣ ، ٧٦٤ ، ٧٦٥ ، ٧٦٦ ، ٧٦٧ ، ٧٦٨ ، ٧٦٩ ، ٧٧٠ ، ٧٧١ ، ٧٧٢ ، ٧٧٣ ، ٧٧٤ ، ٧٧٥ ، ٧٧٦ ، ٧٧٧ ، ٧٧٨ ، ٧٧٩ ، ٧٨٠ ، ٧٨١ ، ٧٨٢ ، ٧٨٣ ، ٧٨٤ ، ٧٨٥ ، ٧٨٦ ، ٧٨٧ ، ٧٨٨ ، ٧٨٩ ، ٧٩٠ ، ٧٩١ ، ٧٩٢ ، ٧٩٣ ، ٧٩٤ ، ٧٩٥ ، ٧٩٦ ، ٧٩٧ ، ٧٩٨ ، ٧٩٩ ، ٨٠٠ ، ٨٠١ ، ٨٠٢ ، ٨٠٣ ، ٨٠٤ ، ٨٠٥ ، ٨٠٦ ، ٨٠٧ ، ٨٠٨ ، ٨٠٩ ، ٨١٠ ، ٨١١ ، ٨١٢ ، ٨١٣ ، ٨١٤ ، ٨١٥ ، ٨١٦ ، ٨١٧ ، ٨١٨ ، ٨١٩ ، ٨٢٠ ، ٨٢١ ، ٨٢٢ ، ٨٢٣ ، ٨٢٤ ، ٨٢٥ ، ٨٢٦ ، ٨٢٧ ، ٨٢٨ ، ٨٢٩ ، ٨٣٠ ، ٨٣١ ، ٨٣٢ ، ٨٣٣ ، ٨٣٤ ، ٨٣٥ ، ٨٣٦ ، ٨٣٧ ، ٨٣٨ ، ٨٣٩ ، ٨٤٠ ، ٨٤١ ، ٨٤٢ ، ٨٤٣ ، ٨٤٤ ، ٨٤٥ ، ٨٤٦ ، ٨٤٧ ، ٨٤٨ ، ٨٤٩ ، ٨٥٠ ، ٨٥١ ، ٨٥٢ ، ٨٥٣ ، ٨٥٤ ، ٨٥٥ ، ٨٥٦ ، ٨٥٧ ، ٨٥٨ ، ٨٥٩ ، ٨٦٠ ، ٨٦١ ، ٨٦٢ ، ٨٦٣ ، ٨٦٤ ، ٨٦٥ ، ٨٦٦ ، ٨٦٧ ، ٨٦٨ ، ٨٦٩ ، ٨٧٠ ، ٨٧١ ، ٨٧٢ ، ٨٧٣ ، ٨٧٤ ، ٨٧٥ ، ٨٧٦ ، ٨٧٧ ، ٨٧٨ ، ٨٧٩ ، ٨٨٠ ، ٨٨١ ، ٨٨٢ ، ٨٨٣ ، ٨٨٤ ، ٨٨٥ ، ٨٨٦ ، ٨٨٧ ، ٨٨٨ ، ٨٨٩ ، ٨٩٠ ، ٨٩١ ، ٨٩٢ ، ٨٩٣ ، ٨٩٤ ، ٨٩٥ ، ٨٩٦ ، ٨٩٧ ، ٨٩٨ ، ٨٩٩ ، ٩٠٠ ، ٩٠١ ، ٩٠٢ ، ٩٠٣ ، ٩٠٤ ، ٩٠٥ ، ٩٠٦ ، ٩٠٧ ، ٩٠٨ ، ٩٠٩ ، ٩١٠ ، ٩١١ ، ٩١٢ ، ٩١٣ ، ٩١٤ ، ٩١٥ ، ٩١٦ ، ٩١٧ ، ٩١٨ ، ٩١٩ ، ٩٢٠ ، ٩٢١ ، ٩٢٢ ، ٩٢٣ ، ٩٢٤ ، ٩٢٥ ، ٩٢٦ ، ٩٢٧ ، ٩٢٨ ، ٩٢٩ ، ٩٣٠ ، ٩٣١ ، ٩٣٢ ، ٩٣٣ ، ٩٣٤ ، ٩٣٥ ، ٩٣٦ ، ٩٣٧ ، ٩٣٨ ، ٩٣٩ ، ٩٤٠ ، ٩٤١ ، ٩٤٢ ، ٩٤٣ ، ٩٤٤ ، ٩٤٥ ، ٩٤٦ ، ٩٤٧ ، ٩٤٨ ، ٩٤٩ ، ٩٥٠ ، ٩٥١ ، ٩٥٢ ، ٩٥٣ ، ٩٥٤ ، ٩٥٥ ، ٩٥٦ ، ٩٥٧ ، ٩٥٨ ، ٩٥٩ ، ٩٦٠ ، ٩٦١ ، ٩٦٢ ، ٩٦٣ ، ٩٦٤ ، ٩٦٥ ، ٩٦٦ ، ٩٦٧ ، ٩٦٨ ، ٩٦٩ ، ٩٧٠ ، ٩٧١ ، ٩٧٢ ، ٩٧٣ ، ٩٧٤ ، ٩٧٥ ، ٩٧٦ ، ٩٧٧ ، ٩٧٨ ، ٩٧٩ ، ٩٨٠ ، ٩٨١ ، ٩٨٢ ، ٩٨٣ ، ٩٨٤ ، ٩٨٥ ، ٩٨٦ ، ٩٨٧ ، ٩٨٨ ، ٩٨٩ ، ٩٩٠ ، ٩٩١ ، ٩٩٢ ، ٩٩٣ ، ٩٩٤ ، ٩٩٥ ، ٩٩٦ ، ٩٩٧ ، ٩٩٨ ، ٩٩٩ ، ١٠٠٠ ، ١٠٠١ ، ١٠٠٢ ، ١٠٠٣ ، ١٠٠٤ ، ١٠٠٥ ، ١٠٠٦ ، ١٠٠٧ ، ١٠٠٨ ، ١٠٠٩ ، ١٠١٠ ، ١٠١١ ، ١٠١٢ ، ١٠١٣ ، ١٠١٤ ، ١٠١٥ ، ١٠١٦ ، ١٠١٧ ، ١٠١٨ ، ١٠١٩ ، ١٠٢٠ ، ١٠٢١ ، ١٠٢٢ ، ١٠٢٣ ، ١٠٢٤ ، ١٠٢٥ ، ١٠٢٦ ، ١٠٢٧ ، ١٠٢٨ ، ١٠٢٩ ، ١٠٣٠ ، ١٠٣١ ، ١٠٣٢ ، ١٠٣٣ ، ١٠٣٤ ، ١٠٣٥ ، ١٠٣٦ ، ١٠٣٧ ، ١٠٣٨ ، ١٠٣٩ ، ١٠٤٠ ، ١٠٤١ ، ١٠٤٢ ، ١٠٤٣ ، ١٠٤٤ ، ١٠٤٥ ، ١٠٤٦ ، ١٠٤٧ ، ١٠٤٨ ، ١٠٤٩ ، ١٠٥٠ ، ١٠٥١ ، ١٠٥٢ ، ١٠٥٣ ، ١٠٥٤ ، ١٠٥٥ ، ١٠٥٦ ، ١٠٥٧ ، ١٠٥٨ ، ١٠٥٩ ، ١٠٦٠ ، ١٠٦١ ، ١٠٦٢ ، ١٠٦٣ ، ١٠٦٤ ، ١٠٦٥ ، ١٠٦٦ ، ١٠٦٧ ، ١٠٦٨ ، ١٠٦٩ ، ١٠٧٠ ، ١٠٧١ ، ١٠٧٢ ، ١٠٧٣ ، ١٠٧٤ ، ١٠٧٥ ، ١٠٧٦ ، ١٠٧٧ ، ١٠٧٨ ، ١٠٧٩ ، ١٠٨٠ ، ١٠٨١ ، ١٠٨٢ ، ١٠٨٣ ، ١٠٨٤ ، ١٠٨٥ ، ١٠٨٦ ، ١٠٨٧ ، ١٠٨٨ ، ١٠٨٩ ، ١٠٩٠ ، ١٠٩١ ، ١٠٩٢ ، ١٠٩٣ ، ١٠٩٤ ، ١٠٩٥ ، ١٠٩٦ ، ١٠٩٧ ، ١٠٩٨ ، ١٠٩٩ ، ١١٠٠ ، ١١٠١ ، ١١٠٢ ، ١١٠٣ ، ١١٠٤ ، ١١٠٥ ، ١١٠٦ ، ١١٠٧ ، ١١٠٨ ، ١١٠٩ ، ١١١٠ ، ١١١١ ، ١١١٢ ، ١١١٣ ، ١١١٤ ، ١١١٥ ، ١١١٦ ، ١١١٧ ، ١١١٨ ، ١١١٩ ، ١١٢٠ ، ١١٢١ ، ١١٢٢ ، ١١٢٣ ، ١١٢٤ ، ١١٢٥ ، ١١٢٦ ، ١١٢٧ ، ١١٢٨ ، ١١٢٩ ، ١١٣٠ ، ١١٣١ ، ١١٣٢ ، ١١٣٣ ، ١١٣٤ ، ١١٣٥ ، ١١٣٦ ، ١١٣٧ ، ١١٣٨ ، ١١٣٩ ، ١١٤٠ ، ١١٤١ ، ١١٤٢ ، ١١٤٣ ، ١١٤٤ ، ١١٤٥ ، ١١٤٦ ، ١١٤٧ ، ١١٤٨ ، ١١٤٩ ، ١١٥٠ ، ١١٥١ ، ١١٥٢ ، ١١٥٣ ، ١١٥٤ ، ١١٥٥ ، ١١٥٦ ، ١١٥٧ ، ١١٥٨ ، ١١٥٩ ، ١١٦٠ ، ١١٦١ ، ١١٦٢ ، ١١٦٣ ، ١١٦٤ ، ١١٦٥ ، ١١٦٦ ، ١١٦٧ ، ١١٦٨ ، ١١٦٩ ، ١١٧٠ ، ١١٧١ ، ١١٧٢ ، ١١٧٣ ، ١١٧٤ ، ١١٧٥ ، ١١٧٦ ، ١١٧٧ ، ١١٧٨ ، ١١٧٩ ، ١١٨٠ ، ١١٨١ ، ١١٨٢ ، ١١٨٣ ، ١١٨٤ ، ١١٨٥ ، ١١٨٦ ، ١١٨٧ ، ١١٨٨ ، ١١٨٩ ، ١١٩٠ ، ١١٩١ ، ١١٩٢ ، ١١٩٣ ، ١١٩٤ ، ١١٩٥ ، ١١٩٦ ، ١١٩٧ ، ١١٩٨ ، ١١٩٩ ، ١٢٠٠ ، ١٢٠١ ، ١٢٠٢ ، ١٢٠٣ ، ١٢٠٤ ، ١٢٠٥ ، ١٢٠٦ ، ١٢٠٧ ، ١٢٠٨ ، ١٢٠٩ ، ١٢١٠ ، ١٢١١ ، ١٢١٢ ، ١٢١٣ ، ١٢١٤ ، ١٢١٥ ، ١٢١٦ ، ١٢١٧ ، ١٢١٨ ، ١٢١٩ ، ١٢٢٠ ، ١٢٢١ ، ١٢٢٢ ، ١٢٢٣ ، ١٢٢٤ ، ١٢٢٥ ، ١٢٢٦ ، ١٢٢٧ ، ١٢٢٨ ، ١٢٢٩ ، ١٢٣٠ ، ١٢٣١ ، ١٢٣٢ ، ١٢٣٣ ، ١٢٣٤ ، ١٢٣٥ ، ١٢٣٦ ، ١٢٣٧ ، ١٢٣٨ ، ١٢٣٩ ، ١٢٤٠ ، ١٢٤١ ، ١٢٤٢ ، ١٢٤٣ ، ١٢٤٤ ، ١٢٤٥ ، ١٢٤٦ ، ١٢٤٧ ، ١٢٤٨ ، ١٢٤٩ ، ١٢٥٠ ، ١٢٥١ ، ١٢٥٢ ، ١٢٥٣ ، ١٢٥٤ ، ١٢٥٥ ، ١٢٥٦ ، ١٢٥٧ ، ١٢٥٨ ، ١٢٥٩ ، ١٢٦٠ ، ١٢٦١ ، ١٢٦٢ ، ١٢٦٣ ، ١٢٦٤ ، ١٢٦٥ ، ١٢٦٦ ، ١٢٦٧ ، ١٢٦٨ ، ١٢٦٩ ، ١٢٧٠ ، ١٢٧١ ، ١٢٧٢ ، ١٢٧٣ ، ١٢٧٤ ، ١٢٧٥ ، ١٢٧٦ ، ١٢٧٧ ، ١٢٧٨ ، ١٢٧٩ ، ١٢٨٠ ، ١٢٨١ ، ١٢٨٢ ، ١٢٨٣ ، ١٢٨٤ ، ١٢٨٥ ، ١٢٨٦ ، ١٢٨٧ ، ١٢٨٨ ، ١٢٨٩ ، ١٢٩٠ ، ١٢٩١ ، ١٢٩٢ ، ١٢٩٣ ، ١٢٩٤ ، ١٢٩٥ ، ١٢٩٦ ، ١٢٩٧ ، ١٢٩٨ ، ١٢٩٩ ، ١٣٠٠ ، ١٣٠١ ، ١٣٠٢ ، ١٣٠٣ ، ١٣٠٤ ، ١٣٠٥ ، ١٣٠٦ ، ١٣٠٧ ، ١٣٠٨ ، ١٣٠٩ ، ١٣١٠ ، ١٣١١ ، ١٣١٢ ، ١٣١٣ ، ١٣١٤ ، ١٣١٥ ، ١٣١٦ ، ١٣١٧ ، ١٣١٨ ، ١٣١٩ ، ١٣٢٠ ، ١٣٢١ ، ١٣٢٢ ، ١٣٢٣ ، ١٣٢٤ ، ١٣٢٥ ، ١٣٢٦ ، ١٣٢٧ ، ١٣٢٨ ، ١٣٢٩ ، ١٣٣٠ ، ١٣٣١ ، ١٣٣٢ ، ١٣٣٣ ، ١٣٣٤ ، ١٣٣٥ ، ١٣٣٦ ، ١٣٣٧ ، ١٣٣٨ ، ١٣٣٩ ، ١٣٤٠ ، ١٣٤١ ، ١٣٤٢ ، ١٣٤٣ ، ١٣٤٤ ، ١٣٤٥ ، ١٣٤٦ ، ١٣٤٧ ، ١٣٤٨ ، ١٣٤٩ ، ١٣٥٠ ، ١٣٥١ ، ١٣٥٢ ، ١٣٥٣ ، ١٣٥٤ ، ١٣٥٥ ، ١٣٥٦ ، ١٣٥٧ ، ١٣٥٨ ، ١٣٥٩ ، ١٣٦٠ ، ١٣٦١ ، ١٣٦٢ ، ١٣٦٣ ، ١٣٦٤ ، ١٣٦٥ ، ١٣٦٦ ، ١٣٦٧ ، ١٣٦٨ ، ١٣٦٩ ، ١٣٧٠ ، ١٣٧١ ، ١٣٧٢ ، ١٣٧٣ ، ١٣٧٤ ، ١٣٧٥ ، ١٣٧٦ ، ١٣٧٧ ، ١٣٧٨ ، ١٣٧٩ ، ١٣٨٠ ، ١٣٨١ ، ١٣٨٢ ، ١٣٨٣ ، ١٣٨٤ ، ١٣٨٥ ، ١٣٨٦ ، ١٣٨٧ ، ١٣٨٨ ، ١٣٨٩ ، ١٣٩٠ ، ١٣٩١ ، ١٣٩٢ ، ١٣٩٣ ، ١٣٩٤ ، ١٣٩٥ ، ١٣٩٦ ، ١٣٩٧ ، ١٣٩٨ ، ١٣٩٩ ، ١٤٠٠ ، ١٤٠١ ، ١٤٠٢ ، ١٤٠٣ ، ١٤٠٤ ، ١٤٠٥ ، ١٤٠٦ ، ١٤٠٧ ، ١٤٠٨ ، ١٤٠٩ ، ١٤١٠ ، ١٤١١ ، ١٤١٢ ، ١٤١٣ ، ١٤١٤ ، ١٤١٥ ، ١٤١٦ ، ١٤١٧ ، ١٤١٨ ، ١٤١٩ ، ١٤٢٠ ، ١٤٢١ ، ١٤٢٢ ، ١٤٢٣ ، ١٤٢٤ ، ١٤٢٥ ، ١٤٢٦ ، ١٤٢٧ ، ١٤٢٨ ، ١٤٢٩ ، ١٤٣٠ ، ١٤٣١ ، ١٤٣٢ ، ١٤٣٣ ، ١٤٣٤ ، ١٤٣٥ ، ١٤٣٦ ، ١٤٣٧ ، ١٤٣٨ ، ١٤٣٩ ، ١٤٤٠ ، ١٤٤١ ، ١٤٤

حازت النيابة في ظلها. وتكره الاستنابة في التطوع عند المالكية. (١)

١٨ - وما صرحنا هو بالنسبة لمحيي. أما أنت فعدت الخنابلة والشافعية: من مات قبل أن يتكلم من أداء الحج مسقط فرضه، ولا يجب القضاء عنه، وإن مات بعد التمكن من الأداء ولم يؤد لم يسقط الفرض، ويجب القضاء من تركته، كما روى يونس قال: «أثبت النبي صلى الله عليه وسلم امرأة فقالت: يا رسول الله إن أمي ماتت، ولم تخرج فقال لها النبي صلى الله عليه وسلم: حجني عن أمك»، (٢) ولأنه حتى يدخله النيابة حال طيافه، فلم يسقط بالموت، كحديث آدمي، ومثل ذلك الحج المنشور، كما روى ابن عباس قال: «أتى رجل النبي صلى الله عليه وسلم، فقال له: إن أختي توفيت أن تحج، وأنها مائتة، ففعلت النبي صلى الله عليه وسلم: لو كان عليها دين أكنت قضيه؟ قال: نعم. قال: فاقض الله فهو شق بالقضاء». (٣)

وعند الحنفية والمالكية: من مات ولم يحج فلا يجبه الحج عنه، إلا أن يوصى بذلك، فإذا وصى فحج من تركته.

وإذا لم يوصى بالحج عنه، فخير أنوارث بالحج بنفسه، أو بالإجحاج عنه رجلاً جاز، ولكن مع الكراهة عند المالكية. (٤)

يستحب أصلاً، لأنه لم يأس من الحج بنفسه، فلا تجوز فيه النيابة كالصحيح، فإن خالف وأحج عن نفسه، لم يجزئه ويولم براء، لأنه يرجو القدرة على الحج بنفسه فلم يمكن له الاستنابة، وعليه أن يحج عن نفسه مرة أخرى، وفي القول الثاني للشافعية أنه يجزئه إذا مات، لأنه لا مات ثبوت أنه كان مأموماً منه. (٥)

والمشهور عند المالكية أنه لا تجوز النيابة في الحج مطلقاً. ونزل تصح لباية في الحج لغير المستطيع، قال الباجي: تجوز النيابة للمستعوض كالزمن والمهرم. وقال أشهب: إن أجز صحيح من يحج عنه لزمه بخلاف. (٦)

وسواء قيسام في انه هب حج الفريضة وحج التذر. والمعمرة في ذلك كالخج. (٧)

١٧ - أما بالنسبة لحج التطوع فعند الحنفية تجوز فيه الاستنابة بغير وبدون عذر، وعند المالكية إن كان فعذر جاز وإن كان لغير عذر فله رويان: أحدهما يجوز، لأنها حجة لا تلزمه بنفسه، فبما أن يستحب فيها كالمعصوب، والرواية الثانية لا يجوز، لأنه قادر على الحج بنفسه، فلم يجز أن يستحب فيه كالمعصوب، وللشافعية قولان فيها إذا كان بغير: أحدهما لا يجوز، لأنه غير مضطر إلى الاستنابة فيه، فلم تجز الاستنابة فيه كالصحيح، والثاني يجزئه، وهو الصحيح، لأن كل عبادة جازت النيابة في فرضها

(١) ابن عبد البر ٥١٥/٢، ٥١٦/٢، والتميم، ٢٣٠/٢، ولقد

١١٦/٢، ومع: لمثل ١١٦/٢

(٢) أخرجه مسلم ٨١٥/٢، طه في الحج.

(٣) حديث: «إن أختي توفيت، ففعلت النبي صلى الله عليه وسلم: لو كان عليها دين أكنت قضيه؟ قال: نعم. قال: فاقض الله فهو شق بالقضاء». (٣)

ط محمد علي صحيح.

(٤) ابن عبد البر ٥١٥/٢، ٥١٦/٢، والتميم، ٢٣٠/٢، ولقد

(١) المنهاج ٢٢٤/٢، ٢٣٠، والهدى ٢٢٤/٢، ومنه الخج ٢٢٤/٢.

(٢) مع ابن أبي ٤١٦/٢، ٤٢٠، والتميم ١١٦/٢، ١١٧/٢.

(٣) مع ابن أبي ٤١٦/٢، ٤٢٠، وابن عبد البر ٢١٤/٢، ٢١٥/٢.

ومنه الخج ٢٢٤/٢، ٢٢٥/٢، ولقي ٢٢٤/٢، وما، ٢٢٤/٢.

خفية ولا تكتفى : تعفى إلى الزوال، وبعد الطهارة إلى الصبح، وعند الشفعية تعفى أبداً (١).

وهذا في الجلسة، وبغير تفصيل ذلك في مكان آخر (ر: هـ). قضاء.

٢٢ - وما شرح فيه من السفل المطلق فإنه يجب إتمامه، وإذا فسد بقض، وهذا عند الحنيفة والمالكية. وبعد أحالة والشافعية يستحب الإتمام ولا يجب، كما أنه يستحب القضاء إلا في نطق الحج والعمرة فيجب إتمامها إذا شرع فيها (٢).

الإمناع عن الأدلة :

٢٣ - العبادات الواجبة وسواها شيئاً أو كفاً شيئاً كالتصلاة والصيام والزكاة والحج وإحرامها وصلاة الجنترة، غير من أراضى الإسلام ومعلوم من الدين بالضرورة، وقد ورد الأمر به في كثير من آيات القرآن الكريم، ومن ذلك قوله تعالى : (وَأَتِمُّوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ) (٣) وقوله تعالى : (كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِتَالُ) (٤) وقوله النبي صلى الله عليه وسلم : لا يبيس لأسلام على خمس : شهادة أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله، وإقام الصلاة وإيتاء الزكاة، والحج، وصوم رمضان (٥) وهذه العبادات يجب على كل مكلف أدائها عنى الصفة التي ورد

واجب عند أبي حنيفة، والواجب ملحق بالعرض في سن العمل (٦).

وعند أحمد بن حنبل قال الإمام أحمد : لم يبيح الله أن يفتي صلى الله عليه وسلم قضى شيئاً من المنطق إلا ركعتي الفجر والركعتين بعد العصر، وقال القاضي ومعه الأصحاب : لا يقضى إلا ركعتا الفجر وركعتا الظهر. وقال ابن حامد : قضى جميع السنن ثم واتب، لأن النبي صلى الله عليه وسلم قضى بعضها وسننا النبي عليه، وفي شرح منتهى الإرادات : يحسن قضاء الرواتب إلا ما فات مع عرض وكثر فأوى تركه، إلا أنه جبر، فيقضى مطلقاً بما كلفها.

والشافعية قولان : أحدهما أن السن الرتبة لا تقضى، لأنها صلاة نص، فلم تقض، كصلاة الكسوف والاستسقاء، والثاني تقضى (٧) لقوله صلى الله عليه وسلم : «من نام عن صلاة أو نسيها قبلها» إذا ذكرها (٨).

٢٩ - وأما قضاء سنة الفجر إذا فاتت فعند الحنيفة لا تقضى إلا إذا فاتت مع الفجر، وإذا فاتت وحدها فلا تقضى. وعند جمهور الفقهاء تقضى سواء فاتت وحدها أو مع الفجر.

واستثنى في الوقت الذي يتد إلى القضاء، فعد.

(١) ابن عابد بن أبي (١٧١/١) وما أجمع (٢١/١) وأجمع شرح

المهدي (١٠٠/١) ط السبعين المجلد (٢٢/١)

(٢) المده (١٧٨/١) من عابد (١٧٨/١) المده (١٧٨/١)

وسنن الأرواح (١٧٨/١) المده (١٧٨/١)

(٣) سورة البقرة (٢١)

(٤) سورة البقرة (٢١)

(٥) أخرجه البخاري (١٠٠/١) ط عبد علي صحيح، وسنن

أحمد (١٧٨/١) شرح في الفقه (١٧٨/١) تعين محمد عبد الله.

(٦) ب. المده (١٧٨/١) شرح المده (١٧٨/١) والدرر

(٧/١)

(٨) المده (١٧٨/١) وسنن الأرواح (١٧٨/١) المده (١٧٨/١)

(٩) ذكره بعد الصلاة من سنن المده (١٧٨/١) ط. كس

الحديث (١٧٨/١) ط. كس (١٧٨/١) ط. كس (١٧٨/١) ط. كس

ذكرها (١٧٨/١) ط. كس (١٧٨/١) ط. كس (١٧٨/١) ط. كس

والسنة (١٧٨/١) ط. كس (١٧٨/١) ط. كس (١٧٨/١) ط. كس

فقد سمت عليه إبل من إبل الصدقة فأمر بها ورفع ثمن
بشقي الرجل بكمه، فرجع إليه رفع فقال: لم أجد
فيها إلا خياراً رديئاً فقال: أعطه إياه، إن غدا
انظر أحسنهم قضاء»^(١).

ومن طوبى بالأداء ببدل آخر مما لا حل له ولا
مؤونة وجب الأداء.^(٢)

ما يقوم مقام الأداء:

٣٩ - إذا أدى المدين ماعليه بالصفة الواجبة سقط
عنه الدين، وبرئت ذمته، ويقوم مقام الأداء في
إسقاط الدين وسرقة الذمة إيراد صاحب الدين
للمدين ثما عليه أو هبته له أو تصدقه به عليه، كذلك
يقوم مقام الأداء من حيث الحملة الحوالة بالدين أو
التفويض، أو انقضاء الذمة أو الصلح أو تعيين العبد
نفسه في بدل الكدبة، وذلك كله بالمشروط الخاصة
أي ذكرها اغفهاها لكل حالة من ضرورة القول أو
عدمه، وفيما يجوز فيه من الدين وما لا يجوز وغير ذلك
من الشروط.^(٣)
و ينظر التفصيل في ذلك في (إيراء، دين،
حوالة، هبة، الخ).

وفد يصح المزج حداً فيجب أدؤه على المور
وذلك بالردة أو الموت أو بالتفليس.^(٤)
والتفليس تفصيلات كثيرة في ذلك نظري
(دين، أجل، إفلاس).

كيفية أداء الدين:

٣٦ - الأداء هو تسليم الحق لتعقله، وتسليم الحق
في الدينون إما يكون بأدائه، لأنه لا طريق لأداء
الدينون سوى هذا، وهذا كان للمقبوض في الصرف
والسلم حكم عين الحق إذ لو لم يكن كذلك لصار
استدلالاً بدين انصرف وأولى مال السلم والمسلم فيه
قبل التقضى وهو سرام، وكذا نه حكم عين الحق في
غير الصرف والسلم، فدلل أنه يجوز تسليم الحق على
التفليس، ولو كان غير حقه لم يجوز عليه، وفيما لا مثل
له مما تعلق بالذمة تجب القيمة كما في التصب
والتفويضات. وقيل إنه في الفرض إذا تعدل الثل فإنه
يجب رد المثل في الخلفة والصورة، لحديث أبي رافع
أن النبي صلى الله عليه وسلم أمره أن يقضي البكر
ساجكراً، ولأن ماثلث في الذمة يعقد السلم ثبت بعقد
القرض قياساً على ماكه مثل.^(٥)

ويجوز الأداء بالأفضل إذا كان بدون شرط، لأن
النبي صلى الله عليه وسلم «استخلف من رجل مكرراً

(١) حديث: «استخلف من رجل...» أخرجه مسلم ٢٩١/٣.

متفق عليه عند قراره، نادى. وهذا خطأ. وهو الصحيح
عنه من حديث أبي هريرة (المتفق عليه ٢٩١/٣).

(٢) المدائج ٣٩٥/٥، والمعجم ٣٥٦/٤، والسنن ١٢٤/٣،
واللهب ٢١١/١.

(٣) من حديثين ٥٤١/١، ١٤، ١٢٢٢، والفتح ١١٦/١،
١٥، ٧٥٩/٧، شرح الصغرى ١٢٨/١، واللهب ١٥٥/١.

واللهب ١٩٥/١، ٥٧٧/١، وما بعدها إلى ٦٠٠.

(٤) الشرح ٢٩٥/٣، والقواعد والعروة الأخرى ص ١٥٤ وابن

ماينين ٩٢، والله ٣١١/١، ومنع إيجاز ١١٢/٣،
والخطار ٣٩/٤، وكفاية العالم ١٢٨/٤، والمحي ٢٥٦/٤.

(٥) كشيء الأسرار ١٦٠/١، والتشويخ ١٦٥/١، والبدائع
١٥٠/١، ٣٩٥، ٣٦٦، والمحي ١٢٥/١، والسنن ٢٢٦/٣.

واللهب ٣١١/١.

وما ينبغي أن يشي عنه. وكذلك قالوا: «آداب الاستنجاء»^(١)، و«آداب الصلاة»^(٢). وعرف بعضهم بقوله: «الأدب»: وضع الأشياء موضعها^(٣).

أداة

أنظر: آلة

أدب

التعريف:

ج - وقد يطلق بعض الفقهاء كلمة «آداب» على كل ما هو مطلوب سواء أكان متدوياً أم واجباً^(١). ولذلك يزعمون فقالوا: «آداب الخلاء والاستنجاء» وأنشأ في هذا الباب ما هو مندوب وما هو واجب، وفأشوا. إن المراد بكلمة «آداب» هو كل ما هو مطلوب.

١ - أصل معنى كلمة «أدب» في اللغة: «الجمع»^(٢)، ومنه: «الأدب» بمعنى الظرف وحسن تناول^(٣)، تسمى أدباً لأنه يأدب - أي يجمع - الناس إلى الحماد^(٤).

د - ويطلق الفقهاء أحياناً (الأدب) على الزجر والتأديب بمعنى التنزيه (ر: تنزيه).

ولا يخرج المعنى الاصطلاحي عند الفقهاء من المعنى اللغوي، فللأدب عند الفقهاء والأصوليين عدة إطلاقات:

أ - قال النكاح بن الهمام: «الأدب: الحصن الحسنة»^(٥)، ولذلك يؤمنون فقالوا: «أدب القاضي»، وتكلموا في هذا الباب عما ينبغي للقاضي أن يفعله

(١) تسمى السنة لأحد من قاض، مادة (أدب).

(٢) القاموس المحيط، مادة (أدب).

(٣) لسان العرب، مادة (أدب).

(٤) فتح الباعث، ١٥٣/١، طبع بولاق سنة ١٣١٤ هـ، وإبطل الحر «تراث» ٢٧٧/١، طبع الطبعة الثانية، وحاشية ابن عسدي

١٦٣/٥

(١) حاشية المتعارفين على مرآة العلام من ١١، طبع الطبعة الثانية، الطبعة سنة ١٣١٣ هـ.

(٢) شرح تيسار لاس ميثاق وحواشيه من ٥٨٨، طبع الطبعة الثالثة سنة ١٣١٥ هـ، وفتح الباعث شرح التيسار، ٩٦/٥، طبع مطبعة الشريعة الإسلامية سنة ١٣٥٥ هـ، والفتاوى البربرية.

(٣) حاشية المتعارفين مقدمة ٢٥١، طبع حواشيه سنة ١٣١٠ هـ، وحاشية المجلد ٣٨١، طبع مطبعة الشريعة الإسلامية.

(٤) حاشية المتعارفين على مرآة العلام من ١١ - ١٢.

(٥) لسان العرب، حاشية تنزيه على صبح الطلاب ١/١، ٣١٩.

طبع المكتب الإسلامي في بيروت سنة ١٣١٠ هـ.

ذهب المحتبة^(١)، وهو قول للحنابلة،^(٢)
الإنهاء المذكور. وهو للمالكية، فإنه قال: إذا
استوفيت الحاجة في كل البلد فإن الإمام يبدأ من
جبي فهم المال حتى يمتدوا على سنة، ثم ينقل ما فضل
لغيرهم وموقع لنواب المسلمين، فإن كان غير
فقراء النبلة أكثر حاجة فإن الإمام يصرف الفضل
لأهل البلد الذي جبي فهم المال ثم ينقل الأكثر
لغيرهم.^(٣)

ادخار الأفراد :

٥ - الأموال في يد الأفراد إما أن تكون لأهل من
النصب، أو أكثر، فإن كانت أكثر من النصاب فإذا
أن تكون قد أديت زكاتها أو لم تؤد، فإن أديت
زكاتها فإن أن تكون زائد على حاجاته الأصلية أو
غير زائدة عن حاجاته الأصلية.

٦ - فإن كانت الأموال التي في يد المرد دون
النصاب حل ادخارها؛^(٤) لأن مادون النصاب
قليل، والمرد لا يستحي من ادخاره القليل ولا تقوم
حاجاته بغيره.

٧ - وإن كانت أكثر من النصاب، ومما حل
يؤدى زكاتها، فهو ديار حرام، وهو اكتساب
بالانصاف.^(٥) قال عمر بن الخطاب رضي الله عنه :

ذلك فضل أخلاء الراشدين ومبادئ الشريعة، أما
فعل الخلفاء الراشدين. فقد روى ذلك عن عمر
وعمر، وصحبها بيب المال. قال عمر بن الخطاب
لعبد الله بن أرقم : « أقسم بيت مال المسلمين في كل
شهر مرة، أقسم بـ مال المسلمين في كل جمعة مرة،
أقسم بـ مال المسلمين في كل يوم مرة »، ثم قال
يجزى من العموم : بأمر الزبير لو أديت في بيت
المال بقية تعدا ثمانية * وصوت سبعتين، فدار عمر
ليرجل المدي كله، جرى الخطبان على ذلك،
لعمري الله حبها ووقائي شرها، أخذها ما أعد له
رسول الله صلى الله عليه وسلم، بلاعة الله ورسوله.^(٦)
وكان على من أبي طالب كذا كن عمر، فقد ورد
أن عمر رضي الله عنه أعطى العطاء في سنة ثلاث
عشر، ثم أتاه عائد من أصحابه، فقال : اخذوا إلي
عطاء، رابع، إني لست بخازن.^(٧)

وأما مبادئ الشريعة، فإنها تفرض على الخلفاء
المسلمين القيام برفع النواصب عند نزولها.^(٨)
الإنهاء الثاني : أن على الدولة ادخار هذا الفائض
من مصارف بيت الله لي يوسب لمسلم من
حاجة، لأن ذلك نوع من نصيبه مصلحت المسلمين من
سبعة النصارى لرفع التباين عنهم.^(٩) وإلى هذا

(١) طبعه نزل في نسخة الشريعة بخط الأيدى فاحد عهدي
لأندلس حسب استمرار النواصب، أو لغيره.

(٢) لأندلس الخطابة لأبي بكر من ٢٢٧.

(٣) عهدي ١٢١٢.

(٤) فتح الباري ٣/٢٠٣.

(٥) انظر تفسير القرطبي والقرطبي وأحكام التوبة للجهاد كظم
في نسخة الآية ٢١ من سورة مائدة، وهي قوله تعالى
« والذي يكذبون الله وأفعاله ».

(٦) - انتهى ٣٥٧، وكذا المال، روى ١١٢٢.

(٧) الأموال لأبي عبد الله ٢٧٠، بتاريخ من سنة ١١٨١.٢
في سورة علي بن أبي طالب، روى ١٢٢٠، وكذا مصنفه روى
١١٢٠.٣.

(٨) لأندلس السلطنة مطبوعة من ٢١٥. (أبي بكر من
٢٢٧).

(٩) لأندلس السلطنة مطبوعة من ٢١٥. «الأحكام
الخطابة لأبي بكر من ٢٢٧».

وتجبر القاري وتعودك (١).

وذهب علي بن أبي طالب إلى أنه لا يلزم لرجل أن يمسح بأربعة آلاف درهم أن يوفى وإن أدى زكاتها، وكان رضي الله عنه يقول: «أربعة آلاف درهم لها دونها فقة، وما فوقها كثر» (٢).

وكأن علي بن أبي طالب رضي الله عنه رأى أن القيام بالحاجات الأهلية لمرء لا يتطلب أكثر من أربعة آلاف درهم في أسس الأصول (٣)، فإن حسن الشخص مسبة أكثر من هذا فقد حسن خبره عن الناس. وعن المقرء شكل خاص، وهو أمر لا يجوز، فقد كان رضي الله عنه يقول: «إن الله فرض على الأغنياء في أموالهم ما ينبغي فقراءهم، وإن جاعوا وعروا ومعهو جمع الأغنياء، وحق على الله أن يحاسبهم يوم القيامة ويعذيب عليه» (٤).

صفته (حكمه التكليفي):

١- يختلف حكم الادخار باختلاف الالتماع عليه:

فإن كان الالتماع ما يشترط الناس بحبه طلباً للربح، فذلك مما يدخل في باب الاحتك

ابن أبي حاتم عن ثوبان مولى رسول الله صلى الله عليه وسلم أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: «ما من رجل يموت وعنده أمر أو أبيض إلا حصل الله بكل فيرط صنفعة من نار يكرى بها من عمله إلى دونه» (١).

وعن ثوبان قال: «كنا في سفر ونحن سبعة مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فباع المهاجرون ليوذاً أنا علماً أبي المال فتخذه، إذ نزل في الذهب والفضة ما نزل، فقال عمر: إن شئتم سألت رسول الله عن ذلك، فقالوا: أجل، فانطلق، فبينما أوضح عني بعيني، فقال يا رسول الله: إن المهاجرين لما أنزل الله في الذهب والفضة ما أنزل قالوا: ودونا ما علمت أي المال خير نخذه، قال: نعم، فتخذ أحدكم لساناً ذا كبر، وقلبا شكرياً، ووزنة تعين أحدكم على إيمانه» (٢).

٩ - وذهب البعض إلى أن ادخار الأموال يكون حراماً وإن أدى الضرر تركها إذا لم يؤد صاحبها الحقوق العارضة فيها، كإعطاء الجاني، وفك الأسير

= وربما، وسائر كبائر وبغية الضرر به ومعه، وهذه رضاء وثمنا، وفار أحد: ذكر: إن شاء الله تعالى (مسألة أحمد بن حنبل ٧٨٨٩) ط (دار الفوائد سنة ١٣٦٦ هـ).

(١) حديث: «ما من رجل يموت...» أخرجه عن أبي حاتم عن ثوبان (تفسير أبي كثير ٣٣٩/٣ ط ١٤١٤ هـ).

(٢) نه - من أبي بكر، (تفسير الطبري، القرطبي، وأحكام القرآن للخصائص لأبي... والذين يكرهون الذهب والفضة... وصنفه القاري ٢١٨/٥، وصحح البازي ٧١-٧٢، وحديث ثوبان أنه أورد أحمد بن مسعود (٢٧٨٣) بسند صحيح، وأبو حنيفة

١٣٦٦ ط الحديث، والشمس ١١٢٢٨١١ ط، صاوي ١١٢٢٨١١ ط، اختلاف أبي السبط وقال: حديث حسن.

(١) تفسير خطي ١٢٢٨/٨، ط - دار الكتب (المجموع ١٧١/٥) (٢) انظر: مسير المطر والين كبير القري والمصالح لأبي

والذين يكرهون الذهب والفضة: «مسألة القاري ١٤٩٦» وأبو حنيفة رضي الله عنه أخرجه عبد الرزاق، المصنف

١٠/٤ ط سنة ١٣٦١ هـ.

(٣) الفقه: «ما الرأى يوجب معصية، إن لم يمنع الزينة إلا أن كان يكره حايه أبي إسحاق.

(٤) كذا نسخة في نسخة ١٦٨٨١، ط - حديث في الأصول، أبي عبد الله

شيخ سينين ذاك، فما حصه قد قدرته في مثيله إلا قليلاً مما تكون. ثم يأتي من نقد ذلك شيخ شاذ بن كثر، ما قدّمه لهم إلا قليلاً مما تضمنوا^(١). قال انصرحي في تعبهم هذه الآيات: «وهذه يدن على جواز احتكار الطعام لوقت الحاجة»^(٢).

إخراج اندحار وقت الضرورة:

١٣ - : نحن الفقهاء على أن من ادخر شيئاً من الأقوات الضرورية لنفسه أو لوالده أو لغيره كان عليه بذله إذ لم يكن محتاجاً إليه حالاً. لأن الضر لا يزال بالضرر^(٣).

ويتم بما سلكه عنه مع استثناءه. وإن كانوا قد اختلفوا هل يبذله له بالقيمة أو بدو. وعمل تفصيل ذلك مصطلح: (اضطرار). ودليل وجوب الإخراج في هذه الحال من السنة ما رواه أبو سعيد الخدري رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: «من كثر عنده فضل زاد فقداً به على من لا إله إلا الله»^(٤).

ومن جابر بن عبد الله قال: بعث رسول الله بعتاً

فبس الساحل فأمر عنهم أبا حبيدة بن الجراح، وهم ثلاثمائة وأما بهم، فخرجنا حتى إذا كنا ببعض أسطر بق فسي الزاد، فأمر أبو حبيدة بأزواد ذلك الحش، فبيع ذلك كله، فكان مزودني نسر، فكانت بفتونا كل يوم قليلاً قليلاً حتى غني. فلم يكن بصيباً إلا نصرة نصرة، فعلت: ومنعني نصرة، فقال: لقد وجبت لها من غني فبعت - أخرجه البخاري في أول كتاب الشركة.

قال في عمدة القاري: قال القرطبي: جمع أبي حبيدة الأزواد وقسمها مأكلاً إما أن يكون حكماً يحكم به لما شاهد من الضرورة، وخوفه من تلف من لم يسق معه زاد، فظهر أنه وجب على من معه أن يوصي من ليس له زاد، أو يكون عن رضا منهم، وقد فعل ذلك غير مرة مبداً رسول الله صلى الله عليه وسلم^(٥).

ادخار غير الأقوات:

١٤ - : ادخار غير الأقوات الضرورية جائز لا تنافي كالأمتعة والأموال ونحو ذلك^(٦).

وعلى الدولة أن تدخر من غير الضرورية ما لا بد من طلب ضروري في وقت من الأوقات كالحيل مثل الكراع والسلاح ونحو ذلك، فإنه غير ضروري في أوقات السلم، ولكنه يصبح ضرورياً أيام الحرب، وعلى الدولة بذله للمحتاج حين اضطراؤه إليه^(٧).

(١) عمدة القاري ١٢/١٢، المسند لمحمد بن

(٢) ساجدة خصال ١٣/٣، وساجدة ابن عابد ١٥/١٨٥،

والصاوي نقد ١٤/٣٨

(٣) انقي ١٤٥/٦

(٤) سيرة أحمد ١٢٧/١٨٠

(٥) عمدة القاري ١٠/٢١٩، ١٠/٢٢٠، ١٠/٢٢١، ١٠/٢٢٢

(٦) الاستبصار شرح المحلى ٧٧/٢، فتح مصطفى ١٠/١٠٠، وصحيفة السعدي ١١/١١٩، طبع مطبعة لبنان، وأسر النفاذ شرح روض الطالب ٤٧٩/١، ٤٨٠، طبع مطبعة دار الحديث، طبع مكتبة رباح، لوفقة للطباعة، ١١٣/٨، والقرى أمية لابن القيم ص ١٦٦، طبع مطبعة أمية، ومطاب آوى النبي ١٤/٣٠

(٧) حديد ١١٠، طبع كتاب عند فضل زاد... أخرجه... في حديد.

الاذهان أحياناً كثيرة، منها قول النبي صلى الله عليه وسلم: «استاكروا عرضاً واذهبوا غيباً»^(١) وورد أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يكثر دهن رأسه ولبنته.

ويستحب أن يكون الاذهان غيباً، وهو أن يدهن، ثم يترك حتى يجف الدهن، ثم يدهن ثانياً، وقيل: يدهن يوماً و يوماً لا^(٢).

و يجب أن يكثر استحباب الاذهان لصلاة الجمعة، والمعيد، وبما مع الناس. وسواء في ذلك الرجال والنسب، والمعيد، إلا النساء، فلا يجوز لهن أن يكثرن حضور الجمعة^(٣).

ويستحب من الحكم بعض الحالات التي يحرم فيها الاذهان أو يكره، كحالات الإحرام بالحج أو العمرة والاعتكاف، والمصوم، والإحسان بالنسبة للمرأة^(٤).

(١) حديث «استاكروا عرضاً...» ورواه «الكنز» ورواه «الهيثم» في شرح الهدى (١/٣٩٣ ط الحلي)؛ هذا الحديث صحيح غير معروف، قال ابن الصلاح: «يخضع عنه علم أئمة» خلافاً ولا ذكر في شيء من كتب الحديث «أ. هـ».

(٢) يدل على ذلك حديث عائشة رضي الله عنها «كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا أراد أن يجرم يطيب رأسه، ثم أجده ويدهن الدهن في رأسه ولبنته بعد ذلك». أخرجه مسلم (٢/٨٥٨ ط ميسر المحسن). وانظر تفسير القرطبي ١١٨/٧ ط دار الكتب المعرفية، والآداب الشرعية لابن مفلح ٢١٧/٣ ط النصار، ورواد العباد ٤٤٦/١ ط معصني الحلبي، وبعين الخبير ١٣٦٥ ط معصني محمد، والاصح ٢٨٠/١ ط المبرزة، وفتح ١٢٢/١ ط الرياض.

(٣) انصوح ٢٣٧/٢، والنسبي ١٠٩/١ ط النصار، ومع الحلبي ٢٧٣/١ ط النصار.

(٤) مسر حاشيتين ١٠٢/٢، ١١٧/٢ ط بولاق، والمصري ٣٠٠/٣، ٤١٨/٤، ومع الحلبي ٤٤٧/١، ٤١٨.

ادعاء

أنظر: دعوى

اذهان

التعريف:

١ - الاذهان في اللغة: الاطلاع بالأنف، والدهن ما يدهن به من زيت وغيره، والاطلاء أعم من الاذهان، لأنه يكون بالدهن وغيره، كالاطلاء بالنورة^(١).

ولا يخرج استعمال الغضاء له من المعنى القوي.

الحكم الإجمالي:

٢ - الاذهان بالطيب أو غيره مما لا نجاسة فيه مستحب في الجملة بالنسبة للإنسان، إذ هو من التجميل المطلوب لكل مسلم، وهو من الثمينة التي بشاها قول الله تعالى: (قُلْ مَنْ حَرَّمَ زِينَةَ اللَّهِ الَّتِي أَخْرَجَ لِعِبَادِهِ)، وقد روي في الحديث على

(١) نسان العرب، والاصح المبد، والمغرب.

(٢) سورة الأعراف ٣٩.

وقد سعى الفقهاء الإدراك في هذه المقاني
المقصودة، ومن ذلك قولهم: أدركه الحق، أو كرمه،
وهو محقق معنوي، وأدركه الغلام: أي بلغ الحلم،
وأدرك القمار: أي نصحت. والدرك يستعين،
ويكون الراد لغة فيه: اسم من أدركت الشيء،
وبه ضمت الدرك.^(١)

وبعض بعض الفقهاء الإدراك ويريد به
الاجاز.^(٢)

وقد سعى الأصوليون والفقهاء (مذكور
الشرح) بمعنى مواضع طلب الأحكام، وهي حيث
يستند بالنصوص، كالاجاز، فإنه مدارك من
مذكور للشرح.^(٣)

الألفاظ ذات الصلة:

اللاحق والسبق:

٢ - يعنى بعض الفقهاء بين المذكور للصلاة مثلاً
واللاحق بها والسبق، مع أن الإدراك والمعرفة في
الشفع مترادفان، فالمدرك للصلاة من صلاحها كاملة
مع الإمام، أي أدرك جميع ركعاتها معه، سواء أدرك
التحرية أو أدرك في جزء من ركعة الأولى.
واللاحق من فاته الركعة، كلها أو بعضها بعذر بعد
افتدائه. أما السبق فهو من سبق الإمام بكل
الركعات وبعضها.^(٤)

(١) السبب السبب ٢١٩٠ ط الحبر، والصالح غير مائة
أولاً، وصلة أهلاً

(٢) عيني ص ١٤٠ ط مصطفى حسن

(٣) تصحيح الحج، مادة (درك)

(٤) حاشية ابن عسلى ٣٩١، ٤٠٠ ط بولاق

٣ - أما الإدراك بالنسبة لعبير الإنسان، كدمن
الحب، والنجلة، والسينة، والنمل، وغير ذلك، فهو
جائز لا يمانه فيه، أما التنجس فيه خلاف عن
أساس حوز الاستنعا بالمتنجس أو عدم الاستنعا
به.^(١)

مواضع البحث:

١ - للإدراك أحكام متعددة في كثير من المسائل
الفقهية متصلة أحكامها في أبواب، ومن ذلك ادراك
المحرم في باب الخج، واعتكف في باب الاعتكاف،
والصائم في باب الصوم، والمحققة في باب التعذر.
كذلك الإدراك بالتنجس في باب الطهارة
والحالة.

إدراك

أشهرها:

١ - يطلق (إدراك) في التمتع وبراءة به التحريم
والإبليس في الحيوان، والثر، والربو، واسم المصدر
منه بذلك يمتنع الرء، والمذكور نفسه لم يكن
مصدقاً واسم زمانه ومكان، تقول: أدركته مذكر،
أي إدراكاً، وهذا مذكور، أي موضع إدراكه أو
زمانه.^(٢)

(١) ابن عسلى ٢٠٠، ط المطب ١٩٧١، نشر ليبيا، ونسب

٣٨١

(٢) تصحيح، ونسب، البلاغة، وتصحيح الحج

إدلاء

البريف :

١ - في اللغة : أدنى : ما أرسله في التماسه
 به ، وأدنى محبته أحضره ، وأدنى له عنه بعد ،
 وأدنى الشيء : أذلّه ، وأدنى وصل به ، وإدلاء إيمان
 أدنى إيمانه ، استمرى إيمان كل شيء عاقل ،
 ولا يخرج مستعجاب انفعال لإدلاء من العلم
 نعتاً .

الحكم الإجماعي ومواطن البحث :

٢ - أدنى استعمال الفقه : الإدلاء ، في
 نافي لإثبات ونقض ، وفي كرون الإدلاء ، ما
 وجد مستعملون الفقه التي تعيد الإثبات ما
 بالخصم ، ويعتبر من يثبت به على من ادعى
 بغيره ، ومن يدعي بغيره عن من ادعى عليه ، وأدنى^(١)

إدمان

النظر : آخر - محذور

(١) أدنى : ما أرسله في التماسه

(٢) أدنى : ما أرسله في التماسه

(٣) أدنى : ما أرسله في التماسه

ما أرسله في التماسه

التعريف :

١ - أدنى في اللغة بمعنى علم ، الشيء وشكره
 ولا يحضره ، "أدنى العذر" : ما يفي أيضاً على الأمر
 الذي يتركة ذلك الشيء ، إذ كان كلاً بغيراً ، جاءني
 : مع "عروس عن خصائص : الأدنى : الكثرة
 البصر" .^(١)

والأدنى : يرد في استعمال المعناه ، بغير التعريف
 "أدنى" : بغيره ، بغيره على الشيء ، المادى ، وقد ورد
 في حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم : "أدنى
 بطله أدنى عن خبره" .^(٢)

الألفاظ ذات الصلة :

أ - أخيراً :

٢ - "أدنى" يكون بغيراً بغيره ، أي العفة
 "أدنى" : وهو ، ما يكون حساً بغيره ، وأخيراً ،
 من أرفق العروس " أدنى أخيراً الخلف ، فإن
 : فهو صريح" .^(٣)

(١) أدنى : ما أرسله في التماسه

(٢) أدنى : ما أرسله في التماسه

(٣) أدنى : ما أرسله في التماسه

(٤) أدنى : ما أرسله في التماسه

(٥) أدنى : ما أرسله في التماسه

(٦) أدنى : ما أرسله في التماسه

(٧) أدنى : ما أرسله في التماسه

ب - الأذى بمعنى الشيء المؤذي :

٤ - يندبب إزالة لأشياء المؤذية للمسلمين أبنا
وحدثت، فقد اعتبر الرسول صلى الله عليه وسلم
بمناطة لأذى عن الطريق من الإيمان بقوله :
« الإيمان بضع وسبعون شعبة أفضلها لا إله إلا الله ،
وأدناها إمالة لأذى عن الطريق » .^(١)

وهذا أبو هريرة : يارسول الله دلني على عمل
يدخلني الجنة ، قال : (اعمل الأذى عن طريق
المسلمين) .^(٢)

ومن أراد أن يمر بنبله في مكان يكثر فيه الناس
فحجب أن يسلك بهنسه ، لنلا يؤذي أحداً من
المسلمين .^(٣)

ومن رأى على أخيه أذى عليه أن يخطه عنه ،
اتوله على الله عليه وسلم : (إن أحدكم مرّة أخيه ،
فإن رأى به أذى فليخطه عنه) .^(٤)

واسئلوه يمتق شعره في اليوم السابع ويحط عنه
الأذى .^(٥)

(١) - د . هـ : (الإيمان بضع وسبعون شعبة ...) أخرجه مسلم في

كتاب الإيمان باب « من أشد الإيمان »

(٢) - حديث : (اعمل الأذى ...) أخرجه مسلم - الطبراني -
السجستاني - لمسلم ١٧١١٦ ، طبع الطبعة الثانية ، والإمام أحمد
في المسند ١/٢٣٢ ، الطبعة الأولى .

(٣) - عن العيون لمسلم ١١١١/١١١

(٤) - حديث : « إن أحدكم مرّة ... » أخرجه الترمذي في حديث
أبي هريرة ، وصححه تميم بن عبد الله بن عوف ، وفي
سلسلة من أسنن وأخرجه الطبراني في الأوسط ، والخطيب
في مجمع ، وليس مرّة الفوس في الأذى ، فائدة حسن (عفة
لأخيه) في ١١١٦ ط . العنبرية :

(٥) - مسلم الإمام أحمد ١/٢٣٢ ، والبخاري ١١١/١١٦ ، طبع الشارح
الخطيب .

أما الفقهاء فإن استمعناهم : لعلم لحائبي أنكم تسمعون
(أذى ، ضرر) يدل على أنهم يستمدون هذا لفرق
و براعونه في كلامهم ، فهم يقولون : على الطائف
حول الكلمة ألا يؤذي في طوافه أحداً ،^(١) أو يقولون :
على المسلم ألا يؤذي أحداً من أهل الهدنة ماداموا
في هدنتهم .^(٢) ونحن نذكر ذلك كثير في كتب الفقه ، بينما
هم يقولون : لا يجوز نريد على أن خطر إن كان لا
يتضرر بالصدم ،^(٣) أو يقولون : ضمان الضرر ولا
يؤذي : ضمان لأذى ، كما هو معروف في كتاب
الضمان من كتب الفقه .
مسبة لأذى للضرر كنسبة الضمان إلى الكسار .

أحكام الإجمالي ومواضع البحث :

أ - الأذى بمعنى الضرر الباطن :

٣ - لأذى حرام ، ونتركه واجب بالاتفاق^(١) ما لم
يحمض به أو يفسد ، فعدته يرتكب الأذى ، عملاً
بالعاعدة التفتي عليها : يرتكب أحف الضرر من
لا تقاه أشدها .^(٢) وقد ذكر الفقهاء ذلك في مواضع
كثيرة منها : كتاب طه ، حد كلامهم على لمس
الحجر الأسود ، وفي كتاب الرق ، حد كلامهم على
معاملة الرقيق ، وفي كتاب الحظر والإباحة عند
الخفية الكتم من هذا القيل .

(١) - حديث : من عصى ١١٦/١٦ طبع مولاى الأذى .

(٢) - حاشية الطبراني ٢٣٨/١٢ طبع بعض أدبي لمس .

(٣) - الدعوى ١١٦/١٦ طبع نسخة الثانية ١١٦/١٦

(٤) - أنظر : الد . مختار حاشية ابن عديم ١١٦/١٦ طبع مولاى

أذَى ، وشأنه في ١١٦/١٦ ، والفرع ١١٦/١٦

(٥) - أنظر : المختار حاشية ابن عديم ١١٦/١٦

الجمهور^(١).

بدء مشروعية الأذان :

٦ - شُرع الأذان بالمدينة في السنة الأولى من الهجرة على الأصح . للأحاديث الصحيحة الواردة في ذلك ، ومنها ما رواه مسلم عن عبد الله بن عمر أنه قال : كان المسلمون حين دعوا المدينة يجتمعون فيجبون الصلاة وليس ينادي بها أحد فمكثوا يوماً في ذلك ، فقال بعضهم : انطلقوا فنادوا مثل ناقوس النصارى ، وكان بعضهم : قرأ مثل قرآن اليهود ، فقال عمر رضي الله عنه : أولاً تسعون رجلاً ينادي بالصلاة ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : لا تبال في هذا بالصلاة ، ثم جاءت رؤيا عبد الله بن زيد قال : لما أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم بالهاشمي لعمل حتى يضرب به يجتمع الناس للصلاة فطلب بي وأنا قائم وجل لي رجل ناقوساً ، فقلت له : يا عبد الله أبيع الناقوس ؟ فقال : ما تصنع به ؟ قلت : مدعوه للصلاة ، فقال : ألا أذكرك على ما هو خير من ذلك ؟ ، قلت : بلى ، قال : تقول : الله أكبر الله أكبر ، فذكر الأذان والإقامة ، فلما أصبحت أتيت النبي صلى الله عليه وسلم ، فأخبرته بما رأيت ، فقال : إنها لمؤذي حتى إن شاء الله ، فقم مع بلال فأذن عليه وأبش

المالكية في مساجد الجماعات ، وهو رأي لست نعلم وروداً من الإمام أحمد . كذلك نقل عن بعض الحنفية أنه واجب على الكفاية ، سواء على اصطلاحهم في الواجب . واستند القائلون بذلك بعمل النبي صلى الله عليه وسلم : « إذا حضرت الصلاة فليؤذن لكم أحدكم وليؤمكم أكبركم »^(١) ، والأمر هنا يقتضي الوجوب على الكفاية ، ولأنه من شأن الإسلام الظاهر ، فكان فرض كفاية كالمجاهد ، وأما قوله : سنة مؤكدة وهو أرجح عند الحنفية ، والأصح عند الشافعية وبه قال بعض المالكية للجماعة التي تنظر آخرين ليشركوه في الصلاة . وفي السفر على الصحيح عند الحنفية ، ومطلقاً في رواية عن الإمام أحمد ، وهي الشيء مشى عليها الخرفي . واستند القائلون بذلك بقول النبي صلى الله عليه وسلم للأعرابي المسي ، صلاة : فقل كذا وكذا ولم يذكر الأذان مع أنه صلى الله عليه وسلم ذكر لوضوء واستعداد العلة وأركان الصلاة^(٢) ، ومن كلام الرأبي : لو أن قوماً صلوا بغير أذان صححت صلاتهم وأئمو ، فالعلم سنة وأمر النبي صلى الله عليه وسلم .

وقيل هو فرض كفاية في الجماعة دون غيرها وهو رأي للشافعية والحنابلة ، لأن دعاء الجماعة ، والجماعة واجب في الجمعة ، سنة في غيرها عند

(١) الأصح : ١٠٧/١ ط أوس ، ونسني ١١٧/١ ط ١٦٨ ط الترمذي ، والحاوي ١٢٣/١ ط السراج لبنا ، والحدود ١١٢/١ ط الأمانة العامة للدراسات والبحوث ، وصح الحديث ١٢١/١ ط المجلس ، وضع القدير ١٢١/١ ط ٢١٠ ط دار إحياء التراث العرب ، والأختار ١٢١/١ ط طه : القصة : ٢٠٢ .

(٢) حديث : « إذا حضرت الصلاة ، أقموا أذاناً ، وأمر الله النصارى » (١٢١/١ ط مسيح) ، وعطاه ، وسقط من حديث مالك بن أنس الحديث (تلخيص الحديث ١٢١/١) .

(٣) « ما في الصلاة من شيء فيه التزجر والرجاء » (٢٠٢) .

الترجيح في الأذان :

١١ - الترجيح هو أن يخفّض المؤذن صوته بالشهادتين مع إسماعه الحاضرين ، ثم يعود ليرفع صوته بها . وهو مكره تنزيها في أراجع عند الخفية ، لأنّ بلا لا لم يكن يرجع في أذانه ، ولأنّ ليس في أذان الملك لتأخر من السماء .^(١)

وهو سنة عند المالكية وفي الصحيح عند الشافعية ، لوروده في حديث أبي عذرة ، وهي الصفة التي عليها النبي صلى الله عليه وسلم ، وعليها السلف والخلف .^(٢)

وقال الحنابلة : إنه مباح ولا يكره الإتيان به لوروده في حديث أبي عذرة . وهذا أيضا قول بعض الحنابلة وللوري وإسحاق .^(٣) وقال القاضي حسين من الشافعية : إنه ركن في الأذان .^(٤)

التوبيخ :

١٢ - للتوبيخ هو أن يزيّد المؤذن عبارة (الصلاة خير من النوم) مرتين بعد الحيلتين في أذان الفجر ، أو بعد الأذان كما يقول بعض الحنفية ، وهو سنة عند جميع الفقهاء ، لقول النبي صلى الله عليه وسلم لأبي عذرة : فإذا كان صلاة الصبح قلت : الصلاة خير من النوم ، الصلاة خير من النوم ، كذلك لا ألقى

الله أكبر الله أكبر ، الله أكبر الله أكبر ، أشهد أن لا إله إلا الله ، أشهد أن محمدا رسول الله ، حي على الصلاة ، حي على الصلاة ، حي على الفلاح ، حي على الفلاح الله أكبر الله أكبر ، لا إله إلا الله .^(٥)

هكذا حكى مبداه من زيد أذان (الملك) النازل من السماء ، ووافقه عمر وجماعة من الصحابة ، فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم : قدم مع ملائكتي عبيد فأرأيت ، فليؤذن به فإنه أهدى صوته منك .^(٦)

وأحد الشافعية يحدث أبي عذرة .^(٧) وهو ينسب الألفاظ التي وردت في حديث مبداه بن زيد ، مع زيادة الترجيح .^(٨)

وذهب المالكية وأبو يوسف ومحمد بن الحسن من الحنفية إلى أن التكبير في أول الأذان مراتب فقط مثل آخره وليس أربعاً ، لأنه عمل السلف بالدينة ، ولرواية أخرى عن عبد الله بن زيد فيها التكبير في أول الأذان مرتين فقط .^(٩)

(١) لا معبر ٢٢٨ والعمري ١٠٤١

(٢) روى أبو داود وحده الخلفاء ، روى عنه كل من الترمذي وغيره ، وقال الترمذي : حديث حسن صحيح حسن أبي داود وتلخيص محمد بن عيسى بندين حديثاً عليه ١٩٦٧ مطبوعاً في بغداد - بن الترمذي ٢٩٦٧ - ما عطني !

(٣) حديث أذان أبي عذرة روى مسلم وأبو داود والترمذي والبيهقي (جامع الأصول ٢٨٠٥) نشره دار البیان .

(٤) التمهيد ١٣٢٨ ط دار تحفة .

(٥) البدائع ١٤٧١ ط أولى حركة لطوابعه نسخة ، وقيل المصير ٢٠١١ ، وأورد في ١٤٧١ ط دار الفكر ، والشرح المصير ٢٠١١ ط دار المعارف ، والفراة اللواتي ٢٠١١ -

٢٠١ ط دار لعمري

(١١) أبي عذرة ٢٥٩٦

(١٢) فتح خليل ١١٩١ ط النجف ، والفراة اللواتي ٢٠١١ -

٢٠٢ ، والمصير ١٠٢ - ١١ ، وفي المطابع ١٣٦١

(١٣) الفتي ١٠٥ ، وكشاف القناع ٢٢١١ - ٢١٥

(١٤) المصير ١٠٢ - ١١

(١٥) حديث = الصلاة خير من النوم أشرفه أبو داود في العطاء وأخرج عنه أبي خنيفة وابن حبان ، وصححه من تحفة من

هذا هو التوبيخ الوارد في السنة.

١٣ - وقد استحدث علماء الكوفة من احنفية بعد عهد الصحابة شرباً آخر، وهو باده الحطكين أي عبارة «أحى على الصلاة» حي على الفلاح «مرتين بين لأذان والإقامة» في الغجر، واستحبوه منضموا احنفية في الصبح فقط، وكرو عندهم في غيره، والمتأخرون من استحسنوه في الصلوات كلها - إلا في المغرب لصيق الوقت - ذلك ظهور كثير في لأذان الأئمة في وفاء لهم، إن اشترط بين لأذان والإقامة في الصلوات. يكون بحسب ما يبدونه أهل كثير بلاد - «فمنع» أو الصلاة، الصلاة، أو غير ذلك. كذلك استحدث أبو يوسف حوزة التوبيخ، نسبة كل من شغل بأقوال المسلمين وهما عليه، كإمام والمغاضى وغيرهما، فيقول المؤذن بعد لأذان:

السلام عبيت لها لأمر، حي غنى الصلاة، حي على الفلاح. الصلاة بمرح الله^(١) أو شارب أنا يوسف في هذا الشبهة وبعض المالكية، وكذلك المحاولة إن لم يكن الإمام ونحوه قد سمع الأذان^(٢) لم يستعده بعد من الحسن، لأن الناس سوسه في أمر الجماعة وشاركه في ذلك بعض المالكية^(٣).

١٤ - وأن ما يقوم به بعض المؤذنين من التسبيح

سلاط رضي الله عنه التي حتى الله عليه وسلم يؤذنه بالصبح فوجهه، وفقاً لعمال: الصلاة خير من النوم سرى، فقال النبي صلى الله عليه وسلم: «مأخوذ» هذا بأذان، احنفية في ذلك. وحسب التوبيخ بالصبح لا يفرغ له من التكامل بسبب النوم^(٤) وأما الزعم من عدمية وبعض الشافعية التوبيخ في الصبح والمساء، لأن الغشاء وف فقهه يوم كالفجر^(٥).

وأجازه بعض الشافعية في جميع الأوقات، غرض التعللة على الناس في زماننا^(٦) أو هو مكرره في غير انفجر عند السكبة واحدة، وهو ذهب عند احنفية والمشافعية وذلك لما روي عن بلال أنه قال: «أمرني رسول الله صلى الله عليه وسلم أن أتوب في العجر وبأن أتوب في المساء^(٧)» ودخل في عمر مسجداً يعني فيه فسمع رجلاً يقول في أذان الظهر فخرج، فقال له: أين؟ فقال: أخرجني ابذعة^(٨).

١- صحيح أبي خزيمة، سنن أبي داود، ١٢٠٦٠، وصحة الصلاة بعد الأذان، ١٢٠٦٠.

٢- صحيح أبي خزيمة، ١٢٠٦٠، صلاة الأذان، ١٢٠٦٠، وصحة الصلاة بعد الأذان، ١٢٠٦٠، وصحة الصلاة بعد الأذان، ١٢٠٦٠.

٣- صحيح أبي خزيمة، ١٢٠٦٠، وصحة الصلاة بعد الأذان، ١٢٠٦٠، وصحة الصلاة بعد الأذان، ١٢٠٦٠.

٤- صحيح أبي خزيمة، ١٢٠٦٠، وصحة الصلاة بعد الأذان، ١٢٠٦٠، وصحة الصلاة بعد الأذان، ١٢٠٦٠.

٥- صحيح أبي خزيمة، ١٢٠٦٠، وصحة الصلاة بعد الأذان، ١٢٠٦٠، وصحة الصلاة بعد الأذان، ١٢٠٦٠.

اتصاله والسلام على النبي صلى الله عليه وسلم بعد
كل أذان خمس عشرة مرة زمن السلطان الناصر حاجي
ابن الأشرف شعبان وذلك في شعبان سنة ٧٩٦هـ
وكان قد حدث نبل ذلك في أيام السلطان يوسف
صلاح الدين بن أيوب أن يقال قبل أذان الفجر
كل نية بمصر وإشمام : السلام عليك يا رسول الله
وتستمر ذلك إلى سنة ٧٧٧هـ فريد فيه بأمر المحتسب
صلاح الدين انبراسي أن يقال : الصلاة والسلام
عليك يا رسول الله ثم جعل ذلك عقب كل أذان سنة
٧٩١هـ^(١)

النداء بالصلاة في المأذن :

١٦ - يجوز للمؤذن أن يقول عند شدة المطر أو الريح
أو البرد : ألا صلوا في رحالك ، ويكون ذلك بعد
الأذان ، وقد روي أن ابن عمر أذن بالصلاة في ليلة
ذات سرد وريح ، ثم قال : ألا صلوا في الرحال ، ثم
قال : يا رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يأمر
المؤذن إذا كانت ليلة ذات برد ومطر أن يقول : ألا
صلوا في الرحال ،^(٢) وروي أيضا أن النبي صلى الله
عليه وسلم قال : إذا ابتليت النعال بالصلاة في
الرحال^(٣)

وإدعاء ، والذكر في آخر الليل فقد اعتبره بعض فقهاء
المالكية بدعة حسنة ، وقال عنه الحنابلة : إنه من
البدع المكرهة ، ولا يمزج فعله وبشرطه الواقف
لخالقته السنة^(٤)

الصلاة على النبي صلى

الله عليه وسلم بعد الأذان :

١٥ - يرى الشافعية والحنابلة أن الصلاة على النبي
صلى الله عليه وسلم من المؤذن بعد الأذان سنة ،
وعندهم يسي للمؤذن متابعة قوله سرا مطلقا كاستمع
ليجمع بين أداء الأذان والتابعة ، وروي عن الإمام
أحمد أنه كره إذا أذن فقال كلمة من الأذان قال
مظها سرا ، ليكون ما يظهر أذنا ودعاء إلى الصلاة ،
وميسره ذكر الله تعالى فيه يكون تنزيه من سبع
الأذان.

بهذا يمكن أن يشمل المؤذن الأمر الوارد في قول
النبي صلى الله عليه وسلم : إذا سمعتم المؤذن فقولوا
مثل ما يقول ، ثم صلوا عني فإنه من صلى عني صلاة
صلى الله عليه بها عشرا ، ثم سوا الله أبي الوصي فإنه
منزلة في الجنة لا ينقي أن تكون إلا عبد من عباد
الله وأرجو أن أكون أنا هو ، فمن سأل الله في الوصيلة
حلت عليه الشفاعة^(٥)

راعتهم الحنفية والمالكية بدعة حسنة وقد ذكر
الشيخ أحمد البشبيشي في رسالته المسماة بالشفقة
الصنية في أجوبة لأسئلة الفرضية أن أول ما ردت

(١) الحنفية ٤٠٠هـ ، ومكتشف الخفاء ١٢٠١هـ

(٢) منتهى الإذاعات ١٣٠١هـ ، والشمس ١٢٩١هـ ، ومشي الخفاء
١٢٩١هـ ، وصديقت : ١٢٩١هـ ، مجمع المؤلفات : ١٢٩١هـ ، وله مسلم

(صحيح مسلم ٢٨٨١)

(١) ١٢٠١هـ ، مجمع : ١٢٩١هـ ، ومكتشف الخفاء ١٢٠١هـ ، وله مسلم

(٢) منتهى الإذاعات ١٣٠١هـ ، والشمس ١٢٩١هـ ، ومشي الخفاء

(٣) منتهى الإذاعات ١٣٠١هـ ، والشمس ١٢٩١هـ ، ومشي الخفاء

(٤) منتهى الإذاعات ١٣٠١هـ ، والشمس ١٢٩١هـ ، ومشي الخفاء

(٥) منتهى الإذاعات ١٣٠١هـ ، والشمس ١٢٩١هـ ، ومشي الخفاء

(٦) منتهى الإذاعات ١٣٠١هـ ، والشمس ١٢٩١هـ ، ومشي الخفاء

(٧) منتهى الإذاعات ١٣٠١هـ ، والشمس ١٢٩١هـ ، ومشي الخفاء

(٨) منتهى الإذاعات ١٣٠١هـ ، والشمس ١٢٩١هـ ، ومشي الخفاء

(٩) منتهى الإذاعات ١٣٠١هـ ، والشمس ١٢٩١هـ ، ومشي الخفاء

أما الشاذية فعندهم إن كان يؤذن جماعة وفيهم من يحسن العربية لم يجر الأذان صيرها ويجزى، إن لم يوجد من يحسنها، وإن كان يؤذن لنفسه فإن كان يحسن العربية لا يجوز له الأذان من غير جماعة وإن كان لا يحسنها أجازه^(١) ولم يطهر للمالكية من في هذه المسألة.

من أنه يستحب أن تكون لمصلحة أو أن يكون واحد عند المنبر^(٢)

هذا وقد استأنف الفقهاء مما ينشأ مأذني الجماعة من أحكام وأبها المعتبر في تحريم البيع (ر) بيع، وصلاة الجمعة).

النية في الأذان :

١٩ - نية الأذان شرط لصحته عند المالكية والحنابلة لحديث : «إما الأعمال بالناس»^(١) ولذلك لو أخذ شخص في ذكر الله بالتكبير ثم بدله عقب ما كبر أن يؤذن فإنه يندى، الأذان من قوله، ولا يني على ما قال.

والنية ليست شرطاً عند الشاذية على الأرجح ولكنها مندوبة، إلا أنه يشترط عندهم عدم العاصف قلعه قصد تلبيح غيره لم يعتد به.

أما الحنفية فلا تشترط عندهم النية صحة الأذان وإن كانت شرطاً للكتاب عليه^(٢).

أداء الأذان باللغة العربية :

٢٠ - اشترط الحنفية والحنابلة كون الأذان بالنطق بالعربي على الصحيح ولا يصح لإتيان به بأي لغة أخرى ولو علم أنه أذان.

(١) معاصم ١١٨٦، والذبح ١١٨٦، والخس ١١٧٩
والصحيح ١١٨٣

(٢) حديث «إما الأعمال...» من حديث عمرو المصنف رحمه الله في اللغة المختار (الوكلاء والبراءة) ص ٤٤٦

(٣) مسند الإمام أحمد ١٢٩٢، واحتطت ١٢٩٢، بداية انتاج ١٢٩٢، والظاهر في حجم من ١١٨٦ ص ٤٤٦.

حلول الأذان من اللحن :

٢١ - اللحن الذي يغير المعنى في الأذان كقوله هزبه الله أكبر أو الله يفعل الأذان، فإن لم يغير المعنى فهو مكروه وهذا عند الجمهور، وهو حسن عند الحنفية وقبل خلاف الأولى^(١).

الترتيب بين كلمات الأذان :

٢٢ - يذهب إلى ترتيب أن يأتي المؤذن بكلمات الأذان على نفس المظم والترتيب الورد في السنة دون تقديم أو تأخير لكلمة أو جملة على الأخرى، ومذهب الجمهور أن لترتيب عندهم واجب فإن فعل المؤذن ذلك استأنف الأذان من أوله، لأن ترك الترتيب يخل بالإعلام المقصود، ولأنه ذكر يندبه خلا يجوز الإحلال ينظمه، وقيل : إنه يجوز أن يني على التمسك منه، فلو قدم الشهادة بالرسالة على الشهادة بالترجيح أعاد الشهادة بالرسالة، وإن كان

(١) مراهي الفلاح ص ١١٦، وابن عابد ٢٠٨/٩، وكذا في الذبح ١١٨٦، والخس ١١٨٣

(٢) سنن الإمام أحمد ١٣٠٦، والخس ١٢٨٦، والصحيح ١٢٨٦، وابن عابد ١١٠٠، وابن عابد ١٢٨٦، والاعتماد ١٢٨٦

بالأذان خشية حدوث بعض الأضرار له.

٢٦ - ولكني يكون الأذان مسبوفاً وبعثاً للعرض منه استحباب الفقهاء أن يكون الأذان من فوق مكان مرتفع يساعد على انتشار الصوت بحيث يسمعه أكثر عدد ممكن من الناس كالمنارة ونحوها.

سبق الأذان

استقبال القبلة :

٢٧ - ليس استقبال القبلة حال لأذان، وهو مذهب الحنفية والشافعية والحنابلة، وهو المراجع عند المالكية، ولو ترك الاستقبال يجزئه ويكره، تركه نسبة انتقالية، لأن مؤذني النبي صلى الله عليه وسلم كانوا يؤذنون مستقبل القبلة (١).

وحار عند بعض كل من المالكية والحدادلة الدوران حال الأذان إذا كان بحيث أسمع لصوته، لأن المقصود هو الإعلام، وعند الحنفية وبعض المالكية إذا لم يتم الإعلام بنحو يبل وجهه عند الخيلتين فقط مع ثبات قدميه فإنه يستدير بجسمه في القبلة (٢).

(١) حديث « كانوا يؤذنون رسول الله » أخرجه ابن عدي والحاكم من طريق حماد بن عيسى عن عبد الله بن عمرو بن العاص، حديث أبي عمر ناه. أن بالأذان كان إذا كان بالأذان استقبال القبلة. وسئل يحيى بن حماد عن عبد الرحمن بن عوف، هذا أذان أم لا؟ فصحف، ولم يرد به إلا في ذلك من أهل مدينة من مؤذني النبي صلى الله عليه وسلم (تدريه ١١٧٤) وصح الصلاة (٢٥٥).

(٢) ابن عديم ٢٨٥/٢ - ٢٩٠، والذائع ٦٤٩/٢. والعمد الرافق ١٧٩/٢، وأحطاف ٤١٩/٢، وأدبوني ١/٢٠٢، والموسم ١٠١/٢، ونسب الفتح ١٣٦/٢ - ١٣٧، وكشاف الفلاح ١٧٧/٢، والعي ١٦٦/٢.

وعند الحليتين أي قوله (حي على الصلاة، حي على الفلاح) يس أن بلغت المؤذن فيقول وجهه - فقط دون استدارة جسمه - يساً ويقول : حي على الصلاة مرتين، ثم يقول وجهه شمالاً وهو يقول : حي على الفلاح مرتين، هكذا كان أذان بلال وهذا حال اختفية والشافعية وإخبايلة وبعض المالكية.

الرمل أو الترنيل :

٢٨ - الرمل هو الترنيل والتأني، ويكون بسكونة - مع الإحائية - بين كل جئت من جن الأذان، على أن يجمع بين كل تكبيرتين صوت ويمر باقي كلماته، بلا تأخير في قول النبي صلى الله عليه وسلم : « إذا أدت فترس »، « الأذان المقصود من الأذان هو إعلام الناس بدخول وقت الصلاة، والترنيل أبلغ في ذلك من الإسرار، وقد لحق ابن عاصم من ما من شأنه حركة راء التكبيرات وما من الحاصل في التكبير الثانية في الأذان ما كرهه الراء للوقف جملة، وبها حفظ، وأما التكبير الأولى من كل تكبيرتين منه وخبر تكبيرات الإقامة فيل بحركة الراء والفتحة على ية الوقف، وقيل بالضمة إعراباً، وتبين ما كرهه بلا حركة على ما هو ظاهر كلام الأئمة والترمذي والبيهقي، والبدنح وجماعة من الشافعية، والشافعية يظهر الإعراب ما كرهه عن القطبية، ولا في

(١) حديث « إذا أدت فترس » رواه الترمذي والحاكم والبيهقي وابن عدي ومطهر، إلا الحاكم فقال : ليس له إسناده مطهر بن عمرو بن عاصم، وهو رواية الحاكم (ليس في رواية البيهقي ومطهر فيه عند انصب صاحب الفلاح وهو كره في مصنف أحمد، وقد نكته أحمد في كل رواية بالضم، (تفصيل اشم ٢٠٠).

المراة، واستحب الإمام أبو حنيفة إعادة الأذان لو أذنت، وفي الحديث: لو أذنت لمفوم أجزأ، ولا يماه، خصوص القصور، وأجاز بعض الشافعية أذانها لجماعة الباء دون رفع صوتها. (١)

المعلق :

٣٩ - يشترط أن يكون عاقلًا، فلا يصح الأذان من عرجون ومسكران لعدم تعبيرهما، ويجب إعادة الأذان لو وقع سهواً لأن كلامهما لغو، ونسأ في الحال من أهل العبادة (٢) وهذا عند الجمهور، وكرر الحنفية أذان غير العاقل، واستحب في ظاهر الرواية إعادة أذانه. (٣)

المبلغ :

٣٢ - القصبي غير العاقل (أي غير الحيز) لا يجوز أذانه، باتفاق، لأن ما يصدر منه لا يعتد به، أما العباسي الحيز يجوز أذانه عند الحنفية (مع كراهته عند أبي حنيفة) والشافعية، وهو يندى الرايتين عند الحنابلة، وهو أيضا مذهب المالكية إذا اعتمد على بالغ عدل في معرفة دخول الوقت. (٤)

(١) منى الإجازات ١/٢٥٨، ومع الجليل ١/١٠٠، وأبو حنيفة ٢٣٦/١، والمنازع ١/١٥٠، ومضى المحتاج ١/١٢٥، ١٣٥.

(٢) منى الإجازات ١/٢٥٨، ومع الجليل ١/١٠٠، والهدى ٢٤٢.

(٣) التبليغ ١/١٠٠، وأبو حنيفة ٢٣٦/١.

(٤) منى الإجازات ١/٢٥٨، ومضى المحتاج ١/١٢٥، والهدى ٢٤٢.

(٥) منى الإجازات ١/٢٥٨، ومع الجليل ١/١٠٠، وأبو حنيفة ٢٣٦/١، والمنازع ١/١٥٠، ومضى المحتاج ١/١٢٥.

الاحاديث، المشتهرة للجواسي أنه سئل يومئذ عن هذا الحديث فقال هو غير ثابت كما قال الخاطب ابن حجر، وإنما هو من قول إبراهيم النخعي، ومعناه كما قال جماعة منهم المرافعي وابن الأثير أنه لا بد من وإطلاق الجرم على حد، والحركة الإعرابية لم يكن معهوداً في المصدر الأول، وإنما هو اصطلاح حادث فلا يصح الحمل عليه. (١)

صفات المؤذن

ما يشترط فيه من الصفات :

الإسلام :

٣٩ - إسلام المؤذن شرط لصحته، فلا يصح أذان الكافر، لأنه ليس من أهل العبادة، ولأنه لا يستند الصلاة التي يعتبر الأذان جزءاً لها، فإتيانه بالأذان ضرب من الاستهزاء، وهذا متفق، ولا يلازمه بأذانه، وفي حكم إسلامه لو أذن بنظر مصطلح (إسلام).

الذكورة :

٣٠ - من الشروط الواجبة في المؤذن أن يكون رجلاً، فلا يصح أذان المرأة، لأن رفع صوتها قد يقع في الفتنة، وهذا عند الجمهور في الجملة، ولا يعتد بأذاتها لو أذنت.

واعتبر الحنفية الذكورة من السنن، وكرهوا أذان

(١) منى الإجازات ١/٢٥٨، وأخطأ ١/١٢٥، ١٣٥.

ومضى المحتاج ١/١٢٥، وأبو حنيفة ٢٣٦/١، ومضى الإجازات ١/١٢٥.

(٢) منى الإجازات ١/٢٥٨، ومع الجليل ١/١٠٠، والهدى ٢٤٢.

(٣) منى الإجازات ١/٢٥٨، ومضى المحتاج ١/١٢٥، والهدى ٢٤٢.

مماثل هذه الأمور و عشرهم سدعة، إلا أن بعض النازكية غفل، وقامه الانفعالية ثم قالوا: لا بأس بالعسل

افخر

الكعبة :

٦ = الأختين من طيب الرنحة. (١٠)

انھمکم الاجمالی :

٢- لا تبطل قطع نسيء من منكر حرم مكة الذي
كانت دون ثلثي الإسلام، وببعض من ذلك
الإذخر، فانه يجوز قطعه ^(٢) لاستثناء رسول الله صلى
الله عليه وسلم، ولأنه لا حاجة إليه فيما روي البخاري
ومسلم عن أنس بن مالك رضي الله عنهما عن النبي
صلى الله عليه وسلم، قال: حرم مكة ثم نزل
لأحد غنصني ولا لأحد عدائي، أحلت لي ساعة من
بها، لا يجتنب حلالها ولا يحرم حرامها، ولا ينظر
صدها ولا ينسحق قطبها إلا حرف، قال ابن عباس:

[illegible]

17: 11, 18: 1 — 20: 1

$\gamma_{\text{eff}} = \frac{\gamma}{1 + \beta^2} = \frac{0.96}{1 + 0.78^2} = 0.54$

[illegible]

فلسفہ اسلامی، علم معطوف الیہ عصر، و اعتقاد

احمدیہ: ۱۵۵۳، طبرستان، زمستان، ص ۱۶۲.

المعبرون في الأول من شهر ربيع الثاني، ١٩٦١، مع مقدمة

سابقہ وائس چانسلر ڈاکٹر محمد رفیع صاحب مدظلہ العالی

والذين تبعوا في ذكرنا هم فقهاء الشافعية
فعالوا: بعض الأذان في أدن المولد من يولد. وفي
أذن المصوم فإنه يرل الميم. وخلف السفر، وقلت
الحمر بن، وعنه مردج بن جنيش، وعنه نعل، أحداث
وعنه الفضلاء في السفر، والمصروع، والخصام.
ومعنى ساء خلقه من بساط أو بهيمة. وعنه يزاد
أثبت الله لباسا لهم. أول حروجه إلى الدنيا.

وقد روي في ذلك بعض الأحاديث من
 معروف وأروم^(١) وأولئك التي هي عليه وسلم
 لأن في أنا أحسن حال وتدفقه فاضحه^(٢) كما
 روي أن أبي علي عليه السلام قال من وثقه
 مولود فلا بد في ذلك عيني وأقام في البريء من
 الصبيان^(٣) وروي أنه هو أبو الحسن عليه السلام
 عنه وسلم قال: إن السيطان إذ روي المصيبة
 في...^(٤)

وقد ذكر المحاماة مسألة قانون في أذن المولود
فقط ولعل الخطة ماد كره الشافعية ولم يتصوره.
قال ابن عباسين : لأن ما صبح فيه نظم بل معارض
مذهب الشافعية وإن يفسر عليه ، وكره الإجماع

(١)
... ..
... ..
... ..

وَأَمَّا الْفِتْيَانُ الْمُؤْمِنَاتُ فَلْيُحْبِبْنَ اللَّهَ وَالْيَوْمَآءَ لِيَحِبَّنَهُنَّ اللَّهُ وَرَسُولَهُ لِيُخْرِجَهُنَّ مِنَ الظُّلُمَاتِ إِلَى النُّورِ بِإِذْنِهِ وَفِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِّعَالَمٍ

(٣) حدیث میں ہے کہ: "یہ نبیؐ... ہے، فلاں"۔ (۱۱)

أذن

فإن يحق لبولي فعله في الصبح لمؤكفي عليه.

٧ - راسخ اعتهاء على عدم إجزاء مقطوعة وأذن في الأصححية لمهدي، واعتنعوا فيها لوقعيت أذا عبا قاحشا، فأجازها اجتمع ولم يجزها المعص الآخر^(١)، وهو تفصل ذلك في كتاب الأساس من كتب لغة.

٨ - يستحب لمؤذن أن يصح يديه في أدبه أثناء الأذن^(٢)، وقد نصر لفقهاء على ذلك في كتاب الأذان عند كلامهم على، يستحب للمؤذن.

٩ - ليس للرجل رفع يديه إلى حذاء أذيه، عند الحضر، في تكبيرة الإحرام وتكبيرات لا تقدر في الصلاة. وقد ذكر المعناه ذلك في كتاب الصلاة.

١٠ - ذكر المعناه أن رسم الحيوانات نقابة مشروعة - كعدم اختلاطها غيرها - مباح، ويرى النافعة أن أفضل مكان نوسم الغنم هو آذانها، لفظة اضمر فيها^(٣).

وقد ذكرنا هذه المسئلة في باب فقه الصدقات.

١١ - وما سبيل من الأذن في حالة الرض نجس، ولي استقصاوضوضوه به خلاف بين المعناه وبني على خلافهم في ندس الوضوء^(٤) بكل خارج نجس من البدن، وقد تكلموا على ذلك في باب الوضوء عند كلامهم على نواقض الوضوء.

التعريف:

١ - من معاصي الإذن في اللغة: إطلاق الفعل والإذنه^(١).

وخرج الفقهاء في استعماله للإذن عن معنى السوي^(٢).

الألفاظ ذات الصلة:

أ - الإباحة:

٢ - الإباحة هي استحباب بين الفعل والمنكر دون سبب ثواب أو عقاب، ويذكرها الأصوليون عند الكلام على الحكم وأقسامها باعتبارها من أقسام الحكم السرعي عند جمهور الأصوليين^(٣)، وأوسع في ذلك تفصيلات كثيرة من حيث انقسم الإباحة وتضمن متعمقها وهو الناح (الظن): الملحق بالأصوي^(٤).

(١) - في اللغة: الإذن: الإباحة، والقانوني: مطلق، وكتب اصطلاحات الأصول: ١٣٢، ١٣٢ ط بيروت، والكتاب للكنزي ١٩١ ط مشرق، وإليه الفقه... - وما.

(٢) - من معاصي الإذن: ١٠٠ ط بيروت، ولكنه مع القدر ١٩١ ط دار احسان التراث العربي، والأصوي ١٣ ط دار الفكر، ومبني المحتاج ١٩١/٢ ط مصر.

ماشي

(٣) - مع التوامع (١٩١) ط دار الفكر، الأذر: ١٠٠ ط مصر، ١٩٥٩ ط دار

(١) - في اللغة: الإذن: ١٩١ ط مكتبة الكائن، الأذر: ١٠٠ ط مصر، ١٩٥٩ ط مصر، ١٩٥٩ ط مصر، ١٩٥٩ ط مصر.

(٢) - مراد في الفلاح حاشية الفلاح: ١٠٠ ط مصر، ١٩٥٩ ط مصر.

الناشر: ١٩٥٩ ط مصر.

(٣) - حاشية الفلاح: ١٩٥٩ ط مصر.

(٤) - حاشية الفلاح: ١٩٥٩ ط مصر.

إلا أن الإذن يكون قبل الفعل، والإجازة تكون بعد وقوعه.^(١)

ج - الأمر :

٤ - الأمر من معانيه لغة : الطلب، واصطلاحاً : طلب الفعل علو، سبيل الاستعلاء. فكل أمر يصح من إذناً بالأكول مثلاً.

أقسام الإذن

الإذن قد يكون عاماً وقد يكون خاصاً، والعموم والخصوص قد يكون بالنسبة للمأذون له، وقد يكون بالنسبة لموضوع أو الوقت أو الزمان.

أ - الإذن بالنسبة للمأذون له :

٥ - الإذن قد يكون عاماً بالنسبة للشخصي المأذون له، وذلك كمن ألقى شيئا وقال : من أخذه فهو له، فكل من سمعه أو يشهده ذلك القول أن يأخذه. وكمن وضع الماء على يابه، فإنه يمنع الشرب منه لمن مر به من غنى أو صبر. وكذا من غرس شجرة في موضع لا ملك فيه لأحد، ولم يقصد الإيجاب، فقد أباح لتمامي تعارها. وكان يجهل الإمام للمسلمين موضعاً لوقوف المذنب فيه، فكل من سلكه مسموح حق الوقوف فيه، لأنه مأذون من السلطان.^(٢) ومن ذلك الدعوة العامة للوفاء.

والفقهاء كذلك يفسرون الإباحة بالخصي السابق الذي ذكره الأصوليون.^(٣)

وأيضاً يستعمل الفقهاء الإذن والإباحة بمعنى واحد، وهو ما يفيد إطلاق التصرف فقد قال الخرجاني^(٤) : الإباحة هي الإذن بالقيام بالفعل كيف شاء الفاعل، وقال ابن قدامة^(٥) : من نزع الشيء غارا كان دنا في التقاطع ويصح أخذه، وفسر الشيخ عيسى : المباح بالمأذون فيه.^(٦)

وإذا كان الإذن يستعمل بمعنى الإباحة فلاذن للإباحة مرجعها الإذن. فلاذن هو أصل الإباحة. ولولا صدور ما يدل على الإذن في كان الفعل جائز اوقوع، فالإباحة الشرعية حكم شرعي عند جمهور الأصوليين، ويتوقف وجوده على الشرع.^(٧)

وبذلك يتبين أن الإباحة تكون بنفس الإذن سواء أكان صريحا أم ضمنيا، وسواء أكان من الشارع أم من العباد معصيه لبعض.

ب - الإجازة :

٣ - الإجازة مساها الإقصاء يقال : إجاز أمره إذا أمضاه وجعله جائزا، وأبرزت الحق بطله حائرا، وبافأ.

والإذن هو إجازة الإتيان بالفعل.

والإجازة والإذن كلاهما يدل على الموافقة على الفعل

الخاص ١٨٦٩ ط مكتبة خديجة - مصر.

(١) - ب. عرب، (المصباح) ج١، وابن عديم ٢٨٣:٢

(٢) - ب. عرب، ٣٣٤:٢، ومدرسي امتحان ٢١٨:٢، د لغوي

٦٠٩:٥، وخطب ٦٩٤ ط مصباح، ب. ج١، والأندلس

١٨٦:٥، ب. ج١، شريعة بيروت. وسنن الإمام مالك ٣:٥٨٨ دار

المعبر

(٣) ابن عديم ٢٢١:٥

(٤) الصغرى بركات لغوي من ج١، عيسى إمامي

(٥) المصباح ١٨٦:٥ ط مكتبة الريان

(٦) مسج تحليل ١٨٦:٥ ط مكتبة الصالح طرابلس - ليبيا

(٧) ج١، مصباح ١٨٦:٥، والسند ١٠٠:٥، واسواق

وعند الشافعية والخداسة وبعض المالكية ويرى
 في الحنفية تنعبد الإذن بالنسبة للعبد، فلا يصح
 لعبد ماذوناً إلا في أول نه فيه سيده، لأن تصرفه
 مستعاد من الإذن، فاقصر على ماورد فيه، فإذا
 أذن له في التجارة في نوع، كالتياب، أو في وقت
 كشهر كذا أو في بلد فلا يحل له أن يتجاوزها.
 كما وكل وعام القرض، لأنه محصور بالإذن من
 جهة الأدي، فوجب أن يختص بما أذن له فيه، فإن
 لم ينسحب على شيء وصرف حسب مصلحة منه
 شافعية فينصرف في كل الأنوع والأوقات والبلدان.
 وفصله الإذن الخامس ولعام كثيرة كما في الوكالة
 والمراض والسركة والإعارة والإجارة وغيرها، وطر
 في أبوابها.

من له حق الإذن :

إذن الشارع :

١- إذن الشارع ويكون إما مطلقاً، أو باسناد من
 أخذ كمن فيما يتعلق بتدبير أعياد مع مراده الموعود
 العامة لغرضه الشرعي، كحب المصالح ونزه
 نفسه.

٢- وجود الإذن من الشارع متعاده أولاً، من المراج
 ٣- أن الشرع في الحظاظ على كيان المرد
 والمجتمع.

٨- عدم إذن من الشارع قد يكون التيسير والتيسير
 على العبد في حياته، كالبيع والشراء والإجارة
 والرهن، كما جاء قوله تعالى : « وَاعْلَمْ أَنَّهُ لَيُبَيِّعُ

وقد يكون الإذن خاصاً بشخص، كمن يقول :
 هذا الشيء صدقة غلال، أو كأنوقف على أهل
 مذهب معين لصرف علة الوقف منهم، أو تخصيص
 أحد الضيفان بعدد خاص، أو اقتصار الدعوة على
 بعض الناس.^(١)

ب- الإذن بالنسبة للتصرف والوقت والمكان :

٩- قد يكون الإذن عاماً بالنسبة للتصرف والوقت
 والمكان، وقد يكون خاصاً، فإذا لم يحد لحد في
 التجارة يتم عند الخفية والمصلحة عند المالكية إذا
 عاماً يجوز للحد المذون له التصرف في سائر التجارات
 ما عدا الشبهات، حتى لو أذن في نوع من أنواع
 الشبهات فهو مأذون في جميعها، بخلاف الرهن، لأن
 الإذن عند الحنفية إما على الحق، والإقتضات لا
 توقف بوقت، ولا تخصص بوع دون نوع، ولا مكان
 دون مكان، فهو إذن له يوم صار مأذوناً مطلقاً حتى
 يتجر عليه، وكذلك لو لم له : أذن لاني لتجارة
 في البر دون البحر، إلا أنه إذا أمره بشراء شيء
 خاص كأن يقول له : اشترى درهمي لحي لفت أو
 اشترى كسوة فبني الاستحسان يقتصر على ما أذن له
 فيه، لأن هذا من باب الاستخذاء، يقول ابن
 عسكروني : اعلم أن الإذن بالتصرف إذا كان عاماً
 وبالشخص متقدماً.^(٢)

(١) انظر حاشيتي ١٩٥٣، ١٩٥٤، ١٩٥٥، ١٩٥٦، ١٩٥٧، ١٩٥٨، ١٩٥٩، ١٩٦٠، ١٩٦١، ١٩٦٢، ١٩٦٣، ١٩٦٤، ١٩٦٥، ١٩٦٦، ١٩٦٧، ١٩٦٨، ١٩٦٩، ١٩٧٠، ١٩٧١، ١٩٧٢، ١٩٧٣، ١٩٧٤، ١٩٧٥، ١٩٧٦، ١٩٧٧، ١٩٧٨، ١٩٧٩، ١٩٨٠، ١٩٨١، ١٩٨٢، ١٩٨٣، ١٩٨٤، ١٩٨٥، ١٩٨٦، ١٩٨٧، ١٩٨٨، ١٩٨٩، ١٩٩٠، ١٩٩١، ١٩٩٢، ١٩٩٣، ١٩٩٤، ١٩٩٥، ١٩٩٦، ١٩٩٧، ١٩٩٨، ١٩٩٩، ٢٠٠٠، ٢٠٠١، ٢٠٠٢، ٢٠٠٣، ٢٠٠٤، ٢٠٠٥، ٢٠٠٦، ٢٠٠٧، ٢٠٠٨، ٢٠٠٩، ٢٠١٠، ٢٠١١، ٢٠١٢، ٢٠١٣، ٢٠١٤، ٢٠١٥، ٢٠١٦، ٢٠١٧، ٢٠١٨، ٢٠١٩، ٢٠٢٠، ٢٠٢١، ٢٠٢٢، ٢٠٢٣، ٢٠٢٤، ٢٠٢٥، ٢٠٢٦، ٢٠٢٧، ٢٠٢٨، ٢٠٢٩، ٢٠٣٠، ٢٠٣١، ٢٠٣٢، ٢٠٣٣، ٢٠٣٤، ٢٠٣٥، ٢٠٣٦، ٢٠٣٧، ٢٠٣٨، ٢٠٣٩، ٢٠٤٠، ٢٠٤١، ٢٠٤٢، ٢٠٤٣، ٢٠٤٤، ٢٠٤٥، ٢٠٤٦، ٢٠٤٧، ٢٠٤٨، ٢٠٤٩، ٢٠٥٠، ٢٠٥١، ٢٠٥٢، ٢٠٥٣، ٢٠٥٤، ٢٠٥٥، ٢٠٥٦، ٢٠٥٧، ٢٠٥٨، ٢٠٥٩، ٢٠٦٠، ٢٠٦١، ٢٠٦٢، ٢٠٦٣، ٢٠٦٤، ٢٠٦٥، ٢٠٦٦، ٢٠٦٧، ٢٠٦٨، ٢٠٦٩، ٢٠٧٠، ٢٠٧١، ٢٠٧٢، ٢٠٧٣، ٢٠٧٤، ٢٠٧٥، ٢٠٧٦، ٢٠٧٧، ٢٠٧٨، ٢٠٧٩، ٢٠٨٠، ٢٠٨١، ٢٠٨٢، ٢٠٨٣، ٢٠٨٤، ٢٠٨٥، ٢٠٨٦، ٢٠٨٧، ٢٠٨٨، ٢٠٨٩، ٢٠٩٠، ٢٠٩١، ٢٠٩٢، ٢٠٩٣، ٢٠٩٤، ٢٠٩٥، ٢٠٩٦، ٢٠٩٧، ٢٠٩٨، ٢٠٩٩، ٢١٠٠، ٢١٠١، ٢١٠٢، ٢١٠٣، ٢١٠٤، ٢١٠٥، ٢١٠٦، ٢١٠٧، ٢١٠٨، ٢١٠٩، ٢١١٠، ٢١١١، ٢١١٢، ٢١١٣، ٢١١٤، ٢١١٥، ٢١١٦، ٢١١٧، ٢١١٨، ٢١١٩، ٢١٢٠، ٢١٢١، ٢١٢٢، ٢١٢٣، ٢١٢٤، ٢١٢٥، ٢١٢٦، ٢١٢٧، ٢١٢٨، ٢١٢٩، ٢١٣٠، ٢١٣١، ٢١٣٢، ٢١٣٣، ٢١٣٤، ٢١٣٥، ٢١٣٦، ٢١٣٧، ٢١٣٨، ٢١٣٩، ٢١٤٠، ٢١٤١، ٢١٤٢، ٢١٤٣، ٢١٤٤، ٢١٤٥، ٢١٤٦، ٢١٤٧، ٢١٤٨، ٢١٤٩، ٢١٥٠، ٢١٥١، ٢١٥٢، ٢١٥٣، ٢١٥٤، ٢١٥٥، ٢١٥٦، ٢١٥٧، ٢١٥٨، ٢١٥٩، ٢١٦٠، ٢١٦١، ٢١٦٢، ٢١٦٣، ٢١٦٤، ٢١٦٥، ٢١٦٦، ٢١٦٧، ٢١٦٨، ٢١٦٩، ٢١٧٠، ٢١٧١، ٢١٧٢، ٢١٧٣، ٢١٧٤، ٢١٧٥، ٢١٧٦، ٢١٧٧، ٢١٧٨، ٢١٧٩، ٢١٨٠، ٢١٨١، ٢١٨٢، ٢١٨٣، ٢١٨٤، ٢١٨٥، ٢١٨٦، ٢١٨٧، ٢١٨٨، ٢١٨٩، ٢١٩٠، ٢١٩١، ٢١٩٢، ٢١٩٣، ٢١٩٤، ٢١٩٥، ٢١٩٦، ٢١٩٧، ٢١٩٨، ٢١٩٩، ٢٢٠٠، ٢٢٠١، ٢٢٠٢، ٢٢٠٣، ٢٢٠٤، ٢٢٠٥، ٢٢٠٦، ٢٢٠٧، ٢٢٠٨، ٢٢٠٩، ٢٢١٠، ٢٢١١، ٢٢١٢، ٢٢١٣، ٢٢١٤، ٢٢١٥، ٢٢١٦، ٢٢١٧، ٢٢١٨، ٢٢١٩، ٢٢٢٠، ٢٢٢١، ٢٢٢٢، ٢٢٢٣، ٢٢٢٤، ٢٢٢٥، ٢٢٢٦، ٢٢٢٧، ٢٢٢٨، ٢٢٢٩، ٢٢٣٠، ٢٢٣١، ٢٢٣٢، ٢٢٣٣، ٢٢٣٤، ٢٢٣٥، ٢٢٣٦، ٢٢٣٧، ٢٢٣٨، ٢٢٣٩، ٢٢٤٠، ٢٢٤١، ٢٢٤٢، ٢٢٤٣، ٢٢٤٤، ٢٢٤٥، ٢٢٤٦، ٢٢٤٧، ٢٢٤٨، ٢٢٤٩، ٢٢٥٠، ٢٢٥١، ٢٢٥٢، ٢٢٥٣، ٢٢٥٤، ٢٢٥٥، ٢٢٥٦، ٢٢٥٧، ٢٢٥٨، ٢٢٥٩، ٢٢٦٠، ٢٢٦١، ٢٢٦٢، ٢٢٦٣، ٢٢٦٤، ٢٢٦٥، ٢٢٦٦، ٢٢٦٧، ٢٢٦٨، ٢٢٦٩، ٢٢٧٠، ٢٢٧١، ٢٢٧٢، ٢٢٧٣، ٢٢٧٤، ٢٢٧٥، ٢٢٧٦، ٢٢٧٧، ٢٢٧٨، ٢٢٧٩، ٢٢٨٠، ٢٢٨١، ٢٢٨٢، ٢٢٨٣، ٢٢٨٤، ٢٢٨٥، ٢٢٨٦، ٢٢٨٧، ٢٢٨٨، ٢٢٨٩، ٢٢٩٠، ٢٢٩١، ٢٢٩٢، ٢٢٩٣، ٢٢٩٤، ٢٢٩٥، ٢٢٩٦، ٢٢٩٧، ٢٢٩٨، ٢٢٩٩، ٢٣٠٠، ٢٣٠١، ٢٣٠٢، ٢٣٠٣، ٢٣٠٤، ٢٣٠٥، ٢٣٠٦، ٢٣٠٧، ٢٣٠٨، ٢٣٠٩، ٢٣١٠، ٢٣١١، ٢٣١٢، ٢٣١٣، ٢٣١٤، ٢٣١٥، ٢٣١٦، ٢٣١٧، ٢٣١٨، ٢٣١٩، ٢٣٢٠، ٢٣٢١، ٢٣٢٢، ٢٣٢٣، ٢٣٢٤، ٢٣٢٥، ٢٣٢٦، ٢٣٢٧، ٢٣٢٨، ٢٣٢٩، ٢٣٣٠، ٢٣٣١، ٢٣٣٢، ٢٣٣٣، ٢٣٣٤، ٢٣٣٥، ٢٣٣٦، ٢٣٣٧، ٢٣٣٨، ٢٣٣٩، ٢٣٤٠، ٢٣٤١، ٢٣٤٢، ٢٣٤٣، ٢٣٤٤، ٢٣٤٥، ٢٣٤٦، ٢٣٤٧، ٢٣٤٨، ٢٣٤٩، ٢٣٥٠، ٢٣٥١، ٢٣٥٢، ٢٣٥٣، ٢٣٥٤، ٢٣٥٥، ٢٣٥٦، ٢٣٥٧، ٢٣٥٨، ٢٣٥٩، ٢٣٦٠، ٢٣٦١، ٢٣٦٢، ٢٣٦٣، ٢٣٦٤، ٢٣٦٥، ٢٣٦٦، ٢٣٦٧، ٢٣٦٨، ٢٣٦٩، ٢٣٧٠، ٢٣٧١، ٢٣٧٢، ٢٣٧٣، ٢٣٧٤، ٢٣٧٥، ٢٣٧٦، ٢٣٧٧، ٢٣٧٨، ٢٣٧٩، ٢٣٨٠، ٢٣٨١، ٢٣٨٢، ٢٣٨٣، ٢٣٨٤، ٢٣٨٥، ٢٣٨٦، ٢٣٨٧، ٢٣٨٨، ٢٣٨٩، ٢٣٩٠، ٢٣٩١، ٢٣٩٢، ٢٣٩٣، ٢٣٩٤، ٢٣٩٥، ٢٣٩٦، ٢٣٩٧، ٢٣٩٨، ٢٣٩٩، ٢٤٠٠، ٢٤٠١، ٢٤٠٢، ٢٤٠٣، ٢٤٠٤، ٢٤٠٥، ٢٤٠٦، ٢٤٠٧، ٢٤٠٨، ٢٤٠٩، ٢٤١٠، ٢٤١١، ٢٤١٢، ٢٤١٣، ٢٤١٤، ٢٤١٥، ٢٤١٦، ٢٤١٧، ٢٤١٨، ٢٤١٩، ٢٤٢٠، ٢٤٢١، ٢٤٢٢، ٢٤٢٣، ٢٤٢٤، ٢٤٢٥، ٢٤٢٦، ٢٤٢٧، ٢٤٢٨، ٢٤٢٩، ٢٤٣٠، ٢٤٣١، ٢٤٣٢، ٢٤٣٣، ٢٤٣٤، ٢٤٣٥، ٢٤٣٦، ٢٤٣٧، ٢٤٣٨، ٢٤٣٩، ٢٤٤٠، ٢٤٤١، ٢٤٤٢، ٢٤٤٣، ٢٤٤٤، ٢٤٤٥، ٢٤٤٦، ٢٤٤٧، ٢٤٤٨، ٢٤٤٩، ٢٤٥٠، ٢٤٥١، ٢٤٥٢، ٢٤٥٣، ٢٤٥٤، ٢٤٥٥، ٢٤٥٦، ٢٤٥٧، ٢٤٥٨، ٢٤٥٩، ٢٤٦٠، ٢٤٦١، ٢٤٦٢، ٢٤٦٣، ٢٤٦٤، ٢٤٦٥، ٢٤٦٦، ٢٤٦٧، ٢٤٦٨، ٢٤٦٩، ٢٤٧٠، ٢٤٧١، ٢٤٧٢، ٢٤٧٣، ٢٤٧٤، ٢٤٧٥، ٢٤٧٦، ٢٤٧٧، ٢٤٧٨، ٢٤٧٩، ٢٤٨٠، ٢٤٨١، ٢٤٨٢، ٢٤٨٣، ٢٤٨٤، ٢٤٨٥، ٢٤٨٦، ٢٤٨٧، ٢٤٨٨، ٢٤٨٩، ٢٤٩٠، ٢٤٩١، ٢٤٩٢، ٢٤٩٣، ٢٤٩٤، ٢٤٩٥، ٢٤٩٦، ٢٤٩٧، ٢٤٩٨، ٢٤٩٩، ٢٥٠٠، ٢٥٠١، ٢٥٠٢، ٢٥٠٣، ٢٥٠٤، ٢٥٠٥، ٢٥٠٦، ٢٥٠٧، ٢٥٠٨، ٢٥٠٩، ٢٥١٠، ٢٥١١، ٢٥١٢، ٢٥١٣، ٢٥١٤، ٢٥١٥، ٢٥١٦، ٢٥١٧، ٢٥١٨، ٢٥١٩، ٢٥٢٠، ٢٥٢١، ٢٥٢٢، ٢٥٢٣، ٢٥٢٤، ٢٥٢٥، ٢٥٢٦، ٢٥٢٧، ٢٥٢٨، ٢٥٢٩، ٢٥٣٠، ٢٥٣١، ٢٥٣٢، ٢٥٣٣، ٢٥٣٤، ٢٥٣٥، ٢٥٣٦، ٢٥٣٧، ٢٥٣٨، ٢٥٣٩، ٢٥٤٠، ٢٥٤١، ٢٥٤٢، ٢٥٤٣، ٢٥٤٤، ٢٥٤٥، ٢٥٤٦، ٢٥٤٧، ٢٥٤٨، ٢٥٤٩، ٢٥٥٠، ٢٥٥١، ٢٥٥٢، ٢٥٥٣، ٢٥٥٤، ٢٥٥٥، ٢٥٥٦، ٢٥٥٧، ٢٥٥٨، ٢٥٥٩، ٢٥٦٠، ٢٥٦١، ٢٥٦٢، ٢٥٦٣، ٢٥٦٤، ٢٥٦٥، ٢٥٦٦، ٢٥٦٧، ٢٥٦٨، ٢٥٦٩، ٢٥٧٠، ٢٥٧١، ٢٥٧٢، ٢٥٧٣، ٢٥٧٤، ٢٥٧٥، ٢٥٧٦، ٢٥٧٧، ٢٥٧٨، ٢٥٧٩، ٢٥٨٠، ٢٥٨١، ٢٥٨٢، ٢٥٨٣، ٢٥٨٤، ٢٥٨٥، ٢٥٨٦، ٢٥٨٧، ٢٥٨٨، ٢٥٨٩، ٢٥٩٠، ٢٥٩١، ٢٥٩٢، ٢٥٩٣، ٢٥٩٤، ٢٥٩٥، ٢٥٩٦، ٢٥٩٧، ٢٥٩٨، ٢٥٩٩، ٢٦٠٠، ٢٦٠١، ٢٦٠٢، ٢٦٠٣، ٢٦٠٤، ٢٦٠٥، ٢٦٠٦، ٢٦٠٧، ٢٦٠٨، ٢٦٠٩، ٢٦١٠، ٢٦١١، ٢٦١٢، ٢٦١٣، ٢٦١٤، ٢٦١٥، ٢٦١٦، ٢٦١٧، ٢٦١٨، ٢٦١٩، ٢٦٢٠، ٢٦٢١، ٢٦٢٢، ٢٦٢٣، ٢٦٢٤، ٢٦٢٥، ٢٦٢٦، ٢٦٢٧، ٢٦٢٨، ٢٦٢٩، ٢٦٣٠، ٢٦٣١، ٢٦٣٢، ٢٦٣٣، ٢٦٣٤، ٢٦٣٥، ٢٦٣٦، ٢٦٣٧، ٢٦٣٨، ٢٦٣٩، ٢٦٤٠، ٢٦٤١، ٢٦٤٢، ٢٦٤٣، ٢٦٤٤، ٢٦٤٥، ٢٦٤٦، ٢٦٤٧، ٢٦٤٨، ٢٦٤٩، ٢٦٥٠، ٢٦٥١، ٢٦٥٢، ٢٦٥٣، ٢٦٥٤، ٢٦٥٥، ٢٦٥٦، ٢٦٥٧، ٢٦٥٨، ٢٦٥٩، ٢٦٦٠، ٢٦٦١، ٢٦٦٢، ٢٦٦٣، ٢٦٦٤، ٢٦٦٥، ٢٦٦٦، ٢٦٦٧، ٢٦٦٨، ٢٦٦٩، ٢٦٧٠، ٢٦٧١، ٢٦٧٢، ٢٦٧٣، ٢٦٧٤، ٢٦٧٥، ٢٦٧٦، ٢٦٧٧، ٢٦٧٨، ٢٦٧٩، ٢٦٨٠، ٢٦٨١، ٢٦٨٢، ٢٦٨٣، ٢٦٨٤، ٢٦٨٥، ٢٦٨٦، ٢٦٨٧، ٢٦٨٨، ٢٦٨٩، ٢٦٩٠، ٢٦٩١، ٢٦٩٢، ٢٦٩٣، ٢٦٩٤، ٢٦٩٥، ٢٦٩٦، ٢٦٩٧، ٢٦٩٨، ٢٦٩٩، ٢٧٠٠، ٢٧٠١، ٢٧٠٢، ٢٧٠٣، ٢٧٠٤، ٢٧٠٥، ٢٧٠٦، ٢٧٠٧، ٢٧٠٨، ٢٧٠٩، ٢٧١٠، ٢٧١١، ٢٧١٢، ٢٧١٣، ٢٧١٤، ٢٧١٥، ٢٧١٦، ٢٧١٧، ٢٧١٨، ٢٧١٩، ٢٧٢٠، ٢٧٢١، ٢٧٢٢، ٢٧٢٣، ٢٧٢٤، ٢٧٢٥، ٢٧٢٦، ٢٧٢٧، ٢٧٢٨، ٢٧٢٩، ٢٧٣٠، ٢٧٣١، ٢٧٣٢، ٢٧٣٣، ٢٧٣٤، ٢٧٣٥، ٢٧٣٦، ٢٧٣٧، ٢٧٣٨، ٢٧٣٩، ٢٧٤٠، ٢٧٤١، ٢٧٤٢، ٢٧٤٣، ٢٧٤٤، ٢٧٤٥، ٢٧٤٦، ٢٧٤٧، ٢٧٤٨، ٢٧٤٩، ٢٧٥٠، ٢٧٥١، ٢٧٥٢، ٢٧٥٣، ٢٧٥٤، ٢٧٥٥، ٢٧٥٦، ٢٧٥٧، ٢٧٥٨، ٢٧٥٩، ٢٧٦٠، ٢٧٦١، ٢٧٦٢، ٢٧٦٣، ٢٧٦٤، ٢٧٦٥، ٢٧٦٦، ٢٧٦٧، ٢٧٦٨، ٢٧٦٩، ٢٧٧٠، ٢٧٧١، ٢٧٧٢، ٢٧٧٣، ٢٧٧٤، ٢٧٧٥، ٢٧٧٦، ٢٧٧٧، ٢٧٧٨، ٢٧٧٩، ٢٧٨٠، ٢٧٨١، ٢٧٨٢، ٢٧٨٣، ٢٧٨٤، ٢٧٨٥، ٢٧٨٦، ٢٧٨٧، ٢٧٨٨، ٢٧٨٩، ٢٧٩٠، ٢٧٩١، ٢٧٩٢، ٢٧٩٣، ٢٧٩٤، ٢٧٩٥، ٢٧٩٦، ٢٧٩٧، ٢٧٩٨، ٢٧٩٩، ٢٨٠٠، ٢٨٠١، ٢٨٠٢، ٢٨٠٣، ٢٨٠٤، ٢٨٠٥، ٢٨٠٦، ٢٨٠٧، ٢٨٠٨، ٢٨٠٩، ٢٨١٠، ٢٨١١، ٢٨١٢، ٢٨١٣، ٢٨١٤، ٢٨١٥، ٢٨١٦، ٢٨١٧، ٢٨١٨، ٢٨١٩، ٢٨٢٠، ٢٨٢١، ٢٨٢٢، ٢٨٢٣، ٢٨٢٤، ٢٨٢٥، ٢٨٢٦، ٢٨٢٧، ٢٨٢٨، ٢٨٢٩، ٢٨٣٠، ٢٨٣١، ٢٨٣٢، ٢٨٣٣، ٢٨٣٤، ٢٨٣٥، ٢٨٣٦، ٢٨٣٧، ٢٨٣٨، ٢٨٣٩، ٢٨٤٠، ٢٨٤١، ٢٨٤٢، ٢٨٤٣، ٢٨٤٤، ٢٨٤٥، ٢٨٤٦، ٢٨٤٧، ٢٨٤٨، ٢٨٤٩، ٢٨٥٠، ٢٨٥١، ٢٨٥٢، ٢٨٥٣، ٢٨٥٤، ٢٨٥٥، ٢٨٥٦، ٢٨٥٧، ٢٨٥٨، ٢٨٥٩، ٢٨٦٠، ٢٨٦١، ٢٨٦٢، ٢٨٦٣، ٢٨٦٤، ٢٨٦٥، ٢٨٦٦، ٢٨٦٧، ٢٨٦٨، ٢٨٦٩، ٢٨٧٠، ٢٨٧١، ٢٨٧٢، ٢٨٧٣، ٢٨٧٤، ٢٨٧٥، ٢٨٧٦، ٢٨٧٧، ٢٨٧٨، ٢٨٧٩، ٢٨٨٠، ٢٨٨١، ٢٨٨٢، ٢٨٨٣، ٢٨٨٤، ٢٨٨٥، ٢٨٨٦، ٢٨٨٧، ٢٨٨٨، ٢٨٨٩، ٢٨٩٠، ٢٨٩١، ٢٨٩٢، ٢٨٩٣، ٢٨٩٤، ٢٨٩٥، ٢٨٩٦، ٢٨٩٧، ٢٨٩٨، ٢٨٩٩، ٢٩٠٠، ٢٩٠١، ٢٩٠٢، ٢٩٠٣، ٢٩٠٤، ٢٩٠٥، ٢٩٠٦، ٢٩٠٧، ٢٩٠٨، ٢٩٠٩، ٢٩١٠، ٢٩١١، ٢٩١٢، ٢٩١٣، ٢٩١٤، ٢٩١٥، ٢٩١٦، ٢٩١٧، ٢٩١٨، ٢٩١٩، ٢٩٢٠، ٢٩٢١، ٢٩٢٢، ٢٩٢٣، ٢٩٢٤، ٢٩٢٥، ٢٩٢٦، ٢٩٢٧، ٢٩٢٨، ٢٩٢٩، ٢٩٣٠، ٢٩٣١، ٢٩٣٢، ٢٩٣٣، ٢٩٣٤، ٢٩٣٥، ٢٩٣٦، ٢٩٣٧، ٢٩٣٨، ٢٩٣٩، ٢٩٤٠، ٢٩٤١، ٢٩٤٢، ٢٩٤٣، ٢٩٤٤، ٢٩٤٥، ٢٩٤٦، ٢٩٤٧، ٢٩٤٨، ٢٩٤٩، ٢٩٥٠، ٢٩٥١، ٢٩٥٢، ٢٩٥٣، ٢٩٥٤، ٢٩٥٥، ٢٩٥٦، ٢٩٥٧، ٢٩٥٨، ٢٩٥٩، ٢٩٦٠، ٢٩٦١، ٢٩٦٢، ٢٩٦٣، ٢٩٦٤، ٢٩٦٥، ٢٩٦٦، ٢٩٦٧، ٢٩٦٨، ٢٩٦٩، ٢٩٧٠، ٢٩٧١، ٢٩٧٢، ٢٩٧٣، ٢٩٧٤، ٢٩٧٥، ٢٩٧٦، ٢٩٧٧، ٢٩٧٨، ٢٩٧٩، ٢٩٨٠، ٢٩٨١، ٢٩٨٢، ٢٩٨٣، ٢٩٨٤، ٢٩٨٥، ٢٩٨٦، ٢٩٨٧، ٢٩٨٨، ٢٩٨٩، ٢٩٩٠، ٢٩٩١، ٢٩٩٢، ٢٩٩٣، ٢٩٩٤، ٢٩٩٥، ٢٩٩٦، ٢٩٩٧، ٢٩٩٨، ٢٩٩٩، ٣٠٠٠، ٣٠٠١، ٣٠٠٢، ٣٠٠٣، ٣٠٠٤، ٣٠٠٥، ٣٠٠٦، ٣٠٠٧، ٣٠٠٨، ٣٠٠٩، ٣٠١٠، ٣٠١١، ٣٠١٢، ٣٠١٣، ٣٠١٤، ٣٠١٥، ٣٠١٦، ٣٠١٧، ٣٠١٨، ٣٠١٩، ٣٠٢٠، ٣٠٢١، ٣٠٢٢، ٣٠٢٣، ٣٠٢٤، ٣٠٢٥، ٣٠٢٦، ٣٠٢٧، ٣٠٢٨، ٣٠٢٩، ٣٠٣٠، ٣٠٣١، ٣٠٣٢، ٣٠٣٣، ٣٠٣٤، ٣٠٣٥، ٣٠٣٦، ٣٠٣٧، ٣٠٣٨، ٣٠٣٩، ٣٠٤٠، ٣٠٤١، ٣٠٤٢، ٣٠٤٣، ٣٠٤٤، ٣٠٤٥، ٣٠٤٦، ٣٠٤٧، ٣٠٤٨، ٣٠٤٩، ٣٠٥٠، ٣٠٥١، ٣٠٥٢، ٣٠٥٣، ٣٠٥٤، ٣٠٥٥، ٣٠٥٦، ٣٠٥٧، ٣٠٥٨، ٣٠٥٩، ٣٠٦٠، ٣٠٦١، ٣٠٦٢، ٣٠٦٣، ٣٠٦٤، ٣٠٦٥، ٣٠٦٦، ٣٠٦٧، ٣٠٦٨، ٣٠٦٩، ٣٠٧٠، ٣٠٧١،

وليتكلمهم وليبر صوته» (١١)

وكذلك كان الإذن بإذاعة ما كان غمرا لثامه
وإذن به لعارضه كما كان لثامه ولحم الخنزير بشرط
المسح لإزالة النجاسة وذلك إذا عرضت ضرورة وهي
خشية الموت أو التلف، وكذلك الإذن بإذاعة ما كان
عمرا تعبيرا كالإذن بنظر الأجنبية للزواج وينظر
أحواله إذا عرضت حاجة كالعلاج (١٢)

وكل هذا ما كان من هذا الصبيل ثم فيه مشقة
وخرج سواء كانت الشعة حاصلة بغتار الكنف
كالإذن بالصيام في نهار في الشمس، أم كانت الشعة
نايعة لمفعول كإبريق غير الغار على أنصوم أو
الصلوة، والخرج للذي لا يبعد على الحج ماشيا أو
راكبا إلا مشقة خارقة عن المعتاد، فهذا هو الذي
ورد فيه ليس وبشرعية الترخيص.

ولقد وضع الفقهاء بعض التواعد العامة لذلك،
كفدهم في الضرورات تتبع العقوبات. المشقة تحلب
البير. الضرورات (١٣)

أما إذا كانت الشعة الداخلة على الكلفة
أكثر منه، ولا يجب دخوله في تحمل شأنته

فلقد فهم من مجموع الشريعة الإذن في دفعه على
الإطلاق دفع المشقة، بل إن التصريح إذن في التحرر
منها عند توقعه وإن لم تنبع، ومن ذلك الإذن في دفع
ألم الحصى والنعاس والحرق والبرد، والإذن في السداوى
عنده وقبح الأمراض، بل استوفى من كل هذا إذا
كان أم غسره. وثالثه يقول الفقهاء: لا ضمان في
نقل المصالح على نفس أو عرق أو بضع أو مال (١٤)

إذن المالك :

١١ - المالك - كما جاء في استنباط الأحكام - هو
التصالح شرعي بين الإنسان وبين شيء يكون سببا
تضرره فيه وما هو من تصرف غيره فيه (١٥)

و يقول ابن نجيم : المالك قدرة بشيئا تشايع مبداء
عني التصرف (١٦)

وأصل أن كل ممتلك شخص لا يجوز تصرف
غيره فيه بدون إذنه إلا خاصة، كأن يتنازع المربي
لشوا، فإنه يجوز التمسك ولوائه لشراء من مال
أمر به ما يحد إليه المربي بدون إذنه (١٧)
ورب المالك تعبيرا في ملكه يكون على الوجود
الآتية :

أ- الإذن بالتصرف :

١٢ - يجوز للمالك أن يذن لغيره بالتصرف فيما
ملكه. وذلك كمن في الوكالة والقرض (المضاربة)

(١) الموسوعات ١٠ : ١٠٠ وأخرج همام ٢٠٢٠ ط صغير طبري
وجي ١١١٤ : ١١١٤ : ١١١٤ : ١١١٤ : ١١١٤ : ١١١٤ : ١١١٤ : ١١١٤

(٢) دستور السر : ١١١٤

(٣) لأشبهه لا يجره العدة له

(٤) ابن عسك : ١١١٤ : ١١١٤ : ١١١٤ : ١١١٤ : ١١١٤ : ١١١٤ : ١١١٤

(١) المؤلفات ١٠ : ١٠٠ : ١٠٠ : ١٠٠ : ١٠٠ : ١٠٠ : ١٠٠ : ١٠٠

من : ١٠٠ ط صغير طبري

وسيدت : ١٠٠ ط صغير طبري : ١٠٠ ط صغير طبري : ١٠٠ ط صغير طبري

١٠٠ : ١٠٠ : ١٠٠ : ١٠٠ : ١٠٠ : ١٠٠ : ١٠٠ : ١٠٠

وأخرج أيضا من : ١٠٠ ط صغير طبري : ١٠٠ ط صغير طبري : ١٠٠ ط صغير طبري

١٠٠ : ١٠٠ : ١٠٠ : ١٠٠ : ١٠٠ : ١٠٠ : ١٠٠ : ١٠٠

١٠٠ : ١٠٠ : ١٠٠ : ١٠٠ : ١٠٠ : ١٠٠ : ١٠٠ : ١٠٠

١٠٠ : ١٠٠ : ١٠٠ : ١٠٠ : ١٠٠ : ١٠٠ : ١٠٠ : ١٠٠

١٠٠ : ١٠٠ : ١٠٠ : ١٠٠ : ١٠٠ : ١٠٠ : ١٠٠ : ١٠٠

١٠٠ : ١٠٠ : ١٠٠ : ١٠٠ : ١٠٠ : ١٠٠ : ١٠٠ : ١٠٠

١٠٠ : ١٠٠ : ١٠٠ : ١٠٠ : ١٠٠ : ١٠٠ : ١٠٠ : ١٠٠

١٠٠ : ١٠٠ : ١٠٠ : ١٠٠ : ١٠٠ : ١٠٠ : ١٠٠ : ١٠٠

بإذن من ساكنه لقوله تعالى: «يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَدْخُلُوا بُيُوتًا غَيْرَ بُيُوتِكُمْ حَتَّى تَسْتَأْذِنُوا»^(١)، أي تستأذِنوا.^(٢)

والصور من هذا النوع كثيرة تنظر في مواضعها.

إِذْنَ الْقَضَائِي:

٢٣ - القضاة من الولايات العامة، والقرض منه إقامة العدل وإيصال الحق إلى مستحقه، ولما كانت تصرفات انبئاس بعضهم مع بعض قد يشوبها الجور وعدم الإنصاف مما يكون على نزاع بينهم كان لا بد لتنفيذ هذه التصرفات من إذن القضاة تحقيقاً للعدل ومعا للتنازع ومن أمثلة ذلك ما يأتي:

٢٤ - يجب النفقة على الزوج لزوجته، فإذا أنكر الزوج بالنفقة فقد لحق به لعنفية لا يعرف سببها، بل يفرض القاضي لها النفقة، ثم يأمرها بالاستدانة. فإذا استندت بأمر القاضي صارت ديناً على الزوج وبطالب بها، أما لو استندت بغير أمر القاضي فتكون المطالبة عليها^(٣). وينظر التفصيل في مصطلحي (نفقة وإعسار).

٢٥ - تجوز الزكاة في مال الصغير عند المالكية، فإذا كان الصغير وصي فقد قال من أعزوا المالكية: لا يزكي عنه الوصي إلا بإذن من الحاكم، خروجاً عن اختلاف وخاصة إذا كان هناك حاكم حضني يرى عدم وجوب الزكاة في مال المجعور عليه، كذلك قال الإمام مالك: إذا وجد الوصي في الحركة حرراً فلا

إلا بإذنه، ويستثنى من ذلك الخروج لحق أقوى من حقه كحق لشرع (مثل حصة الفريضة)، أو للعلاج، أو لزيارة أرباباً على تفصيل في المذهب.^(٤)

١٨ - ب - للمهرتين حق حبس المرهون، حتى يستوفي دينه، وعلى ذلك فلا يجوز للمراهن بيع المرهون إلا بإذن المهرتين، وإذا باعه فهو موقوف على إجازة المهرتين أو قضاء دينه وذلك عند الحنفية^(٥) والفقهاء في ذلك تفصيل ينظر في مصطلح (رهن).

١٩ - ج - للمواهب قبل إقباض الهبة أو الإذن في الإقباض حق الملكية، وعلى ذلك فلا يجوز للموهوب له قبض الهبة إلا بإذن الواهب، فلو قبض بلا إذن أو إقباض لم يملكه، وذلك عند اشتاقية، خلافاً للمالكية على تفصيل للفقهاء في ذلك.^(٦)

٢٠ - د - للمزوجة حق في البوط والامتناع وذلك لا يجوز للزوج أن يزل من الحرة إلا بإذنها.^(٧)

٢١ - هـ - لمرأة حق في أمر نفسها عند إنكاحها، ولذلك تستأذن عند إنكاحها على الوجوب بالإجماع إن كانت ثيب، وعلى الاختلاف بين الفقهاء بين الوجوب والاستحباب إن كانت بكرًا.^(٨)

٢٢ - و - لصاحب البيت حق في عدم دخول أحد إلا بإذنه، وعلى ذلك فلا يجوز لأحد دخول بيت إلا

(١) المصنف، ١/٢٥٠، وابن قدامة، ١/٢٦٢، والمصنف، ١/٢٦٢.

و خنوب، ١/٢٦٢.

(٢) الاختيار، ١/٢٦٢.

(٣) مصنف المخرج، ١/٢٦٢، والمصنف، ١/٢٦٢.

(٤) الاختيار، ١/٢٦٢.

(٥) منتهى الإرادات، ١/٢٦٢، والمصنف، ١/٢٦٢، ٢/٢٦٢.

والله أعلم، ١/٢٦٢.

(١) الشرح الصغير، ١/٢٦٢، مصنف المصنف، ١/٢٦٢، ومصنف المصنف، ١/٢٦٢.

(٢) الاختيار، ١/٢٦٢.

(٣) الاختيار، ١/٢٦٢.

بأذن لغيره بفتح الجارة بدون إذن سيده، فإذا أذن له سيده بذلك جاز، قال الشافعي: وهذا في التصرف الخاص، فإن أذن له في تصرف خاص ك شراء ثوب جاز.^(١)

٣٩ - ومن يدخل في ذلك أيضا عامل القراض وأبيه مادونا من رب كاله في التجارة.

و حرق جمهور الفقهاء أنه لا يجوز لعامل المضاربة أن يضارب غيره إلا بإذن رب المال، وإن أذن له جاز.

ويرى الخليفة أن رب المال لو فوض الأمر للعامل، بأن قال له اعمل برأيتك مثلا، فإنه يجوز للعامل أن يضارب بدون إذن رب المال، أما إذا قيده بشيء فلا يجوز له.

والأصح عند الشافعية أنه لا يجوز أن يفوض غيره ولو لإذن، لأن القراض سمي بخلاف القباس، وانراي الثاني: يجوز للإذن، ونواه العسكي، وقال به النجاشي قطع به الجمهور.^(٢)

ومن ذلك أيضا التوكيل والتوصي والقاضي، ونظير في مصطلحاتها.

التعاضد في الإذن:

٣٢ - إذا اجتمع إثنان أو أكثر، ممن لهم حق الإذن في شئ واحد، وكانوا في درجة واحدة، كزوج أو أخت أو أخت أو أخت، وشاحوا فيما بينهم، وطلب

التوقف، ولا يتصرف إلا بأقبح مصلحة الوقف، ولا يجوز للموقوف صميم، أو لغيرهم إحدائهم شيء فيه، من شراء أو غرس إلا بإذن سابق للوقف، وإذا رأى فيه مصلحة، ولا يحمل للمستوفى الإذن إلا بما يريد الوقف، به غيرا.

كذلك من وظيفة الناظر تعيين الخلف، وفصلها على منسجها، ونزول الطلبة منارهم، ولا يجوز من ذلك للجانب، ولا للمعلم ولا للمدرس إلا بإذن الناظر.

ومما يقع الموقوف، ملك للموقوف عليه، يستوفيه بقية وغيره، بإعارة أو إجازة، كما يقول الشافعية، ولكنه لا يملك^(٣) أمر ذلك إلا بإذن الناظر، مع تفصيل كثير لمعناها، في ذلك، وبسط مفصل ذلك في مصنف: (وقف).

إذن المأذون له:

٣٠ - غرائب ما يفتي الفقهاء لعلم المأذون له على العبد الذي أذن له سيده في التجارة، وتلك يحددون له ما ياب يسمى نائب المأذون.

ولقد اختلف الفقهاء بالسبب للعبد المأذون: هل يملك أن يأذن لغيره في التجارة أم لا؟

فقد اختلفوا والمالكية يجوز أن يأذن العبد المأذون له لغيره في التجارة، لأن الإذن في التجارة تجارة، أما الشافعية والحنابلة فإنهم يرون أنه لا يجوز له أن

(١) محلي الفتح ١٠٠/٢، ومسمى الإجازات ٣٦٧/٢، والدروري

٢٠١/٢، والبدائع ١٦٧/٢

٢٠١/٢، الإجازات ١٠٠/٢، والمسمى ٣٦٧/٢، والدروري ٣٦٧/٢، ومسمى

الفتح ١٠٠/٢

(٢) ابن عسك ١٠٠/٢، الإجازات ١٠٠/٢، ومسمى الإجازات ٣٦٧/٢، والدروري ٣٦٧/٢

ومسمى الفتح ١٠٠/٢، ومسمى الفتح ١٠٠/٢، ومسمى الفتح ١٠٠/٢

مسمى الفتح ١٠٠/٢، ومسمى الإجازات ٣٦٧/٢، ومسمى الإجازات ٣٦٧/٢

ومسمى الفتح ١٠٠/٢، ومسمى الإجازات ٣٦٧/٢، ومسمى الإجازات ٣٦٧/٢

وصاحبه ما كنت فلا يعتبر إذنا، ولأن السكوت يحتمل
الرضا ويحتمل السخط، فلا يصلح دليل الإذن عنه
الاستعمال^(١).

٣٨ - وقد يكون الإذن بطريق دلالة، وذلك
كتقديم الطعام للضيوف، فإنه فريضة تدل على الإذن
وكشراء السيد لبعده بضاعة ووضعها في حانوته،
وأمره بالجلوس فيه، وكتيابه السقيات والحامات
للمسلمين وأبناء السبيل^(٢).

تقليد الإذن بالسلالة :

٣٩ - من لقواعد الفقهية أن التولد من ماذون فيه
لا أثر له، أي لا يكون مضروماً. ويستثنى من هذه
القاعدة ما كان مشروطاً بسلامة العاقبة^(٣).
ويعسم الحنفية الحقوق التي تثبت للماذون إلى
قسمين :

حقوق واجبة، سواء أكانت بإيجاب الشارع، كحق
الإمام في إقامة الحد، وفي القصاص والتزوير، أم
كانت وجبة بإيجاب التقديس، كعمل القصاص والحجامة
والختان.

وهذه الحقوق لا يشترط فيها سلامة العاقبة إلا
بالتجاوز عن الحد المعتاد.
حقوق مباحة، كحق الولي في التأديب عند أبي

كذلك التوكيل بالكتابة والرسالة بغير إذنا^(١).

٣٦ - وقد يعتبر السكوت إذنا في بعض التصرفات،
والأصل أن السكوت لا يعتبر إذنا، وذلك لقاعدة :
« لا يتسبب سماعك قولاً ولكن يخرج عن هذه
القاعدة بعض الصور التي يعتبر السكوت فيها إذنا،
ومن ذلك سكوت البكر عند ولها، فإن سكوتها بغير
إذنا، وذلك بمقتضى الحديث : « استأثرو النساء في
أبضاعهن فإنه البكر تنسحب فتسكت فهو إذنا »^(٢)
وهذا باتفاق الفقهاء سواء أكان الاستدلال مستحباً
أم واجباً^(٣).

٣٧ - وقد اختلف الفقهاء في سكوت الولي عند
رؤيته موثقه يبيع ويشترى فسكت هل يعتبر سكوته
إذناً أم لا ؟ فعند الحنفية وفي قول للمالكية يعتبر
إذناً، وعند الشافعية والحنابلة وزفر من الحنفية، وفي
قول للمالكية لا يعتبر إذناً، لأن ما يكون الإذن فيه
شروطاً لا يعتبر فيه السكوت، كمن يبيع مال غيره

(١) الأئمة لا يسيخ من ١٢٦، ١٢٧ ط العظمة الحسنة
العصرية، والأئمة كسب من ١٢٥، ١٢٦، ١٢٧، ومن
المستخرج ١٢٥، ١٢٦، ١٢٧، ومنه ١٢٦، ١٢٧، ١٢٨،
ومنه الإزاعات ١٢٦، ١٢٧، ١٢٨، ١٢٩، ١٣٠، ١٣١،
١٣٢، ١٣٣، ١٣٤، ١٣٥، ١٣٦، ١٣٧، ١٣٨، ١٣٩، ١٤٠،
١٤١، ١٤٢، ١٤٣، ١٤٤، ١٤٥، ١٤٦، ١٤٧، ١٤٨، ١٤٩،
١٥٠، ١٥١، ١٥٢، ١٥٣، ١٥٤، ١٥٥، ١٥٦، ١٥٧، ١٥٨، ١٥٩،
١٦٠، ١٦١، ١٦٢، ١٦٣، ١٦٤، ١٦٥، ١٦٦، ١٦٧، ١٦٨، ١٦٩،
١٧٠، ١٧١، ١٧٢، ١٧٣، ١٧٤، ١٧٥، ١٧٦، ١٧٧، ١٧٨، ١٧٩،
١٨٠، ١٨١، ١٨٢، ١٨٣، ١٨٤، ١٨٥، ١٨٦، ١٨٧، ١٨٨، ١٨٩،
١٩٠، ١٩١، ١٩٢، ١٩٣، ١٩٤، ١٩٥، ١٩٦، ١٩٧، ١٩٨، ١٩٩،
٢٠٠، ٢٠١، ٢٠٢، ٢٠٣، ٢٠٤، ٢٠٥، ٢٠٦، ٢٠٧، ٢٠٨، ٢٠٩،
٢١٠، ٢١١، ٢١٢، ٢١٣، ٢١٤، ٢١٥، ٢١٦، ٢١٧، ٢١٨، ٢١٩،
٢٢٠، ٢٢١، ٢٢٢، ٢٢٣، ٢٢٤، ٢٢٥، ٢٢٦، ٢٢٧، ٢٢٨، ٢٢٩،
٢٣٠، ٢٣١، ٢٣٢، ٢٣٣، ٢٣٤، ٢٣٥، ٢٣٦، ٢٣٧، ٢٣٨، ٢٣٩،
٢٤٠، ٢٤١، ٢٤٢، ٢٤٣، ٢٤٤، ٢٤٥، ٢٤٦، ٢٤٧، ٢٤٨، ٢٤٩،
٢٥٠، ٢٥١، ٢٥٢، ٢٥٣، ٢٥٤، ٢٥٥، ٢٥٦، ٢٥٧، ٢٥٨، ٢٥٩،
٢٦٠، ٢٦١، ٢٦٢، ٢٦٣، ٢٦٤، ٢٦٥، ٢٦٦، ٢٦٧، ٢٦٨، ٢٦٩،
٢٧٠، ٢٧١، ٢٧٢، ٢٧٣، ٢٧٤، ٢٧٥، ٢٧٦، ٢٧٧، ٢٧٨، ٢٧٩،
٢٨٠، ٢٨١، ٢٨٢، ٢٨٣، ٢٨٤، ٢٨٥، ٢٨٦، ٢٨٧، ٢٨٨، ٢٨٩،
٢٩٠، ٢٩١، ٢٩٢، ٢٩٣، ٢٩٤، ٢٩٥، ٢٩٦، ٢٩٧، ٢٩٨، ٢٩٩،
٣٠٠، ٣٠١، ٣٠٢، ٣٠٣، ٣٠٤، ٣٠٥، ٣٠٦، ٣٠٧، ٣٠٨، ٣٠٩،
٣١٠، ٣١١، ٣١٢، ٣١٣، ٣١٤، ٣١٥، ٣١٦، ٣١٧، ٣١٨، ٣١٩،
٣٢٠، ٣٢١، ٣٢٢، ٣٢٣، ٣٢٤، ٣٢٥، ٣٢٦، ٣٢٧، ٣٢٨، ٣٢٩،
٣٣٠، ٣٣١، ٣٣٢، ٣٣٣، ٣٣٤، ٣٣٥، ٣٣٦، ٣٣٧، ٣٣٨، ٣٣٩،
٣٤٠، ٣٤١، ٣٤٢، ٣٤٣، ٣٤٤، ٣٤٥، ٣٤٦، ٣٤٧، ٣٤٨، ٣٤٩،
٣٥٠، ٣٥١، ٣٥٢، ٣٥٣، ٣٥٤، ٣٥٥، ٣٥٦، ٣٥٧، ٣٥٨، ٣٥٩،
٣٦٠، ٣٦١، ٣٦٢، ٣٦٣، ٣٦٤، ٣٦٥، ٣٦٦، ٣٦٧، ٣٦٨، ٣٦٩،
٣٧٠، ٣٧١، ٣٧٢، ٣٧٣، ٣٧٤، ٣٧٥، ٣٧٦، ٣٧٧، ٣٧٨، ٣٧٩،
٣٨٠، ٣٨١، ٣٨٢، ٣٨٣، ٣٨٤، ٣٨٥، ٣٨٦، ٣٨٧، ٣٨٨، ٣٨٩،
٣٩٠، ٣٩١، ٣٩٢، ٣٩٣، ٣٩٤، ٣٩٥، ٣٩٦، ٣٩٧، ٣٩٨، ٣٩٩،
٤٠٠، ٤٠١، ٤٠٢، ٤٠٣، ٤٠٤، ٤٠٥، ٤٠٦، ٤٠٧، ٤٠٨، ٤٠٩،
٤١٠، ٤١١، ٤١٢، ٤١٣، ٤١٤، ٤١٥، ٤١٦، ٤١٧، ٤١٨، ٤١٩،
٤٢٠، ٤٢١، ٤٢٢، ٤٢٣، ٤٢٤، ٤٢٥، ٤٢٦، ٤٢٧، ٤٢٨، ٤٢٩،
٤٣٠، ٤٣١، ٤٣٢، ٤٣٣، ٤٣٤، ٤٣٥، ٤٣٦، ٤٣٧، ٤٣٨، ٤٣٩،
٤٤٠، ٤٤١، ٤٤٢، ٤٤٣، ٤٤٤، ٤٤٥، ٤٤٦، ٤٤٧، ٤٤٨، ٤٤٩،
٤٥٠، ٤٥١، ٤٥٢، ٤٥٣، ٤٥٤، ٤٥٥، ٤٥٦، ٤٥٧، ٤٥٨، ٤٥٩،
٤٦٠، ٤٦١، ٤٦٢، ٤٦٣، ٤٦٤، ٤٦٥، ٤٦٦، ٤٦٧، ٤٦٨، ٤٦٩،
٤٧٠، ٤٧١، ٤٧٢، ٤٧٣، ٤٧٤، ٤٧٥، ٤٧٦، ٤٧٧، ٤٧٨، ٤٧٩،
٤٨٠، ٤٨١، ٤٨٢، ٤٨٣، ٤٨٤، ٤٨٥، ٤٨٦، ٤٨٧، ٤٨٨، ٤٨٩،
٤٩٠، ٤٩١، ٤٩٢، ٤٩٣، ٤٩٤، ٤٩٥، ٤٩٦، ٤٩٧، ٤٩٨، ٤٩٩،
٥٠٠، ٥٠١، ٥٠٢، ٥٠٣، ٥٠٤، ٥٠٥، ٥٠٦، ٥٠٧، ٥٠٨، ٥٠٩،
٥١٠، ٥١١، ٥١٢، ٥١٣، ٥١٤، ٥١٥، ٥١٦، ٥١٧، ٥١٨، ٥١٩،
٥٢٠، ٥٢١، ٥٢٢، ٥٢٣، ٥٢٤، ٥٢٥، ٥٢٦، ٥٢٧، ٥٢٨، ٥٢٩،
٥٣٠، ٥٣١، ٥٣٢، ٥٣٣، ٥٣٤، ٥٣٥، ٥٣٦، ٥٣٧، ٥٣٨، ٥٣٩،
٥٤٠، ٥٤١، ٥٤٢، ٥٤٣، ٥٤٤، ٥٤٥، ٥٤٦، ٥٤٧، ٥٤٨، ٥٤٩،
٥٥٠، ٥٥١، ٥٥٢، ٥٥٣، ٥٥٤، ٥٥٥، ٥٥٦، ٥٥٧، ٥٥٨، ٥٥٩،
٥٦٠، ٥٦١، ٥٦٢، ٥٦٣، ٥٦٤، ٥٦٥، ٥٦٦، ٥٦٧، ٥٦٨، ٥٦٩،
٥٧٠، ٥٧١، ٥٧٢، ٥٧٣، ٥٧٤، ٥٧٥، ٥٧٦، ٥٧٧، ٥٧٨، ٥٧٩،
٥٨٠، ٥٨١، ٥٨٢، ٥٨٣، ٥٨٤، ٥٨٥، ٥٨٦، ٥٨٧، ٥٨٨، ٥٨٩،
٥٩٠، ٥٩١، ٥٩٢، ٥٩٣، ٥٩٤، ٥٩٥، ٥٩٦، ٥٩٧، ٥٩٨، ٥٩٩،
٦٠٠، ٦٠١، ٦٠٢، ٦٠٣، ٦٠٤، ٦٠٥، ٦٠٦، ٦٠٧، ٦٠٨، ٦٠٩،
٦١٠، ٦١١، ٦١٢، ٦١٣، ٦١٤، ٦١٥، ٦١٦، ٦١٧، ٦١٨، ٦١٩،
٦٢٠، ٦٢١، ٦٢٢، ٦٢٣، ٦٢٤، ٦٢٥، ٦٢٦، ٦٢٧، ٦٢٨، ٦٢٩،
٦٣٠، ٦٣١، ٦٣٢، ٦٣٣، ٦٣٤، ٦٣٥، ٦٣٦، ٦٣٧، ٦٣٨، ٦٣٩،
٦٤٠، ٦٤١، ٦٤٢، ٦٤٣، ٦٤٤، ٦٤٥، ٦٤٦، ٦٤٧، ٦٤٨، ٦٤٩،
٦٥٠، ٦٥١، ٦٥٢، ٦٥٣، ٦٥٤، ٦٥٥، ٦٥٦، ٦٥٧، ٦٥٨، ٦٥٩،
٦٦٠، ٦٦١، ٦٦٢، ٦٦٣، ٦٦٤، ٦٦٥، ٦٦٦، ٦٦٧، ٦٦٨، ٦٦٩،
٦٧٠، ٦٧١، ٦٧٢، ٦٧٣، ٦٧٤، ٦٧٥، ٦٧٦، ٦٧٧، ٦٧٨، ٦٧٩،
٦٨٠، ٦٨١، ٦٨٢، ٦٨٣، ٦٨٤، ٦٨٥، ٦٨٦، ٦٨٧، ٦٨٨، ٦٨٩،
٦٩٠، ٦٩١، ٦٩٢، ٦٩٣، ٦٩٤، ٦٩٥، ٦٩٦، ٦٩٧، ٦٩٨، ٦٩٩،
٧٠٠، ٧٠١، ٧٠٢، ٧٠٣، ٧٠٤، ٧٠٥، ٧٠٦، ٧٠٧، ٧٠٨، ٧٠٩،
٧١٠، ٧١١، ٧١٢، ٧١٣، ٧١٤، ٧١٥، ٧١٦، ٧١٧، ٧١٨، ٧١٩،
٧٢٠، ٧٢١، ٧٢٢، ٧٢٣، ٧٢٤، ٧٢٥، ٧٢٦، ٧٢٧، ٧٢٨، ٧٢٩،
٧٣٠، ٧٣١، ٧٣٢، ٧٣٣، ٧٣٤، ٧٣٥، ٧٣٦، ٧٣٧، ٧٣٨، ٧٣٩،
٧٤٠، ٧٤١، ٧٤٢، ٧٤٣، ٧٤٤، ٧٤٥، ٧٤٦، ٧٤٧، ٧٤٨، ٧٤٩،
٧٥٠، ٧٥١، ٧٥٢، ٧٥٣، ٧٥٤، ٧٥٥، ٧٥٦، ٧٥٧، ٧٥٨، ٧٥٩،
٧٦٠، ٧٦١، ٧٦٢، ٧٦٣، ٧٦٤، ٧٦٥، ٧٦٦، ٧٦٧، ٧٦٨، ٧٦٩،
٧٧٠، ٧٧١، ٧٧٢، ٧٧٣، ٧٧٤، ٧٧٥، ٧٧٦، ٧٧٧، ٧٧٨، ٧٧٩،
٧٨٠، ٧٨١، ٧٨٢، ٧٨٣، ٧٨٤، ٧٨٥، ٧٨٦، ٧٨٧، ٧٨٨، ٧٨٩،
٧٩٠، ٧٩١، ٧٩٢، ٧٩٣، ٧٩٤، ٧٩٥، ٧٩٦، ٧٩٧، ٧٩٨، ٧٩٩،
٨٠٠، ٨٠١، ٨٠٢، ٨٠٣، ٨٠٤، ٨٠٥، ٨٠٦، ٨٠٧، ٨٠٨، ٨٠٩،
٨١٠، ٨١١، ٨١٢، ٨١٣، ٨١٤، ٨١٥، ٨١٦، ٨١٧، ٨١٨، ٨١٩،
٨٢٠، ٨٢١، ٨٢٢، ٨٢٣، ٨٢٤، ٨٢٥، ٨٢٦، ٨٢٧، ٨٢٨، ٨٢٩،
٨٣٠، ٨٣١، ٨٣٢، ٨٣٣، ٨٣٤، ٨٣٥، ٨٣٦، ٨٣٧، ٨٣٨، ٨٣٩،
٨٤٠، ٨٤١، ٨٤٢، ٨٤٣، ٨٤٤، ٨٤٥، ٨٤٦، ٨٤٧، ٨٤٨، ٨٤٩،
٨٥٠، ٨٥١، ٨٥٢، ٨٥٣، ٨٥٤، ٨٥٥، ٨٥٦، ٨٥٧، ٨٥٨، ٨٥٩،
٨٦٠، ٨٦١، ٨٦٢، ٨٦٣، ٨٦٤، ٨٦٥، ٨٦٦، ٨٦٧، ٨٦٨، ٨٦٩،
٨٧٠، ٨٧١، ٨٧٢، ٨٧٣، ٨٧٤، ٨٧٥، ٨٧٦، ٨٧٧، ٨٧٨، ٨٧٩،
٨٨٠، ٨٨١، ٨٨٢، ٨٨٣، ٨٨٤، ٨٨٥، ٨٨٦، ٨٨٧، ٨٨٨، ٨٨٩،
٨٩٠، ٨٩١، ٨٩٢، ٨٩٣، ٨٩٤، ٨٩٥، ٨٩٦، ٨٩٧، ٨٩٨، ٨٩٩،
٩٠٠، ٩٠١، ٩٠٢، ٩٠٣، ٩٠٤، ٩٠٥، ٩٠٦، ٩٠٧، ٩٠٨، ٩٠٩،
٩١٠، ٩١١، ٩١٢، ٩١٣، ٩١٤، ٩١٥، ٩١٦، ٩١٧، ٩١٨، ٩١٩،
٩٢٠، ٩٢١، ٩٢٢، ٩٢٣، ٩٢٤، ٩٢٥، ٩٢٦، ٩٢٧، ٩٢٨، ٩٢٩،
٩٣٠، ٩٣١، ٩٣٢، ٩٣٣، ٩٣٤، ٩٣٥، ٩٣٦، ٩٣٧، ٩٣٨، ٩٣٩،
٩٤٠، ٩٤١، ٩٤٢، ٩٤٣، ٩٤٤، ٩٤٥، ٩٤٦، ٩٤٧، ٩٤٨، ٩٤٩،
٩٥٠، ٩٥١، ٩٥٢، ٩٥٣، ٩٥٤، ٩٥٥، ٩٥٦، ٩٥٧، ٩٥٨، ٩٥٩،
٩٦٠، ٩٦١، ٩٦٢، ٩٦٣، ٩٦٤، ٩٦٥، ٩٦٦، ٩٦٧، ٩٦٨، ٩٦٩،
٩٧٠، ٩٧١، ٩٧٢، ٩٧٣، ٩٧٤، ٩٧٥، ٩٧٦، ٩٧٧، ٩٧٨، ٩٧٩،
٩٨٠، ٩٨١، ٩٨٢، ٩٨٣، ٩٨٤، ٩٨٥، ٩٨٦، ٩٨٧، ٩٨٨، ٩٨٩،
٩٩٠، ٩٩١، ٩٩٢، ٩٩٣، ٩٩٤، ٩٩٥، ٩٩٦، ٩٩٧، ٩٩٨، ٩٩٩،
١٠٠٠، ١٠٠١، ١٠٠٢، ١٠٠٣، ١٠٠٤، ١٠٠٥، ١٠٠٦، ١٠٠٧، ١٠٠٨، ١٠٠٩،
١٠١٠، ١٠١١، ١٠١٢، ١٠١٣، ١٠١٤، ١٠١٥، ١٠١٦، ١٠١٧، ١٠١٨، ١٠١٩،
١٠٢٠، ١٠٢١، ١٠٢٢، ١٠٢٣، ١٠٢٤، ١٠٢٥، ١٠٢٦، ١٠٢٧، ١٠٢٨، ١٠٢٩،
١٠٣٠، ١٠٣١، ١٠٣٢، ١٠٣٣، ١٠٣٤، ١٠٣٥، ١٠٣٦، ١٠٣٧، ١٠٣٨، ١٠٣٩،
١٠٤٠، ١٠٤١، ١٠٤٢، ١٠٤٣، ١٠٤٤، ١٠٤٥، ١٠٤٦، ١٠٤٧، ١٠٤٨، ١٠٤٩،
١٠٥٠، ١٠٥١، ١٠٥٢، ١٠٥٣، ١٠٥٤، ١٠٥٥، ١٠٥٦، ١٠٥٧، ١٠٥٨، ١٠٥٩،
١٠٦٠، ١٠٦١، ١٠٦٢، ١٠٦٣، ١٠٦٤، ١٠٦٥، ١٠٦٦، ١٠٦٧، ١٠٦٨، ١٠٦٩،
١٠٧٠، ١٠٧١، ١٠٧٢، ١٠٧٣، ١٠٧٤، ١٠٧٥، ١٠٧٦، ١٠٧٧، ١٠٧٨، ١٠٧٩،
١٠٨٠، ١٠٨١، ١٠٨٢، ١٠٨٣، ١٠٨٤، ١٠٨٥، ١٠٨٦، ١٠٨٧، ١٠٨٨، ١٠٨٩،
١٠٩٠، ١٠٩١، ١٠٩٢، ١٠٩٣، ١٠٩٤، ١٠٩٥، ١٠٩٦، ١٠٩٧، ١٠٩٨، ١٠٩٩،
١١٠٠، ١١٠١، ١١٠٢، ١١٠٣، ١١٠٤، ١١٠٥، ١١٠٦، ١١٠٧، ١١٠٨، ١١٠٩،
١١١٠، ١١١١، ١١١٢، ١١١٣، ١١١٤، ١١١٥، ١١١٦، ١١١٧، ١١١٨، ١١١٩،
١١٢٠، ١١٢١، ١١٢٢، ١١٢٣، ١١٢٤، ١١٢٥، ١١٢٦، ١١٢٧، ١١٢٨، ١١٢٩،
١١٣٠، ١١٣١، ١١٣٢، ١١٣٣، ١١٣٤، ١١٣٥، ١١٣٦، ١١٣٧، ١١٣٨، ١١٣٩،
١١٤٠، ١١٤١، ١١٤٢، ١١٤٣، ١١٤٤، ١١٤٥، ١١٤٦، ١١٤٧، ١١٤٨، ١١٤٩،
١١٥٠، ١١٥١، ١١٥٢، ١١٥٣، ١١٥٤، ١١٥٥، ١١٥٦، ١١٥٧، ١١٥٨، ١١٥٩،
١١٦٠، ١١٦١، ١١٦٢، ١١٦٣، ١١٦٤، ١١٦٥، ١١٦٦، ١١٦٧، ١١٦٨، ١١٦٩،
١١٧٠، ١١٧١، ١١٧٢، ١١٧٣، ١١٧٤، ١١٧٥، ١١٧٦، ١١٧٧، ١١٧٨، ١١٧٩،
١١٨٠، ١١٨١، ١١٨٢، ١١٨٣، ١١٨٤، ١١٨٥، ١١٨٦، ١١٨٧، ١١٨٨، ١١٨٩،
١١٩٠، ١١٩١، ١١٩٢، ١١٩٣، ١١٩٤، ١١٩٥، ١١٩٦، ١١٩٧، ١١٩٨، ١١٩٩،
١٢٠٠، ١٢٠١، ١٢٠٢، ١٢٠٣، ١٢٠٤، ١٢٠٥، ١٢٠٦، ١٢٠٧، ١٢٠٨، ١٢٠٩،
١٢١٠، ١٢١١، ١٢١٢، ١٢١٣، ١٢١٤، ١٢١٥، ١٢١٦، ١٢١٧، ١٢١٨، ١٢١٩،
١٢٢٠، ١٢٢١، ١٢٢٢، ١٢٢٣، ١٢٢٤، ١٢٢٥، ١٢٢٦، ١٢٢٧، ١٢٢٨، ١٢٢٩،
١٢٣٠، ١٢٣١، ١٢٣٢، ١٢٣٣، ١٢٣٤، ١٢٣٥، ١٢٣٦، ١٢٣٧، ١٢٣٨، ١٢٣٩،
١٢٤٠، ١٢٤١، ١٢٤٢، ١٢٤٣، ١٢٤٤، ١٢٤٥، ١٢٤٦، ١٢٤٧، ١٢٤٨، ١٢٤٩،
١٢٥٠، ١٢٥١، ١٢٥٢، ١٢٥٣، ١٢٥٤، ١٢٥٥، ١٢٥٦، ١٢٥٧، ١٢٥٨، ١٢٥٩،
١٢٦٠، ١٢٦١، ١٢٦٢، ١٢٦٣، ١٢٦٤، ١٢٦٥، ١٢٦٦، ١٢٦٧، ١٢٦٨، ١٢٦٩،
١٢٧٠، ١٢٧١، ١٢٧٢، ١٢٧٣، ١٢٧٤، ١٢٧٥، ١٢٧٦، ١٢٧٧، ١٢٧٨، ١٢٧٩،
١٢٨٠، ١٢٨١، ١٢٨٢، ١٢٨٣، ١٢٨٤، ١٢٨٥، ١٢٨٦، ١٢٨٧، ١٢٨٨، ١٢٨٩،
١٢٩٠، ١٢٩١، ١٢٩٢، ١٢٩٣، ١٢٩٤، ١٢٩٥، ١٢٩٦، ١٢٩٧، ١٢٩٨، ١٢٩٩،
١٣٠٠، ١٣٠١، ١٣٠٢، ١٣٠٣، ١٣٠٤، ١٣٠٥، ١٣٠٦، ١٣٠٧، ١٣٠٨، ١٣٠٩،
١٣١٠، ١٣١١، ١٣١٢، ١٣١٣، ١٣١٤، ١٣١٥، ١٣١٦، ١٣١٧، ١٣١٨، ١٣١٩،
١٣٢٠، ١٣٢١، ١٣٢٢، ١٣٢٣، ١٣٢٤، ١٣٢٥، ١٣٢٦، ١٣٢٧، ١٣٢٨، ١٣٢٩،
١٣٣٠، ١٣٣١، ١٣٣٢، ١٣٣٣، ١٣٣٤، ١٣٣٥، ١٣٣٦، ١٣٣٧، ١٣٣٨، ١٣٣٩،
١٣٤٠، ١٣٤١، ١٣٤٢، ١٣٤٣، ١٣٤٤، ١٣٤٥، ١٣٤٦، ١٣٤٧، ١٣٤٨، ١٣٤٩،
١٣٥٠، ١٣٥١، ١٣٥٢، ١٣٥٣، ١٣٥٤، ١٣٥٥، ١٣٥٦، ١٣٥٧، ١٣٥٨، ١٣٥٩،
١٣٦٠، ١٣٦١، ١٣٦٢، ١٣٦٣، ١٣٦٤، ١٣٦٥، ١٣٦٦، ١٣٦٧، ١٣٦٨، ١٣٦٩،
١٣٧٠، ١٣٧١، ١٣٧٢، ١٣٧٣، ١٣٧٤، ١٣٧٥، ١٣٧٦، ١٣٧٧، ١٣٧٨، ١٣٧٩،
١٣٨٠، ١٣٨١، ١٣٨٢، ١٣٨٣، ١٣٨٤، ١٣٨٥، ١٣٨٦، ١٣٨٧، ١٣٨٨، ١٣٨٩،
١٣٩٠، ١٣٩١، ١٣٩٢، ١٣٩٣، ١٣٩٤، ١٣٩٥، ١٣٩٦

المعروف لم يجب صماته، لأنه فعل مرفوع بأمر اشترط،
وفعل الأمر لا يتقيد بشرط الصلوة، وهذا عند
الحنفية وأحاديثه وثانكية، وفي قول المالكية إنه لا
يخص إن ظن السلامة، ثم عند الشافعية فإن
يخص، لأن تعريض الإمام عنهم مشروط سلامة
الخاصة^(١).

٤٢ - وإذا اقتصر على - ي عليه بنفسه، فقطع يد
الصالح، فسررت الجراحة، فمات فلا ضمان، لأنه
صحيح مستحق مقدر فلا تضمن سرانه كقطع
الحاقن، وهذا عند جميع الفقهاء، ما عدا الشافعية،
لأنه يضمن عده، وتكون لدية على عاقلة، لأن
نقطع ليس يستحق عسى من له القصاص، بل هو
غيره والمتمو أولي، وعند المالكية والحنابلة يؤدب
لاقتبانه على الإمام، ولا ضمان عليه^(٢).

ب - الحقوق الواجبة بالإنجاب العقد ومن أمثلتها :
٤٣ - حديد والمصداق والحداد واللف، لا ضمان
عنهم فيما يتعلق بقومهم، إذا كان ذلك بالإذن ولم
يتجاوزوا المصير المعتاد، وكانت هم بصنعتهم بصارة
ومعرفة، وهذا عند الحنفية والحدادة ولا ثنية
والشافعية في الأخير^(٣).

٤٤ - وفي عقد الأجر بد المتأجر بد ثمانية، ولا

صيغة، ومن الزوج في التضرع يباح له، وحق
الانتفاع بالطريق العام.

وهذه الحقوق تنقيد بوصف السلامة^(٤).

وبالنسبة في ذلك عند عقبة الفقهاء يتبين أنهم
ساروا الحنفية في هذا المعنى، إلا أن الفقهاء حمدا
- ومهد الحنفية - يمتنعون في تحديد الحقوق التي
تدعيه بمصنف السلامة، وإنما لا تنقيد بها، تبع
لاستلاف وجهه في تطبيق القول، حتى من فقهاء
الذهب الواحد نحو ذلك في العمل الواحد كالملاوي
بن الإمام أبي حنيفة وصاحبه في القصاص الإنسان
نفسه، وبيان ذلك فيما يأتي :

أولا - مالا يتقيد بوصف السلامة :

أ - الحقوق الواجبة بالإنجاب الشارع ومن أمثلتها :

٤٥ - إذا أقر الإمام أحد، فعند شارب خمر، أو
ضرب يد أخرى، فت تحمده فلا ضمان إلا الحدود
إذا أتى بها على الوجه المشروع فلا ضمان في تعد
بها، لأن الإمام مل ذلك بأمر الله وأمر رسوله صلى
الله عليه وسلم، فلا يواحد.

وكذلك إذا اقتصر من أخائي في دون النفس
دون تجاوز، فسررت الجراحة، فمات فلا ضمان، لأنه
يعمل مأذون به، فلا يتقيد بوصف السلامة. وهذا
داغان الفقهاء^(٥).

٤٦ - وإذا عجز الإمام عما شرع فيه التضرع، فمات

(١) نفس الجرح، وحاشية ١٦٦/٢، والأشياء فيجي من

١١١/٢، وأما ١٢٠/٢، وفتح الحلق ١٠٥/٢، ١٠٥/٢، ١٠٥/٢

(٢) سائر الجرح، والأشياء السروحي من ١١١/٢، وليس

١١١/٢، ١١١/٢، وأما ١٠٥/٢، ففتح الحلق ١٠٥/٢، ١٠٥/٢

(٣) نفس ١٠٥/٢، وفتح الحلق ١٠٥/٢، والفتحة تأخر مع

الجميع ١٠٥/٢، وبها احتج ١٠٥/٢، ١٠٥/٢، وفتح الحلق

١٠٥/٢، ١٠٥/٢

(٤) لأنه وإن جرح من ١٠٥/٢

(٥) نفسه فتح ١٠٥/٢، وسروحي ١٠٥/٢، وفتح الحلق

١٠٥/٢، ١٠٥/٢، وفتح الحلق ١٠٥/٢، ١٠٥/٢، ١٠٥/٢

وفتح الحلق ١٠٥/٢، ١٠٥/٢، ١٠٥/٢

تجديده ما بعد سرقة وقال يعتبر، علي تفصيل موطعه مصطلح (سرقة).

٥٩ - وكذلك للإذن في دخول الشبوت أثر في الجنابة والخصان، ومن ذلك من دخل دار غيره بغيره فمقره كنه، فعند خبائلة والمالكية وفي الحزن كئاني لشاغية فيه الخصان عن صاحبه^(١) لأنه نسب في إنلامه بعد كنف النكف عند خلافا كتحفة وقول للشافعية.

وكذلك من حفر سراً في داره، ودخل الدار رجل بدون صاحب الدار، جوفع فيها، فلا خصان على صاحب الدار عند المالكية والحنفية، وعند الخبائلة والشافعية إن كانت الثبوت مكشوفة والداحل بصير يبصرها فلا خصان، وإن كن الداخل أعمى، أو كانت البئر في حصة لا يبصرها، فعلى صاحب الدار الخصان عند الحنابلة، والأظهر عند الشافعية، وفي الملل المالكية المشاغية لا خصان^(٢).

ونلتفصيل يرجع إلى مصطلح (حنابة).

أثر الإذن في الحقوق :

٥٢ - لأهل أن المأذون له في التصرفات بتصرفه فيها له فيه دفع، كالخصي المأذون عند من يجزأ تصرف لخصي، أما التصرفات الضارة فلا تصح ولو بالإذن، وذلك لا يصبح تبرعه.

والخصي أصبح المأذون له مملوك ما يملكه البالغ

وضمه في الطرقي، كقشر الطحيط أو صب الماء، أما من وضع ميزان لمطر، ونعسه على الشارع، ثم بعد مدة سقط على رأس إنسان فمته، أو على مال فألفقه فلا خصان، لأنه فعل مأذون فيه.

٤٩ - ومن سعى حدار مثلاً إلى الشارع فعلق به شيء فغلبه الخصان، وإن سعى مستورا أو مثلاً إلى منزله فغلبه فلا خصان، وإن ذلك قبل وقوفه إلى هواء الطريق، أو إلى ملك إنسان فإن لم تكن نغضه ولا عرض في تركه بغضه لعمره فلا خصان، وإن مكبه وقول به لك ولدي يفعل فسخ، وإن لم يطالب لم يقصر^(٣).

أثر الإذن في دخول البيوت :

٥٠ - لا يجوز لأحد دخول دار غيره بدون إذنه ولذات وجب الاستئذان عند إعادة الدخول لقوله تعالى : (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَدْخُلُوا بُيُوتًا غَيْرَ بُيُوتِكُمْ حَتَّى تَسْتَأْذِنُوا وَتُسْتَأْذِنُوا عَلَى الْخِيَابِ)^(٤) فإن أذن له دَخَلَ وإن لم يؤذن له رَجَعَ.

وللإذن في دخول البيوت أثر في حد السرقة، إذ يعتبر الإذن بالدخول عبية دائرة المعة، لأن الدار قد خرجت من أن تكون حرزاً بالإذن، ولأنه لا أثر له بالدخول بعد صاري حكم أهل الدار، فإذا أخذ شيئاً فهو حائز لا سارق، إلا أن الفقهاء يفتنون في

(١) الحنفية ٨٧٧/٢، ومصر المصالح ١٢٤/١، والمدة ١٥٥/١.

(٢) الحنفية ٨٧٧/٢.

(٣) موطع ٢٧٠.

(٤) المصنف ١٥٥/٢، وأسد السالكين ١٥٤، ومصر المصالح ١٢٤/١، والمدة ١٥٥/٢، والشرح المصنف ١٥٣/١، دار الحديث ١٥٥.

(١) الحنفية ٩ - ٣٢١، وأسد السالكين ١٥٤، ومصر المصالح ١٢٤/١، والمدة ١٥٥/٢.

ومصر ٣٥١/٢.

(٢) المصنف ٨٧٧/٢، ومصر المصالح ١٢٤/١، والمدة ١٥٥/٢، والشرح المصنف ١٥٣/١، دار الحديث ١٥٥.

الحقوق كالمالك والمالك كالأجنبي، حتى لا يمكن
الوكيل مصالحة المشتري من الوكيل ما لم يكن، وإذا
استحسن البيع في يد المشتري يرجع ما غن على
الوكيل.

وكل عقد يحتاج فيه الوكيل إلى إيفائه إلى
الوكيل فحقوقه ترجع إلى الوكيل، كالتكليف والطلاق
والعتق على ما لم يطلعه، فحقوق هذه عقود تكون
للموكل وهي عليه أيضا، والوكيل فيها سبب وسبب
عوض، حتى إن وكيل الزوج في النكاح لا يطالب
بالمهر وإن يطالب به الزوج إلا إذا ضمن المهر فعند
بطالب به لكن يحكم للموكل.^(١)

٥٤ - وقد يقوم أحد الشارع مقام إذن المالك بمبيع
المعدون لم ياذن المالك، وذلك كمن توفد عليه
نفس واستمتع من المهر والبيع، فإن شاء القاضي باع
ماله بعد إذنه لغيره بغيره وإن شاء غيره، ومنه إلى
أن يبيع.^(٢)

٥٥ - أما التصرف في مال الغير بدون إذنه، وذلك
كأنه يولي بيع مال غيره بغير إذنه فإنه يتوقف على
الإجازة عند غير الشاهدين، والإجازة استلزام
كالموكل السابقة، والوكالة إذن، وعند الشاهدين وفي
رأى للشاهدين البيع باطل.^(٣)

٥٦ - وإذن المالك في العقود التي يباشرها بنفسه
قد يفيد تعليق العن، سواء أكان على سبيل الإذن

لكن يشترط لصحة الإذن أن يعقل أن البيع صالح
للمالك عن البائع، والشراء جالب له، ويعرف العن
البيع من الغرض.^(٤)

٥٣ - والإذن في العقود يفيد ثبوت ولاية التصرف
الذي تنوذه الإذن، وذلك كالموكلية ولشركة
والمقراض (المضاربة)، فإنه يقتضي هذه العقود
يشيت لكل من الوكيل وعامل المقراض والمضاربة
ولاية التصرف الذي تنوذه الإذن، كالموكلية في عقد
البيع أو في عقد النكاح وهكذا، ولا يجوز له مباشرة
أي عقد يخالف نص الإذن.

وأما حقوق ما يباشره من عقود مأذون فيها
فبالمسبة لمشر يك توسع إليها، وبالنسبة لموكل
المضاربة ترجع إلى رب المال.^(٥) أما بالنسبة للوكيل
فقد اختلف الفقهاء في ذلك:

فقد الحاشية وهو الأصح عند الشافعية تكون
العقود على الموكل، ويرجع بالحقوق إلى، وكذلك
الحكم عند المالكية بالنسبة لموكل الخاص.

أما الوكيل المقتضى عنده فأنه يطلب عليه.
ويقول الحنفية: كل عقد لا يحتاج فيه إلى
إيفائه إلى الوكيل، ويكتفي الوكيل فيه بالإضافة
إلى نفسه فحقوقه راجعة إلى المالك، كالمقراضات
والأشربة والإجازات، فحقوق هذه العقود ترجع
للموكل وهي عليه أيضا، ويكون الوكيل في هذه

(١) إحصاء ١٢١/٥، ١٢٢، ولا حاشية ١٢١/٥، ١٢٢، ومبس
مبارك ١٢١/٥، والفتاوى ١٢١/٥، ١٢٢، معنى الخراج

١٢١/٥، ومبارك، وسبب الإجازات ١٢١/٥

(٢) حاشية ١٢١/٥، ١٢٢، ١٢٣، وسبب الإجازات ١٢١/٥، ١٢٢

١٢١/٥، ومبارك الإكليل ١٢١/٥، ١٢٢، والهدى ١٢١/٥، ١٢٢

١٢١/٥، ١٢٢، ولا حاشية ١٢١/٥، ١٢٢

(١) الجداول ٢٢/٩، والمهملات ٢٢/٩، وسبب الإجازات

٢٠/٩، والشرح الصغير ١٢١/٥، ١٢٢، وبسبب الخراج

لربيعي ١٢١/٥، ١٢٢

(٢) معنى الخراج ١٢١/٥، ومبارك الإكليل ١٢١/٥، ١٢٢، وسبب الإجازات ١٢١/٥، ١٢٢

(٣) المعنى ١٢١/٥، ١٢٢، والهدى ١٢١/٥، ١٢٢

أثر الإذن في المجتنبات :

٥٨ - الأصل أن اندماء لا تجرى فيها الإباحة ، ولا تستباح بالإذن وأما بكون الإذن - إذا كان معشرا - شبهة تسقط القصاص ، ومن ذلك من قال لقير : اقتلني فقتله ، وإن القود يسقط لشبهه الإذن ، وذلك عند الحنفية والحنابلة والشافعية في الأظهر ، وهو قول المالكية ، وفي قول آخر للمالكية أنه يقتل وقى قودا ثالث أنه يضرب مائة ويحسب عاما .

واختلف في وجوب الدية ، فتجب عند الحنفية وهو قول المالكية والشافعية ^(١) .

وكذلك من قال لقير : قطع يدي قطع يده فلا ضمان فيه ، وذلك عند الحنفية والحنابلة ، وهو لأظهر عند الشافعية ، وروحه البقيني ، وقال المالكية أبو حنيفة : يعتق ولا فنيصاص عليه ^(٢) ، وتنتظر التفصيلات في مصطلح . (سنة) .

٥٩ - ومن أمر بتسليم بقتل غيره فإن كان بلا إكراه فغية اتصاص على أنأمن واختلف في لأمر . أما إذا كان الأمر بإكراه متبع فإن اتصاص على لأمر ، واختلف في المأمور فعند الحنابلة والمالكية وهو الصحيح عند الشافعية وقول جر من اخصمية ، أنه يقتل ليشتره القتل ، وقال أبو يوسف : لا فنيصاص على واحد منهما ، ولذهب آة الأئمة لا بقتل ^(٣) .

كما في الفرض ، أم يدون عوض كما في الهبة والهبة بالعير .

وقد يعيد تسليم المنفعة أو الانتفاع كالإجارة والإعارة أو تسليم الانتفاع بالبيع كما في عقد السكاح وقد سبق بيان ذلك .

أثر الإذن في الاستيلاء :

٥٧ - الإذن قد يرد على استيلاء رغبة الشيء ومساواة ، وهو من الشارح بعيد انطك بالاستيلاء الحقيقي ، وذلك كالإذن بعيد البحر وعيد انبر في غير الحرم ، ومن ذلك الماء والكلاء والماء وهي المستلزمات اشالات انشي نعر عليها الخديت : الاستلزام شركاء في نيلاء في الماء والكلاء والذرة ^(١) .

أما الإذن بالاستيلاء من احاد بعضهم لبعض فإنه يختلف أثره .

عند بعيد التملك على سبيل العوض كما في قرص الخنز والقراهم والذنان ^(٢) .

وقد يعيد الإذن تملك من غير عوض كما في هذه المأكول والمشروب والمراهم والذنان ^(٣) .

وقد لا يكون الإذن بالاستيلاء تملكيا ، وإنما يكون طر يبق إليه . وذلك كما في اللوازم والانتاع والفتيات ^(٤) .

(١) سادات ١٩٣٦ ، وجعلت . استلزام شركاء . ١٠٠٠

نعم (٢٩١٦) وأبهر (١٥٠١) أبا حيدر .

(٢) سادات ١٩٣٦ ، ومضى أحمد ١٩٣٢ ، وجعلت لوكات في

مراجع ١٥٠١ ، ١٩٣٦ ، ١٩٣٦

(٣) سادات ١٩٣٦

(٤) سادات ١٩٣٦ ، ومضى الإذات ١٩٣٢ ، وبنيوي

١٩٣٦

(١) من سادات ١٩٣٦ ، وجعلت لوكات ، ومضى أحمد ١٩٣٢

(٢) ومضى الإذات ١٩٣٢ ، ومضى الخليل ١٩٣٦ ،

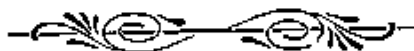
١٩٣٦ ، ومضى أحمد ١٩٣٢ ، ١٩٣٦

(٣) مراجع ١٥٠١

(٤) سادات ١٩٣٦ ، ومضى الإذات ١٩٣٢ ، ومضى

١٩٣٦ ، والمضى مراجع الخليل ١٩٣٦

عند المتغنية والشفافية والحدائق، إلا أن الحفنة
يعملون، إن كانت الإشارة موزعة في الأرض غرس
أو بته فلا يجوز، وجود قتل الوقت.
و يتبدل الحسابات والشفافية: إن أعاد أرضه
للزراعة فعليه الإبقاء إلى الحصاد.
وإن أعاد أرضه ليدفن فيها فلا يرجع حتى
يتمدرس أثر اندمونه، أما المالكية فعندهم لا يجوز
الرجوع إلى الصارية المباشرة قبل انتهاء وقتها. وإن
كانت منطقة الرمة أن يذكره عدة معاداة يتفق بها في
منها. (١)



(١) انشاءً من طرفيها، فيكون

[illegible][illegible]

STEFAN J. HARTMAN, T. P. S. TAYLOR

(١) معي الخناع ٧٠٠، ٧٧٣، ٧٨٩، ٧٩٩، ٨٠٩، ٨١٩، ٨٢٩، ٨٣٩، ٨٤٩، ٨٥٩، ٨٦٩، ٨٧٩، ٨٨٩، ٨٩٩، ٩٠٩، ٩١٩، ٩٢٩، ٩٣٩، ٩٤٩، ٩٥٩، ٩٦٩، ٩٧٩، ٩٨٩، ٩٩٩.

١٠٩٦ هـ - وأخوه عمر ١٠٩٧ هـ



تراجم الفقهاء

الواردة اسمائهم في الجزء الثاني



ابن أبي حاتم (٢٤٠ - ٣٢٧ هـ)

هو عبد الرحمن بن محمد أبي حاتم بن إدريس، شيخ الإسلام، أبو عبد الله، يروي المخططي الرازي - والمخططي سفياني - عن أبي حاتم - يروي عن كبار علماء الحديث. عمل في عهد الحديث في الخلافة مع أبيه و بعده، وله في الأب بيه حديثه. صنع كتاباً لأشعث وأبي وأبو وأبو رزقه، وملائق والأقارب، يروي عنه كثيرون. كان إماماً في معرفة الرجال. قال أبو أيوب النخعي: من أبي حاتم ثقة جليل.

من تصانيفه: «المخرج والتعديل»، وهو كتاب يخطي فيه بالمرئسة المقتضى في حفظ «والتحقيق» عنه بحديثه، «والتردد على الحديث»، كتاباً صنف في اللغة والاختلاف المحدث والتأليف.

[تذكرة خلد، ٩٦٦: ٩٦٧؛ وطبقات الحديث، ٥٥١: ٥٥٢؛ والأعلام، ١٠٩: ١١٠]

ابن أبي شيبة (١٥٩ - ٢٤٥ هـ)

هو جعفر بن محمد بن إبراهيم بن عثمان، أبو بكر، نيسابوري، من أهل الكوفة. إمام في الحديث وغيره. كان متعباً جداً، كثيراً ما يسمع شيوخه من بغداد، وحميل بن عبيدة، وجعفر بن جيارك، وطعيب. روى عنه البخاري ومسلم وأحمد بن حنبل ونحوهم. ولما قدم بغداد في أيام الخوارج، وردوا من خلفه عليه ثلاثين ألفاً، فأنزلهم روضة الرازي، فأرسله معه من أبي بكر بن أبي شيبة.

من تصانيفه: «السيد» و«الأحكام» و«التحقيق». [تذكرة الحديث، ١٨٦: ١٨٧؛ وشذرات الذهب، ٨٥٢: ٨٥٣؛ وتاريخ بغداد، ٦٦٦: ٦٦٧؛ وجمع المؤلفين، ١٠: ١١]

ابن أبي عاصم (٢٠٦ - ٢٨٧ هـ، و٢٨٩ هـ)

هو أحمد بن عمرو بن أبي عاصم، نيسابوري، من أهل نيسابور. يروي عن أبيه وأبيه. كان إماماً جليلًا، جليلًا، وكان صاحباً زاهياً. له روضة وسعة في علم الحديث. وكان

ع

إبراهيم النخعي: قد ثبت فرقة له ج ١ ص ٣٢٥

إبراهيم الزهلي (١١٨٩ - ١٢٨٩ هـ)

هو إبراهيم بن عبد الله بن إبراهيم بن جعفر الزهلي النخعي، فقهني، حاتم، فقيه أهل مصر، وسكنه الخليل، وأمه من أبيه وأمه النخعي. ولد وتوفي بالمدينة.

من تصانيفه: «الحديث للعالم شرح محمد بن فارس» مخرجة تأليفه للعالم شرح جامع بن حسن الزهلي، ١١٨٩ هـ.

[معجم الزهلي، ٥٠: ٥١؛ وفتح البكر، ١١٢: ١١٣]

ابن أنان (٢٢٦ - ٢٢٦ هـ)

هو عيسى بن أنان بن جعفر، أنطوني، من أهل بغداد. فقه وأصولي جليل. فقه علم محمد بن حسن، ولزمه لزوماً شديداً، وثقة به القاضي عبد الجبار، وأما القاضي عيسى، كان حسن حفظ الحديث، ولم يفتنه علم من علمه حسن مائة. شهد له علمه من يحيى بن عيسى بن أنان: «دولم أجد من علمه كان (إسلامي) وقتها، فاصف أنه من حسن بن أنان.

من تصانيفه: «كتاب العمل» في الفقه، و«كتاب الشهادت» و«كتاب الحج».

[المجاهد النخعي، ١١٦: ١١٧؛ وشذرات الذهب، ١٠٥: ١٠٦؛ وكشف الظنون، ١١٦: ١١٧؛ وجمع المؤلفين، ١١٨: ١١٩]

مذهبه اللون، بالظاهر وترك لباسه. وقيل دعت كبة في
قبة ليح فأعاد من حفظه عشرين ألف حديث.

وقبل من تصنيفه: «لسد الكو» ١ و «الآحاد
والعلمي» ٢ و «كفار» ٣ و «السنن» ٤ و «الديانات» ٥.

[نذكر في الحفاه ١١٩٣/٢ وشذرات الذهب ١٩٥/٢
والمداد والنباهة ١٨٨٤/١ والأعلام للزركلي ١٨٣/١]

ابن أبي ليلى: تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٥

ابن أبي عمر: ر: محمد بن علي بن محمد الشيرازي

ابن أبي عبيدة (؟ - ١١٦٧ ويقال ١١١٨ هـ)

هو عبد الله بن عبد الله بن أبي عبيدة، أبو بكر، وقيل
أبو محمد، النخعي الكوفي، نابي لغة كثير الحديث. كان
رام الحرم وشيخه ومروان الأحمري. أدرك ثلاثة من
الصحابية، وروى الحديث عنهم. ولله ابن الزبير
قضاء الطائف.

[تهذيب التهذيب ٣٠٩/٥ وشذرات الذهب
١١٥٣/١ والأعلام ٢٢٦/١]

ابن أبي موسى: تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٢٤٥

ابن الأثير (٥٤٤ - ٦٠٦ هـ)

هو المبارك بن محمد بن محمد بن عبد الكريم، أبو
الرحمات محمد الدين الشهابي، حنفي، الشهير من
الأثير. ولد ونشأ في جزيرة ابن عمر. من مشاهير علماء
وأكابر ليبيا، كان فاضلاً، بارعاً في الفقه، رئيساً
محارباً إليه، تنقل في الولايات وتصل صاحب الموصل
وولي ديوان الإنشاء. عرض له مرض كبدية ورجليه
ومنه الكتابة فامطع في بته، فمل إن تصابحه كتبها كلها.

في مرضه بلاء على ضلته.

من تصنيفه: «التميم» ١ و «مروان» ٢ و «الحديث» ٣
و «جامع الأصول» ٤ و «أدب الرسول» ٥ و «الإعداد» ٦
الجمع بين الكتب و اكتشاف «في السير»
[المداد النباهة ١٨٣/٥ وخية النواة ٢٧٤/٢
والأعلام للزركلي ١٥٢/١]

ابن تيمية: تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٩

ابن حبيب الطبري: ر: محمد بن جرير الطبري.

ابن الجوزي (٥٠٨ - ٥٩٧ هـ)

هو عبد الرحمن بن علي بن محمد الحنفي، أبو الفرج.
استقر له الخيرة بالبحر، كان من أئمة أهل بغداد.
برجع سببه إلى أبي بكر أحمد بن علي بن أبي بكر.
حنيفي، علامة عصره في الفقه والدراسة والحديث
والأدب. أشهر بوعظه البليغ وكان لطيفاً بغير جماله.
مكثر من التصنيف.

من تصنيفه: «تكملة مسند» ١ و «الخصلة»
و «المروان» ٢ و «الخصلة» ٣ و «كلها في الحديث»
و «الدين على طينتين الحنابلة» ٤ و «٢٩٩/٢ - ١٢٢:
والأعلام للزركلي ٨٩/٥ والنباهة ١٨٣/٥ ومروان
١٨٩/٨]

ابن الحاجب: تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٢٢٧

ابن حاتم (؟ - ١٠٣ هـ)

هو الحسن بن محمد بن يحيى بن مروان، أبو عبد الله،
البرقي، الحنفي، إمام الحديث في زمانه ومدرسه
ومعهم سبع أبا بكر بن مالك وأبا بكر بن الأشعث وأبا بكر
الجداد وغيرهم. وهو شيخ أبي بصير، كان
يسند على أبيه وأقرأ القرآن، له مائتا من تلميذه
ويعتد من تلميذه فقه ابن حاتم البرقي. توفي راسخاً
في مكة بقرى الفضة.

من تصنيفه: «الخامس» ١ في فقه ابن حاتم

« مثلث » في اللغة « المثلث » في أصول الدين
« لاقتضات في شرح أدب الحكام لابن خزيمة ».

[انديجان من ١٠٦١ م ودارات الذهب ١٠٦١/٩]

ابن عبد الناس (٦٧١ - ٧٣٤ هـ)

هو محمد بن محمد بن محمد بن أحمد بن عبد الناس،
فتح الدين، « الفاتح البصري » نسبة إلى بصره، وهو على
من كثرة شافيهي الذهب كان دائماً حافظاً حبه مما
سعله مستحضره الشيرة له خيرة بالرجال وطباعه،
ومعرفة بالاختلاف، وبذ طولي في علم الفلك، مع من
العلم الحرامسي واس الأنطالي وتر من. أجاز له الشبيب
عبد اللطيف وحاجة. كان ينفذ مثلاً عن مشيئة الطهريه
مدرسة أبي شيبه وعطية جامع محمد دمشق.

من تصانيفه : « كتاب غريب الأثر في قول الناري
والشمائل والهج »، وغنم ذلك حماد « سر أعيون »،
« تفعيل الإصافية في تفعيل الصحابة ».

[التنبؤ السريعة ٣٠٨/٣، وفي ذكره الحافظ من
١٦، والدور السكاسية ٢٠٤/٢، والأعلام للزركلي
٢٦٢/٧، والوفاء بالوفاء ٢٨٩/٩]

ابن سيرين : نعت نرحته في ج ١ ص ٢٢٩

ابن شاهين (٢٩٧ - ٣٨٥ هـ)

هو عمر بن أحمد بن عثمان، أبو حفص بن شاهين. من
أهل بغداد، حرافة وعلم. كان من علماء بغداد،
حاضر إلى القاهرة ودرس ولقام. جمع البائنهدي والبصري
وأما علي محمد بن محمد بن أبيه، وهو من
أبو محمد النجدي وأبو بكر الرقاني وأبو العاصم النجدي
وتسليق كثر. كان ثقة مأثوراً. صنف ثلاثمائة وثلاثين
مصحفاً.

من تصانيفه : « ٥١٩ مع الزكوة » ألفه سره،
« المسند » ألفه وجمعه سنة ٦٢٠ هـ، « الكتاب » و«
وهو جزء ».

[السد المنان ٦٨٣/٢، وذكره الحافظ ١٨٣/٣]

والرسالة المستخرقة من ٣٨، وهدية المارقين ٧٨٦/٥،
ومجمع المؤلفين ١٧٣/٧]

ابن شبرمة (٧٢ - ١٤٤ هـ)

هو محمد بن شبرمة بن الطويل بن حسان، أبو شبرمة،
النخعي - نسبة إلى نخعة - من أهل الكوفة، كان ثقة
صبياً عفيفاً حارماً شبه السدك. ولي القضاء على اسوداد.
وروى عن أس بن النخعي، وروى عنه السدك وسعد
وابن المارز وأخوه.

[جذب الشيب ٢٨٠/٨، والمروزي يخرج من خبر
١٩٧/٩، ونور السند ٤٢٢/٩، والأدب ٣٨١/٨]

ابن شهاب : نعت نرحته في ج ١ ص ٢٥٣

ابن الصلاح : نعت نرحته في ج ١ ص ٢٣٠

ابن عاتق : نعت نرحته في ج ١ ص ٢٣٠

ابن عباس : نعت نرحته في ج ١ ص ٢٣٠

ابن عبد البر (٣٩٨ - ٤٦٣ هـ)

هو يوسف بن عبد البر بن محمد بن عبد البر النخعي،
نخعي، أبو يوسف. ولد لعرضه من نخعة الخلدن ونخعا،
سبح عمه الأندلس مؤرخ أديب، حكيم من الصنيع.
رسم رحلات طويلة « توفي بشاهجة ».

من تصانيفه : « الاستدكار في مرجع مدافع عماد
الأئمة »، و« تهذيب في الوطأ من لغوي والأصايب »،
و« الكافي » في الفقه.

[الشهاب ٢١٢/٣، وتهذيب الدواك ٥٥٦/٤،
٨٠٥، الأعيان، وسند النبوة من ١٩٩، الأعلام
٣١٧/٩، والتدريج لمذهب من ٣٥٧، وسند يوسف بن
عبد، إلا أنه قال في أخبار الأئمة : « كان » الداني من
نوحته عدائه بن محمد بن أبي العبد]

ابن عبد الحكم : نعت نرحته في ج ١ ص ٢٣٠

ابن عبد السلام : نعت نرحته في ج ١ ص ٢٣٦

ابن العراقي (٧٦٢ - ٨٢٦ هـ)

هو أحمد بن محمد المرومي بن الحسين، أبو زهرة، ولي الدين، المعروف بابن العراقي، كوفي الأصل، وله بالعامة وبني بها من جهة الطائفة بالخير الصربية في عصره. كان زاهياً فاضلاً، صاحب كتبه في الأصول والفروع. ارتحل إلى دمشق ومكة والمدينة. تدرّب بوالده في الحديث وقصده، وكذا في غيره من العلوم تنقّه بالأبواب، وأخذ عن القصب، حميد بن العيصي الخزرجي، مع في الحديث والعقود وأصوله والعربية. وشراف في غيرها من الفضائل. أصيبت إليه جهات أبيه بعد موته. فابى في القضاء عن العائد التكري نحو عشر بن سنة، ثم رفع عن ذلك وفرغ نفسه للإتقان والتدريس والتعريف إلى أن ولي قضاء الديار المصرية بعد جلال الدين.

من تصانيفه: «البدل» والتوضيح لمي أخرجه له في التصحيح وقد شئ بسبب من التصحيح. «والأخبار» «الدين» وله ذكره مفيدة في عدة مجلدات.

[المصنف الملامع ٣٦١/١، ولبدر الطالع ٧٢/١، والبراهمة المستخرجة من ٨٣، والأعلام للزركلي ١٤١/١]

ابن العربي: تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٣١

ابن عرفة: تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٣١

ابن عطية (١٨١ - ٥٤٩ هـ) وقيل ١٨٠ - ٥٤٩ هـ وقيل غير ذلك

هو محمد بن علي بن غالب بن عطية، أبو عبد العزيز، من أهل غرناطة. أخذ القضاء بالبلاد الأندلس. كان فقيهاً حنبلياً، عارفاً بالأحكام والحديث والتفسير، عوياً لغويةً لولياً، جامعاً، عاباً في نقد الذهب وحسن أخيه وجلالة التصرف. روى عن أبيه حافظ في أبي بكر وأبي علي العمالي وآخرين. وروى عنه أبو العباس بن عيسى وجماعة. وبني قضاء المربة، كان ينحس إلى الحق والعدل.

من تصانيفه: «المرمر الموجع» في نصب الحكام، «لغز يرا».

واس عطية هو أبو عبد الله بن عطية بن عبد الله، أبي محمد، القزويني، تفسر لدمشقي الترمذي (٤٨٣ هـ)، صاحب نصح «ابن عطية»، وبني هذا الأخير عن ابن عطية الأندلسي (عبد الحق بن غالب) بأن يقال لعبد الله بن عطية «المقدم»، ولعبد الحق «المتأخر».

[بحر الدعاء ٧٢/٢ ط عيسى الخليلي؛ وضقات الفرس بن ص ١٥ - ١٦ وتاريخ قضاء الأندلس ص ١٠٩ - والأعلام للزركلي ٥٣١/٣ ٢٢٩/٣]

ابن عقيل (٤٣١ - ٥١٣ هـ)

هو علي بن عقيل بن محمد، أبو الوفاء، شيخ الحديث، بسند في دينه، من تلاميذ القاضي أبي يعلى، اشتهر في حديثه بذهب المعتزلة، وكان يفتي في علاج، فأراد لحقنة نفسه فاحتسب ثم طهر التوبة، كان يجمع مذهباً من كل مذهب، ظهر أبرز على آخره.

من تصانيفه: «الحق» و«الواضح» في الأصول؛ و«العصر» في الحق.

[السيدية والنبوية ١٨١/١٢، والأعلام ١٢٩/٥، والبدل على صفات الحائفة ١٧١/١]

ابن عليه (١١٠ - ١٩٣ هـ)

هو إسماعيل بن إبراهيم بن مكرم، أبو بشر الأندلسي المعروف بابن عليه (وعليه هي تبة)، كوفي الأصل. كان حافظاً صلياً كرم الفارقة ثباتاً في اخذت حجة، سمع أبواب السخاني، ومحمد بن المنصور وغيرهما، حدث عنه ابن يبريج وشعبة وهما من شيوخه وعلي من الذين وأخرون. ولي صدقات الصرا، ولي القضاء بمطاني أشهر خلافة الرشيد. وقيل إنه قال حسن الفرائد. كما ذكر أنه تال ما قال.

وله أس سمس إبراهيم يدهي أيضاً (ابن صمد) كان جهمياً يقول بخلق الفرائد. وله مصنفات في لغة.

[نيل التذليل ٣٧٤/١، وذكره الحفظة ٢٩٦/١، ودر أرا الأعلام ٢١٩/١، والأعلام للزركلي ٢٥٠/١]

تسمى بممشق، له كتابه المشهور «المؤثرية» وهو أصل كتاب ألفه الشافعية، وأربعة مسائل وأربعة كلاماً وأربعة. وهو رجعته المأثري على سائر الأثرية.

[الديلماسج: ٢٣٢، ٢٣٣، والأخبار: ١٧٧/٢] والشهدات: ١٨٣/٦

ابن جهم: تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٣٤

ابن وهب: تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٣٤

ابن فحان (؟ - ٢٦٨ هـ)

هو عبد الوهاب بن أحمد بن وهب الخزازي، نزيل الديلم، حبيب جليل وأولاد من أهل دمشق. ولي قضاء حماة ونوب في نحو أربعين من عمره.

من تصانيفه: «قيد الشرائع» مقفوعة من ألف بيت، خصصها لغيره ليعمل في اللغة، و«قيد الخلافة» شرح في الشرائع، و«منازل الأعراف» فريدة أبي عمرو مظلومة. [المفوائد البنية ص ١١٣، والدرر النكتة ١٢٣/٢، والأعلام ١٣٠/٤]

ابن المقام: تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٣٥

ابن اخندي (٣٢١ - ٢٩٩ هـ)

هو أحمد بن سعيد بن إبراهيم أبو عمر، المعروف بابن الهندي المصنعي القرطبي، فقيه المالكي، ثقة عمدة كان واحداً عصره في علم الشريعة، وأثره دخلت فيه الأندلس. أنشد: أبي إبراهيم اصحابي إبراهيم من تصانيفه: «ديوان الوثائق» في سنة أجزائه.

[الديلماسج ص ٣٨، وشيخنا: ١٠٩، و«معجم المؤلفين» ٣٩/١]

أبو محافى التميمي: ر. التميمي

أبو محافى الشيرازي: ر. الشيرازي

أبو محافى الروزي: ر. الروزي

أبو بردة (؟ - ١٠٣ هـ)

هو أبو بردة بن أبي موسى عبد الله بن قيس الأشعري.

ابن عمر: تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٣٢

ابن فرحون: تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٣٠

ابن القاسم: تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٣٢

ابن فداة: تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٣٣

ابن القيم: تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٣٣

ابن الماجشون: تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٣٣

ابن ماسه: تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٣٤

ابن المبارك (١٩٨ - ١٨٦ هـ)

هو أحمد بن المبارك، أبو عبد الرحمن، احتفل بالولاء، المروزي ثم عوارزية وألوه تركي، كان إماماً لفتياً ثقة وأصولاً حجة كثر الحديث، صاحب لما حفيظ وسمح السعائير وسلمة التبعي وهدى الطويل، حدث عنه خلق لا يحصى من أهل «كافله» منهم عبد الرحمن بن مهدي ويعقوب بن معين وأحمد بن حنبل، سبعة من أصحابه حفاة عتقوا: جمع البلد والفقهاء والأدباء والشعر واللغة وأشر الزهد والفضيلة والوجع وفهام الليل والعبادة والسداد في الرواية وقوة الكلام، لم يزل يفتي أهل العراق على أصحابه. كانت له تجارة واسعة وكان يفتق على انفقائه في السنة مائة ألف درهم. مات ببيت (على لفرش) مصرفاً من غزو الروم.

من تصانيفه: «تفسير القرآن»، و«الدرر النكتة» في الوقائع، و«رقاع المساوي».

[المجواهر: ٢٨٦/١، والمفوائد البنية ص ١٠٣، وتذكرة الحفاظ: ٢٨٦/١، و«شذرات الذهب» ١/٢٩٤، و«هدية المارسل» ١٣٨/٥]

ابن مسعود: تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٦٠

ابن معلق: تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٣١

ابن لفرش: تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٣٤

ابن المنذر: تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٣٤

ابن الموار: (١٨٠ - ٢٦٩) وقيل (٢٨١ هـ)

هو محمد بن إبراهيم بن زياد المعروف بابن الموار. من كبار فضهاء المالكية، من أهل الإسكندرية، ثقة بابن الماجشون وابن عبد الحكم، كان واسعاً في اللغة والفقه.

« في أدب » الخ، وفيل عامر، وفيل سمه كنيته من كسار انصاري. كان ثقة كثير الحديث. كان على قضاء الكوفة وكان كاتبا صليبا من سمر.

[تهذيب التهذيب ١٥/١٢]

أبو بكر الباقلائي : تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٤٢

أبو بكر اخصاصي : تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٤٥

أبو بكر الرازي : تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٢٤٥

أبو بكر اصديقي : تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٣٦

أبو بكر عبد العزيز : تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٢٣٦

أبو بكر بن العربي : تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٣١

أبو بكر بن محمد (؟ - ١٢٠ هـ) وفيل غير ذلك)

هو أبو بكر بن محمد بن عمرو بن حزم، أبو عبد (وأنزل : اسمه كنيته) الأنصاري طبرستان، ثم الشافعي الديلمي من محدثي أهل الكوفة. كان ثقة كثير الحديث. روى عن أبيه وصاحبه حمزة بن عبد الرحمن وعمر بن عبد العزيز وجماعة، وروى عنه ابنه عبد الله وعنه عمرو بن دينار ويزيد بن وهيب وأخوه، قال مالك، لم يكن عالما بأهله. تقدمت ترجمته من علم القضاء ما كان عنه أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم

[تهذيب التهذيب ٣٨/١٢، وتقریب التهذيب ٣٩/٢]

أبو نوز : تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٣١

أبو الحسن الأبياري (٥٥٧ - ٦١٨ هـ) وعند البعض (٥٥٩ - ٦١٩ هـ)

ورد « أبو الحسن » في « مشقة الداعي » هكذا بدون شهره، ولعله : علي بن إسحاق بن علي، شمس الدين أبو الحسن الصياحبي الأبياري ... إلى مراد غير مرة. بنى حمزة بن عمرو والإسكندر به - هبة وأصول مالكي، كان من العلماء الأعلام وأئمة الإسلام، وأرخا في عديم شئ. مشقة تصانيفهم أبو الطاهر بن حزم، واتب من القاضي عماد بن من سلافة في القضاء مؤلفات نزل على كونه في الفتنة وأصوله. وضعه الحضر من إمام المصنف لولاي في الأصول.

من تصانيفه : « شرح الرضا لأبي المعالي » في الأصول، و« نسبة السجدة » على طريقة الإجماع لغزالي. وله تكملة على كذا من غلو الذي جمع فيه بين الشيعة والجمهور لأن يونس.

[شجرة النور الزكية ص ١٦٦، والذبيح المذهب ص ١١٢، ومجمع المؤلفين ٣٧/٧، ومراصد الأطلال ٢١/١]

أبو حبيصة : تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٣٦

أبو الخطاب : تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٣٧

أبو داود : تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٣٧

أبو ذر (؟ - ٣٢ هـ)

تنبأ اسمه حدث من جماعة من قيس. من كبار انصارية. عدله النبي صلى الله عليه وسلم بقوله : « ما أفتت أخضره » ولا قلت لغيره، أفتى صيدا من أبيه « اعترض على معاذ بن عمرو بن لحي على عثمان في شيء فغناه عثمان من الدابة إلى الرثمة، فأتى بها وصلى عليه ابن مسعود.

[تهذيب التهذيب ٩١/١٢]

أبو ذر الحارثي (؟ - ٤٣٤ أو ٤٣٥ هـ) وفيل غير ذلك)

هو محمد بن أحمد، وبعده حمزة بن محمد، أبو ذر الحارثي، يقال له ابن السكك. أصله من هراة، نزل مكة ومات بها، فقبه مالكي، كان محدثا حافظا حجة ثقة نظارا، عدل عليه حديث، فكان إماما جده. أحد من أعلام منهم. يعد من علماء القاض الباقلائي وأخاه من القضاة.

من تصانيفه : « تفسير القرآن »، و« المستدرک على صحيح البخاري »، و« كتاب الجامع »، و« شهادة الزور ».

(شجرة النور الزكية ص ١٠١، وهدية العارفين ٤٣٧/٥، والأعلام ٢٠/١٤)

أبو زرع : و : ابن الغزالي.

أبو زيد الأنصاري (؟ - ٩ هـ)

هو عمرو بن أعصاب بن رفاع، أبو زيد الأنصاري

[إصابة في تعيين الصحابة ٢٨٢/٢: وتثبت التثبت
٧٢/٥: وأعلام المتقين ١٢/١: والأعلام للزركلي ١/٤]

أبو الفتح البزازي (١٨٩ - ٥٥٢ هـ)

هو ناصر بن سلطان (وقيل سليمان) بن ناصر بن
عمران أبو الفتح الأنصاري السيساري. من علماء
الشافعية. كان محدثاً إماماً مائلاً بأربعاً في الكلام، سار
نصب الحق في القرآن. سمع أمه وأبا الحسن اللبيني
المؤيد وآخرين - روى عنه محمد بن السمائي وغيره.
من تصانيفه: «كتاب في علم الكلام».

[طبقات الشافعية ٣١٧/١: والأعلام للزركلي
٣٦١/٨: ومجموع المؤلفين ٧٠/١٢: وهدية المصنفين
١٨٨/٦]

أبو قتادة (؟ - ٣٨ هـ)

هو الخليل بن ربيعة بن بلادة أنصاري خزرجي.
قضى رسول الله صلى الله عليه وسلم. شهد أحدًا
ومابدها، ونوفي بالبيعة في خلافة علي، بعد أن شهد مته
شاهداً.

[الإصابة ١٥٧/١: والأعلام للزركلي ١٨٨/٦]

أبو أسحق الحجازي: ر: الحجازي.

أبو هريرة: تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٣٩

أبو الوليد الباجي: تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣١٢

أبو يعلى المراءى: تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣١٤

أبو يوسف: تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٣٩

الأبباري: ر: أبو الحسن الأبهاري.

الإتقاني (٦٨٥ - ٧٥٨ هـ)

هو أمير كتاب بن أمير صرين أمير نخاري، قرط الدين
أبو حنيفة الإتقاني الفارسي. ولد بآندون - وإبنا قصبة
نزارب، وفارات ولاية ورد نهر سيحون - ونوفي بالقاهرة.
كان رأساً في الحنفية، بارعاً في الفقه واللغة العربية وغير

الخرجسي. صاحب: غرر السلي على الله عليه وسلم
خلات حشرة غزوة، وسج رأسه وقال: «الهدى حله» في
شراب يدها، نزل البصرة وروى عنه ابنه شير وأبو قلابة
وآخرون. وحديثه في صحيح سنن والسنن. وجدير بالذكر
أن السجدي قرأ في أبي ربه عمرو بن أسطى ويدر أبي
زيد الأنصاري.

[الإصابة ٥٢٢/٤: وتهذيب التهذيب ٤/٨]

أبو زيد اللخمي: تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٨٠

أبو حنيفة بن عبد الرحمن (؟ - ٩٤ هـ)

ابو حنيفة: قيل اسمه حنيفة، وقيل إسماعيل، وقيل
اسمه كعبه. بن عبد الرحمن بن عوف، الخزرجي. من كبار
التابعين من أهل المدينة. كان ثقة فقيهاً كثير الحديث.
ولي قضاء المدينة.

[تهذيب التهذيب ١١٨/١٢: وطبقات ابن سعد:
١٥٥/٥: هـ دفر حاد]

أبو الشعثاء: ر: جابر بن زيد.

أبو عبيد: تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٣٧

أبو عبيد بن الجراح (٤٠ قه - ٩٨ هـ)

هو عامر بن عبد الله بن الجراح القرشي أميري -
مشهور بكنته (أبي عبيدة) وبالمسبة إلى جده (جراح).
من الصحابة: ثقلين في الفتيا، وأحد السابقين إلى الإسلام
وحملته الفرسين، هاجر المحدثين وشهد بدراً ومابده.
أنس رسول الله صلى الله عليه وسلم بينه وبين سعد بن
معاذ - قال أحد من حديث أنس: إن أهل البز لا قدموا
على رسول الله صلى الله عليه وسلم قالوا: اجلس معنا رجلاً
يعلمنا السنة والإسلام، فأخذ بيد أبي عبيدة بن الجراح
فقال: هذا أمين هذه الأمة. وقد دعا لمكر يوم توفي
رسول الله صلى الله عليه وسلم في حقيقته سي ساعدة إلى السنة
لعمركم لأبي عبيدة. ولاء عمر استقام وفتح الله عليه
اليمامة والحجاز. توفي في طاهون هموس بالشام. له في
الصحيحين (١١) حديث.

الأَنْصَارِي : ر : أبو زيد الأنصاري ، عبد العلي
الأنصاري ، المجاج بن عمرو الأنصاري .
الأوزاعي : تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٤١

ب

الباجي : تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣١٢
الْباقِلاني : تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣١٢
البحاري : تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣١٣
بدر الدين العيني : ر : العيني .
بريدة (٩ - ٦٣ هـ)

هو بريدة (لال البصر : سم بريدة دمر ، ويريد
لعب) ابن اصيب بن عبد الله بن الحارث ، أبو عبد الله ،
وقد هرب ذلك الأسلمي ، سكن المدينة ثم انتقل إلى
البصرة ثم إلى مرو فمات بها . صحابي أسلم حين مزبه
الذي ساق إلى عليه وسلم مهاجراً بالقنبره وقيل أسلم بعد
مصرف النبي صلى الله عليه وسلم من بدر . ثم قدم على
رسول الله صلى الله عليه وسلم بعد أحد . شهد معه
مشهد ، وشهد اخديبة وبيعة الرضون تحت الشجرة .
وفي الصحاحين عنه أنه غزا مع رسول الله صلى الله عليه
وسلم ست عشرة غزوة . وروى عن النبي صلى الله عليه
وسلم ، وروى عنه ابنه عبد الله ومطعمه واشقي
وعبرهم أسارة كثيرة وماله مشهورة .

[الإصابة ١/١٢٦ : وأسد الغابة ١/١٧٥ : وتذكرة
التذكرة ١/١٣٢]

الجزائر (٩ - ٢٩٢ هـ)

هو أحمد بن عمرو بن عبد الخالق ، أبو بكر البزار ، من
أهل البصرة . سكن الرملة وتوفي بها . كان حافظاً
تحيين ، صدوقاً ثقة بصيح . وينتقل على حفظه . روى

وذاوات لرأي فحين ، روت عن أبيه صلى الله عليه وسلم
مباشرة وعن طريق زوجها أبي الدرداء حصة أمهات .
وروى عنها جماعة من التابعين منهم ميمون بن مهران
وصفوان بن عطاء وزيد بن أسلم . وهي غير أم الدرداء
الصغرى ، التي اسمها هجيمة ، وقيل : هجيمة ، هي أيضاً
زوج أبي الدرداء ، لا يعلم لها خبر يدل على صحة ولا
رؤيتها ، ومن غيرها أن عدواً في خطبة بعد أبي الدرداء
فثبت أن تزوجها .

[الإصابة ٢/٢٩٥ ، الاستيعاب ١/١٩٣٢ ، وأعلام
النساء ١/٣٣٧]

أم سلمة : تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٤١

أم هانئ (عاتق في خلافة معاوية)

هي أم هانئ بنت أبي طالب بن عبد المطلب أم المؤمنين
أمه هم أنسي مولى الله عليه وسلم ، اسمها فاختة وهو
الأشعر ، ونهل غير ذلك ، من فاضل نساء عصرها ، لها
صحبة . أسلمت عام الفتح ، وكان زوجها هيرة بن عمرو
بن عاتق الخزومي . فلما أسلمت وفتح الرسول صلى الله عليه
وسلم مكة هرب زوجها هيرة إلى نجران ، روت عن النبي
صلى الله عليه وسلم ١٦ حديثاً . وروى عن عبد الله بن
عمر وأقرن . وقد خطبها رسول الله صلى الله عليه وسلم
ولم يتزوجها .

[الإصابة ١/٥٠٣ ، وتخصيب التهذيب ١/١٧٨ ،
وتنزيل التهذيب ١/٢٢٥ ، وأعلام النساء ١/١٤٤]

أنس بن مالك (١٠ - ٩٣ هـ)

هو أنس بن مالك بن النضر ، الجاهلي الحررجي
الأنصاري ، صاحب رسول الله صلى الله عليه وسلم .
ومدحه ، خدمه إلى أن قبض ، ثم رجع إلى دمشق ومنها
إلى البصرة ، فمات بها آخر من مات بها من الصحابة . له في
التصحيح ١٢٨٦ حديثاً .

[الأعلام للزركلي : والإصابة : وطبقات ابن سعد :
وتذكرة ابن عساكر ١/١٩٩٣ : وصفة لصفحة ١/٢١٨]

ت

القادلي (٥٦١ - ٥٩٧ هـ)

هو محمد بن محمد بن يحيى، أبو محمد الكادلي -
 سنة إلى «إبادة» من حبال النمر، عُرب قرب بغداد
 وفارس - من علماء الكوفة. كان فقيهاً أدبياً عبقرياً، روى عن
 لقاضي عياض مائة وعشرون ألفاً من كتب أبي محمد بن عتب روى بحر
 من الفاضل بالإجازة. وفي عقد فارس. وله رسائل،
 [شجرة النور الزكية ص ١٦٤، ولسان التراز
 ٣٩٣/٢، والأعلام ٢٦٦/٤، ومراصد الأطلاع ١/٢٤٨]

الفرهاني: تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٢٤٤

التهامي: (كان حياً ١١٥٨ هـ)

هو محمد، وأول نسخة كتبه اكتشاف اصطلاحات
 الفسوف ورد اسمه المونون محمد (أ) بن يحيى بن محمد
 حاد من محمد صبر، القادر، وفي التهامي. من أهل بغداد
 من أصحابه كان أبو محمد كافي بفضل الفقيه
 من تصانيفه: «كتشاف اصطلاحات الفنون»
 و«سبل الحارث في نسق الآيات».

[كتاب التاريخ ٣٠٠/٦، والأعلام للزركلي، ومعجم
 الزهد ١/٢٧٢]

التوسي (؟ - ٤٤٣ هـ)

هو إبراهيم بن حسن بن إسحاق، التوسي، أبو
 إسحاق، فقيه ومحدث، الكوفي. كان خليفة فاضلاً إماماً
 صالحاً مسلماً. ثقة، يروي عن عبد الرحمن بن أبي حمزة
 القاسمي، وروى عنه جماعة من الأئمة يمين. كان مقدماً
 بالعبادة، مستشاراً فيهم. انتهى مع فقهاء القديرون عنه
 عطية في سنة ٤٣٦ هـ ورعى من أهلها المستعيرين ورجع

عن الشلاس وبتدا وأقرير. وروى عنه عبد الباقي بن
 داود وثوبان بن أبي عبد الله بن الحسن وغيرهم. رثى في
 آخر عمره إلى أصحابه ولما وأتوا به بنشر علمه
 من تصانيفه: «السنة الكونية المجلد سماء» «النهر
 الزاهر» يبي فيه الصحيح من غيره.

[سنة الكون الخطاط ٢٠٩/٢، وميراث الإجماع ١/٢٢٤،
 والرملة المستطرفة ص ٦٨، وشذرات الذهب ٢/١٠٦،
 والأعلام للزركلي ١/١٢٦]

البغوي: تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٢٤٣

التهامي: تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٢٤٤

البيهقي: تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٢٤٤

البغوي (٢٨٤ - ٤٥٨ هـ)

هو أحمد بن الحسين بن عيسى بن عبد الله، أبو بكر
 البغوي - سنة إلى يبيق وهي قرية غامضة سواح ساجور
 - قعبه شامي، حافظ كبير أصولي معروف ومكث من
 التصحيح، له عدة حديث وشعر ورجال في عصره.

وهو أول من جمع لخصوص الإمام الشافعي، جمعها في عشر
 مجلدات، وكان من أكثر الناس تعصباً لأذهب الشافعي،
 فإن إمام الحرم في حقه: «مات شافعي الذهب إلا
 ونفسه على مئة إلا أحد أبيه»، فإن له على الشافعي
 عدة.

من تصانيفه: «السنة الكونية»، و«آثار الصحيح»،
 و«كتابات حلال»، و«غرائب الشافعي» وفيه جليل
 بعد ليلة ألف جزء.

[طبقات الشافعية ٣/٣، ووفيات الأئمة ١/٧٥،
 وشذرات الذهب ٣/٢٠٩، والكتاب ٢/٢٠٢، والأعلام
 للزركلي ١/١٢١]

القرون ونبأ ثوابي.

من تصانيفه: «العليلة على كتاب من المواقف»
و«الغنية على الدرر».

[شجرة الشجر المركبة ص ١٠٨؛ وترتيب المذكور
١٧٦٦/٢ وهدية العارفين ٨/٥]

ح

الحافظ ابن حجر: را ابن حجر الصفلائي.

الحاكم (٣٢١ - ٤٠٥)

هو محمد بن عبد الله بن حمويه، مشهور بالحاكم،
يُعرف بأثر الشيخ من حفظه الحديث والعصر فيه من
قول أصحابه، سمع ببغداد وسماه من مؤلف شيخه،
وسمى بها من مؤلفه، وثقه بأبي علي بن أبي هريرة
وأبي سهل العمري. كان يرجع إليه في علل الحديث
وصحيحه وسفيته. وصفه نحو ٣٠٠ ألف حديث. له
بالشيخ، ومع مع السكك

من تصانيفه: «المستدرک على الصحيحين»؛
«تاريخ بغداد»؛ «درر على علوم الحديث».

[صفت انتفاعي لسككي ٦٤/٣؛ ويران الاعتدال
٨٥/٢؛ والربيع ١٠٤/١٥؛ ١٧٢/٢]

حجاج بن عمرو الأنصاري (؟ - ؟)

هو حجاج بن عمرو بن مرة الأنصاري، تلميذ
المدني، صاحب «ذكر الأئمة» وبعض النسخ، روى له
أصحابه الحديث، يروي عن جماعة من الأئمة، روى له
الله عليه وسلم في الحج. شهد معه مع علي رضي الله
عنه.

الإمامة ٣١٣/١؛ وتبذير التذويب ٢٠٤/٢؛ وتقريب
التذويب ١٥٢/١]

الحجاوي (؟ - ٩٩٨ هـ)

هو موسى بن أحمد بن موسى بن سالم، شرف الدين أبو
النجاة الحجاوي الصالحي، مفتي أحياء دمشق، كان
إماماً داعياً حقاً عدلاً ورعاً.

لهت إليه مشيخة الحمايلة والفتوى، وكان يده

ث

الثوري: تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٢٤٥

ج

جابر بن زيد (٢١ - ٩٢ وقيل ١٠٣ هـ)

هو جابر بن زيد الأزدي، أبو النعمان، من أهل
المصر، تابع ثقة فقيه، روى عن أبي هريرة وأبي عمر
وإبراهيم بن أبي هريرة، وروى عنه قتادة وعمرو بن دينار
وربما غيره. كان عالماً بالفتن، شهد به عمرو بن دينار، ففصل
فقال: «ما رأيت أحداً أعلم الناس» يومئذ. قيل
لأنه كان يرضياً.

[وإمامية لأن يثبته إمامهم لأئمة]

[تذويب التذويب ٣٨/٢؛ وحلية الأئمة ٨٥/٣؛
وسنة الأئمة ١٦٧/١؛ والأعلام لسركلي ٩١/٢؛

والإباضية في موكب التاريخ ٣٠/٢]

جابر بن عبد الله: تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣١٥

الجواحي: را في المجلد

الجواحي: تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣١٥

الجواحي: تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣١٥

أنه يستقيم إليها. ومع اختلافه مع سائر كثيره، وذلك
المروزي مع نظيره مما به يأخذ بعض عنه ما أكثبه. وكان
السلطان قد جمعه على أمر الحكم وعيره في المنع.

[عند كتاب الحاشية ١: ١٤٥/١: طبقات الحفاظ ص
٢٠٨-٢٠٩] وإن قيل لأبي رحمه ص ٢٠٨

الحسن البصري: قدمت زوجته لي ح ١ ص ٢١١

الحسن بن صالح: قدمت زوجته لي ح ١ ص ٢١٧

الحسن بن علي (٣٣٧) قبل بعدة - ٥٠ هـ قبل عمر
(ذلك)

هو الحسين بن علي بن أبي طالب، أبو محمد الهاشمي،
أبو الحسين، سبط رسول الله صلى الله عليه وسلم وزهاته
من البيت وأحد سببي شباب أهل الجنة. روى عن جده
رسول الله صلى الله عليه وسلم وأبيه علي وأخيه حسين
وحده محمد بن أبي هانئ. روى عنه أبوه الحسن وعائشة أم
المؤمنين وعكرمة وعنه ابن سيرين وأخرون. كان شجاعاً
ورعاً فصلاً. وفي الخلافة بعد أبيه مدة أشهر، ثم مال
نعمان بن مشرط، ومبارة عبد الله بن عامر السلمي، وظهرت
الحيرة السوية في قوله صلى الله عليه وسلم: «إني أوتيت
هذا سيد ولعل الله أن يطلع به بين اثنين من المسلمين»،
اعترفوا بالحسين إلى اليوم حيث يؤمن إلى أن توفي،
ويعلم أنه مات مسجوناً.

[إحداه ١: ٣٢٨، وأحداه ١: ١٩٢، وبعده
الكتاب ٢٩٥، وبعده الحاشية ١: ٣٢٠]

الحسين بن علي (٤١ هـ قبل بعدة - ٩٦ هـ)

هو الحسين بن علي بن أبي طالب، أبو محمد،
الهاشمي، سبط رسول الله صلى الله عليه وسلم وزهاته
من البيت وأحد سببي شباب أهل الجنة. ولد له في
وكانت زهاته بها إلى أن خرج مع أبيه إلى الكوفة، فشبه
معه الجمل ثم صفت ثم قاتل الخوارج ونفي معه إلى أن
مات. ثم تم أخيه إلى أن شهد الأمر ثم صار به معول مع
أخيه إلى المدينة. روى عن جده وأبيه وأمه وأخيه هـ بن
أبي هانئ وعمر بن الخطاب. روى عنه أخوه الحسن وبنوه

نه. بن الحاشية ١: ١٤٥/١: عمر والفرع الأموي. انفع به
جماعة بعد الهاشمي نفس الذين من طريقتهم. والفرع
نفس الذين ارجعهم، والفرع شهادته الذين
طوبى لهم.

من تعديده: «الإنتفاع لطالب الانتفاع» ح ٢٠٨
الصحيح من مذهب الإمام أحمد، «وإذا انتفع في
احتضار نفع».

[الحكاية النبوية ١: ٢١٥/١: وثقلت الذهب
٣٢٧/٨، ومعجم الزمخشري ١: ٢١٦]

جديفة (٩٠ - ٢٢٩ هـ)

هو الحسين بن علي بن أبي طالب، أبو محمد، سبط
و زهاته (سبط) رسول الله صلى الله عليه وسلم. من كبار الصحابة،
وصاحب سر رسول الله صلى الله عليه وسلم. أسيرهم
وأموه وأراد شهيدهم بعد مصدقهم المذبحين، وشهدوا
فما شهدوا إلا أن به شهيد خيفة الخدي وماله، كما
شهد فترع العرفي، وله في آثار شهيد خيرة التي صلى
لله عليه وسلم من المحبرة والسبعة وحسن الصورة.
استعمله عمر بن الخطاب في كل ما كان عليه من بقاء
على رأس يوم.

روى عن الحسن بن علي بن أبي طالب، وأبو محمد، وأبو
محمد، وروى عنه جده وأبو محمد، وأبو محمد، وأبو محمد،
وأخرون.

[إحداه ١: ٣٢٨، وأحداه ١: ١٩٢، وبعده
الكتاب ٢٩٥، وبعده الحاشية ١: ٣٢٠]

وهم بن فارس بن الحسن بن علي بن أبي طالب، وأبو محمد، وأبو محمد،
وأخرون.

حزب (٩٠ - ٢٢٩ هـ)

هو حزب من إسماعيل بن خلف، أبو محمد، وقيل
أبو محمد، إسماعيل بن علي بن أبي طالب، وأبو محمد، وأبو محمد،
فمنها جماعة، نقل من الإمام أحمد معاً كثيراً، ولكن
مع هذه كل ما أتى به، حتى إن أفلح في
حفظ أربعة آلاف مسألة عن أحمد وصاحب بن ميمون في

علماء الحنفية، كان إماماً غنياً أصولياً عملياً متقناً، تفقه على شمس الأئمة الكرويري. ونفقه عليه جماعة منهم صاحب المكنز حفظ الدين النسفي. انتهت إليه رئاسة العلم بإيراد الفهر.

من تصانيفه: «اللمعات» حاشية على الهداية هللت على مواضع مشككة؛ و«شرح شظونة النسخة»؛ و«شرح الجامع الكبير».

[الفوائد البية من ١٢٥؛ والمواهب تحفة ١/٣٧٣؛ ومراسد الإطلاع ١/٥٩٦]

علي زين الداء من وعامة وحفظة الزافر والشعبي وآخرون. أخرج له أصحاب السنن أحاديث بصرية. كان قاصداً عماداً. نزل بالعراق مع حروجه أيام يريد من معارفة.

[الإحصاء ١/٣٣٢؛ وأسد الغابة ١/١٨٢؛ وتهذيب التهذيب ٢/٣٤٥، صفة الصنف ١/٢٢١؛ والأعلام الزركلي ٢/٢٦٣]

المصنف: تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٢٤٧

المطاب: تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٢٤٧

التحكم (٥٠ - ١١٣ هـ)

هو المشكك بن قشيب، الكندي بالولاء، من أهل الكوفة. تابعي أدرك بعض الصحابة، عرف بالفتنة. شهد له الأوزاعي وضرو. وكان فيه تشيع لم يظهره. وروى بالتدليس. وموثقة.

[تهذيب التهذيب ٢/٣٢٢]

المطاب: تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣١٨

جاء (٩ - ١٩٧ هـ)

هو - هـ - عماد بن سلمة بن دثار، أبو سلمة، مولى تميم. فقي أهل البصرة أحد رجال الحديث. كان إماماً في العربية غنياً وفصيحاً مفوهاً مقرباً، شديداً على التيسير. قد أخرج به مسلم في أحاديث عدة في الأصول وتحاليله البصري.

روى عن ثابت البناني وقادة وحاله عبد الغرير وأقرين، وروى عنه ابن جريج والشري وشعبة وآخرون.

من تصانيفه: «الحواشي في الحديث» - ١٠ كتاب السن.

[ميزان الاعتدال ١/٥٩٠؛ وتهذيب التهذيب ١/١١٣؛ وهدية المارئي ١/٣٣٤؛ والأعلام الزركلي ٢/٢٠٢]

عبد الدين الضرير (؟ - ١٩٧ هـ)

هو علي بن محمد بن علي، عبد الدين الضرير من أهل دمشق - بضم الهمزة - قرية من أعمال حماة من

خ

عالم بن معدان (؟ - ١٠٣ هـ) (قيل غير ذلك)

هو خالد بن معدان بن أبي كرب، أبو عبد الله، الكلعي. تابعي ثقة، أدرك سبعين رجلاً من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم. روى عن ثوبان وابن عمر ومعاوية بن أبي سفيان وغيرهم. ذكره ابن حبان في الثقات.

[تهذيب التهذيب ٣/١١٨؛ وتهذيب أس عاكر

١/١٨٦؛ والأعلام الزركلي ٢/٢١٠]

المطاب: تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٢٤٨

المطاب: تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٤٩

د

الدارمي: تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٥٠

الدبوسي (أبوزيد): تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٥٠

الدردير : تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣١٠

الدمشقي : تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٥٠

الدمشقي : ١١١١ - ١١٧٦ هـ وعند البعض (١١٧٩ هـ)

هو أحمد بن عبد الرسيم ، أبو عبد الله بن أبو عبد الله ، الملقب بشيخ وأبو الله ، من أهل دهلج ، مات في سنة ١١٧٦ هـ وأصوله حمصي ، عمدة ومفسر . كان صاحب نفوس المهارس : أسبغ الله به وبأولاده وأولاد بيته وتلاميذه الحديث والسنة فأبهرهم بعلومها ، ومن كتيب وأسبغته المأثور تلك كتيبته .

من تصانيفه : « الإصناف في بيان أسباب الآفة » ثلاث « و » « ج » الله الدالفة « و » فتح اصبح عماليد من حفظه في علم التفسير .

الأعلام : ١١٤٦ هـ ، وهذا المأثور ١٥٠٠ هـ ، ومعه من المؤلفين ٢٩٢/٢ ، ومعه من المطبوعات العربية من ٨٩٠

ر

الروزي : تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٤٠

واشد بن حفص الزهري (٩ - ٩٠)

هو راشد بن حفص بن عمرو بن عبد الرحمن بن عوف . ذكره ابن - ابن في اللغات ، روى عنه إبراهيم بن عبد الطيب بن السائب بن أبي ذاعة . قال ابن أبي حاتم : سمعت أبي يقول : هو عوف ، وهو مشهور من كتاب المواقف .

[مسالك الشجران ١٩٤١/٣ و جرح و شغل لابر أبي حاتم ج ١ - قسم ٢/٢٨٩]

الراعي : تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٥٦

الربيع بن أنس (٩ - ١٣٩ هـ وفي ١٤٠ هـ)

هو الربيع بن أنس ، البكري ، ويقال الحضي ، البصري ثم الحارثي ، روى عن أنس بن مالك وأبي العباس والمسلم البصري وغيرهم . وروى عنه أبو جعفر الرازي والأعمش وطلحة بن النعمان والشمس وأخرون . قال النسائي : ليس به بأس . ذكره ابن حبان في الثقات وقال : الناس يتقون من حديث ما كان من رواية أبي حمزة عنه ، لأن في حديثه ما أخطأ كثيراً .

[يذيب التذبذب ٢٢٨]

ويضا : تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٥٦

الرجباني (١١٦٤ - ١٢٤٣ هـ)

هو مصطفى بن حمزة بن عبد الله ، السيوطي شوره ، الرجباني مولد - والرجبة قرية من أعمال دمشق - وقيل ولد في اسيرط . عني الخفاجة بدمشق ، فقيه فاضل . أخذ العلم عن الشيخ أحمد الحلبي ومحمد بن مصطفى اللندي الشافعي وآخرين . روى عنه وانفع به أناس كثيرين . فنيش إليه رئاسة الفقه ، ترك نظارة الجوامع الأموي والإتاء علي مذهب أحمد بن حنبل .

من تصانيفه : « مطالب أولي النهي في شرح غاية المنى » ثلاثة مجلدات ضخمة في فقه الحنابلة .

[حلية البشر ١٥٤١/٢ والأعلام للزركلي ١٣٥/٨]

معجم المؤلفين ٢٥٤١/٢ . ومفتحة التحقيق لمطالع أولي النهي .

الرمي : تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٥٢

الرهوني : تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٥٢

الروياتي : تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٥٢

ز

الربيع بن الحوام (٩ - ٣٦ هـ)

هو أنزي بن الحوام بن خويلد بن أسد ، أبو عبد الله ،

دریدنی ثابت : نفاذت ترجمه فی ج ۱ ص ۳۵۳
التر بلمی : نفاذت ترجمه فی ج ۱ ص ۳۵۳

العرشي لأمتي من غدة اليه حضر الله به وسلم.
 أنه صعبه بنت عمه الخطب بن هاشم. حربي رسول الله
 حاشي الله عليه وسلم. هو أمد لفترة الشريز بالحيلة
 وأحد الستة أصحاب الشورى بعد عمر رضي الله عنه
 أسلم وله ثمة عشرة سيرة، وفيه ثمة سيرة هاجر
 المحترمين. وهو أول من سار سيرة فاسم الله شهيد
 ومن متخلف عن عزة مؤخره. وسيد الله عالي الله عليه
 وسلم. روى عنه بناء عنه في عروقه. وروى عنه أبا
 لأنه روى عن أبيه وأبى وغيره. فقيه الله
 لهما. وهو جامعهم.

[548]

البريد القاصي : خدمت نزعته ل. ج ١ ص ٣٥٢

الجزء الحادي عشر (٧١٥ - ٧٩٩)

هو محمد بن هازم بن شاذان، أبو هاشم، من بني
 الخزرجي، فقيه شافعي أصولي، من كني الإصمعي
 الولد بالقاهرة، له تصانيف كثيرة، من عدة دوا.

من تعاليمه : « البحر الحرام » في أصول الفقه
عبارات : « إعلام المحدث » أحكام الشريعة : « ١٥٠ »
في توضيح المسائل : « ١٥٠ » « ١٥٠ » « ١٥٠ »
الزكاة :

الإعلام ٢٠١٦/٢٠١٧: الدور الكيفية ٢٠١٦/٢٠١٧.

زفر: نغمات ریختہ بی = ۱ ص ۲۵۳

زنگنه، انصاری؛ قدمت تربیت فی ج ۱، ص ۵۴.

الزهرى : الفقه المرحوم في ج ١ ص ٢٥٢

تجدید بنی اسلوب (۱۳۶۰-۹۷ هـ)

هو زائد عن نسب العدوي بالولاء، مولى عنه من اعطاه. كانت له حقة بالعدوي، والى فيها عدداً تستغفر القاتل، كثير الحديث، ثعلب، وفيه إبه كان ذلك. كان مع عمه من جيلهم برأه ضيقه.

[تہذیب التہذیب ۱۳۹۵/۲، ج ۱، اسلام آباد، مکتبہ المدینہ، ۱۹۵۳ء]

ونذكره احصافاً : $\{ \}$

س

مسالم (۴ = ۶۰۹ھ وفیات نجر دکت)

[illegible][illegible]

السُّكْمُ : زُفْرٌ مِثْلُ قُفْرَةٍ فِي حَرْفٍ مِثْلِ حَرْفِ حَادٍ

مختصہ (۱۹۷۰ء - ۱۹۷۱ء)

هو عبد السلام بن سعيد بن سعيد، أبو عبد الله،
 الشافعي المعروف، وممن تولى في من العرب حجازاً.
 حمله شامي من حمص، فلبى ملكه، طبع نسخة وعلم
 وقتها، كان في حائط علم، من في حائط العلم وهو ابن
 ثمانية عشر عاماً أو ثمانية عشر، وبه يوافق ملكاً، وما قد
 من كذا نسخة كذا التفسير والشهد، والرواية، هو
 ٧٠٠، انتهت إليه الزمامة في العلم، وكان عليه تحول في
 المشكلات وألب الرحلة، روى محمد بن أحمد، حلاً
 كائناً على أعضاء، ثم في على شرطه أو لا يرضى له
 شبه على قضاء، وأن بعد اعطى على وجهه في الأخير
 وهو بينه. وكان ولاته من ٢٢٤ هـ، وكان وهو تولى
 القضاء.

من مصنفاته : « أدوية » « جمع فبها لغة عامة »

[شجرة الصبغ التركية ص ٦٦٩ والديلم ص ١٩١
ومرقع الحداد ١٣١٠/٢ وسبحة الموالدين ٢٠٢/٤
الشُّدِّي (٩ - ١٢٧ هـ)]

هو ابنه اعلى من عبد الرحمن بن أبي كزوة، أبو محمد،
الحدادي - مضمّن نسب وشبهه ذلك - - - إلى سنة
١١٥٤ هـ. كان شيخاً بالفتح - من أهل الكوفة.
تابعي. حقه وفهمه، ورغبه بالشيخ. كان عارفاً بالروايات
وأبناء السامع. روى عن أبيه وأبي حسان. ورأى ابن
عبد. وروى عنه جماعة. وأشهره في الناس من صالح
وكتروا.

من مصنفاته: "تفسير بحر".

[تأليف التذويب ٣٩٨/١ وغيره من التذويبات ١٧٧/١
والنحو ١٠ هـ ٣٠٨٩/١ وعدة التراجم ٢٠٦/٥
السرخسي: تفتت ترجمته في ج ١ ص ٣٥٤]

السرخسي، رضي الله عنهما (٩ - ٧٧١ هـ)

هو محمد بن محمد بن محمد، رضي الله عنهما، وكان
الإسلام، السرخسي. تلميذ وأخيراً حفي، كان إماماً
كبيراً، حاشاً لغروه، محمد، والفتا، فم حب وبني
بالسرخسي وأخباراً به. محمد بن محمد، فمضت عليه
خاتمة دهره. له التصانيف، فمضت عن التذوين وسواها إلى
دعته. روى عن أبيه الطائفة، - - - تولى دمشق.

من تصانيفه: "الفتح الكبير" في نحو أربعين مجلداً،
وهو محيط على "في عشر جلدات"، "الفتح الكبير" في
أربع مجلدات، و"الفتح الرابع" في مجلد.

[الحواشي ١٠٢٨/٢، والحداد ١١٥٥ هـ
والأعلام ١٢٩/٢، وغيره ١٠٢٨/٢، وسبحة الموالدين
٢٠٢/٤]

محمد بن إبراهيم (٩ - ١٢٥ هـ وقبل غير ذلك)

هو محمد بن إبراهيم بن - - - بالرحمن من حروف،
الحدادي، وكان أبو إبراهيم، الرهري (سواء مضمّن من
فعل له سبحانه) كما في سابق الميراث وهكذا. ويعني
الحدادي (١٢٧ هـ) كما في رأي من عصر، روى

عن أبيه وأبي - - - وعمره. روى عنه إبراهيم، والزهرى
وموسى بن عيسى وابن عبيدة وأخرون. كان ثقة كثير
الحدث، وأجمع أهل العلم على حقه. روى عنه جماعة،
بإسناد عن العشاء كان يفتي كما كان يفتي وهو فاضل.
[تذويب التذويب ١٢٣/٣، وميزان الاعتدال ١٢٣/٣]

محمد بن أبي وقاص: تفتت ترجمته في ج ١ ص ٣٥٤

محمد بن إبراهيم: رآه ابنه بن إبراهيم

محمد بن جبير: تفتت ترجمته في ج ١ ص ٣٥٤

محمد بن سالم القداح (توفي قبل ٢٠٠ هـ)

هو سعيد بن سالم القداح أبو عثمان، أمته من
حرم، وسال الكوفة، سكن مكة. روى عن الثوري
وابن جبريل وشريك. وروى عنه علي بن حرب وابن
عبد. والتأليف وأخرون. كان من عدي له أسانيد
وقال: حسن الحديث وأخباره مستقيمة وهو عدي
حدوداً لأبى - - - مقبول الحديث، - - - كان يرى
الإحسان وليس بحجة، كان يعني بكثرة ويذهب إلى قول
أهل العراق.

[تذويب التذويب ٣٥٨/١، وميزان الاعتدال ١٢٣/٢]

محمد بن الحسين: تفتت ترجمته في ج ١ ص ٣٥٤

سفيان الثوري: تفتت ترجمته في ج ١ ص ٣٥٤

السيوطي: تفتت ترجمته في ج ١ ص ٣٥٥

ش

الشاطبي: تفتت ترجمته في ج ١ ص ٣٦٠، ٣٦١

الشاطبي (٩ - ٧٩١ هـ)

هو إبراهيم بن موسى بن محمد، أبو شافعي، اللخمي
المرزوبي، المشهور بالشاطبي، من علماء المالكية. كان
بشاً محققاً أصولياً ومراً فاضلاً عارفاً بآثاره في

كسار علماء اليمن، من أهل صنعاء. ولد بجمعة شوكان (من بلاد خولان باليمن) ونشأ بصنعاء، وولي قضاءها سنة ١٢٢٩ هـ ومات حاكماً بها. وكان يرى تحريم التغليب، له ١٦٤ مؤلفاً.

من مصنفاته: «نيل الأوطار شرح مفتي الأحبار» للمصنف ابن تيمية، «فتح القدير» في التفسير، «الاسئل الجرار» في شرح الأثرار في الفقه، «إرشاد المصل» في الأصول.

[الأعلام للزركلي، والدر الطالع ٢/٢١١ - ٢٢٥ ونيل الأوطار ١/٣]

الشيخ عليش (١٢١٧ - ١٢٩٩ هـ)

هو محمد بن أحمد بن محمد عليش، أبو عبد الله، من أهل طرابلس الغرب، ولد بالقاهرة وتوفي بها. شيخ المالكية بصر ومفتيها، كان فقيهاً مشاركاً في عدة علوم، تعلم في الأزهر وولي مشيخة المالكية فيه، أحد عن الشيخ الأثير الصغير والشيخ مصطفى الولاقي وآخرين. تخرج عليه من علماء الأزهر طبقات متعددة، وأمنه بالسج لا اعتلت دولة المالكية مصر ومات بأثر ذلك.

من تصانيفه: «منح الخليل عن مختصر خليل»، أربعة أجزاء في عدة المالكية، و«داية السالك» وهو حاشية على الشرح الصغير للدردير.

[شجرة النور الزكية ص ٣٨٥ والأعلام للزركلي ١٢٤٤/٩ ومجمع المؤلفين ٩/١٢]

الشيروازي (٣٩٣ - ٤٦٧ هـ)

هو إبراهيم بن علي بن يوسف، أنصاري، كان الدين الشيروازي، ولد بفيروز آباد (بليدة بقارس) نشأ ببيمار ونوفي بها، أحد الأعلام، فقيه شافعي. كان ماضراً مصعباً ورعاً متواضعاً. قرأ الفقه على أبي عماد البيضاوي وغيره، وزرع القامعي أبا الطيب إلى أنه صار معينه في حلقته. انتهت إليه رئاسة التدريس، بنيت له النظابة ودرس بها إلى حين وفاته.

من تصانيفه: «المهذب» في الفقه، و«النكت» في

المطبوع. أخذ عن أئمة منهم ابن الفخار وأبو عبد الله الشافعي وأمر القاسم الشريف الشافعي، وأخذ عنه أبو بكر بن حاصم وأخرون. له استنباطات جليلة وفوائد لطيفة وأبحاث شريفة مع الصلاح والخفة والبرق وإنباح السنة واجتناب الدع، وباجلطة قدره في العلوم عرف بأدبه كرمه وتخليته في التحمين هو ما يشهر.

من تصانيفه: المواصفات في أصول الفقه «أربع مجلدات ١» و«الأحكام» ١٠ و«الجالس» شرح به كتاب السراج في صحيح البخاري

[نيل الأنتهاج بامس اللباج ص ٤٤٦ وشجرة النور الزكية ص ٢٣١ والأعلام للزركلي ١/٧١]

الشافعي: تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٥٥

الشرافلي: تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٥٥

الشرافلي: تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٥٦

الشمسي: تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٥٦

شمس الأئمة، السرخسي: تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٥٦

الشرافلي: تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٥٦

الشرافلي: تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٥٦

شرح: تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٥٦

الشرافلي: (٨٩٨ - ٩٧٣ هـ)

هو محمد الزهاب بن أحمد بن علي، أبو القوام أو أبو محمد، أنصاري، بالشرافلي أو الشرواني. ولد ببلدة ساقية أبي شرة من أعمال المنوبة وتوفي بالقاهرة. كان فقيهاً هادئاً أموياً عربياً مكثر في التصنيف. أحد المتلم عن مشايخ عصره كالشيخ الجلال السيوطي وذكرها الأنصاري.

من تصانيفه: «الأجوبة الرضية عن أئمة الفقهاء والعرفية» و«أدب القضاء».

[شذرات الذهب ٩/٣٧٢ ومجمع المطبوعات العربية ص ١١٤٩ والأعلام للزركلي ١٣١/٩] ومجمع المؤلفين ٦/٢١٨

الذوكاني (١١٧٣ - ١٢٥٠ هـ)

هو محمد بن يحيى بن محمد الذوكاني فقيه مجتهد من

لدي، تابعي ثقة بغير حديث. كان أديباً في الناس فهدى.
روى عن أبيه وجمعة أسامة وروى عن ثابت وسويده. روى
عنه ابنه يحيى وهشام بن عروة وابن أبي ميثم وأخرون.
كان محقق الفقه عند أبيه، وكان يفتي فيه بحدوثه.
وكان يستأمنه له حج.

[تهذيب التهذيب ٩٨/٥]

عباس بن محمد بن موسى (؟ - ٩٠)

هو عباس بن محمد بن موسى الخلال، من أهل
بغداد. كان من أصحاب الإمام أحمد بن حنبل وأبو
الفرج كان يفتي به. وكان رجلاً له دين وعلم وحرصه.

عبد الرحمن بن عوف (٩٤ هـ) وقيل غير ذلك -
٩٢ هـ وقيل غير ذلك

هو عبد الرحمن بن عوف بن عبد عوف من أمراء
أبو محمد القرشي الرهري. من كبار الصنف، أحد المشايخ
المشهورين. حجة وأحد أساتذة أصحاب الثوري وابن
جعفر من أصحاب الخلافة يوم أسلم ديارهم وأما المجتهدين،
وشهدوا له. وكان يروي عن محمد بن رسول الله عن
أبيه عليه وسلم. ومن عرفه يرويه الحديث الثابت به،
توفي بالمدينة ودون المائة.

[الإصابة في تكميل الصحابة ١٦٦/٢ وتهذيب التهذيب
٢١٩/٦ والأعلام للزركلي ٩/٤]

عبد العلي الأنصاري (؟ - ١٢٢٥ هـ)

هو عبد العلي محمد بن نظام الدين محمد الأنصاري من
أهل الهند.

من تصانيفه: «الفتح لرحمة شرح مسلم» ٣.
[نيل كشف الطوائف ٤٨١/٥]

عبد الله بن جعفر (١ هـ) وقيل غير ذلك - ٨٠ هـ وقيل
غير ذلك

هو عبد الله بن جعفر بن أبي طالب، أبو جعفر، وقيل
غير ذلك، له نسبي. ولد لأبي جعفر له هاجر أبو، إليهما،
وهو أبو من ولد بن من سلمين. صحابي، حفظ عن
النبي صلى الله عليه وسلم وروى عنه وعن أبيه وعنه

عنه وأبي بكر وعثمان وغيرهم. كتب جزءاً كثيراً. وكان
أحد أقران علي بن أبي طالب. روى عنه أنه قال: «خرج رسول
الله صلى الله عليه وسلم بعد رأسه وفتي: اللهم أطلق جعفر
بن ولده وقال: كما أطلب فرساً علي فإنه لا يسي إلا به». [تهذيب
التهذيب ١٦٨/٢ والأعلام ٢/٢٠٠ - ٢٠١]

التهذيب ١٦٨/٢

عبد الله بن عباس: تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٠

عبد الله بن جعفر: تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٦٢

عبد الله بن مسعود: تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٦٠

عبد الله بن الحسن: ر. القسري

عثمان بن أبي العاص (؟ - ٥٦ هـ) وقيل غير ذلك

هو عثمان بن أبي العاص بن بشر بن عبد الوهيد،

من لقبه. من آل البصرة. صحابي أسلم في وقت الفتح.

استشهد بالشعر حين أسلم عليه وسلم على الطائف، وتروى

أخباره عن جعفر بن عبد الله بن جعفر بن عثمان بن جعفر بن

ثعلبة بن جعفر بن عثمان بن جعفر بن عثمان بن جعفر بن

عثمان بن جعفر بن عثمان بن جعفر بن عثمان بن جعفر بن

عثمان بن جعفر بن عثمان بن جعفر بن عثمان بن جعفر بن

عثمان بن جعفر بن عثمان بن جعفر بن عثمان بن جعفر بن

عثمان بن جعفر بن عثمان بن جعفر بن عثمان بن جعفر بن

عثمان بن جعفر بن عثمان بن جعفر بن عثمان بن جعفر بن

عثمان بن جعفر بن عثمان بن جعفر بن عثمان بن جعفر بن

عثمان بن جعفر بن عثمان بن جعفر بن عثمان بن جعفر بن

عثمان بن جعفر بن عثمان بن جعفر بن عثمان بن جعفر بن

عثمان بن جعفر بن عثمان بن جعفر بن عثمان بن جعفر بن

عثمان بن جعفر بن عثمان بن جعفر بن عثمان بن جعفر بن

عثمان بن جعفر بن عثمان بن جعفر بن عثمان بن جعفر بن

عثمان بن جعفر بن عثمان بن جعفر بن عثمان بن جعفر بن

عثمان بن جعفر بن عثمان بن جعفر بن عثمان بن جعفر بن

عثمان بن جعفر بن عثمان بن جعفر بن عثمان بن جعفر بن

عثمان بن جعفر بن عثمان بن جعفر بن عثمان بن جعفر بن

عثمان بن جعفر بن عثمان بن جعفر بن عثمان بن جعفر بن

عثمان بن جعفر بن عثمان بن جعفر بن عثمان بن جعفر بن

عثمان بن جعفر بن عثمان بن جعفر بن عثمان بن جعفر بن

عثمان بن جعفر بن عثمان بن جعفر بن عثمان بن جعفر بن

عثمان بن جعفر بن عثمان بن جعفر بن عثمان بن جعفر بن

الفاهسي أبو يعقوب: *أندلس نزهة* ج ١ ص ٣٩١

الفاضل إسماعيل (٢٠٠ - ٢٨٢ هـ)

[illegible]

من تصانيفه: «المسرح» في الد: «والآمن»
وال«الجزء» «الجزء» في الد: «والجزء»
في الد: «والجزء».

المساح الذهبية هي : ٩٩ ونشجرة لس الزكية هي
= ١٠٦ و ٤٥٨ للزكاة = ٣٠٥ |

الفاطمية المصاحبي: مقدمة غربته في ج ١، ص ٣٤٦

الفاخر، ج ١، ص ١٠١ (١٠١ - ١٠٢ هـ)

هو جليلي من محمد بن أحمد الشوكري و قد مر مراراً.
من تكايد أصحاب العقول جليل رافعي في الهند. كان
شاعراً في السقيا، من أشعار العرب. و قد كتب
على الأثر، وهو في الجوس المشهور بأثره. و هو في
له النسخة و القوم.

[طبقات الشافعية للحبيبي ص ٥٧ ط بغداد مطبع
تبعات النهضة، ط بيروت، وطبقات الشافعية للحبيبي
| ١٤٥/٢ - ١٦٠]

الغاصبي زكريا الأنصاري : زبدة نوحته ج ١ ص ٣٥٣

القاضي، عباس، توفيق: ١٩٨١، ص ١٠٤.

قيادة: نفيس ثوبان ح ١ ص ٣٦٥

الفراشي : نديم برمه في ج ١ ص ٣٦٦

البرطانيه. (المفسر) ٥ - (٩٧ هـ)

هو محمد بن أحمد بن أبي بكر بن فرج. الحنفى من
أعنف فرقة أهدار. من كبار المصريين. المشتهر بالصلاح
والعفة. رحل إلى أنطاكية ونظم فيها ابن الغضنفر
الشعر أسبوط - مصر - وبها توفي.

من تعديده : « الخامع لأحكام الحقوق » ، و « الله كريم
 نامور الإنفرد » ، و « الأسي في مريم الأسياء الحسن » .

١. الذهب: الذهب من ١٣١٧ والأعلام لغز كبرى

1934/2

الضليوبي؛ نذمت برمه لي ج ١ ص ٣٦٦

5

لیکچرنامہ: نندہ - فروغہ جی = اے ۳۶۶

44-38861-100

هو خيالات جاذبة من تجميع اجزاء الخيال من
الذكرا لاي من هذه صيغة كاذبة فاقبالا لاجد
جسما تاجيد على التماهي وجزوه وأندعه اجز
الجزء من هذه - - - - - وماذا من الاعمال قاس
طوري من الشهد بهد عديس وأجود

في نصها، «الكلمة شرح الهدية»، وقد خُلف
الأثر في الجزء الثاني من الكتاب، وهو الكتاب، كما ملاحظة
في الأثر، بأن الكلمة شرح الهدية، التداولة بأبدي الناس
في هذا الجزء، خلال الدين حسب الترجمة
الهدية الهدية، ٥٥، وتفسيره: ٣١-٣٢.

کعب بن عجره (؟ - ۵۹ وعد البعض ۵۴ هـ)

هو كعب بن جحادة بن أمية بن عدي بن عبيد
بن عبد وقيل له عدي بن وقيل له عدي بن وقيل له عدي بن

والناس عليه صلواته. محمد بن أنس بن مالك بن أسد
الأنباري. كان من أبيه من أخطأ عليه ومن
غيره من حفظه. ولازمه في بعض من عمره من
العلماء. ومن عظمائهم وأقربهم. وهو ثقة
فيما عتبه الرجعة في حلل رأسه. ومن
الإصابة في تميز الصحابة ١٩٧/٣. ويذهب المذهب
١٣٥٠. والله اعلم بالصواب ١٥٣٣

الكامل بن الحجاج: تقدم ترجمته في ج ١ ص ٣٣٥

ل

اللمخي: تقدم ترجمته في ج ١ ص ٢٩٧

الليث بن عمار (٢-٤)

هو محمد بن عامر، نزيلهم بجاني - حنة ثمر
وصدت. يلقب بن محمد - من أهل حمص. من أئمة
روى عن أبيه وأبي هريرة وأبي أمامة وغيرهم.
وروى عنه محمد بن الوليد الثوري. وأخرج من حديثه
ومعظم من حديثه وأقربهم ذكره من حديثه في
وقال أبو حاتم: يكتف حديثه.

المذهب المذهب ١٥٥/١. وسرقة الحديث
١٩٩٣

الليث بن سعد: تقدم ترجمته في ج ١ ص ٢٩٨

م

المزوري: تقدم ترجمته في ج ١ ص ٣٦٨

مالك: تقدم ترجمته في ج ١ ص ٣٦٩

المالوني: تقدم ترجمته في ج ١ ص ٣٦٩

المالوني (٢٩٩-٤٢٧ هـ) (١٧٧٩ هـ)

هو: أبو علي محمد بن أبي علي، الشافعي، أبو عبد
الله بن محمد بن أبي عبد الله الرضا، من علماء الشافعية.
كان من أئمة المذهب وأقربهم. عتبه عن الثوري. والشافعي
ومحمد بن أبي حمزة. روى عنه وأقربهم. وهو
ثقة في ما عتبه به. وأقربهم. وأقربهم. وأقربهم.
هو: أبو عبد الله محمد بن أبي عبد الله الرضا، من علماء الشافعية.
كان من أئمة المذهب وأقربهم. عتبه عن الثوري. والشافعي
ومحمد بن أبي حمزة. روى عنه وأقربهم. وهو
ثقة في ما عتبه به. وأقربهم. وأقربهم. وأقربهم.

من تصانيفه: كتاب في بيان أخبار أبي عبد الله
الشافعي. مع شرح الحديث. وكتاب في
شرح الحديث. وكتاب في شرح الحديث.

المذهب المذهب ١٣٣٣. وطبعت.

المذهب المذهب ١٣٣٣. وطبعت.

والله اعلم بالصواب ١٥٥٣

المالوني: تقدم ترجمته في ج ١ ص ٣٦٩

المالوني: تقدم ترجمته في ج ١ ص ٣٦٩

المالوني (٢-٤)

هو محمد بن عامر، نزيلهم بجاني - حنة ثمر
وصدت. يلقب بن محمد - من أهل حمص. من أئمة
روى عن أبيه وأبي هريرة وأبي أمامة وغيرهم.
وروى عنه محمد بن الوليد الثوري. وأخرج من حديثه
ومعظم من حديثه وأقربهم ذكره من حديثه في
وقال أبو حاتم: يكتف حديثه.

المذهب المذهب ١٥٥/١. وسرقة الحديث
١٩٩٣

الليث بن سعد: تقدم ترجمته في ج ١ ص ٢٩٨

المالوني: تقدم ترجمته في ج ١ ص ٣٦٩

المالوني: تقدم ترجمته في ج ١ ص ٣٦٩

والله اعلم بالصواب ١٥٥٣

محمد بن إسحاق (٢-٤) (١٥٠ هـ) (١٥٠ هـ)

هو محمد بن إسحاق بن يسار، أبو بكر الطائفي، من علماء
المذهب المذهب ١٣٣٣. وطبعت.

المذهب المذهب ١٣٣٣. وطبعت.

المذهب المذهب ١٣٣٣. وطبعت.

أحد لأئمة الأعلام. روى عن والده من أبي هذيل
والفيري وعطاء وسالم ومحمد بن عيسى
وابن هب من محمد بن زياد النخعي وغيرهم. كان أحد
أوعية العلم. حياً في مبرة المازني والسر وقد عر
بأحد، ورواه الخليل. قال ابن حجر العسقلاني في كتابه
إبراهيم الخزاز، صدوق بهش، وروى بالشيخ والقدر
من تصانيفه: «السيرة النبوية» المشهورة بديره ابن
إسحاق، التي هدتها ابن هشام.

[تذكره الخطيب: ١٦٣/١، ويزان الاعتدال: ١٩٨/٢]
ونظر في التمام: ١١١/٢، والأعلام للزركلي: ١٥٩/٢]

محمد بن جرير الطبري (٢٤٤ - ٣٢٠ هـ)

هو محمد بن جرير بن يزيد بن كثير أبو محمد من أهل
طبرستان، استقر بعد وفاة أبيه في بين والده من
أكابر العلماء. كان عالماً بكتب الله، عبقاً في الأحكام
عالمًا بالآثار، وطرفاً بآباء الناس وأخبارهم. رحل
من بابه في كتب العلم وهو ابن اثني عشر سنة. وجمع من
العلماء ما يزيد على ألف، عرض له القضاء فامتنع
ولساقم حاشى له حشاش من أقوال الفقهاء. وقد تفرغ
لعمل الكتب، جمع من علمه من هذا الملك واستوفى
من أبي إسحاق وإسحاق بن موسى الشاذلي وآخرين.
روى عنه أبو عبد الله، شعرائه، وأخباره، وقيل إن
فيه شيئاً سيراً وبوالله لا تخفى.

من تصانيفه: «أحاديث أئمة»، و«كتاب
المسقط في الفقه»، و«جامع البيان في تفسير القرآن»،
و«النهج في الأصول».
[تذكره الخطيب: ٢٥١/٢، والتذكرة والتهذيب: ١١٥/١،
وسيرة: ١٢٩/٢، والأعلام للزركلي: ١٢٩/٢،
وهبة حارس: ١٢٩/٢]

محمد بن الحسن: تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٧٠

محمد بن مبرور: تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٧١

الرداوي: تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٧٠

الزغباني: تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٧١

مروان بن الحكم (٢) وقيل غير ذلك (١٥٦ هـ)

هو مروان بن الحكم بن أبي العاص بن أمية، أبو
عبد الملك، الأموي ولد له رثا طائفة، لا يست له
مصلحة، كان بعد من الفقه، أرسى عن أبيه على أحد
عنه وسبقه، وروى عن غير واحد من العلماء، ونا كات.
أثناء خدمته جعله في حاشية وأخذ كتاباً له. وابن مرة
مؤسسة أيام معاوية، وروى له بالملامحة بعد موت
معاوية بن يزيد معاوية، وهذه حكمة صفة أشهر ١٨٥
روى

[أحمد بن محمد: ١١٦/١، وشعر بن محمد:
١٢٣/٢، و«أخباره»: ١٦٧/٢، والأعلام للزركلي: ١٨١/٢]

المروزي (أبو إسحاق) (٢ - ٣٤٠ هـ)

هو راجع من أهل الروقة، أبو إسحاق المروزي. فقه
شافعي، ائتمن إليه رئاسة الشافعية بالعرف بعد ابن
سراج. مولد من رواة الشافعية (فقه سراج) وأقام
ببغداد أكثر أيامه، وتوفي ببغداد.

من تصانيفه: «شرح مختصر الزبيدي».

[الأعلام: ٢٢٢/٢، وشعر بن محمد: ٣٥٥/٢،
ولمبات: ١٨/٢]

المروزي: تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٧١

مسلم: تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٧١

مسلمة بن عبد الملك (٢ - ١٢٠ هـ) وعند البعض
(١٢٩ هـ)

هو مسلمة بن عبد الملك بن مروان بن الحكم، أبو سعيد
وأبو الأصم، من بني أمية، عاش في دمشق. تلميذ. أمير
فائدة من أنطاكيا، مصره. وكان يلقب بالمرارة الخضراء.
[روى عن أبيه عنه عمر بن عبد العزيز، يروى عنه أبو داود
حسن بن محمد الطبري، وعبد الملك بن أبي هذيل وآخرين.
وله أخبار من روى عنه العراقي ثم إمامية. له آثار كثيرة في
الحروب مع الروم.

[تذكره بن النديم: ١٢٤/١، ومسند فرس: ١١٠
١٦٥، والأعلام للزركلي: ١٢٤/١]

المؤيد بن محمد (٢ هـ - ٦١ هـ وقيل غير ذلك)

هو المؤيد بن محمد بن نوفل بن أبي، أبو عبد الرحمن
الخرشي المهرقي. له ولأبيه حجة. كان لقباً من أهل
البحرين وناي، روى عن أبي علي عليه السلام وعن
أبيه وحاله عدة فروع بن حوف وأبي بكر وعمر بن الخطاب
وأحمد بن. روى عنه أيضاً أبو بكر ومروان بن الحكم
ومحمد بن السبب وابن أبي مليكة وغيرهم. كان مع شامة
عند الخوارج بن حوف لآل أبي الشور. وكان يحكم مع امر
الزبير وقتل في الجمار.

[الاصحاح ٤٤١/٣ وأبوه المدة ١٦٥/٤: ١٦٥/٤]

الاصحاح ٤٤١/٣ والأصحاح لغيره كفي ١٢٣/١

نظرة (٢ - ٢٨٢ هـ)

مطرف بن عبد الرحمن (وقيل عبد الرحمن) من إمامهم
أبو عبد الله عليه السلام. سمع من حماد بن يحيى وأبي
عبد الله. كان يفتي بغيره بالحدود والحج والشعر والحدائق
وغيره.

[الاصحاح ٣١٦ هـ والأصحاح للمؤيد كفي]

١٥٤/٤ وبنو الوفاء من ٣٩١

محمد بن أبي عثمان (٥ هـ وقيل غير ذلك)

(٦٠ هـ)

هو داود بن أبي صفوان صخر بن حوف بن أبي
الخرشي الأصمعي. مؤسس الدولة الأموية بالكوفة، وأحد
دعاة العرب الكبار. كان صاعداً جليلاً وفيراً. ولد بكوفة
وأبوه من أمية. ولأبيه أبو بكر بن حمير. وأبوه عثمان بن
التيار المديني. شارك له عيسى بن أبي عامر الجعفي. عز
حسب البحر المتوسط وما سيطرته وكثرة قهرته. أحد
أجداد لاه بريد

[الاصحاح والنهاية (٥٥٠ هـ) وما سيطرته]

١٠١/٢ - ١٠١/٢ من الأثر ٧/٤: ٧/٤ والإصباح ١٣٢/٣

المؤيد بن محمد (٢٠ هـ - ٥٠ هـ)

هو داود بن محمد بن أبي عامر من سواد التميمي،
أحد دعاة العرب الجعفيين وولاهم، صحابي، يقال له

«محمود البرقي»، وقد أجاز القوفس في الجاهلية. تأخر
إسلامه إلى السنة الخامسة للهجرة، وشهد احديية وابدية
وفتح الشام، وذهب عنه يوم ايرموك. وشهد القادسية
وبند وند ومحمد. ولأبيه حصة ثم عثمان. واعتزل الفتنة بين
سبي ومروان. ثم ولأبيه معاوية الكوفة.

[الأصحاح ٤٠٦/٤: ٤٠٦/٤ والإصباح ١٥١/٣: ١٥١/٣ وأبوه المدة

١٥١/٤]

مقاتل بن حيان (١٥٠ هـ - ١٥٠ هـ)

هو مقاتل بن حيان، أبو سفيان السلمي البصري مزارعي
لخزارة أحد الأصحاب. وشبهه يحيى بن معين وأبو داود
وعبد الرحمن بن روى عن المصنفين وبزهره وشكرية والشعبي
وعبد الله. روى عنه أحمد بن محمد بن حيان وعفصة بن
سنان وعبد الله بن ثار بن عمرو بن. حرب أيام أبي مسلم
إلى كابل. دعا حقاً إلى الإسلام وأسلموا. مات بكابل.

[تدبير التدبير ٢٧٧/١: ٢٧٧/١ ونظرية التدبير

٢٧٧/٢ وميراث الاعتقاد ١٦٧/٢: ١٦٧/٢ والخروج والتعيين

الاعتقاد القسم الأول من ٣٥٥

المقداد (٣٢٧ هـ - ٣٣٣ هـ)

هو مقداد بن عمرو بن أحمد بن مالك بن. أبو
الأصم وبقال بن مالك، المعروف بمقداد بن الأصم
الكوفي، صحابي، أسلم يوماً هاجر أجدائين وشبهه براء
ونشأه بصره. هو أحد السبعة الذين كانوا أول من ظهر
لإسلام، أقضى النبي صلى الله عليه وسلم بينه وبين
معداة بن ربيعة. روى عن أبي علي عليه السلام
أصحابه. وروى عن علي وأبي وعبد الله بن علي
ونظرون.

[هذا التدبير ٧٨٥/١: ٧٨٥/١ والخروج والتعيين

الأول من المجلد ٤٢٠/١: ٤٢٠/١ والإصباح ١٥١/٣: ١٥١/٣ والأصباح

نظرية كفي ١٠١/٢: ١٠١/٢]

مكة بن: قدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٧٤

عيسى بن عتبة (٢٠ هـ - ١٤٦ هـ وعبد الله ١٤٦ هـ)

هو عيسى بن عتبة بن أبي عيسى أبو محمد مولى آل

تفعل بعد «^١» من علمه خذائله. وكان إنساناً أفقياً
وإيراثاً. سمع أحدهم - حكيم - وأراد أن يحسن
وإيراثه الخرمي ويحده. وقد علمه غيره - أيضاً - من
عقبة وأحدهم الحكيم وأخبروه. كان له ثوبان منسوران
منه قبل خدمة بعضي جماعة بعدهما إلا أنه
من نصائحه «^٢» إلى «^٣» في الخبرين، و«^٤» ليعتد «^٥» في
خبرين.

[illegible]

المعوي : من سنة زعمه في ١٥٥ هـ
العصاني : من سنة زعمه في ١٧٢ هـ
المنعم : من سنة زعمه في ٢٧٢ هـ

نصير بن علي بن محمد اشترزي (توفي بعد ٥٦٥ هـ)
 عمه بعد بن علي بن محمد، أبو عبد الله، شيرازي
 المديني، المعروف بابن أبي مريم خطيب شيراز
 وعضو مجلس الوزراء (أرضي) وله في الأصول الشرعية كتاب
 زادنا
 له عدة شعراء من حركة التكملة.

من نصائحه : « ينذر الخراب » : و « كرمح ال
امراء » : الخراب .

وحدودها الخارجية: ٤٩٥/٩٩ و ٩٩/٩٩ و ٩٩/٩٩ و ٩٩/٩٩
وحدودها الداخلية: ٩٩/٩٩ و ٩٩/٩٩ و ٩٩/٩٩ و ٩٩/٩٩

1953-54

هو: له من عيار من عاني أنواعا تطرب من أهل الشجرة من زعفران المثلثة. كانت تشارف أنها صبا تسحر في حرم القلعة و بعد ذلك حكمة تامة فيها فرقة من استرقا. جيل له عتري في شبهة قوام من الشوية ونوما من السحابة وعنده الملاحة العالسة وأحد من السحابة. التي مازدة وأدوات من الحبر. وقد أعت كذب خاصة كرم عليه وفي تكلمه ونهيا.

من تعالیه «الکتاب» را یک مجموعه بی‌انتهای
و نامتناهی...

المرتب، من اهل نسبتہ الخیر ابن عمر ورنہ سچا من
سعد، رول من شیری دعوت والی عیدہ وشرع، کان
نعم لنا کثیر الخیرات، فان الباقی "کان" ولاحقہ دوسرا
وہم سعد من علف حنفی مجد وعلو بدنی من عیدہ
وہم سعد، وکان کلہم فقہاء وعلو، ان - دوسری یعنی
کان مالک من قس غلو - ہذیک تعارف، موسی من عیدہ
درجہ ۱۸

«...باید بداند که...» گفتند: «...»
«...باید بداند که...» گفتند: «...»

1. بهیت الہیہ: ۱۰۳۰-۱۰۳۱ء و کتاب: طرح و نقشہ
العبد الاول: من المجلد: ۱۰۳۱ء و اعلام المذکر: کلی
۱۰۳۱ء و مجمع الفروع: لدریہ: ۱۰۳۱ء

الموصل. [٥٩٩ - ٦٨٣ هـ]

هو جند الله في عوالم موازات أو العوالم
المتن: من أهم أوجه من كمال الخلق، كونه شيعياً
ويعلم أن أولاً وأخيراً من عوالم الله، كونه من عوالم
المتن: من أهم أوجه من كمال الخلق، كونه شيعياً
ويعلم أن أولاً وأخيراً من عوالم الله، كونه من عوالم
المتن: من أهم أوجه من كمال الخلق، كونه شيعياً
ويعلم أن أولاً وأخيراً من عوالم الله، كونه من عوالم

[illegible]

ن

الفتح: تصانيف ترجمه: ج ۱ ص ۴۷۳
الانجاد (۲۵۴ - ۳۸۱ هـ)

[illegible]

[لسان الميزان ١/٢٧٧: واللباب في تهذيب الأساطير
١٣١٦/٢: وشاربيخ ينفذ ١٩٧/٦ والأعلام للزركلي
١٣٦/١: ومعجم المؤلفين ١/٣٧٧]

الترويض: تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٢٧٣
التيسابوري: ر: أبو الفتح التيسابوري.

و

الولي العراقي: ر: ابن العراقي.

الوليد بن هشام (غاش إلى دولة مروان بن محمد)
هو الوليد بن هشام (سقط اسم هشام في تقريب
التهذيب) بن معاوية بن هشام بن عقبة بن أبي معيط،
أسويشيش الأموي المصلي، ثقة عدل، روى عن عمر بن
عبد العزيز وكان عاملاً على فخر بن وغيره، روى عنه
أبو يحيى والأوزاعي والوليد بن سليمان وأخرون.
[تهذيب التهذيب ١١/١٥٦: ونسب التهذيب
٢/٣٣٦]

هـ

الحروي: ر: أبو الفتح الحروي.

ي

هشيم (١٠٤ - ١٨٢ هـ)

هو هشيم بن بشير بن القاسم بن دينار، أبو معاوية،
السلي الراسطي، وقيل إنه بغاري الأجل، حدث
مخدلاً، معسر وقفيذ، كان كثير الحديث ثقة نبأ بدلس
كثيراً، روى عن الزهري وطبقته. روى عنه مالك بن
نسي وشعبة والثوري وأخرون.
مر تصانيفه: «تفسير القرطبي» و«كتاب السنن في
الحديث» و«كتاب الفرائد».
[تهذيب التهذيب ١١/٥٦: و«مرآة الجنان» ١/٣٩٣:
وهبة المفاخر ٦/٩٠: والأعلام للزركلي ٨٩/٩]

يحيى بن سعيد الأنصاري: تقدمت ترجمته في ج ١ ص
٣٧٤
يزيد بن يزيد بن جابر (؟ - ١٣٩ هـ) وقيل قبل
ذلك

هو يزيد بن يزيد بن جابر الأودي الدمشقي، كان ثقة
مقبلاً مائلاً حافظاً. روى عن مكحول وعبد الرحمن بن أبي
عميرة وبشر بن عباد المصرمي ومعاوية. روى عنه أخوه
عبد الرحمن والأوزاعي والشافعان وأخرون.
[تهذيب التهذيب ١١/٣٧٠: ونسب التهذيب
٢/٣٧٢: وميزان الاعتدال ٤/١٤٤]

المصمي: تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٢٢٧

فهرس تفصیلی

| الصفحة | العنوان | الصفحات |
|--------|--|---------|
| | أجل | |
| ٥ | التريف | ١ |
| ٥ | إعلاقات الأجل في كتاب الله تعالى | ٢ |
| ٥ | الأجل في اصطلاح الفقهاء | ٣ |
| ٥ | تخصائص الأجل | ٤ |
| ٦ | الألفاظ ذات الصلة : التعليق، الإضافة، التوفيت والمدة | — |
| ٦ | مدة الإضافة | ٦ |
| ٧ | مدة التوفيت | ١٠ |
| ٧ | مدة التنجيم | ١١ |
| ٨ | مدة الاستعمال | ١٢ |
| ٩ | نحسبات الأجل باعتبار مصدره | |
| | الفصل الأول | |
| | الأجل الشرعي | |
| ٩ | مدة الحمل | ١٣ |
| ٩ | مدة الهدنة | ١٤ |
| ١٠ | مدة تحرير المقتة | ١٥ |
| ١٠ | مدة وجوب الزكاة | ١٦ |
| ١٠ | مدة تأجيل لعيب | ١٧ |
| ١١ | مدة الإسهال في الإبراء | ١٨ |
| ١١ | مدة الرضاع | ١٩ |
| ١٢ | أجل العدة | ٢٠ |
| ١٣ | مدة خبار الشرط | ٢١ |
| ١٤ | مدة الحيفض | ٢٢ |
| ١٤ | مدة الطهر | ٢٣ |
| ١٥ | سن اليأس | ٢٤ |
| ١٥ | مدة النفاس | ٢٥ |

فهرس الجزء الثاني

| الصفحة | العنوان | المقررات |
|---------|---|----------|
| ١٦ | من البلوغ | ٢٦ |
| ١٧ | مدة المح عى الحلف | ٢٧ |
| ١٨ | مدة السفر | ٢٨ |
| | الفصل الثاني | |
| ١٩ | الأجل القضائي | ٢٩ - ٣١ |
| ١٩ | احضور التقاضي | ٣٠ |
| ١٩ | إحضار الميت | ٣١ |
| | الفصل الثالث | |
| ١٩ - ٢١ | لأجل الاتفاقي | ٣٢ - ٣٣ |
| ٢٠ | اشترط تأجيل تسليم العين في التصرفات الدافعة للملكية | ٣٣ |
| ٢١ - ٢٦ | تأجيل لذين | ٣٤ - ٤٨ |
| ٢١ | مضروعية تأجيل المدين | ٣٤ |
| ٢١ | حكمة قبول الدين التأجيل دون العين | ٣٥ |
| ٢١ | الدوين من حيث جواز التأجيل وعلمه | ٣٦ |
| ٢١ | أ - رأس مال السلم | ٣٧ |
| ٢٢ | ب - بدل العصرف | ٣٨ |
| ٢٣ | ج - الثمن بعد الإقالة | ٣٩ |
| ٢٣ | د - بدل القرض | ٤٠ |
| ٢٣ | هـ - ثمن الشموع فيه | ٤١ |
| ٢٣ - ٢٦ | الدوين المؤجلة بحكم الشرع | ٤٢ - ٤٨ |
| ٢٣ | أ - الدية | ٤٢ |
| ٢٤ | الدية في القتل العمد | ٤٣ |
| ٢٤ | الدية في القتل شبه العمد | ٤٤ |
| ٢٤ | الدية في قتل الخطأ | ٤٥ |
| ٢٤ | ب - المسلم فيه | ٤٦ |
| ٢٥ | ج - مال ذكاته | ٤٧ |
| ٢٥ | د - توفيت القرض | ٤٨ |

فهرس اجزء الثاني

| الصفحة | العنوان | الفقرات |
|---------------|---|---------|
| ٣٦ — ٣٣ | أجل التوفيت | ١٩ — ٦٩ |
| ٣٦ — ٢٧ | عقد لا تصح إلا بمدة لأجل (مؤقتة) | ٥٠ — ٥٢ |
| ٢٦ | عقد الإجارة | ٥٠ |
| ٢٦ | عقد المساقاة | ٥١ |
| ٢٦ | تأقيت المزارعة | ٥٢ |
| ٢٧ | عقد الكفالة | ٥٣ |
| المبحث الثاني | | |
| ٢٧ — ٣٢ | عمود تصح مضافة ومفيدة | ٥٢ — ٦٩ |
| ٢٧ | تأقيت عقد العارية لأجل | ٥٤ |
| ٢٧ | تأقيت الوكالة لأجل | ٥٥ |
| ٢٨ | توقيت المقايمة (التقاضي) | ٥٦ |
| ٢٨ | تأقيت الكفالة بأجل | ٥٧ |
| ٢٨ | تأقيت الوقيف بأجل | ٥٨ |
| ٢٩ | تأقيت البيع | ٥٩ |
| ٢٩ | بيع الأجل عند الملكية | ٦٠ |
| ٢٩ | مور يبيع لأجل | ٦١ |
| ٣١ | تأقيت ائبة | ٦٢ |
| ٣١ — ٣٢ | تأقيت النكاح | ٦٢ — ٦٨ |
| ٣١ | أ — نكاح المنعة | ٦٤ |
| ٣١ | ب — النكاح المؤقت أو النكاح لأجل | ٦٥ |
| ٣١ | ج — النكاح المؤقت مدة مصر أو عمرها،
أو إلى مدة لا يعيشان إليها | ٦٦ |
| ٣٢ | د — إفسار الروح تأقيت النكاح | ٦٧ |
| ٣٢ | ه — استواء النكاح على وقت يقع فيه الطلاق | ٦٨ |
| ٣٢ | تأقيت الرهن بأجل | ٦٩ |
| ٣٣ — ٣٨ | نصيم الأجل باعتبار منسله وتعديده | ٦٠ — ٨٢ |
| ٣٣ — ٣٧ | الأجل المعلوم | ٧٦ — ٨٠ |

فهرس الجزء الثاني

| الصفحة | العنوان | الصفحات |
|---------|---|----------|
| ٣٣ | التأجيل الى اؤمنة منصوبة | ٧٣ |
| ٣٤ | التأجيل منبر الشهرة العربية | ٧٤ |
| ٣٤ | التأجيل بالاشهر بالاطلاق | ٧٥ |
| ٣٥ | بدء احتساب مدة التأجيل | ٧٦ |
| ٣٥ | التأجيل بأنهاد المسنين | ٧٧ |
| ٣٥ | التأجيل الى د. يحنمل أحد أمرين | ٧٨ |
| ٣٥ | التأجيل الى مواسم معتادة | ٧٩ |
| ٣٧ — ٣٨ | الأجل المجهول | ٨١ — ٨٢ |
| ٣٧ | التأجيل الى فعل غير منضبط لوقوع | ٨١ |
| ٣٧ | أثر التأجيل الى أجل مجهول جهاله مطلقا | ٨٢ |
| ٣٨ — ٤١ | الاختلاف عن الأجل بالنال | ٨٣ — ٨٦ |
| ٤١ — ٤٢ | اختلاف المتأخرين في الأجل | ٨٧ — ٩٠ |
| ٤١ | الاختلاف في أصل الأجل في البيع | ٨٨ |
| ٤١ | الاختلاف في مقدار الأجل | ٨٩ |
| ٤٢ | الاختلاف في انتهاء الأجل | ٩٠ |
| ٤٢ — ٤٧ | مستقطات الأجل | ٩١ — ١٠٠ |
| ٤٣ — ٤٤ | أولا : إسقاط الأجل | ٩٢ — ٩٤ |
| ٤٣ | أ — إسقاط الأجل من قبل المدين | ٩٢ |
| ٤٣ | ب — إسقاط الأجل من قبل مانع من | ٩٣ |
| ٤٤ | ج — إسقاط الأجل بترانيم ائداس والمدين | ٩٤ |
| ٤٤ — ٤٧ | ثانياً : سقوط الأجل | ٩٥ — ١٠٠ |
| ٤٤ | أ — سقوط الأجل بالموت | ٩٥ |
| ٤٦ | ب — سقوط الأجل بالتفليس | ٩٦ |
| ٤٦ | ج — سقوط الأجل بالجنون | ٩٧ |
| ٤٦ | د — سقوط الأجل بالأسر أو القيد | ٩٨ |
| ٤٧ | هـ — سقوط لأجل بانتهاء مدته | ٩٩ |
| ٤٧ | استمرار العمل بموجب العقد المنتقض أجله دفعا للضرر | ١٠٠ |

| الصفحة | العنوان | الفقرات |
|---------|---|---------|
| ٤٨ — ٥٠ | إجماع | ١ — ١٠ |
| ٤٨ | التعريف | ١ |
| ٤٨ | بطلان من يخضع لهم الإجماع | ٢ |
| ٤٨ | إمكان الإجماع | ٣ |
| ٤٩ | حجية الإجماع | ٤ |
| ٤٩ | ما يجمع عليه بالإجماع | ٥ |
| ٤٩ | مستد الإجماع | ٦ |
| ٤٩ | إنكار الإجماع | ٧ |
| ٤٩ | الإجماع السكوتي | ٨ |
| ٥٠ | التمارض بين الإجماع وغيره | ٩ |
| ٥٠ | رتبة الإجماع بين الأدلة | ١٠ |
| ٥١ — ٥١ | إجمال | ١ — ٥ |
| ٥١ | التعريف | ١ |
| ٥١ | الأنفاة ذات الصلة : المشكل ، الشباب ، الحظي | ٢ |
| ٥١ | حكم الجمل | ٥ |
| ٥١ — ٥٢ | أجنبي | ١٥ — ١ |
| ٥٢ | التعريف | ١ |
| ٥٢ | انقلاب الأجنبي إلى ذي علاقة وعكسه | ٣ |
| ٥٢ | احتماع ذي العلاقة والأجنبي | ٥ |
| ٥٢ — ٥٣ | الحكم الإجمالي | ١٥ — ٦ |
| ٥٣ | أولاً : الأجنبي الذي هو خلاف القريب | ٦ |
| ٥٣ | ثانياً : الأجنبي في التصرفات والتعهد | ٧ |
| ٥٤ | الأجنبي والعبادة | ٨ |
| ٥٤ | تمتع الأجنبي بأداء الحقوق | ٩ |
| ٥٤ | ثالثاً : الأجنبي بمعنى من لم يكن من أهل الوطن | ١٠ |
| ٥٤ | رابعاً : الأجنبي عن الميراث | ١١ |
| ٥٥ | أ — النظر | ١٢ |

| الصفحة | العنوان | الفقرات |
|---------|---------------------------------------|---------|
| ٥٥ | ب - اللبس | ١٣ |
| ٥٥ | ج - الخلقة | ١٤ |
| ٥٥ | د - صوت المرأة | ١٥ |
| ٥٥ | أجنبية | — |
| ٥٥ - ٥٦ | إجهاز | ١ - ٣ |
| ٥٥ | التعريف | ١ |
| ٥٦ | الحكم: لعام | ٢ |
| ٥٦ - ٦٤ | إجهاض | ١ - ١٨ |
| ٥٦ | التعريف | ١ |
| ٥٦ | صفة الإجهاض (حكمه التكنيقي) | ٣ |
| ٥٧ | أ - حكم الإجهاض بعد نفع الروح | ٤ |
| ٥٧ | ب - حكم الإجهاض قبل نفع الروح | ٥ |
| ٥٩ | بواعث الإجهاض ووسائله | ٩ |
| ٥٩ | عقوبة الإجهاض | ١٠ |
| ٦٠ | الإجهاض العاقب عليه | ١٣ |
| ٦١ | تعدد الأجنة في الإجهاض | ١٤ |
| ٦٢ | من تلزمه الفرة | ١٥ |
| ٦٣ | الآثار السلبية للإجهاض | ١٦ |
| ٦٣ | أثر الإجهاض في الطهارة والعدة والطلاق | ١٧ |
| ٦٤ | إجهاض جنين البهيمة | ١٨ |
| ٦٤ - ٦٥ | أجبر | ١ - ٣ |
| ٦٤ | التعريف | ١ |
| ٦٤ | الحكم الإجمالي | ٢ |
| ٦٥ | مواطن البحث | ٣ |
| ٦٥ | إحالة | |
| ٦٥ | أجباس | |
| ٦٥ | إحبال | |

فهرس الجزء الثاني

| الصفحة | العنوان | ال فقرات |
|---------|---|----------|
| ٧٥ | احتساب بمعنى طلب الثواب من الله تعالى | ٣ |
| ٧٦ - ٧٦ | احتشاش | ١ - ٥ |
| ٧٥ | التعريف | ١ |
| ٧٨ | الحكم لإجمالي | ٢ |
| | المسئلة في الاحتشاش | ٣ |
| ٧٦ | حماية الكلاء من الاحتشاش | ٤ |
| ٧٦ | الشركة في الاحتشاش | ٥ |
| ٧٦ | احتضار | ١ - ١٥ |
| ٧٦ | التعريف | ١ |
| ٧٦ | علامات الاحتضار | ٢ |
| ٧٧ | ملازمة أهل المحتضر له | ٣ |
| ٧٧ | من يجري عليهم حكم الاحتضار | ٤ |
| ٧٧ | ما يفعله المحتضر | ٥ |
| ٧٨ | التوبة إلى الله | ٦ |
| ٧٨ | نصرفات المحتضر ومن في حكمه | ٧ |
| ٧٨ - ٨١ | ما ينس للمحاضر ين أن يفعلوه عند الاحتضار | ٨ - ١٣ |
| ٧٨ | أولاً : التلغين | ٨ |
| ٧٩ | ثانياً : قراءة القرآن | ٩ |
| ٨٠ | ثالثاً : التوجه | ١٠ |
| ٨١ | رابعاً : بل خلق المحتضر بالماء | ١١ |
| ٨١ | خامساً : ذكره الله تعالى | ١٢ |
| ٨١ | سادساً : تحسين عين المحتضر بالله تعالى | ١٣ |
| ٨١ | ما ينس للمحاضر ين أن يفعلوه عند موت المحتضر | ١٤ |
| ٨٢ | كشف وجه الميت واليكاء عليه | ١٥ |
| ٨٢ - ٨٣ | احتطاب | ١ - ٣ |
| ٨٢ | التعريف | ١ |

فهرس الجزء الثاني

| الصفحة | المصنوع | انقذرات |
|---------|---|---------|
| ٨٢ | صفته (حكمه التكليفي) | ٢ |
| ٨٣ | الحكمة الإجماعية | ٣ |
| ٨٤ — ٩٠ | احتقان | ١٧ — ٩ |
| ٨٣ | التمريض | ٩ |
| ٨٣ | الألفاظ ذات المعنى : الاحتباس ، الحطب ، الحطب | ٢ |
| ٨٣ | صفته (حكمه التكليفي) | ٣ |
| ٨٤ — ٨٩ | أولاً — احتقان السوء | ٩ — ٩ |
| ٨٤ | وضوء الحائض | ٤ |
| ٨٤ | صلاة الحائض | ٥ |
| ٨٥ | إعادة الحائض لصلاة | ٦ |
| ٨٥ | الحائض وخوف فوت الوقت | ٧ |
| ٨٥ | الحائض وخوف فوت الجماعة أو الجمعة | ٨ |
| ٨٥ | قضاء نفقوس الحائض | ٩ |
| ٩٠ — ٩٦ | ثانياً — الاحتقان للعداوي | ١٠ — ١٠ |
| ٨٧ — ٨٨ | احتقان الصائم | ١١ — ١٤ |
| ٨٧ | الاحتقان في الدم | ١٢ |
| ٨٧ | الاحتقان في القبل | ١٣ |
| ٨٨ | الاحتقان في الجماعة | ١٤ |
| ٨٩ | الاحتقان بالخرم | ١٥ |
| ٨٩ | حاقن الصمغ باللبس والزه في تحريم النكاح | ١٦ |
| ٨٩ | نظر الحائض إلى العورة | ١٧ |
| ٩٠ — ٩٥ | احتكار | ١٢ — ٩ |
| ٩٠ | التمريض | ٩ |
| ٩٠ | الألفاظ ذات المعنى : الإحتار | ٢ |
| ٩٠ | صفة الاحتكار (حكمه التكليفي) | ٣ |
| ٩١ | الحكمة في تحريم الاحتكار | ٦ |
| ٩٢ | ما يجري فيه الاحتكار | ٧ |

فهرس الجزء الثاني

| الصفحة | العنوان | الفقرات |
|-----------|---|---------|
| ٩٢ | ما يتحقق به الاحتكار | ٨ |
| ٩٣ | شروط الاحتكار | ٩ |
| ٩٤ | احتكار العمل | ١٠ |
| ٩٤ | احتكار المصنف | ١١ |
| ٩٥ | العقوبة القانونية لمحتكر | ١٢ |
| ٩٥ - ٩٩ | احتلام | ١ - ١٣ |
| ٩٥ | التعريف | ١ |
| ٩٥ | الأنواع ذات الصلة : الإساءة ، الحماية والسلوع | ٢ |
| ٩٦ | تمر بكون احتلام | ٣ |
| ٩٦ | يم ينحصر احتلام المرأة | ٤ |
| ٩٦ | أثر الاحتلام في النقل | ٥ |
| ٩٦ | الاحتلام بلا إبراز | ٦ |
| ٩٨ | أثر الاحتلام في الخصوم والجميع | ١٠ |
| ٩٨ | أثر الاحتلام في الاعتكاف | ١١ |
| ٩٩ | البلوغ للاحتلام | ١٣ |
| ٩٩ - ١٠٠ | احتواش | ١ - ٢ |
| ٩٩ | التعريف | ١ |
| ٩٩ | الحكم لإجمالي | ٢ |
| ١٠٠ - ١٠١ | احتياض | ١ - ٢ |
| ١٠٠ | التعريف | ١ |
| ١٠٠ | الحكم لإجمالي | ٢ |
| ١٠٠ | مواضع البحث | ٣ |
| ١٠١ - ١٠٣ | احتبال | ١ - ٨ |
| ١٠١ | التعريف | ١ |
| ١٠١ | الحكم لإجمالي | ٢ |
| ١٠٣ | مواضع البحث | ٨ |

فهرس الجزء الثاني

| الصفحة | المصنوع | الفقرات |
|-----------|--|---------|
| ١١٣ — ١١٤ | إحداث | ١ — ٢٦ |
| ١١٣ | المعرب | ١ |
| ١١٤ | الألفاظ ذات الصلة : واعتداد | ٢ |
| ١١٤ | صفحة (نكته تشكيكية) | ٣ |
| ١١٥ | إحداث زوجة المفقود | ٧ |
| ١١٥ | بدء مدة الإقامة | ٨ |
| ١١٥ | حكمة لتاريخ الإحداث | ٩ |
| ١١٦ | من نكته ومن فاشد | ١٠ |
| ١١٧ | ماتنجه عمدة | ١٣ |
| ١١٨ | ممارج للمجدة | ١٨ |
| ١١٩ | سكن للمدة | ١٩ |
| ١١٠ | موقوف ترك مسكن لإحداث | ٢٠ |
| ١١١ | أخرة مسكن المدة ومدة | ٢١ |
| ١١١ | حج للمدة | ٢٢ |
| ١١٣ | امتياز للمدة | ٢٤ |
| ١١٣ | عقوبة غير الشرعية لإحداث | ٢٥ |
| ١١٤ — ١١٥ | إحراق | ١ — ٥ |
| ١١٤ | المعرب | ١ |
| ١١٤ | الألفاظ ذات الصلة : الحيزة والاستيلاء | ٢ |
| ١١٤ | الحكم الاجتماعي | ٤ |
| ١١٤ | مواضع البحث | ٥ |
| ١١٥ — ١٢٨ | إحراق | ١ — ١٤ |
| ١١٤ | المعرب | ١ |
| ١١٥ | الألفاظ ذات الصلة : الإحراق، الاستيلاء، الحيزة | ٢ |
| ١١٤ | صفحة (نكته تشكيكية) | ٣ |
| ١١٤ | أثر الإحراق من حيث الظهور | ٤ |
| ١١٦ | طهارة الأرض بالمسح وادس | ٥ |

| الصفحة | العنوان | ال فقرات |
|-----------|---|----------|
| ١١٦ | تمويه المدن بالنجس | ٦ |
| ١١٧ | الاستنباح بالنجس والنجس | ٧ - ٨ |
| ١١٧ | الاستنباح بالدهن النجس | ٧ |
| ١١٧ | الاستنباح بالدهن النجس | ٨ |
| ١١٧ | دخان ويخار النجاسة المحرقة | ٩ |
| ١١٨ | النسيم بالرماد | ١٠ |
| ١١٨ | الماء التجمع تحت الجمل بالاحتراق (النفقة) | ١١ |
| ١١٨ | تسليق البيت المحترق | ١٢ |
| ١١٩ | المصلحة على المحترق المتردد | ١٣ |
| ١١٩ | الدق في التابوت | ١٤ |
| ١١٩ - ١٢٠ | الإحراق في الحدود والقصاص والتعزير | ١٤ - ١٥ |
| ١١٩ | الإحراق العمد | ١٥ |
| ١١٩ | القصاص بالإحراق | ١٦ |
| ١٢٠ | موجب تعذيب السيد عبده بالنار | ١٧ |
| ١٢٠ | العقوبة في اللواط بالإحراق | ١٨ |
| ١٢٠ | إحراق الدابة الملوثة | ١٩ |
| ١٢١ | التعجير بالإحراق | ٢٠ |
| ١٢١ | إيقاد الناري المساجد والمقابر | ٢١ |
| ١٢١ | التعجير عند الميت | ٢٢ |
| ١٢١ | اتباع الجنادة بنار | ٢٣ |
| ١٢٢ | الإحراق المضمون وغير المضمون | ٢٤ |
| ١٢٢ | ملكية التصويب التعجير بالإحراق | ٢٥ |
| ١٢٢ | ماباح إحراقه وما لا يباح | ٢٦ |
| ١٢٤ | إحراق السمك والعظم وغيرهما | ٢٧ |
| ١٢٤ | الإحراق بالكبي للتداوي | ٢٨ |
| ١٢٤ | الوسم بالنار | ٢٩ |
| ١٢٤ | الاستئصال من سبب موت لآخر أهون | ٣٠ |

فهرس المطرء الثلاني

| الصفءة | العنوان | القفراء |
|-----------|--|---------|
| ١٠٥ | الإءراء في الغرب | ٣٦ |
| ١٠٥ | إءراء أنءاء الكءاء في الغرب | ٣٢ |
| ١١٦ | ءرف ما ءبء اسءمول عن ءءله من أسءءة وباءءم وءبرءه | ٣٣ |
| ١٢٧ | ما ءبء للءك وما لا ءبء | ٣٥ |
| ١٢٨ | ملءكة ما لم ءبء | ٤٤ |
| ١٢٥ - ١٢٥ | إءراء | ١ - ١٨٥ |
| ١٢٨ - ١٣٤ | العءل الأول | ١ - ١٦ |
| ١٤٨ | الءرف | ١ |
| ١٢٩ | لءرف لءفءة الإءراء | ٢ |
| ١٢٦ | لءرف الكءاء الءلاءة للإءراء | ٣ |
| ١٢٩ | ءكم الإءراء | ٤ |
| ١٣٠ | ءكة لءرف الإءراء | ٥ |
| ١٣٠ | شروط الإءراء | ٦ |
| ١٣٢ | الءفءة | ٨ |
| ١٣٢ | ءكم الءفءة | ٩ |
| ١٣٢ | الءءر الإءءب من لءفءة الءفءة | ١٠ |
| ١٣٣ | الءلق بءكءة | ١١ |
| ١٣٣ | وءء الءفءة | ١٤ |
| ١٣٤ | ما ءءم ءءم الءفءة | ١٥ |
| ١٣٤ | شروط إءاءة عابء لءس وسوءة مقام الءفءة | ١٦ |
| ١٣٤ | الفءل الءاني | ١٧ |
| ١٣٦ - ١٣٥ | إباءم الإءراء | ١٧ - ١٨ |
| ١٣٤ | لءرفه | ١٧ |
| ١٣٤ | لءرف الءسك | ١٧ |
| ١٣٥ | الإءراء بإءراء الءبر | ١٩ |
| ١٣٦ | الأسءراء في الإءراء | ٢٠ |

فهرس الجزء الثامن

| الصفحة | الموضوع | الفقرات |
|-----------|---|---------|
| ١٣٦ — ١٤٠ | إضافة الإحرام إلى الإحرام | ٢٢ — ٢٩ |
| ١٣٦ | أولاً : إضافة إحرام الحج إلى العمرة | ٢٢ |
| ١٤٠ | ثانياً : إضافة إحرام العمرة إلى الحج | ٢٨ |
| ١٤٠ | ثالثاً : الإحرام بحجتين معاً أو عمرتين معاً | ٢٩ |
| ١٤٠ — ١٤١ | المحصل الثالث | ٣٠ — ٣١ |
| | حالات الإحرام | |
| ١٤٠ | الفراد | ٢/٣٠ |
| ١٤١ | الفران | ٣/٣٠ |
| ١٤١ | التجمع | ٤/٣٠ |
| ١٤١ | واجبات الإحرام | ٣١ |
| ١٤١ — ١٥١ | الفصل الرابع | ٣٢ — ٥٣ |
| | مواقيت الإحرام | |
| ١٤٢ — ١٤٥ | أ — الميقات الزماني | ٣٢ — ٣٨ |
| ١٤٢ | أولاً : الميقات الزماني للإحرام بالحج | ٣٢ |
| ١٤٣ | أحكام الميقات الزماني للحج | ٣٤ |
| ١٤٤ | ثانياً : الميقات الزماني للإحرام بالعمرة | ٣٧ |
| ١٤٥ — ١٥١ | ب — الميقات المكاني | ٣٩ — ٥٢ |
| ١٤٥ | أولاً : الميقات المكاني للإحرام بالحج | ٣٩ |
| ١٤٥ | ميقات الآفاقي | ٤٠ |
| ١٤٧ | أحكام تتعلق بالمواقيت | ٤٢ |
| ١٤٩ | ميقات البقائي (السنائي) | ٥ |
| ١٥٠ | ميقات الحرمي والمكي | ٥ |
| ١٥١ | ثانياً : الميقات المكاني للعمرة | ٥٣ |
| ١٥١ — ١٦٩ | الفصل الخامس | ٥٤ — ٩٤ |
| | تعظيرات الإحرام | |
| ١٥١ | حكمة حظر بعض المباحات على الإحرام | ٥٤ |
| ١٥١ — ١٥٧ | التعظيرات من اللباس | ٥٥ — ٦٨ |

فهرس الجزء الثانی

| الصفحة | العنوان | الفقرات |
|-----------|--|---------|
| ١٥١ — ١٥٦ | ١ — محظورات الإحرام أو اللبس في حق الرجال | ٥٦ — ٦٦ |
| ١٥٦ — ١٥٦ | تفصيل أحكام هذه المحظورات | ٥٧ — ٦٦ |
| ١٥٢ | لبس النساء والسراريين ونحوهما | ٥٧ |
| ١٥٣ | لبس المعلنين ونحوهما | ٥٩ |
| ١٥٤ | نقد السلاح | ٦١ |
| ١٥٤ | ستر الرأس والاسططال | ٦٢ |
| ١٥٥ | ستر الوجه | ٦٥ |
| ١٥٦ | لبس الغفارين | ٦٦ |
| ١٥٦ — ١٥٧ | ٢ — محظورات الإحرام من النساء في حق النساء | ٦٧ — ٦٨ |
| ١٥٨ — ١٦٢ | المحرمات المتعلقة بدين المحرم | ٦٩ — ٧٨ |
| ١٥٨ — ١٦٢ | تفصيل أحكام هذه المحظورات | ٧٠ — ٧٨ |
| ١٥٨ | حق الزمير | ٧٠ |
| ١٥٩ | إزالة الشعر من أي موضع من الجسم | ٧١ |
| ١٥٩ | قص الشعر | ٧٢ |
| ١٥٩ | الأدهان | ٧٣ |
| ١٦٠ | التطيب | ٧٤ |
| ١٦٠ — ١٦٢ | تفصيل أحكام التطيب للمحرم | ٧٥ — ٧٨ |
| ١٦٠ | تفصيل الثوب | ٧٥ |
| ١٦١ | تطيب البنين | ٧٦ |
| ١٦١ | شم الطيب | ٧٨ |
| ١٦٢ — ١٦٨ | ٣ — الصيد وما يتعلق به | ٧٩ — ٨٢ |
| ١٦٢ | نهر به الصيد له | ٨٩ |
| ١٦٢ | نهر به الصيد اصطلاحاً | ٨٠ |
| ١٦٢ | أداة تحريم الصيد | ٨١ |
| ١٦٣ | زيادة صيد المحرم | ٨٢ |
| ١٦٣ | أحكام تحريم الصيد على المحرم | ٨٣ |
| ١٦٣ | تحريم تملك الصيد | ٨٥ |

فهرس الجزء الثاني

| الصفحة | الموضوع | الافتقرات |
|-----------|---|-----------|
| ١٦٤ | تحريم الانتفاع بشيء من الصيد | ٨٦ |
| ١٦٤ | إذا صاد الخلال صيداً فهل يخل للمحرم أكله | ٨٧ |
| ١٦٦ | صيد طرم | ٨٨ |
| ١٦٦ | ما يستثنى من تحريم قتل الصيد | ٨٩ |
| ١٦٧ | القوم والمشتريات | ٩٢ |
| ١٦٨ | الجماع ودواعيه | ٩٣ |
| ١٦٩ | المسوق والجداال | ٩٤ |
| ١٦٩ | الفصل السادس | ٩٥ — ١٠٧ |
| ١٦٩ | مكروهات الإحرام | ٩٥ — ٩٨ |
| ١٦٩ | ما يباح في الإحرام | ٩٩ — ١٠٧ |
| ١٧١ — ١٧٥ | الفصل السابع
ممن الإحرام | ١٠٨ — ١٢١ |
| ١٧١ | أولاً : الاعتسالك | ١٠٨ |
| ١٧١ | ثانياً : التطيب | ١٠٩ |
| ١٧١ | التطيب في اليدين | ١١٠ |
| ١٧٢ | التطيب في ثوب الإحرام | ١١١ |
| ١٧٢ | ثالثاً : صلاة الإحرام | ١١٢ |
| ١٧٣ | رابعاً : التلبية | ١١٣ |
| ١٧٤ | كيفية الإحرام المستحبة | ١١٧ |
| ١٧٤ | موجب الإحرام وما يبطئه وما يفسد التك ويضع الاستمرار فيه | ١١٨ — ١٢١ |
| ١٧٥ — ١٧٧ | الفصل الثامن
التحلل من الإحرام | ١٢٢ — ١٢٩ |
| ١٧٥ | التحلل الأصغر | ١٢٢ |
| ١٧٥ | التحلل الأكبر | ١٢٣ |
| ١٧٦ | ما يحصل به التحلل الأكبر | ١٢٤ |
| ١٧٦ | التحلل من إحرام العمرة | ١٢٦ |
| ١٧٦ — ١٧٧ | ما يرفع الإحرام | ١٢٧ — ١٢٨ |

فهرس الجزء الثاني

| الصفحة | العنوان | الفقرات |
|-----------|---|-----------|
| ١٨٨ | ثانيا : صابة العبد | ١٦٥ |
| ١٨٩ | ثالثا : حلب العبد أو كسر يمينه أو جزأه | ١٦٦ |
| ١٨٩ | رابع : التتبع في قتل العبد | ١٦٧ |
| ١٨٩ | خامسا : التعدي بوضع اليد على العبد | ١٦٨ |
| ١٨٩ | سادسا : أكل لحمه من ذبيحة العبد أو قتله | ١٦٩ |
| ١٦٠ — ١٦٣ | البحث الثالث | ١٦٠ — ١٦٨ |
| ١٩٠ | في الجماع ودواعيه | ١٧٠ |
| ١٩٠ | أولا : الجماع في حرام الخمر | ١٧١ |
| ١٩٢ | ثانيا : الجماع في إحصاء العمة | ١٧٤ |
| ١٩٢ | ثالثا : مقدمات الجماع | ١٧٦ |
| ١٩٣ | رابعا : في علاج القاذرة | ١٧٨ |
| ١٩٣ — ١٩٥ | البحث الرابع | ١٧٩ — ١٨٥ |
| ١٩٣ | في أحكام كفارات محظورات الإحصاء | |
| ١٩٣ | المطلب الأول | ١٧٩ |
| | المقدمة | |
| ١٩٤ | الفصل الثاني | ١٨٠ |
| | المقدمة | |
| ١٩٤ — ١٩٥ | المطلب الثالث | ١٨١ — ١٨٤ |
| | المصباح | |
| ١٩٥ | المطلب الرابع | ١٨٥ |
| | في الفضل | |
| ١٩٦ — | إحصاء | ١ — |
| ١٩٦ | التعريف | ١ |
| ١٩٦ | الأصل الشرعي في موجب الإحصاء | ٣ |
| ١٩٧ | ما يعقّب به الإحصاء | ٤ |
| ١٩٧ | ركب الإحصاء | ٥ |
| ١٩٨ | شروط تحقق الإحصاء | ٨ |

فهرس الجزء الخامس

| الصفحة | المصنوع | الصفحة |
|-----------|---|---------|
| ٢٠٠ - ٢٠١ | أنوع الإحصار | ٩ - ١١ |
| | بحسب المركز المحصر عنه | |
| ٢٠١ | الأول : الإحصار عن التوقيف بمرقة وعن طواف الإفاضة | ٩ |
| ٢٠١ | الثاني : الإحصار عن التوقيف بمرقة دون الطواف | ١٠ |
| ٢٠١ | الثالث : الإحصار عن طواف الركن | ١١ |
| ٢٠١ - ٢٠٢ | أنوع الإحصار من حيث سببه | ١٢ - ٢٤ |
| ٢٠١ - ٢٠٢ | الإحصار بسببه فيه قهر (أو سلطة) | ١٢ - ١٩ |
| ٢٠١ | أ - المحصر يهذو الكافر | ١٣ |
| ٢٠٢ | ب - الإحصار بما يمتنع | ١٤ |
| ٢٠٢ | ج - المحصر | ١٥ |
| ٢٠٢ | د - منع الدائن مدينه عن التسامح | ١٦ |
| ٢٠٣ | هـ - منع الزوج زوجته عن المتابعة | ١٧ |
| ٢٠٣ | و - منع الأب ابنه عن المتابعة | ١٨ |
| ٢٠٤ | ز - اعداء الطائفة | ١٩ |
| ٢٠٤ - ٢٠٥ | لمنع جهة تمنع المتابعة | ٢٠ - ٢٥ |
| ٢٠٤ | أ - تكسر أو يجرح | ٢٦ |
| ٢٠٤ | ب - مرض | ٢٢ |
| ٢٠٤ | ج - هلاك الشقة أو اراحلة | ٢٣ |
| ٢٠٥ | د - اعداء عن نفسي | ٢٤ |
| ٢٠٥ | هـ - افضالته عن الخطر من | ٢٥ |
| ٢٠٥ - ٢٠٦ | أحكام الإحصار | ٢٦ - ٢٦ |
| ٢٠٥ - ٢٠٦ | التحليل | ٢٦ - ٢٦ |
| ٢٠٥ | تعريف التحليل | ٢٦ |
| ٢٠٥ | جواز التحليل لمحصر | ٢٧ |
| ٢٠٦ | المفاضلة بين التحليل ومصادرة الإحرام | ٢٨ |
| ٢٠٦ | التحليل من الإحرام الفاسد | ٢٩ |
| ٢٠٧ | البقاء على الإحرام | ٣٠ |

فهرس الجزء الثاني

| الصفحة | العنوان | المقرات |
|-----------|---|---------|
| ٢٠٨ | سكة مشروجة التحلل | ٣٢ |
| ٢٠٨ | ما يتصل به المحصر | ٣٣ - |
| ٢٠٨ | التحلل بالإحصار في الإحرام المطلق | ٣٤ |
| ٢٠٨ | كيفية تحلل المحصر | ٣٥ - |
| ٢٠٨ | أولاً : نية التحلل | ٣٥ |
| ٢٠٩ - ٢١٣ | ثانياً : ذبح الهدي | ٣٦ - ٤١ |
| ٢٠٩ | تعريف الهدي | ٣٦ |
| ٢٠٩ | حكم ذبح الهدي لتحلل محصر | ٣٦ م |
| ٢٠٩ | ما يجري من الهدي في الإحصار | ٣٧ |
| ٢١٠ | ما يجب من الهدي على المحصر | ٣٨ |
| ٢١٠ | مكان ذبح هدي الإحصار | ٣٩ |
| ٢١١ | زمان ذبح هدي الإحصار | ٤٠ |
| ٢١٢ | الحجر من الهدي | ٤١ |
| ٢١٣ | ثالثاً : الحلق أو التقصير | ٤٢ |
| ٢١٤ - ٢١٦ | إحصار من اشترط في إحرامه | ٤٤ - ٤٥ |
| | التحلل إذ حصل له مانع | |
| ٢١٤ | معنى الاشتراط والخلاف فيه | ٤٤ |
| ٢١٤ | آثار للاشتراط | ٤٥ |
| ٢١٦ | تحلل من أحصر عن الوقوف بعرفة دون الطواف | ٤٦ |
| ٢١٦ | أجزاء محظورات الإحرام قبل تحلل محصر | ٤٨ |
| ٢١٧ - ٢١٨ | ما يجب على المحصر بعد التحلل | ٤٩ - ٥١ |
| ٢١٧ | قضاء النسيك الواجب الذي أحصر عنه انحراف | ٤٩ |
| ٢١٨ | ما يلزم المحصر في القضاء | ٥١ |
| ٢١٨ - ٢١٩ | موانع المتابعة بعد الوقوف بعرفة | ٥٢ |
| ٢١٩ | موانع المتابعة بعد طواف الإفاضة | ٥٣ - ٥٤ |
| ٢١٩ - ٢٢٢ | زوايا الإحصار | ٥٦ |

فهرس الجزء الثاني

| الفقرات | العنوان | الصفحة |
|---------|--------------------------------|-----------|
| ١ - ١٩ | إحصاء | ٢٢٢ - ٢٢٩ |
| ١ | تعريف | ٢٢٢ |
| ٢ | صفحة (حكمة امكليف) | ٢٢٢ |
| ٣ - ٤ | أنوع لإحصاء | ٢٢٣ |
| ٣ | أ - إحصاء الترجيم | ٢٢٣ |
| ٤ | ب - إحصاء القذف | ٢٢٣ |
| ٥ | حكمة متروعية لإحصاء | ٢٢٣ |
| ٦ - ١٢ | إحصاء ارحم | ٢٢٣ - ٢٢٦ |
| ٦ - ١٠ | شروط إحصاء ارحم | |
| ٦ - ٢ | أولاً وثانياً : التلويح والعقل | ٢٢٣ |
| | ثالثاً : الوطء في مكاح صحيح | ٢٢٤ |
| ٩ | رابعاً : الحرية | ٢٢٥ |
| ١٠ | خامساً : الاسلام | ٢٢٥ |
| ١١ | أثر الإحصاء في ارحم | ٢٢٦ |
| ١٢ | إثبات لإحصاء | ٢٢٦ |
| ١٣ | تثبيت حد الحصن | ٢٢٦ |
| ١٤ - ١٨ | إحصاء القذف | ٢٢٧ - ٢٢٨ |
| ١٤ | شروط إحصاء القذف | ٢٢٧ |
| ١٦ | ثبات إحصاء في القذف | ٢٢٨ |
| ١٧ | شروط الإحصاء | ٢٢٨ |
| ١٨ | أثر الإحصاء في الهدف | ٢٢٨ |
| ١٩ | أثر الزودة على الإحصاء بوجبه | ٢٢٨ |
| ١ - ٢ | إحلال | ٢٢٩ - ٢٣٠ |
| ١ | تعريف | ٢٢٩ |
| ٢ | الحكم الإحصاء | ٢٣٠ |
| ٣ | موطن البهت | ٢٣٠ |

فهرس الجزء الثاني

| الصفحة | العنوان | الفقرات |
|-----------|--|---------|
| ٢٣٠ | أحياء | |
| ٢٣٠ — ٢٣١ | إحياء البيت الحرام | ١ — ٣ |
| ٢٣٠ | التعريف | ١ |
| ٢٣١ | الحكم الإجمالي | ٢ |
| ٢٣١ | مواطن البحث | ٣ |
| ٢٣١ | إحياء السنة | ١ — ٢ |
| ٢٣١ | التعريف | ١ |
| ٢٣١ | الحكم الإجمالي ، ومواطن البحث | ٣ |
| ٢٣٢ — ٢٣٨ | إحياء الليل | ١ — ٢٢ |
| ٢٣٢ | التعريف | ١ |
| ٢٣٢ | الألفاظ ذات الصلة : قيام الليل والتجدي | ٢ |
| ٢٣٢ | مشروعيته | ٤ |
| ٢٣٢ | أنواعه | ٥ |
| ٢٣٣ | الاجتماع لإحياء الليل | ٦ |
| ٢٣٣ | إحياء الليل كله | ٧ |
| ٢٣٣ | كيفية | ٨ |
| ٢٣٤ — ٢٣٧ | إحياء الليالي الفاضلة | ١ — ١٨ |
| ٢٣٤ | إحياء ليلة الجمعة | ١٠ |
| ٢٣٥ | إحياء ليالي العيد | ١١ |
| ٢٣٥ | إحياء ليالي رمضان | ١٢ |
| ٢٣٥ | إحياء ليلة النصف من شعبان | ١٣ |
| ٢٣٦ | الاجتماع لإحياء ليلة النصف من شعبان | ١٤ |
| ٢٣٦ | إحياء ليالي العشر من ذي الحجة | ١٥ |
| ٢٣٦ | إحياء أول ليلة من رجب | ١٦ |
| ٢٣٧ | إحياء ليلة النصف من رجب | ١٧ |
| ٢٣٧ | إحياء ليلة عاشوراء | ١٨ |

فهرس الجزء الثامن

| الصفحة | العنوان | الفرات |
|-----------|--|---------|
| ٢٣٧ — ٢٣٨ | إحياء ما بين العرب والعشاء | ١٩ — ٢١ |
| ٢٣٧ | مشر وعبت | ١٩ |
| ٢٣٧ | حكمه | ٣٠ م |
| ٢٣٧ | عدد وكهانه | ٢١ |
| ٢٣٨ | صلاة الرزائل | ٣٢ |
| ٢٣٨ — ٢٥١ | إحياء مؤلف | ١ — ٢٩ |
| ٢٣٨ | النمر وب | ١ |
| ٢٣٨ | الإلهاد ذات لفظة : المحرم ، الفوز والحياة ، الأرغاف ، الانعصا ص ، الإنفخ | ٢ — ٧ |
| ٢٣٩ | صحة الإحياء حكمه انكليبي | ٨ |
| ٢٣٩ | أثر الإحياء (حكمه اوضعي) | ٩ |
| ٢٤٠ | أقسام الموت | ١٠ |
| ٢٤٠ | الأراضى التي كانت حرار وأهلاً | ١١ |
| ٢٤١ | إدب الإدم في الإدم | ١٤ |
| ٢٤٢ | حريم النعام والآذر وأهله وبنيه | ١٥ |
| ٢٤٥ | إحياء المواد انقطع | ١٠ |
| ٢٤٦ | الخمس | ٢١ |
| ٢٤٧ — ٢٤٨ | من يعني له إحياء | ٢٢ — ٢٣ |
| ٢٤٧ | أ — في بلاد الإسلام | ٢٢ |
| ٢٤٧ | ب — في بلاد الكفر | ٢٣ |
| ٢٤٨ | ما يكتب به الإحياء | ٢٤ |
| ٢٤٩ | إعمال انما | ٢٥ |
| ٢٤٩ | لوكيل في الإحياء | ٢٦ |
| ٢٥٠ | يدو المقصد في الإحياء | ٢٧ |
| ٢٥٠ | لوضيفة غنى وأرضه اعباد | ٢٨ |
| ٢٥٠ | لعداد في أرض الموت | ٢٩ |

لهرس الجزء الثاني

| الصفحة | المسألة | الفقرات |
|-----------|--|---------|
| ٢٥١ — ٢٥٢ | أن | ١ — ٣ |
| ٢٥١ | التعريف | ١ |
| ٢٥١ | الحكم الإجمالي | ٢ |
| ٢٥٢ | مواطن البحث | ٣ |
| ٢٥٢ | أن لأب | |
| ٢٥٢ | أن لأم | |
| ٢٥٢ — ٢٥٣ | إخانة | ١ — ٢ |
| ٢٥٢ | التعريف | ١ |
| ٢٥٣ | الحكم الإجمالي ومواطن البحث | ٢ |
| ٢٥٣ — ٢٥٤ | إختار | ١ — ٣ |
| ٢٥٣ | التعريف | ١ |
| ٢٥٤ | الحكم الإجمالي | ٢ |
| ٢٥٤ | مواطن البحث | ٣ |
| ٢٥٤ — ٢٥٦ | أخت | ١ — ٢ |
| ٢٥٤ | التعريف | ١ |
| ٢٥٥ | الحكم الإجمالي ومواطن البحث | ٢ |
| ٢٥٥ | أخت رضاعية : ر : أخت | |
| ٢٥٦ | أخت لأب : ر : أخت | |
| ٢٥٦ | أختان | |
| ٢٥٦ | اختصاص | |
| ٢٥٦ — ٢٥٧ | اختصاص | ١ — ٧٥ |
| ٢٥٦ | التعريف | ١ |
| ٢٥٦ | من له حق الاختصاص | ٢ |
| ٢٥٦ — ٢٧٦ | الاختصاص من المشرع | ٢ — ٧١ |
| ٢٥٦ — ٢٦٩ | اختصاصات الرسل صلى الله عليه وسلم | ٤ — ٤٧ |
| ٢٥٧ | أنواع اختصاصات الرسل صلى الله عليه وسلم | ٥ |
| ٢٥٧ | ما يختص به صلى الله عليه وسلم من الأحكام التكليفية | ٦ |

| الصفحة | العنوان | الفقرات |
|-----------|---|---------|
| ٢٥٧ - ٢٦١ | الانختصاصات الواجبة | ١٨ - ٧ |
| ٢٥٧ | أ - فباء المبس | ٧ |
| ٢٥٨ | ب - صلاة الوبر | ٩ |
| ٢٥٩ | ج - صلاة الضحى | ١٠ |
| ٢٥٩ | د - السواك | ١٢ |
| ٢٥٩ | هـ - الأضحية | ١٣ |
| ٢٦٠ | و - المشاورة | ١٤ |
| ٢٦٠ | ز - معصية المذنب الزائد على الضيف | ١٥ |
| ٢٦٠ | ح - تقبيل الشكر | ١٩ |
| ٢٦٠ | ط - قضاء دين من مات معسراً من المسلمين | ١٧ |
| ٢٦١ | ي - وجوب تغييره لعمامه ومساك من اختارته | ١٨ |
| ٢٦١ - ٢٦٤ | الانختصاصات المحرمة | ١٩ - ٢٧ |
| ٢٦١ | أ - الصدقات | ٢٠ |
| ٢٦٢ | ب - الإهداء ليلان أكثر مما أهلى | ٢١ |
| ٢٦٢ | ج - أكل النعم والبعول وماله راقعة كربة | ٢٢ |
| ٢٦٢ | د - نظم الشعر | ٢٣ |
| ٢٦٣ | هـ - نزع لأمت إذا لبسها الفتال حتى يتأثل | ٢٤ |
| ٢٦٣ | و - غائبة الأهمين | ٢٥ |
| ٢٦٣ | ز - مكاح الكافرة ولأمة والممتنعة عن المحرمة | ٢٦ |
| ٢٦٤ | ح - مساك من كرهته | ٢٧ |
| ٢٦٤ - ٢٦٦ | الانختصاصات المباحة | ٢٨ - ٢٧ |
| ٢٦٤ | أ - الصلاة بعد العصر | ٢٨ |
| ٢٦٥ | ب - الصلاة على الميت الغائب | ٢٩ |
| ٢٦٥ | ج - حياض الوصال | ٣٠ |
| ٢٦٥ | د - القتال في الحرم | ٣١ |
| ٢٦٥ | هـ - ذنوب مكة بعد إحرام | ٣٢ |
| ٢٦٥ | و - القضاء بطله | ٢٣ |

فهرس الجزء الثامن

| الصفحة | المحتوى | الفقرات |
|-----------|---------------------------------------|---------|
| ٢٦٥ | ز - القضاء لنفسه | ٢٤ |
| ٢٦٥ | ح - أخذ حلية | ٣٤ |
| ٢٦٦ | ط - في ثقبته والغصاء | ٣٦ |
| ٢٦٦ | ي - في النكاح | ٣٧ |
| ٢٦٦ - ٢٦٦ | المختص في الفضائل | ٣٨ - ٤٧ |
| ٢٦٦ | أ - اختصاص من شاء بمن شاء من الأحكام | ٣٩ |
| ٢٦٦ | ب - الرسول أولى بالمؤمنين من أنفسهم | ٤٠ |
| ٢٦٦ | ج - الجمع بين اسم الرسول وكنيته لمؤيد | ٤١ |
| ٢٦٨ | د - لعدم بين يده ورفع الصوت بغيره | ٤٢ |
| ٢٦٨ | هـ - قتل من ماله | ٤٣ |
| ٢٦٨ | و - إجابة من دعاه | ٤٤ |
| ٢٦٨ | ز - نسب أولاد بيته إليه | ٤٥ |
| ٢٦٨ | ح - لا يورث | ٤٦ |
| ٢٦٩ | ط - أزواجه أمهات المؤمنين | ٤٧ |
| ٢٦٩ - ٢٦٩ | استخصاص الأئمة | ٤٨ - ٦٣ |
| ٢٦٩ | أ - ليلة القدر | ٤٨ |
| ٢٦٩ | ب - شهر رمضان | ٤٩ |
| ٢٦٩ | ج - يوم العيدين | ٥٠ |
| ٢٦٩ | د - أيام التشريق | ٥١ |
| ٢٧٠ | هـ - يوم الجمعة | ٥٢ |
| ٢٧٠ | و - يوم التاسع من ذي الحجة | ٥٣ |
| ٢٧٠ | ز - يوم نصف شعبان | ٥٤ |
| ٢٧٠ | ح - أول ليلة من رجب | ٥٥ |
| ٢٧٠ | ط - يوم عاشوراء وتاسوعاء | ٥٦ |
| ٢٧٠ | ي - يوم النشك | ٥٧ |
| ٢٧١ | ك - الأيام البيض | ٥٨ |
| ٢٧١ | ل - العشر الأوائل من ذي الحجة | ٥٩ |

فهرس الجزء الثاني

| الصفحة | العنوان | انقرات |
|-----------|--|--------|
| ٢٧١ | م - شهر الحرم | ٦٠ |
| ٢٧١ | ن - شهر رمضان | ٦١ |
| ٢٧١ | س - وقت صلاة الجمعة | ٦٢ |
| ٢٧٢ | ع - أوقات أخرى | ٦٣ |
| ٢٧٢ - ٢٧٣ | احتصاص لأماكن | ٦٤ ٧١ |
| ٢٧٢ | أ - الكعب المشرفة | ٦٤ |
| ٢٧٢ | ب - حرم مكة | ٦٥ |
| ٢٧١ | ج - مسجد مكة | ٦٦ |
| ٢٧٣ | د - حديقة الموردة | ٦٧ |
| ٢٧٥ | هـ - مسجد الرسول صلى الله عليه وسلم | ٦٨ |
| ٢٧٥ | و - مسجد قباء | ٦٩ |
| ٢٧٥ | ز - المسجد الأخضر | ٧٠ |
| ٢٧٦ | ح - مزارعزم | ٧١ |
| ٢٧٦ - ٢٧٧ | الاحتصاص بالولاية أو لمن | ٧٢ ٧٥ |
| ٢٧٦ | شروط الشخص يخص | ٧٣ |
| ٢٧٦ | احتصاص بى الولاية | ٧٤ |
| ٢٧٧ | احتصاص الزايت | ٧٥ |
| ٢٧٧ - ٢٨٥ | اختصاص | ١ - ٢٧ |
| ٢٧٨ | اشترى | ١ |
| ٢٧٧ | الأنعام ذب لعله . الصبي والعبيد ، اختصه ، والنفس | ٢ |
| ٢٧٨ | صفت (حكمة الحكيم) | ٥ |
| ٢٧٨ | لما فصل بين لاختصاصه ، وعدمه | ٦ |
| ٢٧٩ | ممكن لاختصاص | ٨ |
| ٢٧٩ - ٢٨٠ | أولاً - الاختصاص بمهر الزاد | ٩ - ١٠ |
| ٢٨٩ | الاختصاص باحتناء والكرم | ٩ |
| ٢٨٠ | الاختصاص بالزمن والمزمن | ١٠ |

فهرس الجزء الثامى

| الصفحة | العنوان | الفاقرات |
|-----------|---------------------------------------|----------|
| ٢٨٠ — ٢٨٢ | ثانياً — الاختصاب بالسواد | ١٦ — ١٢ |
| ٢٨٢ | وضوء المنتخب | ١٣ |
| ٢٨٢ | الاختصاب بالكتنيس وبعين البجامة | ١٥ |
| ٢٨٢ | الاختصاب بالوشم | ١٦ |
| ٢٨٣ | الاختصاب بالبياض | ١٧ |
| ٢٨٣ | اختصاب الخافض | ١٨ |
| ٢٨٣ | اختصاب المرأة المعدة | ١٩ |
| ٢٨٣ | اختصاب رأس المولود | ٢٠ |
| ٢٨٤ | اختصاب الرجل والأنثى | ٢١ |
| ٢٨٤ | اختصاب المحرم | ٢٢ |
| ٢٨٥ — ٢٨٦ | اختطاط | ٢ — ١ |
| ٢٨٥ | التعريف | ١ |
| ٢٨٦ | الحكم الإجمالى ومواطن البحث | ٢ |
| ٢٨٦ | اختطاف | ٢ — ١ |
| ٢٨٦ | التعريف | ١ |
| ٢٨٦ | الحكم الإجمالى ومواطن البحث | ٢ |
| ٢٨٦ — ٢٨٨ | إخفاء | ٨ — ١ |
| ٢٨٦ | التعريف | ١ |
| ٢٨٦ | الألفاظ ذات الصلة : الأسرار ، والتعوى | ٢ |
| ٢٨٧ — ٢٨٨ | الحكم الإجمالى | ٨ — ٤ |
| ٢٨٧ | أ — إخفاء التبة | ٤ |
| ٢٨٧ | ب — إخفاء الصدقة والزكاة | ٥ |
| ٢٨٨ | ج — إخفاء الهلال | ٦ |
| ٢٨٨ | د — إخفاء الإيمان | ٧ |
| ٢٨٨ | هـ — إخفاء الذكـر | ٨ |

فهرس الجزء الثاني

| الصفحة | العنوان | الفقرات |
|-----------|--|---------|
| ٢٨٨ - ٢٨٩ | اختلاف | ١ - ١ |
| ٢٨٨ | التعريف | ١ |
| ٢٨٨ | الأنفاط ذات الصلة : انتصب أو لا انتصب ، نسرقه الخربذ | ٢ |
| | الحياة ، والانتها | |
| ٢٨٨ | الحكم الإجمالي | ٣ |
| ٢٨٨ | مواضع البحث | ٤ |
| ٢٨٩ - ٢٩١ | اختلاف | ١ - ١ |
| ٢٨٩ | التعريف | ١ |
| ٢٨٩ | الأنفاط ذات الصلة : انتزع | ٢ |
| ٢٨٩ | الحكم الإجمالي | ٣ |
| ٢٩١ | اختلاف أروال بالهاء | ٤ |
| ٢٩١ | مواطن البحث | ٥ |
| ٢٩١ - ٢٩٢ | اختلاف | ١ - ١ |
| ٢٩١ | التعريف | ١ |
| ٢٩١ | الأنفاط ذات الصلة : اختلاف ، والفرقة وانفرد | ٢ |
| ٢٩٢ - ٢٩٣ | اختلاف في الأمور الاجتهادية | ١ - ١ |
| | (علم الخلاف) | |
| ٢٩٢ | حقيقة لاختلاف وأنواعه | ٤ |
| ٢٩٤ | أداة جوار الاختلاف في مسائل الفرعية | ١٢ |
| ٢٩٤ | الاختلاف هي لا قائمة فيه | ١٣ |
| ٢٩٥ | الاختلاف الحذر | ١٤ |
| ٢٩٥ | الاستئناف انتهى من هرمة | ١٥ |
| ٢٩٦ | أسباب اختلاف الفقهاء | ١٦ |
| ٢٩٧ | أسباب الاختلاف الرابع إلى الخامس | ١٨ |
| ٢٩٧ | أسباب الاختلاف الرابع إلى القواعد لأصوله | ١٩ |
| ٢٩٧ | الإشكال والمادة في المسائل الخلافية | ٢٠ |
| ٢٩٧ | أولاً - الإشكال في مسائل الخلافية | ٢٠ |

فهرس الجزء الثاني

| الصفحة | المصنوع | الفقرات |
|-----------|---|---------|
| ٢٩٨ | ثاباً — مراعاة الخلاف | ٢٢ |
| ٢٩٨ | حكم مراعاة خلاف | ٢٢ |
| ٢٩٨ | شروط الخروج من الخلاف | ٢٣ |
| ٢٩٨ | أهتلة على الخروج من الخلاف | ٢٤ |
| ٢٩٩ | مراعاة الخلاف فيها بعد ونوع المختلف فيه | ٢٥ |
| ٢٩٩ | العنن في المسائل خلاقية | ٢٦ |
| ٢٩٩ | القهدين النخير والنحري | ٢٦ |
| ٣٠٠ | ماهقع افاضي والنفي في المسائل الخلافية | ٢٧ |
| ٣٠١ | ارتضاع خلاف بحكم الحاكم | ٢٨ |
| ٣٠٢ | الصلاة خلف المختلف بتصرف الإمام أو نائبه | ٢٩ |
| ٣٠٢ | الصلاة خلف المختلف في أحكامها | ٣٠ |
| ٣٠٢ | مراعاة الإمام للصديق خلفه إن كانوا يماثلونه في أحكام الصلاة | ٣١ |
| ٣٠٣ | الاختلاف بين المتعاقدين | ٣٢ |
| ٣٠٣ | ختلاف الشهود | ٣٣ |
| ٣٠٣ | اختلاف الحديث ومسانر الأدلة | ٣٤ |
| ٣٠٣ — ٣٠٨ | اختلاف الدارين | ١٠ — ١٠ |
| ٣٠٣ | العرىف | ١ |
| ٣٠٤ | أنواع اختلاف الدار | ٢ |
| ٣٠٥ | قورث | ٣ |
| ٣٠٥ | دن الوء | ٤ |
| ٣٠٥ | فرقة بين الزوجين | ٥ |
| ٣٠٦ | الشفة | ٦ |
| ٣٠٧ | الوصية | ٧ |
| ٣٠٧ | القصاص | ٨ |
| ٣٠٨ | العقل (حل الدية) | ٩ |
| ٣٠٨ | حد القذف | ١٠ |

فهرس بطره القانس

| الصفحة | المسود | المفردات |
|-----------|------------------------|----------|
| ٣٠٨ - ٣١٣ | اختلاف الدين | ١ - ١١ |
| ٣٠٨ | أ - الورث | ٢ |
| ٣٠٩ | ب - النكاح | ٣ |
| ٣٠٩ | ج - ولاية الترويج | ٤ |
| ٣٠٩ | د - نولاه على امال | ٥ |
| ٣١٠ | هـ - احصاة | ٦ |
| ٣١٠ | و - نعية نوله في الدين | ٧ |
| ٣١١ | ز - انصفا | ٨ |
| ٣١١ | ح - لعقل (حل الامة) | ١١ |
| ٣١٢ | ص - الوصة | ١٢ |
| ٣١٢ | ي - الشركة | ١٣ |
| ٣١٣ | ك - حد الغذف | ١٤ |

| | | |
|-----------|---|-------|
| ٣١٣ | اختلاف النظم | |
| ٣١٣ - ٣١٥ | اختلال | ١ - ٥ |
| ٣١٣ | التعريف | ٦ |
| ٣١٤ | الفاظ ذات الصلة : الإحلال ، الغسد وابطلال | ٢ |
| ٣١٤ | أ - الحكة الإحمال | ٣ |
| ٣١٣ | ب - الاختلال في الاحداث | ٤ |
| ٣١٥ | ج - اختلال العقود | ٥ |
| ٣١٥ | اختيار | ٦ |
| ٣١٥ | التعريف | ٦ |
| ٣١٥ | الألفاظ ذات الصلة : اختيار ، الإرادة ، ورضا | ٧ |
| ٣١٦ | شروط الاختيار | ٥ |
| ٣١٦ | معارض الاختيار الصريح مع لاختيار لعدم | ٦ |
| ٣١٧ | ماورد عب الاختيار | ٨ |
| ٣١٧ | اشترام الاختيار لترتيب التراب ، والمعاد | ٩ |
| ٣١٧ | حكمه مشروعية الاختيار | ١٠ |

فهرس تجزء الثاني

| الصفحة | الموضوع | الفقرات |
|-----------|--|---------|
| ٣١٧ | موافق الحث | ١١ |
| ٣١٨ | الخبيا | ١ - ١٣ |
| ٣١٨ | الامر ب | ١ |
| ٣١٨ | الأنفاط ذات الصلة : الذكر ، العدة ، والشرع | ٢ |
| ٣٢٠ | صعة (أغتيال) (حكمه التكميلي) | ٦ |
| ٣٢٠ | أ - الإغتيال في المشي | ٧ |
| ٣٢١ | ب - الإغتيال في المص | ٨ |
| ٣٢١ | د - مجل عن إزار : الرتبة ولا يعتد إعتاداً | ٩ |
| ٣٢٢ | إطالة أو إزالها | ١٠ |
| ٣٢٣ | ج - الإغتيال في تركوب | ١١ |
| ٣٢٣ | د - الإغتيال في السيف | ١٢ |
| ٣٧٣ | الإغتيال لإزالة العدو | ١٣ |
| ٣٠٣ | إعدام | ١ - ٣ |
| ٣٢٣ | الامر ب | ١ |
| ٣٢٣ | الحكم الإجمالي | ٢ |
| ٣٢٣ | موافق البحث | ٣ |
| ٣٢١ - ٣٢٥ | إخراج | ١ - ١ |
| ٣٢١ | الامر ب | ١ |
| ٣٢١ | الأنفاط ذات الصلة : إخراج | ٢ |
| ٣٢١ | حكم الإجمالي وموافق البحث | ٣ |
| ٣٢٥ | حكم التكفي للإخراج | ٤ |
| ٣١٥ - ٣١٦ | إحلاف | ١ - ٥ |
| ٣٢٥ | الامر ب | ١ |
| ٣٢٥ | الأنفاط ذات صلة : إحلاف | ٢ |
| ٣٢٥ | ما يقع فيه الإحلاف | ٣ |
| ٣٢٦ | حكم التكفي للإحلاف | ٤ |
| ٣٢٦ | توار الإحلاف | ٥ - ٦ |

فهرس الجزء الثاني

| الصفحة | العنوان | الصفحة |
|-----------|-----------------------------------|---------|
| ٣١٦ | ١ - اختلاف الجسد | ٥ |
| ٣١٦ | ٢ - اختلاف التفرط | ٩ |
| ٣١٦ - ٣١٧ | أداء | ١ - ٤٠ |
| ٣١٧ | لغيره | ١ |
| ٣١٧ | الأعطاء في الصلة العضاء والإعاده | ٣ |
| ٣١٨ - ٣٣٨ | الأداء في العبادات | ٥ - ٢٥ |
| ٣١٨ | قيام العبادات - تناسر وقت الأداء | ٦ |
| ٣١٩ | هيئة الأداء (حركته التكيفي) | ٧ |
| ٣٢٠ | بم يتحقق الأداء إذا تطلب الوقت | ٨ |
| ٣٣١ | أداء أصحبات الأفعال | ١٠ |
| ٣٣٣ | فصل الأداء عن وقت الوجود - أسبابه | ١٢ |
| ٣٣٤ | الهيئة في أداء العبادات | ١٤ |
| ٣٣٧ | ما حرم الأداء من وقت لوجوب | ١٩ |
| ٣٣٩ | الامتناع عن الأداء | ٢٣ |
| ٣٤٠ | أثر الأداء في العبادات | ٢٥ |
| - | أداء الشهادة | ٢٦ - ٢٨ |
| ٣٤١ | حكم أداء الشهادة | ٢٦ |
| ٣٤١ | كيفية أداء الشهادة | ٢٨ |
| ٣٤١ - ٣٤٢ | أداء نكس | ٢٩ - ٣٨ |
| ٣٤١ | معهود الدين | ٢٩ |
| ٣٤١ | حكم أداء نكس | ٣٠ |
| ٣٤٣ | كيفية أداء الدين | ٣١ |
| ٣٤٣ | ما يقرب مقام الأداء | ٣٣ |
| ٣٤٣ | الامتناع عن الأداء | ٣٣ |
| ٣٤٤ | أداء المرفة | ٣٦ - ٤٠ |
| ٣٤٤ | معنى الأداء في القراءة | ٣٩ |
| ٣٤٤ | حكم حسن الأداء في القراءة | ٤٠ |

فهرس الجزء الثاني

| الفقرات | الموضوع | الصفحة |
|---------|---|-----------|
| | أداة | — |
| ١ — ٣ | أدب | ٣٤٥ — ٣٤٦ |
| ١ | التعريف | ٣٤٥ |
| ٢ | حكمه | ٣٤٦ |
| ٣ | مواطن البحث | ٣٤٦ |
| ١٤ — ١ | ادخار | ٣٤٦ — ٣٥١ |
| ١ | التعريف | ٣٤٦ |
| ٢ | الألفاظ ذات الصلة : الاكتناز، والاحتكار | ٣٤٦ |
| ٤ | ادخار الدولة الأموال من غير الضروريات | ٣٤٦ |
| ٥ | ادخار الأفراد | ٣٤٧ |
| ١٠ | صنفته (حكمه التكميلي) | ٣٤٩ |
| ١١ | ادخار لحوم الأضاحي | ٣٥٠ |
| ١٢ | ادخار الدولة الضروريات لوقت الحاجة | ٣٥٠ |
| ١٣ | إخراج المدخرات وقت الضرورة | ٣٥١ |
| | ادعاء | ٣٥٢ |
| ٢ — ١ | الاجاز | ٣٥٢ |
| ١ | التعريف | ٣٥٢ |
| ٢ | الحكم الإجمالي | ٣٥٢ |
| | إدراك | |
| ١ | التعريف | ٣٥٣ |
| ٢ | الألفاظ ذات الصلة : اللاحق والمسبوق | ٣٥٣ |
| ٣ — ٤ | الحكم الإجمالي | ٣٥٤ |
| ٥ | مواطن البحث | ٣٥٤ |
| ٢ — ١ | إدلاء | ٣٥٥ |
| ١ | التعريف | ٣٥٥ |
| ٢ | الحكم الإجمالي ومواطن البحث | ٣٥٥ |

| الصفحة | العنوان | القرات |
|--------|--|---------|
| ٣٥٥ | إدعان | |
| | أنظر : حر - محدر | |
| ٣٥٥ | أذى | ١ - ٤ |
| ٣٥٥ | التمريف | ١ |
| ٣٥٥ | الألقاظ ذات الصلة : - الضرر | ٢ |
| ٣٥٦ | أحكم الإجمالي ومواض البحث | ٣ |
| | أ - الأذى بمس القدر البسيط | |
| ٣٥٦ | ب - الأذى بمس انشيء المؤدي | ٤ - ٥ |
| ٣٥٧ | أذان | ١ - ٥٩ |
| ٣٥٧ | التمريف | ١ |
| ٣٥٧ | الألقاظ ذات الصلة : أ - الدعوة - الدعاء | ٢ |
| ٣٥٧ | ب - الإقامة | ٣ |
| ٣٥٧ | ج - التشويب | ٤ |
| ٣٥٧ | صفته (حكمه التكليفي) | ٥ |
| ٣٥٨ | بدء مشروعية الأذان | ٦ |
| ٣٥٩ | حكمه مشروعية الأذان | ٧ |
| ٣٥٩ | فضل الأذن | ٨ - ٩ |
| ٣٥٩ | ألقاظ الأذن | ١٠ |
| ٣٦٠ | الترجيح في الأذان | ١١ |
| ٣٦٠ | التنويب | ١٢ - ١٤ |
| ٣٦٢ | الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم بعد الأذان | ١٥ |
| ٣٦٢ | النداء في الصلاة في المنازل | ١٦ |
| ٣٦٣ | شروط الأذان | |
| ٣٦٣ | يشترط في الأذان للصلاة ما يأتي | ١٧ - ١٨ |
| ٣٦٣ | دخول وقت الصلاة | ١٧ - ١٨ |
| ٣٦٤ | النبة في الأذان | ١٩ |
| ٣٦٤ | أداء الأذان باللغة العربية | ٢٠ |
| ٣٦٤ | خلو الأذان من اللحن | ٢١ |

فهرس الجزء الثاني

| الصفحة | المصنوع | الفقرات |
|--------|---|---------|
| ٣٦٤ | التزنيق بين كلكت لآذان | ٢٢ |
| ٣٦٥ | الموالاة في الفاظ لآذان | ٢٣ |
| ٣٦٥ | رفع الصوت بالآذان | ٢٤ — ٢٦ |
| ٣٦٦ | — من لآذان | ٢٧ — ٢٨ |
| ٣٦٦ | منعوا الميلة | ٢٧ |
| ٣٦٦ | لترسل أو التزنيق | ٢٨ |
| ٣٦٦ | صفات المؤذن | ٢٩ — ٣٠ |
| ٣٦٧ | ما يندفع به من الصفات : لإسلام | ٢٩ |
| ٣٦٧ | له كونه | ٣٠ |
| ٣٦٧ | لغني | ٣١ |
| ٣٦٧ | الفتح | ٣٢ |
| ٣٦٨ | ما يندفع به أن يصف به المؤذن | ٣٣ — ٣٤ |
| ٣٦٩ | ما يشترط له الآذان من الصوت | ٣٢ |
| ٣٦٩ | الآذان للمعونات | ٣٣ — ٣٤ |
| ٣٧٠ | الآذان للصلاة لعموم الناس | ٣٥ |
| ٣٧٠ | الآذان في مسجد صليت فيه الجماعة | ٣٦ |
| ٣٧١ | تعدد المؤذنين | ٣٧ |
| ٣٧١ | ما يندفع به من الصوت، شى ف يشرع له الآذان | ٣٨ — ٣٩ |
| ٣٧٢ | إحالة المؤذن وأعداء بعد الإجابة | ٤٠ |
| ٣٧٢ | الآذان لعلم الصلاه | ٤١ |
| ٣٧٣ | إذعر | ٤ — ٥ |
| ٣٧٣ | التعريف | ٥ |
| ٣٧٣ | الحكمة الإجماعية | ٦ |
| ٣٧٤ | أذكار | |
| | أنظر: ذكر | |
| ٣٧٥ | أذن | ٦ — ١١ |
| ٣٧٥ | التعريف | ١ |
| ٣٧٦ | الحكمة الإجماعية، وموضع البحث | ٢ |

| الصفحة | العنوان | الافقرات |
|--------|--|----------|
| ٣٧٥ | هل الأذنان من الرأس | ٣ |
| ٣٧٥ | داخل الأذنين | ٤ |
| ٣٧٥ | هل يمر بالأذن عن الجسد كله | ٥ |
| ٣٧٥ | هل الأذن من العورة | ٦ - ١١ |
| ٣٧٦ | إذن | ١ - ٦٥ |
| ٣٧٦ | التعريف | ١ |
| ٣٧٦ | الألفاظ ذات الصلة : أ - الأباحة | ٢ |
| ٣٧٧ | ب - الإجازة | ٣ |
| ٣٧٧ | ج - الأمر | ٤ |
| ٣٧٧ | أقسام الإذن | |
| ٣٧٧ | أ - الإذن بالنسبة للمأذون له | ٥ |
| ٣٧٨ | ب - الإذن بالنسبة للمصرف وأوقت والمكان | ٦ |
| ٣٧٨ | من له حق الإذن : إذن الشارع | ٧ - ١٠ |
| ٣٨٠ | إذن المالك | ١١ |
| ٣٨٠ | الإذن بالمصرف | ١٢ |
| ٣٨١ | الإذن بانتقال ذلك إلى الغير | ١٣ |
| ٣٨١ | إذن بالاستهلاك | ١٤ |
| ٣٨١ | إذن بالانتفاع | ١٥ |
| ٣٨١ | إذن صاحب الحق | ١٦ - ٢٢ |
| ٣٨٢ | إذن القاصص | ٢٣ - ٢٦ |
| ٣٨٣ | إذن الولي | ٢٧ - ٢٨ |
| ٣٨٣ | إذن متولي الوفا | ٢٩ |
| ٣٨٤ | إذن المأذون له | ٣٠ - ٣١ |
| ٣٨٤ | التعارض في الإذن | ٣٢ - ٣٣ |
| ٣٨٥ | بم يكون الإذن | ٣٤ - ٣٨ |
| ٣٨٦ | تقييد الإذن بالسلامة | ٣٩ |
| ٣٨٧ | مالا يتفقد بوصف السلامة | |

فهرس اجراء الثاني

| الصفحة | العنوان | انقرات |
|--------|--|---------|
| ٣٥٥ | خارجي الثاني، خاتم الرابع، جبري الثاني | ١٠ - ١٢ |
| ٣٥٦ | خارجي الثاني، خاتم الرابع، جبري الثاني | ١٣ - ١٤ |
| ٣٥٧ | خارجي الثاني، خاتم الرابع، جبري الثاني | ١٥ - ١٦ |
| ٣٥٨ | خارجي الثاني، خاتم الرابع، جبري الثاني | ١٧ - ١٨ |
| ٣٥٩ | خارجي الثاني، خاتم الرابع، جبري الثاني | ١٩ - ٢٠ |
| ٣٦٠ | خارجي الثاني، خاتم الرابع، جبري الثاني | ٢١ - ٢٢ |
| ٣٦١ | خارجي الثاني، خاتم الرابع، جبري الثاني | ٢٣ - ٢٤ |
| ٣٦٢ | خارجي الثاني، خاتم الرابع، جبري الثاني | ٢٥ - ٢٦ |
| ٣٦٣ | خارجي الثاني، خاتم الرابع، جبري الثاني | ٢٧ - ٢٨ |
| ٣٦٤ | خارجي الثاني، خاتم الرابع، جبري الثاني | ٢٩ - ٣٠ |
| ٣٦٥ | خارجي الثاني، خاتم الرابع، جبري الثاني | ٣١ - ٣٢ |
| ٣٦٦ | خارجي الثاني، خاتم الرابع، جبري الثاني | ٣٣ - ٣٤ |



اسم المؤلف في تخریج الأحادیث

ولم في حصة من تعليقات الجزء الثاني وتقليل من الجزء الثالث الاكتفاء بتخریج يجعل للأحاديث والآثار متفولا من المراجع الفقهية ، أو معتمدا على مراجع حديثية من غير الأصول . كما سقط تخریج بعض الأحاديث وقد استندرك ذلك في هذه الطبعة بتخرج ما لم يخرج وتقصيل أو تأصيل التخرج المتجمل وذلك على ترتيب أبحاث الموسوعة والفترات ، مع بيان الصفحة .

أقبل - ف ١٥ - ص ١٠

حديث - من خالد بن الحنفية - أخرجه مسلم برقم ١٠١٠٠ مخرج مسلم
شمس محمد بن عبد الله بن أبي حمزة - ف ١٥٠ ص ١٠

أقبل - ف ١٥ - ص ١٠

حديث - من سفيان - أخرجه أبو داود و ١٦٠٠٠ - ف ١٥٠ ص ١٠
الأصل - من سفيان - أخرجه أبو داود و ١٦٠٠٠ - ف ١٥٠ ص ١٠
السلف - من سفيان - أخرجه أبو داود و ١٦٠٠٠ - ف ١٥٠ ص ١٠
عليه السلام - من سفيان - أخرجه أبو داود و ١٦٠٠٠ - ف ١٥٠ ص ١٠
أقبل - ف ١٥٠ ص ١٠
أقبل - ف ١٥٠ ص ١٠

أقبل - ف ١٥٠ ص ١٠

أقبل - ف ١٥٠ ص ١٠
أقبل - ف ١٥٠ ص ١٠
أقبل - ف ١٥٠ ص ١٠
أقبل - ف ١٥٠ ص ١٠

أقبل - ف ١٥٠ ص ١٠

أقبل - ف ١٥٠ ص ١٠
أقبل - ف ١٥٠ ص ١٠
أقبل - ف ١٥٠ ص ١٠
أقبل - ف ١٥٠ ص ١٠

أقبل - ف ١٥٠ ص ١٠

أقبل - ف ١٥٠ ص ١٠
أقبل - ف ١٥٠ ص ١٠
أقبل - ف ١٥٠ ص ١٠
أقبل - ف ١٥٠ ص ١٠

أقبل - ف ١٥٠ ص ١٠

أقبل - ف ١٥٠ ص ١٠
أقبل - ف ١٥٠ ص ١٠
أقبل - ف ١٥٠ ص ١٠
أقبل - ف ١٥٠ ص ١٠

أقبل - ف ١٥٠ ص ١٠

أقبل - ف ١٥٠ ص ١٠
أقبل - ف ١٥٠ ص ١٠
أقبل - ف ١٥٠ ص ١٠
أقبل - ف ١٥٠ ص ١٠

أقبل - ف ١٥٠ ص ١٠

أقبل - ف ١٥٠ ص ١٠
أقبل - ف ١٥٠ ص ١٠
أقبل - ف ١٥٠ ص ١٠
أقبل - ف ١٥٠ ص ١٠

أقبل - ف ١٥٠ ص ١٠

أقبل - ف ١٥٠ ص ١٠
أقبل - ف ١٥٠ ص ١٠
أقبل - ف ١٥٠ ص ١٠
أقبل - ف ١٥٠ ص ١٠

العضد ٦ م ٧٨

[illegible]

اختیار ۵: ۸۷

حدثت عائشة في أبي بكر وعمره سحاري والسقي من
حدثت عائشة عن أبي بكر وعمر في سنة 19/7 طالعها ،
ومن 19/8 سنة فائقة العاربه مصر .

الحمد لله رب العالمين

جاءت عبد الله بن مسعود رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «مَنْ جَاءَ بِشَيْءٍ مِنْ بَيْتِ اللَّهِ فَهُوَ كَأَنَّهُ جَاءَ بِشَيْءٍ مِنْ بَيْتِ أَبِيهِ»

احضار ۱۵ و ۱۶

[illegible]

المستقر في 11 ص. 149

[illegible]

الحمد لله رب العالمين

الحبيب الأول اسم الحبيب (اسم جد) محمد زلمة خالد بن حنن
من حبيب بن حبيب

۷۹- انصار و اربعه

[illegible]

احصاء ف ١٤ هـ

حديث «إذا نيب، أخرجه البخاري وصححه من حديث الرءاء بن
عائبة مرفوعاً وفتح البزى ١/١٠٩ ط السلفية، وجميع مسلم
نحوه، عند نزاعه ٤٨٥ ط ١٠٨١ ط مج ٢ الحس

(٣٧)

استغفار ف - ا - ع - د -

مات ابنه، أخوه، ابنه، وابنهم من: مات ابن فلان، ومات
 زوجته، مات أخوه، مات ابنه، مات ابنهم من: مات
 ابنه، مات أخوه، مات ابنه، مات ابنهم من: مات
 ابنه، مات أخوه، مات ابنه، مات ابنهم من: مات

مختلّف ۶۴ ص ۸۱

ثم عهده سيم من حديث لم يسنه: هـ. الف. دها روي (صحيح
سلم بن عوف بن محمد بن زياد ص. ١٢٣) ط حس الخطي
١٢٧٥ هـ).

اجتناب از مصرف همزمان

أحمد مصطفى بن حمزة، ملحقاً بغيره في عهد محمد علي، صاحب
مكتب تحقيق عمارة فؤاد عبد السلام، ١٩٦٢ ط ١، ج ١، ص ١٧١.

انصاف ۱۱ ص ۶۹

[illegible]

من حبل ٣٠٦/٦ ط دار الفكر ، وهو المجلد ٩٦٦/٦ ط افند .
وبس الثاني ٣٠٣/٦ ، ٣٠٤/٦ نشر المكتبة التجارية ، والبس
الكردي للبيهي ٤٤١/٧ ط افند ، وللخبر المجلد ٣٣٨/٣ ط
شركة طباعة القبة البيضاء ١٢٨٤ هـ .

أحرف ف ١١٧ هـ

حديث شعرب البية أخرجه البخاري ومسلم من حديث سائر من عاد
أفد . أنه سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول وهو بمكة عام
الفتح ، في مكة رسول الله صلى الله عليه وسلم مع الخمر والمثناة والمثناة والأبسام ،
فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : لا تأكلوا من ثمره حتى يخرج منه ما فيه ، يعني
أكلوه ويستخرج منه الناس ، يعني لا حرام . ١٠٠ حج
البرقي ١٢٦/٩ ط المطبعة ، وصحيح مسلم بنحيف محمد بنحو
البرقي ١٢٠٦/٣ ط جعي الحلبي ١٢٧٥ هـ .

أحرف ف ١١٦ هـ

حديث لا فؤاد إلا باليهود ، أخرجه ابن سعد من حديث الحسن
بن بشير .
قال المحقق أبو بصير في الرواة : في إسناده حذر الحنفى . وهو
الكتاب . وروى عن أبي بكر ، وفي إسناده حذر من فضلاء . وهو
بندر . وفيه ضعف وكذا الحسن . (من ابن ماجة بنحيف محمد
بنحو عبد الله بنحو ٨٨٩/٢ ط جعي الحلبي ١٢٧٥ هـ .

أحرف ف ٢٠ هـ

حديث ، ليس له زلفان ، أخرجه أبو داود والترمذي والنسائي
والحاكم من حديث ابن عباس رضي الله عنهما ، عنه الترمذي ،
وزيد بن أبي عمير ، قال جده الخضر . هو عده
صحيح . وقال الترمذي : تكلم به عن الأئمة ، وقيل لم يسمع
من ابن عباس ، وقال ابن عساق : لا أعلم أحدا من المتقدمين
رواه . ومن غير النسخة لحسن . (جعي القدير ٢٧٤/٣ نشر
المكتبة التجارية ١٢٧٥ هـ)

أحرف ف ٢٢ هـ

حديث : أخرجه أبيه أبيه أخرجه أحمد بن حنبل والموطأ والبيهقي
والترمذي والحاكم من حديث سائر من عاد الله رضي الله عنهما برواية .
قال قودي . وإسناده صحيح . قال الحاكم : هذا حديث صحيح
على شرطه مسلم ولم يخرجه وأخره الأئمة . ولكن روى البيهقي
بإسناده من يحيى بن محمد أنه قال : له أثره لا يحيى بن محمد .
قال يحيى بن محمد : ولا أظن من هذا الحديث إلا خطأ . وروى ابن
ساعاتي : إسناده صحيح . (بعد أحمد بن حنبل ٣٣١/٣ نشر
المكتبة الإسلامية ١٢٩٩ هـ . والبس الكري للبيهي ٤٠٥/٣ ط
الهدى ، والمستفاد ٣٥٥/١ نشر دار الكتب العربي . وللقطع البرقي
١٢٨٨/٧ ط مطبعة القبة البيضاء ١٢٥٢ هـ .

أحرف ف ٢٤ هـ

حديث في عيسى الأتصم في أخرجه ابن ماجة . قاله الخطيب

الرمزي . إسناده حسن . لأن [عبد الله بن حبيب] ابن حبيب .
عنه في . وبعد أن أورد البيهقي أن ابن حبيب نقله في توفيق في حرم
وتصحيحه ذلك . وله شاهد من حديث أبي هريرة . ورواه مالك في
أثره وأبو داود في سنة . (من ابن ماجة ٤٧٧/١ ط جعي الحلبي
١٢٧٥ هـ) .

أحرف ف ٢٩ هـ

حديث أنه لم يكن ابن حبيب من دهم البنية في ربهما
أخرجه مسلم والترمذي وأبو داود واللفظ : عن حديث عامر رضي
الله عنه مرهونا | صحيح مسلم بنحيف محمد بنحو عبد الله بنحو
١١٧٣/٣ ط جعي الحلبي ١٢٣٧ هـ . وبس الترمذي بنحيف
ابن ماجة نسخة صوفي ٢١٠/٤ ، ٢١١/٤ ط جعي الحلبي
١٢٩٤ هـ . (من المجلد ٧٧٧/٧ نشر المكتبة السلفية ١٢٩٩ هـ)

أحرف ف ٣٦ هـ

أخرجه أبو داود في اللفظ من حديث مرة الأسلمي رضي الله عنه
واختلف بينه من الترمذي . وأخرجه البخاري وأحمد وأبو داود
والترمذي من حديث أبي هريرة رضي الله عنه في هذا الخبر . (من
المجلد ٨٢٩ هـ ط افند ، وفتح الباري ١١٠/٦ ط مطبعة ، وسند
أحمد بن حنبل ٣٠٧/٦ نشر المكتبة الإسلامية ١٢٩٨ هـ . والمجد
الأخروي ١١٢/٥ نشر المكتبة السلفية)

أحرف ف ٣٣ هـ

حديث عثمان بن حبان أخرجه الطبراني وأبو داود . قال البيهقي . وفيه
سند البراد في أخرجه ، وفيه رجال يثقلون . وفي حديثه : والله لا
يأمنه إلا الله . هذا أخرجه الترمذي من حديث أبي هريرة
من قوله : (مجمع قروا ١٠٦/٦ ، ١٠٧/٦) نشر مكتبة فلسفي
١٢٣٠ هـ . وفتح الباري ١١٩/٦ ط مطبعة .

أحرف ف ٣٤ هـ

حديث : يمتد إلى بكر . أخرجه البخاري ومسلم من حديث
أبي هريرة رضي الله عنه ولفظ البخاري : أو ما بكر الصديق رضي
الله عنه يمتد في سنة حتى تمرة عليها رسول الله صلى الله عليه وسلم
فقال حجة الأئمة : هم المهر في رباط يؤذن في الأذن . لا يبع هذا
العام . (ولا يقدر ثابت بربك . فتح الباري ١٨٣/٢ ط
السلفية . وصحيح مسلم بنحيف محمد بنحو عبد الله بنحو ٩٨٧/٢ ط
جعي الحلبي)

أحرف ف ٣٥ هـ

حديث : هذا يوم أصبح الأكر . أخرجه أبو داود (من المجلد
١٢٩٩/١ ط افند) وبس ماجة ١١١١/٢ ط جعي الحلبي .
وأخرجه البخاري تعليقا وسكت عنه ابن حجر . وفتح الباري
٥٧٤/٢ وما بعده ط مطبعة .

أحمد التليل ف ١٦ ص ٢٣٥

حديث من قام (أخرجه ابن ماجه ج ١ ص ٥٦٧ رقم ١٧٨٩ تحف
عبد الباقي) . قال الملاحظ الموصيري في الإرادة : اسلمه ضعيف
تخليص بقا .

أخصاص ف ٩ ص ٢٦٨

حديث « عمر حفلات » أخرجه بسطه (اشترجه) وسلمه
(كنهين) أبو داود وغيره وقال الألباني : صحيح . (صحيح الخليل
أكتوبر ١٤١٤ ط المكتبة الإسلامية)

أخصاص ف ٩ ص ٢٦٨

حديث المؤرخ أخرجه البخاري عن ابن عمر بسطه . كان مني عبد
الله عليه وسلم يعطي في السفر على واحدته حين تزوجت به يوم
إتمام صلاة الليل إلا لغيره - ويزن من راحته (فتح الباري
٢٨٩/٢ ط . سلمه)

أخصاص ف ١٠ ص ٢٨٩

حديث « لم تزلوا تروى وأما نحن ولم نروى علي »
أخرجه الدارقطني من حديث لمي رضي الله عنه مرفوعا . قال
صاحب التلخيص الفني عن الدارقطني : فيه عبد الله بن عمر . وهو
المزني . قال احمد : ترك قياس حديثه . وقال الخوارزمي :
حالك . وقال الدارقطني وجماعة : متروك (سنن الدارقطني ٢١/٦
نشر السيد عبد الله هاشم يثني الفني بالقبول المروى ١٢٩٦ هـ)

أخصاص ف ١٣ ص ٢٦٠

حديث ثلاث من علي بن رافع بن أروبة تلميذ الجبير ١١٩/٢ .
أخرجه الدارقطني في كشف السنن ٩١/٢ ط .
١٩٩٦م ١٣٨٦ هـ . الذهب المذوق . الحمد . وفيه لوجبات من
حكومة . أبو حنيفة اسمه يحيى بن أبي حبه . صحيح التلخيص
والسني والدارقطني . وأحدث أخرجه أحمد في مسنده والحاكم في
المستدرک وسكت عنه . قال الذهبي : هو عرب مبكر (سنن
الدارقطني ٩١/٢ نشر السيد عبد الله هاشم يثني الفني بالقبول
المروى ١٢٩٦ هـ)

أخصاص ف ٢٨ ص ٢٦٩

حديث « من رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يعمل به
المعسر . »
أخرجه أبو داود من حديث عاتقة رضي الله عنها . قال الذهبي :
وفي إسناده محمد بن عسقلان بن بكر رند اعترف في الاحتجاج
بحدوثه (عن المعسر ٩٤/١ ط احمد) .

أخصاص ف ٣٠ ص ٢٦٥

حديث النبي عن الوصال . أخرجه البخاري وسلم من حديث عبد

الله بن عمر رضي الله عنهما بسطه . عن رسول الله صلى الله عليه
وسلم عن قيس بن سعد . (صحيح البخاري ٢١٢/٤ ط نسخة .
ومصنف مسلم ضعيف محمد بن عبد الله بن أبي حنيفة ط جيس الخليل
أشلي) .

أخصاص ف ٣١ ص ٢٦٥

حديث مكة أخرجه البخاري وسلم من حديث أبي شريح الخدري
(صحيح البخاري ١٠١/٨ ط البنية . ومصنف مسلم تحقيق محمد بن
عبد الله بن أبي حنيفة ٩٨٧/٩ ط جيس الخليل) .

أخصاص ف ٣٢ ص ٢٦٥

حديث « حذري من علة » أخرجه البخاري وسلم من حديث
عائشة رضي الله عنها مرفوعا (التلخيص والرحمن ص ٢٩ نشر دار
الأوقاف والشؤون الإسلامية بدمشق الكويت . وشرح ابن تيموني
تحقيق شعب الأرساذو ٢٠٢٠ نشر الكتب الإسلامية
١٣٩٤ هـ) .

أخصاص ف ٤٠ ص ٢٦٦

حديث « عمر أخرجه البخاري في صحيحه . كتاب الأيمان والوفاء .
باب كيف كانت يمين النبي صلى الله عليه وسلم (فتح الباري
٥٩٣/١١ ط نسخة)

أخصاص ف ٤١ ص ٢٦٧

حديث « نسرا باسمي ولا تكونوا بكيلي » قال أبو القاسم أحمد
أخرجه البخاري وسلم ولطفت به . لا اله وده به . في أنا أبو
القاسم . من حديث حذري من عبد الله الأنصاري (فتح الباري
١١٧/١ ط البنية . ومصنف مسلم تحقيق محمد بن عبد الله بن أبي
حنيفة ١٦٨٢/٢ ط جيس الخليل ١٣٧٥ هـ) .

أخصاص ف ٤٦ ص ٢٦٧

حديث من تس . . . أخرجه أبو داود والترمذي من حديث جابر
مرفوعا وصحته وإسناده في صحيحه . (سنن أبي داود ٢٥٨٨/٢
ط المجلد بولصغير الجبير ١١٩/٢ ط حفي)

أخصاص ف ٥٨ ص ٢٧١

حديث حبيب بن ليث . رواه أبو داود ٣٠٢٢/٢ ط البنية
الأنبارية (دغني) وشمس (٢٢٤/٢) واللفظ لأن رواه
وختلف في إسناده في أبيه المنزلي في معسر أبي داود ٣٧٩/٣ .
٢٣٠ وذكر ابن حجر شعاعه في الحديث في التلخيص
١١٤)

أخصاص ف ٦٥ ص ٢٧٨

حديث « من دعا حرمها الله » مقول عليه من حديث أبي شريح
رضي الله عنه (التلخيص والرحمن ص ٣١٥ نشر وزارة الأوقاف
والشؤون الإسلامية بدمشق الكويت) .

اختصاصه في ٦٥ هـ ٢٧٦

حديث « الصلاة في ... » أخرجه أبو حمزة في طبعه السامي الحلبي وشرقاه ١٣٥٢ هـ ١٩٣٢ م (١/١٠٢٥) في حديث أبيه بن ظهير الأضاري في طبعه « الصلاة في ... » أخرجه الترمذي (١٩٦٢) في استيصاله وقال: « وفي الباب عن سفيان بن عيينة ». وقال أيضا: « حديث أبيه حديث حسن ». ولا حرج لأحد من ظهير وشقا بفتح حرفه الحديث. ولا حرج لأحد من حديث أبي حمزة عن عبد العزيز بن جعفر .

اختصاصه في ٩ هـ ٢٧٩

حديث « إن أحسن ما يجرى به ... » أخرجه أحمد وأبو داود والبيهقي وشمس الدين في حديث أبي ذر رضي الله عنه مرفوعا في طبعه الترمذي (١٩٦٢) في استيصاله وقال: « وفي الباب عن سفيان بن عيينة ». وقال أيضا: « حديث أبيه حديث حسن ». ولا حرج لأحد من حديث أبي حمزة عن عبد العزيز بن جعفر .

اختصاصه في ٩ هـ ٢٨٠

حديث « استحب أن يجرى به ... » أخرجه أحمد وأبو داود والبيهقي وشمس الدين في حديث أبي ذر رضي الله عنه مرفوعا في طبعه الترمذي (١٩٦٢) في استيصاله وقال: « وفي الباب عن سفيان بن عيينة ». وقال أيضا: « حديث أبيه حديث حسن ». ولا حرج لأحد من حديث أبي حمزة عن عبد العزيز بن جعفر .

اختصاصه في ٩ هـ ٢٨٠

حديث « لا يجوز رجل ... » أخرجه أحمد في حديث أبيه بن ظهير الأضاري في طبعه « الصلاة في ... » أخرجه الترمذي (١٩٦٢) في استيصاله وقال: « وفي الباب عن سفيان بن عيينة ». وقال أيضا: « حديث أبيه حديث حسن ». ولا حرج لأحد من حديث أبي حمزة عن عبد العزيز بن جعفر .

اختصاصه في ٩ هـ ٢٨٠

حديث « إن أحسن ما يجرى به ... » أخرجه أحمد وأبو داود والبيهقي وشمس الدين في حديث أبي ذر رضي الله عنه مرفوعا في طبعه الترمذي (١٩٦٢) في استيصاله وقال: « وفي الباب عن سفيان بن عيينة ». وقال أيضا: « حديث أبيه حديث حسن ». ولا حرج لأحد من حديث أبي حمزة عن عبد العزيز بن جعفر .

اختلاف الدين في ٢ هـ ٣٠٤

حديث « السلام بطور ... » أخرجه أحمد وأبو داود والبيهقي وشمس الدين في حديث أبي ذر رضي الله عنه مرفوعا في طبعه الترمذي (١٩٦٢) في استيصاله وقال: « وفي الباب عن سفيان بن عيينة ». وقال أيضا: « حديث أبيه حديث حسن ». ولا حرج لأحد من حديث أبي حمزة عن عبد العزيز بن جعفر .

حديث « إن أحسن ما يجرى به ... » أخرجه أحمد وأبو داود والبيهقي وشمس الدين في حديث أبي ذر رضي الله عنه مرفوعا في طبعه الترمذي (١٩٦٢) في استيصاله وقال: « وفي الباب عن سفيان بن عيينة ». وقال أيضا: « حديث أبيه حديث حسن ». ولا حرج لأحد من حديث أبي حمزة عن عبد العزيز بن جعفر .

حديثه في ٩ هـ ٣٩١

حديث « لا بد من ... » أخرجه أحمد وأبو داود والبيهقي وشمس الدين في حديث أبي ذر رضي الله عنه مرفوعا في طبعه الترمذي (١٩٦٢) في استيصاله وقال: « وفي الباب عن سفيان بن عيينة ». وقال أيضا: « حديث أبيه حديث حسن ». ولا حرج لأحد من حديث أبي حمزة عن عبد العزيز بن جعفر .

اختصاصه في ١٠ هـ ٣٩٢

حديث « ثم سبعة أيام ... » أخرجه أحمد وأبو داود والبيهقي وشمس الدين في حديث أبي ذر رضي الله عنه مرفوعا في طبعه الترمذي (١٩٦٢) في استيصاله وقال: « وفي الباب عن سفيان بن عيينة ». وقال أيضا: « حديث أبيه حديث حسن ». ولا حرج لأحد من حديث أبي حمزة عن عبد العزيز بن جعفر .

حديثه في ١٦ هـ ٣٣٥

حديث « إن أحسن ما يجرى به ... » أخرجه أحمد وأبو داود والبيهقي وشمس الدين في حديث أبي ذر رضي الله عنه مرفوعا في طبعه الترمذي (١٩٦٢) في استيصاله وقال: « وفي الباب عن سفيان بن عيينة ». وقال أيضا: « حديث أبيه حديث حسن ». ولا حرج لأحد من حديث أبي حمزة عن عبد العزيز بن جعفر .

أداه في ٢١ هـ ٣٤٩

حديث « إن أحسن ما يجرى به ... » أخرجه أحمد وأبو داود والبيهقي وشمس الدين في حديث أبي ذر رضي الله عنه مرفوعا في طبعه الترمذي (١٩٦٢) في استيصاله وقال: « وفي الباب عن سفيان بن عيينة ». وقال أيضا: « حديث أبيه حديث حسن ». ولا حرج لأحد من حديث أبي حمزة عن عبد العزيز بن جعفر .

أداه في ٣٣ هـ ٣٤٣

حديث « إن أحسن ما يجرى به ... » أخرجه أحمد وأبو داود والبيهقي وشمس الدين في حديث أبي ذر رضي الله عنه مرفوعا في طبعه الترمذي (١٩٦٢) في استيصاله وقال: « وفي الباب عن سفيان بن عيينة ». وقال أيضا: « حديث أبيه حديث حسن ». ولا حرج لأحد من حديث أبي حمزة عن عبد العزيز بن جعفر .

الكبرى . ورسى له ما جاء بتحقيق محمد طراز عبد الجاني ١١١/٢
عيسى الخليلي ١٢٧٩ هـ . ربيع ثلثي ١١١٥ ط مصلح

إخراج له ١٠ ص ٢٨٩

حديث عام من رجل أخرجه مسلم بلفظ : وأما بعد ولا
بعد . وليس به كلمة وغيره (صحيح مسلم ١٠١٠٠ ط
استون)

إخراج له ١٠ ص ٢٨٠

أخرجه البخاري . ويحذف قطعة من حديث طراز في الأناج والندور
باب حسن الرجل فونمة على أبيه . وقد عدلت النجاشي
ثلاثي ١١٩٩ ط مصلح

إخراج له ١٦ ص ٢٥٠

حديث أبي هريرة . . . أخرجه البخاري وصحبه من حديث
شعبة . يسنن أنه حديث له البخاري . لا تأكلوا إلا ثلاثة كيل (صحيح
بخاري ١٤٦/١٠ ط المصنف . وللأستاذ والرجل من ١١٤٠ سنة ورواه
المؤيدون والفقهاء الإسلامية بقوله تكفيت .

إخراج له ١٢ ص ٢٨١

حديث من كلام محمد صلى . . . أخرجه مسلم وأبو داود واللفظ
له من حديث أبي سعيد الخدري . وفيه من حديثه صحيح
له . لم يجهز محمد طراز عبد الجاني ١٢٤٥ ط حسن الخليلي .
ويحتمل حسن كماله في الحديث ١٤٩/٢ سنة دار المعرف .

إخراج له ٢ ص ٢٨١

حديث الكافي بلفظ : أخرجه مسلم في كتاب
(القتال) من حديث كسر من ذلك . يسنن أنه عليه لفظ . كان
رسول الله صلى الله عليه وسلم يكسر دهنه . وتبرج عنه .
ويكثر الماء . تأخره فونمة . قال شعب الأرمزي في سنده
المرجع من صحيح مسلم المخطوط . ويرى من أباك البرقي في صحيح
ومعنى تفاديت المخطوط الحديث (شرح السنة لمعني تنطق
شعب الأرمزي ١٢/١٢ سنة المكتب الإسلامي ١٢٩٨ هـ . ويرى
لقد تحقق شعب الأرمزي وأبو عبد القادر الأرمزي ٢٠٧/٢ .
٢٠٨ نشر مكتبة دار الإسلام ١٣٩٩ هـ)

أدى له ١ ص ٢٨٥

حديث . ولقد أضاف الألف . أخرجه مسلم بلفظ من حديث كمال
جريدة مرفوعة (صحيح مسلم بتحقيق محمد طراز عبد الجاني ١٢١/١
ط حسن الخليلي) .

ثلاثي له ٤ ص ٢٨٦

حديث الأناج مصلح . أخرجه مسلم وأبو داود . يسنن .
ما جاء من حديث أبي هريرة رضي الله عنه فونمة (صحيح مسلم
بتحقيق محمد طراز عبد الجاني ١٢١/١ ط حسن الخليلي وقيل قد
١١٥/٢ نشر المكتبة الخيرية الكبرى ١٣٥٦ هـ)

لأناج له ٤ ص ٢٧٠

أخبار قضاء قبل موت بل على ذلك ما رواه الترمذي ٢٣٧/١ ط
استون (من حديث عبد الله بن مسعود رضي الله عنه) أن المشركين
سئلوا رسول الله صلى الله عليه وسلم عن أربع صلوات - يوم
الغزاة حتى دعت من الملائكة أن شاء الله . ولم يزلوا . ثم كان
عيسى فظهر ثم أمان عيسى فظهر ثم أمان فبقي العرب . ثم كان
عيسى الغناء .

قال الترمذي رحمه الله : وفي الباب من أبي سعيد وجابر
وقيل أيضا . حديث عبد الله بن مسعود رضي الله عنه . لا أله عيلة ثم
يصلح من عائلته .

قال أحمد شاكر (في حديثه الترمذي ٢٣٨/١ ط استون) حديث
من مسنده رواه أيضا أحمد بن المسعود والساني كلاهما عن طريق أبي
الزبير وهو مضعف في قول الترمذي . ولكنه يجهز حديث أبي سعيد
المسعودي . وقد ذكرناه وصححه أنا

الأنج له ٥ ص ٢٨١

حديث . يسنن في كتابه . أخرجه أحمد بن حنبل وأبو داود
عن رجل من أنصاره عن رجل من صحبه روى ذلك . وقد أضاف
٢٨١/٥ . ورسى له في ١٢/٢ ط المصنف الاجمالية . يسنن .
والله اعلم الغيب ١١/٢ ط حسن

